



الحمد لله

الحمد لله الذي هدانا لهذا
 ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

والحمد لله الذي جعلنا من
 عباده الصالحين

والحمد لله الذي جعلنا من
 عباده الصالحين

والحمد لله الذي جعلنا من
 عباده الصالحين

والحمد لله الذي جعلنا من
 عباده الصالحين

والحمد لله الذي جعلنا من
 عباده الصالحين

والحمد لله الذي جعلنا من
 عباده الصالحين

والحمد لله الذي جعلنا من
 عباده الصالحين

والحمد لله الذي جعلنا من
 عباده الصالحين

فهرست الكتاب

كتاب الظهارة	فصل في البر	باب التيمم	باب المسح على الخفين
٦	١٥	١٦	١٨
باب الحيض	باب الانحسار	فصل الاستنجاء	كتاب الصلوة
٢٠	٢٢	٢٣	٢٤
باب الاذان	باب شروط الصلوة	باب صحة الصلوة	باب الاستحواذ
٢٦	٢٧	٣٠	٤١
باب ما يفسد الصلوة وما يكره فيها	باب الوتر والنوافل	باب اذراك الفريضة	باب قضاء الفوائت
٤٣	٤٤	٤٩	٥٠
باب سجود السهو	باب صلوة المريض	باب سجود الندوة	باب صلوة المسافر
٥١	٥٣	٥٣	٥٥
باب الجمعة	باب العيدين	باب الكسوف	باب الاستسقاء
٥٦	٥٩	٦٠	٦٠
باب صلوة الخوف	باب صلوة الجنائز	باب الشهيد	باب الصلوة في الكعبة
٦١	٦١	٦٥	٦٦
كتاب الزكاة	باب السائمة	باب زكاة البقر	باب زكاة الغنم
٦٦	٦٨	٦٨	٦٨
باب زكاة المال	باب العاشر	باب الزكاز	باب العشر
٦٩	٧٠	٧١	٧٢

باب مصرف	باب صلقة الفطر	كتاب الصوم	باب ما يفسد الصوم وما لا يفسد
٧٢	٧٤	٧٥	٧٧
فصل في العواضر	باب الاعتكاف	كتاب الحج	باب القِران
٧٩	٨١	٨٢	٨٨
باب التمتع	باب الجنائز	باب الاجصار	باب الحج عن الغير
٨٨	٨٩	٩٢	٩٢
باب الهدي	كتاب النكاح	فصل في المحرمات	باب الولي
٩٣	٩٤	٩٦	٩٨
باب الكفاة	باب المهر	باب نكاح الرقيق	باب نكاح الكافر
١٠٠	١٠١	١٠٥	١٠٧
باب القسم	باب الرضاع	كتاب الطلاق	باب الصريح
١٠٨	١٠٩	١١٠	١١٢
باب طلاق غير المدخول	باب الكتابات	باب تفويض الطلاق	باب الاخر باليد
١١٤	١١٦	١١٧	١١٨
فصل في المشيئة	باب التعليق	باب طلاق المريض	باب الرجعة
١١٨	١١٩	١٢٣	١٢٤
باب الايلاء	باب الخلع	باب الظهار	باب الكفارة
١٢٦	١٢٧	١٣٠	١٣٠
باب اللعان	باب العينين	باب العدة	فصل في الحداد
١٣١	١٣٣	١٣٤	١٣٦

فصل في ثبوت النسب ١٣٢	باب الحضانة ١٣٩	باب النفقة ١٤١	كتاب العتق ١٤٧
باب عتق البعض ١٤٨	باب الحلف بالعتق ١٥٠	باب العتق على جعل ١٥٠	باب التدبير ١٥١
باب الاستيلاء ١٥٢	كتاب الايمان ١٥٣	باب اليمين في الدخول ١٥٤	باب اليمين في الاكل ١٥٩
باب اليمين في الطلاق والغنا ١٦٣	باب اليمين في البيع والشراء ١٦٤	باب اليمين في الضرب والقتل وغير ذلك ١٦٦	كتاب الحدود ١٦٨
باب الوطئ الذي حرمه الحد والذي لا يوجب الحد ١٦٠	باب الشهادة بالزنا والرجوع عنها ١٧١	باب حد الشرب ١٧٢	باب حد القذف ١٧٢
باب التعزير ١٧٤	كتاب السرقة ١٧٢	باب كيفية القطع ١٧٩	باب قطع الطريق ١٨١
كتاب الجهاد ١٨١	باب المغنم ١٨٣	فصل في كيفية القسم ١٨٤	باب استيلاء الكفار ١٨٥
باب المستامن ١٨٦	فصل في استيلاء الكافر ١٨٦	باب العشر والجراج والجزية ١٨٧	فصل في الجزية ١٨٨
باب المرتد ١٩١	باب البغاة ١٩٥	كتاب اللقيط ١٩٦	كتاب الآبق ١٩٨
كتاب المفقود ١٩٩	كتاب الشركة ١٩٩	كتاب الوقف ٢٠٣	كتاب البيوع ٢١٨

باب خيار الشرط ٢٢٢	باب خيار الرؤية ٢٢٥	باب خيار العيب ٢٢٦	باب البيع الفاسد ٢٢٩
فصل في الفصول ٢٣٤	باب الاقالة ٢٣٦	باب التولية والمراجعة ٢٣٧	فصل في القرض ٢٣٩
باب التبرؤا ٢٤٠	باب الحقوق ٢٤٢	باب الاستحقاق ٢٤٣	باب السلم ٢٤٥
باب المتفرقات ٢٤٦	باب الصرف ٢٥٠	كتاب الكفالة ٢٥٢	باب كفالة الرجلين ٢٥٨
كتاب الحوالة ٢٥٨	كتاب القضاء ٢٥٩	فصل في الجبر ٢٦٢	باب التحكيم ٢٦٦
باب كتاب القاضي الى القاضي ٢٦٧	كتاب الشهادة ٢٦١	باب القبول وعدمه ٢٦٣	باب اختلاف في الشهادة ٢٦٧
باب الشهادة على الشهادة ٢٦٨	باب الرجوع عن الشهادة ٢٦٩	كتاب الوكالة ٢٨٠	باب الوكالة بالبيع والشراء ٢٨١
باب الوكالة بالخصومة والقبض ٢٨٤	باب عزل الوكيل ٢٨٦	كتاب الدعوى ٢٨٦	باب التحالف ٢٩١
فصل في دفع الدعاوى ٢٩٣	باب دعوى التظلم ٢٩٤	باب دعوى النسب ٢٩٥	كتاب الاقوار ٢٩٧
باب اقوار المريض ٣٠١	كتاب الصلح ٣٠٥	فصل في الخارج ٣٠٧	كتاب المضاربة ٣٠٨

باب المضارب يضارب	كتاب الايداع	كتاب الغارية	كتاب الهبة
٣٠٩	٣١٢	٣١٥	٣١٢
باب الرجوع في الهبة	كتاب الاجارة	باب ما يجوز في الاجارة وما يكره خلافها	باب الاجارة الفاسدة
٣١٩	٣٢٢	٣٢٥	٣٢٨
باب ضمان الاجير	باب فسخ الاجارة	كتاب المكاتب	باب ما يجوز للمكاتب ان يفعل
٣٣٠	٣٣٢	٣٣٥	٣٣٦
باب موت المكاتب وعجزه ونوت المولى	كتاب الولاء	كتاب الاكراه	كتاب الحجر
٣٣٢	٣٣٨	٣٣٩	٣٤١
كتاب الماذون	كتاب الغصب	كتاب الشفعة	كتاب طلب الشفعة
٣٤٢	٣٤٥	٣٥٠	٣٥١
باب ما يبطلها	كتاب القسمة	كتاب المزارعة	كتاب المساقاة
٣٥٣	٣٥٥	٣٥٨	٣٥٩
كتاب الذبح	كتاب الاضحية	كتاب الخطر والاباء	فصل في اللبس
٣٦٠	٣٦٤	٣٦٥	٣٦٢
فصل في النظر	باب الاستبراء	فصل في البيع	كتاب الاشربة
٣٦٩	٣٧٠	٣٧٢	٣٨٠
كتاب الصيد	كتاب الرهن	باب ما يجوز ان يهانه وما لا يجوز	باب الرهن بوضع على يدى عدل
٣٨١	٣٨٤	٣٨٥	٣٨٦
باب التصرف في الرهن	فصل في مسائل متفرقة	كتاب الجنائيات	باب القوي ما دون النفس
٣٨٨	٣٩٠	٣٩٢	٣٩٦

فصل الفغلين	باب الشهادة في القتل واعتبار حالته	فصل في الجنين	باب ما يحدث الحمل في الطريق وغيره
٣٩٨	٣٩٩	٤٠٢	٤٠٤
فصل في الحائط المائل	باب جنابة الهبة والجنابة عليها	باب جنابة المملوك والجنابة عليه	فصل في الجنابة على العبد
٤٠٥	٤٠٦	٤٠٢	٤٠٨
فصل في غضب القن وغيره	باب القسامة	كتاب المغاقل	كتاب الوصايا
٤٠٩	٤٠٩	٤١٢	٤١٣
باب الوصية بثلاث المال	باب العتق في المرض	باب الوصية للدقارب وغيرهم	باب الوصية بالخذنة والسكنى والنفقة
٤١٦	٤١٨	٤١٩	٤٢٠
فصل في وصايا الذمي وغيره	باب الوصي	فصل في شهادة الاوصياء	كتاب الخنثى
٤٢١	٤٢٢	٤٢٤	٤٢٥
كتاب الفرائض	فصل في العصبة	باب العول	باب توريث ذوى الارحام
٤٣١	٤٣٢	٤٣٤	٤٣٥
	فصل في الجرح والغرق	باب المخارج	
	٤٣٥	٤٣٦	

393



495



حمدك يا من شرفت صدورنا بأنواع الهداية سابقا وتورت
 بصائرنا بنور البصائر لاحقا وافضت علينا من اشعة شريك المنيرة
 بحر ايقا واغدقت لدينا من بحار مخلك الموقرة نهارا فابقا واتمت نعمتك
 علينا حيث يسرت ابتداء نبين بوضوح هذا الشرح المختصر بحاء وجه منج الشريعة
 والذرة وصحيفة الجليلين الجبر وعمر بعد الاذن منه صلى الله عليه وسلم عليه
 وعظاله وصحبه الذين حازوا من من في كشف قبض فضلك الوافي حقا بنا
وبعد فيقول فقير ذي اللطف الخفي محمد علاء الدين بن الشيخ علي الامام
 بجاي بني ابيته ثم الفقه بد مشق الحجة المحضة لما بيض الجزل الاول من خزان
 الاسرار وبدايع الافكار في شرح تنوير الابصار وجاي البحار قد رت
 في عشر مجلدات كبار نصرت عنان العناية نحو الاختصار وسبب البذل
 المختار في شرح تنوير الابصار الذي فاق كتب هذا الفن في الضبط
 والوضوح والاختصار ولعمري لقد اضحت روضة هذا العلم به منحة لازما
 مسلك الانهار من عجائب ثمرات التحقيق مختار ومن غريبه ذخاير
 تدقيق تحصيل الافكار في شرح شيخنا شيخ الاسلام محمد بن عبد الله الترمذاني القوي
 هذه المتأخرين الاخبار فانه ارويه عن شيخنا الشيخ عبد النبي الجليل عن

المحرر

عن المصنف عن ابن نجيم المصري بسنده له صاحب المذهب حيفة بسنده
 الى النبي المصطفى المختار عن جابر بن عبد الله الواسطي عن كاهن ميسوط في
 لجاز انما بطرف عديدة عن الشيخ النجاشي الكبار وما كان في الدرر والفرز
 لم اعز له اماندروما زاد عن نقله عزوته لقائله رومالا اختصار ووما
 مولى من الناظر فيه ان ينظر بعين الرضا والاستبصار وان يتلافى نوافه
 بقدر الامكان او يصح ليصنع عنه عالم الاسرار والاختصار ولعمري ان التلا
 من هذا الخطر لا يمر بغير على البشر ولا غزو فان الدنيا من خصا بصير لا يتنا
 ولخطاير والزلزل من شعائر الادمية واستغفر الله مستعبدا به من حد
 بسد باب الانصاف ويرد عن جيل الاوصاف الا ان المصنف
 من تعلق به ملك وكفى للماسد آخر سورة في اضطرابه بالقلق

الله در الحمد ما عدله	بدا بصاحبه فتكلمه
وما اناس كيد المحود يا من	والاجاهل يترى ولا يتدبر

والله در القابل

هم يحدونه وشر الناس كلهم من عاش في الناس يوما غير محسوز
 لا يسود سيد بدون ودود يحد وحسود يقدح لان من زرع الاخن
 حصدا المحن فالليم يفضي والكريم يصح لكن بالخير بعد الوقوف على
 حقيقة الحال والاطلاع على ما خزنته المتأخرون كصاحب البحر والنهر
 والفيض والمصر ووجدنا المرحوم وعزى زاده وبنو زاده وسعدى فقد
 والزبلي والاكل والكمال وابن الكمال مع تحقيقات في بها البال وتبينها
 عن فحول الرجال ويالسبب الله العصمة لكتاب غير كتابه والمصنف من اغفر
 قليل خطا المرئ في كثير رساويه ومع هذا فن اتقن كتابه هذا فهو القوي المأمور
 ومن ظفر بما فيه فيقول بما لا يقدر كم ترك الاول للاخرون من حصله فقد
 حصل له الخطر والخر لا ية البحر لكن بلا ساحل ووابل القطر غير انه متواصل
 بحسن عبارات ورمز اشارات وفيه معان ومخبر بمباني وليس الكبير
 كالعين واستقر به بعد التامل العجايب ما نظرت من حسن روضة لا تروى ما سمعت عن
 اخذ ما نظرت وروى شيئا سمعت به في طلعة الشمس ما يند عن زحل

هذا وقد اضحت اعراض الصنفين اعراض سهام السنة للمساد	ونفائس تصانيفهم معرضة بايديهم تنهب فايدها هم بمهايا الكساد
الحاكم في الجليل	ولم يتيقن زلة منه تعرف

قول: انما موسي تلافى تداركه قوله
 تلافى الذي في القاموس وجاي مع اللغة ولسان
 العرب التلطف السلك ولم يدركوا التلطف
 فليراجع تحفة الاخبار
 شك السعدان ثبت من افضل
 مراعي الابل

فكم اشد الزاوي كلاما بعقله
 وكما نال من اخطى لمعنه مغبرا
 وما كان قصدي من هذا ان يدرج ذكرى بين المحررين من المصنفين
 والمؤلفين بل القصد رياضة القريحة وحفظ الفروع الصحيحة مع رجا
 الغفران ودعاء الاخوان وما علم من اعراض الحاسدين عنه حال حياته
 فيستلغونه بالقبول ان شاء الله بعد وفاته كافي

زى الفقه ينكر فضل الفقه
 لو ما وخبنا فاذا ما ذهب
 يلج به المحرص على نكته
 ليكتبها عنه بما الذهب

فهاك مولفاهم هذا بالهيات هذا الفن مظهر الذي افاق استعملت الفكر فيها
 اذا ما الليل جن متحريرا ربح الاقوال واوجز العبارات فمعهما في دفع الايراد
 الطيف لاشارة فربما خالفت في حكم او دليل فحبه من الاطلاع له ولا فهم
 عد ولا عن التبيل وربما غابت تبعا لما شرح عليه المصركلة ليعرفوا ما درى
 ان ذلك لكنته تدق عن نظره ونحفة وقد انشده شيخنا الجليل التامى
 والبحر الطامى واحد زمانه وحسنه لوانه شيخ الاسلام الشيخ خير الدين الرازي طاب الله

قلن لم ير العاصر شيئا
 ان ذلك القديم كان حديثا
 وبرى الاوائل النقد بما
 وسببه هذا الحديث قد نما

عنان المقصود والمراد ما انشده شيخنا وبركة وولته نعمتي رأس المحققين
 والمدققين والنقاد محمد افندي محمد الحاسن حفظه الله وقد اجاد

لكل من الدنيا مراد ومقصد
 لا يبلغ في علم الشريعة مبلغا
 وان مرادى صحة وفراغ
 يكون به في الجنان بلاغ

ففي مثل هذا فليس افسر ولو لوني
 فالفوز الا في نعيم مؤبد
 وحسبي من الدنيا الغرور بلاغ
 به العيش رغد والشراب يغا

مقدمه حق على كل من حاول علما ان يتصوره بمجدد لورسمة ويعرض مؤلفه
 وغايته واستمداده فالفقه لغة العلم بالله ثم خص بعلم الشريعة وفقه الكبر
 فقها علم وفقه بالضم فقاهة صار فيها واصطلاحا عند الاصوليين
 العلم بالاحكام الشرعية الشرعية من ادلتها التفصيلية وعند الفقهاء
 حفظ الفروع واقله ثلاث وعند اهل الحقيقة الجمع بين العلم والعمل لقول
 الحسن البصري اما الفقيه المعروض عن الدنيا الزاهد في الآخرة البصير يعو
 نفسه **وموضوعه** فعل الكلف ثبوتنا اوسليا واستمداده من الكتاب والسنة

منعها

التي لا بلوغ الا في اسم من يبلغ ولا بلوغ وها
 الا تفصيل ان يكون به في فريضة العلم
 والانه كسباب الكفاية

والمعلم

والجماع والقياس وغايته الفوز بسعادة الدارين واما فضله فكثير
 شهير ومنه ما في الخلاصة وغيرها النظر في كتب اصحابنا من غير سماع
 افضل من قيام الليل وتعلم الفقه افضل من تعلم باقي الفنون وجميع الفقه
 لا بد منه وفي الملتقط وغيره عن محمد لا يبينه للرجل ان يعرف بالشعر والنحو
 لان اخرامه الى المسئلة وتعليم الصبيان ولا بالحسب لان اخرامه الى صفا
 الارضين ولا بالتقبر لان اخرامه الى التذكير والفحص بل يكون علمه
 في الخلاص والحرام وما لا بد منه من الاحكام كما في

اذا ما اعترز وعلم بعلم
 فكم طيب بفوح ولا كك
 فعلم الفقه اولى باعتراز
 وكما طير يطير ولا كباد

وقد مدحه الله تعالى بنسبته خيرا بقوله ومن ثبوت الحكمة ففد او في خير
 كثيرا وقد فسر الحكمة ذمرا لرباب التقبر بعلم الفروع الذي هو علم الفقه ومن مثله

وخير علوم علم فقه لانه
 فان فقهها واحدا متوزعا
 يكون الى كل العالي توستلا
 عالف ذي زهد تفضل واعتلا

وما ما خوذ ان تاقيل الامام محمد

تفقه فان الفقه افضل قائد
 وكن مستفيدا كل يوم زيادة
 الى البر والتقوى واعدل قائم
 من الفقه واج في مجور الفوائد

فان فقهها واحدا متوزعا
 اشذ على الشيطان من العقاب

ومن كلام علي رضي الله عنه

ما الفضل لاهل العلم انهم
 ووزن كل امرئ مكان بجه
 على الهدى لمن استهدى اذ لا
 ولما اهلون لاهل العلم اعداء
 فترجم ولا يجمل به ابدا
 الناس مومة واهل الهدى اعداء

وقد قيل العلم وسيلة الى كل فضيلة العلم يرفع المملوك الى مجالس الملوك
 لولا العلماء لهلك الامر واما العلم لا ريبه ولا يبدل ليرسل اعزل ان الامير
 هو الذي يصني امير عند عزله ان زال سلطان الولاية كان في سلطانه فضلا
واعلم ان تعلم العلم يكون فرض عين وهو يتبدل ما يحتاج له دينه وفرض
 كفاية وهو ما زاد عليه لنفع غيره وسد وبأوهو التجر في الفقه وعلم القلب
وحراما وهو علم الفلسفة والشعبذة والتخيم والوقل وعلوم القبايعين و
 السحر والكهانة ودخل في الفلسفة المنطق ومن هذا القسم علم الحرف والموسيقى
ومكرها وهو اشعار المولدين من الغزل والبطالة **ومباحا** كاشعارهم الله

في نسخة
 من نسخة
 من نسخة
 من نسخة
 من نسخة

لا تخف فيها كذا في قوله من الاشياء والنظر ثم نقل في نسخة الزبديان
 ومحطها ان الفقه هو ثمر الحديث وليس ثواب الفقيه قل من ثواب الحديث
وفيها كل انسان غير انبياء لا يعلم ما اراد الله تعالى وبه لان ارادته تعالى
 غيب لا الفقه فانهم علموا ارادته تعالى بهم بحديث الصادق المصدوق
 من بر الله به خيرا يفقهه في الدين **وفيها** كل شيء يسأل عنه العبد يوم القيمة
 الا العلم لانه طلب من نبيه ان يطلب الزيادة منه وقام به زده علماء
 فكيف يسأل عنه **وفيها** انزلنا عن مذهبنا ومذهب مخالفنا قلنا
 وجوب مذهبنا صواب يحتمل الخطا ومذهب مخالفنا خطأ يحتمل الصواب
 وانزلنا عن معتقدا ومعتقد خصومتا قلنا وجوب الحق ما نحن عليه
 والباطل ما عليه خصومتا للعلوم ثلاثة علم نفع وما احترق وهو علم الحق
 والاصول وعلم لا نفع ولا احترق وهو علم البيان والتفسير وعلم نفع واحترق
 وهو علم الحديث والفقه **وقد قال** الفقه زرعه عند الله بن مسعود رضي الله
 عنه وسقاه علقمة وحصدته ابراهيم النخعي وداسه حماد وطحنه ابو حنيفة
 وعجنه ابو يوسف وخبره محمد فابرا النخعي كلون من خبره وقد نظمه بعضهم

الفقه زرعه بن مسعود وعلقمة	حصادة ثم ابراهيم دواس
نعمان طاحنه يعقوب عاجنه	محمد خازنوا لكل الناس

وقد نظم علمه بتصانيفه كالجوامع والبسوط والزيادات والنوادر
 قبل انه صنف في العلوم الدينية تسعة وتسعة وتسعين كتابا ون
 تلاه منته الشافعي رضي الله عنه وتزوج بام الفقه وفوض اليه كنه وماله
 فقبضه صار الشافعي فيها ولقد انصف الشافعي حيث قال من الفقه فليز
 اصحابا به حنيفة فان للشافعي قد تبشيت لهم والله ما صرت فيهم الا
 بكتب محمد بن الحسن **وقال** اسماعيل بن ابي رجا ريت محمد في المنام فقلت
 له ما فعل الله بك قال غفر لي ثم قال لواردت انا عذبتك ما جعلت
 هذا العلم فيك فقلت له فابن ابو يوسف قال فو قنابدرجة قلت فابن
 قال جهات ذلك في اهل طين كيف وقد صلي الفريضة العشاء اربعين
 سنة وخرج خمسا وخمسين حجة وراى ربه في المنام مائة مرة ولما قضت
 مشهورة في حجة الاخيرة استاذن حجة الكعبة بالدخول ليلا فقام بين
 العمودين على رجله اليمنى ووضع اليسرى على راسه ختم نصف القرآن
 ثم ركع وسجد ثم قام على رجله اليسرى ووضع اليمنى على ظهر راسه ختم القرآن

فلما سلم بكى وناجى ربه وقال له ما عبدك هذا العبد الضعيف حق
 عبادك لكن عرفك حق معرفتك فهب نقصان خدمته كما كان في
 فمضت هاتفت من جانب البيت يا ابا حنيفة قد عرفتنا حق المعرفة وخذ
 فاحسنت الخدمة وقد غفرنا لك ولكن اتبعك ممن كان على مذهبك
 الى يوم القيمة **وقيل** لابي حنيفة بربلغت ما بلبت قال ما لبحت بالا فادة
 وما استنكت عن الاستفادة **وقال** مسافر بن كرام جعل
 ابا حنيفة بينه وبين الله رجوت ان لا يخاف **وقال** فيه

حبيب من الخيرات ما عددته	يوم القيمة في رضى الرحمن
دين النبي محمد خير الوورى	ثم اعتقادي مذهب النعمان

وعنه عليه السلام ان آدم افترجه وانا افترج رجلا من ائمة اسمه نعمان وكنيته
 ابو حنيفة هو سراج ائمة **وعنه** عليه السلام ان سائر الانبياء يوم القيمة
 يفتخرون به وانا افترج ابا حنيفة من اجته فقد اجته ومن بغضه فقد
 ابغضني كذا في التقدمة شرح مقدمة ابي الليث **قال** في الضياء المعنوي
 وقول بن الجوزي انه موضوع تعصب لانه روى بطرق مختلفة **وروى**
 المرحبان في مناقبه بسنده سهل بن عبد الله الفشيري انه قال لو كان في
 امة موسى وعيسى مثل ابي حنيفة لما تدهوا ولما تنصروا ومناقبه اكثر من
 ان تحصر وصنف فيها سبط بن الجوزي مجلد في كبره وسماه لانصافا
 لامام ثمة الامصار وصنف غيره اكثر من ذلك **والاصل** ان ابا حنيفة
 النعمان من اعظم معجزات المصطفى بعد القرآن وحبيب من مناقبه اشهر
 مذاهبه ما قال قولا الا اخذ به امام من الائمة الاعلام وقد جعل الله تعالى
 الحكم لاصحابه واتباعه من زمانه الى هذه الايام الى ان يحكم بمذاهبه
 عليه السلام وهذا يدل على اعظم اختص به من بين سائر العلماء العظام
 وموكا الصديق رضي الله تعالى عنه له اجره واجر من دون الفقه والفقه وفتح
 احكامه على اصوله العظام الى يوم الحشر والقيام كيف لا وقد ابتغى مذهب
 كثير من الاوليا الكرام ممن اتصف بنيات المجاهدة وركض في ميدان
 الشهادة كابرهم بن ادم وشقيقه البلي وعرف الكرخي ولج بن زياد
 وقصيل بن عياض وداود الطائي وابي حامد اللخاف وخلف بن زوب
 وعبد الله بن المبارك ووكيع بن الجرج ولب بكر الوراق وغيرهم ممن لا يحصى
 بعده ان يستقصي قلوب وجدوا فيه شبهة ما اتبعوه ولا اقتدوا به ولا اتفقوا

في نسخة
 من نسخة

وقد قال الاستاذ ابو القاسم القشيري في رسالته مع صلابته في مذهبه ونفذه في هذه الطريقة سمعت الاستاذ ابا علي الدقاق يقول اننا اخذنا هذه الطريقة من يد القاسم النصر ابا ذى وقال ابو القاسم اننا اخذنا من ابي شي وهو اخذها من الشري السقطي وهو من معروف الكرخي وهو من داود الظاي وهو اخذ العلم والطريقة من ابي حنيفة وكل من هم اثنى عليه واقر بفضلهم فحبب اليك يا ابي الميراث السوة حنة في هؤلاء السادة الكبار اركاننا في هذه الاقرار والافتخار وهم ائمة هذه الطريقة وارباب الشريعة واليعة ومن بعدهم في هذا الامر فلم يبع وكل ما خالفنا اعتدوه مردود ومبني وبطلانة فليس ابو حنيفة في زهد وورعه وعبادته وعلوه وفهمه بمنازل

ومما قال فيه ابن المبارك

لقد زان البلاد ومن عليها	امام السليمان ابو حنيفة
بلحكام وانار وفقه	كليات الزبور على الصحنه
فما في شرفين له نظير	ولا في المغربين ولا بكوفه
يبسبب شمسهم لليل	وصام بنهاره لله خيفه
فن كاي حنيفة في علاه	امام الخليفة والخليفه
رايت العاشقين له سفاها	خلاف الحق مع حجج ضعيفه
وكيف يحل ان يوزي فيه	له في الارض اثار شريفه
وقد قال بن ادريس مالا	صحيح النقل في حكم لطيفه
بان التاسع في فقه صيال	على فقه الامام ابي حنيفة
فلغة رتبنا اعداد رمل	على من رد قول ابي حنيفة

وقد ثبت ان ثابت بن ثابت والامام ادرك الامام علي بن ابي طالب فذاع له ولذريته بالبركة وصح ان ابا حنيفة سمع الحديث من سبعة من الصحابة كما بسط في اوخرية الفتاوى وادرك بالسنن نحو عشرين صحابيا كما بسط في اوائل الضياء **وقد** ذكر العلامة شمس الدين محمد ابو النصر بن عرب شاه في الحنفية منظومة لائنة السمتة ببجواهر العقاب ودور القلاب في ثمانية من الصحابة ممن روى عنهم الامام اعظم ابو حنيفة رضي الله عنهم جميعا

معتقد مذهب عظيم الشان	ابي حنيفة الفقه النعمان
التابع سابق الائمة	بالعلم والدين سراج لامة
جمعهم اصحاب النبي ادركوا	اثرهم قد اقرت وسلكا

طريقة

طريقة واضحة النهاج

وقد روى عن النضر جابر

اعني ابا الطفيل ابن واثة

عن ابن جبره قد روى امام

سالمه من الصلال الذي

وابن ابي اوفى كذا عن عامر

وابن ابي نعيم الفقه وواثله

وبنت عجرية هي التمام

وتوفي ببغداد قبله في السجن ليلة القضا وله سبعون سنة بتاريخ خمسين ومائة **فيل** وبوم توفي ولد الامام الشافعي فعدم من مناقبه **وقد قيل** الحكمة في مخالفة تلامذة انه راي صبي ابلع في الظن فحذره من التلوي فاجابه بان اصد رات التلوي فان في سقوط العالم سقوط العالم فحينئذ قال صحابه ان نوجه لكم دليل فنقول له فكان كذا خذ برواية عنه ويرحبها وهذا من غلبة الحباطه وورعه وعلم بان الاختلاف من انار الرحمة ففهم ان كثرة كانت الرحمة او فلما قالوا **الشيء** ان ما اتفق عليه اصحابنا في الروايات الضامرة يفتي به قطعاً واختلف فيما اختلف فيه والاصح لك في الترجمة وغيرها انه يفتي بقول الامام على الاطلاق ثم يقول الشافعي فيقول الثالث ثم يقول زفر بن الحسن بن زياد وصح في الحاوي القدسي قوة المديونية وفي وقف الجرو وغيره من كان في السلسلة فلو ان مصححان جاز القضا والافتا باحدهما وفي اول المضمرات لما العلامة للافتا فتقوله وعليه الفتوى وبه يفتي وبه نأخذ وعليه الاعتماد وعليه عمل اليوم وعليه عمل الامة وهو الصحيح والاصح ولا يظن ان الاشبه ولا وجه والمختار وخواصنا ما ذكر في حاشية البرزوي اثنى **قال** شيخنا الزملي في فتاويه وبعض الالفاظ الكدن بعض لفظ الفتوى كدن من لفظ الصحيح والاصح والاشبه وغيرها ونظف به يفتي كدن من الفتوى عليه والاصح كدن من الصحيح والاصح كدن من الاحتياط انتهى **قلت** لكن في شرح المنيه للصبلي عند قوله ولا يجوز من الاحتياط الا بغلافه اذا صار ضامان معتبران غير لحد ما بالصحيح والاصح بالاصح فالأخذ بالصحيح او لا لانهما اتفقا على انه صحيح والاخذ بالمتفق او لا فليحفظ ثم رأت في رسالة آداب الفتى اذ ذكرت رواية في كتاب معتد بالاصح او لا في ولا فرق ونحوها فله ان يفتي بها ونحوها ايضا ايا شاء واذا ذكرت بالصحيح او لا فليحفظ وبه يفتي وعليه الفتوى لم يفتي بخالفه الا اذا كان في الحديث مثلاً هو الصحيح وفي الكفاية لم يفتي في غير وجه ولا في غيره عنده ولا في غيره والاصح انتهى فليحفظ وحاصل ما ذكره الشيخ قاسم في نسخة انه لا فرق بين

وابن ابي اسحق وثالثه بن اسحق صحابي

اولها يفتي محمد بن عبد الله بن الحسن بن ابي البيت
ثانيها ذكره الشهرستاني في الملل والنحل
عنه ذكره في وقته الشيعة
كلمة اخبار

بجمله معقول قالوا

قوله وان الحكم المطلق المراد بالحكم الحكم الواسع
 كالصحة مثله متوضي في سائر الكتب
 وليس المراد ثم صلي فان صحته في الصلاة
 مطلقه من مذهب السني وخبره في المذهب
 باطل فصحته منقبة **قوله** وان الحكم المطلق
 مثله قوله اخفى ما كان في كتابه في غير
 شهود ثم اراد الرجوع عن التقليد فليس كذلك
قوله وان الحكم المطلق المراد بالحكم الواسع
 اذا حكم القاضي بخلاف مذهب محقه

والقاضي لا ان الفقه مخير عن الحكم والقاضي ما لم يزم به وان الحكم والقاضي بالتقوى
 المرجوح جمل وخبر لا لاجماع وان الحكم المطلق باطل لا لاجماع وان الرجوع
 عن التقليد بعد العمل باطل اتفاقا وهو المختار في المذهب وان الخلاف خالف
 بالفقيه المحدث واما التقليد فلا ينفذ قضاؤه بخلاف مذهبه اسلا
 كما في الفقه **قلت** ولا سيما في زماننا فان السلطان ينص في مشوره على
 نفسه عن القضاة اذ قال الصنعينة فيكف بخلاف مذهبه فيكون معزولا
 بالنسبة لغير المعتد من مذهبه فلا ينفذ قضاؤه فيه وينقض كاسط في
 قضاة الفقه والبحر والنهر وغيرهما **قال** في البرهان وهذا صريح للمنفق الذي
 يعرض عليه بالتوجه **نعم** امر لا يبرهنه صادف فصلا بجهته في نفسه نفذ من
 كما في سائر القنا رخصانية وشرح التبر الكبير فيلخص **وقد** ذكر وان الجهد
 المطلق قد قيد واما القيد فبما سيج مرتب مشوره واما نحن فبعلينا
 اتباع ما رجوه وما صحه كما لو توفى حياته **فان قلت** قد يكون قولك لا
 ترجيح وقد يختلفون في التخصيص **قلت** بعلمنا على ما علموا من اعتبار غير العرف
 واحوال الناس وما هو لا فرق وما ظهر عليه التعامل وما قوى وجهه ولا يخلو
 الوجود عن بيمانه حقيقة لا ظاهرا ولا باطنا لم يميز لبراءة ذمته فتسأل الله
 التوفيق والقبول بحجاء الرسول كنفلا وقد يستلزم ابتداء تبويضه في روضة
 المحروسة والبقعة المانوسة بحجاء وجه صاحب الرسالة وحائز الكمال و
 البسالة وصحيفة الجليلين الصغر غامبين الكمالين رضى الله عنهما وعن
 سائر الصحابة اجمعين والدينا ومقلديهم باحسان اليوم الدين منه
 بحجاء الكعبة الشريفة تحت الميزاب وفي الحطيم والقام والله البشير للتمام
كتاب الظهارة قدمت العبادات على غيرها اهتماما بانها
 والصلاة تالية للايمان والظهارة مفتاحها بالنصر شرط بها انخفاض
 لازم لما في كل اركان وما قيل قدمت لكونها شرط لا يسقط اسلا ولذا فان
 الظهورين يؤخر الصلاة وما اورد من ان النسبة كذا لا يبرر ويدكر ذلك
 اما النسبة ففي الفقه وغيرهما من قولت عليه للمهور تكفيه النسبة بلسانه
 واما الظهارة ففي الظهارة وغيرهما من قطع بداه ورجلاه وبوجهه
 جراحة يصبى بلا وضوء ولا يتم ولا يعيد فلا يصح واما فاذا الظهور في
 الفرض وغيره انه بنسبة عندهما وبه صح رجوع الامام وعليه الفتوى **قلت**
 وبه ظهران تعد الصلاة بلا طهر غير مكفر كما انه لغير القبلة او مع ثوب

ان يرجع لمن يدينه

قوله بنسبة امر وتعيد كما سبق في وضوءه
 حقيقة وانما يبرر صلاته قالوا على المعاصرة
 بالمعذور محقه

ان الحكم المطلق المراد بالحكم الواسع

نسخة

طهارة

وهو ظاهر المذهب كما في الخاتمة وفي سائر الوهابية وفي كفر من صاغير
 مع العمد خلف الروايات **يسطر** هو مركب اساقى مبتدا وخبر او مفعول
 لفعل محذوف فان ارد التعداد فيكون على التكون وكسر تخلصا من التاكين
 واصافته لامية لا مبنية وهل يتوقف حده لقبلا على معرفة من يدينه الرجوع
نعم فالكتاب مصدر بمعنى الجميع لانه جعل شرعا عنوانا لاسئلة مستقلة
 بمعنى المكتوب والظهارة مصدر بظهورها بالفتح وبضم بمعنى النظافة لغة ولذا
 اورد ما شرعا النظافة عن حدث او خبث ومن جمع نظرا لظهورها في
 كثرة وحكمها شريعة وحكمها استباحة ما لا يحل بدونها وسيبها اي سبب
 وجوبها ما لا يحل فعله فرضا كان ام غيره كالصلاة ومثل الصحف الاربعة اي
 بالظهارة صاحب البحر قال بعد سر لا قول ونقل كلام الكمال الظاهر
 ان السبب هو الارادة في الفرض والنفل لكن بترك الارادة النفل يسقط الوجوب
 ذكره الزيلعي في الظهار **وقال** العلامة قاسم في نكته الفصح ان سبب وجوب
 الظهارة وجوب الصلاة او ارادة ما لا يحل لهما او قيل سببها الحدث في الملكية
 وهو وصف شرعي بحال في اعضاء بزل الظهارة وما قيل انه مانعة شرعية
 قائمة بالاعضاء الى غلبة استعمال المزيل اليك والحيث في الحقيقة وهو عين
 مستفزة شرعا وقيل سببها القيام الى الصلاة ونسب الامل للظاهر وفي
ظاهر واعلم ان اثر الخلاف انما يظهر في نحو النعالي بنحو ان وجب عليك طهارة
 فانت سائق دون الامم للاجماع على عدمه بالتأخير عن الحدث ذكره في التبيين
 وبه اندفع ما في التراج من اثبات الثمرة من جهة الاثم بل وجوبها موسع
 بدخول الوقت كالصلاة فاذا ضاق الوقت صار الوجوب فيها مضيقا وشرطا
 فاذا عثر على ما في الاشياء شرطا وجوبها انعة وشرطا صحتها اربعة وظهارة
 شيخنا العلامة على القديس شارح نظم الكفر **فقال**

شرط الوجوه العقل والاسلام	وقدرة ماء والاحتلام
وحدث ونقص جبر وعدم	نفاها وضوء وقت قدجم
وشرط صحة عموم البشدة	بما لا يظهر ثم في المسرة
فقد نفاها وجبها وان	بزول كل مانع عن البدن

وجعلها بعضهم اربعة شرط وجودها صحة وجود المزيل والزال عنه والقدر
 على الازالة وشرط وجودها الشريعة كون المزيل شرعا الاستعمال في مثله شرط
 وجوبها التكليف والحدث وشرط صحتها اربعة وظهارة

مخرج

مع فقد مانعة ونظمتها **فقال**

تعم شروط الوضوء مهمة	مقسمة في أربع وثلاث
فشرط وجود المحترمين ثلاثة	سلامة أعضاء وقدره مكان
استعمل الماء القراح وهو ماء	وشرط وجود الشرع خلد بامعا
فطلق ما به مع طهارته ومع	طهون يزيها قفر بيان
وشرط وجوب وهو لا يبلغ	مع الحدث التيميم بالعقل بالما
وشرط النجس الوضوء زوالا	يعد اتصال الماء من دوران
كشم وزمصر ثم لم يتخلل	الوضوء من أظفار عظم وذوان
وزيد على هذا أيضا أنما	مع الغسل ليس هذا الذي

وصفتها فرض الصلاة وواجب للظروف قبل ومنه الصحيح للقول بأن الميم
 الملائكة وسنة النوم ومنه وفيه **فقال** وثلاثين موضعاً ذكرتها في الميزان
 منها بعد كذب وغيبه وفيه منة وشعر وأكل بزور وبعد كل خطبة و
 للفروج من خلاف العلماء وركنها غسل ومسح وزوال نجس وأنها ما تزلزل
 ونحوها ودليلها أنه إذا قدم الصلاة وهي مدينة إجماعاً وجميع أهل السيران
 الوضوء والغسل فرضاً بمكة مع فرض الصلاة بتعليم جبريل عليه السلام وأنه
 عليه السلام لم يصل قط إلا بوضوء بل هو شريعة من قبلنا بدليل هذا وضوء
 ووضوء الأنبياء من قبلنا وقد تقررت في الأصول أن شرع من قبلنا شرع لنا إذا
 قصته الله ورسوله من غير أنكار ولم ينظر في شدة ففائدة نزول الآية تقرير الحكم الثاني
 وثالثه اختلاف العلماء الذي هو رجة كيف وقد اختلفت على نيف وسبعين
 حكماً مبسطة في نيم الضياء عن قول الهداية على ثمانية أمور كلها في طهار
 الوضوء والغسل ومطهرين الماء والصنعيد وحسين الغسل والمسح وموسين
 الحدث والنجاسة وسجين المرض والتفرد دليلين التفصيل في الوضوء و
 والإجماع في الغسل وكنايين العايط والملاسة وكرامتين تطهير الذنوب
 وإتمام النعمة أي بموته شهيد الحديث من داوم على الوضوء مات شهيداً ذكره
 في الجوهرية وثالثاً قال أسنوا بالغيبه دون امتنم ليعلم كل من آمن إلى يوم القيمة
 قاله في الضياء وكأنه منبذ على التيميم النفاذ والتحقق خلافه وفيه في الوضوء
 بأذا التفتيت وفيه بالنجاسة بيان التشكيكية للإشارة إلى أن الصلاة من الأمور
 اللازمة والنجاسة من الأمور العارضة وصرح بذكر المحدث في الغسل والتيميم
 دون الوضوء ليعلم أن الوضوء سنة وفرض والمحدث شرط ثالث في الأول

بجود الأهل والمحدث الذي روي فيه في أول
 كتاب الطهارة من كتاب الكافي

فيكون الغسل على الغسل والتيميم على التيميم عينا والوضوء على الوضوء نوراً ونور
أركان الوضوء أربعة غير بالركان لأنه أفيد مع سلامته عما يقال أن أريد
 بالركن القطعي برد نقدر بالمسح بالزنج وان أريد العلي ببرد المغسول وان
 أوجب عنه بالخصاء في شرح المصنف ثم الركن ما يكون فرضاً لدخل الماهية
 وثالث الشرط ما يكون خارجاً فالركن اعم من ماء وهو ما قطع بلزومه عنه بغير
 جاحد كاصل مسح الرأس وقد يطلق على العلي وهو ما نقوت الصحة بنواته
 كالمقدار لاجتهاد في الفروض فلا يفر جاحده غسل الوجه أي أسالة الماء
 مع التماس ولو فطرة وفيه القيصرة فطران في الأصح مرة لأن الأمر لا يفتقر
 التكرار وهو مشتق من الوجبة واشتقاق الفلاحة من الزبد لأن كان أشهر في اللغة
 شايع كاشتقاق الرعد من الرعد واليتم التيميم من مبدأ على جبهة أي
 التوضي بقرينة المقام إلى السفل في أي منبت آتائه التفتاح لو كان على شعر
 لو لا عدل عن قولهم من قصاص شعره لجازي على الغالب المطرد فمع الأصح
 الأصلح والأثرع وما بين شحمي لأذنين عرنا وجبند فيجب غسل الملاء
 وما يظهر من الشقة عند انضمامها وما بين العذار والأذن لدخوله في الحيز
 وبه يفتي لأغل باطن العينين والأنف والشم وأصول شعر الحجابين و
 اللحية والشارب وتيم ذباب الخرج وغسل اليدين اسقط لفظ فرد كعدم
 تقيد الفرض بالانفراد والرجلين الباديتين السليمين فان البحر وحيت
 والمستورين بالخنق وظفتها السح مرة لما مر مع المرفقين والكعبين على
 المذهب وما ذكرنا من أن الثابت بعارة النص غلبه رجل والآخرى بكلا
 ومن البحث في في وفي القرآنين في أنكم قال في البحر لأطابيل تحت بعد انعقاد
 الإجماع على ذلك ومسح الرأس مرة فوق لأذنين ولو بإصابة مطر وبالإيق
 بعد غسل على المشهور لا بعد مسح لأن ينقاط ولو قد أصبغ الأصبعين في
 أن أن يكون مع الكف أو بإصبعيهما والتأية مع ما بينهما أو بيهام ولو دخل ربه
 الإنا أو خفة وجب برته وهو محدث أثره ولم يصير الماء مستعملاً وأن نوى
 انشاقاً على الصحيح كالمسح عن البياض وغسل جميع اللحية فرض يفتي علينا أيضاً
 على المذهب الصحيح المقتضى به الرجوع إليه وما عدا هذه الرواية مرجوع عنه كالمسح
 البياض ثم لا خلاف أن المسح لا يوجب له ولا مسح بل يبين وأن الخفيفة
 التي ترى بشرتها يلزم غسلها كذا في النهرو في البرهان يجب غسل بشرتها
 الشعر كالحجب والشارب وعنفقة في المنار ولا يعاد الوضوء بل ولا بل الحبل

فكون أن أوجب على وأما في بيان أن أوجب على
 أو أن المحدث كذا وأما في بيان أن أوجب على
 من حيث الأصل في معنى المحض
 مستحق المراء بالاشتقاق لاخذ مجازاً
 علامته الأطلاق والتقييد أو الاشتقاق في
 الصرف أخذ وجوب الاستبراء العشرة التي
 المأني والمضارع وتسمي الفعل وتسمي المفعول
 والصفة المنبهة وتعمل التفضيل وأسر الكرات
 والكم والالاء من المصدر والوجه ليس منها
 قوله كاشتقاق الرعد من الرعد واليتم التيميم
 الاضطراب وفراعه اضطراب السحاب وقوله
 واليتم التيميم التيميم المقصود التيميم الذي هو
 مقصود كاشتقاق فيه وفيما قبله بمعنى الأخذ
 لما تقدم كحكمة الأخبار

لأنه

ها

قوله ان تألم بالفرع قيد بدلالة ان لم تألم
بالفرع كانت بمنزلة النعمة الملتصقة
بده كحكمة

محموله في الغسل فيه ان هذا انها سقاء
محمولة في الغسل وتسنة لاهم بنينا
حج

نموده و در کتب کما اذا و طلب ملائمتی لکنه
از هر یک نسخه

چند کلام

والبدء بالتسمية فولا وعصل بكان كركن الوارد عنه عليه السلام باسم
العظيم والحمد لله على دين الاسلام قبل الاستحباب وبعدة لانكشاف وفي
محل الجاسة فيسمى بغيره ولو نسيها ففتح في خلاله لا يحصل السنة بل الندوب
واما الاكل فحصل السنة في باقيه لا في فافات وليقل بسم الله اوله واخره
والبدء بعسل الدين الطاهرين ثلاثا قبل الاستحباب وبعدة وفيه لا يستحب

انقلاب

فيلك بن سنان بن جعفر بن
الاعرج بن عبد الله بن
الاعرج بن عبد الله بن
الاعرج بن عبد الله بن

قول مفاهيم الكثرة
ومخالفه قول
وان مفاهيم الهمم
قول وينبغي ان
يقبل الروايات
بدرج فائده
قول فرسقا
والفهوم فيها
ما وسط هو

وَعِظَمُ بِلَالِهِمْ كَوْعٌ وَمِثَالِي
وَعِظَمُ بِلَالِهِمْ كَوْعٌ وَمِثَالِي

ثم ان لم يمكن رفع الاناء داخل اصابع يده مضومة وصلى البغض لاجل ان
ولو دخل الكف ان اراد الغسل صار الماء مستعملا وان اراد الاعتزال فلا ولم
يمكنه الاعتزال فشي وبداه نجستان بتم وصله ولم يعد وهو مستكمان
لنفاحة ولجة ينوب عن الفرض ويسن غسلهما ايضا مع الذراعين و
التواكسنة مؤكدة مكاف الجوهرة عند الضمضة وقيل قبلها وهو للوضوء
عندنا الا اذا نسيه فتدب للصلاة كما تدب لاصفر ارسن وتغير
رايحة وقرأه قرآن واقوله ثلاث في الاعالي وثلاث في الاسافل بياه
ثلاثة وتدب اسكه بيمينه وكونه ليماسنوبيا بلا عقد في غلط خصر
وسلول شبر ورتب العرس الاول ولا مضطجعا فانه يورث كبر الظالم ولا
يقبضه فانه يورث الباسور ولا يمسه فانه يورث العجم بفضله ولا
في سائر الشيطان به ولا يزاد على الشبر ولا قال الشيطان يركب عليه ولا يضعه
بل ينسبه والاضطر المنون في سائر ويكره بمؤذ ويجرم بذية ومن ساق
انه شفاء لما دون الموت ومن ذكر الشهاده عنده وعند فقده وفقد سانه
تقوم الخرقه المشقة ولا يصح مقامه كما يقوم العلك مقامه للمرة مع القدرة
عليه وغسل الفم الى استيعابه ولذا اعتبر بالغسل ولا اختصار بياه ثلاثة
والانف يبلوغ الماء المارن بياه وحماستان مؤكدة نان مشتكتان على
خمس الترتيب والثالث ويجعل الماء وفعلها باليمين والبالغة فيهما بالقر
وبجائزة المارن لغير الضائم لاحتمال الفساد وسرتقد بيهما اعتبارا وصفا
لان لونه يدرك بالبصر وطعمه بالفم وريحه بالانف ولوعده ما يكفي
للاغتسل مرة معهما وثلاثا بدونهما غسل مرة ولو اخذ ماء فضمض ببعضه و

462

واستشوق ما قبله من غير ان يركعه لا وقل يدخل صبعه فيه وانتهى كقولهم
 فمتناخه وتحليل اللحية لغير الحرم بعد التثليث ويجعل ظهر كفه الى عنقه
 وتحليل الاصابع للبدن بالثنيك والرجلين بخصر يده اليك ياديا
 بخصر رجله اليمنى وهذا بعد دخول الماء خلاها فلو منضمة فرض وتثليث
 القبيل المستوعب ولا عبرة للخرافات ولو كانت بركة ان اعتاده ثم والا لا وورد
 اطباء نية القلب ولقصص الوضوء على الوضوء لا بأس به وحديث فقد اتفق
 بحول على الاعتقاد ولعل كراهتهم تكرار في نية بنية بل في الفريضة مغربا
 للجواز لا سرف في الماء الجاري جائز لانه غير مضيع فتأمل ومسح كل مرة
 مرة منوعة فلو تركه وداوم عليه ثم واذنيه معا ولو لم يات به لكن لو مسح
 عناته فلا بد من ما جديد والترتيب المذكور في النضر وعند الشافعي
 فرض وهو مطالب بالذليل والاولا بكسر الواو غسل الماشاغرة ومسح قبل اجبا
 الاول ياد عذ رحت لو في ماؤه فحضره اطلبه لا بأس به ومثله الغسل والنيق
 وعند مالك فرض ومن التثني ذلك وترك الاسراف وترك لطم الوجه
 بالماء وغسل فرجها الخاج ومسح به ويستحب مندوبا وادبا وفضيلة وهو
 ما فعله عليه السلام مرة وتركه لغري وما احبته السلف النيام في اليد
 والرجلين ولو مسح الاذنين والخذنين فليغري عضوين لا يستحب التثا
 فيها ومسح الرقبة بظهر يديه لا لما تقوم لانه بدعة ومن ادب عبرتين
 لانه اذا باغرا وصلها في الفخ الخيف وعشرين واوصلها في المزائن
 الخيف وستين استقبال القبلة وذلك اعضايد في المرة الاولى والى
 خصره المبلولة صماخ اذنيه عند مسحهما وتقديمه على الوقت لغير معذرة
 وهذه احدي المسائل الثلاث المستثناة من قاعدة الفرض افضل من النقل
 لان الوضوء قبل الوقت مندوب وبعده فرض الثانية ابرأ لمصر مندوب
 افضل من انتظار الوجبة الثالثة الابتداء بالسلام سنة افضل من رده و

هو فرض ونظيره من قال	
الفرض افضل من تطوع عابد	حتى ولو قد جاء منه بالكثر
الا التطهر قبل وقت وتبدأ	للتكامل كذا في ابرأ مقدر

وتحريك خاتمة الواسع ومثله القرب وكذا الضيق ان علم وصول الماء ولا فخر
 وعدم الاستعانة بغيره الا بعد رواها استعانت عليه السلام بالمغيرة
 فلتعلم الجواز وعدم التكلم بكلام الناس لا حاجة نفوته وللبلور في مكان

مرتفع نحرزا عن الماء المستعمل وعبارة التكامل وحفظ ثيابه من التقاط
 وحاشل والجميع بين نية القلب وفعل الثالث اهذه رتبة وسط بين من
 سن التلطف بالنية ومن كرهه لعدم نقله عن السلف والتمسك كما مر
 عند غسل كل عضو وكذا المسوح والدعاء الوارد عن كل عضو وقد
 رواه ابن جبران وغيره عنه عليه السلام من طرق قال يحقق الشافعية
 الرقعة فيعمل به في فضائل الاعمال وان انكره التنوي **فائدة** شرط العمل
 بالحديث الضعيف عدم شدة ضعفه وان يدخل تحت اصل عام وان
شرط العمل بالحديث الضعيف عدم شدة ضعفه وان يدخل تحت اصل عام
 وان لا يعتقد سنة ذلك الحديث واما الموضوع فلا يجوز العمل به بحال
 اولاً روايته الا اذا قرئت ببيان وضعه والصلاة على النبي صلى الله عليه
 وسلم بعده وبعد الوضوء لكن في الزبلي اي بعد كل عضو وان يقول بعده
 اي الوضوء الله اجعلني من التوابين واجعلني من المتطهرين وان بشره
 لمن فضل وضوئه كما زمر مستقبل القبلة فايما اوقعا او فيما عداها
 اكره فايما نزعها وعن ابن عمر كانا كل على عهد النبي صلى الله عليه وسلم
 ونحن نحيى ونشرب ونحن قيام ورخص لنا في شربه ما شأنا من الا
 نقاهد مؤقته وكعبية وعرفييه والخصية وامالة غرته ونحيلة وغسل
 رجله بيساره وباليما عند ابتداء الوضوء في الشا والتمسح بمندبل وعدم نفض
 يده وقراءة سورة القدر وصلاة ركعتين في غير وقت كراهية ومكرهه
 لطم الوجه وغيره بالماء تنزيها والتقدير ولا اسرف ومنه الزيادة على الثلاث
 فيه تحريما لولما التمسح والمملوك له ما الموقوف على من بظهر يديه ومنه ماء
 المدارس فخر وتثليث المسح بما يجديدا ما بما واحد فقد وب او مسنون
 ومن منه بنية التوسؤ بفضل الماء المرة وفي موضع يجز لان الماء الوضوء
 حرمة وفي السجدة في انا او موضع اعد لذلك والقاء الخامة ولا يتحاط
 في الماء وينقذه خروج كل خارج نجس بالفتح وبكسر منه اي من التوضؤ المني عقدا
 اولاً من السيلين والامانة ما ينظر شر بالبناء للمفعول اي يلحقه حكم النظير ثم
 المراد بالخروج من السيلين مجرد الظهور وفي غيرها عين السيلان ولو بالقر
 لما قالوا لو مسح الدم كما خرج ولو تركه لسال نفض ولا لا كما لو سال في باطن
 عين او جرح او ذكر او لم يخرج وكدمع وعرق لا عرق مد من الخرفنا ففرض على ما
 سيد كره الصلوات فيه كذا وخارج غير نجس مثل ريش او دودة او حصاة

يعتقد

الضعيف
شرط العمل بالحديث

نواقض

من دبر لأخروج ذلك من جرح ولا خروج ريج من قبل غير منضاضة مله
 فندب لها الوضوء وقيل يجب وقبل لو متينة وذكر لأنه اختلاج حتى لو
 خرج ريج من الذبر وهو بقاء أنه لم يكن من لا على فهو اختلاج فلا ينقض
 وأما قيد بالريج لأن خروج الدودة والحصى منها فافضل جماعا كما في الجرح
 ولا خروج دودة من ريج أو ذن أو انف أو فم وكذا لم سقط منه لطم بارها
 وعدم السيلان فيما عليها وهو مناط النقص والخروج بعصر والمناجيف
 سنان في حكم النقص على المختار كما في البرازية فالأن في الإخراج خروجاً
 كالنقص وفي النقص عن الكفاية أنه لا يصح وأما غيره من الفتناء وجائز
 دراية فتكون الفتوى وينقضه في مثله بان يضبط بتكليف من يترى بكر
 الحصى أو غلق أي سوداء وأما العلق النازل من الرأس فغير ناقض وطعام
 أو ماء إذا وصل إلى معدته وإن لم يسفر وهو نجس مغلظ ولو نزل من معدته
 ارتضاء هو الصحيح لما طهته النجاسة ذكر الملقى ولو هو في المرقى فلا ينقض
 اتفاقاً حتى إذا ورد ذكره بطهارة في نفسه ثم التأم فإنه طاهر مطلقاً
 به بغير بخلاف ما أفتى بأنه نجس كذا في عين خبره بول وإن لم ينقض لئلا
 نجاسته بالإصالة لا بالجاورة لا ينقضه حتى ينقل عن العتة أصلاً إلا
 المخلوط بطعام فيعتبر الغالب ولو استويا فكل على حدة وينقضه
 دم مباح من جوف أو فم غلبت برائته للغالب أو سواه أحبنا طهراً لا ينقضه
 المغلوب بالبراق والنجس كالدّم والاختلاط بالمخاط كالبرق وكذا ينقضه
 علقه مصت عضواً أو ملت من الدّم ومثلها الفردان كان كبيراً لانه
 حينئذ يخرج منه دم مسفوح سائل ولا تكون العلفه والفرد كذلك
 لا ينقض كبعض وذباب كما في الحائض لعدم الدّم المسفوح وفي الفرسا
 لا ينقض ما لم يتجاوز الورم ولو شذ بالرباط أن نذ البلك الخارج نقص
 ويجمع متفرق اليه ويجعل كذا واحد لا اتحاد السبب وهو الغيبان عند محمد
 وهو لا يصح لأن الأصل إضافة الأحكام إلى أسبابها لا المنع كما بسط في الكفاية
 وكل ما ليس بمحدث أصلاً بقرينة زيادة الباكية قليل وديم أو ترك لم يبل
 ليس بنجس عند الشافعي وهو الصحيح رفقا بأصحاب القروح خلافاً لمحمد وفي الجوزة
 يفتي بقول محمد ولو المصا ما بها وينقضه حكماً أنوم يزول شكته أي قوته المأكنة
 بحيث نزول مقعدته من الأرض وهو النجوم على أحد جنبه أو وركبته أو
 فناء أو وجهه ولا ينزل مسكنه لا ينقض وإن تقدر في الصلاة أو غيرها

أنه الأشبه وخالفه أنه الأشبه بالصورة
 رواية في الرابع

قوله وفي القهستان لا ينقض أو موضع هذه
 المسئلة عند قوله إلى الطهر كما فعله القهستاني
 وكذا قوله ولو شذ بالرباط لا ينقض مع أن
 المسئلة المطبق لا إلى خارج لا ينقض مع أن
 في القهستان النقص لكنه قال ويجب أن
 يكون معناه إذا كان بحيث لو لا الرباط لكان
 محتمل الاجتناب

منه راجع
 حاشية

منه راجع
 حاشية

كان ما عدا
 من الرأس

على المختار كالنوم قاعاً ولو استند إلى ما لا يزال المقطع على المذهب ساجدة
 على الهيئة المسنونة ولو في غير الصلاة على المعتدة ذكره للجليل أو متوركا أو
 تحتيّاً ورأسه على ركبته أو شبه النكبة أو في محل أو سرج أو كفاف ولو
 عربياً فإن حال المبطون نقص ولا لا ولو نام قاعاً يتمايل فيسقطان إن شبه
 حين سقط فلا ينقض به يفتي كما عسر فهمه أكثر ما قبل عنده والعلة بنقض
 كنوم الأنبياء عليهم السلام وهل ينقض غماؤهم وغشيهم ظاهر كلام البسط
 نعم وينقضه اغماؤه ومنه الغش وجنون وشكر يدخل في مشبهه بمايل ولو
 بكل المشيشة وفهمته في ما ينفع جبرانه بالنع ولو امرأة سهواً يقظان
 فلا يبطل وضوءه وإن لم يبل صلاته بغيره يفتي بطلانها ولو حكاها كالبان
 بطهارة صغرى ولو تم استغفلة فلا يبطل وضوءه في ضمن الفضل لكن
 ريج في الحائض والنجس والنهر النقص عقوبة له وعليه الجهر بركه في الذخائر
 الاشرقية صلاة كاملة ولو عند التلام عدا فانتها بطل الوضوء لا التلا
 خلافاً لفرقها كرهه في الشربلية ولو فهمه امامه وأحدث عداشتم
 قصقه المؤتم ولو مسبقاً فلا ينقض بخلافها بعد كلامه عدا في الأصح
 ومن سائلنا امتحان لو نطق بالحق ففهمه قبل قيامه للصلاة انقض
 لا بعد لبطلانها بالقيام إليها ومباشرة فاحشة بتأمل الفرجين ولو
 بين المراتين والرجلين مع الانتشار للجانين الباشرو ولو يلا بطل على العقد
 لا ينقضه متردداً لكن يغسل يده تذباً وامرأة وامرأة لكن يندب للخروج من
 الخلاف لا سيما إلا ما لم يكن بشرط عدم لزوم ارتكاب مكروه مذهب كما لا ينقض
 لو خرج من أدنه ونحوها كعبه وتدبه فيج ونحوه كصديده ومأبسة وعين
 لا يوجب وإن خرج به أي يوجب نقصاً لأنه دليل المرح فدم من بعينه رمد
 أو عثر ناقض فإن استمر صار ذاعداً راجحاً والناس عنه غافلون كما
 ينقض لوجنه حيلة بقطنه وأبطل الطرف الظاهر هذا الواقف على طهارة
 أو تحاذية الرأس لا حليل وإن متسغلة عنه لا ينقض وكذا الحكم في الذبر
 والفرج الداخل وإن أبطل الطرف الداخل ينقض ولو سقطت فان رطبة
 انتقض ولا لا وكذا لو دخل أصبعه في دبره ولم يغيبها فإن غيبها أو اد
 عند الاستنجاء بطل وضوءه وضوءه **فروع** يستحب للرجل أن يحشيه أن
 رايه الشيطان ويجب أن كان لا ينقطع آتبه قدر ما يصح بأسوري
 خرج دبره إن أدخله بيده انتقض وضوءه وإن أدخل بنفسه لا وكذا لو خرج

مال

فإن الصق لطنه فيخذه وإن لم يشبه
 المنكب فينقض عند آخر يوسف
 خلافاً لمحمد رحمه الله
 ثم من رجا لا ينقض
 مهتلاً

الرجل إذا نجس بالرجل
 والرجل إذا نجس بالرجل

قوله لكن بشرط استدراك على أفهم الكلام
 من أن الإمام يراعي مذهب من يفتي فيه سواء
 كان فريضة أم سنة أو في غيرها وأن قاله
 في المذكور هنا ليس فيها ارتكاب مكروه منه

خلافاً

بعض الدودة فدخلت من لذكور رأسان فالذي لا يخرج منه البول المعتاد بمنزلة الجرح الخشن غير الشك في جرحه لا يخرج الجرح والشك لا ينقص وضوءه بكل منكر الوضوء هل يكفران نكر الوضوء للصلاة نعم ولا غيرهما لا شك في بعض وضوئه عاد ما شك فيه لم يفسد خلاه ولم يكن الشك عادة له ولا لا ولو علم انه لم يغسل عضو وشك في ثيابه غسل رجله اليسرى لانه انظر العمل ولو يغسل بالظلمة وشك في الحدث او بالعكس اخذ باليقين ولو تيقنهما وشك في السابوق ومنظرة ومثله التيمم ولو شك في نجاسة ماء او ثوب او طلاق او غنق لم يعتبر ونجاسته في الاشياء وفرض الغسل اذ به ما يطعم العلم كما ترى باطل المفروض كما في الجوهره وظاهره عدم شرطية غسله وانته في السنون كذا في البحر بفتح عدم فرضية غايه ولا فها شرط في تحصيل الشك غسل كل فيه وبكيفية الشرب عبثا لان الخ ليس بشرط في الاصح وانته حتى ما تحت الذررت وبما في بدنه لكن في المغرب وغيره البدن من الشك الا لينة وجبته فالرأس والعنق واليد والرجل خارجة لغة داخله تبعها شرعا لانه لا يمتنع فيكون مستحبا لا شرطا خلافا لما لك ويجب اي فرض غسل كل ما يمكن من البدن بالمرح مرة كاذن وسرة وشارب وحاجب وشارب المحبة وشعر راسه لو متلبدا لما في فاطمه وامن المبالغة وخرج خارج لانه كالفم لا يدخل لانه باطن ولا يدخل اصبعها في قبيلها به بفتح لا يجب غسل ما فيه مرجع كعين وان اكمل بكل خنجر وثقب انضم ولا دخل قلته بل يندب هو الاصح قاله الكمال وعلاه بالمرح فسقط لا شك حال وفي السعدي ان امكن فتح الغلبة بالمشقة يجب والا لو كفي بل اصل ضميرتها اي شعر المرأة المضمور للرجل اما المنقوض في فرض غسل كله اتفاقا ولو لم يبتل اسلمها يجب نقصها مطلقا هو الصحيح ولو ضرها غسل راسها تركته وقبل تسحبه ولا تمنع نفسها عن زوجها وسجى في التيمم لا يمتنع بل ضميرته فينقصها وجوبا ولو علوتها وتركها لا مكان خلفه ولا يمنع الظلمة ونيم اخرى ذباب وبرغوث لم يفسد الماء تحتها وحشا ولو خربت به بفتح ودرن ووسخ عطف نفسا وكذا دهن وفسومة وثراب وطبن ولو في ظفر مطلقا اي قرويا او مدنيا في الاصح بخلاف نحو عجين ولا يمنع ما على ظفر صباغ ولا طعام بين اسنانه وفيه شبه المحوف به بفتح وقبل ان صلبا منع وهو الاصح ولو كان خاتمه ضيقا تركه او حركه وجوبا كقسط ولو لم يكن ثقب اذ نه قسط فدخل الماء في الثقب عند مروره على اذنه اجزاء كثيرة وازن

فرض الغسل
في كل وقت
منه غسل
في كل وقت
منه غسل

فرض الغسل
في كل وقت
منه غسل
في كل وقت
منه غسل

فرض الغسل

دخلها

دخلها الماء ولا يدخل داخله ولو باصبعه ولا يتكلم بجشبت ونحوه والعنبر غلبة ظنه بالوصول **فروع** في المضمضة او غيرها من بدنه فصل ثم يذكر قولنا لم يعد لعدم صحة شروعه عليه غيل وثمة رجال لا يدعوه وان راوه والمرأة بين رجال ورجال ونساء بؤخره لا بين نساء فقط ولتكن في الرجل بين رجال ونساء ونساء فقط كما بسطه ابن الشحنة وينبغي لها ان شتم ونصل بعجزها شرعا عن الماء واما الاستنجاء فيرك مطلقا والفرق لا يخفى وسنة كمن الوضوء سوى الترتيب وادبه كادبه سوى انقبا القبلة لانه يكون غالب مع كشف عورة وقاوا الوضوء في ماء جار او حوض كبير او مطر قد رالوضوء والغسل فتد اكل الشك البداة بغسل يديه وفوجه وان لم يكن به خبث ابدأ بالحدث وخبث بدنه ان كان عليه خبث ليلا يشيع ثم يتوضا اطلقه فانصرف في الكمال فلا يوترق دميته ولو في جمع الماء لما ان المعتد طهارة الماء المستعمل على انه لا يوصف بالاستعمال لا بعد انفصاله عن كل البدن لانه في الغسل كعضو واحد فيحدث لا حاجة الى غسلها فانها اذا كان بيدنه خبث واهل القايدين بناخير غسلها انما استحبه ليكون البدن والختم باعضاء الوضوء وقالوا الوضوء او لا لا يات به ثانيا لانه لا يصح وضوء للغسل اتفاقا التا الوضوء بعد الغسل واختلف المجلس على مذمت الوضوء بها بصلادة كقول الشافعية فيسحب ثم يغسل الماء على كل يد ثم ثلاثا مستوعبا من الماء المجهود في الشرع للوضوء والغسل وهو ثمانية ارطال وقيل القصور عدم الاسرف وفي الجوهر الاسراف في الماء الجاري لانه غير مضيع وقد قدمناه عن الفقه بانه لا يمكنه الايمن ثم الايسر ثم براسه ثم على بقة بدنه مع ذلك ندبا وقيل في يارا وقيل يبدى بالراس وهو الاصح وظاهر الزواية والاحاديث قال في الجرويه يصفى نصيحي الدرر وصحى نقل بلة عضوا لعضو خفيه بشرط التقاطر لانه الوضوء لما مران البدن كله كعضو واحد وفرض الغسل عند خروج من من العضو ولا فلا يضر اتفاقا لانه في حكم الباطن منفصل من مقرة هو صلب الرجل وزياب المرأة ومنته ابيض ومنته اصفر فلو غسلت فخرج منها مني ان منته اعدت الغسل الصلوة والا لا يشهوه اي لذة ولو حكما كحتم ولم يذكر الدفق ليشمل في المرأة فان الدفق فيه غير ظاهر واما اسناده اليه ايضا قوله تعالى خلق من ماء دافق الاية فيصلى التخليل فالتد

فرض الغسل

بها كالمسحوقا تبعا لا خجلي غير مصيب تامل ولانه ليس بشرط عند ما خلا
للشفا ولذا قال وان لم يخرج من راس الذكر بها وشرطه ابو يوسف ويقول في
في ضيقه خاف حربة او شحبه ككافة المستصفي وفي الفتاوى والثان انا رغبة
مغريا للتوزل ويقول ابو يوسف نأخذ لانه ليس على المسلمين **قلت** ولا بما
في الشفاء والتفرو في الحائض خرج من بعد البول وذكره منشرا في الغسل
قال في البحر ومجمله انه وجد الشهوة وهو يقيد قولهم بعدم الغسل بخروجه بعد
البول وعند ابلا حشفة في ما فوق الحنان ادنى استرز عن الحيضة ان لم
واذا لم يظهر لها في صورة الادنى ككافة البحر وابلا حشفة قد رها من مقطوعها
ولو لم يبق منه قد رها فالسنة لا شاء لم يتعلق به حكم ولم ارم في احد سبيل
ادنى حتى يجامع مثله بجي محترزة عليها الى الفاعل والنفعول لو كانا مكلفين
ولو احدث مكلنا فعليه فقط دون المراق لكن يمنع من الصلاة في الغسل ويؤخر
به ابن عشرين دبريا وان وصلته لم ينزل متبايا لجامع بعضه لوفه دبر غير اتم
دبر فيه فخرج في النهر عدم الوجوب لا بالانزال ولا بد لانه الشك في انه لا
عليه باي اوجه في قبل او دبر ولا على من جامعته لا بالانزال لان الكلام في حشفة
وسبيلين محققين وعند رؤية مستفطر خرج رؤية التكرار والمغصية
متبايا ومذيتا وان لم يذكر الاحتلام الا اذا علم انه مذى او شك انه مذى
او ودي او ذكره منشرا قبل النوم فلا فعل عليه انشاقا كالدوي لكن في الجوار
الا اذا نام مضطجعا او متيقنا انه في ذكر حاشا فعليه الغسل والناسعة غفلان
لا يفرضان تذكره كوضع اللذة ولا انزال ولم ير على راس الذكر بل اجماعا وكذا المرأة
مثل الرجل على الذنب ولو وجد بين الزوجين ماء ولا يميز ولا يذكر ولا نام
قبلا غيرهما اغتسل او لم حشفته او قد رها من فوفة بخرقة ان وجد لذة
لجامع وجب الغسل ولا الا على الاصح والاحوط الوجوب وعند انقطاع حيض
ونفاس هذا وما قبله من اضافة الحكم الى الشرط لا يجب عنده لا بهل
بوجوب الصلاة او ارادة ما لا يحل كما مر لا عند مذى وودي بل الوضوء
ومن البول يجمعا على الظاهر ولا عند ادخال صبي ونحوه كذكر غير ادنى
وذكر حشفة ومبت وسنة لا يشتهي وما يصنع من نحو خشب الذبر والليل
على المختار ولا عند وطئ بهيمة او ميتة او صغيرة غير مشبهة بان
منقضاء بالوطئ وان غابت الحشفة ولا ينتقض الوضوء فلا يلزم الغسل بالذكر
فتاى عن النظم ويحيى ان رطوبة الفرج ظاهرة عنده فتنبه بالانزال لتقصو

من المذنبات

دول تحقيق صوابه تحقيقه

كان

والدوي كفتي يخرج بعد البول كما لدوي فابوس

قوله فتنبه امره بالنسبة للوجوب على المفارقة الواقعة من النوم غسل الذكر ومن طهارة رطوبة الفرج ويحتمل ان يحبس كالدوم غسل الذكر مسبقا على قولها كحكمة كذا

الشهوة

الشهوة متناهية فجمال عليه كما لا يغفل لولته عذراء ولم ينزل عذرتها
بضم فسكون البكارة فانها تمنع التقاء الحثانين لا اذ اجملت لانزالها
وتعبد ما صلت قبل الغسل كذا قالوا وفيه نظر لان خروج منها من فورها
الداخل شرط لوجوب الغسل على المقتضى به ولم يوجد قاله المحلل ويجب اي
يفرض على الاحياء المسلمين كناية لاجل اعلان بغسلها بالتقريف التثا ليم
الالطنة المشكل فتيتم تكا ليج على من اسم جنبا او حائضا او نفسا ولو
لا انقطاع على الاصح ككافة الشرب لا لينة عن البرهان وعلمه ابن الكا لبقاء
الحديث الحكمي اوبلغ لايمن بل بانزال او حيض او ولدت ولم ترد ما
او اصاب كل بدنه نجاسة او بعضه وخفي مكانها في الاصح راجح
للبيع وفي الثان رغبة مغريا للعتابية والمختار وجوبه على مجنون فاق
قلت وهو بخلافه في ثلثه متا لان اجل انه رأى ميتا وهل التكرار
والمغصية عليه كذلك راجح ولا يمان اسم طاهر اوبلغ لايمن فمذوق ومن
اصلاة جمعة ولصلاة عيد هو الضميمة ككافة غير الاذكار وغيره وفي الثانية
لو اغتسل بعد صلاة الجمعة لا يعتبر اجماعا ويكفي غسل واحد بعد وجبة
اجتماع جنابه كالتفكير جنابه وحيض ولا جل حرم وتجب معرفة بعد
الزوال وتذب لجحون فاق وكذا المغصية عليه ككافة غير الاذكار وهل التكرار
كذلك لمرارة وعند جماعة وفي ليلة براءة وعرفة وقد رآها او عند
الوقوف بمرد لفة عداة يوم النحر للوقوف وعند دخول يوم النحر لري
وكذا البقعة التي وعند دخول مكة لطواف الزيارة واصلاة كسوف وخسوف
واستقاء وفرع وظللة وريح شديدة وكذا الدخول المدينة والحضور جميع
الناس وان لبس ثوبا جديدا او غسل ميتا او براد قتله ولتأبى من
وفاد من سفر والسحابة انقطع دمها من ماء اغتسلها وضوءها عليه اي
الزوج ولو غنيت ككافة الفحى لانه لا بد لها منه فصا كالترب فاجرة الخا عليه
ولو كان لا غتلا عن جنابه وجب بركة لزالة الشعث والتفت قال شيخنا
الظاهر انه لا يلزمه ويحرم بالحدث ككافة دخول مسجد لا مصلى عيد وجنادة
وربما لم ومد رسة ذكره المص وغيره في الحيض وقيل لو ترك في وقف
القنية المد رسة اذا لم يمنع اهلها التماس الصلاة فيها فهو مسجد ولو للعبور
خلاف الشفة الا ضرورة بحيث لا يمكنه غيره ولو علم فيه ان خرج مسرا عاتم
ندبا وان مكث لحرف فوجوبا ولا يصلي ولا يفرا ويحرم به تلاوة قران ولو

الرجل في قبة
بني فاعا
وهو في حارة
فمنه حارة

المسحوق

دون اية

لا تخرج من المذنبات

على المختار بقصد فلو قصد الذوات الشا او فت اسج امر او التعلم ولعن كلمة
 كلمة حل في لا يصح حتى لو قصد بالفاضة الشا في لانا اذ لم يكره الا اذا قلنا
 قاصدا الشا فانها تجزئ لانه في محلها فلا يتغير حكمها بقصد وميت
 مستدرك بما بعده وهو وما قبله ساقط من نسخ الشرح وكانت لا تشد
 ذكره في الحضر ويجوز به طواف لوجوب الظهارة فيه ويجزم به اي بالاشد
 وبالا صغر من مصحف اي ما فيه اية كدرهم وجداروه من نحو التورية كذا
 ظاهر كلامهم لا الا بخلاف مخاف غير مشدرا وبصرة به بفتح وحل قلبه
 يعود واختلاف في منه بغير اعضا الظهارة وبما عمل منها وفي الفرة بعد
 المضمضة والنسخ لا يكره النظر الى القرآن جنب وحاضر ونفسا لان
 الجنب لا يخل العين كما لا يكره ادعية اي تجزئ ولا فالوضوء لمطلق الذكر
 مندوب وتركه خلاف الاولى وهو مرجح كراهة التزنية ولا يكره مسرني
 لمصحف ولوح ولا باس يدفع اليه وطلبه منه للضرورة ان الحفظ
 في الصغر كالنقش في الحجر ولا يكره كتابة قران والصحيفة او اللوح على الارض
 عند الشا خلافا للحد ويني ان يقال ان وضع على الصحيفة ما يحول بينها
 وبين يد يؤخذ بقول الشا ولا بقول الثالث قاله الحلبي ويكره له قراءة توري
 والنجيل وزبور لان لكل كلام الله وما يدل خبر معين وجرم الجنب في شرح
 الجمع بالحرمة وخضها في التزنية ما يبدل لا قراءة فنوت ولا اكله وشربا بعد
 غسل يده ولم يعاودة اهله قبل اغتساله الا اذا احتلم لم يات اهله قال
 الحلبي ظاهر احاديث ائمة التدب لانه يجوز للمفاد من كلامه والتفسير
 كمصحف لا يكتب الشريعة فانه رخص منها باليد لا للتفسير كما في الدر عن
 جميع الفتاوى وفي الشرح المسح ان لا ياتخذ كتب الشريعة بالكم ايضا بغيرها
 لكن في الاشياء قاعدة اذا اجتمع الحلال والحرام رخص للمرام وقد جوز اصحابنا
 من كتب التفسير للحدث ولم يفصلوا بين كون لاكثر تفسير القرآن ولو قيل
 به اعتبار الغالب لكان حقا قلت لكنه يخالف ما تروى في فروع المصحف
 اذا صار محالا يقر فيه بدفن كالسهم ويمنع التصريح منه وجوز محمد
 اذا اغتسل ولا باس بجلمه القرآن والفقه على ان يمسك ويكره وضع المصحف
 تحت راسه لا للحفظ وللعلة على الكتابين للكتابة ويوضح الخوف فوقه التغيير
 ثم الكلام ثم الفقه ثم الاخبار والمواظ ثم التفسير ثم اية درهم جليلة اية
 الا اذا كره رقية في خلاف مخاف لم يكره دخول الملاء به والاحترار افضل يجوز

دي برابة القلم الجديد ولا يرمى بربية القلم المستعمل لاحترامه كخشيش السجد
 وكاسته لا يلق في موضع الخال بالتعظيم ولا يجوز لشيء في كاعده فيه فقه
 وفي كتب القلم يجوز ولوفيه اسم الله والرسول فيجوز نحوه ليل في شيء ومحو
 بعض الكتابة بالزيت يجوز وقد ورد النهي في محو اسم الله بالزيت وعنه عليه
 السلام للقران احب الى الله تعالى من السموات والارض ومن فهم يجوز قران
 المرأة في بيت في مصحف مستور بياط وغيره كتب عليه المالك لله يكره
 بسطه واستعماله لا قبله للزينة وينبغي ان لا يكره كلام الناس مطلقا وقبل
 يكره مجرد الجروف والا قول واسع وتامة في البحر قلت وظاهر انتفاء الكراهة
 بمجرد تعظيمه وحفظه علق ولا زينة به ولا وهل ما يكتب على المروج وجيد
 كذلك يجرى باب المياه جميع ما بالماء ويقصر صلبة موه قلبه باليد
 الفوا والماء حمزة وهو جسم لطيف سائل به حياة كل نام يرفع الحدث مطلقا
 بما مطلق وهو ما يتبادر عند الاطلاق كما سماء واودية وعيون وانبار و
 بحار وتبع مذاق بحيث يتقاطر ويرد ويجدد ونذاهب ذنوبه باختيار
 ما يشاء ولا فالكلم من السماء لقوله تعالى الم تر ان الله انزل من السماء ماء فله
والنكرة ولو مشته في مقام الامتنان وماء زمزم بلا كراهة وعن احمد يكره
 وبما قصده بلا كراهة وكراهة عند الشريعة وكراهة عند الحسن بالجملة
 ويرفع بما يعتقد به على الاما حاصلا وبان على البقاء الاول على طبعه
 الحية ولا بعصير نبات اي معصير من شجر او ثمر لانه مقيد بخلاف ما يظن
 من الكرم والقوكة بنفسه فانه يرفع الحدث وقيل لا وهو الاظهر كما في الشريعة
 عن البرهان واعتمد القهني فقال ولا اعتصار يعي الحقيقة والمكسح كالكرم
 وكذا ما الذي يؤغه والبطيخ بلا استخراج وكذا ينبت التمر ولا بما مغلوب بشي
 طاهر الغلبة ما كان الامتزاج بشرب نبات او بطيخ بما لا يقصد به
 التنظيف واما بغلبة الخالط فلو جامدا فبفتحائه ما لم يزل الاسم كنبذ تمر
 ولو ما بها فلو ما بنا الاوصافه فتغير اكثرها او موافقا كلين فباحداها
 او مما لا يستعمل بالانزاع فان المطلق اكثر من النصف جاز التغير بالكل ولا
 وهذا يعي الملق والدالة في التفسير يجوز التوضي ما لم يعلم تاولي المستعمل على
 ما حقه في البحر والشر والنج قلت لكن الشريعة لا في شرحه للوهبانية فوق
 فراجع سائلا ويجوز رفع الحدث بما ذكره وان مات فيه اي الماء ولو قليلا
 غير دموي كزبور وعقرب وبق اي بعوض وقيل ببق الحش وحق الجنب في

نعم

الاسلية وانقلابا لقا الا طبيعته

لفظ الله يؤغه لم يوجد فكتب اللفظ كما اشار اليه
 شيخنا المحقق لكن الفقير وجدته في بعض مفردات
 الطب اعني تحفة المؤمنين قد ذكر فيه في كتاب
 فارسي قال والبوغه بطيخ فندبت يعني
 البطيخ الاخضر ثم سمعت هذا اللفظ
 بهذه المعنى في ولاية الرضا
 وحران واعمالهما
 راجع

بينما

الماء الذي يغلي عند سحر الجحر
كحل

في خلقه قد لم ينفذ منه يعلم حكمه في وفاءه وعقله في الوعائه دود
القرى وماؤه وبزره وخرزه طاهر كدودة متولدة من نجاسة وما يولد
لو كحل في الماء أو خبز برة كسك وسرطان وصدغ الكبريت له دم سائل وهو ما
سأرة له بين أصابعه فيفقد في الأصبع كجنية برة أن لها دم والآن لا وكذا الملك لو ما
ما ذكرناه وجهه والله فيه في الأصبع فلو نقت فيه نحو صدغ جاز الوضوء
لا شرب لم يضره لعمه ويخجل الماء القليل يموت ما ينعاش بكم مولد في الأصبع
كبط واوز وحكم سائر الدواب كالآدم في الأصبع حتى لو وقع بول في عصير
عشر في عشر لم يفسد ولو سال دم رجله مع العصير لا يفسد خلافا لما ذكره الشيخ
وغيره ويتغير لحد وصفه من لون وطعم وريح يفسد أكثر ولو جاز بالاجزاء
أما القليل فيفسد وان لم يتغير خلافا لما ذكره لا يتغير بطول مكث فلو علمت
بنجاسة لم يجر ولو شك فالأصل الظهارة والتوضي من الحوض فضل من النهر
رغم البعد ولو شك في الجوز بما خالطه طاهر جامد مطلق كاشان وزعفران
لكن في التبر عن القنية ان لم يكن البصيص به لم يجر كسبب ثم وفاكه وورق شجران
غير كل وصف في الأصبع ان يفرق في واسمه لما تروى بجوز مجاور وقعت فيه
نجاسة ولجاري هو ما بعد جاري عرافا وقيل ما يذهب بنبته ولا يظلم
والشفا شروان وصليته لم يكن جريانه بحد في الأصبع فلو شك النهر من فوق
فتوضا رجله بما يجرى لا مدد جاز لانه جار وكذا الوضوء من حوض صغير
اوصت رفيقه الماء في طرف ميزاب وتوضا فيه وعند طرفه الاخر لا يجمع
الماء جاز توضيه به ثانيا ثم وثم وغمامه في الجرح لم يري يعلم اثره فلو فيه
جنية او بال فيه رجل فتوضا اخر من اسفله جاز ما لم يره الجنية اثره وهو ما
طعم ولون وريح طاهره بعم البسفة وغيره وهو ما رجع الكمال وقال تليذه
قاسم انه المختار وقواه في النهر وافر الصنف وفي التوضي عن المضمرات عن
النسب او عليه الفتوى وقيل ان جرى عليها نصفه فأكثر لم يجر وهو حوط ولحقوا
بالجاري حوض الحمام لولاء نازلا والفرق بين ذلك الحوض صغير يدخله الماء
من جانب ويخرج من آخر فيجوز التوضي من كل جوانبه مطلقا به يفسد وكعين
في خمس في خمس من الماء منه به يفسد فمستطام غرض اللثة وكذا يجوز تركه
كثير كذلك اي وقع فيه نجس لم يثره ولو في موضع وقع المني به يفسد والمعتدل
في مقدار الكبريت في البسفة به فيه فان غلبت طهه عدم طهر صري واصل
النجاسة الى الجاني لا يخرج جاز ولا لاه هذا ظاهر الزاوية عن امام واليه رجع محمد

وهو لا يفسد كالماء الغاية وغيرها وحقق في الجزئه الذم وبه يعلم ان التقيد
بعشر في عشر لا يرجع الى اصل يعتمد عليه وانه ما الجاب به صدر الشريعة
لكن في التهر وات خبير بان اعتبار العشر ضبط ولا سيما في حق من لا رأى له
من العوم فلذلك في به الساعون لا اعلام اي في التبرع باربعين وفي المدور
بسته وثلاثين وفي الثالث من كل جانب خمسة عشر ورجعا وخمسة عشر
الكرباس وكوله طول لا عرض لكنه يتبع عشر في عشر جاز نيب بر اوله ولا يشر
واسفله أقل جاز حتى يبلغ لأقل ولو بعكسه فوقع فيه نجس لم يجر حتى يبلغ آخر
ولو جرد ماؤه ففقد ان الماء منفصلا عن الممد جاز لانه كالسقف وان متصله
لا لانه كالقصة حتى لو وقع فيه كلب تجلس لا وقع فيه فمات لسفله
ثم المختار طهارة النجس بجزء جريانه وكذا البير وحوض الحمام هذا وفي التوضي
والختار ذراع الكرباس هو سبع قبضات فقط فيكون ثانيا في ثمان بذراع
زمانا ثمان قبضات وثلاث أصابع على القول المفتي به بالعشر ولو
حكما لعم ماله طول بلا عرض في الأصبع وكذا يبر عمها عشر في الأصبع وحسنه
فلوماؤها بقدر العشر يتنجس كالماء فيفسد فعمق من أصابع تقربا
ثلاثة آلاف وثلاثمائة واثنا عشر من الماء الشفا ويضعه غير تركه طبع
منه طول وعرضا وعمقا ذراعان وثلاثة ارباع ذراع ونصف اصبع تقربا
كل ذراع ربعة وعشرون اصبع انتهى قلت وفي كلامه ان يعتمد عدم
اعتبار العنق وحده فبصير ولا يجوز بما يلد من الطبعه وهو التيلان ولا يرد
والاينات بسبب ملج مرق وما وباقلا لا بما قصد به التنظيف كاشا
وصابون فيجوز ان يثبت رفته لو بما استعماله لجل قربة اي ثوب ولو مع رفع
حدث أو من مبر او حياض اعادة عباد أو غسل ثوب او يد لا طهر منه بنية
الشفة او لاجل رفع حدث ولو مع قربة كوضوء حدث ولو لالت بزد فلو وضوا
متوضي لتبرد وتقليم ولطبخ يده لم يصير مستعدا اتفاقا كزيادة على الثلث
بلانية قربة وكفيل نحو فخذ او ثوب طاهر وادبته توكل لاجل اسقاط فرض
هو الاصل في استعمال كانه عليه الكمال بان يغسل بعض اعضائه او يدخل
يده او رجله في جيب بغير غتراف ونحو فانه يصير مستعدا لسقوط الفرض
اتفاقا وان لم يزل حدث عضوه او حناته ما لم يتم اعدام نجسها ولو لم يزل
على المعتد قلت وينبغي ان يراى اوسنة ليعم المضمضة والاستنشاق فتأمل
اذا انفصل عن عضو وان لم يستقر في شئ على الذهب وقيل ان استقر في شئ لم ينجس

سئل فلان جرد ماؤه ماء حوض عشر
من عشر

الماء الذي يغلي عند سحر الجحر

الماء الذي يغلي عند سحر الجحر
كحل

ورديان ما يصيب من بدل المتوضي وشابهه عفواً فافان كثر وهو طاهر
ولون جنب على الظاهر لكن بكرة شربه والجن ناز بها للاستعداد وطاروة
نجاسة تحريمها وحكمه انه ليس بطهر وحدث بل جنب على الزنج المعتمد **فزع**
اختلف في محدث النفس في بئر لدنو أو بزر مستجيبا بالما ولا نجس عليه ولم
ينو لم يتد لك والاصح انه طاهر والماسم على شرط الانفصال للاستعا
والردان ما انفصل باعضائه وانفصل عنها استعمال كل الماء على ما مر وكل
أهاب ومثله المشاة والكروش قاله الفتا فالاولى وما دبع ولو شمس وهو
طهر فيصلي به وينوضا منه وما لا يخلها فلا عليه فلا بطهر جلد جنة صنف
ذكره الزبلي انها قبصا فطاهر وفارة مكانه لا بطهر بركة لقيت بها ما بخله
خلا جلد خنزير فلا بطهر وقدم لان النمام للاهانة وادعى فلا بدع لكراته
ولو دبع طهر وان حروا استعماله حتى لو طحن عظمه في رقيق لم يؤكل في الاصح
احتراما وافاد كلامه طهارة جلد كلب وقيل وهو المعتمد وما الى اهاب
طهر به بد باع طهر بركة على المذهب لا بطهر لحمه على قول الاكثر ان كان
غير طاهر هذا المصحح ما يفتي به وان قال في الفيض الفتوى على طهارته
وهل يشترط لطهارة جلده كون الذكاة شرعية بان تكون من الاحل في الحل
بالشبهة قبل نعم وفي كل الاول اظهر لان ذبح الجوزية وتارك الشبهة عمدا
كلا ذبح وان صحح الشك في الذكاة في الفقة والمجته وافره في البحر **فزع** ما ينج
من رارب كسباب ان علم دبعه بطاهر فطاهر ونجس فنجس وان شذ
فعله افضل وشعر البنية غير المنزلة على الذهب وعظمها وعصبها
على المشهور وحافر ما قرنها الخالية عن الدسومة وكذا كل ما لا يخله المياة
الافقية واللبن على الزنج وشعر الانسان غير المتوف وعظمه وسنه مطلقا
على المذهب وتختلف في اذنه ففيه البديع نجسة وفيه الخانية لا وفي الانباه
النفصل من الحي كينة كانه حق صاحب فطاهر وان كثر وبفسد الماء بوقوع قدر
الظفر من جلده لا بالظفر ودم سمك طاهر واعلم انه ليس للكل بنجس العين
عند الامام وعليه الفتوى وان رجم بعضهم النجاسة كما بسطه ابن النخبة في باع
ويجوز ويضمن ويخند جلده **فزع** ولو دلو او خرج جثا ولم يصيب فيه الماء لا
يفسد ماء البير ولا الثوب بانتفاضه ولا بعضه ما لم يربقه ولا مسلاة
حامله ولو كبر او شرط للملازمة شذفه ولا خلاف في نجاسة لحمه وطهارة
شعره والسك طاهر جلال في كل حال وكذا ان نجس طاهره مطلقا على الاصح

طهارة الزنء

طهارة الكلب

طهارة الك

في

في حال ما يفتي به في حالي

في وكذا الزباد اشباهه لاستحالة الطيبة وبول ما كوال اللحم نجس نجاسة
مخففة وطهره ومحمد ولا يشرب بوله اصلا لا للتداوي ولا لغيرة عند ابيه
حينفة اختلف في التداوي بالجرم وظاهر المذهب النجس كما في رشاغ البحر لكن نقل
المصرفة وهنا عن الجاوي وقبله بخصر اعلم فيه الشفاء ولم يعلم دواء اخر
كما رخص الجمر للعطشان وعليه الفتوى **فصل في البير** اذا وقعت نجاسة
لبست بحيوان ولو مخففة او طرية بول اودم او ذنب فارة لم ينسج فلو شرب فيه
ما في الفارة في بيزرون القدر الكثير على ما مر ولا عبرة لعنق على المعتمد
او مات بها او خارجها والمق فيها ولو فارة يابسة على المعتمد لا الشبهة بالنظف
والمسلم المفسول ما الكافر فينجسها مطلقا كفقو حيوان دموي غير مائي لا مزر
وانسج او تمقط او نفع ولو نفع خارجها ثم وقع فيها ذكره الواسع ينزع كل ما فيها
الذي كان فيها وقت الوقوع ذكره بن الكمال بعد اخر لجة الا اذا نعت ذكينة
او خرفة منجسة فينزع الماء الى حد لا يملأ نصف الدلو بطهر الكل بقاء ولو
نزع بعضه ثم زاد في القدر نزع قدر البقية في البقية خلاصة قيد بالموت
لانه لو نزع جثا وليس بنجس العين ولا به حدث او خبث لم ينزع في الا ان
يدخل فيه ما يفتي به بسورة فان نجس الكحل ولا هو الصحيح **فزع** يندب
نزع عشرة في المشكوك لاجل الظهورية كما في الخانية زادة في الشا خانية
وعشرين في الفارة واربعين في سنور ودجاجة مخلاة كادى محدث
ثم هذا ان لم تكن الفارة هاربة من هرو ولا المزهارا من كلب ولا الشاة من
سبع فان كان نزع كله مطلقا كما في المومرة لكن في التمر عن المجته الفتوى على
خلافه لان في بولها شكا وان لم يذ نزع كلها لكونها مبيعا ففقد ما فيها
وقت ابتداء النزع قاله الحلي يؤخذ في ذلك بقول رجلين عدلين لها با
بالماء به بفضه وقيل بفضه بمانين الى ثلاثمائة وهذا البسر وذلك احوط اذا
نزع الميوان غير متنجس ولا متنجس ولا متقط فان كان كادى وكذا سقط و
سحلة وجدي وأور كبير نزع كله وان كان كمانة وهرة نزع اربعين من الذ
وجوب الله ستين ندبا وان كصفور وفارة فحشرون الى ثلاثين كما مر
هذا ايعم العين وغيره بخلاف خصوص رجم وجب حيث يهرق الماء كله
لخصيصه بباربا الا ان اخرج ونصر قال المصر في حواشي الكثر ونحوه في التنا
ونقل عن الفقة ان حكم الركبة كالبيرو عن القويدين لبس الطهور اكثر
في الارض كالبيرو عليه فالضهر يريم واليزر الكبير ينزع منه كالبيرو فاعتم

منه على امر في البياه مران الكثير بالسكنة البياض
او العشر في العشر

منه على البياه مران ما في البول لا يغسل
الماء ولو دمويا

الحج البير او الكثير الماء البعيدة القعر
او بجدة الموضع من الكلاء او التمر لظو
او ما وجد لا تحضره الناس فلو
ول ان حكم الركبة الركبة البير كما في القلاء
لكن في العرف اي يجمع ما ذكره المظهر

التي رأتني بدلو وسط وهو لون تلك البير فان لم يكن فاصبح صاعدا
بحسب ويكفي على اكثر الذل ووزح ما وجد وان قل وجريان بعضه
وغوران قدر الوجوب وما بين حامة وفارة في الجنة كفارة في الحكم كما
انه ما بين رجاجة وشاة كدجاجة فالحق بطريق الدلالة بلا صغر كما دخل
الافق في اكثر كفارة مع مرة ونحو المزين كناية انفاقا ونحو الفارين كفارة
والثلاث الى المنزلة والس كناية على الظاهر وحكم بنجاستها مغالطة
من وقت الوقوع ان علم ولا تمد يوم وليلة ان لم ينتهي وهذا في حق الوضوء
والفصل وما عجز به فبطعم للكلا ب وقيل بلع من شفي المنة حق غير
كفيل ثوب في حكم نجاسة في الحال وهذا لو نظر عن حدث او غل عن
خبت ولا لم يلزم شفي لهما عجمرة ومنذ ثلاثة ايام بلبا اليها ان تنفي او
نفي استنساها فالامن وقت العلم فلا يلزم شفي قبله قبل وبه بفتح فوع
وجد في ثوبه منيا او بولا او دما عا دن اخرجت لام وبول ودر عاف ولو
في جيبه فارة ميتة فان لا تنفيها عاد مند وضغ الفطن ولا ثلاثة ايام
لو منشفة او ناشفة ولا تقوم وليلة ولا نزع في بول فارة في الاصح فيض
ولا يجوز حمام وعصفور وكذا سباع طيرة في الاصح لتعذر صونها عنه ولا
بقا طير بكم ومن يروى غير نجس للعفو عنها وبعض ذيل وغنم كما في لوقنا
في حلب وقت الحلب فوبت افور اقبلت وتلون والتعير بالبعير تبت
انتفا في لان ما فوق ذلك كذلك ذكره في الفيض وغيره ولذا قال قيل لقبل
العفو عنه ما يستقله الناظر والكثير يعكس وعليه لاعتقاد كما في المداية
وغيرها لان ايا حنيفة لا يقدر شيئا بالراي **فروع** البعد بين البيرو والباقي
بقدر ما لا يظهر للنفس اثر ويعتبر سور يسريم فاعلم من ان اراي بلف لا خلا
باعابه فورا دمي مطلقا ولو جنبا او كافرا او امرأة **نعم** يكره سور ما للقول
كذلك للاستلزام واستعماله في الغبر وهو لا يجوز محبة وما كوال لحم
ومنه الفرس في الاصح ومثله ما لادم له طاهر الفم قيد لكل طاهر ظهور
بلا كراهة وسور خنزير وكلب وسباع بهائم ومنه الهرة البرية وشارب خمر
قور شربها ولو شارب طويلا لا يستوجب الكفارة نجس ولو بعد زمان
وهرة قور لكل فارة نجس مغالط وسور هرة ودجاجة بخلاء وابل وبقر جلاء
فالا حسن ترك دجاجة لبخ لابل والبقرة شاة وسباع طير لم يعلم ربها
طهارة منقاهما وسواكن بيوت طاهر للضرورة مكره نذر بها في الاصح

قوله في حكم نجاسة في حال أي في حال
اصلي كذا في المحيط والبيان
بأنه في المنة خلاف ذلك
قوله ما آخر احكام أي في آخر ثوبه فانها
قوله في بول فارة منيا فمادة في سنة
هر وب الفارة من الهرة والاصح النجس
عنه تحقق بولها كما ذكره في البحر
محفة الاخبار

وتجذلة البقرة تنبع النجاسات

ان وجد غيره ولا لم يكره اسلا كاكله لفقر وسور حار لظ ولود كرف
الاصح وبغلة حارة ولو فسلا وبقرة فطاهر كونه من حار وحية وبقرة
ولا عبرة لغلبة الشبه لنصر يحكم بكل كاذب ولدته شاة اعتبار لادم و
جوز الاكل يستلزم طهارة السور كما لا يخفى وما ينقله المصنف عن الاشياء من
نصحي عدم الحاقها بشيئا غريب مشكوك في طهره بونه لانه طهارة حتى
لوقوع في ماء قليل غير بالاجزاء وهل يطهر النجس قولان فيوضا به لو يغسل
ويتيمم أي يجمع بينهما احتياطا في صلاة واحدة لانه حالة واحدة ان فقد
ماء مطلقا وصح تقديم ايما شاء في الاصح ولو تيمم وصلى ثم اراه لزم
اعادة التيمم والصلاة لاحتمال طهره بونه ويقدم التيمم على بيده التيمم على اليد
الصححة المفضة به لان المصنف اذا رجع عن قول لا يجوز اخذ به وحكم العرف
كسور فغرق الحمار اذا وقع في الماء صار مكوكا على الذهب كما في المصنف
وفي المحيط عرف الجلالة عفوة في التوب والبدن وفي الحائض انة طاهر على
الظاهر **باب** **التيمم** قلت به تأتيا بالكتاب وهو من خصيا
هذه الامة بلا ارباب هو لغة القصد وشرعا قصد صعيد شرط
القصد لانه التيمم مطهر يخرج الارض النجسة اذا جفت فانها كالماء المستعمل
واستعماله حقيقة وحكم اليعم التيمم بالجر لا ملس بصفة مخصوصة هذا يفيد
ان الضربة من ركن وهو لا يصح لاحوط لاجل اقامة القرينة خرج التيمم للتعليم
فانه لا يصلي به وركنه شيان الضربة بان والاستيعاب وشرطه سنة
النية والصح وكونه بثلاث اصابع فاكثروا الضعيد وكونه مطهر وفقد الماء
وسنة ثمانية الضربة باطن كفيه وقبها واد بارها ونفضها وتفرج
اصابعه وتسمية وترتيب وولاء وزاد بن وهبان في الشروط الاسلام
فدنه وضمت سنة الثمانية في بيت اخر وغيرت شرط بيته لا قول فتك

ولا سلام شرطه عند ضرب رتبة	وصح وتيمم صعيد مطهر
وسنة ستم ويطن وفرج	ونفض ورتب ولا قبل وتدبر

من حجر مبتد اخبره نيم عن استعمال الماء المطلق الكفا في طهارته لصلوات
تقوت الخلف لبعده ولو مقيما في المصميا لاربعة الاف ذراع وهو اربع
وعشرون اصبع او خمس شعيرات ظهري لطن وشي شعيرات بقل
اول من ريشة او ميتة بغلبة ظنه او قول حاذق مسلم لو يترك اول من يحد من ثوب
فان وجد ولو باجر مثل وله ذلك لا يتيهم في ظاهر الذهب كذا في البحر وفيه

النية
في التيمم
في الشروط
في التيمم

قوله ولا استعمال بخلاف الهرة بعد غسل حركتها
الا لادم للضرورة وقوله عذر بالرفع لغير
تنون للضرورة فاصلي ان ركنه امر ان يمسح
الوجه ومسح اليدين وسرولة سنة الاسلام
والنية والعذر والصعيد وكونه مطهرا وكون
المسح بثلاث اصابع فاكثروا سنة ثمانية وقا
ما ذكر في البيت الثاني
محفة

لا يجب على أحد الزوجين توفيق صاحبه ونفقهه. وفي مملوكة يجب اوبسرد
 بهلك الحب او يوفيه ولو في المصرا لم تكن له اجرة حاتم ولا ما يدفعه وما
 قيل انه في زماننا يحل البعده فتا لم ياذن به الشرع نعم ان كان له
 مال ضايب يلزمه الشراء بسببه ولا لا خوف من وجبة وان اراد نفسه
 ولون فاسق او حبس غريم او ماله ولو امانة شدة ان نشأ والخوف بسبب
 وعيد عبد اجماع الصلابة ولا لانه سماوى او عطش ولو كلبه ورفق
 القافلة حالا او مالا وكذا العجين وان لاله بخس كما يجي وقيد ابن الكمال
 عطش وان به بعد حفظ الغنالة بعد لانه وفي التبرج المضطر يخذ
 قهر وقتاله فان قتل رب الما وفهدة روان المضطر ضمن بقود اودية
 او عدم آلة طاهرة يتخرج بها الماء ولو شاشا وان نقص ياذلانه او شقه
 نصفين قدر قيمة الماء كما لو وجد من ينزل اليه باجر لزمه يتم هذه الاعداد
 كلها حتى لو تيم لم يدم الماء ثم مرض مرضا يوجب التيم لم يذ لك التيم لان
 اختلاف اسباب التخصه بمنح الاحتباب بالرخصة الاولى وتصدر
 الاولى كان لم تكن جامع الفصولين فيلحفظ مستوعبا وجهه حتى لو ترك
 شعرة او وسرة مخروعة لم يجرؤ به في نزع الخاتم والتور او يجرؤ به
 يفتحه مع مرفقيه فيسحقه لا قطع بضرينين ولون غيره او ما يقوم مقام
 لما في الخلاصة وغيره لو حرك راسه او دخله في موضع الغبار رنية
 التيم جاز والشرط وجود الفعل منه ولو جنى او حابضا لم يرت لعادتها
 او نفاها بمطهر من جنس الارض وان لم يكن عليه نفع اي غبار فلو لم يبين احدا
 لم يخفى لضربة ثالثة للخلل وعن محمد يحتاج اليها نعم لو تيم غيره بصر
 ثلاثا للوجه واليحمه والبكر ففتحا وبه مطلقا عن عن التراب والالان
 تراب رقيق فلا يجوز بلو له ولو سحقا لتولد من حيوان البحر ولا يجران
 لشبهه بالنبات بكونه شجارا ثابتة في قعر البحر على ما مره المصرو لا يطلع
 كنقطة وزجاج ومترمد بالاحترق لا رماذ البحر فيجوز كجرمد فوق ومغسول
 وحائط مطين او مجصص واوان من طين غير مدهونة وطين غير مطين
 بما كان لا يندفع التيم به قبل خوف فوت وقت لا يبصر مثله بلا ضرورة
 ومعادن في محلها فيجوز للتراب عليها وقيد لا يبيح بان يستبين اثر
 التراب بمد يد عليه وان لم يستبين لم يجرؤ وكذا كلما لا يجوز التيم عليه
 كمنطة وجوخة فيلحفظ والحكم للغالب لو خلط انراب بعين وكذب

الوتره حجاب بن المخرن
 دور

وفقه ولو مسبوكين وارض محترقة فلو الغلبة لارتجبا زولا لاختائه ومنه
 علم حكم المساوي وجاز قبل الوقت ولا كثر من فرض وعاز لغيره كالنقلانته بدل
 مطلق عند نال ضروري وجاز لخوف فوت صلاة جنازة اي كمال تكبيراتها
 ولو جنى او حابضا ولو جنى باخرى ان امكنه التوفيق بينهما ثم زال تمكنه عاد
 التيم ولا لابه يفتحه او فوت بعد بقرامام او زوال شمس ولو كان بيني
 بناء بعد شروعه متوضعا وسبق وجدته بلا فرق بين كونه اما مالا او
 في الاصح لان النشاط خوف الفوت لا لله بدل بخاز لكسوف وسنن ربا
 ولو ستة فخر خاف فونها وحدها وتقوم وسلام ورده وان لم يجر الصلاة
 به قال في البحر وكذا لكل ما لا شرط له الظهارة لما في التيم وجاز لدخوله
 مسجد مع وجود الماء والنوم فيه وقره المصركن في التيم الظاهر ان مراد التيم
 للجنب فسقط الدليل **قلت** وفي التيم وشرحها بتمه لدخول مسجد وس
 مصحف مع وجود الماء وليس يشتر بل هو عدم لانه ليس بعبادة يخاف قوتها
 لكن في الفتا عن المختار المختار جواز مع الماء لسجدة التلاوة لكن يجي
 نقيده بالسفر لا المضرت تدريت في الشريعة وشروها ما يؤيد كلام البحر
 قال وظاهر الترازية جواز التيم مع وجود الماء وان لم يجر الصلاة به **قلت**
 بل العشر بل اكثر لما من الضابط انه يجوز لكل ما لا شرط له الظهارة له ولوق
 وجود الماء وانما ما شرط له في شرط فقد الماء كتيه لست مصحف فلا يجوز
 لوجود الماء وانما للقرأة فان محدثا ذكرا الاول وجب فكا الشفا وقالوا لو تيم
 لدخول مسجد والقرأة ولون مصحف او مته او كتابه او تعليمه او زيارته قبور
 او عيادة مريض او دفن ميت او اذان او اقامة او اسلام او سلام ولم يجر
 الصلاة به عند العامة بخلاف صلاة جنازة وسجدة تلاوة فتاوى شيخنا خير
 الذين التيم **قلت** وظاهره انه يجوز له ففعل ذلك فتا مائل لا يتيه نفوت جمعة
 ووقت ولو وسر لقوتها المبدل وقيل يتيه نفوت الوقت قال الحلي لا ياتي
 ان يتيه ويصلي ثم يعبد ويجب اي يفرض طلبه ولو برسول قدر غلوة
 فلا ثمانية ذراع من كل جانب ذكره الحلي وفي البديع الاصح طلبه قدر ما لا
 بنفسه ورفقه بلا متظار ان ظن ظنا قويا قربة دون ميل بامارة او اخبار
 عدل ولا يغلب على ظنه قربة لا يجب بل يندب ان رجلا لا لا يوصله يتيه
 وثمة من يساله ثم اخبره بالماء عاد ولا لاو شرط له اي التيم في جواز الصلاة
 نية عبادة ولو صلاة جنازة او سجدة تلاوة لا شكر في الاصح مقصودة يخرج

في البحر

قوله بر نفق خل في المحر حيث قال لا يصلي به
 على جنازة اخرى مطلق بل يبطل الفروع
 عمل الاولى محه

في البحر

قوله فتا مائل قلت تأمنه فوجدناه صحيحا
 محه

دخول سجدة ومثل صحف لا يفتح الا على اربع فرائد القرآن للجنب بدون طهارة
 خرج السلام ورزاه فلما نيمت كافر لا وضوء لانه ليس باهل السنة فما يفتقر اليها
 لا يفتح منه وصحح نيمت جنب بنية الوضوء به بفتح وتندب لوجه رجائونا
 اخر الوقت السجدة ولو لم يؤخر وتيمم وصلى جالسين وبين الماء ميل ولا
 لا يصح من ليس في العرمان بالنيمت ونسب الماء في رجله وهو ما ينفى عادة لا
 اعاده عليه ولو ظن فناء الماء اعاد نقاشا كما لو نسب في عنقه او ظهره
 او في مقدمه ركبته او مؤخره سابقا او نسي ثوبه وصلى عريانا او في ثوب
 نجس ومعه ما يزيله وتوضا بما نجس او صلى بعد ثابته ذكر اعاد لهما عا
 وبطله وجوبه على الظاهر من رفقته ممن هو معه فان منع ولود لالة
 بان استهلكه نيمت تحقق عجزه وان لم يعطه لا يثبت مثله او يغير يسير
 وله ذلك فاضلا عن حاجته لا يثبت ولو اعطاه باكثر من يغير فاش
 وهو ضعف قيمته في ذلك المكان وليس له ثمن ذلك تيمم وانما العطر
 فيجب على القادر شرؤه باضعاف قيمته احياء لنفسه وانما يعتبر بالمثل
 في تسعة عشر موضعا مذكورة في الاشياء وقبل طلبه الماء لا يثبت على الظاهر
 اي ظاهر الرواية عن اصحابنا لانه مبذول عادة كما في الجرح البسوط
 وعليه فيجب طلب الذلول والزنا وكذا الانتظار لو قال له خذ اسنفة وان
 خرج الوقت ولو كان في الصلاة ان ظن لا عطا قطع والا لاكن في التفتش
 عن الحيض ان ظن اعطاء الماء او الالة وجب الطلب ولا لا والمصور في
 الماء والتراب الطهورين بان حبس في مكان نجس ولا يمكنه التوجه لمطهر
 وكذا العاجز عنهما المرضي بغيره عند وقا لا يثبت بالمصل وجوب فركه
 ويصح ان وجد مكانا يابس ولا يوثق فله انما شتمه بعد كالصوم به بفتح
 واليه صح رجوعه الى الامام كما في النضر وفيه ايضا مقطوع اليدين والرجلين
 اذا كان بوجهه جراحة يصلي بغير طهارة ولا يثبت ولا يبعد على الاصح وبهذا
 ظهر ان تعذر الصلاة بالأسر غير مكفر فيلغظ وقد تروى في صلاة الفجر
فروع صلي الجوس بالنيمت ان في المصراعاد ولا لاهل نيمت لسجدة الثلاثة ان في
 التفرغ نيمت والا لا الماء المسبل في الصلاة لا يفتح النيمت ما امكن كغيرنا فيعلم
 انه للوضوء ايضا ويشترط للوضوء الجنب اولى بمساج من عايش ومحدث
 وميت ولو احدثهم فهو اولى ولو مشركا ينفى صرفه للبيت جازي نيمت
 من محل واحد حيلة جواز نيمت من معه ماء زمزم ولا يخاف العطش ان يظلم

او مع نجس

قول كثر في الفتنة استدل ذلك على المتن
 كما هو سابق الفتنة في لا على قوله ولو كان
 في الصلاة بقرينة قوله وجب الطلب ولم يقل
 قطع فكان ان اوجب تقديمها عليه ثم كجوا
 على المحبط انه غير ظاهر الرواية
 تحفة الاخبار

بما يغلبه وبنيته على وجه يمنع الرجوع وما قصه ناقص لا يصل ولو غسلا
 فلو تيمم للنجاسة ثم احدث صار محذورا لاجبا فتوضا وبزغ خفيه ثم بعده
 بمعقله ما لم يبرأ الماء فقع في عبارة صدر الشريعة بمعنى بعد كما في ان يصح
 الصبر ليرافاهم وقدرة ماء ولو باحثة في صلاة كاف لظهوره ولو مرة مرة
 فصل عن حاجته كعطش وعجن وغسل نجس مانع ولعة جناية لان التيمم
 بالحاجة وغير الكافة كالمعدوم لا يرد وكذا ينقضه كل ما يمنع وجوده التيمم
 اذا وجد بعده لان جازا لحد يظن بزياله فلو تيمم لمرض يظن بزياله ولا يرد
 بطل بزياله **والحاصل** ان كل ما يمنع وجوده التيمم وما لا يمنع وجوده التيمم
 في الابتداء فلا ينقض وجوده بعد ذلك التيمم ولو قال وكذا زوال ما اياه
 اي التيمم لكان اظهر واخصر وعليه فلو تيمم بعد سيل فصار فانتقض انتقض
 فيلغظ ومروا بنصر نيمت عن حدث او نائم غير متمكن من نيمت عن جناية
 على ماء كاف كسيفظ فيلغظ وايضا ينفى وهو الرواية الصحيحة عنه النجاسة
 للفقوى كالنيمت وبغيره ماء لا يعلم به كما في الجرح وغيره وقدر المصنوع تيمم
 لو كان اكثر من اى اكثر اعضاء الوضوء عددا وفي الفصل ملحة مجر وعا
 جدري اعتبار الاكثر وبعبارة الفصل بفتح وبفتح الجرح وكذا ان استويا
 غسل النيمت من اعضاء الوضوء ولا رواية في الفصل وسعي النجاسة وهو
 الاصح لانه لا حوط فكان اولى وصح في النضر وغيره التيمم كاي تيمم لو الجرح
 بيديه وان وجد من يوضيه خلافا لهما ولا يجمع بينهما اي نيمت وغسل كما
 يجمع بين حبس وحبل واستحاضة ونفاس ولا بين نفاس واستحاضة
 ولا زكاة وعشرا وخروج وفطرة ولا عشر مع خراج ولا فدية وصوم او
 فصا صر ولا ضمان وقطع واجرو ولا جسد مع رجم او نية ولا مهر شقة
 او حذا وضمان اقضائها او موتها من جماعه ولا مهر مثل ونسبة ولا
 وصية وميراث وغيرهما مما يجي في محالة ان شاء الله من به وجع راس
 لا يستطيع معه محبة محدثا ولا غسله جناية فيلغظ النضر عن غريبة رواية
 يثبت وفتح قاري المسدرة انه يسقط عنه فرض محبة ولو عليه جيرة
 في محبة او لان وكذا يسقط عنه في محبة ولو على جيرة ان لم يضره ولا
 سقط اصلا وجعل عاد ما لذلك العضو حكما كما في المحدث وم حقيقة
باب **الحج** على المتقين اخره لشوته بالسنة وهو لغة امرار
 اليد على الشيء وشرا عاصاة البسكة الخفيف مخصوص في محل مخصوص في زمن

نقض وجوب التيمم

مطهورة
 حد في النجاسة
 او حبس

قول او تصاص مناس فط اما لم لو
 او من النجاسة واصلة ولا كفارة وقصاص
 كافر الجحيم والندم وغيرهما

مخصوص ولف شرا التاثر الكعبين فالكثير من جلد ونحوه شرط سحره
 ثلاثة امور الاول كونه سائر محل غسل القدم مع الكعب او يكون نقشا
 اقل من الخرق الماني فيجوز على الزبول او مشدود الا ان يظهر قد وثلاثة
 اصابع ويجوز مشابه سحر قد ستر الكعبين باللفافة والثاني كونه مشغولا
 بالرجل يمنع سرية الحدث فلو واسعا فيجوز على الزبول ولم يقدّم قدّم اليه
 لم يجز ولا يضرب رقبته رجلاه من اعلاه والثالث كونه مما يمكن متابعة الشئ
 المعتاد فيه فربما فاكثرت لم يجز على منخض من زجاج او خشب او حديد وهو
 جاز في الغسل افضل لانهمه فهو افضل بل ينبغي وجوبه على من ليس معه
 الا ما يكفيه وخاف قوت وقت او وقوف عرفة جبر وفي الغنم ان في رخصة
 مسقطه للجزية وليد الوصل الماء في خفة بيت الغسل ينبغي ان يصير
 اثنا عشرة مشورة فنكره مبتدع وعطرا في الشئ كالفرو في الخفة ثوبه
 كالأجاء بل بالتواتر روت اكثر من ثمانين منهم العشرة فمشتا وقيل ان
 ورد بانه غير مغيا بالكعبين اجاعا فليجوز بالجوهر الحديث ظاهر عدم جوزه
 لجذد الوضوء لان يقال لما حصله القرية بذلك صار كانه محدثا يلزم
 وحايض والمنع لا يلزم تصويره وفي ان الشئ الشكر ينقذ النبات غطا
 ثم ظاهره جواز مسح مقليل جمعة ونحوه وليس كذلك على ما في البسوط ولا
 يبعد ان يجعل في حكمه فالاحسن لتوضيحه لا يغسل والثاني ان يخطه خطا
 باصابع يد مفرجة قليلا ليدل من قبل اصابع رجليه متوجه الى الصلوات
 ومحلها على ظاهر خفيه من راس اصابعه الى مقعد الشراك ويستحب الجمع
 بين ظاهره وباطنه ظاهره موقوفه ولو فوق خفيه او لفاة ولا اعتبار بما
 في فتاوى الشاذل كانه رجل مجهول لا يقدر فيما خالف القول وجوبه
 ولون غزل او شعر الخندين بحيث يمتد فيهما ويثبت على الساقين منه
 ولا يرى ما تحت ولا يثبت ان ينفذ الى الخلف قدر الفرض ولو نزع موقفه
 اعاد مسح خفيه ولو نزع احدهما مسح الخلف والموقوف الباقى ولو دخل بدن
 تحتها ومسح خفيه لم يجز والنعلين بسكون النون ما جعل على استنارة
 جلده والجلدين مترق او امرأة او خنثى ملبوسين على ظهره فلو احدث
 ومسح خفيه او لم يمسح فلبس موقفه لا يمسح عليه تام خرج الشافعي حقيقة
 كلمة او عنك تيموم معذور فانه يمسح في الوقت فقط الا اذا نوتنا وليس
 على الاستنارة فكما ينبغي عند الحديث فلو تخفف الحديث ثم خاض الماء فليل

قوله على الزبول بفتح الزا وسكون الراء
 هو في عرف اهل الشام ما يسمى حركوب
 في عرف اهل مصر
 كنه

قدماء ثم تم وضوءه ثم احدث جازان مسح يوما وليلة لمقدم وثلاثة
 ايام ولياليها المساء وابتدأ المدة من وقت الحدث فقد مسح القيم ساقا
 لا يمكن الا من اربع كين فوضوا وتخفف قبل الجرف لنا طلع صلتا فلتا شدا
 لا يجوز على عامة وفلسوة وبرقع وتغاري لعدم المرح وفرضة عملا
 قدر ثلاث اصابع اليد اصغرها طولا وعرضا من كل رجل من الخلف
 فتعوفيه مدا لصبع فلو مسح برؤس اصابعه وجا في اصولها لم يجز لانه
 ان يتلن الخلف عند الوضوء قدر الفرض قاله المصنف قال وفي الذخيرة
 ان الماء متقاطرا جاز ولا لا ولو قطع قدمه ان يقع من ظهره قدر الفرض مسح
 ولا غسل كمن قطع من كعبه ولوله رجل واحدة مسحا وجاز مسح خف مغشوا
 خلافا للسائلة كما جاز غسل رجل فصوصية لهما عا والمرفق الكبير بموخدة او
 مثلة وهو قدر ثلاث اصابع القدم الا صاغرها كما لها ومقطوعها يعتد بها
 باصابع مماثلة بمنعه لان يكون فوقه خف آخر وموق في مسح عليه وهذا
 لو انخرق على غير اصابعه وعقبه ويكسر ما تحته فلو عليها اعتبار الثلاث
 ولو كبرا ولو عليه اعتبار يد واكثر ولو لم ير القدر الماني عند الشئ لاصلته
 لم يمسح وان كثر كما لو تنققت الظهارة دون البطانة ويجمع الخروق في خف
 واحد لا فيهما بشرط ان يقع فرضه على الخلف فنه لا على ما ظهر من ثوبه
 واقل فرق يجمع ليمسح الماني ولا استقبالي كما ينتقل الى صنوي فمشتا
 قلت ومرار ما ينقض التيميم يمسح ويرفع كنجاسة وانكشف خف انفق
 كما سيجي فليحفظ ما تدخل فيه السئلة لاما رونه لما قاله بمواضع الخرز بخلا
 نجاسة متفرقة وانكشاف عورة وطيب مجزى واعلام ثوبين حرير فانها يجمع
 مطلقا واختلف في جمع خروق اذ في اصحبه وينبغي ترجيح الجمع احتياطا
 ناقضه ناقض وضوء لانه بعضه ونزع خف ولو واحد ومضة المدة
 ان لم يمسح ان لم يخش رجيلة الظن زهاب رجلاه من برد للضرورة فيصير
 كالبيضة فيستوعبه بالمسح ولا يتوقت وكذا قالوا لو تمت المدة وهو في صلاة
 ولا ما مضى في الاصح وقيل نفسه وبينتم وهو لا شبه وبعد ما في النزع والخف
 غسل التوضي رجليه لا غير طلول الحديث السابق قديمه لا الماني كبر في تيميم
 حينئذ وخروج اكثر قدمه من الخلف الشريعة وكذا الغرض نزع في الاصح اعتبارا
 لا اكثر ولا عبرة بخروج عقبه ودخوله وما روى من النقص بزوال عقبه
 فقيده بما اذا كان بينة نزع الخلف اما ان لم يكن اي زوال عقبه بينة بل العا

قوله طولا وعرضا اي لا فرق بين ان مسح
 طولا او عرضا او ساقا او كعبين
 ان مسح عرضا من البياض او الكعبين
 قوله من كل رجل يعني لا بد ان يكون الثلث
 لكل رجل ضرر لو مسح فاحدهما مقدار اصبع
 وفرا اخرى مقدار خمس لا تجزى نهر
 لا يمسح الا لو كان المراد ثلاث اصابع
 خف في المسح على الراية فما اذا كان خف
 كبير قوله فمغشوا يفرع على قول المنن قد
 ثلاث اصابع كنه لبيان

او غير ما فلا ينتقض بالاجماع كما يعلم من البرهان كذا في المتن
 بانحصار جهة زعم بعضهم انه خرق الاجماع فتنبه وينتقض ايضا بغير الكثرة
 فيه لو دخل الماء خفه وصحبه غير واحد وقيل لا ينتقض وان بلغ الماء الركبة وهو
 الاظهر كما في السير عن الترخ لان استئثار القدم بالخلف يمنع سريته للحدث
 الى الرجل فلا يقع هذا غسلا معتبرا فلا يوجب بطلان الحج نهد فبغسلها
 ثانيا بعد المدة او التزاع كما تروى من نوافضه الحرق وخروج الوقت للمغذ
 مع مقيم بعد حدثه فافقيل تمام يوم ولبية فلو بعد زرع سبع ثلاثا ولو
 اقام ما فبعد مئة مئة مقيم زرع ولا اتمه لانه صار مقيما وحكمه مع
 في عيدان يجبر بها الكسر وخرقة فحة وموضع فصد وكن ونحو ذلك كعبا
 جراحة ولو براسه كغسلها تحتها فيكون فرضا بغيره عليا النبوة بطنه وهذا
 قولها واليه رجح الامام خلاصة وطلبه الفتوى شرح مجمع وقد من ان لفظ
 الفتوى كذا في الصحيح من المختار والاصح والصحيح ثم انه يخالف مع المتن من
 ذكر منها ثلاثة عشر فقال فلا يتوفى لانه كالغسل حتى يؤم لا يحصى ولو بدلها
 باخرى وسقطت العيا لم يجز ردة الحج بل يندب ويجوز مع جيرة رجل
 معه اي مع غسل اخرى مع خفه بل خفه ويجوز اي يصح مسحها ولو نبت
 باد وضوء وغسل فغسله وجب وبترك الحج كالحل ان ضروا لا يترك وهو
 اي مسحها مشروط بالجزع من نفس الوضوء فان قدر عليه فلا يصح عليها
والحاصل لزوم غسل المحل ولو بما حار فان ضربه فان ضربه فان
 سقط اصلا وبج نحو مقصد وجرح على كل عصابة مع فربها في
 الاصح ان ضربه الماء او حله او منه ان لا يمكن ربطها بنفسه ولا يجز من ربطها
 كسر ظفره فجعل عليه دواء او وضعه على شقوقه لعله اجري الماء عليه ان قدر
 ولا مسح ولا تركه والصح يبطله سقوطها عن برء والا فان سقطت القلادة
 استأنفها وكذا الحكم لو سقط الدواويرا موضعها ولم تنقطع بحجة وينبغي
 تقيد به اذا لم يضرب النفا فان ضربه فلا يجز والرجل والمراة والحدث و
 الجنب في الحج عليها وعلى ثوبها سواء انفا فاولا بشرط في مسحها استيعابا
 وتكرار في الاصح فيكف مع اكثرها مرة به بنية وكذا لا يشرط فيها بنية انفا فاولا
 بخلاف الخلف في قول وما في نسخ المتن رجع عنه المصدر في شرحه **باب**
الحيض عنوان به ككثرت واسانه والاف في ثلاثة حيض ونفاس واستحاضة
 هو لغة السيلان وشرعا على القول بانه من الاحداث ما هي شرعية

مسائل فقهية

بسم الله المذكور وعلى القول بانه من الانجاس دم من رحم خرج لاستحاضة
 ومنه ما تراه صغيرة وآيسة ومشكلا لولادة خرج النفاس وسببه ابتداء
 ابتداءه لحق لكل الشجرة وركنه بروز الدم من الرحم وشرطه تقدم نسيان
 الظاهر ولو حكما وعدم نقضه عن اقله واوانه بعد التسريح ووقت
 نبوته بالبروز فيه تترك الصلاة ولو مبتدأ في الاصح لان الاصل
 الصحة والميض دم صحة شتى اقله ثلاثة ايام بلبيا بها الثلاث فالأصح
 لبيان العدد والمقدار بالساعات الملكية لا الاختصاص فلا يانم كونها
 ليا في تلك الايام وكذا قوله واكثره عشرة بعشر ليا كذا رواه الذارقطة
 وغيره والتاقتصر عن اقله والزائد على اكثره او اكثر النفاس او على العادة
 وجاوزا كثرها وما تراه صغيرة دون تسريح على المعتد وآيسة على ظاهر
 المذهب وحامل ولو قبل خروج اكثر لولد استحاضة وقل الظاهر بان المصنوعين
 او النفاس والميض خمسة عشر يوما وليا بها اجماعا ولا حد لاكثره وان شذو
 العمر لا عند الاحتياج الى نصب عادة لما اذا استمر بها الدم فجدد لاجل العدة
 بشرط ان به بنية وعم كلامه ابتداء والمعتادة ون نيت عادتها وتسمى
 المحبرة والمضلمة واصلا لها ابتداء وبمكان او بها كابط في البرو
 لهاوى وحاصلة انها تخفى ونسبة ترددت بين حيض ودخول فيه
 وطهر تنوشا لكل صلاة وان بينهما والدخول فيه تغسل لكل صلاة وتترك
 غير مؤكدة وسجدا وجماعا وتصوم رمضان ثم تقضى عشرين يوما ان
 علمت بدايته ليلالا واذا ثنتين وعشرين وظوف لركن ثم يقعد بعشرة
 ولصدرو ولا يقعد وتعتد اطلاقا بسبعة اشهر على الفتنة به وما تراه
 من لون ككثرة وزينة في مدة المعتادة سوى بياض خالص فيلحق
 بشبه الخبط الابيض ولو لم يطرأ على المين الدمان فيها حيض لان العبرة
 لاوله واخره وعليه المتن فليحفظ ثم ذكر احكامه بقوله يمنع صلاة مطلقا
 ولو سجدة شكر وصوما وجماعا وتصوم لزومها ومنها للحرج ولو شرعت
 تطوايتها فحاضت فضمت ما خلا فالمازعه صدر الشريعة بجره والحيض
 لو نامت طاهرة وقامت حائضة حكم بحيضها مذ قامت وبكسبه مذنا
 احتياطا ويصح حل دخول مسجد وحل الطواف ولو بعد دخولها المسجد وشروطها
 فيه وفربان ما تحت ازار يفض ما بين سرة وركبة ولو بلا شرة وحل
 حكما عدا مطلقا وهل يحل النظر وما شربها له فيه تردد ورواة قران بقصده

قوله المحبرة بفتح الهمزة تحت وكبر اي
 حبره الله او هي حبرت الفقهاء ومثله المضلمة
 في الوجوه والاضلال ضد الله

قوله وترتبة نسبة الى الترتيب بضم التاء ويكون
 الرأى بمعنى الترتيب وهي نوع من الكثرة

قول في تحفة انما يظهر في غير الماء مذهب
ان تحفة نجس كل ماء ويستثنى منه خرطوم
لا يبول بالنبية الا البئر فانه لا نجسها
محبة

من الشباع او غير ما غير ما كول وقيل طاهر وفتح ثم تحفة انما يظهر في غير الماء
فليحفظ وعنه دم سمك ولها بغير وحار والمذهب طهارتها بول النجس كونه
ابروكذاجانها الاخر وان كثر اصابة الماء بالضرورة لكن لو وقع في ماء قليل
نجسه الاصح لان طهارة الماء كدجورة وفي القبة لو انقل ونسب و زاد
قدر الذرهم ينفع ان يكون كالذهن النجس ان النسب وطين شارع ونجار نجس
و غبار سرفين ومحل كلاب وانتصاح غالة لانظر مواقع قطرها لانا
عفووما بالمذود راجي على نجس نجس لاور دكله واكثره ولو قل لا كجبة
في نهر ونجاسة على كمن قدمت ان العبرة لا ان تركه اى اذا وردت النجاسة
على الماء نجس الماء اجماعا لكن لا يحكم بنجاسة اذا لاقى النجس ما لم ينقل فليحفظ
لا يكون نجس ما قد ذروا لان نجاسة الخبز في سائر الامصار ولا يصح كان ما
او خبز برأولا قد روقع في بئر فصار حارة لانقلاب العين به بفتح وغسل
طرف قوب او بدن اصاب نجاسة محالة وفيه محل مطهر له وان وقع الغسل
بغير نجس هو المختار شة لو ظهر نجاسة في طرف اخر لم يجز في الخلاصة **ن** وفي
الظهر بنية المختار انه لا يجب الا الصلاة التي هو فيها كما لو ابل امرضها القبل
بولها انما فاقط على نحو حطة ندوسها فقم وغسل بعضه او ذهب بهبة او
اكل او شرب كما خرج بطهر الشاة وكذا في احتمال وقوع النجس في كل طرف فكل
الثوب وكذا بطهر محل نجاسة انما عينها فلا تقبل الظهارة مرتبة بعد جفاف
قدم بقلعها اى بزوال عينها وثرها ولو بيرة او باقوف ثلاث في الاصح ولم يقل
بغسلها ليعم نحو ذلك وفرك ولا يضربا لترك كون وريح لازم فلا يكلف
في انزاله الى ماء حار او صابون ونحوه بل بطهر ما صبغ او خضب بنجس فيه
ثلاثا والاول غسله الى ان يصفر الماء ولا يضرب من اذن من ذلك ميتة
لانه عين النجاسة تحته لا بد فيه به جلد بل يتبع به في غير مسجد ويطهر محل
غيرها اى غير مرتبة بغلبة ظن غاسل او مكلفا ولا تستعمل طهارة محلها
بلا عدد به بفتح وقدر ذلك لموسوس يغسل او عصر ثلاثا او سبعا فيما
مبا لغا بحيث لا يقطر ولو كان لوعصره غيره فطهره بالنسبة اليه دون
ذلك الغير ولو لم يبالغ لوقته هل يطهره لا يظهر **ن** للضرورة وقد ثبت
جناف اى انقطاع التقاطع في غيره غير منصرف مما يشرب النجاسة ولا
فيقلعها كما مر وفي ذلك اذا غسل في اجابة لنا الواسل في خذروا صب عليه
ماء كثر او جرى عليه الماء طهره مطلقا بلا شرط عصر ونجس وتكرار غسل

في غير ذلك

هو المختار ويطهر لبن وعسل ودبس ودهن بغلي ثلاثا ولم يطهر بخر
بغلي وتبريد ثلاثا وكذا دجاجة مائة حالة غي النصف قبل تنقيح و
في النجس حطة طهنت في غير لا يظهر ليداه بفتح ولو انتخت من بول
نفعت وجفت ثلاثا ونجس خبز نجس فيه خل حتى يذهب اثرها
قطر **فصل** في ازالة نجس عن سبيل فلا يس من ربيع وساء
ونوم وفصد وهو سنة مؤكدة مطلقا وما قبل من افترضة لنحو حبس
ومجازة يخرج فتلح واركانه ربعة شخص مستنج ومثني مستنج بماء وجر
ونجس خارج من احد السبلين وكذا لو اصابه من خارج وان قام من موضعه
على المعتمد ومخرج در او قبل نجس مما هو عين طاهرة قاله لا قيمة لما كذب
منق لانه المقصود فيختار الابلح والاسم عن الثوب ولا يفتقد باقيا
واد بارشاه وصفا وليس العدد ثلاثا بمنون فيه بل سبغت والغسل
بالماء الى ان يقع في قلبه انه طهر ما لم يكن موسوسا فيقدر بثلاث كما مر
بعده اى المجرى لا كشف عورة عند احدنا معه في تركه كما مر فلو كشف له
صار فاسقا لا لو كشف لا غسال او غوط كما بحث ابن الشحنة ستة
مطلقا به بفتح سرج ويجب اى يفرض غسلا ان جاوز النجس نجس مانع و
يعتبر القدر المانع لصلاة فيما وراموضع الاستنجا لان ما على النجس
ساقط شرعا وان كثر ولم يذ الانكراه الصلاة معه وكره تحريم اعظم وطعام
وزوبت يابس كعذرة يابسة ومجرى مستنجى بالبحر فخر واخر وخرف وزنج
وسه محترم كحرقه ديباج ويمين ولا عذر بلسه فلو شلولة ولم يجد
ما جاريا ولا صابا ترك الماء ولو شلنا سقط اسلاك كريض ومريضة الحيا
من محل جماعه وفم وعلف جوان وخو غير وكل ما ينتفع به فلو فعل المراه
مع الكرامة لحصول الانقاء وفيه نظر لما مر انه سنة لا غير فينبغي ان لا يكون
مقيما لها بالمشق عنه كما كره تحريم استقبال قبلة واستدبارها الاجل بول
او غائط فلو لا استنجا لم يكره ولو في بنيان لا طلاقا انما فان جلس مستبلا
لها غافلا ثم ذكره ثم عرف ند بالحديث الطبري من جلس ببول قبالة القبلة
فذكر فامحرف عنها اجلا لالهالم يقيم من مجلسه حتى يغفر له ان امكنه ولا فلا
باس وكذا يكره هذه نعم التيمية وان تيمية السرة اسالك صغير لمول او
غائط نحو القبلة وكذا مد رجله اليها واستقبال شمس وقطرها الى اجل بول
او غائط وبول وغائط في ماء ولو جاريا في الاصح وفي البحر انما في الركبة

وفي الجارية نزهة وسعة طرف نهروبيرو حوض وعين او تحت تجرة
مترة او في زرع او في ظل بنينع بالجلوس فيه ويجنب سجد ومصلع عبد
وفي مقابر وبين دواب وفي طريق الناس وفي مهب ريح وحر فارة
او حبة او نمل او ثقب زاد العيني وفي موضع يعبر عليه احد او يقعد عليه
ويجب طريق او قافلة او خيمة وفي اسفل الارض الى اعلاها والتكلم عليها وان
يول قايما او مضطجعا او متجذرا من ثوبه بلا عذر او في موضع يتوضأ هو
او يغتسل فيه لحديث لا يبول احدكم في مسحة فان عاتة الوسواس منه
فروع يجب لامرأته ونحوه ونوم على شقه الايسر ونحوه بطباع
الناس ومع طهارة المصنوع نظهر اليد وبشرط ازالة الزينة عنها وعن
الخروج الا ان العجز والناس عنه غافلون استخفى النوق في ان على وجه التفة بان
ان يحا تنقض ولا لانام او في على نجاسة ان ظهر عنها نجس ولا لو وقع
في نهرفا صاب ثوبه ان ظهر اثره نجس ولا لا فطاهره في نجس متاعا
ان بحيث او عصر قط نجس ولا لو وقع في متاع نجس بول ان ظهر رذات او
اشبه نجس ولا لا فارة وجدت في خمر فرب فتخلل ان تنفضه فنجس
ولا لا وقع خمر في خمر لم يكل بعد ساعة وان كور اكل في الحال ان
له يظهر اثره فارة وجدت في قمعة ولم يدركها مات فيها لم يجره لم يجر
بجمل على القمعة ثلاث قرب من سمن وعسل ويدلر خذ من كل حصة و
خلط فوجد فيه فارة نضغها في التمر فان خرج منها الدم فممن ولا
فان بقى بحال الحمد فالعمل وتلحقا فالذبح يعمل بمنزلة الحرة في الذبيحة
ونحوه الحلال في ماء وطعام يتجزى في ثياب اقلها طاهر وان اكثرها طاهر
لا اقلها بل يحكم بالاغلب الا اضروقه شرب يحرم كل الحرام لان الخوص من
ولبن شعيرة بعرووث صلب بول بعد غسله وفي غلة لامرأة كل يوم
كبوله وجبرته كزبله حكم العصب حكم الماء وطوبى الفرج طاهرة خلافا لعلما
العبارة للظواهر من تراب وما اختلط به بفضة مشقة في حمام ونحوه لا ينجس الم
يعلم انه غتالة نجس لا ينجس اخذ الماء من الزوبة لانه يصير الماء كذا الكبر
لله الحمام ليس من المرو لان فيه اظهارا مقولوا كذا ثياب الفضة واهل الذمة
طاهرة ديباج اهل فارس نجس لجمعهم فيه البول ليرينه رآى في ثوب غيره ثوبا
ما نعان غلبت طهارة لونه او خبره انما وجب ولا لا فارة مبر بالمرور في هذا
حل التجادة في زماننا اولي اميا طالم او رد اول ما يثال عنه في القبر الطهارة

نجسا

وفي الموقف الصلاة **كتاب الصلاة** شروع في المقصود بعد بيان
الوسيلة ولم تخل عنها شريعة مرسل ولما صارت قربة بواسطة الكعبة
كانت دون الايمان لانه بل من فروعها وفي لغة الدعاء فقلت شرطا
للافعال المعلومة وهو الظاهر لوجودها بدون الدعاء في الاخرى والآخر
في فرض عين على كل مكان بالاجماع فرضت في الاثر ليلة التبت سائر
رمضان قبل الهجرة سنة ونصف وكانت قبله صلواتين قبل طلوع الشمس
وقبل غروبها شمسى وان وجب ضرب ابن عشد عليه ما يد كالجنية عيش
مروا اولادكم بالصلاة وهم ابنا سبع واضربوهم وهم ابنا عشر **قلت**
والصوم كالصلاة على الصحيح كما في صوم الفريضة امورا للزكاة وفي غير
الاختيارية يوميا بالصوم والصلاة وينهى عن شرب الخمر في الف خبر
بترك الشرب ويكفر باحد ما الشون باء ليل فطحي وتاركها عدا مجانة اي تكا
فاسق نجس حتى يصب لانه نجس لخالع بعد فحق الحق احق وقيل يضرب
حتى يسيل منه الدم وعند الشيعية يقتل بصلاة واحدة حد او قيل كلهما ويحكم بالام
فاعلم بان الشريعة اربعة ان يصلي في الوقت مع جماعة مؤمنا متبعا وكذا لو اذن
في الوقت وسجد للتلاوة او تركه التامة صار مسلما الا لو صلى في غير الوقت
او منفردا او اما ما اوفدها او فعل بنية العبادات لانها لا تختص بشيء

ونظما صاحب التمر فقال	
وكاف في الوقت صا باقدا	متمما صلاية لا مفندا
او اذن ايضا مقليا او تركه	سواء كان سجدة زك
فلم لا بالصلاة منفرد	ولا الزكاة والصيام تلج زرد

وهي عبادة بدنية محضة فلا ينابها فيها الصلاة اي لا ينفسر كما صحت
في الحج ولا بالمال كما صحت في الصوم بالفدية للفتن لانها انما تجوز بان
الشرع ولم يوجد سببها زاد فتتبع ثم الخطاب ثم الوقت الى الجوز الاول
منه ان اتصل به لا ذولا فالاى جزء من الوقت ينصل به لا ذولا ولا ينصل
الا ذولا بجزء قال النبي هو الجزء الاخير ولو ناقصا حتى يجزى بمنون ومنه على
افاقا وحائض ونفسا طهرتنا وصية بلف ومرد اسم وان صلبا فاقول
الوقت وبعد خروجه يصح السجدة لجملة بنية الواجب بصفة الكمال
وانه لا يصلح حتى يلزمه المقصود كمال هو الصحيح وقت صلاة الفجر قدومه
لانه لا خلاف في طرفه واول من صلاة آدم واول المنس وجوبه ووقته محمد

في الصلاة وان وجب في زمانها بعد على الغنوم
كانه قال في فرض على كل مكلف مسلم عاقل
بالغ واما غير المكلف وهو الكافر والمجنون
والصبي فليس بفرض عليه وان ضرب الصبي
على تركها لان ضربا ليتحقق بفعلها وبغيره
لا لا قرضها عليه كحدها
قوله مجانة مصدر فحجن والمجنون مراد بالبله
قوله وفعل كانه صلب الوجه فتعقيره
بالكامل تعقيره مراد بكمه

الظهر لانه اولها ظهورا وبينا ولا يخفى توقف وجوب الاداء على العلم
 بالكيفية فلذا لم يقض نيتنا على الله عليه وسلم الفرج صيغة ليلة الاسراء
 لمكان قبل البعثة منعبد بشرع احد المختار عندنا لا يمكن ان يعلم بالظهر لانه
 بالكتاب الصادق من شريعة ابراهيم وغيره وصح تعبد في حراء بمن اول
 طلوع الفجر الشفا وهو البياض المنتشر السطير لا السطيل في قيل طلوع
 ذكاء بالضم غير منصرف اسم الشمس ووقت الظهر من زواله اي ميل كذا
 عن كبد التمام في بلوغ الظل مثله وعن مثله وهو قوله اورد في الائمة
 الثلاثة قال الامام الطحاوي وبه نأخذ وفي غير الادكار وهو المأخوذ
 به وفي البرهان وهو لا ظهر لبيان جبريل وهو نص في الباب وفي البعض
 وعليه على الناس اليوم وبه يفتي سوى في يكون الاشياء قبل الزوال ويختلف
 باختلاف الزمان والمكان ولولم يجد ما يفرز عن بقاها وهو سنة
 اقدم ونصف مقدمه من طرف ابهامه ووقت العصر من قبل الغروب
 فلو غربت ثم عادت هل يعود الوقت الظاهر وهو الوصل على المذهب
 ووقت المغرب منه الى غروب الشفق وهو المأخوذ عنه ما به قالت الناذية
 واليه رجح الامام كافي في شروح الجميع وغيرها فكان هو المذهب ووقت
 العشاء والترتيب له الصحيح ولكن لا يضحى ان يتقدم عليها الوتر الاناسي الوتر
 الترتيب لانها فرضنا عند الامام وفاقدها كبلغار فان فيها بطلان الفجر
 قبل غروب الشفق في اربعين سنة الشاء مكلف بها في غير ذلك ولا ينوي
 القضاء لفقد وقت الاداء في البرهان الكبير واختاره الكمال وتبعه
 ابن السنت في الفازة فصحة فزع المصانة المذهب وفي كل يكلف بها عدم
 سببها وبه جزم في الكثر والذروا الحنفية وبه في البقاء ووافقه
 الحلواني والمريضي ورجح الشربلاي والحلي وسعا المقال ومنعما ذكر
 الكمال **قلت** ولا يساعده حديث الذخال لانه وان وجب اكثر من
 ثلاثية ظهر من قبل الزوال ليس كذلك لان المفقود فيه العلة
 لا الزمان وانما يفقد فقد الاطران والسخت للرجل لا ابتداء في الفجر بان
 والمختم به هو المختار بحيث يرتل اربعين اية ثم يعيده بطهارة لو قد قيل
 بوجوبه لان الفساد موهوم لا يحتاج بمزدة في التعليل افضل كراهة مطلقة
 وفي غير الفجر لا يفضل الانتظار في الجماعة وتأخير ظهر الصلوات بحيث يني
 في الظل مطلقا كذا في الجميع وغيره في الاشراط شدة حر حرارة بلد وقصد

قوله ركنه اي عمر الامام رضي الله تعالى عنه
 مثله منصوص ببلوغ المقدر
 اي وعمر الامام الى
 بلوغ الظل مثله
 محله

وقصد جماعة وما في الجهره وغيرها من اشراط ذلك منظوفه وجمعة
 كظهر اصلا واستحبا بالزمانين لانها خلفه وتأخير عصر صيفا وشتا
 توسعة للتوفل بالم تنغير وكذا بان لا تحار العين فيها في الاصح وتأخير عشاء
 الى ثلث الليل في الثانية وغيرها بالشتا اما في الصيف فيدب تعجيلها
 فان اخرها الى ما زاد على النصف كره لتقليل الجماعة ما اليه في باح واخر العصر
 الى الصفر وكذا فلو شرع فيه قبل التغير فذلة اليه لا يكره واخر المغرب اشبه بال
 الخوم اي كثرتها كراي التأخير لا الفعل لانه ما موربه بخير الا بعد ذكر كغير
 وكون على كل وتأخير الوتر الى اخر الليل لوافق بامتناء ولا قبل النوم فان ثا
 فانه لا فضل والسخت تعجيل ظهر شتا بلحقه التبع وبالصيف الخريف
 وتعجيل عصر وعشاء يوم غيم وتعجيل مغرب مطلقا وتأخير قدر ركعتي
 بكرة تنزيها وتأخير غيرهما في هذا في ديار بكر شتا واما وبقل علة
 او قانها اما في ديارنا في رجب الحكم الاول وحكم الاذان كالصلاة تعجلا
 وتأخير او كره بخير ما وكل لا يجوز مكره صلاة مطلقا ولو قضاء او واجبة
 او نافلة او على جنازة وسهوا لا شكرية مع شروق
 الا العوم فلا يمتنعون من فعلها لانهم يتركونها ولذا الجائز عند البعض
 او لم من الترتيب اصلا ككافة الغيبة وغيرها واستوى في يوم الجمعة على
 قول الشافعي المصنف العبد كذا في الاشياء ونقل الحلي عن الطحاوي ان عليه الفتوى
 وغروب العصر يومه فلا يكره فعله لادائه كما وجب بخلاف الفجر
 والاحاديث تعارضت فتناقضت كما بطله صدر الشريعة وينتقد
 نقل شروع فيها بأكراهة الفجر لا يستبعد الفرض وما هو ملحق به كواجب
 كوتر وسجدة تلاوة وصلاة جنازة فليست الاية في كامل وحضرت
 الجنازة قبل الوجوبه كما لا فلا ريب في انما قضاها ولو وجب فيها لم يكره فعلها
 اي تحريما وفي الصحة لا فضل لانها لا تخر الجنازة وصح مع الكراهة تطوع
 بذاتها ونذر اداء فيها وقد نذر فيها وقضاء تطوع بذاتها فيها فافده
 لوجوبه ناقصا ثم ظاهرا لزوايه وجوب القطع والقضاء في كامل كافي
 الجرو فيه عن البعثة الصلاة فيها على النبي صلى الله عليه وسلم افضل من
 قراءة القرآن وكانت لانهما من اركان الصلاة فالاولى ترك ما كان ركنا
 وكرهه نفل فصد ولو حجة مسجد وكل كان واجبا لا يجزئ بل الغيرة وهو
 ما يتوقف وجوبه على فعله كندور وركعتي طواف وحجته هو والذي

قوله ركنه اي عمر الامام رضي الله تعالى عنه
 مثله منصوص ببلوغ المقدر
 اي وعمر الامام الى
 بلوغ الظل مثله
 محله

شرع فيه في وقت سحبه او مكروه بشفقة فده ولو ستة الفجر بعد صلاة
 فجر وصلاة عصر ولو لمجموعة بعرفة لا يكره قضاء فائنة ولو وازوا لاجدة
 تلاوة وصلاة جنازة وكذا الحكم من كراهة نفل وواجب لغيره لا فرض وواجب
 لغيره بعد طلوع فجر سوى سنته لشغل الوقت به تقديره لو لم يطلوعا
 كان سنة الفجر بالقياس وقيل صلاة مغرب لكرامة ناهية كالبكر وروى
 خروج امام من الحجرة او قيامه للصعود ان لم يكن له حجر لخطبة ما وسجى انما
 عشرة ايام صلاة بخلاف فائنة فانها لا تكرر وقيل لها المص في الجمعة
 بوجبة الترتيب والافكر وبه يحصل التوفيق بين كلامي الثانية والصدق
 وكذا يكره شطوع عند اقامة صلاة مكتوبة اي اقامة امام مذهبه لحياة
 اذا اقيمت الصلاة فلا صلاة الا المكتوبة لاستحسان لم يخفف فوت
 جماعة ولو بادراك تشهد ما فات خاف تركها اصلا وما ذكره من الجليل
 مردود وكذا يكره غير المكتوبة عند ضبط الوقت وقبل صلاة العبد
 مطلقا وبعد ما يجحد لا يبيت في الاصح وبين صلاة الجمع بعرفة ومثله
 وكذا بعد ما كاسروا وعند مدافعة الاختيارين واحدهما والرتب ووقت حضور
 طعام نافت نفسه اليه وكذا كل ما يشغل باله عن افعالها ويجعل خضوعها
 كابسا ما كان في هذه نيف وثلاثون وقتا وكذا تكرر في اماكن كفوفها
 وفي طريق وزبيلة وحجرة ومقبرة ومغسل وحمام وبطن وادوية
 ابل وغنم وبقر زاد في الكافة ومزبلة وبيت واصطبل وطاحون
 وكنيف وسطوحها وسبل وادوار مضمومة او لغيره لو مزروعة
 او مكروية وصحراء بالاسرة لما زويكره التوم قبل الغشا والكلام المباح
 بعدها وبعد صلوع الفجر الى اذنه ثم لا بأس بشبه حاجته وقبل
 يكره المصلوع ذكرا وقبل الى ارتفاعها قبض ولا يصح بين فرضين في وقت
 بعد زسفر ومطر خلافا للثقة واما رواه محمود على الجمع فعلا لا وقتا
 فان جمع فسد لو قدم الفرض على وقته وحرم لو عكس اي اخره عنه وان سجد
 بطريق القضاء لا الحاج بعرفة ومزبلة كما سجد ولا بأس بالتقليد عند
 الضرورة لكن بشرط ان يكثر من جميع ما يوجب ذلك الامام لما قدمنا
 ان الحكم الملتزم باطلا لاجماع **باب الاذان** هو لغة الاعلام
 وشرطا اعلام مخصوص لم يقل بدخول الوقت ليعلم الفائنة وبين يدي
 الخطيب وجه مخصوص بالاتفاق كذلك اي مخصوصة سببه ابتداء

قول وسجدتها غنم اي في باب العبد
 وهي جمعة والصح وثلث خطبة وسجدة وتكبير
 واستسقاء وكسوف ومطر طاعة نظير قوله
 الاول ان قوله خروج الايام من الحجرة او قيامه
 للصعود لا ينافي خطبة التكبير وخطبة فتن
 القرآن الثاني ان قوله الامام صلاة لا ينافي
 ان خطبة الجمعة وخطبة العرفة ادرا صلاة بعد
 غيرها فانما ان خطبة الكسوف في وقتها
 وخطبة الاستسقاء في وقتها الصبحين فكانت
 الخطبة عند الجمعة كائنة لا عشرة ايام
 يقضي كراهة التقليل فاما بين الخطبتين في وقتها
 غير مشروع عن عند فاصل كعهده الاجماع
قول وما ذكره من الجليل وحي ان يشرع فيها
 فيقطعها فيقضها قبل الطلوع او يشرع فيها
 ثم يشرع في الفرض ثم يقطعها ثم يقضيها قبل
 الطلوع ورواه وجهين الاول ان لا يشرع
 بالزجر ولا يقطع في شرعا وشرع منها طلع
 ان فيه فعل الواجب لغيره وقت الفجر وانه
 مكروه كما تقدم من كراهة الاجماع

اذان جبريل ليلة الاسراء واقامته حين اسامته عليه الصلاة والسلام
 ثم روى عبد الله بن زيد اذان الملك النازل من السماء في السنة الاولى
 من الهجرة وها هو جبريل قبل وقيل وسببه بقاء دخول الوقت وهو سنة
 للرجال في مكان عال مؤكدة هي كالواجب المحقق لا ثم للفرقة الخمس
 في وقتها ولو قضاها لانه سنة للصلاة حتى يترد به لا للوقت لا لاسن
 لغيرها كالعبد في اذان اذان وقع بعضه قبله كالاقامة خلافا للثقة في
 الفجر يترجم تكبيره في بدايته وعن الشافعيين ويخرج راء الكبر والعوام
 يضمونها روضة لكن في الظلمة حتى قوله عليه السلام الاذان بحر من
 منقطع المد فلا يقول الله لانه استغنى وانما لمن شرعي او مقطوع حركة
 الاخر لو قف فلا يفتن بالرفع فانه لغوي فتاوى الصيرفة من الباب
 ولا ترجع فانه مكروه ملحق ولا لمن فيه اي لغيره يغير كلامه فانه لا يجل
 فصله وسماعه كاللغة بالقرآن وبلا تغير حسن وقبل لا بأس في المعليين
 ويترسل فيه بسكتة بين كل كلمتين ويكره تركه وتندب اعادته ويانفت
 فيه وكذا فيها مطلقا وقيل ان الحمل متعاضدا وليس اذنا فقط لثلاثين
 التسمية بصلاة وفلاح ولو وحده او لو لود لانه سنة الاذان مطلقا
 وبسبب في المنارة لومشعة ويجزئ راسه منها ويقول نذرا بعد فلاح
 اذان فجر الصلاة خير من التوم مرتين لانه وقت توم ويجعل ذبا اصعب
 في صانع اذنه فاذا نذره بدونه حسن وبه حسن والاقامة كالاذان فاعلم
 لكن في الاقامة وكذا الامامة افضل منه في ولا يصح التعميم اصعب
 في اذنه لانها الخفض ويحد رضى ذلك اي يسرع فيها فلو ترسل
 بعد ما في الاصح ويتردد قد قامت الصلاة بعد فلاحها مرتين وعند
 الثلاثة في فريدي ويستقبل غير الركب القبلة بها ويكره تركه نازبا
 ولو قدم فيها مؤخر اذنا ما قدم فقط ولا يتكلم فيها اصلا ولو رد سلا
 فان تكلم استأنفه ويثوب بين الاذان والاقامة في الكل للكل بان تعارفه
 ويجلس بينهما بقدر ما يحضره الملائمون مراعى الوقت النذب لانه المخرج
 فيسكت قائما قدر ثلاث ايات فصار ويكره الوصل اجاعا **فائدة** التليم
 بعد الاذان حدث في ربيع الاخر سنة سبجانية واحدي وثمانين في غناء
 ليلة الاثنين ثم يوم الجمعة سنة بعد عشرين احدث في الكل لا بالقر
 ثم فيها ثلثين وهو بدعة حسنة وليس ان يوزن ويقسم لغايتها رافعا

قول في الكل اي في كل الصلوات قوله
 لكل اي لكل احد سبطا او غيره
 محقق

رافعا صوته لوجاعة او صرخا لا ببيت منفرد او كذا يستان لاولي
 فوات لا لافادة ويجوز فيه للشيخ المجلس وفعله اولى ويقيم لكل
 ولا يسن ذلك فيما نص عليه الشافعي اذ هو قضاء ووجاعة جماعة صبيان
 وعبد ولا يستان ايضا الظاهر يوم الجمعة في مصر ولا فيما يقضى من الفوات
 في مسجد لان فيه تشويها وتقليطا ويكره فضاؤها فيه لان التأخير معتبه
 فلا يظن بها نزاهة ويجوز ان يكرهه اذ ان صوته مرقوع وعبد ولا يجلل بكلامه
 كالجرحا صا واعى وولد زنا واعرابه وانما يستحق ثواب المؤذنين اذ كان
 عالما بالسنن والاقوات ولو غير محتب بحر وبكره اذ ان جنب واقامة
 واقامة محدث لا اذانه على الذنب واذان امرأة وخشي وفاسق ولو علما
 لكنه اولى بامامة واذان من جاهل بغيره وسكران ولو يباح كعنه وصحة
 لا يعقل وقاعد الا اذا اذن لنفسه وراكب الاسافر ويعاد اذا انجب
 ندبا وقيل وجوبا لا اقامته لشروعية تكراره في الجمعة دون تكرارها وكذا
 يعاد اذان امرأة ويجنون ومعنوه وسكران وصحة لا يعقل اقامته لما تركه
 استقبال المالموت مؤذن وعنه وخبره وحضره ولا يلقن وزهابه
 للوضوء سبق حدث خلاصة لكن عبر في التراج بيندب وجزم النص
 بعدم صحة اذان مجنون ومعنوه وصحة لا يعقل قلت وكافرو فاسق لعدم
 قبول قوله في الدنابات وكراهة تركها مع الاسافر ولو منفردا وكذا تركها الا تركه
 لحضور الرفقة بخلاف مصل ولو بجماعة في بيته بمصر او قرية لها مسجد
 فلا يكره تركها اذ اذان للمني كفيه او مصل في مسجد بعد صلاة جماعة فيه
 بل يكره فعلها وتكرار الجماعة الا في مسجد على طريق فلا بأس بذلك جوهر
 اقام غير من اذن بغيبته او المؤذن لا يكره مطلقا وان بحضوره كره ان لحقه
 وحشة كما كره مشبه في اقامته ويجب وجوبا وقال الحلواني ندبا والواجب
 الاجابة بالقدم من سماع الاذان ولو جوبا لاحياضا ونفسا وسامع خطبة
 وفي صلاة جنازة وجماع ومسراح واكمل وتعليم علم وتعلمه بخلاف
 قزان بان يقول بلسانه كمنالته ان سماع المسنون منه وهو ما كان عربيا
 لا حن فيه ولو تكرر لاجاب الاول لا في الحن علي بن فيقول وفي الصلاة
 خير من التوم فيقول صدقت وبررت ويندب القيام عند سماع
 الاذان بترازية ولم يذكر هل يستمر الفراغ ويجلس ولو لم يجبه في فراغ
 لانه وينبغي تداركه ان قصر الفصل ويدعو عند فرائعه بالوسيلة الرسول

قلت في هذا القول
 في الصلاة

صلى الله عليه وسلم ولو كان في المسجد حين سمعه ليس عليه اجابة ولو كان
 خارجه اجاب بالشيء اليه بالقدم ولو اجاب بالكلام لانه لا يكون ميبا
 وهذا بناء على ان الاجابة الطلوبة بقدمه لا بلسانه كما هو قول الحلواني
 وعليه فيقطع قراءة القرآن لو كان يقرأ بمنزله ويجب لو اذن بسجدة كتابيا
 ولو بسجدة لانه اجاب بالحضور وهذا متفرع عما قول الحلواني
 الظاهر وجوبه بلسانه لظاهر الامر حديث اذ سمعته المؤذن فقولوا
 مثل ما يقول كما بسط في البحر وقوة المص وقواه في التمرنا قلا عن المحبط
 وغيره بانه على الاول لا يرد السلام ولا يسه ولا يضر بل يقطعها ويجب
 ولا يشغل بغير الاجابة قال وينبغي ان لا يجب بلسانه اتفاقا في الاذان
 بين يدى الخطيب وان يجب بقدمه اتفاقا في الاذان الاول يوم الجمعة
 لوجوب التبع بالنص وفي الثانية رخصة بما يجب اذان مسجد وسئل ظهير
 الذين عمن سمعه في ان من جهات ما ذلي عليه قال اجابة اذان مسجد
 بالفعل ويجب الاقامة ندبا لجماعا كالاذان ويقول عند قامت الصلاة
 اقامها الله وادامها وقيل لا يجيبها وبه يزم الشيخ **فروع** في السنة
 بعد الاقامة وحضر الامام بعدها لا يعيدها بترازية وينبغي ان طالع
 الفصل او وجد ما بعد فاطما كاكل ان يعاد رطل السجدة والمؤذن يقيم
 فعد في قيام الامام في مصلاه رئيس الصلاة لا ينظر ما يمكن شريرا او الوقت
 منتهى يكره له ان يؤذن في مسجد من ولاية الاذان والاقامة لبيت المسجد
 مطلقا وكذا الامامة لو عدل الا فضل كون الامام هو المؤذن وفي الصناء
 انه عليه السلام اذن في سفر بنفسيه واقام وصلى الظهر وقد حققناه
 في الخبرين **باب شروط الصلاة** هي ثلاثة انواع شرط النية
 كنية وتحريمية ووقت وخطبة وشرط دوام كطهارة وسرعة وضيق واستقبال
 قبله وشرط بقاء فلا يشترط فيه تقدم ولا مقارنة بايتاء الصلاة وهو
 القراءة فانه ركن في نفسه شرط في غيره لوجوده في كل الاركان متقدرا
 ولذا لم يجز اختلاف الا في شتم الشرط لغة العلامة اللازمة وشرعا ما يتوقف
 عليه الشيء ولا يدخل فيه هي سنة طهارة بدنه اي بتوحيه وقدمه لانه اغلظ
 وخبث مانع كذلك وتوحيه وكذا ما يتحرك بحركة او بعد حامله كصحة
 عليه مجلس ان لم يمسك بنفسه منع ولا لاجنب وكذا ان شدة في الاصح
 ومكانه اي موضع قدميه او احدهما ان رفع الاخرى وموضع سجوده اتفاقا

مسجد لاذن الا اذن في المسجد دون البدن
 فانما يفسر من حديث صحيح

٢٨
 ١٢٥ لا موضع يديه وركبته على الظاهر الا اذا سجد على كفيه كما ينبغي
 من الشك في الخبث لقوله تعالى وثيابك فطهر فبدنه ومكانه بالاولى
 لانها الزم والربع سرعورته وجوبه عام ولو في الخلو على الصلح لا يضر
 صحيح وله ليس ثوب نجس في غير صلاة وفي الرجل ما تحت سترته الامانة
 ركبت وشرط احد ستر احد منكبيه ايضا وعن مالك في القبل والدبر
 فقط وما هو عورة منه عورة من الامة ولو خشي او مدبرة او مكاتبه او لم وله
 مع ظهرها وبطنها وانا جنيها فنجس لها ولو عتقها مصلية ان استترت كما قد
 صحت ولا اعلنت بعفته او لا على المذهب قال ان صليت صلاة صحيحة
 فانت حرة قبلها ما فصلت بلا فتنة في الغناء والتبليغ ووقوع العتق
 كما رجح في الطلاق الدوري والحرمة ولو خشي جرح بدنها حتى شعرها النازل
 في الاصح خلا الوجه والكفين فظهر ركبت عورة على المذهب والتقدم
 على المعتمد وصونها على الرجوع وذراعها على المرحوم ونمى المرأة الشابة من
 كشف الوجه بين رجال لا لانه عورة بل لحوف الفتنة كنه وان من الشهوة
 لانه اغلظ ولذا ثبت به حرمة المصاهرة كما بان في المظهر ولا يجوز النظر الى
 بشرة كوجه امرء فانه يحرم النظر الى وجهها ووجه الامر اذا شئت في
 الشهوة اما بدونها فيباح ولو جلا كما اعتمد له الحال قال في الحفل النظر ولو
 بعدم خشية الشهوة مع عدم العورة وفي التبرج لاعورة للصغير جدا
 ثم مادام لم يشته فقبل وذبرت ثم تغلظ الى عشرين ثم كباغ وفي الانباء
 يدخل على النساء الخمسة عشرة فحب وبمنح حتى انفقاد فاكشف في
 عضو قد راد ركن بلا صفة من عورة غليظة او خفيفة على المعتمد
 والغليظة قبل ودبر وما حولها والخفيفة ما عدا ذلك من الرجل والمرأة
 ويحرم بالاجزاء لو في عضو واحد ولا في القدر فان بلغ ربع ادناها
 كاذن من الشتر سترها عن غيره ولو حكما كان مظلما لسترها عن
 نفسه به يفتي فلوراها من رقيقه لم يفسد وان كره وعاد لم سائر لا يفسد
 ما تحته ولا يضر التصاقه وشكله ولو حري او طين ينجس الى تمام صلته
 او ما كدر الا صافيا ان وجد غيره وهل كفيه الظلمة في مجمع لهم نرجسا
 نعم في الاضطراب الاختيار يصح فاعدا كل في الصلاة وقيل ما اذا رجليه
 موميا بركوع وسجود وهو افضل من صلته فاعدا بركوع وسجود وقابا بايا
 او بركوع وسجود لان السرازم من اذا لا ركان ولو نجس له ثوب ولو باعادة

زين القيصير الكبير ما احاط
 بالحق منه كفة

ثبت قدرته هو الاصح ولو وعد به ينتظر ما لم ينف ثوب الوقت فلا يهر
 كراجه ما وثوب وطهارة مكان وحل يارمه الشراء بثمن مثله ينبغي
 ذلك ولو وجد ما اى ستر كله نجس ليس باصله كجلد ميتة لم يدغ فانه
 لا يستر به فيها اتفاقا قبل خارجها ذكره الوبي او قل من ربه طاهر برك
 صلته فيه وجاز لا يما كما ستر وجهه محمد لثبه واستحبه في الاسرار
 وبه قالت الثلاثة ولو كان ربه طاهر يصل فيه حتما اذا الرجوع كالكل
 وهذا اذا لم يجد ما يزيل به النجاسة او يملأها بفحمة ليس لثوبه نجسا
 والصابان من ابتلا بيليت بن فان تاولا خيرا وان اختلفا اختارا لا يخر
 لو وجدت المرة البالغة ستر ايسر بدنها مع ربع راسها يجب سترها
 فلو تكت ستر راسها اعادت بخلاف المرافعة لانه لما سقط بعد الركن
 فبعد الصلحة اولى ولو كان ستر اقل من ربع الراس لا يجب بل يندب لكن
 قوله ولو وجد المكلف ما يستر به بعض العورة وجب استعماله ذكره الحال
 زاد الحلي وان قل بقبضة وجوبه مطلقة افتاتل وستر القبل والدبر ولا
 فان وجد ما يستره مما قبل ستر الدبر لانه لفش في الركوع والسجود وقيل
 القبل كما كان في الجربا حتى وفي النهر الظاهر ان الخلاف في الاولوية والتغليل
 ينفذ لونه بالايما فعين ستر القبل ثم فخذ ثم بطن المرأة وظهرها
 ثم الركبة ثم الجف على السواء واذا لم يجد المكلف ما يستر به نجاسة
 او يملأها البعد ميا او لعطش معهما او عاريا ولا اعادة عليه وينبغي
 لزومها للرجوع عن مزيل وسائر بفعل العباد كما ستر في التيمم ثم هذا لاسفر
 لان للمقيم بشرط طهارة السائر وان لم يملكه فمستح والخاصة بالنية بالايما
 وهو الارادة المرجحة لاحد النساء وبين اي ارادة الصلاة لله تعالى على الملوك
 لا مطلق العلم في الاصح الا ترى ان من علم الكفر لا يكفر ولو نواه بكفر والعبر
 فيها عمل القلب اللازم للارادة فلا عبرة للذكر باللك وان خالف القلب
 لانه كلام لا نية الا اذا عجز عن احضاره لم يوم اسائه فيكفيه اللسان المجنب
 وهوى عمل القلب يعلم عند الارادة بداهة بالانما الى صلاة يصح فلو
 لم يعلم انما مثل الميز والنقطة بها مستحب هو المختار ويكون بلفظ الذي
 ولو فارينا لانه لا غلبة لانشائنا ونصح بالحال فمستح او قبل سنة يفتي
 احبه اوسنة علما وانا اذ لم ينقل عن الصلطة ولا الصحابة ولا التابعين
 بل قبل بدعة وفي المحط انه يقول اللهم اني اريد صلاة ذافيتسها لي ونفيلها

وبسبب في الحج وجاز تقدم به على التكبير ولو قبل الوقت وفي البدل
 خرج من منزله يريد الجماعة فلما انتهى الى الامام كبر ولم تحضره النية
 جاز ومفاده جواز تقدم الاقتداء ايضا فيلحظ ما لم يوجد بينهما فاطمها
 من عمل غير لا يبق بصلاة وهو كل ما يمنع البناء وشرط النية فانها قد بد
 عندنا ولا عبرة بنية متأخرة عنها على المذهب وجوز الكرخي الى الركوع و
 كفي مطلق نية الصلاة وان لم يقل الله لنفل وستة رابعة وتراويح على المعتد
 ان نعتبها بوقوفها وقت الشروع والتعيين لحوط ولا بد من التعيين
 عند النية فلو جهل الفرضية لم يجوز كوعلم ولم يميز الفرض من غيره ان نوى الترتيب
 في الكل جاز وكذا لو لم يفرقه فيما لا يسهل قبلها الفرض انه ظهر وعصر قرنه
 باليوم والوقت او لا هو الاصح ولو للفرض فضل لكنه يعين ظهر يوم كذا على
 المعتد والاسهل نية اول ظهر عليه او اخر ظهر وفيه التفصيل عن النية لا يشرط
 ذلك في الاصح وبسبب ان الكتاب وواجب انه وتراوذا وسجود ثلاثة و
 كذا في خلاف سجدون تعيين عدد ركعانه لحصولها ضمنيا فلا يضرب
 الخطا في عددها ونوى مقتضى المتابعة لم يقل ايضا لانه لو نوى الاقتداء
 بالامام والشروع في صلاة الامام ولم يعين الصلاة صح في الاصح وان
 لم يعلم بها لم يجعله نفسه تبع للصلاة الامام بخلاف ما لو نوى صلاة الامام
 وان انتظر تكبيره في الاصح لعدم نية الاقتداء الا في جمعة وجنزة وعيد
 على المختار لاختصاصها بالجماعة ولو نوى فرض الوقت مع بقاء جاز في
 الجمعة لا يتبادل لان يكون عنده في اعتقاده انها فرض الوقت كما هو رأي
 البعض فنصح ولو نوى ظهر الوقت فلو مع بقائه الى الوقت جاز ولو في الجمعة
 ولو مع عدمه بان كان قد خرج وهو لا يعلم الاصح في الاصح ومثله فرض
 الوقت فالاولى نية ظهر اليوم لموازاة مطلقا الصحة القضاء بنية الاداء
 كعكسه هو المختار ومصلحة المنازاة نوى الصلاة لله تعالى ونوى ايضا الدعاء
 للميت لانه الواجب عليه فيقول الله داعيا للميت وان اشبهه عليه
 الميت ذكرنا اني يقول نوبت اصل مع الامام على بصل على الامام وافاد في
 الاشياء بخلافه لو نوى الميت الذكر فبان انه لشيء او عكسه لم يجوزاته لا يضر
 تعيين عدد المونة الا اذا بان انهم اكثر لعدم نية الترتيب والامام ينوي
 صلاته فقط ولا يشترط الصحة الاقتداء بنية امامة المقتدى بل ليل
 الثواب عند اقتداء احد به لاقبله كما بحث في الاشياء لو لم رجالا فلا

بالنية

في الاقوى احدا ما ينوي الامامة وان اتم نيتا فان اقتدت بحاذية لرجل
 في غير صلاة جنازة فلا بد صحة صلاتها من نية امامتها لئلا يلزم
 الفساد بالحاذية بلا التزام وان لم يقتد بحاذية اختلف فيه فقيل في
 وفي كل جنازة لجماعة وجمعة وبعد على الاصح خلاصة واشياء وعليه
 ان لم تحاذ احد امت صلاتها ولا لاونية استقبال القبلة ليست بشرط
 مطلقا على الرعي فاقبل لو نوى بناء الكعبة او لتمام ومحارب سجد لم يجوز
 مفرع على المرجوح كنية تعيين الامام في صحة الاقتداء فانها ليست بشرط
 فلو نوى به بظنه زيدا فاذا هو بكر صح لا اذا عتبه باسمه فبان غير ذلك اذا
 عرفه بمكان كالقائم في الحرب او اشارة كذا الامام الذي هو زيد لا اذا
 اشار بصفة كذا الشا فاذ هو شيخ فلا يصح وتبعك بعض لان الشا
 يدعي شيئا عليه وفي الجنب نوى ان لا يصح الا خلف من هو على مذهبه
 فاذا هو على غيره لم يجوز **قاعدة** لكان لا اعتبار للنية عندنا لم يختص
 ثواب الصلاة في سجدة عليه الصلاة والسلام بما كان في زمنه فلحفظ
 والسادس استقبال القبلة حقيقة او حكما كالحاج والشرط حصوله لطلب
 وهو شرط زائد لا بد منه بسقط للجزئية لو سجد للكعبة نفسها كغيره فلكفي
 وكذا المدة في ثبوت قبلتها بالوجه صابة عينها بغير المعايين وغيره لكن
 في الجزئية ضعيف ولا يصح ان من بينه وبينها حائل كالغائب واقرة الص
 قابلا فالمراد بقولي فلكفي ان يعاين الكعبة وغيرها غير معاينها صابة
 جهتها بان يجهت شيء من طي الوجه مسامتا للكعبة او لموطنها بان يفرض
 من تلقاء وجه مستقبلها حقيقة في بعض البلاد وخط على زاوية قائمة
 الى الاقمار على الكعبة وخط اخر يقطع على زوايتين قائمتين يمتد وبيرة
 في **قلت** فهذا معنى الثامن والستين في عبارة الذرر فيقصر وتعرف
 بالذليل وهو في القصد ولا مصادح حارب الضميمة والشايعين وفي الثامن
 والجار النجوم كالفطب والافن الامل العالم بها ممن لو صاح به سمعه والغير
 في القبلة العرصة لا البتة فمن الارض التابعة الى العرش وقبله العاجز
 عنها الرض وان وجد متوجها عند الامام او خوف حال وكذا كل من سقط عنه
 الاركان خمسة قدرته ولو اصطفا بامام لمخوف رؤية عدو ولم يعبد
 لان الطاعة بحسب الطاعة ويحرق هو بذلك اليهود لئلا يتصور عاجز عن معرفة
 القبلة بما ترفان ظهر خطأ ولم يعبد لما تروا ان عام به في صلاته

أو تحول رايه ولو في سجود سهو استدار ويحتمل لو صلى كل ركعة بمسحة
جاء ولو بمسحة أو بسجدة مظلوم ولا يلزمه فرع أبواب ومترجدا ولو في سجود
رجل يمينه ولم يقعد الرجل يمينه ولا يمتحن تحول ولو يمينه يمتحن بالتحريم بجران خطأ
الامام ولو سلم فنحوه يرى سبوق ولا حق استدار للسبوق واستأنف اللانق
ومن لم يقع تحريمه على شيء صلى لكل جهة مرة احتياطاً ونحوه رايه لجهت
الاولى استدار ومن تذكر ثلث سجدة من الاول استأنف وان شرع بالتحريم
لم يجوز ان يصاب لتركه فرض التحريم اذا علم صابته بعد فراغه فلا يعيد
انما في الخلاف مخالفة جهة تحريمه فانه يستأنف مطلقاً كصل على انه
محدث او ثوبه بخسر الوقت لم يدخل في ان بخلافه لم يخرج من جماعة عند
اشتباه القبلة فلو لم يشبه ان اصحابنا بالتحريم مع امام وتبين انهم
صلوا للجهات المختلفة فمن يتقن منهم مخالفة امامه في الجهة او تشبه
عليه حالة الاداء ما بعده فلا يضر لم يخرج صلاته لاعتقاده خطأ اماماً
ولتركه فرض القيام ومن لم يعلم ذلك فصلاته صحيحة كالقول بتعيين الإمام
بان رأى رجلين يصلان قائم بواحد لا بعينه **فروع** التنية عندنا شرط
مطلقاً ولو عقبها بمسحة فلو تأملت بالاقوال كطلاق وعناق بطل ولا لا
ليس لنا من بنوي خلافاً لذي الاطراف قول محمد في الجملة وهو ضعيف القيد
ان العبادة ذات الافعال تنسحب نيتها على كل ما افق خالصاً مخالفاً لربا
اعبر السابق والربا انه لو دخل عن الناس لا يصل فلو معهم يمسها ووحده
لا فله ثواب اصل الصلاة ولا يترك لتوف دخول الربا لانه امر وموهم و
لا ريب في الفرائض في حق سقوط الواجب قيل الشخص يصل الظاهر ولك دينار
فصل بهذه التنية بغير ان يخرجه ولا يستحق الدينار الصلاة لارضاء المصوم
لا يتبدل بل يصلي لله فان لم يعف خصه اخذ من صلاته جائزاً انه يؤخذ
لداق ثواب سجادة صلاة بالجماعة ولو ادركت القوم في الصلاة ولم يدر
افرضهم تراويح بنوي الفرض فان هم فيه صحح ولا تقع نفلا ولو نوى فرضين
مكتوبة وسجادة فلكل مكتوبة ولو مكتوبين فالوقتية ولو فائتين فلا ولى اثن
احل المترتيب ولا انما فيلحظ فلو فائتة ووقتية فللثابتة للوقت
منتعاً ولو فرضنا ونفلا فللفرض ولو فائتين كسنة فجر وسجدة بسجدة
ولو نافلة وسجادة فنافلة ولا يطل بنية القطع ما لم يكثر بنية مغايرة
ولو نوى في صلاة الصوم **باب** **صفة الصلاة** شروع

في الشروط بعد بيان الشروط في لغة مصدر وعرفا كبنية مشتملة
على فرض وواجب وستة وندوب من فرائضها التي لا تقع بدونها التحريم
فانما هو شرط في غير جنازة على القادر به يفني فيجوز بنا، النفاذ على القتل
وعلى الفرض وان كره لا فرض على فرض ونقل على الظاهر ولا يصالها بالركن
روى على الشروط وقد منعه الزبلي شتم رجع اليه بقوله ولين **الفروع** في التنية
تقديم النسخ على التسليم اول لكن نقول لا احتياط خلافة وعبرة البرهان وثنا
اشترط لها ما اشترط للصلاة لا باعتبار ركبتها بل باعتبار انصالها بالركن
الذي هو ركبتها ومنها القيام بحيث لو مديده لابل بالركبة ومفروضة
وواجبه ومسنونه وندوبه بقدر القدرة فيه فلو كبر فائتاً فركم ولم
يقف صح لان ما لندوبه من القيام الى ان يبلغ الركوع يكفيه قية في فرض
وملحوقه كذرو سنة فجر في لا صح لقادر عليه وعلى السجود فلو قدر عليه
دون السجود ندب ايماؤه فاعدا وكذا من يسيل جرحه لوسجد وقد يجتم
العود من يسيل جرحه اذا قام ويسيل بوله ويبد ويرجع عورته ويضعف
عن القراءة او عن صوم رمضان ولو وضعفه عن القيام للمزج للجماعة
صلى في بيته قائماً به يفني خلافاً للاشياء ومنها القراءة لفتاد رطلها
كما سيجي ومن ركن زائد عند كثر لسقوطه بالاختلاف بلا فتدا، ومنها
الركوع بحيث لو مديده نال ركبته ومنها السجود بجهته وقدميه وفتح
اصبع واحدة منها شرط وتكراره بغيره ثابت بالثنية كعدد الركعات
ومنها الفعود الاخير والذي يضره شرط لانه شرع للمزج كالتحريم
للمشروع و صح في البداية انه ركن زائد بحيث من خلت لا يصل بالرفع من
السجود وفي الترجية لا يكثر من كره قدر راد في قراءة التشهد الى عبده ورسوله
بلا شرط مولاة وعدم فاصل ما في الولوية صلا اربعاً وجلس لحظة
فقطها فلا نافعاً ثم تذكر فجلس شتم تكلم فان كلا للبلتين قدر والتشهد
صحت والا لا ومنها المزج بصنعه كفعلة المشا لهابعد تمامها وان كره
تحرماً والصحيح انه ليس بفرض اتفاقاً قاله الزبلي وغيره واقرة المص وفي الجهة
وعليه المحققون وفيه من الفروض تبيين الفروض وترتيب القيام على الركوع
والركوع على السجود والفعود الاخير على ما قبله وانما الصلاة ولا يتقال
من ركن الى اخره متابعه لامامه في الفروض وصحة صلاة امامه في رايه
وعدم تقدمه عليه وعدم مخالفة في الجملة وعدم تذكر فائتة وعدم

وقراءة قنوت الوتر وهو مطلق الدعاء وكذا تكبيرة قنوته وتكبيرة ركوع القنوت
 زبلي وتكبيرات العيد بن وكذا أحدها وتكبير ركوع ركعتي الثانية كلنظ الكبير
 في افتتاحه لكن الاشبه وجوبه في كل صلاة بغير فيحفظ والمجرر للامام ولا سرار
 لكل فيما يجهر فيه ويسر ويخفي من الوجبات اتيان كل واجب وفرص في عمله
 فلو تم القراءة فمكث متفكرا مهوا ثم ركع وتذكر السورة راکها فضمها قافيا
 اعاد الركوع وسجد لله وهو وترت تكبير ركوع وتثليث سجود وترت قعود
 قبل ثانية او رابعة وكل زيادة تتخلل بين فرضين وانصات المتدبر
 ومتابعة الامام يعني في المجتهد فيه لا في المتطوع بنسخه وبعد سنه
 كقنوت فجر وثمانية بخالفته في المفروض كما بسطناه في الخزان **قلت**
 قبلت اصولها بنفا واربعين وبالبسط اكثر من مائة الف اذا
 خرج **٣٩٠** من ضرب خمسة فعدة المغرب بشهادة ما وترك نقصه
 وزيادة فيه **٣٩٠** كما في التبع في المصنف بغير فيلغزاي واجب
 استوعب **٣٩٠** واجبا وسننها ترك السنة لا واجب فسادا ولا سهوا
 اساءة لو علمد غير مستحق وقالوا لاساءة ادون من الكرامة ثم هي على ما ذكره فلا
 وعشرون رفع اليدين للترجمة في الخلاصة ان اعاد تركه اثم ونشد
 الاصابع وتركها بحالها وان لابطا طاراه عند التكبير فانه بدعه وجهر
 الامام بالتكبير بقدر حاجته للاعلام بالذخول والانتقال وكذا بالتبنيح
 والتلازم واما الموم والمنفرد فيسمع نفسه والثناء والتعويذ والتمنية و
 التامين وكونهن سزا ووضع يمينه على بابه وكونه تحت الشتر للرجل
 لقول علي رضي الله عنه من السنة وضعها تحت الشتر ولخوف اجتماع الذم
 في رؤس الاصابع وتكبير الركوع وكذا الرفع منه بحيث يستوي قائما و
 التبنيح فيه فلا تافا والصاق كعبه واخذ ركبتيه بيديه في الركوع وتبنيح
 اصابعه للرجل ولا يندب التبنيح الا هنا ولا الضم الا في السجود وتكبير السجود
 وكذا انفس الرفع منه بحيث يستوي جالسا وكذا التكبير والتبنيح فيه فلا تافا
 ووضع يديه وركبتيه في السجود فلا يلزم طهارة مكانهما عند التبنيح الا اذا
 سجد على كفه كما مروا في رجله اليسرى تشهد الرجل والجلبة بين السجود
 ووضع يديه فيها على خذبيه كالشهد للثوارث وهذا مما اغضله اهل الثور
 والشروع كما في المداد الفلج للشرب الى **قلت** وبنا في معنى اللينة فاقم
 والصلاة على النبي في القعدة الاخيرة وفرض الشفاعة قول اللهم صل على محمد

ونسوه الى الشذوذ وبخالفه الاجماع والدعاء بما يستحيل سؤاله من العباد
 وبقي بقية تكبيرات الانتقالات حتى تكبيرة القنوت على قول والتبنيح
 للامام والتخفيف لغيره وتحويل الوجه يمنة ويسرة للتلازم ولها ادب
 تركه لا يوجب اساءة ولا عتابا لترك سنة الزوائد لكن فعله افضل نظرا
 الى موضع سجوده حال قيامه ولله ظهر قدومه حال ركوعه ولله ان يسجد
 حال سجوده والمجهر حال قعوده ولله منكبة لا يمن ولا يسر عند السجدة
 الاولى والثانية لتحصيل الخشوع وامساك قدمه عند التشاوب ولو بانذ
 شفتيه بسننه فان لم يقدر غطاءه بظهر سريده اليمنى وقيل باليمين لوقايتنا
 الا فيساره بحجة او كنه لان التغطية بلا ضرورة مكروهة واخرج كنه
 من كنه عند التكبير للرجل لا للضرورة كبره ودفع التعال ما استطاع
 لانه بلا عذر مفسد فيجبته والقيام لامام ومؤتم حين قيل على الصلاة
 خلافا لفرع فنده عند خي على الصلاة ابن كمال ان كان الامام بقرب الحرب
 ولا يقوم كل صنف ينحني اليه الامام على الاظهر وان دخل من قدام قاموا حين
 يقع بصرهم عليه لا اذا قام الامام بنفسه في سجده فلا يقفوا حتى يتم اقامته
 ظهر سريته وشروع الامام في الصلاة مذ قبل قد قامت الصلاة ولو اخر
 حتى تمها لا بأس به لاجا وهو فوق الشفاعة والثناء وهو عدل المذاكر في نزع
 الجمع لصنفه وفي القميص مغزيا للخلاصة انه لا يصح **فصل** لو لم يعلم
 ما في الصلاة من فريض وسنن اجزاء فبنته والله اعلم **فصل**
 واذا اراد الشروع فيها كبر لوقاد والافتتاح اي قال وجوبا ان تكبر
 ولا يصير شارعا بالبداء فقط كالله ولا ياكبر فقط هو المختار فلو قال
 الله ص الامام وكبر قبله او ادركه الامام راکها فقال الله قافيا وكبر راکها
 لم يصح في الاصح كما لو فرغ من الله قبل الامام ولو ذكر الاسم بلا صفة صح عند
 الامام خلافا للمحدث بالحذف اذ هذا أحد الممزين مفسد وتعبد كنه وكذا البنا
 في الاصح وبشرط كونه قائما فلو وجد الامام راکها فكبر تخيلا ان الى القيام
 اقرب صح وبلغت نية تكبيرة الركوع **فصل** كبر غير عالم بتكبير امامه ان اكبر
 رايه انه كبر قبله لم يجز ولا جاز محيط ولو اراد بتكبيره الغيب ومتابعة
 المؤذن لم يصير شارعا ويحرم القول صلى الله عليه وسلم الاذان جزم ولا قافا
 جزم والتكبير جزم صح ومر في الاذان واما يصير شارعا بالنية عند التكبير
 لابه وحده ولا يها واحد ما يلزمها ولا يلزم العاخر عن النطق كما خسر وفي

تحريك لسانه وكذلك حق القراءة هو الصحيح لعدم الوجوب في بزم غيره
الابد ليس فكيف الشبهة لكن ينبغي ان يشترط فيها القيام وعدم تقدمها
لقيامها مقام التجربة ولم اراه شتم في الاشياء في قاعدة الشاي تابع فالنسخة
به لزومه في تكبيرة وتلبية لا قراءة ورفع يديه قبل التكبير وقبل عدا ما
بابها به شتم في زنيه وهو المراد بالمحاذرة لانها لا تتحقق الا بذلك ويستقبل
بكفيه القبلة وقبل خذبه والمرأة ولو لم تكن في البحر لكن في النهر عن الترسج
انها هنا كالرجل وفي غيره كالحرة نرفع بحيث يكون رؤسها صابعا عند انكسارها
وقيل كالرجل وحشي شروعه انما كرامة التفرج بتسليم وتسليل وتحميد وسائر
كلام التعظيم الخاصة له تعالى ولو من تركه كرجيم وكريم في الاصح وخضعت النفا
بالكبر وكبير متكررا ومعرفا زاده في الملازمة والكبار مثقالا ونحفظا كما في لونه
بغير عربية في لسان كان وخضعت البرية بالفارسية لمزجها بحديث لكان
اهل الجنة العربية والفارسية الذرية بتشد يد الزمعة في اشرطها عجز و
هذا الخلاف المظنية وجميع اذكار الصلاة وانما ذكره بقوله وآمن اولى
اوسلم او سمي عند ذبح وشهد عند حاكم او ردا سلاما ولم ازلوشم عاذا
او قرأ بها عاجزا فاجاز بها عا فبدا القراءة بالبحر لان الاصح رجوعه الى قولها وعل
الفتوى **قلت** وجعل العينة الشروع كالقراءة لاسلف له فيه ولا سند فيه
بل جعله في الشان ارضانية كالنسيبة يجوز انفاقا فظاهره كالتن رجوعها
اليه لاهوالها فاحفظه فقد اشبهه على كبر من القاصير من في الشربلا
في كركبه فتنبه لا يصح ان اذن بها على الاصح وان علم انه اذن ذكره المحدث
واعبر الزبلي التعارف **فروع** فابا الفارسية او التورية ولا يجيز ان فتنة
تفسد وان ذكره الحق به في الجسد الشاذ لكن في النهر لا وجه انه لا يفسد
ولا يجزى كالتجوى ويجوز كتابة اية ايتين بالفارسية لا اكثر ويكره ك
تسببه تحتها بها ولو شرع بمشوب بحاجته كنعوذ وبسمة وحوقلة
اللهم اغفر لي وذكرها عند الذبح لم يجز بخلاف اللهم فقط فانه يجوز
فيها في الاصح كما الله ووضع الزبلي به على باره تحت ستره لحدارها
بخصره وابها به موطنها وتضع المرأة والفتنة الكنت على كفت تحت ثيابها
كما فرغ من التكبير بلا ارسال في الاصح وهو ستة قيام ظاهرا من القاعد
لا يصح ولم اراه شتم رايه في جميع كنه المراد من القيام ما هو لا علم ان القاع
يفعل كذلك له قرار فيه ذكره سنون فيضع حاله الشاوش في الفتوى وتكبيرات

خزينة

المحاذرة لا يسن في قيام بين وجوب عدم القرار ولا بين تكبيرات
لعبد لعدم الذكر ما يصل القيام فيضع سرج وواكبر سبحانك اللهم
ناركا وجلنا اولك المحاذرة مقتصر عليه فلا يصح وجهته وجهي لا في
النافذة ولا تنشد بقوله وانا اول المسلمين في الاصح الا اذا شرع الامام في القراءة
سواء كان مسبوقا او مدركا وسواء كان امامه يجهر بالقراءة او لا فانه لا يابى
لما في التمر عن الصغرى ادرك الامام في القيام بشي ما لم يبدأ بالقراءة قبل
في المحاذرة في ولو ادركه راكعا او ساجدا ان اكبر رايه انه يدركه في به
وكما استغنى بقوله بلفظ اعوذ على المذهب ستر اقبدا لا يستغنى ايضا
فهو كالشأن في قراءة فلو نذكره بعد الفاتحة تركه ولو قبل كالحاقه فاقو
ويبين ان يستأنفها ذكره الحلي ولا ينعوذ التليد اذا قرأ على استاذة خيرة
اي لا يسن فيلحفظ فيلحظ به السجود عند قيامه لقضاء ما فانه لقراءة
لا المتخذ لعدمها ويؤخر الامام المتعوز عن تكبير العبد لقراءة بعد لها
وكما نقوذ حتى غير الموت بلفظ البسمة لا مطلق الذكر كلفه ذبيحة وضوا
في اول كل ركعة ولو جهدة لا تسن بين الفاتحة والسورة مطلقا ولو
سرية ولا تكرر انما قواما صحح الزمعة من وجوبها ضعفه في الجروحه
اية واحدة من القرآن كله ازلت للفصل بين السور فانه الفصل بعض اية اجازيا
وليس من الفاتحة ولا من كل سورة في الاصح فحرم على الجنب ولم يجز الصل
بها احتياطا ولم يكفر جاحدا ما الشبهة لاختلاف مالك فيها وكما سمي **فراصل**
لواما او منفردا بالفاتحة وقرا بعده وجوب سورة او ثلاث آيات
وكو كانت الآية والايتان تعدل ثلاث قصار انتفت كرامة التفرج
ذكره الحلي ولا يخفى التفرج به الا بالسنون وآمن بمد وقصد وامالة ولا تنشد
بمد مع تشديد وحذف بله بل يقصر مع احدها وبمد معها وهذا ما تقررت
بخرية الامام سراكاموم ومنفرد ولو في السرية اذا سمعه ولو من مثله في نحو
جمعة وعيد واما حديث اذ اتى الامام فامتنوا من التعليق بمعلوم الوجوه
فلا يتوقف على سماعه منه بل يحصل بنجام الفاتحة بدليل اذ قال الامام
لا الضالين فقولوا آمين شتم كافرا يكبر مع الاخطا للركوع ولا يكره
وصل القراءة بتكبيره ولو يقرء او كلمة فاتحة حالة الضرر لا بأس به
عند البعض منة الصلي ويضع يديه معتمدا بهما على ركبتيه ويفرج اصبعي
اليمين ويسار ان يلمس قبعه وينصب ساقيه ويبسط ظهره ويسوى راسه

بجوه غير رافع ولا منكس رأسه ويستحب فيه واقفه ثلاثا فلو تركه وانقص
 كره نزيها وكره تحريما اتصاله ركوع وقراءة لادراك الجاهل اي ان عرفه ولا
 فلا بأس ولو راد به التقرن لله لم يكره اتفاقا لكنه نادر وتسمى مسألة الزنا
 فيمنع التفرع عنها واعلم ان تمايلته على الزوم التابعة في الاركان انه لو رفع رأسه
 رأسه من الركوع والتسجود قبل ان يتم التاموم التيجات الثلاث وجب تباعد
 وكذا عكسه فيعود ولا يصير ذلك ركوعين بخلاف سلامة اقيامه ثلثة
 قبل تمام الوتيم الشهد فانه لا يتابعه بل يتمه لوجوبه ولو لم يتمه جاز ولو
 سلم والوتر في ادعية الشهد تابعة لانها سنة والناس عنه غافلون
 ثم يرفع رأسه من ركوعه سمعا في الولولة لوجه لو ابدل التوتيم لما تقدم
 وعمل يقف بجزم او تحريك قولان ويكتفي به الامام وقال ايضا التمسك من
 ويكتفي بالتخفيف الموترم وافضله اللهم ربنا ولك الحمد ثم حذف
 الوتر ثم حذف اللهم فقط ويجمع بينهما الوتر على المعتمد فيستحب رفعه
 ويحمد مستويا ويقوم مستويا لما مر انه سنة او واجب او فرض ثم يكبر
 مع الخور ويسجد واضعا ركبته والتقرب الى الارض ثم يديه لا تعذر ثم
 وجهه مقدم ما انفع لما مر بين كفيه اعتبار الركعة بالاولى ما انفع
 يديه لتوجيه القبلة وبكسر نهوضه وسجده يافته اي على ما صلبت وجهته
 حذوا طول من الصدغ الى الصدغ وعرضا من اسفل الحاجبين الى الخف
 ووضع اكثرها واجب وقبل فرض بعضها وان قل وكره اقتضاه في السجود
 على احداهما ومنع الاكتفاء بالانف بلا عذر واليه صريح رجوعه وعليه الفتوى
 كما مرناه في شرح المتن وفيه بغير فرض وضع اصابع القدم ولو واحدة نحو
 القبلة والام تجز والناس عنه غافلون كما يكره نزيها يكره عمامة لا تعذر
 وان صح عندنا بشرط كونه على جهته كلها او بعضها كما مرنا اذا كان لكون
 على رأسه فقط وسجد عليه مقتصر اي ولم تصب الارض جهته ولا انفع
 على القول به لا يصح لعدم السجود على محله وبشرط طهارة المكان وان سجد
 جميع الارض والناس عنه غافلون ولو سجد على كره وافضل ثوبه في لو كان
 المبسوط عليه ذلك طاهر ولا الاما لم بعد سجوده على طاهر في اتفاقا وكذا
 حكم كل متصل ولو بعضه كلفه في الاصح وفخذه لو بعد ذل لا ركبته لكن صح
 للجلبه انها كلفه وكره بسط ذلك ان لم يكن ثمة ترابا وحصاة او ترابا لانه
 ترفع ولا يكن ترفعا فان لم يخف اذى لباسه فيكره نزيها وان خافه كان

طهر
 واصله

مباحا وفي الزيلع ان لدفع التراب عن وجهه كره وعن عمامته لا يصح
 للجلبه عدم كراهة بسط المرقعة ولو بسط الغبا جعل كفته تحت قدمه وسجد
 على ذيله لانه اقرب للتواضع وان سجد للزحام على ظهره لم هو فبداحتر
 لم اره متصل صلاته التي هو فيها جاز للضرورة وان لم يصلها بل على غير
 او لم يصل اصلا او كان فوجة لا يصح وشرط في الكفاية كون ركبته الساجد
 على الارض وشرط في التحية سجود السجود عليه على الارض والشرط خمسة
 لكن نقل الفتوى في الجواز ولو لثنا على ظهر الثالث وعلى ظهر غير الصاب
 على ظهر كل ما كول بل على غير الظاهر كما لخذل للعدو لو كان موضع سجود
 ارفع من موضع القدمين بمقدار ربتين منصوبتين جاز سجوده و
 ان اكثر لا الا لرحمة كما مر والرد لينة بخاري وفي ربيع ذراع عرضة اصلي
 فقدا ارتفاعها نصف ذراع ثلثة عشر اصبعا ذكره للجلبه ويظهر
 عضديه في غير راحة وباعد بطنه عن تحذيه ليطهر كل عضو منه
 بخلاف الصفوف فان المقصود اتحادهم حتى كأنهم جسد واحد ويستقبل
 باطراف اصابع رجليه القبلة ويكره ان لم يفعل ذلك كما يكره لو وضع قدما
 ورفع اخرى لا عذر ويستحب فيه ثلاثا كما مر والمرء يخفض فلا يبدى عضدا
 ونالصق بطنه بالخصب لانه اسر وحررنا في المزار انما تخالف الرجل في
 خمسة وعشرين ثم يرفع رأسه مكبرا ويكتفي فيه مع الكراهة اذ في ما يطلق
 عليه اسم الرفع كما صح في المحيط لتعلق الركبة بالاذن كما مر الاركان بل
 لو سجد على لوح فترفع فسجد بالاذن رفع اصلا صح وصح في الهداية انه ان كان
 على القعود اقرب صح ولا لا ورجحه في التمر والشرب لانه لا يثبته ثم السجدة
 الصلانية ثم بالرفع عند الحمد وعليه الفتوى كالثلاوية اتفاقا للجميع وليس
 بين السجدة بين مطبئا لما مر ويضع يديه على تحذيه كالشهد منبهة
 المصلي وليس بينهما ذكر مستنون وكذا ليس بعد رفعه من الركوع دعا وكذا كذا
 في ركوعه وسجوده بغير التمسك على الذهب وما ورد بمحمول على النفل
 ويكره ويسجد ثمانية مطبئا ويكره للنهوض على صدره وقدميه بلا اعتماد
 وقعود لسراحة ولو فعل بالباس ويكره تقديم احدى رجليه عند النهوض
 والركعة الثانية كالاولى فيما مر انه لا بأس به بشا وتعود فيها اذ لم ينشأ
 الامرة ولا يسن مؤكدا رفع يده في سعي موطن كما ورد بنا على ان الفتا
 والروية واحد نظر السعي ثلاثة في الصلاة تكبيرة افتتاح وقنوت وعيد

وخمسة في الحج اسبلاط الحجر والضفا والمروة وعرفات والمزات ويجعلها
 على هذا الترتيب بالذبح فقصص صمعي وبالنظم لابن الفصح
ففي قنوت عتدتم الضفا مع مروة عرفات المزات
 والرفع بهذا اذنيه كالخرقة في الثلاثة الاول واما في الاسلام والري
 عند الجزين الاول والوسط فانه برفع حذامكيه ويجعل باطنها نحو
 الحجر والكعبة واما عند الضفا والمروة وعرفات فبرفعها كالذعا والرفع
 فيه وفي الاستقاء مسخت فيبط يديه حذا صدره نحو السماء لانها
 قبله الذعا ويكون بينهما فرجة والاشارة بسجته لحدرك بركته والسم
 بعده على وجهه سنة في الاصح شربلا لينة وفي وز الحجر الذعا اربعة
 دعاء رغبة بفعل كاتر ودعاء رغبة يجعل كفته لوجهه كالاستغث
 من الشدة ودعا تضرع بعقد الخصر والبصر ويجلق ويشير بسجته
 ودعا الخفية ما يفعل في نفسه وبعد فراغه من سجدة الركعة الثانية
 يضرش الرجل برجله اليسرى فيجعلها بين يديه ويجلس عليها وينصب
 رجله اليمنى ويوجه اصابعه في النضوبة نحو القبلة حوالته في الفرض
 والقتل ويضع يماه على فخذ اليمنى ويسد على اليسرى ويبسط اصابعه
 مفرجة قليلا جاعلا اطرافها عند ركبته ولا يأخذ الركبة هو الاصح لتوجهه
 للقبلة ولا يشير بيباتيه عند الشهادة وعليه الفتوى كلفه الواجبية
 والتجسس وعدم المغة وعامة الفتاوى لكن المعتمد ما صححه الشرح
 ولا سيما المتأخرون كالكحال والمطلي واليهنسي والباقله وشيخ الاسلام
 الجدي وغيرهم انه يشير لفعله عليه الصلاة والسلام ونسبوه لمحمد ولما
 بانه ما من رد الباري وشرحه غرارا اذ كان المغة به عندنا انه يشير
 باسطة اصابعه كلها وفي الشربلا لينة عن البرهان الصحيح انه يشير به
 بسجته وحدها برفعها عند الفتح ويضعها عند الاثبات واحترزنا
 بالصحيح عما قيل لا يشير لانه خلاف الذراية والزواية ويقولنا بالسجدة
 عما قيل بعقد عند الاشارة انتهى وفي العينة عن الصفة الاصح انها مسخرة
 وفي المحيط سنة ويقر الشهد بن مسعود وجوبا كما يحسنه في البحر كن كذا
 غيره فيبد ندبه وجرم شيخ الاسلام الجدي بان الماذن في الفضائية ونحوه
 في مجمع الانهر ويقصد بالنظر الشهد وعلماها مروة له على وجه الانشا
 كانه يحكي الله تعالى ويسلم على نبيه وعلمه واوليائه لا الاخبار عن ذلك

ذكره في المحجة وظاهر ان ضمير علي الحاضرين لاحكامية سلام الله وكما
 عليه السلام يقول فيه لئن لم يزل رسول الله ولا يزيد في الفرض على الشهد في
 القعدة الاولى بما عاين زاد عامدا كره فيجب لاعادة وساهيا وجب عليه
 سجود السهو اذا قال اللهم صل على محمد فقط على المذهب الفقه به
 لا خصوص الصلاة بل تاخير القيام ولو فرغ الموم قبل امامه سك
 اتفاقا واما السجود في غير مثل اليفرغ عند سلام امامه وقيل يتم وقيل
 بترك ركعة الشهادة واكتفى المفترض بما بعد الاوليين بالناسخة فانها
 سنة على الظاهر ولو زاد لباس به وهو مخير بين قراءة الفاتحة ونحو
 العينة وجوبها وتيسر ثلاثا وسكوت قدرها وفي النهاية قدر تسجدة
 فلا يكون سببا لتكوت على المذهب لثبوت التحيز عن علي وابن سفي
 وهو الصارف المواظبة عن الوجوب ويفعل في التعود الشدة الا في تراش الاول
 ونشهد ايضا وصلى على النبي صلى الله عليه وسلم وصح زيادة في العالمين
 وتكرار انك حميد مجيد وعدم كرامة البرغم ولوليتا وندب السيادة
 لان زيادة الاخبار بالواقع عين سلوك الادب فهو افضل من تركه
 ذكره الرتلي الشفا وغيره وما نقلت تسود وفي الصلاة فكذب وقول
 تسيد ومنه باليا الحن ايضا والصبوب بالو وحض ابراهيم لسلامة عليا
 اولانه سمانا المسلمين لان المطلوب صلاة يتخذ بها خيلا وعلى الاخير
 فالشبه ظاهرا وراجح لآل محمد والشبه به قد يكون ادنى مثل نوره
 كشكاة وفي فرض علام بالامر في شعبان ثلثة الحجرة مرة واحدة اتفاقا
 في العرف لا يلغ في صلاته ثابت عن الفرض من بعد مجئنا وفي المحجة لا يجب على النبي
 صلى الله عليه وسلم ان يصلي على نفسه واختلف الطحاوي والكوفي في وجوبها
 على السامع والذاكر كما ذكره صلى الله عليه وسلم والخار عن الطحاوي تكراره
 اي الوجوب كما ذكره ولو اتخذ المجلس في الاصح لان الامر يقتضي التكرار بل
 لانه تغلق وجوبها بسبب متكرر وهو الذكر في تكرره وتبديدها
 بالترك فقط لانها حق عبد كالتشبه بخلاف ذكره تعالى والذبح سجدة
 اي التكرار وعليه الفتوى والمعتمد من المذهب قول الطحاوي كذا ذكره التا
 تبع الماسحة للجلد وغيره ورجحه في البحر باحاديث الوعيد كرم والعباد
 وشقا وبخل وجنات ثم قال فتكون فرضا في الحرم واجبا كما ذكره في صحيح
 ومرا ما عند في القاجر متاعه ونحوه سنة في الصلاة ومسجدة في كل وقتا

الصلاة
 في حرم
 الصلاة
 عليه
 والسلام

الامكان ومكرهه في صلاة غير تشهد خير فكذا السنة في الشهر من قول
 الطحاوي ما في تشهد اول وضمن صلاة عليه لثلاث بتسلسل بان جعلت في
 درر البحار بغير الذكر الحديث من ذكره عنده فيحفظ وازعاج لاعتضا
 برفع الصوت جهل وانما مدعاه والذعا يكون بين الجهد والخافة
 كذا اعتمد الساجي في كثرة العفاة وحررنا في ذكر كفاية التوحيد مع انها
 اعظم منها وافضل حديث لا يصح او غيره عن ابي اسحق قال قال رسول الله
 عليه وسلم من صلى على امرة واحدة فتقبلت منه فما الله عنه ذنوب ثمانين
سنة فتبذل الما مول بالقبول ودعا بالحرية وحرم بغير نصه لنفسه
 وابويه واستاذ المؤمنين ويحرم سؤالا العافية مد الله خير الذين
 ودفع شرهما والسخيات العادية كنزول المائدة قبل والشرعية ولفق
 حرمة الدعاء بالمغفرة للكافر لاكل المؤمنين كل نوبهم بحري الادعية
 المذكورة في القرن والسنة لا بما يشبه كلام الناس اضطرب فيه كلامهم
 ولا سيما النص والنصارى قاله الجليلي ان ما هو في القرن او في الحديث لا يند
 وما ليس في احدهما ان سخا طلبة من الملائكة لا يفسد ولا يفسد لو قبل قدر
 التشهد ولا تتم به ما لم يتذكر سجدة فلا تنفذ بسؤال المغفرة مطلقا ولو
 لعزى لعزى وكذا الرزق ما لم يقبده بمال ونحوه لاستعماله في العباد بجان
 ثم بسم عزيمته وباركته عزى بياض خذته ولو عكس سلم عزيمته فقط
 ولو تلقا وجهه سلم عن يساره عزى ولو شئت اليسار ان به ما لم يتدبر
 القبلة في الاصح وتقطع التحريم بنسبته واحدة برهان وقد مر في
 الشارح خاتمة ما شرع في الصلاة من ثلثة فلو اوحى حكم الله فيحصل التحليل ببالا
 واحد كما يحصل بالثنية وتنفيذ الركعة بسجدة واحدة كما تنفذ بسجدة ثنتين
مع الامام ان تم التشهد كما مر ولا يخرج الموت من نحو سلام الامام بل يقرب منه
 وحده لا يتفاهر حرمة فلا يسلم ولو نمت قبل امامه فتكلم جاز وكوه فلو كان
 مناف تنفذ صلاة الامام فقط كالتحريم مع الامام وقالوا الافضل انما
 بعده قائل السلام عليكم ورحمة الله والثناء وسنرجح الحدادى بكرامة
 عليكم السلام وانه لا يقول هنا وبركانه وجعله النور بدعة وردة للجلل
 وفي الحاوى انه حسن وسن جعل الشك اخفض من الاول خصة في الثانية
 بالامام واقرة المعز وينوي امام بخطابه السلام على من في يمينه ويساره
 ممن معه في صلاته ولو جازا وثناءا سلام التشهد فيتم لعدم الخطا

حلى الله

والحفظ

والحفظه فيهما بالانية عذر كما لايمان بالانبياء وقدم القوم لان المختار
 ان خواص بني آدم وهم الانبياء افضل من كل الملائكة وعلوم بني آدم وهم
 الاتية افضل من علوم الملائكة والرد بالانبياء من اتقى الشرك ففقط كالنقطة
 كمل في البحر من الرقعة واقرة المص **قلت** وفي مجمع لا يهربها للمفسر شيئا خفى
 البشر واساطير افضل من خواص الملائكة واساطير عند اكثر الشايعين
 هل تغير الحفظه قولان وبناؤه كاتب السنيات عند جماع وخلا وصلا
 والخيار ان كينونة الكتابة والكتوفية مما استأثر الله بعلمه **نعم** في حاشية
 الاشياء يكتب في رق بالعرف كتيوبها في العقل وهو احد ما قيل في قوله تعالى
 والظهور وكتاب مسطور في رق منشور وصح النبي ابو بكر في تنبيهه انما يكتبنا
 كل شيء تحت ايمانه **قلت** وفي تفسير الذمياط يكتب المباح كاتب السنيات
 ويجوز يوم القيمة وفي تفسير الكاظمي المعروف باليعقوب لا يصح ان لكافر
 ايضا يكتب عمالة لان كاتب اليمين كالشاهد على كاتب اليسار ولا يبرأ
 ان ملائكة الليل غير ملائكة النهار وان ابليس مع ابن آدم بالنهار وولده
 بالليل وفي صحيح مسلم ما منكم من احد الا وقد وكل به قرينه من الجن وقرينه
 من الملائكة قالوا واثباته بار رسول الله قال واثباتي ولكن الله اعلمه عليه
 فاسلم روى في صحيح الميم وضمها لوزن الموت السلام على امامه في التسليمة
 الاولى ان كان امام فيها او في الثانية ونواه فيها لو محاذيا وينوي للمنفرد
 الحفظه فقط لم يقل الكعبة بغير التبراز لا كعبة معه ولعمري لقد صار
 هذا كالشريعة المنسوخة لا يكاد ينوي احدا شيئا الا الفقه وفيهم نظرون
 تأخير السنة لا بقدر التمسك انت السلام الى الخ قال الحلواني باسرا الفصل
 بالوارد واختاره لكان قال الحلواني ان اريد بالكرامة التبريزية ارتفع الخلاف
قلت وفي حفظ حمله على التلبية ويستحب ان يستغفر ثلاثا ويقرأ
 اية الكرسي والمعوذات ويسبح ويحمد ويكبر ثلاثا وثلاثين ويحمد الله
 تمام المائة ويدعو ويختم بسبحان ربك وفي الجوهرية يكره للامام النقل
 في مكانه لا للموت وقيل يستحب كسر الصفوف وفي الثانية يستحب
 للامام التحول ليمين القبلة بعنه يسار المصلي لتقبل ورود وخبره في الثانية
 بين تحويله يمين او شمالا او خلفا او ذهابه لبيته واستقباله
 الناس بوجهه ولودون عشرة ما لم يكن بجذابه مصل ولو بعيد اعلى
 المذهب **فصل** يحمد الامام وجوبا بحسب الحاجة فان زاد عليه

اساء

ولولم به بعد الفاتحة او بعض استرا عاده اجهر بالجر كنه في اخر شرح
 النية يتم به بعد الفاتحة بجهربا بالتوراة ان فصد الامامة والا فلا يلزمه
 الجهر في الجهر والولي العشاين ابا وقصا وجمعة وعيد بن وراويج ووسد
 بعد ما اى في رمضان فقط للتورث **قلت** في تقييده ببعدها نظر
 للجهر فيه وان لم يصل التراويح على الصحيح كما في مجمع الانهر **ثم** في التمرين
 بنوع الفاتحة على لاسه بالخاف في غير الفرائض كعيد وورث **ثم** بالمهد
 افضل ويسر في غيرها وكان عليه السلام يجهر في الكنائس تركه في الظهر
 والعصر لدفع اذى الكفار كما في كتفيل النهار فانه يستد ويجتر النفر
 في الجهر وهو افضل ويكتفي بانه ان اذى وفي التسمية بخاف حقا
 المذهب كتفيل الليل منفرد فلو تم جهر لتبعية التقليل للفرض زيلعي وخاف
 المنفرد حقا اى وجوبا ان قضى الجهرية في وقت الخافه كان صلى العشا
 بعد طلوع الشمس كذا ذكره الصريح عند الواجبات **قلت** وهكذا ذكره
 ابن الملك في شرح النار من بحث الفضا على الاصح كما في الهداية لكن لعقبه
 غير واحد ورجحوا تخييره من سبق ركعة من الجمعة فقام بقضائها بخبر
 وادى الجهر اسماع غيره وادى الخافه اسماع نفسه ومن بقره فلو لم يجل
 او رجلا ان فليس يجهر والمجهر ان يسمع الكل خلاصة ويجرى ذلك المذكور
 في كل ما يتعلق بنطق كسبحة على ذبيحة وجوب سجدة ثلاثة وعناق و
 طلاق واستنسا، وغيره فلو طلق واستنسا ولم يسمع نفسه لم يصح في نفسه
 وقيل في نجو البيع بشرط سماع المشتري ولو ترك سورة اولي العشا مثلا
 ولو عدا فقرأها وجوبا وقيل يد باص الفاتحة جهرا في الخبرين لان المصير بين
 جهر وخافه في ركعة شين وكذا ذكرها في ركوعه فقرأها وعااد الركوع
 ولو ترك الفاتحة في الاولين لا يقضيها في الاخيرين للزوم تكرارها
 ولو تكررها قبل ركوعه فقرأها وعااد السورة وفرض القراءة اية على المذهب
 لغة العلامة وعرفا طائفة من القرآن مترجمة فلهما شاعرا ولو تقديرا
 كالم يلد الا ان كانت كلمة فالاصح عدم الصحة وان كررها مرارا الا ان الحكم حاكم
 فيجوز ذكر التمسك ولو قرأ اية طويلة في الركعتين فالاصح الصحة اتفاقا
 لانه يزيد على قدر ثلاثة قصار فآله الحلي وحفظها فرض عين متعين
 على كل مكلف وحفظ جميع القرآن فرض كفاية وستة عين افضل من التقليل
 ونعم الفقه افضل منهما وحفظ فاتحة الكتاب وسورة ولجى كالم سلم

وبكره نقص في من الواجب وليس في التفرع مطلقا اى حالة قرار وفرا كذا
 اطلق في جامع الصغير ورجحه في الجهر ورد ما في الهداية وغيره من التفصيل
 ورده في التفرع وحرران ما في الهداية هو الجهر بالفاتحة وجوبا وى سورة شاء
 وفي الضرورة بقدر الحال وليس في الحضر لمام ومنفرد ذكره الحلي والثالث
 عنه غافلون طول الفصل من الجهر الى اخر البروج في الجهر والظهر ومنها
 الاخر لم يكن واساطه في العصر والعشا وبقية قصار المغرب اى في كل
 ركعة سورة مما ذكره الحلي واختاره في البداية عدم التقييد برواياته يختلف
 بالوقت والقوم والامام وفي المجتهد بقوله في الفرض بالترتيب حرفا فوافقه
 التراويح بين بين وفي التقليل لانه ان يسرع بعد ان يقرأ كتابهم ويجوز
 بالروايات السبع لكن الاولى ان لا يقرأ بالغربة عند العوم صيانة لدينهم
 ونظام ولي الجهر على ثابتهما بقدر الثالث وقيل النصف ندبا فلو فحش
 لا بأس به فقط وقال محمد ولي الكنا حتى التراويح قيل وعليه الفتوى وطاعة
 الثانية على الاولى كونه نزيها لجماعا ان ثلاث آيات ان تقاربت طولها
 وقصر اولها اعتبر الحروف والكلمات واعتبر الحلي فحش الطول عددا كآيات
 واستثنى في الجهر ما ورد به السنة واستظهر في التقليل عدم الكراهة مطلقا
 وان باق لا يكره لانه عليه الصلاة والسلام صلى بالمعوزتين ولايتعين
 شيء من القرآن لصلاة على طريق الفرض بل يتعين الفاتحة على وجه الوجوب
 وبكره التقيين كالسجدة وهما في الجهر كل جمعة بل يندب قرائتها لحيانا
 والمؤمن لا يقرأ مطلقا ولا الفاتحة في التسمية اتفاقا وما استجد ضعيف
 كما بسطه الكمال فان قرأه تحريما ونسخ في الاصح وفيه درر البحار عن بسط
 خواهر زاده انها تنفس ويكون فاسقا وهو مروي عن عدة من الصحابة
 فالصحيح احوط بل يستحب اذا جهر وينصت اذا ستر لقول ابي هريرة رضي الله
 عنه كان قرأ خلف الامام فقرأ واذا قرأ القرآن فاستمعوا له وانصتوا
 فقرأ الامام آية ترغيب وترهيب وكذا الامام لا يشتغل بغير القرآن وما
 ورد حل على التقليل من غير ان يترك الخطبة فلا ينافي بما يقوت الاستماع ولو
 كتابة وورد سلام وان صلى المظلي على النبي صلى الله عليه وسلم الا اذا قرأ آية
 صلوا عليه فصلا السمع ستره في نفسه وينصت بلسانه عما يأمري صلوا
 وانصتوا والبعيد عن المظلي والقريب سياتي في افراض الانصات
فروغ يجب الاستماع للقرآن مطلقا لان العبارة لعموم اللفظ لا باس ان يقرأ

سورة ويعيد ما في الثانية وان يقرأ في الاولى من محل وفي الثانية من اخر
ولون سورة ان بينهما آيات فالكثرة وبكره الفصل سورة قصيرة وان يقرأ
منكوسا الا اذا ختم فيقرأ من البقرة وفي القبة وفي الاولى الكافرون وفي الثانية
الم تر اوتيت ثم ذكرتم وقيل يقطع ويبدا ولا يكره في التفضل من ذلك وثلا
تبلغ قد راقص سورة افضل من اية طويلة وفي سورة وبعض سورة العبر
للاكثر وبسطا في المزين والله اعلم **باب الامامة في صغرى**
وكبرى فالكبرى استحقاق وتصرف عام على الانام وتحقق في علم الكلام و
نصبه اهم الوجبات فلذا قدموه على دفن صاحب الخيرات وبشرط
كونه مسلما حرا ذكرا فلا يبالغ في اقرنتها لاهلنا عتبا علونا بمصوما و
بكره تقليد الناسق ويعزل به لا الفتنة ويجوز ان يدعي له بالصلاح ونصحي
سلطنة متغلب الضرورة وكذا نصبه وينبغي ان يفوض امور التقليد الى
وال تابع له والسلطان في الزعم هو الولد وفي الحقيقة هو الولي لعدم
اذنه لقضاء وجمعة كما في الاشياء عن البرازية وفيها يوليخ السلطان
او الولي يحتاج الى تقليد جديد والصغرى ربط صلاة المؤمن بالامام
بشروط عشرة نية المؤمن لاقتداء واتخاذ مكانها وصالتهما وصحة
صلاة امامه وعدم محاذاة امراه وعدم تقدمه عليه بعقبه وثلث
بانتقاله وبجالة من قامه وسفر ومشاركته في الاركان وكونه مثله
اودونه فيها وفي الشرايط كما بسط في الجرحيل وشبهتها بامر كواع الركعتين
ومن حكمته انظام لافته وتعلم الجاهل من العالم هي افضل من الاذان
عندنا خلافا للشفا قاله الغيبة وقول عروة الخلافة لا ذات اي هي الامامة
اذ لم يجمع افضل وقال بعضهم اخاف ان تركت الشافعية ان يعاينني الشفا او قرنا
يعاينني ابو حنيفة فاخبرت الامامة والجماعة سنة مؤكدة للرجال قال
ارادوا بالاكيد الوجوب في جمعة وعيد فتنظم وفي الترويع سنة
كثيرة وفي تر رمضان مسجدة عاقل وفي تر غير وفي تطوع على
سبيل التداي مكرهة وسخيفة وبكره تكرار الجماعة باذان واقامة في
مسجد محلة لاف مسجد طريق ومسجد لا امام له ولا مؤذن واقلم اثنان
واحد مع الامام ولو تميز او ملكا او جنبا في مسجد او غيره ونصح امامة الخ
اشياء وقيل ولية عليه الصلابة اي عامة مشايخنا وبه جزم في الخفة
وغيرها قال في البحر وهو الرجم عند اهل المذهب فتنسج او تجب ثمرته

الامة الحنفية

نظير

نظير في الاشتم بتركها مرة على الرجال المعتلة السالغين الاخر الثاني
على الصلاة بجماعة من غير حرج ولو فاته ندب عليها في مسجد اخر
الا المسجد الحرام ونحوه فلا تجب مريض ومتعد وزمن ومنقطع يد
ورجل من خلاف او رجل فقط ذكره الحذاري ومنقطع ويشيخ كبير عاجز وعي
وان وجد قائد او لا علم من حال بينه وبينها مطر وطين وبرد شديد
وملحة كذلك وريح ليل لا تنهار وخوف على ماله او من عجزه او ظالم او مبد
احد الاخصين وارادة سفر وقيامه بمريض وحضور طعام بتوقيته
ذكره الحذاري وكذا اشتغاله بالفتة لا بغيره كذا جزم به السابق في بقا
للمهنية اي اذا واطنك سلا فلا يعذر ويعذر ولو باخذ المال بعضه
عنه مذة ولا تقبل شهادة لا يثا ويل بدعة الامام او عدم مراعاة والاخ
بالامامة تقيما بل نصبا يجمع الانهر لاعلم باحكام الصلاة فقط صحة
وفساد بشرط اجتنابه للفواحش الظاهرة وحفظه قدر فرض وقيل وجب
وقيل سنة ثم الاحسن تلاوة وتجويد القراءة ثم الاورع اي الاكثر ثباتا
لشبهات والتقوى انشاء المحرمات ثم الاسن اي الاقدم سالما فيقدم ثابت
على شيخ السليم وقالوا يقدم الاقدم ورعا وفي النهر عن الزار وعليه يقاس باثر
للمضال فيقال يقدم اقدمهم علما ونحوه وحينئذ فقلما يحتاج للترقية
ثم الاحسن خلفا بالضم الفة بالناس ثم الاحسن وجهها اكثرهم نجدا
زاد في الرد ثم اصحهم اي اسمهم وجههم اكثرهم حسنا ثم الاشراف نسا
زاد في البرهان ثم الاحسن صوتا وفي الاشياء قيل من الثلثة الاحسن
زوجة ثم الاكثر مالا ثم الاكثر جاها ثم الانظف ثوبا ثم الاكبر راسا
والاصغر عضوا ثم المقيم على المسافر ثم الحر لاصلا على العتق ثم المقيم عن حبس
على مقيم عن جنابة **فان لا** يقدم احده في المنزل لا يخرج ومنه السبق وال
الدرس والافنا والدعوى فان استووا في الجي اقرب بينهم انفق كلاما
وفي الفصل ٣٢ من خطر الشاوخانية وفي طلبه العام يقدم السابق فان استووا
وثة بينة فيها والا فروع كجسمه معاملة الحرقة والغربة اذ لم يعرف اول
ويجعل كانهم ما توامع انتهى وفي محاسن القراءة لابن وهبان وقيل ان لم يكن
لشيء معلوم جاز ان يقدم من شاء واكثر مشايخنا على تقديم السابق واقبل
من سنة ابن كثير فان استووا يعرض بين السنويين والنيار الى النعم فلو استووا
اعتبر اكثرهم ولو قدموا غير اولي ساء بلا لاشتم واعلم ان صاحب البيت

ومثله امام المسجد الراتب اول بالامامة من غيره مطلقا الا ان يكون معه سلطان او قاض فيقدم عليه لعموم ولا ينهوا وصرح الحدادي بتقديم الولي على الراتب والسعيبر والمستاجر حقن المالك لما تروا لوقر قوما وهم كهكازين ان الكراهة لفساد فيه اولانهم احق بالامامة منه كره له ذلك تحريما حديث لم يرد لو لا يقبل الله صلاة من تقدم قوما هم كهكازيون وان موثق لا وكثره عليهم وبكره تنزيها امامة عبده ولو معتق اقبضت عن الخلاصة ولعله ما قدمناه من تقديم الحر لاصلا اذ الكراهة تنزيهية فتنبه واعلم به ومثله تركان واكراد وعائ وفاسق واعشى ونحوه لا غنى عن ان يكون اي غيرنا اعلم القوم فهو ولي ومبتدع اي صاحب بدعة وهي اعتقاد خلاف المعروف عن الرسول لا بمعاندة بل بنوع شبهة وكل من كان من قبلنا لا يكفر بها حتى الخواص الذين يستحلون دمانا ومولانا وست اصحاب الرسول ويكون صفاته ثلعا وجواز رؤيته كونه عن ثاويل وشبهة بدليل قبول شهادتهم الا لخطا بيته ومتامن كفرهم وان انكر بعض ما علم من الدين ضرورة كفر بها كقولنا ان الله تعالى جسم كالاجسام وانكاره سجة الصديق فلا يصح الاقتداء به اصلا فليحفظ وولد الزنا هذان وجد غيرهم والافلا كراهة بغير عيبا وفي التهر عن المحيط صلى خلف فاسق او مبتدع نال افضل الجماعة وكذا انكره خلف امره وسفيه ومفلوج وبرص شاع برصة وشارب خمر واكل خمر باو غمام ومرأ ومنصنع ون ام باجرة فمشتا زاد ابن ملك ومخالف كفافه لكن في وز الجران يتقن المراجعة لم يكره او عدمها لم يصح وان شك كره ويكره تحريما تطويل الصلاة على القوم زائلا على قدر السنة في قراءة واذا كان رخص القوم ولا الاطلاق لا من التجفيف نهضة الشرب لانه ظاهر حديث معاذ انه لا يزيد على صلاة اضغفهم مطلقا ولذلك قال الكل الا لضرورة ووجه انه عليه السلام قرأ بالمعوذتين في الفجر حين سمع بكاء سبي وبكره تحريما جماعة النساء ولو في الزاويج في غير صلاة جنازة لانها لم تنزع مكررة فلو نفردن تفويتهم بفرغ احداهن ولو امت فيها رجالا لا لافاد لسقوط الفرض بصلاتها الا اذا استخلفها الامام وخلفه رجال ونساء فقد صلاة الكل فان فعلت تقف الامام وسطهم فلو تقدمت اتمت الصلاة فينعدم بمن كالغرة فينبو عليها الامام وتكره جماعتهم تحريما فيجوز وبكره حضورهم للجماعة ولو لجمعة وعيد ووعظ مطلقا ولو يجوز الياس على المذهب النقي

افساد الزمان واستنسه الكتاب الحاشي الجائز الثغابنة كما تكرر مامة الرجل الجني في بيت ليس معهن رجل غير ولا يحرم منه كاخيه او زوجته وامته اما اذا كانا معهن ولعدم من ذكرنا وامهن في المسجد لا يكره بجز ويقف الواحد ولو مبنا اما الواحدة فتاخر مجازيا اي ساو باليمين امامه على المذهب ولا عبرة به بالراس بل بالقدم فلو صغيرا فلا يصح ما لم يتقدم اكثر قدم الموت لا تقصد فلو وقف عن يساره كره اتفاقا وكذا يكره خلفه على الاصح لخالفه السنة والزائد يقف خلفه فلو توسط اثنين كره تنزيها وتحريما لو كثر ولو قام واحد يجنب الامام وخلفه صفت كره لجماعا وبصف اي يصنع اماما بان يامرهم بذلك قال الشنقي وبني في ان يامرهم بان يترأصوا ويسدوا الخلل ويؤسوا من اكبرهم ويقف وسطا وخير صفوف الرجال ولها في غير جنازة ثم وثقه ولو صلى على روف المسجد وجد في صفه مكانا كره كتابه في صف خلف صف فيه فرجة قلت وبالكراهة ايضا صريح الشافعية وقال الترمذي في بسط الكف في تمام الصف وحذف الفعل مفعول لفرضه الجماعة الذي هو التضعيف لاصل بركة الجماعة فتضعيفها غير بركتها وبركتها في عود بركة الكامل منهم على التاقيص انتهى ولو وجد فرجة في الاول الشك في خرق الشاة لتقصيرهم وفي الحديث من سد فرجة غفر له ووجه خياركم اليكم متكفي الصلاة وبهذا يعلم جهل من يستدل عند دخول داخل يجنبه في الصف ويظن انه رياء مكابط في البحر لكن نقل المعص وغيره عن القبة وغيرهما ما يخالفه ثم نقل يصح عدم الفساد في مسئلة من جذب من الصف فتاخر فصل ثم فرق فليجوز الرجال ظاهره بغير الجيد ثم الصبي ظاهره تقدم فلو واحد دخل في الصف ثم المتأنا ثم النساء قالوا الصفوف الممكنة اثنا عشر لكن لا يبارم صحة كلها المعاملة المتأنا بالاسر واذا حاذته ولو بعضوا واحد وخضه الزيلعي بالشاف والكتب امرأة ولوامة مشبهة حال الكتب تتبع مطلقا وثمان وسبع لوضحة او ما ضبا كيجوز ولا حائل بينهما اقله قد ذراع في غلظ اصبع وفرجة تتبع حلا في صلاة وان لم تتخذ كنيها ظهر اصبع عصر على الصبي سابع فانه يصح نقلا على المذهب بجزويجي مطلقا خرج الجنازة من تركة ثم حاذة الصبي لمصل ليس في صلاتها مكره لا يفسد في تحريمه وان سبقت ببعضها واداء ولو حكما كالحقين بعد فراغ الامام بخلاف السبوقين والمحاذاة

الافساد الزمان

في الطريق واتخذت الجهة فلو اختلفت في جوف الكعبة وليلة مظلمة
 فلا فساد في صلاته لو مكثا ولا لان نوى الامام وقت شروعه بعد
 امامتها وان لم تكن حاضرة على الظاهر ولو نوى مرة معينة اولئذا هذه
 علمت نية ولا ينو ما فسدت صلاتها كما لو اشار اليها بالخير فلم تنظر
 لتركها فرض القيام في شرط كونها عاقلة وكونها في مكان واحد ذكر
 كامل في الشروط عشرة ومحاذاة الامر بالصحيح المستعمل في النقص على المذهب
 تضعيف لما في جامع الجبوري ودرر الجواهر في الفساد لانه في المرة غير مألوفة
 بالاشتهاء بل يترك فرض القيام كما حققه ابن الهمام ولا يصح اقتدار رجل امرأة
 وخشنة وصحيفة مطلقة ولو في جنازة ونفل على الصحيح وكذا لا يصح الاقتداء
 بمجنون مطبق او منقطع في غير حالة افاقته او سكران او معنوه ذكره في الجلب
 ولا طاهر بعد ذور هذا ان قارن الوضوء بالحدث او طهر عليه بعده وصح لو
 نوحا على الانقطاع وصح كذلك كقضاء بنفسه من خروج الدم وكقضاء
 امرأة بمثلها وصح بمثله ومعدور بمثله وذو عذرين بذى عذر
 لا عكسه كذى انفلات بذى سلس لان مع الامام حدثا وجاسة ومثله
 المجتنب لاقتداء بالمماثل في الاثلاث المثلثة الشكل والصالحة والسخاضة
 اي الاحتمال المحبض فلو نسي في ولا حافظا من القرآن بغير حافظ لها وهو
 الاخي والامه باخر بقدره لانه على القرينة فيصح عكسه ولا مستور وعونه
 بعاد فلو العاري عريانا ولا بين فصلا الامام ومماثله جائزة
 اتفاقا وكذا ذور جرح بمثله وبصح ولا قادر على ركوع وسجود بعابر
 عنه مالبس القوي على الضعيف ولا مفترض بقفل ومفترض فرضا
 لغير لان اتفاق الصلاتين شرط عندنا وصح ان معاذ كان يصلي مع النبي
 صلى الله عليه وسلم يتلوا ويقوم فمضاهى ولا ينفصل ولا بمفترض
 ولا ينادي لان كاد منها كغيره من غير الا اذا نذر احدهما عين متدور
 الاخر لا يتحد ولا ينادي بخالف لان المنذورة اقوى فيصح عكسه وبخالف
 وبمنفل ومصليا ركعت طواف كاذرين ولو اشركا في نافلة فافسد
 صح لاقتداء لان افسد اماما منفردين ولو صليا الظهر ونوى كل امامة
 الاخر صححت لان نوبيا لاقتداء والفرق لا يخفى ولا لاحق ولا مسبوق
 بمثلهما لما تقررتان لاقتداء في موضع الانفراد منسدا كعكسه ولا مسافر
 بمقيم بعد الوقت فيما يتغير بالتغير في الظاهر سواء احرم المقيم بعد الوقت

محاذاة الاراد
 في غير

اوفى فخرج فافسد كذا قبل ان احرم في الوقت فخرج صح وانما يتبعها
 لامامه اما بعد الوقت فلا يتغير فرضه فيكون اقتداء بمستعمل في حق
 فعدة او فراه باقتدائه في شفع اول وثان ولا نازل بركب ولا راكب
 براكب دابة اخرى فلو معه صح ولا غير النسخ به اي بالنسخ على الصحيح كما في
 البحر عن المجتنب وحرر المجلد وابن الشحنة انه بعد بذل جهده دابة احتما
 كالآتي فلا يؤم لامثله ولا يصح صلاته اذا امكنه لاقتداء بمن يحسنه
 او ترك جهده او وجد قدر الفرض مما لا يتبع فيه هذا هو الصحيح المختار
 في حكم الا لشئ وكذا من لا يقدر على التلطف بحرف من الحروف ولا يقدر
 على اخرج النسا لا يكرار واعلم انه اذا فسد لاقتداء باي وجه كان لا يصح
 شروعه في صلاة نسيه لانه قصد المشاركة وهو خير صلاة نسيه
 لانه قصد المشاركة وهو غير صلاة الانفراد على الصحيح محبط واذ عي في
 البحر انه المذهب قال المصلي كلام المصلاة فييدان هذا قول محمد خاصة
 قلت وقد ادعى فيما مر بعد تصحيح السراج بخلافه ان المذهب انقلابها
 نفلا فتأمل ومثبتا فالاشبه ما في التليح انه منه فقد لفقد شرط
 كطاهر بمعدور لم تنعقد اصلا وان اختلف الصلاتين تنعقد نفلا
 غير مضمون ومثله لا يقتضيان بالقصصه وبمنع من الاقتداء صف
 من النساء بلا حائل قد رزاع وارضا عنهن قدر فامة الرجل فتباح
 السعادة او طريق ترفيهه لليلة التي يجرها النور او نهر يجري فيه السفن
 ولو زورقا ولو في المسجد او خلاه اي قضا في الصحراء وفي مسجد كبير جدا
 كجسد القدس ليس صفيين فاكتر لا اذا انفصلت الصفوف فيصح مطلعا
 كان قام في الطريق ثلاثة وكذا اثنتان عند الشك في الواحد اتفاقا لانه لكرامة
 صلاته صار وجوده كعدمه في حق من خلفه والمماثل لا يمنع الاقتداء ان
 لم يشبه حال امامه بسباع او روية ولون باب مشكوب يمنع الرسول
 في الاصح ولم يمتثل للمكان خفيفة كجسد وببيت في الاصح فيه ولا حكا
 عند اتصال صفوف ولو قس من سطح دار المتصلة بالمسجد لم يجز
 لاختلاف المكان درر ويجز غيرها وقرم المصلي لكن تعقبه في الشدة لا
 ونقل عن البرهان وغيره ان الصحيح اعتبار الاشياء فقط قلت وفي الاشياء
 وزواجر الجواهر ومفتاح السعادة وبجميع الفتاوى والنصاب والمناينة
 انه الاصح وفي النهر عن الزاد انه اختيار جماعة من المتأخرين وصح اقتداء

ليه

من وجوب ماء معه بميتهم ولو مع نوصو لبثور نجس وغسل باحس ولو على جيرة
وقائم بقاعد بركم ويسجد لانه عليه الصلاة والسلام صلى اخر صلاة فاعلم
وهم قيام والوكبر بلفظه تكبيره وبه علم جواز رفع الموزنان اصواتهم
في جمعة وغيره وايضا اصل الرفع اماما فاعرف في زماننا فلا يبعد
انه مفيد الصلح على بالكلام في وقائهم باحدب وان بلغ
حدبه الركوع على المعتد وكذا باعرج وغيره اولى وموم بمشكلة لا انبو
الامام مضطجعا والوتم قاعدا او قائما هو المختار ومتنفل بمفرضه غير
الترابيع في الصحيح خائفة وكأنه لانتهاست على هيئة مخصوصة
فبرايه وصفها الخاص بالخروج عن العدة **فروع** صح اقتداء متنفلا بمتنفل
ومن يرى الوزواجا بمن يراه ستة ومن اقتدى في العصر وهو مقيم
بعد الغروب بمن احرم قبله للاتحاد واذا ظهر حدث امامه وكذلك في
في راي مقتد بطلت فيلزم اعادة التضمنها صادة الموم صحة وفساد
كما يلزم الامام اخبار القوم اذا اتمهم وهو محدث او جنب او فاقد شرط
او ركن وهل عليهم عادة ان عد **لا** والاندب وقيل لنفسه باعزله
ولو زعم انه كافر لم يقبل منه لان الصلاة دليل الاسلام واجبر عليه بالقد
الممكن بلسانه او بكتاب او رسول على الاصح لو معين ولا لا يلزمه
بحر عن المعراج وصح في جميع الفتاوى عدمه مطلقا لكونه عن خطا معفو
عنه لكن الشروع مرجحة على الفتاوى واذا اقتضى دمي وقاري باخيه
صلاة الكل للقدرة على القراءة بالافتداء بالقاري سواء علم به ولا نواه
اولا المذهب واستخلف الامام ميتا في الاخرين ولو في التشهد ما بعد
فتحه لخروجه بصنعه تفيد صلاتهم لان كل ركعة صلاة فلا تخلو عن
ولو يتدبر او صحت لو صلح كل من لا ياتي والقاري وحده في الصحيح بخلاف
حضور لا تخلف افتتاح القاري اذا لم يقتد به وصل منفردا فانها تنقد
في الاصح لما رواه علم المدرس من صلاتها كاملة مع الامام واللاحق منها
فانته الركعات كلها او بعضها لكن بعد اقتدائه بعد ركعة واحدة
وسبق حدث وصلاة خوف ومقيم ايتهم بمسافر وكذا بلا عذر بيان سبق
امامه في ركوع وسجود فانه يقض ركعة وحكمة كونهم فلا ينافي بقراءة ولا بد
ولا يتغير فرضه بنية اقامة ويبدأ بقضا ما فاته عكس المسبوق فمتم تابع
امامه ان امكنه ادراكه ولا تابع ثم صل ما فاته فيه بالاقراءة ثم ما سبقه

اقول ليس بمقصوده خصوص الرفع الكائن في
زماننا بل اصل الرفع لا يبلغ الاستحالات
اما خصوص هذا الذي يفارخوه فانه لا بد
فلا يبعد انه مفيد لانه تعالى لما يشتمل على
همزة الله او كبر او بانه وذلك مفيد ركعة
ان لم يشتمل لانهم يبالغون في الصلح
على حاجته الابلاغ وان شغل في تحريك النغم
اظمار اللصانة النغمة لانها للعبادة
حكمة الاجبار

بها ان كان مسبوفا ايضا ولو عكس صح وان لم يترك الترتيب والمسبوق
من سبقه الامام بها او ببعضها وهو منفرد عنه بشي وتبعوذ ويقرأ وان قرأه
الامام لعدم الاعتداد بها لكرهتها مناح السعادة فيما يقضي اليه
متابعته لامامه فلو قبلها فالأظهر الفساد ويقض اول صلاته في حق
قراءة وانتهى في حق نشهد فذكر ركعة من غير فريضة بركعتين بفائضة
وسورة ونشهد بينهما برابعة الرباية بفائضة فقط ولا يقعد قبلها الا في
اربع فكتبت احدهما لا يجوز الاقتداء به وان شغل بخلافه في حد ذاته لاحالة
القضاء فلا استثناء اصلا كما زعم في الاشياء **نعم** لو نسي احد السورتين
فقط ملاحظا لا يريلا اقتداء به وثانيها ياتيه بتكبيرات التثنية لهما
وثالثها لو كبر بنوي استئناف صلاته وقطعها بصير متأنفا وقلنا
للاولى بخلاف المنفرد كما سيجي ورابعها الوفاة الى قضاء ما سبقه وعلى الا
يسجد تاسيها ولو قبل الفتداء فعليه ان يعود وينبغي ان يصبر عنه بنفسه
انه لاسه وسعلا اماما ولو قام قبل السلام هل يعتد بادائه ان قبل قعود الامام
قدرا للتشهد لا وان بعده نعم وكذا تحريكا لا له ذكر خوف حدث وخروج
وقت فجر وجمعة وعيد ومعذور وتمام مدة وسبح ورو ما زبين بذا
فان فرغ قبل سلام امامه ثم تابعه فيه صحت ولو لم يجد كان عليه ان يسجد
للمسبوق في اخر صلاته استخفافا فائدة بالتهنئة الامام لو نذر سجدة صليبة او
تلاوية فرضت المتابعة وهذا كله قبل تقييد ما قام اليه بسجدة المتابعة
فتفد في صليبة مطلقا وكذا في تلاوية وسهوان تابع والا لا ولو سلم
ساميا ان بعد امامه لزومه التهنئة والا لو قام امامه الخامسة فتابعه
ان بعد القعود تفد والا لا في بقية الخامسة بسجدة وكوطن الامام التهنئة
فيسجد له فتابعه فبان الاسهوقا لاشبه الفساد لاقتدائه في موضع الاقرار
باب الاختلاف اعلم ان لجواز البناء ثلاثة عشر شرطاً كون المحدث
سهاوتيا من بدنه غير موجب لغسل ولا نادر وجود ولم يؤد ركعتين عند
اومشقه ولم يفعل منافيا او فعلا له منه بدو لم يترسخ بلا عذر ركعة و
لم يظهر حدثه السابق كمنه مدة مسجدة ولم يتذكر فائضة وهو ذو ترتيب
وكم يتم الموم في غير مكانه وكم يستخلف الامام غير صالح لها سبق الامام
حدث سماوي لا اختيار للعبد فيه ولا في سببه كسفر جلة من شجرة وكذا
من نحو عطاس على الصحيح غير مانع للبت كما قدمناه ولو بعد التشهد

لياسة بالكلام تختلف مجازله ذلك ولو في جنازة باشارة او جرحا
ولو سبق وبشرى بامسح لبنا وركعة وباصبعين ركعتين وبصبع يده
على ركبته لترس ركوع وعلاجه بجمعة ليجود وعلاجه لفراة وعلاجه به و
لسانه ليجود تلاوة وعلاجه صدره لسومالم بجاوز الصلوة في الصلوة مالم
يتقدم فحة الشرا وموضع السجود على المعتمد كالمفرد ومالم يخرج من السجود
والجبانة والذرا لو كان يصلي فيه لانه على امامته مالم يجاوز هذا الحد
ولم يتقدم احد ولو بنفسه مقامه ناويا امامته وان لم يجاوزه حتى
لو ذكر فائنة او تكلم لم يفسد صلاة القوم لانه صار مقتدا ولو كان الماء
في السجود لم يجز للاستخلاف واستينافه افضل تحزنا عن الخلاف وتعين
الاستيناف ان لم يكن تشهد لجنون وحدث عمدا وخرجه من مسجد
بظن حدث او احتلام بنوم وتفكر او نظروا من بشيرة او غما او فقهية
لندرتها وكذا يجوز له ان يستخلف اذا حضر عن قراءة قدر المفرد وضرب
لله برك الصلوة بوقضى الله عنه فانه لما استر بالنية صلى الله عليه وسلم حصر
عن القراءة فتاخر فتقدم النية صلى الله عليه وسلم وانتم الصلاة فلو لم يكن
جائزا لما فعله **بداه** وقال انفسد وبكسر الخلف لو حصر بول واما
ولو عجز عن ركوع وسجود هل يستخلف كالقراءة لانه لا يجزى لاجل اوجوه
اعترافه لا يستخلف لاجل عا ولو في الصلاة اصلا لانه صار ابنا واسابه
عطف على النية بول كغيره من غير سبق حدثه فلو منه
فقط باني او كشف عورته في الاستنجاء والمرأة ذراعها للوضوء اذا لم يضطر
فلو اضطر لم يفسد او فرغ حاله الذهاب والرجوع لادائه ركعة مع حدث
او منة بخلاف صحيح في الاصح او طلب الماء بالاشارة او شرا بالمعاطاة للثنا
او جاوز ما الى اخر الا قدر صفتين او شيان وزحمة او كونه بيرا لان الاستنفا
يمنع البناء على المختار ومكث قد راد اركن وان لم يتوكل اذ بعد سبق للثنا
الا بعد ركوع وركعتين واذا ساع له البتة اَوْضًا فورا بكل سنة وبسجدة ما
مضى بالاكراهة وبتم صلاته ثمة وهو ولي تقبل لا للشيء او يعود الى مكانه
ليجده مكانها كفره فانه خير وهو ان فرغ خليفته ولا عاد الى مكانه حتما
لو بينهما ما يمنع الاحتذاء كما في سنة اذا سبقه الحدث واحتمل ان تعود حالا
ينافها بعد جلوسه قد راد الشبهة ولو بعد سبق حدثه تمت لتمام فرايضها
نعم تعاد لتركها ولو وجد المنافي بالاصح قبل القعود بطلت

انفاقا ولو بعد بطلت في المسائل الاثني عشرية عنده وقال اصحت
ورجحه الكمال وفي الشرب لا يثبت ولا ظهر قولها بالصحة في الاثني عشرية وفي
ما ذكره بقوله كما تبطل لو فرغ بالفا كما في الذكر لو كان وله بقدره المنية على
الماء واما مسئلة روية التوضئة للمؤمن بمسئمة الماء ففيها خلاف زفر فقط وتب
نفلا ومضى مدة مسحه ان وجد ما اولم يخف ثلث رجله من برد والا فيض
على الاصح كما في بابيه ونعم اي ايدى تذكره وحفظه بلاصنع ولو كان
الا في مقتديا بقاري على ما عليه الاكثر تركن في الظهيرة صحيحة الصحة قال
الغنية وبه ناخذ ووجود العاري ساتر في الصلاة به ومثله لو
بنياسة فوجد ما يزيلها او عفت الامة ولم تنقنع فورا ونزع الماسح عنه
الواحد بعلي بير فلو بكفرت انفاقا وقدره يوم على الاركان وتذكر فائنة
عليه او عظامه وهو صاحب ترتيب الوقت مشيخ وتقديم القاري
انما مطلقا وقيل ان فساد لو كان اختلافه بعد التشهد بالاجماع وهو لا يصح
كل في الكافة لانه على كثير وحلول الشتم في الفروع والماله في العبد ودخول وقت
من الثلاثة على مصا القضاء ودخول وقت العصر بان يفي في قعدته
لانه صار الظل مثليه في الجمعة بخلاف الظاهر فانما لا تبطل وزوال عذر
العذر وروبان لم يعد في الوقت الشفاه وكذا خروج وقته وسقوط جبرية
بوه واعلم انه لا يتقلب الصلاة في هذه المواضع العشرين نفلا اذا بطلت
الا في ثلث فيما اذا تذكر فائنة او طلعت الشمس او خرج وقت الظهيرة في الجمعة
كما في الجوهر زاد في الحاوي والموى اذا قدر على الاركان ويزاد مسئلة المؤمنين
بمستهم كما قدنا والظاهر ان زوالها في العبد ودخول الاوقات المكروهة
في القضاء كذلك ولم اراه ولو استخلفك امام مسبوقا والحقا او مقبلا وهو
مسافر صحي والمذرك اولي ولو جهل الكنية قعد في كل ركعة احتياطا ولو بول
بركعتين فرضنا القعدتين ولو اشار له انه لم يفر في الاوليين فرضت القراءة
في الاربع فلو تم المسبوق صلاة الامام قدم مدركا للسلام ثم لو لم يجاز
كضحك يفسد صلاة دون القوم المدركين لتمام اركانها وكذا انفسد صلاة
من حاله كماله للشيء اخلها وكذا انفسد صلاة الامام الاول للحدث ان يفرغ
فان فرغ بان توضع ولم يفته شيء لانفسد في الاصح لما مرانه كونه ونفسد
صلاة مسبوق عند الامام بغيره فانه امامه وحديثه العبد في اي بعد قعود
قد راد الشبهة الا اذا قعد ركعة بسجدة لنا كذا نفراده ولو تكلم امامه ونزع

في الجمعة

من سجد لا تقصد اتفاقا لانها مستهترة لانفسد ان ولذا يلزم المدركين التلا
 ويقعون في التقصير بلا سلام بخلاف ذلك فانه كالامام اتفاقا
 ولولا حقا في فاده صلاته ليحتمل صحة الترخ الفاد وفي الظهيرة
 عدمه وظاهر الخبر والنهر تايد الاول ولو حدث الامام لخصوصية له
 في هذا المقام في ركوعه وسجوده وتوضاؤه واعادها في البناء على سبيل
 الفرض ما لم يرفع راسه منها مريدا للاداء اما اذا رفع راسه مريدا به اداء
 ركن فلا يجزئ بل يقصد ولولم يرد لاداء فوايتان كل في الكافي وفي المجتبى
 ويتاخر محدودا ولا يرفع مستويا فتقصد ولو تكرار الصلوات في ركوعه
 او سجوده انه ترك سجدة صليته او تلاوته فالحظ من ركوعه بلا رفع
 او رفع من سجوده فسجد ما عقب التذكرا عادهما الى الركوع والسجود ندبا
 لسقوطه بالنسيان وسجد السهو ولو اخرها الاخر صلاته فضاها فقط
 ولو افر واحد فقط فاحدث الامام اي وخرج من السجود ولا فهو على ما ت
 كما ترى تعين للمؤمن الامامة لوصفها الى امامة الامام بلائبة لعدم الزم
 ولا يصح كسبه فدت صلاة التقصد اتفاقا دون الامام على الاصح لبقاء
 الامام اماما والموت لم يلا امام هذا اذا لم يستخلفه فان استخلفه فصلاة
 الامام والتخلف كليهما باطل اتفاقا ولو لم يجل جلا فاحدثا وخرجا
 من السجدة تمت صلاة الامام وبنى على صلاته وفدت صلاة التقصد
 لما ترأخذه رعا ف يكث الى فقط اعنه ثم يتوضا ويصلي لما ترأخذه اعلم
باب ما ينفسد الصلاة وما يكره فيها عقب العارض الاضطراب والاعتبار
 بنفسها التكلم هو النطق بحرفين او حرف منهم كم وفي امر ولو استعطف
 كليا او جزءا او ساقيهما لا تقصد لانه صوت لا جماله عمده وسهوه قبل قنوه
 قدر الشاهد بيان وسواء كان ناسيا او نائما او جاهلا او محظنا او مكروها
 هو المختار وحديث رفع عن ابي الخطاب الممول على رفع الاثم وحديث ذي
 البدين منسوخ بحديث مسلم ان صلاتنا هذه لا يصح فيها شيء من كلام الناس
 الا السلام التحليل الى الخروج من الصلاة قبل ان تمامها على طلق اكلها فلا تبعد
 بخلاف السلام على اذان النجاة او على طلق انما ترو حجة مثلا لو سلم قائما في غير
 جنازة فانه يفسد ما مطلقا وان لم يقل عليكم ولو ساءبها فسلام النجاة مقد
 مطلقا و سلام التحليل ان عدا ورز السلام ولو ساءبها لسانه لا يبدى بل يكره
 على المعتمد لوصف بنية السلام فالوقوف لانه عكاز في النهر عن صدر الذين القري

بفضل الصلاة وبركة

سلامك مكره على من سميح
 مصل وتال ذكروا محدث
 مكره رفعه جالس لفضائه
 مؤذن ايضا او مقيم مدرسا
 ولعاب شطرنج وشبهه بخلفهم
 ودع كافر ايضا ومكشوف عور
 ودع كذا الا اذا كنت جايعا
 كذلك اذا مغمى مطير
 ومن بعد ما ابدى ليسن ويشدع
 خطيب ومن يصف اليهم وبيع
 ومن يحشوا في العلم وعمرهم لينفخوا
 كذا الاجنبات القبا المنع
 ومن مع اهل له يتمتع
 ومن هو في حال المعوظ اشيع
 وتعلم منه انه ليس ببيع
 فهذا الختام والزيادة تنفع

وشرح في الضيا بوجوب الزد في بعضها وبعد منه بقوله سلام عليكم يحرم
 الميم والتخني بحرفين بلا عذر اما به بان نشأ من طبعه فلا او بلا غرض
 صحيح فلو تخني صوته او لم يشك دما ماله ولا اعلام انه في الصلاة فلا
 فساد على البني والدعاء بما يشبه كلاما خلافا للشفا ولا ابن هو قوله
 اه بالنصر والشاوة كقوله او بالذ والثايف اف او تف والبكاصو
 يحصل به حروف لوجع ومصيبة قيد لا رابعة ولا لم يصح لا يملك نفسه
 عن اثنين وتاوة لانه حينئذ كعطاس وسعال ومشا وتساب وان حصل
 حروف للضرورة لا لذكر الجنة والشارف لو عجزته قراءة الامام فحج على
 ويقول بل او نعم او ارى لا تقصد سراجته لدلانه على المشغوع وبفدها تنبت
 عا طس لغيره بريحك الله ولون العا طس لنفسه لا وبك الشاين بعد
 التسميت وجواب خبر سوء بكلا ترجاع على المذهب لانه يقصد الجواب
 صار كلام الناس وكذا يقصد ما قصد به الجواب كان قبل امح انه
 اله فقال الله لا الله وما لك فقال الجبل والبعال والخبر ومن ابن بيت
 فقال ويبر معقله وقصر رشيد والخطاب كقوله لن اسمه يحى او يوحى
 بل يحى خذ الكتاب بقوة او وما نالك بيمينك يا موسى فحاطبا لن اسمه
 ذلك ولين بالباب ومن دخله كان آمنا **فدع** سمع اسم الله تعالى
 فقال جل جلاله او النبي فضا عليه او قراءة الامام فقال صدق الله ورسوله
 تفدان فصد جوابه ولو سميح كذا الشيطان فلعنه تقصد وقبل الا وقل
 لدفع الوسوسة ان لامور الذا بيا تقصد لا لامور الاخرة ولو سقط شيء من التلح
 فبطل اور على احد او عليه فقال آمين تقصد ولا يفسد لكل غلظاد ويصح
 قولها على يقصد التكلم في او مثل الرغيرة فقيل له تقدم فتقدم او دخل فنية

الضيف احد فوضع له فدت بل كيث ساعة ثم يتقدم برأيه فيستلمها
 للزاهدى ومروياته فتنبه وقد بقصد الجواب لانه لو لم يرد جوابه بل زاد
 اعلامه بانه في الصلاة لا تقصد اتفاقا بين ملك وملكه وفتح على غير
 امامه الا اذا اراد التلاوة وكذا الاخذ الا اذا ذكر فخط قبل تمام الفتح بخلاف
 فتحه على امامه فانه لا يند مطلقا لفتاح واخذ بكل حال الا اذا سمعه
 الموم من غير مصل ففتح به تبطل صلاة الكل وينبى الفتح لا الفدة ولو لم
 على لانه نعم او ارى ان كان يعتاد ما في كلامه تفد لانه من كلامه والا
 لا لانه قران وكله وشربه مطلقا ولو سمع ناس الا اذا كان بين اثنا
 مأكول دون المصه كالمصوم هو الصحيح قاله الباقر فابتلعه اما الضيف
 ففقد ككفى فيه يبتلى ذؤبه وينفذ ما انتقله من صلاة الى غيرتها
 ولون وجهه لو كان منفردا فكر ينوبى الافتداء وعكس صار مثانفا
 بخلاف نية الظاهر بعد ركعة الظهر الا اذا تلفظ بالنية فيصير مستانفا
 مطلقا وقراءته من مصحف اى ما فيه قران مطلقا لانه نعم الا اذا كان
 حافظا لما قرأه وقرأ بالاجل وقبل لا تفد كالبينة واستظهره الحلي وجوز الشافعي
 بلا كراهة ومما يشبهه باهل الكتاب اى ان قصده فان التشبه بهم لا يكره
 في كل شيء بل في المذموم وفيما يقصد به التشبه كالمجرب وينفذ ما كل عمل
 كثير ليس من اعمالها ولا اصلاحها وفيه قول خمسة اصحابا لا يشك بسببه
 الشافعي بعد في فاعله انه ليس فيها وان شك انه فيها لم لا يقلل لكنه
 يشك باليس والتيقين فاما في الافتداء برفع يديه في تكبيرات الزوائد على ذلك
 وما روى من الفساد فتاوى وينفذ ما يجوز على خبر وان عاده على طاهر
 في الاصح بخلاف يديه وركبته على الظاهر وينفذ ما اذا ركن حقيقة
 اتفاقا او تمكنه منه بسنة وهو قد رتلا شتيحات مع كنف عورة
 او نجاسة مانعة او وقوع لرحمة في صف نساء او امام امام عند الشافعي
 وهو المختار في الكلا لانه احوط قاله الحلي وصلاته على مضرب نجس
 البطانة بخلاف غير مضرب ومبسوط على الجبل لم ينظم لرون اريج ونحو
 صدره عن القبلة اتفاقا بغير عذر فاو ظن حدته فاستدبر القبلة ثم
 علم عدمه ان قبل خروجه من المسجد لا تفد وبعده فدت **فروع** مشي
 مستقبل القبلة هل تفدان قد رخص ثم وقف قدر ركن ثم مشى ووقف
 كذلك وهكذا لا تفد وان كثيرا لم يختلف المكان وقيل لا تفد حالة العذر

ما لم يستدبر القبلة استحسننا ذكره القسطنطيني شرط في العذر الاختيار
 في الخبازية **فهم** وقال الحلي لافان من دفع وجذبت الدابة بخطوات
 او وضع عليها او خرج من مكان الصلاة لو مضى بها ثلاثا او مرة ونزل
 لبها او متها ينهوه وقبلها بدونها فدت لا لوقبته ولم يشبهها
 والفرقان في تقبيله مع الجماعة مع حجر فري به طائر لم تفد ولو
 انسانا تفد كضرب ولو مرة لانه مخصوصة او تاديب او ملاحظة وهو
 عمل كثير ذكره الحلي في من المفدت اذ تاد بقلبه وموت وجنون وغا
 وكل موجب وضوء وعمل وترك ركن بلا قضاء وشرط بلا عذر ومما
 الموم بركن لم يشاركه فيه امامه كان ركن ورفع رأسه قبل امامه ولم يبعده
 معه او بعده وسلم مع الامام ومتابعة السجود امامه في سجود الشهو
 بعد تأكد انفراجه فاقبله فنجب متابعته وعدم اعاده الجلوس الاخير
 بعد اداء سجدة صليته او تلاوة تذكرها بعد الجلوس وعدم اعاده ركن اذا
 نائما وقصفت امام السجود بعد الجلوس الاخير ومنها من يقول في التكبير كما
 مر ومنها القراء بآلان ان غير المعنى والآلة حرف مذولين اذ لم يفسد
 والآلة بآزتيه ومنها زلة الفاري فلو في عراب وتخفيف شدد
 وعكس او زيادة حرف فذكر نحو الضراط الذين ويوصل حرف بكلمة نحو نيك
 بعد او بوقف وابتداء لم تفد وان غير المعنى تفد بآزتيه الاستدبد
 رب العالمين وانما تفد فبتركه تفد ولو زاد كلمة او نقص حرفا وقد
 او بدله باخر نحو من ثمرة اذا امر واستخصد تعالى جذرتنا انفرجت بدل
 انفرجت اتياب بدل اواب لم تفد ما لم يتغير المعنى الاما يشق تغييره كالقائه
 والظا فاكثرم لم يفد ما وكذا لو كرر كلمة وصحح الباقر في الفساد ان غير
 المعنى نحو رب رب العالمين للاضافة كالو بدل كلمة بكلمة وغير المعنى
 نحو ان الفجار في جنات ونما في الطولات ولا يفد ما نظره المكنون في
 ولو مستفها وان كرو مرو وما رت في الضم او بسجد كبير بموضع سجده في
 الاصح او مرو به بين يديه الى حائط القبلة في بيت او بسجد صغير فانه
 كبقعة واحدة مطلقا ولو لمرة او كلبا او مرو به اسفل من الدكان امام الخط
 لو كان يصلي عليها الى الدكان بشرط محاذة بعض اعضا المار ببعض اعضائه
 وكذا سطح وسرير وكل يرتفع دون قامة المار وقيل ان التمره كالمعنى عز
 الاذكار وان ثم المار تحدث البزار لو اعلم المار ما فاعليه من الوزر لو

الالحان
 والقرأة

فناء عياض وابته التوتوي وكره تازيها عدلاي والنور والنبيع باليد
 في الصلاة مطلقا ولو نفل استأخرها فلا يكره كعده بقلبه او بغزنا ماله
 وعليه بحال ما جاء من صلاة النبي **فروع** لا بأس بانجاز السجدة لغير رياء كما
 بسط في البحر لا يكره قتل حية او عقرب ان خاف الاذي الامر لا باحة لانه
 منفعة لنا فالاول ترك الحية البيضاء الخوف الاذي مطلقا ولو عمل كثير على
 الاظهر لكن صحت الحيلة الفساد ولا يكره صلاة الخضر فاعدا وقائده ولو تجدد
 الاذاخيف الغلط بحدوثه ولا الى مصحف وسيف مطلقا او شيع او
 سراج او نار توقد لان الجوسل غائب البحر لا النار الموقدة فنبه وطالب
 فيه مما قيل ان لم يسجد عليها **فروع** يكره اشتغال الصلوة ولا عتار والتدبير
 والتختم وكل عمل قليل بلا عذر كتحريض لقلة قبل الاذي وترك كل سنة او
 مستحب وحمل الطفل وما ورد في حديث ان في الصلاة لشغلا ويح
 قطعها نحو قتل حية وندابة وفوق درو صياح ما قيمته درهم له او
 لغيره ويستحب لدافعة الاختين والمخروج من الخلاف ان لم يخف فون
 وقت او جماعة ويجب لا غنة ملهوف وغريق وحرق لا لند احد يوثق
 بلا استغانة الا في النفل فان علم انه يصلي لا بأس ان لا يجيبه وان لم يعلم الجأ
 وكره تحريما استقبال القبلة بالفرج ولو في الحلال بالديت التقوط وكذا
 استد بارها في الاصح كما كره لباليغ اسالك حجة ليسول نحو القبلة وكما كره مد
 رجليه في نوم او غيره اليها اي عدا لانه لسانه ادب قاله من لا يكره والى
 مصحف او من الكتب الشرعية الا ان تكون على موضع مرتفع عن المحاذة
 فلا يكره قاله الكمال وكما كره خلق باب المسجد لا الخوف على مناعه به بغيره وكره
 تحريما الوطء فوقه والبول والغوط لانه سجدة على عنان السماء ولتحاذه طرفا
 بغير عذر وصرح في القنية بفسقه باعتياده وادخال بخاسة فيه و
 عليه فلا يجوز الاستصباح بدمن بخس فيه ولا تطينه بخس ولا البول
 والمصعد فيه ولو في ناء ويحرم ادخال صبيان ومجانين حيث يتجنبهم
 ولا يكره وينبغي لداخله تعاهد فعله وخفه وصلاته فيها افضل
 لا يكره ما ذكره فوق بيت جعل فيه مسجد بل ولا فيه لانه ليس مسجد شرعا واما
 التخذ لصلاة جنازة او عيد فمستحب في حق جوار الاقداء وان انفصل
 الصفوف رفقا بالناس في حق غيره به بغيره بغيره في حق غيره
 وحايض كمناسك ورباط ومدرسة ومساجد حياض وسواها فروع

منه يكره

ولا بأس

ولا بأس بنقشه خلاصه فانه يكره لانه يلهي بالصلاة ويكره التكلف بدقا
 النفوش ونحوها خصوصا في جدار القبلة قاله الحلي وفي حظر الحجة و
 قبل يكره في الحرب دون السقف والمؤخر انتهى وظاهر ان المرد بالمحرب
 جدار القبلة فيلحفظ بجحش وما ذهب لوماله الحلالا من مال الوقف فانه
 حرام وضمن متوليه لو فعل النفش والبياضة اذا خيف طبع الظلمة فلا
 بأس به كما في ولا اذا كان لاحكام البناء والوقف فعل مثله لقولهم انه يعم
 الوقف كما كان وتماه في البحر **فروع** افضل الساجدة مكة ثم المدينة ثم القدس
 ثم قبا ثم الاقدم ثم الاكبر ثم الاقرب ومسجدات اذلة لدرسه او
 لسماع الاخبار افضل لثنا فاقا وبجده افضل من الجامع والصحاح ان ما الحق
 بمسجد المدينة ملحوقه في الفضيلة نعم نحوى الاول وله وهو مائة في مائة
 ذراع ذكره ملا عا في شرح لباب الناسك ويحرم فيه التوال ويكره
 الاعطاء وقيل ان تخطا وتناد ضالة او شعر لا مافيه ذكر ورفع صوت
 بذكراته للمتفقهة والوضوء الا فيما اعد لذلك وغيره لا شجاعة لا ينبغي كقطيل
 نزول يكون للسجدة وكل ونوم لا معتكف وغريب ودخول كل نحو قوم في
 منه وكذا كل موزد ولو بلسانه وكل عقدة لمعتكف بشرطه والكلام في الحج
 وقيد في الظاهر يرية بان يجلس لاجله **لكن** في النهي لاطلاق اوجهه وتخصيص
 مكان لنفسه وليس له ازعاج غيره منه ولو مدرسا او اضافت فلا يصح
 ازعاج القاعد ولو مشغلا بقراءة او درسا بل ولا عمل الحلة من غير من يشتم
 عن الصلاة فيه ولا هم نصب متول وجعل المسجدين واحدا وعكسه لصاله
 لا لدرس او ذكر في المسجد عظة وقران فاستماع العظة اول ولا ينبغي الكتاب
 على جدران ولا بأس بسجدة عشر في فاش وحام لتنفية **باب**
الوقت والتوافل كل سنة نافلة ولا عكس هو فرض الا واجب اعتقاد
 وسنة ثبوتها هذا وفقوا بين الروايات وعليه فلا يكره بضم فسكون الى
 لا ينكح الكفر جاحده ونذكره في الفجر منه له كعكس بشرطه خلافا لما
 ولكنه يقضه ولا يصح قاعدا ولا راكبا اتفاقا وهو ثلاث ركعات بتسليمه
 كالغريب حتى لو في القعود لا يعود ولو عاد بغيره الفساد كما ينبغي ولكن يكره
 في كل ركعة منه فاتحة الكتاب وسورة احيا والسنة السور الثلاث
 وزيادة القعود ثمان لم يخترها الجمهور وكبر قبل ركوع ثالثة رافعا
 يديه كما مر ثم يعتمد وقيل كالدعاء وقت فيه وسين الدعاء المشهور

افضل

منه يكره

ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم بميقتى وتصح الجدة بالكسرة بعد الحق وتصح
 بجدة لاحق وتختف بدالمهلة تسرع فان قرا بجمعة قدمت خاتمة
 كانه لانه كلمة محملة مخافتا على الاصح مطلقا ولو ما ملأ الحديث خير الله
 الحنف وتصح الاقداء فيه ففي غيره اولى ان لم يتحقق منه ما يفيد ما في اعتقاده
 في الاصح كما بسط في الجوزية فاما مثله فيفصله بسلام لان فصله على الاصح
 فيهما للاتحاد وان اختلف الاعتقاد ولذا ينوي الوتر لا الوتر الواجب في العيد
 للاختلاف وبناؤه للمأموم بقنوت الوتر ولو بشافعية يفت بعد الركوع
 لانه يجتهد فيه لا الجهر لانه مشهور بل يفت ساكنا على الاظهر من سلاطين
 ولو نسيه اي القنوت ثم ذكره في الركوع لا يفت فيه لقوات محله ولا يجوز
 في القيام في الاصح لان فيه رفض للفرض لو وجب فان عاد اليه وقت ولم
 تقصد صلاته لكون ركوعه بعد قراءة فاتحة وسجد لله سقنت ولا
 لزواله عن محله ركع الامام قبل فراغ المقتدى من القنوت قطعه وتابعه ولو
 لم يقرانه نيا تركه ان خاف فوت الركوع معه بخلاف الشاهد لان المخالفة
 فيما هو من الاركان او الشرائط مفسدة لانه غير صادر في اولى الوتر لثانيه
 سهوا لا يفت في ثالثه ما لو شك انه في ثابته او ثالثه كرهه مع القنوت
 في الاصح والفرق ان التشاقت على انه موضع القنوت فلا يترك بخلاف
 الثالث ورجح المصلحة كراهه لهما واما المسبوق فيفت مع امامه فقط ويصير
 مدركا باداء الركوع الثالثة ولا يفت لغيره لان التازلة فيفت الامام
 في الجهرية وقيل في الكل **فان** حسن يتبع فيها الامام قنوت وقعود او قام
 وتكبير عيد وسجدة ثلاثه وسهوا واربعة لا يتبع زيادة تكبير عيد وسجدة
 وركن وقيام خامسة وثمانية تفعل مطلقا لرفع الحصرية والثاني تكبير يقال
 وتتميم ويتبع وقراءة نشهد وسلام وتكبير تشرى وستن مؤكدا اربع قبل
 الظهر واربع قبل الجمعة واربع بعد ما يتسليمه فلو يتسليمين لم ينب
 عن السنة ولذا لو نذر ما لا يخرج عنه بتسليمين وبعبكه يخرج وركعتا
 قبل الجهرية وبعد الظهر والمغرب والعشاء شريعت البعدية لجبر النقصان والزيادة
 لتقطع طبع الشيطان ولتجبت اربع قبل العصر وقبل العشاء وبعد ما يتسليمه
 وان شاء ركعتين وكذا بعد الظهر لحديث الترمذي من حافظ على اربع قبل
 الظهر واربع بعد ما حرم الله على النار وست اربع المغرب ليكتب من الاربعين
 بتسليمه او ثنتين او ثلاث والاولاد ومواشق وهل تحسب المؤكدة من

بعد الركوع لم

صلاة التراويح

المنجى

من المنجى وبزوى اكل بتسليمه واحدة لاختار الكمال **فان** وتر رابحة كغيره
 خفيفتين قبل المغرب وقرعة في الجهر والمصر والتين كدهاتة الفجر ثمانية
 الاربع قبل الظهر في الاصح حديث من تركها لم تنله شفاعته ثم الكمال سوا وقيل
 بوجودها فلا يجوز صلاتها قاعدا او راكبا اتفاقا بلا عذر على الاصح ولا يجوز
 تركها لهما اصرار رجعا في الفتاوى بخلاف باقية التين فله تركها لم حاجة
 التاسر في فتواه ونجس الكفر على منكرها ونقصه اذافات معه بخلاف النجاس
 ولو صلى ركعتين تقوى عاصي ظن ان الفجر لم يطلح فاذا هو طالع او صلى اربع
 فوقع ركعتان بعد سلووه لا تجزئه عن ركعتيها على الاصح تجزئ لان السنة
 ما واظب عليه الرسول بجزئية مستدرة وتكره الزيادة على اربع في نقل النهار
 على ثمان ليل بتسليمه لانه لم يرد والافضل فيها الرابع بتسليمه وقاله للبل
 المشقة افضل قبل وبه يفت ولا يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم في القعدة الاولى
 في الاربع قبل الظهر والجمعة وبعد ما ولو تأسيا فعليه السهو وقيل كذا قال
 الشافعي ولا يستغني اذ اقام الى الثالثة منها الا انها كدها شربت الفريضة وفي
 البوابة من ذوات الاربع يصل على النبي ويستغني ويتعوذ ولو نذر لان كل شخص
 صلاة وقيل بانه في الكل وصحة في القنية وكثرة الركوع والتجود واجب من
 طول القيام كما في المحجة ورجحه في البحر كن نظريه في التمر من ثلاثة اوجه ونقل
 عن المعراج ان هذا قول محمد وان مذهبه ما لم يضلته القيام وصحة في البدائع
قلت وهكذا رايه بنسخة المحجة معربا الحمد فقط فتنبه وهل طول قيام الاخرين
 افضل كالتأري لاراء وبين تحية رب المسجد وركعتان واداء الفريضة او
 غيره وكذا دخوله بنية فرض او قضاء بنوب عنها بلائنة وتكفيه كل يوم
 مرة ولا تقطع بالجلوس عند ناجم **قلت** وفي الضياء عن القنوت في الركعتين
 منها حديث او غيره يقول ند باكملات البتس اربع او لو تكلم بين السنة والركعة
 لا يسقطها ولكن ينقص ثوابها وقيل يسقط وكذا كل عمل في الحزمية على الاصح
 فنية وفي الخلاصة لو اشتغل ببيع او شراء او كل عاده وبلقة او شربة لا يبطل
 ولو جى بطعام ان خاف ذهاب حاله او بعضه ثابته ثم سقى الا اذا خاف
 فوت الوقت ولو أخرها لآخر الوقت لانكون بسنة وقيل كونه **فروع** الاسفار
 بسنة الفجر افضل وقيل لا نذر السنين وله بالتذوق وفيها السنة وقيل لا اراد
 التوافل نذر رها ثم يصليها وقيل لا ترك التين ان راها حقا ثم ولا كره ولا افضل
 في النقل غير الترابيع المنزل الى الخوف شغل عنها ولا يصح افضلية ساكن شخص

وخلص وتذب ركعتان بعد الوضوء بعض قبل المصافاة في الشرب لا يني عن
المواهب وتذب أربع فصاعدا في النسي من بعد الطلوع الى الزوال ووفتها
المختار بعد أربع النهار وفي ليلة القدر ركعتان واكثرها اثنا عشر واوسطها
ثمان وهو افضلها كما في الخبر الاشرقي لثبوتها بفعله وقوله على الصلاة
ولما اكثروا بقوله فقط وهذا الوصل الى ركعتين بسلام واحد اما الوصل بركعتين
زاد افضل كما افاده ابن حجر في شرح البخاري ومن المندوبات ركعتا التفر
والقدوم منه وصلاة الليل واقلها على ما في الجوهر ثمان ولو جعله ثلاثا
فالاوسط افضل ولو انصافا فالأخير افضل واحيا ليلة العبد بن النسي
من شعبان والعشر الاخير من رمضان والاول من ذي الحجة ويكون بكل ما
نعم الليل واكثره ومنها ركعتا الاستخارة واربع صلاة النسي بثلاثية تسبيحة
وفضلها عظيم واربع صلاة الحاجة وقبل ركعتان وفي لهاوي اثنا اثنا
عشر بسلام واحد وبسطاء في الخرائن ونقض القراءة عمدا في ركعتي الفرض
مطلقا مانع من الاولين فليجئ المشهور وكل الغل للمنفرد لان كل شفع صلاة
لكنه لا يعم الرابعة المؤكدة فتأمل وكل لو تراخى طأ ولزم نفل شرع فيه
بتكبيره الاخر او بقيام لك الشاة شرعا صحيحا قصدا الا اذا شرع متناخا خلف
من فرض ثم قطعه واخذى ناء وباء لك الفرض بعد تذكره او نطقوا الخروفي
صلاة طان او اى او امره او محدث يعني وانفده في الحال اما لو اختار النسي
ثم انفده لزمه القضاء ولو عند غروب وطلوع واستواء على الظاهر فان
انفد صوم لقوله تعالى ولا تطلوا اعمالكم الا بعد ذرو وجب قضاؤه وانما
بغير فعله كمنه راي ما ومصلية او صابئة حانت واعلم ما يجب على
العبد بالترامه نوعان ما يجب بالقول وهو التذرو وسجى وما يجب بالفعل
وهو الشروع في التوافل ويجزئها **قوله**

من التوافل سبع تلازم الشارح	خذل ذلك مما قاله الشارح
صوم صلاة طواف حجة رابع	عكوفه عمره احرمة السابع

وقضى ركعتين لو نوى اربعاً غير مؤكدة على اختيار الجليل وغيره ونقض
في خلال الشفع الاول والشفع اى ونشهد للاول والابعد لكل انافا
والاصل ان كل شفع صلاة اربعة ركعات او اذ راوترت فعود اول كل شفع
ركعتين لو تركت القراءة في شفعه او تركها في الاول فقط او الشفع واحد
ركعتي الشفع الواحد ركعتي الاول والاول والاشد الشفع الا غير لان الاول لما بطل

النسي
صلاة

لم ينجح بنا، الثاني عليه فمعه تسع صور للزوم ركعتين وقضى اربعاً
في ست صور لو تركت القراءة في احدى كل شفع او في الثانية والحد الاول
وبصورة القراءة في الكل تبلغ ستة عشر لكن في ما اذا لم يقعد او قعد ولم يتم
الثالثة وقام ولم يقعد ما بسجدة او فريد ما فتنه وميز التداخل وحكم مؤتم
ولو في تشهد كامام ولا قضاء لو نوى اربعاً وقعد قدر الشهد ثم نقض
لانه لم يشرع في الشفع او شرع في فرض طاناً انه عليه فذكر كراهة نقله
غير مضمون لانه شرع مسقطا لامله ترا ما اوصى اربعاً فاكثروا ولم يقعد
بينها استحساناً لانه بقيامه جعلها صلاة واحدة فيجب واجبة والحائنة
في الفريضة وفي الشفع صلاتي ركعة ولم يقعد الا في اخرها حتى خلا فالحمد
ويجوز للتميم ولا يني ولا يتعوز فيحفظ ويتنقل مع قدرته على القيام فلو
لا مضطجعا لا بعد ركبته وكذا بناء بعد الشروع بلا ركعة في الاصح كركعة
بحروفيه اجر غير النبي صلى الله عليه وعلى الصنف لا بعد رولا يصح بعد صلاة
مفروضة مثلاً في القراءة او في الجماعة ولا تعاد عند نوم الفساد للشهو وما
نقل ان الامام قضى صلاة عمره فان شفع نقول كان يصلي المغرب والوتر اربعاً
بثلاث فعدت ويقعد في كل فقلة كما في الشهد على المختار ويتنقل المقيم
راكباً خارج المصالح القصر وميا فلو سجد اعتبر بقاء لانها انما شرعت بالاياء
لله جهة فوجهت دابته ولو ابتدأ عندنا ولو على سرجه بنجر كثير عند الاكثر
ولو سجد ما يعمل في كل بابا سره واذا افتح النقل ركبا ثم نزل بنا وانه عكس لا
لان الاول ادى اكل مما وجب والثاني بعكس ولو انتفضها خارج المصريح دخل
المصرا ثم على الدابة بايما، وفي كل بابا نزل وعليه الاكثر قاله الجليل وقيل يتم
راكباً ما لم يبلغ منزله فمشتا وبني في القبلة وقاعد او لوركب نفسه لانه
عكس كثير بخلاف النزول ولو صعد على دابة في شفق محل وهو يقدر على النزول
بنفسه لا يجوز الصلاة عليها اذا كانت واقفة الا ان تكون عيدا ان الحمل على
الارض بان ركز تحت خبته واما الصلاة على الجملة ان كان طرف الجملة على
الدابة وهي تسير ولا تسير فهو صلاة على الدابة فيجوز في حالة العذر المذكور
في التيم لانه غير ما ومن العذر والمطوطين يغيب فيه الوجه وذهاب الرضا
ودابة التركب لا بعناء او بعين ولو محرما لان قدرة الغير لا تعتبر كوكا
مع امته مثلاً في شفع محل واذا نزل لم يقدر تركب وحدها جازله ايضا كما افاده
في الحجر فيحفظ وان لم يكن طرف الجملة على الدابة جاز لو واقفة لتعليقها بانها

ما يجب

صلاة

في حال ركعتين لو نوى اربعاً غير مؤكدة على اختيار الجليل وغيره ونقض في خلال الشفع الاول والشفع اى ونشهد للاول والابعد لكل انافا والاصل ان كل شفع صلاة اربعة ركعات او اذ راوترت فعود اول كل شفع ركعتين لو تركت القراءة في شفعه او تركها في الاول فقط او الشفع واحد ركعتي الشفع الواحد ركعتي الاول والاول والاشد الشفع الا غير لان الاول لما بطل

كانت يركبها في الفرض والواجب بانواعه وستة الفجر بشرط ايقامها القبلة
 ان امكنه والا فقدر الامكان لئلا يختلف بغيرها المكان وانما المنقل
 فيجوز على العمل والعجل مطلقا فرادى لا جماعة الا على دابة واحدة ولو جمع بين
 نية فرض ونفل ولو تجتهد ربح الفرض لقوته وابطلها بغيره والنية الثلاثة
 ولو نذر ركعتين بغير شرط من زمانه به عنده الى يومه يوسف كما لو نذر بغير
 قراءة او غيرهما او ركعة وكذا نصف ركعة عند ابي يوسف وهو المختار وعند
 الثالث اي حين او نذر عبادة في مكان كذا فاذاه في اقل من شرفه جاز لان
 المنصوص القرينة خلاف الزفر والثلاثة ولو نذرت عبادة كصوم وصلاة
 في غد فحاضت فيه بلزيمها فضاؤها لانه يمنع الاداء لا الوجوب ولو
 نذرتها يوم حبسها لانه نذر بمعية الزاوية سنة مؤكدة لمؤظة
 للنفاء الراشدين للرجال والنساء اجماعا وقتها بعد صلاة العشاء الى الفجر
 قبل الوتر وبعد ذلك لا يصح فلو فاتته بعضها وقام الامام الى الوتر وترعه
 ثم صلى ما فاتته ويستحب تأخيرها الى ثلث الليل ونصفه ولا تكره بعد ذلك
 ولا ينقض اذا فاتت اصلا ولا وحده في الاصح فان قضاها كانت النكاحا
 وليس بزاوية كسنة مغرب وعشاء والجماعة فيها سنة على الكفاية في الاصح
 فلو تركها اهل مسجد اثموا لا لو ترك بعضهم وكان ما شرع جماعة في المسجد
 افضل قاله الحلي وهو عشرون ركعة حكمه مساواة لكل لكل لا يغير شيئا
 فلو فعلها بتسليمه فان فقد لكل شفع صحت بركاهة والائبات عن شفع
 واحد به يفتي بجلوسه بابين كل اربعة بقدرها وكذا بين الخامسة والوتر
 ويجزى بين شيعي وقراءة وسكوت وصلاة فرادى **فهر** تكرر صلاة
 ركعتين بعد كل ركعتين والحنيفة مرة سنة ومربعين فضيلة وثلاثا افضل
 ولا يترك الحنفية لكل القوم لكن في الاختيار الافضل في زماننا قد رما
 لا ينقل عليهم واقرة الضر وغيره وفي المجتهد عن الامام لو قرأ ثلاثا فصار الواجب
 طويلا في الفرض فقد احسن ولم يبيح فاطنك بالزاوية وفي فضائل من
 للزاحك في البول الفضل الكرملة والوبرى انه اذا قرأ في الزاوية الضاحية واية
 او اثنين لا يكره ومن لم يكن عالما باهل زمانه فهو جاهل وبإسناد الامام للزفر
 بالفتاوى كل شفع ويريد الامام على التشهد الا ان يمل القوم فيألف بالفتل
 ويكتفي باللهم صل على محمد لانه الفرض عند الشفاعة وبترك الدعوات
 ويجنب المنكرات هذرة القراءة وترك تعوذ وتسمية وطائفة و

طلب الزاوية

في رواية بنحو الهاء يكون الدال المعجمة
 وفي رواية بنحو الكلام والقراءة
 وفي رواية بنحو الكلام والقراءة
 وفي رواية بنحو الكلام والقراءة
 وفي رواية بنحو الكلام والقراءة

وتسبيح واسنحة وتكره قاعدا الزيادة تأكيدها حتى قبل ان يصح مع القدرة
 على القيام كما كره تأخير القيام الى ركوع الامام للتشبه بالمنافقين ولو تركوا
 الجماعة في الفرض لم يصلوا الزاوية جماعة لانها تسبيح فصلية وحده يصلها
 معه ولو لم يصلها الى الزاوية بالامام وصلاها مع غيره لم يأن يصل الوتر
 معه بل لو تركها الكل لم يصل الوتر جماعة فله راجع ولا يصل الوتر ولا النطق
 بجماعة خارج مضان اي كره ذلك لو سبيل التذات بان يقتدى اربعة وحده
 كما في الدرر والاحلاف في صحة الاقتداء اذا ما في شروك الاشياء عن الزاوية
 يكره الاقتداء في صلاة وغائب وبراءة وقد رآنا قال نذرت كذا ركعة
 بهذا الامام بجماعة انتهى **قلت** وتتمه عبارة البرزانية من الامامة
 ولا ينبغي ان يتكلف كل هذا التكليف الامر مكره وفي الثاني رخصة لو لم يتر
 الامامة لا ركعة على الامام فيلصق وفيه اي مرضا يصل الوتر وقيامه بها
 وصل لا افضل في الوتر للجماعة لم ينزل فيصحان لكن نقل خارج الوصاية ما
 يقتضي ان المذهب الشافعي واقرة الضر وغيره **باب ادراك الفريضة**
 شرع فيها اذا خرج النافلة والمندورة والقضا فاته لا يقطعها منقرا
 ثم اقيمت اي شرع في الفريضة في صلاة لا اقامة المؤذن ولا الشروع
 في مكان وهو في غيره يقطعها العذر اخر الجماعة كما لو نذرت دابة
 او فار قد رها وخاف من ماله وكان في النفل في يجازة وخاف
 فونها فطعه لا مكان قضائه ويجب القطع لغيره بغيره او حريق ولو داه
 احدا بويه في الفرض لا يجيبه لان يستغنى به وفي النفل ان علم في الصلاة
 فداه لا يجيبه والالباه فاما لان الفعود مشروط للخلل وهذا قطع
 لا تحلل ويكتفي بتسليمه واحدة هو الاصح غاية ويقتضى بالامام وهذا
 ان لم يقيد الركعة الاولى بسجدة او قنيد هاهنا في غير رباعية او فيها ولكن ضمن
 اليها ركعة اخرى وجوبيا ثم ياتي اخر النفل والجماعة وان صلى ثلاثا منها
 اي الرباعية اتم منقرا ثم اقتضى بالامام متفادا ويدرك بذلك فضله
 بالجماعة حاويا لا في العصر فلا يقتضى كركاهة النفل بعده والشارع في نقل
 لا يقطع مطلقا ويتم ركعتين وكذا سنة الظهر وستة الجمعة اذا اقيمت
 او خطب الامام بينهما اربعة على القول بالزاوية صلاة واحدة وليس القطع
 للكمال بل لا يبطال خلافا لما رجمه الكمال وكره تحريمها لخروج من لم يصل
 من مسجد اذن فيه جرى على الغالب والمرد دخول الوقت اذن فيه لم لا يمان

سبحه الاقرا في
 رغبه دراة
 وقدر

زنية

ينظم به جماعة اخرى او كان الخروج لسجدة ولم يصل فيه ولا ساذه لذرا
اولماع الوعظ والحاجة ومن عزمه ان يعود بعد الصلاة والظهور والعشا
وحده مرة فلا يكره خروجه بل تركه للجماعة لا عند الشروع في الاقامة فيكون
للجماعة بلا عذر بل يقصد متفلا لما تروا من صلاة الفجر والعصر والمغرب
مرة فيخرج مطلقا وان اقيمت لكرامة التقليل بعد الاولين وفي المغرب احد
المخطورين التبرير او مخالفة الامام بالانعام وفي التبرير ينبغي ان يجب خروجه
لان كرامته مكنته بلا صلاة **اشد قلت** افاد الفقيه ان كرامة التقليل بالانعام
تزيهية وفي المضمرات لو قد روي فيه لاساءه واذا خاف فوت ركعة الفجر
لاشتغاله بشئ تركها لكون الجماعة اكل والابان رجاء ادراك ركعة في ظاه
المذهب وقيل الشدة واعتمده العصر والشرع لا يبيح ترك ركعة في وقت
لا يتركها بل يصلها عند باب السجدة وجد مكانا ولا تركها لان ترك الركوة
مقدم على فعل السنة ثم ما قبل الشروع فيها ثم يكره للفريضة ثم يقطعها
ويقتضيها مردود بان در الفسدة مقدم على جلب المصلحة ولا يقتضيها
بطريق النجاسة لغضا فرضها قبل الزوال لا بعده في الاصح لو روي الخبر بقضا
في الوقت المهيول بخلاف القياس فغيره عليه لا يفسر بخلاف سنة الظهور وكذا
للجمعة فانه ان خاف فوت ركعة بتركها او بقتله ثم ياتى بها على التماس
في وقتها في الظاهر قبل شفعه عند محتمل وفيه بفتح جوهرة وانما قبل العشا
فندوب لا يفضى اصلا ولا يكون مضيا لجماعة اتفاقا من ادراك ركعة
من ذوات الاربع لانه منفرد ببعضها لكنه لو ترك فضلها ولو بادراك
النشهد اتفاقا لكن ثوابه دون المدر لكفوت التكبير الاولى واللاحق
كالمدرك لكونه مؤتمما كما او كذا مدرك الثلاث لا يكون مضيا لجماعة
على الظاهر وقال الشيخ في الاكثر حكم الكل وضيقه في الجرواذا من فوت
الوقت نطق ما شاء قبل الفرض ولا لابل يوم النطق لغتوبه وبالله بالنية
مطلقا ولو صل منفردا على الاصح لانها مكملات وانما في حقه عليه الصلاة
والسلام فان زيادة الدرجات ثم قول الدرر وان فاته الجماعة مشكلا ما يبر
فتدبر ولو قد روي بالامام ركع فوق وقت حتى رفع الامام راسه لم يدرك المزم
الركعة لان المشاركة في جزء من الركن شرط ولم توجد فيكون مسبوقا فانه
بها بعد فواع الامام بخلاف ما لو ادركه في القيام ولم يركع معه فانه يصير
مدكاهما فيكون لاحقا فانه بها قبل الفراغ وفيه لم يدرك الركوع معه

تجب السابعة في السجدين وان لم يحسب اليه ولا نقصد بتركها فاولم يدرك
الركعة ولم يتابعه لكنه لم يمسك الامام قام **قلت** ركعة فصلاته تامة وقد روي
واجبا ينصر عن التحسين ولو ركع قبل الامام فلهقه امامه فيه حتى ركوعه
وكره يخبر بان فاع الامام قدر الفرض والا لا يجوز له ولو سجد الموت مرتين والامام
في الاول لم يجزه سجدة **عن الثانية** وتامه في الخلاصة **باب**
قضاء الفوائت لم يقل المتركات ظنا بالسلام خير اذ التاخير بالاعذار
كبيرة لا تزول بالقضاء بل بالتوبة والمخ من العذر العذر وقوف القابل
موت الولد لانه عليه السلام اخبر يوم الخندق في شتم الاداء فعل الوجبة وفيه
وبالتحرية فقط بالوقت يكون اداء عندنا وركعة عند الشفاعة والاعادة فعل
شلمه وفيه لخلاف غير الفساد لقوله كل صلاة ادبت مع كراهة التحريم تعاف
اي وجوب في الوقت واما بعده فندبا والقضاء فعل الوجوب بعد وقته
واطلاقة على غير الوجوب كالتة قبل الظهور بماز الترتيب بين الفروض المنة
والوزاد وقضاء لازم بقوت الجواز بقوته للتاخير المشهور من نام عن صلاة
وبه ثبت الفرض العملي وقضاء الفرض والواجب والسنة فرض وواجب سنة
لفت ونشترتب وجميع اوقات العمروقت للقضاء الا الثلاثة المنهية كما
فلم يجز تقريع على اللزوم فحين تذكرانه لم يوزر وجوبه عنده الاستثناء من
اللزوم فلا يلزم الترتيب اذ اضاف الوقت السبب حقيقة اذ ليس من
الحكمة تقويت الوقتية لتدارك الغائبة ولو لم يسع الوقت كل الفوائت
فالاصح جواز الوقتية بحسب وفيه ظن من عليه العشا ضيق وقت الفجر
فصلها وفيه سعة يكررها الى الظلوع وفرضه الاخير وانسيت الغائبة
لانه عذر او فوات ست اعتقادية لدخولها في حد التكرار المقتضى للمخرج يخرج
وقت السادسة على الاصح ولو تفرقة او قد بمة على المعتمد لانه من اختلاف
الترجيح ربح اطلاق المنون بجروطن ظنا معتبرا اي يسقط لزوم الترتيب
ايضا بالظن المعتبر من صلاة الظاهر ذكره المترك الفجر قد ظهره فاذا فقه الفجر
ثم صلاة العصر ذكره الظاهر جاز العصر اذ لا فائتة عليه في ظنه حال اداء العصر
وهو ظن معتبر لانه مجتهد فيه وفي المجتهدين جعل فرضية الترتيب يلحق
بالتاخير واختاره جماعة من ائمة بخاري وعليه يخرج ما في الفينة صبي ملح وقت
الفجر وصلاة الظاهر مع تذكره جاز ولا يلزم الترتيب بهذا العذر ولا يعود لزوم
الترتيب بعد سقوطه بكثرتها اي الفوائت بعود الفوائت الى العلة بسببها

النية

لبعضها على المعتد لان الساقط لا يعود وكذا لا يعود الترتيب سقط
 بيا في السقطات السابقة من الذنب والضيقة في لزوم الوقت في خلال
 الوقت لا تقصد وهو مؤد هو الاصح بحجة لكن في التبرج عن الدابة
 لو سقط للتيان والضيقة ثم تذكر وانتبه الوقت يعود انما في قوله في الانباء
 في بيان الساقط لا يعود فيجزو فساد اصل الصلاة بترك الترتيب موثوق
 عند ابد جيفة سواء ظن وجوب الترتيب ولا فان كثرت وصارت الفوائد
 مع الغاية ستاظهر صحتها بخروج وقت الخامسة النخبة سادسة الفوائد
 لان دخول وقت السادسة غير شرط لانه لو ترك فجر يوم واذى بقية صلاة
 انقلب صححة بعد طلوع الشمس ولا بان لم تصرح لا يظهر صحتها بل بقصر
 تفاد وفيها ما يقال صلاة نضحها وخرى تفادها ولو مات وعليه سكون
 فائتة وادعى بالكفارة يعطى لكل صلاة نصف صاع من ترك الفطرة وكذا
 حكم الوتر والصوم وانما يعطى من ثلث ماله ولو لم يترك ما لا يستقرض
 وارثه نصف صاع مثلاً وبذعه لفقره ثم بدفعه الفقير للوارث
 ثم وثم حتى يتم ولو قضاها ورثته باس لم يجز لانها عبادة بدنية بخلاف
 الحج لانه يقبل النيابة ولو اذى الفقير اقل من نصف صاع لم يجز ولو اعطاه
 الكل جاز ولو فدى عن صلاته في مرضه لا يصح بخلاف الصوم ويجوز
 تاخير الفوائت وان وجبت على الفور لحد الراس على الاعمال وفي الحجيج على
 الاصح وسجدة التلاوة والنذر المطلق وقضا، رمضان موسع وضيق للملونة
 كذا في الحج ويجوز بالجهل حرمته اسم ثم مكث مدة فلا قضاء عليه ان
 الخطاب انما يلزم بالعلم او بدليله ولم يوجد كما لا يفتى من ذم ما فاتته زهرا
 ولا ما قبلها الا في لانه بالردة بصير كالكافر لا يصح ولذا يلزم باعادة فرض
 اذاه ثم ردت عقبه وتاب اي اسلم في الوقت لانه حبط بالردة قال تعالى
 ومن يكفر بالايمان فقد حبط عمله وخالف الشافعي بديل قيم وهو كافر
 قلت افادت عملين وجزاين احباط العمل والمخلو في النار فلا احباط بالردة
 والمخلو بالموت عليها فيلحفظ **فروع** صبح احنام بعد صلاة العشاء ويستقل
 بعد الغيرة قضاءها حط في مرضه بالتيتم والايام ما فاتته في صحته صح
 ولا يعيد لو صح كثرت الفوائت فوى اول ظهر عليه وانكره وكذا الصوم لو نزل
 هو الاصح ويبيح ان لا يطلع غيره على قضايه لان التأخير معصية فلا يظهر
باب سجود التبرج من اضافة الحكم الى سببه واولاه بالفوائت

كفاية الصلاة

م

لانه

لانه لاصلاح ما فات السجود والشك والتيق واحد عند الفقهاء والظن
 الطرف الرابع والوهم الظرف الرجوح يجب له بعد سلام واحد عن يمينه
 فقط لانه العهود وبه يحصل الخليل وهو الاصح بحج عن المجبة وعليه
 لو انه بتسليم يمين سقط عنه السجود ولو سجد قبل السلام جاز وكذا تركها
 وعند مالك قبله في المنقضا وبعد في الزيادة فيعتبر المقاف بالفتا
 والدال بالدال سجدة ثان ويجب ايضا التردد وسلام لان سجود التبرج ورفع
 التردد ونقصه لقوته بخلاف الضلعية فانها ترفعها وكذا التلاوة
 على المختار وباتت بالصلاة على الوجه صلى الله عليه وسلم والدعاء في القعود
 الاخيرين في المختار وقبل فيها الحياط اذ كان الوقت مكانا فلو طلعت الشمس في
 الفجر واخرت في المقاضا لو وجد منه ما ينقطع البناء بعد السلام سقط عنه
 وفي الفنية لوجه النقل على فرضه فيه لم يسجد بترك متعلق يجب واجب
 مما تر في صفة الصلاة سهوا فلا سجود في العهد قبل الا في اربع ترك القعدة
 الاولى وصلاته فيها على النبي صلى الله عليه وسلم وتكره عمدا حتى شغله عن
 ركن وتأخير احدى سجدة في الركعة الاولى الى ان الصلاة تنصرف وان تكررت لان
 تكراره غير مشروع كركوع متعلق بترك واجب قبل قراءة التوحيد ولو جاز
 تقديمها ثم انما يتحقق الترتيب بالسجود فلو ترك ولو بعد الزرع من الركوع عاد
 ثم عاد الركوع الا انه في ذكر الفاتحة بعد السجدة ايضا وتأخير قيام الى الثاني
 بزيادة على التردد بقدر ركن وقبل بحرف وفي التبرج لا يصح وجوبه بالتم
 سلك على عهد والجهل فيما يخاف للامام وعكس لكل مصل في الاصح ولا يصح
 تقديره بقدر ما يجوز به الصلاة في الفصلين وقيل فائده قاض خان
 يجب التبرج بها اي بالجد والمخافة مطلقا قل اوكثر وهو ظاهر الرواية
 واعتمده الملو في طه متفرع متعلق يجب ومقتد به هو امامه ان يسجد امامه
 لوجوب المتابعة لاجسه واهلا والمسبوق يسجد مع امامه مطلقا سواء
 كان السهو قبل الاقضاء او بعده ثم يقضى ما فاتته ولو سهى فيه يسجد ثانيا
 وكذا اللاحق لكنه يسجد في اخر صلاته ولو يسجد مع امامه اعادة والمقيم خلف
 المسافر والمسبوق وقيل لا لاحق سعى عن القعود الا قبل من الفرض ولو علمنا
 انما النقل فيعود ما لم يتبد بالجدة ثم تذكر عاد اليه ونفدت ولا سهو
 في الاصح ما لم يستتم قائما في ظاهر المذهب وهو الاصح في الااي وان
 استقام قائما لا يعود لاشتغاله بفرض القيام ويسجد للتبرج ولو ترك الواجب عاد



للقعود بعد ذلك تعد صلاته لرفض الفرض ليس بفرض وصححه الزيادة
 وقيل لا تعد لكنه يكون ميبا ويجوز له تأخير الوجبة وهو لا يشبه كما حقه
 الحال وهو الخبر وقد في غير الوقت مما الموت فيعود حتما وان خاف
 فوت الركعة لأن القعود فرض عليه بحكم المتابعة سريع وظاهره انه لو لم يعد
 بطلت بمرقت وفيه كلام والظاهر انها وجبة في الوجبة فرض في الفرض ثم
 ولنا فيها رسالة حافلة فجمعها ولو سحر عن القعود لا خبر كراهة وبعضه عاد
 وبكفي كون كل الملتزمين قدر الشاهد ما لم يفتد ها بسجدة لان ما دون
 الركعة محل الرضا وسجد للسهول تأخير القعود في قنديلها سجدة عاددا وناسيا
 تحول فرضه فلا يرفعها اليه عند سجدة وبه يقف لان تمام الشئ باخرا فلو
 سبقه الحدث قبل رفعه نوتها وبخلاف الابد يوسف في قال رة صلا
 فسدت اصلها الحدث والعبارة للامام حتى لو عاد ولم يعلم به القوم
 حتى يسجد ولم تعد صلاتهم ما لم يتعد السجود وفيها يلحق بالصلوات ترك
 القعود لا خبر وفيه الخامسة بسجدة ولم يبطل فرضه وضمت سادسة
 ولو في العصر والفران شاء الاختصاص للركعة والانمام بالقصد ولا يسجد
 للسهول في الاصح لان النقصان بالنسبة لا يجبر وان قعد في الركعة مثلا
 قدره الشاهد ثم قام عاد وسلم فاما في الاصح ان القوم ينظرونه فان
 عاد تبعوه وان يسجد الخامسة سلموا لانه قد فرضه اذ لم يبق عليه
 الا السلام وضمت اليها سادسة ولو في العصر وخامسة في المغرب ورابعة
 في الفجر به يقف لتصير الركعتان له نفلا والضم هنا كذا ولا عهدة لو قطع
 ولا باس باتمامه في وقت ركعة على المعتمد ويسجد للسهول في السورين
 لنقصان فرضه بناخير السلام في الاولى وتركه في الثانية والركعتان
 لا يربو بان عن السنة الرابعة في الاصح لان الموانعة عليها انما كانت مخيرة
 مبتدأة ولو قعد به فيها صلاها ايضا وان قعد قضاها به يقف ثمانية
 ولو ترك القعود الاول في النفل سهوا جحد ولم تنسدا سحسا لانه كما
 شرع ركعتين شرع اربع ايضا وقد قد من انه يعود ما لم يقيد الثالثة
 بسجدة وقيل واذا صلى ركعتين فرضنا او نفلا وسمي فيها فجد له بعد ذلك
 ثم اراد بنا شفع عليه لم يكن له ذلك البتة ان يكره بمرجا لا يبطل سجدة بلا ضرر
 بخلاف المسافر الذي لا اقامة لانه لو لم يبين بطلت ولو فعل اليسر له من
 البناء حتى بناؤه لبقا للتحريم ويعيد هو والمسافر يسجد للسهول على المختار بطلا

ولم يسم
 قوله رة رأى المكسورة بكلمة تقولها بالعام
 عند السجدة ان شئ وقد يستعمل في التكميل
 لمن شاء احسن وهذا النسخ انما يتم
 بالتأخير من بينهما فان قوله قد
 لا يسميه محمد وقوله اصلها الحديث لا يقول
 ابو يوسف رحمهما الله كعه الاجبار

ووفو في خلال الصلاة سلام من عليه يسجد سهوا جرحه من الصلاة ثم وجبا
 موقفا ان يسجد عاد بها والا لا ولا على هذا في الاقدار به ويبطل
 بالقصصه ويبصر فرضه اربعاً بنية الاقامة ان يسجد للسهول في المسائل
 الثلاث والا يسجد لانتكاح الحكم المذكورة كذا في غايه البتة وهو غلط
 في الاخبار بين والفتوى انه لا يبطل وضوءه ولا يتغير فرضه بسجد أو
 لسقوط السجود بالقصصه وكذا بالنية لبطلان يقع في خلال الصلاة وتامه
 في الجهر والنهر ويسجد للسهول ولو مع سلامه ناويا للقطع لان بنية تغيير
 المشروع لقوم الم يجوز عن القبلة او يتكلم لبطلان التحريم ولو في السهول
 او سجدة صليته او تلاوته يلزمه ذلك ما دام في السجدة يسلم من الظهر
 مثلا على راس الركعتين توخا تمامها اتمها اربعاً ويسجد للسهول ان السلام
 ساها لا يبطل لانه دعاء من وجه بخلاف الوسم على ظن ان فرض الظهر
 ركعتان بان ظن ان مسافر وانما الجمعة وكان قريب عهد بالسلام فظن
 ان فرض الظهر ركعتان وكان في صلاة العشاء فظن انها التراويح فسلم اولها
 فاذا ان عليه ركعتان تبطل لانه سلام عمد وقبل تبطل حتى بقصد خطا
 آدمي والسهول في صلاة العبد والجمعة والمكتوبة والنظير سواء والتمسار
 عند التاخير عنده في الاولين لدفع الفتنة كما في جمعة الجهر واقره القوم
 وبه جزم في الذرر واذا شك في صلاته من ان يكون ذلك اي الشك عادة
 له وقيل من لم يشك في صلاة فقط بعد بلوغه وعليه كذا في الشك بمر عن
 الخلاصة كم صلى شائفا بعلمنا ف وبالنسبة فاعدا لاول لانه المحلل و
 ان كثر شكه على الغالب طنه ان كان له ظن للمرجح ولا اخذ بالاقول ليقينه
 وقعد في كل موضع نوعه موضع فعوة ولو وليا لا يبصر نارا كافر
 القعود واجب واعلم انه اذا شغله ذلك الشك فتكره راداء ركن ولم
 يشتغل حالة الشك بقراءة ولا بتيسير ذكره في الذخيرة وجب عليه يسجد للسهول
 في جميع سور الشك سواء على البخري او بني على الاقل في تأخير الركن لكن
 في التسريح انه يسجد للسهول في اخذ الاقل مطلقا وفي غلبة الظن ان تنكر قد ر
 ركن **مروغ** اخبره عدل بانه ما سلك اربعاً وشك في صدقه وكذب
 اعدا حياطا ولو اختلف الامام والقوم فلو الامام على يقين لم يعد والا
 اعدا بقوله شك انها ثمانية الوتر الثالثة فت وقعد ثم خطا اخرى وقت
 ايضا في الاصح شك هل كبر لا افتتاح اولا او احدث اولا او سا به بخانة



اولا او صبح براسه ولا استقبال كان ازل ترة والا لا وتختلف لو شك في اركان
الحج وظاهر الرواية البتة على الاقل وتلك بالاشياء في قاعدة اليقين
لا يزول بالشك **باب صلاة المريض** من اضافة الفعل لثلاث
او حمله ومناسبتة كونه عارضا سائما وتاخر سجود التلاوة ضرورة من
تعذر عليه القيام وكلمة لمريض حفيضة وحده ان يلحقه بالقيام ضرر رتبة
قبلها وفيها اي لفرضه او حكمي بان خاف زيادته وبطورية بقيامه
او دوران راسه او وجد لقيامه الماشد اذا كان لوصل في قيامه
بوجه او تعذر عليه الصوم كما مر على قاصدا او مستندا الى وسادة وانما
قائه يلزمه ذلك على المختار كيشاء على المذهب لان المرض سقط عنه الاركان
فالمهمات اول وقال زفر كالتشديد قيل وفيه يغني بركوع وسجود وان قدر
على بعض القيام ولو متكئا على عصا او حائط قام لروما بتدريما بقدر
قد راية او تكبير في كل المذهب لان البعض معتبرا بالكل وان تعذر ليس
تعذرهما شرط بل تعذر السجود كاف لا القيام او ما بالهز قاعدا وهو افضل
من الابعاد قائما تقربه للارض ويجعل سجوده اغنى عن ركوعه لزوما ولا يرفع
له وجهه شيئا يسجد عليه فانه يكره بغيره فان فعل بالبيت للجهول ذكره
الحنابلة وهو يخفف براسه لسجوده اكثر من ركوعه حتى على انه ايماء لا بسجود
الا ان يجد قوة الارض ولا يخفف لا يصح لعدم الابعاد وان تعذر التقوى
ولو حكما او ما مستقيا على ظهره ورجلاه نحو النبله غير انه يصيب كنبه
لكراهة هذا الرجل القبلة ورفع راسه يسير البصر وجهه اليها او
على جنبه الايمن واليسار وجهه اليها والاول افضل على المعتمد
وان تعذر الابعاد براسه وكثرت الفتوى بان زادت على يوم وليلة
سقط القضاء عنه وان كان يفهم في ظاهر الرواية وعليه الفتوى كما في
الظاهر بركة لان مجرد العقل لا يكفي لتوجه الخطاب وافاد بسقوط الاركان
سقوط الشرط عند العجز بالاول ولا يعيد في ظاهر الرواية بداعي ولو نشبه
على مريض عدد الركعات والسجودات لنفسه ليقفه لا يلزمه الاداء ولو اذا
بتلفين غيره ينبغي ان يجزيه كذا في الفقيه ولم يوم بعينه وقلبه وحاجبه
خلاف الزفر ولو عرض له مرض في صلاته يتم بما قدر على المعتمد ولو صل
قاعدا بركوع وسجود فصيح بنى ولو كان يصلي بالايمن فصح لا يبيح الا اذا صح
قبل ان يركع بالركوع والسجود كما لو كان يركع مضطجعا ثم قدر على التقوى

ولم يزد على الركوع والسجود فانه يستأنف على المختار لان حالة القعود
اقوى فلم يجز بناؤه على الضعيف والمنقطع لانكنا على كعبه وجدار
مع الاعيان اي التعيين كراهة وبدونه يكره وله القعود بالكرامة مطلقا
الاصح ذكره الكمال وغيره على الفرض في ذلك جاز قاعدا بلا عذر صحيح لغلبة
العجز واسا وقال لا يصح الابعاد وهو لا يظهر برهان والمربوطة في الشط
كالشط في الاصح والمربوطة بطله الجرحان كان الترخيم جرحا شديدا فكما السائر
والاذن الواقفة ويلزم استقبال القبلة عند الاقتراح وكما دارت ولوم
قوله فلكن مبروتين صح ولا لا من جن او غي عليه ولو بغرم من صح
او آدمي يوما وليدة قضى الحس وان زاد وقت صلاة سادسة لا للحرج و
افاق في المدة فان لا فاقته وقت معلوم فضة والا لا زال عقله بغير
او ضرر واد لزمه القضاء وان طال لانه يصنع العباد كالنوم ولو وقعت
بداه ورجلاه من الرفق والكعب وبوجهه جراحة على غير طهارة ولا
يستم ولا يعيد هو الاصح وقد مر في النية وقبل صلاة عليه وقبل يلزمه في
القطع **فروع** امكن الغيرة الصلاة بالايما بلا عمل كبر لزمه الاداء والا لا
امر الطبيب بالاستلقاء لنزع الماء من عينه صلى الايما لان حرمة الاقفا
لحرمة النفس مريض تحته ثياب نجسة وكان باسط شي بنفسه من ساعته
على حاله وكذا لو لم يتخلى عن النجاسة مشقة بخبره **باب**
سجود التلاوة من اضافة الحكم الى سببه يجب بسبب تلاوة آية اي
اكثرها مع حرف السجدة من اربع عشرة آية اربع في النصف الاول وعشيرة
الثانية منها والحق ما فانتهت فصلا ثنية لا فتراتها بالركوع وصح خلافا
للشافعية واجد وفيه مالك سجود المنفصل بشرط سماعها فالشيب التلاوة و
ان لم يوجد السماع كالتلاوة الاصم والسمع شرط في حق غير الشافعية ولو بالقبول
اذ الضمير او بشرط الابعاد اي لاقتداء بمن تلاها فانه سبب لوجوبها ايضا
وان لم يسمعها ولم يحضرها المتابعة ولو تلا الموت لم يسجد المصلي اسلا لانه
الصلاة ولا يعيد بخلاف الخارج لان المحدثين لم ينعين فلا يعيد وهم حتى لو
دخلهم سقطت ولا يمسح على راسه في ركوعه وسجوده وللشديد المجزئ عن
القراءة بشرط الصلاة التقدمة خلا الفرية ونية التبيين ويفسد حاميا بقا
وركنتها السجود وبذلك ركوع مضطجعا وراكب وهي سجدة بين تكبيرين
مستوفين بظهر وبين قامين مستقيمين بلا رفع يد ونشهد وسلام فيها

يسجد السجود في الاصح عن من كان متعلقا بسجدة لوجوب الصلاة لانها من
 اجزائها اذا كان لا يصح ان يراها او فضا كالجانب والسكران والتأنيث فلا يجزئها
 وصحي ويجنون وحاضرون ونفساء قروا وسمعوا لا تقم لبسوا اعلاها ويجب
 بناؤها ونعم بعض المذكورين خلا الجنون المطبق فلا يجزئها وانه لعدم اهليته و
 لو قصر جنونه فكان يوما وليسلة او قل نلزمه تلا او سمع وان كثر لا يلزمه
 بل يلزم من سمعه على ما حزنه خسر ولكن جزم الشرب لا يلا باخلاف الرقبة
 ونقل الوجوب بالتباعد من الجنون عن الفتاوى الصغرى والجوهرة قلت وبه
 جزم القهستاني لا يجزئ سماعه من الصدا او الظير او من كثر من عرفوا ولا بالفتوى
 اشباهه ولا من الموت لو كان السامع في صلاة في صلاة الموت بخلاف الخارج
 كما تروى على الترخي في المختار ويكره تاخيرها عن غيرها ويكفي ان يسجد عدد
 عليه بلا تعيين ويكون مؤدبا ونسقط الجليض والقرعة ان لم تكن صلوية
 فعلى الفور لصبر وردها جزئها فياثم يتاخيرها ويقضيها ما دام في حرمة
 الصلاة ولو بعد السلام فتحتم هذه النسبة في الصواب وقولهم صلوية
 خطأ قال المصركن في العناية انه خطأ مستعمل وهو عند الفقهاء خبر
 من صواب نادر ومن سمعها من امام ولو باقتدائه به فاقم به قبل
 ان يسجد لامامها بسجدة واحدة ولو لم يسجد لا يسجد اصلا كذا اطلق في كذا
 تبعا للاصل وان لم يقتد به اصلا بسجدة واحدة وكذا الوقت قد به في ركعة اخرى
 على ما اختاره البرزوي وغيره وهو ظاهر الحديث ولو تلاها في الصلاة بسجدة
 فيها لا خارجها لما تروى في البيهقي واذ لم يسجد اثم فتلزمه التوبة الا اذا قد
 الصلوة بغير الجليض فلو به تسقط عنها السجدة وكره في الخلاصة في سجدها
 خارجها لانها لا فسدت لم يبق لا يجزئ تلاوة فلم تكن صلوية ولو بعد ما
 يسجد عالم بعد ما ذكره في القنية وبخالفه ما في الحاشية فلا مانع من ان يفسد
 قضاءه دون السجدة الا ان يحمل على ما اذا كان بعد سجودها وتؤدى بركوع وسجود
 سجود غير ركوع الصلاة وسجودها في الصلاة وكذا في خارجها بنوب عنها
 الركوع في ظاهر المروى بزارية لها في التلاوة وتؤدى بركوع صلاة اذا كان
 الركوع على الفورين قراءة آية وتبين وكذا الثلاث على الظاهر كما في البحر
 ان نواهى كون الركوع لسجود التلاوة على الراجح وتؤدى بسجودها كذلك
 اى على الفور وان لم ينو بالاجماع ولو تلاها في ركوعه ولم ينو بالموت لم يجز
 ويسجد لامام ويعيد الفعدة ولو تركها فسدت صلاته كذا في القنية

ويتبين جملة على المهرية **نعم** لو ركع وسجد لها فوران اية نية ولو سجدها
 فظن القوم انه ركع من ركع رفضه وسجد لها من ركع وسجد سجدة بركعة
 عنها من ركع وسجد بسجدة من فسدت صلاته لانه انقضى بركعة ثانية
 ولو سمع المصلح السجدة من غيره لم يسجد فيها لانها غير صلانية بل يسجد على
 سماعها من غير مجبور ولو سجدها فيها لم يجزه لانها ناقصة للتخفى فلا يتأكد
 بها الكمال واعادى السجود لما مر لا ان تلاها المصلي غير الموت ولو بعد سماع
 سراج دونها اى الصلاة لان زيادة ما دون الركعة لا يفسد الا اذا تابع
 المصلي الشك افتقد لمابعة غير امامه ولا تجزئه عما سمع تجلس
 غيره وان تلاها في غير الصلاة فبسجدة واحدة دخلت الصلاة فتلاها
 فيها بسجدة اخرى ولو لم يسجد ولا كفته واحدة لان الصلاة نية اولى فينتج
 غيرها وان اختلف المجلس ولو لم يسجد في الصلاة سقطت في الاصح وان لم
 كما تروى ولو كررها في مجلسين تكررت وفي مجلس واحد لا تكرز بكفته واحدة
 وفعالها بعد الاولى اولى قية وفي البحر ان اخبر لحوط والاصل ان بناها
 على التداخل فعلى المخرج بشرط اتحاد الآية والمجلس وهو داخل في السبب
 بان يجعل الكل تلاوة واحدة فتكون الوحدة سببا والفتاوى تبعا لها وهو
 اليق بالعبادة لان تركها مع وجود سببها شنيع لاندخاله الحكم بان يجعل
 كل تلاوة سببا لسجدة فتدخلت السجدة فالكفة واحدة لانه اليق بالعبادة
 لانها لا تجزئ وهو يزجر بواحدة فيحصل المقصود والكريم بعنوم مع قيام
 سبب العقوبة وافاد الفرق بقوله فتوب الواحدة في تداخل السبب غايتها
 وعمابعد ما لا تنوب في تداخل الحكم لا غايتها حتى لو زنت فحدث زنا في
 المجلس حدثا ثانيا واسدأ الثوب ذهابا وايابا وانتقاله من غصن شجرة
 الى غصن اخرى وسجده في مهر او حوض تبديل للمجلس او الآية فيجب سجدة
 او سجدة اخرى بخلاف زوايا مسجد وبيت وسبقة سائرة وفعل الليل
 كاكل لمتين وقيام ورز سلام وكذا دابة يصا عليها لان الصلاة بمنح
 الاماكن ولو لم يصل تكرز كما تكرر لو تبذل مجلسا مع دون نال حتى
 لو كررها ركبا يصا وغلامه يشكر على الغلام لا الركاب لا تتكرر في
 عكسه وهو تبذل مجلسا على اذن السامع على الفتية وهذا يفيد
 سببية التبع وانما الصلاة على الرسول فكذلك عند المتقدمين وقال
 المتأخرون تتكرر اذ لا تدخل في حقوق العباد وانما العطا سرفا الاصح انه

ان زاد على الثلاث لا يثبت خلاصة وكذا ترشيدية سجدة وقراءة بل في
التسوية لان فيه قطع نظم القران وتغير تاليفه وانواع النظم والتاليف
ما موربه بديان ومفاد ان الكرامة تجزئة لا يكره عكسه ولكن ندب
ضميمة او اثنين اليها قبلها او بعدا لدفع وم التفضيل اذ الكل من حيث
انه كلام الله في رتبة وان كان لبعضها زيادة فضيلة باشماله على صفاته
تعالى واستحسن اخفاؤها عن سامع غير متقن للبحر واختلاف التفسير في وجوبها
على متشاغل بعل ولم يسمعها والراجح الوجوب زجره عن تشاغله عن
كلام الله فنزل سامعا لانه بعرضه ان يسبح ولو سجد سجدة من قوم
من كل واحد منهم حرفا لم يسجد لانه لم يسمعها من نال خائفة فقد افاد
ان لقاد الشك شرط مهمة لكل مهمة في الكافة قيل من قرأ اي السجدة كلها
في مجلس وسجد لكل منها كفاء الله ما اعطاه وظاهرة انه يقرأها اولاً ثم يسجد
ويجئ الى يسجد لكل بعد قرائتها وهو غير مكره كما مر وسجدة الشكر منجزة
به يفتي لكنها انكره بعد الصلاة لان المصلحة يعتدق ونهاية لوجبة
وكل ما يحل يؤذي اليه فتركه ويكره الامام ان يقرأها في مخافة وخوفا
وعيد لان تكون بحيث تؤذي بركوع الصلاة او سجودها ولو تال على النبر
يسجد ويسجد السامعون **باب صلاة السافر** من اضافة لثمة
الى شرطه وحمله ولا يخفى ان التلاوة عارض هو عبادة والتسفر عارض
مبالغ الابعاض فلذا افرق بينهما لانه يسفر عن اخلاق الرجال من خرج من
عبارة موضع اقامته من جانب خروجه وان لم يباو من الجانب الاخر
في الخائفة ان كان بين الفناء والمصرف من غلوة وليس بينهما من ردة تنظر
بما وزته والافلا قاصدا وكذا في او من طاف الدنيا قاصدا لم يقصر
سيرة ثلاثة ايام ^{اي لو كان القاصدا} وليا اليها من قصر ايام السنة ولا يشترط سفر كل يوم
للا ليل بل الى الزوال ولا يعتبر بالفرسخ على المذهب بالسفر الوسط مع الاستمرار
المعتاد حتى لو سرح فوصل في يومين قصر ولو لموضع طريقا ان احدهما مدة
التسفر والاخر اقل قصر في الاول لا الشك في ان الفرض الرباعي ركعتين وجوبا
لقول ابن عباس ان الله فرض على النبي صلى الله عليه وسلم صلاة المقيم اربعاً والسافر ركعتين
ولذا عدل المصنف عن قوله قصر لان الركعتين ليست اقصر حقيقة عندنا
بل هما تمام فرضه والاكمال ليس برخصة في حقه بل **قالت** وفي شريح
البحاري ان الصلوات فرضت ليلة الاسر ركعتين سفر وحضر الا المغرب

فلا ما جبر عليه الصلاة والسلام وطمان بالمدينة زيدت الا للبحر لطول
القرأة فيها والمغرب لانهما وزلها رقتا استقر فرض الرباعية خفف منها
في التسفر عند نزول قوله تعالى فليس عليكم جناح ان تقصروا من الصلاة وكان
قصرها في السنة الرابعة من الهجرة وبهذا يتجمل الادلة انتهى كلامهم فليحفظ
ولو كان عاصيا بسفره لان النبي المجاور لا يقدم المشروعية حتى يدخل موضع
مقامه ان سار مدة التسفر والافية يجوز نية العود لعدم استحكام التسفر
او ينوي ولو في الصلاة اذ لم يخرج وقتها ولم يك لاحقا اقامة نصته
حقيقة او حكما المصلحة التزانية وغيرها ولو دخل الحاج الشام وعلم انه لا يخرج
الا مع القافلة في نصف شوال ام لانه كما وى الاقامة بموضع واحد ^{او صلح}
من مصر او قرية او صحراء دارنا وهو من اهل الخبيبة في كل ركعتين ان نوى
الاقامة في اقل من ايام من نصف شهر او نوى فيه لكن في غير صالح الكبر
او جزيرة او نوى فيه لكن بموضعين مستقلين ككة ومنه فلو دخل
الحاج مكة ايام العشر لم ينصح بنية لانه يخرج الى مكة وعرفة فصارت نية
الاقامة في غير موضعها وبعد عوده من منى ينصح كالنوى مبيت بلح
او كان احدهما تبعا للاخر بحيث تجب الجمعة على ساكنه للاتحاد حكما او يكون
مستقلا بربا كعبد وامرأة او دخل بلدة ولم ينوها ايام الاقامة بل ثبت
التسفر عدا وبعد ولو يفي على ذلك بين لان بعد تاجر القافلة نصف
شهر كما مر وكذا في ركعتين عسكروا في حارب او حاصر حصنا فيها
بجلاف من دخلها بامان فانه يتم او حاصر اهل البيت في دارنا في غير مصر
مع نية الاقامة مدتها الدرة بين القرار والقرار بخلاف اهل الخبيبة
كعرب وركبان نواها في الغزاة فانها تنصح في الاصح وبه يفتي ان كان
عندهم من الماء والكلاما يكتفيهم مدتها لان الاقامة اصل الا اذا قصدوا
موضعا بينهما مدة التسفر فيقصر ون ان فواسفرا والا لا ونوى غير
الاقامة معهم لم ينصح في الاصح **والحاصل** ان شروط الاقامة ستة اية
والمدة واستقلال الزمان ونزول السبر واتحاد الموضع وصلاحيته
فيه شفا فلو لم يسافر ان بعد القعدة الاولى ثم قرضه ولكنه اساء وعلم
لتأخير السلام ونزل واجب القصر ووجب تكبيره افتتاح النقل
وخطا النقل بالفرض وهذا لا يمكن كمرره الفتن بعد ان فسر اسبابا ثم
واستحق الثار وما زاد نقل كصل الفجر بعد ان لم يقعد بطل فرضه وصار

الكل فلو لم ترك القعدة المفروضة الا اذا نوى الإقامة قبل ان يفتد
الثالثة ببحره لكنه يعيد القيام والوقوف لو فوجعه نفل لا يوجب عز القعدة
ولو نوى في البحرة صار نفلا ويصح اقتداء المقيم بالسافر في الوقت وبعد
فاذا قام المقيم الى ان تمام لا يفر ولا يسجد للمسحوق الاصح لانه كاللاحق و
القعدة تان فرض عليه وفي كل فنية وندب للامام هذا بخلاف الخائنة
وغيرها ان العلم بحال الامام شرط لكن في حاشية الهداية للمحقق الشرط العلم
بحاله في الجملة لا في حال الابتداء وفي شرح الارشاد يفتي ان يجزى قبل
شروعه والافعدة سلامة ان يقول بعد التسليمين في الاصح ان موصلاته
فلنفسه مسافر دفع توهم انه سحرى وكونه في إقامة لا لتحقيقها بل ليقوم صلاة
المقيم لم يصرف مقبلا وانما اقتداء المسافر بالمقيم فيصح في الوقت ويصح بعده
فيما يغير لانه اقتداء المفترض بالمتفعل في حق القعدة لوقوعه في الاولين
او القعدة لوجوب الاخيرين ويأتى المسافر بان كان في حال من وقرار
والابان كان في خوف وقرار لا ياتى بها هو المختار لانه ترك لعذر يفتي
وقيل لاستسنة الفجر والمعتبر في غير الفرض في الوقت وهو قد ربما يسبح الخربة
فان كان المكنت في اخره مسافرا وجب ركعتان والا فاربعة لانه المعتبر
في التبتية عند عدم الاداء قبله الوطن الاصلي وهو موطن ولادته وانما
او توطنه يبطل بمشله ان لم يبق له بالاول اهل فلو لم يبطل بل يقيم فيها كما
يبطل وطن الإقامة بمشله وبالوطن الاصلي وبانشاء السفر ولا صل ان يثني
يبطل بمشله وبما فوجعه لا يبادونه ولم يذكر وطن السكن وهو ما نوى فيه فلو من
نصف شهر لعدم فائدته وما صورة الزبلي رده في البحر والمعتبرية النسخ
لانه الاصل التابع كالمرة وفاها المهرها المجل وعبد غير مكان وبسبب
يرزق من الامير لو بيت المال وجبر وابير وغيره وتليد مع زوج ومولى
وامير ومناجر لوف وشررت **قلت** فيقيد المقتة ملاحظة تحقق
التبعية مع ملاحظة شرط اخر محقول ذلك وهو لا يترافق في مشله
المحتدى ووفاء المهر في المرأة وعدم كتابة العبد وبه بان جوابا دنة جزية
كريد سنة ثمانين والف ولا بد من علم التابع بنية التبوع فلو نوى البيع
الإقامة ولم يعلم التابع فهو مسافر حتى يعلم على الاصح في المخطوط وغيره
دفع المضر عنه فانه خلاصة عيادته مولاة فتوى المولى الإقامة ان
انتم صحت صلاتها ولا مية على غير الاصح والقضاء يحكي ويشابه لاداء

سفر وحضر لانه بعد ما تقرر لا يتغير غير ان المريض يفتي فابتة الصحة
في مرضه بما قد فرغ سافر السلطان قصر تزوج المسافر ببلد صار
مقيما على الوجه طهرت الحائض وبقي لمقصدها يوما نتم في الصحيح
كصحيح بل في خلاف كافر اسام بعد مشترك بين مقيم ومسافر ان تهايا
فصر في نوبة المسافر ولا يفرض عليه القعود الاول وبتم احتياطاً ولا ياتى بمقيم
اصلا وهو ما بلغه قال لنسائه من لم تدركه من ركعة ففرض يوم وليلة
فهيها لوقفت احد من عشرون والثانية سبعة عشرون والثالثة ثمانية
عشر والرابعة احدى عشر لم يطلعن لأن الاولى ختمت الوزر والثانية تركه
والثالثة ليوم الجمعة والرابعة للمسافر **باب الجمعة** بتثليث اليوم
وسكونها في فرض عين يكفر جاحدا بالتبوتها بالذليل لفظي كما حققه الكمال
وهي فرض مستقل كد من الظاهر وليس بدلالة عنه كما حزه السابق في معنى الي
الذين بن الشحنة وفي البحر وقد اقيمت مرارا بعد صلالة الاربع بعدها
بينة اخر ظهر خوف اعتقاد عدم فرضية الجمعة وهو الاحتياط في زماننا
واما من لا يخاف عليه مفدة منها فالاولى ان تكون في بيت خفية و
يشترط لصحتها سبعة اشياء الاول المصرو وهو ما لا يسبح كبر مساجدها
المكتفين بها وعليه فتوى اكثر الفقهاء بجنبى ظهور النوا في الاحكام و
ظاهر المذهب انه كل موضع له امير وقاض يقدر على إقامة الحدود كما
حررناه فيما علقناه على المتن وفي المتن اذن الحاكم بين الجامع في الترتيب
اذن بالجمعة انما فاعا ما قاله الشيخ واذا انفصلية للمك صاير مجعاعا عليه
فليحفظ وفناؤه بكسر الناء وهو ما حوله انصارية ولا كما حرره ابن الكمال وغيره
لاجل صالحه كدفن المومة وركض الجبل والخنا والفنوى تقتديره بفرسخ
ذكره الوليحي وانشأ السلطان ولوم تغلبا وامرة فيجوز امرها باقامته
لاقامتها او ما مورر باقامتها ولو عبد أو على ناحية وان لم يجز انك و
اقتضيه واختلفوا في الخطيب المقر من جهة الامام الاعظم ومن جهة
ناييه هل عليك الاستنابة في الخطبة فيقال مطلقا في الضرورة والا لا
ان يفوز اليه ذلك وقيل في الضرورة جاز ولا لا وقبل نعم يجوز مطلقا
بلا ضرورة لانه على شرف القوات لتوقته فكان لا مريه اذ ناي الاستنابة
دلالة ولا كذلك القضاء وهو الظاهر من عباراتهم في البيداع كل من ملك
الجمعة ملك إقامة غيره وفي الجمعة في تعداد الجمعة لابن جرياش انما شرط

م

الاذن لاقامتها عند بناء المسجد ثم لا يشترط بعد ذلك بالاذن مستحب
 لكل خطيب وتامة في البحر وما قبله الزيلعي لا دليل له وذكره ملا خسر
 وغيره ردة بن الكمال في رسالة خاصة بر من فيها على الجوزيلا شرط وطب
 فيها وابدع وكثير من القوائد اودع وفيه جميع الامور التي جازت مطلقا زمانا
 لا وقع في تاريخ خمس واربعين وسبع مائة اذن عام وعلية الفتوى وفي
 السراجية لوصل احد بغير اذن الخطيب لا يجوز الا اذا اقتضى به من له
 ولاية الجمعة يوجب ذلك انه يلزم اداء التعليل بجماعة وقرينة شيخ الاسلام مات
 والك صرح جميع خليفته واصحاب الشرط بفتح بن حاكم التباسه والفتاوى
 المذكورون له في ذلك جاز لان نفوذ مور العادة لهم في ذلك دلالة
 فلما في الفتاوى بالاشام ان يقيمها وان يولي الخطيب بالاذن صريح ولا يقر
 الباشا وقالوا بيقومها امير البلد ثم ان شرط في الفتاوى من ولاء قاضي القضاة
 ونصب العادة الخطيب غير مغبر مع وجود من ذكر ما مع عدمه فيجوز
 للضرورة وجازت الجمعة بمنى في الموسم فقط لوجود الخطبة وامير الحجاز
 والعراق ومكة ووجود الاسواق والتحكك وكذا كل مدينة تزل بها الخليفة
 وعدم التقييد بمنى للتحريف لا يجوز لأمير الموسم لتصور ولايته على مورخ
 حتى لو اذن له جاز ولا يعرفات لانها مفازة وتؤدي في مصر واحد بموضع
 كثيرة مطلقا على المذهب وعلية الفتوى شرح الجميع للجنة وامامة فتح القيد
 دفعا للحرج وعلى المروج فالجمعة لمن سبق تسمية ويقصد بالمعنى والاشباه
 فيصلي بعد ما انظرهم وكل ذلك خلاف ذلك فلا يقول عليه كما حرره في البحر
 وفيه جميع الامور مغربا بالمطلب والاحوط نية انظرهم ردت ركت وقته لان
 وجوبه عليه باخر الوقت فتنبه والثالث وقت الظهر فقبل الجمعة بجمعة
 مطلقا ولو لاحقا بعد رنوم ورحمة على المذهب لان الوقت شرط الاداء
 لا شرط الافتتاح والرابع الخطبة فيه فلو خطب قبله وصلى فيه لم يفتح ولا
 كونهما قبلها لان شرط الله سابق عليه بحضرة جماعة تنعقد الجمعة بهم
 ولو كانوا صما او بيا ما فلو خطب وحده لم يجز على الاصح كما في البحر عن الظهير
 لان الامر بالجمعة المذكور ليس لا لسماعه والامور جميع وحرم في الخلاصة بانه
 يكفي حضور واحد وكنت تحميدة او تهليلية او تسبيحة للخطبة المفروضة
 مع الكراهة وقال لا بد من ذكر طويل واقله قدر الشهد الواجب بنيتها فلو
 حمد لعطاسه ونقبتا لم تنب عنها على المذهب كما في التسمية على الذبيحة

م محل مثل

لكنه ذكر في الذبايح انه ينوب في مثل ويسن خطبتان خفيفتان وتكون
 زيادتهما على قدر سورة من طول الفصل حلبة بينهما بحد ثلاث
 ايات على المذهب وتاركها سنة على الاصح كتركه قراءة قدر ثلاث ايات
 ويجزى بالثانية لا كما لاوى ويبدأ بالنعوذ ستر او يندب ذكر الخلفاء
 الراشدين والعهدين لا الدعاء للسلطان وجوز الفهرست او بكرة تحريرا
 بما ليس فيه وبكرة نكله فيها الا لا يعرف لانه منها ومن السنة
 جلوسه في محله عن بين المنبر والسبيل لتواد وترك السناد من
 خروجه الى دخوله في الصلاة وقال الشافعي اذا استوى على المنبر سلم
 بجنبى وطهارة وسر عورته قائما وحده قائنة بمقام ركعتين لا يصح ذكر
 الزيلعي بك شطرا في الثواب ولو خطب جبا غم غسل وصلى جاز ولو فصل
 باجنبى فان طال بان رجيع لبيته فتعدى او جامع وغسل استقبال
 خلاصة اي لزوم البطالان للخطبة سراج لكن يجزى انه لا يشترط اتحاد الامام
 والخطيب والتاد من الجماعة واقلها ثلاثة رجال ولو غير الثلاثة الذين حضروا
 الخطبة سوى الامام بالنظر لانه لا بد من الذكر وهو الخطيب وثلاثة سواء
 بنصف فاسعوا الى ذكراته فان نفروا قبل سجدة وقال اقبل التسمية بطلت
 وان بقى ثلاثة رجال وكذلك في البناء ونفروا بعد سجدة او عادا و
 اذ ركوا راكموا ونفروا بعد الخطبة وصلى باخرين لا يتطل وانما جمعة
 والتابع الاذن العام من الامام وهو يحصل بفتح ابواب المباح للواردين
 كما في فلا يضرك خلق باب القلعة بعد اول عداة قديمة لان الاذن العام
 مقرر لاهله وغلقة لمنع العدو ولا المصلح **فم** لو لم يخلق كان احسن كما
 في جميع الامور مغربا بالشرح عبون المذهب قال وهذا اولى تمام في البحر والفتح
 فلحقظ فلو دخل امير حصن او قصره واغلق بابيه وصلى يا صحابه لم تنعقد
 ولو فتحه واذن الناس بالدخول جاز وكره فالامام في دينه ودينه
 لا العامة محتاجين من تارة عن الاحتياج وشرط لا فترضاها نعمة
 تختص بها اقامة بمصر واما التنفصل عنه فان كان يسع السند يجب
 عند محمد وبه يفتي كذا في المتن وقد مناعن اللوحية تقديره بغيره في
 في البحر اعتبار عوده لبيتة بالكلفة وصحة والحق بالرجل الممرض والشيخ الشافعي
 وحرية والاصح وجوبه على مكاتب وبعض واجير ويسقط من الاجر
 بحسابه لو عيدا والا لولا اذن له مولاه وجبت وقيل بخير جوهرة

ورفع في البحر التخيير وذكره محققه وبلغ وعقل كره الزبلي وغيره وليس
خاصين ووجود بصير فيجب على العاقل وقد رتب على الله جزم في الجربان
سلامة احدهما كاف للجواب لكن قال الشافعي وغيره لا يجزئ مفلولج
الرجل ولا مقطوعهما وعدم جبر وعدم خوف وعدم مطر شديد وجل
وشح ونحوها ووافد ما في هذه الشروط وبعضها ان اختار العزيمة وصلا
وهو مكلف بالغ عاقل وقعت فرضا عز الوقت لئلا يهود على موضوعه
بالنفس وفي البحر في فضل المرأة وبصلي الامامة فيها من صلي اماما الغير
فجازت لسا فرو عبد ومرض وتنقذ الجمعة بهم اي يجوزهم بالطريق
الاولى وحرم لمن لا عذر له صلاة الظهر قبلها التاجد ما فلا يكره غايه
في يومها بمصر لكونه سببا لتفويت الجمعة وهو حرام فان فعل ثم ندم
وسعى عبره ابتاعه اللاية ولو كان في السجدة لم يبطل الا بالشرع قيد
بقوله اليها لانه لو خرج لحاجة ومع فراغ الامام ولم يقم اسلا لم يبطل في الاية
فالبطلان به مقيد بإمكان ادراكها بان انفصل عن باب داره والامام
فيها ولو لم يدرك البعد للسافة فلا يصح انه لا يبطل سراج يبطل ظهره لاصل
الصلاة ولا ظهر من اقتصد به ولم يسجد ادراكها او لا فرق بين معذور
وغيره على المذهب وكره نحو ما بعدد وروى مجنون ومسافر اذا بطن الجماعة في
مصر قبل الجمعة وبعد ما التقليل للجماعة ومودة المعارضة وافاد ان اجبا
تعلق يوم الجمعة بالجماعة وكذا اهل مصر فانهم الجمعة فانهم يصلون الظهر
بغير اذان ولا اقامة ولا جماعة ولا سجد للرضي تاجير حاله فراغ الامام وكره
ان لم يؤخر هو الصحيح ومن ادركها في تشهدا وسجد سهو على القول به فيها
بتمتع الجمعة خلافا للمحدث كما يتم في العيد اتفاقا كما في عيد الفصح لكن في البيع
انه عند محمد لم يصدر مدركا له وبنو جماعة لا ظهر اتفاقا فلو نوى الظهر
لم يصح اقتداؤه ثم الظاهر انه لا فرق بين السافر وغيره فمهرجنا واذا خرج
الامام من الجمعة ان كان والا فقيامه للصعود شرح الجميع فلا صلاة ولا كلام
لله تمامها وان كان فيها ذكر الظلمة في الاصح خلافا فائنة لم يسقط الترتيب
بينها وبين الوقيفة فانها لا تكرر سراج وغيره لصورة صحة الجمعة ولا
لا ولو خرج وهو في السنة او بعد قيامه لثالثه التفضل بهم في الاصح وتبذ
الغزاة وكل ما حرم في الصلاة حرم فيها اي في الخطبة خلاصة وغير ما حرم
اكل وشرب وكلام ولو سبها او رد سلام او امر بمعروف بل يجب عليه

ان يستمع ويبكت بلا فرق بين قريب وبعد في الاصح محيط ولا يرد
تخذي من خيف حلاكه لا يجب الحق اذنى وهو محتاج اليه والانصات
لحق الله تعالى ومبناه على السامحة وكان ابو يوسف ينظر في كتابه ويستمع
والاصح بانه لا باس بان يثير برسه او يده عند رؤية منكر والصلوات
انه يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم عند سماع اسمه في نفسه ولا يجب
تسميت ولا رد سلام به يفته وكذا لا يجزئ اجتماع لسا والخطب كخطبة نكاح
وختم وعيد على المعتد وقال لا باس بالكلام قبل الخطبة وبعد ها واذ
جلس عند الثاثة والخلاف في كلام يتعلق بالافرة ثا غير وفكره اجاءا وظ
هذا فالترقية المتعارفة في زماننا نكره عنده لاعد هما واما ما يفعل
المؤذنون حال الخطبة من الترتيب ونحوه فكرهه لثا فاول تمامه في البحر والبحي
ان المرفة ينهى عن الاثر المعروف بمقتضى حديثه ثم يقول نستور منكم الله
قلت لا ان يجعل على قوله ما قننه ووجب التثنية اليها وترتيب بيع ولو بيع السعي
وفي السجدة عظم وزرا بالاذان الاول في الاصح وان لم يكن في زمن الرسول
بل في زمن عثمان وافاد في البحر صحة اسلاف المرفة على الكروه تحريما يؤذن
ثا ثاين يديه اي الخطيب في بوحدة الفعل ان المؤذن ان كان اكثر من واحد
اذ نوا واحد بعد واحد ولا يجتمعون ككافة الجلاية والتمنياته ذكره القسطنطين
اذ جلس على المنبر فاذا اتم اقيمت ويكره الفصل بامر الذي ذكره العيني لا يخطب
لا يخطب ان يصلي غير الخطيب لانها كنه واحد فان فعل بان خطب حتى ياذن
السلطان وصلا بالغ جاز هو المختار لا باس بالتفريق يومها اذا خرج من عمر المهر
قبل خروج وقت الظهر كذا في الحاشية لكن عبارة الظاهر برية وغيره باللفظ
دخول بد لخروج وقال في شرح النية والاصح انه يكره التفريق بعد الزوال
قبل ان يصليها ولا يكره قبل الزوال القدرى اذا دخل المصرو يومها ان نوى
الكت ثمة ذلك اليوم لزمت الجمعة وان نوى الخروج من ذلك اليوم قبل
قبل وقتها او بعد لانها لم تكن في التمهين نوى الخروج بعد لزمته
والالا وفي شرح النية ان نوى المكت الى وقتها لزمته وفي كل مكان لا تلتزم
لو قدم مسافر يومها عزم ان لا يخرج يومها ولم ينو الاقامة نصفته هو
يخطب الامام بسيف في بلدة ففتح به مكة والا لا كالدبنة والظاوي
القدسى اذا فرغ المؤذنون قام الامام والسيف يساره وهو متكى عليه ثم
للخلاصة ويكره ان يتكى على فوس او عصه **فروع** سمع النداء وهو يكل

تركه ان خاف فوت جمعة او مكتوبة لإجماع رشتا في بريرة الجمعة و
 حوledge ان معظم مقصوده الجمعة نال ثواب الشهي إليها وبهذا يعلم ان
 من شرك في عبادته فالعبادة للأغلب الأفضل خلق الشجر وقلم الظفر
 بعد ما لا بأس بالتخطي بالم ياخذ الامام في الخطبة ولو يوزن احد الا ان
 لا يجدا لأفوجة امامه فيخطي إليها بالضرورة وبكرة الخطبة للسؤال بكل حال
 وسئل عليه السلام عن ساعة الاجابة فقال ما بين جالس الامام الى ان يتم
 الصلاة وهو الصحيح وقيل وقت العصر واليه ذهب الشافعي كما في الترخاينة
 وفيها سئل بعض الشافعي البسة الجمعة افضل ام يومها فقال يومها وذكر
 في احكامات الاشياء ما اختص به يومها اقامة الكهف فيه ومن فهمه
 عطفه على قوله وبكرة فرد به بالصوم واقراد ليته بالقيام فقد وهم فيه
 نجتمع الارواح ونزار القبور ويأمن الميت من عذاب القبر ومن مات
 فيه اوفى ليته امن من عذاب القبر ولا يشجر فيه جهنم وفيه بزور اصل
 الجنة رتبهم سبحانه وتعالى **باب العيد** سمي به لان الله فيه عود
 الاحسان ولعوده بالسرور غالب الوفا ولا يستعمل في كل يوم فيه عزاء ولا يذل
 عيد وعيد وعيد صرل بجمعه وجه الحبيب ويوم العيد والجمعة
 فلو اجتمع لم يلزم لأصلاة احدهما وقيل الأولى صلاة الجمعة وقيل صلاة العيد
 كذا في القمينة عن الترمذي **قلت** قد راجعت الترمذي فراه حكا
 عن الغدير وبصيغة الترمذي فتنبه وشرع في الاولى من الهجرة بحجب صلواتها
 في الاصح على من يحجب عليه الجمعة بشرطها المتقدمه سوى الخطبة
 فانها سنة بعد ما وفي الغنية صلاة العيد في القرى نكروه عما كان عليه
 اشتغال بما لا يصح لان المصير شرط الصحة وتقدم صلواتها على صلاة الجمعة
 اذا اجتمعت لانه واجب عينا والمنازة كناية وتقدم صلاة المنازة على الجمعة
 وسنة المغرب وغيرها والعيد على الكسوف لكن في البرقيل الاذان عن
 الحلبي الفتوى على تاخير المنازة عن السنة وقرعة المصركانه لما قالها بالصلوة
 لكن في اخر احكام دين الاشياء ينبغي تقديم المنازة والكسوف حتى على الفرض
 ما لم يصتق وقتها مثل وندب يوم الفطر كله حلوا ونزولوا وقرآنهم
 الى صلواتها واستياكها وغسلها ونطيبها بما لا يلو ولبسه احسن
 ثيابه ولو غير لبس واداء فطرته حتى عطفه على كماله لان الكلام كله
 قبل الخروج ومن ثمه انه بكلمة ثم خروجه ليفيد تزيينه عن جميع ما تر

ماشا الى الجبانة وهي المصاة العام والواجب طاق التوجه والخروج إليها
 اي الجبانة لصلوة العبد سنة وان وسعها المسجد الجامع هو الصحيح ولا بأس
 باخراج منبر إليها لكن في الخلاصة لا بأس ببيتها دون اخرجها ولا بأس
 بعوده راكبا وندب كونه من طريق اخر واخرها بالبشارة واكثر الصدقة
 والحقن والتهنية بتقبل الله منها ومنكم لا تنكرو ولا يكتر في طريقها ولا يفتل
 قبلها مطلقا بتعلق بالتكبير والشغل كدلتهم المصير بها البحر لكن تعقبه
 في التهرور حتى يفتيده بالهدى زاده البرهان وقال الجهمدية سنة كالا
 وهو رواية عنه ووجهها ظاهر قوله تعالى وتكلموا العدة وتكبروا لله على
 ما هم اذكم ووجه الاوران رفع الصوت بالذكر بدعة فيقتصر على مؤثر
 الشرع انتهى وكذا لا يفتل بعد ما في مصلاه فانه مكروه عند العامة
 وان تنقل بعد ما في البيت جاز بل يندب تنقلا يربع وهذا المنحوض
 اما العوم فلا ينعون من تكبير ولا تنقل الصلاة لثقله رغبتهم في الخبرات
 بحروفي هاشم بخط ثقة وكذا صلاة رغايب وبراءة وقد رلان علينا
 رضي الله عنه راي مرجا يصط بعد العيد فيقبل ما تمنعه يا امير المؤمنين فقال
 اخاف ان ادخل تحت الوعيد قال الله تعالى ايت الذي ينهي عبد الله اذا صلى و
 وقفها من الارتفاع قدر ربح فلا يصح قبله بل يكون نقلا من الى الزوال
 باسقاط الغاية فلوزالت الشمس وهو في اثنا عشر اشدت كذا في الجمعة كذا
 في التراج وقد مناه في الاثني عشرية ويصط بهم الامام ركعتين متباين
 الزوايد وهي ثلاث تكبيرات في كل ركعة ولو زاد تابعه الى ستة عشر
 لانه ما توار لان يسمع من المكبرين فيأته بالكل وبوالى ندبا بين القارئ
 وبين الجماعة ولو ذلك الموم الامام في القيام بعد ما كبر كبر في الحال
 برأى نفسه لانه مسبوق ولو سبق ركعة يقرئتم يكبر لا ينوي التكبير ولو
 لم يكبر حتى ركع الامام قبل ان يكبر الموم لا يكبر في القيام ولكن يركع ويكبر
 في الركوع على الصحيح لان للركوع حكم القيام فالانتيان بالواجب اولى من السنن
 كما لو ركع الامام قبل ان يكبر فان الامام يكبر في الركوع ولا يعود الى القيام يكبر
 في ظاهر الركوبة فلو عاد ينبغي الفساد ويرفع يديه في الزوايد وان لم ير امامه
 ذلك الا اذا كبر ركعا كما تر فلا يرفع يديه على الخصار لان اخذ ركبتة سنة
 في عمله وليس بين تكبيراتة فكم سنون ولذا يرسل يديه ويسكت بين
 كان تكبيرتين مقدار ثلاث تسبيحات هذا يختلف في كثرة الزحام وقلته

ويخطب بعد ما خطبتين ومهامة فالخطبة قبلها صح واساء لثلاثة
وما بين في الجمعة ويكره ليس فيها ويكره والخطبة ثمان بلا عشر سيد بالخبر
في ثلاث خطبة جمعة واستسقا ونكاح وينبغي ان تكون خطبة الكسوف
وختم القرآن كذلك ولما روي سيد بالتكبير في خمس خطبة العيدين وثلاث
خطب في الايام الثلاثة بركة وعرفة سيد فيها بالتكبير ثم بالتلبية ثم بالخطبة
كذلك خزانة للبيت وسبغت ان يستغني الاولى بتسعة تكبيرات تترى ان
متابعة والثانية بسبع مائة وان يكبر قبل نزوله من المنبر ربيع عشر
وان اصعد عليه لا يجلس عند ناصية ويعلن الناس فيها احكام صدقة الفطر
ليؤد بها من لم يؤد بها وينبغي تعليمهم في الجمعة التي قبلها الخبز جوعا في
محالها ولما روي هكذا كل حكم ايجبه اليه لان الخطبة شرعت للتعليم ولا يصلح
وحده ان فاتت مع الامام ولو بالافساد اتفاقا في الاصح كانه يتيم البحر
وفيها يبلغ اى رجل فسد صلاة واجبة عليه ولا قضاء عليه ولو امكنه الذبحا
لاما اخر فعلا تها تودى بمصر واحد بموضع كثيرة اتفاقا فان عجز عن اربعة
كالضحية وتؤخر بعد ركعة الى الزوال من الفد فقط وفيها من الشئ كالاول و
تكون قضا لا اذا كاسبى في الاضحية وحكى التمسك قولين واحكامها
احكام لا ضحية لكن ما يجوز تأخيرها الى الثالث ايام الخرب لا عذر مع الكرامة
وبه اى العذر رددونها فالعذر من الخطبة للكرامة وفي الفطر للتحفة ويكره
اتفاقا في الطريق قبل وفي الصلاة عليه على الناس اليوم لا في البيت ويندب
تأخير ركعة عنها وان لم يصح في الاصح ولو كل لم يكره في غير ما روي في الاضحية
وتكبير التشريق في الخطبة ووقوف الناس يوم عرفة في غير ما تشبه بالوقت
بها ليس بشئ هو كونه في موضع الفضة فتعلم انواع العبادات من فرض ولجب
ومستحب فيفيد الاباحة وقيل بسبب ذلك كذلك مسكين وقال الباقية
لوجبة الشرف ذلك اليوم ولسماع الوعظ بلا وقوف وكشف راس جازيلا
كرامة اتفاقا ويجب تكبير التشريق في الاصح لا امر به مرة وان زاد عليه يكون
فضلا قاله العجزة صفة الله اكبر الله اكبر لا اله الا الله والله اكبر الله اكبر وهو
المحمد هو المأثور عن الليل والنهار ان النبي اسما عجل وفي القاموس انه الاصح
قال ومعناه مطيع الله عقب كل فرض عيني لا افضل من النبي البناء ادى بمجاعة و
قضى فيها منها من عامه لقيام وقته كالاضحية مستحبة مخرج جماعة النساء
والعرة لا العبد في الاصح جوهر اوله من في عرفة واخره الى عصر العيد باذلال

الغاية قهي ثمان صلوات ووجوبه على امام مقبم بمصر وعلى مقتدسا
وقرأى وامرأة بالتبعية لكن مرة خافت ويحجب مقبم فدى بمافر
وقال بوجوبه في كل فرض مطلقا ولو منفردا او مضافا لمرأة لانه ينسج التوبة
الى عصر اليوم الخامس اخر ايام التشريق وعليه الاعتماد والعمل والفتوى في
عامته الامصار وكافة الاعصار ولا يباس به عقب العيد لان المسلمين
توارثوه فوجبناهم وعليه الجنيون ولا يمنع العامة من التكبير في الاسواق
في ايام التشريق به نأخذ بجر ويجزي وغيره ويأتي في التوتم به وجوبا وان
تركه امامه لادائه بعد الصلاة قال ابو يوسف صليت بهم المغرب يوم
عرفة فسهوت ان اكبر فذكر بهم ابو حنيفة والسبوق يكره وجوبا كاللاحق
لكن عقب القضاء لما فاته ولو كبر مع الامام لا تقدر ولو قد فدت و
سيد الامام بسجود التهنئة لوجوبه في بحر منها ثم بالتكبير لوجوبه في رتبها
ثم بالتلبية لوجوبها لاداءه في الولولجية لوجوبها بالتلبية سقط
السجود والتكبير **باب الكسوف** مناسبة تامة من حيث
الاتحاد والنضاد شدة الجورانه بالكاف والظا الشتم والقرينة بالتأ
من يملك اقامة الجمعة بيان للسبب وما في التراج لا بد من شرط الجمعة
الخطبة رده في البحر عند الكسوف ركعتين بيان لافها وان شاء اربعة
او اكثر كل ركعتين بتسليمة وكل ربيع محبته وصفتها كالنفل الى ركوع واحد
في غير وقت مكره بلا اذان ولا اقامة ولا جهر ولا خطبة وبنادى الصلاة
جامعة للجمعة ولو بطل في ركوع والسجود والقرعة والادعية والاذكار والذى
هو من خصائص النافلة ثم يدعوا بعد ما جالس مستقبل القبلة او قايما
مستقبل الناس والقوم يؤمنون حتى يجتلي الشمر كلها وان لم يحضر الامام
للجمعة على الناس فردى في منازلهم تحزوا من الفتنة كالخسوف للشمس والربيع
الشديدة والظلمة القوية بهاروا الضوا القوي ليلوا والفرع الغالب في
ذلك من الايات المحققة كالزلازل والاضواء والشمس والظلمة واليمن وعموم
الامراض ومنه الدعاء بترفع الظاعون وقول بن جرير عه اى حنة وكل
مطاعون وباء ولا عكس وتماه في الاشياء وفي العينة صلاة الكسوف سنة
واختار في الاسرار وجوبها وصلاة الخسوف حنة وكذا البقية وفي الفقه
والشأن في استئذان صلاة الاستسقا فالد الخراب **باب الاستسقا**
هو دعاء واستغفار رفاعة السبب لارسال الامطار بالجماعة مستؤنة

بل هي جائزة وبلا خطبة وقلا يفعل كالعيد وصل يكبر للزوائد خلاف بلا
قلب رد خلافتهم وبلا حضور ذي وان كان الربيع ان دعا الكافر فربما
استدراجا واما قوله تعالى وما دعا الكافرين الا في ضلال فله الاخرة شوق
مجمع وان صلوا فرادى جازية مشروعة المنفردة وقول الخنف وغيره انهم
الزوايا لاصلاة الجماعة يخرجون ثلاثة ايام لانه لم ينقل اكثر منها اثباتا
ويستحب للأمن ان يامهم بصيام ثلاثة ايام قبل الخروج وبالنوبة ثم يخرج بهم
في الرابع مشاة في شياخ غيلة او مرقعة متذللين متواضعين فحين
لله ناكبي رؤسهم ويقدمون الصلوة في كل يوم قبل خروجهم ويحذرون
التوبة ويستغفرون للمسلمين ويستسقون بالصعفا والشتوخ والبخار
والضبيان ويعدون الاطفال عن امهاتهم ويسحب الخرج الذوات و
الاولى خروج الامام معهم وان خرجوا بذنه وبغير اذنه جازي يجمعون
في المسجد بمكة وببيت المقدس ولم يذكر المدينة كانه لصيقه وان دام المطر
حتى استقر فلا يباس بالدعاء بحبه وصرفه حيث ينفع وان سقوا قبل خروجهم
ندب ان يخرجوا شكر الله تعالى **باب صلاة التوبة** من اضافة
الله لشرطه في جائزة بعد علة التوبة عندهما اي عند الله خيفة ومحمد
رحمها الله خلافا للشيخين بشرط حضور عدو يقين فلو صلوا على ظنه
في ان خلافة عاد والوسيع وجبة عظيمة ونحوها وحان خروج الوقت
كلمة مجمع لانهم لو لم يخرجوا فيلنظ **قلت** ثم رأت في شرح البخاري لبعض
انه ليس بشرط الا عند البعض من الائمة الخاتم لم يوجب الامام طائفة بازالته
اسرها باله ويصلي باخرى ركعة في الثناني ومنه الجمعة والعيد وركعتين
في غيره لزوما وذهب اليه وجاءت الاخرى فيصا بهم ما ينفذ وسلموا
وذهب اليه ندبا وجاءت الطائفة الاولى ونحو اصلانهم بلا فراه لانهم
لا يحقون وسلموا ثم جاءت الطائفة الاخرى ونحو اصلانهم بقراءة لانهم
مسبوقون وهم ذان تنازعوا في الصلاة خلف واحد ولا فالافضل
ان يصلي بكل طائفة امام وان اشتد خوفهم وعجزوا عن النزول صلوا كما كانا
فرادى لا اذ كان رد يفا للامام فيختار اقتداء بالاباء المحبة قدرتهم للفرار
وفسدت بحسب غير اصطفا فسبق حدث وركوب مطلقا وقتال
كثير لا بقليل كرمية سهم والناج في البحر امكنه ان يرسل اعضاء ساحة
صلوا بالاعمال والا لا في صلاة الماشي والشافعي وهو يضرب بالتيف

فروع الركب ان كان مصلوا باقتضى صلاته وان كان طالبا لا لهدم خوفه
شرعوا ثم ذهب العهد ولم يجز الخرافهم وبعبك جاز لا شرع صلاة
لخوف الله في سفره كلفه الظهيرية وعليه فلا يفتي من البغاة في حق الله عليه
العتاة والسلام صلاتها في ربيع ذات الرقاع ويطن نخل وعثمان وذكروا
ورد. **باب صلاة الجنائز** من اضافة الشك اليه
وفي الفسخ الميت وبالكسر التبرير وقبل العنان والموت صفة وجودية خلقت
ضد الحياة وقبل عدمه بوجه المحضر وعلامته استرخاء قدسه ورجوع
منخره والخساف صد غبه القبلة على يمينه هو التفت وجاز الاستلقاء
على ظهره وقد ما اليها وهو المعتاد في زماننا ولكن برفع راسه قليلا
ليتوجه للقبلة وقبل يوضع كما يستدر على لا يفتح صحفه في التفت وان شق
عليه نزلت على حاله والمرحوم لا يوجه معرج ويلفن ندبا وقيل وجوبا بذكر
الشهادتين لان الاولى لا تقبل بدون الثانية عنده قبل الغرغرة وتختلف
في قبول توبة الياس والخيار قبول توبته لا ايمانه والفرق في البرازية و
غيرها من غير امر بهما لا يفتي واذا قالها مرة كناه ولا يكرر عليه ما يفتي
ليكون اخر كلامه لا اله الا الله ويبدب قراءة يس والاعد ولا يلقن بعد
تلجده وان فعل لا ينهي عنه وفي الجوهر انه مشروع عند اهل السنة و
لا يكتفي قول يا فلان يا بن فلان ذكر ما كنت عليه وقيل رضى بانه ربنا
وبالاسلام ديننا ويجتهد نبينا قيل لرسول الله فان لم يعرف اسمه قال
ينبغي حواء ومن لا يسئل بيني ان لا يلقن والا فتحي ان الانبياء لا يسئلون
ولا اطفال المؤمنين وتوفى الامام في اطفال المشركين وقبلهم خدام
اهل الجنة ويكره تفتي الموت وتامه في التفتي وما ظهر منه من كمال
كفرية تفتي في حقة وبما مل معاملته مودة المسلمين حملا على حال
زوال عقله ولذا اختار بعضهم زوال عقله قبل موته ذكره الكمال
واذا مات تشد لحياه وتغض عيناه تحياله ويقول قمضه بالشمع
وعلمة رسول الله اللهم يسر عليه امره وسهل عليه ما بعده واسعد به بقا
واجعل ما خرج اليه خيرا مما خرج عنه ثم يمد اعضاءه ويوضح على بطنه سيف
او حديد لئلا يفتي ويحضر عنده القليب ويخرج من عنده لما يضر والفتا
والجنب ويعلم به جيرانه وافرأوه ويسرع في جهازه ويقرأ عنده القرآن
لئلا يرفع الى الفضل كلفه التفتي معز بالفتي **قلت** وكذا وليس في التفتي الغل

بل ان يرفع فقط وفسره في البحر رفع الروح وعبارة التلويح وغيره نكرة القراءة
عنده حتى يغسل وعلله الشرب لا في امداد الفتاح نيزها للقران عثمانية
البيت لتنجسه بالموت قبل نجاسة خبث حدث وعلبه فينبغي جوارها
كقراءة الحديث وبوضع كمادات كما تبستر في الاصح على سر بر حجر ونزل الجرح
فقط في كفته وعند موته فمخ ثلاث لاختنه ولا في القبر وكوه قراءة
قران عند التمام غسله عبارة التلويح حتى يغسل وعبارة التمر قبل غسله
وشرع عورته الغليظة فقط على الظاهر من الرواية وقبل مطلقا الغليظة
والخليفة وصح صحته التلويح وغيره وغسلها ماتحت خرقه التلويح بعد
لث خرقه مثابها عليه به حرمة المكل لتطهر ويجوز من ثياب كمادات غسله
عليه السلام في قبصه من خواصه ويؤخذ من يومر بالصلاة بلا مضيق
واستنشق للمخرج وقبل يغسلان بخرقه وعليه العمل اليوم ولو كان جنبا او حائضا
او نفسا فعلا اتفاقا تنجس المظهر كما في امداد الفتاح سندا من شرح المذهب
ويبدأ بوجهه ويحس راسه ويصبت عليه ماء مغطا بسدر ورق حتى او
حرض بضم فكون الاثنان ان تبلسوا بالانماء خالص يغلى ويغسل راسه و
لحيته بالمطهر نيت بالعراق وجد والاف الصابون ونحو هذا الوبها
شعر حتى لو كان امرا او جرد لا يغسل ويصيح على يساره ليدب بينه يغسل
حتى يصل الى المصلي الخت منه ثم عليه كذا ذلك ثم يجلس سدا بالبناء
للمفعول اليه ويحس بطنه رقيقا وما خرج منه يغسله ثم بعد افقاده يصحبه
على شقه الا يد ويغسله وهذه غسلة ثالثة ليحصل السنون ويصحب الكا
عند كل استحجام ثلاث مرات لما مروان زاد عليها او نقص جازا ذ الواب
مرة ولا يعاد غسله ولا وضوءه بالخارج منه لا يغسله ما وجب لرفع الحدث
لبقائه بالموت بل لتنجسه بالموت كما بر الحيوانات الدموية الا ان المسلم
يطهر بالغسل كرامة له وقد حصل حجر وشرح مجمع ويلتفت في ثوب ويجعل
المحوط وهو يفتح الحاء العطر المركب من الاشياء الطيبة خبر زعفران وورس
لكرا صمغ الزبال وجعلها في الكفن جعل على راسه ولحيته ندبا والكافور
على مساحه كرامة لها ولا يصح شعرة يذكره ذلك تحريما ولا تنقص ظفروا للكسور
ولا شعر ولا يخن ولا يابس من جعل الفطن على وجهه وفي خرقه كدبر وقيل
اذن وفم ونحوه يده في جانيه لا على صدره لانه من عمل الكفار بن ملك
ويمنع زوجها من غسلها ومنها الامن النظر اليها على الاصح منه وقال كرامة

الثلاثة يجوز لان عليا غسل فاصمة رضى الله عنه ما قلنا هذا محمول على بقا
الزوجية لقوله عليه السلام كل سبب ونسب ينقطع بالموت الا سبي ونسب
مع ان بعض الصحابة نكروا عليه شرح المجمع العيني في لا تمنع من ذلك ولو ذرية
بشروط بقا الزوجية بخلاف ام الولد والمدة والمكاتب فلا يغسلونه ولا
يغسلهم عن المشهور بحجة والمعتبر في الزوجية صلاحيتها الغسل حالة
الغسل حالة الموت فمنع من غسله لو بات قبل موته او زدت بعده
ثم سلمت او مت ابنه بشهوة لو قال الكناح وجاز لها غسله لو سلمت زوج
المجوسية فبات فاسلمت بعده لحقمتها حينئذ اعتبارا بحالة الحياة و
راسه من واحد سببه لا يغسل ولا يمس على يد من الا ان يوجد اكثر من
نصفه ولو بلا راس والا فغسل ان يغسل الميت بخان فانما يغسل الغاسل
الاجر خزان كان ثمة غيره والا لا تغتبه عليه ويتبين ان يكون حكم المال
والخفار كذا سراج ولو غسل الميت بغير نية اجزأى لطهارته لا لانقال
الغرض عن ذمة المكاتبين ولذا قال لو وجد ميت في الماء فلا بد من غسله
ثلاثا لانا امرنا بالغسل فيكره في الماء بنية الغسل ثلاثا في غسله فييد
انهم لو صلوا عليه بلا عادة غسله صح وان لم يسقط وجوبه عنهم فتدبر
وفي الاختيار لاصل فيه تغسيل الملائكة لادم عليه السلام وقالوا لوله هذه
سعة موناكم **فروع** لو لم يد راسه ام كافروا لعلامة فان في دارنا غسل
عليه والا لاختلط موناكنا بكفار ولا علامة اعتبر الاكثر فان استوا وغسلوا
واختلف في الصلاة عليهم ومحل دفنهم كدفن ذنب جمل من مسلم
قالوا لا حوط دفنها على حدة ويجعل ظهرها للقبلة لان وجه الولد لظهرها
مات بين رجال وهويين نسيتمهم المحرم فان لم يكن فالاجنبية بخرقه ويمنع
لنفسه الشكل لو مرهقا او لا فغيره فيغسله الرجال والنساء فينقد ما ولى
عليه ثم وجدوه غسوه وصلوا ثوبا وقيل لا ويسن في الكفن له زار في قبر
ولصافة ونكرة العامة للميت في الاصح بحجة واستحسنها المتأخرون للعلماء
والاشرف ولا يابس بالزيادة على الثلاثة ويحسن الكفن لحدث حنوا
اكان الموت فانه يزار ورون فيما بينهم ويتفاخرون بحسن كفنهم ظهر
ولها روع اى فيصروا زار وخار ولصافة وخرقه تربط بها ثوبا وبطنها و
كفانيته له زار ولصافة في الاصح ولها ثوبان وخار ويكره اقل من ذلك ومن
الضرورة لهما ما يوجد واقفه ما يعتم البدن وعند الشافعي ما يستر العورة

كالحي نبط المنافة ولا تلبس بيط الا زار عليها ويقتض ويوضع على الارض
ويلف بسان ثم يمسه ثم المنافة كذلك ليكون الايمن على اليسر وتلبس
الذرع ويجعل شعرها صغيرتين على صدرها فوقه اي الذرع والحقار فوقه
اي الشعر تحت المنافة ثم يفعل كما تروى بعقد الكفن ان خيف انتشاره وثق
مشكل كما مر فيه اي الكفن والمحم كالحلال والمزموك البالغ ومن لم يراق ان كفن
في واحد جاز والتقط يلف ولا يكفن كالعضون الميت وادى مبنو تر
لم يتفخ يكتن كالذي لم يدفن مرة بعد اخرى وان تفخ كفن في ثوب واحد
والله من اصار الكفنون احد عشر والثاني عشر الشهيد ذكرها في الجنة ولا ياب
في الكفن ببرود وكان في الشتاء يجبر وروى عن عروة معصفر لجواز بكتها
بجوز لبه حال الحياة واجنه البياض وما كان يصرفه وكفن من لاملاله
عمن تحليه نفقة فان تعدد وافضل قدر ميراثهم واختلاف الزرع
والفتوى على وجوب كنفها عليه عائشة وان تركت ما لا خائفة ورجحه
في الجربانه الظاهر لانه كسوتها وان لم يكن ثمة من يحليه نفقة ففي بيت
المال فان لم يكن بيت المال محورا ونظما فاعلم المسلمين تكفينه فان لم يند
سألوا الناس له ثوبا فافضل في رد التصديق ان علم وان كفن به مثله
والانصدق به محبة وظاهر انهم لا يجيبون الاسوال كفن الضرورة لا الكفاية
ولو كان في مكان ليس فيه لا واحد وذلك الواحد ليس له الا ثوب لا يلزمه
تكفينه به ولا يخرج الكفن عن ملك المتبرع والصلاة عليه صفتها فرض
كفاية بالاجماع فكيف نكرها لانه انكر الاجماع قبة كدفنه وغسله وتجهيزه
فانها فرض كفاية وشرطها سنة اسلام الميت وطهارته ما لم يصل عليه
التراب فيصل على قبره بلا غسل وان صلى عليه او لا استحسانا وفي القبة
الظاهرة من النجاسة في ثوب وبدن ومكان وسر العورة شرط في
الميت والامام جميعا فلو لم يلا طهارة والقوم بها اعدت وبعبك لا
كما لو مات مرة ولوامة لسقوط فرضها بواحد وبقي من الشرط ما باق الا ما
تأمل وشرطها ايضا حضور ووضعها وكونه عوا وكثره ليام الصلوة
كونه للقبلة فلا تنحى على غايب ومحول على نحو رتبة وموضوع خلفه لانه
كالامام من وجه دون وجه لصفتهما على الصلوة وصلاة النبي صلى الله عليه
وسلم على الخاشعة لغوية او خصوصية وصحت لو وضعوا لاس موضع جوز
واسا وان تعدوا ولو خطأ والقبلة صحت ان غروا والا لا افتتاح التعادة

وركنها

وركنها شيان التكبيرات الاربع فالاولى ركن ايضا لا شرط فلذا لم يجز
بنا اخرى عليها والقيام فلم يجز قاعدا بلا عذر وستينها ثلاثة التثنية و
الثنا والذعاء فيها ذكر الزاوية وغيره وما فهمه الكمال من ان الذعاء
ركن والتكبير الاول شرط رده في البحر بنصرهم بخلافه وفي فرض
على كل مسلم مات خلا اربع بغاة وقطاع طريق فلا يغسل ولا يلبس
عليهم اذا قتلوا في الحرب ولو وجدوا عليه صلواتهم لانه حذا وقصاص
وكذا اهل عصية ومكابرة في مصر ليلاب اسلح وخناق خنق غير مودة
تحكمهم كالغاة من قبل نفسه ولو عدا يغسل ويصل عليه به بقة وان كان
اعظم وزرا من قاتل غيره ورجح الكمال قول الشافعي بما في مسلم انه عليه
السلام لم يجر قتل نفسه فلم يصل عليه لا يصح على قاتل احد ابويه امانة
له ولحقه في النهر بالغاة وفي اربع تكبيرات كل تكبيرة قائمة مقام ركعة
برفع يديه في الاولى فقط وقال يمينه بلح في كلها ويثنى بعد حواشي سجدة
المهم ويجعل ذلك الى اخره ويصلي على النبي عليه السلام كما في التشهد بعد
الثانية لان تقديمها سنة الذعاء ويدعو بعد الثالثة بامور الاخرة ولما
اولى وقدم فيه الاسلام مع انه الايمان لانه يمينه عن الابتعاد فكانت
دعاء في حال الحياة بالايمان والافتقار واما في حال الوفاة فالافتقار و
موال غير موجود وبسلم بلاد دعا بعد الرابعة تسليمين ناويا اليك
مع القوم وبسلك الكمال التكبيرين يليه وغيره لكن في البيدائع العمل في زمان
على الجهر بالتسليم وفي جوامع النساء ويبحر بواحدة ولا فزادة ولا تشديد فيها
وعين الشفاعة الفاتحة في الاولى وعندنا يجوز بنية الذعاء ونكر بنية
القرارة لعدم ثبوتها فيها عنه عليه السلام وافضل صفوها انما هي
للتواضع ولو كبر امامه خصا لم ينجح لانه منسوخ فيمكث الموتى حتى يسلم
معه اذا سلم به بقة هذا اذا سمع من الامام ولو من المبلغ تابعه وينوي
الافتتاح بكنة كبيرة وكذا في العيد ولا يستغفر فيها القبة ويجنون و
معنوه لعدم تكليفهم بل يقول بعد دعا الباعين اللهم اجعل له لنا
فرطا بنحسين اي سائقا الى الخوض ليهي الماء وهو دعاله ايضا بتقدمه
في الخبر لاسيما وقد قالوا حسنات الصلوة لا لا بوبه بل هما في التعليم و
اجعله ذخر ابضة الذال الجمعة ذخيرة وشافعا مشفعا مقبول الشفاعة
ويقوم الامام ندبا بجذاء الصند ومطلقات الرجل والمرأة لانه محل الايمان

نور

والشفاعة لاجله والسبوق بعض التكبيرات لا يكبر في الحال بل ينتظر تكبير
الامام ليكبر معه لا فتاح لما تزان كل تكبيرة كركعة والسبوق لا يبدأ بما
فانه وقال ابو يوسف يكبر حين يحضر لا ينتظر الحاضر في حال التخرية
بليكن ترانفاقا للتخرية لانه كالمدرست ثم يكبران ما فاتهما بعد الفراغ فيرى
بلاد عات خشي ارفع الميت على عناق ومات في الجنة من ان المدرست يكبر
الكل للحال شاذ من فلولجاء السبوق بعد تكبيرة الامام الرابعة فاته
الصلاة لتعذر الدخول في تكبيرة الامام وعند ابو يوسف يدخل لبقاء
التخرية فاذ سلم الامام كبر ثلاثا كما في الحاضر وعليه الفتوى ذكره للجلية وغيره
واذا اجتمعت الجنائز فافرد الصلاة على كل واحدة اولي من الجمع وتقديم
الافضل افضل وان جمع جازته ان شاء جعل الجنائز صفا واحدا وقام عند
افضلهم وان شاء جعل صفا على القبلة واحدا خلف واحد بحيث يكون
صدر كل جنازة من يلى الامام ليقيم بهذا صدرا لكل وان جعلها حرا
فمن حصول المقصود ومررت الترتيب المعهود خلفه حالة الحياة فيقرب
منه الافضل فالافضل الرجل مما يليه فالنصف فالخشي فالباغية فالمرشقة
والصبي المبرق قدم على العبد والعبد على المرأة واما ترتيبهم في قبر واحد فموقوف
فبعكس هذا فيجعل الافضل على القبلة فيخ ويقدم في الصلاة عليه السلطان
ان حضر ونايبه وهو مولى الصرير المسمى ثم صاحب الشرقة ثم خليفة
القاضي ثم امام الحق فيه بهام وذلك ان تقديم الولاية واجب وتقديم امام الحق
مندوب فقط بشرط ان يكون افضل من الولي ولا فالولي اولي كما في الجنة
وشرح الجمع لمصنفه وفي الداراية امام السجدة الجامع اولي من امام الحق اي سجدة
محلة نهريثم الولي بترتيب عضوية لان كل واحد لا يفيدهم على ابن اتفاقا
الا ان يكون عالما ولا يجا هادفا لا بين ولي فان لم يكن ولي فالزوج ثم الجيران
ومولى العبد اولي من ابنه الملقب بقاء ملكه والفتوى على بطلان الوصية بصله
والصلاة عليه وله لولي ومثله كل من يقدم عليه من باب اولي
الاذن لغيره فيها لانه حقة فيملك ابطله لانه اذا كان هناك من ياد
فله لى لذلك المساوي ولو صغر من المنع لشاركه في الحق اما البعبد
فليس له المنع فان صل غيره الى الولي ممن ليس له حق التقديم على الولي ولم يبا
الولي اعاد الولي ولو على قبره ان شاء لاجل حقة لا لاسقاط الفرض ولذا قلنا
ليس لمن صل عليها ان يعيد مع الولي لان تكرارها غير مشروع والا لى

وان صل من له حق التقديم كفاخر ونايبه وامام حي او من ليس له حق التقديم
وتابعه الولي لا يعيد لانهم ولي بالصلاة منه وان صل هو الولي بخوبان
لم يحضر من يقدم عليه لا يصل غيره بعده وان حضر من له التقديم لكونها
بخواتم الوصل بوضرة السلطان مثالا اعاد السلطان كما في الجنة وغيره
وفيه حكم صلاة من لا ولاية له كعدم الصلاة اصلا في صل على قبره سالم
يتمزق وان دفن واصل عليه التراب بغير صلاة او بها بلا غسل او ممن
لا ولاية له صل على قبره استحسانا لم يطل على الظن تفننه من غير تقدير
هو الاصح وظاهره انه لو شك في تفننه صا عليه لكن في التمر عن محمد كانه
تقديره بالمانع ولم يجر الصلاة عليها ركبا ولا قاعدا بغير عذر استحسانا او كره
تحرما وقيل ترتيبها في مسجد جماعة هو الميت فيه وحده او مع القوم والحق
في الخارج عن المسجد وحده او مع بعض القوم والمختار الكرامة مطلقا خلا
بناء على ان المسجد ثمانية للكتابة وتوابعها كما فلة وذكره ربيس علم ومرو
الموفق لاطلا حديث ابى داود من صل على ميت في المسجد فلا صلاة له
ومن ولد فمات يغسل ويصل عليه ويرث ويورث ويستحب ان يستل بالنيا
للسنا على وجد منه ما يدل على حياته بعد خروج كثره حتى لو خرج راسه
فقط وهو يصح فذبحه رجل فعليه الغرة واقطع اذنه فخرج جنازات فعليه
الذبية ولا يستهل غسل وسمى عند الشفا وهو لا يصح فبنته به على خلاف ظاهر
الرواية اكراما لجنه ادم كما في الجنة الجاهل وفي التمر عن الظهيرتو اذا استبان
بعض خلفه غسل وحشر هو المختار وادرج في خرقه ودفن ولم يصل عليه
وكذا لا يرث اذا انفصل نفسه كصبي مع احد ابويه لا يصل عليه لانه تبع
له في احكام الدنيا لا العقبى لانه لم يخدم اهل الجنة ولو به بدونه فلم
تبع الذار والشيء ابويه فاسلم هو واسلم الصبي ومن عاقل الى ابن سبعين
صل عليه لصيرورته مسلما فالاول لا ينبغي ان يسأل العشي عن الاسلام بل
بذكر عنده حقيقته وما يجلي بيمان به ثم يقال له هل انت مصدق بهذا
فاذا قال نعم كلف به ولا يضرتوقفه في جوابا الايمان ما الاسلام فحق ويصل
السلم ويكفن ويدفن قبره كحال الكافر الا صل اما المريد فيلحق في حفرة كالكافر
عند الاحتياج فالوله قرب فالاول تركه لهم من غير مراعاة السنة فيفضله
غسل الثوب الجسر وبلقه في خرقه ويليقه في حفرة وليس لكافر او غسل قبره
السلم واذا اهل الجبارة وضع نديا مقدما بها كسر الدال ونفخ وكذا الموتر على يده

عشر خطوات لحديث من جنازة اربعين خطوة كثر من اربعين كبيرة ثم مسح
مؤخرها على يمينه كذلك ثم مقدمها على يساره ثم مؤخرها كذلك فيقع الفراغ خلف
الجنازة فيمشي خلفها وصحبه عليه السلام على جنازة سعد بن معاذ ويكره
عندنا حمله بين عمودي السدي بل يرفع كل رجل فائمة باليد على العنق كالانتفا
ولذا كره حمله على ظهر رومانية والقبض على الرضخ والفطيم او فوق ذلك فليلا يحمله
واحد على يديه ولوركا وان كان كبير ارحل على الجنازة ويسرع بها بالاجاب
اي عدوس ربع ولوبه كره وكره فاخير صلواته ودفعه ليصل على جميع عظيم
بعد صلاة الجمعة لا اذ خيف فوثبها بسبب دفعه فنبه كما كره لمينعها جلوس
قبل وضعها وقيام بعده ولا يقوم من في الصلاة اذا راها قبل وضعها
ولامن مرت عليه هو المختار وما ورد فيه منسوخ زيلعي وندب الله خلفها
لانها متبوعة الا ان يكون خلفها نساء قال الله ما ماما الحسن اختيار ويكره
خروجهن من تحريمها ونزول الناحية ولا يترك اتباعها لاجلها ولا يمشي عن يمينها
ويسارها ولو مشى ماماها جاز وفيه فضيلة ايضا ولكن ان تباعد عنها او
مقدم الكل وركب ماماها كره كما كره فيها رفع صوت بذكر او قراءة في قبر
قبره في غير دار مقدر نصف قامة وان زاد فحسن ويجلده ولا يشق الا
في ارض رخوة ولا يجوز ان يوضع فيه مضربة وما روى عن علي بن ابي حمزة مشهور
لا يؤخذ به ظهيرة ولا باس بالخذ نابوت ولوس حجر واحد بدله عند الجنازة
كرخاوة الارض ويسن ان يفرش فيه الترابيات في سفينة غسل الكفن ويلي
عليه والحق في الجران لم يكن قبريا من الترفيع ولا ينبغي ان يدفن الميت في الدار ولو كان
صغيرا لاختصاص هذه التربة بالانبياء وقعات ويسجنان يدخل من قبل
القبلة بان يوضع من جهتها ثم يحمل فيجلده وان يقول وضعه بسم الله وبالله
وسمعه رسول الله ويوجه اليها وجوبا ويضع كونه على شقه الايمن ولا يمش
ليوجه اليها وتحمل العقدة للاستغناء عنها وسوى الدين عليه والقصب الامر
الطيوخ والخشب لوجوه الميت ما فوقه فلا يكره ذكره ابن ملك **قائلا** عدد
لبنات الحدائق عليه السلام سبع مئتين وجر ذلك حوله بارض رخوة كالنابوت
ويسجي في قبرها ولو خشي لا قبره الا بعد ذكر مطر وبها التراب عليه وكره
الزيادة على ما خرج منه من التراب لانه بمنزلة البناء ويسحب حبه من قبل
رأسه ثلاثا وجلوس ساعة بعد دفنه له عاء وقرأة بقدر ما يخبر المزور
له ولا باس برش الماء عليه حفظ الترابية عن الانداس ولا يرتفع للنهي عنه ويمن

ندبا وفي الظهيرة وجوبا قدر شبر ولا يجتصص للنهي عنه ولا يطين ولا
يرفع عليه بنا وقل لا باس به وهو المختار كما في كراهة الترابية وفي جنازة
لا باس بالكتابة ان اخرج اليها حتى لا يذهب ثرا ولا يمشن ولا يخرج منه
بعد اهالة التراب لا لخلق ادى كان تكون الارض مقصوبة او اخذت بنفعة
ويخير المالك بين اخراجه مساوته بالارض كما جاز ذرعه والبناء عليه
اذا لم يمسار ترابا زيلعي حاملات وولد عاخي يضطرب شوق بطنها
من الابد ويخرج ولدها ولو بالعكس وخيف على الام قطع واخرج لو ثا
والالا كما في كراهة الاختيار ولو بلغ مال غيره ومات هل يتق قولان والاولي
نعم في **فروع** الاتباع افضل من التوقل لولقرية او جوار وفيه صلاح معروف
يندب دفعه في جهة موته ونهي له وسائر موضع ضله فلا يكره لاجاله
ومن بيعته وان راى ما يكره لم يجوز ذكره لحديث اذكر وانحاسن موتاكم وكفوا
عن مساويعهم لا باس بقوله قبل دفنه وبالا اعلام بموته وبارئائه بشجر
او غيره لكن بكرة الا فرط فمدحه ولا سيما عند جنازته لحديث من تغري
بغز الجاهلية وبغربة اهله وترغيبهم في الصبر وبالنخاض طعام لهم و
بللوس لها في غير مسجد ثلاثة ايام واولها افضل وتكره بعد ما الاغراب
وتكره التعزية ثانيا وعند القبر وعند باب القمار ويقول اعظم الله اجره
واحسن عزالك وغفرليك وزيارة القبور ولوللنساء الحديث كت
نهيتكم عن زيارة القبور الا فورا وروها ويقول السلام عليكم دار قوم مؤمنين
وانا ان شاء الله بكم لاحقون ويقرائيس وفي الحديث من قرأ الاخلاص عند
موتة ثم وجب اجرها لالموات اعطى من اجر بعدد الاموات ويجوز قبر
لنفسه وقيل يكره والذي ينبغي انه لا يكره نصب نحو الكفن بخلاف القبر يكره
الشي في قبره فظن انه محدث حتى لو لم يصل لله قبره الا يوطى قبره لا يكره
الدفن ليل ولا لاجلاس القاري عند القبر هو المختار عظم الذي يحرم انما
يحبذ الميت بيكاه اهله ذ او في ذلك كتب في جهة الميت او عات
او كفته عهدا نامد برحان يغفر الله للميت او في بعضهم ان يكتب في جهته
او صدره بسم الله الرحمن الرحيم ففعل ثم راى في التام ففعل فقال لنا
وضعت في القبر بما ينبغي ما يكره العذاب فلما راوا يكتبوا على جهتي اللهم
الرحيم فالوا من عذاب الله **باب** **الشهيد** فيعمل بجهته
منقول لانه مشهور له بالحق اوفاء لانه حتى عند ربه فهو شاهد هوكل

مسلم طاهر فالحايضان رات ثلاثة ايام غسلك والا لا اعدم كونها نكاحا
 ولم بعد عليه السلام غسل منظلة لحصوله بفعل اللابكة بدليل قصة آدم
 قتل ظالمنا بغير حق بجرحة اي بما وجب الفصاص ولم يجزئ القتل مال
 بل فصاص حتى لو وجب المال بما رضى كالمضيق او قتل الاب ابنه لا تسقط الشهادة
 ولم يرتب فلورثت غسل كايحيى وكذا يكون شهيد الوقت له باع او حرب
 او قاطع طريق ولو تبييا او بغيره جارة فان مقتولهم شهيد باقية
 قتلوه لان الاسلام فيه شهدا احد ولم يكن كلهم قتل صالح او جدر بجرحا
 مبتدأ معركتهم المراد بالجرحة علامة القتل كزوج الدم من عينه او اذنه
 او خلفه صافيا لامن انفسه وذكره وديره وحلقه جامدا فيزعه عنه ما
 لا يصح للكفن ويزاد ان نقص ما عليه عن كفن السنة وينفصل ان زاد لاجل
 ان يتم كفه السنون ويصنع عليه بلا غسل ويدفن بدمه وشبابه حديث
 زملوهم بكمولهم ويعمل من وجد قنائه مصر او قرية فيما اى في موضع يجب
 فيه الدية ولو في بيت المال كالمقتول في جامع وشارع ولم يعلم قاتله ولم
 ويرجع الفصاص فان وجب كان شهيدا كمن قتله للصوم ليلته المصروفة
 لاقامة ولا دية فيه العلم بان قاتله للصوم غايبة لا من عينه لم يعلم
 فليحفظ فان التارس عنه غافلون او قتل بجذ او فصاص وكذا بغيره او قتل
 سبع او سبع وارث وذلك بان اكل وشرب ونام وتداوى ولو قتل
 او اوى جبهة او مضى عليه وقت صلاة وهو يعقل ويقد رطلها او نقل
 من المعركة وهو يعقل سوء وصلحها او مات على احدى وكذا لو قام من مكانه
 الى مكان اخر يدعى لا خوف وطى الخيل او اوى بامور الدنيا وان بامور الآخرة
 لا يصير مرثيا عند محمد وهو لا يفي جوهره لانه من احكام الاموات او باع
 او اشترى او تكلم بكلام كثير ولا فلا وه ذكاه اذا كان بعد انقضاء
 الحرب ولو فيها اى في الحرب لا يصير مرثيا بشئ مما ذكره وكل ذلك في الشهيد
 الكامل والافالرت شهيد الاخرة وكذا للجنب ونحوه ومن قصد العدو
 فاصاب نفسه والعرق والحرق والغرب والمهدوم عليه والبطوم
 والطعون والنساء واليت ليلته للجمعة وصاحب ذات الجنب ومن ما
 وهو يطلب العلم وقد عدم التيسر في ثلثين **باب الصلاة**
 في الكعبة في الباب زيادة على الترجمة وهو حسن يفي فرض ونفل فيها و
 فوقها ولو بلا ستر لان النبلة عند ناله العرسه والموا الى عنان السماء

اي يغسل

وان كوه الشئ المذمى وترك التعظيم منفردا بالجماعة وان وصية التفتت
 وجوههم في التوجه الى الكعبة الا اذا جعل فيها الى وجه امامه فلا يصح فذلك
 لتقدمه عليه وبكره جعل وجهه لوجهه بالاحليل ولو يجب له بكره في
 اربع ونفخ لو تخلفوا حولها ولو كان بعضهم اقرب اليها من امامه ان لم يكن في
 جانبها لثأرة حكما وقت مسامحة الركن في جانبك امام وكان اقرب لم
 وينبغي الفساد لمينا طالترجج جهة الامام وهذه صورته وكذا
 لو قعد وامن خارجها بامام فيها والباب مفتوح حتى لانه كتابه في
 الحرب **كتاب الزكاة** قرنها بالصلاة في اثنين وثمانين
 موضعا في التنزيل دليل على كمال الاتصال بينهما وفرضت في السنة
 الثانية قبل فرض رمضان ولا يجزئ الا بياها عا حيا في الظهارة والتماء و
 شرعا تملك خرج الاباحة فلو طعم بيميننا وبالكفا لا تجزئه الا اذا دفع اليه
 الطعوم كالوكاه بشرط ان يعقل الفرض اذا حكم عليه بنفقة بجزء ما خرج
 المنفعة فلو لم يكن فقيرا راداره سنة ناوبا لا تجزئه عنه الشارع وهو ربع
 عشر نصاب حول خرج الشافعية والنظرة من مسلم فقير ولو معتموها غير
 هاشمي ولا مولاه اى عتقه وهذا معنى قول الكثر تملك المال اى العهود
 اخرجه شرعا مع قطع المنفعة عن المالك من كل وجه فلا بدفع لاصلا
 وفرعه لله تعاليان لاشترط النية وشرطا فراضها عقل وبلوغ ولدا
 وحرية والعلم به ولو حكما ككونه في دارنا وسببه اى سبب افاضها
 ملك نصاب حول نسبة للمول الحول لولائه عليه تام بالرفع صفة ملك
 خرج مال الكاتب اقول انه خرج باشرط الحرية على ان المطلق ينصرف للكل
 ودخلها ملك بسبب خيبت كغصوب خلطه اذا كان له غيره منفصل
 عنه يوفى دينه فارغ عن دينه له مطالبة بجهة العباد سواء كان لله
 كزكاة وخراج والعبد ولو كالة او مؤجلا ولو صدق زوجته المؤجل
 لا فرق او نفقة لزمته بقضاء او رضا بخلاف دين نذر وكذا خروج
 المطالب ولا يمنع الدين وجوب عشر وخراج وكهارة وفارغ عن حاجته
 الاصلية لان المشغول به كالعهدوم وفتره من ملك بما يدفع عنه الملاء
 تحقيقا ككتابته او تغدير كدبته نام ولو وقف يد بالقدرة على الاستمالة
 بنائبه وفرغ على سببه بقوله فلا زكاة على مكاتب لعدم الملك التام
 ولا في كسب ما ذوق ولا في موهون بعد قبضه ولا فيما اشتره لتجارة

مصرفا لغيره لا للفقير

قبل قبضه ومديون للعبد بقدر دينه فبركى الزبدان ببلغ نصابا وعرض
الدين كالحلال عند محمد ورجحه في البحر ولوله نصب صرف الدين
لايسرها قضا، ولو اجناسا صرف لاقلها زكاة فان اسويكاً ربعين شاة
وخمس ايل خيرو ولا في ثياب البدن المحتاج اليها الدفع المروا لبردين ملك
واناث المنزل ودور السكنى ونحوها وكذا الكنب وان لم تكن لاهلها
اذ لم ينو التجارة غير ان لاهلها اخذ الزكاة وان ساوت نصب الا ان تكون
غيره وحديث وقبر او تزيد على اثنين منها هو المختار وكذلك
الات المتفرقين اما جبة اربعة كالعنصر اربع الملبدة فيه الزكاة بخلاف
ما لا يفي كصابون ساوى نصابا وحال الحول وفي الاشياء الغنية لا يكون
غنى بكتب المحتاج اليها كالمسكين في العباد فتباع له ولا في مال مفقود
بعده سنين وساقط في حجر مستخرج بعد ما ومفصولا بنية عليه فلا
بنية تجب له الا في غصب التامة فلا تجب وان كان الغاصب من زكاة التامة
ومد فون ببرية نسي مكانه ثم تذكره وكذا الودعة عند غير معارفه بخلاف
المدفون في حرز واختلاف المدفون في كرمه وارضى لمكة ودين كان سجده
المديون سنين ولا بنية عليه ثم صارت له بان فريضة عند قوم
قيد في مصرف الخاتبة بما اذ حلف عليه عند القضا اما قبله فجب
لما يرضى وما اخذ مصادرة في غلما ثم وصل اليه بعد سنين لعدم التو
والاصافيه حديث على رضي الله عنه لا زكاة في مال الصغار وهو
ما لا يمكن الانتفاع به مع بقاء الملك ولو كان الدين على مفرق على عاشر
مصر ومفسر اي يحكم بافلاسه او على واحد عليه بنية ومن يملك زكاة
وهو الصحيح ذكره ابن ملك وغيره لان البنية قد لا تقبل وعلم به فاضح
ان المقتضى به عدم القضا بعلم القاض فوصل اليه ملكه لزم زكاة ما يرضى
الدين في زكاة المال وسبب لزوم اديها نوجبه للمطالبة في قوله تعالى ان الزكاة
وشروطه اي شرط افترض اديها حول الحول وهو في ملكه وتمنيه المال
كالداراهم والدينار ليعتقها للتجارة باصل الخلقة فنلزم الزكاة كيف ما
اسكها ولو للنفقة او التسوم بغيرها الا في اونية التجارة في العروض
اما صرحوا لا بد من مقارنتها لعقد التجارة كما يبيح او دلالة بان يقد
عينا عرض التجارة او يوجد ارضه للتجارة بعرض في صير للتجارة بلا بنية
صريحاً واستثنوا من شرط البنية ما يشترطه المضارب فلو كان يكون

للتجارة مطلقا لانه لا يملك بما لها غير ما ولا يرضى نية التجارة فيما خرج من ارض
العشرية او الخرجية او المستأجرة او المستعارة لا لا يجمع الحقان وشرط
لصحة اديها بنية مقارنته له اي للاداء ولو كانت المقارنة حكما كما لو دفع
ثم نوى والمال قائم في يد الفقير او نوى عند الدفع للموكل ثم دفع الموكل
بلا بنية او دفعها للذي ليدفعها الفقير جاز لان المقارنة الامر ولذا
لو قال هذا انطوع وعن كفايته ثم فاه عن الزكاة قبل دفع الموكل ثم وثق
زكاة موكله ضمن وكان متبرعا له اذ اوكله الفقير والموكل ان يدفع
لولده الفقير وزوجته لانفسه الا ان قال ربعها ضمنها حيث ثبت
ولو تصدق بدراهم نفه لخران كان على بنية الرجوع وكانت دراهم الموكل
قائمة او مقارنته بعزل ما وجب عليه وبعضه ولا يخرج عن العهدة بالعزل بل لا بد
للفقر او تصدق بكلمة الا اذا نوى ذرا او واجبا لغيره ويضمن الزكاة و
لو تصدق ببعضه لا تقط حصته عن الثلث خلافا للثالث واطلقه فعم
العين والدين حتى لو بر الفقير عن النصاب صح يتسقط عنه واعلم ان اداء
الدين عن الدين والعين عن العين وعن الدين يجوز اداء الدين عن العين
وعن دين سبب ليجوز وجبة الجوزان يعطى مديونه الفقير زكاته ثم
ياخذها عن دينه ولو امتنع المديون مديده واخذها لكونه ظفر بجنس
فان مانعه رفعه للتضا وجبة التكفين بها التصديق على فقير ثم هو
يكفي فيكون الثواب لها وكذلك في تغيير السجد ونماه في جبل الاشياء وفرضها
عري اي على الزكاة وصحة الباقله وغيره وقيل في روى اي وبيع الغور
وعليه الفتوى كما في شرح الوهبانية في انهم يتأخروا بالاعذر ونزولها
لان الامر بالصرف الى الفقير معه فريضة الغور وهو انه لدفع حاجته و
مصلحة فتم لم يجب على الغور لم يحصل المقصود من الايجاب على وجه التمام و
تمامه في الفسخ لا يبيح للتجارة ما اى عيده مثالا اشتراه لها فنوى بعد ذلك حدة
ثم مانوه للخدمة لا يصير للتجارة وان فاه لها ما لم يبعه بجنس ما فيه الزكاة
والفرق ان التجارة عرف لا تتم بمجرد البنية بخلاف الاول فانه ترك العمل فيتم
بها وما اشتراه لها اي للتجارة كان لها المقارنة البنية لعقد التجارة لاما وز
وزاه لها عدم العقد الا اذا تصرف فيه اي اوىا فوجب الزكاة لاقران البنية
بالعمل الذهب والفضة والسائمة لما في الخاتمة لو ورث سائمة لزمه
زكاتها بعد حول نوى او لا وما ملكه بصنعه كبة او وصية او نكاح او صلح

اوصل عن قود قيتد بالقود لان العبد للتجارة اذا قبله عبد حط او دفع به
 كان المدفوع للتجارة خائبة وكذا كل ما يقرضه مال التجارة فانه يكون لها بلينة
 كما ترونوه لها كان لها عند الثاني والاصح انه لا يكون لها جرح عن البديع وفي
 اول الاشياء وتوفارت البنية ما ليس بدل مال بما لا ينفع على الصبي لارزكاة
 في اللالي والموهر وان ساوت الفانفا الا ان تكون للتجارة ولا يصل
 ان ما عدا الجرحين والتسوية انما يترك بنية التجارة بشرط عدم المنافع المؤدى الى الشئ
 وشرط مفارقتها العقد للتجارة وهو كسب المال بالمال بعقد شرط او لعمارة او
 استغراض فلو نوى التجارة بعد العقد واشترى شيئا للقبية ناويا ان يجر
 ربحا بابه لارزكاة عليه كما نوى التجارة فيما جرح من ارضه كما ترونوه وكما لو اشترى
 ارضا خارجة ناويا التجارة او عشرة وزرعها او بزا للتجارة وزرعه لا يكون
 للتجارة انما للمنافع **باب السائمة** هي لغة الرعية وشرعا
 المكينة بالرسد المباح ذكره الشافعي في اكثر الاحكام المقصد الدرد والنقل ذكره الزيلعي
 وزاد في المحيط والزيادة والسمن ليعم المذكور فقط لكن في البديع لو اسامها
 للحم لارزكاة فيها كما اسامها للحم والركوب ولو للتجارة ففيها ركعة التجارة ولعلم
 تركوا ذلك لغيرهم بل يكتسبون فلو علفها نصفه لا تكون سائمة فلا ركعة
 فيها المشك في الموجب وبطلان قول زكاة التجارة يجعلها المستوم لان ركعة
 التسوم وركعة التجارة مختلفان قد راو سببا فلا يبنى حولا احدهما على الآخر
 فلو اشترى ما الى التجارة شتم جعلها سائمة اعتبر اول المولود وقت المولود
 لو باع السائمة في وسط المول و قبله بيوم بمسرها او غير جنبها او بقدر
 ولا نقد عنده او بعروض ونوى بها التجارة فانه يستقبل حولا لغيره وفيها
 ليس في سوا الوقف والمثل المسئلة زكاة لعدم المالك وكذا في الموشة الحي ولا
 مقطوعة القوائم لانها ليست بسائمة **باب انصاب الابل**
 بكسر الباء وتكون مؤنثة لا واحد لها من لفظها والنسبة اليها بالبعث والباء
 سميت به لانها تبول على الخازنها خسر فيؤخذ من كل خسر منها الا خمس
 وعشرين تحت جميع بطنه وهو ماله سنا مان منسوب الى تحت نصر لانه
 اول من جمع بين العربي والجمي فولد منها ولد فبني تحتها وطرب شاة
 وما بين النصابين عفو وفيها اى خمس والعشرين بنت محاضر وهي التي
 طلعت في السنة الثانية سميت به لانها غالبا تكون محاضا اى عاملا
 باخرى وفي سنة وثلاثين الى خمس واربعين بنت لبون وهي التي طلعت

في النافعة لان انما تكون ذات لبن لاخرى غالبا وفي سنة واربعين
 الى ستين حقة بالكسرو وهي التي طلعت في الرابعة وخمسة واربعة احدى
 ستين الى خمس وسبعين جذعة يعني لذي النجعة وهي التي طلعت في الخامسة
 لانها تجذع اى تعلق اسنان اللبن وفي سنة وسبعين الى تسعين بنتا
 لبون وفي احدى وتسعين حقتان الى مائة وعشرين كذا كتب النبي عليه
 الصلاة والسلام ولما بكرى الله تعالى عنه ثم تشانف الفريضة عندنا
 فيؤخذ في كل خمس شاة مع الحقنين ثم في مائة وخمسة واربعين بنت محاضر
 وحقتان شاة في مائة وخمسين ثلاث حقتان ثم تشانف الفريضة
 بعد المائة والخمسين ففي كل خمس شاة مع الثلاثة حقتان ثم في خمس وعشرين
 بنت محاضر مع الحقان ثم في ثلث وثلاثين بنت لبون معهن ثم في
 مائة وست وتسعين اربع حقتان الى مائتين ثم تشانف الفريضة بعد
 المائتين ابدان كانت ان في الخمس التي بعد المائة والخمسين حتى يجزى كل غير
 حقة ولا تجزى ذكورا ولا انا بالقيمة للاثلاث بخلاف البقر والغنم فانها لا
 تجزى **باب زكاة البقر** من البقر بالتكون وهو الشق حتى لا تـ
 يشق الارض كالشور لانه يشترى الارض ومفردة بقره والشاة للوحدة
 بنصاب البقر والمأمور ولو مولودا من وحنه واهلته بخلاف عكسه و
 وحتى بقره غنم وغيره فانه لا يعد في النصاب ثلثون سائمة غير مشرككة
 وفيها ينبيح لانه ينبيح امه ذواته كاملة وبنية انشاء وفي اربعين سن
 ذواتين او مستنة وفيما زاد على اربعين بحسابه في ظاهر الزوايه عن كيا
 وعنه لانه فيما زاد الى ستين ففيها اضعت في ثلاثين وموفولها وثلاثا
 وعليه الفتوى جرح عن النصاب في صحيح القدوري ثم في كل ثلاثين ينبيح
 وفي كل اربعين ستة الا اذا نذرت مائة وعشرين فيخبر بين اربع ابعة
 وثلاث مستات وهكذا **باب زكاة الغنم** مشتق من الغنمة
 لانه ليس لها الاله الذماء فكانت غنمة لكل طالب نصاب الغنم ضانا او غرا
 لانها سواء في تكميل النصاب والاصحية والزنا لانه اذا الوجوب والايما
 اربعون وفيها شاة نعم الذكر والانثى وفي مائة واحد وعشرين شاة
 وفي مائتين واحدة ثلاث شاة وفي اربع مائة اربع شاة وما بينهن اغر
 ثم بعد بلوغها اربع مائة في كل مائة شاة الى غير نهايه ويؤخذ في ركاتها
 اى الغنم التي من الضان والغر وهو ما بنت له ستة لاجل الذم الا بالقيمة

في النافعة لانها غالبا تكون محاضا اى عاملا
 باخرى وفي سنة وثلاثين الى خمس واربعين بنت لبون وهي التي طلعت

وهو ما في عليه كثرها على الظاهر وعنه جواز الجذع من الضمان وهو قولها
والدليل يرجع ذكره الكمال والثني من البقرين سنتين ومن الابل ابن خمس
ولجذع من البقرين سنة ومن الابل ابن اربع ولا في خيل بئمة عندهما و
عليه الفتوى خائنة وغيرها ثم عند الامام عليا نصاب مقدار الاصح لا لعدم
النقل بالتقدير ولا في نغال وحبر سائمة بما عاينت للتجارة فلوها فلا كذا
لانها من العروض ولا في عويل وعلوفة ما لم تكن العلوفة للتجارة ولا في عمل
بفختين ولد الثناة وفصيل ولد الثناة وعجول بوزن سنور ولد البقرة
وصورته ان يموت كل الكبار ويتم الحول على اولادها الصغار لا يتبع الكبير
ولو واحد ويجب ذلك الواحد ما لم يكن جديا يكره الوسط وحلاكه بقطر
ولو تعدد الواجب وجب الكبار فقط ولا يمكن من الصغار خلافا للثناة
ولا في عنق وهو ما بين النصف في كل الاموال ونخصاه بالتسليم ولا في هالك
بعد وجوبها ومنع العكس في الاصح لتعلقها بالعين لا بالذمة وان هلك
بعضه سقط خطه وبصرف المال الى العفو ولا شدة الى نصاب يلب
ثم وثبة بخلاف الاستهلاك بعد الحول لوجود التقصد ومنه ما وجبها عن
العلف او الماشية هلك فيضمن بدائع والنوى بعد القرض ولا عارة
واستبدال مال التجارة بمال التجارة بعد هلاكها او بغير مال التجارة والتأينة
بالتأينة استهلاك وجاز دفع القيمة في زكاة وعشر وخراج وفطرة ونذر
وتجارة غير اعتاق وتعتبر القيمة يوم الوجوب وقا اليوم الاداء وفي التسليم
يوم الاداء اجماعا ولا يصح ويقوم في البلد المال الذي فيه ولو في مفارقه اوجب
الامصار اليه في المصدق لا يباخذ الا الوسط وهو على الامنة وادق الا
ولو كله جند فيجد وان لم يجد المصدق وكذا ان وجد فالقيده انما في ما وجب
من ذات سن دفع المال الاداء في بيع الفضل جبر على التاكيد لانه دفع القيمة
او دفع الاعطى ورد الفضل لا يجبر لا يشترط الرضا هو الصحيح سريخ ارفع
القيمة ولو دفع ثلاث شيئا ثمان عن اربع وسط جاز والمستفاد ولو به
او ارث وسط الحول يضم الى نصاب جنبه فيزكبه بحول الاصل ولو في
زكاة نفقه ثم اشترى سائمة لا يضم ولوله نصابان مما لم يضم احدهما كمن
سائمة من زكاة الف درهم وورث الفاضلة الى اقربها حولا وربع كل يضم
الحاصلة اخذ البعثة والسلطان الجائر زكاة الاموال الظاهرة كالسوق والشر
والخراج لا اعادة على اربابها ان صرفها لا يؤخذ في حمله لانه ذكره ولا يصرف

ولنا ناسا

الا ان كان قد يتخذ منها حلالا كذا نقله
الشافعي وقواعدنا لا تأباه وليراجع

فيه فعليهم ديانة فيما بينهم وبين الله اعادة غير الخراج لانهم مصارفه وتختلف
في الاموال الباطنة في الولوية وشرح الوصاية لخصه به عدم الاجزاء وفي
البسوط الاصح الصحة ذاتي بالدفع لظلمة زماننا الصدقة عليهم لانهم
بما عليهم من التبعات فقررت في امير يلج بالصيام ككثارة عن يمينه
ولو اخذ الساعي جبر لم يقع زكاة لكونه بالاختيار ولكن يجبره بالحسين
بنفسه لان الاكراه لا ينافي الاختيار لكن في التفسير الفقه به سقوطها في الاول
الظاهرة لا الباطنة ولو غلط السلطان المال المقتضى بماله ملكه فنجب الزكاة
فيه وبورث عنه لان الخلط استبرأ له ان لم يكن تميزه عندنا حنيفة
وقوله ارفق اذ قلنا بخلو مال عن غصب وهذا كان له مال غير ما استهلكه
بالخلط منفصل عنه بوفد ربه والافلا زكاة كما لو كان لكل خبثا كلف
النهر من الخبث السعدي وفي شرح الوصاية عن البرازية انما يكره ان تصدق
بالخرق القطعي ما اذا اخذ من انثاماية ومن اخرماية وغلطها ثم تصدق لا يكره
لانه ليس بحرارة بعينه بالقطع لاستهلاكه بالخلط ولو عجل في نصاب زكاة
لسنين والنصب صحيح لوجود السب وكذا لو عجل عشرة رعه او ثمره بعد الخرج
قبل الاداء واختلف فيه قبل النبات وطلوع الثمرة والاطهر عدم الجوز
وكذا لو عجل خراج راسه وتماه في الثمر وان وصلت بغير التقدير قبل تمام الحول
او مات او زدد وذلك لان الاعتبار كونه مصرفا وقت الصرف اليه بعده
ولو غرس في أرض الخراج كوما شال بثمر الكرم كان عليه خراج الزرع بجميع التفات
ولا شدة في مال صبي يغلبه في اللام وتكره بنية قلب بكسر قوم من نصا
العرب وعلى المرأة ما على الرجل منهم لان الصلح وقع منهم كذلك وبوخذ
في زكاة السائمة الوسط لا الحرم ولا الكبرائم ولا تؤخذ من تركته بغير وصية
لفقد شرطها وهو البنية وان اوصى بها اعتبر من الثلث لان تجزئ الوثبة
وحولها اي الزكاة فري بجر من القبة لا شمسى وسجى الفرق في العينين شدة ان
ادى الزكاة او لا يؤذ به لان وقتها العرشا **باب زكاة المال**
ال فيه المعصود في حديث هانور ربع عشر موكم فان المراد به غير السائمة
لان زكاتها غير مقدرة به نصاب الذهاب عشرون مثقالا والفضة مائتا
درهم كل عشرة دراهم وزن سبعة مثاقيل والدينار عشرون قيراطا والذرة
اربعة عشر قيراطا والقيراط خمس شعيرات فيكون الدرهم اثني عشر شعيرة
شعيرة والشقال مائة شعيرة فهو درهم وثلاثة اسباع درهم وقيل بفتح

في كل بلد بوزنهم وتحققه في متفرقات البسوع والمعتبر وزنها اذا وجر
لاقيتها واللازم من ذلك مضروب كل منهما ومعموله ولونبر او حلب
مطلقا مباح الاستعمال ولا ولو للخل والنفقة لانها خلقا اثنا فكريهما كين
كانا وفي عرض تجارة قيمته نصاب الجملة صفة عرض وهو ما ليس بنقد
واما عدم صحة النية في نحو الارض الخريبة فلنظام المايخ كما قدمت الان
الارض ليست من العرض فنتبه من ذهب او ورق اي فضة مضروبة
فان اذ ان التقويم ثانيا يكون بالمسكوك عملا بالعرف مقوما باحدهما ان يتوا
فلو احدهما اروج بعين التقويم به ولو بلغ باحدهما نصابا دون الاخر فحين
ما يبلغ ولو بلغ باحدهما نصابا ونصابا الاخر اقل قومها بالانفع الفقير
سريع ربع عشر خبر قوله اللازم وفي كل عرض يضم الحان بحسبه ففي كل
اربعين درهما درهم وفي كل اربعة مثاقيل فيرطان وما بين الخمس
للمس عفو واما ازيد بحسبه وهي ميلة الكسور وغالب الفضة و
الذهب فضة وذهب وما غلب غشة منها يقوم كالعرض وتقدر
فيه النية الا اذا كان يخلص منه ما يبلغ نصابا او قل وعنده ما يتم
به وكانت اثنا اربعة وبلغت نصابا من اربعة نقد نجب ركانه فنجب
والا فلا واختلقت الفضة المساوي والختار لزومها احتياطا خائفة ولذا
لا يتبع الا وزنا واما الذهب المخلوط بفضة فان غلب الذهب ففيه ذهب
والا فان بلغ الذهب او الفضة نصابه وجبت وشرط كمال النصاب
ولو سائمة في طرف الحول في الابتداء لانفقاد وفي الانتهاء للوجوب
فلا يصغر نقصانه بينهما فلو هلك كله بطل الحول واما الذين فلا يقطع
الحول ولو مستغرقا وقيمة العرض للتجارة نضم الى الثمنين لان لكل للتجارة
وضعا وجعلا ويضم الذهب الى الفضة وعكس بجميع النية قيمة وكلا
بالاجزاء فلوله مائة درهم وعشرة دنانير قيمتها مائة واربعون نجب
سنة عنده ونحوه عندهما فافهم ولا نجب الزكاة عندنا في نصاب
مشارك من سائمة ومال تجارة وان صحت الخلطة فيه بانها اساس
الاسامة الشعة التي يجتمعها اوص من يشفع وبيانه في شروح الجمع ون
نقد والنصاب نجب اجماعا وبزاجعان بالمحصص وبيانه في الحماوى
فان بلغ نصيب احدهما نصابا زكاة دون الاخر ولو بينه وبين ثمانية حلا
ثمانون شاة لاشته عليه لانه ما لا يقسم خلافا للثمنين سريع واعلم ان

الدين عند الامام ثلاثة قوى ومتوسط وضعف فنجب ركانها اذا لم
نصابا وحال الحول لكن لا في اربع عند قبض ريعين درهمان الذين القوى
كقرض وبدل مال تجارة فكلما قبض ريعين درهمين بوزنه درهم وعند قبض
ما يتبين منه لغيرها اي من بدل مال لغير تجارة وهو المتوسط كمن سائه
وعبيد خدمة ونحوها اما هو مشغول بحاجة الاصلية كطعام وشرب
وامالك وبعث بر ما مضى من الحول قبل القبض في الاصح ومثله ما لو ور
دين على رجل وعند قبض ما يتبين مع حوالان الحول بعده اي بعد القبض
من دين ضعيف وهو بدل غير مال كمرور بدينه وبدل كتابة وخلع لا
ان كان عنده ما يضمه الى الضعيف كما لو لو بر ارب الذين المدبوت
بعد الحول فلا زكاة سواء كان الذين قويا ولا خائفة وقدره في المحيط بالعرض
اما الموسر فهو سائلك فيلحفظ جوفه في التمر وهذا ظاهر في انه يتبد
للإطلاق وهو غير صحيح في الضعيف لا يخفى ونجب عليها اي المرأة زكاة
نصف مهر من نقد مردود بعد مضى الحول من الفكاك فبضته مهر
ثم ردت النصف لطا في قبل الدخول فتركى الكمال لما تقررت النفقة
في الفسوخ والعقود وتسقط الزكاة عن موهوب له في نصاب مرجوع
فيه مطلقا سواء رجع بقضاء او غيره بعد الحول لورود الاستحقاق
على عين الموهوب ولذا لا يرجع بعد هلاكه فيد به لانه لا زكاة على
انفاق العدم الملك وهي من الخيل ومنها ان يهبه لطفله قبل التمام
يوم **باب العاشر** قبل هذا من تسمية الشيء باسم بعض احواله ولا حاجة
اليه بل العشر علم لما ياتخذ العاشر مطلقا ذكره سعدى في علم جنس هو
مسلم بهما يعلم حرمة تولية اليهود على الاعمال غير هاشمي لما فيه من شبهة
الزكاة قادر على الحماية من الصور والقطاع لان الجباية بالحماية نصبه
الامام على الطريق لسافرين خرج الشكا فانه الذي يسعي في القبايل لياخذ
صدقة الموشى في ما كتبها لياخذ الصدقات تغليباً للعبادة على غيرها
من التجار بوزن فخار المارين باموالهم الظاهرة والباطنة عليه وما ورد من ذم
العشار محمول على اخذ ظلمات انكر تمام الحول وقال لم في التجارة او على دين محيط
او منقص للنصاب لان ما ياتخذ زكاة معراج وهو الحق بجرول والطلقة
او قال اذيت الى عاشر آخر وكان عاشر آخر محقق او قال اذيت نانا الى الفقراء
في المصر لا بعد الخروج لما ياتى وحلت صدق في الكمال لا يخرج بره في الاصح

لاشتباه الخطأ حتى لو شق بها على خلاف قسم ذلك العاشر وحلت صدق وعقد
عدما ولو ظهر ركبه بعد سنين اخذت منه الا في التسليم والاموال الباطنة
بعد اخراجها من البلد لا تنبأ بالخراج التحقت بالاموال الظاهرة فكان لاخذ
فيها للامام فيكون هو الزكاة والاول ينقلب نفاد وبأخذها منه بقوله لنقول
لا تنبأ على الناس مناعهم لكنه يحلفه انهم وكل ما صدق فيه مسلم
تماما تصدق فيه حتى لان لهم مالنا الا في قوله ادبت ان الله فقير لعدم
ولاية ذلك لا يصدق حريته في شيء الا في قوله ولد وقوله لغلام يولد مثله
مثله هذا ولدي لنقد المائتين فان لم يولد غنق عليه وعشر لانه اقرب بالحق
فلا يصدق في حق غيره والا في قوله ادبت الى عاشر ونعمه عاشر كذا لا يثبت
الاستيصال لئلا يجره من الاخذ وذكره الزبلي بها للترويجي بلفظ
ينبغي كذا فله المص من البحر لكن جرم في العناية والغاية بعدم تصديقه
ورجحه في التمر واخذ متا رباع عشر ومن الذي سوا كان تغليب الاول يمكن
كله البرجندى عن الظاهر بربطه ضعفه ومن الحربي عشر بذلك امر عمر
بشرط كون المال لكل واحد نصا بالان مادونه عفو وبشرط جهلنا
قد رما الخذ واما فان علم اخذ مثله مجازاة الا اذا الخذ والكل فلا ناخذ
بل انزلت له ما يبلغه مائة امان ولا ناخذ منهم شيئا ان لم يبلغ
مالهم نصا بالان اخذ واما في الاصح لانه ظلم ولا متابعة عليه ولم
ياخذ واما البسمة واعليه ولانا الحق بالكارم ولا يؤخذ العشر من مال
صحة حريته الا ان يكونوا ياخذون من امول صبيانا شيئا كما في الحكم اخذ من
الحريه مرة لا يؤخذ منه ثانيا في تلك السنة الا اذا عاد الى دار الحرب لعدم
جواز الاخذ بالاجتداحول وعهد ولو من الحريه بعاشروا لم يعلم به العاشر
حتى دخل دار الحرب ثم خرج ثانيا لم يعشده لما مضى سقوطه بانتطاع الولاية
بخلاف المسلم والذي لعدم السقط ذكره الزبلي ويؤخذ نصف عشر من
قيمة خمر وجلود ميتة كذا في المصنفه في شرحه للبخارة وبلغ نصا بالان
ويؤخذ عشر القيمة من حريه بلائنة بخارة ولا يؤخذ مسلم شيئا اتفاقا لا
يؤخذ من خنزيره مطلقا لانه قيم في اخذ قيمته كعنه بخلاف الشفعة
لانه لو لم ياخذ الشفعة بقيمة الخنزير يطل حقه اصلا فيصير موضع
الضرورة مستثناة ذكره سعدى ولا يؤخذ ايضا من مال في بيته مطلقا
ولا من بضاعة الا ان تكون لحريه ولا من مال مصاربة الا ان يرجع للمقا

في عشر نصيبه ان يبلغ نصا بالان كمن ذون مدبون بد من محيط
بماله ورقته وما ذون غير مدبون لكن ليس معه مولاة على الصحيح في الثلاث
لعدم ملكهم وكذا لا يؤخذ العشر من الوصية قال هب ذمال البسيم ولا من
عبد ومكاتب من على عاشر للتواريع فعشروه وثم من على عاشر اهل العبد لاخذ
منه ثانيا للتصديقه بمروره بغيره بخلاف ما لو غلبوا على بلد **فرع** من بيتنا
رطاب للتجارة كيطبخ ونحوه لا بعشره عند الامام لا اذا كان عند العاشر
فقرا في اخذ ليدفع لهم من بيتنا **باب** **الزكاة** المحققة بركا
لكونه من الوظائف المالية مولعة من الزكاة لانيات بمعية المكونين
مالا مركز تحت ارض عمن كون ركوه الخالق او المخلوق فلذا قال من معه
خلق خلقه الله ومن كثر اى مال مدفون دفنه الكفار لانه الذي يجترع
مسلم وذي ولو قفا صغير الوفاي معدن نقد ونحوه حديد وهو كالمالك
ينطبق بالنار ومنه الزبيب فخرج المبيع كلفظ وقار وغيره المنطوق كعادن
الاجارسة ارض خرابية او عشيرة خرج الدار لا المفاضة لدخولها بالاولى خمس
مخفقا اي اخذ منه لحدوث ونحو الزكاة الخمس وهو يوم المعدن كما مر وبانه
لما كمل ان ملك والاكمل ومفاضة فللوجود والمعدن لانه فيه ان يولد
في داره وحاقوته وارضه في رواية الاصل واختارها في الكثر والاشه
في يافوت وزمرد وقيروزيج ونحوها وجدت في جبل اي في معادن
ولو وجدت دفين بالمهيلة اي كثر اختل كونه غنيمه والمال ان الكثر
يختل كيف كان والمعدن ان كان ينطبق ولا في لولو هو مطر الزبيب وغير
حشيش في البحر وخشنة دابة وكذا الجرح ما يستخرج من البحر حبله ولو ذهب
كان كثر في قعر البحر لانه لا يد عليه القهر فليكن غنيمه وما عليه سمة الاسلاف
من الكنوز نقد او غيره فلفظة ينبغي حكمها وما عليه سمة الكفر فخر
باقية للمالك اول الفسخ او لوارثه لو جنى والاقليات المال على الاوجه وعند
ان ملك ارضه ولا فلا لوجود ولو ذمتا قفا صغيرا لانه لا من اهل
الغنيمه خلاصه من متا من فاته بترد منه ما اخذ الا اذا عمل في المفاوز
باذن الامام على شرط فله الشرط ولو عمل من اجل طلب الزكاة فهو
للولي وان كانا الجيرين فهو للثاير وان خلا عنها الى العلامة واشبه
الضرب فهو جاحل على ظاهر المذهب ذكره الزبلي لانه الغالب وفي كل اللفظة
ولا يختل كذا معدن كان او كثر وجد في صحراء دار الحرب بل كله للوالي

ولست آمن لانه كالتلصص ولذا لو دخله جماعة ذوو منعة وظفروا
من كنوزهم ومعدنهم خسر لكونه غنمة وان وجدوا الزكيات من في الارض
مملوكة لبعضهم رده الى مالكه يخرج من الغدر فان لم يرد له واخرجه منها
ملكه ملكا خيرا فببيله التصديق به فلو باعه حتى لنفيا ملكه لكن لا
لا يطلب المشتري ولو وجدوا الزكيات غيرة غير من آمن فيها في ارض
مملوكة لهم حل له فلا يرد ولا يخرس لما يفرق بين متاع وغيره وما في النقا
من ان ركاز متاع ارضه ملك يخرس هو الا ان يحمل على متاعه الموجود
في ارضه **فروع** للوجود صرف للمسلم لنفسه واصله وفرعه واجبة بشرط
فقرهم **باب** العشر في العشر في صل وان قل ارض غير الخراج
ولو غير عشرة بكيل ومغارة بخلاف المراجعة للابحاث العشر والخراج
وكذا يجب العشر في ثمر جبل ومغارة ان حماه الامام لانه مقصود لان
لم يحرم لانه كالصيد ويجوز في سقي سماء مطر ويسعى كسر بلا شرط نصيب
راجع لكل وبلا شرط بقاء ومولان حولان فيه مع المونة ولذلك كان
للإمام اخذ جبر او يوزن من الزكاة ويجوز للدين وفي ارض صغير ويجوز
ومكاتب وما دون ووقف وتحت زكاة مجاز الا في ما لا يقصد به
استغلال لارض نحو حطب وقصب فارس وحشيش وتبن وسعف
وصمغ وفطران وخطمي واشنان وشجر فطن وباذخجان وبريطنج وقناء و
ادوية كحلبة وشونيزخ لو شغل ارض بهما يجب العشر ويجب نصفه في
سقي عريكي ولو كبر ودالية اي دولا بلكثرة المونة وشكت شافعية
اوسقاء بما اشتره وقواعدنا لاتباه ولو سقي بها وبالة اعتبر بالغالب ولو
استويا فنصفه وقيل ثلاثة ارباعه بلا رفع مؤن وكلف الزرع وبلا تخرج
البذر لنصر مجهم بالعشر في كل الخارج ويجب ضعفه في ارض عشرة لغيره
مطلقا وان كان طفلا او نثى او مسلم او يبايعها من مسلم او يبايعها من مسلم
او ذمي لان التصديق كالحراج فلا يتبدل ولخذ الخراج من ذمي غير تعلمي
اشترى ارضا عشرة من مسلم وفيضاها منه الشفعة واخذ العشر من مسلم لغيره
منه من الذمي بشفعة لغيره الشفعة اليه وردت عليه بصاد البيع او
عيار شرط او روية مطلقا او غيب بفضاء ولو غيره بقيت خراجية
لانه اقاله لافق ولخذ الخراج من دار جعلت بيتا او مزرعة ان كانت كذلك
مطلقا او مسلم وقد سقاها بماء لرضا به واخذ عشرين سقاها المسلم بماء

وبها لانه البقية ولا شئ في دار ومقبرة ولو لذمي ولا شئ عين في ارض
ونفط دهن بعاولا مطلقا اي في ارضه او خارج ولكن في حريمها
للزراعة من ارض الخراج لا ينفك التعلق بالخراج بالتمكن من الزراعة
واقا العشر في حريم العشر ان زرعه ولا لا لانه لا ينفك بالخارج
ويؤخذ العشر عند الامام عند ظهور الثمرة ويبدد صلاحها برهان وشرط
في الثمر من فسادها ولا يحل لصاحب ارض خراجية كل ثمرها قبل ان يبرأ
ولا ياكل من طعام العشر حتى يورى العشر وان كل ضمن عشر يجمع
الفتاوى ولا امام حبس الخارج للخراج ومن منع الخراج سببا لا يؤخذ لما
منه عندك جينة خانية وفيها من عليه عشر او خرج اذ مات اخذ
من تركته وفي رواية لا يبل سقط بالموت والاول ظاهر الرواية **فروع**
تمكن ولم يزرع وجب الخراج دون العشر وبسقطان بهما لانه الخراج
ولخراج على العاصب زرعها وكان جاحدا ولا ينفك لربها والخراج في بيع
الوفاء على البايع ان بقى في يده ولو باع الزرع ان قبل ان يركه فالعشر على المشتري
ولو بعد فعله البايع والعشر على المورج كخراج موظف وقال على المتاجر
كستعير مسلم وفي الحاوي ويقول لها نأخذ وفي المزرعة ان كان البذر من
رب لا ارض فعليه ولون العامل فعليه بالحصة ومن له حظ في بيت
المال وظفر بما هو موجه له له اخذه ديانة ولو دوع صرف ودعيه ما
ربها ولا وارث لنفسه او غيره من المصارف دفع الثابتة والظلم عن
نفسه او ولا اذ تحمل حصته باقيرهم ونسخ الكفالة بها ولو جرم قام بتوزيعها
بالعدل وان كان الاخذ باطلا وهذا يعرف ولا يعرف كمالا اذ الظلم
يجوز ترك الخراج للمالك لا العشر وسبب تمامه مع بيان بيوت
المال ومصارفها في المهاد وتظهر ان الشفعة **فقال**
بيوت المال اربعة لكل بيت منها العالمون فاو لها الغنائم والكنوز والركاز وبعد الشفعة

ونالها الخراج مع عشور	وجالبة بيليها العاملون
ورابعها الضوايح مثل ما	يكون له اناس وارثون
فصرفوا وبين ان بنض	ونالها حواء مقاتلون
ورابعها فصرفه بيت	تساوي النفع فيها المسلمون

باب المصروف اي مصرف الزكاة والعشر واقا خمس العبد
فصرفه كالغنائم هو فقير ومومن له اذ في متى اي دون نصيب او قدر

نصاب غير نام مستغرق في الحاجة ومسكين من لا شيء له على الذم
 لقوله تعالى او مسكنا ذميرة واية السقفة لم ترم وعاملهم النسيان والاعا
 فيعطى ولو غنيا لا شئنا لانه فرغ نفسه لهذا العمل فيحتاج الى الكتابة و
 الغنى لا يمنع من تناولها عند الحاجة كان السبيل جبر عن البدائع وبهذا
 التقليل بقوى مانع للوقفات من ان طالع العلم يجوز له اخذ الزكاة
 ولو غنيا اذا فرغ نفسه لا فاداة العلم واستفادته ليجزى عن الكسب ولما
 داعية الى ما لا بد منه كذا ذكره المصنف رحمه الله ما يقينه واعونه بالوسط
 لكن لا يزداد على نصف ما يقينه ومكاتب لغيرها شئ ولو عجز عن ذلك
 ولو غنى كفتير استغنى وابن سبيل وصل الى ماله وسكت عن المؤلفه فلو
 لسقوطه ما يروى في الصلاة او نفي بقوله عليه الصلاة والسلام لمعاذي
 اخر الامر خذها من غنايهم ورزها في فقرهم ومدبون لا يملك نصابا
 فاضلا عن دينه وفي الظاهرية الدفع للمدبون او من له الفقير في سبيل
 الله وهو منقطع الغزاة وقبل الحاج وقبل طلبة العلم وقدره في البدائع
 بجميع القرب وثمره الاختلاف في نحو الوقاف وابن السبيل وهو كل من
 له مال لا معه ومنه ما لو كان ماله مؤجلا او غايبا او معسرا واجبه
 ولو له بنية في لا يصح بصرف الزكاة الى كلهم اولى بعضهم ولو واحد من
 اى صنف كان لان الالحسنة تبطل للمعينة وشرط ان لا ينفق ثلثه
 من كل صنف وبشرط ان يكون الصرف تمليك لا اباحة كما مر لا يصرف
 له بناء نحو مسجد ولا الى كفن ميت وقضاء دينه مادى حتى الفقير فيجوز
 لو يامر ولو اذن فوات فاطلاق الكتاب يفيد عدم الجواز وهو الوجه نه
 ولا الى من ما اى فن يعنى لعدم التملك وهو الركن وقد عرفت ان الحيلة
 ان يصدق على الفقير ثمة يامر بفعل هذه الاشياء وهله ان يخالف
 ولم انه والظاهر نعم ولا الى من بينهما ولا ولو مملوكا فقيرا وبينهما زوجة
 ولو ميانة وقال اندفع في لزومها ولا الى مملوك المزكى ولو مكاتب او مدبر
 ولا الى عبد اعتق المزكى بعضه سواء كان كله له او بينه وبينه فاعتق
 الاب حفظه معصرا لا يدفع له لانه مكاتب او مكاتب ابنه واما الشريك
 بينه وبين اجنه فانه علم تامر لانه اما مكاتب نفسه او غيره وقال لا يجوز
 مطلقا لانه تركه او تركه مدبون فاقه من ولا الى غنى يملك قدر نصاب
 فارغ عن حاجته الاصلية من اى مال كان كن له نصاب سائمة لا تساوى

وقد انشأ في الفاءى ولو غنى

ما من درهم كاجر مربة في البحر والنهر وارقة المصفايا لوبه يظهر ضعف ما
 في الوهبانية وشهرها من انه تحاله الزكاة ونزله الزكاة انشئ لكن اعتمد في
 الشربلا لينة ما في الوهبانية وحرره وجرم بان ما في البحر وهم ولا الى مملوك
 اى الغنى ولو مدبر او زمنا ليس في عيال مولا وكان مولا غايبا على المذهب
 لان المانع وقوى الملك لمولا غير المكاتب والمادون الدينون بحيط فيجوز
 ولا الى من طفلة بخلاف ولده لكبير وابيه وامرته الفقراء وطفل الغنى
 فيجوز لامتناء المانع ولا الى بنى هاشم لان ابطال النص فريته وهم بنو ابي
 فضل من اسم منهم كاخول بن المطلب ثم ظاهر المذهب خلاف النسخ وقول
 العيني والمناشي يجوز له دفع زكاته لثله سواء لا يجوز نهرو ولا الى مولى
 اى غنى فيهم فارقا وهم اولى لحديث مولى النعم منهم وهكيات تحمل البارز
 الانبياء خلاف واعتمد في النهج لها لا في بايهم لالهم وجازت التطوعات
 من الصدقات وغلة الاوقاف لهم اى بنى هاشم سواسمهم اوقف ولا اول
 لا مطلقا وهو الحق كالحققة في النسخ لكن في الشرايع وغيره ان ستمهم جازون
 لا قلت وجعله محشة الاشياء يحمل القولين ولا يدفع الى ذمى لحديث معا
 وجاز دفع غيرها وغير العشر والمخرج اليه اى الذمى ولو وجبا كذا وكذا
 وفطرة خلاف الفاشق وبقوله يفتى جاورى القدسي واما المربة ولو مستأنا
 فجميع الصدقات لا يجوز له نقفا جبر عن الغاية وغيرها لكن جزم الزبي
 يجوز التطوع له دفع بجزء من بظنه مصر فافان انه عبده او مكاتبه او حرة
 ولو مستأنا اعادها لامتروان بان غناه وكونه ذميا او انه ابوه وابنه
 او امرته او هاشمى لا يعيد لانه لى مافى وسعه حتى لو دفع بالخرم ليجز
 ان لخطا وكره اعطاء فقير نصابا الا ان كان المدفوع اليه مدبونا
 او كان صاحب عيال بحيث لو فرقه عليهم لا يضر كالا ولا يفضل بعد دينه
 نصاب فلا يكره فتح وكره نقلها الا الى قرابة بل في الظاهرية لا يقتل صدقة
 الرجل وقرابته محاييم حتى يبداهم فيسده حاجتهم او الحج واصح او اروع
 او انفع للمسلمين او من دار الحرب دار الاسلام او الى طالب علم وفي العج
 التصديق على العالم الفقير افضل اولى الزهاد او كانت محجلة قبل تمام الحول
 فلا يكره خلاصة ولا يجوز دفعها لاهل البدع كالكرامية لانهم مشبهة في
 ذات الله تعالى وكذا الشبهة في الصفات في المختار لان مفوت المعرفة من
 جهة الذات يلحق بمفوت المعرفة من جهة الصفات بجميع الصفات ولا لا

لب

يجوز

نعم زكوا عن الجوع من الميسور وهل يحمل الصدقة لغير
 الانبياء قبلهم وقيل لا بل يحمل القربا منهم في خصوصية
 لقوله تعالى انما ارسلنا راسنا بالفضل على العالمين

دفع زكاة الزكاة لولد منه أي من الزكاة الذي نفاه احتياطا إلا إذا كان
 الولد من ذات زوج معروف فصولين والكسب في الاشياء ولا يحل أن يقال
 شيئا من القوت من له قوت يومه بالفعل وبالقوة كالصبي المكتسب وإن
 معطيه أن علم بحاله لا مانع من علمه ولو سأل للكسوة أو لاستغاله عن
 الكسب بالجهاد أو طلب العلم جاز ولو محتاجا **فروع** يندب دفع ما فيه
 يومه عن الشئ أو اعتبار حاله من حاجة وعيال والمعتبر في الزكاة فقره مكان
 المال وفي الوصية مكان الموت وفي الفطرة مكان المؤدى عند عتقه وماله
 لأن رؤسهم يتبع لرسه دفع الزكاة للصبيان قربا به برسم عيد والى بشره
 مهادى الكورة جاز إلا إذا انصرف على القويض ولو دفعها لاخته ولها حظ
 زوجها مكره يبلغ نصابا وهو ملى مقر ولو طلبت لم يمتنع عن الأداء
 لا يجوز ولا جاز ولو دفعها العلم لخليفته أن كان بحيث يعمل له ولو لم يعطه
 صحه ولا ولو وضعها على كفه فأنه بها الفقير جاز ولو سقط ماله فرفعه
 فقير فرفعه به جاز أن كان يعرفه والمال قائم خلاصة **باب**
صدقة الفطر من إضافة الحكم لشرطه والفطر لفظ سلاوى والفطرة مولد بل
 قيل لمن وأمر به في السنة التي فرض فيها رمضان قبل الزكاة وكان عليه الصلاة
 والسلام يخطب قبل الفطر يومين يا من باخر بها ذكر الشتم يجب وحديث
 فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم زكاة الفطر معناه قدر الإجماع على أن منكره
 لا يكفر موسى عليه السلام عند أصحابنا وهو الصحيح يخرج عن البدائع مع الألبان لا يرد
 مطلق زكاة على قول كما مر ولو مات فادها ورثه جاز وقيل ضيقا في
 يوم الفطر عينا فبعد ما يكون قضا واختاره الكمال في بخره ورجحه في تنوير
 البصائر على كل حر مسم ولو صغير ولو مجنون أو حرة لم يخرجها وليها واجب
 الأداء بعد البلوغ ذي نصاب فاضل عن حاجته لأصلية كدینه و
 حوايج عياله وإن لم يتم كاتروبه أي بهذا النصاب تحرم الصدقة كما مر ويجب
 الأصحية ونفقة المآرم وإنما لم يشترط التمولان وجوبها بقدره ممكنة
 في ما يجب بجزء التمكن من الفعل لا بشرط بقاؤها البقاء الوجوب لأنها
 شرط محض لا بقدره مبسدة في ما يجب بعد التمكن بصفة البسر فغيره
 من العسر إلى اليسر في شرط بقاؤها لأنها شرط في معنى العلة وقد حررناه
 فيما علقناه على النار ثم فرع عليه فلا تسقط الفطرة وكذا الحج بهلاك المال
 بعد الوجوب كما لا يبطل التكاح بموت الشهود بخلاف الزكاة والعشدر

والمخرج لا شرط بقاء البسرة عن نفسه متعلق يجب وإن لم يعلم
 وطفله الفقير والكبير المجنون ولو نفذ دالابا فعلى كل فطرة ولو زوج
 طفله الصالحة لخدمة الزوج فلا فطرة وبالحذ كالاب عند فقده أو
 فقره كما اختاره في الاختيار وعنده خدمته ولو مد بونا أو متاجرا أو
 مرهونا إذا كان عنده وفاء بالدين وأما الموصى بخدمة لوحيد ورفقه
 لا فطر فطرته على مالك رقبته كالعبد العارية والودعة والمجانة وقول
 الزبيح لا يجب سبق قلم في مديته وإن ولد له ولو كان عبدا كافر الخقيق
 السبب وهو ابن موه وبلى عليه لأعن زوجته وولده الكبير العاقل ولو
 لواتى عنه مالا من اجزا يحسننا للاذن عادة أي لو في عياله وأولاده
 فمنها عن المحبط فيلحظ وعنده لابق والناسور والغصب والمجور أن لم
 تكن عليه بيعة خلاصة الأبعد عوده فحجبنا بضعه ولا عن مكانه ولا في
 عليه لأن ما فيه له مولاه وعبيد مشركة إلا إذا كان عبيدين اثنين ونهيا
 ووجد الوقت في نوبة أحدهما فيجب قول وتوقف الوجوب لو كان المملوك
 يباع بخيار فإذا مر يوم الفطر والمنايا باق فله من يصير له نصف ماع
 فاعلى يجب من براد قبضه أو سوقيه أو زبيب وجعله كالتمر وهو رواية
 عن الإمام وصحتها بالهسني وغيره وفي الحقايق وفي الشريعة عن البراء
 وبها يفتى أو صاع تمر أو شعير ولو رديا أو مالم ينص عليه كذرة وخبر به
 فيه القيمة وهو الصاع القدر ما يسع الفان ربعين درهما من ماشا أو
 عدد من أذرى بها النساء وبها كذا وزنا ودفع القيمة أي الدرهم أفضل
 من دفع العين على المذمومة به جوهره ويخرج عن الظهيرية وهذا في
 السعة أما في الشدة فدفع العين أفضل كما لا يخفى بطلوع فجر الفطر متعلق
 يجب فمن مات قبله أي الفجر وولد بعده أو لم لا يجب عليه ويجب
 الخليفة قبل المزوج إلى الصا بعد طلوع فجر الفطر عملا بامره وفعله عليه
 الصلاة والسلام وصح إذا أضافه من غير يوم الفطر وأمره اعتبارا بالزكاة
 والشبب موجود إذا هو الراس بشرط دخول رمضان في الأول أي مسألة التفتك
 هو الصحيح وبه يفتى جوهره ويخرج عن الظهيرية لكن عانة النون والشعر
 صحة التقديم مطلقا وصحة غير واحد ورجحه في التهر ونقل عن الولوية
 أنه خلا من الزكاة قلت فكان هو الذهاب وجاز دفع كل شخص فطرته
 للمساكين أو ما كان على ما عليه لا أكثر وبه جرم في الولوية والحانية

الآبار

والبدائع والمجسط وتبعهم الزيلعي في الظاهر من غير ذكر خلاف وصححه
في البرهان فكان هو المذهب كنفريق الزكاة والاي في حديث اغنوم الشاذلي
فيفيد الاولويه ولذا قال في الظاهرية لا يكره الشاذلي في تحريم كذا جاز دفع
صدقة جماعة الى مسكين واحد بلا خلاف يعذبه خلطت امره امرها
زوجها اباء فطرته خطبه بخطتها بغير اذن الزوج ودفع الى
فقير جاز عنها لانه لما مر ان الاخلال عند الامام استهلاك بقطع حق
صاحبه وعندهما لا يقطع فيجوز ان جاز الزوج ظهيرية ولو بالعكس
في النهر لوان ومقتضى ما مر جواز عنها بلا جازنها ولا يبعث الامام
على صدقة الفطر سائيا لانه عليه الصلاة والسلام لم يفعل به يداع
وسدقة الفطر كزكاة في المصارف في كل حال لانه يجوز الدفع الى من يرضى
سقوطها بصلاك المال وقد مر ولو دفع صدقة فطره الى زوجة عبده
جاز وان كانت تنفقها عليه عدة الفتاوى للتمهيد **خاتمة** واجبات
الاسلام سبعة الفطرة ونفقة ذي رحم وولد وابنة وعمة وحيدة
ابويه والمرأة زوجها حدادى **كتاب الصوم** قبل اوقال
الصيام كان اول لما في الظهيرية لوقال الله على صوم لزمه يوم ولو قال
صيام لزمه ثلاثة ايام كما في قوله تعالى فدية من صيام **وتعقب**
بان الصوم له انواع على ان ال تطلق بمعنى البيع والاي انه لا يكره قول وضأن
وفرض بعد صرف القبلة الى الكعبة لعشره شعبان بعد الهجرة سنة وضأن
مولغة مسالك مطلقا وشرع المسالك عن المفطرات الانية حقيقة وحكما
كن كل ناسيا فانه مسك حكما في وقت مخصوص وهو اليوم من شخص مخصوص
مسك كانه في دارنا او عالم بالوجوه طاهر عن حيز ونفاس مع النية المهمة
وانما البلوغ والافاقة فليس من شرط الفتحه لصحة صوم الصبي ومن جن
او اغنى عليه بعد النية وانما يصح صومه في اليوم الشك في عدم النية وحكمه
نيل الثواب ولو منهيئا عنه كافي الصلوة في ارض مقصوبة وسبب صوم
الندور والندور ولذا لو عين شهر او صام شهر قبله عنه لزمه لوجود السبب
ويبلغو النقيين والكفارات الحنث والقتل ورمضان شهر جبر من الشهر
من ليل او نهار على المختار كما في المنازاة واختار في الاسلام وغيره انه
الجز الذي يمكن انشاء الصوم فيه من كل يوم حتى لو فاق الجنون في ليلة او
في اخر ايامه بعد الزوال لاقضاء عليه وعليه الفتوى كما في الحجة والتمهيد والندرية

ومحجته غير واحد وهو الحق كما في الغاية وهو قسام ثمانية فرض وهو نية
معين كصوم رمضان او غير معين كصومه فضا وصوم الكفارات
لكن فرض عملا لا اعتقادا وكذا لا يكره جاحل قاله البهني بن جاحل ابن
الكحل ووجب وهو نوعان معين كالنذر المعين وغير معين كالنذر
المطلق وانما قوله تعالى ولو فوانذوهم قد خله للمصوم كالنذر ببعضه
فلم يبق قطعيا وقيل قابله لاكل وغيره واعنده الشاذلي **وتعقب**
سعدى بالفرق فان النذر لا يوزى بعد صلاة العصر بخلاف الفاء
هو فرض على الظاهر كالكفارات بعينه عملا لان مطلق الجمع لا يفيد الفرض
القطعي كما بسطه خسرو ونقل غيرهما في السنة كصوم عاشوراء مع النسخ
والندوب كايام البيض من كل شهر ويوم الجمعة ولو منفردا وعرفة ولو لم يلج
لم يضعفه والكره بخبر كالكفارين ونزولها كعاشوراء وحده وسبب
واحد ونيزوز ومصر جان ان نذر وصوم صمت ووصال ودمروان
افطر الايام الخمسة وهذا عندني يوسف في المحيط فهو خمسة عشر
وانواعه ثلاثة عشر سبعة متتابعة رمضان وكفارة ظهارة وقتل و
بين واطار رمضان ونذر معين واعتكاف ووجب ستة بخبر فيها
نفل وقضاء رمضان وصوم متعة وفدية حلق وبخر صيد وتذر
مطلق اذا تقرر هذا فيصح اداء صوم رمضان والنذر المعين والتفليزية
من الليل فلا يصح قبل الغروب ولا عده الى الضحى الكبرى بعد ركعتي
اعتبار الاكثر اليوم وبمطلق النية اى نية الصوم فال بدل عن الصائليه
وبنية نفل عدم التزم ونخطا في وصف كنية واجب اخر في اداء رمضان
فقط لمتبعه بتعيين الشارع الا اذا وقعت النية من مريض او مسافر
حيث يحتاج الى التعيين اعدم تعينه في حقه فلا يقع عن رمضان بل
يقع عما نوى من نفل او واجب ما عليه الاكثر بخبر وهو الاصح سريه وقيل بانه
ظاهر الرواية في الاختاره الصريح للذكر لكن في اوائل الاشياء الضحى
وقوع الكل عن رمضان سوى ما قرئ في واجبا اخر واختاره ابن الكحل
وفي الشاذلي لانه عن البرهان انه الاصح والتذرع المعين لا يصح بنية واجب
اخر بل يقع عن واجب نواه مطلقا فقا بين تعيين الشارع والعبد ولو
صام مقيم عن غير رمضان ولو لم يله به اى رمضان فهو عنه لانه ما نوى
لحديث الجمعاء رمضان فلا صوم الا عن رمضان ويجتاز صوم كل يوم من رمضان

إلى نية ولو صححها فيما تميز للعبادة عن العادة وقال زفر ومالك تكفي
 نية واحدة كالصلاة قلنا فساد البعض لا يجب فساد الكل بخلاف السند
 والشرط للبحث من الضيق فإن النية للبحر ولو حكاه وهو يثبت النية للضرورة
 وفيه منها عدم تعيين الوقت والشرط فيها أن يعلم ببلية أي صوم بصومه
 قال المحمدي والسنه أن يتلفظ بها ولا يتطاول الشبهة بل بالرجوع عنها
 بأن يعزم ليلا على الفطر ونية الصائم الفطر لغو ونية الصوم في الصلاة صححة
 ولا تنفذها بالالتفات ولو نوى القضاء بها راسا فلا فيقتضيه لو فسد
 لأن المصل في دارنا غير معتبر فام يكن كالظنون بحر ولا بصام يوم الشك
 هو يوم الثلاثين من شعبان وإن لم يكن علمه أي على القول بعدم اختلاف
 المطالع يجوز تحقيق الرؤية في بلدة أخرى وأما على مقابلته فليس يثبت ولا
 بصام أصلا شرح الجميع للجنة عن الزاهدي لا يظن عاوب كرهه غيره ولو صام
 لوجب آخر كرهه نازيها ولو جزم بكونه عن رمضان كرهه نازيها ويقع عنه في الآخر
 أن لم تظهر رمضان نية والابان ظهرت فعنه لومقما والتفعل فيه اجت
 أي أفضل اتفاقا وافق صوما بعبادة وصام من آخر شعبان ثلاثة فأكبر فلا
 حديث لا يفتد موامضا بصوم يومين أو يومين متاخرين من صام
 يوم الشك فقد عصى أبا القاسم فاداسله ولا يصومه الخوم ويظهر غير
 بعد الزوال به بغير نية التهمة النفي وكان من علم كنية صوم الشك فهو
 من الخواص والآمن العوم والنية المعتبرة من أن ينوي التقطوع على سبيل
 الجرم من لا يعتاد صوم ذلك اليوم من المعتاد حكمه مزا ولا يظن به
 أنه إن كان من رمضان فعنه ذكره في خبره وليس بصواب الرد في أصل
 النية بأن نوى أن يصوم غدا إن كان من رمضان أو لا فلا يصوم لعدم لزوم
 في العزم كانه ليس بصائم لو نوى أنه أن لم يجد غدا فهو صائم ولا يفطر
 ويصير صائما مع الكرامة لو ردد في وصفها بأن نوى أن كان من رمضان
 فعنه والافعن واجب آخر وكذا ذكره لو قال أنا صائم إن كان من رمضان
 والافعن نفل للتردد بين مكروهين أو مكروه وغير مكروه فإن ظهر رد
 فعنه والافعن فيها أي الواجب والتفعل غير مضمون بالقضاء لعدم التفل
 قصد أكل اللثوم ناسيا قبل النية كأكله بعصا هو الصحيح شرح وجوب نية
 رأى مكلف هلال رمضان والفطر ورد قوله بدليل شرعي صام مطلنا
 وجوبا وقيل ندبًا فإن افطر فقه فقط فيهما شبهة الرد ولتأنيب الشايخ لعدم

الرواية عن المتقدمين فيما إذا افطر قبل الرد لشهادته والرجح عدم وجوب
 الكفارة وصححه غير واحد لأن ما به يحتل أن يكون خيالا لأهلل وأتبعه
 قبوله فتجرب الكفارة ولو فاسقا في الأخير وقبل الرد عوى وبلا لفظ شهد وبلا
 حكم ومجلس قضاء لأنه خبر لا شهادة للصوم مع علة كغيره وغاير خبر
 عدل أو مستور علما صححه البرزقي على خلاف ظاهر الرواية لا فاسقا اتفاقا
 وهل له أن يشهد مع علمه بنفسه قال البرزقي نعم لأن القضاء إنما قبله
 ولو كان العدل قنًا أوليًا أو محدودا في قذف تاب بين كنية الرؤية
 أو لا على المذهب وتقبل شهادة واحد على آخر بعد وانفى ولو على مثلها أو
 يحجب الجارية المخدرة أن تخرج في ليانتها بلا إذن مولاهما ونشهد كاش
 الحافظة وشرط للفطر مع العلة والعدالة نصاب الشهادة ولفظ شهد
 وعدم الحد في قذف لتعلق بغير العدل لكن لأن شرط الذعوى كما لا يشترط
 في علق الأمانة ومطابقا ولو كانا ببلدة لأحكام فيها صاموا بقول ثقة ولفظ
 بأخبار عدلين مع العلة للضرورة ولوراه الحاكم وحده خبر في الصوم
 بين نصب شاهد وبين امرهم بالصوم بخلاف العيد كما في الجوهر ولا يبرر
 بقول الموقنين ولو عد ولا على المذهب قال في الوهبانية وقول أولى التوبة
 ليس بوجوب وقيل نعم والبعض أن كان يكثر وقيل لا علة به عظيم يقع
 الشترية وهو غلبة الظن بخبرهم وهو مفوض إلى رأي الإمام من غير تقدير
 بعدد على المذهب وعن الإمام أنه يكفي بشاهدين واختاره في البحر وشرح
 في الأقضية الاكتفاء بواحد إن جاء خارج البلد أو كان على مكان مرتفع وثنا
 ظهير الذين قالوا وطريق اثبات رمضان والعيدين بدعي وكالة معلنة
 بدخوله بقبض دين على الحاضر فيقر بالدين والوكالة ويذكر الدخول فيشهد
 الشهود برؤية الهلال فيقتضيه عليه به ويثبت دخول الشهر ضمن عدم
 دخوله تحت الحكم شهدا أنه شهد عند قاضيه مصر كذا شاهدان برؤية
 الهلال في ليلة كذا وقضى القاضي به وجدا يستجاع شرائط الذعوى فقه
 أي جاز له هذا القاضي أن يحكم بشهادتهما لأن قضاء القاضي حجة وقد شهدا
 به لا لو شهدوا برؤية غيرهم لأنه حكاية نعم لو استفاض الخبر في البلد
 الأخرى لزعم على الصحيح من المذهب بحجته وغيره وبعد صوم ثلاثين
 بقول عدلين حل الفطر لبا متعلقة بصوم وبعد متعلقة بحل لوجود
 نصاب الشهادة ولو صاموا بقول عدل حيث يجوز رغم هلال الفطر

لا يحل على المذموم مخالفة كذا ذكره المصنف لكن نقل ابن الكمال عن الذخيرة
 انه ان غده هلال الفطر حل انتفاقا وفيه الزيلعي لا يشبه ان تم حل ولا لاوهلال
 الاضحية وبقيت الاشهر التسعة كالنظر على المذهب ورويت بالنهار لليلة
 الابنية مطلقة المذهب ذكره الحدادي واختلاف المطالع ورويت بنهار
 قبل الزوال وبعدة غير معتبرة ظاهر المذهب وعله اكثر الشايخ وعله
 الفتوى بجوع الملاصة فيلزم اهل المشرق بروية اهل المغرب اذ ثبت عندهم
 روية اوليك بطريق موجب كما ستر قال الزيلعي لا يشبه انه يعتبر لكن قال
 الكمال لاخذ بظاهر الرواية احوط **فروع** اذ اراوا الهلال كبره ان يشيروا اليه
 لانه من عمل الجاهلية كما في الشريعة وكرامة البرزانية **باب**
ما يفسد الصوم وما لا يفسد الفساد والبطلان في العبادات بيان
 اذ اكل الصائم وشرب واجاب حال كونه ناسيا في الفروض والنفل قبل اليقظة
 او بعد هاتين الصيغتين بحج عن القينة الا ان يذكر فلم يتذكر ويذكره لوقبوا ولا
 لا وليس عذرا في حقوق العباد او دخل حلقه غبارا او ذبابا او دخان ولو
 ذكر استحسانا لعدم مكان التفرغ عنه ومفاده انه لو دخل حلقه الدخان
 افطرا في دخان ولو عودا او غير ذلك لا مكان التفرغ عنه فليست له كما
 بسطة الشر بنحوه او دهن او حنظل او كحل وان وجد في حلقه وقبل ولم ينزل
 او احتلم وانزل بنظره ولو في فرجه اسرا او يتفكر وان طال مجيء وبقية بلل
 في فيه بعد المضغ وابتلعه مع الزرق كطعم روية ومضغ حليج بخلا
 نحو سكر او دخل الماء في اذنه وان كان بفعله على المختار كما لو حلك اذنه بغير
 ثم اخرجيه وعليه درن ثم ادخله ولو مرارا او ببلع ما بين اسنانه وهو
 دون المضمضة لانه ينجي ريقه ولو قد رها الفطر كما يبيح اخرج الدم من بين
 اسنانه ودخل حلقه بغيره ولم يصل الى جوفه ما اذا وصل فان غلب الدم او شارب
 فسد والا الا اذا وجد طعمه بزازية واستحسنه الصر وهو ما عله الاكثر
 يبيح او طعن برمح فوصل الى جوفه وان بقى في جوفه كالزلف جمر في الجانية
 او نفذ السهم من الجانب الاخر ولو بقى النصل في جوفه فسد او دخل عودا ونحوه
 في مقعدته وطرفه خارج وان غيبه فسد وكذا الويلع خشية او خيطا
 ولو فيه لقمة مبرومة الا ان ينفصل منها شيء ومفاده ان استقرار الدخول في
 الجوف شرط للفساد بدليل او ادخل السبعة الياسنة فيه اي دبره او فرجها
 ولو مبتلة فسد ولو دخلت قطنة ان غابت فسد وان بقى طرفها في فرجها

المناج اولو بالبحر في الاستجاجة بلغ موضع المحقة فسد وهو اذا قلنا يكون
 ولو كان فيورث داء عظيم او نزع الجميع حال كونه ناسيا في الحال عند ذكره
 وكذا عند طلوع الفجر وان لم يمت بعد النزع لانه كالاحتلام ولو مكث حتى استوى
 ولم يتحرك ففقد فقط وان حرك نفسه ففقد وكفر كالنزع ثم اوجع اوري
 اللقمة من فيه عند ذكره او طلوع الفجر ولو ابتلعها ان قبل الفجر لم يفسد
 لا اوجاع فيمادون الفرج ولم ينزل يعني في غير التبديلين كسرة وغذو
 كذا استتمت برهان كره تحريم الحديث نكح البدم ملعون ولو خاف الزنا يري
 ان لا يبال عليه او ادخل في بيعة او مية من غير ازال او مشر في بيعة او قبلها
 فانزل واقطر في حلقه ما اودعنا وان وصل الى المشاة على المذهب واما
 في قبلها ففسد بما عا لان كالحقة او اوجع جنب او ان بقى كل اليوم واعتق
 من الغيبة او ادخل انفه بخاط فاستنشه فدخل حلقه وان نزل الى راسه ففسد
 لو ترطب شفتاه بالبراق عند الكلام ونحوه فابتلعه او ساله ريقه الى ذقه
 كالخيط ولم ينقطع فاستنشه ولو عد خلافا للمنفعة في القادر على الخيط
 فينبغي الاحتياط وذاق شيئا بغيره وان كره لم يفسد جواب الشرط وكذا الويلع الملبط
 بيزافه مرارا وان بقى فيه عقد البراق الا ان يكون مصبوغا وظهر لونه في ريقه
 وابتلعه ذكرا ونظمه ابن الشحنة **فقال**

مكره بل الخيط بالزرق فاسد	بادخاله فيه لا يضر
وعن بعضهم ان يبلغ الريق بعد ذ	يضر كصبيغ لونه فيه بظهور

وان افطر خطا كان تضره فبقية الماء او شرب نايما او شرب واجاب على ظن
 عدم الفجر او جرم مكرها او نايما او اتاحديث رفع الخطا فالمراد رفع الاشم
 وقت التحريم والخذة بالخطا جارية عند خلافا للمعزلة او كل واجاب ناسيا
 او احتلم وانزل بنظره او ذره في فطن انه فطر فكل عدل الشبهة ولو علم عدم
 فطره لزمته الكفارة لانه مسئلة المؤمن فلا كفارة مطلقا على الذم بشبهة خلا
 مالك خلافا لما كان في الجميع وشروحه قيد الظن انما هو لبيان الاتفاق او
 احتقن او مستعط فانفه شيئا او قطر في اذنه دهن او دوى جافة او لبة
 فوصل الدواء حقيقة الجوفه ودماغه وابتلع حصاة ونحوها مما لا ياكله
 الانسان او يباعه او يستفد منه ونظمه ابن الشحنة **فقال**
 ومستفد من غير ما كثر مثلنا ففعله التكفير يبيح ويحسد
 او لم ينو في رمضان كله صوما ولا فطر مع الامساك لشبهة خلاف

زفر وأصبح غيرنا وللصوم فاكل عدل وبعد النية قبل الزوال الشبهة خلا
 الشافعي ومقاده ان الصوم يطلق النية كذلك ودخل حلقه مطرا ونيل
 بنفسه لا مكان الحز زعنه بضم فم بخلاف نحو الغبار والفطرين من
 رموعة وعرقه وأما في الأكثر فان وجد اللوحة في جميع فم واجتمع شفا
 كثر وابتلعه فطر ولا اخلاصة او وطى امرأة ميتة او صغيرة لا تشفى
 نصر وبهيمة او فخذ او بطن او قبل ولو قبله فاحشة بان يدغ او يمس
 شفتيها وليس ولو بجائلا بمنح الحوازة واستمنى بكفه او بمباشرة فاحشة
 ولو بين المزين فانزل فيه لكل حتى لو لم ينزل لم يفطر كما مر وافسد غير
 صوم رمضان اداء لاختصاصها بهتلك رمضان او حليت نائمة ويحتمل
 بان أصبحت صائمة فجئت ونحر وفطر بطن اليوم أى الوقت الذى كلفه
 لبلا والحال ان الفطر طالع والشمس لم تغرب لف ونشد ويكفي الشاك في الاول
 دون الشفا عملا بالاصل فيهما ولو لم يبين الحال لم يقض في ظاهر الزوايه و
 المسئلة تنفرع الى سنة وثلاثين محلها المطولات قضى في الصور كلها
 فقط كما لو شهد على الغروب والنزول على عدمه فافطر فطره عدمه ولو كان
 ذلك في طلوع الفجر قضى وكفى لان شهادة النية لا تغاير شهادة الاثبات
 واعلم ان كلما انتفى فيه الكفارة محله ما اذا لم يقع منه ذلك مرة بعد اخرى
 لاجل قصد العصبه فان فعله وجبت زجره بدلك الفتنمة الامصار و
 عليه الفتوى قية وهذا حسن نصر والاخير ان يسكن بنية يومها وجوبا
 على الاصح لان الفطر قيم وترك النية شرعا وجبها فقام وجايز ونفسا
 طهرتا ومجنون فاق ومريض حرم ومفطر ولو مكرها او خطأ وجب عليه ولو
 كافرا سلم وكلهم يقضون ما فاتهم الا الاخيرين وان فطرهم ادم اهليت
 في المزن الاول من اليوم وهو النية الصوم لكن لو نوبيا قبل الزوال كان نفلا
 فيقضه بالاقساط كما في الشرع بلاية عن الحائنة ولو نوى السافر والمجنون
 والمريض قبل الزوال صح عن الفرض ولو نوى الحائض والنفس لم يصب اصلا
 للمنافى اول الوقت وهو لا ينزى ويؤمر بالنية بالصوم اذا طاقه وبضرب
 عليه ابن عشر كالصلاة في الاصح وان جامع الكلف آدميا شتمه في
 رمضان اذا لما مر او جومع ونوارت الحشفة في احد التبدلين انزل ولا
 اوكل وشرب غداء بكسر الغين وبالذال المجتنب والمدم ما يتغذى به
 اود واما يندوى به والظابط ورسول ما فيه صلاح بدنه بلوقه وبه

٧٨
 وبتجيبه في كلفه لوجود معنى صلاح البدن دراية وغيرها وما نقله الشافعي
 عن الحدادى مرده في الشهر عدل راجع لكل او اجتمع أى فعلا لا بطن النية
 كقصد وكل وليس وجماع بهيمة بلا انزال وادخال اصبع في دبر ومثو
 ذلك فظن فطره به فاكل عدل قضى في الصور كلها او كفى لانه ظن في غير
 محله حتى لو فات ميت يعتمد عليه او سمع حديثا ولم يعلم ثابلا لم يكن
 للشبهة وان اخطأ المنة ولم يثبت الاثر الا في الادمان وكذا الغيبة عند
 العامة زيلجى لكن جعلها في المنة كالجامة ورجحه في البحر للشبهة د
 لكفارة الظاهر الثابت بالكتاب واما هذه في السنة ومن ثم بشهودها
 بهاشرة انما يكفر ان نوى لبلا ولم يكن مكرها ولم يطر مسقط كرض وجب
 واختلف فيما لو مرض بخرج نفسه او سقر به مكرها او اعتمد لزومها وفي
 المعتاد حتى وجبوا والتيقن قتال عدو ولو فطر ولم يحصل العذر والعقد
 سقوطها ولو تكررت فطره ولم يكفر الاول بكفه واحدة ولو في رمضان
 عند عمد وعليه لاعتداد بزارية ونجدة وغيرها واختار بعضهم للفتوى ان
 الفطر غير المباح تدخل والا لا ولو كل عدا شجرة بلا عذر يقتل وتامه
 في شرح الوصاية وان ذرعه اليه وخرج ولم يعد لا يفطر مطلقا مالا
 اولافان عاد بلا صنعته ولو هو ملا الفم مع تذكره للصوم لا يفسد خلافا
 لشيخا وان اعاده او قدر رخصة منه فاكتر حدادى فطر لجماعا ولا كفارة ان
 ملا الفم والا لهو المختار وان واستقا أى طلبة عامداً متى ذكر الفم
 ان كان ملا الفم فسد بالاجماع مطلقا وان قل عند الشافعي وهو الصحيح
 ظاهر الزوايه ليقول محمد انه ينسد كلفه الفم عن الكفاي فان عاد بنفسه
 لم يفسد وان اعاد فيه روايتان احدهما لا يفسد محيط وهذا كله في طعام
 او ماء او مرة اودم فان كان بلغا فغير مفسد مطلقا خلافا للشافعي والحنبل
 الكمال وغيره ولو كحل لما بين اسنانه ان مثل خنصة فاكتر قضى فقط وفي
 اقل منها لا يفطر الا اذا فرجه من فم فاكله ولا كفارة لان النفس تغافه و
 اكمل مثل سمسية من خارج يفطر ويكفر في الاصح اذا مضغ بحيث
 تالشت في فم الا ان يجد الطعم في حلقه كما مر واحسنه الكمال قالوا
 وهو لا يصلح في كل شيء مضغه وكره له ذوق شئ وكذا مضغه بلا عذر قيد
 فيما قاله الغني ككون زوجها او سيد هائى الملق فذاقت وفي كراهة
 الذوق عند الشافعي قولان ووقف في الشهر بانه ان وجد بدا ولم يخف غبا

كره وهذا في الفرض لا التعلل كذا قال الوقيبه كلام لحمة الفطرية بلا عذر
 على المذهب فينبغي الكراهة وكره مضيق على أبيض مضموع ملثم ولا ينظر
 وكره لمفطر من لاله الخلو بعد روقيل يباح ويحبب للشاة لانه سواكم من فني
 وكره قبله ومنه ومعانفة ومباشرة فاحشة ان لم يامن الفساد وان امن
 لا يامن لا يكره دهن شارب ولا كحل ان لم يقصد الزينة او تقطوب اللحية اذا كان
 بقدر السنون وهو القبضة وشرح في الثبابة بوجوب قطع ما زاد على القبضة
 بالضم ومقتضاها ان لم يتركه لا ان يحمل الوجوب على الثبوت وانما الاخذ منها
 وهي دون ذلك كما يفعل بعض الغاربة ونخشة الرجال فليجبه لحدوث
 كلها فليعمل بهود النود ويجوز لا عالج في حديث التسعة على العيال يوم
 عاشور اصح وحديث الاختلاف فيه ضعيفة لاموضوعة كما روى ابن عبد
 العزيز ولا سواك ولو عتيا ولورطب بالاء على المذهب وكرهه الشافعي
 بعد الزوال وكذا الاكره حجارة وتلف بشوب مبتل ومضمضة وان شئت
 واغسال للتبريد عند الثالث وبه يفتي شرب لابتة عن البرهان ويجب
 الشور وناخيره ونجس الفطر حديث ثلاث من اخلاف المرسلين نجس
 الافطار وناخير السجود والسواك **فروع** لا يجوز ان يعمل على يصل به الى
 الضعف فخير نصف النهار ويبزج الشافعي قال لا يكتفى كذا بقصر
 ايام الشافعي ان جهد الحزنه بالعلجة مرض فافطره فكهارة قولان
 قينة وفي البرازية لو صام عجز عن القيام صام وصط فاعدا معا بين
 للعيادتين **فصل في العوارض** البهجة لعدم الصوم وذكر للص
 منها خمسة وبه الاكره وخوف هلاك او نقص عقل ولو عطش وجوع
 شديدا وسعة جنة ما فسر شرعا ولو بمصصة او حامل او مرضع انما
 كانت لو طهر على الظاهر خافت بقلبة الظن على نفسها او ولدها وقيد
 البهجة تبعاً لابن الكمال بما اذا تعقت الارضاع او مرض خاف الزيادة
 لمرضه ويصح خاف المرض وخادمة خافت الضعف بقلبة الظن باما
 او خربة او خبار طبيب حاذق مسلم متور واثق في التهرت بها للبحر
 جواز الطبيب بالكا فربما البرية ابطال عبادة **قلت** وفيه كلام لان
 عندهم نهي السك كرفان بنطبيبهم وفي البحر عن الظهيرية للامة ان تنح
 من امثال من المولى اذا كان يعجزها عن اقامة الفرائض لانها مبهمة على
 اصل الحرية في الفرائض الفطرية يوم العذر لا الشفركا يبيح وقضوا الزوا

والالا

ما تروا

ما قدر وابل افدية وبلا ولا لانه على الترخي ولذا جاز التطوع قبله
 بخلاف قضاء الصلاة ولو جاز مضى الشافعي قدم الاداء على القضاء ولا
 فدية لما تروا خلاف الشافعي ويندب لمسافر الصوم لاية وان تصوموا
 وكثير يحسن البر لا افعل تفضيل ان لم يصوم فان شق عليه او عذر رفته
 فالغفر فضل الموفقة بالمعنة فان ما توفيه في ذلك العذر فلا يجب
 عليهم الوصية بالعبادة لعدم ادراكهم عدة من ايام اخر ولو ما توفيه بعد
 زوال العذر وجبت الوصية بقدر ادراكهم عدة من ايام اخر وانما من
 افطر عدا فوجوبها عليه بالاولى وفدى لزوما عنه اي عن الميت ولينه
 الذي يتصرف في ماله كالفطرة قد رتب قدرته عليه اي على قضاء
 الصوم وفوته اي فوت القضاء بالموت فلو فاته عشرة ايام فقد رتب عليه
 فداها فقط بوصية من الثالث متعلق بقيد اوصافه الاوله وارث والا
 فن الكل في شفا وان لم يوصر وينزع ولينه به جاز ان شاء الله ويكون
 الثواب للمولى اختيار وان صام اوصى عنه الولي لا حديث الشافعي لا يصوم
 احد عن احد ولا يصط احد عن احد ولكن يطعم وكذا يجوز لو تبرع عنه
 وليه بكفارة يمين او قتل باطعام او كسوة بغير اعتاق لما فيه من الزم الولا
 للميت بلا رضاه وفدية كل صلاة ولو وستر اكاره في قضاء الغائب
 كصوم يوم على المذهب وكذا الفطرة ولا اعتكاف لوجب يطعم عنه لكل
 يوم كالفطر وللوجبة وللماصل ان ما كان عيادة بدنية فان الوصى
 يطعم عنه بعد موته عن كل واجب كالفطرة والمالكة كالكفارة يخرج عنه
 القدر الواجب والركب كالحج عنه رجلا من مال الميت بحر والشيخ الشافعي
 العاجز عن الصوم الفطر ويندب وجوبا ولو في اول الشهر وبلا تعذر
 فقير كالفطرة او موسر ولا فيستغفر الله هذا اذا كان الصوم صلا بيه
 وخوطب بادائه حتى ولو زعم الصوم ككفارة يمين او قتل يمين عجز لم يجز الفدية
 لان الصوم متبادل عن غيره ولو كان مسافرا مات قبل الاقامة لم يجب
 الابصاء ومنه قدر فضله لان استمرار البحر شرط الخلفية وهي نكح الاباحة
 في الفدية قولان المشهور نعم واعتده الكمال ولزم نفي شرع فيه قصدا
 كما ترون في الصلاة فلو شرع ظنا فافطر اي فور افلا قضاء انما الوضوء عفا
 لزوم القضاء لانه بمحضها صار كانه نوى الصية عليه في هذه الساعة
 نجس ويجزى اداء وقضا اي يجب اتمامه فان فسد ولو بعروض حيض

في الاصح وجب القضاء في العيدين واما في التشريق فالايام لم يرد
 صائما بمنزلة الشروع فيصبر مرتكب للشحوا الصلوة فلا يكون مصليا
 ما لم يجد بدليل مسئلة اليمين ولا ينظر الشارع في نقله عذر في رواية
 وفي الصحيحة وفي اخرى يجرى بشرط ان يكون من نية القضاء واشارتها الحكم
 وناسج الشريعة وصدرها في الوقاية وشرحها والضيافة عذر للضيف
 والمضيف ان كان صاحبها ممن لا يرضى بحضوره ويتأذى بتركه الا اذا
 فبطر والا لا هو الصحيح من المذهب ظهيرة ولو حلف رجل على التيام
 بطلاق امراته ان لم يفطر فطره ولو كان صائما قضا ولا يحنث على المعتمد
 وفي الترمذي الذخيرة وغيرها هذا اذا كان قبل الزوال ما بعده فلا الا
 لاحدا بوجه الى العصر لا بعده وفي الاشياء دعاء احد اخوانه لا يكره فطره
 لو صائما غير قضاء رمضان ولا الصوم مرة نفاذا الا باذن الزوج الا عند
 عدم الضرر به ولو فطره وجب القضاء باذنه او بعد البيسونة ولو لم
 العبد وما في حكمه بالاذن المولى لم يجز وان فطره قضا باذنه او بعق
 ولو نوى مسافر الفطر او لم ينو فاقام ونوى الصوم في وقتها قبل الزوال
 صح مطلقا ويجب عليه الصوم لو كان في رمضان لزوال المرحض كما يجب
 على مقيم تمام صوم يومه من اى رمضان سابق فيه اى في ذلك اليوم
 ولكن لا كفارة لو فطره فيما للشبهة في اوله وآخره الا اذا دخل مصره لثبته
 فافطر فانه يكفر ولو نوى الصائم الفطر لم يكن منطرا كما تركه لو نوى
 التكلم في صلواته ولم يتكلم شرح الوهابية قال وفيه خلاف الفضا وقض
 ايام اغمايه ولو كان لا غما مستغفرا للشهر لندرة امتداده سوى يوم
 الا غما فيه اى ليلة فلا يقضه الا اذا علم انه لم ينو وفي الجنون ان لم يتبين
 الشتر فقه ما حضر وان استوعب بجميع ما يمكنه انشاء الصوم فيه على ما
 لا يقضه مطلقا للحرج ولو نذر صوم الايام الشهرية او صوم هذه السنة صح
 مطلقا على المختار وفروا بين النذر والشروع فيها بان نفس الشروع
 معصية ونفس النذر طاعة فصح ولكن افطر الايام الشهرية وجوبا تحابيا
 عن المعصية وقضاها اسقاطا للوجوب وان صامها خرج عن العهد
 مع الحرمة وهذا اذا نذر قبل الايام الشهرية فلو بعد عالم يقض شيئا وانما يلزمه
 بلفظ السنة على ما هو الصواب وكذا الحكم لو نذر السنة وشروط التتابع فيفطرها
 لكنه يقضيها هناما متباعدة ويعيد لو فطر يوما بخلاف المعينة ولو لم يشرط

التتابع يقض خمسة وثلاثين ولا يجزئه صوم خمسة في هذه الصورة وعلم
 ان صيغة النذر تحتمل اليمين فلذلك كانت ست صور ذكرها بقوله فان لم ينو
 بنذر الصوم شيئا او نوى النذر فقط دون اليمين او نوى النذر ونوى
 ان لا يكون يمين كان في هذه الثلاث صور نذر فقط اجماعا على ما بالقيس
 وان نوى اليمين وان لا يكون نذرا كان في هذه الصورة يمين فقط اجماعا على ما
 بتعيينه وعليه كفارة يمين ان افطر لحنثه وان نواه او نوى اليمين بلا نية
 النذر كان في صورتين نذرا ويمينا حتى لو فطر بحسب القضاء والنذر
 والكفارة لليمين عملا بعموم المجاز خلافا للشكا وتذب تفرق صوم الت
 من شتال ولا يكره التتابع على المختار خلافا للشكا حاوى والاستماع
 المكروه ان يصوم الفطر خمسة بعده فلو فطر الفطر لم يكره بل سجدت وبين
 ابن كمال ولو نذر صوم شهر غير معين متابعا فافطر يوما وليلة الايام
 الشهرية استقبل لانه اخل بالوصف مع خلوص شهر عن ايام نهى غير بخلاف
 السنة لا يستقبل في نذر شهر معين لانه يقع كله في غير الوقت والنذر
 من اعتكاف او حج او صيام او غيرها غير المعلق ولو مقيتا لا يختص بزمان
 ومكان ودرهم وقدر فلو نذر التصد في يوم الجمعة بمكة بهذا الدرهم
 على فلان فحالف جاز وكذا الوعد قبله فلو عتق شهر الاعتكاف والصوم
 ففعل قبله صح وكذا لو نذر ان يحج سنة كذا في سنة قبلها صح وصلاه يوم
 كذا فصلاها قبله لانه تعجيل بعد وجوب السبب وهو النذر فيتعذر التغيير
 شره لانه فيلحفظ بخلاف النذر المعلق فانه لا يجوز تعجيله قبل وجود
 الشرط كما يبيح في الايمان ولو قال ان يرضى الله على ان اصوم شهر فقات قبل ان
 يصح لاشئ عليه وان صح ولو يوما ولم يصمه لزمه الوصية بجميعه على الصحيح
 كالصحيح اذا نذر ذلك ومات قبل تمام الشهر لزمه الوصية بالجميع بالاجماع
 كما في المنازاة بخلاف القضاء فان سببه ادراك العدة **فروع** قال وفيه
 اصوم لاصوم عليه بل ان صام حنث كما يبيح في الايمان نذر صوم حنث
 فدخل وهو من يضر فطر وقضه كرمضان او صوم الايد فضعفت شغاله
 بالعيشة افطر وكفر كما مر او يوم يقدم فلان فقدم بعد الاكل او الزوال
 او قبضها فصح عند الشكا خلافا للثالث ولو لم يقدم في رمضان فلا قضاء
 انفاقا ولو عتق به اليمين كفر فقط الا اذا قدم قبل نية فتواه بترتيب النية وقع
 عن رمضان ولو نذر شهر الزمة كاملا او الشهر فبقية او جمعة فالاسبوع

ارسلته

ان ان ينوي اليوم ولو نذر صوم يوم السبت ثمانية ايام صام سبتين
 وتقال سبعة فسبعة سبت والفرق ان السبت ولا تكرر في السبعة فحل
 على العبد وجلا في الاول واعلم ان النذر الذي يقع للاموات من كل العوام
 وما يؤخذ من الذرهم والشيخ والزيت ونحوها الى ضريح الاولياء
 للكرام تقر بها اليهم فهو با لاجماع باطل وحرام مالم يقصد واصرفها الفقراء
 الانام وقد ابتلى الناس بذلك ولا سيما في هذه الاعصار وقد بطلت
 العلامة قاسم في شرح درر البحار ولذا قال الامام محمد لو كان الصوم عيبا
 لا اعتقتم واسقطت ولاي وذلك لانهم لا يمتدون فالكثير منهم يتغيرون
باب الاعتكاف وجه المناسبة له والتاخير اشراط الصوم
 في بعضه والطلب الاكد في العشر الاخير هو لغة البت وشرع البت في
 اللام وتضمن لكث ذكر ولو تميز في مسجد جماعة هو ماله امام ومؤذن
 اذبت فيه المناسق لا وعن الامام اشراط ادا الحرفية وصححه بعضهم وقالوا
 في كل مسجد وصححه السردجي ولما الجامع فيصح فيه مطلقا اتفاقا او
 امرأة في مسجد بيتها وبكره في المسجد ولا يصح في غير موضع صلاتها من بها
 كما اذا لم يكن في مسجد ولا يخرج من بينهما اذا اعتكفت فيه وهل يصح من
 الخشفي في بيته لاره والظاهر لاحتمال ذكره بنية فالبت هو اكن والكون
 في المسجد والنية من مسلم عاقل طاهر من جنابة وحيض ونفاس شرطان
 وهو ثلاثة اقسام ولجب بالانذار بلسانه وبالشرع وبالاعتكاف ذكره
 ابن الكمال وستة مؤكدة في العشر الاخير من رمضان اى ستة كتابه كذا في
 البرهان وغيره لا فترانها بعد لانكاره على من لم يفعلها من الصحابة
 وسقط في غيره من الارزنة هو بمعنى غير المؤكدة وشرط صوم النصف
 الاول اتفاقا فقط على المذهب فلو نذر اعتكاف ليلة لم يصح وان نذر
 معها اليوم اعدم محلها للصوم ما لو نوى بها اليوم صح والفرق لا يخفى
 بخلاف ما لو قال في نذره ليلا ونهارا فانه يصح وان لم يكن الليل محلا
 للصوم لانه يدخل الليل بها واعلم ان الشرط في الصوم مراعاة وجوده لا بقاءه
 للمشروط قصد فلو نذر اعتكاف شهر رمضان الزمه واخره صوم رمضان
 عن صوم الاعتكاف لكن قالوا لو صام تطوعا ثم نذر اعتكاف ذلك اليوم
 لم يصح لان اعتكافه من اوله تطوعا فعذر به عليه وليا وان لم يعتكف رمضان
 المعين قضى شهره بصوم مقصود لعود شرطه الى الكمال لا يسلط فام يحز

في رمضان المرو لا في واجب شوي قضا رمضان الاول لانه خلف عنه
 وتحققه في الاصول في بحث الامر واقوله نقلا ساعة من ليل ونهار عند
 محمد وهو ظاهر الرواية عن الامام لبناء النفل على المساحة وبه يفتي والفتا
 في عرف الفقهاء جزء من الزمان لا بزمان اربعة وعشرين كما بقوله الجوزي
 كذا في غير ذلك كادكار وغيره فلو شرع في نفسه ثم قطعه لا يلزمه قضاء لانه
 لا يشترط له الصوم على الظاهر من المذهب وما في بعض المعابر ان
 يلزم بالشرع مفرغ على الضعيف قاله المصنف وغيره مرملة اي على
 المعتكف اعتكافا واجبا اما النفل فله الخروج لانه منه لا يبطل كما في المخرج
 الاحاجة لانسان طبعية كبول وغائط وغسل الوضوء ولا يمكن الاغتسال
 في المسجد كذا في التمر وشربة كعبه واذان لومؤذنا وباب السار خارج المسجد
 والجمعة وقت الزوال ومن بعد منزله اي معتكفه خرج في وقت يدرها
 مع شربها يحكم في ذلك رايه وليس من بعد ما اربع اوسنا على الخلاف و
 لو مكث اكثر لم يفسد لانه محل له وكراهية التزبيد الخالفه ما التزمه بالاشتر
 فلو خرج ولو ناسيا ساعة زمانية لازمة كما امر بلا عذر فسد فيقضيه
 الا اذا فسد بالردة واعتبر اكثر الشهور فالو هو الاستقنا وبحث فيه
 الكمال وان خرج بعد رغب وفوعه وهو ما امر لا غير لا يفسد واما ما
 لا يغلب كالجاء غريق وانما سجد فسقط لانه لا يبطلان والاكحال
 الدنيا اول بعد الفساد كتحققه الكمال خلافا لما فصله الزبلي وغيره
 لكن في التمر وغيره جعل عدم الفساد لانها دامة وبطلان جاعده واخرجه
 كمرها استخسانا وفي القاتنا رخصة عن المجتعة لو شرط وقت النذر ان يخرج
 لعبادة مريض وصلاة جنازة وحضور مجلس علم جاز ذلك فيحفظ ويختار
 المعتكف بكل وشرب ونوم وعقد احناج اليه لنفسه او عياله فلو تجارة
 كره كبيع ونكاح ورجعة فلو خرج لاجلها فسد لعدم الضرورة وكراهية
 اي يخرجها لانها محل اطلاقهم بحرمها ربيع فيه كراهية فيه مباحة غير
 المعتكف مطلقا انتهى وكذا اكله ونومه لا تغرب اشياء وقد قدمناه
 قيل لو ترك قال ابن الكمال لا يكره الاكل والشرب والنوم فيه مطلقا و
 نحوه في المجتعة وبكره تحريمها صحت ان اعتقه قرية والا لالحديث من صحت
 ويحیی ای الصمت كما في غير ذلك كادكار عن شريحديث رحم الله امرئكم فغتم
 اوسكت فلم وتكم لا يغير وهو ما لا اثم فيه ومنه المباح عند الحاجة

إليه لا عند عديها وهو يحمل في الفسخ انه مكروه في السجد بكل المستحكا فاكل
 الشارح لم يطعن حقه في الشهر كقراءة قرآن وحديث وعلم وتدريس في سبر
 الرسول عليه السلام وقصص نبيي عليهم السلام وحكايات الصالحين
 وكتابة امور الدين وبطل بوط في فسخ نزول لا لو كان وطه خارج السجد
 ليدل او ينهار حامدا او ناسيا في لا حتى لان حاله مذكورة وبطل ما يزال
 بقوله او لم ينفذ ولو لم ينزل لم يبطل وان حرم لكل لعدم المرح ولا يبطل
 بانزال الفكر ونظر ولا يسكر ليدل ولا ياكل ناسيا البقاء الصوم بخلاف كلة عدا
 وردته وكذا غماؤه وجنونه ان دما ايا ما فان دم جنونه سنة قضاء
 استحقاقا وزمه الليالي بنذره بلسانه اعتكاف ايام ولا اى متابعة وان لم
 يشترط التتابع كعكسه لان ذكر احد العددين بلفظ الجمع وكذا التثنية بتنادي
 الاخر فلو نوى في نذر الايام الشهر خاصة صححت نيته لثبته الحقيقة وان
 نوى بها اى الايام لليلة الايام بزمه كلاهما كما لو نذر اعتكاف شهر ونوى الشهر
 خاصة او نوى عكسه اى الليالي خاصة فانه لا يفسخ نيته لان الشهر اسم لمقدر
 يشمل الايام والليالي فلا يحل ما دون ذلك ان يستثنى الليالي فيخص بالليالي ولو
 استثنى الايام صح ولا يثبته عليه لما مر واعلم ان الليالي تابعة للايام لا ليلية
 عرفة وليالي التمتع في الشهر الماضية وفقا بالتاسر كما في نسخة الولولية
 هذا وليلة القدر رتبة في رمضان اتفاقا الا انها تقدم وتاخر خلافا لقالها
 وثمرته فيمن قال بعد ليلة منه انت مراد ان طالق ليلة القدر فقد
 لا يقع حتى ينجلي شهر رمضان الا انه يجوز كونها في الاول في الاولى وفي الثانية
 في الاخيرة وقال لا يقع ايامه مثل تلك الليلة في الاثني وخلافه لو قال
 قبل دخول رمضان وقع بمضيه قال في المحيط والفتوى على قول الامام لكن
 فيه يكون الخالف ففيها يعرف الاختلاف والافضل ليلة البائع والغير
 والله اعلم **كتاب** **الحي** هو بفتح الحاء وكسر الهاء القصد ان عظم
 لامطلق القصد كما ظنه بعضهم وشرعا زبارة اى طواف ووقوف مكان
 مخصوص اى الكعبة وعرفة في زمن مخصوص في الطواف من طلوع فجر
 النحر الى اخر العرو في الوقوف من زوال الشمس عرفة النحر لغير فعل مخصوص
 بان يكون محرما بنيت الى سابقا كما يجب لم يقل لادرك من اركان الدين
 ليعلم الى التمتع فرض سنة تسع وانما اخره عليه الصلاة والسلام لعشر اعداد
 مع علمه ببقاء حياته ليكمل التسليخ مرة لان سببه البيت وهو واحد

والزيادة نطق وقد تجب كما اذا جاوز الميقات بلا اهرم فانه كما يجب
 يجب عليه احدى التكاليف ان اختار الخي انصف بالوجوب وقد ينصف
 بالحرمة كالخيار بمال حرم وبالكراهة كالخيار بلا اذن ممن يجب استدانته
 وفي النوازل لو كان الابن صبي اقل الاب منه حتى يلحقه في الفور في العام
 الاول عند الشفا وصح الرقابين عن الامام ومالك واحمد فيفسق و
 نذر شهادته بتأخير اى سبنا لان تأخير صغيره وبان كتاب مرة
 لا يفسق الابا صر ربح وجهه ان الفورية ظنية لان دليل الاحياط
 ظني ولذا يجمعوا انه لو تراخي كان اداء وان اشم بموته قبله وقال الواجب
 حتى ائلف ماله وسعه ان يستغرض ويحج ولو غير قادر على وفائه و
 يرجح ان لا يؤخذ الله بذلك اى لو نابوا اذا قدر ركبا قيده في الظهيرية
 على مسلم لان الكافر غير مخاطب بغرور الايمان في حق الاداء وقد حقتنا
 فيما علقناه على المناخر مكنت عالم بفرضه ما بالكون يداننا وباجبا
 عدل ومستورين صحح البدن بصبر غير محسوس وخائف من سلطان
 يمنع منه ذى زاد يصح به بدنه فالاعتدال لهم ونحوه اذا قدر على خبر
 وجبن لا بعد قادر او راحة منخفضة به وهو السعي بالمقتب ان قدر
 والانتشار القدرة على الحارة للافافه لا لكي يستطع المشي لشبهة بالية
 للجمعة وافاد انه لو قدر على غير الرحلة من بطل وحمار لم يجب في البحر
 ولم اره صريحا ونما صرحوا بالكراهة وفي الترتيبه الحج ركبا افضل منه
 ماشيا به يفتق والمقتب افضل من الحارة وفي اجارة الخلاصة حمل الحمل
 مايتان واربعون متا والحار مائة وخمسون وظاهر ان البضائع الحمار ولو
 الاب لابنه ما لا يجب به لم يجب قبوله لان شرائط الوجوب لا يجب تحصيلها
 وهذا منها باتفاق الفقهاء خلافا للاصوليين فضلا عما لا بد منه كما مر
 في الزكاة ومنه السكن ومرته ولو كبر امكنه الاستغناء ببعضه والحج
 بالفاضل فانه لا يلزم به الزيادة نعم هو الافضل وعلم به عدم لزوم
 بيع الكل ولا كفاة بسكنى الاجارة بالاولى وكذا لو كان عنده ما لو اشترى
 فسكنه اخادما لا يبيع بعد ما يملك الحج لا يلزمه خلاصة وحرر في الشهر رنة
 بشرط بقاء رأس مال الحرف ان لم تاجت لذلك وانه لا يملك الاشياء معه
 الف وخاف العزوبة ان كان قبل خروج اهل بيده فله التزوج ولو وقته
 لزمه الحج وفضلا عن نفقة عياله مما تلزمه نفقته لتقدم حق العبد الى

حين عودته وقيل بعد يوم وقيل بشهر مع من الطريق بغلبة السلامة
ولو بالرشوة على ما حققه الكمال وسجى آخر الكتاب قتل بعض الخلق عذر
وهلما لو خذ في الطريق من المكسر والخفارة عذر قولان والمعتد لا كما في التنية
والمجنى عليه فيحتمل في الفاضل عما لا بد منه القدرة على المكسر ونحوه كما في
سناك الطريق ومع زوج او محرم ولو عبد او ذمي او برضاع بالغ في
لها كما في التبرجحا عاقل والمرفوق بالجوهره غير محرمه فاقسوا لعدم حفظها
مع وجوب النفقة لحرمة عليها لانه محموس عليها لامرأة حرة ولو عوزا في
سفرها لم يزمها التزوج قولان وليس عبد لها بحر ولا لغير زوجها منعها
عن حجة الاسلام ولو تجت بلا محرما زرع الكراهة ومع عدم عدة عليها
مطلقا ابتداء كانت ابن ملك والعبارة لوجوبها الى العدة المانعة
من سفرها وقت خروج اهل بلدها وكذا سائر الشروط فلو حرمت عاقل
او احرمت عنه بوه صار محرما وينبغي ان يجزئه قبله وبليده ان اراد رآه
مبسط وظاهره ان احرمت عنه مع عقله صحيح فمع عدمه اولى فيلحق
عبد فعتق قبل الوقوف فضر كل على الحرمة لم يسقط فرضها لانقضاء نفقته
فلو جدد البتة الاحرام قبل وقوفه بعرفة ونوى حجة الاسلام اجزاء ولو فعل
العبد العتق ذلك التحديد المذكور لم يجزه لانقضاءه لارضا بخلاف البتة
والكافر والمجنون واللعن فرضه ثلاثة الاحرام وهو شرط ابتداء وله حكم الركن
انتهاء حقه لم يجز لثبات الحج استدامه بقبضه به من قابل والوقوف بعرفة
في آوانه سميت بها لان آدم وحوا، تعارفا فيها ومعظم طواف الزبارة
وهما ركنان وواجبه نيف وعشرون وقوف جميع وهو المزدلفة سميت
بذلك لان آدم اجتمع بجو، وازدلف اليها ايدى ناول السحى وعند الائمة
الثلاثة هو ركن بين الصفا منى به لانه جلس عليه آدم صفوة الله والمرور
لانه جلس عليها امرة وهما حواء ولذا اثبت ورعى الجمار لكل من حج وطوف
الصفا والاداع للاخافه غير الحائض والمليق والتقصير وانشاء الاحرام
من البيقات ومد الوقوف بعرفة الى الغروب وقفتها والبدء بالطواف
من الجمر الاسود على الاشبه لمواظبه عليه وقيل فرض وقيل سنة والتيام فيه
اي في الطواف في الاصح والشبه فيه لمن ليس له عذر يمنعه منه ولوندر طوافا
زحفا لزمه ما شيا ولو شرع متفلا زحفا شبه افضل والظلمة فيه من
الجحاسة المكتبة على المذهب قبل والمقيقة من ثوب وبدن ومكان طوف

ولا كذا

والمرور بالصفاء

والاكثر عتامة سنة مؤكدة كما في شرح لباب الناسك وسائر العود فيه
وبكتف ربع العضو فاكتر مكانة الصلاة بحب الدم وبدانة الشحى بن الصفا
ولو بد بالمرور لا يعتد بالشروط الاول في الاصح والشبه فيه في السحى لمن سار
له عذر كما مر ونسخ الشاة للقارن والمنتمتع وصلاة ركعتين لكل اسبوع
من اى طواف كان فلو تركها اهل عليه دم قبل نهم فيوجبه والترتيب الالى
بيان بين الرى والحلق والذبح يوم النحر واتا الترتيب بين الطواف وبين
الزى والحلق سنة فلو طواف قبل الزى والحلق لاشى عليه وبكره لباب السحى
ان المقد لا يذبح عليه وسحقه وفعل طواف الا فاضة اى الزبارة في يوم
من ايام النحر ومن الوجبات كون الطواف والمطيم وكون السحى بعد طواف
معتد به ونوفت بالمكان والزمان وترك المخطوكة بالجماع بعد الوقوف
وليس المخطط ونقطة الرس والوجه والضابطان كما يجب تركه دم فهو
وليب صرح به في الحلق وسينضح في الجنابات وغيره حسن واداب
كان يتوضح في النفقة وبجافظ على الظهارة وعلاصون لسانه وبستان
ابويه ورايته وكفيله وبودع السجد بركعتين ومعارفة وسجدهم ويلبس
دعائهم وينصه في شى عند خروجه ونجس يوم الخميس فيه خرج على الكثرة
في حجة الوداع والاثنين والجمعة بعد التوبة والاستخارة اى في انه هل يتبر
او يكثرى وهل يافير او يجزى او يرفق فلان الاول لان الاستخارة في الوج
والكروه لا محل لها وتامه في التبر وشهره شوال وذو القعدة في القاف
وتكسر وعشر ذى الحجة بكسر الهاء ونفخ وعند الشفا ليس منها يوم النحر وعند
مالك ذى الحجة كله عملا بالاية قلنا اسم الجمع بشرط فيه ما وراء الواحد
وفائدة الشافى انه لو فعل شيا من افعال الحج خارجها لا يجزئه وانه بكره
له قبلها وان من على نفسه من المخطوكة شبه بالركن كما مر واطا لاقها بينه
الحج والعمرة في العمرة سنة مؤكدة على المذهب صحيح في الجوهره وجوبها
قلنا لما مر به في الاية الا تمام وذلك بعد الشروع وبه نقول وهو احرام و
طواف وسعى وحلق وتقصير فالاحرام شرط ومعظم الطواف ركن وغيرها
واجب هو النحر وبفعل فيها كنفعل الحاج وجازت في كل السنة وندبت في
وكرهت نحرها يوم عرفة واربعه بعد هداى كره انشاءها بالاحرام حتى يلزمه دم و
ان رفضها الا اذا وها فيها بالاحرام سابقا لثان فانه لم يفسد فيها المكره
سليم وعليه فاستثناء الحائض الفار من قطع فلا ينقض بيوم عرفة كالتوبة

في البحر والوقت أي الموضع الذي لا يجاوزها مريد مكة الأحرار خمسة ذوالحليفة
بضم ففتح مكان عشرة أميال من المدينة وعشر مراحل من مكة شتمها العوم
أبصار على أن الله تعالى عنه يزعمون أنه قاتل الجني في بعضها وهو كذب وذات
عرق بكسر فكون على مرحلتين من مكة وحجفة على ثلاث مراحل فيسري رابع
وفرن على مرحلتين وفتح الزا خطا ونسبة أويس إلى خطا ثم ويلهم جبل على
مرحلتين أيضا للمدني والعراقي والشافعي غير لما بالمدنية بقربه ما باله
والبحري واليمناني ونشر مرتب ويجمعها قوله

عرق العراق يالم اليمنى	وبعد الحليفة يحرم المدنى
لثام حجفة ان مرتب بها	ولا هل نجد قرن فاستين

وكذا أهل من مرتبها من غير أهلها كالشامي بمزيميات أهل المدينة فهو
مبقاته قاله النووي الشافعي وغيره وقالوا لمزيمياتين فأحرمه من الأهل
أفضل ولو أخره إلى الشافعي على الذهب وعبارة الباب سقط عنه
الدم ولو لم يترتبها أخرى ولحرماذى حاذى أحدها وبعد ما أفضل فان يكن
بحيث يحاذى فعلى مرحلتين وحرمة أخير الأحرار منها كلها إلى الألف
فصد دخول مكة يعني الحرم ولو لحاجة غير الحج أتم الو قصد موضع من
الحل فخلص وجدة حاله مجاوزته بلا أحرار فاذنيل به التحق إجماله فله ذنوب
مكة بلا أحرار وهو الحيلة لمريد ذلك الأما موريلج للخالفة لا بحر التقييد
للأحرار عليها بل هو لأفضل ان في شهر الحج وامن عتفه وحل من أهلها
يعني لكل من وجد في داخل الوقت دخول مكة غير محرم ما لم يرد شك الحج
كالوجاوزها خطا بمكة فهو ذابقانه الحل الذي بين الوقت والحرم
والبيقات لمن بمكة يعني من يدخل الحرم للحج والحرم والعرق لحل لمحقق نوع من
والشعير أفضل ونظم حذو الحرم من الملحق **فتلا**

والحرم للحد بد من ارض طيبة	ثلاثة اميال اذا رمت ثقله
وسبعة اميال عرق وطابت	اوجدة عشر ثم تسع جعرانه

فصل في الأحرار وصفة الفرد بالحج ومن شا الأحرار وهو شرط
صحة الشك ككبيرة الافتتاح فالصلاة والحج لها تحريم وتحليل بخلاف
الصوم والزكاة ثم الحج أقوى من وجهين الأول يفرض مطلقا ولو منوطا
بخلاف الصلاة الشافعي أنه إذا تم الأحرار الحج أو عمره لا يخرج عنه الإجماع
ما أحرره وإن فسد الألف الفوات فبطل العمره والأما صار فيجوز ذلك

نوصا وغسله حب وهو النظافة لا للظاهرة فيجب نجاء مهيمة فحق
حايض ونفا وحبه والقيم له عند البحر عن الماء ليس بمشروع لأنه مشروط
بخلاف جمعة وعيد ذكره الزبلي وغيره لكن سوى الكافي بينهما وبين
الأحرار ورجحه في التمسك بشرط لبس الشاة ان يحرم وهو على طهارته
وكذا يجب لمريد الأحرار إزالة ظفره وشاربه وعائته وحلق برائته اعتاده
ولا فيسرحه وجماع زوجته أو جاريته أو معه ولا مانع منه كحيض و
لبس أزار من الشاة الزكية وردا على ظفره وبين ان يدخله تحت يمينه
ويلقيه على كتفه الأيسر فان زرره أو خلله أو عقده ساء ولا دم عليه يد
أو غسيلين طاهرين بيضين ككفن الكفاية وهذا بيان الشاة والأفتر
العورة كاف وطلب بدنه ان كان عنده لا يؤبه بمسح عنه هو الأصح
وصلى تدب بعد ذلك شفعها يعني ركعتين في غير وقت مكروه ونجونه
المكسوبة وقال المفرد بالحج بلسانه مطابقا لحنان الله تعالى ان يريد الحج
فيستره إلى شافته وطول مدته وتقبله متى لقول إبراهيم واسماعيل عليهما
تقبلنا وكذا المعتمر والفارن بخلاف الصلاة لأن مذهبها سيرة كذا
في الهداية وقيل يقول كذلك في الصلاة وعمه الزبلي في كل عبادة
في الهداية أولى ثم لم يرد برصا لأنه ناويا بها بالنسبة للحج بيان للأكل ولا
فيصح الحج بمطلق الشاة ولو قبله لكن بشرط مقارنتها بذكر بقصده
التعظيم كتسبيح وتهليل ولو بالفارسية وإن احسن العربية والتلبية على
الذهب وهي لبيتك اللهم لبيتك لأشريك لك لبيتك ان المهد بكسر الميم
وتفتح والنعمة لك بالحج أو مبتدأ وخبر والملك لأشريك لك وزندبا
فيها أي عليها الألف خلافا ولا تنقص منها فانه مكروه أي تحريما لقولهم
انها مرة شرط والزيادة ستة ويكون مسيا بتركها وبترك رفع الشاة
بها وإذا لم يتركها أو ساق الهدى أو قلادير ربط قلادة على عنق بدنة
نفل أو غيرا صيد قتلته في الحرم أو في الحرم سابق ونحوه كجناية ونذر
وقرآن ونوجه معها والحال انه يريد الحج وهل العمره كذلك ينبغي نعم أو
بعثا ثم توجه ولحقها قبل البيقات فلو بعده لزمه الأحرار بالتلبية
من البيقات ويعني النعنة أو قرآن وكان المتقيد والتوجه في شهره
والألم بصريح محاجة بلحقها ونوجه بنية الأحرار وإن لم يلحقها استأنا
فقد أحرره لأن الإجابة كما تكون بكل ذكر تعظيمي تكون بكل فعل مختص بالإحرار

شدة صحة الاحرام لا تتوقف على نية نكاح لانه لو ابرم لحرمت طافا وطافا
 ولحد صرف للعمرة ولو اطلق نية الحج صرف للفرض ولو عين نكاحا ففعل
 وان لم يكن حج الفرض شربا لنية عن الحج ولو اشعرها يجرح منها الايسر
 وجلها بوضع الجمل وبعضها بالمنعة وفران ولم يلحقها كما مر وقد شاة
 لا يكون محرما لعدم اختصاصه بالنكاح وبعدة اي الاحرام بلا مصلية يتوق
 الرقت الى الجماع وذكره بحضرة النساء والنسوق الى الخروج عن طاعة الله
 والمجدال فانه من المحرمات شنع وقتل صبي الذر لا البحر والاشارة بنية المحاضر
 والدلالة عليه في الغايب وحمل تحريمها اذا لم يعلم المحرم فاذ علم فلا فيه
 الاصح والظن وان لم يقصده ويكره شدة وقام الظن وسر الوجه كله
 او بعضه كفه وذوقه نغمة في الحانته لابس بوضع يده على انفه والرس
 بخلاف الميت وبقيته البدن ولو حمل على راسه شيئا كان تغطية لامل
 عدل وطبق ما لم يمتد يوما وليلة فتدنه صدقة وقيل يدخل تحت سر
 الكعبة فاصاب راسه او وجهه كره ولا فلا لابس به وغسل راسه وطبقة
 بخطمي لانه طيب او يقتل اللوم بخلاف صابون ودلوك واشنان انفا قازاد
 في الجوهره وسدر وهو مشكل وقصتها اي اللحية وحلق راسه وازالة شعر
 بدنه لا الشعر الثابت في العين فلا شيء فيه عندنا وليس في جس وسر ويل
 اي كل معمول على قدر بدنه وبعضه كزردة وبرنس وقبا ولو لم يدخل
 يديه في كيه جاز عندنا الا ان زرره او يخلله ويجوز ان يرتدي بقبض
 وجنة ويلتصق به في نوم وغيره انفا او عمامة وقلنسوة وخفين لانه لا
 يحد بخلين فيقطعها اسفل من الكعبين عند معقد الشراك فيجوز لبس
 الزموزة للجوربين وتوب سبيح بماله طيب كورس وهو الكركم وعصفر
 وهو زهر القرم لا بعد زواله بحيث لا ينفوخ في الاصح لا ينفخ الاستحمام
 لحديث البهقي انه عليه الصلاة والسلام دخل الحمام في الحففة والاستظلال
 بيت وحمل الرصص راسه او وجهه فلو صاب بها كره كان رشدهميان
 بكسر الحاء في وسطه ومنطقة وسيف وسلاح وتخت زيلعي لعدم التقيد
 واللبس والكفال بغير مطيب فلو اكل الخيل مطيب مرة او مرتين فعليه صدقة
 ولو كثيرا فعليه دم سرجية ولا يتقي خنا او فسادا وحجامة وقيل ضربة
 وجبر كسر وحك راسه وبدنه لكن برفق ان خاف سقوط شعرة او قلة
 فان في الواحدة ينصدق بشي وفي الثلاث كفت من طعام غرر اذكار

واكثر

واكثر الحرم النسيبة ند بامتنى ولو نقلا او علا شرفا او هبط واد بالوثي
 ركباً مع ركب او جمعا مشاة وكذا لو لقي بعضهم بعضا او سجد داخل في الحرم
 اذ النسيبة في الاحرام كالتكبير في الصلاة رافعا استنانا صوته بها بالا
 جهده كما يفعلها العوام واذا دخل مكة بدا بالجمعة الحرام بعد ما يامن على
 امنعه داخل من باب السلام نهرا ند بامتنى متوضعا خاشعا ملا خطا
 جلالة البقعة ويسن الغسل لدخولها وهو للظنافة فيجب كحايض ونفا
 وحين شاهد البيت كبر ثلاثا ومعناه الله اكبر من الكعبة وهما لا ينافيان
 فوج شرك ثم ابتدأ بالطواف لانه تحية البيت ما لم يخف فوت المكتوبة
 او جاعتها والوتد او سنة رتبة فاستقبل الحجر كبر امصلا رافعا
 يديه كالصلاة واستلمه بكفيه وقبله بلا صوت وهما لا ينافيان
 نعم بلا ايداء لانه سنة وترك الايداء واجب فان لم يقدر رخصها ثم
 يقبلها الواحد او لا يمكنه ذلك يسن الحجر شيئا في يده ولو عصا ثم قبله
 اي الشيء وان عجز عنها اي الاستلام والامساك استقبله مشبرا اليه لجن
 كفيه كانه واضعها عليه وكبر وهما لا ينافيان وحده الله تعالى صلى على النبي صلى
 عليه وسلم ثم يقبل كفيه وفي بقية الرقص في الحج يجعل كفيه للتمتع الا عند الحجرين
 فلكعبة وطاف بالبيت طواف القدوم ويسن هذا الطواف للافاق
 لانه القادوم واخذ الطائفت عن يمينه مما يلي الباب فصير الكعبة
 عن يساره لان الطائفت كالمؤتممة بها والواحد يقف عن يمين الامام
 ولو عكس عاد مادام بمكة فلو رجع فعليه دم وكذا لو ابتدأ من غير الحجر كاتر
 فالواويز يجمع بدنه على جميع الحجر جاعلا قبل شروعه رداء تحت ابطه
 اليمن ملقيا طرفه على كتفه الايسر استنانا وراوا الخطيم وجوبا لانه
 سنة اذ راع من البيت فلو طاف من الفرجة لم يجر كما استنبأه لمعنا طافا
 وبه قبر اسماعيل وهاجر سبعة اشواط فقط فلو طاف ثلثا مناصح علم به
 فالصحيح انه يلزمه تمام الاسبوع للشرع اي لانه شرع فيه ملزم بالاجل
 ما لوطن انه سابع لشروعه مسقطا الامتنان بالاجل للحج واعلم ان مكان
 الطواف داخل المسجد ولو وراة زمزم لا خارجه لصيرورته طائفا بالمسجد
 لا بالبيت ولو خرج منه او من السعي الى جنازة او مكتوبة او تجد بد وضو
 ثم عاد يني وجاز فيها اكل وبيع وافتا وقراءة لكن الذكر افضل منها وفي
 منسك النووي الذكر المأثور افضل واما في غير المأثور فالقراءة افضل

فليرجع ورمل إلى منتهى يسرع مع تقارب الخطأ وهو كنفه في الثلاثة
 الأولى استأناف فلوركه ووب ولولة الثلاثة لم يرمل في البقا ولو زعمه
 الناس وقف حتى يجد فرجة فيرمل بخلافه لأن له بدلا من الحجر إلى
 الحجر في كل تنوط وكلما مر بالحجر فعل ما ذكر من الاستلام واستلم الركن البعدي
 وهو مندوب لكن لا تقبل وقال محمد سنة ويقبله والد لا يبل فزيد وكبره
 استلام خبرها وضعت الطواف باستلام الحجر استأناف صلى شعاعا وقت
 مباح يجب بالجمع على الصحيح بعد كل سبع عند المقام حجارة ظهر فيها
 أثر قدمي الخليل أو غيره من الجدد وهل يقان الجدد لأن شتم التزم للملزم
 وشرب ما زمره وعاد أن زاد السبع واستلم الحجر وكبر وهلل وخرج من
 باب الضنناد باقصعد الصفا بحيث يرى الكعبة من الباب وتقبل
 البيت وكبر وهلل وصلى على النبي صلى الله عليه وسلم بصوت مرتفع خائفة
 ورفع يديه نحو السماء ودعا لحمة العباد بما شاء لأن محمد لم يعان شيئا
 لأنه يذهب برقة القلب وإن تبرزت لما تفرغ من ثم من نحو المروة سأل
 بين السيلين الأخضرين النخوين في جدار الجدد وصعد عليها وفعل ما
 فعله على الصفا بفعل كذا سعيها يدا الصفا ويختم الشوط السابع
 بالمروة فلو بدا بالمروة لم يفتد بالاول هو الأصح ونزب ختمه بركنين
 في السجد كختم الطواف ثم سكن بمكة محرما بالجمع ولا يجوز فتح الحج بالعمرة عندنا
 وطاف بالبيت نفلا ما شاء بالدرى وسعى وهو أفضل من الصلاة نافلة
 للأفاقة وقلبه للمكي وفي البحر ينفي تقييده بمن الموسم والأفا الطواف
 أفضل من الصلاة مطلتا وخطبت الامام اولى خطب الحج الثلاثة سابع
 ذي الحجة بعد الزوال وبعد صلاة الظهر وكره قبله وعلم فيها المشا
 فاذا صلى بمكة الفجر يوم الثلاثاء ثامن الشهر خرج إلى منى فدية من الحرم على
 فريخ من مكة ومكث بها الفجر عرفة ثم بعد طلوع الشمس راح
 إلى عرفات على طريق ضب وعرفات كلها موقفة لا يطن عرفة بفح الزاو
 ضمتها واذن الحرم عرفة مسجد عرفة فبعد الزوال قبل صلاة الظهر خطب
 الامام في السجد خطبتين كالجمعة وعلم فيها التماسك وبعد الخطبة
 صلى بهم الظهر والعصر بآذان واقامتين وقراءة سرية ولم يصل بينهما
 على المذبح ولا بعد اداء العصر في وقت الظهر وشرط الصحة هذا بالجمع الامام
 او نائبه والاصلا ووحدا ولاحرم بالجمع فيهما أي الصلاتين فلا يجوز العصر

الاعظم

للشفر

للمنفرد في أحدا فلوصلى وحده لم يصل العصر مع الامام ولا يجوز العصر
 لمن صلى الظهر جماعة قبل الحرم الحج شتم الحرم لأنه وقفه وقال لا يشرط الصحة
 العصر لا الحرم ووبه قالت الثلاثة وهو لا يشرط شربا لينة عن البرهان ثم
 ذهب الموقف بغسل سن ووقف الامام على ناقته بقرب جبل الرحمة عند
 الصخرات الكبار مستقبلا القبلة والقيام والنية فيه أي الوقوف ليست
 بشرط ولا واجب فلو كان جالسا جاز حجه وذلك لأن الشرط الكيسونة
 فيه فصح وقوف بجنازه هارب وطالب غريم ونائم ومجنون وسكران
 ودعا بهر الجهد وعلم الناسك ووقف الناس خلفه بقربه مستقبلين
 القبلة سامعين لقوله خاشعين ياكلين وهو من مواضع الاجابة وفيه
 بمكة خمسة عشر نظرها صالحة **فقال**

ادع البرايا يستجاب بكعبة	وملتزم والموقنين كذا الجدد
طواف وسعي مروان وزرقة	مقام وميزاب حمارك تقابر

زاد في الباب وعند رؤية الكعبة وعند السدرة والركن الجاني وفي
 الحجر وفي منى في نصف ليلة البدر واذ غربت الشمس في على طريق المأذن
 مزدلفة وحدها من ما زمر عرفة إلى ما زمرى محسروا يستحب ان يات بها
 ما شيا وان يكبر ويصل ويحمد ويلى ساعة فصاعة والمزدلفة كلها
 موقف الا وادى محسروا ديين منى ومزدلفة فلو وقف به او بطن
 عرفة لم يجوز على المشهور ونزل عند جبل فريضة فصح لا ينصرف للعلية
 والعدل عن قازح بمغنى مرتفع والاصح انه المشعر الحرام وعليه مبقدة قبل
 كانوا ادم وصلى العشائين بالآذان واقامة لأن العشاء في وقتها فلم
 يخرج للاعلام كما لا احتياج منا الامام ولو صلى المغرب والعشاء في الطريق
 او في عرفات اعاده للحديث الصلاة امامك فتوقت بالزمان والمكان
 والوقت فالزمان ليلة النحر والمكان مزدلفة والوقت وقت العشاء
 لو صلى في مزدلفة قبل العشاء لم يصل المغرب حتى يدخل وقت العشاء فصح
 لغراس وجوه ما لم يطلع الفجر فيعود إلى الجوز وهذا اذا لم يخف طلوع الفجر
 في الطريق فان خافه صلاهما ولو صلى العشاء قبل المغرب بمزدلفة صلى للفجر
 ثم اعاد العشاء فان لم يعد هاتحة ظهر الفجر عاد العشاء إلى الجوز وينوي المغرب
 اداء ويترك سنتها ويحييها فانها اشرف من ليلة القدر كالفقه به صبا
 النهر وغيره وجوز شراخ البخاري سيما الفسطاطان بان عشر ذي الحجة افضل

من العشر الاخير من رمضان وصلى الفجر بغير صلاة لاجل الوقوف بمزدلفة ثم وقف بمزدلفة ووقت من طلوع الفجر الى طلوع الشمس ولو ماركا في عرفة لكن لو تركه بعد ركعة لاشئ عليه وكبر وهلل ولبي وصلى على المصطفى صلى الله عليه وسلم ودعا واذا السجدة التي في مهب الاصل فاذ بالبحر بطن محاسر قد رمية جمر لانه موقف المتصاري وري جرة العقبة من بطن الوادي وبكره نزيها من فوق سباعا خذا بمجمتين اي برؤس الاصابع ويكون بينهما خمسة اذرع ولو وقعت على ظهر رجل او جان وفقت بنفسها بقر الجيرة جاز ولا لاثلاثة اذرع بعيد ومادونه قريب جوهره وكبر بكل ايمع كل منها وقطع تلبته باوفا فلورى باكثر منها اي السبع جاز لاو رى بالا فالتقييد بالسبع لمنع التفضل الزيادة وجاز الرمي بكل ما كان من جنس الارض كالحجر والمد والطين والمغرة وكل ما يجوز به التيمم ولو كان من تراب فيقوم مقام حصاة واحدة لا يجوز نجس وعبر ولو لو كبر وجواهر لانه اغزل لا اهانته وفيل يجوز ذهب وفضة لانه يسمى تار لا رميا وبكره لانه ليس من جنس الارض وما في فروق الاشياء من جواز بالبحر خلاف المذهب وبكره اخذها من عند الجيرة لانه امر رودة حديث من قبلت حجته رفعت جمرته وبكره ان يلتقط حجرا واحدا فيكسر سبعين حجرا صغيرا وان رى بمجمة يمين ووقت من الفجر الى الفجر ومن طلوع ذكاز والها وبياح لغروبها وبكره للفجر ثم بعد الرمي ذبح ان شاء لانه مفرد ثم قصر بان ياخذ من كل شجرة قدر لاثلاثة وجوبا ونقصير الكل مندوب والربع واجب ويجب اجزاء الموى على افرع وذى فروع ان لم يكن والاسقط متى بعد واحد ما العارض لغيب الاخر فلو لبده بصيغ بحيث اعد التفسير تعين الحلق بجرح وحلقة لكل فضل ولو زاله بنحو نورة جاز وحله كل شئ الا التناقل والطيب والصيد ثم طواف للزيارة يوما من ايام النحر الثلاثة بيان لوقت الويلب سبعة بيان للاكل ولا فاكل ركنا ربعة بالارمل ولا سعي ان كان سعي قبل هذا الطواف والافعلها لان تكرارها لم يشد وطواف الزيارة اول وقت بعد طلوع الفجر يوم النحر وهو فيه اي الطواف يوم النحر الاول افضل ويمتد وقت النحر الى اخره وحله التناقل بالحق السابق حقه لوطاف قبل الحلق لم يحل له شئ فلو قام ظفرو مثلا كان جناية لانه لا يخرج من الاحرام الا بالحق فان اخره عنها اي ايام النحر وليا لها منها كونه محرما ووجب دم لتركة الواجب

وهذا عند لا مكان فلو طهرت الحايضان قدر ربعة اشواط ولم تفعل لزم دم ولا لاثتم اي منى فيبيت بها للترجاستنا وبعده زوال ثلثة النحر رى الجمار الثلاثة يبدأ استنانا على مسجد الجنب ثم بما يليه الوسط ثم بالعقبة سباعا ووقف حامدا مهيلا ومكبرا مصليا قدر قرأة البقرة بعد تمام كل رى بعده رى فقط فلا يقف بعد الثالث ولا بعد رى يوم النحر لانه ليس بعده رى ودعا لنفسه وغيره رافعا كفيه نحو السماء والقبلة ثم رى غدا كذلك ثم بعده كذلك ان مكث وهو واجب وان قدم الرمي فيه اي في اليوم الرابع على الزوال جاز فان وقت الرمي فيه من الفجر للعرقة واما في الثلثة والثالث فن الزوال لطلوع ذكاز وله النفذ من منى قبل طلوع فجر الرابع لا بعده لدخول وقت الرمي وجاز الرمي كله ركبا ولكنه في الاوليين اي الاولى والوسطى ماشيا افضل لانه يقف لاثلاثة الاخيرة اي العقبة لانه يصرف والركب قدر عليه واطلق فضيلة المشي في الظهيرة ورجحة الكمال وغيره ولو قدم ثقله بفختين متاعه ونحو مكة واقام بمبنى اذ ذهب لعرفة كره ان لم يامن لان امان وكذا بكره للصلي جعل نحو ضله خلفه لشغل قلبه واذا نذر الحاج الكعبة نزل استنانا ولو ساعة بالمحصب ثم ففختين لا يطعم وليست المغيرة منه ثم اذا اراد الشترطاف للصدر رى للوداع سبعة اشواط بالارمل وسعي وهو واجب الا على اهل مكة ون في حكمهم فلا يجب بل يندب لمن مكث بعده ثم لثثة للطواف شرط فلو طاف ربا وطالب بالام يجر لكن يكفي اصلها فلو طاف بعد ارادة السفر ونوى التطوع اجزاء عن الصدر ركبا لوطاف بنية التطوع في ايام النحر ووقع عن الفرض ثم بعد ركعته شرب ماء زمزم وقبل العقبة تعظيما للكعبة ووضع صدره ووجهه على المذبح ونشبت بالاستار ساعة كالمستشفع بها ولو لم ينلها يضح بديه على راسه مبسوطين على الجدار قابتين والنصون الجدار وودع الجنتها اوسكى اوبتاكى ورجع فمقرى الى خلف حتى يخرج من المسجد وبصره ملاحظ البيت وسقط طواف القدوم عن من وقف بعرفة ساعة قبل دخول مكة ولا شئ عليه بركة لانه سنة واسا من وقف بعرفة ساعة عرفة وهو الياسر من الزمان وهو المحل عند اسلاف الفقهاء من زوال يومها اي عرفة الى طلوع فجر

يوم النحر واجاز مسرعا وانما ومعنى عليه وكذا الوصل عنه رفيقه وكذا غير ذلك
 فتح به الى الحج مع حرمه عزيفه فاذا انشبه اوافق ولدت بافعال الحج جازوا
 في الاغنام ان لا تغار بعد حرمه طيف به للناسك وان حرموا عنه كنفه
 بمباشرتهم ولم ارموا لوجن فاحرموا عنه وطافوا به للناسك وكلام الحج يفيد
 لجواز اوجها لها عرفة صححته لان الشرط الكيفية لا التثنية ومن لم يقف
 فيها فاته حجة الحديث الحج عرفة فطاف وسعى وتخلل بافعال العمرة
 وقضه ولو حجه نذر او تطوعا من قابل ولادم عليه والمرة فيما تركه التجل
 لعموم الخطاب لم يقدر دليل المخصوص كنهها تكشف وجهها لاراسها
 ولو سدت شيئا عليه وجافت عنه جاز بل ذنب ولا يلبس جبهه بل يسمي
 نفسها دفعا للفتنة وما قيل انه عورة ضعيف ولا يزل ولا يضطجع
 ولا تشعي بين الميدين ولا تحلق بل يقصر من ريع شعره كما امر وتلبس الخيط
 والخفين والحلي ولا تقرب الحجر الزحام لنعها من مماسة الرجال والخنثى
 الشك كالمرة فيما ذكره باطا وحضنها لا يمنع نكاح الا الطوف ولا شئ عليها
 بتاخيرها اذ لم تقصر ولا بعد اتمام النحر فلو طهرت فيها بقدر اكثر الطوف
 لزمها الذم بتاخيرها لباب وهو بعد حصول ركبه يسقط طواف التمتع
 ومثله المناس والبدن جميع بدنة من بل وبقر والهدى منها ومن الغنم
 كما يجبي **باب** **القران هو افضل** الحديث انما بين ربه وانا
 بالعقوب فقال يا ال محمد املوا بحجة وعمره معا ولا تفتق والصواب انه
 عليه الصلاة والسلام احرم بالحج متم ادخل عليه العمرة بيت الموز فصار
 قارنا متم التمتع ثم الافراد والقران لغة الجمع بين شيئين وشرعا ان يهل
 اي يرفع صوته بالتلبية بحجة وعمره معا حقيقة او حكما بان يحرم بالعمرة
 اولاً ثم بالحج قبل ان يطوف طواف التمتع او عكسه بان يدخل الحرم بالعمرة
 على الحج قبل ان يطوف التمتع وان ساء وبعده وان لم يزد من البقاء
 اذا القارن لا يكون الا افاقتا او قبله في انهم بالحج وقبلها ويقول ما بالانقب
 والمراد به التنية او متأنف والمراد به بيان السنة اذ التنية بقلبه تكفي
 كالصلاة بمعنى بعد الصلاة التي لم يفردها بالحج والعمرة فيتمها وتقبلها
 متى ويسحب تقديم العمرة في الذكر ليقدمها في الفعل وطواف للعمرة
 اولاً وجوبه لو نواه الحج لا يقع الا لها سبعة اشواط برمل في الثلاثة الاول
 ويسعى بالخلق فلو حلق لم يحل من عمره وزمه دمان متم الحج كما مر في طوف

للقدم وبسبب بعده ان شاء فان في بطوفين متولين ثم سعيين
 لها جاز واساء ولادم عليه ونسج للقران وهو دم شكركا كل منه بعد رمي
 يوم النحر لوجوب الترتيب وان عجز صام ثلاثة ايام ولو منفرقة اخرها
 يوم عرفة نذر بارحاء القدرة على الاصل فبعده لا يجزئه فقول الحج كالحجر
 بيان للافضل فيه كلام وسبعة بعد تمام ايام حجة فرضا او واجبا
 وهو بمحض ايام التشريقين شاء لكن ايام التشريق لا يجزئه لقوله تعالى وبغ
 اذا رجعت اى فرغتم من افعال الحج فعتهم من وطنه منى واتخذها موطنها
 فان فاته الثلاثة تعين الدم فلو لم يقدر تخلل وعليه دمان ولو قد
 عليه في ايام النحر قبل الحلق بطل صومه فان وقف الفارن بعرفة قبل اكثر
 طواف العمرة بطلت عمرته فلو نوى باربعة اشواط ولو بقصد القدوم او
 التقطوع لم تبطل وبتمها يوم النحر والاصل ان الملتزم به من جنس ما هو
 ملتزم به في وقت يصح له ينصرف للتلبس به وقضيت اشروعه
 فيها او وجب دم لرفض العمرة وسقط دم القران لانه لم يوفق للتكليف
باب التمتع هو لغة من التمتع والمتعة وشرعا ان يفعل
 العمرة او اكثر اشواطها في شهر الحج فلو طاف الاقل في رمضان مثلاً ثم صام
 الباقى في شوال ثم حج من عامه كان متمتعاً في قال المصنف فلتغير التمتع الى
 هذا التعريف ويطوف ويسعى كما امر ويحلق او يقصر ان شاء وينقطع التلبية
 في اول طوافه للعمرة وقام بمكة حلالاً لا ثم يحرم بالحج في سفر واحد حقيقة
 او حكما بان يام باسائه المما غير صحيح يوم التروية وقبله افضل للحج
 كالفرد لكنه برمل في طواف الزيارة ويسعى بعده ان لم يكن قدما بعد التمتع
 ونسج كالقارن ولو تنكب الضحية عنه فان عجز عن الدم صام كالقران ولو
 صوم الثلاثة بعد حرمها الى العمرة لكن في شهر الحج لا قبله اى الا حرم و
 تاخيرها افضل جاز وجود الهدى كما امر وان اراد المتمتع السوق الهدى وهو
 افضل احرم منه ساق هديه معه وهو اول من فوزه لا اذا كانت كائناً
 فيقودها او قلد بدنة وهو اول من التخليل وكذا لا شعاع وهو شق سنامها
 من الاسباس والابمين لان كل احد لا يحسنه فاما من احسنه بان قطع الجلود
 فقط فلا بأس به واعمر ولا يخلل منها حتى يخرجه حرم الحج كما مر فيمن لم يبق
 وحلق يوم النحر واذن خلق من الحرم على الظاهر والمكوى ومن في حكمه يغرد
 فقط ولو قرن او تمتع جاز واساء وعليه دم جابر ولا يجزئه الصوم لو فعل

ومن اعتمر بلا سوق فقد تم بعد عمرته عاد الى بلده وحلق فقد الم
 الماسا صحيحا فبطل تمتعه ومع سوقه تمتع كالقارن وان طاف لها
 اقل من اربعة قبل الشهر الحج ونتمها فيها ونج فقد تمتع ولو طاف اربعة
 قبلها لا اعتبار الاكثر كونه في اقله حل من عمرته فيها الا شهر وسكن
 بمكة اى داخل الوقت او بصره اى غير بلده ونج من عامه تمتع ببقاء
 سفره ولو طاف ورجع من البصرة الى مكة وقضاها ونج لا يكون متمتعاً
 لانه كالكي الا ان لم يمسكه ثم رجع ونج بها لانه سفر اخر ولا يضركون
 العرة قضاء عما افده وى التنكين فدا تمتع انه بالدم للتمتع بل
 للنسأ **باب المنابات** المنابة هنا ما تكون حرمة بسبب
 الاحرام والمهرم وقد يجبا دمان اودم او صوم او صدقة ففصلها
 بقوله الوجب دم على حرمة بالغ فلا يشترط على الصدقة خلافه ولا يشترط
 اوجاها لا او مكرها فيجب ان يام غطى راسه ان طيب عضو كما لا ولو فيه
 بكل طيب كثير او ما يبلغ عضو الوجه والبدن كله كعضو واحد ان اخذ
 المجلس ولا فكل طيب ككارة ولو نزع ولم يزل لزمه دم اخر لتركه وانما
 الثوب الطيب اكثر فيشترط لزوم الدم دوام لبسه يوم او مضطرب
 بخار يرق اما التلبس فيه دمان او دمن برزيت او حل في الملهة النجس
 ولو كانا خالصين لانها اصل الطيب لا ينفك بقاءه ان فلو كلة واستفاد
 او دوى به جراحة او شقوق رجليه او قطر في اذنيه لا يجب دم ولا صدقة
 اتقا بخلاف المسك والعنبر والغالية والكافور ونحوها مما هو طيب
 بنفسه فانه يانزله الجزاء بالاستعمال ولو على وجه التدوى ولو جعله
 في طعام قد طبخ فلا يشترط فيه وان لم يطبخ وكان مغلوبا كركه كشم بلب
 ونقاس او لبس مخيط الباس معناه اقل من اربعة او وضعه على كتفيه لاشترط
 عليه او ستر راسه بمعناه انما يحمل الجانة او عدل فاشترط عليه يوما كالا
 وفي الاقل صدقة والتزايد على اليوم كالسوم وان نزع لبلا واعاده نصا
 ولو جمع ما يلبس ما لم يعزم على الترتل لبسه عند النزاع فان عزم
 عليه اى الترتل ثم لبس تعدد الجزاء كفى الاول ولا وكذا تعدد الجزاء لو لبس
 يوما فارق دما لبسه ثم دام على لبسه يوما اخر فعليه الجزاء ايضا لانه
 مخطو فمكان لدوامه حكم الابداء او دوام اللبس بعد ما احرم وهو لب
 كانت اياه بعده ولو مكرها او نائما ولو تعدد سبب اللبس تعدد الجزاء

ولو اضطر الى قبض فلبس قبضين او الى قلنسوة فلبسها صح عامة لزمه
 دم وانتم ولو نيقن زوال الضرورة فاستمر كغيره ونقطة ربيع الزس
 او الوجه كالكحل ولا باس بنقطة اذ فيه وقضاء ووضع يده على اذنه بالزوم
 او حلق اى ان يرمي راسه او ربيع لحته وحلق الحاجب بعينه واجتنب والافس
 كما في البحر عن الفتح وحلق احدى بطيه وعانته ورفقه كلها او قص اظفار
 يديه او رجليه او الكحل في المجلس واحد فلو نفذ المجلس بعد الدم لا اذا اتخذ
 المحل لحلق ابطيه في مجلسين او راسه اربعة او يدا ورجل اذ التبع كالكحل او طاف
 القدر دم وجوبه بالشرع وللمتد رجبا او حايضا او الفرض محدثا
 ولو جبا فبدن ان لم يفعده والا صح وجوبها في الجنابة وندبها في الحدث
 وان المعبر الاول والثاني اجاب له فلا يجب اعادة التبع جوهره وفي الفتح و
 لو طاف للعره جبا او محدثا فعليه دم وكذا لو ترك من طوافها شوطا لانه
 لا مدخل للصدقة في العرة وفاضل من عرفة ولو بد بعينه قبل الامام و
 الغروب ويسقط الدم بالعود ولو بعد رة في الاصح غاية وترك اقل سبع
 الفرض بعينه ولم يطف غيره حتى لو طاف للصدرا انتقل الفرض ما يكمله
 ثم ان بقى اقل للصدرا فصدقة والا فدم وبترك اكثره بقى محرما ابداف حق
 التماسه بطوف فكل جامع لزمه في تعدد المجلس لان بقصد الفرض فتح
 او ترك طواف الصدرا واربعة منه ولا يتحقق الترتل الا بالخرج من
 مكة او ترك السعي واكثره وركب بلا عذرا او الوقوف بمحرم بعينه بمزدلفة
 او الزمى كله وفي يوم واحد والرتى الاول واكثره اى اكثر روى يوم او حلق في حل
 الحج في ايام النحر فلو بعد ما قد دمان او عمة لا اختصاص للملاق بالمهرم لادام
 في معتمر خرج ثم رجع من حل للمهرم ثم قصر وكذا الحاج ان رجع في ايام
 النحر ولا فدم للتأخير او قبل عطف على حلق او لسر شهوة انزل ولا في الاصح
 واستتمى بكفة او جامع ببهية وانزل او غر الحاج الحلق او طواف الفرض عن ايام
 النحر لتوقتها بها او قدم نسكا على اخر فيجب في يوم النحر اربعة اشياء التي ثم الذبح
 لغاير المفرد ثم الملاق ثم الطواف لكن لاشترط على من طاف قبل الرمي والملاق نعم
 بكره لباب وقد تقدم كالا لاشترط على المفرد اذا حلق قبل الرمي لان ذبحه
 لا يجب ويجب دمان على قارن حلق قبل ان يحج دم للتأخير ودم المقدان
 على المذهب كما حرمه المصنف وبه اندفع ما توقعه بعضهم من جعل الدمين
 للجنابة وان طيب جوابه قوله لاشترط تصدق اقل من عضو او ستر راسه لو لبس

اوقل من يوم في الخزانة في الساعة نصف صاع وفيما دونها قبضة ونظاها
 ان الساعة فلكية او حلق شاربه اوقل من ربع راسه او لينة او بعض رقبته
 اوقل من خمسة اظفار او خمسة الياسة عشر متفرقة من كل عضو
 وقد استقر ان لكل من نصف صاع الا ان يبلغ ما في نصف صاع او مائتا
 للفدوم وللصد ربحا او ثلث ثلاثة من سبع الصدر ويجب لكل
 شوط منه ومن السبع نصف صاع واحد في المار الثلاث ويجب
 لكل حصة صدقة الا ان يبلغ ما في مائة او اقل من ذلك في ان ينقص
 نصف صاع او خلق من محرما وحلال غيره او رقبته او قدم ظفروه بخلا
 صا لوطيب عضو غيره واللبس بخطافاته لاشته عليه بما عاظمه برب
 تصدق بنصف صاع من برك الفطرة وان طيبا وحلقا وليس بعد
 خبر ان شاء نبي في الحرم او تصدق في ثلاثة اصوع طعام على ستة
 مساكين بن شاء او صاع ثلاثة ايام ولو متفرقة ووطيه في الحديثين
 من ادنى لونا سب او مكرها او نائمة او صبي او مجنون اذ ذكره الحداري
 لكن لادم ولا قضا عليه قبل وقوف فرضه بدمجته وكذا الواسد
 ذكرها لو ذكرها مقطوعا فدمجها بالجماع ويحضر وجوبها في فاسد كجانه
 ويبيع ويقتضه ولو نفل او لو فسد القضا هل يجب قضاؤه لم اره وكذا
 بظن ان المراد بالقضا الاعادة ولم يتفرقا وجوبا بل ندبا ان خاف النقص
 ووطيه بعد وقوفه لم يفسد ويجب بدنة وبعد الخلق قبل الطوف
 شاة لحقة الجناية ووطيه في عمرته قبل طوفه اربعة مفسد لها فقه
 وبيع وقضه وجوبا ووطيه بعد اربعة ذبح ولم يفسد خلافا للشافعي
 فان قتل محرما صيدا اي حيوانا بريئا متوحشا با صل خلفته ورل عليه قاتله
 مصدق له غير عالم وانقل القتل بالذلة او الاشارة والذال والمشير
 باق على الحرم واخذ قبل ان ينزل عن مكانه بد او عودا سهوا وعمدا
 مباحا او مملوكا فعليه جزؤه ولو سباعا غير صائلا او مستانسا او حاما
 ولو مسرولا يبيع الووما في رجله ريشا كالدوايل وهو مضطر الى كلة كما
 يلزمه القصاص لو قتل الشاة او كل لحم وتقدم الميتة على الصيد والصيد
 على مال الغير ولحم الانسان قبل والخنزير ولو لميت نبتا لم يباح حاله كما لا ياكل
 طعام مضطر اخر وفي البرزخية الصيد المذبح او لا اتفاقا اشياء ويعرم
 ايضا ما اكله لو بعد الخنزير والجزء هو ما قوته عدلان وقبل الواحد ولو القاتل

بكت في مقتله او في فرج كان منه ان لم يكن له في مقتله قيمة فاول التوزيع
 لا للخبير والخبير في سبع اي حيوان لا يؤكل ولو خنزيرا او فالا لا يزداد
 على قيمة شاة وان كان السبع كبر منها لان الفساد في غير المأكول ليس
 الا بارقة الدم فلا يجب فيه لادم وكذا لو قتل معلما صوته لحق الله
 تعالى غير معلم ولما لكمة معلما ثم له اي للقاتل ان يشري به حديا ويحجبه
 بمكة او طعاما ويتصدق ان شاء على كل مسكين ولو ذبا نصف صاع
 من بر او صاعا من تمر او شعيركا لفطرة لا يجره اقل واكثر منه بل يكون تقوا
 او صام عن طعام كل مسكين يوما وان فضل عن طعام مسكين او كان
 الوجيب ابتداء اقل منه تصدق به او صام يوما بدله ولا يجوز ان يفرق
 نصف صاع على مساكين قال المضرب بالبحر هكذا ذكره علي في الفطرة
 الجواز فيبقى كذلك هنا ونكتي لا باحة هناك دفع القيمة ولا ان يدفع كل
 الطعام الى مسكين واحد عا بخلاف الفطرة لان العدد منصوص عليه
 كما لا يجوز دفعه الى الجزاء من لا تقبل شهادته له كاصله وان علا وفعه
 وان سفل وزوجته وزوجها وهذا هو الحكم في كل صدقة واجبة كانت
 في الصرف ووجب بجرحه ونسف شعره وقطع عضوه ما نقص ان
 لم يقصد الاصلاح فان قصده كتحليل صمامة من سنور او شبكة فلا
 شيء عليه وان مات ووجب بنسف ريشه وقطع فؤاده خراج من جز
 الاستناع وكسر ريشه غير الذر وخرج من بيت به اي بالكسر وبيع حلالا
 صيد الحرم وجلبه لبنة وقطع حشيشه وبجره حال كونه غير مملوك بعنه
 النابت بنفسه سواء كان مملوكا او لا حتى قالوا لو نبت في ملكه لم يخلان
 ففقطها انتا فاعليه قيمة لما اكها واخرى لحق الشرع بناء على قولها الفتنة به
 من نملك ارض الحرم ولا نبت اي ليس من جنس ما نبتت النار فلو من جنس
 فلا شيء عليه كمنوع وورق لم يضر بالخنزير وكذا حل قطع الشجر المثمر لان ثمارها
 اقيم مقام الانبات فبمنته كل ما ذكر لا ملحق ولا كسر لعدم الثمار وذهب
 بحرفا كون او ضرب فسطاط لعدم امكان الاحتراز عنه لانه بيع والعبر
 للاصلح لغضنه لانه بيع وبعضه اي الاسل كوزجج الحرم والعبرة لما كان
 الظاهر فان كان على غصن بحيث لو وقع الصيد وقع في الحرم فهو صيد الحرم
 والا لو كان قويم الصيد القاييم في الحرم ورأسه في الحلق فالعبرة بقويمه
 وبعضها ككلها لا الراس وهذا في القاييم فلو نبتا فاعبره لراسه سقوط

اعتبار قوامه حينئذ فاجتمع اليه الحر والعتق والحرة والحرة حاله الرق لا اذ ارماه من
الحل ومن التهم في الحرم يجب الجزاء استحقاقا يبيع ولو شوى بيضا او مرارا
او حلب لبن صيد فضته لم يحرم كله وجاز بيعه ويكره ويجعل ثمنه في
الفداء ان شاء لعدم الذكاة بخلاف ذبح الحرم وصيد الحرم فانه ميتة ولا يركب
حشيشة بدابة ولا يقطع بجمل الا الاذن ولا يابس باخذ مكانه لانها كالجفاف
ويقتل فلة من بدنه والصابيا والفا، فوبه في النفس لموت تصدق
بما شاء كجرادة ويجب الجزاء فيها اي الضلة بالذلالة كما في الصيد ويجب
في الكثير منه نصف صاع والكثير هو الذي يد على ثلاثة والمركا القل جحر
ولا تشق بقتل غراب لا العقق على الظاهر فله صيرة ونعيم البحر ردة النهر
وحدة بكر فخنين وجوز البرجند في الحما، وذيب وحبة وعقرب
وفارة بالهز وجوز البرجندى الشنبل وكل عقوراي وحشيشة تا غير فليس
بصيد اصلا وبغوس ومما لا ياكل فليلا لم يؤذى ولذا قالوا لم ياكل الكلب
الا على اذ لم يؤذى ولا امر بقتل الكلاب منوخ ككف الفخ في اذ لم يضرب برغوث
وقرد وسفانة بضم فتح فسكون وفرش وذباب ووزغ وزنبور وقنفذ
وصرصر وصياح بل وبن عرس وقرحنيين واثم اربعة واربعين وكذا
جميع هوام الارض كلها ليست بصيود ولا متولدة من البدن وبيع اي جبان
صائلا يمكن دفعه الا بالقتل فلو كان بغيره فقتله لزم الجزاء كما تكرر
فيمت لو ملكه وله ذبح شاة ولو بوها ظليلا كان الام على لاسل وبقر وبغيره
دجاج ويطا على وكل ما صاده حلالا ولو لحرم وذبحه في الحل بلاد لالة
محرم ولا امر به ولا اعانته فلو وجد احد ما حل للحلال لا للحرم على المختار
ويجب قيمة بذبح حلال صيد الحرم ونصف ذبحها ولا يجوز الضوم لانه غرة
لا كفارة حتى لو كان الذبيح محرما بجزء الضوم وقيد بالذبح لانه لا تشق في ذلك
كما لا تشق ومن دخل الحرم ولو حلالا او احرم ولو في الحل وفي يد حبيبة بعض الجاهل
صيد وجب ارساله اي اطارنه وارساله للحل ودبغة فله شاة على وجه
غير مضيع له لان نسيب الدابة حرام وفي كراهة جامع الفتاوى شري عساي
من الضياد واعقها جازان قال من اخذها فهي له ولا يخرج عن ملكه بمقتضى
وقيل لانه يضيع للمال انتهى قلت وجب عند فقهاء الاطارة بالاباحة فقال
وفي كراهة مختارات التنازل سيب دابته فاخذها اخر واصليها فلا يبل
لما لك عليها ان قال عند نسيبها لمن اخذها وان قال حاجة الى بها

فله اخذها والقول له يمت انتهى لا يجب ان كان الصيد في بيته لجريان العا
الغاشية بذلك ومن احدى الحج او فقصه ولو لفقصه يده بدل ليل اخذ
الصحف بخلافه للحدث ولا يخرج الصيد عن ملكه بهذا الارسال
فله اسكه في الحل وله اخذه من انسان اخذه منه لانه لم يخرج عن ملكه
لانه ملكه وهو حلال بخلاف ما لو اخذه وهو محرم كما يات في فلو كان جار
كبار فقتل حمام الحرم فلا تشق عليه لقوله ما وجبت فلو باعه رد البيع ان فيه
ولا فاعليه الجزاء لان حرمة الحرم ولا حرم نسيج بيع الصيد ولو اخذ حلالا
فاحرم ضمن مرسله من يده الحكيمة اتفاقا ومن الحقيقة عنده خلافا
لها وقولها استحقا كما في البرهان ولو اخذه محرم لا يضمن مرسله اتفاقا
لان الحرم لم يملكه وحينئذ فلا يات اخذه من اخذه والصيد لا يملكه الحرم
بسبب اختياره كشره ودية بل يبيع جبري والسبب الجبري في احدى
عشرة مسئلة مبسولة في الاشياء فلذا قال تبعها الجبر عن المحطة كالارث
وجعله في الاشياء بالامتناع لكن في النهر عن النهر انه لا يملكه بالميراث
وهو الظاهر فان قتله محرم اخر بالخ مسلم ضمن جزا من الاخذ بالاختلاف
بالقتل ورجع اخذه على قاتله لانه قتر عليه ما كان بمعرض التقوط وهذا
ان كفر بالان وان بصوم فلا على ما اختاره كالحال لانه لم يغر مشيا ولو كان
القائل بجملة لم يرجع على ربه ولو صبي او نصراني فلا جزاء عليه لانه تعا وكذا
رجع الاخذ عليه بالقيمة لانه يلزمه حقوق العباد دون حقوق الله تعالى
وكل ما على الفرد به دم بسبب جنائنه على حرمه بغيره بفعله من مخلوق
لا مطلقا لا لورث ولبيات من وبيات الحج او قطع نبات الحرم لم يتعد الجزاء
لانه ليس جنابة على الحرم ففعل القاتل ومثله منقطع سابق المدي دمان
وكذا للملك في الصدقة فتشقى ايضا الجنائنه على العرب لا يجاوزة للبقا
غير محرم استثنائا منقطع فعليه دم واحد لانه حينئذ ليس بقاتل ولو قتل
محرم ان صيدا بعد الجزاء لتعذد النعل ولو حلالا لان صيد الحرم لا لاخذ
الحل وبطل بيع محرم صيدا وكذا كل تصرف وشروطه ان اسطاده وهو محرم
ولا فالباع فاسد فلو قبض الشري ففعل يده فعليه وعلى الباع الجزاء
وفي الفاسد بضمن قيمته ايضا كما مر ولدت طيبة بعد ما خرجت
من الحرم وما تافرها وان اذ جزاها الحلال ثم ولدت لبيخة اي الولد لعدا
سرية الامن حينئذ وهل يجب رد ما بعد ذلك الجزاء الظاهر نعم فله سلم

لا يرسله

بالبحر يرد إلى ولو نزل أو العرة فلو لم يرد وحدها لا يبيع دم بمجاوزة
المبقات وان وجب حج أو عمره ان اراد دخول مكة او الحرم على ما ياتى و
وجاوز وقتها ظاهره في النهر عن البدائع اعتبارا لارادة عند المجاوزة ثم
احرم لزمه دم مكانه لم يجز فاعاد بمبقات ثم احرم لو عاد اليه حال كونه محرما
لم يشرع في تلك صفة محرما كطواف ولو شوطا وان قال ولو لان الشوط
عند الامتداد بد التلبية عند المبقات بعد العود اليه خلافا لما سقط
دمه والافضل عوده لا اذا خاف فوت الحج والاى وان لم يعد وادار بعد
شروعه لا بسقط الدم كمن يرد إلى ومنه فخرج من عمرته وصار مكنا وخروجا
من الحرم واحرم ما ياتي من الحلقان طبعهما ما بالمجاورة مبقات المكنى بالحرم
وكذا لو حرما بعمره من الحرم وبالعود كما ترسبقت الدم دخل كوفى اى افاقه البنا
اى مكانا من الحلقان المبقات حاجه قصدها ولو عند المجاوزة عاثر
وتبته مدة الاقامة ليست بشرط على المذهب له دخوله كغير محرم وثبته
البستان ولتسب عليه لانه التحق بابله كما ترو هذه جيلنا لافاقه يرد
دخول مكة بلا احرم ويجب على من دخل مكة بلا احرم لكل مرة حجة او عمره فلو اراد
فاحرم ينسك اجزاء عن اخذ خوله وتماه في الحج ونحوه من اجزاء عما لزمه
بالدخول واحرم عما عليه من حجة الاسلام ونذر وعمره مندورة لكن في
عامه ذلك لتذكركه المتروك في وقته لا بعده لصبر وورقه دين يتحول
السنة جاوز المبقات بلا احرم فاحرم بعمره ثم فسدها مضى وقضى
ولا دم عليه لتلك الوقت لجبره بالاحرم منه في القضاء مكنى ومن يحكمه
طاعته ولو شوطا اى اقل شوطها فاحرم بالحج رفضه وجوبا بالخلق انتهى
المكنى عن الحج بينها وعليه دم لاجل الرفض وحج وعمره لانه كتابت الحج في
حج في سنة سقطت العرة ولو رفضها قضاها فقط فلو انها حج وساء
وزبح وهو دم جبر وفيه افاقه دم شكرون احرم حج ونحوه احرم يوم النحر
باخر فان كان قد حلق الاول لزمه الاخر في العام القابل بالدم لانها الاول
والايجل الاول في دم قصر عمره بغير المرأة ولا الجنابة على امرئته بالتحريم
او التاخير ومن في بعمره الاخلق فاحرم باخرى نبيح الاصلان المصح بين
احرم بين لعناتين مكروه تحريميا فيلزم الدم لا الجناتين في ظاهر الزواجة فالابن
افاقه احرم حج ثم احرم بعمره لزمه وصار قارنا ميا ولذا بطلت عمرته
بالوقوف لافاقها لانها لم تشدع مرتبة على الحج لا بالتوجه الى عرفه فان

كما مر

فان طاف له طواف القدوم فاحرم بها مضى عليها ذبح وهو دم جبر
وتدب رفضها التاكده بطوافه ان رفضه في السنة الشروع فيها وارق دما
لرفضها حج فاحرم بعمره يوم النحر وفي ثلاثة ايام بعده لزمه بالشرع لكن
مع كراهة التحريم ورفضت وجوبا بخلصا من الاثم وقضيت مع دم للرفض
وان مضى عليها حج وعليه دم لا تركاب الكراهة فهو دم جبر فابت الحج
اذ احرم به او بها وجب الرفض لان الحج بين احرامين للجناتين والعمرتين
غير شروع ولما فاته الحج بقى في احرمه فيلزمه ان يخلل احرم الحج بافقا
العمره بعد يفضى ما احرم به لصحة الشروع ويذبح للخلل قبل اوانه
بالرفض والله اعلم **باب الاحصار** هو لغة المنع ونوعا
منع عن ركن اذ احصر بعد او مرض او موت محرم او هالك نفقة
حاله التخلل فيمنع ذلك الفرد دما او قيمته فان لم يجد بقى محرما حتى يجد
او يتخلل بطواف وعن الشفا انه يقوم الدم بالظعام وينصدق فان لم يجد
صام عن كل نصف صاع يوما والقارن دما من فلو بعث واحدا لم يخلل
عنه وعين يوم الذبح ليعلم متى يخلل ويذبحه في الحرم ولو قبل يوم النحر فلا
لعماء ولو لم يفعل ورجع الى اهله بغير تخلل وصبر محرما حتى زال الخوف جاز
فان ادرك الحج فيها ونعت والاخلل بالعمره لان التخلل بالذبح انما هو الضرر
حتى لا يمتد احرمه فيشوق عليه زليحي ويذبحه بجل ولو بلا خلق وتقصير هذا
فايدة التعيين ولو ظن ذبحه ففعل كالحلال فظهر انه لم يذبح او ذبح ففعل
لزمه جزاء ما حجه ويجب عليه ان حل من حجة ولو نفل لا حجة بالشروع وعمره
للتخلل ان لم يحج من عامه وسقطت عمره وعلا التارن حجة وعمران احديهما
للتخلل فان بعث ثم زال الاحصار وقدر على رالك الهدى والحج معا توجه
وجوبا ولا يقدر عليه لا يلزمه التوجه وفي رابعة ولا المصار بعد ما وقف
بعرفة للامن من الغوات والمنوع لو مكبة عن الركنين محصر على الحج والقارن
على احدهما لا امتناعا للوقوف فلما حجه به واما على الطواف فلتخلل به
كما تروا الله اعلم **باب الحج عن الغير** الاصل ان كل من له
عبادة ماله جعل قويا لغيره وان نواه عند الفعل نفسه لظاهر الادلة ولما
قوله تعالى وان ليس للانسان الا ما سعى الى الاذا و به كما حققه الكمال واللام بحج
على مكلف ولم للعنة ولقد افصح الزاهد عن اعتراله من الله الوفاء للعبادة
المالكة كركاة وكفارة تقبل النيابة عن المكلف مطلقا عند القدرة والعجز

وكولنايب ذميا لان العبرة لنبتة الوكيل ولو عند دفع الوكيل والبدنة
كصلاة وصوم لا تقبلها مطلقا والركبة منها كفي الغرض قبل النجاسة عند
النجس فقط لكن بشرط دوام العجز الى الموت لانه فرض العز في نكاح الاعادة نزول
العذر وبشرط نبتة الحية عن اي عن الامر فيقول احرم من فلان ولبنت عن
فلان ولو نبت اسم ففوى عن الامر صح وكفى نبتة الغلب هذا اي اشترط
دوام العجز الى الموت اذ كان العجز كالحبس والمريض يرجع زواله اي يمكن وان لم يكن
كذلك كالعجز الزمان سقط الفرض يرجع الغيرة فلا اعادة مطلقا سواء
استمر ذلك العذر به ام لا ولو صح وهو صحيح ثم عجز واستمر له عجزه لنفقه
شرطه وبشرط الامر به اي بالحيث فلا يجوز رجوع الغيرة بغير اذنه لا اذ كان في رجوع
الوارث عن مورثه لوجود الامرد لالة وجب من الشرائط النفقة من مال
الامر كلها او كثرها ونحو المامور بنفسه وبغيره ان عنته فان قال نحي عن
فلان لا غيره لم يرجع غيره ولو لم يقل لا غيره جاز واوصلها في الباب
لله عشرين شرطا منها عدم اشتراط الاجرة فلو تاجر رجلا بان قال لا تباين
على ان نحي عن بكذا لم يرجعته وانما يقول امرتك ان نحي عن بلاد كرجاء ولو
انفق من مال نفسه او خلط النفقة بماله ونحو وانفق كله او كثره جاز وروي
من الصمان وشرط العجز المذكور للحي الغرض لا النكاحات اع بابه وبقي الحي الغرض
عن الامر على الظاهر من المذهب وقيل عن المامور نفسه لا والامر بغيره النفقة
كفي النكاح لكنه بشرط الصحة النجاسة اهلية المامور لصحة الافعال ثم فرغ
عليه بقوله فجاز نحي الضرورة بمصلحة من الحج والمرء ولومة والعبد و
كالمرقوق وغيرهم اولى لعدم الخلاف ولو مرد ذميا او مجنونا لا يصح و
اذا مرض المامور بالحي في الطريق لبس له دفع المال الى غيره لنحي ذلك الغير
عن الميت الا اذا اذن له بذلك بان قيل له وقت الذبح اضرب ما شئت
فيجوز له ذلك مرضا ولا لانه صار وكيل مطلقا خرج النكاح الى الحي و
مات في الطريق واوصى بالحي عنه فاجب الوصية به اذا اخرجه بعد وجوب
امتناع من عامه فلا فان فرس المال والكان فالامر عليه اي على ما فسر و
الا في عنه من بلده قياسا الاستحسانا فيلحق بالحي عنه الوصية من غيره
لم يصح ان وفيه به اي بالحي من بلده ذلك وان لم ينف به فن حيث يبلغ
استحسانا ولو وصى الميت او رافه ان يستر المال عن المامور ما لم يحرم ثمة
ان رده لحياته منه فنفقة الرجوع في ماله والا فله مال الميت اوصى

نحي فقلوع عنه رجل لم يجز وان امره ميت لانه لم يحصل مقصوده و
هو ثواب الانفاق لكن لو نحي عنه ابنه ليرجع في التركة جاز ان لم يقام
ماله وكذا لو نحي لغيره كالدائن اذا قضاه من ماله نفسه ومن نحي عن
كل من امر به وفيه عنه وضمن ماله لانه خالفها ولا يقدر على جعله
عن احدهما لعدم الاولوية وينبغي صحة التبعين او طلق الاحرام ولو
ابيه فان عين احدهما قبل الطوف والوقوف جاز بخلاف ما لو اهل
نحي عن ابويه او غيرهما من الاجاب حال كونه متبرعا فعين بعد ذلك
جاز لانه متبرع بالنوب فله جعله لاحدهما ولها وفي الحديث من نحي
عن ابويه فقد قضى عنه حجه وكان له فضل عشرين وبعث من البرار
ودم الحصار لا غير على الامر في ماله ولو ميت اخيل من الثلث وقيل من
الكل ثم ان فاته لتقصير منه ضمن وان باقية سماوية لا ودم القران و
التمتع والجنابة على الحاج ان اذله الامر بالقران والتمتع والافصير مخالفا
فيضمن وضمن النفقة ان جامع قبل وقوفه فيعيد بماله نفسه وان
بعده فلا الحصول المقصود وان مات المامور وسرقت نفقته في الطريق
قبل وقوفه نحي من منزله امره بثلاث ما بقى من ماله فان لم يبق فزجت
يبليغ فان مات او سرق ثانيا نحي من ثلث الطاع بعد ما هكذا مرة بعد
اخرى الى ان لا يبقى من ثلثه ما يبلغ النحي فتبطل الوصية قلت وظاهره
ان لا رجوع في تركه المامور فليرجع لامر حيث مات خلافا لها و
قوله استحسن فروع بصير مخالفا بالقران والتمتع كما مر بالناخير
عن السنة الاولى وان عنت لانه للاستحسان لا للنفقة والافضل ان
يعود اليه وعليه رد ما فضل من النفقة وان شرطه له فالشرط باطل
الا ان يوكله بمهمة الفضل من نفسه او يوصي الميت به لعين ولو رثه
ان يستر المال من المامور ما لم يحرم وكذا ان احرم وقد دفع اليه لنحي عن
وصيته فاحرم ثمة مات الامر ولو وصى ان نحي بنفسه الا ان يامر به بالنحي
او يكون وارثا ولم تجز البقية ولو قال منع وكذبوه لم يصدق
الا ان يكون امر ظاهر ولو قال حج وكذبوه صدق بيمينه الا اذا كان
مدبونا ميت وقد امر بالانفاق ولا تقبل يمينه انه كان يوم التحريم بالبلد
الا اذا برهن على اقراره انه لم نحي **باب الهدى** مو في اللغة
والشرع ما يهدى الى الحرم من النعم يستقر به فيه ادنا شاة وهو ابل بن خنسين

وبقرابين سنتين وغنم ابن سنة ولا يجزئ فيه بل يندب في دم الشكر
ولا يجوز في الهدايا الاما جاز في الضحايا كما يجزئ في شترك سنة في
بدنه شربت لقربة وان اختلفت اجناسها وجوز الشاة في الحج في كل سنة
الا في طواف الركن جنباً او حائضاً ووطئ بعد الوقوف قبل الملق كما تم
ويجوز اكله بل يندب كالا ضحية من هدى التطوع اذ يبلغ الحرم والتعة
والقران فقط ولو اكل من غير ما ضمن ما اكل ويتعين يوم النحر وقت
وهو الايام الثلاثة لذبح التعة والقران فقط فلم يجز قبله بل بعده وعليه
دم ويتعين الحرم لا مئى للكل لا فقيرة لكنه افضل ويتصدق بجلاله
وخطا مئى زمامه ولم يعط اجر الجزاء الذي منه فان اعطاه ضمنه
اما لو صدق عليه جاز ولا يركب مطلقاً بلا ضرورة فاذا اضطر الركب
ضمن ما نقص بركوبه وحماله معه ويتصدق به على الفقراء شرباً لبنة
فاذا اطعم منه غنماً ضمن قيمته مبسوطاً ولا يجلبه وينبغي ضرعه
بالماء البارد ولو المذبح قريباً ولا حله ويتصدق ويقيم بدل هدى واجب
عطب ونغيب بما يمنع الا ضحية وصنع بالمعيب شاة ولو كان المعيب
نظوة عاخره وصبيغ فلا دنة بدمه وضرب به صفحة سنامه يعلم
انه هدى للفقراء ولا يطعم ولا يطعم منه غنماً لعدم بلوغه محل وبقياد
ندباً دنة التطوع ومنه النذر والتعة والقران فقط لان الاشهار بالبقا
البقي والتزبيرها الحق شهد وابعده الوقوف بوقوفهم بعد وقته
لان قبل شهادتهم والحج صحيح استحساناً حتى الشروع للحج الشديد وقبله
اي قبل وقته قبل ان يمكن التدارك لئلا يصح كثرتهم ولا لارى
في اليوم المشقة او الثالث والرابع الوسطى والثالثة ولم يرم الاول فعند
الفضا ان رى الكل بالترتيب حسن وان قطعه الاولى جاز لسنة
الترتيب نذر المكلف بما شئت من منزله وجوباً في الاصح حتى
يطوف الفرض لانتها الاركان ولو ركب في كلة او اكثره لزمه دم وفي افله
بحسابه ولو نذر الشاة الى المسجد الحرام وسجد المدة او غيرها الاشياء عليه
اشترى محرمة ولو بالاذن له ان يحلها بالاكراهة لعدم خلفه وعنه
بقص شعرها او بقلع ظفرها او بمس طيب ثم يجامع وهو ولو من التحليل
يجامع وكذا لو نكح محرمة بنفل بخلاف الفرض لها محرمة والافهم محرمة
فلا تخلل الا بالهدى ولو ذن لامرته بنفل ليس له الرجوع لما كرها منافعها

وكذا المكاتب بخلاف الامه الا اذا اذن لامتة فيلسر لزوجهامنها
فروع حج الغنى افضل من حج الفقير حج الغنى طاعة الوالد بخلاف
التفديتاء الرابطة افضل من حج النقل واختلاف الصدقة وزجج في البرزنية
افضل من الحج المشقة في المال والبدن جميعاً قال وبه لفظ الوخيفة حين
حج وعرف المشقة لوقفه للجمعة منزلة سبعين حجة وبغفرها اكل فرد
بلا واسطة صاف وقت العشاء والوقوف بدع الصلاة وبذبح لعرفة
للحج من الحج يكفر الكبار فيل نعم كرمه سلم وقيل غير المتعلقة بالادى كدى
اسم وقال عينا من جميع حل السنة ان الكبار لا يكفرها الا التوبة
ولا قابل بسقوط الذين ولو حقا لله تعالى كدين صلاة وزكاة نعم ثم
الطل وتاخير الصلاة ونحوها يسقط وهذا من التكفير على القول
به وحديث ابن ماجة انه عليه الصلاة والسلام سجد حتى في الدنيا
والنظر ضعيف يندب دخول البيت اذا لم يشتمل على اذنه نفسه وغيره
وما بقوله العوم من العروة الوثقى والسمار الذى في وسطه دنة ستره
الدنيا لا اصل له ولا يجوز شاة الكسوة من بنى شية بل من الامام
او نائبه وله لبسها ولو جنباً او حائضاً لا يقتل في الحرم الا اذا اقبل فيه
ولو قتل في البيت لا يقتل فيه بكرة الاستنجا بما زمره لا الاغتسال الا حرم
للمدينة عندنا ومكة افضل منها على الراجح الا ما ضمن اعضائه عليه
الصلاة والسلام فانه افضل مطلقاً من الكعبة والعرش والكبرى
وزيارة قبره مندوبة بل قيل واجبة لمن له سعة ويبدأ بالحج لو فرضا
ونجبر لو فرضا لم يمتربه فيبدأ بزيارته لاحالة وليومعه زيارة سبحان
فقد اخبر ان صلاة فيه خير من الف غير الا المسجد الحرام وكذا بقية القربى
ولا تكراه المجاورة بالدينة وكذا بمكة لمن يتقرب منه **كتاب**
النكاح ليس لنا عبادة شرعت من عهد آدم الى الان ثم تستمر في الجنة
الا النكاح والايمان هو عند الفقهاء عقد يفيد ملك التعة اى حل
استمتاع الرجل من امرأة لم يمنع من نكاحها مانع شرعي فخرج الذكر
والمثني الشكل الجواز ذكر ربيته والوثنية والمحرور والجنينة وانسان الماء
لاختلاف الجنس وتجاوز الحسن نكاح الجنينة بشهود قنية فصد اخراج
ما يفيد الحل ضمناً كراهة للتزويج وعند اهل الاصول واللغة هو قنية
في الوطئ مجازة في العقد فحث جاء في الكتاب والسنة بمجرد اذن القران

براد الوطى كلف ولا تنكح ما كان باؤكم فخر مزينة الابن بخلاف حتى تنكح زوجها
 لاسانده اليها والمنصور منها العقد لا الوطنى الامجاز ويكون وجبا عند
 فان يتقن الزنا الابه فرض نحاية وهذا ان ملك المهر والنفقة والافلا
 اشم بتركه بدائم ويكون سنة مؤكدة في الاصح في انكح بتركه وبنائبك
 نوى تخصيصا وولد احوال الاعتدال على القدرة على وطى ومهر ونفقة
 ورجح في التهر وجوبه للموظبة عليه والانكار على من رغبته ومكرها
 لحرف الجور فان يتقنه حرم ويندب اعلانه وتقديم خطبة وكونه في
 مسجد يوم الجمعة بعاقدر شديد وشهود عدول والاستدانة له والنظر
 اليها قبله وكونه نكاحا وعتا واما الاو فرقة خلقا وادبا ووز
 واما الاو هل كره الزفاف المختار لا اذ لم يشمل على مفدة دينية وينعقد
 ملتبسا بايجابين احدهما وقول من الاخر وضعها للمضى لان الماضى لا
 التحقيق كزوجت نفسي او بنتى او موكلى منك ويقول الاخر تزوجت
 وينعقد ايضا بما اى بلفظين وضع احدهما له المضى والاخر للاستقبال
 والحال فالاول الامر كزوجتى او زوجتى نفسك او كونه امرى فانه ليس
 بايجاب بل توكيل ضمنى فاذا قال في المجلس زوجت او قلت والصح
 والضااعة نازية قام مقام الطرفين وقيل هو ايجاب ورجحه في
 البحر والشفق المضارع البدو بهمة او نون او ناء اكثر زوجتى نفسك اذا
 لم ينو الاستقبال وكذا انما تزوجت او جيتك خاطبا لعدم جريان الشا
 في النكاح وهل اعطيتها ان المجلس للنكاح وان للوعد فوعد ولو قال لها
 يا عريه فقالت لبيتك انعقد على المذهب فانه ينعقد بقبول الفعل كقبول
 مهر ولا يتعاط ولا يكاتب على ضربين ايجاب بشرط اعلام الشهود بما في الكفا
 ما لم يكن بلفظ الامر فتقول الطرفين في ولا بالافرار على المختار خلاصة
 كقوله هي امرأتى لان الافرار اظهرها لها هو ثابت وليس بانشاء وقيل ان كان
 بحضور من الشهود صح كما يصح بلفظ الجعل وجعل الافرار انشاء وهو
 الاصح ذخيرة ولا ينعقد بتزوجت نصفك في الاصح احتياطا خا
 بكن لا بد ان يضيفه الى كلمها او يعتبر به عن الكل ومنه الظاهر والبطن
 على الاشبه ذخيرة ورجح في الطلاق خلافه فيحتاج للفرق واذا وصل
 الايجاب بالتسمية للمهر كان من تمامه على ايجاب فلو قبل الاخر قبله
 لم يصح لتوقف اول الكلام على اخره لوفيه ما يغير اوله ومن شرط ايجاب

والقبول انما للمجلس لو حاضرين وان طال كخبرة وان لا يخالف الايجاب
 القول كقبول النكاح لا المهر نعم يصح الخط كزيادة قبلته في المجلس وان
 لا يكون مضافا ولا معلنا كما يجزى ولا النكوة بمجهولة ولا بشرط
 العلم بمضى الايجاب والقبول فيما يستوى فيه الحد والمزلة اذ لا يجزى لينة
 به ينفى وانما يصح بلفظ تزويج ونكاح لانها صريح وما عداها كتابة وهو
 كلفظ ومنع كتمليك عين كاملة فلا يصح بالشركة في الحال خرج الوضو
 غير المقتدة بالحال كبة وتمليك وصدة وعطنة وسلم واستيجار
 وقرض وصح وصرف وكل ما تملك به الرقاب بشرط نية او قربنة
 وفهم الشهود المقصود لا يصح بلفظ اجارة برا او زاي واعارة ووصنة
 ورهن ووديعة ونحوها كما لا يفيد الملك لكن ثبت به الشبهة فلا يحد
 ولها الاقل من المسمى ومعه المثل وكذا ثبت بكل لفظ لا ينعقد به النكاح
 فيلحفظ والفاظ مصحفة كنجوزت لصدوره لا عن قصد صحيح بل عن
 تحريف وتصحيف فلم يكن حقيقة ولا مجازا لعدم العلاقة بل على
 فلا اعتبار به اصلا تلوح نعم لو اتفق قوم على النطق بهذه اللفظ
 وصدرت عن قصد كان ذلك وصنعا جديدا يصح به افقة البؤر
 واما الطلاق فيقع بها فضا وكذا في الاشياء ولا يتعاط احراما
 للمزوج وشرط سماع كل من العاقرين لفظ الاخر ليحقق رضاها وشرط
 حضور شاهدين حريين او خروخرين مكلفين سامعين معا قولها
 على الاصح فاهم ان نكاح على المذهب بحر مسلمين لنكاح مسلمة
 ولو فاسقين او محددين في قدف او عيين او بنى الزوجين او بنى
 احدهما وان لم يثبت النكاح بهما بالابن ان ادعى القرب كما صح نكاح
 مسلم ذمية عند ذمتين ولو مخالفين لدينهما وان لم يثبت النكاح بهما
 مع انكاره والاصل عندنا ان كل من ملك قبول النكاح بولاية نفسه
 انعقد بحضوره امر لاب رجلا ان يزوج صغيرته فزوجها عند
 رجل وامرأتين والمحال ان الاب حاضر صح لانه يجعل عاقدا حكما ولا
 يزوج ابنته بالبالغة العاقلة بحضور شاهد واحد جاز ان كانت ابنته
 حاضرة لانها تجعل عاقدة ولا لا الاصل ان الامر متى حضر جعل باشرا
 ثم انما تقبل شهادة المأمور ان يذكراته عقدة ليل لا يشهد على فعله
 ولو تزوج الولي عبدة البالي بحضوره وولده لم يجز على الظاهر ولو زن

فعقد بحضرة المولى ورجل صحيح والفرق لا يخفى ولو قال رجل لا خروجه
 ابتك فقال الآخر زوجت أو قال نعم بمباليه لم يكن نكاحا ماله
 بقل الموجب بعده قلت لأن زوجتي استخار وليس لعقد بخلاف
 زوجتي لأنه فوكيل غلط وكلمها بالنكاح في اسمها بغير حضورها لم يصح
 للمباليه وكذا لو غلط في اسم بنته إلا إذا كانت حاضرة وأشار إليها فيصح
 وأول بنتان أراد تزويج الكبرى فغلط فسمها باسم الصغرى فيصح
 خاتمة ولو بعث مريد النكاح أو ما للخطبة فوجهها الأب والولي يحضر
 فيجعل النكاح فقط خاطبا والبقيته هداية يفتي في **فروع** قال
 زوجتي ابتك على أن اسمها يدلك لم يكن الأمر لأنه نفوذ قبل النكاح و
 كله بأن زوجته فلا أنه بكذا فزاد الوكيل في المهر لم ينفذ فلو لم يعلم ذلك
 لغيره لغيره بين إجازته ونسخه ولما أفلح من السمي ومصدر الشك لأن الوقوف
 كالناسد تزويج بشهادة الله ورسوله لم يجز بل قيل **فصل في المهر**
 أسباب النكاح أنواع قرابة مصاهرة رضاع جميع ملك شركه داخل في
 طاعة فهي سبعة ذكرها المصنف بهذا الترتيب وفيه الظاهر فلا ينفذ
 حق الغير بنكاح أو عدة ذكرها في الرجعة حرم على الزوج ذكر كان أو أنثى
 نكاح أسله وفرعه علا أو نزل وبنت أخيه وأخته وبنتها وولدها
 وعمه وخالته فهذه السبعة مذكورة في آية حرمت عليكم أمهاتكم و
 يدخل عمه جده وجدته وخالته الأشقاء وغيرهم وأما عمه وخالته
 وخالة خالته أبيه فحلال كبت عمه وعمته وخالته وخالته لقوله تعالى
 وأحل لكم ما وراء ذلكم وحرم بالصاهرة بنت زوجته الموطوءة وأم زوجته
 وجدتها مطلقا يجزى العقد الصحيح وإن لم يوطأ الزوجة لما انفردان وطئ
 الأخوات يحرم البنات ونكاح البنات يحرم الأمهات ويدخل بنات
 الرتبة والرتب وفي الكفاف والمسرى ونحوه كالدخول عندك حنفية
 وأقره المص وزوجة أسله وفرعه مطلقا ولو بعثا يدخل بها أو لا وتا
 زوجة أبيه أو بنته فحلال وحرم الكل تمام تحريمه نسباً ومصاهرة رضاً
 إلا ما استثنى في باب **فروع** يقع مغلظة فيقال يطلق امرأته طلقين
 ولها منه لبن فاعتدت ككلمت صغيراً فأرضعته فحرمت عليه فكلمت
 آخر فدخل بها فأبانتها فهل يعود للأول بوحدة أم بثلاث الجواب يعود
 إليه ألد الصيرور وبها حيلة ابنه رضا عاشر أمه إليه لا تحل له أن علم

انه وطئها تزوج بكر فوجد ما ينبتا فقالت ابوك فضنه ان صدقها
 بابت بالامر ولا لا شئني وحرم ايضا بالضمرة اصل من نبتة أراد بالزنا
 الوطئ الحرام وأصل سموت بشهوة ولو لشعر على الرأس كما يقال ينجح المرأة
 وأصل مانتة ونافرة الى ذكره والنظور الى وجهها المدور الداخل ولو
 ولو نظره من زجاج أو ماء فيه وفروعه من مطلقا والعبارة للشهوة
 عند المس والنظر لا بعدها وحدها فيهما تحريكه أو زيادته به يفتي
 وفي امرأة ونحوه تحريك قلبه أو زيادته وفي الجوهرة لا يشرط في النظر
 للفرج تحريك قلبه به يفتي هذا إذا لم ينزل فلو نزل مع من أو نظره
 فلا حرمة به يفتي ابن كمال وغيره وفي الخلاصة وطئ أخت امرأته
 لا تحرم عليه امرأته لا تحرم المنظور الى وجهها الداخل إذا رآه أو ماء لأنه
 للرؤية مثاله بالانكسار وهو هذا إذا كانت حية مشبهة ولو ما ضيأتا
 غيرها يفتي بالية وصغيرة لم تنس فلا ثبت الحرمة بها كوطئ دبر مطلقا
 وكما لو قضاهما لعدم ثبوت كونه في الفرج ما لم يحصل منه بالافراق بين
 زنا ونكاح فلو تزوج صغيرة لا تشتهى فدخل بها فطهرها وانقضت
 عدتها وتزوجت باخر جله لا قول الزوج بينهما لعدم الاشتهاء وكذا يشرط
 الشهوة في الذكر فلو جامع غير مراهق زوجة أبيه لم تحرم ففتح ولا فرق فيما
 ذكر بين المس والنظر بنهوة بين عمد ونسيان وخطأ وكره فلو يقظ
 زوجته أو يقظته في جماعها فتبدت بنتها الشهوة أو يدها ابنة
 حرمت الام إذا فصح قبل أم امرأته في أي موضع كان على الصحيح جوهرة
 حرمت عليه امرأته ما لم يظهر عدم الشهوة ولو على الفم كما فهم في الذخيرة
 وفي المس لا تحرم ما لم يعلم الشهوة لأن الأصل في التقبيل الشهوة بخلاف
 المس والعانقة كالقبيل وكذا القرض والعرض بشهوة ولو لأجنبية وفي
 الشهوة من أحد ما مراهق ويجنون وسكران كما في زانية وفي الفينة
 قبل التكرار بنسبه تحرم وبجريمة المصاهرة لا يرتفع النكاح عنه لا يخلها
 الزوج باخر الأبعد التاركة وانقضاء العدة والوطئ بها لا يكون زنا أو
 في الخطأ أنه أن النظر لفرج ابنه بشهوة يوجب حرمة امرأته وكذا لو فرغت
 فدخلت فزنا بها غير مراهق فأنشدها أبوها تحرم عليه أمها وبنتها
 دون شبع ليست بمشبهة به يفتي وإن دعت الشهوة في تقبيله أو قبيلها
 ابنه وأنكرها الرجل فهو مصدق لأنه لا أن يقوم إليها منشرتها

من امرأة ع

إذا تزوجت امرأة
 فدخل بها
 فأنشدها
 أبوها
 تحرم
 عليها
 أمها
 وبنتها

لقرية كذبه او ياخذ نديها او يركب معها او يمسها على الفرج ويقبلها
على الفم قاله الحنذلي وفي الفسخ يترى الحاق الحنذلي بالفم وفي الخلاصة قيل
له ما فعلت بام الزنا فقال جامعها اثبت الحرمه ولا يصدق انه
كذب ولو هاز لا وقبل الشهادة على الاقرار بالسر والقبيل عن شهوة و
كذا تقبل على نفس السر والقبيل والنظر الى ذكره و فرجها عن شهوة في
التنار تخبر لان الشهوة مما يوقف عليها في الجملة بانتشاره وانادى ورم
المجموع بين الحرام نكاحا اي عقدا صحيحا او عدة ولو من طلاق باين
وحرم الجمع وطبعا بملك يمين بين امرأتين ايها فرضت ذكر الم تحمل ثرى
ابد الحديث مسلم لا تنكح المرأة على عمتها وهو مشهور بصححه
لكتاب فجاز الجمع بين امرأة وبينت زوجها او امرأة ابنا وامة ثم تبناها
لانه لو فرضت المرأة او امرأة الابن والسيدة ذكر الم تحرم بخلاف عكس
وان تزوج نكاح صحيح امة قد وطئها صح نكاح لكن لا يبطا واحد
منها حتى يجره رجل استمتع احدا على سبيل ان للعقد حكم الوطئ
لو نكح مشرك فخرية بنت نسب اولادها منه لثبوت الوطئ كما ولو لم يكن
وطئ الامة له وطئ المنكحة ود على الوطئ كالموطئ وان تزوجها
اي لاختين او من بمعاها او يعقدن وينكح الأول فوق الثانية
وبنها ويكون طلاقا ولها نصف المهر يعني في مسألة النكاح اذا لم يكن في
تزوجها معا البطلان وعدم وجوب المهر الا بالوطئ كما في عامة الكتب فثبت
وهذا اذا كان مهرها متساويا وبين قدر زوجها وهو مستحق للعقد وكانت
الفرقة قبل الدخول وادعى كانها انها الاولى ولايته لها فان اختلفت
مهرهما فان علمنا فكل ربع مهرها والا فكل نصف اقل السنتين وان
لم يكن مستحق الواجب متعة واحدة لها بدل نصف المهر وان كانت الفرقة
بعد الدخول وجب لكل واحدة مهر كامل بغيره بالدخول ومنه يعلم
حكم دخوله بواحدة وكذا الحكم فيما جهل من الحارم في نكاح وحرم نكاح
الولي منه والجدة سببته لان المملوكية تنافي المالكية نعم لو فعله المملوك
احتياطا كان حسنا وحرم نكاح الوثنية بالانعام وصح نكاح كاتبة وان
تزوجها مؤمنة بنيت مرسلة بكتاب ما زال ذلك عقدا والبيع المأوكذحل
في بيعهم على الذهاب بمرور في الترتيب ومنكحة العترة لانا لانكرا احدا
من اهل القبيلة وان وقع الزمان في المباحث لا يصح نكاح عبادة كوكب

وفيها لا احتياط في عدم عدتها فحاشا
ويحرم نكاحها

لا كتاب ولا وطئها بملك يمين والمجوسية والوثنية هذا ساقط من نسخ
الفسخ ثابت في نسخ المتن وهو عطف على عبادة كوكب وقوله والحرمه صح او
او عمره ولو لم يحرم عطف على كاتبة فثبت والامة وكو كانت كاتبة او مع طول
المره الاسلام عندنا ان كل وطئ يحمل بملك يمين يحمل نكاح وما الا فلا وان ذكر
محرمة في الحرمه وتنزيلها لامة وحرمة عظمة لا يصح عكس ولو لم ولد في عقد
حرمة ولو ن باين وصح لو راجعها اي الامة حرمة لبقاء الملك ولو تزوج
اربعا من الاماء وخمس من الحراريه عقد واحد صح نكاح الاماء بطلان
المس وصح نكاح اربع من الحراريه والامة فقط للحر لا اكثر وله النكح بان شاء
من الاماء فلوله اربع والف سريه واراد شرا لغيره فلا مراه رجل خيف عليه
الكفر ولو اراد فبقا ل امرته اقبل نفسه لا يمنع لانه مشدوع لكن لو زنا
ليلا بغيرها يوجب حديث من رقى لائحه رفاقة له بزازية ونصفها المصبد
ولو مدبر او يمنع عليه غير ذلك فلا يحمل النكاح اصلا لانه لا يملك كذا
الطلاق وصح نكاح عبط من زنا لاجل من غيره اي اثبات الثبوت نسب
ولو من حرمة او سببها المفترية وان حرم وطئها ود واجبه في نكاح من قبل
بالسلة الاولى لا يبيح ما د زرع غيره او الشغبية منه **فروع** لو نكحها
الزنا حل له وطئها اتفاقا والولد له ولزمت النفقة ولو زوج امه وامه
ولده الحامل بعد علمه قبل اقراره به جاز وكان نفياد لالة نهض عن الترتيب
وصح نكاح الموطوءة بملك يمين ولا يثبت برينها زوجها بل سببها وجوبا
على الصبي ذخيرة والموطوءة بسزا الى جاز نكاح وان راعا نكاحه وله وطئها
بلا استبراء واما قوله تعال الزانية لا يتكهن الا ازان فنسوخ بيانه فانكحوا ما اتاكم
كم وفي اخره خط المبحث لا يجب على الزوج تطليق الفاجرة ولا طئها ان يبرح الفاجر
الا اذا خاف ان لا يقيم احد ودائه فلا باس ان يفرقا فافا في الوهابية ضعيفا
كما بسطه المصرو صح نكاح المضمومة الى محرمه والمستحكة لها ولو دخل بالمرء
فلها مهر المثل وبطلان نكاح متعة وموقت وان جهلت المدة وطالت
في الاصح وليس منه ما لو نكحها على ان يطلقها بعد شهر ونوى مكنته معها
مدة معينة ولا باس بزواج النكاح ريات عنه ويجل له وطئ امراه ادعت
عليه عند قاضية تزوجها بنكاح صحيح وهو والحال انها تحمل الانثى اي
الانشاء النكاح خالية عن الوانم وقضى القاضي بنكاحها بينة اقامتها
ولم يكن في نفس الامر تزوجها وكذا حمل الحمل له لو ادعى هو نكاحها خلافا لها

الزانية صح

وفي الشريعة من الواجب وبقولها بغيره ولو قل بطلانها بشهادة الزور
 مع علمها بذلك نفذ وحلها الزوج باخراجه العدة وحل الشاهد
 زورا تزوجها وحرمت على الأول والعقد لا يخلعها وعند محمد مثل
 الأول ما أدخل الشفاعة من فروع القضا بشهادة الزور كما سيجي و
 النكاح لا يصح تعليقه بالشرط كزوجتك ان رضي ان يخلعك فليخلعك
 لتعليقه بالشرط كالعادية وغيرها وما في الذر فيه نظر ولا يشترط
 في المستقبل كزوجتك غدا او بعد غد في يمينه ولكن لا يبطل النكاح
 بالشرط الفاسد وانما يبطل الشرط دون يمينه لو عقد مع شرط فاسد
 لم يبطل النكاح بل الشرط بخلاف ما لو علقه بالشرط لان تعليقه بشرط
 ما هو كائن لا محالة فيكون تحقيقا فيتعقد للحال كان خطيبا لابت
 فقال بوجهها قبل ان يكون فلان فكذبه فقال ان لم يكن زوجتها فلان
 فقد زوجتها لابت فقبل ثم علم كذبه انعقد لتعليقه بوجود
 وكذا اذا وجد العلق عليه في المجلس كذا ذكره جوي زاده وعمه المحققان
 لكن في التتبع في كتاب الصرف في مسألة التعليق بغير الدال والتلف
 الاطلاق فليتأمل في **باب الولي هو لغة خلاف العدة**
 وعرفا العارف بانه وشرعا البالغ العاقل الوارث ولو فاسدا
 المذهب ما لم يكن منتهكا وخرج نحو صبي وصبي مطلقا المذهب في الولاية
 تنفيذ القول على الغير وثبت بابع فرابة ومالك وولاء وامامة شاه
 اوليه وهي عنان وعان ولاية تدب على الكلفة ولو بكر او ولاية اجبار على
 الصغيرة ولو نيتيا ومعنوية ومرفوعة كما افاده بقوله وهو الولي شرط
 صحة نكاح صغير ومجنون ورفيقا لم كلفة فنكاح حرة مكففة
 بلا رضه ولي والاصل ان كل من تصرف في ماله تصرفا نفقة وما افلا
 وله الولي اذا كان عصبه ولو غير محرر كابن عمه في الاصح خاتمه وخرج
 ذووالارحام والام والتفصيص الاعراض في غير الكفو قبضه القاض
 يتخذ يتخذ النكاح ما لم يكن عتق تلامته لبلاب يصير الولد وينبغي
 لحاق الجبل الظاهرية ويقتضي في غير الكفو بعدد جواز اسلا وهو المختار
 للتتوي لفساد الزمان فلا يخلط بطلان ذلك فانك غير كفو بلا رضه ولي
 بعد معرفته اياه فيلحق ببناء على الاول وهو ظاهر الرواية فصرح المصنف
 من الاول قبل العقد وبعد كمال لثبوت كمال كذا كولاية امان

وسحقته في الرضخ

وفرد لو استواء في الدرجة والافلا اقرب منهم حق الفسخ وان لم يكن لها
 ولي فهو الولي العقد يصح نافذ مطلقا اتفاق قبضه اي ولي له ولو لا غير
 المهر ونحوه مما يدل على الرضا رضاد لالة ان كان عدم الكفاة ثابتا
 عند القاض قبل ان يخاصمه والام يكن رضا كما لا يكون سكوت رضاه
 ما لم تلد وانما تصد بيقه بانه كفو فلا يسقط حق الباقي مبسوطا
 لا تجبر البالغة البكر على النكاح لا بقطع الولاية بالبلوغ فان استاذ
 هو الولي وهو لينة او وكيله او رسوله او زوجها ووليها واخبرها رسول
 او فضولي عدل فسكت عن رده مختارة او سحكت غير مستهزئة او
 او تبسمت او بكت بلا صوت او بصوت لم يكن اذنا ولا رذاعة لو رضيت
 بعده انعقد مخرج وغيره فانه الوقاية والمصلحة فيه نظر فله واذن
 اي وكيل في الاول ان اخذ الولي فلو نفى ذلك الزوج لم يكن سكوتها اذنا
 واجازة في الشفاعة ان يفي النكاح لا لو بطل بونه ولو قالت بعد موته
 زوجتي لي بامرئ وانكرت الورقة فالقول لها فترث وتعتد ولو قال
 بغير امرئ لكنه بلغني فترثت فالقول لهم وقولها غيره ولي منه رد قبل
 العقد لا بعده ولو زوجها نفسه فسكوتها رده بعد العقد لا قبله
 ولو استاذنها في معين فردت ثم زوجها منه فسكت في الاصح
 بخلافها لو بلغها فردت ثم قالت رضيت لم يجر بطلان بالرد ولذا
 استحسنوا الجديد عند الزفاف لان الغالب اظهار النقرة عند فجات السماع
 ولو استاذنها فسكت فوكل من يزوجهما ممن سماه جازان عرفت الزوج
 والمهر كما في الفرية واستشكل في المهر بانه ليس للوكيل ان يوكل بلا اذن
 ففتضاء عدم الجواز وانها مستثناة ان علمت بالزوج انه من هو يظهر
 الرغبة فيه او عنه ولو في ضمن العام كجبريل ابي عتي لو يحضروا لا
 لاما لم تفوض له الامر لا العلم بالمهر وقيل بشرط وهو قول المشايخين
 جرح عن الدخيرة وافرة المصرو ما صحته في الذر عن الكا في رده الكمال
 وكذا اذا زوجها الولي عندها اي بحضورها فسكت في الاصح ان علم
 كما وانسكوت كالنطق في بيع وثلاثين مسألة مذكورة في الاشياء فان
 استاذنها غير الاقرب كما جئنا وولي بعينه فلا عبرة لسكوتها بل بد من القول
 كالنائب البالغة لا فرق بينهما في السكوت لان رضاها يكون بالذلة كما
 ذكره بقوله او ما هو في معناه من فعل يدل على الرضا كطلب مهرها او

فقدت كمالا في التعليق لينة في

وتفقهها أو يحسنها من الوطء ودخوله بها برضاها ظهيرة وقبول النية
والضغث سرورا ونحو ذلك بخلاف خدمته أو قبول هديته من زكاته
بكاريتها بوثبة أي بظنة أو درو ورجيض وحصول جراحة وتغيبس أي
كبر بكر حقيقة كغيره فيجب أو عنة أو طلاق أو موت بعد خلوة قبل
أو زنا أو هذه فقط بركها إن لم يتكرر ولم يتدبه والافئب كموطة
بنسبة أو نكاح فاسد قال الزوج للبكر البغلة بلغت النكاح فكت و
قالت بل ردت النكاح ولا تبنة لها على ذلك ولم يكن دخل بها طوعا
في الأصح فالقول قولها يمينها على الخصة وتقبل تبنة على سكونها لانه
وجودي بضم الشفتين ولو بشر فيبنتها أو لا إن يبرهن عارضاها
أو اجازتها كما لو زنها ابوها مثلاً زاعما عدم بلوغها فقالت أنا ابنة
والنكاح لم يصح وهي رافقة وقال الأب والزوج بل هي صغيرة فان القول
لها ان ثبت ان سنها اتتم وكذا الوالد على الرق بلوغه ولو برهنه فبينة البلوغ
أولى على الأصح بخلاف قول الصغيرة ردت حين بلغت وكذاها الزوج
فالقول له لأنكاره زوال ملكه لو اختلفا بعد زمان البلوغ ولو حاله البلوغ
فالقول لها شرح وهبانية فيلحفظ وللولى الامة بانه نكاح الصغير
والصغيرة جبر أو لونيته كعتوه ومجنون شهدها وزم النكاح ولو بغابت
فاخت بنقض مهره وزيادة مهره أو زوجها بغير كفون كان الولي
الزوج بنفسه يغيب أباً أو جداً وكذا الولي وابن الجفونة لم يعرف منها أو
لاختبار رجانه وفساوان عرف لا يصح النكاح اتفاقاً وكذا لو كان سكران
فزوجها من فاسق أو شرير أو فقيروا في حرفة دنبة لظهور سوء اختياره
فلا تعارضه شفته المظنونة بحروان كان الزوج غيرها أي غير الأب
وابيه ولو الأم والنفس أو وكيل الأب لكن في النهر يمنة الوعين لو كيلة
الفدر في لا يصح النكاح من غير كفون أو بغابت فاحترصا ولو ما في صد
الشريعة في ولها فسخه وهم وإن كان من كفون وبمهر المثل صح ولكن لها
أي لصغير وصغيرة وطلقها خيار الفسخ ولو بعد الدخول بالبلوغ
أو العلم بالنكاح بعد لفصوص الشفقة ويغني عنه خيار العتق ولو
بلغت وهو صغير فرف بمحضرة أبيه أو وصيه بشرط القضا للفقير فيزنا
فيه ويلزم كل المهر شتم الفرقة ان من قبلها فسخ لا ينقص عدد طلاق
طلاق ولا يلحقها طلاق إلا في الردة أو خيار عتق وليس لنا فرقة منه

وان من قبله طلاقاً لا يملك الردة

ولا مهر عليه إلا إذا اختار نفسه بخيار عتق وشرط لكل القضا الثانية
ونظمها صاحب النعم فقال
فرق النكاح أنتك جمعاً ناعماً فسخ طلاق وهذا الذي يحكيها
تباين الذارع نقصاً مكرماً فساد عقد وفقد الكفون يعيها
تقبل سبي وسلام المحارب أو رضاع ضررتها قد عد ذنبها
خيار عتق بلوغ ردة وكذا ملك لبعض وتلك الفسخ يجيها
أما الطلاق فخب عنة وكذا أباؤه ولعان ذلك يتلوها
فصا قاضية شرط المهر خلا عتق وملك وسلام فيفسرها
تقبل سبي مع الأيلاء يا أصلي تباين مع فساد العقد يدنبها
ويطلى خيار البكر بالتكوت لو مختارة غالة بأصل النكاح ولو سالت
عن قدر المهر قبل المثلوة وعن الزوج أسلمت على الشهود لم يطل خيارها
نهر مجتأ ولا يمتد إلى آخر المجلس لانه كالشفعة ولو جمعت معه نقول لطلب
الحقين ثم تبدأ بخيار البلوغ لانه ديني وتشهد فائيلة بلغت الان ضرورت
أحيا المتق وان جهلت به لتقر غم العلم بخلاف خيار العتقة فانه
يمتد لشغلها بالمولى وخيار الصغير واليتيم إذا بلغا لا يبطل بالتكوت
بلا صريح رضا أو دلالة عليه كقبلة ومسود دفع مهاد ولا يبطل بقبلة
عن المجلس لأن وقت الحرف فيجب حتى يوجد الرضا ولو دعت التكاين كرها
صدقت ومفاده ان القول لمدى لا كراه لو في حبس لوالى فيلحفظ الولي
في النكاح لا المال العصبية بنفسه وهو من يتصل بالبيت حتى المعلقة بلا
توسط التخييان لما قبله على ترتيب المهر والمجب فيقدم ابن الجفونة على
أبيها لا يتجبه حجب نقصان بشرط حرة وتكليف وإسلام في حق سلمة
زبد الزوج وولد مسلم لعدم الولاية وكذا الولاية في نكاح ولا مال
مسلم على كافرة الأب بالتب العام بان يكون المسلم سيدة كافرة أو سلطاناً
أو نائية أو شاهداً ولكافرة ولاية على كافر مثله اتفاقاً فان لم يكن عصبة
فالولاية للأمة ثم لام الأب وفي القية عكسه ثم للبت ثم لبت الابن
ثم لبت البنت ثم لبت ابن الابن ثم لبت بنت البنت وهكذا ثم للجد
الفاقد ثم للاخت لاب وام ثم للاخت لاب ثم لولد الأم الذكور والانتى
سواء ثم لأولادهم ثم لذوي الأرحام العتات ثم الأخوال ثم الخالات
ثم بنات الأعمام وبهذا الترتيب ولادهم ثم منى ثم مولى المولات ثم

لسطان تم لفاش نصر له عليه في منشوره له لنوابه ان فخران فوضله
 ذلك والا وليس للوصي من حيث هو ووصي ان تزوج اليتم مطلقا وان
 اوصيه اليه الاب بذلك على المذهب نعم لو كان قريبا او حاكما يملكه بالولاية
 كما لا يخفى ليس له ان يزوج الصغيرة من نفسه ولا من لا يقبل
 شهادته لم يكتب في معين الحكم وامر المصوبه علم ان فعله حكم وان عرى
 عن الدعوى صغيرة زوجت نفسها والاولى والاحكام ثمة توقف ونفذ
 باجازتها بعد بلوغها لان له مجيزا وهو السلطان ولو زوجها وليا
 مستويا قدم السابق فان لم يدروا وقع مطلقا وللولى الا بعد التزوج
 بغية الاقرب فلوزوج الا بعد حال قيام الاقرب توقف على اجازته
 ولو تحولت الولاية اليه لم يجز الا باجازته بعد التحول فمقتضى ظاهره
 مسافة القصر واختار في المصلحة ما لم ينتظر الكفو الخاطب جوابه وعنده
 السابقان ونقل ابن الكمال ان عليه الفتوى وثمة الخلاف فيمن اخفى في البتة
 هل يكون غيبة منقطعة ولو زوجها الاقرب حيث هو جاز النكاح
 على القول الظاهر بظهيرية وبيئت للابعد من اولياء النكاح شرح
 ومبانية لكن في الفتاوى عن الغياث لو لم يزوج الاقرب زوج الثاني
 التزويج بعضه الاقرب اى بامتناعه عن التزويج اجماعا خلاصة ولا يطل
 تزويجه السابق بعود الاقرب لحصوله بولاية ثالثة وولى المجنونة تزويجا
 ولو عارضها في النكاح اما التصرف في المال فلا باب اتفاقا بينها وان سفل
 دون ايسها كما تروى الاولى ان يامر الاب به ليصح اتفاقا ولو فروى صغيرا
 وصغيرة او فروى كبريل وامراة او مولى العبد بالنكاح لم ينفذ لانه اقرار
 على الغير بخلاف مولى لامة حيث ينفذ اجماعا لان منافع بغيرها ملكه
 الا ان يشهد الشهود على النكاح بان ينصب القاضي خصما عن الصغير حتى
 يتكفوا في البينة عليه ويدرك الصغير والصغيرة فيصدقه اى الولي
 المقر او يصدقه الموكل والعبد عند اليه حينئذ وقال ايضا وفي ذلك
 وهذه المسئلة مخرجة من قولهم من ملك الانثى ملك الاقرار به ولها
 نظائر **فروع** هل لولى مجنون ومعتوه تزويجه اكثر من واحدة لم اره ومنعه
 النكاح وجوز في الفتاوى للحاجة والله اعلم **باب الكفاة**
 من كافاه اذا ساءه والارد هنا مساواة مخصوصة او كون المرأة ادنى الكفاة
 معتبرة في ابتداء النكاح للزوم له الوضحة من جانب اى الرجل ان الشبهة

عند فروع الكفاة

تأني ان تكون فرشا للديعة ولذا لا تعتبر من جانبها لان الزوج مستفرض
 فلا يغيظه دناءة الفرائض وهذا عند الكل في الصحيح كما في الجازية لكن في
 الظهيرية وغيرها هذا عند وعندهما تعتبر في جانبها ايضا والكفاة هي
 حق الولي لاختفائها ولو نكحت رجلا ولم تعلم حاله فاذا اوصى بعد لا خيار لها
 بل للاولياء ولو زوجها بغير علمها ولم يعلموا بعدم الكفاة شتم علموا
 لاخبار لاحد الا اذا شرطوا الكفاة واخبرهم بها وقت العقد فزوجوا على
 ذلك ثم ظهر ربه غير كفو كان لهم الخيار ولو لم يكن فيلحفظ وتعتبر الكفاة
 للزوم النكاح خلافا لما لك نسا فقير يشترط بعضهم كفاة بعض وبيته
 العرب بعضهم كفاة بعض واستثنى في المصلحة تبعاً للمصلحة بنى باهله
 لمستهم والمحق الاطلاق قاله المصرك البحر والفتوى والشرع لا يثبت بعضه
 اطلاق المستفدين كالذكر والذرة وهذا في العرب واما في العجم
 فتعتبر حرية واسلاما فلم ينفه او معتق غير كفولن ابوها مسلم او حرا
 ومعتق وانما حرة الاصل ومن ابوه مسلم او غير كفولن ذات ابوين وابوين
 فيها كالايا، تمام النسب بالجد وفي الفتوى ولا يبعد مكافاة مسلم بنفسه
 لمعتق بنفسه واما معتق الوضيع فلا يكفيه معتقة الشريف واما من
 اسلم فكفولن لم يبرئ واما الكفاة بين الذمتين فلا تعتبر الا لفتنة وتعتبر
 في العرب والعجم ديانة اى تقوى فليس فاسق كفوا لصاحبة او فاسقة بنت
 صالح معلن كان ولا على الظاهر منه وما لا بان يقدر على العجل ونفقة
 شهر لو غير محترف والا فان يكسب كل يوم كتابتها او يطبق للمباح وحرقة
 فتشاجريك غير كفولن لخباط ولا خياط لبراز وتاجر ولا تاجر العالم وقاض
 واما اتباع الظلمة فاختس من الكل واما الوظائف فمن الحرف فقتلا
 كفولن لتاجر لو غير دينة كبوابة وذو تدريس ونظر كفولن لت الامير بمصر
 بحر والكفاة اعتبارها عند ابتداء العقد فلا يضطرز والمأبودة فلو كان
 وقت ثم فخرم بنى واما لو كان دينا غاشم صار تاجر فان بقى عارها لم يكن كفوا
 والا لانه يباح للعجمي ان يكون كفوا للعربية ولو كان العجمي عالما او سلطانا او
 الاصح في عن البناسج وادعى في الجزية ظاهر الرواية واقرة السكران في
 النهران فستر الحبيب بذى النصيبه فغير كفولن لعلو يتركه البناسج وان بالغا
 فكفولن شرف العلم فوق شرف النسب والمال كما جزم به البرازي وارتضاء
 الكمال وغيره والوجه فيه ظاهر ولذا قيل ان عايشة افضل من فاطمة ونحوه

كفوا

عنما ذكره القسطنطيني كقول بنت النخعي ورضه سئلنا عن مذهبه اجبت
بمذهب كتاب سطة المصنفين الموهب الفتاوى والفروى كقول المدعي فلا عبرة
بالبلد كما لا عبرة بالمال خائفة ولا بالعقل ولا بعبوب نفع بها البيع فلا
لشئ لكن في التفرع عن الميراث المحض ليس يكون للعاقلة وكذا الضبي
كقولنا ابيه وامتة اوجده نهد عن المحبط بالنسبة الى المهر يعني المهر كما
مرا لا بالنسبة الى النفقة لان العادة ان الاباء يتخلون عن الابناء المهر النفقة
ذخيرة ولو كانت باقل من مهر عاقل لو العصبية لا اعراض عنه بن مهر
مثلا او بفقر النفس اذ عاقل المهر ولو طلقها الزوج قبل تزويج
الولي قبل الدخول فلها نصف السمتي ولو فرق الولي بينها قبل الدخول
فلا مهر لها وان بعد فلها السمتي وكذا الوصية اذا مات احد ما قبل التزويج فليس يورث
الطالبة بالانعام لانها لا تنكح بالوت جواهر الفتاوى امره بنزوح امرأة
فزوجها جاز وقال لا يصح وموصيتا ائمة تبع المصداق وفي شرح
الطحاوي قوله الحسن الفتوى واختاره ابوالليث واقره المصنف واجمعوا في
لوزوجه بنته الصغيرة او موليتها لم يجرى كالأمر بمعتة او بعتة او بعتة او بعتة
فخالف وامرته بتزويجها ولم يعين فزوجها غير كقولهم يجرى اتفاقا
ولو تزوجه المأموه بنكاح امرأة من بنين في عقد واحد لا ينفذ للمخالفة
ولان يجزىها او احدهما ولو في عقد بن لزم الاول وتوقف الشئ ولو امره
بامرين في عقد فزوجهم واحدة او اثنين في عقد بن جاز الا اذا كان
لان زوجة الامرين في عقد او في عقد بن لم يجرى للمخالفة ولا يتوقف
الايجاب على قبول غائب عن المجلس في سائر العقود من نكاح وبيع وغيره
بل يبطل الايجاب ولا يلحقه الاجازة اتفاقا ويتولى طرفي النكاح واحد
باجاب يقوم مقام القبول في خمس صور كان كان وليا او وكيل من
المباينين او صيلا من جانب وكلا او وليا من اخر او وليا من جانب
وكلا من اخر تزوجت بنتي من موكل ليس ذلك الواحد بفضولي ولو من
جانب وان تكلم بكلامين على التبع اذ قبوله غير معتبر بشرط ان يقر بان
الايجاب لا يتوقف على قبول غائب ونكاح عبد وامه بغير اذن السيد
موقوف على الاجازة ككاح الفضولي يبيح في البيوع توقف عقود كلها
ان لها بجزالة العقد والابطال والابتن العم ان يزوجه بنت عمه الصغيرة
فلو كبرت فلا بد من الاستئذان حتى لو تزوجها بلا استئذان فسكت

من اخر

وانفقت بالرضا لا يجوز عندهما وقال ابو يوسف وكذا المولى المعنق
ولما كان والتا طمان كذا في الجملة بغير خلاف الصغيرة كما في غير من
نفسه فيكون صيلا من جانب وليا من اخر كالكيل الذي وكلته ان يزوجه
من نفسه فان له ذلك فيكون صيلا من جانب وكلا من اخر بخلاف ما
لو وكلته بتزويجها من رجل اخر فزوجها من نفسه لانها نصت من زوجها
لا من زوجها او وكلت ان يتصرف في امرها وقالت له تزوج نفسي ممن ثبت
لم يصح تزويجها من نفسه كما في الخاتبة والاصل ان الوكيل معرفة بالخطا
فلا يدخل تحت الكثرة ولو اجاز من له الاجازة نكاح الفضولي بعد موته
صح لان الشرط قيام المعقود له واحد العاقل بن لنفسه فقط بخلاف ما
بيعه فانه يشترط قيام ربيعة اشياء كما يبيح فروع الفضولي قبل الاجازة
لا يملك نفق النكاح بخلاف البيع يشترط للزوج عقد الوكيل ووافقه
في المهر السمتي وحكم رسول كوكيل **باب المهر** ومن اسمائه المهر
والصدقة والخلة والعقبة والعفوة في استبدال الجملة العفوة في المهر
مهر المثل وفي الاماء عشرة قيمة البكر ونصف عشرة قيمة الشيب اقله عشرة
درهم لحديث يحيى وغيره لا مهر قل من عشرة دراهم ورواية
الاقل تحمل على المهر فضة وزن سبعة مثاقيل كافي الزكاة مضروبة كانت
اولا ولو دين او عرض قيمته عشرة وقت العقد اثنان في ضمانها بطلا قبل
وطي فيوم القبض ويجب العشرة ان سماها او دونها ويجب الاكثر منها
ان سمي الاكثر وثبت كذا عند وطى او خلوة صححت من الزوج وموت احدهما
او تزوج ثانيا في العدة او زالة بكارتها بخروج بخلاف ازالته بصدقة
فانتهى بغير النصف بطلاق قبل وطى ولو الدفيع من اجتهاد فاعلى الاجمعي
ايضا نصف مهر ثلثا ان طلق قبل الدخول والافكلة نص ربعها
ويجب نصفه بطلاق قبل وطى او خلوة فلو كان كميها على قيمته خمسة
كان لها نصفه ودرهم ونصف وعاد النصف الى ملك الزوج بجزالة الطلاق
اذا لم يكن سالما وان كان سالما لم يبطل ملكها منه بل توقف عوده
الى ملكه على النكاح او الرخصة فلهذا الانفاذ لعقبة اي الزوج عبد المهر بعد
طلاقها قبله اي قبل الفضا ونحوه لعدم ملكه قبله ونفذ تصرف المرأة
قبله في الكل البناء ملكها وعليها نصف قيمة الاصل يوم الفضا لان زياد
المهر المنفصلة تنصف قبل الفضا لا بعده ويجب مهر المثل في الشغار

هون بزوجه بنته على ان بزوجه الاخرى بنته اوخته مثلا معاوضة بالعقد
 ومومنى عنه لحاؤه عن المهر فاجب فيه مهر المثل فلم يبق ثغارا وفي
 خدمه زوج حرة للمهر الحرة اوامة لان فيه قلب الموضوع كذا قالوا
 ومنه صفة زواجهما على ان يخدم سندها او وليها كفتة شعيب مع
 موتى كفتة على خدمة عبد اوتاه او عبد الغير برضا مولاه او حر برضاه
 وفي تعليم الفران للتصريح بالانقضاء بالمال وبراءة زوجتك بما علك من الفران
 المتبنيه او للتغلب لكن في النهر ينبغي ان يصح على قول المتأخرين ولما اخذته
 لو كان الزوج عبدا ما دون ذلك فالحق في خدمته لما حرم لافيه من لا
 والاذلال وكذا استخدمه نهر عن البديع وكذا يجب مهر المثل فيما اذالم
 يستم مهر او ينفق او يوطى الزوج او مات احدهما اذالم يترابا على
 يصح مهر او لا فذلك الشئ هو واجب وتجرى المهر او خير او اوصد المثل
 خروجه العبد وهو منعت من التسليم او دابة او ثوبا او دار او لم يبين جنسها
 لغرض المهر او يجب متعة المفوضة من زوجت بلا مهر طلفت
 قبل الوطى وهو درع وخمار وطهفة لا تزيد على نصفه اى نصف المهر
 لو الزوج غيبا ولا تنقص عن خمسة دراهم لو فغير لو فغير المتعة بحالها كانت
 به بغيره ونسخت المتعة لمن سواها اى المفوضة الامن ستمى لها مهر وطلفت
 قبل وطى فلا تنسخت لها بل للموطوءة ستمى لها مهر ولا فالطلاقات
 اربع وما فرض برأيهما او يرضى فاض من المهر المثل بعد العقد لثالثي المهر
 او زيد على ما ستمى فانما تزيمه بشرط قبولها في المجلس وقبول ولي الصغيرة
 ومعرفة قدرها وبقاء الزوجية على الظاهر بمهر وفيه كفاية جدد النكاح
 بزيادة الف لزمه الفان على الظاهر وفي الثانية لو وجبت مهرها ثم افتر
 بكذا من المهر وقبلت صح ويجوز على الزيادة وفي البرزانية الاشبه ان لا يصح
 بلا قصد الزيادة لا يتنصف لاختصاص النصف بالمفروض في العقد
 بالنص بل يجب المتعة في الاول ونصف الاصل في الثاني وفي حقه ككلاهما
 بعضه عنه قبل ولا ويرتد بالزدة كما في البحر والمخلوة مبتدأ خبره قوله لانه
 كالوطى بلا مهر حتى كثر من احداهما يوطى وطى كوجود ثالث عاقل
 ذكره ابن الكمال وجعله في الاسرار من المهر وعليه فليس للطبع مثال منتقل
 وشرعي كالحرم لغرض ونقل ومن المهر رفق بفتح من التلام وقرن بالتكون
 عظم وعقل بفتحين غدة وصغر ولو بزوجه لا يطاق معه الجماع وبلا وجود

ثالث معصا ولو نائما او عجمي لان يكون الثالث صغيرا لا يعقل ان لا يهر
 عما يكون بينهما او يحنونا او مغني عليه لكن في البرزانية ان في الليل صح لا في
 النهار وكذا لا اعمى في الاصح وجارية لخدمته فلا يمنع به بغيره مستحق و
 الكلب يمنع ان كان عقورا مطلقا وفي النسخ وعنه ان كلبه لا يمنع مطلقا
 او كان للزوجة والا يكن عقورا وكان له لا يمنع ويثبت عدم صلاحته للزوجة
 كسجد وطريق وحمام وسحرا وطح وبنت بابه مفتوح وما اذالم يعرفها
 وصوم الطلوع والمذور والكفارات والعضا غير مانع بغيره في النسخ
 اذ لا كفارة بالافساد ومفاد انه لو كان اب فامسك فحالا بها ان تصح و
 كذلك اسقط الكفارة بمهر بالمانع صوم رمضان اداء وصلاة الفرض فقط
 كالوطى فيما يحى ولو كان الزوج مجبوا او عينا او خصبا او خنثى ان ظهر
 حاله والافتكاكه موقوف وما في البحر والاشباه ليس على ظاهره كما بسطه
 في النهر وفيه عن شرح الوصية ان العنة قد تكون لمرض وضعف خلقه او
 كبر سنه في ثبوت النكاح ولو لم يجز وفي نكاح المهر المستحق ومهر المثل لا
 تنبى والنفقة والتكثير والعدة وحرمة نكاح اختها واربع سواها في
 وحرمتها نكاح الامة ومراعاة وقت الطلاق في حقها وكذا وقوع الطلاق
 بان اخر على المختار لا يكون كالوطى في حقيقته الاحكام كالفضل والاحصا
 وحرمة البنات وحالها الاول والرجعة والميراث ونزويها كالآثار
 على المختار وغير ذلك كما نظمه صاحب النهر فقال

وشلوة الزوج مثل الوطى في صور	وغيره وبهذا العقد تحصيل
تجمل مهر واعداد كذا نكح	انفاق مكنت ومنع الاخت بقول
واربع وكذا قالوا الاما ولقد	وعوا زمان فراق فيه ترحيل
واوقعه فيه تطليقا اذ لمقا	وفي الا والصواب الاول القيل
اما المغاير فالاحصا ايا امل	ورجعة وكذا التورث معقول
سقوط وطى واحلالها وكذا	يحرر بنت نكاح البكر بمذول
كذلك الفى والتكفير ماقتد	عبادة وكذا بالفضل ان كليل
ولو افترقا ففالت بعد الدخول في الزوج قبل الدخول فالقول لها لا بكرا وما	
سقوط نصف المهر وان انكر الوطى ولو لم تكن في الخلوة فان بكرا صح	
والا لا لان البكر ثاثة اوطى كرها كما يحسنه الظاهر وفيه واقره المصنف ولو قال ان ثلث	
فانت طالق فحالا بها طلفت بانها لوجود الشرط ووجب نصف المهر	

ولا عدة عليها بزازية وبجر العدة في الكحل أي كل أنواع الخلوة ولو فاسدة تحبباً
 أي استحساناً التوقم الشغل وقبل فإيلة القدوري واختاره الثمراني وقاض
 خان أن كان المانع شرعياً كصوم نجب العدة وإن كان حياً كصغر ومرض
 مدنف لا نجب والمذهب الأول لأنه نص محمد قاله المض وانه المصلحة الموت
 أيضاً كالوطي في حق العدة والمهر فقط حتى لو مات الأم قبل دخوله بها حلت
 بنتها قبضت الفهر فوجبه له وطلعت قبل وطه رجع عليها بنصفه لعدم
 تعين النفقة في العقوة وإن لم تقبضه أو قبضت نصفه فوجبه الكحل في
 الصورة الأولى وما بقي وهو النصف في الثانية أو وجبت عرض المهر ككتاب
 معين وفي الدمة قبل القبض وبعد الرجوع لحصول المقصود فكهما بال
 على أن يخرجها من البلد أو لا يزوج عليها أو تكفها على الف إن أقام بها وظ
 الفين أن يخرجها فإن وفي مباشرة في الصورة الأولى وأقام بها في الثانية
 فلها ألف لرضاها فمنها سور أن الأولى نسبة المهر مع ذكر شرطيتها
 والثانية نسبة مهر على تقدير غيره على تقديره بالإوف ولم يفهم
 المثل فقد رضاها بقوت التمتع لكن لا يزداد المهر في السلة الأخيرة على
 الفين ولا ينقص عن ألف لانفاقها على ذلك ولو طلقها قبل الدخول
 تنصت المستح في السنتين لسقوط الشرط وقال الشارح في اختلاف
 ما إذا تزوجها على ذلك كانت في حمة وظ الفين أن كانت جميلة فأن
 يصح الشارح أنفاقاً في الألف لفسادها لغيره بخلاف ما لو رد في المهر
 بين الفسادة والكثرة للشبهة والبكارة فأنها أن ثبنا الزمة الأقل والأفهر
 الشك في رد على الأكثر ولا ينقص عن الأقل فتح ولو شرط البكارة فوجدنا ثبنا
 لزيمه الكحل رد ورجحه في البرازية ولو تزوجها على هذا العبد أو على
 هذا الألف أو الفين أو على هذا العبد أو على هذا العبد أو على هذا العبد
 وأحد ما أو كسر حكم القضا مهر المثل فإن مثل الرفع أو فوقه فلها الألف
 أو مثل الأوكس ورويه فلها الأوكس والأفهر المثل وفي الطلاق قبل الدخول
 تحكم متعة المثل لأنها الأصل حتى لو كان نصف الأوكس فإن من النعمة وثبنا
 المتعة في ولو تزوجها على فريس وعبد أو ثوب عروى أو فرائش بيت أو
 عدد معلوم من نحو ابل فالوحي في كل جنس له وسط الوسط وقيمت وكل ما لم
 يميز لثام فيه فالخير بالزوج والافلام وكذا الحكم وهو لزوم الوسط في كل
 حيوان ذكر حينه موعداً لنفسها القول على كثيرين يختلفون في الأحكام

دون نوعه هو القول على كثيرين متفقين فيها بخلاف مجهول الجنس
 كثوب ودابة لأنه لا وسط له ووسط العبد في زماننا الحبيس وإن أمهر
 العبدين والمحال أن أحدهما ختمها العبد عند الامام أن ساوى قوله
 أي عشرة دراهم والأكل لها العشرة لأن وجوب السمتي وأن قبل بيع المثل
 وعاشد في لما قيمة المهر لعبد أو رجحه الكمال كما لو سخط أحدهما ويجب
 مهر المثل في نكاح فاسد وهو الذي فقد شرطاً من شروط الصحة كمن تز
 بالوطي في قبل لا يغيره كالمخلوة لحرمة وطنها ولم يرد مهر المثل على المثل
 لرضاها بالخط ولو كان دون السمتي لزم مهر المثل لفساد النسبة بنتا
 العقد ولو لم يستم أو جهل لزم بالرضا ما بلغ وثبت لكل واحد منهما فسخ
 ولو يغير محض من صاحبه دخلها أو لأخيه أو لأخته أو جوا من العصية
 فلا يفسخ وجوبه بل يجب على القضا التفرق بينهما وتخلق بعد الوطى
 لا المخلوة للطلاق لا الموت من وقت التفرق أو متاركة الزوج وإن لم تعلم
 المرأة بالمتاركة في الألف وثبت النسب أحيا طابلاً دعوته ونعت برمتها
 وفي ستة أشهر من الوطى فإن كانت منه إلى الوضع أقامة للمل يعني
 ستة أشهر فأكثرت النسب والأبوان ولدته لأقل من ستة أشهر
 لا يثبت وهذا قول محمد وبه يفتي وقالوا ابتداء المدة من وقت العقد
 كالصحيح ورجحه في التهرب منه لحوطه وكر من التصرفات الفاسدة لحد
 وعين ونظم منها العشرة التي في الخلاصة فقال

وفاسد من العقود عشر	أجارة وحكم هذا الاجر
وجوبك في مثل أو سمى	أو كله مع فقدك السمتي
والواجب الأكثر في الكتابة	من الذي سماه أو من قيمة
وفي النكاح المثل أن يكن ذكراً	وخارج البذر لما لك أجل
والصحيح والرقن لكل نفسه	أمانة أو كالصحيح حكمه
ثم المبة مضمونة يوم قبض	ويصح بيعه لعبد أو فريض
مضاربة وحكمها الأمانة	والمثل في البيع والأمانة

والمرقة مهر مثلها الشرعي مهر مثلها اللغوي أي مهر امرأة تمانها
 من قومها لا أمها أن لم تكن من قومه كبت عنه وفي الخلاصة ويعبر
 بأختها وعماتها فإن لم يكن فبنت الشقيقة وبنت العم انتهى ومفاده
 اعتبار الترتيب في حفظ ونعت الممانلة في الأوصاف وقت العقد

وجا لاوما لاوبلاذ وعصرو عقلا ودين ابكاره وثبوبة وعفة وعلا
وادبا وكمال خلق وعدم ولد واعتبر حال الزوج ايضا ذكره الكمال قال ومهر
الامة بقدم الرغبة فيها وبشرط فيه اي في ثبوت مهر المثل لما ذكره اخبار
رجلين او رجل وامرأتين ونفقا لشهادة فان لم يوجد شروط عدول فالقول
للزوج بيمينه وما في الحيط من ان للمنفق افضل المهر من غيره في النهر على ما اذا
رضيا بذلك فان لم يوجد من قبيلة ايها فمن الجانب من قبيلة ثمانية
ايها فان لم يوجد فالقول له في الزوج في ذلك بيمينه كما مر وصح ضمان الولي
مهرها ولو لمزاة صغيرة ولو عاقدا لانه غير لكن بشرط صحته فلو في مرض
موته وهو وارثه لم يصح ولا صح من الثالث وقبول المرأة او غيرها في مجلس القضاء
ونقل الباتشات من زوجها البالغ والولي الضامن وان ادى رجوع
على الزوج ان امرها هو حكم الكفالة ولا بطلان الاب بمهرية الصغير الفقير
اقا الغني في بطلان ابوه بالذفع من مال ابنة لا من مال نفسه اذا زوجه
امراة الا اذا ضمنه على العتد كمال النفقة فاته لا يؤخذ بها الا اذا ضمن
ولا رجوع للاب اذا شهد على الرجوع عند الاداء لها منعه من الوطى ووراء
شرح صحيح والتفريقها ولو بعد وطى وخلوة رضى بها لان كل وطى معتقود
عليها فتسليم البعض لا يوجب تسليم البقية الاخذ ما بين تعجيله من المهر
كله او بعضه واخذ قد رما يعجل المثلها عرفا بيمينه لان المعروف كل لشروط
ان لم يؤجل ويجعل كله فكذا شرط لان الصبر يحق بفوق الدلالة الا اذا جعل لكل
جهالة فاحشة فيجب الاغابة لا التاجيل لطلاق او موت فيصح للعرف
بترازية وعن الشافعي لما منع ان اجله كله وبه ينفق اسنانا ولو لم ينفق
في النهر لوزوجها على ما به على حكم الخلول على ان يعجل ربعين لما منع
حتى تقبضه ولما النفقة بعد النكاح ولما التفريق من بيت زوجها
الحاجة ولما زيارة اهلها بلا اذنه ما لم تقبضه اي الجحافل لا يخرج الا لغيرها
او عليها او لزيارة ابوها كل جمعة منزلة والمحام كرامة ولكونها قابلة او غالة
لا فيما اعد ذلك وان اذن كانا عاصيين والمعتمد جواز للمام بلا تزوين اشياء
وتسبيح في النفقة وبما فيها بعد ادائه كله مؤجلا ومجلا اذا كان ما مونا
عليها ولا يؤد كله او لم تكن ما مونا لا بأس فيها وبه ينفق كما في شروط الجمع
واختاره في مطلقه الجار وجمع الفتاوى واعتده المصرو به ففتح شيخنا الرمي
لكن في النهر والذي عليه في ريارنا انه لا بأس فيها جبر عليها وبه جزم اكثر

وغيره وفي المختار وعليه الفتوى وفي الفضل ينفق بما يقع عنده من الصلوة
وينقلها فيما دون مدته اي التفرغ من المصير الى القرية وبالعكس ومن قرية
لقرية لانه ليس بخربة وفيه في التفرغ خاتبة بقرية يمكن الرجوع قبل الليل
الى وطنه واطلقه في الكفا في قائله وعليه الفتوى وان اختلفنا في المهر ففي
اصلة حلف منكر النكاح فان نكحت فان حلف يجب مهر المثل
وفي المهر يحلف اجماعا وان اختلفنا في قدره حال قيام النكاح فالقول
لمن شهد له مهر المثل بيمينه وانما اقام بيته قبلت سواء شهد مهر المثل
له او لها او لاولاوان اقاما البيته فينتها مقدمة ان شهد له مهر المثل
وبيته مقدمة ان شهد مهر المثل لها لان البيئات لاثبات خلاف
الظاهر وان كان مهر المثل بينهما تخالف فان حلفا او برضا فصح به وان
برضا احدهما قبل برحانه لانه نورد عوا وفي الطلاق قبل الوطى حكم منفعة
المثل ولو استمر دين وان عينا كسالة العبد والمجارية فلهما النكاح بالانكاح
الا ان برضا الزوج بنصف المجارية او اقام بيته قبلت فان اقاما فينتها
اولا ان شهدت له النكاح وببيته ان شهدت لها وان كانت النكاح
بينهما تخالفان حلفا وجب متعة المثل وموت احدهما كحياتها في
الحكم اصلا وقد راعى عدم سقوطه بموت احدهما وبعد موته فانه القدر
القول لورثته وفي الاختلاف في اصالة القول لمنكر النكاح لم يقصص
ما لم يبر من على النكاح وقالا ينفق بمهر المثل كمال حياة وبه ينفق
مذكرة اذ لم تسلم نفسها فان سلمت ووقع الاختلاف في الحالين
الحياة وبعد ما لا يحكم بمهر المثل لانها لا تسلم نفسها الا بعد تعجيلها
عادة بل يقال لما لا بد ان تقصدا بما تجلت والاقصبتا عليك بالتعذر
فيجعله ثم يعمل في البقي كما ذكرنا وهذا اذا اذاع الزوج ايصال شيء اليها بجر
ولو بعث الى امراته شيئا ولم يذكر جهته عند الذفع غير جهة المهر كقول
لشيخنا وحنا ثم قال انه من المصد لم يقبل فنية لو فوعه عدية فلا يقبل
مهر افقالت هو البعوث هدية وقال هو من المهر ومن الكسوة او عارية
فالقول له بيمينه والبيته لما فان حلف والبعوث قائم فلهما ان تزده
وترجع بقا المصد ذكره بن الكمال ولو عوضته ثمة اذ عاه عارية فلهما
ان تسترد العوض من جنه زيلعي في غير المهر الا لكل كتاب وشاة
جنه وسمن وعسل وما يبيع شهر للثمن زاده والقول لها بيمينها في المهر

كخبز ولم مشوي لأن الظاهر يكذب به ولذا قال الفقيه المختار انه يصدق
فيما لا يجيب كخف وملاة لا فيما يجبر ورد رجع بعض ما لم يدع انه كوف
لأن الظاهر معه خطب بنت رجل وبعت اليها اشياء ولم يزوجهما ابوها
فابعت للمهر يسير رجعته قائما فقط وان تغربا لاستعمال او قيمته
هاككا لانه معاوضة ولم يتم فجاز الاسترداد وكذا يسرد ما بعت حبة
وهو قائم دون الهالك والمسهلك لأن فيه معنى الهبة ولو ادعت انه ادى
المبعوث من المهر وقال هو ووردة فانه كان من جنس المهر فالقول لها
وان كان من خلافه فالقول له بشهادة الظاهر فيفق رجل على معدة
الغير بشرط ان يزوجهما بعد عدتها ان تزوجه لارجع مطلقا
ان ابت فله الرجوع ان كان دفع لها وان كلت معه فلا مطلقا بجرع
العامة وفيه عن النبي جواز بته بجهاز وسلمها ذلك ليس له لان
منها ولا ورثته بعده ان سلمها ذلك في صحته بل تخص به وبه بقي
وكذا لو شراه لها في صغرها ولو لم يمتدحها ان يشهد عند التسليم
اليها انه انما سلمها عارية ولا حوط ان يشترى منها ثم يترده في رخص
اهل المرأة شيئا عند التسليم فللزوج ان تترده لانه رشوة بجهز ابنته
ثم ادعى ان ما دفعه لها عارية وقالت هو تمليك او قال الزوج ذلك بعد
موتها ليرث منه وقال الاب او ورثته بعد موته عارية فالعقد ان
للزوج ولها ان كان العرف مستمرا ان الاب يدفع مثله جهازا عارية
واما ان كان مشركا كصروا الشام فالقول للاب كما لو كان كثر ما يجبر
به مثله والام كالاب في تجهيزها وكذا الولي الصغيرة شرح وهاية
واستحسن في التمهيد ان الاب ان كان من الاشرف لم يقبل قوله
انه عارية ولو دفعته في تجهيزها لابنتها اشياء من متعة الاب بجهر
وعلمه وكان ساكنا وزفت الى الزوج فليس للاب ان يسرد ذلك من ابنته
لجرمان العرف به وكذا لو نفقت الام في جهازها ما هو معاذ الاب ساك
لان ضمن الام وهما من السائلين والشافعيان بل الثمان واربعين عاما
في زواجر الجوهر التي السكوت فيها كالنطق **فروع** لو زفت اليه بالاجهاز بليق
به فله مطالبة الاب بالنفقة فنية زادت في الجرح عن المبتغي الا ان اسكت
طويلا فلا خصومة له لكن في التمهيد عن البرازية الصريح انه لا يرجع الاب
بشئ لأن المال في النكاح غير مقصود كخف ذمحا ومنه ان ذمته او حرق

حربة نمة بمكة او بلادهم بدين سكاته او فنياء والمال ان ذابا بزر
عند فوطيت او طلقت قبله او مات عنها فلا مهر لها ولو اسلمها او زفها
اليها لانا امرنا بتركهم وما يدعون وتبين في احكام النكاح في حقهم كالبيان
من وجوب النفقة في النكاح ووفوع الطلاق ونحو ما كعدة ونسب ونسب
بلوغ وتوارث بنكاح صحيح وحرمة مطلقة فلا فاعا ونكاح محارم وان تكلم
بجهر او خسر عينا او شار اليه ثم اسلمها او اسلم احداهما قبل القبض فلها
ذلك فخلل المهر وتيب الخنزير ولو طلقها قبل الدخول فلها نصفه ولها
في غير عين قيمة المهر ومهر المثل في الخنزير اذا اخذ قيمة الفقيه كخف عنه
فروع الوطى في دار الاسلام لا يخلو عن جذا ومهر الالف مشايبين
صبي نكح بلا اذن وطلاوعه وبائع امة قبل تسليمه ونسقط من الثمن ما قفا
البكارة والا فلا نداعت جارية مع اخرى فازالت بكارتها الزمها مهر المثل
لاب الصغيرة المطالبة بالمهر وللزوج المطالبة بتسليمها ان نكحت
الرجل قال البرازي لا يعتبر السن فلو تسلمها فمهرت لم يلزمه طلبها خذ
امراة واخذها حبس لان بياض بها او يعلم موتها المهر مقرر وقيل العارية
الموجلة للطلاق ينتجها الرجعي ولا يات بخل بزوجها ولو وهبت المهر لغيره
فالبه فالمهر باني نكحها او لا ولو وهبت لاحد او وكلته بقبضه صحيح ولو وهبت
به انسانا شتمت وهبت للزوج لم يصح وهذا جملة من يريد ان يهب ولا
نقح **باب** **نكاح الرقيق** هو المملوك كذا او بعضا والفق
المملوك كذا لو قف نكاح قن وامة ومكاتب ومدبر وام ولد على اجازة
المولى فان اجاز نفذ وان رد بطل فلا مهر مالم يدخل في طالب بمهر المثل بعد
عقته شتم المراء بالولى من له ولاية تزويج الامة مكاتب وجد وقاض وجوي
ومكاتب ومفاوض ومنول واما العبد فلا يملك تزويجه الامن بملك
اعتاقه ودر فان نكحها لاذن فالمهر والنفقة عليها اي على الفتن وغيره
لوجود سبب الوجوب منه ويستطاع بموته نفوت محل الاستبقاء وبس
قن فيها لا يباع غيره كدبر بل يبيع ولو مات مولاه لزمه جملة ان قدر مهر
وقبة لكنه يباع في النفقة مرارا ان تجددت وفي المهر مرة ويطلب بالبيع
بعد عقته الا اذا باعه منها خاينة ولو زوج المولى امة من عبده لا يجب
المهر في الاصح ولو لم يمتد وقال البرازي لا يستط ويحل الخلاف ان لم تكن الامة
ما ذونة مديونة فان كانت بيع ايضا لانه يثبت لها شتم ينتقل للمولى

بل

نهير فلو باعه سيده بعد ما تزوج امرأة فالمرءى ربيته يدور معه اينما دار
 كدبر الاستهلاك لكن للمرء في البيع لو المصد عليه لانه دين فكان كالمرء
 في وقوله لعبد طلقها رجعية لاجازة للتكاح الموقوف لا طلقها او فارقتها
 لانه يستعمل التناكح لاجازة بعد ذلك لا ينفذ بخلاف الفسخ واذنه
 لعبد في التكاح ينظمه جائز وفاسد في بيع العبد لمصد من تكه فاسد
 اذنه فوطها خلافا لها ولو نوى المولى الصبي فقط نقبه به كما لو نضر عليه و
 لو نضر على الفاسد صح صح الصبي ايضا نهرو لو نكحها ثانيا صحها او نكح اخرى
 بعد ما صحها وقت الاجازة لانها الاذن بمرة وان نوى مرارا ولو مرتين صح
 لانه ما كان ككاح العبد وكذا التوكيل بالتكاح بخلاف التوكيل به فانه لا يتناول
 الفاسد فلا ينتهي به به ينفذ والتوكيل بكاح فاسد لا يملك الصبي بخلاف البيع
 ابن ملك وفي الاشياء قاعدة الاصل في الكلام الحقيقة الاذن في التكاح
 والبيع والتوكيل بالبيع يتناول الفاسد وبالكاح لا واليمين على كاح و
 صلاة وصوم وحج وبيع ان كانت على المانع تناوله وان على المستفاد لا و
 لو تزوج عبده ما ذونا مديونا صح وسأوت المرأة غريما في مهر مناهما
 والاقل والزائد عليه يطالب به بعد استيفاء الغريما كدبر النسخة مع دين
 المرض لا اذا باعه منها كما مر ولو تزوج بنته مكاتبه ثم مات لا يفسد التكاح
 لانها لم تملك المكاتب بموت ايها الا اذا عجزت في الرق فيجوز يفسد التناكح
 زوج امته اوم ولده لا يجب عليه تبنيها وان شرطها في العقد ما لو شرط للمر
 حربة اولادها فيه صح وعقوب كل من ولدته في هذا التكاح لان قبول المولى
 الشرط والتزويج على اعتباره هو معنى تعليق الحربة بالولادة فيصح في وفاءه
 انه لو باعها اومات عنها قبل الوضع فلا حربة ولو اذع الزوج الشرط ولا يئنه
 له حلف المولى نهى لكن لا نفقة ولا سكن لها الا بها بان يدفعها اليه ولا يستخذ
 ويخدم المولى وبطل الزوج ان ظفريها فارقة عن خدمة المولى وبكيفية يتبناها
 قوله ميتة ظفريتها بها وطبختها بنفسه فان بواها ثم رجع عنها صح رجوعه
 لبقاء حقه وسقطت النفقة ولو خدمته اي التبتد بعد التوبة بلا استخذه
 او استخذه ما نهى او اعاد عا لبيت الزوج لئلا لا تنقطع لبقاء التوبة وله اي
 للمولى التفريقها اي بامته وان اذع الزوج ظفريته وله اجازة وقنه وامته ولو
 ام ولد ولا يلزمه الاستبراء بل يندب فلو ولدت لاقول من نصف حول
 فهو من المولى والتكاح فاسد بمجرد الاستيلاء وشبوت النكح التكاح وان لم

برضا

وان لم برضيا لامكاتبه ومكاتبته بل يوقف على اجازتها ولو صغيرين
 لحاقا بالبيع فلو ذبا فعنقها موقوف على اجازة المولى على اجازتها عدم
 اهليتها ان لم يكن عصبه غيره ولو عجزت فوقف تكاح المكاتب على رضى المولى
 ثانيا لعود مؤن التكاح عليه وبطل تكاح المكاتب لانه لم يجل ابان على
 موقوف فابطله والدليل بعلم العجائب وبجث الكمال ههنا غير صاب
 ولو نفل المولى امه قبل الوطء ولو خطا في ومو مكاف فلو صبي لم يفسد
 على الربيع ذكره المصنف لم ينعى المبدل كره ارتدت ولو صغيرة لا لو
 فعلت ذلك القتل لمرأة ولو لمعة على الصبي خائنة بنفسها او قتلها وارثها
 او ارتدت الامة او قبلت ابن زوجها كارجحه في الشراء لا تقبوت من المولى
 او فعله بعد اي الوطء لغيره به ولو فعله بعد او مكاتبه وما ذونه
 المديونة لم يفسد اتفاقا ولا اذن في الغرل وهو الانزال خارج الفرج لمولا لانه
 لانه لان الولد حقه وهو ينفذ التقييد بالبالغة وكذا الحرة فصر وبغزل عن
 الحرة وكذا المكاتبه نهى عنها باذنها لكن في الخائنة اذ يباح في زمانها
 لفساد قال الكمال فليعتبر عذرا مسقطا لاذنها وقا لو يباح اسقاط الولد
 قبل اربعة اشهر ولو بلا اذن زوج وعنه امه بغير اذنها بلا كراهة فان
 ظهر بها جمل حليتها ان لم بعد قبل بولي ولو لم ولد ومكاتبه ولو حكما
 كعتقة بعض عمت تحت حر وعبد ولو كان التكاح برضاها دفعا
 لزيادة الملك عليها بطلقة ثالثة فان اختارت نفسها فلا مهر لها
 او زوجها فالمرء يشهد ولو صغيرة تاخر لبلوغها وليس لها خيار بلوغ
 في الاصح او كانت الامة عند التكاح مرة ثم صارت امة بان ارتدا
 لحقها بالحر ثم سببا معا فاعتقت خبرت عند الشفخا خلافا للثالث
 بسوط والجمل بهذا الخيار العتق عذر فلو لم تعلم به حتى ارتدت
 او لحقا فعلت ففشت صح الا اذا قضى بالحق وليس هذا الحكم بل نوى كذا
 ولا يوقف على القضاء ولا يبطل بسكوت ولا يثبت لغلام ويقتصر على مجلس
 خيار مخيرة بخلاف خيار البلوغ في الكحل خائنة نكح عبد بلا اذن فقوا
 باعه فاجاز الشراء نفذ لزال المانع وكذا حكم الامة ولا خيار لها لكون
 النفل بعد العتق فلم تحقق زيادة الملك وكذا الوافق ثانيا بان زوجها ففسد
 واعتقها ففسد ولو اجازها المولى وكذا مذبذبة عتقت بموته وكذا المولى ان
 دخل بها الزوج والام ينفذ لان عذتها من المولى يمنع نفاذ التكاح فلو

وحيث امة

الزوج لامة قبله اي العتق فالحمد المستحق له اي للمولى او بعده فلمها القاء
 بمنفعة ملكها ومن وطئ فنة ابنه فولدت فلوم نلد لزم عتقه وارثك
 محرما ولا يجد قاذفه فادعاه الاب وهو حر مسلم عاقل ثبت نسه بشرط
 بقاء ملك ابنه من وقت الطحا الى الذعوة وببعضها لايخيه مثلا لا يضر
 نهر بجنا وصارت ام ولده لاستناد الملك لوقت العلوق وعليه قيمتها
 ولو فقير النصور حاجة بقاء نسله عن بقاء نسفه ولذا جعل له عند
 الحاجة الطعام لا الوطى ويجبر على نفقة ابنه لا على دفع جارية لتزويجه
 لا عقربا ولا قيمة ولد عام لم تكن مشتركة فتجب حصته الشريك وهذا
 اذا ادعاه وحده فلومع الاب فان شريكين فذم الاب والا فالابن ولده
 ولدام ولده المنفرد بربته او مكاتبه بشرط تصديق الابن وجد صحيح
 كالب بعد زوال ولايته بموت وكفر وجنون ورق فيه اي في الحكم المذكور
 لا يكون كالاب قبله اي قبل الزوال المزبور وبشرط ثبوت ولايته من حين
 الوطى الى الذعوة ولو تزوجها ولو فاسدا البوه ولو بالولاية فولدت لم يضر
 ام ولده لتولده من النكاح ويجب المهر لا القيمة وولدها حر ملك اخيه
 له ومن الحيل ان يملك امه لطفله ثم يزوجها ولو وطئ جارية امرته
 او والده او جده فولدت وادعاه لا يثبت النكاح لا بتصدق المولى
 فلو كذبه ثم ملك الجارية وقتا ما ثبت النكاح وبسبب في الاستيلاء
 خرة من زوجة برقيق قالت لمولى زوجها الحر المكلف اعتقه عنه بالنف
 او زادت ورطل من خمر اذا فاسد حنا كالصبي ففعل فسد النكاح فنفذ
 الملك اقتضا كانه قال بعته منك واعتقه عنك لكن لو قال كذلك
 وقع العتق عن المأمور لعدم القبول كمثل الموأش السعدية ومفاده انه
 قال قبلت وقع عن الامر والوالها ولزمها الالف وسقط المهر وبقي العتق
 عن كفارتها ان نوت عنها ولو لم تقل بالالف لا يفسد لعدم الملك والولاية
 لانه العتق باب **نكاح الكافر** ويشمل المشرك والكاتبه فيها
 ثلاثة اصول الاول ان كل نكاح صحيح بين المسلمين فهو صحيح بين اهل الكفر
 خلا فالملك وبرده قوله **نكاح** وامرته مالة للطب وقوله عليه الصلاة
 والسلام ولدت من نكاح لامن سفاح والنكاح ان كل نكاح حرم بين المسلمين
 لفقد شرط كعدم شهود يجوز في حقه اذا اعتقدوه عند الامام و
 بقرون عليه بعد الاسلام والثالث ان كل نكاح حرم لمرة التحل كحرام بنسب

جائزا وقال الشيخ العرف لا بلفاسدا والاول صحيح وعليه فجب النفقة و
 بحذ قاذفه واجمعوا انهم لا يتوارثون لان الارث ثبت بالنسب على خلاف
 القياس النكاح الصحيح مطلقا فبقصر عليه بن ملك اسم المزدوجان بلا
 سماع شهودا وفي عدة كافر معتقد بن ذلك فزوجه لانا امرنا بتركهم وما
 يعتقدون ولو كانا اي المزدوجان اللذان اسما محرمين واسما احد المحرمين
 او ترافعا اليها او على الكفر ففرق النكاح او الذي حكماء بينهما لعدم الحلية
 وبمرفوعة احدهما لا يفرق لبقا حق الاخر بخلاف اسلامه لان الاسلام يعلو
 ولا يعلى الا اذا طلقتا ثلثا او طلقت التفرق فانه يفرق بينهما اجماعا لو كانا
 ثلثا فام معها من غير عقد او تزويج كتابية في عدة مسلم وتزويجها قبل
 زوج آخر وقد طلقتا ثلثا فانه في هذه الثلاثة يفرق من غير مرفوعة
 بحر عن المحيط خلافا للزبلي والمحاوي من اشتراط المرفوعة واذا اسلم احد
 الزوجين للمجوسين وامرته الكتابي عرض الاسلام على الاخر فان اسلم فيها
 والابان لجاوكت فرق بينهما ولو كان الزوج صبيتا تميزا انما فاك لا يفرق
 والصبي كالصبي فيما ذكر والاصل ان كل من صح منه الاسلام اذ انبأ به
 صح منه الاباء اذا عرض عليه وينظر عقله يميز غير المميز ولو كان مجنونا
 لا ينظر لعدم نهائيه بل يعرض الاسلام على البوه فايها اسلم تبعه فصح النكاح
 فان لم يكن له اب نص القبح عنه وصبي فيقبض عليه بالفرقة باقائه عن المهر
 عن روضة العتقاء للزمامك ولواسم الزوج وهو مجتوبة فهو ذوت
 او منضرت بقة نكاحها كما لو كانت في الابتداء كذلك لانها كتابية ما لا
 والتفرق بينهما طلاق ينقض العدد لوجه لا لوب لان الطلاق لا يكون
 من النساء واباء الميز واحد او المجنون طلاق في الاصح وهو من غريب
 المسائل حيث يقع الطلاق من صغير ومجنون وتبلى وفيه نظر في الطلاق
 من النساء وهو عليه الامانة فليس باهل للايقاع بل للوقوف كما لو رث قريبه
 ولو قال ان جنت فانت طالق فجن لم يقع بخلاف ان دخلت الدار
 قد خلصا بمجنونا وقع ولواسم احدهما اي احد المجوسين وامرته الكتابية ثمة
 اي في دار الحرب ووطئ بها كالجبر لم تبين حتى تحيض ثلاثا ونقضه ثلاثة
 اشهر قبل اسلام الاخر فامة لشروط الفرقة فقام السب وليت بعده لدخول
 غير المدخول بها ولواسم زوج الكتابية ولو ما لا كما ترفعي له والمؤمنين
 بيناين الدارين حقيقة وحكما لا بالشيء فلو خرج احدهما اليها اسما

اودنبا او اسلام اوسار دمه في دارنا او اخرج مسبا وادخل في دارنا
 بابت بنباين الذار اهل الحرب كالموت ولا نكاح بين حتى وبت وان
 سيبا او عرجا البنا معاذيين او مسلمين او شتم اسلام اوسار دبين
 لاين اعدم النباين حتى لو كانت السبية منكوبة مسلم او ذمي لم تبس
 وكونها ثمة ثم خرج قبلها بابت وان خرجت قبله لا واما في الفسخ عن المحيط
 تحريف نهر ومن جابت البنا مسلمة او ذمية حاملا بابت بلا عذة فيحل
 تزوجها اما الحامل فحتى تضع على الاضطر لا للعذة بل لشغل الرحم بمن يغير
 وارثا واحدا اي الزوجين في فلا ينقص عدد راعا بل اقصاء فلا يطوى
 ولو حكما كل مهر مات كذبه وبه ولا غير وانصفه لومسماي والنفقة لوارثه وعلبه
 نفقة العذة ولا شيء من المهر والنفقة سوى السكنى به بفتة لوارثت لمحي
 الفرقه منها قبل نكاحه ولو ماتت في العذة ورثها زوجها السلام استخانا
 وصنحوها بتعزيرها خمسة وسبعين وتجبر على الاسلام وعلى تجديد النكاح
 زجرها بالمهر يسير كدينار وعلبه الفتوى وكولية وفيه مشايخ على بعد
 الفرقه بردها زجر او تبسيرا لا سيما للنفقة في الكفر ثم تنكر قال الزهر
 والافتاب هذا اولى من الافتاب في النود ولكن قال المص ومن نصيحوه لحوال
 نساء زمانا وما يقع منهن من موجبات الردة مكر في كل يوم
 لم ينوقف في الافتاب رواية النود **وقلت** وقد بسط في القبة والنجي
 والنجي والبحر **وحاصلها** انها بالردة تسترق وتكون فبا للمسلمين
 عند بله جيفة رحمة الله تعالى وبنا فيها الزوج من الامام او يصرفها اليه
 لو مصرفا ولو استولى عليها الزوج بعد الردة ملكها وله بيعها ما لم يكن
 ولدت منه فتكون كام الولد ونقل المص في كتاب الفصا عن عمر بن الخطاب
 ثقات عنه هم على نايحة فضر بها بالردة حتى سقط خمارها قبله بالمير
 المؤمنين قد سقط خمارها فتال انها الاحرمة لها ومن هنا قال الفقيه ابو بكر
 البخاري حين تربيها على شظن نهر كاشفات الرؤس والذراع فيقال له كيف
 تمزق قال لا حرمة لمن انما الشك في ايمانهم كان من حربيات وبقي التكلم
 ان ارتد معها بان يعلم التيق فيجعل الفرقه ثم اسلم كذلك استخانا او
 فسد ان اسام احداهما قبل الاخر ولا مرق قبل الدخول للمشاغرة ولو موفقت
 او متعة والولد ينسب خير الابوين دينا ان اتحدت الذار ولو حكما بان كان
 الصغير في دارنا والاب ثمة بخلاف العكس والمجوس ومثله كوثي وبار

اهل الشرك شتم من الكتابي والنصراني شتم من اليهود في الدارين لانه لا ينجي
 له بل ينجي كجوسي وفي الاخرة اشد عذابا وفي جامع الفصولين اوقال النضر
 خبر من اليهودية والمجوسية كفر لا ثبانه الخبر لا فيج بالقطعي لكن ورد في انه
 ان المجوسي اسعد حالة من المعتزلة لاثبات المجوسي خالفين فقط وهؤلاء
 خالفوا لاعداد له تزارية ونهرو ولو نجس او صغيرة نصرانية تحت مسلم
 بابت بلا هو لو كان قد ماتت لام نصرانية مثلا وكذا عكسه لم تبس لثبنا
 التبعة بموت احدهما ذمنا او مسلما او مرثدا فلم تكفر الاخر في المحيط
 لوارثا لم تبس ما لم يلحقا ولو بلغت عاقلة مسلمة ثم جنت فارثا لم تبس
 مطلقا مسلم تحت نصرانية فنجسا او نصرانية بابت ولا ينجي ان ينج مرثدا
 ومرثدا احدا من الناس مطلقا اسلم الكافر وتحت خمس سنوة فصاعد
 او اختان او ام وبنتها بطلن كاحد من ان تزوجهن يعقد واحد فان رث
 فالأخر باطل وخبره محمد والشفقة اعلا بحديث فيروز قلنا كان
 تحبيره في التزوج بعد الفرقه بلغت المسلمة المنكوبة ولم نصف لاسلا
 بابت ولا مرق قبل الدخول ويبيح ان يذكر الله بجميع صفاته عندها
 ونقر بذلك كما في الكافي **باب القسم** بفتح القاف القسم
 وبالكسر النصب يجب وظاهر الآية انه فرض فيه ان يعدل في لا يجوز
 فيه اي في القسم بالشئ في البيتونة وفي اللبس والماكل والصحة
 لانه الجامعة كالحجة بل تنحب وتيسر حقا بمزة ويجب ديانة حيا
 ولا يبلغ مدة الايالا الا برضاها او يوم التبع بدجيمتها الحيا نا وقدره
 القضا ويوم وليلة من كل اربع لمرة وسبع لامة ولو تضررت من كثرة
 جماعه لم تجز الزيادة على قدر رطافتها والى في تعيين المقدار للقاضي
 بما يظن طافتها من ربحا بلا فرق بين حل وخصة وعين ومحبوب
 ومريض وصحي وصحة دخل امراته وبالفح لم يدخل بغير مجنا وافر المص
 ومريضة وصحة وحاضر وذات نفاس ومجنونة لا تخاف ورتقا ورتا
 ومنعبرة لا يمكن وطوها ومحرمه ومظاهروا ومولها ومقابلة لهن و
 كذا مطلقة رجعية ان قصد رجعتها اولا لا يجر ولو قام عند واحدة
 شهر في غير سفر ثم خاضت الاخرى في ذلك يومها بعدل بينهما في
 المستقبل وهذا ماضيه وان ثم به لان القسم تكون بعد الطلاق ان عا
 لا يجوز بعد نفي القسم اياه عزرا لغير حجب جوهرة لغتوبه الحق وهذا

تقبل

اذ لم يقل انما فعلت ذلك لان خيار الدورى حيث يقض القاضى
 بقدره نهريشوا والبكر واليتيم والجديدة والقديمة والمسلة والكمانية
 سواء لاطلاق الابنة وللامه والكمانية وان الولد والمدة والمبعة نصف
 ما للحره اى من البيتونة والتكوى معها اما النفقة فيهما لهما ولا قسم التفر
 دفعا للرجع فله التفر من شاء منهم والفرقة تحت تطيب القلوب من
 ولو تركت قسمها بالكسرى نوبها لضررتها حتى وكما الرجوع في ذلك في
 المستفك لانه ما وجبنا سقط ولو جعلته لعنة هل يجعله لغيره
 ذكر الشافعية لا وفي الجرحى انهم ونازعه في التفر ويقوم عند كل واحد
 منهم يوما وليلة لكن انما نازعه النسوية في المصلحة لوجاء الاول بعد
 الغروب والثانية بعد العشاء فقد ترك القسم ولا يجامعها في غير
 نوبتها وكذا لا يدخل عليها بالليل الا لعيادتها ولو اشتد في الجوهره لابس
 ان يقيم عند هاتين نفقة او موت انتهى يعني اذ لم يكن عندها من نوبتها
 ولو مرض هو في بيته دعى كلا في نوبتها لانه لو كان صحيحا واراد ذلك ينبغي
 ان يقبل من نهريشوا ثلثا اى ثلاثة ايام وليا لها ولا يقيم عند
 احدهما اكثر الا باذن الاخرى خلاصة راد في الخانية والى في البداية في
 القسم اليه وكذلك مقدار الدورى وتبيين وقيد في الفقه بجنا
 بمدة الايلة او جمعة وعمنه في الجرح وتظرف في التفر قال المص وطاهر فيهما
 انهما بطلعا على ما في الخلاصة من التقيد بثلاثة ايام كما عولنا عليه
 في المختصر **فروع** لو كان عملة لبالا كالحارس ذكر الشافعية انه يقسم نهارا
 وهو حسن وحقه عليها ان تطيعه في كل باح بامرها به وله منعها
 من الغزل ومن كل ما ينافي من رايحه بل ومن المنا والتفكر ان تاذى
 برايحه نهريشوا في ما علقته على الخلق والله اعلم **باب الرضاع**
هو لغة يفتح وكسر مض التذى وشرعا مض تذى ادمية ولو بكر او ميتة
 او آيسة ولحق بالضر الجور والتعوط في وقت مخصوص هو حولان ونصف
 عنده وحولان فقط عندهما وهو الاصح في وجه يفتح كما في نصيب القدوري
 عن العيون لكن في الجوهر انه في المولين والنصف ولو بعد الفطام محرم
 وعليه الفتوى واستدلوا بقول الامام بقوله تعالى وحمله وفصاله ثلاثون
 شهرا اى مدة كان هانثا ثلاثون غير ان النقص في الاول قام بقول عائشة
 رضي الله عنها لا يبيد الولد اكثر من سنتين ومثله لا يعرف ولا سماعا ولا يبيد

مؤولة لتوزيعهم الاجل على الاقل والاكثر فلم تكن دلالتها قطعية
 على ان الواجب على المفسد العمل بقول المجتهد وان لم يظهر رد ليله كما افادوه
 في رسم الفقه لكن في آخر الحاوى فان خالفنا قيل بخير الفقه والاصح ان العبرة
 بقوة الدليل ثم الخلاف في التجريم ما لزوم امر الرضاع للمظلمة فمقدّر
 بحولين بالاجماع وبثبت التجريم في المدة فقط ولو بعد الفطام والانتفا
 بالطعام على ظاهر المذهب وعليه الفتوى في غيره قال المص كالجرح في
 التزليج خلاف المعتد لان الفتوى متى اختلفت رجع ظاهر الزاوية ولم يصب
 الارضاع بعد مدته لانه جرح اذى والانتفاع به لغير ضرورة حرار
 على النصي شرح الوصاية وفي الجرح لا يجوز التداوى بالمحرم في ظاهر المذهب
 اصله بول المأكول كالترو والاب اجبارا من عطفام ولد هاتين قبل
 للمولين ان لم يضروا الولد الفطام كماله ايضا اجبارا اى امته على الاش
 وليس له ذلك يعني الاجبار بنوعه مع زوجته الحرة ولو قبلها لان حق
 التزوية لها جوهره ونسبت به ولولين الحريتين بزازنة وان فلان
 علم وصوله لجوفه من فمه وانقه لا غير فلو التزم الحلية ولم يد راد دخل الدين
 في حلقه لم يلام بحرم لان في المانع شك ولو لجنه ولو ارضعها اكثر اهل قرية
 ثم لم يد راد احدثم تزوجها ان لم تظهر علامة ولم يشهد بذلك جاز
 خائنة امومة المرضعة للرضيع وثبت ابوة زوج مرضعة اذا كان لبنها
 منه له والا لا كما يحى فيجوز منه اى بسببه ما يحرم من النسب رواه النجاشي
 واستثنى بعضهم احدى وعشرين صورة وجمعها في قوله

اي فارق النسب لارضاع في صور	كام نافله لوجدة الولد
وامت اخت واخت ابن وامخ	وام خال وعمه ابن اعتمد

الا ان اخيه واخته استثناء منقطع لانه حرمة من ذكر بالبصاهرة لا
 بالنسب فقام بين الحديث متناو لا الاستثناء الفقهاء فلا تخصيص
 بالعقل كما قيل فان حرمة ام اخته واخيه نسب كونها امه او موطوءة
 ابيه وهذا المعنى مفقود في الرضاع وقس عليه اخت ابنه وبنته وجدة
 ابنه وبنته وام عمه وعمته وام خاله وخالته وكذا عمه ولده وبنت عمته
 وبنت اخت ولده وام اولاد اولاده فيمولا من الرضاع لاجل الرضا كذا
 اخوان المرأة فافهمه عشر صور تصل باعتبار الذكورة والانوثة الى غيرهن
 وباعتبار ما يصل له او لها المهر اربعين مثالا يجوز تزوجه بام اخيه وتزوجه

باب في اجسامها وكل من يميزان بتعلق الجوار والمهر ورغبت من الرضا فعلقا
معتونا بالرضا كما لا يمكن ان كان له اخت نسبة لها لم رضا عتة او بالرضا
اليه كما لا يمكن ان يكون له نصيب له ام رضا عتة او بها كان يجتمع مع اخر
على تدى اجنبية ولا فيه رضا عتة اخرى رضا عتة فهي مائة وعشرون
وهذا من خواص كتابنا ونحل اخت اخيه رضا عتة نصيبه بالرضا
كان يكون له نصيب له نصيب رضا عتة وبالرضا اليه كان يكون لاجه
رضا عتة نصيبا وبها وهو ظاهر وكذا نصيب بان يكون لاجه لاجه
اخت لا م فهو متصل بها لا باحد مما للزوم التكرار كما لا يخفى ولا حل بين رجب
امراة لكونها اخوين وان اختلف الزمن والاب والاحل بين الرضعة وولد
مرضعها اي التي رضعها وولد ولدها لانه ولد الاخ ولبن بكر بنت رجب
سنتين فالتزحم واللاجورة وكذا الجرم لبن ممتة ولو حملوا بقصير
ناكحها بحر ما لبسته فيمنعها ويدر فيها الجفاف وطهرها وورق بوجود النفذ
لا المدة ومخلوط بما اورد واولد اخرى اولد شاة اذا غلب لبن المرأة وكذا
اذا استويا اجماعا عند الاولوية جوهرة وعلق تحت الحرمه بالمرتين مطلقا
قبل وهو الاصح لا يجرم المخلوط بطعام مطلقا وان شاء حوا وكذا الوجه
لان اسم الرضا لا يقع عليه بحر ولا الاحتقان والافطار في اذن وحليل
وجابفة وامة ولا لبن رجل ومشكل اذا قال الشاة انه لا يكون على
غزارته الا للمرأة ولا لاجورة ولبن شاة وغيرها لعدم الكرامة ولو رضع
الكبيرة ولو مائة ضررت بها الصغيرة وكذا الوجره رجل في فيها امرنا
ابدان دخل بالام او اللين منه والاجاز تزوج الصغيرة ثانيا ولا مهاد
للكبيرة ان لم توطأ اليه الفرقة منها وللصغيرة نصفه لعدم الدخول ورجع
الزواج به على الكبيرة وكذا المجرن تعدت الفساد بان تكون عاقلة طابفة
منبذلة عالمة بالنكاح وبافساد الارضا ولم تنقص دفع جوع او هلاك
والالا لان التنب بشارط فيه النقص والقول لها ان لم يظهر منها تعد
الفساد معراج طلق ذات لبن فاعتدت وتزوجت باخر فقبلت وزمن
فحكمه من الاول لانه منه يبقين فلا يزول بالشك ويكون ربيا للشاة
حتى تلد فيكون اللبن من الشاة والوطى يشبهه كالحلال قبل وكذا الزنا والاد
لا يخفى قال لزوجه هذه رضعتني شاة رجب عن قوله صدق لان الرضا
منها يخفى فلا يمنع التاقتض فيه ولو ثبت عليه بان قال بعده هو حق كما قلت

ونحوه هكذا فتر الثبات في الهداية وغيرها فوق بينهما وان اقررت المرأة بذلك
ثم كذبت نفسها وقالت اخطأت وتزوجها جاز كما لو تزوجها قبل
ان تكذب نفسها وان اصررت عليه لان الحرمه ليست اليها فالووبه يقع
في جميع الوجوه بزازية ومفاده انها لو اقررت بالثلاث من رجل لها
تزوجها واقرت بذلك جميعا ثم كذبا لنفسها ما وقا لا لخطا انتم تزوجها
جاز وكذا لا اقررت في النسب ليس يلزمه الاما ثبت عليه فلو قال هذه من
اوتى وليس نسبها معروف قائم قال وصحت صدق وان ثبت عليه وفيها
والرضا عتة بجهة المال وهو شهادة عدلين او عدل وعدلين لكن
لا يقع الفرقة لا بتفريق القضا المتضمنها حق العبد وهل يتوقف ثبوت
على دعوى المرأة الظاهرة لا المتضمنة حرمة الفرج وفي من حقوقه تعاكف الثنا
بطلاقها ولو شهد عندا عدلان على الرضا عتة بينهما او طلاقها ان لا ثا
وهو يحد ثم سانا او غايا قبل الشهادة عند القضا لا بسعها المقام
معه ولا قبله به بجهة ولا التزوج باخر وقيل لها التزوج ديانة شرح
وهي ائمة **فروع** قصة القضا بالتفريق رضاع يشها امرتين لم ينفذ
مصر رجل روى زوجته لم تحرم تزوج صغيرتين فارضعت كلا المرأة
لبنها من رجل العيص وان تعدت الفساد لعروضه بالاختبة قبل
الابن زوجة بيه وقال تعدت الفساد غرم المهر ولو وطئها وقال
ذلك لا للزوم الحد فلم يلزم المهاد **كتاب الطلاق** وهو
لغة رفع القيد لكن جعلوه في المرأة طلاقا وفي غيرها طلاقا فاذ كانا
انت مطلقة بالسكون كتابية وشرا عارفع قيد النكاح في الحال بالثا
او المال بالرجعي بلفظ مخصوص هو ما اشتمل على الطلاق فخرج الفسخ
ختيار عتق وبلوغ ورده فانه في اطلاق وبهذا علم ان عبارة الكفر
والطهنة منقوضة طردا وعكس البحر وابقاعه مباح عند العامة لاطلاق
الايات اكل وقيل قابله الكمال الاصح خطرة اي منعه الاحاجة كربة وكبر
والذهب كاول كماله البحر وقوله لهم الاصل فيه المظنعة ان الشاة ترك
هذا الاصل قاباحة بل يثبت لومودية او تاركة صلاة غايه ومفاده
ان لا اثم بمعاشرة من لا يتضا ويجب لوفات الامساك بالمعروف
ويحرم لو بد عياوين محاسنة التخلس به من الكاره وبه يعلم ان طلاق
الدور يحون طلقك فانت مالتى قبله ثالا فواقعا اجا عاكثرة القر

معز الجواهر الفتاوى حتى لو حكم ببحته الذور حاكم لا ينفذ أصلا وقاسمه
ثلاثة حسن واحسن وبدعي بائنه والفاظه صريح ويطويه وكناية
ومحله النكحة وإساره زوج عاقل بالغ مستيقظ وركنه لفظ مخصوص
خال عن الاستثناء طلقه رجعة فقط في طهر لا وطى فيه وتركه في
عدها الحسن بالنسبة إلى البعض الآخر وطلقة غير موطوءة ولو في حيض
ولوطوءة يفرق الثلاث في ثلاثة أطهار لا وطى فيها ولا في حيضها
والطلاق فيه فيمن نجس وفي ثلاثة أشهر حتى غير ما حسن وسنى
فعلم أن الأول سنة بالاولى وحل طلاق من أى لابة والصغيرة والمثل
عقيب وطى لأن الكراهة فيمن نجس لثوم الليل وهو مفقود منا والتبدي
ثلاث متفرقة أو ثنتان بمرة أو مرتين في طهر واحد لرجعة فيه أو
واحدة في طهر وطى فيه أو واحدة في حيض موطوءة لوقال وتبد
ما خالفها كان أو جروا قيد ونجب رجعتها على الأصح فيه أى في الحيض
رفعها للمعصية فإذا طهرت طلقها إن شاء أو مسكها قيد بالطلاق
لأن الخبر والاختيار والمصلحة في الميضي لا يكره مجنبى والنفسا كالمبعض
جوهره قال لوطوءته وهى حال كونها ممن تجب طلاق ثلاثا أو
ثنتين للثقة وقع عند كل طهر طلقه وتقع أو لاح في طهر لا وطى فيه
فلو غير موطوءة ولا تجب نفقة واحدة للمال ثم كلما تكلمها أو بضع شهر
تقع وإن نوى أن يقع الثلاث الساعة أو نفع عند راس كل شهر واحدة
صحت نيته لأنه محتمل كلامه ويقع طلاق كل زوج بالغ عاقل ولو تقيده
بدايع لبطل السكران ولو عبدا أو مكرا فان طلاقه صحيح لا يخرجه بالطلاق
وقد نظم في النهر ما يقع مع الكراهة **فقال**

طلاق وإلا طهار ورجعة	نكاح مع استيلاء عفون عن العمد
رضاع وإيمان وفيه ونذره	قبول لا بداع كذا الصلح عن عد
طلاق على جلاء بين به انت	كذا العتق والإسلام بعد
واجباب احسان وعتق فنده	نفع مع الأكره عشرين في العمد

أو هازلا لا يقصد حقيقة كلامه أو سفيها خفيف العقل أو سكران
ولو ينيب أو خشيئش أو فيون أو ينج زجرا به ينفق بغيره القدر وتقدر
التصحيح فيمن سكر مكرا أو مضطرا نعم لوزال عقله بالصداع أو
بمباح لم يقع وفيه الفهم من غير الراضة أنه لو لم يميز ما يقوم به لفظا

كان تصرفه باطلا انتهى واستثنى في الأشياء من تصرفات السكران
سبح مسألتهما الوكيل بالطلاق أصا لكن قته البرازى يكونه على
مال والأوقع مطلقا ولم يقع الشفعة طلاق السكران واختاره النكح
والكرخى وفي التارخاينة عز التفرق والفتوى عليه وأخرس ولو طاريا
إن دام الموت به ينفق وعليه فقتصر فانه موقوف واستحسن الكمال شذله
كتابته بأشارته المعهودة فانه الكبارة الناطق استثنانا أو مخطئا
بأن أراد التكلم فجرى على لسانه الطلاق ونلفظ به غير عالم بمعناه أو
غافلا أو ساهيا أو بالفاظ صحفة ينفق قضاء فقط بخلاف المأزول
واللاعب فانه ينفق قضاء ودبانه لأن الشارع جعل منزله به جديف
أو مريض أو كافرا لوجود التكليف وأما طلاق الفضولي والإجازة فلا
وفعال فكا النكاح بزازية وبنا على اعتبار الزوج المذكور لا يقع طلاق
المولى على امرأة عبده لحديث ابن ماجة الطلاق لمن أخذ بالثاق إلا إذا
شرط في العقد فقال زوجها منك على أن امرها يبدى أطلقها كلها
ثبت فقال العبد قبلت وكذا لو قال العبد إذا تزوجتها فأمرها يبدى
أبد كان كذلك خاتية والمجنون إذا علق عاقلا ثم جن فوجد النظر
أو كان عينا أو مجبويا أو لمست وهو كافرا أو بالوالة لا سلام وقع الطلاق
أشبه والصحة ولو مرهقا أو أجازة بعد البلوغ أتا لوقال وقعت وقع
لأنه ابتدأ بقاء وجوزة الإمام أحمد والمعنونه من العتق وهو اختلاف في العقل
والمبرسم من البرسام بالكسر علة كالمجنون والمغنى عليه وهو لغة الشى والد
ففي وفي القاموس من الرجل تجرد مشرب الفحول فهو مد هوش
أدمنه الله والشايم لا انتفاء الإرادة ولذا لا يتصف بصدق ولا كذب
ولا خبر ولا إنشاء ولو قال جزته أو وقعت لا يقع لأنه أعاد الضمير المخبر
معتبر جوهره ولو قال وقعت ذلك الطلاق أو جعلته طلاقا وقع
بحر وإن ملك أحدهما الآخر كله أو بعضه بطل النكاح ولو حررت حرة
ملكته فطلقها في العدة أو خرجت الحرة إلى مسلمة ثم خرج زوجها
كذلك سلم فطلقها في العدة الفاء الشفاء في الشك بين وأوقعه الشا
فيها واعتبار عدده بالنساء وعند الشفعة بالرجال فطلاق حرة ثلاث
وطلاق أمة ثنتان مطلقا ويقع الطلاق بلفظ العتق بنية أو دلالة
حال لا عكسه لأن إزالة المالك أقوى من إزالة القيد **فروع** كتب الطلاق

هوش

ان منبنا على نحو وقع ان نوى وفيه طلقا ولو على نحو ما فلا مطلقا
 ولو كتب على وجه الرسالة والخطا كان يكتب بافلاذة اذا انكسرت
 هذا فان طالق طلق بوصول الكتاب جوهره وفيه الجركب لاسرته
 كل مرة في غيرك وغير فلاذة طالق في معنى اسم الاخيرة وبعثه لم يطلق
 وهذه جملة عجيبه وسيجي ما الاستثنى بالكتابة **باب الصريح**
 صريحه ما لم يستعمل الا فيد ولو بالفارسية كطلقتك وانت طالق ومطلقة
 بالتشديد قيد بخطابها لانه لو قال ان خرجت بفتح الطلاق ولا تخزي الابدان
 فانه حلت بالطلاق فخرجت لم يقع لتركه الاضافة اليها وتقع بها
 بهذه الاضافه وما معناها من الصريح ويدخل نحو طلاق وتلاخ وطلاق
 وتلاخ وطلاق وطلاق باشر بالفرق بين عالم وجاهل وان قال نعدته
 نحو نيا لم يصدق قضا الا اذا شهد عليه قبله به بفتح وتوقبله طلقت
 امرتك فتان نعم ولو بلي بالجماع طلقت بجر واحدة رجعية وان نوى خلاصها
 من البائن او لا كثر خلافا للشافعي ولم ينوشوا ولو نوى به الطلاق عن
 وفاق دين ان لم يقرب به بعد ولو مكرها صدق قضا ايضا كما لو صرح
 بالوفاق والعقد وكذا لو نوى طلاقها من زوجها الاول على الصريح **خاتمة**
 ولو نوى عن العالم يصدق صاذا ولو صرح به دين فقط وفيه طلاق
 او طلاقا وانت طالق الطلاقا وانت طالق طلاقا تقع واحدة رجعية
 ان لم ينوشوا او نوى ليحضر بالمصدر لانه لو نوى بطالق واحدة وبالطلاق
 اخري وقعتا رجعتين لو مدخولا بها كقوله انت طالق انت طالق ولو
 واحدة وثنتين لانه صريح مصدر لا يحتمل التعدد فان نوى ثلاثا فثلاث
 لانه فرد حكى وكذا كان الثنتان في الامة وكذا في خرة فتقدمها واحدة
 جوهره لكن جزم في الجملة سهو بمنزلة الثلاث في المرة ومن الاضافه
 المستعملة الطلاق يائني والحرام يائني وعلى الطلاق وعلى الحرام يقع
 بالثنية للعرف ولو لم يكن له مرة يكون بينا فبذلك بالثنية يصح التعدد
 وكذا على الطلاق من ذرية بجر ولو قال طلاقك على يقع ولو زاد
 واجب ولازم وثابت وفرض هل يقع قال البرزلي المختار لا وقال المختار
 المختار نعم ولو قال طلقك الله هل ينفق ثنية قال الكمال الحق نعم
 ولو قال لها كوني طالق او طلقك او يا مطلقه بالتشديد وقع وكذا يا طالق
 بكسر اللام وضمتها لانه ترخيم وانت طالق بالكره والوقوف على الثنية كمالو

لو نجي به او بالعق وفيه النهر عن الصريح عدم الوقوع بمبتك طلاقك
 ونحوه واذا اذنت الطلاق اليها كانت طالق والى ما يعبر به عنها كالزينة
 والعنق والروح والبدن والجسد الاطراف داخلة في الجسد دون البدن
 والفرج والوجه والراس وكذا الاست بخلاف البضع والدبر والدم على
 المختار خلاصة او اضافة الجزء شايع منها كالتصنيف ونلتها وقع بعد
 تجزئه ولو قال انصفتك الاعط طالق واحدة ونصفتك لاسفل ثنتين وقعت
 بخاري فافتنه بعضهم بطلقة وبعضهم بثلاث عملا بالاضافتين خلاصة
 ولو اقال الرقبة منك والوجه او وضع يده على الراس والعنق او الوجه
 وقال هذا العضو طالق لم يقع في الاصح لانه لم يجعله عبارة عن الكل
 بل عن البعض حتى لو لم يضع يده بل قال هذا الراس طالق وأشار لراسها
 وقع في الاصح ولو نوى تخصيص العضو بين يدين فتحى كما لا يقع لو نوى
 الى البدن لابتة المجاز والرجل والدبر والشعر والافت والساق والفخذ وال
 الفم والبطن واللسان والاذن والفم والصدر والذقن واللسان
 والبرق والعرق وكذا الثدي والدم جوهره لانه لا يعبر به عن الجملة فلو
 عبر قوم به عنها وقع وكذا كل ما كان من اسباب الحرمة لا الحل اتفاقا
 وجزء الطلقة ولون الف جزء تطليقة لعدم التجزئ ولو زادت الاجزاء
 وقع اخري وهكذا ما لم يقل نصف طلقة وثلاث طلقة وسدس طلقة
 فتقع الثلاث ولو بلا او فواحدة ولو قال طلقة ونصفها فتنتان
 على المختار جوهره وكذا لو كان مكان السدس ربعا فتنتان على المختار
 وقيل واحدة **فهم** في ما ينبغي ان استثناء بعض التطبيق لغو في ابقاء
 ويقع بقوله من واحدة الى ثنتين او مابين واحدة الى ثنتين واحدة
 ويقوله من واحدة او مابين واحدة الى ثلاث ثنتان الاصل فيما المله
 الحظر دخول الغاية الاولى فقط عند الامام وفيها مرجعة الاباحة كخذ
 من ماله من مائة الى الف الغايتين اتفاقا ويقع بثلاثة انصاف الثلثين
 ثلاث وقيل ثنتان وثلاثة انصاف طلقة او نصف طلقتين طلقتان
 وقيل يقع ثلاث والاول اصح وبواحدة في ثنتين واحدة ان لم ينو
 نوى الضرب لانه يكثر الاجزاء لا الافراد وان نوى وثنتين فتلاث
 لو مدخولا بها وفي غير الموطوء واحدة كقوله لها واحدة وثنتين لانه
 لم يبق للثنتين محل وان نوى مع الثنتين فتلاث مطلقا ويقع بثنتين

في ثنتين ولو بينة الضرب ثنتان لما تروى معنى الوأومع فكما تروى
 ويقوله من هنا إلى الشام واحدة رجعية مالم يصحبها بطول أو كبر فإبنة
 وانت طالق بمكة أو في مكة أو في الدار والظل أو الشمس أو توكيتا تجيز
 ببيع للمال كقوله انت طالق برضة أو مصلية أو وانت مريضة أو وانت
 نصليين ويصدق في الكل ديانة لأفضا الوفا لعنت اذا دخلت واذا كنت
 واذا مرضت ونحو ذلك فيعلق به كقوله الى سنة أو الى راس الشهر أو لثنا
 واذا دخلت مكة تعلق وكذا في دخولك الدار وفي لبسك ثوب كذا أو
 في صلاتك ونحو ذلك لأن الظرف يشبه الشرط وكوفا لدخولك أو
 لحضتك تجيز ولو بالبا تعلق وفي حيضك وفي حائض فحق تجيز
 أخرى وفي حيضتك فحق تجيز ونظره وفي ثلاثة أيام تجيز وفي بحى
 ثلاثة أيام تعلق بحى الثالث سوى يوم حلفه لأن الشرط يقتضي التيقن
 ويوم العدة لغو وقبله تجيز وفي طالق تطليقة حسنة في دخولك الدار
 ان رفع حسنة تجيز وان نصبتها تعلق وسال الكسائي محمد بن عثمان قال مرة
 فان زفني باهند فالرفق بمن وان تخزني باهند فالخرف شام
 فان طلاق والطلاق عزيمة ثلاث ومن جرق عرق واطلم
 كم يقع فقال ان رفع ثلاثا واحدة وان نصبتها ثلاثا وثلاثه في الغنى
 وقيلما علتاه على الملتقى ويقوله انت طالق غدا وفي صدق عند طلوع
 البضيع وحق في الشفاينة العصر آخر النهار قضا، وصدق فيهما با
 ومثله انت طالق شعبان أو في شعبان انت طالق اليوم غدا أو غدا
 اليوم اعتبار للفظ الاول ولو عطف بالواو يقع في الاول واحدة وفي الثاني
 ثنتين كقوله انت طالق بالليل والنهار اول النهار وآخره وعكسه اليوم
 وراس الشهر والاصل انه متى ضمت الطلاق لوقتين كاي ومن قبل يرف
 عطف فان بدا بالكاين اتخذوا بالاستقبال بعدد وفي انت طالق اليوم واذا
 جاء غدا وانت طالق لا بل غدا طلقت واحدة للحال وأخرى في الغدانت
 طالق واحدة ولا اومع موعدة اومع موتك لغو في الاول فلطرف الشك
 وأما الشفا فلو كانت حاله منافية للابقاء ولو وقع كذا انت طالق قبل ان تزوجا
 او امس وقد نكحها اليوم ولو نكحها قبل امس وفيه لان لان لا نكح في المصح
 انشاء في الحال ولو قال امس واليوم تعدد وعكسه اتحد وقيل بعكسه
 اوانت طالق قبل ان اخلق او قبل ان تخلق او طلقك وانا صنفه واما لم يجز

وكان معهود كان لغو بخلاف قوله انت خرق لانت اشترىك وانت
 خراسي قد اشترى اليوم فانه يعقوب كالعق لواقرب بعد ثم اشترىه لأفاره
 بحريته انت طالق قبل موعدة شهرين أو أكثر ومات قبل موعدة شهرين لم يطلاق
 لانقضاء الشرط وان مات بعد طلقت مستند الأول المدة لا عند الموت
 وفائدة انه لا مبررات لها لان العدة قد تنقضي بشهرين بثلاث خبير
 قال لها انت طالق كل يوم وكل جمعة او راس كل شهر ولا تبنة له تقع واحدة
 فان نواه كل يوم او فالف في كل يوم اومع او عند او كلما موعدة يوم يقع ثلاث
 في أيام ثلاث والاصل انه متى ترك كلمة الظرف اتحد والافدد و
 في الخلاصة انت طالق مع كل يوم تطليقة وقع ثلاث للمال قال الطوكا
 عمر الطالق لان لا تطلق حتى يموت احداهما فطلق لآخرى لوجود شرطه حينئذ
 قال انت طالق قبل فمردوم زيد شهر فمردوم بعد شهر وقع الطلاق
 مقصرا علم ان طريق ثبوت الاحكام اربعة الانقلاب والاقتصار و
 الاستناد والتبيين فالانقلاب صيرورة ما ليس بعلة علة كالقيل
 والاقتصار ثبوت الحكم في الحال والاستناد ثبوت في الحال مستند الى
 ما قبله بشرط بقاء الحال كل المدة كالزوم الزكاة حين المول مستند الوجود
 النصاب والتبيين ان يظهر في الحال تقدم الحكم لقوله ان كان زيدا في
 الذرافات طالق وتبين في الغد وجوده فيها انطلق من حين القول
 فتعد منه انت طالق ما لم اطلقك ومتى لم اطلقك ومتى ما لم اطلقك
 وسكت طلقت للحال بسكوته وقان لم اطلقك لا تطلق بالسكون
 بل بميتا لنكاح حتى يموت احدهما قبله اي قبل تطليقه فطلاق قبل الموت
 لتحقيق الشرط ويكون فارا واذا ما واذا بالابنة مثل ان عده ومثل متى
 عندهما وقد مر حكمهما وان نوى الوقت والشرط اعتبرت بنية اتفاقا
 حيث مالم تقع فربية الفور فعلى الفور وفي قوله انت طالق ما لم اطلقك
 انت طالق مع الوصل بقوله ما لم اطلقك طلقت بالجزء الاخيرة فقط
 استحسانا في قال ان لم اطلقك اليوم ثلاثا فان طالق ثلاثا فحيلة
 ان يطلقها على الف ولا تقبل المرأة فان مضى اليوم لا تطلق به بغيره خاتمة
 لان التطليق المنفرد يدخل تحت الطلقات طالق يوم تزوجك فتكلم بالابلا
 حث بخلاف لا مري باليدى امرت بيدك يوم يقدم زيد فقدم بسلا
 لم تخير ولو نهار ليلة للغروب والاصل ان اليوم متى قرن بفعل ببنو

المدة بآدمه التباركا لا مريد فانه يصح جعله بدها يوما او شهرا
قرن بفعله لا يستوعبها بآدمه مطلق الوقت كما يشاع الطلاق فانه لو قال
طلقتك شهر كان ذكرا للمدة ونحوه وتطلق للمال انما منك طالق ويرى ليس
بفعله ولو نوى به الطلاق وتبين في البابين والمهرم اي تركت بآدمه وانا عليك
حرام ان نوى ان لا ياتيه الا بانه لا زالة الوصلة والتحرر لا زالة للمل وهما متروكان
فصح الاضافة اليه حتى لو لم يقل منك وعليك لم يقع بخلاف ان بآدمه
او حرام حيث يقع ان نوى وان لم يقل منك **نحو** لو جعل امرها بآدمه شرط
فولها بآدمه ويقع بآدمه عن الزوجة بلائنة ان طالق ثنتين مع
عتق مولاه انك فاعتق سيد ما طلقت ثنتين وله الرجعة لو جرد التطلق
بعد لا عتاقا انه شرط وتقبل ان الكمال ان كلمة مع ان افهم بين جنسين
مختلفين محل الشرط ولو علق بالبناء للجهول عتقها وطلقتها بجي
الغد فجاء الغد لا رجعة له لتعلقها بشرط واحد وعدتها في السنين
ثلاث جبرضا طاقا ولو كان الزوج مريضا لا يترث منه ولو وقع وعده
فلا يترث مبسوطا طاقا هكذا مشيرا بالاصابع المنشورة وقبع بعد
بخلاف مثل هذا فانه نوى ثلاثا وفعن والا فواحدة لان لكاف
للمشبه في الذات ومثل التشبيه في الصفات ولذلك قال ابو حنيفة بآدمه
كما بان جبريل انما يشاء بآدمه ونحوه المنشورة لا الضميمة الا بآدمه ككف
والاعتماد في الاشارة بالكف لشرك الاصابع ونقل القم فانه يصدق
قضاء بنية الاشارة بالكف وهو واحدة ولو لم يقل هكذا يقع واحدة
لفقد التشبيه ولو قال انت هكذا مشيروا لم يقل طاقا لم يره ولو اشار
بظهورها فالضميمة للعرف ولو كان رؤسها نحو مخاطب فان نشر
عن ضم فالتعبير للنشر وان ضم من نشر للضم بآدمه كمال ويقع بقوله انت طاقا
باين والبتة **وقال الشافعي** يقع رجعتا الوطوءة ونحوه الطلاق وطلاق
الشيطان والبدعة واشد الطلاق وكما جيل وكالف او مالا البيت ونظيره
شديد او عريضة او طويلة او سوء او شدة او خبث او خشن او كبره
او اعرضه او اصوله او غلظه او اعظمه واحدة باينة في الكماله وصف
الطلاق بما يحتمل ان لم ينو ثلاثا في الحرة وثنتين في الامة فيصح لما مر
كما لو نوى بطلاق واحدة ونحو بآدمه اخرى فيصح ثنتان باينتان ولو عطف
وقال وبارن او شدة بآدمه ولم ينو شيئا اخر رجعتا ولو بالغا فباينة ذخيرة

كما يقع البابين لو قال انت طالق طلقتك تمكيني بها نفسك لانها لا تملك نفسها
الا بالباين ولو قال انت طالق طلقك لان لا رجعة لي عليك له الرجعة وقيل
لا رجعة ورجع في الجرح الشفا وخطا من افنى بالرجعي في المتعاقب وقول الثوب
تكون طالق طلقتك تملك بها نفسها لم تكن طالق بآدمه وغيرها قال
للمدخولة ان طلقتك واحدة فهي باينة او ثلاث ثم طلقها يقع رجعتا
لان الوصف لا يسبق للوصف وكذا لو قال ان دخلت الدار فكذا
ثم قبل دخولها الدار قال جعلته باينة او ثلاثا لا يصح لعدم وقوع الطلاق
عليها انتهى ومناه ووقوع الطلاق الرجعي في متى تزوجت عليك فان
طالق طلقتك تمكيني بها نفسك غابت مساوانه لانت باين ولو
لا يسبق للوصف كذا خيرة المصنف وفي الكتابات بخلاف ان
طالق كثره اي الطلاق بالثاء المشناه من فوق فانه يقع به الثلاث
ولا يدين في ارادة الواحدة كما لو قال كثر الطلاق وانت طالق مرارا او
الوقا او لا قبل او لا كثير فثلاث هو المختار كما في الجوزة ولو قال اقل الطلاق
فواحدة ولو قال عامة الطلاق او جله ولو بين منه او اكثر فثلاث واكثر
الطلاق فثنتان وكذا لا كثير ولا قبل على الاشبه مضمرات وفي التنية
صلقتك اخر الثلاث بطلبقات فثلاث وطالق اخر ثلاث بطلبقات
فواحدة والفرق دقيق حسن **فروع** يقع بآدمه طالق كل التلبية واحدة
وكل تلبية ثلاث وعدد التراب واحدة وعدد الرمال ثلاث وعدد
شعر بليس او عدد شعر بطن كفه واحدة وعدد شعر ظهر كفه او في
او ساقك او فرجك او عدد ما في هذا الخوض من السمك وقع بعده ان
وجد والا لست لك بزواج ولى بامرأة او قالت له لست لي بزواج
فقال صدقت طلاقا نواه خلافا لها ولو كره بالقسم ولى لك امرأة
فقال لا تطلق انتا فان نوى لان البين والسؤال فربما ارادة التنية
فيها وفي الخلاصة قبل له الت ملتها تطلق بآدمه وفي الفصح يقع
عدم الفرق للعرف وفي البرازية قالت له انا امرتك فقال لها انت طالق
كان اقرارا بالتحكيم وتطلق لا قضاء الطلاق التكميل وضعنا علم انه طلق
ولم يدر بطلاق او غيره لى كما لو شك اطلقا لا ولو شك اطلق
واحدة او اكثر بنية على الاقل وفي الجوزة طلق المنكحة فاسد ثلاثا ناله
تزوجها بالاحمال ولحك خلافا **باب طلاق غير المدخول بها**

قال تزوجته غير المدخولة انت طالق بازانية ثلاثا فلا واحد ولا اثنان
 لوقوع الثلاث عليها وهي زوجته ثم بابت بعده وكذا انت طالق ثلاثا
 بازانية ان شاء الله تعالى تعلق الاستثنا بالوصف بزانية وقعن لما
 تقرر انه متى ذكر العدد كان الوقوع به وما قيل انه لا يقع لنزول الابة في
 الموطوءة باطل بحض منشاء الغفلة عما تقرر ان العبارة لمعوم اللفظ
 للمخصوص السبب وحمله في غير الاحكام على كونها متفرقة فلا يقع الا
 الاولى فقط وان فرق بوسف او غير او جمل العطف او غيره بابت بالاول
 لا الى عدة ولذا لم يقع الثانية بخلاف الموطوءة حيث يقع الكل وغم الفرق
 قوله وكذا انت طالق ثلاثا متفرقات وتبين مع طلاق اياك فطلق
 واحدة وقع واحدة كما لو قال انصفا واحدة على الصحيح جوهره ولو قال
 واحدة ونصفا فتنتان اتفاقا لانه جملة واحدة ولو قال واحدة و
 عشرين او ثلاثين فتلاث لما مر والطلاق يقع بعد قرن به لابه
 نفسه عند ذكر العدد وعند عدمه الوقوع بالصيغة فلو ماتت بعد الموطوءة
 وغيره بعد الايقاع قبل تمام العدد دلغي لا تفرق ولو مات الزوج واخذ
 احده قبل ذكر العدد وقع واحدة عملا بالصيغة لان الوقوع بلفظه
 لا بقصد ولو قال لغير الموطوءة انت طالق واحدة وواحدة بالعطف
 او قبل واحدة او بعد واحدة وقع واحدة بابتة ولا تلحقها الثانية لعدم
 العدة وفيه ان طالق واحدة بعد واحدة او قبلها واحدة او مع واحدة
 او معها واحدة ثنتان الاصل انه متى وقع بالاول لفظ الشئ او بالثاني
 اقترنا لان الايقاع في الماضي ايقاع في الحال ويقع بابت طالق واحدة
 واحدة ان دخلت الذارتان لو دخلت لتعذرها بالشرط دفعة و
 يقع واحدة ان قدم الشرط لان المعلق كالغير ويقع في الموطوءة ثنتان
 في كلهما لوجود العدة ومن سائل قبل وبعد ما قيل

ما يقول الفقيه يده الله	ولا زال عنده الاحسان
في فتي علق الطلاق بشهر	قبل ما بعد قبله رمضان

ويشهد على ثمانية اوجه فيقع بحض قبل في ذي الحجة وبحض بعد في
 الاخرة وقبل ولا او وسطا او اخر في شوال وبعد ذلك في شعبان
 لانها الطرفين فيسب قبل وبعد رمضان ولو قال امرته طالق وله امرتان
 او ثلاث تطلق واحدة منهن وله خيار التعيين اتفاقا وانما يصح الجمع

فاما هو في غير الصريح كما مر في كل مرة المصرو سجي في الابل قال
 لنسائه الاربع بينكن تطليقة طلفت كل واحدة تطليقة وكذا لو قال
 بينكن تطليقتان او ثلاث او اربع الا ان ينوي قسمة كل واحدة بينهن
 فطلق كل واحدة ثلاثا ولو قال بينكن خمس تطليقات يقع على كل واحدة
 واحدة طلاقا فان هكذا الى ثمان تطليقات فان زاد عليها طلقت كل واحدة
 ثلاثا ومثله قوله اشركتكن في تطليقة خانية وفيها قال امرتين لم يزل
 بواحدة منها امرته طالق امرته طالق ثم قال اردت واحدة منها لابتد
 ولو مدخولتين فله ايقاع الطلاق على احد بهما الصحة فيفريق الطلاق
 على المدخولة لا على غيرها قال امرته طالق ولم يسم وله مرة معروفة طلفت
 امرته استحسانا فان قال في امرأة اخرى واياها عنيت لا يتقبل قوله الا
 ببينة ولو كان له امرتان كلتا معروفة له صرفة في ابنتها شاة خانية
 ولم يحك خلافا **فروع** كمر لفظ الطلاق وقع الكل فان نوى التاكيد
 كان اسمها طالقا واخره فنادا ما ان نوى الطلاق والعناق وقعا ولا
 لا قال لامرته هذه الكلمة طالق طلقت ولعبه هذا المار خرجتني
 قال انت طالق وانت عروغته به الاخبار كذا با وقع قضاء الا اذا اشترط
 ذلك وكذا المظلوم اذا شهد عند استخلاف الظالم بالطلاق الثلاث انه
 يحلف كاذبا صدق قضاء وديانة شرح وبيان وفي النهر قال فلانة
 طالق واسمها كذلك وقال عنيت غير هاتين ولو غيره صدق قضاء
 وعط هذا لو حلف لداينه بطلاق امرته فلانة واسمها غيره لا يطلق
 وقد كثر في زماننا قول الرجل انت طالق على الاربعة مذاهب قال
 المصرو وينبغي الجزم بوقوعه قضاء وديانة ولو قال انت طالق في قوله
 الفقهيا او فلان الفسخ او الفقه دين قال نساء الدنيا ونساء العا
 طواق لم تطلق امرته بخلاف نساء المحلة والذار والبيت وفي نساء
 القرية والبلدة خلاف الشافعي وكذا العتوقا لزوجها طلقه فقال
 فقلت طلقت فان قالت زدي فقال فعلت طلقت اخرى ولو قال
 طلقه طلقني طلقه فقال طلقت فواحدة ان لم ينو الثلاث ولو عطفت
 بالواو وثلاث ولو قال طلقت نفسها فاجاز طلقت اعتبارا بالانشاء
 كذا ائبت نفسها ذنوي ولو ثلاثا بخلاف الاول وفي اخرت لا يقع لانه
 لم يوضح الاجواب وفي البرازية قال بين اصحابه من كانت امرته

عليه حراما فليفتعل هذا الامر ففعله واحد منهم فهو قرار منه بحرمها
وقيل لا انتهى وسئل ابواليث عن قال جماعة كل من له مرة مطلقة فليفتن
بيده ففصفوا فقال بطلن وقيل ليس هو باقرار جماعة بتخذون في مجلس
فقال رجل منهم تكلم بعد هذا امرانه طالق ثم تكلم الخالف طلق
امرانه لان كلمة من التعميم ولما انفك فخرج نفسه عن البين فبحت والله
باب **الكنايات** كتابته عند الفتر ما لم يوضح له اي الطلاق
واحمله وغيره فالكنايات لانظايرها قضاء لا بنية اودلالة للمال وهي
حالة مذكر الطلاق والغضب فالحالات ثلاث فحى وغضب ومذكرة
والكنايات ثلاث ما يحتمل الرد او يصلح للرب او لا ولا فخرى اخرى وادعى
وفيها تفتن تحري استرى انتقل في اعزبه اعزبه من الغربة والعوق
يحتمل رد او نحو خلية برية حرام باين ومراد فيها كنية بنية يصلح سائر
اعتدى واستبرى رحمك انت واحدة انت مرة اختارى امرك بيدك
سرحك فارقت لا يحتمل المرة والسب في حالة الرضاى غير الغضب
والمذكرة توقف الاقسام الثلاثة ثانيا راسا بنية للاعمال والقول له بين
في عدم النية وبكيفية مخالفتها له في منزله فان لم يرفع عنه الحكم فان نكل
فرق بينهما بحجة وفي الغضب توقف الاولان ان نوى وقع والا لا وفي
مذكرة الطلاق يتوقف الاول فقط ويقع بالخيرين وان لم ينزل مع
الدلالة لا يصدق قضاء في نفى النية لانها اقوى لكونها ظاهرة والنية
باطنة ولذا تقبل بنية على الدلالة لا على النية الا ان تقام على قراره بها
عمادية شتم في كل موضع نشترط النية فلو استول بهل يتبع بقولهم
ان نويت ولو لم يقع بقول واحدة ولا يضر لاشتراط النية بزازية فليفتن
وتقع رجعية بقوله اعتسدت واستبرى رحمك وانت واحدة وان نوى اكثر
ولا عبرة باعراب واحدة في الاصح ويقع بباقيها اي باقية الفاظ الكنايات
المذكورة فلا يرد وقوع الرجعية ببعض الكنايات ايضا نحونا برى من طلاق
وخليت سبيل طلاقك وانت مطلقة بالتحقق وانت اطلق من امرأة
فلان وهي مطلقة وانت طلق وغير ذلك مما صرحوا به خلا اختارى
فان نية الثلاث لا تقع فيه ايضا بل لا يقع به ولا يامر بك بيدك ما لم
تطلق المرأة نفسها كما ياله البيان ان نواها والثنتين لما تقرر ان الطلاق
مصدر لا يحتمل محض العدد وثلاث ان نواه للوحدة المبينة ولذا يصح

في الامه نية الثنتين قال اعتسدت ثلاثا ونوى بالاول طلاقا وبالباقي
حيضا صدق قضاء لنية حقيقة كلامه وان لم ينويه اي بالباقي شيئا
فثلاث كدالة للمال بنية الاول حتى لو نوى بالثاني فقط فثنتان او بالثالث
فواحدة ولو لم ينو بالكل لم يقع واقسامها اربعة وعشرون ذكرها الكمال
ويزداد لو نوى بالكل واحدة فواحدة ديانة وثلاث قضاء ولو قال
انت طالق اعتدى وعطفه ولو اوفاء فان نوى واحدة فواحدة وثنتين
وقعتا ولو لم ينو في الواو ثنتان وقضاء قيل واحدة وقيل ثنتان
طلقها واحدة بعد الدخول فجعلها ثلاثا حتى كما لو طلقها رجعا فجعلها
قبل المرتبة باثنا او ثلاثا وكذا لو قال في العدة الرنت امرن ثلاث نطقا
بتلك التظليفة او الزمها تظليفتين بتلك التظليقة فهو كما قال وقال
ان طلقك فحى باين او ثلاث ثم طلقها يقع رجعا لان الوصف لا يبين
الموصوف كما تفرق ذكر الصريح بلى الصريح وبقى البايين بشرط العدة والباقي
بلى الصريح الصريح ما لا يحتاج الى نية باين كان الواقع به او رجعا
ففي فنة الطلاق الثلاث فليفتن ما وكذا الطلاق على مال بلى الجمع و
يجب المال والباين ولا يانزم المال كافة الخلاصة فالمعتبر فيه اللفظ لا
على الشهور لا بلى البايين البايين اذا امكن جعله اخبارا عن الاول كانت
باين باين وابنتك بتظليقة فلا يقع لانه اخبارا فلا ضرورة في جعله
انشاء بخلاف ابنتك باخرى وانت طالق باين او قال نوبت البيونة
الكبرى لتعد رحله على الاخبار فيجعل انشا ولذا وقع المعلق كما قال لا ان كان
الباين معلنا بشرط او مضافا قبل الجواب البايين كقوله ان دخلت الدار
فانت باين ناو باينة باينها ثم دخلت بانت باخرى لانه لا يصلح اخبارا
ومثله المضاف كانت باين عذاتم جاء الغد يقع اخرى وفي الخبر عن
الوصاية انت باين كناية معلنا كان او بخلاف فقر للنية ولو قال ان دخلت
الدار فانت باين ثمة قال ان كلمت زيدا فانت باين ثم دخلت الدار
وبانت ثم كلمت يقع اخرى ذخيرة وفي البرازية ان فعلت كذا فلا والله
على حرام شتم قال كذلك الامر ففعل لحدما بات وكذا الوفاء الشفا
على الاشبه فليحفظ قيد بالقبيلة لانه لو باينها ولا شتم اصناف البايين
او علقه لم يصح كخبره بديع وبستانى ما في البرازية قال كل مرة له طالق
لم يقع على الخلع ولو قال ان فعلت كذا فامرته كذا لم يقع على معتد انشا

ثم البانها

ويصط الكمال ما قبله

لحقوا بغير الایات مع مثله	الا اذا علقته من قبله
الابكل امراة وقد خلع	ولحق الصريح بعد لم يقع

كل فرقة هي في حق من كل وجه كاسلام ورزده مع لحاق وخيار بلوغ وعنى
 لا يقع الطلاق في عدتها مطلقا وكل فرقة هي طلاق يقع الطلاق في عدتها
 على نحو ما بينا في **فروع** انما يلحق الطلاق لمعددة الطلاق اما المعددة لا يلحق
 فلا يلحقها خلاصة وفي القبة زوج امراته من غيره لم يكن طلاقا ثم روى
 ان نوى طلق اذ هي وزوجي يقع واحدة بلانته اذ هي الى جنتهم يقع ان
 نوى خلاصة وكذا اذ هي غني واغني وفتحت النكاح وانت على البتة او كلم
 الخنزير او حر كالماء لانه تشبيه بالسرعة ولا يقع باربعة طرق عليك
 مفتوحة وان نوى ما لم يقل كذا في طريق شئت **باب**
نفويض الطلاق لما ذكر ما يوقعه بنفسه بنوعيه ذكر ما يوقعه غيره
 باذنه وانواعه ثلاثة نفويض وتوكيل ورسالة والفاظ النفويض ثلاثة
 تخيير وامر ببد ومشيئة قال لها اختاري وامر بك بيدك بنوى نفويض
 الطلاق لانها كناية فلا يعملان بلانته او طلق نفسك فلها ان تطلق
 في مجلس علمها به مشافهة او اخبارا وان طالع يوما او اكثر ما لم يوقعه
 وبخفي الوقت قبل علمها ما لم يتم بعدل مجلسها حقيقة او حكما بان تعقل
 ما ينطوعه ثابدا على الاعراض لانه عليك فتوقف على قبولها في المجلس
 لا توكيل فام يقع رجوعه في لو خبرها شتم حلف ان لا يطلقها فطلعت
 لم بحث في الاصح لا تطلق بعدة في المجلس لا اذا زاد على قوله طلق ففدا
 واخوانه من شئت اوتى ما شئت او اذا شئت واذا ما شئت فلا يفتقد
 بالمجلس ولم يقع رجوعه لما نزلت ما في طلق فترتك او قوله لا يجزئ طلق
 امرته فيصح رجوعه عنه ولم يفتد بالمجلس لانه توكيل محض وفي طلق
 نفسك وضررتك كان عليك حلفا توكيلا في حق ضررتها جوهره الا
 اذا علقته بالشبهة قبضت عليك لا توكيلا وانفردت فيها في خمسة احكام
 في التملك لا يرجع ولا يخل ولا يبطل يحون الزوج وينقذ المجلس لا يعقل
 فيصح نفويضه لجنون وصبي لا يعقل بخلاف التوكيل بغير نعم لوجن بعد
 النفويض لم يقع فمما استوعب ابتداء لبقاء عكس القاعدة فيلحظ في جوار
 النائية وانكاه القاعدة وقعود التكية ودعا الالب او غيره للشورة
 يقع فضم الشاورة ودعا شهور للاشهاد على اختيارها الطلاق اذ لم يكن

عند هامن بدعهم سواء تحولت عن مكانها او لا في الاصح خلاصة وانما
 دابة في ركنها لا يقطع المجلس ولو قامها او جامعها مكرهه بطل التكنها
 من الاختيار والملك لها كاليث وسير ذاتها كسيرها في لا يثبت للمجلس
 بحري الملك وتبذل بسير الذبابة لاضافته اليها لا يجيب مع سكونه
 او يكونا في محل يقودها الجمال فانه كالشبهة وفي اختياره نفسك لا يصح
 نية الثلاث لعدم تنوع الاختيار بخلاف انت باين وامر بك بيدك
 بل تبين لواحدة ان قالت اخترت نفسي وانا اختار نفسي اسما انما لا
 قوله طلق نفسك فتالت انا طالق وانا اطلق نفسي لم يقع لانه وعد
 جوهره ما لم يتعارف او تمول انشاء في ذكر النفس والاختيار في التكنها
 شرط صحة الوقوع بالايام وبشرط ذكرها متصلا فان كان منفصلا
 فان في المجلس صح لانتها بملك فيه الانثاء ولا الا ان يصادق على
 الاختيار النفس فيصح وان خلا كلامها عن ذكر النفس حرر ونابجة واقرة
 البصني والباقي لكن ردة كالحال ونفقه لا تكتب باي الحق ضعفه نهر فلو قال
 اختاري اختارة او طلقه وانت وقع لوقالت اخترت فان ذكر الاختارة
 كذكر النفس ان الشاء فيه الوحدة وكذا ذكر التطلقة وتكرار لفظ اختاري و
 قولها اخترت ابي او امي او ابي والازواج يقوم مقام ذكر النفس والشرط
 ذكر ذلك في كلام احدهما كاشنا فلم يختص اختارة بكلام الزوج كما ظن
 ولو قالت اخترت نفسي وزوجي او نفسي بل زوجي وقع وما في الاختيار
 من عدم الوقوع سهو فله لو عكت لم يقع اعتبار المتقدم وبطل امرها
 كما لو عطف باوا او ارشاما فاختاره فاختارته وقالت الحق نفسي باعطي
 ولو كررها في لفظه لاختاري ثلثا ناعطف او غيره فتالت اخترت او نذر
 اختارة او اخترت الاولى والوسطى والاخيرة يقع بلانته من الزوج لدلالة
 التكرار ثلثا ناعطف لا يقع في اخترت الاولى في واحدة بانية واختاره
 الطحاوي بجمرة المفسد وفي الحاوي القدسي وبه ناخذ من الافاظ العلم به على
 افادان قولها هو الفسخ به لان قولهم وبه ناخذ من الافاظ العلم به على
 الافا كذا بخط الشرف القرني محبة الاشياء ولو قالت في جواب التخيير
 المذكور طلق نفسي واخرت نفسي بتطلقة واخرت الطلقة الاولى بان
 بواحدة في الاصح لنفويضه بالبيان فلا تملك غيره امر بك بيدك في
 تطلقة واختاري تطلقة فاختارت نفسها طلق رجعية لنفويض

اليها بالصريح والمفيد للبينة اذا قرن بالصريح صار رجعت كالعكس
 قيد بغيره ومثلها الباء بخلاف لتطليق نفسك او حتى تطلق فيحيى بانه كما
 لو جعل امرها بيدك ولم تصل نفقة اليك فطلق منك متى شئت فلم
 فطلقت كان بينا لان لفظة الطلاق لم تكن في نفس الامر **فروع** قال
 لرجل خبر امرئ فلم يخبرها بخلاف اخبرها باختيار لا قرار به
 قال هانت طالق ان شئت ولخاري فقال شئت واخترت وقع
 ثنتان قال اختيار اليوم وغدا التحد ولو قال واخترت غدا فغدا قال
 لغدا اليوم وامر بك بيدك هذا الشهر خبرت في بقاء وان قال يوما
 او شهر من ساعة تكلم اليك منها من الغد والى تمام ثلاثين يوما **فروع**
 لها من الشهر خبرت في الليلة الاولى وبومها ولا يبطل الوقت بالاعراض
 بل بغير الوقت **ولا بيا** **الامر باليد** هو لا يخفى
 الا في نية الثلاث لا غير اذا قال لها ولو صغيرة لانه كالغلق بترتيب
 امر بك بيدك وبشمالك او فاك ولسانك بنوى ثلاثا اي تنويها
 فكانت في مجلسها اخترت نفسي بوحدة او قبلت نفسي واخترت امرى
 وانت على حرام او مخيارين وانا منك باین ومالني وقعن وكذا لو قال
 ابوها قبلتها خلاصة وينبغي البتة صغيرة واعزتك طلاقك وامر بك
 بيد الله وبيدك وامر بك بيدك على المختار خلاصة كامر بك بيدك وذكر
 اسمه تعالى لك تبرك وان لم ينو ثلاثا فواحدة ولو طلقت ثلاثا فقال نوب
 واحدة ولاد لالة حلفت ونفيل بينها على الدلالة كاسر وانما المجلس
 وعلما وذكر النفس او ما يقوم مقامها شرط فلو جعل امرها بيدك ولم ينم
 بذلك وطلعت نفسها لم تطلق لعدم شرطه خاتمة وكل لفظ يصح
 لا يباع منه يصح للجواب منها وما لا يصح لا يباع منه فلا يصح
 للجواب منها فلو قالت انا طالق وطلعت نفسي وقع بخلاف مخطئته
 لان المرأة وصف بالطلاق دون الرجل اختيارا لالفاظ الاختيار خاصة
 فانه ليس من الفاظ الطلاق ويصح جوابا منها ببيع لكن يرد عليه صحته
 بقولها وقول ايها كما ترون في قولها في جوابه طلعت نفسي واحدة
 واخترت نفسي بتطليقة بان واحدة لما انفردت باعتبار نفوي بعض
 الزوج لا ابقاعها ولا يدخل الليل في قوله امر بك بيدك اليوم وبعد غد
 لانها تملك ان فان ردت الامر في يومها بطل الامر في ذلك اليوم

ان تقيده

فكان امرها بيدك غدا ولو طلعت ليل لا يصح ولا تطلق الامر
 ويدخل الليل في امر بك بيدك اليوم وغدا وان ردت في يومها لم يبق
 الغد لانه نفوي بعض واحد ولو قال امر بك بيدك اليوم وامر بك بيدك
 غدا فها امران خاتمة ولم يذكر خلافا ولا يدخل الليل في الجبة **تنبيه**
 ظاهر ما مر انه يرتد برودة ما كان في العادة انه يرتد قبل قبوله لا بعده كالابرا
 وانه في التحد لا يجيء في الغد لكن في اليوم لوجبة امر بك بيدك الى سر الشهر
 فقال اخترت زوجي بطل خيارها في اليوم وكما ان تختار نفسها في الغد
 عند الامام ووجهه في الدرية بانه متى ذكر الوقت اعتبر بغيرها ولا
 فتمليك كالجبة لو طلقها بيا ناهل بطل امرها ان كان النفوي بعض منجز **فروع**
 وان كان معلما كان دخلت الذار وموقت الاعادة لكان في البحر
 عن القينة ظاهر الرواية ان العلق كالنجر **فروع** تكلمها على امرها بيدا
 صح ولو دعت جعله امرها بيدا لم تسمع الا اذا طلعت نفسها بحكم
 الامر ثم ادعت فتمسح قالت طلعت في المجلس لا تبدل وتكون القول
 لها جعل امرها بيدك او ضربها بغير جنابة فضرها ثم اختلفت قال القول
 له لانه منكر وتقبل بينها على الشرط الذي كما ينبغي طلب وليا وها طلاقا
 فقال الزوج لا يبرأ ما تريد متى فعلت تريد وخرج فطلقا بومها لم تطلق
 ان لم يرد الزوج النفوي بعض والقول له فيه خلاصة لا يدخل كالحاق الفصل
 ما لم يقل ان دخلت امرأة في نكاحي جعل امرها بين رجلين فطلقها احد
 لم يقع **فصل في الشبهة** قال لما طلعت نفسك ولم ينو ونوى
 واحدة او ثنتين في المرة فطلعت وقعت رجعت وان طلعت ثلاثا
 ونواه وقعت قيد بخطابها لانه لو قال طلعت اي نية شئت لم تدخل تحت
 عموم خطابه وبقولها في جوابه انت نفسي طلعت رجعت ان اجازة لانه
 كناية لا باخترت نفسي وان اجازة لان الاختيار ليس بصريح ولا كناية
 ولا يملك الزوج الرجوع عنه اي عن النفوي بعض بانواعه الثلاث لما فيه
 من معنى التعليق وتقيده بالمجلس لانه تملك لا اذا زاد متى شئت ونحوه
 بغير عموم الوقت فطلق مطلقا ولو قال لرجل انك اوقا لما طلعت فترد
 لم ينفيد بالمجلس لانه توكل في الرجوع الا اذا زاد وكما عرفت فان وكل
 الا اذا زاد ان شئت فينفيد به ولا يرجع لصبر ورده تملكها وفي الثانية
 طلقها ان شئت لم يصبر ويكلاما لم نشأ فاذا شئت في مجلس عليها طلقها

في مجلسه لا غير والوكلاء غافلون قال لها طلق نفسك ثلاثا وتبين
 وطلقت واحدة وقعت لانها بعض ما فوسه وكذا الوكيل ما لم يقل بالثلاث
 لا يقع شيء في عكسه وقالوا واحدة ملكت نفسك ثلاثا ان شئت فطلعت
 واحدة وكذا عكسه لا يقع فيها لاشتراط الموافقة لفظا لما في تعليق الثانية
 امرها بعشر فطلعت ثلاثا او واحدة فطلعت نصفها لم يقع امرها بيان
 او رجعي فعكس في الجواب وقع ما امر الزوج به وبلغ وصفها في الأصل
 ان المخالفة في الوصف لا تبطل بخلاف الأصل وهذا اذا لم يكن معلنا
 بنيتها فان علقه فعكس لم يقع شيء لانها ما انت بمشبته ما فوض إليها
 خاتبة ويجوز ان طالت طالق ان شئت فقلت شئت ان شئت انت
 فقال شئت بنوى الطلاق وقالت شئت ان كان كذا لمعدوم أي لم يوجد
 بعد كان شأبه وان جاء الليل وهي في النهار بطل الامر بفقد الشرط و
 ان قالت شئت ان كان كذا الامر قد مضى اراد بالمضى المحقق وجوده
 كان كان شأبه في الذار وهو فيها وان كان هذا ليللا وهي فيه مثلا
 طلعت لانه تجوز قال طالت طالق حتى شئت او متى ما شئت واذا
 شئت واذا ما شئت فزوت الامر لا يرد ولا يفتقد بالجلس ولا تطلق نفسها
 الا واحدة لانها نعم الا زمان لا الافعال فتملك التعلق في كل زمان
 لا تطلق بعد تطلق ولها تفرق الثلاث في كل ما شئت ولا تجزى ولا تنفي
 لانها العموم الافراد ولو طلعت بعد زوج اخر لا يقع ان كانت طلعت نفسها
 ثلاثا متفرقة ولا قبلها بتفرقها بعد زوج اخر وهي مسئلة المدمم الابنة انت
 طالق حيث شئت وازن شئت لا تطلق الا اذا شئت في المجلس وان قات
 من مجلسها قبل مشيتها لاشبهتها لانها النكاح والطلاق للطلاق به
 فجعل مجازا عن لانها اسم الساب وشك في ثبت يقع في الحال جعنة
 فان شاءت باينة او ثلاثا وقع ما شاءت مع بنته والافرجية لمطوعة
 والابانة وبطل الامر قول الزبلي والعصية قبل الدخول صوابه بعده فتنة
 وفيه كم شئت او ما شئت لما ان تطلق ما شاءت في مجلسها ولو لم يكن عيا
 للضرورة وان ردت او انت بما يبيد الاعراض لانه تملك في الحال
 فجوابه كذلك قال لها طلق نفسك من ثلاث ما شئت تطلق ما دون
 الثلاث ومثله اختاري من الثلاث ما شئت لان من تبعضت
 وقال ابيانية فطلق الثلاث والاول اظهر **فردع** قالت انت طالق

ان شئت وان لم تشأني طلقت للحال ولو قال ان كنت تجبين الطلاق
 فانت طالق وان كنت تبغضينه فانت طالق لم يطلاق لانه يجوز ان لا تجب
 ولا تبغض ولا يجوز ان تشاء ولا تشاء ولو قال لها اشد كاحبا للطلاق
 او اشد كاحبا بغضاله طالق فقلت كلانا اشد حبا له لم يقع لدعوى كل ان
 ساجتها اقل حبا منها فلم يتم الشرط ثم التعلق بالشيء او الارادة او
 الرضا والموى والمجته يكون تملك كافي مع التعلق بفتنة المجلس كالمجلس
 بيدك بخلاف التعلق بغيرها **باب التعلق هو لغة من علقه**
 تعلقا جعله معلنا فاموس واصطلاحا ربط حصوله بضمون جملة
 بحصوله بضمون جملة اخرى ويسمى مجازا وشرط صحته كون الشرط
 معدوم ما على خطر الوجود فالحق كذا كان السماء فوقنا نجبر والسجود
 كان دخل الجاه في ستم الحياط لغو وكونه متصلا بالعدوان لا يقصده
 المجازة فلو قالت يا سفلة فقال ان كنت كذا قلت فانت كذا نجبر كان
 كذلك ولا ذكر الشرط ففحوت طالق ان لغو به يفتى بوجود رابط حيث
 تاخر كما كان في شرط الملك حقيقة كقولك لفته ان فعلت كذا فانت خروجا
 ولو حكما كقولك لك كونه او معدومة ان ذهبت فانت طالق او الاضافة اليه
 الى الملك المحققة عاما او خاصا كان ملكك عبدا وان ملكك لمعين
 فكذا والحكمي كذلك كان نكحت امرأة وان نكحتك فانت طالق وكذا كل من
 وبكى معنى الشرط الا في العتة باسم او نسب واسارة فلو قال المرأة التي
 تزوجها طالق تطلق بزوجها ولو قال هذه المرأة الحرة لا تنعربها
 بالاشارة فلغى الوصف فلغى قوله لاجنبية ان زرت زيدا فانت طالق
 فنكحتا فزارت وكذا كل مرة اجتمع معها في فراشها طالق فزرت لم
 تطلق ومثله كاجارية اطاها حرة فاشترى جارية فوطها لم تغتفر
 لعدم الملك والاضافة اليه واقاد في البحر زيارة المرأة في عرفنا لا يكون
 الا بطعام معها بطعم عند الزور فيلحظ كما لغى بقاءه الطلاق مقارنا
 لثبوت ملك كانت طالق مع نكاحك وبقي مع تزوجي اياك لتمام الكلام
 بفاعله ومفعوله وزواله كمن مائة وموتك **فاسد** في المجتبى
 عن محمد رحمه الله تعالى في المضافة لا يقع وبه ائمة خوارزم انتهى
 هو قول الشافعي والمجته تقليده بنسخ قاض بلحكم بلغة عدل وبتقوين
 في حاد شين وهو ذا يعلم ولا يفتى به بزازية وبطل تجزى الثلاث للمرة

الجزء

والثنتين للامة تعليقه الثلاث ومادونها الا المضافة الى الملك كما نرى
لا يتجزأ مادونها اعلم ان التعليق يبطل بزوال الملك فلما
علق الثلاث ومادونها بدخول الذار ثم تجزئ الثلاث ثم تنكحها بعد التحليل
بطل التعليق فلا يقع بدخولها ولو كان تجزأ مادونها لم يبطل فيقع المعلق
كله واوقع محمد بينة الاول وهي مسألة الهدم الابنة وتحرته فمن علق
واحدة ثم تجزئ ثنتين ثم تنكحها بعد زوج اخر فدخلت له رجعتها
خلاف المخذ وكذا يبطل بلحاظه من يد ابدار الحرب خلافا لها وتبعوت محل البر
كلت فلانا ودخلت هذه الدار فماتت وجعلت بنتا نكحنا بطنها فيما
علقنا في الملتقى وبسج في مسألة الكوز بزوجها **فدع** قال لزوجته
الامة ان دخلت الدار فمات طالق ثلاثا ففقت فدخلت له رجعتها
قينة والفاظ الشرط الى علامات وجود الجزاء ان الكسوة فلو فتحها وتبع
ما لم يوال تعليق فيدين وكذا الوحدف النام من الجواب نحو طليقة واسمته
وجامد وبما وقد وبلن وبالنفس كما خصناه في شرح الملتقى واذا زاما
وكل ولم تنكح كلما الامنوبة ولو مبتدأ اضافها اليه ومنى ومنى ما نحو
ذلك كلو كانت طالق لو دخلت الدار تعلق بدخولها وان نحو من دخلت
الذار فهي طالق فلو دخلت واحدة مرارا طلقت بكل مرة لان الدخول
اضيف للجماعة فازداد عموما كذا في الغاية وهي غريبة وجعله في البحر
القولين وفيها كلما تغل اي بطل البين بطلان التعليق لا وجد الشرط مرة
الا في كلما فانه بطل بعد الثلاث لا قضاها عموم الافعال كاقضا كل عم
الاسماء فلا يقع ان تنكحها بعد زوج اخر الا اذا دخلت كلما على الزوج نحو كلما
تزوجتلك فانت كذا الدخول على سبب الملك وهو غير متناه ومن لطيف
ما بينهما او قال لموطو، كلما طلقك فانت طالق فطلقها واحدة تقع
ثنتان وفي كلما وقع عليك طلاقه تقع ثلاث لتكرر الوقوع لكنه يزيد
على الثلاث وزوال الملك من نكاح او يمين لا يبطل البين فلو بانها او باعه
شتر نكحها واشتره فوجد الشرط طلقت وعقوبتها التعليق بقاء محله
وتغل البين بعد وجود الشرط مطلقا لكن ان وجد في الملك طلقت وعق
والا لاجل من علق الثلاث بدخول الدار ان بطلتها واحدة ثم بعد العدة
تدخل فيخل البين فينكحها فان اشترى في وجود الشرط اي ثبوته ليغيب العبد
فالقول له مع البين لا نكاح والطلاق ومفاده انه لو علق طلاقها بعد

وصول نفقتها ابنا ما فاذ عى الوصول وانكرت ان القول له وبه جزم في البينة
لكن صح في الخلاصة والبرازية ان القول لها وقوه في البحر والنهر وهو يفي
تخصيص التون لكن قال المصرج جزم بخفا في قواه بما يفيد التون الشرج
لانها الموضوع لتقل المذمك لا يخفى الا اذا برهنت فان البينة تقبل على
الشرط وان كان نفي كان لم يخفى صهر في البينة فاسرى كذا فشهد انها لم
تجيه قبلت وطلعت مني وفي التبيين ان البامعك في حبصك فانت
طالق للثنة ثم قال جامعك ان خايبا فالقول له لانه يملك الانثا
والا لا انتهى **قلت** فالمسئلة السابقة والابنة ليست اعط اطلاقها
وما لا يعلم وجوده لانها صدقت في حق نفسها خاصة استأنا بالابنة
نهر بخفا ومرافقة كالغنة واختام كحضر في الاصح كقوله ان حبصت فانت
طالق وفلانة وان كنت تحبين عذرا لك فانت كذا او عبده من فلو فانت
حبصت والمحبص قائم فان انقطع لم يقبل قولها زبلي وحدادي اوجب طلقت
في فقط ان كذبها الزوج فان صدقها او علم وجود الحبص منها طلقتا
جميعا حدادي وفي ان حبصت لا يقع برؤية الدم لاحتمال الاستحاضة
فان استمر ثلاثا ووقع من حين رت وكان بدعي فلو غير مدخولة
فترزجت باخر في ثلاثة ايام صح فلو مات فيها فارضا للزوج الاول
دون الشك او تصدق في حقه او نضرتها او في ان حبصت حبصه
او نضرها او ثلثها او سدسها لعدم تجزئها لا يقع حتى تظهر منها لان
الحبصه اسم للكمال ثم انما يقبل قولها ما لم ترجصه اخرى جوهره وفي
ان صمت يوم فانت طالق تطلق حين غرت الشمس من يوم صومها
بخلاف ان صمت فانه يصدق ساعة قال لها ان ولدت غلاما
فانت طالق واحدة وان ولدت جارية فانت طالق ثنتين فولدتها
ولم يدرك الاول فلزمه طلاق واحدة قضا، وثنتان تنزها اي احتياطا
لاحتمال تقدم الجارية ومضت العدة بالشك فلذا لم يقع به شيء لان
الطلاق المقارن لانقضاء العدة لا يقع فان علم الاول فالكلام وان اختلفا
فالقول للزوج لانه منكر وان تحقق ولادتهما معا وقع الثلاث وتعدت
بالافرا وان ولدت غلاما وجاريتين ولا يدري الاول يقع ثنتان
قضا وثلاث تنزها وان ولدت غلامين وجارية فواحدة قضا
وثلاث تنزها وهذا بخلاف لو قال ان كان حلك غلاما فانت

فانت طالق واحدة وان كان جارية فنت من فولدت غلاما وجارية
لم يطلق لان الحمل اسم لكل فاما لم يكن الكل غلاما وجارية لم يطلاق وكذا لو قال
ان كان مائة بطنك غلاما والسائلة بحالها الصور مما يخلاف ان كان
في بطنك والسائلة بحالها فانه تنفع الثلاث لعدم اللفظ العام
فروع لو علق طلاقها بحالها لم يطلاق حتى تلد لا كثر من سنتين من وقت
اليمين قال ان ولدت ولدت طالق او خرة فولدت ولدت طالق
طالقت وعنت قال لام ولده ان ولدت فانت خرة تنقض به
العدة جوهره علق العتاق والطلاق ولولت ثلاث بينين حقيقة
بتكر الشرط ولا كان جاز زيدا وبكر فانت كذا يقع العلق ان وجد الشرط
الشفا في الملك والا لا لاشترط الملك حالة الملك والسائلة رابعة
علق الثلاث والعقوبات بالوطي حث بالتقاء الختانين ولم يجب
عليه العقر في السكين بالث بعد الايام لانه للبث لبس يوحى ولذا
لم يصريه مرجع في الطلاق الرجعي الا اذا خرج منه اربع ثانيا حقيقة
او حكما بان حركت منه فيصير مرجعا بالحركة الثانية ويجب العقر
لا لحد لا لحد المجلس لا يطلاق الجديدة في قوله للقيح قد انكحتمنا اي فلا
عليك فهي طالق اذ انك فلا لانه عليها عدة البائن لان الشرط مشا كذا
في القسم ولم يوجد ولو كفي عدة الرجعي او لم يبق عليك طالقت لجدد
ذكره مسكين وقيد في الترخيم بما اذا اراد رجعتها ولا فاقسم لها
كما مر قال طالق ان شاء الله متصلا لا تنفس وسعال او شيا
او عطاس او نقل لسان او مساك فم فواصل من يد لك اوتكيد او تكيد او
حد او طلاق ونده كانت طالق بازية او با طالق ان شاء الله تنقض الاستنا
بزازية وخاتية بخلاف الفاسل للفقو كانت طالق رجعيان ان شاء الله وقع
وبائنا لا يقع ولو قال رجعيان او با يا يقع بنية البائن لا الرجعية
وقوله في الترخيم موعا بحيث لو قرب شخص لانه الى فيه بسميع فيقع
استثناء الاصل خاتية لا يقع للشك وامانت قبل قوله ان شاء الله وان
مات يقع ولا بشرط فيه القصد ولا التلطف بهما فلو تلفظ بالطلاق
وكت الاستنا موصولا او عكس ازال الاستنا بعد الكتابة لم يقع عمدا
ولا العلم بمعناه حتى لو لم بالشبهة من غير قصد جاهلا لم يقع خلافا
للشفا وفيه الشيخ الرمي الشفا من خلف على شيء بالطلاق فانشأه

الغير طانا صحته بعدم الوقوع انتهى قلت ولم اراه لاحد من علمائنا
والله اعلم ولو شهد بها وهو لا يذكرها ان كان بحال بدري ما يجري على لسانه
لفض جاز له لاعتبار عليه ما ولا لا بحر وبقبل قوله ان ادعاه وانكره في
ظاهره روى عن صاحب المذهب وقيل لا يقبل لا بينة وعلة الاعتماد و
الفتوى احتياط الغلبة الفساد خاتية وقيل ان عرف بالصادق فالتقوا
له وحكم من لم يوقف على شبهة فيما ذكر كالا نس والجن والملايكة والجار
ولما كذلك وكذا بشره كان شاء الله وشاء زيد لم يقع اصلا وشان
الاوان لم واذا وما وما ومن الاستثناءات طالق لولا البولك ولولا احد
اولو لا لينة اثبتك فلا يقع خاتية ومنه سبحانه الله ذكره ابن الهمام في فتواه
قال انت طالق ثلاثا وثلاثا ان شاء الله وانت حر وحران شاء الله طلقت
ثلاثا وعنت العبد عند الاصل لان اللفظ الشفا لغويا لوجه لكونه توكيدا
للفصل بالبول بخلاف قوله حررا وحر وعتيق لانه توكيد وعطف نصير
فيصح الاستثناء وكذا يقع الطلاق بقوله ان شاء الله انت طالق فانه تظن
عندما تعليق عليه بد يوسف لانصال البطل بالايما فلي يقع كالأخر
وقيل لخلاف بالعكس وعكس فالفقهاء عدم الوقوع اذا قدم المشبهة
ولم يأت بالفاء فان لم يها لم يقع انت فاكما في البحر والشرعية و
الضميمة وغيره فليحفظ وثمرة فمن حلف لا يحلف بالطلاق و
قاله حث على التعليق لا الابطال وبانت طالق بمشة الله او بارادته
او بحجة او برضا لا يطلاق لان الباء للاصاق فكان كالاصاق للبراء
بالشرط وان اضافة الى المذكور من المشبهة وغيرها الى العبد كان ذلك
متملكا فيقتصر على المجلس كما ترون قال بامر او بحكمة او بقضاء
او باذنه او بعلمه او بقدرته يقع في الحال اضف اليه تعالى والى العبدان
براد بمشله التخيير عرفا لقوله انت طالق بحكم القاضي وان قال ذلك باللا
يوقع في الوجوه كلها لانه للتعليل وان كان ذلك يحرف في ان اضافة
الى الله تعالى لا يقع في الوجوه كلها لانه في بعض الشرط الا في العلم فانه يقع
في الحال وكذا القدرة ان تولى بها ضد البحر لوجود قدرة الله تعالى قطعا
كالعلم وان اضافة الى العبد كان متملكا في الاربع الاول وما يمتها كما في
والرؤية تعليقا في غيرها وهي ستة ثم العشرة انما ان تصاف لله وللعبد
والعشرون انما ان تكون بباء او لام او في فريستون وفي البرازية كتب الطلاق

واستثنى بالكتابة صحح وعلى ما مر عن العادة في هي مائة ومائون وكثير
شأنه تطلق رجعة أنت طالق ثلاثا الواحدة يقع ثنتان وفي الاثنين
يقع واحدة وفي الثلاثا يقع ثلاث لان استثناء الكل باطل ان كان
بلفظ الصداق مساويه وان بقيها كنف اي طلاق الاهولا او الازيب
وعمره وهند وعبيد احرار الاهولا او الاسالم او غنا وراشد او مكره
كما يجي في الاقرار ويقع بر في المستثنى كونه كلاً او بعضاً من جملة الكلام
لا من جملة الكلام الذي يحكم بصحته وهو ثلاث ففانت طالق عشرة الا
ستعاقب واحدة والاثنان يقع ثنتان والاسبعا يقع ثلاث وتي
تعد الاستثناء بلا و لو كان كل اسقاطا مما يليه فيقع ثنتان بان طلق
عشر الاثنا الاثمانية الاسبعة ويلزمه خمسة بله عشرة الا
٨ الا ١٥ الا ١٥ الا ١٥ الا ١٥ الواحدة وتقر به ان تاخذ العدة
الاولى بيمينك والشفابيسارك والثالث بيمينك والرابع بيسارك
وهكذا ثم تسقط ما بيسارك ثانيا بيمينك فاقية فهو الواقع اخرج بعض
التطبيق لغو بخلاف ايقاعه فلو قال انت طالق ثلاثا لانصت لتطبيقه
وفي الثلاث في المختار وعن الشافعي ثنتان في وفي السبعة انت طالق
الواحدة يقع ثنتان انتهى مكانه استثنى من ثلاث مقدرات لمرأة
الطلاق فقال انت طالق خمسين طلقة فقالت المرأة ثلاث تكفيني فقال
ثلاث لك والبول في لصاحبك وله ثلاث نسوة غيرها تطلق المخاطبة
ثلاثا لا غيرها اصلا هو المختار لصبر ورة البول في لغو لم يقع بصرفه
لصاحبها في **فروع** في ايمان الفخ مالفظة وقد عرف في الطلاق انه لو قال
ان دخلت الدار فانت طالق ان دخلت الدار فانت طالق ان دخلت الدار
فانت طالق وفي الثلاث واقرة المصرفة ان سكنت هذه البلدة فامرئة
طالق وخرج فوراً فخلع امرئته ثم سكنها قبل العدة لم تطلق بخلاف فانت
طالق فليحفظ ان تزوجتك وان تزوجتك فانت كذا لم يقع حتى ينزويها
مرتين بخلاف ما لو خلى الخلاء فليحفظ ان غبت عنك اربعة اشهر فامرك ببيت
ثم طلقها فاعتدت فتزوجت ثم عادت الاولى ثم غاب اربعة
اشهر فامرك ان تطلق نفسها ولو خلت لالا لانه تجوز الاول تعليق
دعائها للزواج فانت فتا شئ يكون فقالت غدا فقال ان لم تفعل هذا الزاد
غدا فانت كذا ثم نسيام حتى مضى الغد لا يقع حلف لا يثبتها فاستلحق

فجاءت فجمعتان مستبقتا حثان لم يشعك من الجماع ففعلت لهما
ان لم يجمعا الف مرة فكذا فعلت البالغة لا العدة ان وطئت ففعلت
جماع الفرج وان نوى الذم من القدم حث به ايضا له مرة جنب و
حايض ونفسا فقال حبسك طالق طلفت النفس وفي الفحش ففعلت لهما
قال ليك حايض فقال امرئته طالق ان لم يقصمها فقال هي ان تطلق امرئته
فله ان لا يصدقها قال لا صحابه ان لم ذهب بكم الليلة الى منزلي
فامرئته كذا فذهب بهم بعض الطريق فاخذهم العسس فحبسهم لا يثبت
ان خرجت من الدار لا ياباد في فخرجت لحرقتها لا يثبت حلف لا يرجع
ثم رجع لثني نسيه لا يثبت حلف ليخرج من سكن داره اليوم والسكان
ظالم ان لم يمكنه اخرجها فاليوم على التلظظ بالث ان بفلان وان لم تدرى
تخرج الساعة فانت طالق فجاء فلان من جانب آخر بنفسه واخذ الثوب
فقال ففعلت لا يثبت كذا ان لم دفع اليك الذي اراد الذي على امرئته تركها
فامرئته قبل الشتر بطل اليمين بقى ما يكتب في النعاليق من نقلها او تزوج بها
او برائه من كذا من باقى صداقها فلو دفعها الكل هل يطل الظاهر
لا انصرح بهم بصحة براءة الاسقاط والرجوع بما دفعه حلفت انه لا يدخل
هذه الدار اليوم ثم قال عبده خزن لم يكن دخل لا كفاة ولا يفتق عبده
اما الصداق ولا انها غموس ولا مدخل القضا في اليمين بالله حتى لو كانت
بيته الاولى بعق او طلاق حث في اليمين لدخولها في القضا اخذت
اخذت من ماله درهما فاشترت به لها وخطه الحمام بدرهمه وقال
زوجها ان لم ترد به اليوم فانت كذا فيك ان تاخذ كيس الحمام وتسله
لزوجك ولو ضاع من الحمام فام لم يمس له اذيب واستقط في البحر لا يثبت
حلف ان لم كن اليوم في العالم او في هذه الدنيا فكذا يحبس ولو في بيت
حتى يمضي اليوم ولو حلف ان لم يجرب بيت فلان غدا فقيده ومنع حتى
مضى الغد حث كذا ان لم اخرج من هذه المنزل فكذا فيقيد وان لم اخرج
الى منزلي فلنخذها فمهرت منه وان لم تحضري الليلة منزلي فكذا ففعلها
ابوها حث في المختار بخلاف لا اسكن فاعلق الباب او قيد لا يثبت
في المختار **قلت** قال ابن السخنة والاصل انه متى عجز عن شرط الحث
حث في العتق لا الوجودي قال في النهر ومغارة الحث فيمن حلف
ليؤدى اليوم دينه فجبر لفقره وفقد من يقضه خلافا لما بحثه في الجوف

نابح

لا

باب طلاق المريض عنون به لأصله ويقال انفار
 لفراره من أرضها فبرده عليه قصده إلى تمام عذتها وقد يكون الفرار منها
 كما يجي من غالب حالة الهلاك بمرض أو غيره بانضائه مرض عجز به
 عن إقامة مصلحه خارج البيت هو لا يحج كعجز الفقير عن الاتيان إلى
 المسجد وعجز السوف عن الاتيان إلى دكانه وفي حقها ان يعجز عن مصلحتها
 داخله كلف البرازية ومفاده انها لو قدرت على نحو الطبع دون صعود
 السطح لم تكن مريضة قال في التمر وهو الظاهر **قلت** وفي آخر وصايا الجني
 المرض يعتبر المصطفى لصلاته قاعدا والمقعد والمفلوج والسلول إذا
 تطاول ولم يقعه في الفراش كما يصح شتم من شتم حد التطاول سنة انفي
 وفي القية المفلوج والسلول والمقعد ما دام يزاد كالمريض أو بارز رجلا
 قوي من أوقدم لينقل من قصاص ويرجم ويقتل على عوج من السنية أو
 افترسه سبع وبقي في فيه فأربا الطلاق خبز من ولا يصح تبرعه لأمن الثقت
 فلو بانها وهي من أهل الميراث علم بأهلينها لم لا كان أسلمت أو عنت ولم
 طابعا بأرضها ما فلو أكره أو رضى لم ترث وأكره على مرضها أو طبعها
 ابنه مكره ورثت وهو كذلك بذلك الحال ومات فيه فلو صح ثم مات
 في عذتها لم ترث بذلك السبب موته أو غيره كان يقتل المريض ويوت
 بجمرة لغوى في العدة المدخولة ورثت هي منه لا هو منها الرضاء باسقاطه
 حقه وعند أحد ترث بعد العدة ما لم تنزف فزوج باخر وكذا ترث طالبة
 رجوعة أو طلاق فقط طلقت بابنا أو ثلثا لأن الزوجي لا يرزى كالتخام
 حتى يحل وطها أو يوارثان في العدة مطلقا وتكفي أهلها للارث وفي
 الموت بخلاف البايين وكذا ترث مبانة قبلت أو طاعت ابن زوجها
 لحي الحرمة ببينونه ومن لاعنها في مرضه أو لمرضها كذلك أي ترث
 لما مروا إلى في صحته وبانت به بالايلاء في مرضه أو بانها في مرضه
 فصحت فمات أو بانها فارتدت فأسلمت فمات لا ترثه لأنه لا بد أن يكون
 المرض الذي طلقها فيه مرض الموت فإذا صح تبيين أنه لم يكن مرض الموت ولا بد
 في البايين ان تستمر أهلها للارث من وقت الطلاق إلى وقت الموت حتى
 لو كانت أو مملوكة وقت الطلاق ثم أسلمت أو عنت لم ترث كما لا ترث لو
 طلقها رجعت أو لم يطلتها فطاعت أو قبلت ابنه لحي الفرقه منها أو بانها
 بأمرها قيد به لأنها الوبايت نفسها فأجاز ورثت علما بأجازته قسبة

كانت

أو اختلعت منه أو اختارت نفسها ولو يبلوغ وعق وجب وعنة لم ترث
 لرضاها ولو كان الزوج محصورا بجس أو في صنف القتال ومثله حال
 فتوالقاعون أشباه أو قائما بمصالحه خارج البيت مشكيا من المومحوا
 أو محبوسا بقصاص أو رجم لا ترث لخلية النائمة والمحاملا تكون فارة
 لا تلبسها بالخاض وهو الطلاق لأنها حيث كالمريضة وعند مالك إذا
 تم لها ستة أشهر إذا علق المريض طلاقها البايين بفعل الجني أي غير الزوج
 ولو ولد عامته أو يحيى الوقت وطال ان التعلق والشرط في مرضه أو علق
 طلاقها بفعل بنته وعمل في المرض والشرط فقط فيه أو علق بفعلها ولا بد
 لها منه طبعها أو شرعا كاكل وكلام أو يوين وعمل في المرض والشرط فيه فقط
 ورثت لفراره ومنه ما في البديع ان لم اطلقك وان لم تزوج عليك فمات
 طالق ثلاثا فمات بفعل جنة مات ورثته ولو مات هي لم يرثها وفي غير ذلك
 وهو ما إذا كان في الصحة والتعلق فقط أو بفعلها ولم مات به بدو لها
 ستة عشر لان التعلق بما يحيى وقت أو بفعل الجني أو بفعلها أو بفعلها وكذا
 على أربعة لان التعلق والشرط مائة في الصحة أو المرض واحد ما وقد علم حكمها
 قال لها في صحته ان شئت أنا أو فلا تافان طالق ثلاثا ثم مرض فشا الزوج
 ولا جنة الطلاق معا أو شاء الزوج ثم لا جني ثم مات الزوج لا ترث
 وان شاء الجني أو لاشتم الزوج ورثت كذا في الحائنة والفرق لا يجني في بنية
 الجني أو لاصار الطلاق معلقا على فعله فقط نقصد قاي المريض
 الموت والزوجة ثلاث في الصحة وعلى مضي العدة ثم أفر لها بدو أو
 عين أو وصي لها بنية فلها الأقل منه أي مما أفر أو وصي ومن الميراث لم يقه
 ونعند من وقت فراره وبه ينفق ولو مات بعد مضيتها فلها جميع ما أفر
 أو وصي عادية ولو لم يكن بمرض موته صح فراره ووصيته ولو كذبه
 لم يصح إقراره شرح الجميع وفي الفصول ادعت عليه مريضا انه ابانها فمات
 وحلته الفضة فحلف ثم صدقته ومات ترثه لو صدقته قبل موته
 لا لو بعد مكن طلقت ثلاثا باصرها في مرضه ثم أوصى لها أو فتر فان طلقا
 الأقل قال صحيح لا مراهي أحدا كما طالق ثم بين الطلاق في مرضه الذي مات
 فيه في أحديهما صار فارقا باليك افترت منه كلفه ومفاده انه لو حلف
 صحيحا وحلت مريضا فبينه في أحداها صار فارقا ولم يرثها ولا بشرط
 علما أي الزوج بأهلها أي الزرة للميراث فلو طلقها بايانا في مرضه وقد كان

سيد حاشا اعتقها قبله وكانت كاتبة فاسدت ولم يعلم به كان فازا نثر
 ظهيرة بنية بخلافها لو قال لامه انت حرة عدا وقال الزوج انت طالق
 فلا نثار بعد عدان علم بكلام المولى كان فازا ولا يعلم لانث خاتبة ولو
 علقه بعقها او بمرضه او وكله به وهو صحيح فاقعه حال مرضه قادرا
 على عزله كان فازا ولو باشرت المرأة سب الفرفة وهما في الحال انها
 مريضة وماتت قبل انقضاء عدتها وورثها الزوج كما اذا وقعت الفرفة بينهما
 باختيارها انفسها في خبار البلوغ والعنف وتقبلها او مطاوعتها ابن زوجها
 وهي مريضة لانها من قبلها ولذا لم يكن طلاقا بخلاف وقوع الفرفة
 بينهما بالجب والعنة واللعان فانه لا يورث على ما في الخاتبة والنفق
 عن الجامع وجرم به في الكافي قال في السير وكان هو الذي لا ينفق طلاقا
 مضافة اليه وقبل قابله الزليجي هو كما لا يورثها ولو زدت ثم ماتت
 اولحت بدار الحرب فان كانت الزدة في المرض ورثها زوجها استخفا
 والابان ارتدت في الصحة لا يورثها بخلاف رثته فانها في معنى مرض
 موته فترثه مطلقا ولو ارتد معها فان اسلمت هي ورثته والا لا
 خاتبة قال خاتمة تزوجها طالق ثلاثا في امرأة ثم ماتت ثم تزوج
 طلقا الاخرى عند التزوج ولا يصير فازا خلافا لهما لان الموت مفرق
 وانصافه بالآخرة من وقت الشرط فيثبت مستند **در فروع**
 ابانها في مرضه ثم قال لما اذا تزوجت فان طالق ثلاثا فتزوجها
 في العدة ومات في مرضه لم ترث لانها في عدة مستبلة وقد حصل
 الزوج بنفعلها فامكن فرار خلافا لمحمد خاتبة كذبها الورثة بعد موته
 في الطلاق في مرضه فالقول لها قولها طلق وهو ثابت وقا لولا في بقية
 ولو الجينة طلقها في المرض ومات بعد العدة فالشك من مناع اليك
 لورث الزوج لصبر ورثها الجينة بخلافه في العدة جامع النصوص
 والله اعلم **باب الرجعة بالنفق** وكسر يحدى ولا يحدى
 هي استدامة الملك القائم بلا عوض مادامت في العدة اي عدة الدخول
 حقيقة اذا رجعت في عدة الخلق ابن الملك وفي البرازية ادعى الوطى بعد
 الدخول وانكرت فله الرجعة لاني عكس ونفي مع كراهه وهزل ولعب
 وخطا بنحو متعلق باستدامة راجعتك وردت لك وممكنك بالنية
 لانه صريح وبالفعل مع الكراهة بكل ما يوجب حرمة المصاهرة كسر ولو

منها الخالسا وانما او مكرها او مجنونا او معنوها ان صدقها هو وورث
 بعد موته جوهره ورجعة المجنون بالنفل بستانية ونفي بغير وجهها في
 العدة به ينفى جوهره ووطئها في الذر على المعتمد لانه لا يخلو عن من ينفى
 ان لم يطلق باينا فان باينا فلا وان ابنت او قال بطلت رجعتي او لا رجعة
 فله الرجعة بلا عوض ولو نفي هل يجعل زيادة في المهر فلولان ويختل الخويل
 بالرجعي ولا يثاقل رجعتا خلاصة وفي الصبر فيه لا يكون حاشا تنقضي
 العدة ونذر على ما بها لا يثاقل غيره بعد العدة فان نكحت فارق بينهما وان
 دخل شتمني ونذر لا شاهد لعدلين ولو بعد الرجعة بالنفل ونذر عدم
 دخوله بلا اذنها عليها انتاب وان قصد رجعتها لكرامتها بالنفل كما امر
 اذا عاها بعد العدة فيها بان قال كنت راجعتك في عدتك فصدقته
 صح بالمصادقة والا لا يصح وكذا لو اقام بينة بعد العدة انه قال في عدتها
 قد راجعتها او انه قال قد جامعها وتقدم فيوطئ على نفس اللبس والقبيل
 فلينفك كان رجعة لان الثابت بالبينة كالثابت بالعانة وهذا
 من اعجيب السبل حيث لا يثبت اقراره باقراره بل بالبينة كما لو قال فيك كنت
 راجعتك اسر فانها نفى وان كذبت لملكه لانتها في الحال بخلاف قوله
 لما راجعتك بريد الانتها فتالك مجيبة له مضت عدته فانها لا تنفك
 عند الامام لمقارنتها لانقضاء العدة حتى لو سكنت ثم اجابت صحت
 انتفاكا كما لو نكحت عن البمين عن مضط العدة قال روح الامية بعد
 حال العدة راجعتها فيها فصدقته السيد وكذبت الامية ولا يثبت او قال
 مضت عدتي وانكر الزوج والمولى فالقول لها عند الامام لانها امينة فلو
 كذبت المولى وصدقته الامية فالقول له اي للمولى على الصحيح لظن وملكه
 في البضع فلا يمكنها ابطلاله قالت انقضت عدتي ثم قالت تنقض كما
 له الرجعة لاخبارها بكذبتها في حق عليها شتمني شتم انما تعتبر المدة ولو لم ينفك
 لا باللفظ وله تخيلها انه مستبين الخلق ولو بالولادة لم يقبل البينة
 ولو حرة في وتنفك الرجعة انما ظهرت من الحيض الاخير بعلم الامية لعشر فابام
 مطلقا وان لم تغسل او يمض وقت صلاة ولا قل تنفك حتى تغسل
 ولو بسوء رمار مع وجود الطلق لكن لا ينفك ولا ينفك حتى يغسل
 وقت صلاة فتصير بدنها في ذمتها ولو عاودها ولم يجاوز العشرة فله
 الرجعة او حتى يتيم عند عدم الماء ويغسل ولو نفلا صلاة نائمة في الاصح

وتحذف الكتابة بجزء الانقطاع لغيره لعدم خطابها **قلت** ومفاده أن المحو
والعنوة كذلك ولو غسلت ونسبت أقل من عضو تنقطع استماع
لجفاف فلو ثبتت عدم الوصول وتركه عدم الانقطاع وكل واحد من المنص
والاستنشق كالأقل منها عضو واحد على الصحيح بهن طلق حاملها منكرا
وطها فاجعها قبل الوضع فجاءت بولد لأقل من ستة أشهر من وقت الطلاق
ولستة أشهر فصاعدا من وقت النكاح صحته رجعة السابقة وتوقف
ظهور صحته على الوضع لا ينفي صحته قبله فلا مسامحة في كلام الوفاة
كما صححت لو طلق من ولدت قبل الطلاق فلو ولدت بعده فلا رجعة
لمضي العدة منكرا وطها لأن الشرع كذب يجعل الولد للفرش قبل زعمه
حيث لم يتعلق بأقراره حق الغير ولو خلاها ثم أنكره إلى الوطى ثم طلقها
لا يملك الرجعة لأن الشرع لم يكذب به ولو قرب به وأنكرت فله الرجعة ولو
لم يخل بها فلا رجعة له لأن الظاهر شاهد لها ولو لم يجز فان طلقها
فولجها والسئلة بحالها فجاءت بولد لأقل من حولين من حين الطلاق
صحته رجعة السابقة لصبر ورثه مكذبا كما مروا وقالوا **ان ولد**
فانت طالق فولدت فطلقت فاعتدت ثم ولدت آخر بطنين بعنه
بعد ستة أشهر ولو لا أكثر من عشرين ما لم تنقض العدة لأن
امتداد الظاهر لأغلبه إلا الأياسر فهو الولد الشافعي رجعة إذ يجعل
بوطى حادث في العدة بخلاف ما لو كانا بطن واحد وفي كل ولد
فانت طالق فولدت ثلاث بطون يقع الثلاث والولد الشافعي رجعة
في الطلاق لا أول كما مروا وتطلق به ثانيا كما لو دلثا ثا فانه رجعة في الثا
وتطلق به ثلثا عملا به كل واحد عند الطلاق الثالث بالمحض لأنها من زوا
الأقوام تدخل في سن الأياسر في الشهر وكذا لو بطن يقع ثنتان بالزوا
لأن الثالث لا تنقض العدة به في المصلحة الرجعية تزيين ويحرم ذلك
في الباب والوفاء لزوجها الحاضر الغائب لفقد العدة إذا كانت الوفاة
مرجوة والأفلا تفعل ذكره مسكين ولا يخرجها من بينها ولو ما دون سفر
لمنع الطلق ما لم يشهد على رجعتها فتبطل العدة وهذا إذا صرح بعد
رجعتها فلو لم تصرح كان السفر رجعة دلالة في وقرة المض والطلاق الرجعي
لا يحرم الوطى خلافا للنفقة فلو وطى لا غرض له لأنه مباح لكن تكره الخلو
بها تزيينها إن لم يكن من قصد الرجعة والا لأنكره وبثبت القسم لها

إن كان من قصده الرجعة والا لا قسم لها بجزء عن البائع قال وصحوا
بأن له ضربا مرته على ترك الزينة وهو شامل للمطلقة رجعتا وبكى
مبائه بمادون الثلاث في العدة وبعد ما بالاجماع ومنع غيره بها
لاشبهاء النسب لا ينفي مطلقة من نكاح صحيح نافذ كما صحته بها أي بالثلاث
لوخوة وشتين لومة ولو قبل الدخول ومثلها شكلا باطل وموول كما مر
حتى بطاها غيره ولو الغير مرها بجامع مثله وقدره شمس الاسلام
بعشرتين أو خصيتا أو مجنونا أو ذميمة الذميمة بنكاح نافذ يخرج الفاسد
والموقوف فلو نكحها عبد بلا إذن سيده ووطئها فكل الإجازة لأجلها
حتى بطاها بعد ما وزن لطيف الخيل أن تزويج المملوك مرهق بشاهد من
فإذا أوجب ملكها لها في بطل النكاح ثم تبعه ليلدا خرفلا بضميرها لكن
على رواية الحسن الفخية بها أنه لا يملكها لعدم الكفاة أن لها أولى ولا يملكها
انثا فاما مرو ومضى عذته أي الشاخي لا يملك بيمين لاشراط الزوج بالنظر
فلا يملكها وطى المولى ولا ملكه بعد طلقين أو خرة بعد ثلاث ورده
وسبي نظيره من فرق بينهما بظهار أو إهتان ثم ارتدت وسبيت ثم ملكها
لم تحل له لبدأ النبيين بوقوع الوطى في الحمل المتيقن به فلو كانت صغيرة
لا يوطئها لم تحل له لبدأ والشرط المتيقن بوقوع الوطى في الحمل المتيقن به
فلو كانت صغيرة لا يوطئها لم تحل له لبدأ والأول والأول وان أفضاها بزيادة
فلو وطئ مفضاة لا تحل له إلا إذا حلت ليعلم أن الوطى كان في قبلها كما لو
تزوجت بمحبوب فأنها لا تحل له تحل بوجود الدخول حكمه ثبت
النسب في فالانقضاء على الوطى فصورا إلا أن يعزم بالحقيقة والحكمي والأبلايح
في محل البكارة يملكها والموت عنها لا كما في القبة واستشكله المضروفة
النهر وكانه ضعيفا في النبيين بشرط أن يكون الأبلايح موجبا للفعل
وهو التقاء المثانين بلا حائل يمنع الحرارة وكونه عن قوة نفسه فلا يملكها
من لا يقدر عليه إلا بمساعدة البكارة إذا انتعش وعمل ولو في حيز ونفا
والعلم وإن كان حراما وإن لم ينزل لأن الشرط الذوق لا الشبع **قلت** وفي
الحقيقة الصواب حلها بدخول المشقة مطلقا لكن في شرح المشارق لا يملك
لو وطئها وهي نائمة لا يملكها الأول لعدم ذوق العيلة وينبغي أن يكون
الوطى في حالة الأغمادك وكرة الزوج للشفة بغير الحديث لعن الحلال
والحلل له بشرط التحليل كمن تزوجك على أن حللك وإن حلت للأول

لصحة النكاح وبطلان الشرط فلا يجبر على الطلاق كما حققه الكمال
 خلافا لما زعمه البرزقي ومن لطيف الحيل قوله ان تزوجتك وجامعتك
 او اسكنك فوق ثلاث مثافات باين ولو خافته ان لا يطلقها تقول
 زوجتك نفسي على ان امري بي محمد زبلي ونمامه في العادة انا انصرف
 لا يكره وكان الرجل ناجورا لقصد الاصلاح وتاويل اللعن اذا شرط لا يكره
 البرزقي ثم هذا كله فرع صحة النكاح لا بد منه لو كان بلا ولي بعبارة
 المرأة او بلفظ هبة او بحضرة فاسقين ثم طلقها ثلاثا واراد حملها بلا زوج
 برفع الامر لغيرها فيقضي به وبطلان النكاح اي في الثاني ولان لا في النصف
 برأية وفيها قال الزوج الشفاعة كان النكاح فاسدا ولم يدخل بها وكذبت فاقول
 لها ولو قال الزوج الاول ذلك فالقول له اي في حقيقته والزواج الشفاهي يهدم
 بالذخول فلو لم يدخل لم يهدم اتفاقا فية ما دون الثلاث ايضا كما
 يهدم الثلاث اجماعا لانه اذا هدم الثلاث فادونها اول خلافا لفتوى
 من طلق دونها وعادت اليه بعد عادات بثلاث لو حرة و
 ثنتين لوامة وعند محمد وباب الائمة بما بقى وهو الخوف وافر المصلح
 ولو اخرجت مطلقة الثلاث بمحض عدته وعدة الزوج الشفاعة بعد دخوله
 والمدة تحمله له اي الاول ان يصدقها ان غلب ظنه صدقها واقل مدة
 عده عند مجبض شهران وائمة اربعون يوما ما لم تدع السفط كما سرت ولو
 تزوجت بعد مدة شمله ثم قالت لم تنقض عدتي وما تزوجت باخر
 لم تصدق لان اقدامها على التزوج دليل للبل وعن الشرح لا يحل تزوجها
 حتى يستفرها وفي البرزقية قالت طلقني ثلاثا فاستم اريدت تزوجها
 من ليس لها ذلك اصرت عليه ام كذبت نفسها سمعت من زوجها انه
 طلقها ولا تقدر على منع من نفيه لا يقتله لها قتله بدو خوف
 الفصاح ولا يقتل نفسها وقال لا تزوجك ترفع الامر لغيرها فان طلق
 ولا يئنه فالانتم عليه وان قتله فلا شيء عليها والباين كالثلاث برأية
 وفيها شهادته طلقها ثلاثا فالحال التزوج باخر للتحليل لو غابا انتهى **قلت**
 بعض ديانة والصحيح عدم الجوز فية وفيها لو لم يقدرهون بخلاف عنها ولو
 سحرته وردته اليها لا يحل له قتلها ويبعد عنها جهده وجب ان يقتله
 قائلا لا سيما وبه يفتي كمال في الشارح ثمانية وشرح الوهابية عن المنظف
 اي والانتم عليه كما مر قال بعد اي بعد طلاقه ثلاثا كان قبيلها طلقه

واحدة ونقضت عدتها وصدة مرة في ذلك لا يصدق ان على اليد
 الفتى به كما لو لم يصدق به وقيل يصدق ان ولو طلقها ثنتين من قبل الله
 ثم قال كنت طلقها قبلها واحدة اخذ بالثلاث فية **باب**
الايلاء مناسبتة البيونة ما لا هو لغة اليمين وشرا الحلف على ترك
 قربانها مائة ولو زمتها والولي موالذي لا يمكن قربان امراته لا يئنه
 مشقيلزومه الا لما يقع كفرو ركنه الحلف وشرطه محبة المرأة بكونها سكو
 وقت نفيها الايلاء ومنه ان تزوجت فوائده لا اقربك ولو زاد وان
 طلق ثم تزوجها الزمة كفارة بالقدريان ووقع باين بتركه وبعده
 الزوج للطلاق وعدم الكفارة فبيع ايلاء الذي بغير ما هو فربة وقابله
 وقوع الطلاق ومن شرطه عدم النقص عن المدة وحكمه وقوع طلقه
 باينة ان تزول بطلا وزوم الكفارة وللمرأة المعلقان حث بالقران والمدة
 اقلها للزوجة اربعة اشهر وائمة شهران واحد لاكثر فلا يلاجله على اقل
 من الاقلين وسببه كالتب في الرجعة والفاطمة صبرم وكناية من الصريح
 لوقال والله وكلها ينعقد به اليمين لا اقربك لغير حايض كره سعدى
 لعدم اضافة النكاح حيث لا يمين او والله لا اقربك لا جامعك لا اطاول
 لا اغسل منك من جنابة اربعة اشهر ولو طلقها ثنتين المدة وان قربك
 فطالع او نحو ما يشق بخلافه صلاة ركعتين فليس يبول لعدم مشقتها
 بخلاف فعل ماية ركعة وقياسه ان يكون مولى بماية ختمه او اتباع ما
 جنازة ولم ارا وافات طالق او عبده حرم من الكتابة لا امك لا ايتك
 لا اغشاك لا اقرب فراشك لا ادخل عليك ومن الموبد نحو حثه فخرج الذية
 او الدجال وتطلى الشمس من مغربها فان قربها في المدة ولو مجنونان
 وحيد في الحلف بالله وجبت الكفارة وفي غير وجب الجزاء وسقط
 الايلاء لانها اليمين والايقر بها بان واحدة بمضيتها ولو اذاعة بعد
 مضيتها لم يقبل قوله لا يئنه وسقط الحلف لو كان موقفا ولو يدين
 او بمضيتها ثمانية تبين بشانية وسقط الايلاء لو كان مؤبدا وكانت طاهرة
 كما مر وفرع عليه فلو نكحها ثانيا وقاتك ومضت المدة نان بلا في اي قربان
 بان باخرين والمدة من وقت التزوج فان نكحها بعد زوج اخر طلق
 لانها هذا الملك بخلاف ما لو بان بالايلاء بما دون ثلاث وايانها
 بنجيز الطلاق ثم عادت بثلاث يقع بالايلاء خلافا لفتوى كاشغري

وان وطهرها بعد زوج آخر كقرابها اليمين للحنث والله لا اقربك شهرين
وشهرين بعد هذين الشهرين بالا لتحقيق المدة ولو مكث يوما اراد به
مطلق الزمان ذالت ساعة كذلك بجرثه قال والله لا اقربك شهرين
لم يكن موليا قال بعد الشهرين الاولين ولا تنقص المدة لكن ان قاله تحت
الكفارة والاعتدلت اوقال والله لا اقربك سنة الا يوما لم يكن موليا
للحال بل ان قهرها ويخضع من السنة اربعة اشهر فاكثرت صار موليا والا لا
ولو حذف سنة لم يكن موليا حتى يقهرها فصار موليا ولو زاد الايام
اقربك فيه لم يكن موليا ابدا لانه استثنى كل يوم يقهرها فيه فلم يصر
منه ابدا اوقال وهو بالبصرة والله لا ادخل مكة وهي بها الا يكون موليا
لانه يمكنه ان يخرجها منها فطأها الى من المطلق رجعتا حتى يقربا الزن
ويبطل بغير العدة ولو لم يكن مبانته واجبتة فكما بعده او بعد الايام
ولم يصفه للملك كما ترى لا يصفى لغوات محله ولو وطهرها كقرابها اليمين ولو
لم يقربها ان مضت مدته وهي في العدة بات باخرى والا لاحتاجة
عجز عن الحقيقة لاحكام كاحكام لكونه باختياره عن وطهرها المضرا جدها
او صفوها او رتبها الوجه او غنته او بمسافة لا يقد رطل قطرها في مدة
الايام او لحبسه ان لم يقدر رطل وطهرها في السجن كما في الجهر عن الغاية
وقوله لا ينجى لماره لغيره فلا يرجع وكذا حبسها ونشوزها فبنيته مخوفه
بلسانه فت اليها اوراجعتك او بطلت الايام او رجعت عما قلت
ونحوه لانه اذا هب بالبيع فبرضها بالوعد فان قدر رطل الجماع في المدة
ففيه الوطء في النزع لانه لا سلفان وطء في غيره كدبر لا يكون فبا ومنا
اشترط ادوام العجز من وقت الايام الى مضي مدته وبه صرح في الملتقى
وفي الحاوي الى وهو صحيح شدة مرض لم يكن فيه الجماع وبه شرط ثاك
ذكره في البديع وهو قيام النكاح وقت الفتي بالسكافوا بانها شام ثا
بلسانه بغير الايام قال لمارته انت على حرم ونحو ذلك كانت محي
في الحرام اياما ان نوى التبرم ولم ينو شيئا وطهرها ان نوى وهي مدان نوى
الكذب وذاذ يانة وانما قضاء فابا لا في شيئا ونظيطة يائية ان نوى
الطلاق وثلاث ان نواها ويخفى بانه طلاق باين وان لم ينو لغلبة العرف
ولذا لا يحلف به الا الرجال ولو لم يكن له امرأة لو حلفت به المرأة كان يمينا كما
لومات او بات لا الى عزة ثم وجد الشرط لم تطلق امراته الزوجية به بغير

اصبر وورثها يمينا فلا تنقلب طلاقا ومثله انت معي في الحرام والحرام بغيره
ومررتك على وانت محرمه او حرام على ولو قيل على وانا عليك حرام او محرم او
حرمت نفسي عليك وانت على كالحمار وكالحنزير بزانية وكوكان له ان ينج
والسئلة بجالها وقع على كل واحدة منهن طلاقه بانه وقيل يطلاق
واحدة منهن واليه البيان كما ترى في العتري وهو لا يظهر والاشبه ذكره
الزبلي والبرازي وغيرهما وقال الكمال الاشبه عند الاول وبه
جزم صاحب البحر في فتاواه وصححه في جواهر الفتاوى واقرة المتبحر فيه
لكن في التبرج بان يكون معنى قول الزبلي والسئلة بجالها بغير النجس لا ينفذ
انت على حرام مخاطبا واحدة كما في الماتن بل يجب ان لا يقع الاعط الخاطبة
ان تحرق بغير خلاف حلال الله او حلال المسلمين فانه بغيره يحصل التوفي
فلحفظ **فيسر** انت على حرام الف مرة بغير واحدة مطلقا واحدة ثم قال
انت حرام ناويا وبانتين وقع واحدة كزرة مرتين ونوى بالاول طلاقا
وبالشيء ايمنا حتى قال ثلاث مرات حلال الله عليه حرام ان فعل كذا او وجد
الشرط في الثلاث قال لهما انتما على حرام ونوى في احديهما ان لا ناول في الاخرى
واحدة ككافوى به بغيره وتامه في البرازية قال انتما على حرام حنت
بوطء كل ولو قال والله لا اقربكما يحنث الاوطسها والفرق لا يحنث وفيه
كرز والله لا اقربك ثلاثا في مجلسان نوى التكرار اخذا ولا فالايام واحد
واليمين ثلاث وان تعد المجلس بعد الايام واليمين **باب**
المخلع هو لغة الازالة واستعمل في ازالة الزوجية بالضم وفي غيره
بالفتح وشروعا كما في البحر ازالة ملك النكاح خرج به المخلع في النكاح الفاسد
وبعد البيئونة والردة فانه لغو كما في الفصول المتوقفة على قبولها خرج
ما لو قال خلعتك ناويا بالطلاق فانه بغير بيان غير مسقط للحقوق
لعدم توقفه عليه بخلاف خالكك بلفظ المفاعلة او استلعي بالامر والهم
شبا فقبلت فانه خلعت مسقط حتى لو كانت قبضت البدل ردت به غائبة
بلفظ المخلع خرج الطلاق على مال فانه غير مسقط في وزاد قوله او ما في
معناه ليدخل لفظ المباداة فانه مسقط كما يحى ولفظ البيع والشرافاته
كذلك كما صححه في الصغرى خلافا للخاتبة وافاد التعريف صحة خلعت الطلقة
رجعنا ولا بأس به عند الحاجة للشقاق بعدم الوفاق بما يصح بغير عكس
كل الصحة المخلع بدون العشرة وبما في يدها وبطن غنمها وجوز العيني

انعكاسها وشرطه كالطلاق وصفته ما ذكره بقوله هو بيان في جانب
 لأنه تعليق الطلاق بقبول المال فلا يصح رجوعه عنه قبل قبوله ولا يصح شرط
 الميار له ولا يقتصر على المجلس أي مجلسه ويقتصر قبوله على مجلسها وفي
 جانبها معاوضة بما لا يصح رجوعها قبل قبوله وصرح شرط الخيار ولو كان من
 ثلاثة أيام جزم ويقتصر على المجلس كالبس **فائدة** بشرط في قبولها عليها
 بمعناه لأنه معاوضة بخلاف طلاق وعناق وتدير لأنه إسقاط و
 الإسقاط يصح مع الجهل وطرف العبد في العتاق على ما ذكره في الطلاق
 والمخلع يكون بلفظ البس والشرء والطلاق والمباراة كعبت نفسك وطلاق
 أو طلقتك على كذا أو بارئتك أي فارقتك وقبلت المرأة وحكمه أن الواقع به
 ولو بالمال وبالطلاق الصريح على مال طلاق بيان وشره فيما لو بطل
 البذل كما يبيى والمخلع هو من الكتابات فيعبر فيه ما يعبر فيه لمن فإثر
 الطلاق لكن لو فسخ بكونه فسخا نفذ لأنه بمحتم فيه وقيل خلعهما ثم قال
 لم انوبه الطلاق فإن ذكره بلام يصدق قضاء في الصور الأربع ولا
 صدق فيها إذا وقع بلفظ المخلع والمباراة لأنها كتابتان ولا قرينة بخلاف
 لفظ بيع وطلاق وفيه إشارة إلى اشتراط النية وهو ظاهر الزوارة إلا أن
 المشايخ قالوا لا يشترط النية منها لأنه بحكم غلبة الاستعمال صار كالنكاح
 كما في النكاح عن نفقات طلاق المحبط وكراهه يجرى ما أخذ منه ويلحق به
 الإبراء عما لها عليه أن تشترط ولو لم يشرط نشوزا أيضا ولو بأكثر
 مما أعطاهما على الأوجه في صحة الشئ كراهة الزيادة وتعبير النية بلا بيان
 يفيد أنها نية به وبه يحصل التوفيق أكرهها الزوج عليه تطلق بلا مال
 لأن الرضا شرط للزوم المال وسقوطه ولو هلك بدله في بداهة قبل التبع
 أو استحق قبلها قيمته أو البذل قيمته أو مثله أو مثليته لأن المخلع لا يبطل النسخ
 خلعهما أو طلقها بنكاح أو خبز أو ميتة ونحوها مما ليس بمال وقع طلاق بيان
 في المخلع رجعي في غيره وقوعا بخلافه البطلان البذل وهو الثمرة كما مر
 ولو سمت حالا لا كذا المثل فإذا هو خمر رجعي بالمهران لم يفسخ ولا لا لأنه له
 كماله على ما في يد أي الحسية ولا لأنه في بداهة عدم التلبية وكذا عكسه
 لكن لو كان في يده جوهره لما قبلت فهي له علت ولا لا شررها نفسها
 بقبولها وإن زادت من مال أو درهم ردت عليه في الأولى ههنا انقبضه
 ولا لأنه عليها جوهره أو ثلاثة دراهم في الثانية ولو في يدهما أقل ككنها

ولو سمت دراهم فيان دنان بر لداره والبيت والصدوق وبطن الجارية
 إذا لم تند لأقل المدة وبطن الغنم ونحوه كالبذل فذكر البذل مثال كما في البحر
 قال وفيه في الخلاصة وغير ما بعد العلم فقال لو علم أنه لا متاع
 في البيت وأنه لا مهر لها عليه في خلعهما بمهر عما لا يلزمها شيء لأنها لم تصعه
 فلم يصبر وراولن ظن أن عليه المهر ثم تذكر عدمه ردت المهر خالفت
 على عبد أو لها غيره بها من ضمانه لم يبرأ وعليها تسليمه إن قدر ردت ولا
 فقيمت لأنه لا بطلان بشرط الفاسد كالكساح قالت طلقته ثلاثا باللف وأعلى
 ألف فطلقها واحدة ووقع في الأول بانه بشك أي بثلاث الألف إن طلقها
 في مجلسه ولا فسخا نافي وفي الثانية لو كان طلقها اثنتين فله كل ألف وفي
 الثانية رجعية بخلاف الأولى لأن الشرط وقال أكاباء قال لها طلقني
 نفسك ثلاثا باللف وأعلى ألف فطلقت نفسها واحدة لم يقع شيء لأنه
 لم يرضى البيونة إلا بكل ألف بخلاف ما مر لرضاها بها باللف في بعضها
 أولى وقوله لها انت طالق باللف وأعلى ألف فقبلت في مجلسها الزمان لم يكن
 مكرهه كما مر ولا مفسية ولا مريضة كما يبيى الألف لأنه لغوي بغير تعليق
 وفي البحر عن الشارح خاتبة قال لا مربي أحد كما طالق باللف درهم ولا أخرى
 بمائة دينار فقبلت طلقا بغير شيء أنت طالق وعليك ألف وانت حر
 عليك ألف طلق وعقوبتنا وان لم يقبل لأن قوله وعليك ألف جملة
 نامة وقيل إن قبل صح ولزم المال صلا بان الوال للخال وفي الحامى وبقولها
 بغيره قال طلقك أسر على ألف فلم تقبل وقالت قبلت فالقول له بيمينه
 بخلاف قوله بعثك طلاقك أسر على ألف فلم تقبل وقالت قبلت فالقول
 لها وكذا لو قال لعبد كذا كقوله لعبد بعت منك هذا العبد باللف
 أسر فلم تقبل وقال المشرى قبلت فان القول للمشرى والشرق إذا اطلعت
 بمال يمين من جانبه وفيه نداء حنه وهو ينكر ما البس فافترقه به أفراد
 بالقبول فأنكاره رجوع فلا يسمع ولو برهنا أخذ بيمينها نازخانية ولو
 ادعى المخلع على مال وهي تنكر بغير الطلاق باقراره والذعوى في المال بخالها
 فيكون القول لها لأنها تنكر وعكسه لا يقع كيف ما كان نازخانية **فروع**
 أنكر المخلع وأدعى شرط أو استثنى أو أن ما قبضه من دينه أو خالف في
 الطوع وأكرهه فالقول له ولو قالت كان بغير بدل فالقول لها ادعت المهر
 ونفقة العدة وأنه طلقها وأدعى المخلع ولا يثبت فالقول لها في المهر وله

في النفقة خلع امرأته على عبد قسمت قيمته على منسبها خلقتك على
عبدى وقت عرقها ولم يجزى بجر وبسقط الخلع في كساح صحيح ولو
بلفظ بيع وشراء كما اعتده العمادى وغيره والمباراة أى الإبراء من الجانيين
كل حقائب وقتها لكل منهما على الآخر ما يعلو بذلك النكاح حتى لو بائنها
ثم نكحها ثانيا بمهر آخر فاختلعت منه على مهرها بكسر عن الشفاعة الأولى
ومثله النفقة بزازية وفيها اختلعت على أن لا دعوى لكل على صاحبه ثم
أن عريان له كذا من الفطن حتى لا يختص امرأته بحقوق النكاح لأن النفقة الغذ
وسكنها فلا يسقطان إلا إذا ناض عليها فاستقطت النفقة لا السكنة لأنهما حق
الشرع إلا إذا أبرته عن مؤنة السكنة فبقي في حق وهو مستغنى عنه بما ذكرنا
أن النفقة والسكنة لم يجبا وقتها بل بعد ما وقيل الطلاق على مال مسقط
لمهر كالخلع والمعتد لا ذكره البرازى ولا يرى رأي الله ذكره البهسي فطر
البراءة من نفقة الولدان وقتا وقتا كسنة حتى ولزم واللا بحر وفيه
عن المتن وغيره لو كان الولد رضيعا حتى وإن لم يوفى ونرضعه حولين بطلا
القطيم ولو تزوجها أو هربت أو ماتت أو مات الولد رجع ببقية نفقة
الولد والعدة إلا إذا شرط برئها ولها مطالبة بكسوة الصبي إذا اختلعت
عليها أيضا ولو فطما في حق كالظنير ولو خالعت على نفقة ولده شهر مثلا
وهي معسر فطالبته بالنفقة يجر عليها وعليه لاعتماد وفيه لو اختلعت
على أن تمسكه إلى البلوغ حتى لا ينفذ إلا العلام ولو تزوجت فللزوج أخذ
الولد وإن انتفا على نكته لأنه حق الولد وينظر إلى مثل أسكاه لتلك المدة
فبرجع به عليها خلع لاب صغيرته بما لها أو مهرها طلفت في الأصح
كما لو قبلت هي وهي مميزة ولم يلزم المال لأنه تبرع وكذا الكبيرة إذا قبلت
فيلزمها المال ولا يصح من الأم ما لم تلزم البذل ولا على صغير أصلا كالو
خالعت المرأة بذلك أى بالمهر أو بمهرها وهي غير رشيده فأنها تطلق ولا
يلزم حتى لو كان بلفظ الطلاق يقع رجعا فيها شرح وصيانة فإن خالعا
الاب على مال ضمان له أى ملزمنا لا كيد لا عدم وجوب الجال عليها
حتى والمال عليه كالخلع من الأصح فالاب أولى بالاستقوط مهر لانه لم يخل
مخت ولاية الاب وإن حيل سقوطه أن يجعله بدل الخلع على غيره بتد
المهر ثم يحيل به الزوج عليه من له ولاية قبض ذلك منه بزازية وإن سطر
أى الزوج الضمان عليها أى الصغيرة فإن قبلت وهي من أهلها بان تعقل

أن النكاح جالب والخلع سالب طلفت بلائها لعدم اهليته الغرامة
وإن لم تقبل ولم تعقل له تطلق وإن قبل الاب في الأصح زيلعى ولو باغت
فأجازت جاز فخرج قال الزوج خالعتك فقبلت المرأة ولم يذكر ما لا الله
لوجود الإيجاب والقبول وبرى عن المهر لو قبل لو كان عليه ولا يمكن عليه من قبل
شتردت عليه ما ساق إليها من المهر الخجل لانه من معاوضة فاعتبر
بقدره لا مكان خلع المريضة يعتبر من الثالث لأنه تبرع فله الأقل من
أرضه وبدل الخلع أن يخرج من الثالث والأقل من أرضه والثالث أن مات
في العدة ولو بعد ما وقبل الدخول فله البدل أن يخرج من الثالث وثم
في الفصولين اختلعت لمكاتبة لزمها المال بعد العتق ولو باذن المولى
لجرها عن التبرع والامة وأم الولدان باذن المولى لزمها المال للحال فتباع
الامة ونسب الولد والمدينة ولو باذن من بعده العتق خلع لامة مولاهما على
رفقتها أن زوجها خلع الخلع بخانها وان زوجها مكاتب أو عبد أو مذبذب
وصارت أمة للسيد فلا يبطل النكاح أما الحر فلو ملكها البطل النكاح فبطل
الخلع فكان في تفصيحه إبطاله اختيار **فدفع** قال خالعتك على ألف
قوله ثلاثا فقبلت طلفت بثلاثة آلاف لتعليقه بقبولها في النفقة أن
طالق أربعاً بانف فقبلت طلفت ثلاثاً وان قبلت الثلاث لم تطلق
لتعليقه بقبولها بأربعة الأربع أنت طالق على دخولك الدار فوقف على البطل
وعلى أن تدخل الدار فوقف على الدخول **قلت** فيطلب الفرق فإن أن والفعل
يجمع الصد رفتد برقالب خالعتك واحدة بانف وقالت إنما أنت
الثلاث فقلت فلأشها فالتقول لها خالعتك إعلان صدقها الولد ها ولا يخفى
أو إعلان يمسك الولد عنده حتى الخلع وبطل الشرط **قلت** اختلعت منك
فقال لها طلقك بأت وقيل رجعى ولا رواية لو قالت أبرأتك من المهر
بشرط الطلاق الرجعى فطلعتها رجعت لكن في الزيادة أنت طالق اليوم
رجعتا وغدا أخرى رجعتا بانف فالبدل لها وهما بائنتان لكن يقع غدا
بغير شيء إن لم بعد ملكه وفي الظهيرية قال لصغيرة أن ضبت عندك
أربعة أشهر فأمرتك ببذل بعد أن تبرئني من المهر فوجد الشرط فأبرأت
وطلفت نفسها لا يسقط المهر ويقع الرجعى وفي البرازية اختلعت بمهرها
على أن يعطيها عشرين درهما وكذا أمنا من الأرض حتى ولا يشترط بيان مكان
الإبراء لأن الخلع أوسع من البيع **قلت** ومفاده صحة إيجاب بدل الخلع

عليه فيلحفظ وفي القينة اختلعت بشرط الصلح وبشرط ان يراد اليها اقتضا
فقبل لم يحرم وبشرط كنه الصلح ورد لا في المجلس **باب الظهار**
هو لغة مصدر ظاهر من امرته اذا قال لها انت على كظم رائي وشرعا
تشبه السلم فلا ظهار للذي عند نازوجته ولو كانت اوصفيرة او مجنونة
او تشبه ما يعزبه عنها من اعضائها او تشبه من شاي منها بحرم عليه
تأبدا بوصف لا يمكن زواله فخرج تشبيهه باخت امرته وبطلانته فلا
وكذا يجوز بنية لجواز اسلامها وقوله يحرم صفة لشخص تناول للذكر ولا
فلو شتمها بفرج ابيه او قربه كان مظاهرا قاله الصريح الجبر ورد في النهر
بما في البدايع من شرائط الظهار كون الظاهر به من جنس النساء حتى
حتى لو شتمها بظهر ابيه وابنه لم يصح لانه انما عرف بالشرع والشرع ورد
في النكاح **فصل** برد ما في الخاتبة انت على كالدّم والحزير والمز والغبية
والتميمة والزنا والزنا والترشوة وقتل السلم نوى طلاقا وظهارا فكما
نوى على البني كانت على كاني فان التشبيه بالام تشبيه بظهرها وزياد
ذكره القم في معربا للحيض وضح اضافته الى ملك اوسيه كان كمن
فكذلك لو قال ان تزوجتك فانت على كظم رائي مائة مرة فعليه ككثرة
كفارة نارا خاتبة وظهارا مائة لغو فلا حرمة ولا كفارة به بغير جوده
ورجح ابن الشحنة ليجاب كفارة بمين وذا الى الظهار كانت على كظم رائي
او املك وكذا لو حذف على عظم ملك النهر وراسك كظم رائي ونحوه اربعة
مما يعزبه عن الكل او نصفك ونحوه من الجرا الشاي كظم رائي وكظمها
او كظمها او كظمها او كظم رايته او عظم او فرج او فرج بنية كذا في نسخ
الشرع ولا يخفى ما فيه من التكرار والذي في نسخ المتن او فرج ابيه بالبا
او فرجه وقد علمت رده بصبر به مظاهرا بلانية لانه صريح فيحرم
وظهارا عليه ود واجبه للنسب عن القاسم الشامل للكل وكذا يحرم عليها
تمكينه ولا يجوز النظر وعن محمد لو قدم من سفره فقبلها للشفقة حتى يكثر
وان عادت اليه بملك بمين او بعد ذوب اخربها حكم الظهار وكذا
اللعان فان وطئ قبله تاب واستغفر وكفر للظهار فقط وقبل عليه
اخرى للوطئ ولا يعود لوطئها ثانيا قبلها قبل الكفارة وعوده المذكورة في الآية
عزومه عزما مؤكدا فلو عزمه ثم بدله لا كفارة عليه على استباحة وطلبها
اي يرجعون عما قالوا في رد الوطئ قال الفرع العود الرجوع واللام بمعنى

عن المرأة مطالبة بالوطئ لتعلق حقها به وعليها ان تمنعه من استباحة
حتى يكفر وعلا الفضي الزامه به بالنكاح رد فعل الضرر عنها بجسد
او ضرب الخان بكفر ويطلق فان قال كفرت صدق ما لم يعرف
بالكذب ولو قدره بوقت فقط بمضيه وتعليقه بمشقة الله بطله
بمخلاف مشقة فلان وان نوى بانت على مثل ما وكما في وكذا لو حلف
على خاتبة بر او ظهارا او طلاقا صححت نيته ووقع ما نواه لانه كتابية
والايوشيا او حذف الكاف لفي ونفيين الادنى الى البر بنية الكرامة
ويكره قوله انت امي ويا بنتي ويا اخن ونحوه وبانت على حرام كاني صح ما في
من ظهارا وطلاقا ونسب ارادة الكرامة لزيادة لفظ التحريم وان لم ينو
ثبت الادنى وهو الظهار في الاصح وبانت على حرام كظم رائي ثبت الظهار
لا غير لانه صريح ولا ظهار صحيح من امته ولا ممن تكلمها بلا امرها ثم ظاهرا
منها ثم اجازت لعدم الزوجية ان من على كظم رائي ظهارا منهن اجازا
وكفر لكل وقال مالك واحد يكف كفارة واحدة كالايلاء ظاهرا من امرته
مرار في مجلس وبجالس فعليه لكل ظهار كفارة فان عني التكرار والتاكيد
فان يجلس صدق والا لا على المعتقد وكذا لو علقه بنكاحها كما مر عن
التاريخانية **فصل** انت على كظم رائي من كل يوم اخذ ولو لم ينفذ
وله قربانها ليل ولو قال كظم رائي اليوم كل ايام يوم وكل ايام يوم
صار مظاهرا لظهار الغريم بقاء الاول ومتى علق بشرط متكرر كثر زوجه
قال كظم رائي هر ضا كله ورجب كله اخذ استحسانا وبقي تكفيره في ربه
لا في شعبان كن ظاهرا واستغفر يوم الجمعة مثلا ان كفته يوم الاثنين لم يجر
والاجاز نارا خاتبة والله اعلم **باب الكفارة** اختلف
في سببها والمجهور ان الظهار والعود هي لغة من كفر الله عنه الذنب محاه
وشرعا يخرج رقة قبل الوطئ اي عتاقها بنية الكفارة فلو ورث اياه
ناويا الكفارة لم يجر ولو صغيرا رضيعا او كافرا او مباحا الدم او مرمونا
او مدبونا او باععت حياته او مرتدة وفي الرد وحريمه على سبيله
خلاف واصم ان يصح به يسع والا لا او خصيا او محبوبا او رقيقا او رقنا
او مقطوع الاذان او ذاب الحاجبين وشعر لحيته وراسل ومقطوع
انف او شفتين ان قدر على الاكل والا لا او عور او عمش او مقطوع
احدى يديه واحدى رجليه من خلاف او مكائلا لود شبا واعنف

مولاه لا الوارث وكذا يقع عنها شره قريبه بنسبة الكفارة لانه يصنعه بخل
 الارث واعتاق نصف عبده ثم باقية عنها اسكننا بخلاف المشرق
 كتابي لا يجزي فأت جسد المنفعة لانه حاله حالك حكما كالاعمى ويجنون
 لا يعقل فن يفتي بجوز في حال فاقته ومريض لا يجزي برؤيه وساقط
 والمقطوع يدها وابهاما او ثلاث اصابع من كل يد او رجلاه لو يد وجمل
 من جانب ومعتوه ومغلوب في ولا يجزي مدبر وافر ولد ومكاتب
 اذى بعض بدله ولم يجز نفسه فان عجز فخره جازوه حيلة الجواز بعد
 اذائه شيئا واعتاق نصف عبده مشترك ثم باقية بعد ضمانه لكن
 النقصان ونصف عبده عز كغيره ثم باقية بعد وطى من ظاهر
 لا مرقب الغاسر فان لم يجد المظاهر ما يفتق وان احتاجه خدمته او نقصا
 دينة لانه وليد حقيقة بدائع فانه الجوهرة له عبد للخدمة لم يجز التزو
 الا ان يكون زنا انتهى العبد ليتوفى كلاسهم ويجعل رجوعه للمولى
 لكنه يحتاج الى نقل ولا يعتبر مسكنه ولوله مال وعليه دين مثله ان
 الذين اجزاه الصوم والافقولا ولوله مال غائب انظره ولعليه كفارة
 وفي ملكه رقة فسام عن احد اجماعه اعتق عن الاخرى لم يجز وبعبكه
 جاز سام شهرين ولو ثمانية وخمسين يوما للمال والافستين يوما
 لو قدر على التفرقة في اخر الاخير لزمه العتق واتد بومه ند باو لاقضاء
 لو فطر وان صار ثلثا متابعين قبل اليسر ليس فيها رمضان وايام نهي
 عن صومها وكذا كل صوم شرط فيه التتابع فان فطر بعد ركسرو وناس
 بخلاف حيث لا اذا ليست وبغيره او وطنها او المظاهر منها اما لو وطى
 غيرها وطيا غير مفطر لم يضره اتفاقا كالوطى في كفارة القتل فيها اي التفرقة
 مطلقا لئلا او منها را عايدا او ناسيا في المختار وغيره وتقييد من ملك البلد
 بالعمد غلط بمركن في التمسك ما يخالفه فتنبه استأنف الصوم لا الاطعام
 ان وطى في خلاله لاطلاق النضر في الاطعام وتقييد في بخر صيام والعبد
 ولو مكاتب او مستسحق وكذا الحر المجور عليه بالنفس على المعبد لا يجزيه الصوم
 المذكور ولم ينصف لما فيها من معنى العبادة وليس يستيد منه منه
 ولو وصلة اعتق سيده عنه او اطعم ولو بامر له عدم اهلية التملك الا في
 الاحصار فيطعم عنه المولى قبل ندبا وقبل وجوب فان عجز عن الصوم
 لا يجزي برؤيه او كبر اطعمه ملك سنين مسكنا ولو حكما ولا يجزي غير المرفق

بدائع كالقطرة قد راومصر فالقيمة ذلك من غير المنصوص ان العطف
 للمعاصرة وان اراد الاباحة فغداهم وغداهم واعطاهم قيمة
 العشاء او عكة او اطعمهم غداين او عشاين وعشاء وسحور واشبعهم
 جاز بشرا دام في خبر شعير وذرة لا يسر كما جاز لو اطعم واحدتين
 يوما ليجد الحاجة ولو باحة كالاطعام في يوم واحد دفعة لجزا عن ثوبه
 ذلك فقط اتفاقا وكذا اذا ملكه الطعام بدفعات في يوم واحد غدا
 الاصح ذكره التبعي لفتد القعد حقيقة وحكما امر غير ان يطعم عنه
 عن ظهاره ففعل ذلك الغير صح وما يرجع ان قاله ان ترجع رجع و
 ان سكت ففيه الذين يرجع اتفاقا وفي الكفارة والزكاة لا يرجع على التبعي
 كما صحت الاباحة بشرط الشبع في طعام الكفارات سوى القتل في القدية
 لصوم وجبانية صح وجازين اباحة وتبليك دون الصدقات والغفر
 والضايطان ما شرع بلفظ اطعام وطعام جاز فيه الاباحة وما شرع
 بلفظ ايتاء واذا شرط فيه التبليك حرر عبد من عن ظهارين من امرأة او
 امرأتين ولم يعين واحد الواحد صح عنه ومثله في الصحة الصيام اربعة
 اشهر والاطعام مائة وعشرين فقيرا لا يختار الجنس بخلاف اختلافه
 الا ان ينوي بكل كالا فيصح وان حرر عنهما رقة واحدة وصام عنهما شهرين
 صح عن واحد بعينه وكه وطى لانه كفر عنهما دون الاخرى وعن ظهارين
 وقتل لا يصح لما مر من البحر كفاة فتصح عن الظهارين سخا نال عدم صلاح
 للقتل اطعم سنين مسكنا كالا صاعا بدفعة واحدة عن ظهارين كما مر
 صح عن واحد كذا في الشرح ونسخ المان لم يصرح اي عنهما خلا لعمد ورجحه
 الكمال وعن افطار وظهار صح عنه اتفاقا ولا لنية التبعين في الجنس
 المتحد سببه لغو وفي المختلف سببه مفيد **فروع** المعبر في اليسار
 والاعسار وقت التكفير اطعم مائة وعشرين لم يجز الا عن نصف
 الاطعام فيعيد على سنين منهم غدا وعشاء ولو في يوم اخر لزوم العدد
 مع المقدار ولم يجز اطعام فطيم ولا شحان والله اعلم **باب**
اللعان هو لغة مصدر لاعن كقاتل من اللعن وهو الظن والابعاد
 سمي به لابل الغضب للعه نفيه قبلها والسبق من اسباب الترجيح و
 شرعاشادات اربع كشهود الزنا مؤكدات بالايان مقرونة بشهادة
 باللعن وشهادتها بالغضب لانه ينكر ثلث اللعن فكان الغضب ادع

المجمع

لما قامته شهادته مقام حد القذف في حقه وشهادته مقام حد الزنا
 في حقها اي اذان لا عا سقط عنه حد القذف وعنا حد الزنا لان لا شتر
 باثمه مهلك كالحذف بالثمة وشرطه قيام الزوجية وكون النكاح صحيحا
 لا فاسدا وسببه قذف الرجل زوجته قذفا بوجوب الحد والاجنبية
 خصت بذلك لانها في المقذوفة فتن لها شروط الاحصان ولا
 شهادات مؤكدة باليمين واللعن وحكم حرمة الوطى والاستمتاع
 بعد التلاعن ولو قبل التفريق بينهما الحديث المتاعلان لا يجتمعان
 ابد او صلح من مواعيل الشهادة على السلام فمن قذف بصريح الزنا في
 دار الاسلام زوجته الحرة بنكاح صحيح ولو في عدة الرجعي العتمة
 عن فعل الزنا ونهته بان لم يوطأ حرما ولو مرة بشبهة ولا نكاح فاسد
 ولاها ولد بلا اب وصح لا اداء الشهادة على السلام فخرج من فتن
 صغير و دخل لا عمي والفا سقا لا نكاح من كلالا او من نفق نسب الولد
 او من غيره وطالبته او طالبه الولد المنفقه به اي بموجب القذف وهو الحد عند
 القاضى ولو بعد العفو والتفادى فان تفادى الزمان لا يبطل الحق
 في قذف وقصاص وحقوق عباد جوهرة والافضل لها التزويج والحكم
 ان يامرها به لا عن خبر من اي ان اقرب قذفه وثبت قذفه بالبيتة
 فلو نكر ولا بيتة لها لم يستخلف وسقط اللعان فان لم يجس حنة
 بالا عن او يكذب نفسه فيحد للقذف فان لاعن لا عنت بعده
 لانه المدعى فلو بدى بلعانها اعادت فلو فرق قبل الاعادة صح حصول
 التصود اختيار ولا حبس حتى لا عن ارتقده فبتدفع به اللعان
 ولا تحذوان صدقة اربع لان له ليس باقرار قصد ولا بيتة النب
 لانه حق الولد فلا يصدق ان في ابطاله ولو منعها حبا وحمله
 في البحر على ما اذا لم تعف المرأة واستشكل في التزويج بعد امتناعه
 لعدم وجوبه عليها حينئذ وان لم يصح الزوج شاهد ارقه وكفده
 وكان اهلك القذف ذى بالضا عا قلا ناطقا حد الاصل ان اللعان اذا سقط
 لعنه من جهته فلو قذف صحيحا حد والا فلا حد ولا لعن وان صح
 شاهدا والمال انهاء لم يصح ومن لا يحد فادفعها فلا حد عليه كما لو قذفها
 اجنب ولا لعن لانه خلفه لكنه يعز وجه هذا الباب وهذا نصريح
 بما فهم ويعتبر الاحصان عند القذف فلو قذفها وهي امه وكافرة ثم

اسلمت او عنت فلا حد ولا لعن زبني وبسقط اللعان بعد وجوبه
 بالطلاق البين ثم لا يعود بانزولها بعده لان التا فط لا يعود
 وكذا يسقط بزناها او وطئها بشبهة وبردتها ولا يعود لو اسلمت بعده
 وبسقط بموت شاهد القذف وغيبته لا يسقط لو عمى الشاهد او
 فسق او رتد ولو قال لزوجتي زنت وانت صبية او مجنونة
 وهو اي المجنون معهود فلا لعن لاسناده لغير محله بخلاف زنت
 وانت زينة او امه او من ذاربعين سنة وعمرها اقل حيث يتلاعنا
 لاقتصاره في وصفه ما نطق النضر الشرعي به من كتاب وسنة
 فان المعنا ولو كثره بان بتفريق الحاكم فيتوارثان قبل تفريقه الذي وقع
 اللعان عنده ويفرق وان لم يرضيا بالفرقة شتمى ولو زالت اهلية
 اللعان فان بما يرجى زواله يكون فرق والا لا ولو تلاعن افعابا احدا
 و وكل بالتفريق فرق تنا رخانه ومفاده انه اذا لم يوكل بنظر ولو
 لم يفرق الحاكم حنة عزلا ومات استنبه الحاكم الشخا خلا فالتحذير
 ولو اخطا الحاكم ففرق بينهما بعد وجود الاكثر من كل منهما صح ولو بعد
 الاقل اى مرة او مرتين لا ولو فرق بعد لعانه قبل لعانها نفذ لانه
 مجتهد فيه تارة رخانه وقيد في البحر بغير القضا المنفى اما هو فلا
 ينفذ وحرم وطئها بعد اللعان قبل التفريق لما مر ولها نفقة العدة
 وان قذف الزوج بولد حتى نفق الحاكم بنسبه عن ابيه والحقة بامه
 بشرط صحة النكاح وكون العا لوق في حال يجري فيه اللعان فلو
 علق وهي امه او كابتة فعنت واسلمت لا ينفق لعدم التلاعن
 واما شروط النفقة فثمة مبسوطة مذكورة في البدائع وسنخى وان كذب
 نفسه ولو دلالة بان مات الولد المنفقه عن مال فادعى بنسبه حد القذف
 وله بعد ما كذب نفسه ان ينكحها حد او لا وكذا اذا قذف غير طاهرة
 او صدقة او زنت وان لم تحذ لوزال العتمة ولها اصل ان له تزويجها
 اذا خرجا واحدهما عن اهلية اللعان ولا لعن لو كانا الغريبين واحدا
 وكذا لو طرادت الغريبت بعد دى اللعان قبل التفريق فلا تفريق ولا حد
 لدريه بالشبهة مع فقد الركن وهو لفظ اشهد ولذا لا لعن بالكتابة كما
 لا لعن بنفى الملحد من بنقه عند القذف ولو بنقها بولادتها
 لاقل المدة بصير كانه قال ان كنت حاملا فكذا والقذف لا يصح

تعليقه بالشرط وتلا عتاقوله زيت وهذا الملامنة القذف الصحيح
ولم ينف الحكم للحمل لعدم الحكم عليه قبل ولادته ونفيه عليه الضل
والسلام ولد هلال لعلمه بالوحي نفي الولد الحى عند التهنئة ومذته سبعة
ايام عادة وعند ابتاع الة الولادة صح وبعد لا لاقرار به دلالة و
لو غابا في حالة علمه كحالة ولادتها ولا عن فيها فيما اذا صح والوجود القذف
فقد تحقق اللعان بخلف الولد ولم ينتف النسب فقوله فيما ترونه في
ليس على اطلاقه نفي اول التومين واقرنا الشخا حدان لم يرجع لتكذيبه
نفسه وان عكس لا عن ان لم يرجع لقذفها بنفيه والنسب ثابت فيها الا
من ماء واحد ولو جاءت بثلاثة في بطن واحد فنفي الشخا واقرنا الاول
والثالث لا عن ومم بنوه ولو في الاول والثالث واقرنا الشخا بحدوم
بنوه كوت احدم شتمت مات ولد اللعان وله ولد فاذا عاه الملا عن ان
ولد اللعان ذكر ائبت نسب لهما عاون كان اني لا استغنيا بها ييب
خلا فالها ان ملك **فروع** الاقرار بالولد الذي ليس منه حرم كالتكو
لاستحقاق نسب من ليس منه بجر وفيه من سقط اللعان بوجه ما او
ثبت النسب بالقرار او بطريق الحكم لم ينتف نسب ابدافلو نفاه ولم يلا
حتى قد فيها الجنب بالولد فحد فقد ثبت نسب الولد ولا ينتف بعد ذلك
نفي نسب النور مين شتم مات احدهما عن نومه وامه وانخ لام فلا
انثا فافرضا ور دالام التدرس والاخوين الثالث والبقا ابره عليهم
وبه علم ان نفيه بخرجه عن كونه عصبة قال وصرحوا ببقاء نسب
بعد القطع في كل الاحكام لقيام فراشها لافه حكيم الارث والنفقة
فقط حتى لا تنفي دعوة غير الشخا وان صدقة الولد انهي **قلت** قال
البيهقي لان يكون من بولد مثله مثله واذا عاه بعد موت الملا عن
فليحفظ **باب العنين** وغيره هو لغة من لا يقدر
على الجماع فعيل بمعنى مفعول وجمعه عنن وشرا من لا يقدر على جماع
فوج زوجته بعنه لما في منه ككبر سن او سحر او زنت او اخبا رها للمانع
شها خائبة اذا وجدت المرأة زوجها يحبوبا او منطوع الذكر فقط او
صغيرة حذكا لا تزول وقصير لا يمكن ادخاله داخل الفرج فليس لها الفرقة
بحروفه المحبوب كالعينين لافه مسئلتين التاجيل وحي الولد فرق
الحاكم بطلبها الوثرة بالغة غير رنتا وفرنا وخبر عالة بحاله قبل التكلم

وغير راضية به بعد بينهما في الحال ولو المحبوب صغير لعدم
فايزة الشاخير فلوجب بعد وصوله اليها مرة او صار عينا بعد
الحصول لا يفرق لحصول حقها بالوطء مرة جاءت امرأة المحبوب
بولد ولم تعلم بحجة فاذا عاه ثبت نسب ثم علمت فلها الفرقة تاتر
لو ولدت بعد التفرق الى سنتين ثبت نسب لا تزاله بالسعي والتفرق
باق بحاله لبقائه وكونه عينا بطل التفرق لزواله عنه بنسب
نسبه كما يبطل التفرق بالبينه على اقرارها بالوصول قبل التفرق لا بعد
للتهنئة فسقط نظرها ليلجى ولو وجدته عينا هو من لا يصل الى النساء
لمرض او كبر او سحر وبسبب العقود وهما نية او خصية لا ينشر ذكره فان نشر
لم تخبر بجر عليه فهو من عطف المانصر على العام لحفايه وان كان باؤ
لان الفقهاء يتناحون في ذلك من اجل سنة لاشتمالها على الفصول
الاربعة ولا عبرة بتاجيل غير قاضية البلدة قرنية بالاهلة على المذهب
وهي ثلاث مائة واربعة وخمسون يوما وبعض يوم وقيل ثمانية
بالايام وهي ازيد باحد عشر يوما قبل وبه يفتى ولو اجل في اثنا عشر
فبالايام اجماعا ورمضا وايام حبسها منها وكذا الحجة وغيبته لادن
جها وغيبها ومرضه ومرضها مطلقا به يفتى ولو اجبته ولو خجل من وقت
الحضومة ما لم يكن صبيا او مرضيا او مريضا فبعد بلوغه وصحته
واحرمه ولو مظاهرا لا يقدر على التقاط اجلسه وشهرين فان وطئ مرة
فيها ولا بائت بالتفرق من النكاح ان اجه طلاقها بطلبها باخلق بالمجم
فيتم امر المحبوب كما تروى ومجنونة بطلب وليها اؤن نصبه الله
ولوامة فلحقها ولو لاها لان الولد له وهو الحيار على التراجيح لا القور
فلو وجدته عينا او يحبوبا او لم يخاصم زمانا لم يبطل حقها وكذا لو
خاصمت ثم تركت مدة فلها المطالبة ولو ضاع عنه تلك الايام
خائبة كما لو رفعت الى قاض فاجلسه سنة ومضت السنة ولم تقام
زمانا نزلجى ولو ادعى الوطء وانكرته فان قالت امرأة نفقة والثنتان
احوط هي كبريان تبول على جده او اريد خل في فريها في بيضة خبزت
في مجلسها وان قالت هي غيب وكات نيبا صدق بحلفه فان نكل
في الابتداء اجل وفي لاشها خبرت كما يصدق لو وجدت نيبا و
زوال عذرهما بسبب اخر غير وطئه كاصبغة مثلا لانه ظاهرا

خائبة

والاصل عدم اسباب اخر معراج وان اختارته ولو دلالة بطلانها
 كما لو وجد منها دليل على عرض بان قامت عن مجملها الوقامها اعوان القضا
 او قام القضا قبل ان تختار شيئا به بغير واقعت الامكانه مع القيام
 فان اختارت طلق او فرق القضا تزوج الاولى وامرأة اخرى عالمه بحاله
 لا خيار لها على الذهاب الفقه به يخرج عن المحط خلافا للصحح الخاتبة و
 لا يختار لحد الزوجين بعين الاخر ولو فاحشا كجئون وجذام وبرص ورتق
 وقرن وخالف الامنة الثلاثة في خمسة اوبا الزوج ولو قضى بالرد صح
 ولو راضيا الى العنين وزوجه على النكاح ثانيا بعد التفريق صح وله
 شق رقعاته وكذا ازوجهه وهل يجبر الظاهر بغيره لان التسليم الواجب
 عليها لا يمكن بدونه **نهر قلت** وافاد اليه مني انها تزوجته على انه حر
 او من اوقاد رطلهم والنفقة فيان بخلافه او علة فلان بن فلان
 فاذا هو لقيط او بن زنا كان لها الخيار فيلحفظ **باب العدة**
 لغة بالكسر لاحصاء وبالضم الاستعداد للمرو وشرا عاتر يصير يلزم المرأة
 او الرجل عند وجوب سببه وموضع ترتبه عشرون مذكورة في المنة
 حاصلها يرجع الى ان يقع نكاحها عليه لما يقع لزوم زواله ككاح اختها
 واربع سواها واصطلاحا ترتب يلزم المرأة او ولد الصغيرة عند زوال
 النكاح فلا عدة لزنا او شبهة ككاح فاسد ومنزوفة لغبر زوجها
 وينبغي زيادة او شبهة ليشمل عدة المولود وسبب وجوبها عقد النكاح
 المتأكد بالتسليم وما جرى مجراه من موت او خلوة اي صحته فلا عدة بخلوة
 الرضا وشرطها الفرقة وركنها احرمت ثابتة بها كحرمة تزوج وخروج و
 صحة الطلاق فيها الى في العدة وحكمها حرمة نكاح اختها وانواعها اجتناب
 حيض واشهر ووضع حاكم افاده بقوله وفي حق حرة ولو كانت تحت
 مسلم تحيض لطلاق ولو رجعت او فسخ بجميع اسبابه ومنه الفرقة بتقبل
 ابن الزوج نهى بعد الدخول حقيقة او حكما سقطه في الفسخ ومنه بان
 قوله لا في ان وطئت رابع لجميع ثلاث حيض كونه لعدم تجزئ الحيض
 فالاولى لتعقد براءة التيم والثانية لحرمة النكاح والثالثة لتفضيلة
 للمرية كذا عدة ام ولد مات مولاه او اغتفها لان لها قرابة كالمرة ما لم تكن
 حاملا او ابسة او محرمة عليه ولو مات مولاه او زوجها ولم يدركه او لم
 تغتد باربعة اشهر وعشر بعد الاجلين بجر ولا ترت من زوجها العدة **تحقق**

حريتها

حريتها يوم موته ولا عدة علامة ومدة كان يطأها العدة المفسرة
 وكذا موطوءة بشبهة كزوجة لغبر عليها او نكاح فاسد كموت في الموت
 والفرقة بتعلق بالصورتين معا والعدة في حق من لم تحضر حرة او م
 ولدة لصغير بان لم يبلغ نكاحا او كبريان بلغت سن الاياس وبلغت بالنن
 وخرج بقوله ولم تحض الشابة الممتدة الظهر بان حاضت ثم امتد طهرها
 فتعد بالمحض لان تبلغ حدة الاياس حرة وغيرها وما في شرح الفتا
 من انتصابها بشعة اشهر غريب يخالف لجميع الرقيات فلا يفتيه به
 كيف وفي نكاح الخلاصة لو قبل الحيض ما مذهب الامام الشافعي فكذا
 وجب ان يقول قال ابو حنيفة كذا نعم لو قضى ما لك بذلك نفذ كما في البحر
 والنهر وقد نظمه شيخنا الحزير الرتلها من النقد **فتا**

لمتدة طهر ابنة شهيد	وقاعدة ان ما لم يكن يقدر
ومن بعده لا وجه للقض هكذا	يقال بالانقضاء عليه ينظر

واما ممتدة المحيض الفقه به كما في حيض الفقه تقدر برطهرها بشهرين
 اشهر الا طهرها وثلاث حيض شهر حيا طائلا ثلاثة اشهر بالاهلة لو في الغرة
 والا قبل الايام بجر وغيره ان وطئت في الكل ولو حكما كالخلوة ولو فاسدة
 كما تزول ورضيعا بالعدة لا الهرفنية والعدة لموت اربعة اشهر كخلة
 لو في الغرة كما تزول وعشرين الايام بشرط بقاء النكاح صححا الى الموت مطلقا
 وطئت او لا ولو صغيرة وكتابية تحت مسلم ولو عبد افلم يخرج عنها الا للال
قلت وعم كلامه ممتدة الظهر كالمريض وفي واقعة الفتوى ولم ارها
 لان فلان رابع وفي حق ممتدة لطلاق وفي حيض ان اهدم الجنزى
 وفي امه لم تحض لطلاق وفي حق امات عنها زوجها نصف الحرة لقبول
 النصف وفي حق المامل مطلقا ولوامة او كتابية او من زنا بان تزوج على
 من زنا فدخل بها ثم مات او طلقها تغتد بالوضع جواهر الفتاوى وضع
 جميع حلها لان الحمل اسم يلزم ما في البطن وفي البحر خروج اكثر الولد كالكل
 في كل الاحكام لا في حلها للازواج احبا طائلا وعبدة بجر زواج الراس ولو مع
 الاقل فلا فاصص يقطع ولا يثبت نسبة من البانة لولاقل من سنتين
 ثم باقية لاكثر ولو كان زوجها البت صغيرا غير مراهق وولدت لاقل
 من نصف حرك من موته في الاصح لعموم اية واولات الاحمال وفيمن جلت
 بعد موت الصبة بان ولدت لنصف حول فاكثر عدة الموت اجماعا

لعدم الملاصق الموت ولا نفي حاله اذ لا ماء للحيث **نعم** ينبغي ثبوته من
المرهق احتياطاً ولو مات في بطنها ينبغي بقا عدها الى ان ينزل ويبلغ حد
الاياس نهرو في حق امرة الف از من الطلاق البين ان مات وهي في العدة
ابعد الاجلين من عدة الوفاة وعدة الطلاق احتياطاً بان تترتب ربع
اشهر وعشر من وقت الموت منها ثلاث حيض من وقت الطلاق ثم
وفي قصور لا تبالو لم ترفعها حيضاً بعد ما ثلاث حيض من وقت
طهرها ينبغي عدها حتى تبلغ الاياس فتح وقيد بالبين لان المطلقة الرجعي
ما للموت اجماعاً والعدة فيمن اعتقت في عدة رجعي لا عدة البين
ولا الموت ان تتم عدة حرة ولو اعتقت في احداهما اي البين والموت
فعدة امه لبقاء النكاح في الرجعي وان الاجيرين وقد تنقل العدة ستا
كامة صغيرة منكوبة طلقت رجعيًا فتعد بشهر ونصف فما ضت
تصير حيضين فاعتقت تصير ثلاثاً فامت طهرها الاياس تصير
بالاشهر فعاد دمها تصير بالحيض فأت زوجها تصير اربعة اشهر وعشر
ابسة اعتدت بالاشهر ثم عاد دمها على جاري عادت بها اوجب من
من زوج اخر طلعت عدتها وفسد نكاحها واستأنفت بالحيض لان شرط
للطيفة تحق الاياس عن الاصل وذلك بالجزء الدائم الى الموت وهو ظاهر
الرواية كمال الغاية واختاره في الهداية فتعين الصبر اليه قاله في البحر
بعد حكاية ستة اقوال **مصححة** وقره المصنف لكن اختار البهني في اختاره
الشهيد انها ان راته قبل تمام الاشهر استأنفت لا بعد ما **قلت** وموما اختاره
صدر الشريعة ومناخس ورواها في وفرة المصنف في باب الحيض
عليه قال النكاح جائز ونقته في المستقبل بالحيض كما **صححة** في الخلاصة
وغيرها وفي الجوهر والمجته انه الصحيح المختار وعليه الفتوى وفي تصحيح
القدوري وهذا الصحيح اولى من يصح الهداية وفي التمهيد اعدل ارباباً
وتمامه فيما علقته على المتن والصغيرة لو حاضت بعد تمام الاشهر استأنفت
الا اذا حاضت في اثني عشر اشفانف بالحيض كانت العدة بالاشهر
من حاضت حيضة او اثنتين ثم آتت تخزاعاً عن الجميع بين الاصل والبدل
والاياس سنة للرؤية وغيرها من خوضون عند المهور وعليه الفتوى
وقبل الفتوى على خمسين نهرو في البحر عن الجميع صغيرة بلغت ثلاثين
سنة ولم تخض حكم باياسها وعدة النكحة نكاحاً فاسداً فلا عدة في طهرها

وكذا موقوف قبل الاجازة اختياراً لكن الصواب ثبوت العدة والنسب بحر
والموطوءة بشبهة ومث تزوج امرأة الغير غير عالم بحالها كما يجب والموطوءة
بشبهة ان نقيم مع زوجها الاول ونخرج باذنه في العدة لغيره
النكاح بينهما من الوطء حتى يارزعه نفقها وكسوتها بحر يعني اذا لم يكن عالماً
راضية كما يجب وافر الولد فلا عدة علة مدبرة ومعتقة غير الامة والملا
فان عدتها بالاشهر والوضع الحيض للموت اي موت الوطء وغيره كنفرة
او مشاركة لان هو لا يعرف براءة النجم وهو بالحيض ولم يكن بمحضة
احتياطاً ولا اعداداً بحيض طلقت فيه اجماعاً واذا وطئت المعتدة بشبهة
ولو من الطلق وجب عدة اخرى ليجوز النسب وندخلها والمرى من الحيض
شهاً وعليها ان تتم العدة الثانية ان تمت الاولى وكذا بالاشهر او بها الوعدة
وفاة فلوحذف قوله والمرى منها العدة وعنه المبالل اوجب فعدة لها
الوضع الامعدة الوفاة فلا تنجز بالجماع كما وصح في البدايع ومبدأ
العدة بعد الطلاق وبعد الموت على الفور وتنقض العدة وان جهك
المرأة بها اي بالطلاق والموت لانها لم تزل شرط العلم بمحضته
سواء اعترف بالطلاق او انكره فلو طلق امرته بشبهة انكره واقبمت عليه
بنية وقضه النكاح بالفرقة كان ارضه عليه في شوال وقضه بغيره
فالعدة من وقت الطلاق لا من القضاء بزاربه وفي الطلاق لهم
من وقت البين ولو شهد بطلاقها ثم بعد ايام عدل ففرض بالفرقة
فالعدة من وقت الشهادة لا القضاء بخلاف ما لو فتر بطلاقها منذ
زمان ما ضل فان الفتوى انها من وقت الاقرار مطلقاً في التهمة الموضحة
لكن ان كذبت في الاسناد او قالت لا ادرى وجبت العدة من وقت
الاقرار ولها النفقة والسكنى وان صدقته فكذلك غيراته ان وطئها
لزيمه مهر ثان اختياراً ولا نفقة ولا كسوة ولا سكنى لها يقول قولها ان
خائنة وفيها ابانها ثم اقام معها زماناً ان مقر بطلاقها تنقض عدتها
لان منكرها في اول طلاق وجوه الفتوى ابانها واقام معها فان اشهر
طلاقها في ابان الناس تنقضه والا لو كذا لو طأها فان بين الناس
اشهد على الله تنقضه والا لا هو الصحيح وكذا لو كتم طلاقها لم تنقض زجراً
استهوى وخينته فبدها من وقت الثبوت والظهور ومبدأها
في النكاح الفاسد بعد التفرق من النكاح بينهما ثم لو وطئها بعد جوهرة

وغيرها وقت في البحر بحيث يكونه بعد العدة لعدم الحد بوطي المعتد
أو المشاركة أي أظهرها والعزم من الزوج على تركه وطلبها بان يقول بلسانه
ونحوه ومنه الطلاق ونكاح النكاح لو يحضر بها ولا لا يجوز العزم لو حمله
والأفكي في تفرق الأبدان والخلوة في النكاح الفاسد لان العدة والطلاق
فيه لا ينقص عدد الطلاق لأنه في جوهره ولا يعتد في بيت الزوج برأيه
قالت مضت عدتي والمدة تحمله وكذبها الزوج قبل قولها مع حائنها
ولا تحمله المدة لأن الأماين انما يصدق فيما لا يخالفه الظاهر ثم لو
بالشهر فالنقد ان المذكور ولو بالحضر فافلها مرة ستون يوما ولامة
اربعون مالم تدع التسقط كما ترى الرجعة وما لم يكن طلاقها معلنا بولائها
فبضم لذلك خمسة وعشرين للنفس اسكتا من في الميض نكاحا صحيحا معتدا
ولو من فاسد وطلبها قبل الوطى ولو حكما وجب عليه مهر نائم وعليها عدة
مبتدأة لانها مقبوضة في يده بالوطى الاول لبيتا اثره وهو العدة و
هتكته المسائل العشرة البينة على الدخول في النكاح الاول دخول في
الشفا و قول زفر لعدة عليها فخل للزوج ابطله المصنف باطلون وجوز
بان القاضي المقلد اذا خالف مشهور مذهبه لا ينفذ حكمه في الاصح كما
لورثته لان ينقض السلطان على العمل بغير المشهور فبصريحنا اقرنا
وهذا لم ينفع بل الواقع خلافه فليحفظ ذمته غير حامل للطلاق اذ في
اومات عنها لم تعتد عليه حنيفة اذا اعتقدوا ذلك لامرنا بتركهم
وما يعتقدون ولو كانت الذمته حاملة لا تعتد بوضعها اتفاقا وقتده
الولي المسمى اذا اعتقدوها والذمته لو طلبها مسلم ومات عنها اعتد
انقضاء مطلقا لان المسلم يعتقده وكذا لا تعتد مسيحية فترقت نبينا
الذارين لان العدة حيث اوجبت وجبت حشا للعباد والمحرمة ملحق
بالجاء لا للمسلم فلا تزوجها الا لامة معتدة بكون في بطنها ولد ثابت
النسب كحربة خرجت اليها مسلمة او ذمينة او مشركة ثم اسلمت او مشركا
ذمينة لما امرته ملحق بالجاء لا للمسلم المات وكذا لا عدة لزوج امرأة الغير
ووطئها علما بذلك وفي نسخة الممن ودخل بها ولا بد منه وبه يفتي ولهذا
يحدد مع العلم بالحرمة لانه زنا والمزني بها لا حرمة على زوجها وفي نسخة ان
لوزنت المرأة لا يفر بها زوجها حتى تجبض لاحتمال علوقها من الزنا فلا يفي
ماه زرع غيره فليحفظ لغزيبه بخلافه اذا لم يعلم حيث تحرم على

على الاول الى ان تنقضي العدة ولا نفقة لعدتها على الاول لانها سائر
ناشرة خاتبة قلت يعني لو عالة راضية كما ترى **فروع** ادخلت
منه فزوجها هل تعتد في البحر بحث **الف** لاحتياجهما التعرف برأيه الرخم
وفي الشهر بحث ان ظهر حملها **الف** والا لا وفي القبة ولدت ثم طلقها او
ومضت سبعة اشهر فتكثرت اخر لم يصح ان لم تحض فيها ثلاث حبض وان لم تكن
حاضت قبل الولادة لان من لا يحض لا تحبل وفيها طلقها فلا تا ويقول
كنت طلقها واحدة ومضت عدتها فلو مضتها معلوما عند الناس
لم يقع الثلاث واكتفى ولو حكم عليه بوفوع الثلاث بالبينة بعد نكاحه
فلو بر من انه طلقها قبل ذلك بمدة طلقته لم يقبل بحره فيه عن الموهمة
اخبرها ثمانية اربعين من الغائب مات او طلقها ثلاثا وانها ماتت
كتاب على يد ثمة بالطلاق ان كبر رايها انه حق فلا بأس ان تعتد وتزوج
وكذا لو قالت امرأة رجل طلقني زوجي وانقضت عدتي فلا بأس ان يتكهنها
وفيه عن كافة الحكم لو شك في وقت موته نعت من وقت شيقن
به استباحا وفيه عن المجتهد كذبته في مدة تحمله لم تنقض نفقتها وله
نكاح اخنها عملا بخبر يعاقب ذلكا مكان ولو ولدت لاكثر من نصف
حول ثبت نسب ولم ينفذ نكاح اخنها في الاصح فترثه لومات دون المعتد
فصل في الحداد جاء من باب الحد ومدة وفتر وروى
بالجيم وهو لغة كما في الفاموس الرتبة للعدة وشرع عاترك الزينة
ونحوها المعتدة باين او موت تحد بضم الحاء وكسرها كما مر بكلفة مسلمة
ولامة متكوحة بنكاح صحيح ودخل بها بدليل قوله ان كانت معتدة بت
او موت وان امرها المطلق واليت بتركه لانه من الشروع اظهرها للناس
على قوت نعمة النكاح بترك الزينة بحلي او حريرا او مشاطا بضيق الاثا
والطيب وان لم يكن لها كسب لافيه والذهن ولو بلا طيب كزيت خالص
والكل والملح والبس المعصر والمزعر ومصبوغ بمغرة او ورين لا بعدد
راجع للبيح اذا ضرورت رات نبي المحظورات ولا بأس باسود وارزق
ومعصر خلقا لا رجعة له لاحداد على سبعة كافر وصغيرة ومجنونة و
معتدة عن كونها عن ام ولده ومعتدة بنكاح فاسد او وطئ بشبهة
او طلاق رجعي وبساج الحداد على قرابة ثلاثة ايام فقط وللزوج معها
لان الزينة حقه في وينبغي حل الزيادة على الثلاث اذا رضى الزوج ولم يكن

مريجة نهر وفيه شراخنة ولا تعد ربة لبر السواد وهي ثمة الا ان
 في حق زوجها فغذرت الى ثلاثة ايام قال في البحر وظاهره منعها
 من السواد ناسفا على موت زوجها فوق الثلاث وفي النهر لو بلغت
 في العدة لزوم بالحداد فيما بقى والمعدة اي معدة كانت عيها فيعهم
 معدة عنق ونكاح فاسد وانما الخاتبة فتخطب ان لم يخطبها غيره و
 ترخص به فلو سكت فقولان يخرج خطبها بالكسر ونظم وضع النجس
 كارب الزوج لو معدة الوفاة لا الطلقة لجماعا لفضايه الى عداوة
 الطلاق ومفاد جواره لمعدة عنق ونكاح فاسد ووطء بشبه نهر
 لكن في التمسك عن الضمير ان بنا التعريض على الزوج ولا يخرج معدة
 رجعي وبابن باقر فرفة كانت على ما في الظاهر ربة ولو خلت على نفقة فلها
 في الاصح اختيار او على التكني فيلزمها ان تكثر بيت الزوج معراج او حرة
 او امة مبيعة ولو من فاسد مكلفه من بينها اصلا لا ليلا ولا مزار ولا الى
 ضمن دار فيها منازل لغيره ولو باذنه لانه حوائه تقع بخلافه
 امة لتقدم حق العبد ومعدة موت يخرج في الحد يدين وتببت اكثر
 البيل في منزلها لان نفقتها عليها فخرج حتى لو كان عندها كتابها
 صارت كالطلقة فلا يجلب المخرج في وجوز في النية خروجها
 لاصلاح ما لا بد لها منه كزراعة ولا وكلها سللت او مات وهي زينة
 في غير مسكن عادت اليه فور الوجوب عليها ونعت ان اي معدة طلاق
 وموت في بيت وجبت فيه ولا يخرج ان منه لان يخرج او يهدم المنزل
 او تخاف انه دمه او تلف ماله او لا يتجدد كرا البيت ويخذلك من الضيق
 فيخرج لا قرب موضع اليه وفي الطلاق المحدث شا الزوج ولو لم يكن لها
 نصيبها من الدار اشترت من الاجانب بحجة وظاهرة وجوب الشراء لو
 فادرة او الكراء بجر وافرقة لخوا والمصر **قلت** لكن الذي رايته بنسخي المحبة
 استمرت من الاستار فليجرو ولا بد من ستره بينهما في البان ليل
 يخطب بالاجنية ومفاد ان الحائض يمنع الخلوة المحرمة وان ضاق المنزل
 عليها او كان الزوج فاسقا فخرج وجهه او كان مكشرا واجب لامكته ومفاده
 وجوب الحكم به ذكره الكمال وحسن ان يجعل النكاح بينهما امرأة نفقة تزق
 من بيت المال بجر من تلخيص الجايص فادرة على الحيلولة بينهما وفي الجسبي
 الافضل الحيلولة بستر ولو فاسقا فبأمره قال ولها ان يسكب بعد ثلاثا

في بيت واحد ان لم يلتصقا بالزواج ولو يكن فيه خوف فتنة انتهى
 وسئل شيخ الاسلام عن زوجين افترقا وكل منهما شئون سنة وبنيهما اولاد
 تنعده عليهما مفارقهم فيسكنان في بينهم ولا يجتمعان في فراش ولا يلتصقا
 النفا الزوج مله ما ذلك قال نعم وافرة المصراياتها او مات عنها في سفر
 ولو في مصر وليس بينهما وبين مصر مائة سفر رجعت ولو بين مصرين
 وبين مقصد اقل مضت وان كانت تلك اى مدة السفر من كل جانبها
 ولا يعتبر ما في مينة وميسرة فان كانت في مفازة خربت بين زوج
 ومضة معها ولو في الصورتين والعود لحد لتعد في منزل الزوج
 ولكن ان مرت بما يصلح للاقامة كما في البحر وغيره زاد في التروية وبين
 مقصد ما سفر او كانت في مصر او قرية تصلح للاقامة تعد ثمة ان لم يجد
 محرابا اتقا وكذا ان وجدت عند الامام ثم خرج بجر وان كان وينقل
 المعتدة المطلقة بالبادية في حق اهل الكوفة محفة او حجة مع زوجها
 ان تضررت بالكل في المكان الذي طلقها به فله ان يتحول بها ولا لا
 وليس للزوج المسافرة بالمعدة ولو عن رجعة بجر ومطلقة الرجعة كالبيان
 فيما مر غير انها تمنع من مفارقة زوجها في مدة سفر لقيام الزوجة بخلاف
 البانة كما مر **فروع** طلب من الفاضل ان يسكنها بجره بيمينه وانما تعد
 في مسكن المفارقة طهرية قبلت ابن زوجها فلها التكني لا النفقة تنازعا
 لا تمنع نكاح فاسد من المخرج **يجبى قلت** من عن البرازية خلافة لكن
 في البديع له منعها لخصين ما به كتابية وبجونة وام ولد اعقضا بغير
فصل في ثبوت النسب اكثر مدة للمساكنة ان لغير عايشة
 رضيت عنها كما مر في الرضاع وعند الاممة الثلاثة اربع سنين واقلها سنة
 اشهر اعايشة نسب ولد معدة الرجعي ولو بالاشهر لا بأس بها بديع ولد
 النكاح في ذلك كصحته قهشا وان ولدت لاكثر من سنين ولو لعين
 سنة فاكتر لاحتمال امتداد طهرها وعاقوقه في العدة ما لم تقرب بمضة العدة
 والدة محتملة وكانت الولادة رجعة لو في اكثر منها والتمام العلوق في
 العدة لا في الاقل الشك وان ثبت نسب كما ثبتت بلا دعوة احتياطا في ثبوت
 جاءت به لاقاضها من وقت الطلاق لجواز وجوده وقته ولم تقرب بمضاها
 كما مر وان لتمامها لا يثبت النسب وقيل يثبت لنسور العلوق في حال الطلاق
 ورغم في الجوهر انه الصواب في بدعوته لانه الزمه وهي شبهة عقد

ايضا ولا اذا ولدت نوب من احد الاقل من سنين والاكثر من سنين ولا اذا لم
 فيثبت ان ولدته لاقل من سنة اشهر من يوم الشراء ولو لاكثر من سنين
 من وقت الطلاق وكذا الطلاق سائر سائر الفرة بدليل لكن في القسمة
 عن شرح النكاح وان الدعوة مشروطة في الولادة لاكثر من سنها وان لم ينفذ
 المرة في رواية وهي لا وجه في ويثبت نسب ولد المصلحة ولو رجعت المرأة
 المدخول بها وكذا غير المدخول ان ولدت لاقل من الاقل غير المقر بانقضاء
 عدتها وكذا المقر ان ولدت لذلك من وقت الافراد المندع حباله
 ادعت فكذلك لاقل من تسعة اشهر من مطلقها الكون العلوق في العدة
 ولا لاكونه بعدها لانها الصغرى يجعل كونه كالافراد بمحض عدتها فلو
 ادعت حباله في كبره في بعض الاحكام لا عتراضها بالبلوغ ويثبت نسب
 ولد معدة الموت لاقل من تسعة اشهر من وقت الموت اذا كانت كبيرة ولو غير
 مدخول بها اما الصغيرة فان ولدت لاقل من عشرة اشهر وعشرة ايام
 فولدت له سنة اشهر لم يثبت واما الابنة فكذلك لان عدة الموت كالاشهر
 لكلاهما لا الحامل زيلجي وان ولدته لاكثر من سنها من وقت لا يثبت بدليل ولو
 لها قسمة لاكثر من سنها وكذا المقر بمحضها لاقل من اقل منه من وقت الافراد
 ولاقل من اكثر من وقت البت لليقين كذبها ولا لا يثبت لاحتمال حدوثه
 بعد الافراد ويثبت نسب ولد المعدة بموت وطلاق ان وجدت ولادتها
 بحجة نامة واكتفى بالنسبة قبل ورجل وجعل ظاهره من كفة الشهادة
 بكونه كان ظاهرا في البحر بحثا عنه وافراد الزوج به بالجل ولو انكر نفيه
 نكته شهادة النسابة لهما عاكما تكن في معدة رجعي ولدت لاكثر من سنين
 لا اقل ونصدق بعض الورثة في حق الميراث وانما يثبت النسب في حق غيرهم
 في التمسك كافة ان تم نصاب الشهادة بهم بان شهد مع الميراث وكذا لو شهد
 عليه الورثة وهم من اهل التصديق فيثبت النسب ولا ينفق الرجوع والابن
 نصابها لا يشارك المكذبين ولا يثبت شرط لنظر الشهادة ومجلس الحكم
 الاصح لانظر النسب لاقرار وشرط العدة ونظر النسب الشهادة ونقل الميراث
 عن الزيلجي ما يفيد شرط العدة ثم قال فقول شيخنا وينبغي ان لا يشرط
 العدة تما لا ينبغي قلت وفيه انه كيف تشرط العدة في المقر اللهم
 الا ان يقال لاجل السرية فليسا مثل وليرجع ولو ولدت فاختلغا في المدة
 فقالت المرة ككيفية منذ نصف حول وادعى الاقل القول لها بلايين وقال

ثبت والاولا ولو اقرت بمحضها بعد
 اربعة اشهر وعشرة

غلط

تختلف وبه يفتي كما سيجي في الدعوى وهو الولد ابنه لشهادة الظاهر
 بالولادة من نكاح حلال على الصلاح قال ان نكحها في طالق فنكحها
 فولدت لنصف حول منذ نكحها لزمه نسب احبها ما تصور الوطى حالة
 العقد ولو ولدت لاقل منه لم يثبت وكذا لاكثر ولو يوم لكن بحث
 فيه في الفسخ واقوه في البحر وازمه مهرها المصلحة وطبعا حكما ولا يكون
 محصنا نهاية علوقها بولادتها لم تطلق بشهادة امرأة بل بحجة نامة
 خلافا لما حكاهم ولو اقر المعلق مع ذلك بالجل او كان ظاهرا طلقت
 بالولادة بلا شهادة لاقرار بذلك واما النسب ولو زمه كاموية الولد
 فلا يثبت بدون شهادة النسابة اتفاقا بغير قال لانه ان كان في
 بطنك ولد وان كان بك جيل فهو في فنه دت امرأة ظاهره يوم غير القا
 بالولادة فهي ام ولده لهما ان جاءت به لاقل من نصف حول من وقت
 مقالته وان لاكثر منه لا احتمال علوقه بعد مقالته قيد بالتغليظ
 لانه لو قال هذه حامل مني ثبت نسب الرستين حتى ينفذ غايه
 قال لغلام هو في ومات المقر فقالت امه المعروفة بجزية الاصل والآ
 وبانها ام الغلام انا امرانه وهو ابنه يرثانه استحسانا فان جهلت مرتبها
 او موتها لم ترث وقوله فقال وارثه ان ام ولد له قيد انفسا اذ حكم
 كذلك لو لم يقل شيئا او كان صغيرا كما في البحر وكنت نصريته وقت موته
 ولم يعلم اسلامها وقت اوقال وارثه كانت زوجة له وهي امه لا
 ترث في الصور المذكورة وهل لها ميراث قبل نكاحه زوج امه من بعده
 فجاءت بولد فاذا عاه المولى لم يثبت نسب للزوم في نكاح وهو لا قبل
 الفسخ وعق الولد ونصير الامه ام ولده لاقراره ببنيته واموتها ولدت
 امه الموطوءة له ولدا توقف ثبوت نسبه دعوتها لضعف فرائها
 كامة مشركة بين اثنين استولدها واحد عبارة الذر واستولدها
 ثم جاءت بولد لا يثبت النسب بدونها الحرمه وطبعا كما ولد كاتبا كوا
 وسيجي في الاستيلاء ان القرش على اربع مرات وقد اكتفى بقيام القرش
 بلا دخول كثر زوج المعسر بمشقة بينهما سنة فولدت سنة اشهر من
 تزوجها المتصوره كرامة او استخدا ما في لكن في النهر لاقتصار على النسا
 اول لان طم النسابة ليس من الكرامة عندنا قلت لكن في عقاب القنار
 جزم بالاول تبع الحقة الثقلين النسب بل سئل عما يحكى ان الكعبة كانت

بلة

تزور واحد من الأولياء، هل يجوز القول به فقال سخرى العادة على
 سبيل الكرامة لأهل الولاية جاز عند أهل السنة ولا يسر بالعجزة لأنها تزور
 الرسالة وبأدعائها يكتد فوراً فلا كرامة وتماه في شرح الوحيات التي عند
 ابن لوى قال في مائة يجوز جهول ثم بعض كيف
 وإثباتها في كل مكان خارقا عن الضمة النجم يروى ونصر
 أي ينصر هذا القول بنصر محمد بن إسماعيل بكرامات الأولياء غاب عن إمرته
 فترجعت باخرو ولدت أولاداً ثم جاء الزوج الأول فالأولاد للثنا
 على المذهب الذي يرجع إليه الإمام وعليه الفتوى كماله الثانية والمجودة
 والكافة وغيرها وفي حاشية شرح المنار لابن المنبلي وعليه الفتوى أن العمل
 للمال لكن في آخر دعوى الجميع حكمي أربعة أقوال ثم افتر بما اعتده المص
 وعلمه ابن الملك بأنه المستفترش حقيقة فالولد للفترش المحقة وإن كان
 فاسداً وتماه فيه فراجع **فروع** على إمامة فطرتها فترها فولدت
 لأقل من نصف حول مذكراً أو أنثى وكذا لا المطلق قبل الدخول
 والمباينة سنتين فذ طلقها لكن في الثانية يثبت لسنتين فأقل وفي
 الزوجي أكثر مطلقاً بعد أن يكون لأقل من نصف حول مذكراً أو أنثى
 وكذا لو اعتقها بعد الشراء ولو باعها فولدت لأكثر من الأقل مذكراً أو أنثى
 فادعاه هل ينفق لتصدق المشرى قولان ماتت عن أم ولده أو اعتقها
 فولدت لدون سنتين لزمه ولا أكثر إلا أن يذبحه ولو تزوجت في الف
 فولدت لسنتين من عتقه أو موته ونصف حول فأكثر من ذلك تزوجت
 وادعاه معاً كان للمولى أنشا فأكثر من مائة بخلاف ما لو تزوجت
 أم الولد بلا إذنه فإنه للزوج أنشا فأكثر من مائة مع عدة بابت
 فولدت لأقل من سنتين مذكراً أو أنثى فأكثر من الأقل مذكراً أو أنثى فولدت
 للأول نكاح الآخر ولو لا أكثر من مائة مذكراً أو أنثى ونصف حول مذ
 تزوجت فالولد للثنا ولو لأقل من نصفه لم يلزم الأول ولا الثاني والنكاح
 صحيح ولو لأقل من مائة ونصف ففي عدة البحر بحجته أنه للأول لكنه نقل
 هنا عن البيهقي أنه للثنا مع العلم بأن أقدمها على الزوج دليل انقضا
 عدمها حتى لو علم بالعدة فالتكاح فاسد وولدها الأول إن أمكن اثبات
 منه بأن تلد لأقل من سنتين مطلقاً أو ماتت ولو نكح امرأة فجاءت
 بسقط من بين الخلق فإن لأربعة أشهر فنبه للثاني وإن لأربعة

أبوها

الأب وما نسب له الأول - وقد التزم كل من البحر **قلت** وفي جميع
 الفتاوى على كافر مسلمة فولدت منه لا يثبت النسب ولا بالعدة لأنه
 نكاح باطل والله أعلم **باب** **المضانة** يقع لها وكسرها
 تربية الولد تنبئ للأم النسبية ولو كانت أجنبية أو بعد الفرة كذا
 أن تكون من ذرة فتحت كذا لها تحبس أو فاجرة فجوراً يضيع الولد به كذا
 وغناه وسرقه ونسابة كذا في البحر وأما تربية المص والذى يظهر
 العمل بإطلاقهم كما هو مذهبنا أن النسابة بترك الصلاة لأحضانه
 لها وفي النسبة لا حق بالولد ولو سبته السيرة معروفة بالغير مالم يعقل
 ذلك أو غير ما سبته ذكره في المحققين بأن يخرج كل وقت ونزل الولد ضابطاً
 أو يكون أمة أو أم ولد أو مدبرة أو مكاتبة ولدت ذلك الولد قبل الكفاية لا ينفذ
 بخدمة المولى لكن إن كان الولد رقيقاً كن الحق به لأنه للمولى بحسبه ونزله
 بغير محرم الصغير وأما أن تربية مجانناً أو حالاً أن الأب معسر العمة قبل
 ذلك أي تربته مجانناً ولا يمنع عن الأم قبل الأم أن تنسبه مجانناً أو
 تدفعه للعمة على المذهب وهل يرجع العمة على الأب إذا قبل نفعه
 بحسبي والعمة ليست بقيد فيما يظهر وفي النسبة تزوجت أم صغير فوفيه بوه
 وأرادت تربته بلا نفقة مقدرة وأراد وصيه تربته به بادفع إليها
 لا إليه ابن المال وفي المأوى تزوجت باجني وطلبت تربته بنفقة ولتزوج
 ابن عمه مجانناً ولا حاشية له فله ذلك ولا تجبر من لها المضانة عليها إلا
 إذا بقيت لها بأن لم يأخذ ثدي غيرها أو لم يكن للأب ولا للصغير مال
 به نفقة خاتمة وبسبب في النفقة وإذا سقطت الأم حقها صارت كبة
 أو من زوجة فتنتقل للجدة بحر ولا تقدر لها مضانة على إبطال حق الصغير فيها
 حتى لو اختلعت على أن تنزل ولدها عند الزوج حتى الطلق وبطل الشرط
 لأنه حق الولد فيلسر لها أن تبطل له بالشرط ولو لم يوجد غيرها جبرت
 بالأخلاف ففي هذا يقيم ما لو وجد وامتنع من قبول بحر وحسب فلا
 أجر لها جوهره وتحت لها مضانة برة المضانة إذا لم تكن مكسوة ولا معتدة كذا
 وفي غير أجره أرضاعه ونفقته كذا في البحر عن الترجمة خلافاً لما نقله المص
 عن جواهر الفتاوى وفي شرح النقاية للقبلي عن البحر المحبط مثل لو حضر
 عن لها أسالك الولد وليس لها مسكن مع الولد فقال على الأب كذا ما
 جميعاً وقال النجم الأئمة المختار أن عليه السكنى في المضانة وكذا إذا احتاج

الصغير الى خادم بلزم لابي وفي كتب الشافعية مؤنة المصانعة
 مال المحضون لوله ولا فعل من نازمه نفقة قال شيخنا وقواعدا
 تقتضيه فيفضيه ثم حوز ان المصانعة كالرضاع ثم اي بعد الام بان ما
 اولم تقبل واسقط حقها او تزوجت باجنبي ثم الام وان علت عند
 عدم اهلية التبصر ثم ام الاب وان علت بالشرط المذكور واما ما
 الام فمؤخر عن ام الاب بل عن الخالة ايضا بجرم الاخت لاب وام ثم
 لام لان هذا الحق لقربة الام ثم الاخت لاب ثم بنت الاخت لابوين
 ثم لام ثم لاب ثم الخالات كذلك اي لابوين ثم لام ثم بنت لاب ثم بنت
 الاخت لاب ثم بنات الاخ ثم العتات كذلك ثم خالة الام كذلك ثم خال
 الاب كذلك ثم عتات الامهات والاباء بهذا الترتيب ثم العصبات
 بترتيب الارث فيقدم لاب ثم الجد ثم الاخ الشقيق ثم لاب ثم بنوه
 كذلك ثم العتات ثم بنوه كذلك فاذا اجتمعوا فالأورع شاة الاسن اختيار
 سوى فاسق ومعنوه وابن عم لستها وهو غير ما يكون شاة اذا لم تكن
 عصبه فلذوي الارحام فندفع للاخ لام ثم لابنه ثم للعن لام ثم
 للخالات لابوين ثم لام برمان وعينه بجرمان ساو وافا صلحهم ثم ورم
 ثم اكبرهم ولاحق لولد عم وعمه وخال وخالة لعدم المحرمية والحاضنة
 الذمية ولو بموجبية كسلة ما لم يعقل بنا ينقض تقديره سبع سنين
 لصحة اسلامه حينئذ فهو وان يخافك يالف الكفر فيزج منها وان
 لم يعقل بنا بجرم والحاضنة بقط حقها بكناح غير محرمه اي الصغير وكذا
 بكناها عند المغضين له للمنفعة القبية لو تزوجت الام باخرا فامسكتها ام
 الام في بيت الرب فلا لاب اخذه وفي البحر قد ترددت فيما لو امسكتها
 الخالة ونحوها في بيت اجنه عازية والظاهر التقوط قياسا على ما مر
 لكن في النهر والظاهر عدمه للفرق بين بين زوج الام والاجنه قال
 والرحم فقط كابن العم كالاجنه وتعود المصانعة بالفرقة البانية لزال
 المانع والقول لما في نفي الزوج وكذا في تطليقه ان ابنته لان عينته
 والمصانعة اما او غيرها الحقبة بالغلالم حتى يستغنى عن النساء وقد سبق
 وبه ينفى لان الغالب ولو خلت في سنة فان اكل وشرب ولبس
 استغنى وحده دفع اليه ولو جبر او لا والام والجد لام ولا يلحقها
 بالصغيرة حتى تحيض اي تبلى في ظاهر الرواية ولو خلت في حبسها فان

في العتات

للام بجناء او ايشيخ ان يحكم سنها وبعال الغالب وعند مالك حتى يحتمل
 الغلام ونزوح الصغيرة ويدخل بها الزوج عني وغيرها الحقبة حتى تستغنى
 وقد ربيته وبه ينفى وبنت احدى عشر شهرا انفا فاربلي وعن محمد
 ان الحكم في الام والجدة كذلك وبه ينفى لكثرة الفساد زبلي وافاد انه لا
 تستقط المصانعة بنزوحها مادامت لانصالح الرجال لانه رواية عن الشافعي
 اذا كان يستانير بها كالمثلية وفي الظاهر براءة امرة قالت هذا البنت من
 بنته وقد ماتت امه فاعطته نفقته فقال صدقت لكن امه لم تمت في
 في منزل واراد اخذ الصغيرة بمنع حتى يعلم القضاء انه ومحض فاحذره لانه
 اقربا لها بحدته وحاضنته ثم ادعى حقبة غيرها وادعى ان احضر لاب
 امرة فقال هذه ابنتك وهذا ابني منها وقالت الجددة لاما هذه ابنتي
 وقد ماتت ابنتي وهذا الصبي فالقول للرجل والمرأة انه معه وبدفع الصبي
 اليهما لان الفرائش لها فيكون الولد لها كزوجين بينهما ولد فادعى الزوج انه
 ابنة لامنها بل من غيرها وعكت فقالت هو ابني لامته حكم بكونها ابنة لها
 لما قلنا وكذا لو قالت الجددة هذا ابنتك من ابنتي البينة فقال بل من غيري
 فالقول له وبأخذ الصبي منها وكذا الواضحة امرأة وقال الشافعي من هذه لان
 بنتك وكذبت الجددة وصدقها المرأة فالاب اولى به لانه لما قال ابني
 من هذه المرأة فقد انكر كونها بحدته فيكون منكر الحق حضانتها وهي اوتت
 له بالمقتضى ملخصا لاحبار الولد عندنا مطلقا ذكر او انثى خلافا للشافعي
قلت وهذا قبل البلوغ اما بعده فخير بين ابويه وان اراد الانفراد
 فله ذلك مؤيد زاده معزيا للمنفعة وافاده بقوله بلغت الجارية مبلغ النفا
 ان بكر اضمتها الابنك نفس الا اذا دخلت في السن واجتمع لها راي فتكن
 حيث احبت حيث لاخوف عليها وان ثبتا لا يضمنها الا اذا لم تكن ثائفة
 على نفسها فلا لاب والجد ولاية الضم لا لغيرها كما في الابتداء بجرم الظاهر
 والغلالم اذا عقل واستغنى براه ليس للاب ضمة الى نفسه الا اذا لم يكن
 ثائفا على نفسه فله ضمة لدفع فتنه او عار وتاديبه اذا وقع منه شيء
 ولا نفقة عليه الا ان يتبرع بجرم الجد بمنزلة الاب فيه فيما ذكر وان لم يكن
 لها اب لا جد ولكن لها اخ او عم فله ضمتها ان لم يكن مفقدا وان كان مفقدا
 لا يمكن ذلك وكذا الحكم في كل عصبه ذي رحم محرور منها فان لم يكن لها
 اب ولا جد ولا غيرهما من العصبات او كان لها عصبه مفقدا فالنظر فيها

للأحكام فان كانت مأمونة خلاها تنفذ بالسكنى والأوصاف عند امرأة
أبنة قادرة على الحفظ بلا فرق في ذلك بين بكر وثيب لانه جعلنا نظرا
لمسلمين ذكره العجزة وغيره واذ بلغ الذكر وحده الكلب يدفعهم الأب إلى العمل
ليكتسبوا ويوجهم وينفق عليهم من اجرتهم بخلاف الاناث ولو لا بسبب رايح
كسب الابن المأمون كما في سائر الاملاك موبد زاده معزى الخلاصة ليس
للمطلقة بان تباعد عذتها المزوج بالولد من بلدة اخرى بينهما تناوت
فلو بينهما تقارب بحيث يمكن ان يبصر ولده ثم يرجع في نهاره لم تمنعنا
لانه كانتا من محل الى اخرى شئنا الا اذا انتقلت من القرية الى المصر وفي
عكس لا اضرر الولد بتخلفه باخلاف كامل السواد الا اذا كان ما انتقلت اليه
وطنها وقد تنكها ثم اى عقد عليها في وطنها ولو قرية في الاصح الاداريات
الا ان يكونا متساويين وهذا الحكم في الام المطلقة فقط اما غيرها
كجدة وام ولد اعتقت فلا تقدر على نقله لعدم العقد بينهما الا باذنه
كما يمنع الاب من اخراجه من بلدانه بلادها ما بقيت حضانتها فلو
أخذ المطلق ولده منها لتزوجها جازله ان يسافر به الى ان يعود حوايه
كما في الترجية وقيد المصر في شرحه بما اذا لم يكن له من ينقل الملق البعيد
وهو ظاهر في الحاوي له اخراجه الى مكان يمكنه ان تبصر ولده كما لو لم
كاف جانيها في حفظ **قلت** وفي الترجية اذا سقطت حضانة الام و
أخذ الاب لا يجبر ان يرسله لها بل في اذ ارادت ان تراه لا تمنع من ذلك
والفقه شيخنا الرثي بانه يسافر به بعد تمام حضانتها وبان غاير لاب من
العصباء كالاب وعزاه للخلاصة والتاخر خاتبة **فروغ** خرج بالولد ثم
طلبها فطالبته برده ان اخراجه باذنها لا يلزمه رده وان بغير اذنها
لزمه كما لو خرج به مع امه ثم ردها ثم طلبتها فعليه رده **باب**
النفقة هي لغة ما ينفقه الانسان على عياله وشرع على الطعام والكسوة
والسكنى وعرفاهي الطعام ونفقة الغير يجب على الغير باسباب ثلثة زوجية
وقرابة وملك بداليا الاول لمناسبة ما تروا لانها اصل الولد فيجب للزوج
بنكاح صحيح فلو بان فساد او بطلانه رجع بما اخذته من النفقة بجر
على زوجها لانها جزء الاحتباس في كل مجوس لنفقة غيره نازمه نفقته
كفت وقاسر ووصية زيلعي وعامل ومقاتلة فامو يدفع العدة ومضابا
سافر بال مضاربة ولا يراد الرهن لجسه للنفقة كما لو صغير اجدة مال

لا على ابيه الا اذا كان ضمنها كما من في المهر لا يقدر على الوطى لان المانع
من قبله او فقيرا ولو كانت مسلمة او كافرة او كبيرة او صغيرة تطبق
الوطى وتسقط الوطى فيما دون الفرج حتى لو لم تكن كذلك كان المانع منها
فلا نفقة كما لو كانا صغيرين فقيرة او غنية موطوءة او لا كان الزوج
صغيرا او كانت رتقا او فرنا او معنوعة او كبيرة لا نوطا وكذا صغيرة
تصل للخدمة والاد سبتا من اناسكها في بيته عند الشئ واختاره في
النفقة منعت نفسها لم يرد عليها ولا لو كلته مؤجلا او شادني وعليه
النفقة كما في البحر والنهر وارنصاه محبة الاشياء لانه منع بحسب فستحق له
النفقة بقدر حالها به ينفق ويخاطب بقدر وسعه والنفقة اذن ال
الميسرة ولو موسرا وفي فقيرة لا يلزمه ان يطعمها مما ياكل بل يندب
ولو في بيت ابيها اذ لم يطالبها الزوج بالنفقة به ينفق وكذا اذا
طالبها ولم تمنع وامتنعت للمهر ومرضت في بيت الزوج فان لها النفقة
استحسانا لقيام الاحتباس وكذا لو مرضت ثم اليه نقلت او في منزلها
بيت ونفسها ما منعت وعليه النفقة كما حرره في الفقه وفي الخاتبة من
عند الزوج فانتقلت لدار ابيها ان لم يمكن نقلها بحفنة ونحوها فلها النفقة
ولا الاكمل بالزمن مداواتها لا نفقة لاحد عشر مرة ومقبلة ابنة ومعد
موت ومنكوحه فاسد او عذته وامة لم تبوا وصغيرة لا نوطا وخارجة
من بيته بغير حق وهي الناشئة حتى تعود ولو بعد سفر خلا فالنفقة
والقول لها في عدم النشوز يمينها وتسقط به المفروضة لا السند ان في
الاصح كالوت فبذ بالخروج لانها لو مانعت من الوطى لم تكن ناشئة
وشمل المزوج للملك كان المنزل لها فنفقة من الدخول عليها فهي
كالخارجة ما لم تكن سالته النفقة ولو كان فيه شبهة كيت السلطان
فامتنعت منه فهي ناشئة لعدم اعتبار الشبهة في زماننا بخلاف مالو
خرجت من بيت الغضب اوتت الذهاب اليه او التفرعه ومع اجبة
بعشه لينقلها فلها النفقة وكذا لو خرجت نفسها الارضاع صبي وزوجها
شريف ولم يخرج وقبل يكون ناشئة ولو سلمت نفسها بالليل دون النهار
او عكس فلا نفقة لمقتضى التسليم قال في المجتبى وبه عرف جواب وفق
في زماننا بان لو تزوج من المحترفات التي تكون بالنهار في مصاحها وبالليل
عنده فلا نفقة لما انفق في النهار وفيه نظر ومحبوسة ولو ظلما

الا ان احبسها موبدين له فلهما النفقة في الاصح جوهره وكذا لو قدر على التزويج
 اليها في المجلس صبر فيه كجسه مطلقا لكن في الصحيح لقد وري لو عجز عن
 السلطان فالصحيح سقوطها وفي الجرح من مال الفتاوى ولو خيف عليها
 الفساد فحبس معه عند المتأخرين ومريضه لم تزف اي لا يمكنها الانفصال
 معه اصالا فلا نفقة لها وان لم تمنع نفسها لعدم التسليم نقد بر الجرح ومضيق
 كرها وحاجة ولو انفلا لامعه ولو يجرم نفوت الاحتباس ولو معه فعليه
 نفقة المضرة خاصة لان نفقة التفرغ ولا الكرا تمتنع المرأة من الطحن و
 الخبز ان كانت ممن لا تخدم وكان بها علة فعليه ان ياتيها بطعام مهيا
 ولا بان كانت ممن تخدم نفسها ونقد ر على ذلك لا يجب عليه ولا يجوز
 لها اخذ الاجرة على ذلك لوجوبه عليها ديانة ولو شريفة لانه عليه الصلاة
 والسلام قسم الاعمال بين عا وفاطمة رضي الله تعالى عنهما فجعل اعمال
 الخارج على علي والداخل على فاطمة مع انها سيدة نساء العالمين بحر وجب
 عليه الله الطحن والخبز وانية شرب وطبخ ككوز وجرة وقد رومغرفة
 وكذا ساير اذوات البيت كصير ولبد وطفنة وما تنظف به وتزيل
 الوسخ كمنظف واشنان وما يمنع الصنان ومداسر جلبيها وتما في الحوزة
 والبحر وفيه اجرة القابلة على من استاجر من زوجة وزوج ولو جاءت
 بلا استيجار قيل عليه وقيل عليها وتفرض لها الكسوة في كل نصف حول مرة
 لتجد الحاجة حرا وبردا وللزوج لا نفاق عليها بنفسه ولو بعد فرض نفقا
 خلاصة الا ان يظهر للنكاح عدم تفاقه فيفرض اي بقدر لها بطلبها مع
 حضرته وبما مرد ليعطيها ان شكت بطله ولم يكن صاحبا يده لان
 لها ان تاكل من طعامه وتتخذ ثوبا من كبراسه بلا اذنه فان لم يعطيه
 ولا تنقط عنه النفقة خلاصة وغيرها وقوله في كل شهرى كمدة متنا
 كيوم المحرق وسنة للدمقان وله الذفع كل يوم كمالها القلب كل يوم
 عند المساء اليوم لانه لما اخذ كفيل بنفقة شهر فاكثر خوفه من غيبته
 عن الشغل وبه ينفق وقيل ساير الذبون عليه وبه انفق بعضهم جواهر الثياب
 من كحالة الباب الاول ولو كحلها كل شهر كذا ابد او وقع على الابد وكذا لو لم
 يتل ابد عند الشفا وبه ينفق بحر وفيه عليها دين لزوجه الم بلبتيا قصا
 الا برضا لسقوطه بالموت بخلاف ساير الذبون وفيه اجرت دارها
 من زوجها وهما يسكنان فيه لا اجر عليه ولو دخلها في منزل كانت فيه

باجر فطلبت به بعد سنة فقالت له اخبرتك بان المنزل بالكراء
 عليك لاجر ففصرو عليها انها العاقدة بزازية ومنصومه انها لو سكت
 بغير اجارة في وقف او مال يتيم او معد للاستغلال فالاجرة عليه فلينظر
 ويقدرها بقدر الغلا والرخص ولا نقد ريد رهم ورنان بر كفا لا خنيا
 وعزاه المصل شرح الجميع للمصل لكن في الجرح المحبط ثم المجتبى ان شاء الله
 فرضها استافا او قومها بالذراهم ثم بقدر بالذراهم وفيه لو فترت
 نفسها فله ان يرفعها للنكاح التاكل بما فرض لها خوفا عليها من الغزال فانه
 يضتره كاله ان يرفعها للقاضي للبس الثوب لان الزينة حق وزاد في
 جنة وسروا وما يدفع به اذى خروبر ودحا فاو فرشا وحدها
 لانها رتبا تغازل عنه ايام حبسها ومرضا ان طلبته وبخلاف ذلك
 يسارا واعاروا حلا او بلدا الخبار وليس عليه خفتها بل خفا متها بجه
 وفي الجرح قال استفيد من هذا انه لو كان لها امعة من فبرش ونحوها
 لا يسقط عن الزوج ذلك بل يجب عليه وقد رابت من يامرها بفرشها
 له ولا ضيقة جبر عليها وذلك حرام كنع كسوتها انتهى لكن قد منا
 في المهر عنه عن النبي لو زفت اليه بالاجها زيليق به فله مطالبة الا
 بالنقد لا اذا سكت انتهى وعليه فلوزفت به اليه لا يجرم عليه الانفكاك
 به وفي عرفنا يدرمون كثره المهر كثره للجهاز وقلته لقلته ولا شك
 ان المعروف كالشرط فبين في العمل بما تركه في التهر وفيه عن قضاء
 الجرح من تقدير النفقة حكم منه **قلت** نعم لان طلب التقدير ينظر
 دعوى فلا تنقط بخصه المدة ولو فرض كل اكل يوم وكل شهر هل يكون قضا
 مادام النكاح **قلت** نعم لا مانع ولذا قالوا لا يبرأ قبل الفرض باطل وبعد
 يصح تمامه ومن شهر مستقبل حتى لو شرط في العقد ان النفقة تموين
 من غير تقدير والكسوة كسوة الشتاء والصيف لم يلزم فلها بعد ذلك
 طلب التقدير فيها ولو حكم بموجب العقد ما لم يكن بخلاف ذلك فللمنفقة تقديرها
 لعدم الدعوى والحادثة في لو حكم للمنفقة بفرضها رهم مال الشفا بعد ان
 يحكم بالتموين قال الشيخ فاسم في موجبات الاحكام لا وعليه فلو
 حكم الشافعي بالتموين ليس للمنفق الحكم بخلافه فلينظر نفعه لو تنقبا بعد
 الفرض على ان تاكل معه تموين بطل الفرض السابق لرضاها بذلك وفي
 السراجية قدر كسوتها رهم ورضيت وقضت به هل ان ترجع وتطلب

كسوتها فانها **الحاج** نعم وقالوا ما ينفق من النفقة لها فينفق باخرى بخلاف
 اسرف وسرقة وهالك ونفقة محرر وكسوة الا اذا تمزقت بالاستعمال
 المعتاد واستعملت معها اخرى فيفرض اخرى وتجب لخادمها المملوك
 لها على الظاهر ملكا تاما ولا يشغلها غير خد منها بالفعل ولو لم يكن في ملكها
 او يخدمها لا نفقة له لان نفقة الخادم بازا الخدمة ولو جاءها بخادم
 لم يقبل منه لغيرها فلا يملك اخراج خادمها بل يازاد عليه بجرمها الوثرة
 لامة جوهره اعدم ملكها موسرا لمعسر في الاصح والقول له في العسر
 ولو برهنها فبينتها اولى خاتبة ولوله ولاد لا يكتفيه خادم واحد فرض عليه
 نفقة لخادمين او اكثر انفق قاتل وعز الشقة غيبته زفت اليه بخدم
 كثير استخفت نفقة الجميع ذكره المصنف قال وفي البحر عن الغاية وبه تأخذ
 قال وفي الشراعية ويفرض عليه نفقة خاتمها وان كانت من الاشرف
 فرض نفقة خادمين وعليه الفتوى ولا يفرق بينها بغيره عنها با انواعها
 الثلاثة ولا يعدم ابناؤه لو غابا عنها ولو موسرا وجوز الشفعة
 با عسار الزوج وتعتد رها بغيره ولو فقه به حنف لم ينفذ لهم لو امر
 شافعتا ففقه به نفذ اذ لم يرتفع لاسر والمأمور بجبر وبعد الترضي بان
 الفضا بالاستدانة لتجمل عليه وان لم يزوج اصاب دون الامر برفع
 عليها وهي عليه ان صرحت بانها عليه او نوت ولو انكرت بها القول له
 بجنتي ونجى الادانة على من يجعلي نفقته ونفقة الضغار لولا الزوج
 كاخ وعم ويجبر كل اخ ونحوه اذا امتنع لان هذا من العروف زليجي و
 اختيار وسينسخ فقه بنفقة الاعارث ثم ابرر خصمه ثم نفقة
 بشار في المستقبل وبالعكس وجب الوسيط كما مر صلت زوجها
 على نفقة كل من رعاها ثم قالت لا يكتفيه زبدت ولو قال الزوج
 لا اطيعك ذلك فهو لازم فلا نفقات لفياته بكل حال الا اذا تغير سعر
 الطعام وعلم الفضا ان ما دون ذلك المصالح عليه يكتفيها فحينئذ
 يفرض كتابتها نفقة المص من الخاتبة وفي البحر عن الذخيرة الا ان يعرف الفضا
 عن حاله بالشوا من الناس فيوجب بقدر طاقته وفي الظهير بركة صالحها
 عن نفقة كل من رعاها ما يدرهم والزوج محتاج لم يلزمه الانفقة مثلهما
 والنفقة لا نصير بنا الا بالقضا او الرضا اي اصطلاحها على قدر
 معين اصابا او دراهم فقبل ذلك لا يلزمه شيء ويجده ترجع بما

بما انفقت ولو من مال نفسها بالا اسراف ولو اختلقت المدة فالقول
 له والبينة لها ولو انكرت انفاقه فالقول لها بيمينها ذخيرة وبموت اخا
 او طلاقها ولو رجعا ظهيرة وخاتبة واعتمد في البحر بحشا عدم تنوع
 بالطلاق لكن اعتمد المصنف ما في جواهر الفتاوى والفتوى عدم سقوطها
 بالرجعي كالاخذ الناس ذلك حيلة واستحسنه حشنة الاشياء وبالأول
 لفته شيخنا لكن صحح الشربلالي في شرحه للوجهانية ما يحسنه في الجحد
 من عدم التسقوط ولو بانها قال وهو لا صحح ورده ما ذكره ابن النخبة
 فتأمل عند الفتوى بسقط المروط لانها صلة الا اذا استدانت بالقرض
 فلا تسقط بموت او طلاق في الصحيح لما مر منها كاستدانت بنفسه وعادة
 ابن الكمال الا اذا استدانت بعد فرض قاض ولو بالاسره فليحرم ولا يرد النفقة
 والكسوة المجتلة بموت او طلاق عجلها الزوج اولوه ولو قايمة به يفتى
 ببيع القن وبسعي مدبر ومكاتب لم يجز للماذون بالكتكاح وبدونه يطالب
 بعد عتقه في نفقة زوجته المفروضة اذ يجمع عليه ما يجز عن ادائه
 ولم يفده ذخيره ولو بنت المولى لامة ولا نفقة ولده ولو زوجته
 حرة بل نفقة عظامه ولو مكانية لتبعته لامة ولو مكاتبين سعى لامة
 ونفقته على ابيه جوهره مرة بعد اخرى اي لو جمع عليه نفقة اخرى بعد
 ما اشتراه من علم به ولم يعلم ثم علم فخصم بيع ثانيا وكذا المشتري الثالث
 وهم جبر الامة دين حادث قاله الكمال وابن الكمال غايته لدر ربحا للصد
 سهو وسقط بموته وقلة في الاصح وبيع في دين غيرها مرة لعدم
 التجدد ويبقى في الماذون ان الغرماء استعاه ومفاده ان لها استعاه
 ولو لنفقة قوم بحر قال وهل يباع في كنفها بغير علق الشفعة المقتبة
 نعم كبايع في كسوتها ونفقة لامة النكحة ولو مدبرة وام ولد امنا
 المكاتبه فكالحرة انما يجب على الزوج ولو عبدا بالنبوية بان يدفعها
 اليه ولا يستخدمها فلو استخدمها المولى واهله بعد ها ولو جاءها بعد الطلاق
 لاجل انقضاء العدة لا قبله اي ولم يكن بولها قبل الطلاق سقطت
 بخلاف حرة نشزت فطلقت فعادت وفي البحر بحشا فرضها قبل الترتي
 باطل ونفقات الزوجات المختلفة مختلفة بحالها وكذا تجب لها السكنى
 في بيت حال عن اهله سوى طفله الذي لا يفهم للماع وامه وام ولد
 واهلها ولو ولد لها من غيره بقدر حالها كطعام وكسوة وبيت مفرد

من دار له غلق زاده الاختيار والعينى ومراق ومفاده لزوم كنف
ومطبخ وينبغي لفتابه بحر كفاها الحصول المقصود هداية وفي البحر
عن الخاتبة بشرط ان لا يكون في الذراع من ايام الزوج بوزنها
ونقل المصنف عن الملقط كخاتبة عن الاما لا يصح الضير لرفقة كل من
زوجته مطالبته بيت من دار على حدة ولا يانزله اثباتا بئوته
وبامره باسكانها بين جيران صالحين بحيث لا تتوحش سريرة
ومفاده ان البيت بالاجران ليس سكنا شرعيا بحر وفي الشهر وظاهره
وجوبها للبيت خاليا عنه الجيران لانيما اذا خشيته على عقلتها من
قلت لكن نظريه الشرع لا يما تزان ما الاجران له غير ممكن شرعا
فنتبه ولا يمنعها من الزوج الى الولدين في كل جمعة ان لم يقدر اطلاقا
ما اختاره في الاختيار ولو ابوها زنا مثالا وحنا جها فاعليها تعاوده
ولو كافرا وان لم الزوج في منعها من الدخول عليها في كل جمعة و
في غيرها من المحارم في كل سنة لها الخروج ولها الدخول زليعي ومنعهم
من الكسوة وفي نسخة من البيوتة لكن عبارة ما مسكين من الفرار
عند هابه بفسخ خاتبة ومنعها من زيارة الاجاب وعبادتهم والولاية
وان اذن كانا عاصيين كما مر في باب المهر وفي البحر له منعها من الغزل
وكل عمل ولو تبرعا لا يجزى ولو قابله او مفسلة لتقدم حقه على فرض الخاتبة
ولو من مجلس الحكم لا تنازلة امتنع زوجها من سواها من المام لا التنا
وان جاز بذا فزين وكشف عورة احد قال الساقاني وعليه فلا خلاف في
منعهم للعلم بكشف بعضهم وكذا في الشرع لا ينة مغريا للكمال فزمر
النفقة باواعها الزوج الغائب مدة سفر صرفة وتحتنه في البحر
ولو مفقودا وطفله ومثله كبر وزن واشي مطلقا وبوبه فقط فلا نفق
لملوكه واخيه ولا يقض عنه دينه لانه قضاء على الغائب في مال له
من جنس حقه كبر وطعام ما خالفه فيمنقر للبيع ولا يباع مال
الغائب اتفاقا عندا وحكم من يقربه عند الامانة وعلى الدين ويبدأ
بالاولى ويقبل قول المودع في الذفع للنفقة لا الدينون الابينة او قول
وسبي بحر ولو نفقا بالافرض ضمنا بالارجوع وبالزوجية وبقرابة الولد
وكذا الحكم ثابت اذا علم قاض ذلك في مال وزوجية وينسب ولو علم
باحد ما اخرج للاقرار بالآخر ولا يمين ولا ينة من عدم المضم وظلها

اي اخذ منها كنيلا بما اخذته وجوبها في الاصح ويجعلها معه اي مع الكفيل
احتياطا وكذلك اخذ نفقة فلور ذكر الضمير كان الكمال لكان اولى ان القات
لم يعطها النفقة ولا كانت ناشرة ولا مطلقة مضت عذرها فان حضر
الزوج وبرهن انه اوفاهها النفقة طوبت هي وكفيلها برده ما اخذت
وكذا لو لم يبرهن وتكلمت ولو حلفت طوبت فقط لا نفرض على غائب
باقامة الزوج بينة في النكاح والنسب ولا نفرض ايضا ان لم يخلف مالا
فاقامت بينة بغيره عليه وبامر ما بالاستدانة ولا يقض به لانه
فضاء على الغائب وقال زفر يقضي بها اي بالنفقة لانه اي بالنكاح
وعمل القضاة اليوم على هذا الحاجة فينتبه به وهذا من الست التي ينبغي
فيها بقول زفر وعليه فلو غاب وله زوجة وصغار تقبل بينتها على النكاح
ان لم يكن عالما به ثم بغير ضررهم وبامر ما بالاتفاق ولا استدانة لرجوع بحر
ونجب المطلقة الزوجي والباين والفرقة بلا معصية كخيار عتق
بلوغ وتفرق بعد كفاة النفقة والسكنى والكسوة ان طالت المدة ولا
تسقط النفقة المفروضة بمضى العدة على المختار بزازية ولو اذعت
امتداد الطهر فلهما النفقة ما لم يحكم بانقضائها ما لم تدع الحمل فلهما نفقة
الى سنتين مطلقا فلو مضت ثم تبين ان الحمل فلا رجوع عليها وان
شرطه لانه شرط باطل بحر ولو صالحها عن نفقة العدة ان بالاشهر رخص
وان بالحض لا للجمالة لا تجب النفقة باواعها العدة موت مطلقا ولو
حامل الا اذا كانت ام ولد وهي حامل من مولاها فلهما النفقة من كل المال
جوهرية ونجب السكنى فقط لمعصية فرقة بمعصيتها الا اذا خرجت من بينه
فلا سكنى لها في هذه الفرقة فمستأ وكفاية كودة وتقبل اليه لا غيرها
من طعام وكسوة والفرق ان السكنى حق الله تعالى فلا تسقط بحال والنفقة
حقها فتسقط بالفرقة بمعصيتها وتسقط النفقة بردها بعد البيت اي
ان خرجت من بينه ولا فواجبة فمستأ لا يتمكن ابنه لعدم حبسها بخلاف
المرتدة حتى لو لم تحبس فلهما النفقة الا اذا لحقت بد الخرب ثم عادت ونابت
لسقوط العدة بالحق لانه كالموت بحر وهو يشير الى انه قد حكم بخلافها
ولا فعود نفقتها بعودها فيلحفظ ونجب النفقة باواعها على الخرافة
بعم لا نفي والجميع الفقير لخرقان نفقة المملوك على ماله والفقير في ماله الحكم
فلو غابا فعلى الاب ثم يرجع ان اشهد ان نفي لاد بانه وكو كانا فقيرين

فالأب يكتب أو يكلف وينفق عليهم ولو لم ينسفق عليهم القرب وج
 على الأب ليس ذخيرة ولو خاصته لم تنفقهم فرضها القضاة وأمره
 بدفعها للأم ما لم تنب خبايتها فبدفع لها صباها ومساها وبما من ينفق
 عليهم وصحح صلحها عن نفقتهم ولو بزيادة يسيرة تدخل تحت التقدير
 وإن لم تدخل تحت ولو على ما لا يكفيهم زبدت بجر ولو ضاعت رجعت
 بنفقتهم دون حصتها وفي البتة أب معسر وأم موسرة فأمير الأم بالاتفاق
 ويكون دينك على الأب وفي أول من الجد الموسر وفيها لا نفقة على الأولاد
 من أمة ولا على العبد لأولاده ولو من حره وعلى الكافر نفقة ولده مسلم كالمسلم
 بحر وكذا يجب لولده الكبير العاجز عن الكفاية مطلقا وزمن ومن يلحقه
 العار بالنكاح لا يمتنع لذلك كذا في الزبلي والجنبي وافقه أبو جابر
 بعد ما طلب زمانا كالمسقط في القنية ولذا قيل في الخلاصة بذي شتر
 لا يشاركه أي الأب ولو فقير الحد في ذلك كنفقة ابويه وعمره به ينفي
 ما لم يكن معسر أفلمن يات فبج على غيره بلا رجوع عليه على الصبي من
 المذنب إلا أم موسرة بحر قال وعليه فلا بد من صلاح النكاح
 جوهره **فروع** لو لم بقدر لا على نفقة أحد ابويه فالأم أحق ولولته أب
 وطفلهما والطفل الحق وفيما بينهما وعليه نفقة زوجة أبيه وأم ولولته
 بل وزوجه أو نسبه ولولته زوجات فعله نفقة واحدة بدفعها للأم
 لموز عليهم وفي المختار والمفتي ونفقة زوجة الابن عليه إن كان صغيرا
 فقير أو زما وفي أفعات المفتين لقد رى أفندي ويجبر الأب على نفقة
 امرأة أبيه الغائب ولدها وكذا الأم على نفقة الولد لزوج بها على الأب
 وكذا الابن على نفقة الأم لزوج أمه وكذا الأخ على نفقة أولاد أبيه
 لزوج بها على الأب وكذا الأب إذا غاب لأقرب انتهى وفي الفصولين
 من الرابع والثلاثين اجنبية نفقة بعض الورثة فقال نفقت بأسر الوصي و
 اقرب الوصي ولا يعلم ذلك لا يقول الوصي بعد ما انفق يقبل قول الوصي لو نفق
 عليه صغير انتهى وفيه قال نفق على أمه على أو ولادى ففعل قبل
 برجع بلا شرطه وقيل لا ولو قضى دينه بأسره برجع بالشرطه وكذا كل ما
 كان مطالباً به من جهة العباد كجناية ومون مائة ثم ذكر أن الأسير من
 أخذه السلطان لبصاده لو قال لو جلت خنصه فدفع المأمور ما لا يخلصه
 قبل برجع وقيل لا في الصبي به ينفق وليس على أمه أرضا حقه قضايا بانه

لها إذا نعت فبحر كما من في الحضارة وكذا الظاهر بحر على أبقاها لإجارة
 برزاقه وبناجر لأب من ترضعه عن هذا لأن الحضارة لها والنفقة عليه
 ولا يارن الظاهر المكث عند الإمام ما لم ينط في العقد لأب الجراب
 أمه لو منكوبة ولو من مال الصغير خلا فالذخيرة والمجنية ومعتدة
 رجعي وجاز في البين في الأخت جوهره كاستجار منكوبة لولده مؤخرها
 وفي حق بارضاع ولدها بعد العدة إذا لم تطلب زيادة على ما أخذت
 الأجنبية ولو دون الجراب ليل لأجنبية المعتبرة أحق منها بيلغي في
 الأرضاء أما جارة الحضارة فلا تملك كأمه وللرضيع النفقة والكسوة والأم
 الجراب رضاع بلا عقد إجارة وحكم الصبي كالاستجار وفي كل موضع جاز
 الاستجار ووجب النفقة لا تنقطع بموت الزوج بل تكون أسوة الغرماء
 جارة لا نفقة وتجب موسر ولو صغير أسرار الفطرة على الأجداد ورجح
 الزبلي والكمال اتفاق فاضلك به وفي الخلاصة المختار أن الكسوة
 بدخل ابويه في نفقته وفي البتة للفقير أن يسرق من ابنه الموسر ما يكفيه
 إن أبه ولا فاضله ولا أخته ولا أخته النفقة لأصوله ولولته ذخيرة للفقراء
 ولو قادرن على الكسب والقول المنكر البسار والبيتة لدعيه بالسونة
 بين الابن والبنت وقيل كالأرث وبه قال الشافعي والمعتبر فيه القرب
 والمزنية فالولده بنت وابن ابن ابنت بنت ونحو النفقة على البنت ونحوها
 لا يلا بغير أرث لأن الاستنباط كذا في ابن فكاره ما لا يخرج كوالد وولد
 فخطا ولده لزوجته بنت ومالك لا يملك وفي الثانية له أم وأب
 فكارتهما وفي القنية له أم وأب أم فعلى أم ولولته عثم وأب أم فعلى
 أب أم **واشتم** كذا في البحر يقول له أم وعم فكارتهما قال ولولته أم
 وعم وأب أم هل نلزم أم فقط أم كالأرث احتمال ويجوز أيضا لكل ذي رحم
 محرم صغيرا ولو لم ينفق مطلقا وكذا كانت الأنثى بالغة صحيحة أو كان الذكر بالغاً
 لكن عاجزاً عن الكسب بنحو زمانه كهي وعنه وفي زاد في المفتي والمختار
 أو لا يحسن الكسب لحرمة أو لكونه من ذوى البيوت أو طالب علم فقراء
 حال من المجموع بحسب محل الصدقة ولولته منزل وخادم على الصواب
 يدايع بقدر الأرث لقوله تعالى وعلى الوارث مثل ذلك ولذا يجبر عليه ثم
 فرع على اعتبار الأرث بقوله فنفقة من أي فقير له أخوات متفرقات مؤثر
 عليهم من أخماس ولو أخوة متفرقين فسد سها على الأخ الأم والسبا على الشقيق

ينظر ما زاد بالجزم هنا على ما هو المحسوس
 وقد ذكر في القضاة حسب مقتضى الولد
 ومفاده عدم الكسب لغيرهم فليبرح

كارته وكذا لو كان معهن او معهن ابن معسر لا يجمع كالت لبصروا
 ورثة ولو كان مكانه بنت فنفقة الاب لا تنفقه فقط لانهم معها
 وعند النعمة يعتبر العبدون اجابا بازم المومنين ثم يلزمهم الكل
 كذا في ام واخوات متفرقات والام والشفقة موسرنا فالنفقة عليها
 ارباعا والمعتبر فيه اي الزم المحرمات الارث لاحيافته اذ لا يتحقق الا بعد
 الموت فنفقة من له خال وابن غير الخال لانه محرم ولو استويا في المحرمية
 كم وخال ربح الوارث للخال ما لم يكن معسرا فيجمع كالت وفي النفقة
 يجبر الابعد اذا غاب الاقرب وفي النراج معسره زوجة ولزوجته
 اخ موسر اجبر اخوها على نفقتها ويرجع به على الزوج اذا استتمى وفيه
 النفقة انما هي على من رحمه كامل ولذا قال الله تعالى واولئك هم الذين
لانه ليس محرم والكلام في ذي الزم المحرم فافهم ولا نفقة لواجبة مع الاختلا
دين الا للزوجة والاصول والفروع علوا وسفلا للذين لا للمرتين ولو
مستامين لانقطاع الارث يبيع الاب لان له ولاية الضر ولا الام ولا
بقية اقاربه ولا الفضا الجاعا عرض به الكبير الغائب للماض اجماعا
لا عفا وفسيع عفا صغير ومجنون انشا فالنفقة ولزوجته واطفال
كل في النهر مجنا بقدر حاجته لا فوقها ولا في دين له سواها مخالفة دين النفقة
لسائر الذين ضمن قضا لا ديانة مودع كذا في بونه لو نفق الوديعه
على ابويه وزوجته واطفاله بغير مراك او فاضل كان والا فلا ضمان
استحقاقا لا رجوع وكما لو خصص رثته في المدفع اليه لانه وصل اليه عين
حقه ولا يوان لو نفق ما عدها للغير من ماله على انفسها ومومن جنبه
اي جنس النفقة لا لضمان لو جوب نفقة الاولاد والزوجة قبل القضاء ولو
ظفر بجس حقه فله اخذه ولذا فرضت في مال الغائب بخلاف بقية الاقارب
ولو قال لا ينفقته وانت موسر وكذا في الاب حكم المال يوم الخصومة و
لو بصر في بنة الابن خلاصة فقه بنفقة غير الزوجة زاد الزنبل والصغير
ومضت مدة في شهر فاكثرت فقط لحصول الاستغناء فيما مضى وانما
النهر ونفقة الزوجة والصغير فبصر دين بالقضاء الا ان يستدين
غير الزوجة بامر قاض ولو لم يستدين بالفعل لا رجوع بل في الذخيرة
او كل اطفاله من سيرة الناس فلا رجوع لامهم ولو عطوا شيئا واستدان
شيئا وانفقته من المار جعت بما زاد من ثلثه وينفق منها غدا في الجير

في النفقة
 على الزوج
 في النفقة
 في النفقة

للبسوط لكن نظريه في النهر بانه لا يشترط اتفاقه مما استدان به
 واستدان وانفق من غيره وفيه مما استدان له من سقط ايضا انفق فلوما
 الاب او من عليه النفقة بعدها اي استدان المذكورة في اي النفقة
 دين ثابت في تركته في الصحيح بجرثتم نقل عن البرازية يصح ما يخالفه
 ونقله المص من خلاصة فائلا ولو لم ترجع حتى مات لم تاخذها
 من تركته هو الصحيح انتهى خلاصة فائلا وفي البدائع المنع من نفقة
 القرب المحرم بضرب ولا يجبر لغيرها بخلاف الزمن فيستدرك بالضرب
 وفيه في النهر مجنا بما فوق النهر لعدم سقوط مادونه كما مر ولا يصح الامر
 بالاستدانة ليرجع عليه بعد بلوغه ونجب النفقة بانواعها المملوكة
 منفعة وان لم يملكه رقبه كوصي بخدمته وفي القبة نفقة البيع على الباع
 مادام في يده هو الصحيح واستشكله في الجريانه لملك له رقبه ولا منفعة
 فيبني ان نازم المشتري فان امتنع فحق في كسبه ان قدر بان كان مجنا
 ولو غير عارف بصناعة فيوجر نفسه كعبد البناجر ولا يكونه زنا
 او جارية لا يوجر مثله امره القضا ببيعه وقا لا يبيعه القاضيه وبه
 يفتي ان محله والامد بزوام ولد الزم بالانفاق لا غير عبد لا ينفق عليه
 مولاه كل واخذ من مال مولاه قدر كفايته بالارضاه جاجر اعزلك
 او لم ياذن له فيه ولا لا ياكل كل كالموفر عليه مولاه لا ياكل منه بل يكسبه
 بحجة وفيه تنازع عا في عبد وادبته في ايديها يجبر ان على نفقة نفقة العبد
 المفضوب على الغاصب الجان برده الى مالكه فان طلب الغاصب من القضا
 الامر بالنفقة او البيع لا يجيب لانه مضمون عليه ولكن ان خاف القضا
 على العبد الضباع باعه القضا لا الغاصب واسك القاضيه ثمة لملكه
 طلب المودع واخذ لا ينفق واحد شريك عبد غايجه هامن القضا الامر
 بالنفقة على عبد الوديعه ونحوها لا يجيب لانه لا تاكله النفقة بل يوزر
 وينفق منه وبيعه ويحفظ ثمة لمولاه دفع الضر والنفقة على
 الامر والامن والاستعير وانما كسوته فعلى المعبر وسقط بعنفه ولو زنا
 وتزويج المال خلاصة دابة مشتركة بين اثنين امتنع احدهما من القضا
 اجبره القضا لا يضر شريكه جوهرة وفيها وتويز بالبيع وانما لا تافا
 على بهيمة ديانة لا قضا على ظاهرها لذهب للنهي عن تعذيب الحيوان
 واصناعة المال وعن الشقاق بجبر ورجحه الظاوي والكمال وبه قال

الائمة الثلاثة ولا يجبر في غير الحيوان وان كره تصبيع المال ما لم يكن
له شريك كما نقلت وفي الجوهره وان كان العبد مشركا فانتفع احدهما
انفق الشئ او رجع عليه ونقل المصرت جاليج عن الخلاصة انفق الشريك
على العبد في غيبة شريكه بالاذن الشريك او القضا فهو متطوع و
كذا النخل والزرع والوديعة واللفضة والدار المشتركة اذا استمرت
كتاب العتق ميزت الاسقاطات باسماء اختصاصا فاسقاط الحق
عن الفضا صر عفوا وغل في الذمة ابراء وعن البضع طلاق وعن الرق عتق
وعنون به لا بالاعتاق ليعم نحو سبيلاد وملك قريب هو لغة المزج
عن الملوكة من باب ضرب ومصدره عتق وعتاق وشرعا عبارة عن
اسقاط المولى حقه عن مملوكه بوجه مخصوص بصير المملوك به لا بامتناع
المذكور من الامار وركنه اللفظ الدال عليه او ما يقوم مقامه كملك قريب
ودخول حربته اشترى سلبا دار الحرب وصفته واجب ككفارة ومباح بلا
نية لانه ليس بعبادة حتى يخرج من الكفار ومنه وبوجه الله تعالى حديث عتق
الاعضاء وهل يحصل ذلك بتدبير وشرافه الظاهر فم ومكره لفلان
وحرام بكفر للشيطان وبض من خرم كلف ولو سكران ومكرها او مخطا او مضرا
او لا يعلم بانه مملوك كقول الغاصب للمالك والبايع للشارع عتق عبده
هذا وشار الى البيع عتق لمن حبه ومعنوه ومدحوش ومبرسم ومعنى عليه
ومجنون ونائم كما لا يصح طلاقهم ولو سنده لحالة متذكر او قال وانا حرب
في دار الحرب وقد علم ذلك فالقول له في ملكه ولورقة ككتاب ونرج
عتق الممل اذا ولدته لثمة اشهر فالكثير ولو اقل صح ولو باضافته اليه كان ملكا
للسبيه كان اشترى فانت حر بخلاف مات مورثه فانت حر لا يصح
لان الموت ليس سببا للملك ومن لطائف التعليق قوله لامة ان مات ابني
فانت حرة فباعها لايه ثم تخلفا فقال ان ماتك فانت طالق فانت بن فانت
الاب لم تطلق ولم تعتق ظهيرة وكانه لان الملك ثبت مقارنا لها بالو
فما لم يصير حجة بالامة سواء وصفه به كانت خراعتا وعتقا وعتقا
او محررا ولو ذكر لغير فقط كان كناية او خبر نحو حررتك او عتقتك او عتقتك
الله في الاصح ظهيرة او هذا مولاي ونادي نحو يا مولاي او يا مولاي
بخلاف انا عبدك في الاصح او يا حروبا عتقك ولو قال اردت الكذب
او حرية من العبد كان كناية او شاهد وقت نسيت خائنة فلا يفتق

مالم برد الانثا وكذا في الطلاق ثم بعد نسيت لجزا اذا اذاه بمزاده بالعبية
كما ازاده او عكس بان ساء بازاده وناداه بالعبية ربا عتق لعدم العلية
كذا انك حررت وجهك حررتك نحو ما يعبى به عن البدن كما مر في الطلاق
ولو اضاف لجزء شائع ككفاه عتق ذلك القدر لجزءه عند الامام كما ينبغي
ومن الصريح قوله لعبدك انت حر ولامت ائت خزانة ومنه وميتك او عتقتك
نفسك فيعتق مطلقا ولو زاد بكذا توقف على القول في وقت المصدري نحو
العتاق عليك وعتقتك على فعتق بالنية ولو زاد واجب لم يفتق ولو زوجه
لكفارة ظهيرة وفي البدايع فيلما عتقت عبدك فامارسه ان نعم
لم يفتق ولو زاد من هذا العمل عتق قضا ولو قال يا سالم فاجابه غام فقال
انت حر ولا نية له عتق المحجب ولو قال عتيت سالما عتقا قضاء وفي الجوهره
قال ابن الجهم العربية قل لعبدك انت حر فقال له عتق قضاء ولو قال له
راس حريا لاضافة لا يفتق وبالنسبة عتق لانه وصف لانتية وبكايته
ان نوى للاعتقال كلامك في عليك ولا سبيل اوراق وخرجت من ملكي
وجئت سبيلك وكقوله لامة قد اطلقتك وانت عتق او تزوجه اطلق
من فلا نية وفي مطلنة تفتق وتطلق ان نوى كتحبها وفي الخلاصة قال
لعبدك انت غير مملوك لا يفتق بل ثبت له احكام الاخر حتى يفر بانه مملوك
ويصدفه فيملكه وكذا اليسر هذا يعبدى لا يفتق وقاس عليه في البحر لان
له عليك لكن نازعه في النهر ويصح ايضا هذا ابني او بنيتي للاصغر فانت
من المالك والا كبر وكذا هذا البه او جئت اوهذه ابني وان لم يسل ذلك ولم
بنو العتق لانتها صريح لا كناية ولذا جاء بالباء واخر ما تفصيلها وان سل
وجعل بينهم في مولدهم وليس للقبائل معروف ثبت النسب ايضا ما لم يقل
ابني من الزنا فيعتق فقط وهل يشترط قصد بینه فيما سوى دعوة البتة ولا
ولا نصير امه ام ولد ولو قال لعبدك هذه بنتي اولا نية هذا ابني افتقر لنية
وفي هذا خالي وعمي عتق واجه لاما بنوم من النسب لا يفتق بابني وبالحق
بالنحو وبالبه وباسلطان لي عليك ولا بالفاظ الطلاق صريحه وكنايته
بخلاف عكس كما مر وان نوى قيد للاخيرة لتوقفه في التداء على النية كما
نقله ابن الكمال وكذا في السلطان كما رجه الكمال واقره في البحر وكذا انت
مثل الحر يفتق بالنية ذكره ابن الكمال وغيره لانه في قوله اطلقتك ولو لعبدك
في امرك بيدك واختار في انه عتق مع النية فم من كتابات العتق

ايضا ولا بدع بدائع ويتوقف على القبول في المجلس وكذا الخنزير العتق او مرقه
بيدك وان لم ينجح للثبة لانه تمليك كالطلاق ولا عتق نجوت على حرام
وان نوى لكن يكفر بوطئها ويصح ايضا بقوله عبيد او حماري وجداري
حر كما لو جمع بين امرته وبهيمة او حماري وقال احدكما طالق طلفت امرته
لا لو جمع بين امرته وامته الحبة لوليت جوهرة وزيلجي ويصح ايضا بملك
ذي رحم محرري في حرم نكاحه ابد ولو شقصا فيعتق بقدره عنده
او مالا كثيرا زوجة ابيه الحامل ولو المالك صبت او مجنون او كافرا في دارنا
حتى لو اعتق المسلم والمسلم عبد في دار الحرب لا يعتق بعقده بل بالثبته فلا
ولاه خلافا للثقة ولو عبده مسلما او ذميا اعتق بالاتفاق لعدم محله
للاسترقاق زيلجي ويصح ايضا بخرجه لوجه الله والشيطان والصتم وان
انتم وكفره اياك لا عتاق للصتم المسلم عند فساد التعظيم لان تعظيم الصتم
كفر وعبارة الجوهر لوقال للشيطان والصتم كفر ويصح ايضا بكراهي اكره
ولو غير يبيح وسكر بسبب محظوظ يبيح ان كل مسكر حرام فلا يخرج الا شرب
المضطرفاته كالاعفاء ويصح ايضا مع هزل هو عدم قصد حيفه ولا بما
وان علق العتق بشرط كدخول دار ينجح وعتق اذا دخل والتعلق بامر كان ينجح
فلو قال لعبده وهو في ملكه ان ملكك فانت حر عتق للمال بخلاف قوله
لكاتبه ان انت عبدي فانت حر لا يعتق لقصوره لاضافة ظهيرية وفيها
يصح خرافع ليق ويقوم حرا وتقع خرافع قال ان سقيت حماري فدميت
لما ولم يشرب عتق لان المراد عرض لما عليه قال عبدك الذي هو
قديم الصنعة حر عتق من صنعة سنة هو المختار ولو قال انت عتق ونوي في
الملك دين ولو زاد في التثنية لا يعتق وعتق بما انت الاخر لا بما انت الاصل
لحر وان نوى ولا بكل مالي حر ولا بكل عبد في الارض او كل عبيد الذنبا
او اهل بلع حر عند الشفا وبه يفتي بخلاف هذه التكة او الدار بحر حر حرا
عتقا اصاله وقصد اذا ولدته بعد غنمها الاقل من نصف حول ولو كان
عتق بعا وثمرته انحرار ولا يه ولو حرره ولو يلفظ صلفه ومضغته وان
حلت بولده فهو حر عتق فقط ولم ينجح بيع الام وجاهتها ولو دبره لم ينجح
هيته في الاصح لانه كمناع وبطل شرط المال عليه وكذا عتقاته لكن بشرط
قبولها للعتق وفي الظهيرية قال ما في بطنك متى ادى الف الف تعليق
فيها اوصى به ومات فاعتقه الورثة جاز وضمنوه يوم الولادة ولو قال

الكبر ولد في بطنك خر فولدت ولد بن فاقولها خروجا الكبر والولد ما دم
جنبنا يبيع الام ولو بهيمة فيكون لصاحبها نفي وبوكل ويصح به لوامته كذا
في الملك بائرا سبابه والرق لا ولد المغدور وصوره الرق بلا ملك كذا
في دار الحرب فان كلهم ارقا غير مملوكين لاحد فاول ما يؤخذ لاسير يوسف
بالرق لا المملوكية حتى يجر زيدا رافا فاذ اخذت ومعها ولد يبعها في الرق
فمشتا والمترية والعتق وفروعه ككتابة وتديير مطلق واستبدال الميراث
الزوج حرة الولد كاترو في رهن ودين وحق صنعة واسترايع وسريان
ملك فهي اثني عشر ولا يبعها في كالة واجارة وجناية وحد وفور وكافة
سائمة ورجوع في هبة وابصاء بخدمتها ولا يبتدك بكافة امته فهي
تبع كالبط في بيع ولا يشاء وزاد في البحر ولا يبع نسي لو غمها شترية
فولدها ما شترت كايه رفيق كاته ولا يبعها بعد الولادة لانه مسئلتين
اذا استخفت الام ببيته واذ بيعت البهيمة ومعها ولدها وقتها ووكلاته
من زوجها ملك لستد ما تبعها لها وولدها من مولاها خروفا قد يكون
حر من رقيقين بلا يخرر كان نكح عبدا امه ابيه فولده حر لانه ولد ولد
المولى ظهيرية وعيله فولد ما من بيتها او من ابيه اوبه خرفه حلت
امه كافرة لكافر من كافر فاسلم مل يومر ما لكها الكافر يبيعها لاسلامه نجا
قال في الاشياء لم اره قلت الظاهر انه لا يخرر لانه قبل الوضع موموم وبه
لا يقطع خذ لك **باب عتق البعض** عتق بعض عبده ولو بهما
صح ولزمه بيانه وسحق فيما يبق وان شاء حرره وهو عتق البعض ككاتب
حتى يؤدى لانه ثلاث بلاد في الرق لو عجز ولو جمع بينه وبين قن
في البيع بطل فيها ولو قتل ولم يترك وفاء فلا تور بخلاف الكاتب وكذا
من عتق بعض عتق كله ويصح قول الامام فيمن عتق عن الضمير والملاذ
مبني على ان لا عتاق بوجوب زوال الملك عنده وهو يخرر وعند هار وال
الرق وهو غير يخرر وعنه هذا الخلاف التدبير والاستبدال ولا خلاف
في عدم تجزئ العتق والرق ومن الغريب ما في المذاهب من يخرر بها عند الاما
لان الامام لو ظهر على جماعة من الكفرة وضرب الرق على انصافهم ومن على
الاقتضا اجاز وبكون حكمهم بقاء كالبعض ولو عتق الشريك نصيبه
فلشركه ست خيارات بل يبيع ما ان يخرر نصيبه يخرر او مضافا لانه
كدة الاستعانة او بصلح او بكتاب لا على اكثر من قيمته لومن النقيدين

ولو عجز استسعه فان امتنع جره او بدتر ونال من التعاية للمالك فلو مات
المولى فلا سعاية ان خرج من الثلث ويستعفى العبد كما مر والاولاها لانها
المعتقان او يضمن المعتق لو موثر وقد اعتق بك اذنه فلو به استسعا على
الذهب ويرجع بما ضمن على العبد والاولا كاله لصدور العتق كله من
جهته حيث ملكه بالضممان وعلل يجوز الجمع بين التعاية والضمان ان
تعدد الشراكاء نعم والاولا ومتى اختار من الغنيين لا السعاية فله الاعتاق
ولو باعه ووجه نصيبه لم يجر لانه مكاتب وبساره بكونه مالا كانه قد
قيمة نصيب لاخر يوم لا عتاق سوى ملبوسه وقوت يومه في الاصح نجنى
ولو اختلفت في قيمته ان قابض المالك ولا فالقول للمعتق لا تكاره الزيادة
وكذا لو اختلفت في اساره واعساره ولو شهد اي خبر لعدم قبولها وان غدر
لجزء منها باء باء كل من شريكين يعتق لاخر حفظه فانكر كل سعي لهما ما يملكان
الفتنة فحسب يسرق ويبس في حفظهما ولو نكل احدهما صار معتقا
فلا سعاية ولو مات قبل ان يتفقا فليت المالك بجر مطلقا ولو موثر
والاولا لها وقالا ليس للمعبر لا للموثر ولو اختلفت اسارا سعى للموثر
لا لصدقه وهو العبد والاولا موقف في الكل حتى تصاد فاكذبه البحر
الملتقى وعامة الكلب قلت ففي المثلين خلا لا يخفى فتنبه ثم رابت شيخنا
الزلي بن عبد الله ذلك كذلك فله الحمد **فروع** قال احد شريكين لاخر
بعث منك نصيبى وان لم يكن بعثه منك فهو خر وقال لاخر ما اشترى
وان كنت اشترىته منك فهو خر فالقول لمكر الشراء بيمينه فان خلد
ولا يئنه لليابس عتق بالاسعاية له عى البيع بالآخر في حفظه بكل حال
وكذا عند المولى بالبيع معسرا ولو موثر لم يبع لاحد في الاصح ولو علق
احدهما عتقه بفعل غدا مثلكا كان دخلا فلان الدار غدا فانت خر وعكس
الشريك لاخر فقال ان لم يدخل في غدا فعتق وجهل بشرطه ادخل لم لا عتق
نصفه لحث احدهما بيمينين وسعى في نصفه لهما مطلقا والاولا لهما
ولا عتق والمسئلة بحالهما لو حلفا على عدين كل واحد منهما لاحدهما
لتفاحش للماله حتى لو اخذ المالك كان اشترىها من علم بحلفها عتق عليه
احدهما وامر باليمين في الحالف بان قال عبده حر ان لم يكن فلان دخل
هذه الدار اليوم ثم قال امرته طالق ان كان دخل اليوم عتق وطلعت لانه
بكل عين زعم الحث في لاخرى بخلاف ما لو كانت لا قول بانها اذا الغور

لا بدخل تحت الحكم ليكذب به في الاخرى ومن ملك قربة بسبب ما مع
رجل اخر عتق خطه بالضممان علم لشريك بقرينة ولا على الظاهر
لان الحكم بدار على السبب ولشريك ان يعتق ويستعفى بالوفاك منوطة
بالنكاح مع اخر فبضمن حفظ شريكه لكونه ضمانا تملك وان اشترى
نصفه اجنبى ثم الف بربا فيه فله ان يضمن الشريك موثر او يستعفى
العبد هذه ساقطة من نفع الشرح وان اشترى نصف قربة ممن يملك
كله لا يضمن لبايعه مطلقا لانه في العلة وفيه يملكه لانه لو
اشترى من احد الشريكين لزمه الضمان اجماعا للشريك كذا لم يبع لك
موثر عبد بين ثلاثة دبر واحد وبعده اعتقه اخرهما موثران ضمن
التاك الذي لم يدبر ولم يجر مدبره ان شاء ثلث قيمة فشا ورجع بها
على العبد لا معتقه لان التذبير ضمان معاوضة وهو اصل وضمن
المدبر معتقه ثلثه مدبر الاما ضمن المدبر من ثلثه فشا لنقصه بتدبير
وسيجى قيمة المدبر ثلثا قيمته فشا والاولا بين العتق والمدبر ثلثا ثلثا
للمدبر وما بقى للمعتق اعنفه هكذا على ملكها ولو قال هم ولد شريكى وكفى
شريكه ولا يئنه تخدومه يوما وتتوقف بلا خدمة يوما عملا باقره
ونفقتهما في كسبها ولا فعل النكر وجبايتها موقوفة ولا قيمة لام ولد لا
لضرورة اسلام ام ولد النصرانية وقوماها بثلث قيمتها فشا فلا يضمن
فشا اعتقها مشركه بان ولدت فادعاه وصار ام ولد لها فاعتقها
احدهما يضمن وكذا لو ولدت فادعاه احدهما ثبت نسيه ولا ضمان
ولا سعاية خلافا لهما وانما يضمن بالحناية اجماعا فلو قريرها الى بيع
فاقريرها ضمن لانه ضمان جنانية لا ضمانا غصب ولذا يضمن الصبي
المزبى له زيلعى ولو قال لعبد من عنده من ثلاثة اعبد له احد كما قر
فخرج واحد ودخل اخر فادعاه قوله احد كما قر فادام حيا نوامر باليمين وان
مات بالادبيان عتق من ثبت ثلاثة اربعة نصفه بالاول ونصفه
بالثاني وعتق من كل من غير نصفه لثبوت بطريق التوزيع والضرورة
فام بتعذر وان صدر ذلك المذكور منه في مرضه وصاف الثلث عنهم
ولم يجره وارثه وقيمتهم سواء قسم الثلث بينهم كما مر بان جعل كل عبد
سبعة اسهم كسهم العتق لاحتياجه الى مخرج له نصف وربع وافله اربعة
فتعول لسبعة وهي ثلث المال وعتق من ثبت ثلاثة من سبعة ويبس

في أربعة وعشرون من كل من غيره سهمان وبسعي فحصة فبلغ سهام البقا
اربعة عشر وسهام الوصايا سبعة لثلاثة من الثلث وان طلق
نسوته الثلث كذلك ومصدر من سوا قبل وطى التبنونة سقطت
مهر من خرج وثلاثة اثمان من ثبوت وثمن من دخلت لان بلا بيا
الاول سقط نصف مهر الوحدة منصفين الخارجة والثابتة فقط
ربع كل ثمة تاليجاب الشا سطر الربع منصفين الثابتة والداخلية و
اما الميراث لهن من ربع وثمان فللدخلة نصفه لانه لا يرثها الا النسا
والنصف الاخرين الخارجة والثابتة نصفان لعدم الرجوع وعكس من
عدة الوفاة لعنا طلاق الطلاق لعدم الدخول والوطى والموت بيان في
طلاق باين بهم كقوله لا يرثه احد كما بيان فوطى احدهما ومات كان
بيان الاخرى قبل وكذا التنكيل الطلاق وهل النهيد بد الطلاق كالتلا
كالعرض على البيع كالباع لانه رخيص ولو فاسد وموت ولو بقتل العبد
وتحرير ولو معلقا وتديرو ولو مقبدا واستيلا وكذا كل تصرف لا يصح
الا في الملك ككتاب واجارة وايضا ونزوح ورهن وهبة وصدقة و
ولو غير مسلمين ذكره بن الكمال ان السائمة بيان فمذهبه ولو بلا قبض
بدايع في حق عتقهم كقوله احد كما ففعل ما ذكره بن النضر ولو قيل انهما
نوبت فقال لم اعز هذا عن الاخر ثم ان قال لم اعز هذا عن الاول ايضا وكذا
الطلاق بخلاف الاقرار اختيار ولو جئنا احدهما تعين الجاه وعليه الدية فعا
للضرورة ولو لوجبة لا يكون الوطى ودواعيه بيان فيه وقالا هو بيان حبس
اولا وعليه الفتوى لعدم حله لانه الملك وكذا الموت لا يكون بيان في الاختا
انفاقا فلو قال لغلام من احد كالبينة وقال لجارية من احد كما ام ولد
فمات احد هما لا ينعين البقي للعتق ولا الاستيلاء لان الاخبار ببعض في الحق
واليت بخلاف لانشاء قال امته ان كان اول ولد تلدينه ذكرا فمات حرة
فولدت ذكرا وانثى ولم يبد الا اول ولد الذكر بكل حال وعتق نصف الام ولان
لعتقه ما تقدم الذكر ورقها بعكس فيعتق نصفها ويسعيان في نصفين منها
شهادا بعتق احد مملوكيه ولو امته لفت عند ابنة حنيفة لكونها على عتق
منهم لان تكون شهادتها في وصية ومنها التدة بارة الصحة والعتق في
المرض وطلاق منهم فقبل اجماعا والاصل ان الطلاق اليهم بحرم الفرج اجماعا
فيكون حق الله فلا تشترط له الدعوى بخلاف العتق اليهم فلا يحرم عنده

لكن لم يجز ان يفتى به فيحفظ كما قبل لو شهد بعد موته انه اى المولى قال
في صحته لقبه احد كما ففعل لا يصح لشبوع العتق فيها بالموت فصا كل فيما
متينا وصحة بن الكمال وغيره **فروغ** شهدا بعتقه سالما ولا يعرفونه
عتق ولوله عبدان كل اسمهم سالم ومجد فلا عتق كشهادتهما بعتقه لينة
ستما فافسدا اسمها او بطلاق احدى الزوجتين وستما فافسداها لم تقبل
لجهالة فتح **باب** **الحلف بالعتق** قال ان دخلت الذار
فكلمت المولى يومئذ حر عتق من له حين دخوله ولو ليل اسوا ملكه بعد
اوقبله لان المعنى يوم اذ دخلت فاعتبر ملكه وقت دخوله ولذا لو لم يقل
يومئذ عتق من له وقت حلفه فقط لقوله كل عبيدا وملكه حري بعد
او بعد شهر اعتبر وقت حلفه لان اى واملكه الحال فلا يتناول الاستقبال
حتى لو لم يملك شيئا يوم حلفه لغنى بيمينه ودر برب كل عبد اى واملكه من
بعد موته من كان له مملوك يوم قال هذا القول لا يكون مدبرا مطلقا بل
مقتدا من ملكه بعده ولكن ان مات عتقا من الثلث لتعليقه بالموت
فيصبر وصية المملوك لا يتناول المملوك لانه يتبع لانه فلا يعتق حل جارية
من قال كل مملوك لى ذكر فهو حر ولو لم يقل ذكر لخل المملوك فيعتق للمل
تبعها وكذا لفظ المملوك والعبد لا يتناول المكاتب والمثرك ويتناول
المدبر والمرهون والمادون على الصواب ولو نوى الذكور ولو لم ينو الذكور
دين وفي مملوكي كلهم احرار لم يدين لدفع احتمال التخصيص بالتاكيد **فروغ**
حلف لا يعتق عبده فكتاب او شترى قريبا او اشترى العبد نفسه حث
ان بعتك فانت حريه فاعه فاسد اعتق وصحح لا ان دخلت دار فلان
فانت حرة شهد فلان واخرته دخل عتق وفلان كلفه لا لانها على فعله
ولو شهدا بفلان انه كالم اباها جازت ان يجحد وكذا ان ادعاه عند جحد
وابطلها الشفا **باب** **العتق عاجل بالضم** وفتح المال اعتق عبدا
على مال صحيح معلوم الجنس والقدر فقبل العبد كل المال في المجلس مع مجلس عليه
لو غايبا عتق وان لم يود لانه معلق على القبول لا الاداء حتى لو رد او عرض بطل
وانما لو طلقه باذنه كان ادب فانت حرة صار ما دونها له دلالة وهل يصح
جموعه ترد فيه في الجرح لا مكاتب لانه صريح في تعليق العتق بالاداء وهو بخلاف
المكاتب في عشرين مسألة ذكر منها تسعة فقال فلا يتوقف عتقه على قبول
ولا بطلان برده والمولى يبعه قبل وجود شرطه وهو لاداء ولو باعته ثم انزاه

يلجأ قبول ما يأتى به خلاف وعقوبة بخلاف لو مديده للمال اخذ
ولو اذى عنه غيره نبرها وامر غيره بالاداء فادى لا يعق لان الشرط اذوه
ولم يوجد كالا يعق لو قيد بدارهم فادى دنانيرا وبكسر بعض دفع في
كسر اسودا وبهذا الشرط دفع في غيره او حط عنه البعض بطلبه و
ادى البتة وكذا لو ابراه او مات المولى واداه الى الورثة لعدم الشرط بل العبد
باكسبه للورثة كالومات العبد قبل الاداء فان تركه لمواه بل له اخذ ما
ظفر به او ما فضل عنده من كسبه ولو ادى من كسبه قبل التعليق عتق و
يجع السيد بمثله عليه وتقيدا واداه بالجلوس ان علق بان وبان لا ولا
تبعه اولاده بخلاف الكاتب في الكل وهو المالى دين صحيح يصح التكفل
به بخلاف بدل الكتابة فانه لا يصح الكفالة به وهذه الموفية عشرون
وزاد ما في الذخيرة لو علقه بالف فاستقرضها ودفعها للموالة عتق
ورجع الغريم على المولى لان غرماء المادون احق بماله حتى يتم ديونهم ولو سرف
الدين فدفع احدها او كل الاخرى فللغريم مطالبة المولى بهما النعم بعنفه
من بيعه بدينه ولو قال انت خر بعد موتى بالف ان قبل بعبده اى
موته واعنته مع ذلك وارث او وصي او فاضى عند امتناع الورث
هو لا يصح لان البت ليس باهل للاعتاق عتق بالالف والوالا البت ولا
يوجد كالا بدين لا يعق بذلك ولو حرره على اخذ منه حولا مثلا كما عتقك
على ان تخدمني سنة فقبل عتق في الحال وفي ان خدمني سنة فانت مراهق
لا بالشرط فلو خدمه اقل منها او عوضه عنها اوفال ان خدمني واولادى
فانت بعض اولاده لا يعق لان التعليق وعلى المعوضة وخدمني مثلا
المعروفة بين الناس مدته ايا كانت فان جهت او مات هو ولو حكما
كعق او مولا فليها ولو خدتم بعضا فصا به نجب قيمته عليه فتؤخذ
منه للورثة او ان تركه للمولى وعندئذ نجب قيمة خدمته وبه نأخذ
حاوى وهل نفقة عباله لو قبحا على مولا في المدة كالوصى له بالخدمة
او يكتب للانفاق حتى يستغنى ثم يخدم المولى كالعسر بحث في البحر
الشفا والصلا ولبيع عبده منه بعين كعتك نفسك بهذا العبد
فهلك او سخطت نجب قيمته وعند محمد قيمتها ولو قال رجل لولائه
اعتق منك بالف على ان تزوجنيها ان فعل العتق وابت الكساح عتقت
بجنايا ولا يشترط له على امره لصحة اشراط البدل على الغير في الطلاق لانه

في العتاق ولو زاد لفظ عتق فم لا يملك قيمتها ومهرها اى مهرها
تضمنت الشراء فقتا ولذا نجب حصته ما سلم الى القيمة وتنفق حصته
المهر فلو نجحت القابل فخصته بمهر مثلها من الف مهرها فيكون لها
في وجهيه ضم عني وتركه وما اصاب قيمتها في الاولى هدر وفي
الثانية لمولاهما باعتبار تضمن الشراء وعدمه اعتق المولى امته على
ان تزوجه نفسها فزوجته فلها مهر مثلها وجوز الشفا اقتداء بفعله
عليه الصلاة والسلام في صفته قلنا كان عليه الصلاة والسلام يخصر
بالكساح بالامسرفان اب فعليها التعابة قيمتها اتفاقا وكذا لو عتقت
المرأة عبدك على ان تنكحها فان فعل فلها مهرها وان لم يفعل فبقيت ولو
كانت المفقدة على ذلك ام ولده فقبلت عتقت فان اب نكحها فلا تنكح
عليها خاتمة لعدم تقوم ام الولد **فدع** قالت اعتق عتق عبدا و
انت خر فاعتق عبدا جدي لا يعق وفيه ان لا يعق لانه ادخاله في ملكه فيكون
راسبا بالزيادة واما العتق لغيره لان كسبه ملك للمولى **باب**
التدبير هو اخذ العتاق عن دبر وهو ما بعد الموت وشرعا تعليق العتق
بمطلق موته ولو مضى كان مت الى مائة سنة وخرج بقيد الاطلاق
التدبير القيد كما يجي وبموته تعليقه بموت غيره فانه ليس بتدبير اصلا
بل تعليق بشرط كاذب او مسمى وان مت او هلك او حدث في حادث فانت
حر او عتق او معتق وانت خر عن دبر مسمى وانت مدبر او دبر ترك زاد
بعد موته او لا وانت خر يوم اموت اريد به مطلق الوقت لغرضه بالالا
يمتد فان نوى النهار صح وكان مقيد الا ان مت الى مائة سنة مثلا
وغلب موته قبلها هو المختار لانه كالكارن لا محالة وافاد بالكارن صم
للمصحرى ولو وصى لعبده بسم من ماله عتق بموته ولو يجزى لا والفرد
لا يجزى وذكرناه في شرح المتن دبر عبده ثم ذهب عقله فالتدبير على حاله
لما مرانه تعليق وهو لا يبطل بيمين ولا رجوع بخلاف الوصية برفقة لانه
ثم جن فانت بطل ولا يقبل التدبير الرجوع عنه ويصح مع الاكراه بخلافها
فالتدبير كوصية لانه هذه الثلاث اشياء ويزاد مدبر السفيه ومدبر قتل
سبه فلا يباع الدبر المطلق خلافا للنفقة فلو قضى بصفحة ببيعة نفذ وهل
يبطل التدبير بقتل نعم نعم لو قضى ببيعه صار كالمهر ولا يوجب ولا يبرئ
فشرط واقف الكتب الرهن باطل لان الوقف في بد مستعبره امانة فلا

الإبقاء والاستيفاء بالرهن بغير ولا يخرج من الملك لأبدا لا عناق والكتابة
تجيبا للحرية وسينصح في بابها والمصلحة لم يرد التدبير على وجه بملك بعه
ان بدبره مقتدا كان مت وانت في ملكي وان بقيت بعد موته فان
تروى بخدم المدبر وبتاجر وبيع وكلامه نوطا ونسخ جبر والمولى احتجب
وارثه ومصر المدبرة لبقاء ملكه في الجملة وبمونه ولو حكم كما كانه مرزا
عقود في اخره من حياة المولى من ثلثه الى ثلث ماله يوم موته الا اذا فاك
صحة انت تروى بخدم ومات بمصر فبعث نصفه من اكل ونصفه
من الثلث حاوي وسعى بحسابه ان لم يخرج من الثلث وفي ثلثه لان عقد
من الثلث ان لم يترك غيره وله وارث لم يجز اي التدبير فان لم يكن
وارث او كان واجازه عقوله لانه وصية ولد الوقت بصد سعى في قيمته
كمدبر التبعة ولو فاته المولى لانه جليها كتابا في الجهره وسعى في كله
اي كافيته مدبر الجحيم وهو جند مكاتب وقالا اخر مدبرون للمولى مدبرونا
بمحيط ولود بتر احد الشريكين فلا يخرج ايات العقد فان ضمن شريكه
فانت سعى في نصفه مختار وولد المدبرة تدبير مطلقا مدبرنا المقتد
فلا ينبغي اذ ذكر المص في البيع الفاسدان ولد المدبر كايه فتسل واما
تدبير المالك لعقده ولو ولد المدبرة من مبيدها فهي ام ولد وبطل
التدبير لانه من الثلث والاستيلاء من الكفر كان اقوى وبيع وجب
ورهن المدبر المقتد كان قال له ان مت من سفري ومضى هذا اولى
عشرين سنة مثلا مما يقع غالبا وان مت وعسك او كنت وان مت
او قتلت خلافا لفرور حجه الكمال وانت تربعده مولى وموت فلان
ما لم يمت فلان قبله فبصير مطلقا وانت تربعده موت فلان
كملك الذرر والكنز ورده في البحر ماله المبسو وغيره من انه ليس تدبير
بل تعليل فاحتمل لومات فلان والمولى حتى عتق من كل المال ولومات ولا
بطل التعليل ويعتق القيدان وجد الشريعة بان مات من سفره ومرجه
ذلك كعتق المدبر من الثلث لوجود الاضافة للموت قال ان مت من
مضى هذا فهو حر فتكلى يعتق بخلافه لو قال في سفري ففر بين من و
ولوله حتى فتول صدا او بعكس قال محمد هو مرض واحد مجبى وقيمة المدبر
المطلق فلما قيمته قنابه يفتى والمدبر المقتد يقوم قتاد رر عن الحاجة
وفيها عنها صحيح قال لعبد انت ترقب مولى بغير فانت بعد شهر عتق

من كل ماله زاد في الجحيم ولولا بيعه في الامح **فدع** قال مريض
اعتقوا غلامه بعد موته ان شاء الله حي الا بقاء وفي هو خراج موته
ان شاء الله لم يبيع لان الاول امر بالاستشفاء باطل والشفا ايجاب
ففي الاستشفاء **باب الاستيلاء** هو لغة طلب الولد من
زوجة او امه وخصه الفقهاء بالشفا اذا ولدت ولو سقطت الامة
ولو مدبرة من سندها ولو باسند خال منيه فوجها باقراره وبني
ان يشهد لبلال سرق ولده بعد موته ولو حاملا كقوله حملها
او ما في بطنها من كثر في ثبوت النيب وهذا قضا اما ديانة فيت
بلاد عوة كاستيلاء معنوه وبجئون وبها بنة او ولد من زوج تزوجها
ولو فاسدا كوطي بشبهة فولدت فاشترها الزوج اي ملكها كالا وبعضا
فهو ام ولد من حين الملك فلو ملك ولدها من غيره فله بعه وكذا لو استولوا
بملك ثم استخف او لحقت ثم ملكها فان عتق المولى يتكرز بكر الملك
كالخارج بخلاف المدبرة والمستولدة حكمها كالمدبرة وقد مر لانه ثلاثة
عشر مذكورة في فروق الاشياء والبيع الفاسد من البحر منها انها تعتق بمونه
من كل ماله والمدبر من ثلثه من غير سعاية والمدبرة تسعة ولو قضى بجواز
بيعه لم ينفذ بل يوقف على قضاء قاض اخر ايضا وابطالا لخيرته وينفذ
في المدبرة كما مر وان ولدت بعده ولد انثى نسيه بلاد عوة اذا لم يحرم
عليه بخون كاح وكجاجة او وطى ابنه والمولى انها فحنت لو ولدت لاكثر
من ستة اشهر لا يثبت لادعوى لانه في المروجة فلا يثبت بل يعتق عليه بدعوى
ولو اقل من ستة اشهر ثبت بلاد عوة وفسد النكاح لندب استبرائها
بحر وقد مر انه في نكاح الرقيق وثبوت النيب لكنه يستغني بغيره من غير
توقف على لعان لان الفرائض رابعة ضعيف الامة ومتوسط لام الولد وعلم
حكمها اقوى للسكوة فلا يثبت لادعوى لعان اقوى للعتة فلا يثبت لادعوى
لعدم اللعان الا اذا قضى به قاض غير حنفى بصد ذلك فيلزمه بالقضاء
او بظا اول الزمان وهو ساكت كما مر في اللعان لانه دليل الرضا بحر فلا
يثبت بغيره في هاتين الصورتين اذا سلمت ام ولد الذي يعني الكافر او مد
مسكين عرض عليه الاسلام فان اسلم فهي له ولا سمعت نظر الجانبين لان
خصومة الذي والذات يوم القيمة اشدهم خصومة السلم في ثلث فتمها
قنة وعنت بعد ادائها اي القيمة التي قدرها القضاء وهي مكانية في حال

معانيها في صورين بلاد زلي القى لو عجزت اذ لو ردت لا عبت
ولومات قبل معانيها ولما ولد ولدت في معانيها في معانيها والا
عنت مجانا لانها ام ولد وكذا حكم المدبر في معانيها في ثلثي قيمته ولا سلم
فن الذي عجزت لا سلم عليه فان سلم فيها ولا امر ببيعها بغيره بغيره
ذكره مسكين فان ادعى ولد له مشترك ولو مع بية ثبت نسبته منه و
لو كافرا او مريضا او مكاتب الكنة ان عجزه ببيعها او سلمه وضمن
يوم العلوق نصف قيمتها ونصف عقرها ولو معسر لا قيمة ولدها
لانه علوق اصل وان ادعى معا او جهل السابق وقد استويا وقت
الدعوة لا العلوق في الاوصاف فلو لم يسويا قدم من العاوق
في ملكه ولو بتكاح واب وسلم وخروذي وكلاهما على ابن وزمى وعبد
ومرند ومجوى ثم لا يثبت نسب ولدان بلاد دعوة لمرة الوطى كما ترى
ام ولد هما ان حبلت في ملكها لا لولدها لا لولدها عوى عوى فلو
لها وبادعاه احدهما بضمن نصف قيمة الولد لا العفر وعلى كل نصف
عقرها وتقاضا الا اذا كان نصيب احدهما اكثر فباخذ منه الزيادة لان المهر
بقدر الملك بخلاف البتة والارث والولد فان ذلك لها سوية وان كان
احدهما اكثر نصيبا من الآخر لعدم تجزى التثريب يكون سوية لعدم الاولوية
وبتبعه الارث والولاء وورث الابن من كل امرئ ابن كامل وورثاته
ارث اب واحد وكذا الحكم عند الامام لو كثر اولاد او ثمانية في الميراث
لومات احدها او عتقها عنت بالاشه **قلت** فالعق انما تجزى في
الثقة لا في ام الولد بل يفتق بعضها بغيرها اتفاقا مجتبي فلحفظ جارية
بين رجلين ولدت فاذعاه احدهما وعتقه لا يخرج الكلامان منها
معا فالدعوة اولاد استنادها للعاق وخانية ادعى ولد له مكاتبه وصده
المكاتب لزم النسب بتصادفهما كدعوتيه ولد جارية الاجنبى تا ولد مكاتب
فلا يشترط تصدقها كما يجزى ولزم المدعى العفر وقيمة الولد يوم ولد وسط
للمدعى عنه للشبهة ولم يصرام ولده لعدم ملكه وان كذبه المكاتب لم
يثبت النسب لجره على نفسه بالعقد ولدت منه جارية غير وقال اجلا
في مولاها والولد ولد في صدقه المولى في الاحلال وكذبه في الولد لم يثبت
نسبه فان صدقه فيها مبيعا يثبت ولا لا قول الزبلى ولو صدقه
في الولد يثبت اي مع تصدقه في الاحلال فلا خلافه كما لا يخفى ولو ملكها

او ملكه بعد تكذيبه الى المولى ولو مكاتبه يوما من الدهر ثبت النسب
وتصبر ام ولده اذ ملكها البقاء قراره واوستولد جارية احد ابويه او
اوسرته وقال ظنت حلالا فلا حد للشبهة ولا نسب ان يصدقه
فيها وان ملكه يوما عتق بجله وان ملك امه لا تصبر ام ولده لعدم
ثبوت نسبه كذا ذكره المصنف الزبلى كنه نقلها وفي تكاح الزبى
عن الدرر والحانية انه لو ملكها بعد تكذيبه يوما ثبت النسب لبقاء
القرار فند **ترفع** في الحانية زنا بامه فولدت فلكها لم يصرام ولد
وان ملك الولد عتق وفي الاشياء لو ملك اخته لانه من الزنا عنت ولو
اخذت لايه **لا فروع** اراد وطى امه ولا تصبر ام ولده بملكها الطنانه
ثم يترفعها اقربا وميراثا في مرضه ان ملك ولد او حبل بعتق من الكل
ولا في الثلث وما في بداهة المولى لا اذا اوصى لها به **نعم** في المجتبى يحسن
يحدد ان يترك لها طهارة وقبض ومقنعة ولا في المدبر **كتاب**
الايمان مناسبه عدم نافي الرزل والاكرام وقدم العناق لمشاركتها
للاطلاق في الاسقاط والسرية اليه لغة الفتوة وشرعا عبارة عن عقد
قوى به عن الخالف على الفعل والترك فدخل التعقيب فانه بين شرعا الا
في خصم مذكورة في الاشياء فلو حلف لا يحلف حث بطلاق وعناق و
شرطه الاسلام والتكليف وامكان البر وحكمها البر والكرامة وركنها
اللفظ المستعمل فيها وهل يكره الحلف بغير الله تعالى قيل نعم للنهي وعائنه
نوايه انقلا بيمينه في زمانا وحلوا للنهي على الحلف بغير الله لا على وجه التوبة
كقولهم بيايك ولعمرت ونحو ذلك عني وحجاي اليه بانته لعدم تقوى
الغموس واللغو في غيره تعالى فيقع بها الطلاق ونحوه عني فلحفظ
ولا يرد نحو هو يهودي لانه كتابة عن اليمين بالله وان لم يجعل وجه الكتابة
بدايع غموس تغتم في الانتم ثمة النار وكم كبره مطالفا لكن انتم الكفا
متفاوت نهران حلف على كاذب عمدا ولو غير فعل وزلت كوالله انه خير
لان في ماض كوالله ما فعلت كذا عالما بفعله او حال كوالله ماله على الله
عالم بخلافه والله انه بكر عالما بانه غيره وتقييدهم بالفعل والماض
انقلا واكثرى وثباتهم بها فنلزم التوبة وثباتها الغوا لمواخذة فيها
الاف ثلاث طلاق وعناق ونذر اشياء فيقع الطلاق على غالب الظن
اذ انيين خلافة وقد اشهر عن الشافعية خلافة ان حلف كافي بانقضاء صا

في مال او حال فالغارق بين الغموس واللغو تعد الكذب واما في
 المستقبل فالعقده وخضه الشفعا بما يجري على اللسان بلا قصد مثل
 لا والله وبلى والله وكولات فلذا قال ويرجي عفو او فاضعا وتادبا
 وكما للقول حلفه على ما ضره صادقا والله انه لن ياتي لان في حال قيامه و
 ثابته منعقة و هو حلفه على مستقبلات يمكنه فهو والله لا اموت ولا
 تطلع الشمس من الغرب وهذا القسم فيه الكفارة لانه واحفظوا بما كنتم
 بتصور حفظكم من مستقبل فقط وعند الشفعا يكفر في الغموس ايضا ان
 حث وحيا الكفارة ترفع الائم وان لم توجد منه التوبة عنها معها اي
 مع الكفارة سراجية ولو طالف مكرها او مخطبا او ذاعلا او سابها او ناسيا
 بان حلف ان لا يفعل ثم نسي فحلف فيكفر مرتين مرة لحثه واخرى اذا
 فعل المحلوف عليه عني حديث ثلاث هزل من جذ من اليمين في اليمين
 او في الحث فحث بفعل المحلوف عليه مكرها خلافا للشفعا وكذا يحث
 لو فعله وهو مغمي عليه او مجنون فيكفر بالحث بكفكان والقسم بالله تعالى
 ولو برفعها او نصبها او حذفها كما يستعمله لانزاله وكذا واسم الله كلف
 النصارى وكذا بسم الله عند محمد ورجحه في البحر بخلافه بكسر اللام لا اذا
 كسر اللام وقصد اليمين وباسم اخر من اسمائه ولو مشركا فعورف الحلف به
 او لا على المذهب كالرحمن والرحيم والحليم والعليم ومالك يوم الدين والطاهر
 الغالب والحق عرفا لا منكر كما يجي وفي الجنبه لو نوى بغير الله غير اليمين
 دين او بصفة بخلت بها عرفا من صفاته تعالى صفة ذات لا بوصف بصفه
 كخزة الله وجلاله وكبريائه وملكوته وجبروته وعظمته وقدرته
 او صفة فعل بوصف بها بوصف كالغضب والرضا فان اليمان مبنية
 على العرف فاعورف الحلف به فيما بين وما لا فلا لا يقسم بغير الله تعالى كالتب
 والقران والكعبة قال الكمال ولا يخفى ان بالفرن لان معارف فيكون
 يمينا وانما الحلف بكلام الله فيه ومع العرف وقال الجني وعنه ان الحلف
 بين لاسيما في زماننا وعند الثلاثة الصنف والقران وكلام الله بين زائد
 واليحي ايضا ولو نذر من احدهما فيما بين اجماعا الا من الصنف لان يتبرأ مما
 فيه بل لو نذر من دفر فيه بسمله كان يمينا ولو نذر من كل اية فيه او نذر
 الا ربعة فيما بين واحدة وكوثر البراءة فإيمان بعد دها وبري من الله وبري
 من رسوله يمينان ولو زاد والله ورسوله بريان منه فاربع وبري من الله

الف مرة يمين واحدة وبري من الاسلام او صوم رمضان او الصلاة
 او من المؤمنين او عبد الصليب يمين لا تكفر وتغلب الكفر بالشرط بين
 وبيحي ان ان اعتقد الكفر به يكفر ولا يكفر وفي البحر عن الخلاصة و
 الجزية وتعدد الكفارة لتعدد اليمين والمجلس والمجالس سواء ولو قال
 عنت بالشفعا الاول فحلفه بالله لا يقبل وبجنة او عمرة يقبل وفيه
 مغزبا للاصل هو يهودي موصرا يمينان وكذا والله والله والله والله
 والرحمن في الاصح وانتقوان والله والرحمن يمينان وبلا عطف واحدة
 وفيه مغزبا للصح قال الرازي اخاف علي من قال بجحشا وجبانك وحياة
 راسك انه يكفر وان اعتقد وجوب الترفه بكفر ولو لا ان العامة يقولون
 ولا يعلمونه لقلت ان مشرك وعن ابن مسعود رضي الله عنه ان الحلف
 بالله كاذب بالحب الى من ان الحلف بغيره صادق ولا يقسم بصفة لم يتعار
 الحلف بها من صفاته تعالى كرحمته وعلمه ورضائه وعباده وبخطه
 وعذابه وبعثه وشرعيته ودينه وحدوده وصفته وسبحان الله
 ونحو ذلك لعدم العرف والقسم ايضا بقوله لعمر الله اي بقاؤه و
 ايم الله اي بيمين الله وعلمه والله ووجه الله وساطان الله ان قدرته وبنا
 وذمته والقسم ايضا بقوله قسم واحلف او عزم واشهد بلفظ الشفعا
 وكذا لما مضى بالاولى كاقسم وحلفت وعزمت واليت وشهدت
 وان لم يقل بالله اذا علقه بشرط وعلى نذر فان نوى بلفظ النذر فربما لم يمت
 والالزمة الكفارة وسبب صحح وعلم يمين او عهد وان لم يصف الله
 اذا علقه بشرط مجتبي والقسم ايضا بقوله ان فعل كذا فهو يهودي او
 نصراني او فاشهد واعلم بالنصرانية او شريك الكفار وكافر فيكفر بحث
 لو في المستقبل التام المصفا عالما بخلافه فغموس واختلف في كفره والاصح
 ان الخالف لم يكفر سواء علقه بماض او آت ان كان عنده في اعتقاده انه يمين
 وان كان جاهلا او عنده انه يكفر في الحلف بالغموس وبمباشرة الشفعا في المستقبل
 يكفر فيها الرضاء بالكفر بخلاف الكافر فلا يصبر مسلما بالغلق لانه ترك
 كتابه المصطفى فتاويه وهل يكفر بقوله الله بعلم ويعلم الله انه فعل
 كذا او لم يفعل كذا كان باقال الرازي لاكثر نعم وقال الشافعي لا يصح لا
 لانه قصد تزويج الكذب دون الكفر وكذا الووطة المصحف فايلا ذلك
 لانه لتزويج كذبه لا هانة المصحف بحثه وفيه اشهد الله لا افعل ليعتبر

نرى

الله ولا كفارة وكذا شهدك واشهد ما بينك لعدم العرف في
الذخيرة ان فعلت كذا فلا اله في السماء يكون بينا ولا بكفر في فاننا
برئ من الشفاعة ليس بين لان منكرها مبتدع لا كافر وكذا فصلا في
وصي هذا الكافر واتا فصولي للبهود فبين ان اراد به القدرة لان
اراد النبوت وقوله مبتدع خبره قوله لا اله الا هو حقيقة لا اراد به الله
تعالى وجو الله واختاره في الاخبار انه بين للعنف ولو بالباء فبين
اتفاقا بين حرمة وبجزة شهد الله وبجزة لا اله الا الله وبجزة الله
اولاها والصلاة وعذابه وقوله ووصاه ولعنة الله وامانة لكن
في الحائنة امانة الله بين وفي النهران نوى العباد فليبين بين وان فعل
فعله غصبه او تخطه ولعنة الله او حوزان او سارق او شارب خمر او كل
ربا لا يكون فسمي لعدم التعارف فلو تعرف هل يكون بمنا ظاهر
كلامهم **نعم** وظاهر كلام الكمال وتمامه في النهر وفي البحر ما يباح للضرورة
لا يكفر مسخاه كدم وخنزير لا اذا اراد الحالف بقوله حقا اسم الله تعالى
فبين على المذهب صحة في الحائنة ون حروفه الواو والباء والتاء ولان
القسم وحرف التنبيه وهن في استنهام وقطع الف الوصل والياء والكسرة
والضمومة كقوله لله وما الله وم الله وقد تضمن حروفه ايجازا في خفض
اسم الله بالحركات الثلاث وغيره بغير الجزم والتميم رفع اسم الله بحرته
كقوله الله بنصبه بترجم الحافض وجزء الكوفون مسكين لا فعلن كذا اذا
ان ضمائر حرف التاكيد في القسم عليه لا يجوز ثم صرح به بقوله الحالف
بالعينية في الاثبات لا يكون لا بحرف التاكيد وهو اللام والنون كقوله
والله لا فعلن كذا والله لقد فعلت كذا مقرونا بكلمة التوكيد وفي
الخط حتى لو قال والله فعل كذا اليوم كانت بمبنة على النفي وتكون لا مضرة
كانه قال لا فعل كذا الامتناع حذف حرف التوكيد في الاثبات لاضمار
الحرف في الكلام الكلمة لا بعض الكلمة من البحر المحيط وكفارة هذه
اضافة للشرط لان التنبيه عند الملتح تحرير رقة واطعام عشرين
كاس في الظهار او كسوتهم بما يصلح للاوساط وينتفع به فوق ثلاثة اشهر
وبسائر راحة البدن فلم تجزالت لاولها باعتراف قيمة الاطعام ولو ادى
الكل جملة او مرتبا ولم ينو له بعد تمامها للزوم النية لصحة التكفير وفع
عنها واحد هو اطلاقها قيمة ولو ترك الكل عوقب بواحد هو اطلاقها قيمة

لسقوط الفرض بالادنى وان عجز عنها كلها وقت الاداء عند نائحه لو وجب
حاله وسلمه ثم صام شه رجوع بمبنة اجزاء الصوم بحسب **قلت** وهذا
يستثنى من قوله الرجوع في الحبة فيخ من الاصل صام ثلاثة ايام ولا
ويطلق البعض بخلاف كفارة الفطر وجوز الشفاعة في الفريضة واعتبر العجز
عند الملتح مسكين والشرط استمرار العجز الى الفراغ من الصوم فلو صام
المعسر يومين ثم قبل فراغه ولو باعته بسد ولو يموت مورثه
موسرا لا يجوز له الصوم ويستأنف بالمال خائفة ولو صام ناسيا
لما لم يجز على الصحيح بحسب ولو نسي كيف حلت عليه او بطلافا وبصوم كذا
عليه لان يتذكر خائفة ولم يجز التكفير ولو بالمال خلافا للشافعية قبلت
ولا يستزده من الفقير لوقوعه صدقة ومصرفها مصرف الكفاة
فلا فلا قبل الا لذي خلافا للشافعية وبقوله بغيره كما مر في بابها ولا كفارة
بين كافر وان حث مسلما بآية انهم لا ايمان لهم واتوا وان كنتم ايمانا
فبعض الصوري كخلف الحكم وهو في الكفر بطلها اذا عرض بعد فلو حلف
مسلم ثم اراد والعباد بالله تقاضى اسم ثم حث فلا كفارة اصلا لما
نقروا ان لا وقت للرجعة للمحل يستوي فيها الابتداء والبناء كالحرمية
في النكاح وكذا لو نذر الكافر بما هو فريضة لا يلزمه شه ومن حلف على معصية
كعدم التكلم مع ابويه وقتا فلا ن وانما قال اليوم لان وجوب الملتح
لا ينفى الا في اليمين الموقفة لما المطلقة فحش في اخر حبانته فيجوز بالكفاة
بموت الحالف وبكفر عن يمينه بهلاك المحلوف عليه غاية وجب الملتح
والتكفير لانه امون الابرين وحاصلا ان المحلوف عليه انما فعل او
ترك وكان منه انما معصية وهي مسألة الدين او واجبه ليصلين الظاهر
اليوم وبره فرض وهو ولو من غيره او غيره او من حلفه على ترك زوجه
شهر او نحوه وحش اولي ومستويان كحلفه لا ياكل هذا اللحم مثلا او برن
اولي واية واحفظوا ايمانكم تبند وجوبه فتح فهو عشرة ومن حرم على نفسه
لانه لو قال انك كات هذا الطعام فهو حرام فأكاله كفارة خلاصة و
استثله الصبي ولو حرما او ملك غيره كقوله الحر او مال فلان على حرام
فيمن مالم يرز الا خائفة تبند ثم فعله باكل ونفقة ولو بصدق او وب
لم يحث بحكم العتد زيلعي كبد يمينه لما نقروا ان تحرم الحلال بيمين وث
قوله الزوجي انت على حرام او حرمتك على نفسك فلو طأ وعنه في الحرام وكفها

كفرت بحبتي وفيه قال لقوم كلامكم على حرام وكلام الفقراء واصل بعد ادو
اكل هذا الرغيف حرام حنت بالعض وفي والله لا اكلكم ولا اكله
لم بحث الا بالاكل نراد في الاشياء لا اكله في مجلس واحد وحلف
لايكلم فلا تناو ولا تناو نوى احدهما ولا يكلم احده فلا نوى له نك واحد
ونامه فيها **قلت** وبه عرف جواب حادثة حلف بالطلاق وان لا تزني
لا يطلعون بينه فطلع واحد منهم لم بحث كل حال وهو طلال الله وحلا
المسلمين على حرام زاد الكمال والحرم بالنوى ونحوه فهو على الطعام والنزاع
ولكن الفتوى في زماننا على انه تبين امرته بتطليقة ولو لم تكن تبينها
بلائته وان نوى ثلاثا فثلاث وان قال لم نوطا قال بصدق نضا
لغلبة الاستعمال ولذا لا يخلو بالرجال ظهيرة وان لم يكن له امرأة
وقت البين سواء كان بعد ام لا فيمين فكفر باكله وشربه لو بينه على
آت ولو بالله على ما مضى فغوس او لغو ولو له امرأة وفيها فبات بلائته
فاكل فالكفارة لانصر في الطلاق وقد مر في الايلاء ومن نذر رابطة
او معلقة بشرط وكان من جنسه واجب اي فرض كما سبصر به بعبا للبحر
والذرر وهو عبادة مفصودة خرج الوضوء وتكفين البيت ووجدا بشرط
المعلق به لزم الناذر حديث من نذر وتوفي عليه الوفا بما سبى كصوم وصلاة
وصدقة ووقف واعتكاف واعناق رقية ونحوه ولو ما شيا فانها عبادة
مفصودة ومن جنسها واجب لو نحو العقوبة الكفارة والمشي على القادر
من اهل مكة والفعدة الاخرة في الصلاة وفي لبث كالاعتكاف ووقف
مسجد للمسلمين واجب على امام بيت المال ولا فعلى المسلمين فني ولم يلزم
الناذر ما ليس من جنسه فرض كعبادة مريض وتبني جنازة ودخول مسجد
ولمسجد الرسول ولا يقص لانه ليس من جنسها فرض مفصود وهذا هو الضابط
بما في الذرر وفي البحر شرطه خمسة فزاد ان لا يكون معصية لذاته فصيح نذر
صوم يوم النحر لانه لغيره وان لا يكون واجبا عليه قبل النذر فلو نذر حجة
الاسلام لم يلزمه شيء غير ما وان لا يكون ما التزمه اكثر مما يملكه او ملكا لغيره
فلو نذر التصديق بالف ولا يملك الا ما لزمه المابة فقط خلاصة انتهى
قلت ويزاد ما في زواجر الجواهر وان لا يكون مستقبلا لكونه فلو نذر صوم
امس واعتكافه لم يصح نذره وفي القنية نذر التصديق على انفسه لا يصح
ما لم ينو ان السبيل ولو نذر التبتحاد بالصلاة لم يلزمه ولو نذر ان يصلي

على النبي صلى الله عليه وسلم كل يوم كذا الزمة وقبل ان يمشي ان المعلق فيه يتصل
فان علقه بشرط يبرده كان قدم غايبي او شفي مرضي يوفي وجوب ان وجب
وان علقه بما لم يبرده كان زينة في نية مثالا فحث وفي بنذره او كفر ليمين
على المذهب لانه نذر بظاهره يمين بمعناه فيخير ضرورة نذر من كل
بعثت رقية في ملكه وفيه ولا ينف انم بالترك ولا بدخل تحت الحكم فلا
يجبره القضا نذر ان يذبح ولده فعليه شاة لفضة الخليل عليه الصلاة
والسلام والغاء الشك والشك كذره بقتله وانما لو كان يذبح نفسه او
عبده او وجب تحت الشاة ولو يذبح ابيه او جده او نساء لغيره لانه لم يسوا
كتبه ولو قال ان يرت من مرضي هذا ذبحت شاة او على شاة اذبحها
فبري لا يلزمه شيء لان الذبح ليس من جنسه فرض بل واجبا لا يوجب فلا يصح
الا ان زاد وانصدق بيمينها فليزومه لان الصدقة من جنسها فوضرو
في الزكاة في وجب في من الذرر نذر نذر عظم ولو قال الله على ان يذبح
جرورا وان صدق في بلحه فذبح مكانه سبع شاة جاز كذا في مجموع النوازل
ووجه لا يخفى وفي القنية ان ذهبت هذه العلة فعلى كذا ذهبت
ثم عادت لا يلزمه شيء نذر لفقة مكة جاز للصرف الى فقر غير ما
لما نذر في كتاب الصوم ان النذر غير المعلق لا يخفض شيئا نذر ان يتصدق
بعشرة دراهم من الخبز فتصدق بغيره جاز ان ساوى العشرة كصدقه
بثمنه نذر صوم شهر معين لزمه متعابعا لكن ان اضرب به يوما فاضاه
وحده وان قال متعابعا بالزوم استقبال لانه معين ولو نذر صوم
الابد فكل العذر فدى نذر ان يتصدق بالف من ماله وهو يملك
دونها الزمة ما يملك منها فقط هو المختار لانه فيما لم يملك لم يوجب نذر
في الملك ولا مضاف الى سببه فلم يصح كما لو قال مالي في المسكين صدقة
ولا مال له لم يصح انفا فان نذر التصديق بهذه المابة يوم كذا على زيد
فتصدق بمائة اخرى قبله اي قبل ذلك اليوم على فقير اخر جاز لما نذر في مائة
قال على نذره ولم يزد عليه ولا لينة له فعليه كفارة يمين ولو نوى صياها
بلا عدد لزمه ثلاثة ايام ولو صدقة فاطعام عشرة مساكين كما
ولو نذر ثلاثين حجة لزمه بقدر عمره وصل بحلفه ان شاء الله بطل
يمينه وكذا يبطل اي بالاستثناء المتصل كل ما يتعلق بالقول عبادة او مائة
لو بصيغة الاخبار ولو بالشرط انتهى كما عتقوا عبدا بعد موته ان شاة

لفطرة

لم يصح وبع عبيد هذا ان شاء الله لم يصح الاستئذان بخلاف المتعلق
 بالقلب كالنية كما ترى في الصوم **باب اليمين في الدخول**
والخروج والتسكن والابتيان والركوب وغير ذلك الاصل في اليمان
 مبنية على الشاهد على الحقيقة المعقولة وعند مالك على الاستعمال الفلاني وعند
 احمد على النية وعندنا على العرف ما لم ينو ما يحتمل المنظر فلا حث في اليمين
 بيتا ببيت العنكبوت الا بالنية فيخ اليمان مبنية على الفاظ لا على الاعمال
 فلو غشاظ على غيره وحلف ان لا يشترى له شاة بفلس فاشترى له بدرهم
 او اكثر شاة لم يحث كمن حلف لا يخرج من الباب الا بضربة لوسا او
 لبندية اليوم بالنف فخرج من التلح وضرب بعصا وغدى برغيف
 اشتراه بالنف اشباه لم يحث لان العبرة لعموم اللفظ لا في مسابغ الحلف
 لا بشرية بعشرة حث باحد عشر بخلاف البيع اشباه لا يحث بدخول
 الكعبة والمسجد والبيعة للنصارى والكعبة لليهود والذاهل والظلة
 التي على الباب اذا لم يصلح البيوتة حجر في حلفه لا بدخل بيتا لانه لم يعد
 للبيوتة ولذا يحث في الصفة والايوان على الذهاب لانه يبات
 فيه سيفا وان لم يكن مستغافح وفي لا يدخل دارا لم يحث بدخول اخرية
 لا ينافيها الصلوة في هذه الدار يحث وان صارت صحرا او بيت دارا
 اخرى بعد الانتهاء لان الدار اسم للعصاة والبناء وصف والصفة تما
 تعتبر في النكر لا المعين اذا كانت شرطا او داية لليمين كلفه على هذا
 الرطب فتقيد بالوصف وان جعلت بعد الانتهاء بستانا او مسجدا او
 حماما او بيتا او غلب عليها الماء فصارت من الدار يحث وان بيت دارا بعد ذلك
 كذا البيت وكذا بيتا بلا اول فهدم او حرق بيتا اخر ولو بنقض الاول لزوال اسم
 البيت ولو هدم الشفد دون الحيطان فدخله حث في المعين لانه كالصفة
 لا في النكر لان الصفة تعتبر فيه كما ترى في غيره في الجبل يدعى لكن نظريه
 في النهر بان لا فرق حيث صلح البيوتة فيه بهذا الدار لانه لو اشار
 ولم يسم بان قال هذه حث بدخولها على صفة كانت كذا المسجد
 لبقائه مسجدا الى يوم القيمة به بفتح ولو زيد فيه حصاة فدخلها لم يحث
 ما لم يقل مسجد بني فلان فحسب وكذلك الدار لانه عقد يمينه على الاضاعة
 وذلك موجود في الزيادة بداعي حجر ولو حلف لا يجلس هذه السلطنة
 اولى هذا لما نظف فهدم ما ثم بنى ولو بنقضها ولا يركب هذه التينة

فنفقت

فنقضت ثم اعيدت بنحسبها لم يحث كما لو حلف لا يركب بهذه القام فركب
 ثم براه فكتب به لان غير البري لا يستحق ان يركب باذا كسر فقد زال الاسم
 ومنى زال بطلت اليمين والوقت على السطح داخل عند المتقدمين خلافا لما في
 ووقف الكمال يحمل الحث على سطح له سائر وعدمه على مقابله وقال ابن
 الكمال ان الحالف من بلاد الجحيم لا يحث قال مسكين وعليه الفتوى
 وفي الجرح فادانه لو رشف شجرة او حابطا حث وعلى قولنا اخرين لا والظاهر
 قولنا اخرين في الكفر لانه لا يستحق اخلا عفا كما لو حفر سردابا او قنطرة لا ينجح
 بها اهل الدار قال وعنه اطلاقه للمجد فلو وقفه مسكن فدخله لم يحث
 لانه ليس مسجد بداعي ولو قيد الدخول بالباب حث بالحدادش و
 ولو نجا الا اذا عتبه بالاشارة بداعي والوقف فيه في طاق الباب اي
 عتبه التي يحث لو غلق الباب كان خارجا لا يحث وان كان بعكس
 يحث لو غلق كان داخل حث في حلفه لا يدخل ولو كان المحلوف عليه الخروج
 انعكس الحكم لكن في المحيط حث لا يخرج فث شجرة فصار محال لو سقط
 سقط في الظن فام يحث لان الشجرة كناية الدار وهذا الحكم المذكور اذا كان
 الحالف واقفا بقدميه في طاق الباب فلو وقف باحدى رجليه على
 العتبة وادخل الاخرى فان استوى الجانبين او كان الجانب الخارج اسفل لم يحث
 وان كان الجانب الداخل اسفل حث زيلعي وقيل لا يحث مطلقا هو الصحيح
 طه بركة لان الانفصال التام لا يكون الا بالقدمين وروى الركوب
 واللبس والتسكن كالانشاء فيحث بمكنه ساعة لادوام الدخول والخروج
 والتزجيج والنظر به لان الضابطان ما يمتد فله وانه حكم الابداء
 ولا فلا وهذا هو اليمين حال الدوام متاقبله فلا فلو قال كذا ركبت
 فانت طالق او فعلى ركب ثم ركب ودام لزمه طلقة ودرهم ولو كان ركبا
 لزمه في كل ساعة بمكنه النزول طلقة ودرهم **قال** في عرفنا لا يحث
 الا بان بدأ الفعل في الفصول كلها وان لم ينو اليه مال استاذنا نجته
 حلف لا يسكن هذه الدار والبيت والمحلة بغير الحارة فخرج ويغني متاعه
 واهله حتى لو بقة وتد حث واعتبر مسجد نقل ما يقوم به التسكن وصور في
 وعليه الفتوى قاله يعني ولو لم يسكنه او مسجد على لوجه فانه الكمال واقره
 في النهر وهذا هو يمينه بالعربية ولو بالفارسية بترجيز وجه يمينه كما لو
 كان سكاه بغيره وكما لو بعت المزة النقلة وغلبه ولم يكن الخروج ولو بدخل

ليل

او غلق باب او اشتغل بطلب دار اخرى او دابة وان بغير اياما او كان له
امتنعة كثيرة فاشتغل بغيرها بنفسه وان امكنه ان يستكرى دابة لم يحنث
ولو نوى التحول ببذنه دين وعمل فله ان يخرج في حروجه بنية الانتقال بخلاف
المصر والبلد والقربة فانه يبرئ منه فقط **فروع** حلف لا يسكن
فلان فاسكنه في عرصة دار او هذه في حجرة وهذه في حجرة حث لا ان
تكون دار كبيرة ولو تقاسمها بما يابط بينها ان عين الدار في بيته حث
وان نكحها ولا ولد خلفها فلان غصبا ان اقام معه حث علم ولا وان انتقل
فورا كما لو نزل ضيفا وكذا لو سافر للمال فسكر فلان مع اهله به بغير
لانه لم يسكنه حقيقة ولو قبلت السكنة بشهر حث ساعة لعدم امتداد
بخلاف الإقامة بخروج في خزنة الفتاوى حلف لا يضربها فاضربها
من غير قصد لا يحنث وحث في لا يخرج من المسجد ان حمل ولخرج مختارا ما يتر
وبدونه بان حمل كرها لا يحنث ولو اضرب بالخرج في الاصح ومثله
لا يدخل اقساما او حكاما او اذ لم يحنث بدخوله بلا امره ووزن او عثر
او صوب ربح او جمع دابة على الجحيم ظهيرة لا يحنث به لعدم فعله
على المذهب الصحيح في غيره وفي البحر الظهيرة به بغيره لكنه خالف
في فتاويه فلفه باخلاها الخذ بقول الجحيم شجاع لانه ارفع كلك عت
المعتد ولا يحنث في قوله لا يخرج الا الى جنازة ان خرج اليها فاصدا عند
انفصاله من باب داره فنه معها الما في المدايع ان خرجت الى المسجد
فانت طالق فخرجت نريد المسجد ثم بدلها فذهبت لغير المسجد لم تطلق ثم في
المخرج لان الشرط في الخروج والذهاب والرجوع والعبادة والزبارة
النية عند الانفصال الوصول الى الانبان فلو حلف لا يخرج ولا يذبح
او لا يروح بغيره الى مكة فخرج بغيره حث رجع عنها قصد غيرها
ام لا يحنث اذا جاوز عمران مصره على قصد ما ان بينه وبينها مدة
سفر ولا حث بغيره ان فصله في بطنها وفيه حلف لا يخرج مع فلان
الحال الى مكة فخرج معه حث جاوز البيوت بزوجه لا يخرج من بغداد فخرج
مع جنازة والفسا خارج بغداد حث وفي لا ياتيها لا يحنث الا بالوصول
كما مر والفرق بينه كما لا يحنث لو حلف ان لا ياتي امرته عرس فلان فذهبت
قبل العرس وكانت ثمة حث مضى العرس لانها ما انت العرس بل العرس لها
ذخيرة حلف ليا تبت فيكون ياتيه منزله او خاوتته لغيره ام لا فلو لم يات

حتى مات احد ما حث في اخر حياته وكذا كل يمين مطلقة ما الوقت
فيعتبر اخرها فان مات قبل مضيه فلا حث وقوله حث ببذنه لا يحنث
ولم يحنث لبطالان يمينه بالله بجزد الزدة كما مر فند تحلف ليا تبت
غدا ان استطاع فهي استطاعة الصحة لانه المتعارف فتقع على رفع الموانع
كمريض او سلطان وكذا جنون او سجن او مجنون وان نوى بها القدرة للحقيقة
المفارقة للفعل صدق وديان لا قضاء على اوجه في حث لانه خلاف الظاهر
وقد اظهر التواضع دعا عزاله من في الجحيم كما اظهره في القبة في موضعين
من الفاظ التكفير لا يخرج بغير اذنه او لا ياذن او يامر او يعطي او يبرئ
شرط للبرئ لكل خروج اذن لا لغرق او لحرق او فرقة ولو نوى الاذن مرة دين
وتخل بيمينه بخروجها مرة بلا اذن ولو قال كلما خرجت فقد اذنت لك
سقط ولو نهاها بعد ذلك صح عند محمد وعليه الفتوى ولو حلف وفي
الصبر فية حلف بالطلاق لا ينقل اهله لبلد كذا فرغ الامر للحاكم فيفت
بأذنه فنقل اهله لا يحنث بخلاف قوله لان اذنه اذن لك لانه الغاية
ولو نوى النقد صدق حلف لا يدخل اذ فلان يراى به نسبة التكني
اليه عرفا ولو تبعها او باعارة باعتبار عموم المجاز ومعناه كون محل الحقيقة
فردا من افراد المجاز وحلف لا يضع قدمه في دار فلان حث بدخولها مطلقا
ولو حلفا او ركبها ما تنقذ ان الحقيقة من كانت متعذرة او مجبورة صبر
الى المجاز حث لو اضبط ووضع قدمه لم يحنث وشرط الحث في قوله
ان خرجت مثلا فانت طالق وان ضربت عبدك فبعته فخرم يدا
الخروج والضرب فعله فورا لان قصده النسخ عن ذلك الفعل عرفا ومدار
الايمان عليه وهذه تنمي بين الفور وتضرر بالوحشية رحمة الله تعالى
باظهارها ولم يخالف احد وكذلك حلفه ان تغدبت فكذا بعد قول الطائفة
تعالى تغد معي شرط الحث تغد به معه ذلك الطعام المدعوا اليه وان ضم
لما ان تغدبت اليوم او معك فغدي حث بطلاق التغدي لزيادة
على الجواب فجعل متديا وفي طلاق الاشياء ان لا يحنث لا يحنث في الفور
طلب جامعها فانت فقال ان لم تدخل معي البيت فدخلت بعد سكوني
حنث وفي البحر المحيط طول الشاكر لا يقطع الفور وكذا لو خافت في
الصلاة فصلت واشتغلت بالوضوء لصلاة المكتوبة واشتغلت بالصلوة
المكتوبة لانه عذر شرعا وكذا عرفا مكرها العبد الماذون والمكاتب ليس

لولا ما في حق اليمين لا يشترط ان يكون دينه مستغفرا وقد نواه فحينئذ
يحلف لا يركب فاليمن على ما يركب الناس عرفا من فرس وحمار ولو
ركب ظهرا نكثا او بعيرا او بقرة او فيا لا يحلف استحسانا الا بالنية
ظهيرية **قلت** وينبغي حنثه بالعير في مصر والشتام وبالغيل في الهند
للتعارف قاله الضر ولو حمل على الذابة مكرها فلا حث لحلفه لا يركب
فرسا فركب برذونا او بعكسه لان الفرس اسم للعير والبرذون اسم
للجمل والخيل يعتم هذا الومين بالعربية ولو بالنارسية حث بكل حال
ولو حلف لا يركب ولا يركب مركبا حث بكل مركب سفينة او محلا او دابة
سوى الادي وسمي ما لو حلف لا يركب حيوانا او دابة **باب**
اليمين في الاكل والشرب والبس والكلام شتم الاكل اصال ما يحتمل
المضغ فيه الى الجوف كخنزير فأكفه مضغ او لا اي وان ابتلعه بالمضغ
والشرب اصال ما لا يحتمل المضغ من المايصات الى الجوف كماء وعسل فغطفه
لا ياكل بيضة حث ببلعها وفي لا ياكل عينا مثلا لا يحلف بمصه لان
المضغ نوع ثالث ولو عصره واكل قشره حث بداعي لكن في نهذ القلابة
حلف لا ياكل سكر لا يحلف بمصه وفي عرفنا يحلف واما الذوق ففعال انهم
لجورد معرفة الطعم وصل الى الجوف ام لا وكل اكل وشرب ذوق ولا عكس
ولو تضمنض الصلاة لا يحلف ولو غنى بالذوق الاكل لم يصدق في الدليل
حلف لا ياكل من هذه الخلقة او الكرمه تفيد حنثه باكله من ثمرها بالثقة
اي يخرج منها بالانفاذ بصنعة جديدة فيحلف بالعصير لا بالذبل المطبوخ
ولا بوصول غصن منها بشجرة اخرى وان لم يكن للشجرة ثمره تنصرف يمينه
الى ثمنها فيحلف اذا اشترى به مأكولا او كله ولو كان من عين الخلقة لا يحلف
وان نواه لان الحقيقة مجعورة ولو لم يكن وفي المحيط لو نوى اكل غيرها لم يحلف
باكل ما يخرج منها لانه لوى حقيقته كلامه قال المضربعا الشيخ وينبغي ان
لا يصدق قضاء لتعين المجاز في النهض فان **قلت** ورق الكرم مما يؤكل
عرفا فينبغي صرف اليمين لعينه **قلت** اصل العرف انما يكونه مطبوخا وفي
الشاة يحلف بالحم خاصة لا باللبن لانها مأكولة فتعقد اليمين عليها
ولا يحلف في حلفه لا ياكل من هذا البسر والوطب واللبن ياكل رطبه
ومرهم وشيراز لان هذه صفات دابة الى اليمين فتشيد به بخلاف
لا ياكل هذا الصب او هذا الشاة فكله ميتا شاخ ولا ياكل هذا اللحم ليفتحين

وللشاة فأكله بعد ما كثر آفاته يحلف لانها غير دابة ولا اصل ان
المخوف عليه اذا كان بصفة دابة الى اليمين فبعد به في الحنث والمنكر
فاذا زالت زال اليمين وملا يصح دابة غير النكرد والمعتد وفيه لجة
حلف لا ياكل من هذا الجنون فبر الوعد الكافر فاسم لانها سفة دابة و
في ياكل من هذا الجنون صياحت وفي كل كلابكم صياحت وكلم بالغالا لانه بعد
البلوغ يدعي شاة وفيه الى الثلاثين فكل الى خمسين فيشيع ولا ياكل
هذا العنق فصار زيبا هذا وما بعده معطوف على قوله من هذا البسر
مما لا يحلف به ولا ياكل هذا اللبن فصار حينا ولا ياكل من هذه البيضة
فاكل فرار بجها كذا في نسخ الشرح وفي نسخ المتن فربما ولا يذوق من هذا
الحمر فصار خلا او من زهره في الشجرة فاكل بعد ما صار الزوا او مشما
لم يحلف بخلاف حلفه لا ياكل ثمر افاكل حيا فانه يحلف لانه ترمفت
وان ضم اليه شيء من الثمن او غيره بمجر وفي الاصل فيما اذا حلف لا ياكل من هذا
فاكل بعضه ان كل شيء ياكله الرجل في مجلس ويشربه في شربة فالحلف على
كله ولا فعلى بعضه وكذا لا يحلف لو حلف لا ياكل لبسرا فاكل رطبا او لا
ياكل عينا فاكل زيبا بخلاف نحو جوز ووز فان الاسم يتناول الرطبا
ولو حلف لا ياكل رطبا او بسرا او حلف لا ياكل رطبا ولا بسرا حث باكل
الذنب بكسر النون لأكله المحلوف عليه وزيادة ولا حث بشرا كجاسة
بكسر الكاف اي عرجون ويقال عنقود بسرفها رطب حلفه لا يشترى
رطبا لان الشراء يقع على الجملة والغلوب تابع بخلاف حلفه على كل ثمر
شيا فاشيا ولا حث في حلفه لا ياكل لهما باكل رقة او سمك الا اذا نواه او
لا في بركب دابة فركب كافرا ولا يجلس على وتد فجلس على جبل مع نعيمها
في القرن الحما ودابة واوقاد العنقروما في التبين من حنثه لا يركب
حيوانا بركوبه نكثا رده في النهض بان العرف العلى يخصص عند ناك العرف
القوى ولحم الانسان والكبد والكمرش والرتبة والقلب والظلال والمخزبر
لم هذا في عرف اهل الكوفة اتا في عرفنا فلا كذا في البحر عن الخلاصة وغيرها
ومن علم ان العجمي يعبر عرفه قطعا وفي الثانية الرأس ولا كراع لحم في بين
الاكل في بين الشراء وفي لا ياكل من هذا اللحم يقع على كرمه ومن هذا الكبد
لا يقع على صيده ولا بطن البقر الجاوس ولا يحلف باكل الذي هو لا يحلف ولا يحلف
بشحم الظاهر وهو اللحم السمين في حلفه لا ياكل شحاخا فالهيا بل شحم البطن ولا

لا يحلف

معها

اتفاقا لا بما في العظم اتفاقا في البهمن على شرا النعم وبيعه كى على
 اكله حكما وخلافا فربلي ولا بحث بالية في حلفه لا ياكل ولا يشري
 شيئا او لا ياكل منها نوع ثالث ولا بحث بخبز ووديق وسوق في حلفه
 لا ياكل هذا البر لا بالقضم من عينها او مقبله كالبليلة في عرفنا
 اما لو قضمها نبتة فلا بحث بالنية فيح وفي النهر عن الكشف المسألة
 على ثلاثة اوجه احدها ان يقول هذه الحنطة ويشير لصيرة وفي
 مسألة الخضر الثانية ان يقول هذه بلاد كركنطة فيحت باكلها
 كيف كان ولو نية او خبر الثالثة ان يقول حنطة فيحت باكلها
 لو نية لا بخبز ولو زرعه لم يثبت بالخارج وفي هذا الذي في حث
 بما يتخذ منه كالحب ونحوه كعصيدة وحلوكا بسفه في الاصح كما في كل
 عين الحنطة وثالثا اعتاده اهل بلد الحائف فالتحى بالبر والجنى بالذرة
 والظري بخبز الارز وبعض اهل القصد بالشعيرى فلو دخل بلد البر
 واستمر لا ياكل لا الشعير لم يثبت لا بالشعير لان العرف الخاص بمن يزرع
 حلف لا ياكل من خبز فلانة انصرف الى الخابرة التي نصرت في التنوير
 لان عجنته وهبته للضرب ظهر نية ومنه الزقاق لا انطابروا الزرق
 او بعد ما دفعه اوفته لا يثبت خبز او حث في لا ياكل طعاما من طعام
 فلان ياكل خله وزيت او ملح ولو بطعام نفسه لا لو اخذ من بيده او
 ما به فاكل به خبز او نية لا ياكل منها فاكل سويقا ولا نية له ان يثبت
 لو عصر سال التمن حث والا لاجوهرة وفي البديع لا ياكل طعاما
 فاضطر لينة فاكل لم يثبت والشوا يطبخ بعقار على اللحم المشوى
 والطبخ بالماه ولو بود لك او زيت او سمن كما نقله الض عن الجنبى
 وفي النهر الطعام بعم ما يوكا على وجه النظم كبن وفاكهة لكن في عرفنا
 لا والاس ما يباع في صرة اى مصر الحائف اعتبارا للعقد والفاكهة
 التفاح والبطيخ والشمس ونحوها لا لعب والزمان والرخا في
 لها خلافة عصر والعبرة للعرف فيحت باكل ما بعد فاكهة عرفا ذكره
 الشتمى وافرة المض والملاوى ما ليس من جنسه حامض فيحت باكله فيص
 وعسل وسكر لكن الرجوع فيه الى عادتنا الساس في بلادنا لا بحث في
 فانيد وعسل وسكر كما نقله الض عن الظهيرية والادام ما يصطليح به
 للخبز اذا اختلط به كحل ورب ويطلى لذوبه في اللحم والدم والبيض واللين

هذا في نهم اما في عرفنا اسم الطبخ يقع
 على كل مطبخ

وقال محمد هو ما يوكل مع الخبز غالبا به بفتح كما في البحر عن التمدد
 وفيه ما يوكل وحده غالبا كتمر وزيت وجوز وعنب ويطبخ ويقل
 وسائر الفواكه ليس انما في موضع يوكل تبع الخبز غالبا اعتبارا للعرف
 وفي البديع الجوز رطبه فاكهة وباب ادم **فروع** حلف لا ياكل لها
 والاخر صلا ولا خرفلا فطبخ حثوفه كان لك فاكلوا لم يثبت
 الفلفل لانه لا يوكل الا كذا وهذا ان وجد طعمه ويزاد في الرغفدان
 روبة عنه وفي لا ياكل لبنا فطبخه بارزا ولا ينظر الى فلان فظلمه يد
 او رجله او اعطى راسه لم يثبت والى امره والى ظهره وبطنه حث وفي
 السر يثبت بمن اليد والرجل عرض عليه البهمن فقال نعم كان حاله في
 البصير كذا في الصير فيه وغيره اقال الض هذا هو المشرور لكن في فؤيد
 شيئا عن التاخر فانية انه ينعم لا يصير صاها هو الصحيح ثم فرع انما
 يقع من التعاليق في الحاكم ان الشاهد يقول للزوج تعالقا فيقول نعم
 لا يصح على الصحيح **النفقة** لا لكل المزداف الذي يقصد به التبع وكذا
 التبع ولا بد ان ياكل اكثر من نصف التبع في غدا وعشاء وسحور
 في وقت خاص وهو ما بعد طلوع الفجر وفي البحر عن الخلاصة عند طوع
 التمس قال ويبغي اعتاده العرف زاد في النهر واهل مصر يسمونه فطورا
 الى ارتفاع الضحى كبر فبدخل وقت الغدا فيعمل يعرفهم **قلت** وكذلك
 اهل الشام الزوال التمس ثم لا بد وان يكون مما يتفكده اهل بلدة عادة
 وغدا كل بلدة ما تعارفه اهلها حتى لو شبع بشرب اللبن يثبت اليك
 لا للضري زبلعي والتعشى منه اى الزوال وفي البحر عن لا يجيب او في عرفنا
 وقت العشاء بعد صلاة العصر **قلت** وهو عرف مصر والشام الى ان
 الليل والسحور هو الاكل بعد نصف الليل الى طلوع الفجر قال ان كلت
 او قال ان شربت اوليت ونكت او نخوذ لك فعدى خروفي معنا
 اى خبز اولنا وقطنا مثلا لم يصدق صلا فيحت باى شئ ياكل او
 شرب وقيل يدين كما لو نوى كل الاطعمة او كل ما به العال حتى لا يثبت صلا
 لنية محتمل كلامه ولو ضم لان كلت طعاما او شربت شربا اوليت فلا
 دين اذا قال عيت شيئا دون شئ لانه ذكر اللفظ العام القابل للتخصيص
 لانه نكرة في سياق الشرط فتعم كالنكرة في النفي والاصل ان النية انما تنفي في
 المفردة لا في ثلاث فدين في فعل الزوج والسكاة وتخصيص الجنس

كحشية او عريته لا الصفة ككوفية او بصرة في نية تخلص العالم
 ديانة اجماعا فلو قال كل مرة انزويها في طالق ثم قال نوبت من بلدك
 لا يصدق قضاء وكذا من غصب دراهم منك اذ لم تحلفه للمصم عامات
 خاصا به بغير خلافه في الولاية متى حلفه ظالم ولخذ بقول
 الخصام فلا بأس به وقالوا لينة الحالف لو بطلاق وصاق وكذا بان الله
 لو مظلوما وان ظالما فلا سخط ولا تعلق للقضاء في اليمين بالله حلف
 لا يشرب من شئ يمكن فيه الكرم بخود جلة فيمينه على الكرم منه حتى لو شرب
 من غير اخذ منه لم يحث وفي البحر عن الظاهرية الكرم لا يكون الا بعد التوضؤ
 في الماء لكن في التوضؤ ان الكشف انه ليس بشرط بخلاف ما دجلة
 فيحث بغير الكرم ايضا وفيما لا يتاخر فيه الكرم كالبئر واللب يحث بالشر
 الا انما مطلقا سواء قال ان البئر او من ماء البئر لتعين المجاز ولو تكلف
 الكرم فيما لا يتاخر فيه ذلك اي الكرم لا يحث في لا يصح لعدم العرف
 تصور البئر في المستقبل شرط انعقاد اليمين ولو بطلاق وبقاها ان
 لا بد من تصديق الاصل لتعقد في حلف وهو الكثرة ثم قرع عليه
 في حلفه لا شرب ما هذا الكوز اليوم ولا ما فيه وكان فيه ماء وب
 ولو فعله وبنفسه في يومه قبل الليل واطلق بيمينه عن الوقت ولا
 ما فيه لا يحث سواء علم وقت الحلف ان فيه ما ولا في الاصح لعدم مكان
 البروان اطلق وكان فيه ماء فصبت حث لوجوب البر في المطلق كما
 فرغ وقد فات بصبه اما الوقت في نزل الوقت وهذا الاصل فروع
 كثيرة منها ان لم يصب الصبي غدا فات كذا لا يحث بحضنها بكر في الاصح
 ومنها ان لم يردى الذبيحة الذي اخذته من كبسه فات طالق فاذا الذبح
 في كبسه لم تطلق لعدم تصور البر ومنها ان لم يصبني صدقك البؤ
 فات طالق وقال ابو هان ومثبه فامك طالق فالجمله ان تشترى
 منه بمهرها ثوبا ملفوفا وتقبضه فاذا مضى اليوم لم يحث ابو هان لعدم
 الهبة ولا الزوج لعجزها عن الهبة عند الغروب سقوط المهر بالبيع ثم اذا اراد
 الرجوع ردت به بخيار الرؤية وفي حلفه والله لبعصدا السما او لبقطين
 هذا الجوز هباحث للمالك لا يمكن البر حقيقة ثم يحث للبحر عادة و
 ولو فت اليمين لم يحث ما لم يضر ذلك الوقت وفي حبرة الفقهاء قال
 لا امر ان لم اعرج الى السماء هذا البسلة فات كذا ينصب سلم ان يعرج

لله سماء البيت لقوله تعال فليمدد بسلك السماء الى سماء البيت قال
 القائل والظاهر خروجها عن قاعدة مبنى الايمان وكذلك الحكم لو حلف
 ليفعلن فلا ناعا لما يمونه اذ يمكن قتله بعد حيا الله تعالى فيحث
 وان لم يكن عالما بموته فلا يحث لانه عقد بيمينه على حيا كانت
 فيه ولا يتصور كسالة الكوز وكقوله ان تركت من السماء فعبس دحر
 لان الترتك لا يتصور في غير الحلف دور حلف لا يكمله فناداه وهو
 نائم فابقظه فلو لم يوقظه فلو لم يوقظه لم يحث هو المختار ولو استيقظ
 حث لو يحث بسمع بشرط انفصاله عن اليمين فلو قال موصولا ان كنت
 فات طالق فاذهبي واذهي نطق ما لم يرد لا يستأنف ولو قال اذهبي
 طلعت لانه مستأنف ولو قال يا عايط اسمع وضع كذا وكذا وصدق
 اسمع المحلوف عليه لم يحث زبلي وفي الشريعة سال محمد بن الحسن
 ابا حنيفة فيمن قال لاخر والله لا اكلمك ثلاث مرات فقال ابو حنيفة
 ثم ما ذاقتمتم محمد وقال انظر حنا يا شيخ فنكسر ابو حنيفة ثم قال حث
 مرتين فقال محمد احسنت فقال ابو حنيفة لا ادرى اي الكلتين اوجب
 قوله حنا واحسنت او حلف لا يكمله لا ياذنه فاذا ناله ولم يعلم باذنه
 فكله حث لاشتقاق الاذن من الاذان فبشرط الصلح بخلاف
 لا يكمله الا برضاه فرضه ولم يعلم لان الرخصة من اعمال القلب فيتم به
 الكلام والتحدث لا يكون الا باللسان فلا يحث باشارة وكناية كما في
 النصف وفي الخاتبة لا اقول له كذا فكيف حث ففرق بين القول والكلام
 لكن نقل المصنف مسألة شتم الرعيان عند الجاهل انه كالكلام خلافا
 لابن سماعه والاحبار والافر والبشارة تكون بالكناية لا بالاشارة
 والاباء والاضهار والانشاء ولا علام يكون بالكناية وبالاشارة ايضا
 ولو قال لا اؤايشارة دين وفي لا يدعوه ولا يبشره يحث بالكناية ان
 ان اخبرني او علمتني ان فلانا قد دم ونحوه يحث بالصدق والكذب
 ولو قال بفدومه ونحوه فعلى الصدق خاصة لا فادرتها الصاق للبر
 بنفس القدر وما كاعتقناه في بحث البائس الاصول وكذا ان كتبت بيمين
 فلان كما يبيح في البسلة الا في وسال الرشيد محمد بن عمن حلف لا يكتب الى
 فلان فاومأ بالكتابة هل يحث فقال نعم يا امير المؤمنين ان كان مثلك
 لا يكمله شررا فن حين حلفه ولو عرفه فعلى يافيه بخلاف لا اعتكف

أو لا صون شهرافان التغيين اليه والفرقان ذكر الوقت فيما يتناول
 الابد لا يخرج ما وراءه وفيما لا يتناول له التذال به زبلي حلف لا يتكلم فقرأ
 القرآن وسبح في الصلاة لا يبحث اتفاقا وان فعل ذلك خارجها حث
 على الظاهر كما رجحه في الخروج في الفسخ عدمه مطلقا للعشر وعليه
 الذرر والمثلث قبل في البحر عن التهرب انه لا يبحث بقراءة الكتيبة عرفنا
 انتهى وقواه في التهرب لا يثبت فابلا ولا عليك من كثرة التبعي له مع مخالفة
 العشر وبغاس عليه الفاء درس ما لكن يعكس عليه ما في الفسخ وإنما التفر
 فيبحث به لانه كلام منظوم انتهى فغير المنظوم أولى فتأمل حلف بغير
 القرآن اليوم يبحث بالفراة في الصلاة او خارجها ولو قرأ البسملة فان نوى
 ما في التفر حث ولا لا لانهم لا يريدون به القرآن ولو حلف لا يقرأ سورة
 كذا او كتاب فلان لا يبحث بالنظر فيه وفهمه به يفهم وافغات حلف
 لا يتكلم فلانا اليوم فعلى المجد يدن لقرانه اليوم بفعل لا يندفعم فان كان
 الشها صدق لانه للحقيقة ولو قال ليلة اكلم فلانا فكذا فهو على البيل
 خاصة لعدم استعماله مفردا في مطلق الوقت قال ان كلمته اي عمر لان
 يقدم زيد او حتى او الا ان ياذن او حتى باذن فكذا فكله قبل قدومه
 او قبل اذنه حث ولو بعد حلف لا يبحث لجعله القدوم والاذن غايه
 لعدم الكلام وان مات زيد قبلها سقط الحلف قيد بشا خبر الجزالة
 لو قدمه فقال مرته طالق الا ان يقدم زيد لم تكن الغايه بل الشرط لان
 الطلاق مما لا يحتمل التاقيت فلا تطلق بقدمه بل بعونه كما لو قال
 لغيره والله لا اكلك حتى ياذن لي فلان او قال لغيره والله لا افارقك
 حتى تنقض حلفي او حلف لبوفته اليوم فمات فلان قبل الاذن او يرى
 من الذين قالوا في ساقطة والاصل ان الحالف اذا جعل اليه غايه
 وفات الغايه بطل اليمين خلافا للثقة كماله ما زال وما دام وما
 كان غايه تنتهي اليه بها فلو حلف لا يفعل كذا مادام بخياره فخرج منها
 ثم رجع ففعل لا يبحث لانتهاء اليمين وكذا لا ياكل هذا الطعام مادام في
 ملك فلان فباع فلان بعضه لا يبحث باكله باقية لانتهاء اليمين يسبق
 البعض وكذا لا افارقك حتى تعطيني حقه اليوم او حتى اقدمك الى السلطان
 اليوم لا يبحث ببعض اليوم بل بفراقته بعده ولو قدم اليوم لا يبحث و
 ان يفارقه بعده بغيره وكذا لو حلف ان يجرى الى باب التماسي وعيلفه

فاعترف

فاعترف الخصم او ظهر شهود وسقط اليمين لتفقد من جهة الفسخ
 بحال انكاره كما يجي في باب اليمين في الضرب وفي حلفه لا يتكلم عبده
 اي عبد فلان او عرسه او صديقه او لا يدخل ارضه ولا يلبس ثوبه ولا ياكل
 طعامه ولا يركب دابته ان زالت اضافته يسبق او طلاقا و عداوة وكلم
 لا يبحث في العبد ونحوه مما يملك كالذارا اشار اليه به هذا اولا على الذم
 لان العبد ساقط لا اعتبار عند الاحرار فكان كالنوب والذار وفي غير
 اي في تكليم غير العبد من العرس والصدوق والذار لانها لا تكلم فتكون
 الذار مسكونا ضمنها للعلم بانها كالعبد بالطريق الاولى فتنبه ان اشار
 بهذا او عين حث لان المزيج لانه والابشر ولم يعين لا يبحث وحث
 بالتحذير بان اشترى عبد او تزوج بعبد اليمين لا يتكلم صاحب هذا
 القليل شاملا فكله بعد ما يباعه حث لان الاضافة للتفسير ولذا
 لو كلم المشتري لم يبحث الزمان والمكان ومنكرها مائة اشهر من حين حلفه
 لانه الوسط وبها اي النية ما نوى فيهما على الضم بدايع وعرة الشهر
 وراس الشهر قول ليلة منه ويومها واوله الى مادون النصف واخره اذا
 مضى خمسة عشر يوما فلو حلف ان يصوم اول يوم من اخر الشهر واخر يوم
 من اول الشهر صام الخامس عشر والسادس عشر والصف من حين النفا
 الحشوي ليسه ضد الشاء بدايع وفي حلفه لا يتكلم الذم والاب هو
 العمري مدة حياة الحالف عند عدم النية ودم منكره لم يدروا الا هو
 كالحين وغيره خاف انه اذا لم يرد عن الامام شي في مسألة وجب فمات
 بقولها نهى وفي التراجع نوقضت امام في اربع عشرة مسألة ونقل لا ذكر
 عن الامية بل عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن جابر بن الانبار واما كذا
 والشهور والسنون والجمع والازمنة والاحايين والذهور عشرة من
 كل صنف لانه اكثر ما يذكر بلفظ الجمع ففي لا يتكلم الازمنة خمس سنين
 ومنكرها ثلاثة لانه اقل الجمع مالم توصف بالكثرة كما تر حلف لا يتكلم عبدا
 او عبدا فلان او لا يركب دوابه او لا يلبس ثيابه ففعل ثلاثة من حث
 وان كان له الف لانه اكثر من ثلاثة من كل صنف ولا بان كلام اقل من
 ثلاثة لا يبحث ونحوه بنية لو كانت يمينه على زوجته او صدقائه او
 اخوته لا يبحث مالم يكلم الكل مما سمي لان النسخ ليع في هؤلاء فتعلقت
 اليمين باعيانهم ولو لم يكن له الا نهم واحد فان كان يعلم به حث ولا

لا

كما في الوقعات والحق في النهر لا صدقا والزواج **قلت** وهي
من المسائل الأربع التي يكون فيها الجمع لوحد كما في الاشياء وأما الاطعمة
والثياب والنساء فيقع على الواحد جماعا لانصرف الحرف للمع
ان امكن والا فلينصرف لكوني الكل **باب** **اليمين**
في الطلاق والعتاق الاصل فيه ان الولد البنت ولد في حق غيره لانه حق
نفسه وان الاول اسم لفرد سابق ولاخر لفرد لاحق والوسط لفرد بين
العددين المتساويين وان المنصف باحد هاهنا ينصف بالآخر المتساويين
كذلك الفعل لعدمه لان الفعل الثاني غير الاول فلو قال اخر تزوجت
فالتالي تزوجها طالق طلقت المتزوجة من زوجين لانه جعل اخر وصفا
للفعل وهو العقد وعقد هاهنا اخر قول عبد اشترى عبد اشترى
عبد عتق لانه الاول اسم لفرد سابق وقد وجد ولو اشترى عبد
معاً ثم اخبره عتقا لانه لم يفرد به فان زاد كلمة وحده واسود
او بالذنانير عتق الثالث عملا بالوصف ولو قال اول عبد اشترى
واحد فاشترى عبدين ثم اشترى واحدا ليعتق الثالث وشارى
الغرف بقوله للاحتمال اي لان قوله واحد يجهل ان يكون حال من العبد
او المولى فلا يعتق بالشك وجوز في البحر صفة للعبد فهو كوحده
وجوز في النهر رفع خبر البتة المحذوف فهو كواحد ولو قال اول
عبد ام ملكه فهو خير فملك عبدا ونصف عبد عتق الكامل وكذا القيس
بخلاف المكيلات والموزونات للترجمة زيبي قال آخر عبد ام ملكه
فهو خير فملك عبدا فان الخالف لم يعتق لا بد للآخرين الاول بخلاف
العكس كالبعد لا بد له من قبل بخلاف القبل فلو اشترى الخالف المذكور
عبد ثم عبد ثم مات الخالف عتق الشئ مستند الى وقت الشراء
قيعبر من كل المال لو اشترى في الصحة والافن الثالث وعليه فلا يصير
فان لو علق البائن بالآخر خالفا لهما وأما الوسط ففي البديع انه لا يكون
الا في طرفي الثلاثة وسطا وكذا ثالث الحمة وهكذا ان ولدت
فانت كذا حنت باليت ولو سقط استبين الخلق ولا لاجل خلاف فهو
فولدت ميتا ثم اخبر عتق لانه وحده لبطالان الزنى بالموت بخلاف
الولادة والولادة البشارة عرفا اسم لخبر سار خرج الصغار فليس ببشارة عرفا
بل لغة ومنه فبشرهم بعذاب اليم صدق خرج الكذب فلا يعتبر ليس

للبشر به علم فتكون من الاول دون الباقيين فلو قال كل عبد بشر
بكذا فهو خير فبشره ثلاثة منفردون عتق الاول فقط لما قلنا وتكون
بكتابة ورسالة مالم ينال شافية فتكون كالحديث ولو ارسل البعض
عبده عبد الخزان ذكر الرسالة عتق الرسل والا الرسول وان بشره
معا عتقوا لتحقيقها من الكل دليل فبشره بعلام عليهم والبشارة لا فرق
فيها بين ذكر الباء وعدمها بخلاف الخبر فانه يختص بالصدق مع الباء
كما ترى في الباب قبله والكتابة كالحديث فبما ذكره لا اعلام لا بد فيه من الصدق
ولو بلا بكا البشارة لان اعلام اثبات العلم والكذب لا يفيد به يدعي
قاعدة التينة اذا قارنت علة العتق الاختيارية كالشراء مثلا بخلاف
الارث لانه جبري والحال ان رفق المعتق كامل صح التكفير والامان لم تقارن
العلة او قارنتها والرق غير كامل كالم ولد لا يصح التكدير ثم فرع عليها
بقوله فصحة شراييه للكفارة للمقارنة لاشراء من جلف بعينه لعدمها
ولاشراء مستولدة بتكاسح عتق عتقها عن كفارته بشرائها لتفتقارها
بخلافها اذا قال لفته ان اشتريتك فانت حرة عن كفارة يميني فاشترى
حيث تجزئ عنها للمقارنة كانهاب ووصية نأويا عند القبول بخلاف
ارث لما تزيل عتق بقوله ان تشترى امه فحره من نساءها وهي ملكه
حينئذ اي حين حلفه لصا دفنها الملك لا يعتق من اشترى امه فاشترى امها
وبشئ التكفير بالخصيان والوطى وشرط الشئ عدم العزل في قول
ان تشترى امه فانت طالق وعبد حر وتكسر بمن في ملكه او من اشترى
بعدها لتعلق طلقت وعتق وافاد الفرق بقوله لوجوب الشرط بلا مانع للصحة
لتعلق طلاق النكوة باي شرط كان فيلخص كل مملوك لغير عتق عبده
ومدبره وبيد في نية الذكور والامانات وامهات اولاده لملكهم بها
ورقة لامكانية الابالية ومعنى البعض كالم كتاب لعدم الملك بدا
وفي الفسخ يبيح في كل مرفوق لخران يعتق الكتاب لانه الولد لا بالية
هذه طالق وهذه وهذه طلقت الاخيرة وخير في الاولين وكذا العتق
والافراد لان واحد المذكورين وقد ادخلها بين الاولين وعطف الشئ
على الواقع منها فكان كاحد كالم طالق وهذه ولا يصح عطف هذه على
هذه الشائبة للزوم الاخبار عن الشئ المفرد وهذا ان لم يذكر الشئ والشئ
خبر فان ذكر بان قال هذه طالق وهذه وهذه طالقان او قال هذا

ترويه خبران فانه لا يعتق احد ولا تطلق بل يخبر ان اخذ الاجاب
الاول عتق الاول وحده وطلعت الاولى وحدها وان اخذ الاجاب
الثاني عتق الاخيران وطلعت الاخيران حلف لا يسكن فالا ناسا
لخالف فمكن فلان مع اصل الخالف حث عنده لا عند الشفاعة
بفتح قال لعبد ان لم تات البيلة حتى اضربك فان لم يضربه
حت عتق لا عند الثالث وبه بفتح اختلاف في الحاق الشرط باليمين
المعقود بعد التكويت فصحة الثاني واصطلاح الثالث وبه بفتح
فلاحت في ان كان كذا وكذا وسكت ثم قال ولا كذا ثم ظهر ان كذا
كذا خاتمة باب اليمين في البيع والشراء
والصوم والصلاة وغيرها الاصل فيه ان كل فعل يتعلق حقوقه
بالمباشر كبيع واجارة لاحت بفعل تامره وكل ما يتعلق حقوقه
بالامر ككساح وصدقة وما لا حقوق له كاجارة وبراء بحث بفعل
وكيله ايضا لانه سفير ومعيير بحث بالباشرة بنفسه لا بالامر كان
ممن يباشر بنفسه في البيع ومنه الهبة بعوض ظهريته والشرية
السلام والاقالة قبل والنتحاطي شرح وهبانية والاجارة والاستجار
فلو حلف لا يوجرو له مستغلات اجرها امرته واعطته الاجرة لم
يحت كترها في ايدى الساكنين وكذا خذيرة شهر قد سكتوفه بخلاف
شهر لم يسكنوفه ذخيرة والصلح عن مال وقيد بقوله مع الاقرار
لانه مع الانكار سفير والقسمه والمصومة وضرب الولد الكبر
لان الصغير بمالك ضربه فيملك التفويض فيحت بوكيله كالتأخير
ان كان الخالف ذا سلطان كفاض وشريف لا يباشر هذه الاشياء
بنفسه حث بالباشرة وبالامر ايضا لتفيد اليقين بالعقد وبمقتضى
لخالف وان كان يباشر مرة وبفوض اخرى اعتبر الاغلب وقيل يعتبر
السلعة فلو تباينت زبها بنفسه لشرفها لا يثبت بوكيله ولاحت
ويحت بفعله وفعل تامره لم يقل وكيله لان من هذا النوع لا سقرا
والنوكيل به غير صحيح في الكساح والانكاح والطلاق والعتاق واليمين
بكلام وجد بعد اليقين لا قبله كغلق دخول دار زليحي والطلاق والعتاق
والصلح عن دم عدا وانكار كاسر والهبة ولو فاسدة وبعوض والصدقة
والفرض والاستقراض وان لم يقبل وضرب العبد قبل والزوجة

والبنا والخباطة وان لم يحسن ذلك خاتمة والذبح والابذاع
والاستبداع وكذا الاعارة والاستعارة ان اخرج الوكيل الكلام نخرج الرسالة
والافلاحت تاخر خاتمة وقضا الذبن وقبضه والكسوة ولبس منها
التكفين لا اذار التزودون التملك سراجة والحمل وذكر منها في
البحر بنفا ورعين وفي التمر عن شارح الوصانية نظم والذي ما لا
فيه بفعل الوكيل لانه الاقل مشير لله حثه فيما يقف فقال بفعل وكيل
ليس بحث خالف ببيع شره صلح مال الخصومة اجارة استجار الضرب
لاينه كذا قسمه والحث في غيرها اثبت ولا دخلت بخبره اقضى
الشيء على فعل لارد بدخولها عليه فبرهانته ان كمال تجري فيه النيابة
لغير كسب وشراء واجارة وخباطة وصباغة وبناء اقضى الى اللام
امره بوكيله بخضه به اي بالمحلف عليه ان اللام للاختصاص ولا يحتفل
الاباير المفيد للنوكيل فلم يثبت في ان بعث لك ثوبا ان باعه بالامر
لانقاء النوكيل سواء ملكه اي مخاطب ذلك الثوب ولا بخلاف ما لو قال
ثوبالك فانه يقتضيه كونه ملكا له كما ينبغي فان دخل اللام على عين اي
ذات او على فعل لا يقع ذلك الفعل عن غيره اي لا يقبل النيابة كاكل وشرب
ودخول وضرب الولد بخلاف العبد فانه يقبل النيابة اقضى دخول
اللام ملكه اي ملك المخاطب المحلف عليه لانه كمال للاختصاص فحت
في ان بعث ثوبالك ان باع ثوبه بالامر ههنا نظير الدخول على العين
وهو الثوب لان تقديره ان بعث ثوبا هو مملوكك واما نظير دخوله على
فعل لا يقع من غيره فذكره بقوله وكذا اي مثل ما ترون ان شرط كون المحلف
عليه ملك للمخاطب قوله ان اكلت لك طعاما او شربت لك شرابا اقضى
ان يكون الطعام والشراب ملك للمخاطب كماله فان اكلت طعاما لك
لان اللام هنا اقرب الى اسم من الفعل والقرب اسباب الترجيح واما ضرب
الولد فلا يتصور فيه حثقة الملك بل ليرد الاختصاص وان نوى غيره
اي ما ترصد وفيما يشدد عليه قضاء وديانة ودين فيما له ثم الفرق
بين الديانة والقضاء لا يستغنى في اليمين بالله لان الكفارة لا مطالب لها
كما سرق قال ان بعته واتبعته فهو حر فعقد عليه ببيع بالخيار لنفسه
حت لوجود الشرط ولو بالخيار لغيره لا وان اجيز بعد ذلك في الاصح
كما لو قال ان ملكته فهو حر لعدم ملكه عند الامام وقيد بالخيار

لأنه لو قال ان بعته فهو حرقا عيبا صحيحا بالاختيار لا يعتق
 لزوال ملكه وتخل البمين لتحقيق النظر زياحي وبحث الحالتين السليمة
 بالبيع والشراء الفاسد والوقوف لا بالباطل لعدم الملك وان قبضه
 ولو شترى مدبرا ومكاتب لم يثبت الا باجارة قاض ومكاتب **فروع**
 قال لامة ان بعث منك شيئا فانت حرة فباع نصفها من زوج
 ولدت منه او من ابها لم يقع عتق المولى ولو من اجنبي وقع والفرق في
 الظاهرية وانما يقيد بالبيع لانه في حلفه لا ينزوي مرة او هذه المرأة
 فهو على الصحيح دون الفاسد في الصحيح وكذا لو حلف لا يصلي ولا يصوم
 او لا يخرج لان المقصود منها التوب ومن التكاح الحلال ولا يثبت بالثأر
 فلا تخل البمين بخلاف البيع لان المقصود منه الملك وانه يثبت بالثأر
 والمبة والاجارة كبيع ولو كان ذلك كله في الماضي كان تزوجت او صمت
 فهو عليها اي الصحيح والفساد لانه اخبار فان عني به الصحيح صدق لانه
 التكاح المعنوي بدافع ان لم يقع هذا الرقيق فكذا فاعتق المولى ودرزقة
 تدبير مطلقا فلا يثبت بالعتق في استولد لامة حث لتحقيق النظر
 بفوات محلة البيع حتى لو قال ان لم ابعك فانت حرة فتراد واستولد عتق
 ولا يعتق بكرر الرق بالرة لانه موهوم قالت له امرته تزوجت علي
 فقال كل امرأة طالق طلقت الحلفة بكسر اللام وعن الشافعي الا وصحه
 الشرخسي وفي جامع قايجه خان وبه اخذ عامة مشايخنا وفي الذخيرة
 ان في حال غضب طلقت ولا لا ولو قيل له انك امرأة غير هذه المرأة فقال
 كل امرأة في حق كذا لا تطلق هذه المرأة لان غير هذه المرأة لا يخل هذه المرأة
 فلم تدخل تحت كل بخلاف الا قول **فروع** تنفرع على الحنف لغوات
 المحل بخوان لم تصبى هذا في هذا الصحن فانت كذا فطارد الحام طلقت قال
 لمحمد ان تزوجتك فعبد حرة فتراد فبعها حث لان يمينه تنصرف اليها
 بنص ورحلت لا ينزوي بالكوقة عقد خارجها لان المعبر مكان العقد
 ان تزوجت ثيبا فهي كذا فطلق امرته ثم تزوجت ثانيا لا تطلق اعتبارا
 للغرض وقيل تطلق حلف لا ينزوي من بنات فلان ولبس لفلان بنت
 لا يثبت بمن ولدت له بجر النكوة تدخل تحت النكوة والمعرفة لا تدخل
 تحت النكوة فلو قال ان دخل هذه النكوة فكذا والد ارله وغيره
 قد دخلها لمخالف حث لتكبره ولو قال ادري او دارك لا حث لمخالف

قوله

فكسبه وان لم تنهني فتاتي بهذا الحام
 فانت كذا صح

لغيره

لغيره وكذا لو قال ان من هذا الراس حد وشار الى راسه لا يثبت
 لمخالف بيمينه لانه متصل به خلقة فكان معرفة اقوى من يمينه الاضاقة
 بجر وذكره المضيق قبل البمين في الظلال ومغزى الاشياء لا بالنية وفي العلم
 كالكلام غلام محمد بن احمد اذا كان داخل لمخالف لو هو كذا لك لجواز استعمال
 العلم في موضع النكوة فلم يخرج لمخالف من عموم النكوة بجر **قلت**
 وفي الاشياء المعرفة لا تدخل تحت النكوة الا المعرفة في الجزاء اي قد دخل في
 النكوة التي هي في موضع الشرط كان دخل داره هذه احد فانت طالق
 قد دخلت هي طلقت ولو دخلها هو لم يثبت لان المعرفة لا تدخل تحت
 النكوة ونما في القسم الثالث من ايمان الظاهرية ويجب حج او عمرة
 ما شئ من بلد في قوله على الشيء لم يثبت الله تعالى والكعبة وراق دمان
 ركب لا دخاله النفص ولو اراد يثبت بعض المساجد لم يارنه شيء ولا شيء
 بعلى المزوج والذم ما يثبت بيت الله والمسيح والحرم والى المسجد الحرام وبالكعبة
 او ميزابها او الصفا والمروة او مزدلفة او عرفة لعدم العتق لا يعتق
 عبد قيل له ان لم يبع العمام فانت حرة ثم قال حجبت وانكر العبد ولفه
 بشا مدين فشهدا بجره لا يثبت بكوفة لم تقبل لقيامها على نفي الحج اذا
 الضميمة لا تدخل تحت القضاء وقال محمد يعتق ورجحه الكمال حلف
 لا يصوم حث بصوم ساعة بنية وان افطر لوجود شرطه ولو قال
 لا اصوم صوما او يوما حث بيوم لانه مطلق فيصرف للكامل حلف
 ليصوم هذا اليوم وكان بعد ذلك او بعد الزوال صححت للمحال لان البمين
 لا يعتد الصحة بالتصور كصوره في الشئ وهو كذا لو قال امرته ان اضلي
 اليوم فانت كذا فحاضت من ساعته او بعد ما صلت ركعة فان البمين
 تصح وتطلق في الحال لان دور الدم لا يمنع كافي الاستحاضة بخلاف
 مسألة الكوز لان محل الفعل وهو الماء غير قائم اصلا فلا يتصور
 بوجه وحث في لا يصلي بركعة بنفسه يتجوز بخلاف ان صليت بركعة
 فانت حرة لا يعتق الا باول شفع لتحقيق الركعة وفي لا يصلي صلاة بشفع
 وان لم يقعد بخلاف لا يصلي الظاهر مثلا فانه بشرط الشهد وحث
 في لا يوم احدا باقدا قوم به بعد شروعه وان وصيلة قصد ان لا يوم
 احدا لامة انهم وصدق ديانة فقط ان نواه اي ان لا يوم احدا وان شهد
 قبل شروعه ان لا يوم احدا لا يثبت مطلقا لادبانه ولا قضاء وصح

البمين وحث

الافتداء ولو في الجمعة استخانا كما لا تحت لو اقم في صلاة الجمعة
 او سجدة التلاوة لعدم كمالها بخلاف الشافعية فإنه يحت وأن كان
 الإمامة في التوافل نهيها عنها **فروع** ان صليت فانت خر فقال
 صليت وانكر المولى لم يعتق لا مكان الوقوف عليها بالخرج قال ان
 تركت الصلاة فطال ففصلتها قضاء طلفت على الظهر طرية
 حلف ما أخر صلاة عن وقتها وقد نام فقضاها استظهر الباقية
 عدم حنثه لحديث فان ذلك وقتها اجتمع حدثان فالظاهرة
 منها حلف ليصلين هذا اليوم خمس صلوات بالجماعة وبجاء معز
 ولا يغسل بصل الفجر والظهر والعصر جماعة ثم يجامعها ثم يغسل
 كما غرت وبصل المغرب والعشاء جماعة فلا يحت حلف بالتحف فعلا
 الصحيح منه فلا يحت بالفاسد ولا يحت حتى يقف بعرفة عن الفاتح
 اي تحمدا وحنه بطوف اكثر الظروف المفروض عن الشافعية جزم في المنهج
 للعلاقة عبرن محمد الحقبة الانصاري كان من كبار فقهاء بخاري ومث
 بهاسنة سبعين وخمسة ولا يحت في العزة حتى بطوف اكثرها
 ان لست تؤبا من غزرك فمهردي اي صدقة انصدق به بمكة
 فلك الزوج فطنا بعد الحلف فغرلته وينبغي فليس فهو هدي عند
 الامام وله النصدق بقيمته بمكة لا غير وشرط ملكه يوم حلف
 وينبغي بقوله في ديارنا لانها انما تغزل من كان نفسها او فطنها
 ويقول في الذبا والزميت لغزها من كان الزوج نهى حلف لا بلبس
 من غزها فليس بكنه منه لا يحت عند الشافعية بغيره لا يستحق لابسها
 كما لا بلبس تؤبا من يبيع فلان فليس من يبيع غلامه لا يحت ان كان فلان
 يعمل بده والاحت لتعين الجاز كاحت بلبس خاتم ذهب ولو رجلا بلا
 فض او عقد لؤلؤا وزبرجدا وزمرد ولو غير مرصع عندهما وبه
 في حلفه لا يلبس حليا للعرف لا يحت بخاتم فضة بدل لبل لؤلؤ
 الا اذا كان مصوغا على هيئة خاتم النساء كان له فخر فيحت هو الصحيح
 ولو كان مموها بذهب ينبغي حنثه به نهى كالحال وسوار حلف لا بلبس
 على الارض فجلس على حائل منفصل كحشب او جلد او بيطا وحصير
 او حلف لابس على هذا الفرائض فجعل فوقه افرنام عليه ولا يجلس على هذا البئر
 فجعل فوقه اخر لا يحت في الصور الثلاثة كما اخرج المشيخون الفرائض للعرف

ولو نكر

ولو نكر لا خبر بن حنث مطلقا للحوم وما في الفد وري من تكبر
 السرير والواح هذه التفتية ففرش على ذلك فراش لم يحت لانه
 لم ينع على الواح بحر كذا في الشرح لكن ينبغي التعبد بزيادة التشبيه نحو
 كما لو اخل الكلام وتاخير عن مقالة الفرائض المزمع كما لا يخفى على
 ذوي الافهام وكما هو الموجود في غالب نسخ المتن بد بارنا دمشق الشام
 فنبهه ولوجعل على الفراش فرام بالكسر الملااة وجعل على السرير بيطا وحصير
 حنث لانه بعد نايما وجالا عليه ما عرفا بخلاف ما من بخلاف ما لو حلف
 لابسام على الواح هذا السرير والواح هذه التفتية ففرش على ذلك فراش
 فانه لا يحت لانه لم ينع على الواح حلف لا ينع على الارض فحنث عليه بانغل
 او حنث او مشى على الجمار حنث وان شئ على بيطا لا يحت **فروع** ان نمت على
 فوبك او فراشك فكذلك اعتبر اكثر بدنه والله اعلم **باب**
اليمن في الضرب والقول وغير ذلك مما يناسب ان يترجم به بالبل
 من الغسل والكسوة الاصل ان ما شارك البيت فيه لم ينع اليمن
 فيه على الطائفتين الموت والحيات وما اختص بحالة الحياة وهو كل فعل
 بلذ وبولم ويغنه ويسركشم وتقبيل تقيدها ثم فرع عليه فلو قال ان ضربت
 او كسوتك او كلمتك او دخلت عليك او قبلك تقيد كل منها بالحياة
 لو علقها مطلقا او عتقها لم يحت بفعلها في ميت بخلاف الغسل والممل
 والسر والباس الثوب كحلفه لا يغسله ولا يجمعه لا ينقيد بالحياة
 في حلفه ولو بالفارسية لا يضرب زوجته فحنثها او حنثها او غضا
 او فرسها ولو ما زنا خلافا لما صححه في الخلاصة والقصد ليس بشرط فيه
 اي في الضرب وقبل شرط على الظاهر ولا شبه بحر وبه جزم في الثانية و
 السراجة واما الابلام فشرط به بغيره وبكفي جميعا بشرط اصابته كل ط
 وانا قوله نعا وخديده كضغنا اي حزمة زجان فخصوصية لرحمة
 زوجة ابوب عليه الصلاة والسلام فحنث لبيضين او بقتل فلانا
 الف مرة فهو على الكثرة والبالغة مكلفه ليضربه حتى يموت او حتى يقتله
 او حتى يتركه لاحيا ولا ميتا ولو قال حتى يبتغي عليه او حتى يستغيث او يبي
 فعلا الحقيقة ان لم يقتل زيدا فكذلك هو اي زيد ميت ان علم المالك بموته
 حنث ولا لا وقد قدمها عند بصعدن السماء حلف لا يقتل فلانا
 بالكوفة فضره بالسود ومات بها حنث كحلفه لا يقتله يوم الجمعة

حلف في الجوهرة على المعنى بخلافه الى
 حلف لا ينام على الواح هذا السرير

فجره يوم الخميس ومات يوم الجمعة حنت وبكته أي ضربه بكونه
 وموته بالسواد لا يحنت لأن المعبر زمان الموت ومكانه بشرط كون
 الضرب والمخرج بعد اليقين ظهر برية وفيها ان لم تأتي حتى اضربك فهو
 على الاثبات ضربه اولاً ان رايته لا ضربه فيها الترخي ما لم ينو النوران
 رايته فلم يضربك فراه الخالف وهو مريض لا يقدر على الضرب حنت
 ان لقيته فلم يضربك فراه من قدر ميله بحنت بحر الشتر وما فيه
 ولو لموت بعيد وما دونه قريب فيعتبر ذلك في ليقضات
 دينه ولا يكمله العبد والى قريب ونقطة العاجل والشرع كالقريب
 والاجل البعيد وهذا بالنية وان نوى بغيره او بعيد مدة معينة
 فيها فعل ما نوى وبدين فيه فيه تخفيف على حلف لا يكمله ميت او طويلاً
 ان نوى شيئاً فذلك ولا يفعله شهر ويوم كذا في البحر عن الظاهر برية وفي البحر
 عن الشرح على شهر وكذا كذا بالعدد عشر وبالواحد وعشرون وبضعة
 عشر ثلاثة عشر يري حلفه ليقضات دينه اليوم لو قضاها بهرجة
 حارده الجاروز بوفاء ما برده بيت المال أو سخرة للغير ويعتق كذا
 بدفعه لا يبر لو قضاها رصاصاً أو ستوقه وسطها عشر لا نقاليسا
 من جنس الدارهم وكذا لو تجوز بهما في صرف ولم يجز ونقل مسكين ان
 البهرجة اذا غلبت على التوخذ واما السنوقة فاخذها حرم لانها غاس
 انتهى وهذا حد المسائل الخمس التي جعلوا الزيادة كالجاء بغير الدين
 في حلفه لرب الدين لا قضين مائة اليوم فجاء به فلم يجده ودفع لفتة
 ولو في موضع لا فاض له حنت به بغير مائة الحنفية وكذا يبر لو جده
 فاعطاه فلم يقبل فوضعه بحنت تناله يده لو اراد قبضه ولا يكن كذا
 لا يبر ظهيرة وفيها حلف ليمهدن في قضاء ما عليه فلان باع ما
 للقضا ببعه لو رفع الامر اليه وكذا يبر بالبيع ونحوه مما تحصل المقاضاة
 فيه به أي بالدين لأن الدين يقضى بامثاله ودية الدين منه أي
 من المديون ليس يقضى لأن الحبة سقاط لا مقاضاة وجبت فلا حنت
 لو كانت اليدين موفقة لعدم إمكان التزمع به الدين وامكان البر شرط
 البقاء كما هو شرط الابتداء كما مر في مسألة الكوز وعليه لو حلف ليقضه
 دينه غدا فغدا اليوم او حلف ليقضه غدا فغدا غدا فغدا اليوم او حلف
 لياكل هذا الرغيف غدا فاكله اليوم لم يحنت زبلي حلف ليقضين ديناً

دين فلان فامر غيره بالاداء واحاله فقبض بتروان ففض عنه ما يرجع لا
 يبر ظهيرة وفيها حلف لا يفارق غريمه حتى يسوف ففقد بحنت
 براه او يحفظه فليس يفارق ولو نام وغفل وشغله انت اياك الكلام او
 منعه عن الملازمة حتى هرب غريمه لم يحنت ولو حلف بطلاقها انه
 يعطيها كل يوم درهماً فترقا يدفع اليها عند الغروب او عند العشاء قال اذا
 لم يخل يوماً ما وليلة عن دفع درهم لم يحنت حلف لا يقض دينه من غريمه
 درهمادون درهم فقبض بعضه لا يحنت حتى يقض كله قبضاً متفرقاً
 لوجود شرط الحنت وهو قبض الكل بصفة التفريق لا يحنت اذا قبضه
 بتفريق ضروري كان يقضه كله بوزن لانه لا بعد تفريقاً عرفياً
 دام في عمل الوزن لا يأخذ ماله على فلان لا جملة ولا اجماعاً فترك منه برماً
 ثم اخذ البقية كيف شاء لا يحنت ظهيرة وهو الجيلة في عدم حنته
 في المسألة الاولى كما لا يحنت من قال ان كان في الامانة او غير اوسوى
 مائة فكذا بملكها أي المائة او بعضها لأن غرضه في الزيادة على المائة
 حنت بالزيادة لو مائة الزكاة والا حنت لو قال امرته كذا ان كان له مال
 وله عروض وضباع وورث غير التجارة لم يحنت خزانة كل حلف لا يفعل
 كذا تركه على اليد لان الفعل يقضى بمصد رانكر او النكرة في الشيء نعم فافعل
 المحل فحلت مائة حنت وانحلت بمائة وما في شرح المحقق من عدمه سرح
 فلو فعله مرة اخرى لا يحنت الا في كل ما ولو قيدها بوقت كوانه لا يفعل اليوم
 اليوم قبل الفعل بمرور وجود ترك الفعل في اليوم كله وكذا ان ملك المائة
 والمحلوف عليه تركه في العدم ولو جن الحالف يومه حنت عندنا
 خلافاً لاحد في حلفه ليقضه بمرارة لأن النكوة في الاثبات تنقض
 والواحد هو المتفق ولو قيدها بوقت ففض قبل الفعل حنت ان بقي لا كما
 والابان وقع الياس موتة وبغوت المحل بطلت بمائة كما مر في مسألة
 الكوز بلي حلفه والبعثته بكل ما عزم بمسكين أي مفسد دخل
 البلدة نقيتد حلفه بقيام ولايته بيان لكون اليدين المطلقة نصير
 مقيدة بدلالة الحال وينبغي تقييد بمائة بغور علمه واذا اسقطت
 لا تعود ولو تفرق بالاعمال الى منصبين فاليمين باقية لزيادة تمكنه في
 ومن هذا المنسب مسائل منها ما ذكره بقوله كما لو حلف رب الدين غريمه
 او الكفيل بامر الكفول عنه ان لا يخرج من البلد الا باذنه نقيتد بالخروج

حال قيام الدين والكفالة لان الاذن انما يصح من له ولاية البيع ولا يصح
 حال قيامه ومنها لو حلف لا يخرج امرته لاذنه تفيد بحال قيام الزوج
 بخلاف لا يخرج امرته من الدار لعدم دلالة التقييد زيل على حلف لغيره
 فلاننا فوبه له فلم يقبل بغيره وكذلك عقد نزع امارية ووصية
 وافرار بخلاف البيع ونحوه حيث لا يبر بالقبول وكذلك في طرف النفي
 والاصل ان عقود التبرعات بازاء الايجاب فقط والمعاوضات
 بازاء الايجاب والقبول معا وحضرة الموهوب له شرط في الحث ولو
 وصي الحلف لغايب لم يحث اتفاقا ابن مالك فليحفظ لا يحث فحلف
 لا ينتم ربحا انما ينتم ورد وباسمين والمعول عليه العرف رفع وبه انتم
 تقع على النية المقصود فلا يحث لو حلف لا ينتم طيبا فوجد ربحه
 وان دخلت الرجة الى دماغه فحلف ويحث في حلفه لا ينتم ربحا
 او وردا بشر او رفا لاد منه العرف ربحا لا ينتم زوج فزوجته فحلف
 فاجاز بالقبول حث وبالفعل ومنه الكتابة خلافا لابن سماعه يحث
 به بفتي خاتمة ولو زوجها فحلف لا ينتم زوج لا يحث بالقول
 ايضا اتفاقا لاستنادها لوقت العقد كل مرة تدخل في نكاحي وتصير
 حلالا لي فكذا فاجاز نكاح فحلف لا ينتم زوج لا يحث بخلاف كل عبد خلد
 في ملكي فهو حر فاجازه بالفعل حث اتفاقا لكثرة اسباب الملك عمادية
 وفيها حلف لا يطلق فاجاز طلاق فضولي قولا او فعلا فهو كالتكاح
 غير ان سوق المهر ليس باجارة لوجوبه قبل الطلاق قالوا مرة الغير
 ان دخلت دار فلان فانت طالق فاجاز الزوج فدخلت طلقته
 في عدم حثه باجازه فعلا ما يكتبه الونفون في النكاح من نحو
 قوله ان تزوجت امرأة بنفسى او بوكلى او بفضولى او دخلت نكاحى
 ما تكن زوجته طالق لان قوله وبفضولى لم عطف على قوله بنفسى
 وعامله تزوجت وهو حاضر بالقول وانما يند بالقبول لوزاد او بغير
 نكاح فضولى ولو بالفعل فلا يخلص له الا اذا كان المعلق طلاق الزوجة
 فبرفع الامر الى شافعي بغيره المضاف وقد مناه في التعليق ان لا ينافى
 كاف في ذلك بمرحلف لا يدخل دار فلان انتظم الملوكة والمتاجرة و
 المتجارة لان المراد به السكن عرفا ولا بد ان تكون سكناه لا بطريق التبعية
 فلو حلف لا يدخل دار فلان فدخل دارها وزوجها ساكن بهما لم يحث

لان الدار انما تنسب الى الساكن وهو الزوج نص عن الوقعات لا يحث
 لان الدار انما تنسب الى الساكن وهو الزوج نص عن الوقعات لا يحث
 في حلفه انه لا مال له وله دين على مفلس ينشد بدال الام الى محلول فلا
 اوسط على غنى لان الدين ليس بمال بل وصف في الذمة لا يتصور قبضه
 حقيقة **فروع** قال لغيره والله لتفعلن كذا فهو حالف فان لم
 بفعله المخاطب حث ما لم ينو لا يستخالف قال لغيره اضمن عليك
 بانه ولم يقبل عليك لتفعلن كذا فالحالف هو المتدري ما لم ينو الاضمان
 ولو قال عليك عهد الله ان فعلت كذا فقال نعم فالحالف المحض
 فلان داره قيمته على النفي ان لم يملك منعه ولا فعلى النفي والتمتع
 جميعا لمراد به حلفه لا ينتم ربحه فبر ما ينتم ربحه لا بدع ماله لغيره
 على غريمه فقد صدقه للفضاء وحلفه بغيره ان كتم فعلت كذا فامرك
 طالق فقال نعم وقد كان فعل طلقته وفي الاشياء القاعدة للمادية
 عشر الشئان حاد في الجوارق امرأة زيد طالق او عبده حر وعليه الشئ
 ليست اتفاقا فعلا كذا وقال زيد نعم كان حالنا الخ اذ عي عليه حلف بالطلاق
 ماله عليه شئ فبر من بالمال حث به بغيره حثك فلاننا نقبل وهو
 عند الناس غير يقبل وعنده تقبل لم يحث لان ينوى ما عند الناس
 لا يعمل معه في التصارة مثلا فعلم مع شريكه حث ومع عبده الماذون
 لا لا يزرع ارض فلان فزرع ارض ابنه وبين غيره حث لان نصف
 الارض تنتمي ارضا بخلاف لا يدخل دار فلان فدخل المشتركة اذ لم يكن
 ساكنا والله سبحانه اعلم **كتاب الحدود وهو لغة**
 النعم وشرعا عقوبة مقدرة وجبت حق الله فلا يجوز الشفاعة
 فيه بعد الوصول للحاكم وليس مطهر عندنا بل الطهر التوبة واجمعوا
 انها لا تسقط الحد في الدنيا فلا يغير رحد لعدم تقديره ولا فصا حث
 لانه حق الولى والزنا موجب للحد وحلى وهو خال قدر حشفة من
 ذكر مكاف خرج الضمة والعصوة ناطق بخرج وطى الاخرى فلا حد عليه
 مطلقا للشبهة وانما الا على فجد الزنا كالا فركه بالبرهان شرح ومبانية
 طابع في قبل شبهة حاله او ما ضا بخرج المكره والذبر ونحو الضغيرة
 خال عن ملكة اى ملك الوطى وشبهة اى في المحل في الفعل ذكره ابن
 الكمال وزاد الكمال في دار الاسلام لانه لا حد بالزنا بدار الحرب او بكنه

من ذلك بان استلحق ففعدت على كره فانها يحدان لوجود التمكن
او تمكنها فان فعلها ليس وطبا بل تمكن فتم التقييد وزاد في المحيط
الحكم بالخرم فلم يعلم لم يحد للشيء ورتبه في الشيء بحرمته في كل
ملة ويثبت بشهادة اربعة رجال في مجلس واحد فلو متفرقين حذا
بلفظ الزنا لا يجرى لفظ الوطى والجماع وظاهر الدرر ان ما يفيد
معنى الزنا يقوم مقامه ولو كان الزوج احدهم اذ لم يكن الزوج قد فها ولم
يشهد برزناها بولده للثمة لانه يدفع اللعن عن نفسه في الاولى و
يسقط نصف المهر لو قبل الذخول ونفقة العدة لو بعد في الثانية
ظهيرية فيب التهم الامام عنه ما هو عن ذاته وهو الاياج عنه وكذب
هو ابن هو وبن زنا وبن زنا لو اذ كونه مكرها او بذل الحرب او في صباه
او بامانة فيستفصل في النكاح لانه لا يثبت بانه بينوه وقالوا رايه
وطهرها في فرجها كالليل في الكحلة هو زيادة بيان احتياط للدرر و
عدا لسنه وعلنا ان لم يعلم بحالهم حكم به وجوباً ونكاحاً الشهادة
به اولى ما لم يثبتك فالشهادة اولى ويثبت ايضا باقراره صريحاً
صاحباً ولم يكذب به الاخر ولا يظهر كذبه بحجه او رفقها ولا اقر
بزناه بخبر ساو في باخرس لوزايد اذ يسقط الحد ولو فرقه او سرقة
في حال سكره لاحد ولو سرق او زنا حذ لان الانشاء لا يثبت الكذب ولا اقرار
بجمله نهض اربعة في مجالس في المقر اربعة كلما اقرت به بعين كراه
ويساله كلما اقرت في الزنا بها لوزايد بامانة ابنه نهض فان بينه كما يثق
حد فلا يثبت بهام النكاح او بالبينه على الاقرار ولو قضى بالبينه فافتر
من لم يحد عند الشك وهو لا يحد ولو اقرار بابطال الشهادة اجماعاً
سراج ويجلي سبيله ان رجع عن اقراره قبل الحد وفي وسطه ولو رجوعه
بالفعل كرويه بخلاف الشهادة وانكار الاقرار رجوع كما ان انكار الزنا
قوة كما يبيح وكذا يبيح الرجوع عن الاقرار بلا حضانة لانه لما صار شرطاً
للحد صار حقا لله تعالى ففي الرجوع عنه لعدم الكذب بجر وكذا عن
سائر الحدود الخالصة للحد شرب وسرقة وان ضمن المال وذهب
تلقينه الرجوع بعكك قبلت اولست او وطئت بشبهة لحدت ما غر
اذ على الزنا في انشاء زوجته سقط الحد عنه وان كانت زوجة للغير
بالبينه ولو تزوجها بعد اي زناه واشترها لا يسقط في الاصح لعدم

الشبهة

الشبهة وقت الفعل بجر ورجم محصن في فضاء حتى يموت ويصلون
كصنوف الصلاة لوجه كل ما يجرى قوم تخاو ورجم آخرون فلو قتله شخص
او قاض عنه بعد القضاء به فهدرو وينبغي ان يحد رافضائه على
الامام نهض ولو قتله اي قبل القضاء به بجهنم ص في العمد والذنب
في الخط لان الشهادة قبل الحكم بها الاحكام والشروط بدالة الشهور به
ولو بخصاصة صغيرة فالعذر كرض فبرحم النفس اجبرتهم فان ابوا وماؤا
او غابوا وقطعوا بعد الشهادة او بعضهم سقط الزعم لغوات الشرط
ولا يحدون في الاصح كما لو خرج بعضهم عن الاهلية للشهادة بنسب او
عما او خرس او قذف ولو بعد القضاء في الحدود وهذا لو محصنا
اما غيره فبحد في الموت والغيبه كما في الحكم ثم الامام هذا ليس حكايف
وحضوره ليس بالازم قاله ابن الكمال وما نقله المصنف عن الكمال نقبه
في النهض ثم التنازل فاد في النهض حضورهم ليس بشرط فريم كذلك فلو
امتنعوا لم يسقط ويبدا الامام لو مقرر مقتضاه انه لو امتنع لم يحل التوهم
رجه وانما امرهم لغوات شرطه فيمكن بجي انه لو قال فاضر عدل قضيه
على هذا بالزعم وسعك رجه وان لم تعان للجنة وبكره للحر والرجم وان
فعل لا يجرم الميراث وغسل وكفن وصلى عليه وصح انه عليه الصلاة و
التام على القامدية وغير المحصر بحد مائة ان مر او مضى بها للبعد
بدلالة النص والتردد بالمحصى في الالة للمرير ذكر البيضاوي وغيره وذكر
الزبلي انه غلب الامانة على الذكور لكنه عكسها عدة والعبد لا يحد
سنة بغير اذن الامام ولو فعله هل يكفي الظاهر لا نقول ركنه فامانة
الامام نهض بسوط لا عقدة له في الصحاح ثمرة الشياط عقد طرفه متوطا
بين الجراح وغير المولم ونزع شابه خلا ازار لسر عورته وفرج طله
على بدنه خلا راسه ووجهه وفرجه قبل صدره وبطنه ووطئه
في يوم خمسين متوالية ومثلها في اليوم الشك في الاجزاء على الاصح جو مرة
وقال عارضه نكاحه عنه بضرب الرجل يما والمرأة فاعدة في الحدود
والنكاح غير محدود على الارض كما يفعل في زمانا فانه لا يجوز نهض
وكذا لا يحد السوط لان المشترك في النفي يعم ابن كمال ولا تنزع شابهها
الا الفرو والحشو ونضرب رجل لسة لما روي او يحفرها الى صدرها
في الزعم وجاز تركه لسائر شابهها ولا يجوز لحفره ذكره الشافعي ولا يحد

لان الامضاء من القضاء

ولا يمسك ولو هرب فان مقر لا يتبع والا تتبع حتى يموت كما مر ولا يمسك
 بين جلد ورجم في المحسن ولا بين جلد ونقأ اي تغريب البكر وفتره
 في النهاية بالحسن وهو حسن واسكن للفتنة من التغريب لانه يعود
 على موضوعه بالنقص لا سياسة وتغريرا فيقتول الامام وكذلك كل بناء
 نهرو برجم مريض زنة ولا يجلد حتى يبرأ الا ان يقع الياسن بربه
 فيقام عليه بحر وقيام على الحامل بعد وضعها لاقبله اصلا بل يغيب
 لوزنها ببينة فان كان حدها الزجر رجعت حين وضعت الا اذا لم
 يكن للمولود من بربيه فحتى يستغنى ولودعت المبل بربها النسا فان لم
 نعم حبسها سنتين ثم رجها اختيار وان كان الجلد فبعد النفاس
 لانه مرض وشرايط احاط الزجر سبعة للزينة والتكليف عقل وبلوغ
 ولا سلام والوطى وكونه بنكاح صحيح حال الدخول وكونها بصفة لا محضا
 المذكورة وقت الوطى فاحضا كان شرط لصبر ورة الاخرية محضا
 فلو منع امة او الحرز عبدا فلا احصا الا ان يطاها بعد الحق فيحصل
 الاحصان به لا بما قبله حتى لو زنت ذى بمسلة ثم اسلم لا يجرم بل يجلد
 وفي شرط اخر ذكره ابن كمال وهون لا يبطل احصانها بالارنداد قالوا رند
 ثم اسلم لم يعد اذ بالدخول بعده ولو بطل ينجون او عته عاد بالافاقة
 وقبل بالوصى بعده واعلم انه لا يجب بقاء النكاح لبقائه اى لاحصان
 فلو تم في عمر مرة ثم طلق وفي مجز او زنة زجرهم ونظم بعضهم الشروط فقال

شروط الاحصان ستة	فخذها عن النقص منها
بلوغ وعقل وحرية	ورابعها كونه مسلما
وعقد صحيح ووطى صحيح	منه اختل شرط فلا يبرجما

باب الوطى الذي يوجب الحد والذي لا يوجب
 لقيام الشبهة لحديث اد رؤ الحدود بالشبهات ما استطعت الشبهة
 ما يشبه الشيء الثابت وليس بثبات في نفس الامر وفي ثلاثة انواع منها
 حكمة في الحل وشبهة اشباه في الفعل وشبهة في العقد والتحقيق
 دخول هذه في الاوليين وبتحقيقه فان ادعاها اى الشبهة وبرهن
 قبل جاهر وسقط الحد وكذا يسقط ايضا بمجرد ادعائها في دعوى
 الاكراه خاصة فلا بد من البرهان لانه دعوى بفعل الغير فيلزم
 ثبوته بحر لاحد بل ان لم يشبه الحل الى الملك وتسمى شبهة حكمة
 اى الثابت حكم الشرع بحاله وان ظن حرمة كوطى امة ولده وولد

وان سفل ولو ولده حيا فحق الحديث انت ومالك لا يملك معتدة
 الكايات ولو خلعها خلا عن مال وان نوى بها ثلثا نهرو فلو
 عمر حتى الله عنه الكايات رواجع ووطى البائع لامة البعثة والزوج
 الامة الممضورة قبل تسليمها المشرور زوجة وكذا بعده في الفاسد
 ووطى الشريك اى احد الشريكين الجارية المشتركة ووطى جارية
 مكاتبه وعبد المأذون له وعليه دين محبط بماله ورقبه زيلعي
 ووطى جارية من الغنمة بعد الارزاد انا اوقبله ووطى جارية
 قبل الاستبراء والنفي فيها خيار المشرى والنفي اخذ رضا عاوزة
 حرمت بردها ومطاوعتها لابنه او جماعه لامها او بنتها لان من لامة
 من لم يجرم به وغير ذلك كما لا يخفى على المتبحر فدعوى المحضرة
 مواضع ممنوع ولا حد ايضا بشبهة الفعل وتسمى شبهة اشباه اى شبهة
 في حق من حصل له اشباه ان ظن حله العبرة لدعوى الظن وان لم
 يحصل له الظن ولو ادعاه احدهما فقط لم يحد حتى يقر جميعا بعلمهما
 بالحرمة نهرو كوطى امة ابوية وان عليا شتمني ومعتدة الثلاث ولو
 جملة وامة امرته وامة سيد ووطى المرتضى لامة الموهونة في رواية
 كتاب الحدود وهي المختارة زيلعي وفي الهداية المستعير للرهن كالمريض
 ويحكي حكم الساجرة والغصوبة وينبغي ان الموقوفه عليه كالموهونة
 نهرو ومعتدة الطلاق على مال وكذا المختارة على الصحيح بدائع ومعتدة
 الاعناق ووطى انا نهايتم ولده والوطى ان ادعى النسب ثبت في الاول
 شبهة الحل في الثانية اى شبهة الفعل المختصه زنا الامة المطلقة ثلاثا
 بشرطه بان تلد لافل من سنتين الا لاكثر لا بد عوة كما مر في بابيه وكذا
 المختلعة والمطلقة بعوض بالاولى نهاية ولا في وطى مرة زفت اليه وقال
 النساء زوجتك ولم تكن كذلك معتمدا خبر من ثبتت نسبها لدعوى
 بحر ولا حد ايضا بشبهة العقد اى عقد النكاح عند اى الامام كوطى
 محرم نكحها وقال ان علم بالحرمة حد وعليه الفتوى خلاصة لكن البرع
 في جميع الشروع فوالا الامام فكان الفتوى عليه اولى قاله فاسم
 صحيحه لكن في الفتوى عن الضمات على قولها الفتوى وحرز في الفتح
 انها من شبهة الحل وفيها يثبت النكاح او وطى في نكاح بغير
 شهود لاحد شبهة العقد وفي المجتبى تزوج بجمرة او منكوبة الغير

او معدته ووطيها طائفا بالحد لا يجد ويعزروا وان طائفا الحرمه فكذلك
 عنده خلافها فافظهم ان تنسبها ثلثة اقسام قول الامام وحده بوتى
 امة اخيه وعمه وسائر محارمه سوى الولاد لعدم البسوطه وبوتى
 امراه وجدت على فراشه فظن بها زوجته ولو هو على نسيبته بالسوء
 الا اذا دعاهها فاجابته قائلا انا زوجتك وانا فلانة باسم زوجته
 فوقعها لان الاخبار دليل شرعي حتى لو اجابته بالفعل ونعم حدوتي
 عطف على ضمير حد وجاز للفصل زنت به اربى مثا من وحدت
 زنى بحرية متامة لا يحد للحرن في الاول والحريه في الثانيه ولا
 عند الامام الجيد ودكها لا تقام على مثا من لاخذ القذف ولا بعد
 بوتى بحسبه بل يعزروا بدم ثم تحرق ويكره الانتفاع بها حبه ومينه بحسبه
 وفي التهر الظاهر انه يطالب ند بالقول ثم تضمن بالقيمة ولا يحد بوتى
 اجنبية زنت اليه وقيل خبر الواحد كاف كل ما يعرفه بقول النساء
 بجره عرسك وعليه مهرها بذلك فقتل عمر بن الخطاب عنه وبالعهده
 او بوتى بزوجها لان فعله في الاجانب حد وان في عبده وامته وزوجه
 فلا يحد لهما عا بل يعزروا في الذبح لاجزاء النار وهدم المدارو
 التكبس من محل يرتفع بانباع الاجار وفي الحاوي والملاحح وفي الفتح
 يعزروا ويمنحن حتى يموت او يتوب ولو عتاد للوطه فقتل الامام سببا
قلت وفي التهر يعزروا بالبحر القبيد بالامام بفهم ان النسخا ليس له الحكم
 بالنسبة **فروع** في الجوهرة الاستنساخ حرام وفيه التقدير ولو لم يكن امره
 او امته من العت بدكره فانزكهم ولا تنهى عليه ولا يكون للوطه في الجنة
 على الصحيح لانه نفسا استنجىها وسمها خبيثة والجنة منزلة عنها في
 وفي الاشياء حرمها عقوبته فلا وجود لها في الجنة وقيل سمعته فتوجد
 وقيل يخلق الله نفسا طائفة نصفه الاعلى الذكور والاسفل الاناث
 والصحيح الاول وفي البحر منهن الشدة من الزنا لم يمتها عقلا وشرعا وطبعا
 والزنا ليس بحرم طبعا ونزول حرمته بنزول شرع بخلافها وعدم الحد
 عنده لا لخطئها بل للتعليل لانه مطهر على قول وفي المجنبه بكفر مستحلبا
 عند الجمهور وزنت في دار الحرب والبعث اذا زنت في عسكر لا مير ولاية
 الاقامة هدية ولا حد بغير غير مكلف بمكافاة مطلقا لاطلعه
 ولا عليها وفي عك حد فقط ولا حد بالزنا بالسرا جرمه في الزنا والمقوقا

الحد كالسجارة للخدمة في ولا بالزنا باكره ولا باقرار ان انكره الاخر للثبته
 وكذا لو قال اشترتها ولو حرة مجتبي وفي قتل امه زناها الحد بالزنا والجمعة
 بالقتل ولو ذهب عينها الزنه قيمتها وسقط الحد لتمامه بالثبته العيا
 فاورثت شبهة هدية ونفصل ما الوضاه في الفرح ولو غصبها ثم
 زنت بها ثم ضمن قيمتها فلا حد عليه انما خلاف ما لو زنت بها
 ثم غصبها ثم ضمن قيمتها كما لو زنت بحرة ثم غصبها لا يسقط الحد انما في
 في الخليفة الذي لا والى فوقه لوخذ بالقصاص والاموال لانها من حق
 العباد فيستوفيه ولي الحق اما بملكه او بمنعة المسلمين وبه علم
 ان القضا ليس بشرط الاستيفاء القصاص والاموال بل للمكاتب في
 ولا يحد ولو بقذف لغلبة حق الله تعالى وقامت اليه ولا ولاية لاحد
 عليه بخلاف امير البلدة فانه يحد بالامام والله اعلم **باب**
الشهادة على الزنا والرجوع عنها شهد والجحد متقادم بلا عذر
 كمرض او بعد مسافة او خوف طريق لم تقبل الشهادة الا في حد القذف
 اذ فيه حق العبد ويضمن المال السرورق لانه حق العبد فلا يسطر
 بالتقادم ولو اقر به اي بالحد مع التقادم حد لا يتفاء الشهادة الا في الشرب
 كما سيجي ونقد امه بزوال الزيم وغيره بحسبه شهر هو لا صح ولو شهد
 بزنا متقادم حد الشهور عند البعض وقيل كذلك لخاتمة شهد ولا
 زناه بغايبه حد ولو على سرقه من غائب لا لشرطية الدعوى في الشرفه
 دون الزنا اقر بالزنا بجمهولة حد وان شهد واطلعه بذلك لا لاحتمال
 انها امرته وامته كما خلا فيهم فطوعها او في البلد ولو كان عاكلا زنا
 اربعة كذلك لحد الفريقين يعجزان ذكر واوقت واحد ويا عدل الكنان
 ولا قبل في في ولو اختلفوا في زوايته بيت واحد صغير حد الى القبل
 والمرأة استخانا الامكان التوفيق ولو شهد واعلانها ولكن في
 بكر او ارتقا او قرنا او هم فسقة او شهد واعلانها اربعة وان
 وصليته شهد اصول بعد ذلك لم يحد احد وكذا لو شهد واعلانها
 فوجد مجبوا ولو شهد وابل الزنا ولكن هم عيان او محدودون في قد
 او ثلثة واحد هم محدودا وعبد او وجد احدهم كذلك بعد اقامة الحد
 حد واللقف قد ان طلبه المذوف وار شجده وان سات منه
 هدر خلا فالصاودية رحمه في بيت المال انما فاقا ويحد من رجم من لا يحد

بعد الزم فقط لانقلاب شهادته بالرجوع قذفا وغرم ربح الذبة
وان رجع قبله الى الزم حد واللفظ ولا رجم لان الامضاء القضا
في باليد ودلالة على خامس رجم بعد الزم فان رجع اخر حد وغرم
ربح الذبة ولورجم الثالث ضمن الزم ولورجم الخمسة ضمنوها
اخماسا كما ضمن الزم دية الرجوم ان ظهر واغبر اهل الشهادة عبدا
او كافرا وهما اذا اذ الخبز المزك بحرية الشهود واسلامهم ثم رجع قابلا
نعدت الكذب ولا فالذبة في بيت المال انفاقا ولا يحدون للفظ
لانه لا يورث كما لو قتل من امر بجمه بعد التركيبة فظهر وكذلك عبر
اهل فان القاتل يضمن الذية استحقاقا للشبهة صحة القضا فلو قتله
قبل الامرو بعده قبل التركيبة اقتصر منه كما يقتصر بقتل المقتض بقتله
فصا صا ظهر الشهود عبدا ولا لان الاستيفاء للولي زبلي من الزمة
وان رجم ولم يزل الشهود فوجدوا عبدا فدينه في بيت المال مثاله
امر الامام فنقل فعله اليه وان قال شهود الزنا نعمدنا النظر قبلت لا باء
لتحمل الشهادة الا اذا قالوا نعمدناه للست لانه فلا تقبل لتسقم فيجوز انكر
الامضاء فتشهد عليه رجل وامرأتان او ولدت زوجته منه قبل الزنا
نهر رجم ولو خطبها ثم طلقها وقال وطئها وانكرت فهو محصن
بافواه دونها لما تقررت الا اقر رجة فاصرة كما لو قالت بعد الطلاق
كنت نصرانية وقال كانت مسلمة فبرجم المحصن ويجلد غيره وبه
استغنى عما يوجد في بعض نسخ المتن من قوله اذا كان احد الزنايين محصنا
يحد كل واحد منهما حدة فتأمل في رجم بلا ولي فدخل بها لا يكون
محصنا **عالم** **باب** **حد الشرب** المحرم يحد مسلم فلوردد فسكروا فاسلم لا يحد لانه لا يقام
على الكفار طهر برة لكن في منية المفتي سكر الذي من الحرام حد في لا يحد
لحرمة السكر في كل ملة ناطق فلا يحد اخر من الشبهة مكلف طابع غير
مضطر شرب الخمر ولو قطرة بلا قيد سكر او سكر من نبيذ ما به يفتي طوعا
عالم بالحمة حقيقة او حكما بكونه في دارنا لما قالوا لو دخل حربة دارنا فاسلم
فشرب الخمر جاعلا بالحمة لا يحد بخلاف الزنا لحرمة في كل ملة **فلت**
يرد عليه حرمة السكر ايضا في كل ملة فتأمل **باب** **حد الافاق** فلو خد قبلها
فظاهر انه بعد عينا اذا خد الشارب ورجع ما شرب خمر او نبيذ فم

من فصر الزمجة على الخمر فقد فصر موجوده خبر الزم وهو مؤث سمي
غاية لان تنقطع الزمجة لبعدها سافة وحيث فلا بد ان يشهد
بالشرب طابعا وبقول الخذناه ورجعها موجودة ولا يثبت الشرب
بها بالزمجة ولا بغيرها بل شهادة رجلين بئها الامام عن ما فيها
وكيف شرب لاحتمال الاكراه ومنه شرب لاحتمال التفتاد ومن شرب
لاحتمال شربه في دار الحرب فاذا يتنوا ذلك حبه حتى يبال عن عدلهم
ولا يقتص بظاهرها في حد ما خائفة ولو اختلف في الزمان او شربا
بسكره من الخمر والاخر من السكر لم يحد طهر برة ويثبت باقراره مرة صاحبا
ثمانين سوطا متعلق يحد للخمر ونصفها للعبد وفرق عليه بدنه كحد الزنا
كما مر فلو فرس كان او شهد وابعد زوال رجمها لا بعد مسافة او فر
كذلك ورجع عن اقراره لا يحد لانه خالص قوله تعالى في عمل الرجوع فيه
ثم ثبوته باجماع الصحابة ولا اجماع لا يرى عمر وابن مسعود رضي الله عنهم
اجمعين وما شرط اقيام الزمجة والسكران من لا يفرق بين الرجل والمرأة
والسما والارض وفا الامن يحد كلامه غالبا فلو نصفه مستقيما
فليس بسكران يحد ويحد بالفتوى لضعف دليل الامام فيجوز ان يحد
لم يصب فلا يحد من عرسه وهذه احدى المسائل التي يستدل بها من انه
كالصاحي كما بسطه المصنف عن الاشياء وغيرها ونفس في الاشربة عن
المجهر حرمة اكل نخل وحشيشة وافيون لكن دون حرمة الخمر ولو سكر بغيرها
لا يحد بل يحد زنا في وفي التمس التحقيق ما في العناية ان الشيخ مبلغ لانه مشتم
اما السكران منه فخر ما فهم عليه بعض الحد فمهر ب ثم اخذ بعد التفتا
لا يحد لما مر ان الامضاء من القضا في باليد ودلو شرب او زنا فانها
بثانف الحد لتدخل تحت كما ينبغي **فرع** سكران او صاح محج به فربه
فصدم انسانا فان ان قادر على منعه ضمن والا لا مصنف
عمادة **باب** **حد القذف** هو لغة الرمي وشرا الرمي بالزنا
وهو من الكبار بركب اجماع فتح لكن في التفرق في غير المحصن كصغير
ومملوكة وحرمة مملوكة من الصغار هو كحد الشرب كية وثبوتها ثبت
برجلين بئها الامام عن ما بينه وكيفيته لا اذا شهدا بقوله بازالته
ثم يجسه ليسال عنها كما يجب للشهود يمكن احضارهم في ثلاثة ايام
والا لا طهر برة ولا يقطعه خلافا للشفا نهر ويحد للمرا والعبد ولو زينا

أو امرأة قاذف المسلم المأثباتة حريمه ولا فيه التعزير بالبالغ
 العاقل العفيف عن فعل الزنا فينقص عن احسان الرجم بشيئين
 النكاح والدخول وبقي من الشروط ان لا يكون ولده أو ولد ولده أو
 اخرس أو مجنونا أو خصنا أو مريضاً بكنكاح وملك فساداً أو رتفا
 أو قمرنا وان لا يوجد لاحصا وقت الحد حتى لو ردت سقط حد القاذف
 ولو سلم بعد ذلك في بصرى الزنا ومنه انت ازنة من فلان ونى
 على ما في الظاهر برية ومثله اليك كما نقله المصنف عن شرح المفرد ولو
 قال يا زينة بالهزل لم يجد شرح تكملة أو بقوله زناات في الجبل بالهزل
 فانه مشترك بين الفاحشة والصعود وحالة الغضب بين الفاحشة
 اولست لا بيك ولو زاد ولست لا تمك او قال لست لا بوبك فلا حد
 اولست يا ابن فلان لا بيه المعروفية ولما لان انه محصنة لانها
 المقدوفة في صورتين اذ المعتبر احصا المقدوف لا الطالب
 شتمى في غضب يتعلق بالصورتين الثلاث بطلب المقدوف المحصن
 لانه حقه ولو لم يذوف غايباً عن مجلس القاذف حال القذف و
 ان لم يسمعه احد نهى ربل وان امره بالمقدوف بذلك شرح تكملة
 وينزع الفرو والمثو فخطاها للتحفيف باحتمال صدقه بخلاف
 حد شرب وزنا لا يحد بلسان فلان جده لصدقه وبسببه
 اليه والخاله وعمه او وليه بشتد بد الباء مربية ولو غير زوج امه
 زبلى لا تهم اباها مجاز ولا بقوله يا ابن ما السما فيه نظرين كمال ولا
 بقوله يا بنطي العربى في التهم حتى نسب لغير فيلته او فقه عنها
 عزرو فيه يا فرخ الزنا يا بيض الزنا يا اهل الزنا يا سخل الزنا قذف بخلاف
 ياكبش الزنا او يا حرام زاده فنية وفيها الوجه ان يوه شبه فلا حد ولا
 بقوله لامرأة زنت بغير او ينشور او يجاز او يفسد سر لانه ليس بزنا
 شرعاً بخلاف زيت ببقرة او بشاة او بياقة او بجارية او بتوب او بدلم
 فانه يحد لانه لا ينصح للابالاج فيراد زنت واخذت البدل ولو
 قبل هذا الرجل فلا حد لعدم العرف باخذه المال وانما يطلبه بقذف
 المبت من يقع القذف في شبه بسبب قذفه اى المبت وهم الاطو
 والفرع وان علوا وسفلوا ولو كان الطالب مجنونا أو محروما عن
 الميراث بقتل ورق او كفر او ولد بنت ولو مع وجود الاقارب عفو

أو تصدق له للموقوف العار بسبب الجزية قيد بالميت لعدم مطالبتهم
 في الغائب لجواز تصدق به اذ حضر قال يا ابن الزنا بين وقد مات
 ابواه فعليه حد واحد للحد داخل في ثم موت ابويه ليس بقيد بل
 فايدته في المطالبة ذكر في اخر الميسوطان معقوبة قالت لرجل يا ابن
 الزنا بين فجاء به اليه ابن ابى لى فاعترف فحد ما حد بين في السجد
 فبلغ ابا حنيفة فقال خطا في سبع مواضع بنى الحكم على اقراره المعقوبة
 والزنا الحد واحد ما حد بين واقامهما صاوة في السجد وقائمة وبلا
 حضرة ولينها وقال في الدرر ولم يعرف ان ابويه حيان فتكون المقتضى
 لهما اويتان فتكون للابن اجمعت عليه اجناس مختلفة بان قذف
 وشرب وسرق وزنا غير محصن بتمام عليه الكمال بخلاف التحد ولا
 يوالى بينهما خيفة الملائكة بل يجسر حتى يبرأ فيجد السجد القذف حتى
 العبد ثم حوى الامام مخبران شاء بداحد الزنا وان شاء بالقطع لثبوتها
 بالكتاب وبوخر حد الشرب لثبوتها باجماع الصحابة ولو فقا ايضا
 بدا بالفتاى ثم القذف ثم برحم لو محصنا ولحقه غير ما جرم وفيه ملكو
 ولو قتل ضرب للقذف وضمن للشرقة ثم قتل وترك ما فيه وتؤخذ
 ما سرقه من تركته لعدم قطعه نهر ولا بطلب ولد اى فرع وان سئل
 وعبد اباى اصله وان علا وسنده لف ونشد مرتب بقذف
 المرأة المسلمة المحصنة فلو كان لها ابن من غيره واب او نحوه ملك الطلب
 في التهرؤ اذا سقط عنه الحد عزربل يسم ولده بعزرو ولا ارث فيه
 خلاف الشافعى ولا رجوع بعد اقرار واعتبار اى اخذ عوض ولا صلح ولا عفو
 فيه وعنه نعم لو عطف المقدوف فلا حد لا للصحة العفو بل ترك الطلب
 حتى لو عاد وطلجه شتمى ولذا لا يتم الحد الا بحضوره قال لاخر بارئ في
 فقال لاخر لا بل انت حد الغلبة حق الله تعالى فيه بخلاف ما لو قال له شاة
 يا خبيث فقال بل انت لم يعز ولا لانه حقه ما قد شاة وبافت كافا بخلاف
 ما يسمي لو شاة ثمانية يدي القضا او بضا ربا لم يتكافاهنك مجلس
 الشرع ولتفاوت الضرب ولو قال له لعرسه وهون اهل الشهاداة
 فردت به حدثت ولا لعان الاصل ان الحد بين اذ اجتمعا وفيه تقديم حد
 اسقاط الاخر وجب فيه احتيا لا للدر واللحن في معنى الحد ولذا قالوا
 ليقال لها يا زانية بنت الزانية بدى بالحد لينتفى اللعان ولو قالت

في جوابه زنت بك او معك حد راى الحد واللحى الشك قيد
بلفظ اب لانها الواجبة بان انت ارضه منى حد وحده غائبة ولو كان
ذلك مع اجنبية حدث دونه لنصد بقرها اقرب ولد شتم نفاه
بالاعن وان عكس حد للفخذ والولد له فيها لاقراره ولو قال ليس بي
ولا بابنك فهدر لانه انكر الولادة قال لامرأة بارز الجحدانثا
لان الهاتخذ في الذخيم ولرجل بارزانية لا وقال محمد بن محمد لان الهاتخذ
للبالغة كهاومة قلنا اصل الكلام التذكير ولا حد بقذف من لها
ولد لا اب له معروف في بلد القذف او من لا عنت بولد لانه اماراة
الزنا او بقذف رجل وطئ في ثيكله بكل وجه كما منه ابنه وبوجه كانه
مشتركة او في ملكه المحرم بذكر كانه في اخيه رضا عا في الاصح لقوت الفتنة
او بقذف من زنت في كفرها السقوط الا حضا او بقذف مكاتبات
عن وفاء لا خلافا للصحابة في خريته فاورث شبهه وحد فاذف
واطع عربه حايضا وامة بحوسبة ومكاتبية ومسلم نكح محرمة في كفره
لثبوت ملكه فيهن وفي الاخيرة خلافا وحديث من قذف مسلما
لانه التزم ايضا حقوق العباد بخلاف حد الزنا والسرقة لانهما من حدود
الله تعالى المحضة كحد الخمر واما الذي في الجحد في الكل لا الخمر غاية لكن قدنا
عن النية يصح حده بالسكر ايضا وفي السراجية اذا اعتقد واحرمه الخمر
كانوا كالمسلمين وفيها الوسر والذمي اوزنا فاسلم ان ثبت باقراره او
او بشهادة المسلمين حد وان بشهادة اهل الذمة لا اقل القاذف بالقذف
فان اقام اربعة على زنايه ولو في كفره لسقوط احصائه كما مر واقرار الزنا
اربعا كما مر عبارة الدرر واقراره بالزنا فيكون معناه وقيام بنية على اقراء
بالزنا وقد حررت في البينة على ذلك لا تعبر برصا ولا يعول عليها لانه
ان كان منكرا فقد رجع فنلغو البينة وان كان مقرا لا شيع مع الاقرار
الا في سبع مذكورة في الاشياء ليست هذه منها فلذا غير المصنف العباد
فتنته حد المقدوف يعني اذا لم تكن الشهادة بحد متقادما كما لا يخفى
وان عجز عن البينة للحال واستأجلا حضار شهوده في المصر فوجلا
فيام المجلس فان عجز حد ولا يكتفى بالذهب لطلبهم بل يجبس ويقال بعث
اليهم من يحضرون ولو اقام اربعة فسا فانه كما لو قال درى الحد عن القاذف
والمقدوف والشهود ملنقط كمنه بحد واحد لحياتيات اتحد جنسها

بخلاف ما اختلف جنسها كما يتناه وعلم اطلاقه ما اذا اتحد المقدوف
ام تعدد بكلمة ام كلمات في يوم ام ايام طلب كلهم ام بعضهم وما
اذا حد للقذف الاسوطا ثم قذف اخرى في المجلس فانه يتم الاول ولا يخفى
للتشكك المتداخل وما اذا قذف فعق قذف اخر فخذ العبد فان اخذ
الثاني كماله ثمانون لوقوع الاربعين لها فتح وفي سرقة الزبلي قد
فخذ ثم قذفه لم يحد ثانيا لان المقصود وهو ظاهر كذبه ودفع العا
حصل بالاول انتهى ومفاده انه لو قال له يا ابن الزانية واته بنة
فخاصمه حد ثانيا كما لا يخفى وافاد تقيده بالحدان التعزير يتعدد
الفاظه لانه حق العبد فرع عاين القضا رجل ارضه او شرب لم يحد
استحسانا وعن محمد بن حذو قيا ساعا حد القذف والقور قلنا لا ينبت
للقضا وهو مندوب للدرء بالخبر فلفقه النعمة حاشية التعدية
باب التعزير هو لغة التاديب لفظا وقول القضا موسى انه
يطلق على ضربه دون الحد غلط نهر وشرا تاديب دون الحد اكثر
سبعة وثلاثون سوطا وقله ثلاثة اوبيا لضرب وجعله في الدرر
على اربع مراتب وكله مبنى على عدم تفويضه للماكم مع انها ليست على
اطلاقها فان من كان من اشرف الاشرف لوضرب غيره فادما لا يكتف
تعزيره بالاعلام وارى انه بالضرب صواب نهر ولا يفرق الضرب
وقبل يفرق ووقف بانه ان يبلغ اقضاء يفرق ولا لا شريح وهبانية
ويكون به وبالحبس وبالصفع على العنق وفرك الاذن وبالكلام العفد
وينظر القضا له بوجه عبوس وبشتم غير القذف ذنبه وفيه عن
الشخص لا يباح بالصفع لانه من اعلى ما يكون من الاستخفاف فيضا
عنه اهل القبلة لا باخذ ما في المذهب بحروفه عن البرازية وقيل
يجوز ومعناه ان يسكه مدة لينزجر ثم يعيده له فان ليس من توبته
صرفه الى ما يسكر وفي الجنبانية كان في ابتداء الاسلام نكح والتعزير
ليس فيه تقدير بل هو مفوض الى راي القضا وعليه ما يختار فيلحق لان
المقصود منه الزجر وحوال الناس فيه مختلفة مجز وبكون التعزير بالقتل
كن وجد رجلا مع امرة لا تحل له ولو كرمها فله قتله ودمه حد
وكذا الغلام وهبانية ان كان يعلم انه لا ينزجر بصباح وضرب بما
دون السلاخ والا بان علم انه لا ينزجر كما ذكر لا يكون بالقتل وان كانت

المرأة مطاوعة قتلها كذا عزه الزبيدي المسند وفيه ثم قال وفي منية الفقه
لو كان مع امرته وهو يضربها او مع محرمه وهما مطاوعان قتلها بما
انتهى واقعة في الدرر في البحر ومفاد الفرق بين الاجنبية والزوجة
والمحرم فمع الاجنبية لا يحل القتل الا بالشرط المذكور من عدم الانتزاع الزور
وفي غيرها يحل مطلقا انتهى ورده في التمهيد بما في البرازية وغيرها
من النسوبة بين الاجنبية وغيرها وبدل عليه تنكير الهند وفي المرأة
نعم ما في المنية مطلقا فيحمل على المقيد لينفك كلهم ولذا جزم في
الوصائية بالشرط المذكور مطلقا وهو الحق بالشرط احصا لانه ليس
من الحد بل لا من المعروف وفي المحبة لاصل ان كل شخص راي ملابته
ان يحل قتلها ونما يمنع خوفا من ان لا يصدق انه زنا ويطه هذا القتل
المكابر بالظلم وقطاع الطريق وصاحب الكس وجميع الظلمة باذن نبي
له قيمة وجميع الكبار ولا عون والشفاعة يباح قتل الكل وبنا قائلهم نفى
وفي الناصح بوجوب قتل كل موز وفي شرح الوصائية ويكون بالنسبة
البلد وبالجور على بيت المسكين وبما يخرج من الذار وبما كثر
دنان الخمر وان ملحوها ولم ينقل الخزينة وفيه كل مسلم حال مباشرة
المعصية قية وانما بعد ما قبل ذلك اغبر الحاكم والزوج والمولى كما
يبيح ف من عليه التعزير لو قال الرجل قم على التعزير ففعله ثم
رفع الحاكم فانه يحبس قية واقرة المصرو مثله في دعوى الخائنة كان
في الفتح ما يجزى للعبد لا يقيم الا امام لتوقفه على الدعوى لان يحكم
فيه فليحفظ ضربه غيره بغير حق وضربه المضر وباضايعزات
كما لو شتما بين يدي الفضا ولم يكما فاكما مرويدا باقامة التعزير
لانه اظلم قية وفي مجمع الفتاوى جاز المجازاة بمثله في غير موجب
لا اذن به ولن انصر بعد ظلمه فاو لثك ما عليهم من سبيل والعفو
افضل لمن عفو وصلى فاجره على الله وصح حبه ولو في بيته بان يمنع
من الخروج منه نهر مع ضربه اذ الخبيث لزيادة تاديب وضربه اشد
لانه خفف عذرا فلا يخفف وصفاته ثم حد الزنا لثبوتها بالكلية
ثم حد الشرب لثبوتها باجماع الصحابة لا بالقصاص لانه لا يجري في الحد
ثم القذف لضعف سببه باحتمال صدق القاذف وعز كل مرتكب
مكر او موزى مسلم بغير حق يقول وفعل الا اذا كان الكذب ظاهرا كما

بحر ولو بغز العين واسارة اليد لانه غيبة كالبينة الخطر فتركه مرتكب
محرم وكل مرتكب معصية لاحد فيها التعزير اشباه فيعز ربتم
ولده وفذفه وبقت مملوك ولوان ولده وكذا بقذفك فركل من
ليس بحصن بزنا وبلغ به غايته كما لو صاب من اجنبية بمز ما غير
جماع واخذ السارق بعد جمعه للمناع قبل خراجه وفيما عدا هذا يبلغ
غايته وبقذف اي بشتم مسلم ما يفا سق الا ان يكون معلوم الفسق
كما س مثالا واعلم انفسه بنفسه لان الثبوت قد الحقه هو بنفسه قبل
قول القائل فقم فان اراد القذف اثباته بالبينه مجزأ بالبيان به
لا يسمع ولو قال يازنه واراد اثباته شتمه لثبوت الحد بخلاف الاول
حتى لو يتنفسه بما فيه حق لانه نكح او للعبد قبلت وكذا في جرح الشا
ويستحق ان يسأل الفضا عن سبب فسقه فان بين سببا شرعيا
كقتيل الجنبية وعناقرها وخلونه بها طلب بيته ليغزوه ولو قال
هو ترك الواجب سال الفضا المشتوم عما يجب عليه فعلمه من الفرض
فان لم يعرفها ثبت فسقه لما في الجنب من ترك الاشتغال بالفتنة
لا تقبل شهادته والمراد ما يحل عليه اقله منه نهر وعز الشاتم بيا
كافروصل كفرن اعتقد انكم كافر ف ولا لابه بفسه شرح وصائية
ولو اجابه بليثك كفر خلاصة وفي التنازع انية في كل يعز ما لم يقل بالكا
بالله لانه كافر بالظنا غوت فيكون محتملا يا خبيث يا سارق يا فاجر
يا خنث يا خاين يا سفيه يا بليد يا حقوا يا باحى يا عوان يا لوطي
وقيل بسال فان عذاته من قوم لوط عليه الصلاة والسلام لا يعز
وان اراد ان يعمل عملهم عزز عنده وحده عندهما والصحح نهره لو غيب
او هزل فقم بازنديق يا بائنا فوار فضه يا مبتدعي يا بهودي يا بصراني
يا ابن النصراني نهر بالضر لان يكون لصا لصدق القائل كما مر والتنا
ليس بقيد اذا الاخبار كانت او فلان فاسق ونحو ذلك ما لم يخرج بخر
الدعوى فيه بادبوت هو من لا يغار على امرته ومحرمه باقرطبان
مراد فادبوت بمعنى معصيا يا شارب الخمر يا كحل الزنا يا ابن الفجأة
فيه ايماء الى انه اذا شتم اصله عزز بطلب الولد كما ابن الفاسق يا ابن
الكافروانه يعز بقبوله باقبة لا يقال القبة عرفا الفخر من الزينة
ليكونها اهانته بالاجرة لاننا نقول لذلك المعنى لم يجد فان الزنا بالامر

بسقط المحمد عنده خلافا لهما ابن كمال لكن صرح في المصنفات بوجوب
 الحد فيه قال المصنف وهو ظاهر بابا بن الفاجرة أنت ماوى للصوم
 أنت ماوى الزولجى با من بلغا بيبان يا حرم زاده معناه المتولد من
 الوطى الحرم فيعتم حالة الحيض لا يقال في العفد لا يراد ذلك بل يراد ولد
 الزنا لا نأقول كثيرا ما يراد به الحداع اللبىم فلهذا لا يحد **ف**رغ اقتر
 على نفسه بالديانة وعرفه لا يقتل ما لم يستحل ويبالغ في تغريه وبلا
 جواهر القدرى وفيها فاستتاب وقال ان رجعت الى ذلك فاشهد
 عليه انى فوضه فرجع لا يكون رافضا بل عاصيا ولو قال ان رجعت فهو
 كافر فرجع نلزمه كفارة يمين لا يعزربا حاريا خنزيرا كلبا يائيس
 يا فرد يا فرد يا بقر يا حية لظهور كذب واستحسن في الهداية التعزير
 لو لم يأتى لا شراف وتبعه الزبلى وغيره يا حجام يا بله يا ابن الحجام
 وابوه ليس كذلك **و**وجوب التعزير ثابا بن الحجام بوجوب لانه عرفا بمعنى التجر
 يا بنت هولاء بون بالفارسية وفي المتن في عرفنا بعزرفيهما
 وفي ولد الحرم نصر والاضابط انه منى عليه فعل الخبرارى محر مشرا
 وبعد عار عار يا عزرو ولا لابن كمال يا ضحكة بسكون الهام من بخله
 عليه الناس ما يفضيها فهو من يضحك على الناس وكذا باسخره واختار
 في الغاية التعزير فيهما وفي باسحر يا متا مرون في المتن وسحقوا النفر
 لو المقول له فقيها او علونا اذ هي سرفه على شخص وعجز عن ثباتها لا يعز
 كما اذ هي على الخريد عوى فوجب تكفيره وعجز المذمى عن اثبات ما ادعاه
 فانه لا شئ عليه اذا صدر الكلام على وجه الدعوى عند حكم شرعى لانا
 اذا صدر على وجه السب والانتقام فانه يعزرفتاوى قارى الحديث
 بخلاف دعوى الزنا فانه اذا لم يثبت يحد ما تروى وهو التعزير خو العبد
 غالب في يجوز فيه لا براء والعفو والتكفيل زيلجى واليمين ومجلفه
 بانه ماله عليك هذا الحق الذى يدعى بانه ما قلت خلاصة و
 الشهادة على الشهادة وشهادة رجل وامرأتين كما في حقوق العباد
 ويكون ايضا حقا لله تعالى فلا عفو فيه الا اذا علم الامام ان زنا الفاعل
 ولا يمين كما لو ادعى عليه انه قبل الخه مثلا ويجوز اثباته بمدع شهيد
 به فيكون مدعيا شاهدا الوعد اخر وما في القية وغيرها لو كان
 الذى ادعى عليه ذامرة وكان اول ما فعل بوعظ استخانا ولا يعزرب

ان يكون في حقوق الله فان حقوق العباد ليس للمصنف اسقاطها
 فتح وما في كراهية الظاهر من رجل يصى ويضرب الناس بيده ولسانه
 فلا بأس باعلام السلطان به لينزجر فييدانه من بايئك خبار وان
 اعلام القضا بذلك يكفي لتعزيره **ن**ه **ف**لت وفيه من الكفالة
 معزى البحر وغيره للقضا تعزير المتهم وان لم يثبت عليه وكل تعزير
 لله تعالى يكفي فيه خبر العدل انه في حقوقه تعالى يقضه فيها بعله انفا
 وبقبل فيها الحج المحرم كما تروى عليه فايكتب من المحاضر في حق ان ايعا
 في حقوق الله تعالى ومن افنى بعزير الكاتب فقد اخطا انفى ملخصا
 وفي كالة العيسى عن الشفا من يبيع الحرم وبشر به وبترك الصلاة
 احب واود به ثم اخرجه ومن يقيم بالقتل والشرقة وضرب الناس
 واخذله في السجن حتى يتوب لان شره هذا على الناس وشر الاوتى على
 نفسه شتم مسلم ذميا عزرا لانه انكب معصية فتيقيد مسائل
 الشتم بالسلم انفسا ففتح وفي القية قال ليهودى او يهودى با كافر يات
 ان شق عليه ومقتضاه انه يعزرا لا تركا بل انكب ثم جروا قرة المصركن نظر
 فيه في التهم **ف**لت ولعل وجهه ما تروى يا فاسقنا مثل يعزرا لول
 عبده والزوج زوجته ولو صغيرة كما سيجى على زكها الزينة الشرعة
 مع قدرتها عليها وتركها غسل الجنابة وغسل الخروج من المنزل لو غابر
 حق وتركها الاجابة الى الفرائض لو طاهرة من نحو حبض ويلي بذلك
 ما لو ضربت ولدها الصغير عند بكائه او ضربت جاريته غيره
 ولا تعظ بوعظه او شتمته ولو ينجو باحار او دعت عليه او منعت
 ثيابه او كلته ليسمعها الجنبي او كشفت وجهها لغير محرم او كلته
 او شتمته او اعطت مالم تجر العادة به بلا اذنه والضا بطل كل
 معصية لاحد فيها فلزواج والمولى التعزير وليس منه ما لو طلبت
 نفقتها او كسوتها او لمت لان لصاحبها لا يجزى ولا على الشرع الصلاة
 لان المنفعة لا تعود اليه بل اليها كذا اعمد المصنف ما المذمور على
 ما في الكذب والمنفعة واستنظره في خط الجنبي والاب يعزرا لانه عليه
 وقد من ان اللوق ضرب ابن سبيع على الصلاة ويلي به الزوج نهى
 وفي القية له كراهة طفله على تعلم قران وادب وعلم لغرضت على الولد
 وله ضرب النسيم فيما يضرب ولده الصغير لا ينجى وجوب التعزير

فيجوز بين الصبي وهذا الحق جدي ما لو كان حق الله تعالى بان زنا
 او سرق من غير الضم منه بجته من حد او عزز في ذلك فدمه مدر
 الامرة عزرها زوجها بمثل ما ترفقات لان نأديه مباح فنفذ
 بشرط السلامة قال المصرون بهذا ظاهرا انه لا يجب الزوج ضرب
 زوجته اصلا اذعت على زوجها ضربا فاحشا وثبت ذلك عليه عزز
 كما لو ضرب العلم الضم ضربا فاحشا فانه بعز وبيضته لومات شتى
 وعن الشان لو زاد الفضا على مائة فوات فصف الدبة في بيت المال
 لقتله بفعل ما دون ينفذ وغير ما دون فنقضت بل في **سرو** اذنت
 لنفارق زوجها بغير علة اسلام ونعز خمسة وسبعين سوطا ولا
 ننفزوج بغيره به ينفذ ما لم يقطر الخالة مذهب الشافعي بعز سراجته قد
 بالنقض بعز رجاوى زنا بامرة ميتة بعز راختبارا دعى على آخراته
 وطعته وحبلى ففقت فان برهن فله قيمة النفقة وان خلد
 خصمه فله بغير المذمومة وفي الاشياء خدع امرأتين وانزجها
 وزوجها بحبس حتى يتوب او يموت لسبعة في الارض بالفساد من
 دعوى على آخره بجمده فاسك اهله للظلمة فحبسوم وعزوم عزز
 وبعز على الورع البارد كمن يضر بخمرة التعزير لا يسقط بالتوبة
 كالحديث قال واستثنى الشافعي زوايا الميكات **قلت** قد قدماه
 لا صحابا عن النبي وغيرها وزاد الشافعي في اجناسه ما لم يكره فيض
 التعزير وفي الحديث تحاوا عن عقوبة ذوى الروة الله المحدث في شرح
 الجائع الصغير لما رأى الشافعي في حديث انوافه لانه يوم القيمة
 يبعث بحمله على قبتك له رغا وبقرة لها خور وشارة لها فوج قال يؤخذ
 منه تجزئ الشارق ونحوه فيلحفظ والله تعالى اعلم **كتاب السرقة**
هي لغة اخذ الشيء من الغير خفية وتسمية السرقة سرقة بحاز
 وشرعا باعتبار الحرمة اخذه كذلك بغير حق ايضا باكان ام لا وباعتبار
 القطع اخذ مكلف ولو شئ او عبدا او كافرا او مجنونا حال افاته ناطق
 بصير فلا يقطع اخرس لاحتمال النطق بشبهة ولا اعلى له بال غيره
 عشرة دراهم لم يقل ضرورة لما في المغرب الدراهم اسم للضرورة مباد
 مقدارها فلا يقطع بنقرة وزنها عشرة لانتاوى عشرة مضرورة ولا
 بدنيا قيمته دون عشرة ولتغير القيمة وقت السرقة ووقت القطع

ومكانه بنقوم عدلين لهما معرفة بالقيمة ولا يقطع عند اختلاف المقيمين
 ظاهريه مقصودة بالاخذ فلا يقطع بثوب قيمته دون عشرة وفيه
 دينار او دراهم مصرورة الا اذا كان وعاء لها عادة بجنس ظاهره
 الاخراج فلو يقطع دينار في المزرع لم يقطع ولا ينتظر نقوطه بل يضمن
 مثله لانه سهل ملكه وهو سبيل الحال خفية ابتداء وانتهاء والاخذ
 نهرا ومنه ما بين العشائين وابتداء فقط لوليل او هل العبرة لزعم
 السارق ان لم يرم احد ما خلا من صاحبه بجملة فلا يقطع السارق
 من السارق في حق ما لا يتسارع اليه الفساد كالحكم وفواكه بجته ولا بد من
 كون السرقة مفتوحة مطلقا فلا يقطع بسرقة خمر مسلم ما كان السارق
 او ذميا وكذا الذي اذا سرق من ذي جمل او خنزير او بئنة لا يقطع
 لعدم تقويمها عند نأذره الباقلة في دار العدل فلا يقطع بسرقة في
 دار الحرب او بغير يد ابيع من حرز بئرة واحدة لا تحدمالكة لم تعدد لاشبهة
 ولا ثاويل فيه وثبت ذلك عند الامام كما سبق فيقطع ان اقربها منزلا
 واليه رجع النكاح طابعا فاقر به مكرها باطل ومن المتأخرين من افته
 بصحته ظاهريه زاد الفقيه من معز بالخزانة المفتين ويجلضه لبقتر
 وسحقه او شهد رجلا ولو عبد بشرط حضرة مولاه ولا تقبل على اقره
 ولو بحضرة وسألها الامام كيف هي وابن هي وكم هي زاد في الذر روماء
 ومثي وممن سرق وبينها احب الالدره ويجبسه حتى يبال عن
 الشهود لعدم الكفاية في الحد ودوبال المفسر الكلال الزمان وما
 في الفسخ لا لكاه خريف نهرو حتى رجوعه عن اقراره بها وان ضمن
 المال وكذا لو رجع احد ما وقال حومالي وشهد على اقراره بها
 وهو مجحد ويسكت فلا يقطع شرح وحياته فان اقربها ثم هرب
 فان في فوره لا يبيع بخلاف الشهادة كذا نقله المصنف عن الظاهرية و
 نقله شارح الوهبانية بالافيد الفورية ولا يقطع بنبول واقراره
 على عبده بها وان لم يزل المال لاقراره على نفسه والسارق لا ينفذ بعقوبته
 لانه جور بجنس وعزاه التمسك بالوقعات مع الاية خلاف النزع
 ومثله فالسراجية ونقل عن التجنيس عن عصام انه سئل عن سارق
 منكرف قال عليه البين فقال لا مير سارق ويمن ها فابا السوط فابو
 عشرة حتى اقره بالسرقه فقال سبحان الله ما رايت جورا شبه

خاتمة من الماذون

بالعدل من هذا وفي كراه البرازية من الشياخ من افته بصحة افاره
 بها مكرها وعن الحسن يحل ضربه حتى يقتل ما يظهر العظم وتقل البصر
 عن ابن العز الممنوع في حق انه عليه الصلاة والسلام امر الزبير بن العوام بقتل
 بعض المعاهد بن حنين كتم كتر جبي بن اخطب ففعل قدامه على المال قال
 وهو الذي يبيع الناس وعليه العمل ولا فالشهادة على الشرقات اندر
 الامور ثم نقل عن الزبلي في تحريم قطع الطريق جواز ذلك سياسة و
 اقره المصنف بالبرهان الكمال زاد في التمهيد وينبغي التعميل في زماننا
 لغلبة الفساد ويجعل ما في التجسس على زمانهم ثم نقل الصنف من الغلبة
 لو كسرت او بدده ضمن الشكك ارشده كالمال لا لو حصل ذلك بشئ
 الجدار او مامات بالضرب لندوره وعن الذخيرة لو سعد النطح
 ليقتر خوف التعذيب فسقط فمات ثم ظهرت السرقه على يد اخر كان
 للورثة اخذ الشكك ابدية ايهم وبما غرمة السلطان لتعديبه في هذا
 الشكك ويبيح في الغصب فقط بالقطع بينة او اقرار فقال السرقه
 هذا مناعته لم يسرقه متي وانما كنت اودعته او قال شهيد شهيد
 بزور او اقر هو بياطل او ما شبه ذلك فلا قطع ويندب ثلثه
 كذا يقر بالسرقه كما لا قطع لو شهد كافران على كافر ومسلم بها في خفا
 اي الكافر والمسلم ظهريه نثارك جمع واسا كذا قدر رضاب
 قطعوا وان اخذ المال بعضهم استعان بالساد ولو فهم صغير
 او مجنون او معتوه او محرم لم يقطع احد وشرط للقطع حضور شاهد
 وفيه وقت القطع كحضور المذني فيه حتى لو غابا او ماتا لا قطع
 وهذا في كل حد سوى حرم وقر مجر قلت لكن نقل المصنف في الباب ان
 يصح خلافه فتنه ويقطع بساج وفنا وابوس بفتح الباء وعود
 ومسلك وادهان وورس وزعفران وصندل وعنبر وفصوص
 حضري زمررد وياقوت وزبرجد ولؤلؤ ولعل وفبر وزج وانا
 وباب غير مركب ولو متخذين من خشب وكذا بكل ما هو من اموال
 وانفسها ولا يوجد في دار العبد مباح الاصل غير مرغوب فيه هذا
 هو الاصل لا يقطع بتافه اي حقير يوجد مباحا في دارنا كشك لا يجر
 عادة وحشيش وقصبة او ملجأ وطبر ولوبط او دجا جاك لا يصح
 غايه وصيد وزربنج ومغرة ونورة زاد في المحبة واشنان وفم وشم

وخرف وزجاج لسرعة كسره ولا يمايت ارفع فساد كلين ولم ولو
 قد بدا وكل من ياكل كبر وفيه نام قحط لا قطع بطعام مطلقا شمني
 وفاكهة رطبة وتمر على شجر ويطح وكذا لا يبيح حولا وزرع لم يحصد بعد
 الامراز واشربة مطربة ولولا ذهاب اكلات لم ولو طبل الغزاة في الاصح
 لان صلاحته للموسم شبيهة غايه وصلب ذهب او فضة وشطرنج
 ونرد لتاويل الكسره نصاب عن النكرو باب مسجد ودار لانه حرز لا حرز
 ومصحف وصحة حر ولو محليين لان الحلية بيع وعبد كبير يعبر عن
 نفسه ولو نائما او مجنونا او غي لا يملكه لما غصب او خداع ودفات غير
 الحيا لانها الوشعية ككبت فنبر وحديث وفقه كصحف ولا فكتيب
 بخلاف العبد الصغير وودفات الحيا الماضي حسابها لانه المقصود في
 فيقطع ان يبلغ نصابا الما الممول بها فالنقصود علم ما فيها وهو ليس
 فلا قطع بالافرق بين دفات تجار وديوان واقواف نهر وكلب وفيه
 ولو عليه طوف من ذهب علم السارق به ولا لانه بيع ولا يجبانة في وده
 ونهب اي اخذ قهرا وخلا سري اختطاف لانتفاء الركن ونشئ لقبور
 ولو كان القبر في بيت مغفل فلا يصح او كان الثوب غير الكفن وكذا
 لو سرقه من بيت فيه قبر او ميت لتاويله بزيادة القبر او النجس بولاد
 بدخوله عادة ولو اعتاده قطع سياسة ومال عانة او مشرك ومير
 مسجد واسار كعبة ومال وقف لعدم المالك بحر ومثل ابنه ولو دبه
 مؤخلا او زائدا عليه او وجد لصيرورته شريك اذا كان من جنسه
 ولو حكما بان كان له درهم فسرق دنانير وبعكه هو الاصح لان
 النفعين جنس واحد حكما بخلاف العرض ومنه الملقى يقطع به مالم
 بغل اخذته رعا او قضا واطلق الشك في اخذ خلاف الجنس للجمانة
 في الماينة قال في المحبة وهو وسع فيعمل به عند الضرورة بخلاف
 سرقته من غير ابيه او غير ولد الكبير او غير مكاتبه او غير عبد
 الما دون المديون فانه يقطع لان حق الاخذ لغيره ولو سرق من غير ابيه
 الصغير لا كسرة شي يقطع فيه ولم يغير ايتا لو تبدل العين والسبب
 كالبس يقطع على ما في المحبة ومن ذي حرم محرر لا يرضاع فلو حررت
 برضاع قطع كابن عم هو راضا عاقا راضا حرم راضا عاقا
 فسقط كلام الزبلي ولو لم يرضه او مال غيره اي غير ذي الرحم بخلافه

اذا سرق من بيت غيره فانه يقطع اعتبار الحرم وعدمه وبخلاف
 مرضعته صوابه مرضعته بلا تاء ابن كمال مطلقا سواء سرق من
 بيتها او بيت غيرها فانه يقطع لما مروى بسرقه من زوجته وان
 تزوجها بعد القضاء بجهره وزوجها ولو كان السارق من حرز
 خاضله ولا عبد من سيده وعرسه وزوج سيده لا اذن بالذنوب
 عادة ولا من مكانه وخته وصهره ومن مغنم وان لم يكن له حق
 فيه لا مباح الاصل فصا شبهة غاية بجحا وجمام في وقت جرت العا
 بدخوله وكذا حوت الخمار والمخانات بجحى وببيت اذن في دخوله ولو
 اذن لمخصوصين فدخل غيرهم وسرق ينبغي ان يقطع واعلم انه لا يغير
 الحرز بالحفاظ مع وجود الحرز بالمكان لانه قوي فلا يعتبر بالحفاظ في
 الحمام لانه حرز ويعتبر في المسجد لانه ليس بحرز به بفتة شتمى وكل ما كان
 حرز النوع فهو حرز للانواع كلها فيقطع بسرقه ولو لم من استطيل على
 المذهب وقبل حرز كل شيء معتبر بحرز مثله ولاول هو الذهب عت بنا
 مجنى لكن جزم القهقهة بان الثاثة هو الذهب فنبت ولا يقطع فقا
 هو من يسرق الدرهم بين اصابعه وفشا ثاثة بالفاء من بجى لغلق البنا
 ما ينفخه اذا فتر انونا وابا بك نهرا او خلا البيت من احد فلو فيه احد
 وهو لا يعلم به قطع شتمى ويقطع لو سرق من السطح نصا بالانه حرز
 شرح ومبانيتا ومن المسجد اذ به كل مكان ليس بحرز فعم الطريق والعمارة
 ورب الساع عنده لا يجيئ براه ولو لم الحافظ نائما لا يقطع لو
 سرق ضيف مما اضافه ولو لم بعض بيوت الدار ومن صندوق
 مقفل لا اختلال الحرز وسرق شيئا ولم يخرج من الدار لشبهة عدم كنه
 بخلاف الغصب وان اخرج من حجرة الدار المتعة جدا لا يحسن او غار
 من اهل الحجرة على حجرة اخرى لان كل حجرة حرز او نقب فدخل والى كذا رايه
 في فتح المتن والشرح باو وصوابه باللو وكل في الكثر شيئا في الطريق يقطع نصا
 ثم اخذه قطع لان الرمي حمله يعتاده السارق فاعتبر لكل فعلا واحدا
 ولو لم ياخذه واخذه غيره فهو مضيع لا سارقا وحمله على راية فشا
 واخرجه او علق رسته في عنق كلب وزجره لان سيرة يضيء اليه
 او الفسا في الماء فاخرجه بخربك السارق لما تروا لا بخربك بل اخرج
 قوة جريه على الاصح لانه اخرج بسببه ربا على قطع في الكل ما ذكرنا و

بالقطع

وقيل على الذمعي وهو لا يصح كالتارق ورجله البكر من الكعبان
 فان عاد ثالثا لا وجب وعزرا ايضا بالضرر حتى ينوب اي تظهر
 امارات التوبة شرح وبيانته وما روى بقطع ثالثا وارجا ان
 صح حمل على السياسة او تفخ كمن سرق وابها ما اليه من مقطوعة
 او مثلا او اصبعان منها سوى الابهام ورجله اليمنى من مقطوعة
 او مثلا لم يقطع لانه هالك بل يجبس ليتوب ولا يضمن فاصح اليد
 البكر ولو عمد في البصحة نهرا اذا امر بخلافه لانه ثلث واختلف
 من جنسه ما هو خير منه وكذا لو قطعه غير الخد في الاصح ولو
 قطعه احد قبل الامر والقضا وجب الفصا في العمد والذبة في الخطا
 وسقط القطع عن السارق سواء قطع بينه ام يساره وقضا النكاح
 بالقطع كالامر على البصحة فلا ضمان كافة وفي السراج سرق فله يؤخذ
 بهما حتى قطعت يمينه فصا صا قطعت رجله البكر وطلب السروق
 منه المال لا القطع على الظاهر غير شرط القطع مطلنا في قرار وشهادة
 على المذهب لان المضمومة شرط لظهور السرقة وكذا حضوره في
 المشروقة عند الاداء للشهادة وعند القطع لاحتمال ان يقره
 بالملك فيسقط القطع لاحضور الشهود على البصحة شرح المنظومة ونزه
 المصريات لكنه مخالف لما قد ساءنا وشرحا فليجروا قدره
 في الشرب لا يثبت بما يفيد ترجيح الاول فتا تلت ثم فرع على قوله وطلب
 المسروق فيقال فلو قرأه سرق مال الغائب بوقف القطع على
 حضوره ومخاضته وكذا لو قال سرق هذه الدراهم ولا ادرك
 لمن هو ولا اخبر لي من صاحبها لا قطع لانه يلزم من جهالة عد
 طلبه وكل من له يد صحة ملك المضمومة ثم فرع عليه بقوله كوني
 وغاصب وممن ومن ومنول واب ووصه وفا بضرط سوسم شرا
 وصاحب ربا بان باع درهما بدرهمين وقبضهما فسرقاته لان
 الشراء فاسد بمنزلة المضمومة بخلاف معطي الزبا لانه بالنسبة لم يبق
 له ملك ولا بد شتم ولا قطع بسرقة اللقطة خائبة وملا بدله
 صححة فلا يملك المضمومة كسارق سرق منه بعد القطع لم يقطع
 بمضمومة احد ولو مالكا لان يده غير صححة كما ياله انما وبقطع
 بطلب مالك ايضا لو سرق منهم اي من الثلاثة وكذا بطلب الايمن مع

مع غيبة المرتفعين على الظاهر لانه هو مالك لا بطلب المالك
 المعين المسروقة او بطلب السارق لو سرق من سارق بعد القطع لتفوت
 عصمته بخلاف ما اذا سرق الشك من السارق الاول قبل القطع وبعد
 دري بشبهه فان له ولرب المال القطع لان سقوط النقص ضروري
 القطع ولم يوجد فصا كالفصا ثم بعد القطع مال الاول سترده
 روايتان واختار الكمال رده للمالك سرق شيئا ورده قبل المضمومة
 عند القضاء الى المالك ولو حكما كاصوله ولو في غير عياله ومملكه اي
 السروق بعد القضاء بالقطع ولو بجهة مع قبض او ادعائه ملكه
 وان لم يبرهن الشبهة او نقصت قيمته من النصب بنقص التعريف
 بله المضمومة لم يقطع في السائل الاربع افر البسرة نصاب ثم ادعى
 احدها شبهة مسطرة للقطع لم يقطع لم يقطع فله باقرارهما لانه لو اقر
 انه سرق وفلان فانكر فلان قطع المنكر لقوله قتلنا انا وفلان ولو
 سرقا وغاب احدهما وشهد اي شهادتان على سرقتهما قطع الما
 لان شبهة الشهرة لا تغبر ولو اقر عبد مكلف بسرقة قطع وزد
 السرقة الى المسروقة لو قامت كما لو قامت عليه بينة بذلك لكن
 بشرط حضرة مولاه عند اقامتها خلافا للفتا لا عند اقراره بمجد
 اتفاقا ولا غرم على السارق بعد ما قطعت بينة هذا لفظ الحديث
 درر وغيره ورواه الكمال بعد قطع بينة وترد العين لو قامت و
 ان باعها او وهبها البقايا على ملك مالكها ولا فرق في عدم الضمان
 بين هلاك العين واستهلاكها في الظاهر من الرواية لكنه يفتي
 بدارا قيمته بانه سواء كان الاستهلاك قبل القطع او بعده
 مجتبي وفيه لو سئل ان الشئ منه والموهوب له فالمالك تضمنه
 ولو قطع لبعض السرقات لم يضمن شيئا وقال ايضا من مال لم يقطع
 سرق ثوبا فشقته نصفين ثم خرجه قطع ان بلغت قيمته نصابا
 بعد شقته ما لم يكن انا فابان ينقص اكثر من نصف القيمة فله تضمين
 القيمة فيملك مستند الى وقت الاخذ فلا قطع ويبيح ومن يضمن
 نقصان الشئ مع القطع صح الحياز في اوقات الكمال الحق نعم ومنى
 اختار تضمين القيمة بسقط القطع لما مر ولو سرق ثاة فذبحها
 فاخرجها لا ما ترائه لا قطع في اللحم وان بلغ لحمها نصابا بل يضمن

فان قاتلوك فاقتلوكم وتحريمه في الاشهر الحرم فنسوخ بالعصا ما كان قاتلوا
المشركين حيث وجدتموهم ان قام به البعض ولو عبيد او نساء سقط
عن الكل ولا يقيم به احد في زمن ما اتموا بتركه اي اثم الكل من الكفارة
وانما ان تنوم ان فرضته سقط عن اهل الهند بقيام اصل الزوم مثلا
بل يفرض على الاقرباء قريبن العدو والى ان تقع الكتابة فلو لم تقع لا بكل
الناس فرض عين كصلاة وصوم ومثله الجنابة والنجس بزوماته
في الذرر لا يفرض على صبي وبالغ له بون واحد ما كان طاعها فرض
عين وقال الله عليه وسلم للعباس بن مرداس لما اراد الجهاد
الزم منك فان الجنة عند رجل منك سراج وفيه لا يجل سقر فيه خطر
الابادتها وما لا خطر فيه بجل الاذن ومثله السفر في طلب العلم وبعد
وامرأة لحق المولى والزوجه ومفاده وجوبه لومها الزوج به فحج وعلا
غير الزوجه **فقد قلت** تغيل الشتم في بضعف بنيها فيد خلافة
وفي الجرح ما يلزمها امره فيما يرجع الى النكاح ونواحيه وعي ومعدى
اعرج فحج واقطع الجرح ومدون بغير اذن غريمه بل وكيفية ايضا
لو بامره تجسس ولو بالنفس نهده في المال اما الموجل قبله المزوج
ان علم رجوعه قبل حلوله ذخيره وعالم ليس في البلدة فقه منه فليس
له الغزو وخوف ضياعهم سراجية وعلم في البرزخية السفر ولا يخفى
ان المقتد يفيد غيره بالاولى وفرض عين ان هم العدو فخرج الكل
ولو بلا اذن وبما اثم الزوج ونحوه بالنسب ذخيره ولا بد لفرضه من قيد
اخر وهو الاستطاعة فلا يخرج المرضي له نف ما من يقدر على المزوج
دون الدفع جنبه ان يخرج لتكثر السواداها بافح وفي الصراجية و
شرط لوجوب القدرة على السلاح لا من الطريق فان علمته اذا حارب
قتل وان لم يحارب لم يلزمه القتال ويقبل خبر المستنفر ومتاك
السلطان ولو كان كل منها فاسقا لانه خبر يشهر في المال ذخيره
وكره للمعل الى اخذ المال من الناس لاجل الغزاة مع الفئحة وجوده في
بيت المال درر وصد الشريعة ومفاده ان الفئحة الغنية
فلتحفظ ولا لا دفع الضرر الاعلى بالارضة فان حاصرناهم دعوتهم
الى الاسلام فان اسلموا فيها والا فالجزية لوجها لهما كما يسجي فان قبلوا
ذلك فلم مالنا من الانصاف عليهم ما عينا من الانصاف فخرج

العبادات اذ الكفار لا يخاطبون بها عندنا يؤتونه قوله على رضى الله
تعالى عنه انما بدلول الجزية لتكون دما وهم كد ما يتاوا مواليهم كما مولانا ولا يجل
لنا ان نقائل من لا تبلغه الدعوة بفتح الذالك الاسلام وهو وان اشهر
زمانا شرقا وغربا لكن لا شك ان في بلاد الله من لا شعور له بذلك حتى
لو بلغه الاسلام لا الجزية ففي الت ان خائنه لا ينبغي قتالهم حتى يدعواهم
الى الجزية نهر خلافا لما افله الضر وندهون دما من بلغه الا اذا اضطر
ذلك ضررا ولو بغلبة الظن كان يستعدون او يتحذرون فلا يفعل
فتح ولا يقبلوا الجزية يستعين بالله وخاربههم بنصحا يتق وعرفهم
وعرفهم وقطع شجارهم ولو ممترة وفساد زرعهم الا اذا غلب على الظن
ظفرا فيكره فتح وربما سبيل ونحوه وان نذر سوا بعضنا ولو نذر
بنبي سبيل ذلك النبي ونقصدهم الى الكفار وما اصيب منهم من السيل
لا دية فيه ولا كفارة لان الفدوى لا تفرق بالغرامات ولو فتح الامام
بلدة وفيها مسلم او ذمي لا يجل قتل احد منهم صلا ولو خرج واحد مامل
حينئذ قتل البقية الجواز كون المخرج هو ذلك فتح ونهيها عن اخراج ما يجب
تعظيمه وجبره لا تخفاف به كصحف وكتب فقه وحدث وامرأة و
لو عجزوا المداوة هو لا يصح ذخيره واراد بالنتهي ما في مسلم لا تافروا
بالقران في ارض العدو ولا في حيشة يؤمن عليه فلا كرامة لكن اخراج النصارى
والاما اولى واذا دخل مسلم اليهم بامان جازهم للصحف معه اذا كانوا
يوفون بالعهد لان الظاهر عدم تعرضهم هداية ونهيها عن عذرو
غلول وعن مثله بعد الظفر بهم ما قبله فلا باس بها اختيارا ومن
قتل المرأة وغير مكلف وتبع هدم فان لاصباح ولا نساله فلا يقتل
ولا اذا ارتد واعى ومقعد وزمن ومعتوه وراهب واهل كتاب لم
يخاطبوا الناس الا ان يكون احد هم ملكا او مفتا او ذاريا او مال
في الحرب ولو قتل من لا يجل قتله ممن ذكر فعله النوبة والاستغفار فقط
كبار المعصاة لان دم الكافر لا يتقوى الا بالامان ولم يوجد ثم لا يبركون
في دار الحرب بل يجلونهم تكثير الدخى ونمايه في السراج وبسجى فرعان الاول
لا باس بجل اهل الشرك لوفيه غنظهم ووافغ قلبنا وقدمنا ابن مسعود
يوم بدر راس ليه جمل والقاه ابي بن يدريه عليه الصلاة والسلام
فقال النبي صلى الله عليه وسلم الله اكبر هذا فرعون وفرعون امي كان

شتره على وعلى اعطاه من شتر فرعون على موسى وامته ظهر برت
التنقا لابي اس بنش قبورهم طلب المال تناخانية وعبارة الحانية قبور
الكفرة فعت الذمي ولا يحمل الفدرع ان يبدأ اصله الشريك بقتل الا
يبدأ قريبه السعي او يمنع الفرع عن قتله بالثبته لاجل ان يقتله غيره
فان فقد قتله ولو قتله فهدر راعدهم العاصم ولو قصد الاصل
قتله لا يمكن دفعه لا يقتله قتله لمواز الذفع مطلقا ويجوز الصلح
للمهاد معهم بما لم يمتهم او من اؤخر القولة نقض وان حجبوا التسليم
فاجب لما وتبذوا فاعلمهم بنقض الصلح تحرزا عن العذر المحرم لو خيرا
لنعله عليه الصلاة والسلام باهل مكة ونفقاتهم بالانذاع حياة
ملكهم ولو بقتال كمنعة باذنه ولو بدونه انتقص خفهم فقط و
نصالح المرتدين اذا غلبوا على بلدة وصارت دارهم دار حرب لو خيرا
بلا مال ولا يغلبوا على بلدة لان فيه تقرير المرتد على الردة وذلك
لا يجوز فتح وان اخذ المال منهم لم يرد لانه غير معصوم بخلاف اخذه
من بغاة فانه يرد بعد وضع الحرب او زارها فتح ولم ينسج في الزلجي
يحرم ان ينسج منهم ما فيه تقويتهم على الحرب كحديد وعبيد وخيل
ولا تخله اليهم ولو بعد صلح لانه عليه الصلاة والسلام عت عن
ذلك وامر باليرة وهي الطعام والقماش فجاز استحسانا ولا تقتل
من امنه حر او حرة ولو فاسقا او عمو فانيا او صبت او عبد اذا زلها
في القتال باي لغة كان الامان وان كانوا لا يعرفونها بعد معرفة الدين
ذلك بشرط سماعهم ذلك من المسلمين فلا مان لو كان بالبعد منهم
ويصح بالصرح كامت او لا باس عليكم وبالكناية كتمثال ذائفة امانا
وبالاشارة بالاصبع الى السماء ولونادى الشكر بالامان صح او منفا
وصح طلبه لذرا ربه لا لاهله ويدخل في الاولاد والابناء والاولاد
البنات ولو اغار عليهم عسكر اخبرتهم بعد القضية علموا بالامان
فعلى القاتل الدية وعلى الوطى المهر والولد حرم مسلم تبعا لبيه
وتزول النساء ولا موال الى اهلها بعنه بعد ثلاث حيض وينقض الامان
الامان لو بقاؤه شل ومباشرة بلا مصلحة يورث وبطلان
ذمي الا اذا اسره به مسلم ثمني واسير وناجر وصحة وعبد مجبور
عن القتال وصح محمد امان العبد وفي الحانية خدمة المسلم مولا

الحرب امان له ويحسون وتخص سلم ثمة ولم يهاجر لبنا لانهم لا يكون
القتال والله اعلم **باب المغنم** وقسمت في المغنمة
ما نيل من الكفار غنوة والحرب قائمة فخمس وباقيها للغنائم والنبي
ما نيل منهم بعد كرم وهو كفاة المسلمين اذا فتح الامام بلدة صلحا
جرى على موجب وكذا من بعده من الامراء وارضها بقية مملوكة لهم و
لوفضها عنوة بالفتح اي فصر اقسامها بين الجيش ان شاء او اقر اهلها
عليها بجزية على رؤسهم وخرج على ارضهم والاولى عند حاجة
الغنائم واخرجهم منها وانزل بها قوما غيرهم ووضع عليهم الخرج
والجزية لو كانوا كفارا فلو مسلمين وضع العشر لا غير وقتل الاسارى
ان شاء ان لم يسلموا واسرفهم وتركهم احرار اذ منة لنا الامشركى
العرب والمزدين كما يجي وحرورهم اى اطلاقهم بحانا ولو بعد
اسلامهم ان كمال لتعلقوا بالغنائم وجوز التفتي القولة تعافانا
من بعد واما فدا قلنا انني بقوله تعافا اقتلهم حيث وجدتمهم
شرح مجمع وحرر قد اؤم بعد تمام الحرب متافيه فيجوز بالمال لا
بالاسير السلم درر وصد شرعية وقالا يجوز وهو ظاهر الروايتين
عن الامام ثمنى وانفقوا لانه لا يفاذى بسا وصبيان وخيل و
سلاح الا ضرورة ولا باسير اسلم بسلام الا اذا امن على اسلامه ورم
رده الى دارهم ثابت في فتح الشرح تبع المذرر دون المن تبع
لان كمال العلم به من منع المن بالاولى وحرر عقر دابة شق قتلها
له دارنا فتدبج وتحرق بعده اذ لا يعذب بالثان لا زيجا كالتق
اسلحة وامتنعة تغذ رفقها وما لا يجوز منها كحديد يدفن بموضع
حف وتكسر اوانهم وراق ادهانهم مغابطة لهم وبذلك صبيان
ونساء منهم شق اخرجها بارض خربة حتى يموتوا جوعا وعطشا لله
عن قتلهم ولا وجه الى بقائهم وجد المسلمون حبة او عقر با في دارهم
ثمة اى في دار الحرب يترعون ذنب العقب وانيا الخنق قطع الضرر
عنا بالقتل البقاء للثقل تناخانية وفيها مات نساء مسلمات
ثمة واهل الحرب يحامعون الاموات يحرق بالثان ولا ينقسم غنمة
ثمة الا اذا قسم عز اجسادا وحاجة الغزاة فتصح اولاد ايداع فحق الا ان يكن
للامام حولة فان ابوهل يجبرهم باجر المثل روايتان فاذا بعد رفاق

ان صحح قبل الغينة استحققة استحقاقا لا لومها فذكرنا رعايته وكنا
الفرق حصول الارهايكبير مريض بالهرم ولو غصب فرسه قبل
دخوله وركبه اخر ونفد ودخل راجلا ثم اخذه فله سهمان لا اياها
ولو بعد تمام القتال فانه يسقط في الاصح لانه ظهر ان قصده
التجارة فحق واقرة المصل لكن نقل في الشبلاركية عن الجوهرة والتبيين
ما يخالفه وفي القهستاني الوبا عه في وقت القتال فاجل على الاصح و
بعد القتال فارس بالانفاق انتهى فنبته وتحفظ هذه القيود خوف
للمطاع في الاف والقضا ولا يسمهم بعد وصية وامرأة وذمي ويجنون
ومعنون ومكاتب ورخص لهم قبل الخراج الخمس عندنا اذا باشر والقتال
او كانت المرأة تقوم بمصالح المرضى وتداوى الجرحى وذلك الذي على
الطريق ومفاده جواز الاستعانة بالكافر عند الحاجة وقد استعنا
عليه الصلاة والسلام باليهود على اليهود ورخص لهم ولا يبلغ النجم
الا في الذي اذا لم يزد على النهم لانه كالأجرة والبرازين خيل
الجم والعناق بكسر العين جمع عتوقكم خيل الجيد والعجين الذي
ابوه عبي زوامته بعجمة والمقصد عكسه قاموس سوا الاسبهم
للمرحلة والبغل والمارع دم الارهاب والمتمسك بقا بقية اثلاثنا
عندنا للنيهم والمساكين وابن السبيل وجاز صرفه لصنف واحد
فحق وفي المنة لو صرفه للغنائمين لحاجتهم جاز وقد حققته في
شرح المتن وقدّم فقهاء ذوي القربى من بني هاشم منهم من لا يثاب
الثلاثة عليهم لجواز الصدقات لغيرهم لانهم ولا حق لا غنايم
عندنا وما نقله الصريح عن الجرحى ان ما في الحاروي في يد تريج الصنف
لا غنايمهم نظرية في النهر وذكره في التبرك باسمه في ابتداء
الكلام ذلك كله وسببه عليه الصلاة والسلام سقط بموته لانه
علق بمشقة وهو الرسالة كالصنف الذي كان عليه الصلاة والسلام
بصطفية لنفسه ومن دخل دارهم باذن الامام او منعة اى قوة
فا غار خمس ما اخذ ولانه غنية والا لا لانه اختلاس وفي المنة
لو دخل الربعة خمس ولو ثلاثة لاقال الامام ما اصبتم لالمنه فلو
لهم منعة لم يجوزوا الاجاز ونادى ان ينقل وقت القتال حشا
وتحريضا فيقولون قتل قتيلا فله سلبه ستماء قتيلا لقبخزونه

بجال لوفهم فقد ركل على حمله قسم بينهم والافهونما شققتله وسبقه
ولم يبع الغنيمة قبلها الا لامام ولا غيره بغير النمل ما لوباع شيئا
لطعام جاز جوصرة ورد البيع او وقع دفع الفساد فان لم يكن
رد ثمة لغنيمة خائبة ومد ولحقها ثمة كفتا لئلا سوف وحرية
ومرذا سلم ثمة بلا قتال فان قاتلوا شاركوهم ولا من تاب ثمة
قبل قسمة او بيع ولو مات بعد احد ما ثمة او بعد الارزاد ارنا يورث
نصيبه لئلا ملكه تاريخانية وفيها اذ عى رجل شهود الوقعة وبر
وقد قمت لم تنقض سخا ناو يعوض بقدر حظه من بيت المال
وما في الجرم قياس الوقعة على الغنيمة ردة في النهرو حرزناه في الوقف
ولهم اى للفائدين لا غير لا منتاع فيها اى في الحرب بعلف وطعام
وطعام وحطب وسلاح ودهن بلا قسمة اطلاق الكل تبع الملك كثر
وقيد في الوقاية السلاح بالحاجة وهو الحق وقيد الكل في الظهيرية
بعد نهى الامام عن كلة فان نهى لم يبع في بيعي تبديد السنون به وبلاي
ونمول فلوباع ردة ثمة فان قمت تصدق به لو غير فقير ومن
وجد ما لا يملكه اهل الحرب كصيد وعلف فهو مشترك فيتوقف
بيعه على اجازه الامير فان هلك او لثمن نفع اجازه والارده الغنيمة
بحر وبعد الخروج منها لا الارض احم ومن اسلم منهم قبل مكه عصم
نفسه وطفله فكل ما معه فان كا فواخذ والحرز نفسه فقط او وده
معصوما ولو ذمتا فلو عند حربة ففكا الواسم ثم خرج البنائم
ظهرنا على الذارقالة ثمة في سوى طفله لتبعته لاولده الكبير ورزق
وحملها وعقاره وعبيده المقاتل وامته المقاتلة وحملها لانه جز الام
حربة دخل ارنا بغير امان فاخذ احدنا فهو وما معه في ككل المسلمين
سواء اخذ قبل السلام او بعده وفا لا اخذه خاصة وفي المنسروا
فيه وفيه استاجر لخدمة سفره فغزا بغير السلأجر وسلاحه فمعه
بينه الا اذا شرط في العقد انه لا استاجر **فصل في كيفية القسمة**
المعتبر في الاستحقاق اسهم فارس وراجل وقت المجاوزة الى انقضاء
من دارنا وعت الشهد وقت القتال فلو دخل اى الحرب فارسا فتفق
اى مات فرسه استحق سهمين ومن دخل ارجلا فتكس فرسا استحق
سهما ولا يسهم لغير فرس واحد صحيح كبير صالح لقتال فلو مضى

او يقول من اخذ شيئا فهو له وقد يكون يدفع مال او ترغيبا بالخير
 نفسه واجل الامر به واختيار الادع على مقصود مندوبك بخالف
 تعبير القدر وري بالباس لا نه ليس مطردا لما تركه ولي بل يستعمل في
 المندوب ايضا قاله المص ولذا عبر في الميسر بالاسخبات يستحق
 الامام لو قال من قتل قتيلا فله سلبه اذا قتله هو شخصانا بخلاف ما لو
 قال من قتل من قتلته انا فلي سلبه فلا يستحقه الا اذا عثر عليه
 ظهيرة ويستحقه مستحقهم او رضى عنه الذي وغيره وذا في القتل
 انما يكون في مباح القتل فلا يستحقه بقتل المرأة ومجنون ونحوهما من
 لم يقتل وسام القاتل مقالة الامام ليس بشرط في استحقاقه ما نقله
 ان ليس الوسيط سماع الكل وبعده كل قتال في تلك السنة ما لم يرجعوا
 وان مات الولي او عزل ما لم يمنع الشقاق منه وكذا يعلم كل قتيل انه نكرو
 في سياق الشرط وهو ان قتل قتيلا ولو قال ان قتل
 ذلك الفارس فلك كذا لم يصح وان قطعت رأس وليك القتل فلك
 كذا صح ولو نقل الشربة في قطعة من الخبز من اربعة الى اربعة ما نقله
 من الشربة وهو الشربة لا درر الزرع وسمع العكرد ونحوها فله القتل
 استحقاقا ظهيرة وجاز التنفيل بالكل او بقدر منه لسرية لاهكر
 والفرق في الذرر ولا ينقل بعد الا حرازا الى دارنا الامن للمسلمين
 لصف واحد كما ترسله ما معه من مركبه وشيابه وسلاحه
 وكذا ما على مركبه لا يخلو اذ تفرق والتنفيل كما قطع حق الباقي
 لا الملك قبل الا حرازا الى الامام فلو قال الامام من اصحاب جارية
 فهي له فاصابها مسلم فاستبرأها لم يحمل له وطئها ولا يجبرها على
 اخذها المتخصص ثمة واستبرأها لم يحمل له اجماعا والسلب للكل ان لم
 لحديث ليس لك من سلب قتيلا الا ما طابت به نفس ما ملث
 حملت حديث السلب على التنفيل **قلت** وفي معروض النسخة
 السعد هل يحمل وطئ الاما الشربة من الغزاة لان حيث وقع لا يشاء
 في قسمهم بالوجه المشروع فاجاب لا توجد في زماننا فيه شرعية
 لكن في **سنة** ثمانية واربعين وسنة حياية وقع التنفيل الكلي فبعد
 اعطاء المنس لان في شبهة ابدانته فيلحفظ والله اعلم **باب**
استيلاء الكفار على بعض اموالنا اذا سب كافر كافرا

اخذ بالحرز واخذ ماله ملكه لاستيلائه على مباح ولو سب كافر
 اهل الذمة من دارنا لا يملكونه لانهم حرار وملكنا ما اخذ من ذلك
 السب لكافران غلبنا عليهم عتبارا باملاكهم وان غلبوا على اموالنا
 ولو عبد مؤمن او حرزوها بدراهم ملكوها لا لاستيلائه مباح لما ان
 الضم من مذهب اهل السنة ان الاصل في الاشياء التوقف ولا باحة راي
 المعزلة بل لان العصمة من جملة الاحكام المشروعة وهم لم يخاطبوا بها
 فبقى في حقهم ما لا غير معصوم فيمكنونه كما حقه صاحب الجمع في
 شرحه ويفرض علينا البناء عليهم فان اسلموا نقر ملكهم وان غلبنا عليهم
 اى بعد ما حرزوها بدراهم انا قبله فهي ملكنا بجاننا مطلقا فن
 وجد ملكه قبل القسمة بين المسلمين لا بين الكفار كما حقه في الذرر
 فيسوله بجاننا بلا شبهة وان وجد به بعد فهو له بالقيمة جبر للضرر
 بالقدرا يمكن ولو كان ملكه مثليا فلا سبيل له عليه بعدها اذ لو اخذه
 اخذه بمثله فلا يفيد ولو قبلها اخذه بجاننا كما مر وبالتمن الذي
 اشتراه به لو اشتراه منهم تاجر من العدة واورجه الى دارنا وبقيمة
 العرض لو اشتراه به وبالقيمة لو اتهم منهم زاد في الذرر او ملكه بعقد
 فاسد كن في الجرشه بخمر وخمر ليس لملكه اخذه باتفاق الزوايا
 وكذا لو اشتراه بمثله شربة او مثله قدر او وصفا بعقد صحيح او فاسد
 لعدم الفائدة فلو باقل قدر او اردي وصفا فله اخذه لانه يفيد
 وليس به لانه فداء وان وصلت في عينه او قطع يده واخذ مشربه
 ارشه او فقاها المشتري في اخذه بكل الثمن ان شاء لان الاوصاف
 لا يبا بالهاتمة منه والقول للمشتري في مقداره اى الثمن يمينه عند
 عدم البرهان لان البيعة مبنية ولو برضا فبيعة المالك ايضا
 خلافا للشافعية وان تكرر الامر والشراء بان اسر ثانيا وشرأ اخر اخذ
 المشتري الاول من الشافعية جبر الورود لا سر على ملكه فكان لا اخذ
 له ثم ياخذ المالك القديم بالثمنين ان شاء لقيامه عليه بهما وقبل
 الاحتداد لا باخذه القديم كذا يصح الثمن ولا يملكون حرنا او
 مدبرنا وام ولدنا ومكاشنا لحرثهم من وجه فباخذه ماله بجاننا
 لكن بعد القسمة تؤدى قيمته من بيت المال وتلك عليهم جميع ذلك
 بالغلبة لعدم العصمة ولو اداليهم دابة ملكوها تحقق الاستيلاء

ان لا يد للجهلاء وان ابق اليهم فن سلم فاخذوه قهر لا خلافا لها الظهور
 بدو على نفسه بالخروج من دارنا فليبق محلا للملك بخلاف ما اذا
 ابق اليهم بعد ارتداد فاخذوه ملكوه اتفاقا ولو ابق ومعه فرس
 او متاع فاشترى رجل ذلك كله منهم اخذ المالك العبد بخلافنا
 مزانهم لا يملكونه واخذ غيره بالثمن لانهم ملكوه وعنف عبد مسلم
 او ذمي لانه يجبر على بيعه ايضا فيلحق بغيره من ههنا واخذه
 دراهم اقامة لتباين الذارين من اتمام لا عتاق كما لو سئلوا عليه واد
 خلوه دراهم فابقوا لثاقيد بالثامن لانه لو شراه حرب لا يعق عليه
 اتفاقا لما منع حق سزاده نهرك عبد لهم سلم ثمة او شراه سلم او ذمي
 او حرب ثمة وعرضه على البيع وان لم يقبل الشترى بجر وظهرنا عليه
 في هذه الشترى صور يعق العبد بالاعناق ولا ولا احد عليه لانه
 هذا عتق حكيم في رويته في الزبلي لوقال الحرب لعه اخذ ايده انت
 حر لا يعق عتق عندك حنيفة لانه مغتوب بانه مسرق بسانه
باب الثامن في المطالب للامان وهو ان يدخل ارضه
 بامان مسلما كان او حربيا دخل سلم دار الحرب بامان حرم نقرضه
 ليشي من دم ومال وفرج منهم ان المسلمين عند شروطهم فلو خرج
 اليها شيئا ملكه ملكا حرا لا يفسد في صدق به وجوبا في ذلك لا يبيع
 لانه لو غصبهم شتارده عليهم وجوبا بخلاف لا سبر في باح نقرضه
 وان اطلقوه طوعا لانه غير مستامن فهو كالمستاصف فانه يجوز له
 اخذ المال وقتل النفس ون استباح الفرج لانه لا يباح له المالك الا
 اذا وجد امرته الماسورة او ام ولده او مذبذبة لانهم مملوكون بخلاف
 الامة ولم يظاهروا الحرب اذ لو وطئوهن نجس العدة للشبهة
 فان ادانه حرب دين يبيع وقرض او بيعك او غصبك فما صاحبه
 وخرجا البنا لم تقض احد بشي لانه ما التزم حكم الاسلام فيما مضى بل فيما
 يستقبل ويقتل المسلم برذ الغصوب زبلي زاد الكمال وبر الذارين ايضا
 د بانه لا فضاء لانه غدر وكذا الحكم يجري في حربين فعلا ذلك في الار
 والغصب ثم استامننا لانيه خرج حربيه مع مسلم الى العسكر فادعى
 السلام انه اسير وقال الحربيه كثر مستامننا فالقول للمسلمي لا اذا قات
 قريبه نكونه مكثوا او مغلوا لاعمال الظاهر يخرج وان خرجا الى الحربيان

بخلافنا انما دارنا والاعناق كركنا لانه

ونحا كاقصه بينهما بالذين لو فوعه صحيحا للذي واما الغصب فلا لما
 مزانه ملكه قتل احد المسلمين الثامنين صاحبه عدا او خطا نجس
 الذمة لسقوط القود ثمة كالحدة ماله فيه التعذر والصيانة على القلة
 مع تباين الذارين والكفارة ايضا في الخطا لاطلاق النص وفي قتل
 الابرين الاخر كفر فقط لما تبادله في الخطا ولا في في العدا صلا
 لانه بالاسرار تبعا لهم فسقطت عصمة القومة لا المومة فلذا
 يكفر في الخطا كقتل مسلم اسيرا او ناسم ثمة ولوله ورثة مسلمون
 ثمة في كفر في الخطا فقط لعدم لآخر زبدارنا **فصل في استيمان**
الكافر ولا يمكن حربيه مستامن فينا سنة ليل يصبر عينا لهم وعونا عينا
 وقيل له من قبل الامام ان ائت سنة فيدتن في الجواز فوفيت مادونها
 كشر وشهرين در ركن ينبغي ان لا يلحقه ضرر بتقصر الذمة جدا
 في وضعنا عليك الجزية فان مكث سنة بعد قوله فيكون في شهرين
 ان فولا الامام له ذلك شرط لكونه ذميا فلو قام سنة او ستين قبل
 القول فليس يذمي وبه صرح العيني وقيل نعم وبه جزم في الدرر قال
 في الفسخ والاول اوجه والاجزية عليه في حوال الملك لا بشرط اخذها
 منه فيه واذا صار ذميا يجري الفضا صريه وبين السلم ويضمن
 المسلم قيمة حرمه وخزيره اذا اتلفه ونجس الذمة عليه اذا قتله خطا
 ويجب كف لاذي عنه ونجس غيبته كالمسلم فسخ وفيه لوماء لثا
 في دارنا وورثته ثمة ووقف ماله لهم وبأخذه وبيته ولون اهل
 الذمة فكيف لا يقبل كتاب ملكهم واذا اراد الرجوع الى دار الحرب
 بعد الحول ولو لجأه او قضا صاحبه كما يفيد لاطلاق نه منيع لان
 عقد الذمة لا ينقض ومفاده منيع الذي ايضا كما يمنع لو وضع عليه
 المراجع بان التزم به واخذ منه عند حلول وقته لان خرج الاس او صار
 لها اي المستامنة الكتابية زوج مسلم او ذمي لتبعتها له وان لم يدخلها
 لا عكة لا مكان طلاقها ولو نكحها هنا فطالبت بمهرها فله اخذها
 من الرجوع تارثانية فلو لم يفقه مضى حول ينبغي صبر وورثه ذميا
 على ما مر عن الدرر ومنه علم حكم الذين لحدث في دارنا فان رجع
 المستامن اليهم ولو لغبر ذمه حل من له بطلان امانه فان ترك ودفعه
 عند معصوم مسلم او ذمي او ديننا عليها فاسر وظهرنا بالبنا للبحصول

الارض كخارج

بجعة غلب عليهم فاخذوه وقتلوه سقط دينة وما سلمه وما
منه ولجزة عين اجرها السويده وصار ماله كور دينة وما عند ثركه
ومضاريه وما في بيته في دارنا قباة واختلاف في الرهن وخرج في النهر
انه للسر من بد منه وفي السراج لو بحث من ياخذ الودجة والغرض
وجب التسليم اليه انتهى وعليه فيو في منه دينة هنا ولو صارت
ور دينة قباة وان قتل او مات فقط بلا غلبة عليهم فدينة ورضه
وود دينة لو رثته لان نفسه لم تصر مغنومة فكذا ماله كما لو ظهر عليه
فهر بخله حربه هنا لو صار ذمبا ثم ظهر ثانيا عليهم فكله في لعدم
بده وولايته ولو بيع طفله اليه فهو قن سلم وان سلم ثمة فجاء
هنا فظهر عليهم فطفله حر سلم لا اتحاد الذار وود دينة مع معصية
له لان بده كبده محترمة وغيره في ولو عينا غصبها سلم لعدم التنا
في وللا امام حق اخذ دينة سلم لا اول له صلاد دينة من اسلم منها
من عاقلة قاتله خطا فقتله نفسا معصومة وفي العدة له القتل فاصا
او الدية صلا لا العفو نظر الحق العتق حربه او سب دتو ون وجب
عليه فود النجا بالحر لا يقتل بل يجسر عنه الفداء يخرج فيقتل لان من
دخله فهو من بالنص ويبيح في الجنائيات لا نصير دار الاسلام
دار حرب الا بامور ثلاثة باجر حكام على الشرك وبناتصالها بدار
الحرب وبيان لا يجز فيهما سلم ودمى امتا بالامان الاول على نفسه ودار
الحرب نصير دار الاسلام باجر احكام اهل الاسلام فيها كمنعة وجب
وان يفي فيها كما فراضا وان لم تنصل بدار الاسلام درر وهدا ثبات
في نبيخ المان ساقط من نبيخ الشرح فكانه تركه لحي بعضه ووضوح
باب العشر والخروج والجزية ارض العرب من هذا الشام والكوفة
والاقصه اليمن وما اسلم امله طوعا او عنوة وقسم بين جيشنا والبصرة
ايضا باجماع الصحابة عشرة لان البقي بالسلم وكذا ثبتت اسلم وكرمه كما
داره درر ومز في باب العشر باثم من هذا وخرناه في شرح الملتقى
وسواد قري العرق وحده من العذيب بضمة ففتح فربة من قري الكوفة
الى عقبه حلون بن عمران بضمة فكون قربة بين بغداد وهدان عرسا
ومن العلك بفتح فكون فثله قربة شر في دجلة موقوفة على العلوية
وما قيل بن الثعلب بفتح فكون غلط مصنف عن الغرب الى عبادان

بالنشد بد حصن صغير ينطق البحر في الشمال يس وراء عبادان قربة
مستصفي طولها وبلايا نام اثنا وعشرون يوما ونصف وعمره عشرة
اياتم سرج وما في عنوة ولم يقسم بين جيشنا الامانة سواء فراضه عليه
او نقل اليه كما راعوا ففتح صلا خراجية لانه البقي الكافر وارض السواد ملك
لاهلها يجوز بيعهم لها ونصرفهم فيها هداية وعند الامنة الثلاثة
في موقوفة على المسلمين فلم يجر بيعهم في ويحب في ارض الموقوفة المشتركة
من بيت المال اذا وقفها مشتراها فلا عشر فيها ولا خراج شر بلابة
معز بالبحر وكذا لو لم يوقفها كذا ذكره في شرح اللقي والصبي والمجنون
لو كانت لارض خراجية والعشر لوعشرة درر ومز في الزكاة وقالوا ان
الشام ومصر خراجية وفي الفخ الماخوذ لان من ارض مصر جرة لخراج
الا انكدرنا لبيت مملوكة للزراع كانت لبيت المالكين شيئا فثبتا
بلا وارث فصارت لبيت المال وعط هذا فلا يبيع بيع الامام ولا
شراؤه من وكل بيت المال لشيء منها لانه كولي البيع فلا يجوز الا لشرا
والعباد بالله تعالى زاد في البحر ورضي العقار بضعف قيمته على
قول المتأخرين لفتح به قلت ويبيح في باب الوصية جوز بيع عقار
الصبي في بيع مسابيل ولفه في مئة دمشق فضل الله التي بان غالب
اراسينا سلطانية لا تغراض ملاكم باقات لبيت المال فتكون في بد
زراعها كالعارية انتهى وفي النهر عن الوقعات لو اراد السلطان شراها
لنفسه باس غير بيعها ثم يشترها منه لنفسه انتهى واذ لم يعرفوا
الحال في الشراء من بيت المال فلا الصحة وبه عرف صحة وقف
المشتركة من بيت المال وان شروط الوافين صحيحة وانه لخراج
على ارضها وموات احياه ذمى باذن الامام او رضخ له كما شرخر جي ولو
احياه سلم اعتبر قربة ما اثار الله بعه حكه وكل منهما الى العشرية
والخراجية ان سقى بما العشر اخذ منه العشر لارض كافر في سقى بما والعشر
اذ الكافر لا يبد بالمشتركون سقى بما والمخرج اخذ منه المخرج لان النجا بالماء
وهو المخرج نوعان خرج مقاسمة ان كان الواجب بعض المخرج كالمخمس
ونحوه وخرج وصيغة ان كان الواجب شيئا في الذمة بتعلق التمكن من
لا متناع بالارض كما وضع عمر رضي الله عنه على السواد لكل جريب هو ستون
ذراعاف ستين بذراع كسرى بيع قبضات وقيل العبر في كل بلدة

نخرج

عرفهم وعرف مصر النقد برب الفدان في وعلا اول العول بحربلغة
الماء صاعا من بز او شعير ودرهما عطف على صاع من اجود النقد وربع
وليرب الرجلة خمسة دراهم وليرب الكرم والتخل نصفه قد فيه ما صنعها
ولما سواه فالسرفه توصف عمر عفران وبستان هو كل ارض يحوطها
حائط وفيها اشجار منفردة يمكن الزرع تحتها فلو ملته في منفصلة لا
يمكن زراعتها فيها فهو كرم طافه وغاية الطافه نصف الخارج لان
التنصيف عين الانصاف فلا يزداد عليه في خراج المقاسمة ولا في المثلث
على مقدار ما وظفه عمر رضي الله تعالى عنه وان اطاف على الصبي كلفه
وينقص ما وظف عليها ان لم يتطو بان لم يبلغ الخارج ضعف الخراج
الموظف فينصف الى نصف الخارج وجوبا وجوزا عند الاطافه وينبغي
ان لا يزداد على النصف ولا ينقص عن النصف جاري وفيه لو غرر بارض
الخارج كرم او شجر فعليه خراج الارض الى ان يطعم وكذا لو قطع الكرم وزرع
الحب فعليه خراج الكرم واذا اطعم فعليه قدر ما يطبق ولا يزيد على
عشرة دراهم ولا ينقص عما كان وكل ما يمكن الزرع تحت شجرة فبتان
وما لا يمكن فكرم واما الاشجار التي على السنة فلا شيء فيها انتهى وفي زكا
لخاتبة قوم شر واصبعة فيهما كرم وارض فشيء احدهما الكرم والاخر
الارضه وادوا قسم الخراج فلو معا وما افكها كان قبل الشراء لابان كا
جملة فان لم تعرف الكروم لا كروما فقه بقدر المحصر قرية خراجهم
متفاوت فطلبوا التوبة بان لم يعلم قدره ابتداء ترك على مكان
والخراج ان غلبت على ارضه وانقطع الماء او اساب الزرع آفة سماوية
كغرق وخرق وشدة برد لا اذا بقى من السنة ما يمكن الزرع فيه ثانيا
اما اذا كانت آفة غير سماوية ويمكن لاحرازها كاكل فررة وسباع
ونحوها كانعام وفارة ودودة بجرا وهاك الخارج بعد الحصاد لا
يسقط وقبله يسقط ولو هلك بعضه ان فضل عما انفق في اخذ
منه مقدار ما بينا مصنف سراج وتما في الشربلانية مغربا للجر
قال وكذا حكم الاجارة في الارض المتاجرة فان عطلها صاحبها وكذا
خراجها موقظا او سلم صاحبها او اشترى مسلم من ذي ارض خراج يجب
الخارج ولو منعها انت من الزراعة او كان الخراج خراج مقاسمة لا يجب في
سراج وقد علمت ان الماخوذ من ارض مصر جرة لا خراج فما يفعل الان

من الاخذ من الفلاح وان لم يزرع وليست في لك فلاحة واجبار
على السكنى في بلدة معينة بعمر داره ويزرع الارض حرام بلا شبهة
نهر ونحوه في الشربلانية مغربا للبحر حيث قال وتقدم ان مصر
الآن ليست خراجية بل بالاجرة فلا شيء على من لم يزرع ولم يكن متاجرا ولا جيرا
عليه بتسيبها فافعله الظلمة من الاضرار جرام خصوصا اذا اراد الانتفاع
بالعلم وقالوا لوزرع الاخر فادرا على الاعلان عفران فعليه خراج الاعلان
وهذا يعلم ولا يخفى به كمالا يجرى الظلمة باع ارض خراجية ان يقدر من السنة
مقدار ما يمكن المشتري من الزراعة فعليه الخراج ولا فعلى البائع عينا
ولا يؤخذ العشر من الخارج من ارض الخراج لانها لا يجتمعان خلافا للشافعي
ولا يكره الخراج بتكرار الخراج في سنة لو موظفوا الابان كان خراج متنا
تكرر لعقله بالخارج حقيقته كالعشر فانه يتكرر تلك السلطان وناية
الخارج لرب الارض ووجه له ولو شفاعا جاز غل الشراء وحله لو صرفا
والانصاف به يفتي وما في الحماوي من ترجيح حله لغير المصروف خلاف
المشهور ولو ترك العشر لا يجوز اجماعا ويخرجه بنفسه للفقدان
خلافا لما في قاعدة نصف ذ الامام منوط بالصلحة من الاشياء مغربا
للبرازية فنتبه وفي الشهر يعلم من قول الشافعي حكم الاقطاعات من ارضه
بيت المال اذا حصلها ان الرقبة ليست للمال والخراج له وحينئذ فلا يصح
بيعه ولا هبه ولا فقه نعمة له جازية تخريجها على اجارة التاجر ومن
الحادث لو قطعها السلطان له ولاولاده ونسله وعقبه على ان من ثمنها
منهم انتقل نصيبه الى اخيه ثم مات السلطان وانتقل من اقطع له في
زمان سلطان اخر جاز يكون لاولاده لم اره ومقتضى قواعد الفقه التعلق
بموت المعلق فندبره ولو قطعه السلطان ارضا مؤننا او ملكها السلطان
ثم اقطعها له جاز وقفه لها ولا رصاد من السلطان ليس بايقاف
البيتة وفي الاشياء قبيل القول في الدين ائتم العلامة قاسم بصحة
اجارة المقتطع وان للامام ان يخرجها متى شاء وفيه ابن نجيم بغير
الموت اما الموت فليس للامام اخراجه عنه لانه تملكه بالاحيا فليقتطع
فصل في الجزية هي لغة الجزا لانها جرت عن القتل والجمع بزي
كلية وهي وثى نوعان الموضوع من الجزية بصل لا يقدر ولا بغير الجزية
عند الغد وما وضع بعد ما قهر واو اقر على اعدائهم بقدره في كل

على فقير معتق يقدر على تحصيل النقادين باقى وجهه كان يتابع وتكفى
صحته في اكثر السنة هداية في عشر درهما في كل شهر درهم وسعيا وسط
الحال منعفه في كل شهر درهم وسعيا في كل شهر أربعة دراهم
وهذا للتسهيل لا لينا الوجوب لانه باول الحول بناية ومن ملك
عشرة الاف درهم فصاعدا غنم ومن ملك ما بين درهم فصاعدا غنم
ومن ملك ما دون المائتين ولا يملك شيئا فقير قاله الكرخي وهو
احسن الاقوال وعليه لا غناد تجروا غير ابو جعفر العترة وهو لا يخفى
تناخاينة ويعبر وجود هذه الصفات في الخزانة فيجوز لانه وفي
وجوب الاداء نهد ونوضع على كنفه يدخل في اليهود السامرة لانهم دين
بشرية موسى عليه الصلاة والسلام وفي النصارى الفرنج والارمن وانا
الصائب في الخزانة تؤخذ منهم عند خلافها ويجوز ولو عربيا
لو ضعه عليه الصلاة والسلام على بحر مخرجي وعجمي جواز استرقاقه
فجاز ضرب الجزية عليه لا على وثني عجمي لان الجزية في حقه اظهر فلم
يعذر ومرتد فلا يقبل منه الاسلام والسيف ولو ظهرنا عليهم فقاتلهم
وصيانهم في وصية وامرأة وعبد ومكاتب ومدبر وابن ام ولد وفرن
من زمن بزمن زمانة نقص بعض عيانية وتعطل قواه فدخل المظفر
والشيخ العاجزوا عجمي وفقير غير معتل وراغب لا يخاطبه لانه لا ينزل
والجزية لا تسقطه وحزم المزدكي وجوبها ونقل ابن الكمال انه القياس
ومفاده ان الاستحسان بخلافه فتأمل والتعبر في الاهلية للجزية وعدمها
وقت الوضع فمن افاق وعنف وبلغ او بر بعد وضع الامام لم يوضع
عليه بخلاف الفقير اذا اليسر بعد الوضع حيث يوضع عليه لان ثقلها
لجزية وقد زال اختيار وهي الجزية ليست رضائيا بل كفرهم كما طعن
المحدث بل ثمة عقوبة لهم على اقامتهم على الكفر فاذا جاز ما لهم
للاستدعاء الى الايمان بدونها فيها اولى وقال تعالى في عطاء الجزية
عن يد وهم صاغرون ولخذا عليها الصلاة والسلام من مجوسى هجر
ونصارى يجران وافهم على دينهم شدة فرج عليه بقوله فلنقط بالامانة
ولو بعد تمام السنة ويسقط العجل السنة لانتين فبرد عليه سنة
حلاصة والموت والتكرار والتداخل كما يسيى وبالجمي والزمانه وصيرته
فقير او مقعدا او شيخا كبيرا لا يستطيع العمل شتم بين التكرار فقال

واذا اجتمع عليه حولان تداخلت والاصح سقوط جزية السنة الاولى
بدخول السنة الثانية زبلي لان وجوب باول الحول بعكس خرج الاثر
ويسقط الخراج بالموت في الاصح حاوى وبالنسبة الى الجزية وفي كل
يسقط كالعشر وينبغي ان لا يكون لان الخراج عقوبة بخلاف الجزية
بحر قال الصر وغزاة في الخزانة لصاحب الدين فكان هو الدين
وفيها الاجل كالحالة حتى يؤدى الخراج ولا يقبل من الذي لو بعثها
على يد نائبه في الاصح بل يكلف ان ياتى بنفسه فيعطيها باقيا ما
القابض منه فاعاد هداية ويقول اعطيا عداي الله وبصفه في غنم
لا ياكافروا ثابته القابل ان اناه به قبة ولا يجوز ان يحدث بيعه
ولا كنيسة ولا صومعة ولا بيت نار ولا مقبرة ولا صنما حاوى في
دار الاسلام ولو قرية في المختار فتح ويجازى للمهدم اى لاماهدمه
الامام بل ما انهدم اشباه في اخر الدعاء برفع الطاعون من غير زيادة
على البناء الاول ولا يعدل عن النقص الاول ان كنهه وتماه في شرح الوصية
واما القديمة فتترك مسكاة في الخزانة ومعدلة الصلابة بحر خلا
لما في القهقهة فتنبه وبميز الذي عتافى زينة بالكسرة لباسه ومهية
ومركبه وسرجه وسلاحه فلا يركب الا اذا استعان بهم الامام لحما
وزيت عتاد خيره وجاز بخل كمار تناخاينة وفي الفقه هذا عند النقذ
ولختار الشارحون انه لا يركب اصلا الا للضرورة وفي الاشياء وفي المعند
ان لا يركبوا مطلقا ولا يلبسوا العمام وان ركب الحمار للضرورة نزل في الجمع
وبرك سرجا كما لاكت كالبرد عتافى مقدمه شبه الزمانه ولا يعلى بل
ويظهر الكسبي فارسي معرب الزمان من صوف او شعر وهل يلزم تميز
بكل العلامات خلاف اشياء والصحح ان فتحها عنوة ولا فطع النظر
تناخاينة وينبغي من لبس العامة ولو زرقاء او صفراء على الصواب
ونحوه في البحر واعتمده في الاشياء كما قد مناه ونما تكون طويلة سودا
ومن زنار الابرسيم والستاب الفاخرة المختصة باهل العلم والشرف
كصوف مرتب وجوخ رفيع وابزار رفيق ومن استكتاب ومباشرة
يكون بها معظما عند المسلمين وتماه في الفقه وفي الحاوى وينبغي ان
يلازم الصغار فيما يكون بينه وبين المسلم في كل شئ وعليه فيمنع من
النعوذ حال قيام المسلم عنده بحر وبحر وعظيمة وتكره مصانحة و

ولا يبدأ بسلام الحاجة ولا يزاد في الجواب عليك ويصيق
عليه في المرور ويجعل على دارة علامة وتماصة في الاشياء من احكام
الذي وفي شرح الوصاية للثرب والى ويمنعون من استيطان مكة و
الدينة لانهم امن برض العرب قال عليه الصلاة والسلام لا يجتمع في
ارض العرب دينان ولو دخل تجارة جاز ولا يطل واما دخوله المسجد
الحرام فذكر في التبرك وفي الجامع الصغير عدمه والتبرك لغيره
تصنيف محمد رحمه الله تعالى قال ظاهر انه او رده ما استقر عليه
الحال انتهى وفي الخاتمة تميزنا وهم لا يعيدهم بالكسبي الذي انظر
دارا اى اراد شرها في مصر لا ينبغي ان تباع منه فلو شترى يجبر على
بيعها من السلم وقيل لا يجبر الا اذا كثر رد **قلت** وفي معروضات
المخفي في التعمود من كتاب الصلاة سئل عن سجدة لم يبق في اطرافه
احد من المسلمين واحاط به الكفرة فكان الامام والمؤذن فقط
وظيفتها يذهب اليه فيؤذنان ويصليان به فهل يحل لهم الوظيفة
فاجاب بقوله تلك البيوت ياخذها المسلمون بقيمتها جبراً لا
وقد ورد الامر الشريف بالتخطا بذلك ايضا فالحكم لا يورث هذا اصلا
وفيها من الجهاد وبعد ان ورد الامر الشريف بالتخطا بعد استخدام
الذين للعبيد والجواري لو استخدم ذمى عبدا او جارية ما ذابا لزمه **فاجاب**
بارزته التعزير الشديد والحبس في الخاتمة ويؤمرون بما كان استخفا
لهم وكذا ذورهم عن دورنا انتهى فيلحفظ ذلك واذا انكارى على
الذمة دورا فيما بين المسلمين ليسكنوا فيها في مصر جاز العود ونفعه
البناء وليروا تعاملنا فيسألوا بشرط عدم تقليل الجاهات بكم
شرطه الامام الملوحة فان لزم ذلك من سكناهم او بالاعتزال عنهم
والسكنى باجبة ليس فيها مسلمون وهو محفوظ عن ابي يوسف بحر
عن الذخيرة وفي الاشياء واختلف في سكناهم بيننا في مصر والعند
الجواز في محلة خاصة انتهى وافية الص وغيره لكن رده شيخ الاسلام
جوى زاده وجزم بانه فهم خطأ فكانه فهم من الشاجة المحلة وليس
كذلك فقد صرح التمرنا في شرح الجامع الصغير بجدة بعد ما نقل
عن الشافعي انهم يؤمرون ببيع دورهم في امصار المسلمين والمزوح عنها
وبالسكنى خارجها لئلا يكون لهم محلة خاصة نقلا عن الشافعي والرد

اي بالنسخ المذكور عن الامصار ان يكون لهم في مصر محلة خاصة بسكنوا
ولهم فيها منعة عارضة كمنعة المسلمين فانما سكناهم بينهم وهم مقهورون
فلا كذلك كذلك فيناوى الاسكوي فيلحفظ وينقض عهدهم بالغلبة
على موضع الحرب او بالحاق بدار الحرب زاد في النسخ وبه لا متنازع
فيقول الجزية او يجعل نفسه طليعة للمشركين بان يبعث ليطالع على انبا
العد وقلوبهم ببعثوه لذلك لم ينقض عهده وعليه يحمل كلام الجبط
وصار الذي في هذه الاربعة صور كالرند في كل احكامه لانه لو لم
يسرق والمزد يقتل ولا يجبر على قبول الذمة والمزد يجبر على الاسلام
لا ينقض عهده بقوله نقضت العهد زيلعي بخلاف لاما ان للمسلم
فانه ينقض بالقول بجم ولا يلا يا عن اذ الجزية بل عن قبولها كما ترى
العنى عن الوقفات قتله بالابا عن الادا قال وهو قول الثلاثة
لكن ضعفه في البحر ولا ياننا بمسلة وقتل مسلم واقتنان مسلم عن
دينه وقطع الطريق وسب النبي صلى الله عليه وسلم لان كفره الفان
له لا يمنعه فالظاهر ان لا يرفع فلو لمسلم فتاكا يبيح ويؤذ بالذمى
ويجاقب على دين الاسلام والفان والنبي صلى الله عليه وسلم
حاوى وغيره قال العنى وامباري في التبت ان يقتل انتهى وبعده
ان المهام **قلت** وبدا في شيخنا الخير الرملى وهو قول الشافعي ثم رأت
في معروضات المخفي في التعمود انه ورد امر سلطانا بالحق ببول ائمت الفان
بقوله اذا ظهر رتبه معناه وبدا في في اليهودى قال ليشترى النصرانية
نبيكم عيسى ولد زنا بانه يقتل لانه لا نبيا عليهم الصلاة والسلام
انتهى **قلت** وبؤذنه ان ابن كمال باشا في احاديثه الاربعينية في الحلة
الاربع والثلاثون باعثة لا تكون في فاحشة مانضه والمقاة يقتل
عندنا اذا اعلن بشتمه عليه الصلاة والسلام صرجه في سبر الذخيرة
حيث قال واستدل محمد لبيان قتل المرأة اذا اعلنت بشتم الرسول بما
روى ان عرين عدى لما سمع عصا بنت مروان تؤذى الرسول وقتلها
لبلا قدحه صلى الله عليه وسلم عاذ لك انتهى فيلحفظ ويؤخذ من
مال بالغ تغلبى وتغلبى لامن طفلهم لا المخرج ضعيف زكات
باحكامها مما تجب فيه الزكاة المعهودة بيننا لان الضم وقع كذلك
ويؤخذ من مولاى معنى التغلبى في الجزية والمخرج كقول الفرزدق وحيد

يلين

بلا نهرى لان التلظظ بها صار علامة على الاسلام فيقتل ان رجع مالم
بعد واعلم انه لا يفتي بكفر مسلم امكن حمل الامم على حمل حسن او كان
في كفره خلاف ولو كان ذلك رواية ضعيفة كما حزره في البحر وعزاه
في الاشياء الى الصغرى وفي الذرر وغير ذلك كان في السلسلة وجوه ثوب
الكفر وواحد بمنعه فعلى الفتنة المبالا بمنعه ثم لو ثبت ذلك فسلم ولا
له ينفعه حمل الفتنة على خلافه وينبغي التوقد بهذا الذم صاها
ومسا فانه سب العصمة من الكفر بوجوه الصادق الامين صلى الله
عليه وسلم اللهم اني اعوذ بك من ان اشرك بك شيئا وانا اعلم وتغفر لي
لما لا اعلم انك انت علام الغيوب وتوبة الناس مقبولة دون ايمان
الناس رز وكن مسلم اريد فتوبته مقبولة الاجماع من تكررت ربه
على ما امر الكافر ببيت نبي من الانبياء فانه يقتل جدا ولا يقبل توبته
مطلقا ولو سئل الله تعالى فقلت لانه حواله الله تعالى ولا يغفر له ليرز
بالثوبة ومن شك في عذابه وكفره وكفروا تمامه في الدرر فصل
الجزية معزى للبرازية وكذا الوافضة بالقلب فتح واشياء وفي فتاوى
المص ويحب الحاق الاستمراء والاستغفار في لعن حقه ايضا فلا
سئل عمن قال لا يشرك الله والذيك والدنيا للذين خلفوك
فاجاب الجميع انضابهم مالم يحقق عهد خلافة هاشم واما
الحرمين كتبه جميع الجوامع وحينئذ فبعت حضرة الرسالة فنبغي القول
بكفره وانا كفر بسببه لا توبة له على ما ذكره البرزاري وتوارد الشافعي
نعم لو لاحظ قول ابن هاشم واما الحرمين باحتمال العهد فلا كفر
وهو الا يوق به ذهاب النصر بجهنم بالليل ما لا يكفر وفيها من نقص
مقام الرسالة بقوله بان سبه صلى الله عليه وسلم او بفعاله بان ابغضه
بقوله قتل حذكما من النصر بجهنم بد لكن صرح في آخر الشفا بان حكمه كالمزبد
ومفاده قبول التوبة كما يخفى زاد المصنف في شرحه وقد سمعت من شافعي
الحنفية بمصر شيخ الاسلام ابن عبد الحلال ان الكمال وغيره تبعوا البرزاري
والبرزاري تبع صاحب السلول وعزاه اليه ولم يعزه لاحد من علماء
الحنفية وقد صرح في الشنف ومعين الحكام وشرح الظاوى وحاوى
الزاهد وغيرها بان حكمه كالمزبد ولفظ الشنف من سب الرسول
صلى الله عليه وسلم فانه مزبد وحكمه كالمزبد وبفعله ما يفعل البرزاري

وفيما ايضا شهد نصرانيان على نصراني انه
اسلم وهو يتكلم قبل شهادةهما وكذا الع
شهد وجعل وامر اثنان من المسلمين في التور
تقبل شهادة رجل وامرأتين على الاسلام
وشهادة نصرانيين على نصراني بانه اسلم
انتهى

انتهى

انتهى وهو ظاهر في قبول توبته كما مر عن الشفا انتهى فليحفظ
قلت وظاهر الشفا ان قوله يا ابن الف خنزير يا ابن مائة كلب
وان قوله لما شتمني عن الف بنى هاشم كذلك وان شتم الامم كان نبيا فليحفظ
ومن حوادث الفتوى ما لو حكم حنف بكفره سب نبي صلى الله عليه وسلم ان يحكم
بقبول توبته الظاهر نعم لانها حادثة اخرى وان حكم بموجبه نهى
قلت ثم رأت في مروضات المفتي في السعد وسؤال ملخصه ان
طالب علم ذكر عنده حديث نبوي فقال اكل الحاديت الحنفية صدق
يعمل بها **فاجاب** بانه يكفر ولا يلبس بغيره لانكاره وثانيا
بالحاقه الشين النبي صلى الله عليه وسلم فنفى كفره الاول عن اعتقاده
بغيره يجنبه بالايان فلا يقتل والشفا يبيد الزندقة فيبعد اخذه لا
تقبل توبته اتقا فاقبقتل وقبلة اختلاف في قبول توبته فعند الحنفية
تقبل فلا يقتل وعند بقية الامة لا تقبل وبقتل حذاف ذلك ورد
امر سلطان في سنة ٩٤٤ بقضاة الممالك المحمية برعاية راي الجانبين
بانه ان ظهر صلاحه وحسن توبته واسلامه لا يقتل وبكفره
بتعزيره وجب عليه بقول الامام لا عظم وان لم يكن من انايهم
خيرهم يقتل عملا بقول الامة في سنة ٩٥٥ تقرره هذا الامر باخره في
القائل من اني لم يقدر هو فيعمل بمقتضاها انتهى فليحفظ وليكن التوق
او الكافر بسبب الشيخين او احدهما في البحر الجوهره معزى بالشهد
من سب الشيخين او طعن فيهما كفر ولا تقبل توبته وتبه اخذ الدبوس
وابوالبث وهو المختار للفتوى انتهى وجرم به في الاشياء وقره المص
قلا وهذا بقوى القول بعدم قبول توبته سابت الرسول صلى الله عليه
وسلم وهو الذي ينبغي التغويل عليه في الافا والقضا رعايته الجانبين
المصطفى صلى الله عليه وسلم انتهى كذا في النهر وهذا الوجود له في اصل الفتوى
وانما وجد عليها مش بعض الشيخ فالحق بالاصل مع انه لا ارتباط له بما قبله
انتهى **قلت** وبكفت ما مر من الامر فتدبر وفي العروضة الزبورة
ما معناه ان من قال عن فصوص الحكم للشيخ محي الدين بن العربي
انه خارج عن الشريعة وقد صنفه لاضلال الخلق ومن طالع طعد
ما ذاب لزمه **فاجاب** نعم فيه كلمات تباين التعريف وتكلفت بعض
المصنفين لارجاعها الى الشريعة لكن ينبغي ان بعض اليهود اقرها

هذا الحديث في الشفا
وقد سئل عن الحنفية

على الشيخ قدس الله سره فيجب الاحتياط بترك مطالعة تلك الكلمات وقد صدر امر سلطان بالنهاي فيجب الاجتناب من كل وجه انتهى فليحفظ وقد اخذ صاحب القاموس عليه في سؤاله رفع اليه في كتب الله انطقنا بما فيه رضاك الذي اعتقده وادبر الله به انه كان رضي الله تعالى عنه في الطريقة حلالا وعلما وامام الحقيقة حقيقة ورساما في رسوم المعارف فعلا واسما اذا تغافل فكر الزلف في طرق من علمه غرق فيه خوطره صاب لانكدره الدلا وسحاب تنقاصه لا توكيات دعواته مخرق التبع الطبايق وتغرق بركانه فتملا الافاق ولتفاضه وهو بينا فوق ما وصفته وناطق بما كتبته وغالب ظني اني انصفته

ولم اعلم اذا ما قلت معتقدي	دع المجهول بظن الجاهل عدونا
والله والله والله العظيم ون	اقامه حجة الله برهانا
ان الذي قلت بعض من منافيه	ما زدت الا لعل اذرت نقصانا

لما قال ومن خواص كتبنا منه من واطلب مطالعتها انشرح صدره لتلك الفضائل وحل تلك الكليات وقد اخذ عليه الشيخ العاد عبد الوهاب الشحر في سبها في كتابه نبيه لا عباءة فطره من بحر لؤلؤ الاولياء فعليك به وبالله التوفيق والكافر لا يقبل دة الشكر لا توبة له ولو مرة في الاصح لبعها في الارض بالفساد ذكره الزبلي ثم قال وكذا الكافر ييب الزندقة لا توبة له وجعله في الفقه ظاهرا لذهب لكن في خطر الثانية الفتوى على انه اذا اخذت احرا والزندق المعصرو الذي قبل توبته ثم تاب لم تقبل توبته ويقتل ولو اخذ بعد ما قبلت و افاد في السراج ان الخناق لا توبة وفي الشرح الكاهن في كل السحر وفي حاشية البضاوي لئلا خسر الله على الامام والاباخي كالزندق الذي لا يدين بدين وكذا من علم انه ينكر في الباطن بعض الضروريات كحرمة الخمر ويظهر اعتقاده حرمة ونماه فيه وفيه يكفر بالاحر بعله وفعلاه اعتقده تحريمه ولا يوقل انتهى لكن في خطر الثانية لو استعمله للجمرية ولا امتحان ولا يعتقد انه لا يكفر وجبته فالشيخ احدث عشر واعلم ان كل مسلم زندق فانه يقتل ان لم يترك اجماعة المرة والمشي ومن اسلامه نجا والضميمة ان اسلام والكفر على الاسلام ومن ثبت اسلامه بشهادة رجلين ثم رجعا ازان في الاشياء ومن ثبت اسلامه بشهادة رجلين

كالزندق وفي الفقه والمنافق الذي يطن الكفر ويظهر الاسلام

انتهى ولو شهد نصرانيان على نصراني انه اسلام وهو بكره تقبل منها وقبل تقبل ولو على نصرانية قبلت اتفاقا ونماه في الخرافة الذرر ويلحق بالضميمة من ولدته المردة بيتا اذا بلغ مرتدا والسكون ان اسلام وكذا اللقيط لان اسلامه حكمي لا حقيقي وقيد في الثانية وغيرها المكره بالحرية لما الذي والسنا من فلا يصح اسلامه انتهى لكن حمله المر في كتاب الاكراه على جواب القياس وفيه لا يصح ان يصح فليحفظ وميند فالتستني اربعة عشرة شهيد واعلم مسلم بالردة وهو منكر لا ينكر من له لا تكذيب العدو بل ان انكاره توبة ورجوع بعضه فيمنع القتل فقط وتثبت ببقته احكام المردة كحط عمل وبطلان وقف وبيوتة زوجة او فيما تقبل توبته ولا يقتل بالردة بسبب عليه الصلاة والسلام كما مر اشبه زاده في البحر وقد رايت من يغلط في هذا الحل واقرة النص وجبته فالتستني اربعة عشرة وفي شرح الوهابية للشرابي ما يكون كثر انتفا في بطلان العمل والنكاح فالولادة اولاد زنا وما فيه خلاف يؤمر بالاستغفار والتوبة ويجدد النكاح ولا يترك المردة على ردة باعطاء الجزية ولا بايمان موقت ولا بايمان مؤبد ولا يجوز استرقاقه بعد دلل الحاق بدار الحرب بخلاف المردة خائبة والكفر كله ملة واحدة خلافا للشيعة فلو نصر يهودي او عسك ترك على حاله ولم يجبر على العود وبزول ملك المردة عن حاله زوال موافقا فان اسلام عاد ملكه وان مات او قتل على ردة وتخلقه ورث كاسلامه وارثه السلم ولو زوجته بشرط العدة رتبلي بعد قضاء دين اسلامه وكسب ردة في بعد قضاء دين ردة وكذا ميراث ايضا ككسب المردة وان حكم القاضي بالحقاقه عتق مدبر من ثلث ماله وام ولد من كل ماله وجل دينه وقسم ماله و بودى مكاتبه الى الورقة والولاء المردة لانه العتق بدايح وبنجي ان لا يصح القضاء به الا في ضمن دعوى حق العبد نصر واعلم ان نصر المردة على اربعة اقسام فينفذ منه اتفاقا ما لا يعتد تمام ولاية و هي خمس الاسنياد والطلاق وقبول الهبة وتسليم الشفعة والجر على عبدة المازون وبطلان منه اتفاقا ما يعتد الملة وهي خمس التكلم والذبيحة والصبيد والشهادة والارث ويتوقف منه اتفاقا ما يعتد

ولم يسل فقتل قبل مكاتبته لمولاه وما يقف من ماله لوارثه لان الرد
 لا يؤثر في الكتابة زوجان ارتدا ولحقا فوالت المرتدة ولدوا وولد لهي
 لذلك المولود ولد فظهر عليهم جميعا فالولدان في كاهنهما والولد الاول
 يجبر بالضرية على الاسلام وان حبلت به ثمة لتبعته الابوية لا الشاة
 لعدم تبعية الجد على الظاهر حكمه كحرمة وتقدر ذنبا لانه لو مات
 مسلم عن امرأة حامل فارادت ولحققت فوالت هناك ثم ظهر علمهم
 اي على اصل تلك الذراف انه لا يترق ويرث اباه لانه مسلم ولو لم تكن
 ولدته في سبيت ثم ولدته في دار الاسلام فهو مسلم تبعاً لابيها برفق
 تبعاً لانه فلا يرث اباه لوفه بدائع واذا ارتد صبي عاقل صح خلافاً لثا
 ولا خلاف في تخليده في النار لعدم العفو عن الكفر نكاح كاسا
 فانه يصح اتفاقاً فلا يرث ابوية الكافر من تغريم على الشاة ويجبر عليه
 بالضرية تغريم على الاول والعاقل المجز وهو من سبع فأكثر مجبى و
 مريحة وقيل الذي يجعل ان الاسلام سبباً في التخياف ويميز الجنيث من الطيب
 والمخلون المرفايلة الطرس في نفع الوسايق اياها وله من قدره بالنسب
 قلت وقد رايته نفسه وتويدة انه عليه الصلاة والسلام عرض
 الاسلام على علي بن ابي طالب وسته سبع وكان يقهره في قال

سبقتكم الى الاسلام طراد	اغلاما ما بلغت وان حلم
وسبقتكم الى الاسلام فيمدر	ابصارهم همي وستان غري

ثم هل يقع وضاع قبل البلوغ ظاهر كلامهم نعم اتفاقاً وفي الخبر المختار
 عندنا لما نريد حانة فيحاطب باء الايمان كالبائع حتى لو مات
 بعده بلا ايمان خلد في النار نهد وفي شرح الوهابية

بدرو بشر روي ان كفر بعضهم	وسمخ ان لا كفر وهو المحذر
كذا قيل في الله قبل كفره	وباحاضر با ناظر ليس بكفر
ومن يستحل الرقص والكفره	ولا سيما بالذف بل هو وزير
ومن لولي قال سطي سافة	يجوز حصول ثم بعض بكفر
واشياءها في كل ما كان خارقا	عن الشاة في الجيم روي ونصر

باب البغاة البغية الطلب ومنه ذلك
 ما كان يبي وعرفا طلب الجمل من جور وظلم فبح وشره من الخارجون
 عن الامام الحق غير حق فلو بحق فليس ببغاة وتما في جامع النفق

ثم الخارجون عن طاعة الامام ثلاثة قطاع طريق وعلم حكمهم وبعث
 ويحكمهم وخارج وهم قوم منعة خرجوا عليه بناو يبرون انفسهم بليل
 كفرا ومعصية فوجب قتاله بناو يبرون يخلون دمانا ومولنا وبنو
 تسانا ويكفرون اصحاب بيت عليه افضل الصلاة وابت السلام وحكمهم
 حكم البغاة باجماع الفقهاء كما حققه في الفقه وانما نكفهم لكونه عن
 ناو يبر وان كان باطلا بخلاف السخا لانا وويلك امر في باب الامانة
 والامام بصير اماما باعري بالباغية من الاشرف والاعيان
 وبان ينفذ حكمه في رعيته خوفا من قصده وجبروته فان بايع النا
 الامام ولم ينفذ حكمه فيه لم يجز عن قهرهم لا يصبرهم اماما فاذا
 صار اماما فجاز لا ينعزل ان كان له قهر وغلبة لعوده بالقهر
 فلا ينفذ ولا ينعزل به لانه مفيد خائنه وتما في كتب الكلام فانما يجز
 جماعة مسلمون عن طاعته وطاعة ناييه الذي الناس به فامان
 درو غلبوا على بلد دعاهم اليه الى طاعته وكشف شيعتهم
 استجابا فان تخبروا مجتمعين حلنا ففناهم بذات نفوقهم
 اذ الحكم يدار على ليله وهو الاجتماع والامتناع ومن دعاه لاسام
 الى ذلك اي قتالهم فترض عليهم اجابته لان طاعة الامام فيما ليس
 فرض فكيف فيما هو طاعة بدائع لوقادرا والالزم بينه درو في
 البغاة لوبغوا لاجل ظلم السلطان ولا معاوتهم ولو طلبوا المواد
 ابيو اليها ان خير للمسلمين كما في اهل الحرب والا لا يجزوا لولا
 بوخذ منهم شي فلوخذنا منهم رهونا واخذوا من رهونا ثم غدر
 بنا وقتلوا رهونا لاقتل رهونهم ولكنهم مجبسون الى ان يملك
 اهل البغي او يتولوا وكذلك اهل الشر لا يفعلوا برهونا ذلك لاقتل
 برهونهم ولكن يجبرون على الاسلام او يصبروا ذنبا ولولهم قرة
 اجبر على جرحهم اي تم قتله واتبع مولاهم والا لا اعدم الخوف امام
 بالخيار فاسبرهم ان شاء قتله وان شاء جبه حتى يتوب اهل البغي
 فان تابوا جبه بفضاحة بحدث توبة سراج وفناكهم بالخيخ
 ولا غرق وغير ذلك كاهل الحرب وما لا يجوز قتله من اهل الحرب كناه
 وشيوخ لا يجوز قتله منهم مالم يقا تلوا ولا يقتل عادل محرمه مباشرة
 مالم يرد قتله ولم تسب لهم ذريرة ويحصل موالهم المظهور توبتهم فترد

ولا يمنع عنه لا ينبغي للناس معاونة السلطان

علم ويبع الكراع اولى لانه انفع فني ويقاس عليه العبد نهرو نقائل
بسلامهم ويخلفهم عند الحاجة ولا ينفع بغير حرام من موالهم مطلقا ولو
الحاجة سرج ولو قال البغي انتب والمخ السراح من يده كذبت ولو قال
كنت عنه لا نظرفي امرى اعلى انوب والفق السراح كنت عنه ولو قال انتك
دبتك ومعه السراح لا لان وجود السراح معه فربنة بقاء بغيته فوق
القاه كنت عنه والا لا في ولو قلنا باغ مثله فظهر عليهم مثله فلا في
فيه لكونه مباح القتل ففلا انتب ايضا وقتلنا شهيدا ولا يصلي
على بقاء بل يكفون ويدفنون بداي وبكره نقل رؤسهم الى الافاق وكذلك
رؤس اهل الحرب لانها مثله ويجوز بعض الناس ان لو فيه كسر شوكة
فرغ قلبنا في وتر في الجهاد ولو غلبوا مصر فقتل مصر مثله عدا
فظهر على مصر فقتل به ان لم يجر على اهلها الى مصر حكاهم وان يرى لا
لا انقطاع ولاية الامام عنهم وان قتل عادل باغيا ورثه مطلقا
وبالعكس اذا قال البغي وقت قتلنا باطلا لا يرثه انفا فالعدم
الشبهة وان قال المظلم حق في المروج على الامام واصترع عدا عوا ورت
امالورجم تبطل ديانته فلا ارثا بن كمال وفي الفتح اود خلعا باثنا
فقتله عادل عدا لزمه الدية كما في الثامن لبقاء شبهة الاباحة و
بكره يخرج جميع السراح من اهل الفتنة ان علم لانه اعانة على المعصية و
وبيع ما يخذ منه كالحديد ونحوه بكره لاهل الحرب لاهل البغي لعدم
نفر عنهم لعله سارا لقب رزوا لهم بخلاف اهل الحرب زبلي ف
وافاد كلامهم ان ما قامت المعصية بعينه بكره بيعه بخلافه لا فيزبا
نصر وفي الفتح ينفذ حكم فاضيه لوعاد لا ولا لو كتب فاضيه الى
فاضيه كتابا فان علم انه قضه بشهادة عدلين نفذه والا لا
كتاب اللقيط عقبه مع المظنة بالجهد والعرضتها
لفوات النفس والمال وقدم اللقيط لتعلقه بالنفس وهي مقدمة
على المال مولغة ما يلقط فعيل بمعنى مفعول ثم غلب على الولد النبوز بانبا
المال وشرع اسم لمولود طرحه اهله خوفا من العيلة او فرار من نه
الرتبة مضيعه ثم وحرزه غام التقاطه فرض كفاية ان غلب ظنه
هالاه لولم يرفعه ولو لم يعلم به غيره ففرض عين ومثله روية
اعني يقع في بير شمني والافندوب لما فيه من الشفقة والاحياء هو

خرم مسلم بعا للذار لا بجهة رفة على خصم وهو الملقط لسبقه
وما يحتاج اليه من نفقة وكسوة وسكنى وداء ومهر اذا زوجته
السلطان في بيت المال ان برهن على التقاطه وان كان له مال او ثوب
في ماله او على قرابته وارثه ولودية في بيت المال بجنائته لان الغنم
بالغنم وليس لاحدا حذوه منه فمهر واهل الامام الاعظم اخذوا بالولاية
العامة في الفتح لا وقررة المصنوع بالبحر وحررت في النهر نعم لكن لا في
اخذها لا بموجب فلو اخذها حد وخاصة الاول رد اليه لا اذا رفعه
باختياره لانه ابطال حقه وهذا اذا اتخذ الملقط فلو نعد ذرو
احدهما كما لو وجد مسلم وكافرتا عاقضه به للمسلم لانه انفع
للبيط خائنة ولو استويا فالرى للفتن بجرمها وبثت نسبة
من واحد يجر رد عوا ولو غير الملقط استحقا الوحي والاقبالية
حائنة ومن اثبتن مسنوبين كولداسة مشتركة وعبارة البينة
ادعاه اكثر من اثنين فعن الامام انه الى خمسة ظاهرة في عدم قبول
دعوى الزائد ولا يثبتر طحا لا لم نهم ذلك في الفتح في اعن النظم
ما يفيد ثبوته من الاكثر فيجزر ولودعته امرة واحدة ذات زوج
فان صدقها زوجها او شهدت لها القابلة اوقامت بينة ولو
رجلا وامرأتين على الولادة صححت دعوتها ولا للمافيه من تحميل الب
على الغير وان لم يكن لها زوج فلا بد من شهادة رجلين ولودعته
اسرائان واقامت احدهما البينة فهو ولي به وان اقامت جميعا فهو
انما خلافا لها الكل من الحائنة وان ادعاه خارجا ووصف احدهما
علامة به اي يجسده لا بنوبة ووافق في حق اذ لم يعارضها اتي
منها كبتة الاخر وحرية وسبقه واسلامه ولودعاه احدهما انه ابن
والاخر انه ابنته فاذا هو خنث فلو مشكلا قضه لها ولا فامن ادعائه
ابنه ولو شهد مسلم ذمتان ولذمي سلمان قضه به للمسلم تناظر
ويثبت نسبه من ذمي ولكن هو مسلم استحقا فافترع من يده قيل
عقل الاديان ما لم يبرهن بمسلم ان ابنته فيكون كافرا انه ان لم يكن
اي يوجد في مكان اهل الذمة ففرضهم اوبعية او كنية والسئلة ربانية
لانه انما ان يجده مسلم في مكانا مسلم او كافرا في مكانهم فكافرا وكافرا
في مكانا او عكسه فظاهر الرقاية اعني المكان لسبقه اختيار وبيث

من عبد وصوخر وان ادعى انه ابنه من زوجته الامة عند محمد و
 كلامه الزبلي ظاهر في اختياره ولو ادعى ان احد عا ان ابنه من هذه
 الحرة والامر من الامة فالذي يدعيه من الحرة والنبوة من الجانبين
 زبلي وان وجد معه مال فهو له عملا بالظاهر ولو فقهه ونحوه
 او دابة هو عليها الامكان بقربه فيصرفه الوجداد وغيره اليه بالقرابة
 في ظاهر الرواية لانه مال صبايع ولو فرغ القاضيه ولاه الملتقط صح
 ظهري برة لانه قضاء في فصل مجتهد فيه نعم له بعد بلوغه
 ان يولي من شاء ما لم يعقل عنه بيت المال خائنة وبذخيره في حرة
 ويقتضيه وصدفته وليس له خسته فلو فعل فذلك ضمن
 ولو علم الختان انه ملتقط ضمن ذخيره وله نقله حيث شاء
 وينبغي منعه من مصر القربة بجر ولا ينفذ الملتقط عليه نكاح وسبع
 وكذا اجارة في الاصح لان الولاية عليه في ماله ونفسه السلطان حرة
 السلطان ولي من لا ولي له **فروع** لو باع او كفل او تبرك كات او
 اعتق ووهب او تصدق وسلم ثم اقرته عبد زيدا لصدق في ابطال
 شيء من ذلك لانه منهم ونمامه في الخائنة ويجوز ان يكتسب
كتاب اللفظة هي بالفتح وتكون اسم وضع للمال
 الملتقط عينه وشرعا ما يوجد ضابعا بن كمال وفي التناخانية عن
 المضمرات مال يوجد ولا يعرف ماله وليس مباح كالحرية و
 في المحيط رفع شيء ضابعا للفظ على الغير للملك وهذا غير ما علم
 ماله كالاوقع من السكران وفيه انه امانة لا لفظ لانه لا يعرف
 بل يدفع لملكه ندب رفعها صاحبها ان من على نفسه تعريفها
 والا فالأولى وفي البديع وان اخذها لنفسه حرم لانها كالغيب
 ووجب فرض في غيره عند خوضها عما كمل لان مال المسلم حرة
 كالتنفس فلو تركها في ضاعة ثم وصل بضمن ظاهر كلام لا وظاهر كلام
 المصنف لماله الضبر في حارة كل حطة انسان فلم يمنعه حتى اكل
 قال في البديع الصحيح انه بضمن انتهى وفي الفقه وغيره لو رفعها
 ثم ردها لكانت لم بضمن في ظاهر الرواية وصح التقاط صبي وعبد
 لا يحنون ومد هوش ومعنوه وسكران لعدم لفظ منهم فان شهد
 عليه بانه اخذه لبرده عاربه وكيفية ان يقول من سمعوه يشهد

لفظة فدأوه على وعرف اى نادى عليها حبث وجدها وفي المحيط
 الى ان علم ان صاحبها لا يطلبها وانها قد انبثت كالاطعمة والثمار
 كانت امانة لم بضمن بل انقضى فلوله يشهد مع التمكن منه ولم يعرفها
 ضمن ان نكر ربتها اخذه للزاد وقبل الثاني قوله بيمينه وبه تأخذ حاوي
 واقره المص وغيره ولو ان الحر او قبله او كثيرة فلا فرق بين مكان ومكان
 ولفظة ولفظة فينتفع الرفع بها الفقير والانس في يصاعا فقير
 ولو على اصله وفرعه وعرب لا اذا عرف ان الذي فاتها فوضه في
 بيت المال تناخانية وفي القبة لورجى وجود المالك وجب الايض
 فان جاء ماله بعد التصديق خير بين اجازة فعله ولو بعد هالكها
 وله ثوابها او تضمنه والظاهر انه ليس للوصي والاب اجازته ان يهد
 وفي الوهبانية الضبي كالبغ فيضمن ان لو يشهد ثم لايه او وصيه
 التصديق وضمانها في ماله الاموال الصغار ولو تصدق به بالقرابة
 في الاصح كماله ان بضمن القاضيه والامام لو فعل ذلك لانه تصدق
 بمال الغير بغير اذنه ذخيرة او بضمن السكين وايضا ضمن لا يرجع به
 على صاحبه ولللعين قائمة اخذها من الفقير ولا يشي الملتقط لمال
 او بهيمة او ضال من المجلل صلا لا بالشرط كمن رده فله كذا فله اجر مثله
 تناخانية كاجارة فاسدة ونحوه القاط البهيمة الضالة وتعرفها
 ما لم يخف ضياعها فيجب وكرو لومعها ما تدفع به عن نفسها كمن
 لبقرو كدم لا بل تناخانية ولو كان لا التقصا ط في الضم ان ظن انها ضا
 حاوي وهو في الانفاق على القبط واللفظة متبرع لقصور ولاته
 الا اذا قال له فاضل تنقو ليرجع فلوله يذكرو الرجوع لم يكن دينا في الاصح
 او بصدقة القبط بعد بلوغه كذا في الجمع او بصدقة على ان القضا
 قال له ذلك لا ما زعمه بن المالك نهى ثم المديون رب الملقطة وبو
 القبط وسيد او هو بعد بلوغه وان كان لها نفع ابرها باذن الحاكم
 وانفق عليها منه كالضال بخلاف الابن ويسمي في يابه وان لم يكن باعها
 القاضيه وحفظ ثمنها ولو الانفاق اصح امر به لان ولايته نظرية لثبنا
 فلوله يكن ثمة نظرا لم ينفذ امره به فصح بمحاولة منعها من ربتها لا اخذ
 النفقة فان هلك بعد حبه سقط وقبله لا ولا يدفعها الى غيرها
 جبراعليه بالايته فان بين علامة حل الدفع بلا جبر وكذا يحل ان تصدق

في البديع ان اللفظة هي
 ما لا يعرف ماله

مطلقا بين اوله اخذ كذا في البيت في الاصح نصا به المنطق
فضاعت منه ثم وجد ما في بد غيره فلا خصومة بينهما خلاف الوجه
محتج ونوزل لكن في النراج الصحيح ان له المصومة لان يده حق عليه ديون
ومظالم جهل اربابها وليس من عليه ذلك من معرفتهم فعليه التصديق
بقدر ما من ماله وان استخرفت جميع ماله هذا مذهب اصحابنا
لانهم بينهم خلافا فمن يده عروض لا يعلم مستحقها اعتبارا للديون
بالاعيان ومنه فعلى ذلك سقط عنه المطالبة من اصحاب الديون
في العقبه بجني وسفلة العدة وجد لفظة وعرفها ولم يربها فان قيل
لفقه ثم ليس يجب عليه ان يصدق بمثله مات في البادية جاز
لرفيقه بيع متاعه ومركبه وحمل ثمنه الى اهله حط عليه في الماء ان له
قيمة فلنقطه ولا فخلال لاخذ كذا في البياحات الاصلية درر وفيه كذا
غرب مات في بيت انشأ ولم يعرف وارثه فتركته كلقطه ما لم يكن
كثيرا فليت المال بعد الفحص عن ورثته سنين فان لم يجد رقيقا لم يضر
محضنة اي برج حمام اختلط بها اهل الغيرة لا ينبغي له ان ياخذها وان
اخذها طلب صاحبه لبرده عليه لانه كاللقطة فان فرغ عنه فان
كانت الام غريبة لا ينعرض لفرخها لانه ملك الغيرة وان الام لصاحب
المحضنة والغريب ذكر فالفرخ له ولو لم يعلم ان ببرجه غريبا لا يني
عليه ان شاء الله **قلت** وان لم يملك الفرخ فان فقير اكله وان غنيا
نصدق به ثم اشتراه وهكذا كان يفعل الامام الحلو في ظهيرة وفي
الوجهانية من ثمار تحت اشجاره غير امصار لا باس بالاشغال ماله
يعلم النهر صريحا او دلالة عليه الاعتماد وفيه **كتاب**
الابن من اسبته وعرضية التلث والزول
والابا فاطلاق الرقيق ثم ذكر اذ اعرفه بن الكمال لي دخل المار ب من جرة
ومستعبه ومودعه ووصيه اخذه فخران خاف صنبا عه ويكرم
اخذه لنفسه ويندب اخذه ان قوي عليه والا فلا ندب لما في البيع
حكم اخذه كلقطه فان ادعاه اخر دفعه اليه ان برهن واستوفقه
بكنيل ان شاء لجوز ان يدعيه اخر ويخلفه الحكم ايضا بالله ما خرج
عن ملكه بوجه وان لم يبرهن عطف على ان برهن وافر العبدانته جده
او ذكر المولى علامته وحليته دفع اليه بكنيل فان انكر المولى اباقة فحاشا

واخذك تقاضا من النهر جارا يجوز
وكثير في الجوز ينكر

جعله حلف الا ان يبرهن على اباقة او على اقرار المولى بذلك زبلي
فان طال المدة الى مدة يحق للمولى باعه الفضا ولو علم مكانه لبيلا
يتضرر المولى بكمرة التفتة وحفظ ثمنه لصاحبه واسك من ثمنه
ما اتفق عليه منه وان جاز المولى بعده وبرهن او علم دفع باه الثمن
اليه ولا يملك المولى نقض بيعه اي بيع الفضا لانه بالشرع حكمه لا
بنقض **قلت** لكن رايت في معروضات المرحوم ابي السعدي في
الرقم انه صدر امر سلطان بمنع الفضاة عن اعطاء الاذن ببيع
عبد العسكرة وحينئذ فلا يصح بيع عبيد التباينة فلم اخذها
من مشزبه او يرجع الى من يملكه على البايع واما عبيد الرعايا
فذلك اذا كان بغاين فاحش ولا فخر عايا الثمن وبذلك ورد
ايضا انتهى فليحفظ فانه مهمة ولوزن المولى تدبيره وكتابته او
استباده لم يصدق في نقضه الا ان يكون عنده ولد منها
او يبرهن على ذلك نهر واختلف في الضال قبل اخذه افضل قيل
تركه ولو عرف بيته قابضه اليه اولى بق عبيد فجاء رجل وقال
لمجد معه شيئا من المال صدق ولا شئ عليه ولين رده خبر لقوله
الا انه يرجعون درهما اليه من مدة سفر فاكثروا هوى والحال ان الراد
ولو صبتا او عبيدا لكن لم يجعل لولا من يستحق لم جعل قيد به لانه لا جعل
لسلطان وشحنة وخفير ووصي يمين وغايله ومن استعان به كان
وجدته فخره فقال نعم وكان في عياله ابن واحد الزوجين مطلقا
زبلي وشريك تنف وريهان ولو لم يمت فاستثنى احد عشر رجلا
درهما فبطل صلحه فيما زاد عليها ولو بلا شرط استثنى اربعة واما
ولد يعقل لا يباي فجعل ان نصر بختا وان لم يعدها غنا فليشدها بالبر
فلا اعول عليه ارباب الثون ان شهدته اخذه لبرده والا لا شئ له و
لانه من اقل منها بقطه وقيل يبرخ له برى الحكم او يقد ربا بطلا
به بقة تنار خانية بجر ولون المصفر بخرجه له ويقتطه كاتروام ولد
ومدبر ومنازون كفن في الجعل وان مات المولى قبل وصوله الى ابن
وهو مدبر اوام ولد فاجعل له لغفها بموته وان بق منته بعد اشهاد المتقم
لم يضمن لانه امانه من الاستعمال في حاجة نفسه ثم ابق ضمن ابن ملك

عن القبة وفي الوهبانية لو انكر المولى باقاه قبل قوله بيمينه وبلزم مراد
الرد قيمته ما لم يبين باقاه وصمن لواقى او مات قبله مع تمكنه منه
لانه غاصب ولا جعله في الوجهين خلافا للشيخ في النكاح لان لا يثبت
عنده ليس بشرط فيه وفي القطة ولا جعل له مكاتب لم يثبت بدو جعل
عبد الرهن على الرهن لو قيمته مساوية للدين او قل ولو اكثر من الدين
فعليه بقدر دينه والبيع على الرهن لان حقه بالقدر المضمون منه
وجعل عبدا وصح برقبته لانه او جندته لآخر على صاحب الجند منه في الحال
لان المنفعة له فاذا انقضت الخدمة رجع صاحبها على صاحب الرقبة
او بيع العبد في ذى في الجعل وجعل ما دون مديون على من يستقر
له الملك فان بيع بدى بالجعل والبيع الغرماء كما يجب جعل التوجه
خطا لا في الاخذ على من سبب ربه ومغصوه على غاصبه وموقوف
على موهوب له وان رجع الوهب بعد الرد لان زوال ملكه بالزجر
بتقصير منه وهو ترك التصرف وجعل عبدا في ذى له والوقوف
كنفقة لقطة كما وله حبه لدين نفقته ولا يوجبه القبة اخية باقاه
ثانيا ولكن يحبه نفي ربه وقيل يوجبه النفقة وبه جزم في الهداية
والكل في بخلاف القطة والصال وقد روي في التارخانية مدة حبه
بثنة اشهر ونفقته فيها من بيت المال ثم بعد ما يبيعه القاضى كما تفرق
الوهب بالبيع قبل القبض للمشتري رفع الامر للقضاة في البيع والتمتع علم
كتاب النفقة هو لغة المحدثين وشرا غائب لم يدر
اخرى هو في توقع قدومه ثم ميت او رجع المحدث البائع الى القفد جمعه بلاق
فدخل الاسير ومزج لم يدر الحق ام لا وهو في حق نفسه حتى لا يستحق
هذا هو الاصل فيه فلا يخفى عهده غيره ولا يقسم ماله **قلت** وفي معر
المفتى في السعور انه ليس لامر بيت المال نزع من يدين بيده
من امنه عليه قبل ان يهاجبه كما ينبغي معزبا لخزانة المفتين ولا ينبغي
اجارته ونظمت من اى وكيل لا يخفى كغالبه وديونه المفترضا
ويحفظ ماله ويقوم عليه عند الحاجة فلوله وكل فله يحفظ ماله
لان غير داره الا باذن الحاكم لانه لعله مات ولا يكون وصيا تجبر
لكنه اى هذا الوكيل المنصوب ليس يخص فيما يدين على الفقور من
دين ووديعة وشركة في عقار او رقيق ونحوه لانه ليس بمالك ولا

عنه وانما هو وكيل القبض من جهة القضاة وانه لا يملك المضمومة
بالا خلاف ولو قضى بخصومته لم ينفذ زاد الزبلي في القضاء ونسجه
الكال لا ينفذ قاض اخر كان في الخلاصة الفتوى على النفاذ بغيره والفا
بجندته انهر ولا يبيع القاضى ما لا يخاف فاده في نفقة ولا في غير
بخلافه بخاف فاده فانه يبيعه القاضى ويحفظ ثمنه **قلت**
لكن في معروضات المفتى في السعور ان القضاة وامناء بيت المال
رما نسا ما مورون بالبيع مطلقا وان لم يخف فاده فان ظهر حيا
فله الثمن لان القضاة غير ما مورين بشيخه **نعم** اذا بيع بغين فاخر
فله فسخه انتهى فيحفظ وينفق على عرسه وقريبه ولا دواهم اصوله
وفروعه ولا يفرق بينه وبينها ولو بعد مضي اربع سنين خلافا
لمالك وميت في حق غيره فلا يرث من غيره حتى لو مات رجل عن
بنين وابن مفقود ولمفقود بنان وابن والتركه في يد البنين
والكل مفقودون بفقد الابن ولخصموا للقضاة لا ينبغي له ان يترك
المال عن موضعه الا يترعه من يد البنين خزانة المفتين ولا ياتي
ما اوصى له اذ مات الموصي بل يوقف قسطه الى موت اقاربه في بلده
على المذهب لانه الغالب واختار الزبلي نفوقه للام وطريق قبول
البيت ان يجعل النسخا من يده المال خصما عنه او ينصب عليه قضا
تقبل عليه البيت نهى **قلت** وفي واقعات المفتين لقد رى ان ينفذ
معزبا للقبة انه انما يحكم بموته بقضا، لانه امر محتمل فالتمتضم اليه
القضاة لا يكون حجة فان ظهر قبله قبل موت اقاربه حيا فله ذلك
القسط وبعد بحكم بموته في حواله يوم علم ذلك اى موت اقاربه
فتعد منه عرسه للموت ويقسم ماله بين من يرثه لان ويحكم
بموته في حواله غيره من حين فقده فيرد الموقوف الى من يرث
مورثه عند موته لما تقرر ان الاستصحاب وهو ظاهر الحال حجة دافعة
لامتنة ولو كان مع المفقود وارث يجب به لم يعط الورث شيئا
وان انتقص حقه به اعطى اقل النصيبين ويوقف الباقي كالحمل وحله
الفرض ولذا الحذفه القدوري وغيره **فري** ليس للقضاة تزويج امه
غائب ومجنون وعبد ما وله ان يكاتبها او يبيعهما **كتاب**
الشركة لا يخفى مناسبتها للمفقود من حيث الامانة بل قد تتحقق

في ماله عند موت مورثه هي كبر فكون في المعروف لغة الخاط
 سمي بها العقد لانها سببه وشرعا عبارة عن عقد بين المتشاركين
 في الاصل والربح جوهرية وركنها في شركة العين اختلاطها وفي العقد
 اللفظ المفيد له وشرط جوازها كون الواحد قابلا للشركة وفيه ضربان
 شركة ملك وهي ان يملك متعديان فكل واحد عينا وحفظا كالثوب
 هبة الربح في دارهما فانها شريكان في الحفظ فمتى اودينا على
 ما هو الحق فلو دفع المديون لاحدهما فلا اخراج جوع بنصف ما اخذ فحق
 ويبيح متنا في الصلح وان من قبل اختصاصه بما اخذه ان يهبه للمديون
 قدر حصته وبه يهبه رب الدين حصته وهبانية بارت او بيع
 او غيرها باي سبب كان جبريا او اختياريا ولو منعها قبلها واشترى
 شيئا ثم اشرك فيه اخربية وكان شركا الملك اجنب في الامتناع عن
 تصرف مضر في مال صاحبه لعدم تضمنها الوكالة فيصح له بيع
 حصته ولو من غير شريكه بلا اذن الا في صورة الخلط لما يهبها بفعلها
 كخطة بشعر وكبناء وشجر وزرع مشترك فمتى اذنته الفصل
 الثلاثين من العادبة ونحوه في فتاوى ابن نجيم وفيها بعد ورفق
 ان البطنة كذلك لكن فيها بعد ورفق ابن خزيمة جواز بيع البناء او
 الغراس المشتركة في الارض المشتركة ولو لاجنب فننتبه فلا يجوز بيعه الا
 باذنه ولو كانت الدار مشتركة دار بينهما باع احدهما ميتا معتبرا ونصيب
 من بيت معين فلا اخراج يبطل البيع وفي الوقعات دار بين رجلين
 باع احدهما نصيبه لآخر لم يجز لانه لا يخلو ما ان باعه بشرط الترتيب
 او بشرط القلع والهدم اما الاول فلا يجوز لانه شرط منفعة للآخر
 سوى البيع فصا كشرط الجارة في البيع ولا يجوز بشرط الهدم والقلع
 لان فيه ضررا بالشريك الذي لم يبيع وفي الفتاوى شجرة بين قوم
 باع احدهم نصيبه مشاءا ولا شجار قد انتهت وان القلع حتى لا يضر
 القلع جاز الشراء والمشاركة ان يقطع لانه ليس في القسمة ضرر
 وفي النوازل باع نصيبه من الشجرة بلا اذن شريكه ان وان
 انقطاعها جاز البيع لانه لا يضر الشريك بالقسمة وافسد لشركه
 بها وفيها باع بناء بلا ارضه على انه يترك المشتري البناء فالبيع
 عمادية من الفصل الثلاثين من مسائل الشروع والاختلاط بالاصح

من احدهما فلا يجوز بيعه الا باذنه لعدم شيوخ الشركة في كل جهة
 بخلاف نحو عام وطاحون وعبد واذنة حيث يبيع ببيع حصته اتفاقا
 كما بسط المصنف في فتاويه ثم الظاهر ان البيع ليس يقيد بل الزا لا يخرج عن
 الملك ولو هبته او وصته ونماته في الرسالة المباركة في الاشياء الثابتة
 وفي نافعة لمن ابتلى بالافت او زاد الواسطة في محنة الذر والشفعة ايضا
 فراجعها واما الانتفاع به بغيره شريكه ففي بيت وخازم وارض
 ينتفع بالكل ان كانت الارض ينتفعها الزرع والا لا يجوز بخلاف الدابة
 ونحوها ونماته في الفصل الثالث والثلاثين من الفصولين وشركة
 عقداي واقعه بسبب عقد قابلية الوكالة وركنها اي ما هيئها الاجابة
 والقبول ولو بيعت كما لو دفع الفاء وقال اخرج مثلها واشتر والربح بيتا
 وشروطها اي شركة العقد كون العقود عليه قابلا للوكالة فلا يصح
 في مباح كاحتطاب وعدم ما يقطعها كشرط درهم مائة من الربح
 لاحدهما لانه قد لا يربح غير المسمى وحكمها الشركة في الربح وفي اربعة
 مفاوضة وعنان وتقبل ووجوه وكلمين الاخيرين يكون مفاوضة
 وعنانا كما يبيح مفاوضة من التغبوض بغير المساواة في كل شيء ان
 تضمنت وكالة وكالة نصحة الوكالة بالمجهول ضمنا لا قصدا وتساوي
 ما لا يبيع به الشركة وكذا ربحا كما حققه الوافي ويصرفا ودينار الاجنبي
 ان التناوي في التصرف يستلزم التناوي في الدين واجازها ابو يوسف
 مع اختلاف الملة مع الكراهة فلا يصح مفاوضة وان صححت عنانا
 بين خروجه ولو مكاتب او ناذونا وصية وبالغ ومسلم وكافر لعدم
 المساواة وافادتها لا يصح بين صبيتين لعدم اهليتهما للوكالة ولا
 ذونين لتفاوتهما قيمة وكل موضع لم نصح المفاوضة لفقد شرطها
 ولا يشترط ذلك في العنان كان عنانا كما من لا سبب في شرطه كما يبيح
 ونصح المفاوضة بين حصة وشافعة وان تفاوتا تصرفا في مترك
 التسمية للتساوي بماله وولاية الالام بالجهة ثابتة ولا يصح الا بلفظ
 المفاوضة وان لم يعرف معناها سراج وبيان جميع مقتضياتها ان لم
 يذكر لفظها اذ العبرة للمعنى لا للمنى واذا صححت فما اشترى احدهما بيع
 مشتركا الاطعام اهله وكسوتهم شخصانا لان المعلوم بدلالة الحال
 كالمشروط بالقال واراد بالسنتي مكان من حويله ووجارية للوطي

بأذن شريكه كاسبجي وللبيع مطالبة أيهما شاء بتمنهما أي الطعام وكسوة
ويرجع لأخرهما الذي على المشتري بقدر حصته أن أدى من مال الشركة
وكل من لم يرض أحدهما بزيادة واستقرض وغصب واستهلك وكفالة
بمال بامر لزم الآخر ولو لزمه بأقاربه لا إذا قل من لا يقبل شهادته له و
لو معتدته فيلزمه خاصة كهر وخلع وجنابة وكأيا لا يفتي الشركة
فيه وفائدة اللزوم أنه إذا ادعى على أحدهما فله تخلف الآخر ولو ادعى
على الغائب له تخلف الحاضر على علمه ثم إذا قدم له تخلفه البتة ولو
ولو البينة وبطلت أن وهب لأحدهما أو ورث ما نصح فيه الشركة
من أجنبي ووصل إليه ولو بصدقة أو بصاء لفوت المساواة بقاء
وه شرط كالأبداء لا يبطل بقبض مالك نص في الشركة كعرض
وعقار وإذا بطلت بما ذكر سارت عن أي تنقلب إليها ولا يفتي
مفاوضة وعنان ذكر فيهما المال والأفهما قبل ووجوه بغير التقيد
والفلوس النافقة والنبر والنقرة أي ذهب وفضة لم يضربا أن
جرى مجرى النقود في التعامل بها ولا فكه عرض وصحت بعرضه هو الشاع
غير التقيد ويجزئ قاموس من باع كل منهما نصف عرضه بنصف
عرض الآخر عقداهما مفاوضة وعنانا وهذه حيلة لصحتها بالعرف
وهذا أن يشا وبقيمة وإن تفا وتبايع صاحب الأقل بقدر ما نبت
به الشركة إن كمال فقوله ينصف عرض الآخر تنقيح ولا يفتي بمال
غائب أو دين مفاوضة كانت أو عنانا لنقد الرضا على موجب
الشركة وإنما عان بالكسر ونفي أن تضمنت وكالة فقط بيان لشروطها
ففتي من أهل التوكيل كصحة ومعنوه بعقل البيع وإن لم يكن أهلا للوكالة
لكنها لا تقضى الوكالة بل الوكالة ولذا نص في عام وأخصا ومطلقاتا
موقفا ومع التفاضل في المال دون الربح وعكسه ويبعض المال دون
بعض وبخلاف الجسركد نأخذ من أحدهما ودراهم من الآخر وبخلاف
الوصف كبعض وسود وإن تفاوت قيمتهما والربح على ما شرط
ومع عدم الخلط لاستناد الشركة في الربح إلى العقد لا المال فلم يفتي
مساواة وتقار وخلط وبطال المشتري بالثمن فقط لعدم تضمن
الوكالة ويرجع على شريكه بحصته منه أن أدى من مال نفسه أي مع
بقاء مال الشركة ولا فالشركة خاصة لبلا بصير مستد بقاء على

على مال الشركة بالأذن مجزئ وبطل الشركة بهلاك المالين أو أحدهما
قبل الشراء والهالك على مالكه قبل الخلط وعليهما بعده وإن اشترى
أحدهما بماله وهلك بعده مال الآخر قبل أن يشتري به شيئا فالشري
بالفتح بينهما شركة عقد على ما شرط أو يرجع على شريكه بحصته منه
أي من الثمن لقيام الشركة وقت الشراء وإن هلك مال أحدهما ثم اشترى
الآخر بماله فإن صحرا بالوكالة في عقد الشركة بأن فالأعنان ما اشترى
كل منهما بماله هذا يكون مشتركا نهرو صدر الشريعة فالشري
مشارك بينهما على ما شرط في أصل المال لا الربح لصبر ورثتهما شركة
مالك لبقاء الوكالة الصريح بها ويرجع بحصة ثمنه والأي أن ذكر
بجزء الشركة ولم يصاد فاعل الوكالة فيها ابن كمال فهو لمن اشترى
خاصة لأن الشركة لما بطلت بطلت في ضمنها من الوكالة وتنفد
بأشراط درهم مائة من الربح لأحدهما لقطع الشركة كما مر لا لأنه شرط
لعدم فسادها بالشرط وظاهره بطلان الشرط لا الشركة بجر
ومص **قلت** صرح صدر الشريعة وابن كمال بفساد الشركة ولو
يكون الربح على قدر المال ولكل من شريك العنان والمفاوضة أن يتنا
من يجزئ أو يحفظ المال ويضع أي يدفع المال بضاعة بأن يشترط
الربح لرب المال ويودع ويعبر ويضارب لإنهادون الشركة
فتضمنها ويوكل بنبينا بيع وشراء ولونها المفاوضة لا يخرج نصيبه
بجر ويبيع بما عزوهان خلاصة وينقد ونسبة بزارية وبسافر
بالمال له محل ولا يفتي خلافا لأشياء وقيل إن له محل بضمن ولا
ظلمة برتبة ومونة الشرف والكرام من مال المال لم يرجع خلاصة لأهل
الشركة الشركة الأباذن شريكه جوهر ولا الرهن الأباذنه ويكون هو
العائد في موجب الدين وحديثه في أقاربه بالرهن والأرث
سراج ولا الكتابة والأذن بزيادة وتزويج لامة وهذا كله لعنانا
أما المفاوضة فلا كذلك ولو فاضل بآذن شريكه جاز ولا
تتخذ عنانا بجر ولا يجوز لها في عنان ومفاوضة وتزويج العبد
ولا الاعناق ولو على مال ولا الهبة أي لشوب ونحوه فلم يجز في
حصة شريكه وجاز في نحوه وخبر وفاتمة ولا العرض الأباذن
شريكه إذا ناصر بحافيه سراج وفيه إذا قال له عمل إليك فله كل إنجاز

الا القرض والهبة وكذا كل مكان ان لا المال او كان تملك المال
 بغير عوض لان الشركة وضعت للاسترباح وتوابعه وما ليس كذلك
 لا ينظمه عقد وصح بيع شريك مفا وضمن نرد شهادته له
 كاسبه وايه وينفذ على المفاوضة لجماع لا يصح اقراره بدين فلا ينفذ
 على المفاوضة عنده بزازية وفي الخلاصة اقر شريك العنان بجائز
 لم يجز في حصة شريكه ولو باع احدهما ليس الاخر اخذ منه ولا لخصو
 فيما باعه لو ادانه وهو الشريك امين في المال فيقبل قوله بيمينه في
 مقدار الربح والخسارة والضيق والدفع لشريكه ولو اداه بعد موته
 كماله الجرم مستد لا يما في وكالة الولوية كل من حكم امر لا يملك استئنا
 ان فيه ايجاب الضمان على الغير لا يصدق وان فيه نفق الضمان عن نفسه
 صدق انتهى فيلحفظ هذا الضابط ويضمن بالتفصيل وهذا حكم لما
 وفي الخاتمة التقييد بالمكان صح فلو كان التجار زخوارم فجاز ضمن
 حصة شريكه وفي الاشياء نهى احدهما شريكه عن الخروج وعن البيع
 جاز كما تضمن الشريك عنانا ومفاوضة تجر بموته مجمل ان نصب
 صاحبه على الذبح والقول بخلافه غلط كله في وقف الخاتمة و
 يبيح في الورثة خلافا للاشياء **فروع** في الحيط قد وقع حادثا
 الاولى منها عن البيع نسبة فباع فاجبت بنفاذه في حصته و
 توقفه في حصة شريكه فان جاز فالربح لها الثانية منها عن
 الاخراج فخرج فخرج فاجبت انه غاصب حصة شريكه بالاخر فخرج
 ان لا يكون الربح على الشرط انتهى ومقتضاه فساد الشركة نهرو فيه
 وتفرع على كونه امانة ماسا فإرى الهداية عن طلب محاسبة شريكه
 فاجاب لا يلزم بالتفصيل ومثله المضارب والوصي والنول نهرو
 وقضاة زماننا ليس لهم قصد بالمحاسبة الا الوصول الى تحت المحصول
 واما تقبل وتسمى شركة صنایع وعمال وابدان ان تفوق صانعان خبا
 او خياط وصباغ فلا يلزم اتخاذ صنعة ومكان على ان يتقبلا
 الاعمال الخ يمكن استحقاقها ومنه تعليم كتابة وقرآن وفقه على الخ
 به بخلاف شركة دالين ومغنين وشهود محاكم وتعار ووعاظ
 وسؤال لان التوكيل بالسؤال لا يصح فنية واشياء ويكون الكلب بينها
 على ما شرط مطلقا في الاصح لانه ليس بربيع بل يدل على فصح نفوذه

وراء مجالس

وكل ما تقبله احدهما يلزمهما وعلى هذا الاصل في طالب كل واحد
 منهما بالعمل ويطلب كل منهما بالاجر ويبرأ فعهما بالدفع اليه الى
 احدهما والحاصل من اجر عمل احدهما بينهما على الشرط ولو اخرج مريضا او
 مسافرا او متبع عدا بلا عذر لان الشرط مطلق العمل على القابل لا
 شك ان النصارى لو استعان بغيره واستاجر استحق الاجر بزازية
 واما وجوه هذا رابع وجوه شركة العقدان عقدا هل على ان يتزيا
 نوعا او نوعا بوجوههما اي بسب وجاهتهما ويبعا فاحصل بالبيع
 يدفعان منه ثمن ما اشترى بالانسيبة وما بقى بينهما ويكون كل
 منهما من التقبل والوجوه عنانا ومفاوضة ايضا بشرطه الشبا
 واذا اطلقت كانت عنانا وتضمن شركة كل من التقبل والوجوه
 الوكالة لا اعتبارها في جميع انواع الشركة والوكالة ايضا اذا كانت مفا
 بشرطها والربح فيها على ما شرطت من مناصفة الشري فصح الربا او
 مثالبه ليكون الربح بقدر الملك لئلا يوزى الربح مالم يضمن خلاف
 العنان كما مر وفي الذكر لا يستحق الربح الا باحس كد ثلاث بال او عمل
 او تقبل **فصل في الشركة الفاسدة لا يصح شركة في حفظ**
واحتشاش واصطبار واستقاء وسائر مباحات كاجتناء من
جبال وطلب معدن من كنز وطيخ اجير من طين مباح لتضمنها
الوكالة والتوكيل في اخذ المباح لا يصح وما حصله احدهما فله وما
حصله معا فلهما نصفين ان لم يعلم ما لكل وما حصله احدهما
با عانة صاحبه فله وصاحبه اجر مثله بالغاما يبلغ عند محمد
وعند ابى يوسف لا يجاوز به نصف ثمن ذلك قبل نقد بمحس
قول محمد بوزن باختياره نهرو عناية والربح في الشركة الفاسدة
بقدر المال ولا عبرة بشرط الفضل فلو كل المال لاحدهما فلا اخير مثله
كالمود في دابته لرجل البو جرها والاجر بينهما فالشركة فاسدة والربح للمالك
والاخر اجر مثله وكذلك التفتية والبيت ولو لبس عليها البرق فاجر
لرب البر والاجر اجر مثل الذبابة ولو لاحدهما بغل والاخر جعير فالاجر
بينهما على مثل اجر البغل والبعير نهرو وتبطل الشركة اي شركة العقد
بموت احدهما علم الاخر ولا لانه عزز حكمي ولو حكما بان قضه بلحافه
مرتدا وتبطل ايضا بانكارها وبقوله لا اعلحك في ونفي احدهما

وضه

ولو المال عروضا بخلاف المضاربة هو المختار بزيادة خلافا
 للزباني ويتوقف على علم الاخر لانه عزل وصعد ويجوزونه مطبقا فان
 بعد ذلك للعامل لكنه يتصدق بربح مال المجنون تنازعا بنية ولم يترك
 احدهما مال الاخر فيغير اذنه فان اذن كل فاديا معا او جهل ضمن كل
 نصيب صاحبه وتقاضا او ربح بالزيادة وان اذنا معا قبا
 كان الصمان على الشئ اعلم باء صاحبه ولا كما مورب اداء الزكاة و
 الكفارة اذا دفع الفقير بعد اداء الامر بنفسه لان فعل الامر عزل حكمي
 وفيه لا يشترط العلم خلافا لما اشترى احد المتفاوضين امة باذن الاخر
 صريحا فلا يكفي ساوته ليصاها فهي له لا للشركة بل انما تضمن الاذن
 بالشراء للمولى المحبة اذ لا طريق لحله الا بها حرمة وطى الشركة وصبة المشاع
 فيما لا يقسم جائز وقالا بلزمه نصف الثمن والبايع والمسحق اخذ كل
 بثمرها وعقرها تضمنت المتفاوضة للكفالة ومن اشترى عبدا مثالا فقال
 له اخر اشركني فيه فقال فعلت ان قبل القبض لم يصح وان بعد صح
 ولزمه نصف الثمن وان لم يعلم بالثمن خيرا عند العلم به ولو قال
 اشركني فيه فقال نعم ثم لقيه اخر وقال مثله وجب نعم فان كان القا
 عالما بمشاركته الاول فله ربحه وان لم يعلم فله نصفه لكون مطلوبه
 شركته في كامله وحينئذ خرج العبد من ملك الاول ما اشترى
 اليوم من انواع التجارة فهو بينه وبينك فقال نعم جازا شياه وفيها قبل
 ثلاثة عملا بلا عقد شركة فعمله احدهم فله ثلث الاجر ولا شئ للاخرين
فروع القول لشرك الشركة برهن الورثة على المتفاوضة لم يقبل حتى يرضوا
 انه كان مع الحق في حياة الميت برهنه على الارث والمخ على المتفاوضة
 قضى له بنصفه في تصرف احد الشريكين في البلد والاخر في السفر واد
 النسبة فقال ذواليد قد استقرضت القاف القبول له ان المال في يده
 شروا كروا فبا عواثرته ورفعهوا لاحدهم ليحفظه فدسه في التراب
 ولم يجد حلف فقط دفع لآخر ما لا اقترضه نصفه وعقد الشركة في
 الكل فشرى امعة فطلب رب المال حصته ان لم يصبر لنفسه اخذ
 المتاع بقيمة الوقت بينهما متاع على دابة في الطريق سقط فاكترى احدا
 بغية الاخر خوفا من هلاك المتاع ونقصه رجع بحصته فيه دابة
 مشركة قال البيطارون لا بد من كيمها فكلوا لها حاضر لم يضمن دارين

اثنين سكن احدهما وخرت ان خربت بالسكنى ضمن طاحون مشترك
 قال احدهما صاحب عمرها فقال هذه العمارة تكفي لارضى بها انك
 فعترا لم يرجع جواهر الفتاوى وفي التراجمة طاحون مشترك انفق
 احدهما في عمارة فليس منطوع ولو انفق على عمارة مشترك او اذني
 كرم مشترك فهو منطوع لكل من مخر المص **قلت** والضابط ان كل
 من اجبر ان يفعل مع شريكه اذا فعله احدهما باذن منطوع ولا
 ولا يجبر الشريك على العمارة الا في ثلاث وصي وناظر وضرو ورفعة
 قسمة ككرى نهر ومرومة قناة وبزود وولاب وسفينة معبقة و
 حائط لا يقسم اساسه فان كان الحائط يحتمل القسمة وينبغي كل واحد
 في نصيبه الشريك ليجبر والا اجبر وكذا ما لا يقسم كحمام وخان و
 طاحون وتما في منفقات فضاء البحر والعينة ولا شياه وفي غيب
 المجتبى ذرع بلا اذن شريكه فدفع له شريكه نصف البذر ليكون الزرع
 بينهما قبل النبات لم يجز وبعده جاز وان اراد قلعه بقاسمه فيقلعه
 من نصيبه ويضمن الزرع نقصا الارض بالقلع والصواب نقصان
 الزرع وفي قسمة الاشياء المشتركة اذا انهدم فلهما العمارة فان احتل
 النسبة لاجبر وضم ولا يجز ثم لجره ليرجع وتما ممة شركة المنظومة

المجبر وفيها

باع شريك شقصه لآخر	ولو بلا اذن شريك ناظر
فيما عدل لخط ولا اختلاط	جوز ذالك البيع والتعطي
ثم الشريك ههنا الوبا عا	حصته من فريه وابتاعا
ذالك منه الاجبة وهلكا	وكان ذاك غير اذن الشريك
فان يشا وضمنوا الشريكين	من اشترى منه على ما قدر ووا
وان يكن كل شريك اجدا	حصته تمام له من اخدا
وكان شخص منهما قد اذنا	لذالك في تعبرها وبالبنا
فلا رجوع صاحب المتاجر	في ذالبنا على الشريك لاخذ
لو واحد من الشريكين سكن	في الدار مدة مضت من الزمن
فليس للشريك ان يطالب	باجرة السكنى ولا المطالبة
بانه يسكن مثل الاول	لكنه ان كان في السنتل
يطلب ان ينهي الشريك	يجاب فانهم ودع الشككا

كتاب الوقف مناسبه للشركة ادخال غيره معه

في ماله غير ان ملكه باق فيها لافيه مواخاة الحبس وشرعاً حلب العين
على حكم ملك الوقف والنصد في المنفعة ولو في ليله والاصح انه عنده
 جابر غير لازم كالعارية وعندهما هو حسبها على حكم ملك الله تعالى
 وصرف منفعتها على من احب ولو غنيا فيلزم فلا يجوز له بطلاله
 ولا يورث عنه وعليه الفتوى ابن الكمال وابن النخعي وسببه ردة
 محبوب النفس في الدنيا لا يجب او في الآخرة بالتوب يعني بانية
 من اهلها لانه مباح بدليل صحة من الكافر وقد يكون واجبا بالتدبر
 فينصد فيها او يمتنها ولو وقفها على من يجوز له الرجعة جاز في الحكم
 في نذره وبهذا عرف صفة وحكمه ما مر في تصدير ومحل
المال المنقور وركنه الالفاظ الخاصة كانه هذه صدقة
 موقوفة مودة على الساكنين ونحوه من الالفاظ كوقوفة لله تعالى
 او على وجه الخير والبر والتقى ابو يوسف بلفظ موقوفة فقط قال
 الشهيد ونحن نفقه به للعقد وشرطه شرط سائر التبرعات كبرية
 وتكليف وان يكون قربة في ذاته معا وما يخرج الامتلاك الا بكان
 ولا مضافا ولا موقت ولا بخيار شرط ولا ذكر معه اشراط بيعه
 وصرف ثمن حاجته فان ذكره بطل وقفه بزازية وفي الفقه لو وقف
 الدين فقتل ومات وارثه السلم بطل وقفه ولا يصح وقف مسلم
 او غير مسلم على بيعة او حريم قبل او محجوب وجاز على ذمي لانه قربة حتى لو
 قال سلطان من اسلم من ولده او منتقل اليه غير التصرية فانه له لزم شرط
 على الذهب والمالك يزول عن الوقف باحد امور اربعة بافراز مسجد
 كما سيجي ويقضاء الفسخ الالة بمشهد فيه وصورتان بسلمه في المنول
 ثم بظن الرجوع مع هذا الفسخ معزى بالفتح المولى من قبل السلطان لا الحكم
 سيجي ان الينة تقبل بلاد عوى ثم هل القضاء بالوقف قضاء على الكفا
 فلا تسمع فيه دعوى ملك اخر ووقف اخر لم لا تسمع افته بالسعود
 صحة الرقوع بالاول وبه جزم في المنظومة المحبية ورجحه المصنفون من
 الحبل لابطاله لكنه نقل بعده عن الجيران المعتمد الشيخ وصحة في الفواكه
 البدرية وبه افته المصنف والموت اذا علق به اي بونه كذا مات فقده
 وقفت ذاري على كذا فالاصح انه كوصية تلزم من الثلث بالموت
 لا قبله **قلت** لو ورثته وان رده لكانه بفق كالثلاثين فقول البرزنية

انه ارشأ يحكما فلا خلل في عبارته فاعبروا والورث بالنظر للغة
 والوصية وان رده وابل النظر للغبر وان لم ينفذ لورثته لانه لم يتخض
 له بل الغبر بعد فافهم ويقول وقفها في حياته وبعد وفاته
 مؤبدا فانه جابر عندهم لكن عند الامام ما دام جانا هو نذر بالتصدق
 بالغلة فعليه الوفاؤه الرجوع ولو لم يرجع حتى مات جاز من الثلث
قلت في هذين لا يبرهن له الرجوع مادام جانا غنيا او فقيرا بامراض
 او غيره شرعا لانه فقول الذرر لو فسخ الفسخ الوفاؤه غير مسجل
 منظوفه ولا يبرهن الوقف حتى يقبض لم يقل المتولي لان تسليم كل
 بما يليق به في السجد بلا فراز وفي غيره بنصب المتولي وتسليمه
 اياه ابن كمال وبهرز فلا يجوز وقف مشاع يتم خلافا للشيخ
 ويجعل غيره لجهة قربة لا تنقطع هذا بيان شرطية الحاجة على قول
 محمد لانه كالصدقة وجعلها ابو يوسف كالا عتاق واختلاف الزعيم
 والاخذ بقول الشيخ الحوط واسهل مجر وفي الذرر وصدور الشريعة
 وبه يفقه واقرة المص اذا وقته بشرا وسنة بطل انفا فاد رر وعليه
 فلو وقف على رجل يبيع عاد بعد موته لورثة الوقف به يفقه
 في **قلت** وجزم في الحاجة بصحة الموقت مطلقا فتنبه واقرة الشرع
 فاذا تم ولزم لا يملك ولا يملك ولا يباع ولا يبرهن فبطل شرط وقف
 الكلب الرهن كما مر في التدبير ولو سكنه المشتري والمزني ثم بان
 انه وقف او لصغير لزم ابر المشقة ولا يفسخ بها بكون الا عندهما
 فيفسخ المشاع وبه افته قارى الهداية وغيره اذا كانت الفسخة
 بين الوقف وشريكه المالك والوقف الاخر وناظر ان اختلف جهة
 وقفهما قارى الهداية ولو وقف نصف عقار كله له فالقضا عليه
 مع الوقف صدر الشريعة وابن الكمال وبعد موته لورثته ذلك
 فيفسخ الفسخ الوقف من المالك ولهم بيعه به افته قارى الهداية
 واعتمده في المنظومة لا الوقوف عليهم فلا يفسد الوقف بين
 مستحقه اجماعا رر وكذا في خلاصة وغيرها لان حقه ليس العين
 وبه جزم ابن نجيم في فتاواه وفي فتاوى قارى الهداية هذا هو المذهب
 وبعضهم جوز ذلك ولو سكن بعضهم ولم يجد الاخر موضع كيبه فليس
 اجرة ولا له ان يقول اننا استعملنا وما استعملنا لان الهياية انما تكون

شي

بعد الخسومة قبة **نعم** لو سئل أحدهم بالغبلة بالاذن
 الآخر لزمه أجر حصة شريكه ولو وقف على سكناها بخلاف الملك
 المشترك ولو معدا لاجارة قبة **قلت** ولو بعضه ملك وبعضه
 وقف وبات في الغصب ويزول ملكه عن السجد والمصلحة بالنقل
 ويقول جعلته سجدا غائضا وشرط محذور والامام الصلاة فيه
 جماعة وقبل يكفي واحد وجعله في الخاتمة ظاهر الرواية **فرو** اراد
 اهل المحلة نقض السجد وبناء حكم من الاول ان البناء من اهل المحلة لهم ذلك
 والا لا يبرازية واذا جعل تحت سراب لمصلحة السجد جاز
 كسجد القدس ولو جعل غيرا وجعل فوقه بيت او جعل بالسجد الى
 طريق وعزله عن ملكه لا يكون سجدا وله بيع وبورث عنه خلافا
 كما لو جعل وسط دار سجدا واذن للصلاة فيه حيث لا يكون سجدا
 الا اذا شرط الطريق زيلحي **فرو** لو بني فوقه بيت للامام لا يضر لانه من
 المصالح المألومت السجدية ثم اراد البناء منع ولو قال عني ذلك
 لم يصدق تنازعا فانه كان هذا في الوقف فكيف بغيره
 فيجب هدمه ولو على جدار السجد ولا يجوز اخذ الاجرة منه ولا ان يعمل
 شيئا منه مستغلا ولا سكنى بزازية ولو خرب ما حوله واستغنى عنه
 بغير مسجد عند الامام والشيء ابد الى قيام الساعة وبه يفتي حاوي
 القدسي وعاد الى الملك اي ملك البيت او ورثته عند محذور وعن
 الشافعي ينتقل المسجد خرابا من الفاضل ومثله في الخلاف المذكور خرب
 المسجد وحصره مع الاستغناء عنها وكذا الرباط والبيوت التي يفتن بها
 فيصرف وقف السجد والرباط والبيوت والحوض الى قرب مسجد ورباط
 او بيزا وحوضا ليه تفرج على قولا دارر وفيها وقف شعبة على
 الفقراء وسلمها للمتولى ثم قال اوصيته اعطى من ثمنها فلا ناكذا
 وفلا ناكذا لم يصح لخروجه عن ملكه بالتسجيل فلو قبله **قلت**
 لكن يصح معنى الفتاوى مؤيد زاده ان للوقف الرجوع في الشروط
 ولو سجدا اتخذ الوقف واللمحة وقل رسوم بعض الوقوف عليه
 بسبب خراب وقف احدهما جاز للحاكم ان يصرف من فاضل الوقف
 الاخر اليه لانها جنت ذكته واحد وان اختلف احدهما بين رجلين
 مسجدين او رجل سجدا ومدرسة ووقف عليها اوقافا لا يجوز له

ذلك ولو وقف العقار بغيره واكرته بفتح بن عبيد الخزان **صح**
 استحسانا تبع العقار وجاز وقف الفتن على مصالح الرباط خلا
 ونفقت وجنابته في مال الوقف ولو قتل عدلا لا يورثه بزازية
 بل يجب قيمته ليشترى بها بده كماله **صح** وقف شاع فقه يجوز لانه
 بمنه فيه فلحقني المقلدان بحكم بسخة وقف المشاع وبطل لانه
 لاختلاف النزاع وان كان في المسألة قولان مستحان اجازا الفتاوى والفتاوى
 باحدهما بغير مصر وكما **صح** ايضا وقف كل منقول فصد فيه نعاما للثبات
 كناس وقدم بل ودرهم ودرهم **قلت** بل ورد الامر لنقض
 بالحكم به كما في معروضات الفتن في السجود ومكيل وموزون في بيع
 وبدفع ثمنه مضاربة وبضاعة فعلى هذا لو وقف كرا على شرط
 ان يقرض لمن لا يذره له ليزرع له نفسه فاذا ادرك اخذ مقداره
 ثم اقرضه لغيره وهكذا جاز خلاصة وفيها وقف بقرة على ما ينجي
 من لبنها او سمنها للفقراء ان اعادوا واذ لك رجوت ان يجوز وقدر
 وجنارة وشبابها وصحف وكب لان التعامل يترك به القياس الحديث
 ما را المسلمون حنا فهو غنمهم حسن بخلاف ما لا تعامل فيه كتابا
 ومناع وهذا قول المحمد وعليه الفتوى اختيار والخوف في الجهر التفتية بالنعام
 وفي البرازية جاز وقف الاكسية على الفقراء فندفع اليهم شيئا ثم يروى
 بعده وفي الدرر وقف مصمفا على السجد للفقراء ان يحصون جاز
 وان وقف على السجد جاز ويقرضه ولا يكون محصورا على هذا السجد
 وبه عرف حكم نقل كتب الاوقاف من محالها للانتفاع بها والفتاوى
 بذلك مبتلون فان وقفها على مستحق وقف لم يجر نقلها وان عطلة
 العلم وجعل قرا في خزائنه التي في مكان كذا ففي جواز النقل ترددهم
 ويبدا من غلته بعارته شتم ما هو قارب لعارته كما ما سجد ومدر
 مدرسة يعطون بقدر كفايتهم ثم الشرايع والبساط كذلك الى اخر المطا
 ونعامه في البحر وان لم يشترطه الوقف لشبوة اقضاء ونقطع البراءة
 للعامة ان لم يخف ضررين ففتح فان خيف كمام وخطيب وقرش
 فدموا فاعطوا الشروط لهم واما الناظر والكاتب والمجانب فان
 عملوا من العامة فلم حرمة عليهم لا الشروط بحرقا في النهر وهو الحق
 خلافا لما في الاشياء وفيها عن الذخيرة لو صرف الناظر لهم مع الحاجة الى

التعبر ضمن وهل يرجع عليهم الظاهر لا لتعديده بالدفع وما قطع
للعمارة بسقط رأسا وفيها الوشرط الوقف تقدم للعمارة ثم الفاضل
او المستحقين لزم الناظر المسالك قدر العمارة كل سنة وان لم يجبه لأن
لجواز ان يحدث حدث ولا غلة بخلاف ما اذا لم يشترطه فيلحظه الفرق
بين الشرط وعدمه وفي الوهبية في الزاد المتولى فانما على الجمل
ضمن الكل لوقوع الاجارة له وفي شرحها للشرط بل لا عند قوله

وبدخل في وقف الصالح فيهم | امام خطيب والموزن بعبر

الشعائر التي تقدم شرطام لم يشترط بعدل العمارة في امام وخطيب
ومدرس ووقاد وفرش وموزن وناظر وممن زب وقناديل وحرس
وماه وضوء وكلفة نقله للمبضاة فلبس مباشر وشاهد ومثاد و
جاب وخازن كتب من الشعائر فنقد بهم في دفتر الحالت للبر
وبقي لا شئ في ثوب وزمالة قاله في البحر قلت ولا يزد في
تقديم ثوبا وزمالاتي وخادم مطهرة انتهى قلت انما يكون المذنب
من الشعائر لو مدر من المدرسة كما سرتا مدر للجامع فلا لانه لا
ينعطل الغيب بخلاف المدرسة حيث تغفل اصلا ولا يخذ انام
البطالة كعيد ورمضان الز وبخفي الحاقه ببطالة التضي واختلافها
والاصح انه ياخذ لانها للاستزاحة اشياء من قاعدة العادة محكمة و
ويجي ما الوهاب فيلحفظ ولو كان الموقف دارا فمارنه على من له السكن
ولو منع دامن ماله لامن الغلة اذ الغرم بالغرم درر ولم يزد في الاصح
يقع انما يجنب العمارة عليه بقدر الصفة التي وقفها الوقف ولو لم يزل
السكنى او عجز لفقره عملا كما اي اجرها للحاكم من امن غيره وعمرها
باجرتها للعمارة الوقف ولم يزد في الاصح الا برضي من له السكنى فيلجى ولا
ولا يجبر لايه على العمارة ولا يصح اجارة من له السكنى بل المتولى والفتا
ثم ردها بعد التعبر الى من له السكنى رعاية للمحقين فلا عار على من له
الاستغلال لانه لا سكنى له فلو سكن هل يلزمه الاجرة الظاهر لا لعدم
الفايدة الا اذا اخرج للعمارة فباخذها المتولى ليعبرها ولو هو المتولى يتبني
ان يجبره الفاضل على عمارتها فاعليه من الاجرفان لم يفعل لضرب متوليا
ليعمرها ولو شرط الوقف فلتماله وموئنتها عليه صحا وهل يجبر على عمارته
الظاهر لا نهى وفي الفسخ لو لم يجد الفاضل من يستاجرها لزمه وخطير لانه

بحيره بين ان يعمرها او يرد لها الورثة الوقف قلت فلو كان هو الورثة
لم يره وفي فتاوى قارى الهداية ما يفيد استبداله لورثته لورثة
او الفقهاء وصرف الحاكم والمتولى حاوى نقضه او ثمة ان تعذر عاده
عنه الى عمارته ان احتاج ولا يحفظه لاحتاج لانا خاف ضياعه
فيبيعه وبمك ثمة لاحتاج حاوى ولا يفسد النقض او ثمة بين
مستحق الوقف لان حقهم في المنافع لا العين جعلت في اي جعلت في
شئ من الطريق مسجد اصفه ولم يضر بالارن جاز لانها للمسلمين
كعكة اي يجوز عكس وهو ما يجعل في المسجد من يعرف اهل الاما
في الجوامع وجاز لكل احد ان يترفيه عكس الكافر بالخشب ولما يضر
والدواب زبلعي كما جاز جعل الامام الطريق مسجد الاعكس يجوز الضاد
في الطريق لا المروية المسجد تؤخذ ارض ودار وحانوت بجانب مسجد
ضاق على الناس بالقيمة كرها درر وعمادية جعل الوقف الولاية
لنفسه جاز بالاجماع وكذا لو لم يشترط لاحد فالولاية له عن الشاهد وموظف
المذهب نهى خلا لما نقله للصريته لوصيته ان كان ولا فلكا كما فتوا
ابن نجيم وقارى الهداية وسبجي وبنزع وجواب زينة لوقف
درر وغيره بالاولى غير مامون واعاجز وظهيره فسق كسب خمر ونحوه
فيحى وكان يصرف ماله في الكيمياء نهى بجنان وان شرط عدم نزعه وان
لا ينزع فاض ولا سلطان لمخالفه حكم الشرع فيبطل كالموت فلو
مامونام نصح تولية غيره اشياء وجاز جعل غلة الوقف والولاية لنفسه
عالمظاد وعليه الفتوى وجاز شرط الاستبدال به ارضا اخرى حينئذ
او شرط بيعه وبشرى بتمنه ارضا اخرى اذا شاء فاذا فعل صارت
الثانية كالاولى في شرائطها وان لم يذكرها شئ لا يستبدلها بالثانية
لانه حكم ثبت بالشرط والشرط وجد في الاولى لا الثانية واما
الاستبدال ولو لمساكين كل بدون الشرط فلا يملكه الا الفاضل ادر
وشرط في البحر خروجه عن الانتفاع بالكسنة وكون البدل عقارا او
المستبدل فاض الجنة الفسري بذي العلم والعمل وفي التهران المستبد
فاضل الجنة فالنفس به مطمئنة فلا يخشع ضياعه ولو بالذراهم والذئير
وكذا لو شرط عدمه وفي احدى السائل السبع التي يخالف فيها شرط الو
كما بسطه في الاشياء وزاد ابن المصنف في زواجره ثمانية وهي اذا نص الوقف

ورأي الحاكم ضم مشارف جازكالوصه وعزاهما لانفع الوسائل وفيها لا يجوز استبدال العا مائة في أربع **قلت** لكن في معروضات المفتي لجهة التعوداته في سنة إحدى وخمسين وتسعمائة ورد الامر الثاني بمنع استبداله وامر ان يصير باذن السلطان تبعاً لبرج صدر الشريعة انتهى فيلحفظ وفيها ايضا الوشرط الوقف الغزل والنصب وسائر التصرفات لمن يتولى من اولاده ولا يدخلهم احد من القضاة والامراء وان داخلهم فعليه لعنة الله هل يمكن مدخلهم فاجاب بانه في سنة اربع واربعين وتسعمائة قد حررت هذه الواقفيات الشرطية هكذا فتولون من الامر هم يعرضون للدولة العلية على مقتضى الشرع ومن دونهم رتبة يعرض باربعهم مع قضاة البلاد على المشروع من المراد لا يخالف القضاة للتولين ولا المتولون القضاة بهذا ورد الامر الثاني فالوقفون لو ارادوا ان يفسدوا صدر ربحه وادخلهم القضاة والامراء فعليه لعنة الله فم الملعونون لما تقرر ان الشرط المخالف للشرع جميعها الغيوب باطل انتهى فيلحفظ بنوع غرض ثم وقف البناء فصد بدو ان الارض مملوكة لا يبيع وقبل بيعه وعليه الفتوى سئل قاري الهداية عن وقف البناء والغراس بالارض فاجاب الفتوى على صحة ذلك ورجحه شارح الوهبانية وافره المض مع الابانة منقول فيه تعامل غيبعين به الافتاوان موقوفة على ما عين البناء له جاز تبعاً لاجماعنا لارض بلجهة اخرى فمختلف فيه والصحة كما في النظمومة الجيدة وسئل ابن نجيم عن وقف الاشجار بالارض فاجاب ببيعها للارض وقفاً ولو غير الوقف وسئل ايضا عن البناء والغراس في الارض المحتكرة هل يجوز بيعه ووقفه وهل يجوز وقف العين المرهونة والمستأجرة فاجاب نعم وفي البرازية لا يجوز وقف البناء في ارض عارية او جارة واما حكم الزيادة في الارض المحتكرة ففي النية حائوت لرجل في ارض وقف فله صاحبه ان يستأجر لارض باجر مثل ان العمارة لو رفعت استأجر باكثر مما يستأجر اسير رفع العمارة ويؤجر غيره ولا يترك في يده بذلك الامر ومشله في البحر وقبه لو زيد عليه ان الجارة منه مشاهرة تفتي عند راس الفتوى ان ضرره في البناء يرفع وان لم يضر رفعه او يملكه القيم برضا المستأجر فان لم يرض يخطه ان يخلص ملكه محبط بقول الجارة مساهمة او مدة طويلة

والظاهر انه لا يقبل الزيادة دفعاً للمضرر عليه ولا ضرر على الوقف لان الزيادة انما كانت بسبب البناء لا الزيادة في نفس الارض انتهى واما وقف الاقطاعات ففي التمهيد لا يجوز الا اذا كانت الارض مؤنناً او ملكاً للامام فاقطعها رجالاً قال واغلب اوقاف الامراء بمصر ما هو قطعاً مما يجعلونها مشاة صورة من وكيل بيت المال وفي الوهبانية ولو وقف السلطان من بيت مالنا لمصلحة تمت يجوز وبوجود **قلت** وفي شرحها التمهيد في وكذا يصح ان يذبح ان فتح عنوة لاصطحاب البقاء ملك ما كان قبل الفسخ اطلق القضاة بيع الوقف غير السجل الورث الوقف فباع صح وكان حكماً بطلان الوقف لعدم تسجيله حتى لو باع الوقف او بعضه او رجع عنه ووقفه لجهة اخرى وحكم بالشفقة قبل الحكم بالزوم الاول صح الشفقة الوقوع في محل الاجتهاد كما حقه المصنف فنفى به تبعاً لشيخه وقاري الهداية والتلا في السعود **قلت** لكن حمله في التمهيد على الفسخ بالتمهيد فراجعه ولو طلق القضاة لغيرة اي غير الورث لا يبيع بيعه لانه اذا بطل عاد الى ملك الورث وبيع مال الغير لا يجوز رد ربحه بغير طريق شرعي لما في العمادة ببيع القيم الوقف بامر القضاة ورايه جاز **قلت** واما السجل الوقف بونه واراد اولاد الوقف ابطاله فحق الفسخ بالسعود في معروضاته قد منع القضاة من استماع هذه الدعوى انتهى فيلحفظ الوقف في مرض موته كنه فيه من الثلث مع القبض فان خرج الوقف من الثلث او اجازة الورث نفذ في الكل ولا يطل في الزيادة على الثلث ولو جاز البصر جاز بقدره وبطل وقف راضن معسر ومريض مديون يحبط بطلان صح لوقف المجرمان شرط وفاء دينه من عتقه صح وان لم بشرط بونه من الفاضل عن كفايته بالاسرف ولو وقفه على غيره فغله لم يجعله له خاصة فتاوى ابن نجيم **قلت** قيد يحبط لان غير المحبط يجوز في ثلث ما بقى بعد الذين لوله ورثة ولا يفسد كله فلو باعها القضاة ثم ظهر مال شرعي به ارض يدها وتامه في الاسعاف في وقف المضرر في ان وان وقف المهرين فاقتكه بجسد فان مات عن عين فله لا يغير اي ولا في بطلان والغلة يملك فليست امل **قلت** لكن في معروضات المفتي لجهة السعود سئل عن وقف في اولاده وهرب من الديون هل يبيع فاجاب

لا يصح ولا يلزم والقضاء ممنوعون من الحكم وتبجيل الوقف بمقدار
 ما شغل الدين انتهى فليحفظ الوقف على ثلاثة اوجه اما الفقير او الاغنيا
 ثم للفقراء او يستوى فيه الفقير كرمابط وخان ومقابر وسقايات
 وقناطر ونحو ذلك كساجد وطولطين وطست لاحتياج الكل لذلك
 بخلاف الادوية فلم يجز لغيره بالانعم او منصب فيدخل الاغنيا تبعا
 للفقراء فنية **فري** افر بوقف صحيح وبانه خرج من زيد ووارثه يعلم
 خلافه جاز الوقف ولا تسمع دعوى وارثه قضاء درر وفي الوقف
 وبطلان وقاقر بارشاده فحال ارتداد منه لا وقف اجدر
فصل في شرط الوقف في اجارته فلم يرد القيم بالوقف
 لانه له ولاية النظر للفقير وغايب وميت فلو اصل الوقف مذهبها
 قبل تعلق الزيادة للقيم وقيل بتقديره مطلقا وبها اي بالسنة
 بفتح في الدار وبثلاث سنين في الارض الا اذا كانت المصلحة بخلاف
 ذلك وهذا ما يخلف زمانا وموضعا وفي البرازية لو اجب
 لذلك بعقد عقود فيكون العقد الاول لازما لانه ناجز والشا لا
 لانه مضاف **قلت** لكن قال ابو جعفر الفتوى على ابطال الاجاز
 الطولية ولو بعقد ذكره الكرماني في الباب التاسع عشرة وقره قدرى
 افنى وسجى في الاجارة ويوجز بالمثل في الجوز بالاول ولو هو السحق
 فادى الهداية الانقضاء بسراوا اذا لم يرغب فيه الا بالاول لانه فلو
 رخص جرح بعد العقد لا يصح العقد للزوم الضرر ولو زاد جرحه على
 مثله قيل بعقد ثانيا به على الاصح في الاشياء لو زاد جرحه في نفسه
 بلا زيادة لاحد فالمتولى شخص به بفتح وما لم ينعى فله السحق وقيل لا يند
 به ثانيا كزيادة واحد نعتا فانها لا تعتبر وسجى في الاجارة والشا
 الاول ولو من غيره اذا قبل الزيادة والموقوف عليه الغلة او السكنى لا يملك
 الاجارة ولا الدعوى لو غصب منه الوقف الابنولية او اذن قاض ولو
 الوقف على رجل معين على ما عليه الفتوى عمادية لان حقه في الغلة
 لا العين وهل يملك السكنى من يستحق الزرع في الوصاية لا وفي غيرها
 للشرعية والحرر نعم والموقوف اذا جرح المتولى بدون اجر المثل لم
 المتاجر لا المتولى كما قلنا فيه بعضهم تمامه اي تمام اجر المثل كالب وكذا
 وفي خاتمة جرح منزل صغير بدونه فانه يلزم المتاجر تمامه اذ ليس

كل منها ولاية الحظ والاسقاط وفي الاشياء عن الغيبة ان الوقف
 يامر بالاستجار بالمثل وعليه تسليم زود السنين الماضية ولو
 كان القيم ساكتا مع قدرته على الوقف للفقير لا غرامة عليه وانما
 على المتاجر واذا ظفر الناظر بما لا شاكن فله اخذ النقض منه فبضر
 في مصرفه قضاء وديانته انتهى فليحفظ **قلت** وقيد باجارة المتولى
 لما في غصب الاشياء لوجر الغاصب منافع مضمونة من مال
 وقف او يبيع ومعد فعل المتاجر المستعمل بالمثل وعلى الغاصب
 رد ما قبضه لا غير ثاويل العقد انتهى فليحفظ بفتح بالضمان
 في غصب عقار الوقف وغصب منفعة وانما فيها كما لو سكن بالا
 اذن واسكنه المتولى بالا اجر كان على الساكن اجر المثل ولو غير معد
 للاستغلال به بفتح صيانة الوقف وكذا منافع مال النيم درر
 وكذا بفتح بكل ما هو نفع للوقف فاختلاف العلماء فيه حاوى العقد
 ومتى قضى بالقيمة شربها عقارا الخ فيكون وفقا بدل الاول والله
 تقبل فيه الشهادة حصة بدون الدعوى اربعة عشر منها الوقف
 على ما في الاشياء لان حكمه التصدق بالغلة وهو حق الله تعالى فلو
 الوقف على معين هل تقبل بلاد عوى في الثانية ينبغي لا انتفاؤه
 شرح الوصاية للشيخ حسن وهذا التفصيل هو المختار وفي التنازعة
 ان هو حق الله تقبل والا لا بالدعوى فليحفظ **قلت** لكن بحث فيه
 ابن الشحنة ووقف المصطفى لها مطلقا ثبوت اصل الوقف لانه
 للفقراء وباشترط الدعوى لثبوت الاستحقاق لما في الحاشية لو كان
 ثمة مستحق ولم يدع له شيء من الغلة ونصرف كلها للفقير
قلت ومفاده انه لو دعى مستحق مع انها لا تسمع منه على الحق به الابنولية
 كما تفرق بدرو في الاشياء لنا شاهد حصة في اربعة عشر وليس لنا
 مدع حصة الا في دعوى الموقوف عليه اصل الوقف فانها تسمع
 البعض والحق به لا الابنولية فاذا لم تسمع دعواه فلا حصة اولى انتهى
 قدر فنيته وبشرط في دعوى الوقف بيان الوقف ولو الوقف قد
 في الصلح بترزية لئلا يكون اشبا بالبحرول وفي العمادية يقبل وقبل
 فيه الشهادة على الشهادة وشهادة النساء مع الرجال والشهادة بالقر
 لاثبات اصله وان صرحوا به اي بالسمع في المختار ولو الوقف على معين

حفظا للاوقاف القديمة عن الاستبدال بخلاف غيره لا تقبل
بالشجرة لاثبات شرائطه في الاصح درر وغيره لكن في الجنبى المختار
قبولها على شرائطه ايضا واعتمده في العراج واقرة الشربلاى وقواه
في الفسخ بقوله فملك بمنقطع الثبوت المجهولة شرائطه ومصارفه
ما كان عليه في دولتين الفضا انتهى وجوابه ان ذلك للضرورة ولقد
اعم جروبيان للصرف لقولهم على مسجد كذا من اصله لتوقف صحة
الوقف عليه فتقبل بالتسابع وبعض مستحقه وكذا بعض الورثة
ولا ثالث لها كما في الاشياء **قلت** وكذا لو ثبت اعارته في وجه احد
الغرماء كما يبيح فنامل وقالوا تقبل بينة الافلاس بغيرية المدعى وكذا بعض
الاولياء المتساوين ثبتت لاعتراض كل كمالا وكذا الامان والقود وولاية
المطالبة بازالة الضرر العام عن طريق السلمين والنتيج بقبضه عدم
المصر ثم انما ينصب احد الورثة خصما عن الكل او في دعوى دين لا عين
ما لم يكن بيده فيلحفظ بنصبه عن الكل اى اذا كان وقف بين جماعة و
واقفه واحد فلو احدث منهم او وكيله الذعوى على واحد منهم او وكيله وتبلا
بنصب فلا يقع القضا الا بقدر ما في يد الحاضرين وهذا اى انتساب
بعضهم اذا كان الاصل ثابتا ولا فلا ينصب احد المستحقين خصما ونماه
في شرح الوهبانية اشترى التولى بمال الوقف دار الوقف لا يظن باننا
الموقوفة ويجوز بيعها في الاصح لان لزومه كمالا كما هو له بوجد منها
مات المؤذن والامام ولم يستوفيا وطبقتهما من الوقف سقط لانه
كالضلة كالقضا او يكل بسقط لانه كالأجرة كذا في الدرر قبل باب المزد
وغيرها قال المصنف وظاهره ترجيح الاول لحكاية الشافعى بقبول **قلت**
قد جزم في البغية تلخيص القنية بانه يورث بخلاف رزق القضا كذا
في وقف الاشياء ومغنى النهرولى على الامام دار وقف فلم يشوب
الأجرة حتى مات ان اجرها التولى سقط وان اجرها الامام لاعادة اخذ
الامام الغلة وقت الادراك وذهب قبل تمام السنة لاسيما زمنية
غلة باقية السنة فصا ركاجزية وموت القضا قبل الحول وبجل للامام
غلة باقية السنة لو فقير او كذا للحكم في طلبية العلم في المدارس درر
ونظم ابن الشحنة الغيبة السقطه للمعلوم المقضية للعزل ومنه
وما ليس بد منه ان لم يزد على ثلاث شهور فمرفوعه ويغفر

وقد لم يبق الا اخذ التهمة مطلقا لما قد مضى والحكم في الشرع يسفر
قلت وهذا كله في سكان المدرسة وفي غير فرض الحج وصلة الزم
اما فيما قال يستحق العزل والمعلوم كما في شرح الوقف الشربلاى في الفتوى الحبية

كذلك حكم سايز الارباب	او لم يكن عذرا من باب
لا تجز استنابة الفقيه لا	ولا المدرس بعد حصوله
والتولى لو وقف احدا	لكنه في صكة ما ذكرنا
من اى جهة تولى الوقف	ما جاز واذلك حيث بلغى
ومثله الوصية اذ يختلف	حكمها في ذاك ما يعرف
بحسب التقليد والنصب	كل التصرفات كيلا تلتبس

قلت لكن للستوى رسالة سماها الضبابية في جواز الاستنابة و
نقل الاجماع على ذلك فيلحفظ ولاية نصب الفقيه الى الوقف ثم وصية
لقيامه مقامه ولو جعله على الوقف فقط كان وصيا في كل شيء
خلاف الشافعى ولو جعل النظر لرجل ثم جعل اخر وصيا كانا ناظرين مالم
يختصص وقامه في الاسعاف فلو وجد كتاب وقف في كل سنة فو
وتاريخ الشفا متأخر شتر كما جرح في **باب** طالب التولية لا يولى لا الشروط
له النظر لانه مولى فيريد التفتيد ثم رثم اذ مات الشروط له بعد
موت الوقف ولم يوص له في احد ولاية النصب للقضا اذ لا ولاية لغير
الابولية كما مر وما دام الصبح احد التولية من اقارب الوقف لا يجعل
التولى من الاجانب لانه شفق ومن قصده نسبة الوقف اليهم اذ
التولى قامة غير مقامه في حياته وصحته ان كان التفويض له
بالشرط عاما صح ولا يملك عزله اذا كان الوقف جعله التفويض
والعزل ولا فان فوضه في صحته لا يصح وان في مرض موته صح ويدين
ان يكون له العزل والتفويض لغيره كالايشاء اشباه قال وسئل
عن ناظر معين بالشرط ثم بعده للحاكم فصل في فوض النظر لغيره ثم مات
ينتقل للحاكم فاجبت ان فوضه في صحته فنعم وان في مرض موته لا مادام
المفوض له باقيا لقيامه مقامه وعن واقف شرط مربي الرجل معين
ثم من بعده للمنفرد فقرغ عنه لغيره ثم مات هل ينتقل للمنفرد
فاجبت بالانتقال وفيها الوقف عزل الناظر مطلقا به يفتى ولو احكم
عزله لمدرس وامام ولاهما ولو لم يجعل ناظر فنصب الناظر لملك الوقف

الخارجة ولو عزل الناظر بنفسه ان علم الوقف والقصاص ولا لايام دارا
بما فيها المشتري من غريته ادعى له كنت وقفها اوفال وقف على لم
تصح فلا يحلف المشتري ولو قام بيته او برزجة شرعية قبلت فيطل
البيع ويلزم اجر الشئ فيه لا في الملك لا يستحق على العتد بزازية وغير
وليس المشتري حبه بالتمن منية من الاستحقاق وفي احدي المسائل
التي استثنى من قولهم من سعى في نقص ما تم من جهته فبعه مردود
عليه واعتمد في الفسخ والجرته ان ادعى وقفه المحكوم بلزومه قبل
والا لا هو تفصيل حسن اعتمد المصنف في باب الاستحقاق لكن اعتمد
الاول في الكتاب نبعا للذكر وغيره وفي العادة لا يقبل عند الامام
وهو المختار وصوبه الزبلي وقال وهو حوط وفي دعوى المنظومة
المجسية وهذا في وقف هو حق الله تعالى اما لو كان على العباد
لم يجز **قلت** وقد قدما قبولها مطلقا لثبوت اصله لما له للفقراء
قد بروه في فتاوى ابن نجيم نعم تسمع دعواه وبنته وبطل
البيع البني للمسجد اولى من القوم بنص الاصحاب والمؤذن في المختار الا اذا
عين القوم اصحابا ممن عينه البني الوقف قبل وجوده الموقوف عليه
فلو وقفنا ولا زيدا ولا ولدا له او على مكان هياه لينا مسجد او من
صح في الاصح ونصف الغلة للفقراء لان بولد زيدا ويصير المسجد
عمارة زادة في النهر وينبغي ان لو وقفه على مدرسة بدرس فيها
المدرس مع طلبته فدرس في غيرها النعذ رائد ريس فيها انفس
العلوفة له لا للفقراء كما يقع في الزوم **فروع** صحته حدث للفقراء
ارصد الامام ارضا على ساقية لبصرف خراجها ككلفتها فاستغنى
عنها الخراب البلد فنقلها او كمالا امام لساقية في ملك هل يصح نقلها
بعض الشافعية بان الارصاد على الملك بغير قبض فحينئذ يلزم الرصد
عليه اذ رتبها كالكافات لما في الحاوي الموضد ان حرب صرفت اوقافه في
حوض اخر فقدر دار كبيرة فيها بيوت وقف بيتا منها على عتبه
فلان والبني على زينة وعقبه ثم على عتقائه قال الوقف الى
العتقاء هل يدخل من خصه بالبيت في النسخة الاختلاف اخذ من خلاف
مذكور في الذخيرة لكن في الثانية اوصى لرجل بمال وللفقراء بمال ولو
له محتاج هل يعطى من نصيب الفقراء اختلافوا والاصح نعم استأجر ارا

الارصاد
على الملك
نصا

موقوفة فيها اشجار مثمرة هالة الاكل منها الظاهر انه اذا لم يصح شرط
الوقف لم ياكل اليه الحاوي غرس في المسجد اشجارا ثمران غرس السبيل
فلكل مسلم الاكل والافتناع لصالح المسجد قولهم شرط الوقف كنصر
الشوارع اي في المفهوم والدلالة وجوب العمل به فيجب عليه خدمة
وظيفته او تركها لمن يعمل ولا يشاء لاسيما فيما يلزم بتركها تعطيل الكل
من التصرف في الاشياء الجاهلية في الاوقاف لما شئت لاجرة في دين
المباشرة وللحال لا غنا وشبه الصلة فلومات او عزلات نرد العجالة
وشبه الصدقة لتصح اصل الوقف فانه لا يصح على غنا ابتداء **قلت**
فيها بكرة عطاء نصاب لفقير من وقف الفقراء اذا وقف على
فقراء قرابته اختيار ومنه يعلم حكم الرب الكثير من وقف الفقراء
لبعض العلماء الفقراء فيلحفظ ليس للفقراء ان يقرروا وظيفته في الوقف
بغير شرط الوقف ولا يعمل للمقرر الاخذ الا النظر على الوقف باجرائه
قنية تجوز الزيادة من القاضي على معلوم الامام اذا كان لا يكتفي وكان علما
نقيا ثم قال بعد ورقين والمطيب ملحق بالامام هو امام المجتهدين **قلت**
واعتمده في المنظومة المجسية ونقل عن البسوط ان السلطان يجوز له
مخالفة الشرط اذا كان غالب جهات الوقف قري ومزارع فيعمل اياه
وان غابر شرط الوقف لان اصلها البيت المال يصح تعليق التقرير في
الوظائف فلو قال الفقهاء ان مات فلان او شعرت وظيفة كذا فقد
قررتك فيها يصح ليس للمضام عزل الناظر بمجرد شكاية السخفين في
يشبوا عليه خيانه وكذا الوجه الناظر في الاجرات انما يصحرب ومال الوقف
عليه لم يضمن ولو فرط في خشب الوقف في ضاع ضمن لا يجوز
الاستدانة على الوقف الا اذا اجتمع اليها الصلحة الوقف كغيره وشرا بزد
فيجوز بشرطين الاول ان القسما فلو وجد منه يستدين بنفقة ان
لا يتسدد اجارة العين والصرف من اجرتها الاستدانة القرض والشراء
نسبة وهل المنوى شراء متاع فوق قيمته ثم بيعه للعارة ويكون الرشح
على الوقف الجواب نعم اقرار برض في بد غيره انها وقف وكذا به ثم ملكها
صارت وقفا يعمل بالصادقة على الاستحقاق وان خالفت كتاب الوقف
لكن في حق المقر خاصة فلو قرئ الشرط له الربح والنظر انه يستحقه فلان
دونه صح ولو جعله لغيره لا يصح اذ لا يقر ولا يكفي صرف الناظر

لثبوت استحقاقه بكن بد من اثبات نسبه وسيجي في باب دعوى
ثبوت النسبه ذكر الوقف شرطين متعارضين بعين اثنائها
عندنا لانه ناسخ الاول الوصف بعد الجمل يرجع الى الاخير عندنا ولي
الجميع عندنا النسخة الوبا والوولوب ثم قال لا خير انفق اقا الككن من وقت
الاشياء ونماه في القاعدة التاسعة من وقف حال صحته وقال
على الفريضة الشرعية قسم على ذكرهم وانما هم بالتوبة هو المختار
للقول عن الاخبار كما حققه مفتي دمشق يحيى بن المنار في الرسالة التي
على الفريضة الشرعية ونحوه في فتاوى مصر وفيها من ثبت بطريق
شرعي وقفه مكان وجب نقض البيع ولا اشته على البايع مع عدم
علمه والمتولى اجر مثله ولو بغير الشراء وغرس ذلك لها فيسلك معها
بالانفع للوقف وفي البرازية مغزى الجامع انما يرجع بقيمة البناء
بعد نقضه ان سلمه الشراء البايع وان اسكه لم يرجع بشئ بخلاف
ما لو استحق البيع وانقطع ثبوته فما كان في دواوين القضاة انفع ولا
فن برهن على شيء حكم له به والاصرف للفقداء ما لم يظهر وجه بطلان
بطريق شرعي فيعود للمالك وقفه ووارثه وليت للمالك ولو وقفه
السلطانا عاما جاز ولو لم يكن خاصة فظاهر كلامهم لا يصح لو شهد
المتولى مع آخر بوقف مكان كذا على البعد فظاهر كلامهم قبولها
لانهم المحاسبة في كل عام ويكنى الضمانه بالاجمال لو معروفها
الامانة ولو بنى ما يجبره على التقين شافيا ولا يجبره بل يجده
ولو انه يحلف فيه **قلت** وقد مناه في الشريعة ان الشريك والعتاد
والوصي والمتولى يلزم بالتفصيل وان عرض قضاة تاليل الاصول
لمست المحصول لو ادعى المتولى الدفع قبل قوله بلا يمين لكن افته النلا
ابو السعود انه ان ادعى الدفع من غلة الوقف في وقفه كاولاده
واولاد اولاده قبل قوله وان ادعى الدفع الا ما بالجامع والى باب
ونحوه كما لا يقبل قوله كما لو ساجر شخص البناء بالجامع باجرة معلومة ثم
ادعى تسليم الاجرة اليه لم يقبل قوله قال الصر وهو تفصيل في غاية
المسئ فيعمل به واعتمده ابنه في حاشية الاشياء **قلت** وسيجي في العارة
مغزى الاخى زاده لوجر القيم ثم عزل ففصل الاجرة للمتوفى الاصح و
هل يملك المغرول مصادقة الساجر على التغير قبل ان يرضى قال المصري الذي

نسخ عنك لا لبس المتولى اخذ زيادة على ما قرره له الوقف اصلا
ويجب صرف جميع ما يحصل من ثمار وعوائد شرعية وعرفية لمصارف
الوقف الشرعية ويجب على الحاكم ان يرضى برد الرشوة على الرشع غيب الكو
الشرعية الككن من فتاوى مصر **قلت** لكن سيجي في الوصايا ومزايا
ان المتولى اجر مثل عمله فنسبه لو وقف لفقره قرابته لم يسحق مدعيها
ولو وليا الصغير لا يثبت على فقره وقربته مع بيان جهتها فاذا اتفق
له استحقاقه من حين الوقف عليه فتاوى ابن نجيم وفيها سئل عن من
التكنى لزوجه فلا نذ بعد وفاته ما دامت عزيا فأت وتزوجت
وطلفت هل ينقطع حقها بالترجيع اجاب نعم **قلت** وكذا الوقف
على امهات اولاده لا من تزوج او على ابني فلان لا من خرج من هذه
البلدة بعضهم ثم عاد او على ابني فلان ممن يتعلم العلم فترك بعضهم
ثم اشتغل به فلا شيء له الا ان يشترط انه لو عاد فله فيلحظ شرطه
للفتين وفي الوصاية قضى بدخول ولد البنت بعد مضي سنين فله
غلة الا في المصالح المستحقة وقف على بنته وله ولد واحد فله
النصف والباقي للفقداء وعلى ولده له كككن انه مفرد مضافا
فيعلم المتولى الاقالة لو خير اجر بمرض عين صح وخصاه بالنفود
للساجر غير الشجر بلا اذن الشاظره لم يضرب بالارض وليس له الحفر
الاباذن وباذن لو خير او لا او ما بناه مستاجر وغيره فله ما له
بنوه للوقف والمتولى بناؤه وغرسه للوقف لم يشهداته لنفسه
قبله ولو اجر لابنه لم يجز خلافا لما كعبه اتفاقا وهذا الوبا شرعية
فالواقف صح وكذا الوصي بخلاف الوكيل وقف على اصحاب الحديث
لا يدخل فيه الشفعة اذا لم يكن في طلب الحديث ويدخل فيه كان في
طلبه او لانت ذانية ان يكونه يعمل بالمرسل ويقدم خبر الواحد القياس
وجاز على حفر القبور ولا كنان لاسيما الصوفية والعن اهل الاصح ولو شرط
النظر لا ارشد فالاشد من اولاده فاستويا ان كان كتابه افته النلا ابو
السعود معلا بان فعل التفصيل ينظم الواحد والتعدد وهو ظاهر
وفي التمر عن الامعاء شرطه لافضل اولاده فاستويا فلا منهم و
لو احدهما او رجع ولا خرا علم بامور الوقف فهو ولي اذا من خبانته
انتهى جوهره وكذا الوشرطه لا ارشد هم كما في انفع الوسائل ولوضم القضا

للقيم ثقة أي ناظر حبة هل الأصلان يستقلان بالتصرف أم لا فإنه
 الشيخ الأخ أنه ان ضم إليه لحياته لم يستقل ولا فله ذلك وهو حسن
 نهروني فتاوى مؤيد زاده معزياً للحانية وغيرها ليس المشتك بالتصرف
 بل الحفظ ليس المتولى ان يستدين على الوقف للعمارة الاباذن النسخات
 المتولى والحياة بدعون تسليم الغلة إليه في حياته ولبنية لهم صدقوا
 بهمهم لانكارهم الضمان لا يجوز الرجوع عن الوقف اذا كان سجلاً و
 لكن يجوز الرجوع عن الوقف على الشروط كالمودن والامام والمعلم
 وان كانوا اصحاب انتهى وفي جواهر الفوائد شرطه لنفسه مادام حياً
 ثم لولده فلان ما عاشر ثلثه بعده للاعفاء الارشاد من اولاده فلما
 منصرف لابن لا للوقف لان الكفاية تنصرف في البنات بمقتضى
 الوضع وكذلك ما قبل ثلاثة وقف زید وعمرو ونسله فالحال لعمر
 فقط وفنت على ولدي وولد ولدي المذكور فالذكور راجع لولد الولد
 فحب وعكس وفنت على بن زید وعمرو لم يدخل بنو عمر ولا نة اقرب الى
 زید فيصرف اليه هذا هو الصحيح وقد مرنا ان الوصف بعد متعاطفين
 للاخير عندنا وفي الزيلعي من باب الميراث قوله يصرف الشرط اليها
 وهو الاصل قلنا ذلك في الشرط الصريح به ولا يستثنى منه الله تعالى
 واتا في الضفة المذكورة في آخر الكلام فنصرف الى ما يليه نحو جاز زید
 وعمرو العالم الى اخره فلحفظ وفي النظمومة الحسية قال

والوصف بعد جعل ذاته	يرجع للجميع فيما ثبت
عند الامام الشافعي انما	ان كان ذا العطف بولدها
ان كان ذا عطف ابنه وقفا	للاخير بانفاق رجعا
ولو على البنين وقفا يجعل	فان في ذلك البتة دخل
وولد الابن كذلك البنت	بدخل في ذرية بنيت
لو وقف الوقف على الذرية	من غير ترتيب فبالسوية
يقسم بين من على والاسفل	من غير تفضيل البعض فانتقل
وتنقص التسمية في كل سنة	ويقيم الباقي على من عنه
ولو على اولاده شتم على	اولاد اولاده قد جعلوا
وقفا فقا للثمن ان يدخل	اولاد بنته على ما ينقل
بنو اولادى كذا قارب	واخوته ولقطا بياى احب

يشترط الاناث والذكور فيه وذلك واضح مسطور

ومما يكثر وقوعه ما لو وقف ذرية مرتبة وجعل من شرطه ان
 من مات قبل استحقاقه وله ولد قام مقامه لو بقى جافهله
 حظا به لو كان حيا وبنات الطبقة الاولى ولا في التسبكي
 بالشاركة وخالف السيموطي وهذه المخالفة واجبة كما افاد ابن
 نجيم في الاشياء من القاعدة التاسعة لكنه ذكر بعد ورقين ان بعضهم
 يعبر بين الطبقات بين وبعضهم بالوقف والبنات بخلاف ثم
 فراجعنا من اطلاق شرح الوهبانية فانه نقل عن التسبكي واقعين
 اخريين يحتاج اليهما اولهما من العلماء بتخير بين فهم شروط الوقفين
 الامن رحم الله وقد افيت فيمن وقف على اولاد الظهور دون الاناث
 فمات مستحقه عن ولدين ابوهما من اولاد الظهور بانه ينتقل نصيبها
 لها لصدق كونها من اولاد الظهور باعتبار ابيها كما يعلم من الاستقنا
 وغيره وفي الاسعاف والتاخرانية لو وقف يكون لولده وولد
 ولده ابدا ما تناسلوا من اولاد الذكور دون الاناث الا ان يكون
 ازواجهم من ولد ولده الذكور من يرجع نسبة الى الوقف بآباء
 فهو من عقبه ومن كان ابوه من غير الذكور من ولد الوقف فليس
 من عقبه انتهى وبسبب في الوصايا انه لو وصى لالة وجنته وكل من
 ينسب من قبل ابائه ولا يدخل اولاد البنات وانها لو وصت الى اهل
 بيتها او لجنسها لا يدخل ولدها الا ان يكون ابوه من قومها لان الولد
 انما ينسب لابي له لانه **قلت** وبه علم جواب حادثة لو وقف
 على اولاد الظهور دون اولاد البطون فمات مستحقه عن ولدين ابوهما
 من اولاد الظهور هل ينتقل نصيبها اليها فاجبت نعم ينتقل نصيبها اليها
 لصدق كونها من اولاد الظهور باعتبار ولدها المذكور وانته اعلم
فصل فيما يتعلق بوقف الاولاد من الذرر وغيره او عبارة
 الموهبة في الوقف نفسه وولده ونسله وعقبه جعل ربعه لنفسه
 ايام حياته ثم وثقه جاز عن الشك وبه يفعله لولده ولكن ينقص
 بالصلية ويعتبر الانثى ما لم يقيد بالذكر ويستقل به الواحد فان ثلثه
 الصلبي فلفقه دون ولد الولد لان لا يكون حين الوقف صلبي
 فينقص بولد الابن والوانثى دون من دونه من البطون ودون

ولد البنت في الصحيح ولو زاد وولد ولدي فقط اقتصر عليها ولو زاد
البطن الثالث عم نسله ويسنوي لا قرب والابعد كذا ان يذكر ما
يدل على الترتيب كما لو قال بئذ على ولدي بلفظ الجمع أو على ولدي
واولاد ولدي ولو قال على ولدي ولكن تمام فانت اقدم صرف
نصيبه للفقراء ولو على امرته واولاده ثم مات لم ينحصر فيها
بنصيبها اذ لم يشترط رد نصيب من مات منهم الى ولده ولو قال على
بني او على اخوتي دخل الاناث على الوجه وعلى بنتي لا يدخل البنون ولو
قال على بني وله بنات فقط او قال على بناتي وله بنون فالغلة للبنات
ويكون وقفها منقطعاً فان حدث ما ذكره عاد اليه ويدخل في قسمة
الغلة من ولد لدون نصف حول من طلوع الغلة لا الاكثر اذا
ولدت مبنته وام ولده المعتقة لدون سنتين لثبوت نسب
بلاحل وطهرها فلو لم يحل فلا احتمال علوقه بعد طلوع الغلة وتتم
بينهم بالتولية ان لم يرتب البطون وان قال للذكر كاتنين فلما قال
فلو وصية فرضه كرايم لاناث وانتي مع الذكور ويرجع سهمه للورثة
لعدم صحة الوصية للمعدوم فلا بد من فرضه ليعلم ما يرجع للورثة
ولو قال على ولدي ونسلي ابداً وكل ما مات واحد منهم كان نصيبه
لنسله فالغلة لجميع ولده ونسله حتى تموتهم وتنتهم بالسوية ونصيب
اليت لولد ابضا بالارث عملاً بالنظر ولو قال وكل من مات منهم
من غير نسك كان نصيبه لمن فوقه ولم يكن فوقه احد وسكت عنه
يكون راجعاً لاصل الغلة لا للفقراء ما دام نسله باقياً والنسب
اسم للولد وولده ابداً ولولته والعقب للولد وولد من الذكور اى دون
الاناث الا ان يكون ازاوجهم من ولد ولده الذكور وآله وجنته
واصله كل من ينال من نصيبه في الاسلام وهو الذي ادرت
الاسلام اسلام اولاد وقربته وارحامه وانسابه كل من ينال من نصيبه
اب له في الاسلام من قبل ابويه سكو ابويه وولده اصبه فانهم يهينون
قربة انتفاً وكذا من علمهم وسفلهم عند ما خلا فالتقدم منهم
وان قتلهم بفقرهم يعتبر بالفقر وقت وجود الغلة وهو المحذور لاخذ
الزكاة فلو تفرغوا فيها سنين لعارض فافقر الغنى واستغنى الفقير
شاركت المفتقر وقت القسمة الفقير وقت وجود الغلة لان البسلا

انما تلك حقيقة بالقبض وطرو الغنى والموت لا يبطل ما استحقه
وانما من ولد منهم لدون نصف حول بعد بئى الغلة فلا حظ له
لعدم احتياجه فكان بمنزلة الغنى وقيل يستحق لان الفقير من لا يشي له
وللمسائل له ولو قيد بصلاته وبالاغتراب فالأقرب او فالأجور وابن
جاوره منهم ومن سكن مصر تفتد الاستحقاق به عملاً بشرطه وتماه
في الاسعاف ومن اوجبه حورث زمانه الى ما خلفه من مائيل
الاوقاف المخصوصة باحكام الاوقاف المنصن كتابه هلال و
لنصف كذا في البرهان في شرح مواهب الرحمن للشيخ ابراهيم بن موسى
بن ابي بكر الطرطوسي المحقق تزيل الفاشرة بعد دمشق توفي في اواخر القرن
العاشرة اثنى عشر وعشرين وتسعمائة وهو ايضا صاحب سعاف
والله اعلم **قول الاشباة** اختلاف الشاهدين ما في الاشباة احدى ورعين
قال في زواهر الجواهر حاشيتها الشيخ صالح بن المصطفى ذكر في شرح المحال
عليه مسائل لا يضر فيها اختلاف الشاهدين وانا اذكرها سرراً قال
الاولى شهد احدهما ان عليه الف درهم وشهد الاخر ان له الف درهم
تقبل الثانية اذ عي كمر حصة جيدة شهد احدهما بالجوذة والاخر بالبردية
تقبل البردية ويقضى بالاقل الثانية اذ عي مائة دينار فقال احدهما نيسا
بوردية والاخر بخمسة وثمانين ديناراً وبوردية وهو اجود يقضى بالخمسة
بالاختلاف **الرابعة** لو اختلفت القيمة والعقبة الخامسة لو اختلفت في
لفظ النكاح والتزويج السادسة شهد احدهما انه جعلها صدقة
موقوفة ابداً على ان لا يرد ثلث غلتها وشهد الاخر ان لزيد نصفها تقبل على
الثلث السابعة انه باع سبع لوفاء فشهد احدهما به والاخر ان الشراء
اقرب ذلك تقبل الثامنة شهد احدهما انها جارية والاخر انها كانت
له تقبل التاسعة اذ عي الفاً مطلقاً فشهد على قراره بالف فرضه
بالف ودربعة تقبل العاشرة اذ عي لبراء فشهد احدهما به والاخر انه ومعه
او تصدق عليه او حله جاز الحادية عشر اذ عي عليه فشهد احدهما
بالبراء والاخر بالبيعة او انه حله جاز الثانية عشر اذ عي الكفيل لبيعة
فشهد احدهما بها والاخر بالبراء جاز ثلث لبراء الثالثة عشر شهد
احدهما على قراره اخذ منه العبد والاخر على قراره بانه اودع منه
هذا العبد تقبل الرابعة عشر شهد احدهما انه غصبه منه والاخر ان

انه وكله بطلاقها وحدها وشهد الاخر انه وكله بطلاقها وطلاقها
الاخرى فهو وكل في طلاق التي تنفقا عليها وهي فيه ايضا ومنها ان
بو كالة وزاد احدهما انه عزله تقبل في الوكالة لانه العزل وهو منه ايضا
ومنها ادعت ارضا شهدا احدهما انها ملكها لان زوجها دفعها اليها
عوضا عن الاستبمان وشهد الاخر انها ملكها لان زوجها اقر انها ملكها
تقبل لان كل بايع مقربا للملك لشترية فكانت شهدا انه ملكها وقيل
زاد لانه لما شهد احدهما انه دفعها عوضا وشهد بالعدو وشهد الاخر
باقراره بالملك فاختلف الشهود به ما لو شهد احدهما ان زوجها دفعها
عوضا والاخر باقراره انه دفعها عوضا لتقبل لثبوتها كما لو شهد احدهما
بالباع والاخر باقراره به وفي جامع الفصولين انتهى كلام الشيخ صالح
بن الشيخ محمد بن عابد الغزي في الاشياء السكوت كالنطق في مسائل عدد
منها سبعة وثلاثين **قلت** وزاد تنوير البصائر سلكين الاول في
السكوت في الاجارة قبول ورعي كقوله لساكن داره اسكن بكذا والا
فانتقل فسكت لزومه السمي وذكر المؤلف في الاجارة الثانية سكوت الموع
قبول دلالة قال المؤلف في بجره سكوت عند وضعه بين يديه
فانه قبول دلالة انتهى وزاد عليها في زواهر الجواهر مسائل منها عند
قوله الراجعة والعشرون سكوت عند بيع زوجة فقال وكذا سكوتها
عند بيع زوجها لما في البرازية الفتوى على عدم سماع الدعوى في الفرية
والزوجة انتهى وصحح فانه خان انها تبيع فلما مثل عند الفتوى **قلت**
وزاد ما في متفرقات التنوير من سكوت المار عند تصرف الشترية
فيه فرفا وبناء وغيره البرازية وهكذا ذكره في تنوير البصائر
اليها فالعجب صاحب الجواهر الزواهر كيف ذكر صدر كلام البرازية
وتلك الاخر ومنها التي تزوجت من غير كفوف فسكت الولي حتى ولدت
كان سكوت رضا زبلي ومنها ما في المحيط رجل زوج رجلا بغير
امر فيهما القوم وقبل التهنئة فهو رضا لان قبول التهنئة دليل الاجازة
ومنها ان الوكالة كانت ثبت بالصبر ثبت بالسكوت ولذا قال في
الظهيرية لو قال ابن العم للكبيرة لمة اريد ان ازوجك من نفسه فسكت
فزوجها جاز ذكره المؤلف في بجره من بحث الاوليا ومنها سكوت اهل
العلم والصلاح في التعدي بكتاب شهادات الجرح قال ويكفي بالسكوت

معتبر

من اهل العلم والصلاح فيكون سكوت تركية لشاهد لما في المتن
وكان الليث بن مساور قاضيا فاحتاج الى عقد بل وكان المرفوع
فعاده القضا وسال عن الشاهد فسكت المعدل ثم ساله فسكت
فقال اسلك ولا يجيبه فقال المعدل اما يكفك من مثل السكوت
قلت قد عده في الاشياء معزبا لشهادات شرعية فكيف يكون
ان في تعييده بكونه من اهل العلم والصلاح فعدها من الزوائد
لوان يخرج العبد يخرج لصلاة الجمعة فراه مولا فسكت حل له المزوج
اليها لان السكوت بمنزلة الرخصة كما في جمعة البحر ومنها ما في القبة بعد
ان رقم بعلمه **ع** ولو زفت اليه بالاجها زفله ان يطالب
بما بعث اليه من الدنانير وان كان اليها زفلا فله المطالبة بما بين
بالبعوث في عرفهم **ع** بغيره بانه اذا لم يجبه بما يليق فله استرداد ما
بعث والمعتبر ما يتخذة الزوج لا ما يتخذها ولو سكت بعد الزفاف
زمانا يفتقر بذلك رضاه لم يكن له ان يتخاصم بعد ذلك وان لم يتخذ
له شيء ومنها اذا ابراه فسكت صح ولا يحتاج الى القبول هكذا ذكره
البرهان في الاخبارات في كتاب الاقرار ومنها سكوت الرهن
عند بيع الرهن الرهن يكون مطلا في احدى الروايتين ذكره الزبلي
وغیره وفي تعلم من الاشياء اول القاعدة للمدلة العزيز الوهاب
وهو علم بالصواب **قول الاشياء** لا يحلف النكر في احدى وثلاثين
مسئلة بينها ما في الشرح قال الشيخ شرف الدين في حاشيته عليها
السماة بتنوير البصائر على الاشياء والنظائر قول قال في شرحه
عليه ثم اعلم ان المصنف قصر على عدم الاستخلاف عنده في الاشياء
الشعبة وفي الثانية انه لا يستخلف في احدى وثلاثين خصلة بعضها
مختلفة وبعضها متفق عليه فذكر سر الاحتصار الشعبة وفي تزويج
البنت صغيرة او كبيرة وعندما يستخلف الاب في الصغيرة وفي تزويج
المولى امته خلافا لها وفي دعوى الدائن لانيصاء فانكره لا يحلف
وفي دعوى الدائن على الوصي وفي الدعوى على الوكيل في المسكين
كالوصي وفيما اذا كان في يد رجل شيء فادعاه رجلان كل الشراء منه فاقر
به لاحدهما وانكره الاخر لا يحلفه وكذا لو انكره لغيره لاحدهما فنكل و
قضه عليه لم يحلف للاخر وفيما اذا ادعى العبد مع التسليم من ذي اليد

فاقول أحدهما لا يحلف الآخر وكذا لو تكلا أحدهما لا يحلف الآخر وفيما إذا
 ادعى كل منهما أنه رهنه وقبضه فاقربه لأحدهما وحلف لأحدهما فنكحل
 لا يحلف الآخر وفيما إذا ادعى أحدهما الرهن والتسليم ولاخر الشراء فاقتر
 بالرهن وانكر البيع لا يحلف المشتري ولو ادعى أحدهما هذين الاجارة
 والاخر الشراء فاقتر بهما وانكره لا يحلف لمذعبه ويقال لمذعبه ان
 شئت فانتظر انقضاء المدة او فك الرهن وان شئت فافسخ وفيما إذا
 ادعى أحدهما الصدقة والقبض والاخر الشراء فاقول أحدهما لا يحلف وفيما
 إذا ادعى كل منهما الاجارة فاقول أحدهما او تكلا لا يحلف بخلاف ما لو ادعى
 كل منهما على ذي اليد الغصب فاقول أحدهما او حلف لأحدهما فنكحل
 الشك كما لو ادعى كل منهما الادعاء فاقول أحدهما يحلف للشك وكذا الاعارة
 ويحلف ماله عليك كذا ولا يفتى به كذا وكذا وفيما إذا ادعى البائع
 رخص الوكيل بالبيع لم يحلف وكيله وفيما إذا انكر توكيله له في التكاح وفيما
 إذا اختلف الضائع والمستصنع في المأمورية لا يمين على واحد منهما
 وكذا لو ادعى الضائع على رجل أنه استصنعه في كذا فأنكر لا يحلف للمائة
 والثلاثون ولو ادعى أنه وكيل عن الغائب بقبض دينه وتبعضونه فأنكر
 لا يستخاف المديون على قوله خلا فالحال ما هكذا ذكر بعضهم وقال لما لو ادعى
 يستخاف قولهم جميعا انتهى وبه علم ان ملكه للاصالة ناهل وضوء
 حيث قال كل موضع لو اقرت له فأنكره يستخاف لانه ثلاث منها الوكيل
 بالشراء اذا وجد بالشري عيبا فارد ان يرده بالعيب وادى البائع
 ان يحلف بالله ما يعلم ان الموكول رخصه بالعيب لا يحلف فاذا اقر الوكيل
 ذلك وبطل حق الرثة الثانية لو ادعى على امر رخصه لا يحلف وان اقر
 لزمه الثالثة الوكيل قبض الدين في كذا المديون ان الوكيل البره عن الدين
 وطلب يمين الوكيل على العلم لا يحلف وان اقر لزمه انتهى وزدت على
 على الواحد والثلاثين السابقة البياع ان انكر فبالمعيب الحال لا يحلف
 عند الامام ولو اقرت لزمه كما مر في خبر العيب والشاهد ان انكر رجوعه
 لا يستخاف ولو اقرت به ضمن ما نلت به والسارق اذا انكرها لا يستخاف
 للقطع ولو اقرت بها قطع وكذا قال لا يستخاف ولا يستخاف الابن ما للابن
 ولا الوصية في مال البنين ولا التولي للمسجد والاوقاف ان ادعى عليهم
 العقد فيحلفون حينئذ انتهى **قلت** وزدت على ما ذكره مسابك الاول لو

لو ادعى على رجل شيئا واراد استخلافه فقال المذعي عليه هو لاني الصغبر
 فلا يحلف وفي فتاوى الفضلي عليه اليمين في قولهم جميعا فاذا استخلف
 فنكحل والمذعي ارض بقبضه بالارض للمذعي شتم ينتظر بلوغ الصبي ان قد
 المذعي كان كافا وان كذبه ضمن الوالد قيمة الارض وتؤخذ الارض من
 المذعي ويندفع للصبي وهذا بمنزلة ما لو اقر لغائب لم يظهر حجوده
 ولا تصد بقبضه لا تنقطع عنه اليمين فكذلك هنا **قلت** وعلى الاول
 رجوع هذه الى قول الفن ولا يستخلف الابن ما للصبي لانه لما اقرت بها
 للصبي ظهر انهما من ماله وفيه تماثل الثانية لو اشترى دار فحضر الشفع
 فانكر المشتري الشراء فالشفع في التنازل ولون رجلا اشترى دار فحضر
 الشفع فانكر المشتري الشراء واقر ان الدار لابنه الصغبر ولا يمين
 فلا يمين على المشتري لانه قد لزمه الاقرار لابنه فاليجوز له ان يقر له
 بعد ذلك **الثالثة** لو كان في يد رجل غلام وجارية او ثوب او عارجلان
 فقد ماله الى الفضة فاقربه لأحدهما شتم اراد الاخر بخلفه فان ادعى
 ملكا مرسلا او شرا من جهة لم يكن له ان يحلفه فان ادعى عليه الغصب
 فله تحليفه لانه لو اقر بالغصب يجب عليه الضمان كذا في التنازل والربع
 لو اشترى الاب لابنه الصغبر دارا ثم اختلف مع الشفع في مقدار
 الثمن فالقول للابن لا يمين كما في كتاب من الذمب **الثامنة** لو ادعى ان
 انه استهلك المسروق ورب السروق انه قائم عنده فالقول للشارق
 ولا يمين عليه فالابن في التنازل وسئل ابو القاسم عن السارق
 اذا استهلك المسروق بعد ما قطعت يده هل يضمن قال لا يضمن
 حاكمه فيما استهلكه قبل القطع وبعد القطع له فان قال السارق قد
 هلك وقال صاحب المال لم يستهلكه وهو عندك فانه هل يحلف
 قال يجب ان يكون القول قول السارق ولا يمين عليه **السادسة** اذا
 وهب لرجل شيئا واراد الرجوع فادى الوهب له هلاك الوهب
 فالقول قوله ولا يمين عليه كذا في الحائنة وغيرها السابعة ادعى
 عليه انك وصي فلان الميت فانكر لا يحلف **الثانية** ادعى عليه انك وكيل
 فلان فانكرته وكيل فلان لا يحلف وهما في البرازية التاسعة قال
 الوهب اشترطت العوض وقال الوهب له لم تشترطه فالقول
 له بلا يمين **العاشر** اشترى العبد شيئا فقال البياع انت مجبور فاقول

العبدان اثمادون فالقول له بدون البهرين الحادية عشر اذا اشترى
عبد من عبد فقال احدهما انما يحو وقال الاخر انما وانت ما دون لنا فالقول
له بلا يمين الثانية عشر باع الفضة مال البتيم فرد المشتري عليه
فقال ابرئني منه فالقول قوله بلا يمين وكذا الوارد على رجل قبله اجارة ارض
البتيم واراد تخلفه لم يخلفه لان على وجه الحكم وكذلك كل شيء بدعي
عليه الثالثة عشر لو طالب ابو الزوجة زوجها بالهرس فله ذلك لو
صغيره او كبره او بكر او لو خلت الاب والزوجة في بكارها ولا يئنه
للزوجة والنسب من الفضة تخلفه على العلم بذلك عن علي بن يوسف
انه يخلف وذكر المصنف انه لا يخلف كالوكيل بقبض الدين اذا ادعى البذ
ان صاحب الدين ابراه وانكر الوكيل لا يخلف الوكيل وكذلك هنا كذا في
الظهيرية الرابعة عشر اشترى مائة فادعى ان لها زوجا فقال البيع
لها زوج عبدا فطلعت قبل البيع او مات فالقول له بلا يمين كذا في
الترجية والله تعالى اعلم هذا الخبر من خواص هذا الكتاب كذا في حاشية
الاشباه للشريفة الغزالي ايضا **قلت** وفي حاشية الشيخ صالح زاد
سبعة اخر فنقول الخامسة عشر لو طعن المدعي عليه في الشاهد و
قال هو ادعى هذه الذار ل نفسه قبل شهادته فانكر فادع تخلفه لا يخلف
بجميع الفتاوى السادسة عشر اذا كانت التركة مستغرقة بدون
جماعة باعيانها فجاء غيرهم خروا دعوى نيا لنفسه فالخصم مولور
لكنه لا يخلف لانه حينئذ لو قرله لم يقبل فلم يخلف بجميع الفتاوى
السابعة عشر رجل له على رجل الف درهم فاقربها ثم انكر اقراره هل
يخلف بالله ما اقررت قال لا الذبوى نعم وقال الصغار لا ولا يخلف
على نفس الحق بجميع الفتاوى الثامنة عشر دفع لآخر ما لزمه اخلفا فقال
قبضت ودبعة وقال الدافع بل لنفسك لا يخلف المدعي عليه قال المصنف
القول لرب المال لانه اقرب سبب الضمان وهو قبض مال الغير بجميع الفتاوى
التاسعة عشر رجل قدم رجلا للفضة وقال ان فلان بن فلان افلا
توفي ولم يترك وارثا غيري وله على هذا كذا وكذا من المال فانكر
المدعي عليه دعواه فقال لا ابن استخلفه ما يعلم انه ابنه وانه مات لم
يخلف بل يبرهن كمين عليه ما شئت بخلفه على ما يدعي لايه من المال قيل
يستخلف على العلم الاول قول الامام والشيخ قولهما وقال الحلواني الصحيح

قوله

قول الشيخ انه يحلف ولو البينة ومنها العشرون لو ادعى عليه الف درهم
فقال المدعي عليه للشيخ انه قد كان ادعى على هذه الذعوى عندها
بلد كن اشتم خرج من دعواه ذلك فابرئ من هذه الذعوى فخلفه انه
لم يبرئني منها فان حلف حلف له ماله على شيء اخلف فيه والصحيح انه
يستخلف على دعواه ولو البينة ومنها لو ان رجلا ادعى على رجل انه خرق
خرق ثوبه واحضر الثوب معه للشيخ وادع استخلافه على السبيل لا يخلف
على النبي **فائدة قلت** وبهذه مع ما قبلها اثنين وخمسين
مسئلة فيلحفظ وقد افاد الامام الحلواني ان الجملة التي كان من قبيل
البينة تمنع الاستخلاف ايضا الا اذا انهم الفضة وصلى البتيم او قيم
الوقف ولا يدعي شيئا معلوما فانه يخلف نظرا للوقوف والبتيم والله
تعالى اعلم **قال الاشباه** الفضة اذا قضت في مجتهده فيه نقد قضاه
تلا في مسائل الخ اي فينقض فيها حكم الحاكم قال ابن الصريش صالح بن
محمد بن عبد الله في حاشيته عليها السمتة بزواجر الجواهر في التفسير
على الاشباه والنظائر وقد ظفرت بمسائل اخر فردتها انتم باللفائدة
وقسمتها على ثلاثة اقسام الاول ما لم يخلف في مشايخنا والثاني
ما اختلفوا فيه والثالث ما لا نص فيه عن الامام واختلف اصحابنا
فيه وتعارضت فيه نصا بينهم فمن القسم الاول ما باع دارا وقبضها
المشتري واستخف منه وتعذر على البائع ردها فقبض على البائع
المشتري بدار مثلها في الموضع والخط والذرع والبنا كقول عثمان
البنسقي ثم رفع لقاضه خربطله والزم برز الثمن فقط الا ان يكون
اخذت بنا او غيرها فياخره بقيمة ذلك مع الثمن ومنه حاكم قضى
شفعة الشريك ثم رفع لقاض الغر فانه ينقضه ويبث الشفعة
للمشترك الخالفة لنقض الحديث ومنه المحدود في قذف اذا قضى شيء
بعد ثبوته ثم رفع الحكم لقاض لاي ابراه بطله ومنه اذا قضى المصنف
لزوجه ثم رفع الى حاكم لاي ابراه نقضه ومنه ما لو حكم اعني ثم رفع
لم يبره نقضه لانه ليس من اهل الشهادة والقضا فوقيها ومنه اذا حكم
بشهادة الضبيان ثم رفع لآخر نقضه لانه كالمجنون وكذا ما اداه الشائم
في ثوبه ومنه الحكم بشهادة النساء وحدهن في شحاح الممام ورفع لآخر
لا يبره ومنه الحكم باجارة المديون في دينه لا ينفذ ومنه القضاء

وهذه الفتاوى بخط مشهور اموات لا ينفذ

يجوز بيع الذراهم بالدينار بنسيئة ومنه القضاء بشهادة اهل الذمة
 في الاسفار في الوصية ثم رفع لمن لا يراه بنفسه ومنه اذا قضى بنسيئة
 فرفع لآخر فرفضه ولم يبين وجه النقص مضي النقص ومنه اذا باع
 رجل من اخر عبدا او مائة ومضى على ذلك مدة ثم ظهر فيه عيب لم يفر
 البايع به ولم ينقم بینه بانه كان موجودا عنده فزده النقصا على البيع
 ثم رفع حكمه لآخر فانه يبطل الرذ ويعيده المشتري ومنه اذا حكم بخير ثم
 بنت المرأة المثل لم يدخل بها ثم رفع لحاكم لغير ابطال حكم الاول لمخالفة لغير
 ورأيكم الا ان في محوكم الالبنة ومن القسم الشك اذا اختلف الصحابة
 على قولين ثم اخذ الناس باحد قولهم وتركوا الاخر فحكم القاضي بالمتروك
 لم ينقض عنده خلافا للشك ومنه اذا بطل امرته وحكم ببقائها الكتاب
 ثم لا خير يري خلافه لم يبطله ثم ان الزوج جاهلا فهو في سعة وان علما
 لا يحل له المقام لان النقص لا يحل ولا يحرم خلافا لابي حنيفة رحمه الله
 تعالى وذكر الحاكم في المنتقى في رجل وطئ امرته ففرض ان ذلك لا يجرها
 ثم رفع لآخر ففرق بينهما وذكر ذلك مطلقا فالظاهر ان ذلك مذهب
 او اقوال الامام لمخالفة لنقض ولا تنكح وهو لو طئ ومنه اذا قضى بخلاف
 مذهبه غلط او وافق قول مجتهد ثم رفع لآخر لمضاء عنده الامام
 وقلا ينقضه لانه غلط والغلط ليس بمجتهد فيه ومنه المدبون اذا جبر
 لا يكون حبه جبر عليه وقال القاسم بن معن جبر فلو حكم به ثم رفع
 لآخر ينقضه وقال ابو ينفذ فلو حكم الشك فيه نفذ ولم ينقض ومن القسم
 الثالث اذا حكم بالشاهد واليمين في الاموال ثم رفع لحاكم بغير خلافه
 نقضه عند الشك وعن الامام لا اختلاف الا في اثار وجهه اذا قضى القضا
 بشهادة الابنة او ولده ثم رفع لآخر لبراء امضاء مخالفته وينقضه عند
 محمد ومنه اذا تزوج الزوجة نكاحا من الزنا وحكم الحاكم بحل ذلك ثم رفع
 لمن لا يراه ابطلا لانه مما يستشعره الناس ذكره الطحاوي ومنه رجل
 اعتق عبدا ثم مات العتق ولا ورث له ثم قضى النكاح بميراثه للعق
 ثم رفع لحاكم اخر فنقضه وجعل ماله لبيت المال عند أبي يوسف وهو
 صحيح لقوله عليه الصلاة والسلام فما الولي من اعتق ولا يلزم مولى المودة
 لانه مستحق بالعقد وهو قايما بها فاستوي كما في زوجية فاغنى هذا المقام
 فانه من جواهر هذا الكتاب **كتاب البيوع**

لا يجرها

في البيوع

لما فرغ من حقوق الله تعالى العبادات والعبادات شرع في حقوق
 العباد المعاملات ومناسبتة للوقوف ازالة الملك لكن لا لله مالك
 وهذا البينة فكما اننا كسيت ومركب وجميع كونه باعنا كل من البيع
 والبيع والتمن انواعا اربعة نافذة موقوف فاسد باطل ومقابضة
 صرف سلم بيع مطلق وسراجة نولية وضبعة مساومة هولعة
 مقابلة شئ بشئ ما لا اول لا بدليل وشروطه بتمن بخمس وهون لا ضد
 ويستعمل بعد باو يمن للتأكيد او باللام يقال بعثك الفتي وبغ
 لك فهي زائدة قاله ابن القطاع وبيع عليه الفضة اي بلا رضاه و
 وشرا عسار لة شئ مرغوب فيه بمشاه خرج غير مرغوب كتراب
 ومبنة ودم على وجه مفيد مخصوص اي باليجاب او بقاط فخرج النسخ
 من الجانيين والهبه بشرط العوض وخرج بمفيد ما لا يفيد فلا يصح بيع
 درهم بدرهم استويا وزنا وصفة ولا مقابضة احد الشريكين حصه
 دارة بمحضة الاخر صريفة ولا اجارة الشك بالستني اشباه ويكون يقول
 وفعلنا القول فلا يوجب والقبول وهما ركنا وشروطه اهلية التعاقد
 وعمله المال وحكمه ثبوت الملك وحكمه نظام بقاء المعاش والعالم
 وصفته مباح مكروه حرام واجب وثبونه بالكتاب والسنة والاجماع
 والقياس فلا يوجب هو ما يذكر ولا من كلام احد المتعاقدين فالقبول
 ما يذكر ثانيا من الاخر سواء كان بعث واشترى بالدينار على التراض
 فيد به افتداء بالالاية وبياننا للبيوع الشك ولذا لم يلزم بيع المكروه وان انعقد
 ولم ينعقد بيع الهزل لعدم الرضا بحكمه معه هذا ويرد على التعريفين
 ما في التنازع انية لو خرجا معا في البيع لكن في القم في لو كانا
 معاهم ينعقد كما قالوا في السلام وعلى الاول ما في الاشياء تكرار لا يوجب
 مبطل الاول الا في عتق وطلاق على مال وسجي في الصلح وفي المظومة المحبة

وكل عقد بعد عقد جدي	فابطل الشك لانه سدي
فالصلح بعد الصلح اضعى باطلا	كذا النكاح ما عدا مساويلا
سها الشراء بعد الشراء صحيحا	كذا كماله على ما صرحوا
ان المراد صاحب في المحقق	منه اذا زيادة التوقف

وهما عبارة عن كل لفظين ببيان عن معنى التملك والتبليك ما ضيق
 كعت واشترى وجاهلين كضارعين لم يقرنا بسوف والستين كايقل

فيقول شترية او احدهما بائع ولا يخرج ثالث ولكن لا يحتاج الاول
للمنية بخلاف الثاني فان نوى به الاجاب للمال فيعني على الاصح والالا
الاذا استعملوا المال كاهل خورزم فكالمشاع وكما بيعك الان لتتخذ
للمال واما التحض للاستقبال فكالمشاع لا يصح اصله الا امر اذا ادى
للمال كحذره بكذا فقال اخذت اورضيت في طريق الاقضا فليحت
وتنفي اضافته الى عضو تنفي اضافته العنقوبة كوجه وفرج والا كظفر
وطعن وكل ما دلت عليه معتد واشترت نحو قد فعلت ونعم وما
التمن وهو لك او عبدك او فداك واخذته قبول لكن في الولوية ان
بدا البيع قبل الشترية بنعم لم ينعقد لانه ليس بتحقيق وبكسر
لانه جواب وفي الفية نعم بعد الاستمنها لم يكن بيع متى بكذا بيع ان
نقد الثمن لان التمدد ليل التحقيق ولو قال بعته فبلغه با فلان
فبلغه غيره جاز فليحفظ ولا يتوقف شرط العقد فيه على البيع على
قبول غاب فلو قال بعث فلانا الغاب فبلغه فقبل لم ينعقد انما
الا اذا كان بكتابة او رسالة فيعتبر مجلس بلوغه لا يتوقف في الكلام
على الاظهر خلاف الثاني فله الرجوع لانه عقد معاوضة بخلاف الملم
والعنق على مال حيث يتوقف انفا فالارجوع لانه يمين نهابة
واما النعاقا النعاط وهو التناول فاموس في خيسر ونفيس خلافا
للكرخي ولو النعاط من احد الجانبين على الاصح فيجوز به في بيعه فيض
اذا لم يصح معه بيع النعاط ابعده الرضاع فلو دفع الدرام ولخذ
البطاطي والبايع بقول لا اعطيهما لم ينعقد كما لو كان بعد عقد
فاسد خلاصة ويزاينة وصرح في البرهان الاجاب والقبول بعد
عقد فاسد لا ينعقد بهما البيع قبل مشاركة الفاسد في بيع النعاط
بالاول وعليه في حال خلاصة وغيرها على ذلك وتماه في الاشياء
من الفوائد اذا بطل التصديق بطل التصديق والبيع على الفاسد فاسد وقيل لا
في النعاط من لا اعطاء من الجانبين وعليه لاكثر قاله الطرسوسي واختاره
البرزاري وفيه به للملوك وكيفية الكرخي بتسليم البيع مع بيان الثمن
فخر في ثلاثة اقوال وقد علمت الفية به وخرنا في شرح الفية صحة
الاقالة ولاجارة والصف بالنعاط فليحفظ **فروع** ما يسجد لانه
من البيع اذا حاجب على اثنائها بعد استهلاكها جاز استحسانا في البرهان

التي بكسر الذبوان على العمل لا يصح بخلاف بيع خطوط الائمة لان ما
الوقف قابله ثمة ولا كذلك من الاشياء وقبه ومفاده انه يجوز في
بيع خبره قبل قبضه من الشرف بخلاف الجسد كحجر وعقبة في التمر
وكسفة المصر بطلان بيع الجاه مكية للملك الاشياء بيع الذين يجران
الديون وفيها وفي الاشياء لا يجوز الاعتراض عن الحقوق المجردة كحق
الشفعة وعلم هذا لا يجوز الاعتراض عن الوظائف بلاء وقاف
وفيها في آخر بحث تعارضت مع اللغة المذهب عدم اعتبار
العرف المتأخر لكن في كبريا بعبارة وعليه في بيعه يجوز النزول عن
الوظائف بمال ويلزم خلوه من الوصية فليس له ان يخرجها ولا
اجارها غيره ولو وقف انتهى مختصا وفي معين الفية للمض
معزيا للولوية عبارة في ارض بيعت فان بنا او شجار لجاز وان كريا
او كرى انهار ونحوه مما لم يكن ذلك بمال ولا ينعى مال لم يجر انتهى **قلت**
ومفاده ان بيع المسكة لا يجوز وكذا رخصها ولذا جعلوه لان فزعا
كالوظائف فليجوز انتهى وسند كره في بيع الوفا وينعقد ايضا بل ينفذ
واحد كما في بيع الفضة والوصى والاب من طفله وشرايه منه
فانه لو فور شفقت جعلت عبارته كعبارتين وتماه في الدرر
واذا اوجب واحد قبل الاخر بايعا كان ومثرت في المجلس لان خيار
القبول مقيد به كل البيع بكل كمال الثمن او ترك لئلا يلزم تفرق
الصفقة الا اذا اعاد لا يجاب والقبول او رضى الاخر وكان الثمن بينهما
على البيع بالاخر اكيل وموزون والا لوان رضى الاخر اعدم جواز
البيع بالحصة ابتداء كما حرره الوصية او بين ثمن كل كقوله بعتهما
كل واحد بمائة وان لم يكرز لفظ بعث عند الجرد وسف ومحد وهو
المختار كما في الشك في رتبة عن البرهان وما لم يقبل بطل الاجاب ان رجع
الموجب قبل القبول وقام احدهما وان لم يذهب عن بطله على الرجوع
نهر وابن الكمال فانه كجلس خيار الخيرة وكذا سائر العتبات فيجوز اذا
وجد الزم البيع بلا خيار لا لعب او روية خلافا للشيخ واحد منه يجوز
على تفرق الاقوال في الاصول ثلاث قبل قبولها وبعد وبعد احدا
واطلاق المتبايعين في الاول مجاز الاول وفيه الشك مجاز الكون وفي
الثالث حقيقة فيمحل عليه وشرط الصفقة معرفة قدر ربيع وثمن روي

ثمن كصرى او دمشق غير مشار اليه لا بشرط ذلك في مشار اليه
 للمبالغة بالاشارة ما لم يكن ربوا فويل بحبسه او سلما اتفاقا وراسل
 سلم لومكلا او موزونا خلافا لها كما يبيح **فروع** كقول الثمن في صرة ولم
 بعث ما فيها من خارج خبر وبيش خيار الكينة لاخبار الرزبة لعدم
 ثبوته في التقود في صحح بضمن حال وهو الاصل وموجب في معلوم
 ليل يفضي الى النزاع ولو باع مؤجلا صفت لشهره بفتح ولو اختلفا
 في الاجل فالقول الثاني في البيع والتمس ولو في قدره فامدعى الاقل واليئنة
 فيه المشرى ولو في مضيه فالقول واليئنة المشرى ويجل الاجل
 بموت المدبون **فروع** باع بحال ثم اجمعه لاجله معلوما ويجهول لاكثر
 وحصاد صار مؤجلا مئة لة الف من ثمن مبيع فقال اعط
 كل شهر مائة فليس تاجيل بزيادة عليه الف ثمن جعله ربه بخوما
 ان اخل بجم حل البتة قال امر كما شرط ملتقط وهي كثيرة الوقوع **قلت**
 وما بالكثير وقوعه ما لو شك بقطع رايحه فكسدت بضرب جذ
 نجب قيمتها او بالبيع من الذهب لا غير ان لا يمكن الحكم بالحكم بمثلها
 لمنع السلطان منها ولا بدفع قيمتها من الفضة الجديدة لانها ما لم
 يغلب غشها فحينها واوردها سواء اجماعا ما غلب غشها فيه
 الخلاف كما يبيح في فصل الفرض فنتبه وبه اجاب سعدى في حدود
 هذا اذا بيع بضمن دين فلو باع بضمن فسد في او بخلاف جنبه ولم يجمعها
 قدر لما فيه من رباة النساء كما يبيح في بابها ولاجل ابداءه من وقت
 التسليم ولو فيه خيار فمن سقوط الخيار عند خائبة ولا بشرط ثمن
 مؤجل للمدة منكرة اجله ثمانية مائة لم ينع البايع الشفعة عن
 المشرى سنة الاجل للكرة خصصا للفايدة الشايل فلو مبيعة او لم يمنع
 البايع من التسليم لا اتفاقا لان التقصير منه والتمن المسمى قد رة لا
 وصفه بنصف ومطلقة الى غالب نقد البلد بلدا العقد بجمع التقاد
 لانه المتعارف وان اختلف التقود مالية كذهب ثير في ويند في
 فسد العقد مع الاستواء في رواه الا ان يبين في المجلس لزوال المبالغة
 وصحح بيع الطعام هو في عرف المتقدمين اسم للمنطقة ودقيقها
 كالأوجز افا مثلث الجيم معرب كراف المجازفة اذ كافي بخلاف جنبه
 ولم يكن راسا لاسم شرطية معرفته كما يبيح وكان بجيشه وهو دون

لا الدين

نصف صاع اذ لا رتبة كما يبيح ومن المجازفة البيع وباننا في حجر
 لا يعرف قدره فيد فيها والمشرى الخيار فيه ما نهر وهذا الم يمكن لانا
 النقصان والمخر لفتت فان اختلفت ما لم يخر كبيع قدره ما يملأ هذا البيت
 ولو قدر ما يملأ هذا البيت جاز سراج وصحح فيما سمي صاع في بيع صبرة
 كاصاع بكذا مع الخيار المشرى لتفرق الصفقة عليه ويسمي خيار الكينة
 وصحح الكل ان كملت في المجلس لزوال الفسد قبل نقره او تم جملة فقترانها
 لاخبار لو عند العقد وبه لو بعد في المجلس وبعد عند ما وبه بفتح
 فان رخصه على يذم البيع بالارضة البايع الظاهر نعم نهر وفسد في الكل
 في بيع ثلثة بفتح ففسد بد قطع الغنم وثوب كل شاة او ذراع لف نشتر
 بكذا وان علم عدد الغنم في المجلس لم ينقلب صححا عند علة الاصح
 ولو رخصا العقد بالتمسك ونظيره البيع بالرقم سراج وكذا الحكم في كل
 معدود متفاوت كما يبل وعبيد ويطبخ وكذا كل ما يتبعضه ضرر
 كصوغ وان بدا بيع ولو سمي عدد الغنم والذرع او جملة الثمن صحح اتفاقا
 والضابط لكافة كل ان الاقوان لم تعلم نهايتها فان لم تؤد بجملة
 فلا تستغرق كيمين وتغلبق والا فان لم تعلم في المجلس فعلى الواحد
 اتفاقا كاجارة وكهالة وافرار والا فان تفاوتت الافراد كالغنم لم يصح
 في شيء عند الاصح في واحد عنده كالصبرة وصححها في الكل بخر
 وفي التمر عن العيون والشرب لانه عن البرهان والتمسك عن المحط
 غيره وبقولها بفتي بربوان باع صبرة على انها مائة فغير بمائة درهم
 وبه اقل واكثر اخذ المشرى الاقل بحضته ان شأ وفي لتفرق الصفقة
 وكذا كل بكل او موزون ليس في تبعضه ضرر وما زاد للبايع لو وقع
 العقد على قدر معين وان باع المذروع مثلا على انه مائة ذراع مثلا
 اخذ المشرى الاقل بكل الثمن او ترك الا اذا فضل المبيع وشاهده فلا خيار
 له لانفساء الغرور به واخذ الاكثر بالخيار للبايع لان الذرع وصف
 لتعبه بالتبعيض صد القدر والوصف لا يقابله شيء من الثمن الا اذا
 كان مقصودا بالتناول كما افاده بقوله وان قال في بيع المذروع كل
 ذراع بدرهم اخذ الاقل بحضته لصبر ورته لصلا بافرده بكثرة الثمن وترك
 لتفرق الصفقة وكذا اخذ الاكثر كان راع بدرهم او في دفع ضرر الزام
 الزائد وفسد بيع عشرة اذرع من مائة ذراع من ذرا وحمام وصححاه وان لم

بسم

جعلها على الصحيح لأن الزنا يبيدها لا بعد بيع عشرة أعشار من مائة سهم
 انصاف الشيوخ السهم لا الذي يبيع لو راضى ان يبيع الا ذراع في مكان الارض
 وينبغي ان يقد له بمجمل الوصف المجلس ولو بعده فبيع بالنقص ان يشرى
 عدد من قيمته با او غنما جوهرة على انه كذا فنقص وزاد فسد للمجمل
 ولو اشترى ارضاً على ان فيها كذا نخلا مثلاً فاذا واحدة فيها لا تفسد بغير
 كما لو باع عدلاً من الثياب او غنماً او ستنى واحداً بغير عينه قد ولو يبيع
 جازاً ببيع خاتبة ولو بين ثمن كل من القيمي بان قال كل ثوب منه بكذا
 ونقص ثوب ببيع بقدره لعدم الجمالة وخبر لفرق الضففة
 وان زاد ثوب فسد الجمالة المرند ولو زاد الزائد وعزله هل يجل له النجا
 خلاف اشترى ثوباً متفاوتاً جواثبه فلولم متفاوت ككروباوسم لخل
 له الزيادة ان لم يضره القطع وجاز بيع ذراع منه فسد على انه عشرة
 اذرع كان راع بدرهم اخذه بعشرة في عشرة وزيادة نصف الاختيار
 لانه ان يبيع واخذه بتسعة في تسعة ونصف بخيار لتفرق الضففة و
 قال محمد يا اخذه في الاول بعشرة ونصف بالخيار وفي الثانية تسعة
 ونصف به وهو عدل لا قال بجزء المصرو غيره **قلت** لكن صح
 التمسك بغيره قول الامام وعليه التوفيق عليه الفتوى والله اعلم
فصل فيما يدخل في البيع تباع وما لا يدخل الاصلان مسائل
 هذا الفصل مبني على قاعدتين احدهما ما افاده بقوله كل ما كان في الذم
 من البائع يضمنه كل ما هو متناول اسم البيع عرفاً يدخل في ذكره والثانية
 بقوله ومنصلا به تباع ما دخل في بيعها يضمنه كل ما كان متصلاً بالبيع
 اتصال قرار وهو ما وضعه لان يفصله البذر داخل تباع وما لا فلا
 وما لم يكن من القسمين فان من حقوقه ومرفقه دخل بذكرها ولا يدخل
 البتة والفاسخ في النسل اغلاقها كضبة وكيلون ومن فقه لا العقل
 لعدم اتصاله والسلم النصل والسرير والذبح النصلة والرجل لو غلب
 مبيتا والبكرة لا الذلول والبلال لم يضمن فقه في بيعها اي الدار وكذا
 بستانها كما يبيح في بابك سخفاً ويدخل في بيع الما لم يقد وركا النعام
 وفي الما كافتان شراء من المزارعين واهل المصراع لا لون الميرين ويدخل
 قاله عرقا ويدخل ولد البقرة الرضيع وفي الاثنان لارضتها اولاده
 يضمن ويدخل ثياب عبد وجارية اي كسوة مثلاً يعطيهما هذه وغيرها

لاجلها التمسك بها او قبضها وسكت وتماه في الصبر فيه ويدخل البئر
 في بيع الارض لا ذكر فيه المستلذين في الذم ولو كانت مائة كانت او لا
 او كبره الا الياسة لانها على شرف القطع فتح اذ كانت موضوعاً فيها
 كالبنا للقرار فلو فيها صغار تعلق زمن الربيع ان من اصلها دخل و
 ان من وجه الارض لا بالشرط وتماه في شرح الوهبانية وفي النوبة
 شري كرمادخل الوفا الشدة ودة على الاوتاد النصوبة في الارض وكذا
 العمدة المدفونة في الارض التي عليها اغصان الكرم السمتة بارض الخليل
 بركاب الكرم وفي التمر كرمادخل بها لا يقابل شي من الثمن لكونه
 كما لو وصف وذكر المصروف باب الاستحقاق قبل السلم ولا يدخل الزرع
 في بيع الارض بالاسمبة الا اذا ثبت ولا قيمة له فبدخل في الاصح في بيع
 بجميع ولا الثمرة في بيع الشجر دون الشرط عبرتنا بالشرط وثمة بالثمن
 ليفيدان لافرق وان هذا الشرط غير مفيد وخصه بالثمن بما عاقل قوله
 صلى الله عليه وسلم الثمرة للبايع لان يشترط البتاع ولو لم يبيع
 بقطعها الزرع والتمر ونسليم البيع لارضه والشجر عند وجوب ثمنها
 فلولم ينفذ الثمن له يوم ربه خاتبة وان لم يضره صلاحه لان ملك
 المشتري مشغول بملك البايع فيجبر على تسليمه فارغاً كما لو وضع نخلاً
 لرجل وعليه بسرجيت يجرى لورثة على قطع البذر هو المختار من الرقبة
 ولو لولية وما في الفصولين باع ارضاً بدون الزرع فهو للبايع باهر
 مثلهما محمول على ما اذا رضى المشتري نهرو من باع ثمرة بارزة اما
 الظهور فلا يصح اتفاقاً ظاهر صلاحها ولا يصح في الاصح ولو برز
 بعضها دون بعض لا يصح في ظاهر المذهب وصححه الشرح والفتى
 للمال في الجواز لو لم يخرج اكثر من ثمنه وبتقطعها المشتري في الحال جبراً
 عليه وان شرط تركها على الاشجار فسد البيع كشرط القطع على البايع
 حاوي وقيل قايلاً محمد لا ينفذ اذا انتهت الثمرة للنعاف فمكان
 شرط يقتضيه العقد وبه يفتي بجزء الاسرار لكن في الفقه ما عاقل
 المضمرات ان على قولها الفتوى فتنبه قيد باشرط الترتل لانه لو
 شرط مطلقاً وتركها باذن البايع طاب له الزيادة وان يغير اذنه تصدق
 بما زاد في ذاتها وان بعد ما انتهت لم يصدق بشئ وان استأجر الثمن
 في الوقت الادراك بطلت الاجارة وطابت الزيادة لبقاء الاذن

ولو استاجر لأرض ترك الزرع قدت لجهالة المدة ولم تطب الزيادة
ملتقى لأجل أن لا يكون بفساد الأجرة بخلاف الباطل كما حررناه في
شرحه والمجلة أن يأخذ الشجرة معاملة على أن له جزأ من الثمن وجزء
يشترى أصول الرطوبة كالباذنجان والشجار البطيخ والخيار لسكون الحادث
لشترى وفي الزرع والخيش يشترى الموجود ببعض الثمن ويستاجر
الأرض مدة معلومة يعلم فيها الأثر في الثمن وفي الأشجار
الموجود ويجل له البايع ما يوجد فان خاف أن يرجع بقول على أنه
متى رجعت في الأذن يكون ما دون ما في الترك شئنا ما جاز أن يرد
العقد عليه بانفاد حجة استناده منه لا الوصية بالخدمة يصح
أفراد دون استناده الشاه شة فرع على هذه القاعدة بقوله في
استثناء قفيز من صبرة وشاة معنة من قطع وأبطال معلومة
من بيع ثمرة نخلة لصحة إيراد العقد عليها ولو التمر على الظاهر كخنة
بيع بركة سنبله بغير سنبل البر لا احتمال الرضا وباقلا وأرز وسمسم
في فشرها وجوز ولوز وفتوف فشرها الأول وهو لا على البايع
أخرجه إلا إذا باع بما فيه وهل له خيار روية الوجه نعم في زمانا
بطل بيع ما في ثمر ووطن وضرع من نوى وحبل ولبن لأنه معدوم
عرفا وأجرة بكل وعد ووزن ووزع على بايع لأنه من تمام التسليم
وأجرة وزن ثمن ونفده وقطع ثمر وأخرج طعام من سبعة عشر
الأذا قبض البايع الثمن ثم جاء بمرده ببيع الزينة في فرع ظهر
بعد نقد الصراف أن الذرهم زبوف رد الأجرة وإن وجد البعض
فبقدره نصه عن اجارة البرازية وأما الدلال فان باع العين
بنفسه باذن ربها فاجرت على البايع وإن سعى بينهما وباع المالك بنفسه
يعترف العرف وتامه في شرح الوهبانية ويسلم الثمن ولا في بيع
سلعة بدنانير ورأى أن أحضر البايع السلعة وفي بيع
بمثله أو ثمن بمثله سلم معاملة لم يكن أحدهما ديناً كسلم وثن مؤجل
ثم التسليم يكون بالتخلف على وجه يتمكن من القبض بلا مانع ولا جلال
وشرط في الأجناس شرطاً ثالثاً أن يقول خلت بينك وبين البيع
فلو لم يقبله أو كان بعيد لم يصرف أيضاً والتاسعة غافلون فانهم
يشترىون قربة ويقبضون بالتسليم والقبض وهو لا يصح به القبض

على الصحيح كذا الهبة والصدقة خائبة وتامه فيما علقناه على الملتقى
وجد أن البايع الثمن زبوف البسلة ستر ذات السلعة وحسبها به لتقو
حقه بالتسليم وقال زفر له ذلك كما لو وجد ما رصاها أو سقو
أو سقوا وكالمزمن منية قبض بدل دراهمه للمباد التي كانت له على
زيد زبوف على ظن أنها جارية ثم علم بأنها زبوف بردها ويسر بالمباد
أن كانت قائمة والأفلا برد ولا يسترده كما لو علم بذلك عند القبض
وقال أبو يوسف برده مثل الزبوف ويرجع بالجارية كما لو كانت
رصاصا أو سقوة اشترى ثوبا وقبضه ومات مفسدا قبل نقد
الثمن فالبايع أسوة للغرماء وقال الشافعي هو حق به كما لو قبضه المشتري
فإن البايع أحق به اتفاقا ولنا قوله صلى الله عليه وسلم أن مات المشتري
مفسدا فوجد البايع متاعه بعينه فهو أسوة للغرماء شرح مجمع
فروع باع بضع الزرع بالأرضان باعه لأكثر من الأرض جاز
وبعكسه لا إلا إذا كان البذر من الأكار فيبني أن يجوز خائبة باع
شجر أو كرما مملوكا يدخل الثمر وجب له في حياض الشجر لا داره قال في
المشترى عارته خير البايع إن شاء بطل البيع وقطع الثمر خارج القبول
فالشقة الثمر ولا فرق يظهر بين المشتري والبايع والله أعلم
باب خيار الشرط وجه تقديمه مع بيان تقسيمه بين
في الدردر شتم الخيارات بلغت سبعة عشر الثلاثة المبولوجا
وخيار رغيبين وخين ونقد وكينة واستحقاق ونعزير فعلى وكشف
حال وخيانة مرابحة وتولية وفوات وصفت مرغوب فيه وتزويج
صفقة بهلالت بعض مبيع وإجارة عقد القنول وظهور البيع
مستاجر أو موهونا أشياء من أحكام الفسوخ قال وفيه بأقالة وتكاليف
فبلغت تسعة عشر سببا وأعلى ما ذكر المصنفه من ما ركب الكتاب
صح شرطه للمبايعين معا ولا أحدهما ولو وصفا وأغيرهما ولو بعد
العقد لأقبله تنا خائبة في مبيع كلمة أو بعضه كثلثة أو أربعة ولو
فاسدا ولو اختلف في اشتراطه فالقول لنا فيه على المذهب ثلاثة
أيام وأقل وفسد عند اطلاق أو تايد لا أكثر فيفسد فكل كل فسحه
خلافها غير أنه يجوز أن أجاز من له الخيار في الثلاثة فينقلب
صحها على الظاهر وصح شرطه أيضا في لازم يحمل الفسخ كزارعة

ومعاملة وإجارة وقسمة وصح عن مال ولو غير عبته وكفالة وخلع
ورهن وعتق على مال أو شرط زوجة وراهن وقت ونحوها ككفالة
وحالة وإبراء وتسليم شفعة بعد الظلمين ووقف عند الشك اشباه
واقالة بزازية فهي ستة عشر في نكاح وطلاق وبين ونذر
وصرف وسلم وأقرار ولا إقرار بعد يقبله اشباه وكالة ووصية
نهر في شفعة وقد كنت غيرت ما نظمه في النهر فقلت

بأن خيار الشرط في الإجارة	والبيع والإبراء والكفالة
والرهن والعتق وترك الشفعة	والصلح والمخلع كذا والقسمة
والوقف والموالة والإفالة	والأصرف والأقرار والوكالة

ولا النكاح والطلاق والنسب نذر وإيمان فهذا يغتد
فإن اشترى شخص شيئا على أنه أي الشئ أن لم ينقذ ثمنه إلى ثلاثة أيام
فلا بيع صح استأنا خلافا لفرق قوله ينقذ في الثلاثة فسد فقد عتق
بعد ما لو فيه يده فيلحظ وإن اشترى كذلك إلى أربعة أيام لا يصح خلافا
لحمد فإن نقد في الثلاثة جاز اتفاقا لأن خيار النقص ملحق بخيار الشرط
فلو ترك النقص لم كان أولى ولا يخرج مبيع عن ملك البائع مع خياره
فقط اتفاقا فيه ملك على الشئ بقيته أي بدله ليعمل الشئ إذا قبضه باذن
البائع يوم قبضه كالمقبوض على سوم الشراء فإنه بعد بيان الثمن
مضمون بالقيمة بالغة ما باعته نهر ولو شرط الشئ عدم ضمانه
ببزازية ولو فيه بدل الوكيل ضمنه من ماله بلا رجوع إلا بأسره بالسوم
خاتبة وأما على سوم النظر فغير مضمون مطلقا وعلى سوم الرهن بكامل
من قيمته ومن الدين وعلى سوم الفضل بغير ضمانه به وعلى سوم النقص
لأمة بغير ضمانه ونخرج عن ملكه أي البائع مع خيار الشئ فقط
فيه ملك في يده بالثمن كعيبه فيها بعيب لا يرتفع كقطع بدقائمه
قيمه في المسألة الأولى وللبيع في البيع واخذ نفق الثمن في الشئ
لشبهة الزنا حادى وثمة في الثابتة ولو يرتفع كمرض فان زال في
المدة فهو على خياره ولا لزمه العقد لنقض الزنا كمال ولا يملكه
الشئ خلافا لملك لا يصير سائبة قلنا السائبة هي التي لا ملك فيها
لأحد ولا تغلق ملك والشئ موجود هنا ويلزم جناح البدلين والعدو
على موضوعه بالنقص لشراء قريبه ولا يخرج شئ منها أي من مبيع وثمن

من ملك بائع ومشتري عن ماله اتفاقا إذا كان الخيار لها وأنها في
في المدة انقضى البيع وأنها جاز بطل خياره فقط وهذا الخلاف يظهر
تمرنه في مسائل جمعها العيني في قوله صح عزك فيم الألف من الأمة
لو شرها بخيار روى زوجته في النكاح والتبر من الاستبراء فبعضها
في المدة لا يعتبر استبراء من المحرم فلا يفتق محرم من الثريان كالمؤمن
المشترى فله ردها إذا انقضت به ع من الودعة عند بائعه فيها لا
على البائع لارتفاع القبض بالرد لعدم الملك من الزوجة المشترى لو
ولدت في المدة في يد البائع لم تصدم ولد ولو فيه بدل الشئ لزمه
العقد لأن الولادة عيب درر وابن كمال وفي البحر عن الخاتبة إذا ولدت
بطل خياره وإن كان الولد ميتا ولم تنقصها الولادة لا يبطل خياره وقوة
الصرف من لكب العبد في المدة فهو البائع بعد النسخ ف من
النسخ ليس كالأمة فلا استبراء على البائع من المهر فلو شره دعى من مثله
بالخيار فاسلم أحدهما هو البائع عيبه وتبعه المهر لكن عبارة ابن الكمال
اسلم المشتري من الماذون أو برة البائع عن الثمن صح استأنا وفي
خياره لأنه بلى عدم التملك كذلك عنده خلافا لما قلت وزيد على
ذلك ما بطل منها التعلق كان ملكه فهو خرف شره بخياره لم يفتق
ت واستدامة التكني بإجارة أو عارة ليس بخيار ص وصيد شره
بخيار فاحرم بطل البيع والزوائد الحادثة في المدة بعد النسخ للبائع
والمعصير في بيع مسلمين أو خمر في المدة فسد خلافا لما قبله في ابن بزر
لها لفظ تنصدد وبضم الزم الزم ولو لم يرد لأحد فليحفظ أجاز من الخيار
ولو اجنبيا صح ولو مع جهل صاحبه كما عا لا أن يكون الخيار لها وفي
أحدهما قبل للآخر لإجارة لأن الغسوخ لا تلحقه لإجارة فإن في القول
لا يصح إذا علم الآخر في المدة فلو لم يعلم لزم العقد والمسألة أن ينقذ
بكيف تخافة العيبة أو رفع الأمر للحاكم لينصب من يرد عليه عيبه قيدنا
بالقول لصحته بالفعل بلا علمه اتفاقا كما أفاده بقوله وتم العقد بموته
ولا يخلف الوارث لخيار روية وتقرير ونقد لأن الأوصاف لا تورث
وأما خيار العيب والتعيبين وفوات الوصف المرغوب فيه فيخلفه
الوارث فيها لأنه يرث خياره درر فليحفظ ومضى المدة وإن لم يعلم
لمرض أو غما ولا اعتاق ولو لم يبعه ونوابه وكل تصرف لا ينفذ ولا يجل

لا في الملك كاجارة ولو بلا تسليم في الاصح ونظير الى فرج والخلع فهو
والقول المنكر الشهوة في مفسداته لو شرها باختيارها كقولنا
لبيعهم بكرم كان اجازة ولو وجد هاتين ولم يلبث فله الرد بهذا البيع
نهر ويجوز في بابيه ولو فعل ذلك كان فيهما وطلب الشفعة وان لم يأخذ
معراج بها اي دار فيها خيار الشرط بخلاف خيار روية وعيب معراج
من المشتري اذا كان الخيار له لانه ليس له اجازة ولو شرط المشتري والبيع
كما تبين كلامه لدر روية جزم بالهتسي الخيار لغيره عاقد كان او غيره
بمختص حتى انما وثبت الخيار لهما فان اجازة احدهما من الشائب و
المستحب او تنقض حتى ان وافقه لآخر فان اجازة احدهما وعكس لآخر فالاسبق
اولى لعدم المزاحم ولو كانا معا فالأصح الحق في الاصح زيلحي لان الخيار
ينفي والنسخ لا يجازوا واعتراضه بانه يجازي لما في المبسوط لو تناحشا
تراضيا عاقي الفسخ وعادة العقد بينهما اجازة في الفسخ اجازة و
اجيب ببيع كونه اجازة بل ببيع ابتداء ببيع عديد عاقد بل خيار في احدهما
ان فصل بين كل واحد منهما وعين الذي فيه للخيار حتى البيع للعلم بالبيع
والتمن ولا يعين ولا ينصل او عين فقط وفصل فقط لا يصح لهما
المبيع والتمن او احدهما وكذا لو كان الخيار للمشتري تنافي ايضا لانواع
الاربع **فدع** وكله ببيع بشرط الخيار فباعه بلا شرط لم يجوز ولو وكله
بالشرء والحالة هذه نفذ على الوكيل والفسق ان الشراء متى لم ينفذ
على الامر بنفذ على المأمور بخلاف البيع في ويصح في الفصول والوكالة
فليحفظ ويصح خيار التعيين في التعيينات لانه الثابت لعدم تفاوتها
ولو للبايع في الاصح كلفه لانه قد برث فيما وبقيضه وكيله ولا يفرق
فيبيعه بهذا الشرط فمت الحاجة اليه من غير ما ذكره الاربع لان دفع
الحاجة بان لا توجد جند وردي ووسط ومذنه كخيار الشرط ولا
يشترط معه خيار شرط في الاصح في ولو اشترى بائنا على انهما بالخيار
فرض احدهما بالبيع صريحا او دلالة لا يرد لآخر بل يبطل خيار خلافا لهما وكذا
الخلافة في خيار الروية والغيب فليس لاحدهما الرد بعد روية الاخر
او رضاه بالبيع خلافا لهما الضرر للبايع بغيره كما يلزم البيع والمشتري
رجل عديم من رجلين صفقة واحدة على ان الخيار لهما البايعين فرضي
احدهما دون الاخر فليس لاحدهما انفسد اجازة وورث خلافا لهما بجمع اشترى

عبد بشرط خيرة وكسبه اي حرفه كذلك فظهر بخلافه بان لا يوجد معه
ادنى ما يطلق عليه اسم الكتابة والخبر اخذه بكل الثمن ان شاء او تركه
لفوات الوصف المرغوب فيه ولو ادعى المشتري انه ليس كذلك
لم يجبر على القبض حتى يعلم ذلك وكذا سائر الحرف اختيار ولو اشترى
بسبب قزم كاتبا او غير كاتب ورجع بالتفاوت في الاصح بخلاف
شرائه شاة على انها حامل وتخلب كذا رطلا او يخبر كذا صاعا او يكت
كذا قدر افسد لانه شرط فاسد لا وصف حتى لو شرط انها حلوب
او لبون جاز لانه وصف والقول المنكر لو اختلف في شرط الخيار
على الظاهر كما قد عوى الاجل والخصه والاجارة والزيادة اشترى جارية
فرد غير ما بد لها فاذا لا بانها الشراء فقال البايع ليست هي ولا ينفذ
له فالقول للمشتري بيمينه وجاز للبايع وطهره او رر وان عقد بيبعا
بالتعاطي في وكذا الرد في الود بعة فليحفظ ولو قال البايع عند
رده كان بحسن ذلك لكنه ينفذ عندك فالقول للمشتري لان اصل
عدم الخبر والكتابة فكان الظاهر ثباده له ولو اشترى من غير شرط
كتبه وخبره وكان بحسن ذلك فكتبه في بدل البايع رده عليه لتغير
البيع قبل قبضه زيلحي قال ولو اختار اخذه بكتبه بكل الثمن لما سر
ان الاوصاف لا يقابلها شيء من الثمن **فدع** باع داره بما فيها من
المجدوع والابواب والثلث والتخل فاذا ليس فيها شيء من ذلك لا خيار
للمشتري شري داره على ان بناها باجر فاذا اهلين وارسل على ان يجرها
كلها ممترة فاذا واحدة منها لانه ثمر وثوب على انه مصبوع بعصفر
فاذا هو بن عفران فسد ولو على انها بضلة مثلا فاذا هو بفجل جازي
وبعكسه جازي لا خيار لكونه على صفة خبر من الشروط ويجوز فليحفظ
القضاة بالبيع لا يبطل الشرط في اثنين وثلاثين موضعاً مذكورة في
الاشياء شرط انها مضنية ان للتبري لا يفسد وان الرغبة فسد ببيع
ولو شرط حبسها ان الشرط من المشتري فسد وان من البايع جاز لان
حبسها عيب فذكره للبراءة منه حتى لو كان في بلد يرغبون في شراء
للاولاد فسد خائبة ولو شرط انها ذات لبن جاز على الاكثر **قلت**
والضابط لا وصف ان كل وصف لا غرض فيه فاشترطه جازي
لا ما فيه عذر الا ان لا يرغب وفي الخائبة في فصل الشروط المفسدة متى

بل خيار

باب خيار الرؤية

عابن ما يعقده بالعيان لثبته بالشرط وما قيل من اضافة الشيء الى شرطه غير ظاهر
كما ينبغي انه له الرد قبل الرؤية هو مثبت في اربعة مواضع الشراء للاعطاء
والاجارة والقسمه والصالح عند عوى المال على شيء بعينه لان كلاهما معا
فليس في دون ونقود وعقود لا ينفخ بالخيار الرؤية في صحة الشراء
والبيع لما لم يرباه ولا اشارة اليه في البيع وان كان له شرط الجواز فلم يشر
لذلك لم يجرهما عا في مجرى حاشية اخرى زاده لا يصح الجواز لانه لا يفسد
ان يرد اذا رآه اذا امله البائع ليست المشتري فلا يرد اذا رآه الا اذا امل
للمسئع ان يشاء وان رضى بالقول قبله ^{في البيع} لان خياره معلق بالرؤية
بالنقص ولا وجود للعقد قبل الشرط ولو فسخه قبلها قبل الرؤية فصح فسخه
في الاصح بجر عدم لزوم البيع بسبب جهالة البيع فلم يقع منه مبرا
ومثبت للخيار للرؤية مطلقا غير موقت بمدة هو الاصح عناية لاطلاق
النقص ما لم يوجد مبطله وهو مبطل خيار الشرط مطلقا ومفيد الرضا
بعد الرؤية لا قبلها رد فسخه لاخذ بالشفعة ثم رد الاول بالرؤية
در من خيار الشرط فيلحفظ وبشرط الفسخ علم البائع بالفسخ خوف
الغرر ولا خيار للبائع ما لم يره في الاصح وكفى رؤية ما يؤذن بالنقص
كوجه صبرة ورقيق ووجه دابة تركب وكفلها ايضا في الاصح وفي
ظاهر ثوب مطوي وقال زفر لا بد من نشره كله وهو المختار كما
في اكثر العتبات قاله المصنف والحنان وقال زفر لا بد من رؤية
داخل البيوت وهو الصحيح وعليه الفتوى جوهره وهذا اختلاف زمان
لأبرهان ومثله الكرم والبنات وكفى حين شاة لم ونظر جميع جشدة
فنية للذرو والنسل مع ضرعها ظهيرة وضرع بقرة حلوب ونافه
لانه المقصود جوهره وكفى ذوق طعموم وشتم مشموم لا خارج دار
وصحها على الفخ به كما تراو رؤية دمن في زجاج لوجود المائل وكفى
رؤية وكيل قبض وكيل شركة رؤية رسول المشتري وبيان في الدرر
وحج عقد الاعمي ولو غب عنه وهو كالصبر لانه في ثنتي عشرة مسألة
مذكورة في الاشياء وسقط خياره بحسب مبيع وشتم وذوق فيما يعرف
بذلك ووصف ثمار وشجر وعبد وكذا كل ما لا يعرف بحسب وشتم
ذوق حدادي او بنظر وكيله ولو بصير بعد ذلك فلا خيار له هذا كله

اذا وجدت المذكورات كنتم لا عمي وكذا رؤية البصير وجه الصبرة
ونحوها نهي قبل شرائه ولو بعد ثبت له الخيار بها أي المذكورات
لانها مسقطه كما غلط فيه بعضهم فثبت خياره في جميع عمره على الصحيح
ما لم يوجد منه ما يدل على الرضا من قول وفعل وينبغي اوجبه
بعضه عنده ولو قبل الرؤية ولو اذن للاكرا ان يزرعها قبل الرؤية
فزرعها بطلان فعله باسره كفسله عينه ولو شري بالشفعة مسك
فاخرج المسك منها لم يرد بخيار رؤية ولا عيب لان الاخراج يدخل
بدخل عليه عيبا ظاهرا فهو من رأي احد ثوبين فاشترى اهما شاة رأي
الاخر فله درهما ان شاء لا رد الاخر وحده لتفرق الصفقة ولو اشترى
ما رأي حال كونه قاصدا لشرايه عند رؤيته فلو رآه لا نقصد شرا
ثم شرا قبله الخيار اظهر براءة وجهه ظاهر لانه لا يشتمل الشامل
المفيد بمرق المصروف وقوة مدركه عولنا عليه عالم ابانه مرتبة الثاني
وقت الشراء فلو لم يعلم به خير لعدم الرضا در رد خياره لانه لا اذا
تغير فخير رأي شيا با فرفع البائع بعضها شاة شري الباقى ولا يعرف
فله الخيار وكذا لو كانا ملتقون ومنهما متفاوت لانه رجا يكون
الاردى بالاكثرو لو سمي لكل واحد من الشيا عشرة لا خيار له لان
التمن لما يختلف استويا في الاوصاف بمرق القول للبائع بيمينه
اذ اختلفت في الثغرة هذا والمدة قريبة وان عيدة فالقول للمشتري
عملا بالظاهر وفي الظاهر براءة الشتر فافوقه بعيد وفي الفسخ الشتر في
الدابة والمملوك فليكن ان القول للمشتري بيمينه لو اختلفا في اصل الرؤية
لانه ينكر الرؤية وكذا لو انكر البائع كون المرء مبيعا في بيع بات
او فيه خيار شرط او رؤية فالقول للمشتري ولو فيه خيار عي في القول
للبائع والفرق ان المشتري يفرد بالفسخ في الاول والاخير شري عدلا
من متاع ولم يره وباع ولو لم يره منه ثوبا بعد القبض او وبعث
رذه بخيار عيب لا بخيار رؤية او شرط الاصل ان رد البعض بوجوب
تفرق الصفقة وهو بعد النعام جابن لا قبله بخيار الشرط والرؤية
بمنعان تمامها وخيار العيب بمنع قبل القبض لا بعده وحل يجوز
الرؤية بعد سقوطه عن الشيء لا بخيار شرط وصححه قاض خان وغيره
فردع شري شيا لم يره ليس للبائع مطالبة بالتمن قبل الرؤية ولو

عينا بعين قلها الخيار بحجة شري جارية بعد والف فتعابضا ثم رد
 بايع الجارية العبد بخيار روية لم يطل البيع في الجارية بحصة الالف
 ظهر روية لما تراه لا خيار في الذين راو بيع ضيعته ولا يكون للشري
 خيار روية فالمسألة ان يقدر ثوب لاثنا شته بيع الثوب مع الضيق
 ثم المقدر له يستحق الثوب المشرية في بطل خيار الشري الزوم تفرق الصنفه
 وهو لا يجوز الا في الشفعة ولو لوجبة شري شيان وباحدهما عين قبضها
 له رد المصح والالاما من **باب خيار الهيب** هو لغة ما يخلو عنه
 اصل الفطرت السبلية وشرعا ما افاده بقوله من وجد بمشربة ما ينقص
 الثمن ولو سبر اجوده عند التجار المراد به ارباب المعرفة بكل تجارة
 وصنعة قاله المصنفه بكل الثمن اورد ما لم يتعين مسالكه كماله
 فاحرما او احدهما في المحيط وسواء وكيل او بعد ما زون شري شيان بالثمن
 وفيه ثلثة آلاف لم يرد بعينه للاضرار بيمين وموكل ومولى بخلاف
 خيار الشرط والزوية اشباه وفي التهرؤينجى الرجوع بالنقصان كوارث
 شري من الذركة كفتا ووجد به عيبا ولو تبرع بالكتف اجنبية لا يرجع وهذا
 احدي ست مسائل رجوع فيها بالنقصان مذكرة في البرازية وذكرنا
 في شرحنا للمتنقح من باب القنية انه قد يرد بالعيب ولا يرجع بالثمن كالابا
 الا اذا بون من الشري الى البايع في البلدة ولم يختلف عنه فانه ليس
 بعيب واختلاف في الشور والاحسن انه عيب وليس للشري مطالبة
 البايع بالثمن قبل عوده من الابا قايين ملك فيه والبول في الفرض
 والتدرفه اذا سرق شيئا للاكل من المولى او سبر كفسر وفلسين ولو
 سرق عند الشري ايضا ففقط رجع بربع الثمن لقطعه بالسرقين
 جميعا ولو رضى البايع باخذه رجع بثلاثة ارباع ثمنه عني وكلها تختلف
 صغرا ومع التميز وقد روه بمسنيين وان ياكل ويلبس وحده و
 تمامه في الجوهره فلو لم ياكل ولم يلبس وحده لم يكن عيبا ابن ملك وكبرا
 لانها في الصغر تقصو عقل وضعف مثانة عيبا وفي الكبر لسوء اختيار
 ودا باطن عيب اخر عند الحاذق الحالة بان ثبت اباقه عند بايعه ثم
 مشربه كلاهما في صغره وكبره له الرد لاتحاد السبب وعند الاختلاف
 لا يكونه عيبا حادنا كعبد حتم عند بايعه ثم حتم عند مشربه ان من
 نوعه له رده والا لا يحج به لو وجد يبول ثم يقب عنه رجع بالنقصان

يختلف خيار الشرط والزوية

ثم بلغ هل البايع ان يرد بالنقصان الزوال ذلك العيب بالبلوغ
 ينبغي نعم ففي البنون هو خصال القوة التي بها ادراك الكليات
 تلويح وبه علم تعريف العقل انه القوة المذكورة ومعدنه القلب ونشأ
 في الدماغ درر ومولا يختلف بهما لاتحاد سببه بخلاف ما مرو
 قبل يختلف بعينه ومقداره فوق يوم وليلة ولا بد من معاودته
 عند الشري في الاصح ولا فلا رد الا في ثلاث زنا الجارية والتولد
 من الزنا والولادة ففي **قلت** لكن في البرازية الولادة لبث بعيب الا
 ان توجب قينا واعلمه الفتوى واعنده في التهرؤ وفيه الجلب عيب بنات
 ادم لانه البهايم والبهائم والبرص والعرج والعور والحول والضم والخرس
 والقروح والامراض عيوب وكذا الادرو هو انتفاخ الانشيين والعين
 والخصي عيب واذا اشترى عالة خصة فوجده في الا فلا خيار له جوار
 والجزئين الغمة والذفرين الابط وكذا ان في الالف بزازية والزنا
 والتولد منه كلها عيب في نفسه ولو مرد في الاصح خلاصة الا ان يفسد
 الاولان فيه بحيث يمنع القيد من المولى ويكون الزنا عادة له بان يكرر
 اكثر من مرتين واللواطة بها عيب مطلقا وبه ان يجازا لانه دليل لانه
 وان باجر لاقية وفيها شري ما راغلو لمخر طابع فعب ولا لوامتا
 التفت بلين صوت ونكرهه فان كثر رد لان قلب بزازية وكفر
 باقامه وكذا الرقص ولا عزالا بجر بجا عيب فيهما ولو اشترى
 ذمنا سراج وعدم الحبض كبت سبعة عشر وعندهما خمسة عشر
 يعرف بقولها اذا انضم اليه نكول البايع قبل القبض وبعده هو الصحيح
 ولا نسلم في اقل من ثلاثة اشهر عيبا ولا استخاضة والاستعمال القديم
 لا المعتاد والذين لا يطالب به في الحال الموجه لعقبة فانه لليبس
 كما نقله مسكين عن الذخيرة لكن عمر الكمال وعلاه بنقضا ولا يه ومبراته
 والشعر والماء في العين وكذا كل مرض فيها فهو عيب مخرج كسل وجور
 وكثرة دمع والتولول بمشقة كرنور يثر صغير صلب مستدير على
 شته جمعه ناليل فاموس وقبده بالكثرة بعض شرح الهدية وكذا الكلى
 عيب لو عن را ولا الاو قطع الاصح عيب والاصبعان عيب ولا اصابع
 مع كلف عيب واحد والعسر وهو يعمل بيساره فقط الا ان يعمل باليمين
 ايضا كعمل من الخطا بضمي الله تعالى عنه والشيب وشرب خمر جبر او قار

ان عذبا وعدم ختانها الكبير مولدين وعدم سحق جوارحه ^{فلهذا}
 ونكاح وكذب ونجاسة وترك صلاة لكن في القبة تركها في العبد لا يجب
 الرد فيها لو ظهر ان الذار شئومة ينبغي ان يتمكن من الرد لان الناس لا يردون
 فيها وفي المنظومة للحسية والمثال عيب لو على الذن والشفة لا الخلد والعيب
 كثيرة برانا الله منها حدث عيب انما عند المشتري بغير فعل البائع فلو
 بعد القبض يرجع بحضته من الثمن ووجوبه شرعا وانما قبله فله اخذ
 اورده بكل الثمن مطلقا ولو برهن البائع على حدونه والمشتري على
 قدمه فالقول للبائع والبينة للمشتري ولا يرد جبراماله حل ومونة لا
 في بلد العقد بجرم بقتضائه لا فيما استثنى ومنه ما لو شره تولية او
 خاطط لطفه زبلج او رضى به البائع جوهره وله الرد برضى البائع
 الا لما عيب او زيادة كان اشترى ثوبا فقطعه فاطلع على عيبه بم
 رجوع به اي بقتضائه لغد ز الرد بالقطع فان قبله البائع كذلك له
 ذلك لانه سقط حقه ولو اشترى بغير الفخر فوجد معاه فاسدة
 لا يرجع لانما اتى بها لا يرجع لو باع المشتري الثوب كله او بعضه
 او وجهه بعد القطع لم يرد له مقطوعا ولا مخطا كما افاده بقوله فلو
 قطعه المشتري وخاططه وصبغه باي صبغ كان عيبا اول التوبين
 نسيمن او خبز الذيق او غرس او بني شتم اطلع على عيب رجوع بقتضائه
 لا امتناع الرد بسب الزيادة لمخى الشراء لحصول الزيادة ولو رضى بالرد
 لا يفتى الفسخ به در رواين كمال كما يرجع لو باع عي الممنوع رده في
 هذه الصور بعد رد روية العيب قبل الرضى به صريحا او دلالة او مات
 العبد المرد حاله البيع عند المشتري او عتقه او دبر واستولد او وقف
 قبل علمه بعيبه او كان البيع طعنا فأكمله وبعضه او طعمه عبده او مدبرة
 او ام ولده وليس الثوب تحت تحرق فانه يرجع بالنقصان استثنى عندها
 عليه الفتوى بجر وعنها بر ما يفتى ويرجع بقتضائه ما اكل وعلبه الفتوى
 اختيار وقته شئا او كان في وعابدين فله رد الباقى بحضته من الثمن
 اتفاق ابن كمال وابن ملك وسجي **قلت** فعلى ما في الاختيار والفتوى شئا
 بترج القياس رقتنه ولو عتقه على مال او كان به او قتله او باقى او طعمه مطلقه
 او امراته او مكانه او ضيفه بجهة بعد اطلاعه على عيب كذا ذكره المص
 بعا العيب فينبذ البعد بية بالاولوية فينبذ لا يرجع بجهة لا امتناع الرد

في الرد يمكن ذكره في الجمع في الجمع قبل الردية
 واقره شرحه حتى العيني

بفعله ولا اصل ان كل موضع للبائع اخذه معيا لا يرجع باخرجه عن
 ملكه ولا يرجع اخبار روية الفتوى على قوله ما في الكل واقرة الفتوى اشري
 نحو بيعه ويختلج يجوز وقتا فكره فوجده فاسدا ينفع به ولو علمنا
 للذواب فله ان لم يتناول منه شيئا بعد علمه بعيبه نقصانه لا اذا
 البائع به ولو لم يعيب قبل كسره فله رده وان لم ينتفع به اصلا فله
 كل الثمن لبطلان البيع ولو وجد اكثره فاسدا جاز بحضته عند هاتين
 وفي المجتبى لو كان سنا ذابا فأكمله شتم اقربا به بوقوع فارة فيه رج
 بقتضائه العيب عند هاتين بقتضائه باع ما اشترى من المشتري الشفا عليه
 بعيب رده على باعه لو رده عليه بقتضائه لانه في ما لم يحدث به عيب
 اخر عنده ف يرجع بالنقصان وهذا لو بعد قبضه فلو قبله رده مطلقا
 في غير العقار كالرد بخيار روية او شرط در روهذا اذا باعه قبل
 اطلاعه على العيب فلو بعد رده فلا رد مطلقا بجره وذاني غير
 التقدير لعدم تعينه فله الرد مطلقا شرح مجمع ولو رده برضاه
 بلا فضاء لان لم يحدث مثله في الاصح لانه اقاله ادعى عيبا موقبا
 لفتحه او حط من بعد قبضه البيع لم يجز المشتري على دفع الثمن للبائع
 بل يبرهن المشتري لاثبات العيب او يحلف بايعة على يمينه ويدفع الثمن
 ان لم يكن شهوده والذعي غيبة شهوده دفع الثمن ان حلف بايعة ولو
 قال احضرهم الى ثلاثة ايام اجله ولو قال لا اتيه الى ثلثه ثم اذ
 بها تقبل خلافا لما في لزوم البيع بنكوله اي البائع عن الحلف ادعى
 المشتري اباقا ونحوه ما يشترط لرد وجود العيب عند ما قبول وسرفة
 وجنون لم يحلف بايعة اذا انكر قيامه لهال حتى يبرهن المشتري ان
 ابق عنده فان برهن حلف بايعة عند هاتين ما ابق وما سرق وما
 جن قط وفي الكبير بايعة ما ابق مذ بلغ مبلغ الرضا لا اختلافه صغيرا وكبرا
 واعلم ان العيوب انواع خفية كالباق وعلم حكمه وظاهر كعود وصم وسبح
 زائدة او ناقصة فيقتضيه بالرد بلا يمين للبتقن به اذا لم يدع الرضا به ولا
 لا يعرفه الا لاطن اكيد فيكفي قول عدل ولا يمين عند بايعة عدلين وما
 لا يعرفه الا لاطن كمن فيكفي قول الواحد ثم يحلف البائع عني **قلت** في
 خلسه لا ينظر الرجال والشافة شرح خان شري جارية واذا عي انها ففتى
 حلف البائع استثنى بعض البيع فان كان استحقاقه قبل القبض للكل فبره

لتفرق الصفقة وان بعد خبر في القيمة في غير ذلك تبعض القيمة
 لا الشك كما ينبغي وان اشترى شيئين فقبض أحدهما دون الآخر فحكم ما قبل
 قبضهما فلو استحق أو غيب أحدهما خبر وهو في خبر العيب بعد رؤية العيب
 على التراجع على العقد وما في المأوى غريب بحر فلو خاصم ثم ترك ثم عاد
 وخاصم فله الرد ما لم يوجد مبطلة كدليل الرخصة في وفي الخلاصة
 لو لم يوجد البائع ختم ذلك رجوع بالنقصان واللبس والركوب والمذرة
 له وبه عينة رضى بالعيب الذي بدا وبه فقط ما لم ينقصه برجندی
 وكذا كل يفيد رضا بعد العلم بالعيب بمنع الرد ولا مريض ومنه العرض
 على البيع لا الذم لهم إذا وجد هازن فافترضها على البيع فليس برضا كعرض
 ثوب على خياط لينظر كيفه لا أو عرضه على المقومين ليقوم ولو قال
 له البائع اتبعه قال نعم لم ولو قال لا لأن نعمه عرض على البيع
 ولا تقرب لم ملكه بزانية لا يكون رضا الركوب للرد على البائع ولشراء العقد
 لها أو لتسفي ولحال ان الشتر لا بد له من أي الركوب بعرض وصعوبة وهل
 هو قيد للاخيرين أو لثلاثة استظهر البرجند الشافعي وأعمده النص
 تبع الدردر والجر والشمي وغيرهم لا أول ولو قال البائع ركنه الحاجة
 وقال المشتري بكل ردها فالقول للمشتري بحرقه وفي وجدها عيبا
 في التفرق فلهما فهو عذر لاختلاف بعد القابض في عدد البيع واحدا
 متعدد ليتوزع الثمن على تقدير الرد وفي عدد المقبوض فالقول للمشتري
 لأنه قابض والقول للقابض مطلقا قدر اوصفة أو تعيينا فلو جاز الرد
 بخيار شرط أو روية فقال البائع ليس هو البيع فالقول للمشتري في
 تعيينه ولو جاء ليرده بخيار عيب فالقول للبائع كما لو اختلفا في
 طول البيع وعرضه في اشترى عبد بن أي شيئين بنفع باحدهما وحده
 صفقة واحدة وقبض أحدهما ووجد به أو بالآخر عيبا لم يعلم به لا بعد
 القبض أخذها أو ردها ولو قبض أحدهما رضى بالعيب بحضته سالما وحده لجواز
 التفرق بعد النكاح كما لو قبض كلبا أو زنتا أو زوجي خف ونحوه كزوج
 ثور الف أحدهما الآخر بحيث لا يعمل بدونه ووجد ببعضه عيبا فإن
 له رد كله وأخذه بعيبه لأنه كلفه واحد ولو في وعابين على الأظهر غنا
 وهو لا يصح برهان اشترى جارية فوطئها أو متها أو قبلها بشهوة ثم وجد
 عيبا لم يرد ما مطلقا ولو ثبت خلافا للشافعي وأحمد ولنا أنه استوفى

ماء هاء وهو جزؤها ولو لو طر زوجها ان ثيبا ردها وان بكر لا يجوز رجوع
 بالنقصان لا امتناع الرد وفي المنظومة المحببة
 أو شرط بكارتها فبات ثيبا لم يرد هابل يرجع باربعين درهما
 نقصان هذا العيب وفي المأوى والمنقط الثوبة ليست بعيب الا
 اذا شرط البكارة فغيره ما لم يدر بالشرط ولا اذا قبلها البائع لأن البائع
 لحقة فاذا رضى زال امتناع ويعود الرد بالعيب القديم بعد زوال
 العيب للحادث لعود المتنوع بزوال المانع درر فيرد البيع مع النقصان
 على التراجع ثم ظهر عيب بمشترى البائع الغائب وأثبتته عند القضا
 فوضعه عند عدل فاذا هلك هلك على المشتري لا اذا فسخ القضا
 بالرد على بائعه لأن القضا على الغائب بالخصم فيغد على الأظهر درر
 قتل العبد المقبوض وقطع بسبب كان عند البائع كقتل ورده رد
 المقطوع أو مسكه ورجع بنصف ثمنه بجمع ولخذ ثمنه أي ثمن النقط
 والمقتول ولوندا ولت الأبدى فقطع عند لا خبر وقتل رجوع الباعة د
 بعضهم على بعض وان علموا بذلك كونه كالاخفاق لا كالعيب طالعها
 وصح البيع بشرط البراءة من كل عيب وان لم يسه خلافا للشافعي لأن البراءة
 عن الحقوق المجرولة لا تصح عنده وتصح عندنا لعدم انصافه إلى المتأخر
 وبدخل فيه الوجود والحادث بعد العقد قبل القبض فلا يرد بعيب و
 خصه محمد ومالك بالوجود كقوله من كل عيب به ولو قال متما
 يحدث صح غشقه وفسد عند الثالث فهو براءه من كل عيب فهو على العرض
 وقبل على ما في الباطن واعنده النص تبع الاختيار والجوهرة لا العرف
 في العادة وما سواه في العقد مرض ولو أبراه من كل غائبة ففي الشريعة
 ولا باق والزنا اشترى عبد فقال لمن ساومها بانه اشترى فلا عيب
 فلم يتفق بينهما البيع فوجد مشربه به عيبا فله رد على بائعه بشرط
 ولا يمنعه من الرد عليه اقاربه السابق لعدم العيب لأنه مجاز عن البيع
 ولو عتبه أي العيب فكان عوربه أو لاشك لا يرد له لاحاطة العلم به
 الا ان لا يحدث مثله كالا أصبح به زائدة شته وجدها فله رد
 للثبوت بكذبه قال الآخر عيبه هذا بقا فاشترى عنه فاشترىه وباع من
 آخر فوجد المشتري الشفاعة البشاعة يرد به بما سبق من اقرار البائع لا من مال
 أنه بقا عنده لأن اقرار البائع لا يرد ليس بجنة على البائع الشفاعة الوجود

السكوت اشترى جارية لها لبن فارضعت سبيلها ثم وجد بها عيبا
 كان له ان يردّها لانه استخدام بخلاف الشاة المصرية فلا يردّها مع لبنها
 او صاع تمر بل يرجع بالنقص على المختار وشرح مجمع وحررناه فيما علقنا
 على التارك كما لو استخدمها في غير ذلك ففي البسوط لا استخدام بعد العلم
 بالعيب ليس يرضى استعمالا لان الناس يتوسعون فيه وهو الاختيار
 وفي البرازية الصحيح انه رضاء في المرة الثانية الا اذا كان في نوع اخر وفي
 الصغرى انه مرة ليس يرضى عنه كره من الفن بحر قال المشتري
 ليس به بالبيع اصبح زائدة او نحوها كما لا يحدث مثله في تلك المدة ثم
 وجد به ذلك كان له الرتبة بل يمين لما مر باع عبدا وقال المشتري يتر
 اليك من كل عيب به الا الاباق فوجهه بقاءه الرتبة ولو قال لا اباقة لا
 لانه في الاول لم يصف الاباق للبعد ولا وصفه به فلم يكن قرارا باباقة
 للحال وفي الشفا اضافه اليه فكان اخبارا بانه باق فيكون راضيا به
 قبل الشراء خائفة وفيها الوبر من كل قول قبله دخل العيب لا الذر لك
 مشر بعد اقامة قال اعتق البائع العبد وديرا واستولد الامه او هو
 خرا اصل وانكر البائع حلف لعجز المشتري عن الاثبات فان حلف قضى
 على المشتري بما قاله من العتق ونحوه لا قراره بذلك ورجع بالعيب ان
 علم به لانه المبط للرجوع ازالته عن ملكه الى غيره بان شأبه او قراره و
 لم يوجد حتى لو قال باعه وهو ملك فالان وصدقه فالان واخذه
 لا يرجع بالنقص الا ازالته باقراره كانه وهبه وجد المشتري الغنمة محررة
 بدارنا او غير محررة لو الباع من الامام او مينة بحر قال الصنفيد محررة
 غير لازم عيبا لانه عليها لان الامين لا ينصب خصما بل نصب الامام
 خصما فبرد على منصوب الامام ولا يخلقه لان فائدة الخلف النكول ولا
 يصح نكوله واقطره فاذا رد عليه المعيب بعد ثبوته يباع ويدفع الثمن
 اليه ويرد النقص والفضل له محله لان الغرم بالغنم وشره وجد المشتري
 بشربه عيبا واداد الرتبة فاصطفا على ان يدفع البائع الدرهم الى المشتري
 ولا يرد عليه جاز ويجعل خطا من الثمن وعلى العكس وهو ان يصطفا ان يدفع
 المشتري الدرهم الى البائع ويرد عليه لا يصح لانه لا وجه له غير الرشوة فلا
 يجوز وفي الصغرى ان يبيع افضاله على مال ثم يراو ظهرا لا عيبا بالبيع
 ان يرجع بما اذى ولو اذ البعالة المشتري لا تقيده رضى الوكيل بالعيب لزم

الموكل ان كان الباع مع العيب الذي به باوى الثمن المتى ولا يساوه لا يانم
 الموكل **فروع** لا يملك كتمان العيب ببيع او ثمن لان النقص خرا لانه
 مسئلين لا يولى الا برب لو شك في شاة ودرفع الثمن معشوشا جاز
 ان كان حرا لا عيبا لانه يجوز اعطاء الزنوف والناقص في الجبايات
 اشياء وفيها رد الباع بعينه في حق الكل لانه مسئلين احدا
 لو احال البائع بالثمن شاة رد الباع بعيب بقضائه بطل الحوالة الشاة
 لو باعة بعد الرتبة بعيب بقضائه من غير المشتري وكان منعولا لم يجز
 قبل قبضه ولو كان فحالا جاز وفي البرازية شك عبد اضمن له رجل
 عبوه فاطلع على عيب ورده لم يضمن لانه ضمان العبد وضمنه
 الشفا لانه ضمان العيوب وان ضمن الشقة او الحربة او الجنون والعبي
 فوجهه كذلك ضمن الثمن وفي جوه الفستوى شري ثمرة كرم ولا يمكن
 قطا فيها الغلبة الزنا بيران بعد القبض ليرده وان قبله فان انقص
 الباع بتناول الزنا بيران فله النقص لتفرقا الصنفية عليه **باب**
البيع الفاسد الرد بالفاسد المنوع مجازا عرفيا فبعضه الباطل
 والمكروه وقد يذكر فيه بعض الصحيح تبعا او كل ما اورث خلافا في ركن
 البيع فهو مبطل وما اورثه في غيره ففسد بطل بيع ما ليس بالمال
 المال ما يملك به الطبع ويجرى فيه البذل والنقص ودرر فخرج الزنا بنحو
 كالدّم السفوح فجاز بيع كبد وطحال والينة سوى سمك وجراد ولا فرق
 في حق السام بين الثيمات حتف انها او نجس ونحوه والحر والبيع به
 اي جعله ثمن اياها خال الباء عليه لان ركن البيع مبادلة المال بالمال ولم
 يوجد والعقد وم كسب حق التعلّي اي علوس فقط لانه معدوم ومنه
 بيع ما امله غائب كمرزوقه او بعضه معدوم كورد وباسمين
 وورق فساد وجوز ماله لتعامل الناس وبه في بعض مشايخنا
 عملا بلا استحقاق وهذا اذ ثبت ولم يعلم وجوده فاذا علم جاز وله
 خيار الرتبة وتكفي مرفوعة البعض عندهما وعليه الفتوى شرح مجمع والفتا
 ما في ظهروا كما من النى والدافع جميع ملفوحة ما في البطن من الجنين
 والنتاج بكسر النون جبل الحبلية اي نتاج النتاج لدابة او ادى وبيع امه
 تين انه ذكر الضمير لانه كبر الحبر عبد وعكسه بخلاف العليم ولا يصل ان
 الذكر والاني من بخادم جنسا حكما في بطل وفي سائر الحيوانات جنس

واحد صحيح ويتغير لقوات الوصف ومنزول الشبهة عما لو من كاف
بذاتية وكذا ما ضم اليه لان حرمة بالنصر وبيع الكراب وكري
الانذار لانه ليس بالمتقوم بخلاف بناء وشجر فيحيى ان لم يشرط تركا
ولولجته وما في حكمه اي حكم ما ليس بالتمام الولد والكاتب والمدبر المطلق
فان بيع هؤلاء باطل ايضا فلم يملكوا بالقبض لا ابتداء فيبيع منهم
وبيع فن ضم اليهم رد وقول بان الكمال بيع هؤلاء باطل موقوف ضعفه
في الجريان المرجح اشراط رضا الكاتب قبل البيع وعدم نفاذ القضا
بيعه ام الولد وصح في النسخ نفاذه **قلت** لا وجه توقفه عاقضا
اخر ورده اعني ونهر فليكن التوفيق وفي الشراج ولد هؤلاء كهم وبيع بعض
كم وبطل بيع مال غير متقوم اي غير مباح لا انتفاع به ان كمال فيلحفظ
كمز وخنزير وميتة ثم تمت حنف انفسها بل بالخلق ونحوه فانها مال عندنا
كمز وخنزير وهذان يبعث بالثمن اي بالدين كدراهم ودنانير و
مبكل وموزون بطل في الكل وان يبعث بعين كعرض بطل في الممروفسد
في العرض فيملكه بالقبض بقبضته ان كمال وبطل بيع فن ضم الحرو ذكبة
ضمت اليه مانت حنف انفسها قبه به لتكون كالحرو ان نهي من كل
اي فصل الثمن خلافا لما وبني الخلاف ان الصنف لا يتعد بغير قبض
التمن بكن بد من تكرار لفظ العقد عنده خلافا لما وظاهر النهاية يبيد
انه فاسد بخلاف بيع فن ضم الى مدبر ونحوه وقرن غيره ومالك ضم
لله وقف غير المسجد العام فانه كالحرو بخلاف العام بالجمعة المزب
فكمذا بر اشباه من قاعدة ان الاجتمع الحرام والحلال ولو محكوم ما به في الاصح
خلافا لما سلف به المال ابو السعدي فيحيى بحضه في الثمن وعنده والمالك
لانها مال في الجملة ولو باع فربة وبستان الساجد والمقابر لم يبيعه عني
كما بطل بيع حبة لا بعقل ومجنون شيئا وبول ورجيع ادى لم يغلب عليه
تراب فلو مغلوبا به جاز كسرقين وبعد وكسفي في البحر بخره خلطه بتراب
وشعران الكرامة ادى ولو كافر اذكره المص وغيره في بحث شعر الخنزير
وبيع ما ليس في ملكه لبطال بيع المعدوم وماله خطر المعدوم بغير
السلام فانه صحيح لانه حله الصلاة والسلام نهى عن بيع ما ليس عندنا
ورخص في السلام وبطل بيع صرح بخر الثمن فيه لانفسه ادم الكرن وهو
المال والبيع الباطل حكمه عدم ملك المشرى بانه اذا قبضه فلا ضما

امضاء صح

لوهلك المبيع عنده لانه مائة وصح في القبة ضمانه قبل وعليه الفتوى
وفيها بيع المبر بابه وابنه قبل باطل وقيل فاسد وفي وصاياها بيع الوحي
مال الينم بغين فاحشر باطل وقيل فاسد ورشح وفي الشنف بيع المضطر
وشراؤه فاسد وفسد بيع ما سكت اي وقع التكويت فيه عن الثمن
كبيعه بقبضته وفسد بيع عرض هو المتاع القيمي ان كمال بخر وعكس فنجعد
في العرض لا للمركام وفسد بيعه اي العرض بام الولد والكاتب والمدبر
خذ لو تقابض مالك المشرى للعرض العرض لما تزامن مال في الجملة و
فسد بيع سمك لم يصد لوبا العرض ولا فباطل لعدم الملك صدر
الشرعية او صيد ثم الخ في مكان لا يؤخذ منه الانجيلة للبحر عن النسيم
وان اخذ بدونها صح وله خيار الرؤية الا اذا دخل بنفسه ولم يبد خله
ولو سده ملكه ولم يجر اجاره بركة لبيصاد منها الثلث بخر وبيع
طير في الهواء لا يرجع بعد ارساله من يده اما قبل صيده اصلا فباطل
لعدم الملك وان كان بطير ورجع كالحمام صح وقيل ورجعه في النهر
وبيع للملأ البنين وجزوه في البحر سيطلا لانه كالنتاج وامة الاحلها الفنا
بالشرط بخلاف حبة ووصية ولبن في ضرع وجزم البر بحتد بطلا
ولو لو في صدف الغرر وصوف على ظهر غنم وجوزه الشفا ومالك
وفي الشراج لوسم الصوف واللبن بعد العقد لم ينقلب صحا وكذا
كل ما اتصالة خلق كجلد حيوان ونوى تمر ووزر بطن لما امرانه معدوم
عرفا وتما صحا ببيع الكراث وشجر الصنفطا ووراق التوت باغصانها
للتعامل وفي القبة باع وراق توت لم تقطع قبله سنة جاز وبنتين
لا لانه يشبه موضع قطع عرفا وجذع معين في سقف اما غير المعين
فلا ينقلب صحا ان كمال وذراع من ثوب بضره التبقيض فلو قطع
وسم قبل في المشرى عاد صحا ولو لم يضره القطع ككراس جاز لا انتفاء
المانع وضربة الفاضل بقاء وفون الصائد والغابص بقاء بمجة
الغولص والبيع فيها باطل للغرر بخر ونهر والكالم وابن الكمال قال
المص وقد نظمه من الاخر وفي سالك الفاسد فنبه في المختصر ويجب
ان يراد به الباطل لانه مما ليس في ملكه كما مر في المزانية في بيع الرطب على النقل
بتمر مفضوع مثلكيله نقد بر اشروح بجميع ومثله اللعب بالزبيب
عنابه للنهي ولشبهة الزبا قال المص فلو لم يكن رطبا جاز لا خلافا

بالنسب والدلالة للسلعة والناذرة أي نذرها المشتري والبقاء المجرى عليها
 وهي من يبيع الجاهلية فتجني عنها كلها لوجود الفارق فكانت فاسدة أن يبيع
 ذكر الثمن بجزء ببيع ثوبين أو عبد من عبيد لجهالة البيع فلو
 وملكها معا ضمن نصف قيمة كلالة الفاسد معتبرا بالبيع ولو سترين
 فقيمة الأول لتعذر رده والقول للضامن وهذا إذا لم يشترط
 خيار التعيين فلو شرط أخذها شاة جاز لما ستر والرجوع إلى الكلا وإجازة
 أما بطلان بيعها فلعدم الملك لحديث الناس شركاء في ثلاث في الماء و
 الكلا والشار وأما بطلان إجازتها فلا نهى على السهولة عين بن كمال
 هذا إذا ثبت بنفسه وإن اتبعت بغيره ونزبه ملكه وجاز بيعه عنه
 وقبله قال ببيع الفصيل والرحمة على ثلاثة أوجه أن يقطع أو
 ليرسل ابنه فتأكله جاز وإن لم يتركه لم يجز وجبته أن يشار إلى الأرض
 لضرب فسطاطة ولا يضاف دوابه ولم تنفعه أخرى كقبيل ومراح
 ونعامه في وقف الاشياء ويباع دود الفز لا يربى ويبيعه أي يزرع
 وهو بزر الفيلق الذي فيه الدود والنخل المحرز ومودور العمل وهذا
 عند محمد وبه قالت الثلاثة وبه يفتي عنه ابن مالك خلاصة وغيره
 وجوز أبو الليث بيع العلق وبه يفتي للحاجة مجتبي بخلاف غيرهما من الخوم
 فلا يجوز أن ينفقها كحيات ونب ومانع بمر كمرطان لا التملك وما جاز
 الانتفاع بجلده وعظمه ولما صال يجوز البيع بدور مع حل الانتفاع
 بجذعه وأعمدة الص وبيعي في المنفقات **فروع** مما يجوز الشتركة في الفز
 إذا كان البيض منها والعن منها وهو بين ما انصافا لا إذا فلو دفع برز الفز
 أو بقرة أو دجاجة لأخربا لعلنا صفة فالخارج كله للمالك لحدوثه
 من ملكه وعليه قيمة العلف والجبر مثل العامل عنه مخلصا ومثله دفع البيض
 كما لا يخفى والابق ولو لطف له أوليهم في حجره ولو وجد له ما يبيع عنه
 ما في الاشياء تحريف نه لا يمتن بزعم أنه أي الأبق عنه فحينئذ يجوز لعهده
 المانع وما يصير فإيضاً أن قبضه لنفسه أو قبضه ولم يشهد نفسه و
 أن أشهد كالأنة قبضاً مانعاً فلا يوجب عن قبض الضمان لأنه أقوى عبادة
 ولا أن أن من الغاصب فباعه المالك منه فإنه يبيع لعدم لزوم
 التسليم ذخيرة ولو باعته ثم عاد وسلمه يتم البيع على القول بنساده و
 رجحة الكمال وقيل لا يتم على القول ببطلانه وهو الأظهر من الرواية وخالف

في الهدية وغيرها وبه يفتي الجوز وغيره بجزء من كمال ولبن امرأة ولو
 في عا ولوامة على الأظهر لأنه جزء آدمي والرق مخضض بالحنى ولا حياة في
 اللبن فلا يملكه الرق وشعر الخنزير نجاسة عنه فيبطل بيعه ابن كمال
 وإن جاز الانتفاع به للضرورة المحرز حتى لو لم يوجد بلائ من جاز الشراء
 للضرورة وكراه البيع فلا يطيب ثمنه ويند المانع الصحيح خلافاً للمحدث
 قيل هذا في التنوف أما الجذوذ فظاهر عبادة وعن أبي يوسف بكراه
 المحرز به لأنه نجس ولذا يلبس التالف مثل هذا الخلف ذكره القسطنطيني وأهل
 هذه زمانهم وأما في زماننا فالأحاجة إليه كما لا يخفى وجلد ميتة
 قبل الذبح لو بالعرض ولو بالثمن فباطل ولم يفصله جهنم اعتماداً على
 ما سبق قاله الرضا في الحفظ وبعد أي الذبح ببيع الأجلات أو خبز
 وجبة وينتفع به لطهارته حينئذ لا يكره لاكل ولو جلد مأكول على الصحيح
 سراج لقوله نطقت عليكم الميتة وهذا خبر ومما في الجمع والخبر
 ببيع الذم من التجسس ولا تنفع به في غير ذلك بخلاف الدولت كما ينتفع
 بما لا يخله حياة منها كعصاها وصوفها كما مر في الطهارة وفند شراءها
 باع بنفسه أو بوكيله من الذي اشتراه ولو حكما كوارثه بلا قتل من قد أذن
 الأول قبل نقد كل الثمن الأول صورته باع شيئاً بعشرة ولم يقبض الثمن
 فشره بجنة لم يجز وإن رخصت لغيره بالربا خلافاً للشفا وشراء من
 لا يجوز شهادته له كالبه وبه كثرته بنفسه فلا يجوز أيضاً خلافاً لها في
 غير عبده ومكاتبه ولا بد لعدم الجواز من اتحاد جنس الثمن وكون
 وكون البيع بحاله فإن اختلف جنس الثمن أو قبل البيع جاز مطلقاً كما
 لو شره بزيادة وبعد النقد والدرهم والديناران بجنس واحد في ثمان
 مائيل منها ما وفي قضاء دين وشفعة وأكرام ومضاربة ابتداء ونهاية
 وبيعاً وامتناع مريحة ويزاد زكاة وشركات وقيم متلفات وأرض
 جنابات كما بسطه المض معزياً للعبادة وفي الخلاصة كل عوض ملك
 بعقد ينتفع به لا كونه قبل قبضه لم يجز التصرف فيه قبل قبضه وصح
 البيع فيما ضمن إليه كان باع بعشرة ولم يقبضها ثم شره بغيرها
 فسد في الأول وجاز في الأخير فيفسد الثمن على قيمتها ولا يبيع ذلك
 لأنه طار ومكان الاجتهاد ببيع زيت على أن يزنه بظرفه ويخرج عنه
 بكل ظرف كذا رطل إلا أن مقتضى العقد طرح مقدار وزنه كما افاده

بقوله بخلاف شرط طرح وزن الظرف فانه يجوز كما لو عرف
 قدر وزنه ولو اختلف في نفس الظرف وقدره فالقول المشتري يمينه
 لانه قابض ومنكروا بيع الطريق وفي الشريعة لا يمين عن الثانية لا يمين
 ومن قسمة الوهبانية وليس لهم فالامام تقاسم بدر ب ولم ينفذ كذا
 البيع بذكره مع ما ياتى وايضا في الغار الاشياء
 وما لا يرضى لغيرك بيعها | لا يبرئ شريك ثم لو منه بغير
 حذى بين له طول وعرض ولا وهبه واذا لم يبين بقدر عرض
 باب الذراع العظمى لا يبيع مبل الما وهبه لجهته ان لا يدري قدر
 يشغله من الماء ويصح بيعه في رتبة الارض بخلاف ومتصور
 وحده في رواية وبه اخذ عامة الشافعية وفي اخرى لا وصحة ابوالث
 وكذا بيع الشرب وظاهر الرواية فساد لا يتبعها خاتبة وشرح وبيان
 وسحقه في احكام المول لا يبيع بيع حق التحويل وبيته سواء كان
 على الارض لجهته محله كما تروى على النسخ لانه حق التعلل وقد مر بطلان
 ولا يبيع بمن مؤجل الى التبروز هو قول يوم من الربيع يخل في التبر
 برج الحمل وهذا تبروز السلطان وتبروز الجوس يوم يخل في الحق
 وعدد البرج سبعة فاذا لم يبين فالعقد فاسد بن كمال
 والمهر جان هو قول يوم من المنزف يخل فيه الشمس يسرج الميزان يوم
 التضاري وفطرم وفطر اليهود وصومهم فالكسبة بذكر احد هاسر اذا
 لم يد المتعاقدان التبروز وما بعده فلو عرفاه جاز بخلاف نظر
 التضاري بعد ما شرع في صومهم العلم به وهو ضوئيا ولا
 قدوم الحاج والحصاد للزراع والذباير للحب والقطاف للعباد
 تنقذم وتناخر ولو باع مطلقا عنها اي عن هذه الاجال ثم اجل الثمن
 الذين اتانا جيل البيع والثلث العين ففسد ولو لم يعلم شئ من الهاسر
 التاجيل كما لو كفل له هذه الاوقات لان الجهالة اليسيرة محتملة في
 الذين والكفالة لا الفاحشة او سقط المشتري لاجل في الصنوع المذكور
 قبل حلوله وقبل فسخه وقبل الافتراق حتى لو نفر قبل الاسقاط تاكدت
 ولا ينقلب جائزا انفا فالبن كمال ابن ملك كجهالة فاحشة كهبوب
 ربح ويحي مطر فلا ينقلب جائزا وان ابطال لاجل عجز او امر مسلم ببيع حرم
 وخنزير وشربهما اي وكل المسلم ذميا او محرما غير اى غير الحرم ببيع

صده بعنه صح ذلك عند الامام مع اشذ كراهة كما صح ما تروى لان العا
 ينصرف باحليته وانتقال الملك الى المهر من حكمه وقال لا يبيع وهو لا يبر
 شربا لينة عن البرهان ولا يبيع بشرط عطف على التبروز بصفة الال
 الجايح في فساد العقد بسبب شرط لا يقتضيه العقد ولا يلا يمين وفيه
 نفع لاحدهما او فيه نفع البيع هو ان لا يستحقا للنفع بان يكون
 اذ ميا فلو دمتا فلو لم يكن كشرط ان لا يركب الدابة البيعة لم يكن مفسدا
 كما سيجي ولم يبر العفد به ولم يرد الشرع يجوز اما لو جرى العفد ببيع
 نفع مع شرط تشريكه او رد الشرع به كخيار شرط فساد كشرط
 ان يقطع البايع ويجب طه قبائل لما لا يقتضيه العقد وفي نفع
 للمشتري او يستخذه مثال لما فيه نفع للبايع وانما قال شهر الماتران
 لخيار اذا كان ثلاثة ايام جاز ان بشرط فيه لا يستخذه در راو يعتقد
 فان اعتقه صح ان يهد قبضه ولزم الثمن عنده ولا لا شرع جمع او يهد
 او يكتابه او يستولدها او لا يخرج القن عن ملكه مثال لما فيه نفع للبايع
 بسحقه ثم فرع على اصل بقوله فيصح البيع بشرط يقتضيه العقد
 كشرط الملك للمشتري وشرط حبس البيع لاستيفاء الثمن او لا يقتضيه
 ولا نفع فيه لاحد ولو جنينا ابن ملك فلو شرط ان يكتفها فلان وان
 يفرضه البايع والمشتري كذا فالظاهر الفساد ذكره اخي زاده وظاهر
 الجبر نرجح الصحة كشرط ان لا يبيع عبر ابن الكمال بركب الدابة للبيعة
 فانه البت باهل النفع او لا يقتضيه لكن بلا يمين كشرط رهن معلوم
 كنبيل حاضر بن ملك او جرى العفد به كبيع نفع اى صرم سناه باسم
 ما يول عيني علان يحدو البايع وبشرطه اى يبيع عليه الشراك
 وهو التبر ومثله شرب القيقاب سحنا للتعاقل بالانكبر وهذا اذا
 علقه بكلمة على وان بكلمة ان بطل البيع لا يبعث ان رضى فلان وقوة
 كخيار الشرط اشياء من الشرط والتعليق ويجوز مسائل شتى واذا قبض
 المشتري البيع برضى عبر ابن الكمال باذن بايعه صرحا او دلالة بان قبض
 في مجلس العقد بحضوره في البيع الفاسد وبه خرج الباطل وتقدم مع
 حكمه وحينئذ فلا حاجة لقول المدانة والعسابة وكل من عوضه مال
 كما افاده ابن الكمال لكن اجاب سعدى بانه لما كان الفاسد بعم الباطل
 مجازا كما شرع فخرجه بذلك فتنبه ولم ينه البايع عنه ولم يكن فيه



او دلالة بان قبضه في مجلس العقد بخبر
 في البيع الفاسد وبخبر الباطل وتقدم

خيار شرط ملكه لا في ثلاث في بيع المازل وفي شراء الامن ماله لطفه
اوبعه له كذلك فاسد لا يملكه حتى يستعمله والمقبوض في بد الشتر
امانة لا يملكه به واذا ملكه ثبت كل الحكم الملك الخمسة لا يجل
له اكله ولا لبسه ولا وطنها ولا ان يزوجها منه البائع ولا شفعة
لجارية لو عقار الاشياء وفي الجوهره وشرح المبيع ولا شفعة به باقى
سادسة بمثله ان مثله ولا يقيمة بعضه بعد هلاكه وتعد ذررة
يوم قبضه لان به يدخل في ضمانه فالاعتبر بزيادة قيمته كالمقبوض
والقول فيها المشتري انكار الزيادة ويجب على كل واحد منهما فضة قبل
القبض ويكون امتناعه بن ملك وبعده مادام البيع بحاله صوته
في بد المشتري اعدا ما للفساد لانه معصية فيجب رفعها بجرولذا
لا يشترط فيه فضاء قاض لان الواجب شرعا لا يحتاج القضاء ررو
اذا اصرحهما على امساكه وعلم به القضاء فله فسخه جبرا علىهما حقا
للمشترى ب رازية وكل مبيع فاسد رده المشتري على بايعه بهبه او
صدقة او بيع او بوجه من الوجوه كاعارة واجارة وغصب ووقع في
يد بايعه فهو متاكره البيع وبرى المشتري من ضمانه قبله ولا صل
ان السخى بحجة اذا وصل الى السخى بحجة اخرى اعبر والاصل بحجة مستحقة
ان وصل اليه من السخى عليه ولا فلا وتماه في جامع الفصولين فان
بايعه يباع المشتري فاسد بايعا صحيحا بانافلو فاسدا وبخيار
لم يمنع النسخ لغير بايعه فلو منه كان نقضا الاول كما علمت وفساده
بغيره لا كراه فلو به ينقض كل بضرفات المشتري ووجهه وسلم واعفته
او كاتبه واستولدها ولو لم تجل رده جامع عقلا نفا فاسد سرج بعد قبضه
فالوقبله لم يعتق بعثته بل يعتق البائع بامره وكذا الامر بطحن الخطة
او زعيم الشاة فيصير المشتري قابضا اقتضا فقد ملك المامور
ما لا يملكه الامر وما في الخاتبة على خلاف هذا اماروابة او غلط من الكتاب
كما بسطه العمدى او وقفه وقفا صحيحا لا تستهلكه حين وقفه
واخرجه عن ملكه وما في جامع الفصولين على خلاف هذا غير صحيح كما
بسطه المصل ورهته او وصى او تصدق به نفذ البيع الفاسد في
جميع ما مر وامتنع النسخ لتعلق حق العبد به لا في اربع مذكورة في الاشياء
وكذا كل تصرف قوى غير اجارة وتكليف وهل يجل كالحالة بالنسخ المختار

نعم ولو الجينة ونى زال المانع كرجوع حبة وعجز مكاتب وفك حزن
عاد حق النسخ لو قبل القضاء بالقيمة لا بعده ولا يجل حق النسخ بموت
احدهما فيجلفه الوارث به بفتح وبعد النسخ لا يباخذ به بايعه حتى يرد
تمه المنقود بخلاف ما لو شري من مدبونه بدينه شراء فاسدا فليس
للمشتري حبه لاستيفاء دينه كاجارة ورهن وعقد صحيح والفرق
في الكافي فان مات احدهما او المور والمستقرض والرهن فاسدا بفتح
وربلي بعد النسخ فالمشتري ونحوه الحق من سائر الغرما بل قبل تجديده
فله حقه حبه حتى يباخذ ماله فيباخذ المشتري رهاهم الثمن بعينها او
قائمة ومثلها لوها لكة بناء على تعيين الذراهم في البيع الفاسد وهو
الاصح وانما طاب لمبايع ما ربح في الثمن لا على الزوابة الصحيحة المتأثرة
للاصح بل على الاصح ايضا لان الثمن في العقد الشفا غير متعين ولا
بضرر تعينه في الاول كما افاده معك لا يطيب للمشتري ما ربح في
بيع يتعين بالتعيين بان باعه بازيد لتعلق العقد بعينه فتمكن
الملت في الربح فينصديق به كما طاب ربح مال ادعاه على الخرف قد
على ذلك ففرضه او فاه ابناء منه ظهر عدمه بتصادقها انه لم يكن
عليه شيء لان بدل السحق مملوك ملكا فاسدا والمثلث لفساد الملك
انما يجل فيما يتعين لا فيما لا يتعين وانما المثلث لعدم الملك كالغصب
فيعمل فيها كما بسطه خسرو وابن الكمال وقال الكمال لو تعد الكذب في
دعواه الذين لا يملكه اصلا وفواه في النهرو فيه المرام ينتقل فلو دخل
بامان واخذ مال حربي بلا رضاه واخرجه اليه ملكه وصح بيعه
لكن لا يطيب له ولا للمشتري منه بخلاف البيع الفاسد فانه لا يطيب
له الفساد عقده ويطيب للمشتري منه لصحة عقده وفي خطر لا
الاشياء الحرمه تتعد دمع العلم بها الا في حق الوارث وقيد في الظاهر
بان لا يعلم ارباب الاموال وسحقفه ثمة بنى او غرض فيما اشتراه فاسدا
شروع فيما ينقطع حق الاسترداد من الافعال المحتبة بعد الفراع من
القولية لزمه قيمتها وامتنع النسخ وقال ينقضها ويرد البيع ورجحه
الكامل ونعقبه في النهرو اصولها بتسليط البائع وكذلك زيادة منطل
غير متولدة كصبيغ وخياطة وطحن خبطة ولت سويق وغزل قطن
وجارية علفت منه فلو منفصلة كولد او متولدة كسمن فله النسخ و

بضمها باستهلاكها سوى منفصلة غير متولدة جوهرية وفي جامع
 النصولين لو نقص في بدل الشئ بفعل الشئ والبيع وبإفاه معاوية
 اخذ البائع مع الارش ولو بفعل البائع صار مستردا ولو بفعل الجنية
 خسر البائع وكره تحريم البيع عند الاذان الاول لا اذا ساء بها
 بمشيان فلا بأس به لتعليل النهي بالاخلال بالسعي فاذا انتفى شئ
 قد خسر منه من الاجرة عليه ذكره المض وكره الجش بنحسين وبسكن
 ان يزيد ولا يرد الشراء او يدرجه بالسرفه لبروجه ويجزى في الكساح
 وغيره ثم انتهى بمحول على ما اذا كانت التسعة بلغت قيمتها اما اذا لم
 تبلغ لا يكره لانقضاء الخداع عنابة والتسوم على سوم غيره ولو ذميا او
 مستام او ذكرا لا يخفى في الحديث ليس في زيادة الشئ من سر وهذا
 بعد الاتفاق على مبلغ الثمن والمهر والا لا يكره لانه بيع من يزيد
 قد باع عليه الصلاة والسلام قد حاور حلسا بيع من يزيد وتلقى الجلب
 بجمع المحتو والمطالب وهذا اذا كان بضرا بجل البلد او ببلد الشتر على
 الوردين لعدم علمهم به فيكره للضرر والغرماء انما انشأوا لكره
 كره بيع الحاضر الباري وهذا في حالة فحط وعوز ولا لانعدام الضرر
 قبل الحاضر المالك والباري الشئ والاصح كما في المجتبى انها التمسار
 والبيع لموقفه في الحديث دعوا الناس بيزق الله بعضهم بعضا ولذا
 عدى باللام لا بمن لا يكره بيع من يزيد لما تروى في بيع الدلالة ولا يفرق
 عبر بالنسبة مبالغة في البيع للتعنه عليه الصلاة والسلام من فرق بين
 والد وولده واخ واخيه رواه ابن ماجة وغيره عني وعن الشافعية
 مطلقا وبه قال زفر والائمة الثلاثة بين صغير غير بالغ وذئ
 رحم محرم منه أي محرم من جهة الرحم لا الرضاع كان عنه جوارح رضاء
 فافهم لا ان كان التفريق باعناق وتوابعه ولو على مال او بيع ممن حلف
 بعقده او كان المالك كافرا لعدم مخاطبته بالشرع او متعذرا ولو
 الاخر لطفه او مكانه فلا بأس به او بعد دخاره فله بيع ما سوا
 واحد غير الاقرب والابوين والمختوم ما في ويحق سقوط كوجه صحفنا
 وكذا في احد ما بالجنابة وبيعه بالذين او بالتلاف مال الغير ورده
 بعيب لان النظر في دفع الضرر عن الغير لا في الضرر بالغير بخلاف
 الكبيرين والزوجين فلا بأس به خلافا لاحد فالسنة احد عشر وما كثر

التفريق بيع وغيره من اسباب الملك كصدقة ووصية بكرة بشرط الا من
 حرته ان ملك وبقيته في الميراث والغنايم جوهرية واعلم ان في
 المكروه واجب على كل واحد منهما ايضا جرمه لرفع الاشع بجمع و
 فيه ونصح شراكا فوسلما او صحفنا مع الاجبار على الخراج ما عن ملكه
 ويصح في التفريقات **فصل في الفضولي** مناسبة ظاهرا
 وذكره في الكنز بعد الاستحقاق لانه من صورة هو من يشتغل بما
 لا يربح فالقائلين يا مري بالمعروف انت فضولي بخس عليه الكفر
 في واصطلاحا من يصرف في حقه بغيره بمنزلة الجش بغير اذن شرعي
 فصل خرج به نحو وكيل ووصي كل يصرف صدر منه تملك كان
 كبيع ونزويج واستقاطا كطلاق واعناق وله مجزى لهذا التصرف
 من يقدر على اجازته حال وقوعه انعقد موقفا ولا يجزله حال
 العقد لا انعقد صلا بانه صنف باع مثله ببلغ قبل اجازته ولية
 فاجاز بنفسه جاز لان له وليا يجزله حاله العقد بخلاف ما لو طلق
 مثله ببلغ فاجاز بنفسه لم يجز لانه وقت العقد لا يجزله فيبطل
 ما لم ينل او فقه في انشاء الاجازة كما بسطه العمادى وقف بيع
 مال الغير ولو لغيره بالغ عاقل فلو صغيرا او مجنونا لم ينعقد صلا كما
 في الزواهر معزى بالحاوى وهذا ان باعه عاقله لما لكانه اما لو باعه
 عاقله لنفسه او باعه من نفسه او شرط الخيار فيه لما لكانه المكلف
 او باع عرضا من غاصب عرض للمالك به فالبيع باطل والمأصل
 ان يبعه موقوف كانه هذه الخمسة فباطل قيد بالبيع لانه لو اشترى
 لغيره نفذ عليه لان كان الشئ حبيبا او مجورا عليه فيوقف هذا
 اذ لم يصفه الفضولي الى غيره فلو اضاف به بان قال بيع هذا العبد
 لفلان فقال البائع بعته لفلان توقف برأية وغيره لان بيعه
 لنفسه باطل كما في البحر والاشباه عن البيداع كانه لانه غاصب وكذا ان
 نفسه لان الواحد لا يتولى طرفة البيع كالباب كما تروى عبارة الاشابه بيع
 الفضولي موقوف في ثلاث فباطل اذا باع لنفسه بدائع واذا شرط
 الخيار فيه للمالك نيل في واذا باع عرضا من غاصب عرض للمالك به
 في لكن ضعف المصنف الاول لما فيها الفروع الذهاب لتصرفهم بان
 بيع الغاصب موقوف وبان البيع اذا استحق فلا استحقاق اجازته على الظاهر

بيع ان البياع باع لنفسه لا للمالك الذي هو المستحق مع انه توقف على الاجازة
 واما الثانية ففي النهر وينبغي الفاء الشرط فقط **قلت** وحاصله
 كما قاله شيخنا ان بيعه موقوف ولو لنفسه على البضحي انتهى لكن في حاشية
 الاشباه لابن المص ورددت عليه مستأين من الحاوي واما بيع الفضول
 مال صغير ومجنون لا ينعقد اصالا لهما ووقف بيع العبد والبيعة
 المحجورين على اجازة المولى والوفى وكذا العتوه وفي العارية وغيرهما كذا
 اقرار العبد ولا عقوده وتحققه في الحجر ووقف بيع ماله من فاسد عقل
 غير رشيد على اجازة النسخ او بيع الموهون والمناجر والارض في مزارعة
 الغير على اجازة مرتين ومناجر ومزارع ووقف بيع شئ برفه
 اى بالكتوب عليه فان علمه الشئ في مجلس البيع نفذ ولا يبطل **قلت**
 وفي مريحة الحجر انه فاسد له عرضة الصفة لا بالعكس صحيح وعليه
 فخره مباشرة وعلى الضعيف لا يوزنك الموقوف الذي روي بيع البيع من
 غير مشربة لدخوله في بيع مال الغير وبيع المزد والبيع بمبايع فلان
 والبيع يعلم والشئ لا يعلم والبيع بمثل ما يبيع الناس به وبمثل ما اخذ
 به فلان فان علم في المجلس صح ولا يبطل وبيع الشئ بيمينه فان بين في
 المجلس صح ولا يبطل وفي بيع فيه خيار المجلس كما تروى وقف بيع العبا
 على اجازة المالك بعتا ذابا به لانه لا لنفسه على ما مر عن البدايع ووقفا
 بيع المالك المقصوب على التينة او اقرار العاض وبيع ماله تسليمه ضرر
 على تسليمه في المجلس وبيع المريض لورثته على اجازة البقا وبيع الورثة
 التركة المستغرقة على اجازة الغد ما وبيع احد الوكيلين والوصيين
 او الشاظرين اذ باع بحضرة الاخر توقف على اجازته او يغيثه فباطل وقوله
 في النهر اليتم وثلاثين وحكمة في التمسك لوله مجيز حال وقوله كما تروى قول
 الاجازة من المالك اذا كان البياع والمشتري والبيع قائما بان لا يغير البيع
 بحيث بعد شئ اخر لان اجازته كالبيع حكما وكذا يشترط قيام الثمن ايضا
 لو كان عرضا معبثا لانه مبيع من وجه فيكون ملكا للفقير وعليه مثل البيع
 لو مثلت ولا قيمته وغير العرض ملك للمجيز امانته في يد الفضولي ملتقى
 وكذا يشترط قيام البياع ايضا فلا يجوز اجازة وارثه لبطالانه بموته وحكمه
 ايضا ان اخذ المالك الثمن او طلبه من المشتري يكون اجازة عمادة ومثل
 للمشتري الرجوع على الفضولي بمثله لو ملك في يده قبل الاجازة **الاصح نعم**

ان لم يعلم انه فضولي وقت الاداء لان علم فنية واعتمده بن الشخصية و
 اقره المص وجرم الزبلي وابن ملك بانه امانة مطلقا وقوله اسات نه من
 ما صنعت احسنت واصبت على الخمار في وجبة الثمن من الشئ
 والنصدق عليه به اجازة لولي بيع قائما عمادة وقوله لا اجبر ردة الى البيع
 الموقوف فلو جاز بعده لم يجز لان الفسخ لا يجاز بخلاف الجار لو قال
 لا اجبر بيع الجار اجازا وفاد كلامه جواز الاجازة بالفعل وبالقول
 وان للمالك الاجازة والبيع والمشتري الفسخ لا الاجازة وكذا الفضولي فيها
 في البيع لا النكاح لانه معبر بحضور رتبة وفي البيع اجازة لاحد المالكين
 خير المشتري في حصته والزمه محمد بن سبيع ان فضولي باع ملكه فاجاز
 ولم يعلم مقدار الثمن فلما علم ردة البيع فالمعتبر اجازته لصيرورته
 بالاجازة كالوكيل حتى يبيع حظه من الثمن مطلقا بزازة اشترى
 من غاصب عبدا فاعقده المشتري وباعه فاجاز للمالك **بيع الغنا**
 الضمان الى المالك على الاصح هداية اوى المشتري الضمان اليه على البضحي
 زبلي نفذ الاول وهو العتق لا الشئ وهو البيع لان الاعناق انما يفتقر لان
 وقت نفاذه لا وقت ثبوته قيد بعق المشتري لان عتق الغاصب باذ
 الضمان لثبوت ملكه به زبلي ولو قطعت بده مثلا عند مشربته
 فاجيز البيع فارشه اى القطع له وكذا كل ما يحدث من البيع كالكب و
 الولد والعقرو ولو قبل الاجازة يكون للمشتري لان الملك تم له من وقت
 الشراء بخلاف الغاصب لما روى بصدق بما زاد على نصف الثمن وجوب العتق
 دخوله في ضمانه في بيع عبده غيره بغير امره فبذلك تنقض ما روى من الشئ
 مثلا على اقرار البياع الفضولي او على اقرار رب العبد انه لم يامر به بالبيع
 للعبد واراد المشتري ردة البيع ردت بيته ولم يقبل قوله للشا فصر كما
 لو قام البياع البيعة انه باع بلا امره من على اقرار المشتري بذلك
 واصله من سعيه في نقض ما تم من بيعه لا يقبل الا في مستأين
 وان اقر البياع المذكور ولو عند غير النسخا مجز بان رب العبد لم يامر
 بالبيع ووافقه عليه على عدم الامر المشتري انتقض البيع لان الشا فقص
 لا يمنع صحة الاقرار اذ لم تنهه فاذا اوقف بطل في حقه لا في حق
 المالك للعبد ان كذبا وان كان بامره فيطالب البياع بالثمن
 لانه وكيل المشتري خلافا للشا فباع دار غيره بغير امره واقتضها

الغاصب

المشتري فهو رواتا داخلها في بناء المشتري فبعد انفق رواتا ثم اعترف
 البائع الفضول بالغصب وانكر المشتري لم يضمن البائع قيمة الذراع لعدم
 سرية اقراره على المشتري فان برهن المالك اخذها لانه تورده عواه
 به **فروغ** بابعه فضولي وجرة اخرو زوجه اوارهنه فاجيزا
 ثبت الاقوى فمصر مملوكة لازوجه فمصر سكوت المالك عند العقد
 ليس باجازة خاتمة من اخر فصل الاقالة **باب الاقالة**
 لغة الزرع من اقال الجوف ياتي وشرعا رفع البيع وعنه في الجوزة
 فعبر بالعقد ونفخ بلفظين ماضيين وهذا ذكرها والحد مما قبل
 كافتى فقال اقلتك لعدم الومة فيها فكانت كالنكاح وقال
 محمد كالباع قال البرجدي وهو المختار ونفخ ايضا بنا سحتك ونزك
 وناركتك ورفعت وبالنقطة ولو نأخذ الجانين كالباع هو المصحح
 وفي الترجمة لا بد من التسليم والقبض من الجانين وتوقف على قبول
 الاخر في المجلس ولو كان القبول فعلا كما لو قطع او قبضه فور قول المشتري
 اقلتك لان من شرطها ان يخلو المجلس ورضى المتعاقدين والورثة
 او الوصي وبقاء المحل القابل للنسخ بخيار فلو زاد زيادة تمنع النسخ لم يفسخ
 خلافا لهما وقبض بدل الصف في اقالته وان لا يملك البائع الثمن للمشتري
 فيها قبضه وان لا يكون البيع باكثر من القيمة في بيع ماذون ووصية و
 متول ونسخ اقالة المتولي ان خير الوقف والا الاصل ان من ملك
 البيع ملك اقالته لا في خمس الثلاثة المذكورة والوكيل بالشراء قبل وبالنسبة
 اشباه ولا اقالة في نكاح وطلاق وعناق جوهره واربعة من باب
 الخالف وهي مندوبة للحديث ونسخ في عقد مكره وفاسد بمر وبقا
 اذا عذر البائع بغير ان يبرحنا فلو فاحشا فله الرد كما يجبي وحكمها انها
 فسخ في حق المتعاقدين فيما هو من موجبات بفتح الجهم في احكام العقد
 اما لو وجب بشرط زائد كانت بيعا جديدا في حقها ايضا كان شرا
 بدنه المؤجل عينا ثم تقايلا لم يعد الاجل فصيرد به حال اكانه باعه
 منه ولورده بخياره فيها عاذا لاجل لانه فسخ ولو كان به كنبيل لم يعد
 الكفالة فيها خاتمة ثم ذكر كونها فسخا فزوعا فالاول انما تبطل بعد كونه
 البيعة لتعذر النسخ بالزيادة المنفصلة بعد القبض حقا للشرع لا قبله
 مطلقا ابن مالك والشافعي بمثل الثمن الاول وبالكسوت عنه ويرد

مثل الشروط ولو لم يقبض جود وادى وقد تقايلا وقد كسدت
 رد الكسار اذا باع المتولى والوصية للوقف وللصغير شيئا باكثر من قيمته
 او اشترى شيئا باقل منها للوقف وللصغير لم يجز اقالته ولو بمثل الثمن
 الاول وكذا الماذون كما تروان وصلة شرطه غير جنة او كثر منه او قبله
 وكذلك الاقل لا يصح نجه فيكون فسخا با الاقل لو بقدر العيب لا يزيد ولا
 انقص قيل لا بقدر ما يتغيب الناس فيه والثالث لا تنفذ بالشروط المتأثرة
 وان لم يصب نفعها به كما يجبي والرابع جاز البائع بيع البيع منه ثانيا بعد
 قبل قبضه ولو كان يباعه حقه البطل كبيع من غير المشتري عيني والمخمس
 جاز قبض الكيل والموزون منه بعد بلا اعادة كبله ووزنه والسادس
 جاز هبة البيع منه بعد الاقالة قبل القبض ولو كان يباعه حقه مالها
 جاز كذلك وانما بيع في حق ثالث لو بعد القبض بلفظ الاقالة فلو قبله
 فهي فسخ في حق الكل في غير العفا ولو بلفظ مناسخة او متاركة او زاد
 لم يجعل بيعا انتافا ولو بلفظ البيع في بيع اجماعا وثمرته في مواضع فلو كان
 لو كان البيع عقارا لم الشفع الشفعة ثم تقايلا فله بها لو كانها
 بيعا جديدا فكان الشفع ثالثا والثالث لا يرد البائع الشفعة على الاول
 بعيب علمه بعدها لانه بيع في حقه والثالث ليس للموهوب الرجوع
 اذا باع الموهوب له الموهوب من اخره تقايلا لانه كالمشتري من الثمن
 منه والرابع المشتري اذا باع البيع من اخر قبل نقد الثمن جاز البائع شراؤه
 منه بالاقول والخامس ان المشتري بعروض التجارة عبد الخدمه بعد ماها
 عليها المول ووجده عيبا فرده بغير قضا واسترد العروض فملك
 في بذه لو سقط الركااة فالفقيرة ثالثا انما يرد بعيبه قضا اقالة و
 بزيادة التقايض في العرف ووجوبه بغير لانه حق الله فانه ثالثا
 صدر شرعية ولا اقالة بعد الاجازة والرهن فالمرهين ثالثا هما انصر
 فهي تسعة ولا اقالة تمنع صحتها هالك البيع ولو حكما كابق لا الثمن
 ولو في بدل الصف وعلالت بعضه بفتح الاقالة بغيره اعتبارا
 للجزء بالكل وليس منه ما لو شري صابونا جفت فتقايلا لم يفسخ كل البيع
 فسخ واذ هالك احد البدين في المفاضة وكذلك لم يفسخ الاقالة
 في البقاع منها وعلى المشتري قيمة المالك ان قيمها ومثله ان مثله او
 لو حكما بطلت الا في الصف تقايلا فاق العبد من بدل المشتري وعجز

عن تيممه وهالك المبيع بعد ما قبل القبض بطلت بزازته وازانته
 ارضا شجرة فقطعه او بعدا فقطعت يده واخذ ارضها ثم نقابا لا يصح
 ولزمه جميع الثمن ولائحة لباعه من ارض الشجر والبدان عالما به بنظم
 اليد والشجر وقت الاقالة وان غير عالم بالخبر بين الاخذ بجميع ثمنه والترك
 فنية وفيها شري ارضا مزروعة ثم حصده ثم نقابا لا يصح في الارض
 بحضنها ولو نقابا بعد اذ راكم لم يجز وفيها نقابا لا يصح علم ان المشتري
 كان وطى البسعة ردها واخذ ثمنها وفيها مونة الرد على البائع مطلقا
 وتصح اقالة الاقالة فلو نقابا لا يصح ثم نقابا لا يصح اقالة ارفع
 وعاد البائع الاقالة السلم فانها لا تقبل الاقالة تكون السلم فيه دينان
 والساقط لا يعود اشباه وفيها راس المال بعد الاقالة كقولها فلا
 يتصرف فيه بعد ما قبلها الا في مسئلتين لو اختلفا فيه بعد ما
 فلا تخالف ولو تفرقا قبل قبضه جاز في التصرف وفيها اختلف
 التبايعان في الصحة والبطالان فالقول لمدعي البطلان وفي الصحة و
 الفساد لمدعي الصحة **فان** الالف مسألة ان الذي اشترى ببعه
 من بايعه باقل من الثمن قبل النقد وادعى البائع الاقالة فالقول للمشتري
 مع دعواه الفساد ولو بعكسه مخالف لما بشر في المبيع الا اذا استهلكه في
 بد البائع غير المشتري ورأى مغريا للخلاصة باع كرم واسمه فاكل
 مشربة نوله سنة ثم نقابا لا يصح والله اعلم **باب المراجعة**
والقولبة لما بين الثمن شرع في الثمن ولم يذكر المساومة والوضعية لظهور
 المراجعة مصدر ربيع وشرايع ما ملكه من العروض ولو بهية وارث
 او وصية او غصب فانه اذا ثمنه بما قام عليه وبفضل وانه ان لم تكن من
 جنة كاجر فصار ونحوه ثم باعه مراجعة على تلك القيمة جاز بسوا
 والقولبة مصدر روى غيره جعله والبا وشرايعه بتمنه الاول
 ولو حكم ببعه بغيره وعبر عنها به لانه الغالب وشرط صحته ما يكون
 العوض مثلين او قيمتا مملوكا لا يشترى ويكون الربح شيئا معلوما ولو قيمتا
 مشار اليه كذا الثوب لانفا المبالغة حتى لو باعه ببيع دة يازدة
 اى العشرة باحدى عشر لم يجز الا ان يعلم بالثمن في المجلس فيجوز
 المبيع للجنة ويضم البائع الى راس المال اجر القصار والصحيح باى لو كان
 والظن ان الكسرة الثوب والقتل وحمل القطع وسوق الغنم وجره الفضل

والخباطة وكسوته وطعام المبيع بالاسرف وسنة الزرع والكروم وكسها
 وكري الفناء والانهار وغرس الاشجار ونحسب الدار واجرة التمسار
 هو الدال على مكان التلعة وصاحبها الشروط في العقد على ما جزم
 به في الذرور ورجح في البحر لاطلاق وضابطه كل ما يزيد في المبيع او في
 قيمته بضم درر واعتماد الجنب وغيره عادة التجار بالضم ويقول
 قام على كذا ولا يقول اشترى به لانه كذب وكذا اذا قوم الموروث ونحو
 او باع برقه لوصادق الرقيم فيح لايضم اجر الطبيب والعالم
 درر ولو للعالم والشعر وفيه ما فيه فلذا علمه في المبسوط بعدم
 والدلالة والربح ولا نفقة نفه ولا اجر عمل نفسه ونطق به منطوع
 وجعل الابن وكريبت الحفظ بخلاف اجرة الخزن فانها تضم كما صرحوا
 به وكانه العرف والافلا في بظهره فديرو ما يؤخذ في الظرف من الظلم
 الا اذا جرت العادات بضمه هذا هو الاصل كما علمت فليكن القول
 عليه كما يفيد كلام الكمال فان ظهر رخصا ثمنه في مراجعة باقاره وبرهان
 على ذلك وبكوله عن الميمن اخذ المشتري بكل ثمنه ورده لفوات الرضا
 وله الحظ قدر الخيانة في التولية لتحقيق التولية ولو هالك المبيع واستهلكه
 في المراجعة قبل رده او حدث به ما يمنع منه من الرد لزمه جميع الثمن
 المستحق وسقط خبايره وقد من انه لو وجد المولى بالمبيع عبدا ثم خذ
 اخر لم يرجع بالنقصان اشرا ثانيا بجنس الثمن الاول بعد بيعه ببيع وان
 ربيع طرح ما ربح قبل ذلك وان استغرق الربح ثمنه لم يرجع خلافا لهما
 وهو رفق وقوله وثق بجر ولو بين ذلك او باع بغير الجنس او تخلل ثالث
 جاز انفا فافتح ربيع اى جاز ان يبيع مراجعة لغيره سدد شري من مكانه
 او ما ذونه ولو استغرق دينه لرقبته فاعتبار هذا القيد لتحقيق الشراء
 فغيره لا يكون يلاولى على ما شري الماذون كعكسه نسيان التهمة وكذا كل من
 لا تقبل شراؤه له كاصله وفرعه ولو بين ذلك ربيع على شراؤه
 ابن كمال ولو كان مضاربامعه عشرة بالنصف اشترى بها ثوبا وباعه
 من ربح المال بخمسة عشر باع الثوب مراجعة ربح المال بالثمن عشر
 ونصف لان نصف الربح ملكه وكذا عكسه كما يبيح في بابه وتحقيقه
 في التمهير ببيع مريد هابا لبيان اى من غير بيان انه اشترى سليما انا
 نفس العيب فوجب فتعبد عنده بالتعبد بافة سماوية وبضم المبيع

ووطئ الثيب ولم ينقصها الوطئ كغيره فارق وحرقت نار الثوب المشتري
وقال أبو يوسف وزفر والشاذلي لا بد من بيانه قال أبو الليث وبه نأخذ
ورجحه الحال واقتره المص وبرأى بيان التقييد ولو بفعل غير غيره
أمره وإن لم يأخذ لا رش وقت دخذه في الهدية وغيرها انتقفا في
ووطئ البكر ككسره بنشره وطئه لصبر ورة الأوصاف مقصودة
بالأنلاف ولذا قال ولم ينقصها الوطئ اشتراه بالف نسبة وباع بريح
مائة بالدينار أخبر الشري فان تلف البيع بتعيب أو تعيب فعلم بالأجل
لزمه كل الثمن حالاً وكذا حكم التولية في جميع ما مر وقال أبو جعفر المختار
للفتنوى الرجوع بفصل ما بين الحال والموجب بمصنف ولو رجلا شيئا
أي بعه تولية بما قام عليه وبما اشتراه به ولم يعلم المشتري بمقام عليه
البيع لهالة الثمن وكذلك الرجعة وخبر الشري بين أخذه وتركه لو علم في
محله ولا بطل وأعلم أنه لا رد بفن فاحتره هو ما لا يدخل تحت نفوذ
المقومين في ظاهر الزوابة وبه لفه بعضهم مطلقا كما في القبة ثم رفق
وقال ويغتة بالرد رفضا بالناس وعليه أكثر روايات المضاربة وبه
يفتت مسم رقم وقال إن غرة أي غرة الشري للبايع وبالعكس أو غرة الكا
فله الرد والألا وبه افتت صدر الإسلام وغيره مسم قال وتصرفه في
بعض البيع قبل علمه بالغبن غير مانع منه فبرد مثل ما تلفه وبرجع
بكل الثمن على الضوابط انتهى مخصا في لو كان قبما بالره **قلت**
وبالأخبار جرم الإمام علا الدين النمر في حقه في حقه الغنم وأصحها أن يلبى
وغیره وفي كالة الاشياء عن رجوع الخاتبة من فصل الغرور والغرور لا يوجب
الرجوع إلا في ثلاث منها هذه وضابطها أن يكون في عقد يرجع نفعه
إلى الذافع كودبعة وأجارة فلو هلكا ثم استخفارجع على الذافع بما ضمنه
ولا رجوع في عارية وهبة لكون الفضل لنفس الثانية أن يكون في ضمن
عقد معاوضة كبايع وعقد أو بئى فقد اذنت له ثم ظهر خرا أو ابن الغير
رجعوا عليه للغرور وإن كان الأب خرا ولا فبعد العتق وهذا إن اضاف
إليه وأمر بما بيعته ومنه لو بئى المشتري واستولد ثم استخفارجع على البايع
بقية البنا والولد ومنه ما يملك في باب الاستخفاف اشتريه فانا عبد الله
الشاذلي إذا كان الغرور بالشرط كما لو زوجه امرأة على أنها حرة ثم استخفت
رجع على الخبر بقية الولد المستحق ويصح الخرا لغيره **فروع** هل ينقل المهر بالتغير

لله الورث استظهر المص لمصر يحرم بان الحقوق المجردة لا تورث **قلت**
وفي حاشية الاشياء لابن المص وبه افتت بئى العلامة على الفتى دفتت
مصر **قلت** وقد قد مناه في خيار الشرط معربا للذرر لكن ذكر
المص في شرح منظومته الفقهية ما يخالفه ومال الخاتبة بورث كخيار
العيب ونقله عنه ابنه في كتابه معونة المفتي في كتاب الفرائض وأبده
بما في بحث القول في الملك من الاشياء قبل التاسعة أن الورث يرث بالبيع
وبصير مغرور بالخلاف الوحي فئاتل وقد مناه الخاتبة أنه متى عابن
ما يعرف بالبيع انتفى الغرر فندبر **فصل** في التصرف في البيع و
التمن قبل القبض والزبادة ولللفظ فيها وتأجيل الذبون **فروع** بيع عقار
لا يخفى حلاكه قبل قبضه من بايعه لعدم الضرر بئى حلاكه العقد
حتى لو كان علوا على شط نهر ونحوه كان كمنقول فلا يبيح انتقا كالكاتب
وأجارة وبيع منقول قبل قبضه ولو من بايعه كما يبيح بخلاف عتقه
وتدبيره وهبته والنصدي به وفرضه ورهنه وأعارته من غير
بايعه فانه يبيح على قول آخر وهو لا يبيح والأصل أن كل عوض ملك بعقد
ينبغي بهلاكه قبل قبضه بالتصرف فيه غير جائز وما لا يجوز والمنقول
لو وهبه من البايع قبل قبضه فتبلى البايع انتقض البيع ولو باعه قبله
منه لم يبيح هذا البيع ولم ينقض البيع الأول لأن التوبة مجاز عن الألف
بخلاف بيع قبله فانه باطل حالنا جوهرة **قلت** وفي المواهب وفي
بيع المنقول قبل قبضه انتهى وفي الفتوى بمقتضى ما اقتبست من الشري ميلا
بشرط الكل حرم أي كره تجر ما بيعه وأكله حتى يكيلا وقد صرحوا بفساده
وبأنه لا يبالا كاله أنه أكل حراما لعدم التلازم كما بسطه الكمال كونه
أكل ملكه ومثله الموزون والمعدود بشرط الوزن والعقد لا احتمال
الزيادة وفيه للبايع بخلافه مجازفة لأن الكل المشتري وقد بقوله
غير الدرهم والدينار لم يجوز التصرف فيها بعد القبض قبل الوزن كبيع
التعاطي فانه لا يحتاج في الوزونات إلى وزن المشتري ثانيا لأنه ما
بيعا بالقبض بعد الوزن قبة وعليه الفتوى خلاصة وكفى كبله من
البايع بحضرة أي المشتري بعد البيع لا قبله أصلا أو بعده بغيره
فلو كبل بحضرة رجل فشداه فباعه قبل كبله لم يجوز أن كاله الشئ لعدم
كل الأول فلم يكن قابضا في ولو كان الكل والموزون ثمنا جاز التصرف

فيه قبل كيله ووزنه بلوزه قبل القبض فقبل الجبل ولي لا يحرم المذروع
قبل ذرعه وان اشتراه بشطه لا اذا افرد لكل ذراع ثمانية وربع حرة
ما ذكره كوزون والاصل ما مر من ان الذرع وصف لا قدر فيكون كله
المشترى لا اذا كان مفسودا واستثنى ابن الكمال من الوزون ما يضره
التعويض لان الوزن حينئذ فيه وصف وجزا التصرف في الثمن به
او يبيع او غيرهما لو عين الحثا الى له ولو دين فالتصرف فيه فلكه
ممن عليه الذين ولو عوض ولا يجوز من غيره بن ملك قبل قبضه سواء
عين بالنعيين ككبل ولا كفور فلو باع بلا بدراهم او بكر بجزا
اخذ بدراهم شيئا اخر وكذا الحكم في كل دين قبل قبضه كسروجرة وضمان
مختلف وبديل خلع وعق بقال وموروث وموحي به والماصل يجوز
التصرف في الاثمان والديون كلها قبل قبضها عني سوى صرف وسلم
فلا يجوز اخذ خلاف جنسه لفوت شرطه وصح الزيادة فيه ولو من
غير جنسه في المجلس وبعد من المشتري او وارثه خلاصة ولفظ ابن
الملك اولى احيانا في غير التصرف وقبل البيع في المجلس فلو بعد بطلت
خلاصة وفيها لو ندم بعد ما زاد اجبر وكان البيع فائدا فلا يصح بعد
حلاكه ولو حكما على الظاهر بان باعه ثم شره ثم زاده زاده في خلاصة
وكونه محالا للمفاباة في قول المشتري حقيقته فلو باع بعد القبض ودر
او كاتب او مات الشاة فزاد لم يجر لفوت محل البيع بخلاف ما لو اجر من
او جعل المديد سيفا او زنج الشاة لقبى اسم والصورة وبعض المتابع
وصح للمظ منه ولو بعد هلاك البيع وقبض الثمن والزيادة والمظ
بليحقان باصل العقد بالاستناد فبطل خط الكل وثر الاتفاق في ذوبة
ومريجة وشفعة واستحقاق وحالات وحسن مبيع وفساد صرف لكن
انما يظهر في الشفعة للمظ فقط وصح الزيادة في البيع ولزم البائع دفعها
ان في غير سلم زبلي وقبل المشتري وبلحق ايضا بالعقد فلو هلك الزيادة
قبل قبض فقط حصتها من الثمن ولو زاد في الثمن عرضا فربك قبل قبضه
انفس العقد بقدره فية ولا يشرط للزيادة من اقسام البيع فتصح بعد
حلاكه بخلافه في الثمن كما مر ويصح للمظ من البيع ان كان البيع دينيا
وان عينه لا يبيع لانه اسقاط وسقاط العين لا يبيع بخلاف الدين
فيرجم بمادفع في براءة الاسقاط لا في براءة الاستيفاء اتفاقا ولو اطلقها

فتولان واتا الابد المضاف الى الثمن فيصح ولو بهيمة او حظ فيرجم
المشتري بمادفع على ما ذكره الشيخ فينا مثل عند الفتوى بحرق الفل والنهر
وهو المناسب للاطلاق وفي البرازية باعه على ان يهبه من الثمن كذا لا
يصح ولو على ان يحط من ثمنه كذا جاز للمحق للمظ باصل العقد دون
المبة والاستحقاق لبايع ومشتري وشفيع يتعلق بما وقع عليه العقد
ويتعلق بالزيادة ايضا فلورده بنحو عيب رجع المشتري بالكل ولزم
تاجيل كل دين ان قبل الدينون انفس سبع على ما في مدانيات الاشياء
بدل صرف وسلم وثمن عند اقاله وبعبارة وما اخذ به الشفيع ودين
البيت والتبائع القرض فلا يلزم تاجيله لا في ربيع ان كان بمجرى او حكم
مالكي بلزومه بعد ثبوت اصل الدين عنده واحاله على الغير فاجله الثمن
او حاله على مدبون مؤجل بينه لان الحوالة مبرئة والربيع اوصبه
او صبه بان يفرض من ماله الف درهم فلا تاله سنة فيلزم من ذلك
وبسامح فيها انظر للموحي او صبه بتاجيل قرضه الذي له على زيد
فيصح ويلزم والماصل ان تاجيل الدين على ثلاثة اوجه باطل في كل
صرف وسلم وصح غير لازم في قرض واقالة وشفيع ودين ميت
ولازم فيما عدا ذلك واخره المص ونعقبه في النهر بان الحق بالقرض
تاجيله باطل **قلت** ومن جيل تاجيل القرض كالتة مؤجلا في آخر
عن الاصل لان الدين واحد بمجرى ونه سرف هي خامسة فيلحفظ وفيه جيل
الاشياء حيلة تاجيل دين الميت ان يقر الورث بانه ضمن ما على الميت
في حياته مؤجلا الى كذا ويصدق الطالب انه كان مؤجلا عليه او غير
الطالب بان الميت لم يترك شيئا ولا لامر الوارث بالبيع الدين وهذا
على ظاهر الرواية من ان الدين اذا حل بموت المدبون لا يجمل على كفيه **قلت**
ويصح اخر الكتاب انه لو حل بموته او اذاه قبل حلوله ليس له من الربحية
الابتدري ماضية من الايام وهو جواز التاخير **فصل في القرض هو**
لغة ما تعطيه لتتقاضاه وشرعا ما تعطيه من ثمن لتتقاضاه
وهو اخص من قوله عقد مخصوص اي بلفظ القرض ونحوه يرد على دفع
مال بمنزلة المجلس مثلي خرج القيمي لخر لبرد مثله خرج نحو ربيعة وفيه
وصح القرض في مثلي هو كل ما يضمن بالمثل عند الاستهلاك لا في غير
من القيميات كجوان وحطب وعقار وكل متفاوت لتعذر زوال مثل

واعلم ان المقبوض بقرض فاسد كمنبوض يبيع فاسد سواء عجز عن الانتفاع
 به لايعة لشبوت الملك جامع الفصولين فيمنع استيفاء الزايم والذات
 وكذلك ما يكال وبوزن وبعد متفارا بافصح استقرض جوز وبضروكا
 عدد اوزم وزنا وخبر وزنا وعدد كما ينبغي استقرض من الفلوس للبرجة
 والعدلى فكدت فعليه مثلها كاسدة ولا يضر قيمتها وكذلك ما
 يكال وبوزن لما امرته مضمون بمثلها فلا عبرة بغلايه ورخصه ذكره
 في المبسوط من غير خلافه وجعله في التزاتية وغيره اقول ان الامام
 وعنه الشافعي عليه قمنها يوم القبض وعند الثالث قمنها في اعيان يوم
 رواجها وعليه الفتوى قال وكذلك الخلاف اذا استقرض طعاما
 بالعراق فاخذه صاحب القرض بمكة فعليه قيمته بالعراق يوم اقترضه
 عند الشافعي وعند الثالث يوم اختمه وليس عليه ان يرجع معه الى العراق
 في اخذ طعامه ولو استقرض الطعام ببلد الطعام فيه فخص فلقبه
 المقرض في بلد الطعام فيه غال فاخذه الطالب بحقه فليس له جبر
 المطلوب ويؤمر المطلب بان يوثق له بكفيل حتى يعطيه طعامه في
 البلد الذي اخذ منه استقرض شيئا من الفواكه كالا او وزنا فلم يقبضه
 حتى انقطع فانه يجبر صاحب القرض على تأخيرها الى الجبر الحديث لان بئرنا
 على القيمة لعدم وجوده بخلاف الفلوس ان اكسدت وتماه في ضرر
 الخاتبة وبذلك المستقرض القرض بنفس القرض عندها اي الامام ومحمد
 خلافا للشافعي انه رد المثل ولو فاما خلافا له بناء على انفقاده بلفظ
 القرض وفيه نصيحة او ينبغي اعتماد انفقاد لافادته الملك للمال مجرد
 فجاز شراء المستقرض القرض ولو فاما من القرض بدراهم مقبوضة فلو
 نفرا قبل قبضهما بطلانه انفاق عندين بسرازية فليحفظ القرض
 صبيتا محجورا فاستهلكه الضية لا يضمن بخلاف الشافعي وكذلك الخلاف في بلعه
 او اودعه ومثله العتوه ولو كان المستقرض عبدا محجورا لا يؤخذ به
 قبل العتق خلافا للشافعي وهو كالوديعة سواء خائنة وفيها استقرض
 من خرد درهم فاناه المقرض بها فقال المستقرض انها فلما قالها
 فالتحق لا شيء على المستقرض وكذا الذين والسلم بخلاف الشافعي والوديعة
 فان بالالفاء بعد فابضا والفرق ان له اعطاء غيره فلاول لا الشافعي
 وعنه لغريب الزواية وفيها القرض لا يتعلق بالجائز من الشروط فالقاسد

منها

منها لا يبطله ولكنه بالغو شرط رد شيء اخر فلو استقرض الدرهم الكسرة
 على ان يؤدى صحيحا كان باطلا وكذا لو اقترضه طعاما بشرط ردّه في مكان
 اخر وكان عليه مثله ما قبض فان قضاءه ايجادا بشرط جاز ويجبر بالذات
 على قبوله لاجود وقيل لا يجزى وفي الخلاصة القرض بالشرط حرام والشرط
 بان يقرض على ان يكتب به اليه كذا لو في دينه وفي الاشياء كل قرض
 جرت عا حرام فكله للمقرض من سكة الموهونة باذن الرهن **فروع** استقرض
 عشرة دراهم وارسل عبده لاختذها فقال المقرض دفعته اليه وقر
 العبد به وقال دفعته الى مولاي فانكر المولى قبض العبد العشرة
 فالقول له ولا شيء عليه ولا يرجع المقرض على العبد لانه قرأه قبضها
 بحق انتهى عشره رجلا جازا واستقرضوا من رجل وامره بالدفع
 لاحد ثم دفع لغيره ان بطلت الا حصته **قلت** ومفاده صحة
 التوكيل قبض القرض لا بالاستقرض فيه وفيها استقرض العجيز وزنا
 يجوز وينبغي جواز في الحيرة بلا وزن سئل رسول الله عليه الصلاة
 والسلام عن خيرة يتعاطاها الجيزان يكون ربا فقال ما راء المسامون
 حسا فهو عتق حسن وما راء المسامون قبيحا فهو عتق شديق وفيها
 شراء الشيء البسير يمشي غال لحاجة القرض يجوز ويكره واقره المصنفات
 وفي معروضات الحنفية الى السعور لو اذن زيد العشرة باثني عشر
 او بثلاثة عشر بطريق المعاملة في زمانا بعد ان ورد الامر بالتطاعا
 وفتوى شيخ الاسلام بان لا تقطع العشرة بازيد من عشرة ونصف
 ونبه على ذلك فلم يمتثل ماذا يلزمه فاجاب بعذر ويجبر الى ان يظهر
 نوبته وصلاحه فيترك وفيه هذه الصورة هل يرد ما اخذه من المثل
 لصاحبه فاجاب ان حصله منه بالترجيح ورد الامر بعدم الرجوع
 لكن يظهر ان المناسب الامر بالرجوع واقبح من ذلك التسلم حتى ان بعض الفقهاء
 قد خربت بهذا المخصوص انتهى **باب الربا هو لغة مطلق**
الربا زيادة وشرعا فضل ولو كانا فدخل ربا بالنسيئة والبيع الفاسدة
 فكلها من الربا فيجب رد عين الربا او قائما لاراد ضمانه لانه يملك بالقبض
 فيه ويجوز خاله عن عوض يخرج مسئلة صدر الجسر بخلاف جنة
 بمعبارة شرعية هو ككيل والوزن غليس الذرع والعد بر ما شرط ذلك
 الفصل احدى العاقدين اي يبيع او مشتر فلو شرط لغيرهما فليس بربا بل

بيعاً فاسداً في المعاوضة فليس الفضل في الهبة رباً فلو شئ عشرة دراهم
فضته بعشرة دراهم وزاده دانفت أن وجهه منه انعدم الزنا ولم
ينفذ الشراء وهذا لأن ضررها الكسر لأنها مشاع لا يقسم كما
في البيع عن الذخيرة عن محمد وفيه صرف فيجب أن صحة الزيادة والملاحظ
قول الامام وأن محمد الجاني الملاحظ وجعله هبة مبتدأة كخط كل الثمن
واصل الزيادة قال ابن ملك والفرق بينهما خفي عندي قال وفي
المخالصة لو باع درهما بدرهم واحد هما أكثر وزنا فله زيادة جاز
لأنه هبة مشاع لا يقسم ولو باع قطعة لم يلزم أكثر وزناً فهو هبة
الفضل لم يجز لأنه هبة مشاع بقية **قلت** وما قدمنا عن الذخيرة
عن محمد صريح في عدم الفرق بينهما وعليه فالكل من الزيادة والملاحظ
العقد صحيح عند محمد وكذا الامام سوى العقد فيفسد لعدم التناهي
فليحفظ فانه لم يرد من نية على هذا وعلمته أي علة تجزئ الزيادة القدر
المعهود بكل أو وزن مع المنس فان وجد من الفضل أي الزيادة والنشأ
بالمذات لا غير فام يجزئ بيع قنبر بستر بقنبر منه متساوياً واحداً
وان عد ما بكر الدالين باب علم ابن ملك حلاً كروى بمرويتين لعدم
العله في غير أصل الإباحة وان وجد أحدهما أي القدر وحده أو الجنس
حل الفضل وحرم النساء ولو مع التناهي عن لوباع عبد البعده إلى أجل لم
يجز لوجود الجنسية واستثنى في الجميع والذرر اسلام منقود في موزون
كم ينسد أكثر أبواب السلم ونقل ابن الكمال عن الغاية جواز اسلام المنة
في الزيت **قلت** ومفاده أن القدر بانفسه لا يجزئ النساء بخلاف
الجنس فيجوز وقد مر في السلم أن حرمة النساء تنفي الجنس وبالنقد
المتفق فثبت أنه فرع على الأصل الأول بقوله فحرم بيع كيلي ووزنه بين
متفاضلاً ولو غير مطهر خلافاً للشافعي المحض كيلي وحديد ووزنه
ثم اختلف في الجنس يعرف باختلاف الاسم الخاص واختلاف القصور كما يطر
الكال وحل بيع ذلك من أن لا يثقل حاله ولا يعاد شرعي فإن الشريعة لم يثبت
العيار بالذرة وبمادون نصف صاع كخنة بمقنتين وثلاث
وخمس مالم يبلغ نصف الصاع ونفاحة بنفاحتين وفلس بفلسين
أو أكثر باعتبارها لوخره لكان أولى للملكية التزنية فيد في الكيل لو كان
غير معينين واحدهما لم يجز التناهي أو ثمرة بتمرين وببضة ببضتين

وجوزة بجوزتين وسيف بسيفين وواحدة بدوايتين وأنا، بائناً
منه مالم يكن من أحد النقد بن فيمنع التفاضل فتح وبرة بابرناين
وذرة من ذهب وفضته مما لا يقبل تحت الوزن بمناها فجاز الفضل
لفقد القدر وحرم النساء لوجود الجنس حتى لو خفي كخنة برجفت حتى
شعير فقبل مطلقاً لعدم العلة وحرمة الكال محمد وصح كائنته الكمال
وما نض الشارح على كونه كيلي أكبر وشعير وتمر وطلع ووزن
كذهب وفضته فهو كذلك لا يتغير إذا فام صح بيع خطة بخطة
وزنا كما لو باع ذهباً بذهب وفضته بنفضة كيلي ولو مع التناهي
لأن الفضل أقوى من العلة فلا يترك الأقوى بالأدنى وما لم ينض عليه
حل على العرف وعن الشافعي اعتبار العرف مطلقاً ورجحة الكمال ونج
عليه سعدى أفندي استفرض الدراهم عدد أوجب الدقيق وزنه زاناً
بعضه بمثله وفي الكافة الفتوى على عادة الناس جبراً وافرقة المص والمعبر
نعيين التزوي في غير الصرف ومصوغ ذهب وفضته بالاشروط
حتى لو باع برأب ريعينها وتفرق قبل القبض جاز خلافاً للشافعي في الطعام
ولو أحدهما ديناران هو الثمن وقبض قبل التفرق جاز ولا لبيعته
عنده سريع وجيد مال الزنا لا مقوف العباد ورديته سواء الأربعة
مال وقف وبينهم ومريض وفي القلب الرض إذا انكسر شاة باع فلوساً
بمثليها أو بدارهم ودناير فان نقد أحدهما جاز وان تفرق قبل القبض
لم يجز كما مر كما جاز بيع لم يجز ولو يحنه لأنه بيع الموزون بماليس
بموزون فيجوز كيف ساكن بشرط التعيين أما نسبة فلا بشرط محمد
زيادة المجانس ولو باع مذبوحة بحية أو بمذبوحة جازاً اتفاقاً وكذا
السلوختين إن تساوت وزناً ابن ملك وأراد بالسلوخته المفصلة
عن السقط ككشر وأمعاء جبر وكما جاز بيع كرباس بقطن وغزل
مطلقاً كيتكان لاختلافهما جنساً كبيع قطن بغزل القطن في قول محمد
وهو الأصح حاوي وفي القنية لا يباس بغزل قطن بشباب قطن بدا
بيد لأنها ليس بموزونين ولا جنسين وكذلك غزل كل جنس بشبابه
إذا لم توزن وكبيع رطب برطب أو بتمر مثلاً لا كيلي لا وزناً خلافاً للحنفي
في المال لا المال خلافاً لهما فلو باع بحارفة وموزنة لم يجز اتفاقاً ابن ملك
وعب بعين أو بربيع مثلاً كذلك وكذا كل ثمرة بخفت كبين وزناً

يباع رطبها برطبها وبيا بسبكيج برطبها او مبلولا بمشاه وبالبنا
وكذا بيع تمر وزبيب منقوع بمشاه وبالبيا بس من ماخلها فالحمد زبلي
وفي العناية كل تفاوت خلفي كالزبيب والتمر والجيد والردى فهو نظ
الاعتبار وكل تفاوت بصنع العباد كالحنطة بالذبق والحنطة
المقلية بغيرها يفسد كما يجي وكيع لحوم مختلفة بعضها ببعض فتا
بدايد ولين بقر وغيره وكل ثقل يفتحين ردى التمر وخصه باعتبار
العادة بخل غيب وشحم بطن بالية بالفتح ما يمتبه العوام لينة اولهم ويز
ولون بتر بيز او ذبق ولومنه وزيت مطبوخ بغير المطبوخ ومن
مرتبة بالنفس بغير الرتبة منه متفاضلا ووزناته فكان لاختلاف
اجناسها فلو اتخذ بجز متفاضلا لانه لم يظهر لانه لا يوزن عادة في
لو وزن لم يجر زبلي وفي الفتي لم الذجاج والاوز وزنه وعادة مصر
وفي التمر لعله في زمته متا في زماننا فلا والحاصل ان الاختلاف باختلاف
الاصل والمقصود او بتبدل الصنعة فلحفظ وجاز لاخير ولو كان
نسبة به بفتح در راذ الله بشرط السلم لحاجة الناس ولا حول ولا قوة
اذ لما يقبض من جنس ما سقى وفي التمر متا مغربا للتمر ان احسن ان
بيع خاتما مثلا من الجواز بقدر ما يريد من الخير ويجعل الخبر للوصف
بصفة معلومة متاخة بصبر دينه في ذمة الجواز ويسلم الخاتم ثم
يشترى الخاتم بالبر وفيه معربا للمضمر يجوز التسليم في الخبر وزنا
وكذا احد او عليه الفتوى ويجي جواز استقراضه ايضا وجاز بيع اللبن
بالجين لاختلاف المقاصد ولا سم حاوى لا يجوز بيع البرد ذيق او
سوق هو الجروش ولا بيع ديق بسوق طلقا ولومنه وبالعالم
فبحرم لشبهة الزنا خلافا لهما ومما بيع الذيق بالذيق متا وبكلا اذا
كانا مكسوبين فجاز انفاقا ابن ملك كيع سوق بسوق وخطه
مقلية بمقلية واتا المقلية بغيرها ففساد كما امر ولا الزنون بزيت
والنسمم بحل بمصلحة الشيرج حتى يكون الزيت والحل اكثر مما في الزيت
والنسمم ليكون قدره بمشاه والزائد بالتغل وكذا كان الصغلة
قيمة كجوز بدنه ولين بسنه وعنب بعصيره فان لاقية له كيع
نراب ذهب بذهب فسد بالزيادة لرباه الفضل وبسحقه لغير
وزنا وعدد عند ذوقه الفتوح ابن ملك واستحسنه الحال واختاره

المصنوع او في المجتبى باع رغيفا نقدا برغبان نسبة جاز وبك
لا وجاز بيع كدرانه كبنك ولا ربا بين سيد وعبد ولو مد بر الامكان
اذ لم يكن دينه مستغفرا لرفقه وكبه فلو مستغفرا بتحقيق الرضا اتفاقا
ابن ملك وغيره لكن في الجرح عن العراج التحقيق لاطلاق وانما بر الزائد
لرنا بل يتعلق غيرها ولا ربا بين متفاو ضين وشيركي عنان اذ انبا بها
من مالها اي مال الشركة زبلي ولا بين حربة وسلم متامن ولو يفتي
فساد ومقارنته لان ماله ثمه مباح فيحل بفساده مطلقا بلا عذر خلا
للسنة والثلاثة وحكم من اسلم في دار الحرب ولم يهاجر كربي فليسلم
الزبا معه خلا فالحال ان ماله غير معصوم فلو هاجر لبا ثم عاد اليهم
فلا ربا بانفاقا جوهره **قلت** ومنه يعلم حكم من اسلم ائمة ولم يهاجر
ولحاصل ان الزنا حرام لانه في هذه السنة مسائل **باب**
المقوق في البيع اخرها التبعية وتبعية ترتيب الجامع الصغير اشترى
بيتا فوقه اخر لا يدخل فيه العلو مثل العين ولو قال بكل حق موله وبكل
فيل وكثير ما لم ينصر عليه لان السنة لا يمنع مثله وكذا لا يدخل العلو بغير
منزل هو مالا اسطفا فيه لا بكل حق موله وبمرفقه اي حقوقه كطريق
ونحوه وعاشق المرافق المنافع اشياء او بكل قليل او كثير موفيه او
منه ويدخل العلو بشراء دار وان لم يذكر شيئا ولو كان بنية بيزاب او
نجيام او فباب وهذا التفضيل عرف الكوفة وفي عرفنا يدخل العلو
بلاذكر في الصور كلها فتح وكاف سواء كان البيع بيتا فوقه علو وغيره
الا ان الملك فشتى امرى كما يدخل في شراء الدار الكنف وبير الماء والاشجار
الله في صحتها وكذا البستان الداخل وان لم يصرح بذلك لا البستان الخارج
الا اذا كان اصغر منها فدخل فيها ولو مثلها او اكبر فلا الا بالشرط زبلي
وعينه والمظلة لا تدخل في بيع الدار لبنا به على الطريق فاخذت حكمه
الا بكل حق ونحوه تمامه وقال ان مفضها في الدار تدخل العلو ويدخل البنا
الاعظم في بيع بيت او دار مع ذكر المرافق لانه من مرفقها خاتمة لا يدخل
الطريق والمسيل والشرب لا يدخل كل حق ونحوه تمامه بخلاف الاجارة لانه
وارضه فدخل لانه لا تقدر الانتفاع لا غير الرهن والوقف خلا
ولو قيد رادو صالح عليها او وصي بها ولم يذكر حقوقها ولم يرفقها لا يدخل
الطريق كالببيع ولا يدخل في نفسه وان ذكر الحقوق والمرافق لا يرضى صريح

من عن الفسخ وفي الحاشية البعقوبية ينبغي ان يكون الرهن كالبيع اذ لا يقصد
 الانتفاع **قلت** هو جسد كولا لا يخالف للمنفوق كما مر ونفط الخلاصة ويدخل
 الطريق في الرهن والضدفة الموقوفة كالأجارة واعنده المصنعا بالبحر
نعم ينبغي ان تكون الهبة والنكاح والخلع والعنف على مال كالبيع والوجه
 فيها لا يخفى انتهى والله اعلم **باب لا يستحق هو طلب الحق لا يخفى**
 نوعان احدهما بطل الملك بالكلية كالعتق والمزينة لاصلة ونحوه كثير
 وكثيرة وثانيهما اقله من شخص الى اخر كاستحقاق بهي بالملك بان ادعى
 زبده على بكران ما فيه يده من العبد ملك له وبرهن فالتاقل لا يوجب
 فسخ العقد على الظاهر لانه لا يوجب بطلان الملك وللملك به حكم على زدي
 اليد وعلى من تلقى واليد الملك منه ولو مورثه فبتعدي الى بيته
 الورثة اشياء فلا تنضم دعوى الملك منهم للحكم عليهم بان دعوى التنازع ولا
 يرجع احد من المشتريين على بايعه ما لم يرجع عليه ولا على الكفيل ما لم يقض
 على المنقول عنه لئلا يجتمع ثمنان في ملك واحد لان بدل المستحق مملوك
 ولو صالح بشئ قليل او براعت ثمنه بعد ملكه له برجوع عليه فلما باعه
 ان يرجع على بايعه ايضا لزال البد عن ملكه ولو حكم للمشتري فصار
 المشتري لم يرجع لانه بالصلح يبطل حق الرجوع ونما في جامع الفصول
 والبطل بوجبه اي يوجب فسخ العتود انتفا فافك كل واحد من الباق
 الرجوع على بايعه وان لم يرجع عليه ويرجع هو ايضا كذلك على الكفيل
 ولو قبل الفضا عليه لعدم اجتماع الثمنين اذ بدل الهبة بالملك وللملك
 بالمزينة لاصلة على الكافة من الناس سواء كان بينه او بقوله ناسخ
 اذ لم يسبق منه اقرار بالرفق اشياء فلا تنضم دعوى الملك من احد وكذا العتق
 وفروعه بمنزلة حربة لاسل وانما الحكم بالعقوبة الملك المورث فعلى الكافة
 من وقت التاريج ولا يكون فضا قبله كما بسطه من الاخسر ويعقوب
 باشا فاحفظ فان كثرت الكتب عنه خالية واختلفت في الفضا بالوقف كالكفيل
 فيكون فسخه في دعوى ملك اخر وقت آخر وهو المختار وصحة العمدى
 وفي الاشياء الفضا بتعدي في ربيع حربة ونسب ونكاح وولاؤه لو فسخ
 بقصر على الاصح وبثبت رجوع المشتري على بايعه بالثمن اذ كان لا يستحق
 بالبيته لما يسبى انتاجه متعدي لانه اذ كان لا يستحق باقيا للمشتري
 او بكونه فلا يرجع لانه حجة قاصرة والاصل ان البيته حجة متعدي

نظير في حق كافة التاكن لانه كل شئ كما هو ظاهر كلام الزبلي والبيته
 بل في عتق ونحوه كما مر ذكره المصن لا يفر بل موجبة قاصرة على المقر لهم
 ولا يثبت على غيره بغير لوجبه فان ثبت الحق بهما فضا بلا قرار لا عند
 الحاجة فبالبيته او لم يفسخ ونهر فلو استحققت مبيعة ولدت عند التزوي
 لا بالاستيلاء ببيته يتبعها ولدها بشرط الفضا به اي الولد في الاصح
 زبلي وكلام البرازي يثبت بغيره بما اذا سك التزوي فلو بينا انه ذك
 اليد او قال لا تدرك لا يفض به نهر ثم استيلاء لا يمنع استحقاق الولد
 بالبيته فيكون ولد الغرور خرا بالقيمة المستحقة ككتاب دعوى النسب
 وان اقر ذواليد بها الرجوع يتبعها فباخذها واحد ما والفرق ما مر من اصل
 وهذا اذا كان لم يدعه المقر له فلو ادعاه تبعا وكذا سائر الزوايا **فدفع**
 لاضمان به الا كما ذكرنا بالانقصاب ولم يذكر النكاح لانه في حكم الاقرار
 فمشتقا من غير العادة ومنع التناقض في الدافع في الكلام دعوى الملك
 لعين ومنفعة لما في الصغرى طلب نكاح امه يمنع دعوى نكاحها وكما
 بمنعها لنفسه بمنعها لغيره لا اذا وقف وعلى كيفية مكان التوقيف فلا
 يستحقه في متفرقات الفضا وفروع هذا الاصل كنبذة ينبغي في
 الدعوى ومنها ادعى على اخيه اخوه وادعى عليه النفقة فقال المذني
 عليه ليس هو باخي شتم مات المدعى عن تركه فجاء المدعى عليه يطلب
 ميراثه ان قال هو اخي لم يقبل للتناقض وان قال له ابي وبني قبل و
 الاصل ان التناقض لا يمنع دعوى ما يخفى سبه كالتب والطلاق
 وكذا الحربة فلو قال عبد لم ير اشرته فانا عبد زبدي فاشترته
 معتمدا على مقاتله فانا هو مرأي ظمير اشرته فافان كان البياح حاضرا
 او غائبا غيبة معروفة بعقد مكانه فلا شئ على العبد بالثمن فلا
 لوجود الفضا بضع ولا يرجع المشتري على العبد بالثمن خلافا للثمن ولو قال
 اشترته فقط وانا عبد فقط لا يرجع عليه انتفا فادروا رجوع
 العبد على البايح اذا ظفربه بخلاف الرهن بان قال ارضعني فاني عبد
 لم يضمن اصلا ولا اصل ان النقيير يوجب الضمان في ضمن عقد العا
 لا الوشيقه باع عقارا شتم برهن انه وقف محكوم بلزومه قبل
 والا لان يجوز الوقف لا بزييل الملك بخلاف الاعتراف في واعتمدا
 المصنعا للبحر على خلاف ما صرح به الزبلي ونقد في الوقف

وضه

وبحي الخ كتاب اشترى شيئا ولم يقضه حتى ادعاه لثمنه له لا نسيم
دعوه بدون حضور البائع والشري للقضاء عليه ما لو قضى له بخفض
ثم برهن احدهما على ان الشئ باعه من البائع ثم هو باعه من الشري
قبل ولزم البيع وتماه في الفسخ لا عبرة بتاريخ الغيبة بل العبرة بتاريخ
المالك فلو قال الشئ عند الذي عوى غابت عنه هذه الدابة منذ سنة
فقبل القضاء الشئ من الشئ من البائع عن القضية فقال البائع
لبيته اشيا كانت ملكا منذ سنتين مثالا وبرهن على ذلك لا يمنع
الخصومة بل يقضى بها الشئ لبقا دعواه في ملك مطلقا
عن تاريخ من الطرفين العلم بكونه ملكا لغيره لا يمنع من الرجوع على
البائع عند الاستحقاق فلو استولد شربة بعلم غيب البائع اياها
كان الولد رفيقا لانعدام الغرور ورجع بالثمن وان اقر بملكية
البيع المستحق رجوعه في القضية لو اقر بالملك للبائع ثم استحق من يده
ورجع لم يبطل اقراره فلو وصل اليه بسبب ما امر بتسليمه اليه بخلاف
ما اذا لم يقدر لانه محفل بخلاف النص لا يحكم الفسخ بسجل الاستحقاق
بشهادة انه كتاب فانه كذا لان للفظ يشبه الخط فلم يجر الاخذاد
على نفس السجل بل لا بد من الشهادة على مضمونه ليقضى الشئ عليه
بالرجوع بالثمن كذا الحكم فيما سوى نقل الشهادة والوكالة من محاضر
وتجالات وصكوك لان المنصور بكل منها الزام الخصم بخلاف نقل
وكالة وشهادة لانها تفصيل العلم للخصم ولذا لم يزلهم ولو الخصم
كافروا لا رجوع في دعوى حق مجهول من دارسوم على شيء معين واستحق
بعضها الجواز دعوه فيما يفي ولو استحق كل واحد من العوض له خول الذي
في الشئ واستفيد منه أي من جواب المسئلة امر ان احدهما صحته الشئ
عن مجهول على معلوم لان جهالة التا قاط لا تقضى الى المنازعة والشئ
عدم اشراط صحة الدعوى لصحته لجهالة الذي يدعيه حتى لو برهن لم يبطل
ما لم يدع اقراره به ورجع الذي يدعي عليه بحصته في دعوى كلها ان استحق
شئ منها لفوات سلامة البديل قيد بالمجهول لانه لو ادعى قد را معلوما
كرجع اليه بجمع ما دام في يده ذلك المندار وان يفي اقل بجمع بحسب
ما استحق منه **فروع** لو صالح من الذنان بركة ادهم وقبض الذراعهم
فاستحققت بعد التفرق رجوع بالذنان بركة لان هذا الصلح في بعض الضرر

فاذا استحق البديل بطل فوجب الرجوع رجوعا وفيها فروع آخر
فلتنظر وفي المنظومة المحبسة منها

لو استحقا ظهر من البيع	له على باعه الرجوع
بالثمن الذي له قدر فعا	الا اذا البائع ههنا الذي
بانته كان قدما للشري	ذلك من ذلك فري بالامر
لو اشترى خربة وانفق	شيئا على غيرها او طففا
ذلك بسوى بعد كاسها	ثم استحق رجل تمامها
فالشري في ذلك ليس له	على الذي غدا ذلك بايعا
ولا على ذلك الشئ مطلقا	بذلك الذي كان عليها انفق
وان بيع استحقا ظهر	ثم قضى النقصا على من اشترى
به فضل الذي ادعاه	صلح على شيء له اداه
يرجع في ذلك بكل الثمن	على الذي قد باعه فاستين

وفي المسئلة اشترى دارا وبني فيها فاستحققت رجوع بالثمن وفيه
البناء مبني على البائع اذا سلم النقص اليه يوم تسليمه وان لم يسلم
فيما لثمن لا غير ملك استحققت بجميع بنائها المانقذ ان الاستحقاق
منه ورد على ملك الشري لا يوجب الرجوع على البائع بقيمة البناء
مثلا لو حفر بئر او نفق بالوعة او رم من الدار شيئا استحققت
لم يرجع بئنه على البائع لان الحكم بوجوب الرجوع بالقيمة لا بالنفقة
كما في مسئلة الخربة حتى لو كتب في الصك ما انفق الشري فيها من
نفقة او رم فيها من مرمه فحق البائع يفسد البيع ولو حفر بئر او طوعا
برجع بقيمة الظئ لا بقيمة الحفر فاذا شرطاه فسد وكذا لو حفر سابقا
وبالجملة فانما يرجع ذل بئنه فيها او غرس بقيمة ما يمكن نقضه وتليمه
الى البائع فلا يرجع بقيمة جحر وطين وتماه في الفصل
الخامس عشر من الفصولين وفيه شري كرم فاستحق نصفه له رز
البائع ان لم يتغير في يده ولم ياكل من ثمره ولو شتر رصين فاستحققت
احدهما ان قبل القبض خيرا للشري وان بعده لزمه غير الشئ بحصته
من الثمن بلا خيار ولو استحق العبد او البقر لم يرجع بما انفق
ولو استحققت ثياب الفتن او بردة للمار لم يرجع بئنه وكل شئ
يدخل في البيع تبعا لاحصته له من الثمن ولكن بخير الشري فيه

ان قضي عليها جميع قيمته المقررة لا ينقص من ذلك شيء

قنية ولو استحق من بد الشئ لا خبر كان فضا، على جميع الباعة وكل
 ان يرجع على بايعه بالثمن بلا اعادة بيتة لكن لا يرجع قبل ان يرجع عليه
 المشتري عند ابد حنيفة وقال ابو يوسف ان يرجع قال لا ترى
 ان المشتري الشئ الوارث الاول من الثمن كان للاول الرجوع كما لو وجد العبد
 خراف لكل الرجوع قبله خائبة لكن في الفصولين ما يخالفه فنسبته
 ولو اشترى عبدا فاعتقه بماله اخذه منه ثم استحق العبد لم يرجع المستحق
 بالمال على العتق ولو اشترى دارا لعبد واخذت بالشفعة ثم استحق
 العبد بطلت الشفعة وباخذ البائع الدار من الشفعة لطلان البيع
باب السالم مولعة كالشلف وزنا ومعه وشرعا يبيع
 اجل وهو السالم فيه يعاجل وهو راس المال وركن ركن البيع حتى ينفذ
 بلفظ يبيع في لا يبيع ويسمى صاحب الذراهم رب السالم والسالم كالمسلم
 ويسمى الآخر المسلم اليه والمنطة مثلا للسالم فيه والثمن راس المال وحكمه
 ثبوت الملك للمسلم اليه ولرب السالم في الثمن والمسلم فيه لفت ونشر
 مرتب ويصح فيما يمكن ضبط صفته كجودته وردائه ومعرفة قدره
 مكمل وموزون وخرج بقوله مثنى الذراهم والذراهم لانها
 اثمان فلم يجر فيها السالم خلافا للمالك وعددي متقارب كجوز وبه
 وفلس وكثيري ومشمرونين ولبن بكسر الباء واجري لبن معين
 بين صفته ومكانه ضربيه خلاصة وذرة كقوب بين قدره وطول
 وعرضه وصفته كقطن وكان ومركب منها وصنعة كعمل السنام
 او مصر او زباد او عرو ورقته او غلظه ووزنه ان يبيع به فان الدباج
 كلما نقل وزنه زادت قيمته والمركب كلما خفت وزنه زادت قيمته
 فلا بد من بيان مع الذرع لا يبيع في عددي متفاوت هو متفاوت
 ما لبته كخطي وفروع ودرورمان فلم يجر عدد رابلا متميز وما جاز عدلا جاز
 كجلا ووزنا نهر ويصح في سمك مكي ومال لفة ردية وفي طري
 حين يوجد وزنا وضربا يخفى على قيد لها عدد اللغات ولو صفارا
 جاز وزنا وكجلا وفي الكبار روايتان بحسب الاجموان خلافا للثمن
 واطرافه كروث وكان خلافا للمالك وجاز وزنا في رواية ولا في حطب
 بالمزج ورطبة بالمزج لا اذا ضبط بملا يورى له نزاع وجاز وزنا في وجو
 وخز لا صغار ولو نباع وزنا لانه انما يبيع به ومنقطع

لا يوجد في الاسواق من وقت العقد الى وقت الاستحقاق ولو انقطع
 بعد الاستحقاق خبر رب السالم بين انقطاع وجوده والفسخ واخذ
 راس ماله ولحم ولو منزوع عظمه وجوزاء اذ ابيع وصنفه وضوعه
 لانه موزون معلوم وبه قالت الائمة الثلاثة وعليه الفتوى بحر
 وشرح جميع لكن في الشئ انه يبيع في المنزوع بالاخلاق الثلاثة
 في غير المنزوع فنسبته لكن صرح غيره بالزوايتين فتدبر ولو حكم بجزء
 صح اتفاقا بزازية وفيه العينية فيمنع عنده مثلي عندها ولا يمكن
 وذراع مجهول فيه فها وجوز الشئ في الماء فربا للتعامل فيه
 وبز فربة بعينها ونمثلة معتبة اذا كانت النسبة لفربة او خلة لبن
 الصفة للتعين الخارج كخمر رجاء وبلدي بدارنا فالسالم والمقضي
 العقد في ولا في حنيفة حديثه قبل جد وشا لانها منقطعة في الحال
 وكونها موجودة قبل العقد الى وقت الحل شرط في وفي الجوهره اسلم
 في حنيفة جديدة او في ذرة حديثه لم يجر لانه لا بدري يكون في ذلك
 السنة شئ ام لا قلت وعليه فابك في وثيقة السالم من قوله جديد
 عامة مفدله اي قبل وجود الجديد ما بعده فيصح كما لا يخفى وشرطه
 اي شروط صحته التي تذكر في العقد سبعة بيان حسن كبر او تدوير بيان
 نوع كسقي وبعل وصفة كجيد او ردي وقد ركذا كجلا لا ينقبض ولا
 بنسب واجل واقله في السالم شهره يفتي وفي الحاوي باس بالسالم
 في نوع واحد عان يكون حلول بعضه في وقت وبعضه في وقت
 اخر وبطل الاجل بموت السالم اليه لا بموت رب السالم فيؤخذ السالم فيه
 من تركته خلافا لطلان الاجل بموت المديون لا الذين وكذا شرط دوام
 وجوده لتدوم القدرة على تسليمه بموته وبيان قدر راس المال ان تغلق
 العقد بمقداره كلفه بكل وموزون وعددي غير متفاوت وكنا
 بالاشارة كما في مذروع وجون قلنا في الايف در على تحصيل السالم
 فيه فيحتاج الى راس المال ان كان له وقد ينفق بعض ثم يجد باقية
 معيا فيرده ولا يستبدله رب السالم في مجلس الزد فينفق في المردود
 ويحب في غيره قلنا من جهالة السالم فيه فيما يبيع من ملك فوجب بيانه
 والتابع بيان مكان الايفاء السالم فيه فيما له حل ومؤنة ومثله
 الثمن والاجر والغنمة وعين مكان العقد وبه قالت الثلاثة كبيع و

وقرض وانلاف وغصبتنا هذه ولجنة التسليم في الحال بخلاف
 الاول شرط الابقاء في مدينة فكل محلاتها سواء في اي في الابقاء حتى
 لو وفاه في محله منها بري ولبر له ان يطالب في محله اخرى بزازنة وفيها
 قبله شرط محله ان منزله بعد الابقاء في المكان المشروط لم يصح
 اجتماع الصفتين لاجارة والخجارة وماله كسك وكافور وصغار
 لو لو لا يشترط فيه بيان مكان الابقاء اتفاقا وبوفيه حيث شاء
 في الاصح وصحح ابن الكمال مكان العقد ولو عين فيما ذكر مكانا تعين
 في الاصح في لانه يفيد سقوط خطر الطريق وفيه من الشرط قبض
 راس المال ولو عين قبل الاقتراف بابدانها وان ناما او سارا فخرجوا او
 اكثر ولو دخل لخرج الذرهم ان نازي عن السلم اليه بطل وان بحيث
 براه لا وصحت الكفالة والحولة ولا رهنان براس مال السلم بزازنة وهو
 شرط بقايله على الصحة لا شرط انعقاد بوصفها فيتعقد بصحة
 بطل الاقتراف بلا قبض ولو سلم السلم اليه قبض راس المال اجبر عليه
 خلاصة ويقف من الشرط كون راس المال منفردا وعدم الجار وان لا يشمل
 البدلين احدي علي الربا وهو الفد والنفق والمجنون لان حرمة النكاح تحقق
 به وعدا العيني بها للغاية سبعة عشر وزاد الضر وغيره القدر
 على تحصيل السلم فيه ثم فرع على الشرط الثامن بقوله فان سلم ما بين
 درهم في كبريتم وتشدد بد ستون فغير او الف في ثمانية مكايك
 والكوك صاع ونصف عينة بزحال كون المائتين مقسومة ثلثا
 عليه اي على السلم اليه ومائة نقدا نقدها رب السلم واقترافا على ذلك
 فالتسليم في حصة الدين باطلاقه دين بدن وصح في حصة النفد ولم
 يشع الفساد لانه ما رخص لو نفذ الدين في محله في الكل ولو خلاها
 دنانير او على غير العاقد فسد في الكل ولا يجوز التصرف في السلم
 اليه في راس المال ولا الرب السلم في السلم فيه قبل قبضه بنحو بيع وشركة
 ومراجعة وتولية ولو ممن عليه حتى لو وهبه منه كان اقالة اذا قبل وفي
 الصغرى اقالة بعض السلم جائز ولا لرب السلم شرطي من السلم اليه
 براس مال بعد الاقالة في عقد السلم فيكون فاسدا جاز الاستبدال
 كما بر الذبون قبل قبضه بحكم الاقالة لقوله عليه الصلاة والسلام لا تأخذ
 الا سلك وراس مالك اي لا سلك حال قيام العقد وراس مالك حال

انفساخه فامتنع الاستبدال بخلاف بدل الضرف حيث يجوز
 الاستبدال عنه لكن بشرط قبضه في مجلس الاقالة لحواضره في
 بخلاف السلم ولو شري السلم اليه في كركوا وامر الشري رب السلم
 بقبضه فضا عما عليه لم يصح للزوم الكيل بترتب ولم يوجد وصح لو كان
 الكمر فرضا او مرقضه به لانه اعارة لا استبدال كما صح لو سلم السلم اليه
 رب السلم بقبضه منه له ثم لنفسه ففعل فاكاله مرتين لزوال
 المانع امره اي السلم اليه رب السلم ان يكيل السلم فيه في ظرفه فكاله
 في ظرفه اي وعاربت السلم بغيبته اما بحضوره فبصير قابضا بالقبلة
 او امر الشري البائع بذلك فكاله في ظرفه ظرف البائع لم يكن قبضا
 لحقه بخلاف كيله في ظرف الشري بامره فانه قبض لان حقه في
 العين والاول في الذمة بكل العين الشراة ثم كيل الدين اليه السلم
 وجعله ما في ظرف الشري قبض بامره لتبعية الدين للعين وكله
 وموكل الدين ولا يكون قبضا وخبره بين نقض البيع والشركة
 اسلامه في كبريتم وقبضت فتقايلا السلم فانت قبل قبضها بحكم
 الاقالة في عقد الاقالة ومات فتقايلا صح لبقاء المعقود عليه
 وهو السلم وعليه قيمتها يوم القبض فيها في المسكن لانه سبب الضمان
 كذا الحكم في المقايضة بخلاف الشراء بالثمن فيها لان الامة اصل
 في البيع والمحال جزا الاقالة في السلم قبل اهلاك الجارية وبعد
 بخلاف البيع فتقايلا البيع في عقد قابض بعد الاقالة من يد الشري
 فان لم يقدر على تسليمه للبائع بطلت الاقالة والبيع بحاله فنية
 والقول لمذعي الزم والتا جيل لمن في الموصف وهو الزيادة
 والاجل والاصل ان من خرج كلامه نعتا فالقول لصاحبك اتفاق
 وان خرج خصومة ووقع الاتفاق على عقد واحد فالقول لمذعي الخصم
 عندهما وعنده المنكر ولو خلتا في مفارقه فالقول للطالب بين
 لانكاره الزيادة واي يبرهن قبل وان برهن فقبضه المطلب بينهما
 الزيادة وان اختلفا في مضيه فالقول للمطلوب اي السلم اليه يمينه
 الا ان يبرهن الاخر وان برهن فقبضه المطلب ولو اختلفا في السلم
 بخلاف استئنا فصح والاستصناع هو طلب عمل الصنعة باجل
 ذكره على سبيل الاستعمال لا الاستعمال فانه لا يصير سلما سلم فغير

شرائطه جرى فيه تعامل لا وفاق الا اذا استصاع وبدونه اى
 لاجل فيما فيه تعامل الناس كنف وقفة وطست بمهله وذكره في القز
 في الشين الجمجمة وقد يقال طشوت حتى الاستصاع ببيعلا عدة
 على الصحيح شتم فرع عليه بقوله فيجبر الصانع على عمله ولا يرجع لامره
 ولو كان عدة لمازم والبيع هو العين لا عمله خلافا للبرذعي فان جاء
 الصانع بمصنوع غيره وبمصنوعه قبل العقد فاخذه حتى ولو كان
 البيع عمله لما حتى ولا ينعين البيع له اى لا مريلا رضاه فصح بيع الصانع
 لمصنوعه قبل رؤية امره ولو تعين له لما حتى بعه وله اى لا مريلا
 وتركه بخيار الرؤية ومفاده انه لا خيار للصانع بعد رؤية
 المصنوع له وهو لا حتى نهى ولو لم ينع حتى فيما لا يتعامل فيه كالشوب
 لا باجل كما مر فان لم يصح فسدان ذكر الاجل على وجه الاستعمال وان
 للاستعمال كطمان نفعه غذا كان صحيحا **فردع** التمس في الذبح
 لا يجوز لما في اجاره جواهر الفتن روى لوجعل الذبح ليرة لا يجوز لانه
 ليس بمثل لان التار عملت فيه ولذا لا يجوز التمس فيه فلا يجب في الذبة
 حتى لو كان عينا جاز **قلت** ويبقى فالفصل ان الرثيث والفطر
 واللحم والفحم والخبز والصابون والعصفر والشرقيين والمخلوطة والضمير
 ونحوها لا يخلو بشعر فبمى فلحفظ **باب** **المنفقات**
 من ابوابها واعتبر في الكثر بمسائل منشورة وفي الذرر بمسائل شتى
 والمعنى واحد اشترى ثورا او فسا من خرف لاجل استئصال الضئيل
 ولا قيمة له فلا يضمن مثله وقيل بخلافه ببيع ويضمن قبه وفي
 اخر خطر المحب عن ابي يوسف يجوز بيع اللعبة وان يلعب به الصبي
 ويصح بيع الكلب ولو عقورا والفرس والفيل والفرس والستاع
 ساير انواعها حتى الهرة وكذا الطيور عامة ولا سوى الخنزير وهو المختار
 لا انتفاع بها ويجلدها كما قد مناه في البيع الفاسد والتمسخر بالقد
 وان كان حراما لا يمنع بعه بل يكرهه كبيع العصير شرح ومبانته
فردع لا ينبغي اخذ الكلب بالخرق لضر او غيره فلا باس ومثله
 ساير اليتام عينة وجاز فتن او لصيد وحراسة ماشية وزرع لجماعا
 كما حتى بخرام كثر وضحى قبه واد في القيمة للثمن شرط لجوز
 البيع فليس ولو كانت كسرة خبزة لا يجوز قبه كما لا يجوز بيع هوام

الارض كالتنافس والتنافذ والعقارب والوزع والضرب ولا
 هوام البحر كالسدرطان وكل ما فيه سوى سمك وجوز في القبة ببيع ماله
 ثمن كسقفور وجلود خرو وجل الماء لو حيا واطلق الحسن الجوز وجوز
 ابو اللبث ببيع الحيات ان انفع بها في لادوية ولا لا ورده في البدائع
 بانه غير سديد لان المحرم شرعا لا يجوز الانتفاع به للتداوى كالحمر
 فلا نفع للحاجة الى شرع البيع ويجوز بيع دهن بخسلى مختسرا كادناه
 في البيع الفاسد وينتفع به للاستصباح في غير مسجد كما مر والذي
 كالمسلم في بيع كسوف وسلم وريا وغيرها غير الخمر والخنزير وميتة
 لم تمت خنق انفسها بل يخو خنقا او ذبح بجوت فانها كخنزير وقد امرنا
 بتركهم وما يدبون وضحى شرا وادى الكفا وكما قد مناه في البيع الفاسد
 عبدا مسلما او مصحفا او شقصا منها ويجبر على البيع ولو اشترى
 صغير الجبر عليه ولنه فلو لم يكن اقام الفسخ له ولينا وكذا الواسم
 وينتفع طفله ولو اعتقه او كان به جاز فان عجز جبر ايضا ولو دبره
 او استولدها سعيها في قيمتها او بوجع ضربا لو طنه مسلمة وذلك
 حرام **فردع** من عاده شراء المرء بجبر على بعه دفعا للفناء
 وغيره وكذا المحرم اخذ صيد بامر بارسالة ولو سلم مقرض المسترقت
 ولو سلمت مقرض فروايتان وطلى زوج لامة الشراة الى انكمها مشترها
 قبل قبضها قبضت شرها المصولة بتسليطه فصاد فعله كفعله لا يجوز
 نكاحها استحسانا فلو تنقض البيع قبل القبض بطل النكاح في قولنا
 وهو المختار وقته كالكامل بما اذا لم يكن بطلانه بموتها فلو به قبل القبض
 لم يبطل النكاح وان بطل البيع فيلزم المهر لشرى في شترى شيا
 منقول اذ العصار لا يبيعه القاضى وغاب المشتري قبل القبض ونقد
 الثمن غيبة معروفة فاقام بايعة بينة انه باع منه لم يبيع فيه
 لا مكان ذهابه اليه وان جعل مكانه ببيع البيع اى باعه الفسخ او ما
 نظر الغائب وادى الثمن وما فضل بمكة للغائب وان نقص برجم
 البايع اذا طغربه وان اشترى اثنان شيئا وغاب واحد منهما فالحاضر
 دفع كل ثمنه ويجبر البايع على قبول الكل ودفع الكل للحاضر وكه
 قبضه وحبه عن شريكه اذا حضر حتى ينقد شريكه الثمن بخلاف احد
 المستأجرين والفرق ان البايع حين البيع لا يستيف الثمن فكان

مضطررا بخلاف الموجب للتم لا اذا شرط تفصيل الاجرة باع شيئا بالف
مثقال ذهب وفضة منصفاه في المتقال فيجب خمسمائة مثقال
من كل منهما لعدم الاولوية وفي بيعه شيئا بالف من الذهب والفضة
تنصفا وانصرف للوزن المعهود فالنصف من الذهب مثاقيل
والنصف من الفضة دراهم ومثله لو قال عاكر خنطة وشعير
وسمه لزمه من كل ثلث كروم ذاقاعده في العااملات كلها كهر
ووصيته وودبحة وغصب ولجارية وبديل خلع وغيره في موزون
ومكيل ومعدور ومذروع عينة وقوله وزن سبعة تقدم في الزكاة
واذا كان الحال ان اسم الدراهم ينصرف لمتعارف في بلد العقد في
مصر ينصرف للفلوس واذا في النهران قيمته تختلف باختلاف
الارمان فافتنى المتعابا به ساوي نصف او ثلاثة فلوس في اوطاق
الوقف الذمهم اعتبر من ان عرف ولا يصرف للفضة لانه الاصل
كما لو قيده بالنقرة كوقف الشيخونية ونحوها فقيمة درهمان نصفان
واذا كان النقرة تطلق على الفضة والذهب وعلى الفلوس الخماس
يعرف مصر لان فاليد من مرجح فان لم يوجد فالعمل على الاستيمالات
القديمة للوقف كما عولوا عليها في نظائره كمعرفة خراج ونحوه قال
وبه افته المتأله ابو السعود في كد ولو قبض زينا بدل جسد كان له على اثر
جاهل ابيه فلو علم وانفق كان قضا اتفاقا ونفقا وانفق فلو قايما
رده اتفاقا فموقوفضا لحقه وقال ابو يوسف اذا لم يعلم برر مثل زينة
ويرجع بجيده استخسانا كما لو كانت ستوقه او بنهرجة واختاره للشر
ابن كمال قلت ورجحه في البحر والنهر والشر بالالبية فيه بفتح والفتح
او باضطرار في ارض رجل وتكسر فيها ظلي انكسر رجله بنفسه فلو
رجل كان للكاسر لا للاخذ فهو للاخذ لسبقه له لباح الا اذا هب
ارضه لذلك فهو له وكان صاحب مريض قهرها من الصيد بجيت بقدر
علاخذه لو مديده فهو لصاحب المريض كمنه منه فلو اخذه غيره لم
يملكه نهرو كذا مثلا ما مرصيد نفاق بشبكة نصبت للجفاف او دخل
دار رجل ودرهم او سكرته فوقع على ثوب لم يجد له سايقا ولم يكن
لاحقا فلو عده وكفه ملكه بهذا الفعل **فدروع** غسل الخلع في ارضه
ملكه مطلقا لانه صار من ارضها شري دارا فطلب المشتري ان يكتب

البائع

البائع صك لا يجبر عليه ولا على الاشهاد والخروج اليه الا اذا جاءه بعد
وصك فليس له امتناع من الاقرار شري فطنا فغزلته امرته فكله
له المرة اذا كنت بالاذن لورثة كفن مثله رجعت في التركة ولو اكثر
لا ترجع بشئ قال رحمه الله تعالى ترجع بقيمة كفن الشئ ببيعته ككسب
حرما واشترى به او بالذراهم المغصوبة شيئا قال الكرخي ان نقد قبل
البيع تصدق بالبيع ولا ولا وهذا قياس وقال ابو بكر كلاهما سواء ولا
يطيب له وكذا لو اشترى ولم يقبل بهذه الدراهم واعطى من الدراهم
دفع ماله مضاربة لرجل جاهل باخذ ربحه مالم يعلم انه كسب
الحرام من ربه ثوبه لا يجوز لاحدا اخذه مالم يقبل حين رى لبياخذه من
اراد باع لاب ضيعة طفله والاب مفسد فاسق لم يجز بيعه
استخسانا شرت لطفله اعلان ترجع عليه بالثمن جاز وهو كالمثبة
استخسانا قال لا بأس بشارته او فكى فشره رجوع بما اذى كانه اقرضه
ولو قال بالف فشره باكثر لم يلزمه الفضل لانه غلب على لاشره شري
دارا وبيع وناذى جيرانه ان على الذوا مبيع وعلى النذرة بفعل
منه شري لما عاينه لم غنم فوجدهم معذله رد قال زنى
من هذا لثم ثلاثة ابطال وزن له اجبره ومن هذا الخبز فوزن
لم يجبر شري بذرا خربيا فاذا هو ربحي او شري بزر البطح فاذا هو بزر
القش ان قايما رده وان مسهك فاعليه مثله ساوم صاحب الزجاج
فدفع له قد حابظه فوقع منه على اقداح فانكسرت ضمن الاقداح
لا القدح شري شجرة باصلها وفي فاصها من الاصل ضرر بالبائع
يقطعه من وجه الارض من حيث لا ينضر ربه البائع ولو انهدم
من سقوطه حائط ضمن القاطع ما تولد من قلعه دفع الدراهم زنى
فكسرها لثري لاشئ عليه ونفسه ما صنع حيث غشه وخانه
وكذا لو دفع اليه لينظر اليه فكسره لا بأس ببيع المغشوش اذا بين
غشه او كان ظاهرا يكره ولذا قال ابو حنيفة رحمه الله تعالى في خطه
خط فيها الشعيرو والشعيروى لا بأس ببيعها وان طمسه لا يبيع و
قال الشافعي في رجل بعه فضة غاس ببيعها حتى يبين وكل شئ لا يجوز
فانه يبغي ان يقطع ويعاقب صاحبه اذا انفق وهو يعرفه شري
فلوسا بدرهم فدفعها اليه وقال بدمك لا ينفعها حتى يبعدها

شري بالدرهم الزيف ورضي باقل مما يشري باليحد حل له شري ثابا
بيعداد علي بن يوسف ثمة بسمقند لم يجرى بها الا ببيع نصف ارضه
بشرط خراج كل ما على الشري فهو فاسد اخذ الخراج من الاكار له اذ يرجع
على الدهقان استحقاقا شري الكرم مع الغلة وقبضه ان رضى الاكار
جاز البيع وله حصته من الثمن وان لم يرض لم يجرى بيعه فصاه درهما
وقال انفق فان جاز ولا فزده على فقيله ولم ينفع له رده استخفا
بخلاف جارية وجد بها عيبا فقال عرضها او بيعها فان نفقت ولا
ردها فعرضها على البيع سقط الرذ قال ابو حنيفة رحمة الله تعالى
اذا وطئ رجل امته ثم زوجها مكانه فلان زوج وطئها بالاستبراء وقال
ابو يوسف استصح ولا يفرضها حتى تحبض حبسة كما لو شراها كاسبين
في المظن والكل من اللتقط ما يبطل بالشرط الفاسد ولا يصح تعليقه
به هنا اصلان احدهما ان كل مكان مبادلة مال بمال يفسد بالشرط
الفاسد كالبيع وملا فلا كالقرض فانها ان كل مكان من التمكن كان
او التقييدات كرجعة بطل تعليقه بالشرط ولا يصح لكن في اسقاطها
والترامات يخلف بهما كحج وطلاق يصح مطلقا وفي طلاقات
وولايات ونحر يضات بالملايم بزازية فالاول اربعة عشر
على ما في الدرر والكنز واجارة الوفاية البيع ان علفه بكلمة ان لا يبيع
على ما يتناه في البيع الفاسد والقسمة للمثلي القائمة القيمي في خيار
شرط وروية والاجارة الا في قوله اذا جاء راسل الشتر ففد بركت داري
بكذا فيصح به في عمادية وقوله لفاص دارة فرغها ولا فاجر بها
كل شتر يركذا جاز كما ينبغي في منفرقات الاجارة مع انه تعليق بعدم
التفريق ولا جازة بالزاي فقول البكر جرت الكساح ان رضى حتى يبطل
للاجازة بزازية وكذا كل ما يصح تعليقه بالشرط لا انعقد موافقا
لا يصح تعليقه اجازته بالشرط بجر ففصرها على البيع قصور والرجعة
قال المصنف اذكرتها تبعا للكنز وغيره قال شيخنا في بخره وهو خطأ
والضوابط انها لا تبطل بالشرط اعتبارا بصلها وهو الكساح و
اطال الكلام لكن تعقبه في الشتر ورفق بانها لا تنقصد لشهود ومهر
وله رجعة امه على خرة تكملها بعد ملاقاتها وتبطل بالشرط بخلاف الكساح
والصحيح عن مال بمال درر وغيره في الشتر الظاهر الاطلاق حتى لو كان

عن سكوت وانكار كان فدا في حوالته ولا يجوز تعليقه والابرا عن
الذين لانه يملك من وجهه لا اذا كان الشرط متعارفا وعلقه بامر كان
كان اعطيه بشرطي فقد ابرئتك وقد اعطاه صحح وكذا بموته ويكون
وصية ولو لورثته على ما يحته في الشتر وعزل الوكيل ولا اعتكافا فافها
لبسا مما يخلف به فلم يجر تعليقهها بالشرط وهذا في احدى التوابين
كما بسطه في الشتر والصحيح الاطلاق لا اعتكاف بالتذرع والذريعة والعائلة
اي المساواة لانها اجارة ولا فرق الا اذا علفه بحج العبد وبموته فيجوز
وبلزمه للحا البعني والوقف والربع عشر التحكيم كقول المحكمين اذا حل
الشتر فاحكم بين الامة صحح معنى فلا يصح تعليقه ولا اضافته غشاه
وعليه الفتوى كما في قضاء الخاتبة وبطل ابطال الاجل في البرازية انه
يبطل بالشرط الفاسد وكذا للجر على ما في الاشياء وما يصح ولا يبطل بالشرط
الفاسد لعدم المعاوضة المالبة سبعة وعشرون على ما عده العن
تبعا للبعني وزدت ثمانية القرض والهبة والصدقة والنكاح و
الطلاق والخلع والعنق والرهن والابصاء كجعلتك وصبا على ان يترك
بنني والوصية والشركة والضاربة وكذا القضاء والامارة كوايتك
بلد كذا مؤندا صحح وبطل الشرط فله عزله بالا حجة وصل بشرط
لصحة عزله كدر سر ابد السلطان ان يقول رجعت عن التابيد
لغة بعضهم بذلك واختاره في الشتر صلاقي الصحة وفي البرازية لو شرط
عليه ان لا يبرئ ولا ينسب للمزولة بمثل قول احد ولا يسمع خصومة
زيد صحح التقليد والشرط والكفالة والحالة الا اذا شرط في الحولة
الا عطا من ثمن دار الخيل فتفسد لعدم قدرته على الوفاء بالملزم
كما عزله المصنف البرازية واجاب في الشتر بان هذا من المحتال عليه وعد
وليس الكلام فيه فليجوز والوكالة والوكالة والكتابة لا اذا كان الفاسد في
صلب العقد اي نفس البذل ككتابته على خمر فتفسد به وعليه يحمل الاطلاق
كما حرره عسري واذن العبد بالخارة ودعوة الولد كذا الولد عنه ان
رضيت امرته والصحيح عن دم العبد وكذا الابرا عنه ولم يذكره كنفاء
بالصحيح درر وعن المرحلة التي فيها القعود ولا كان من القسم الاول
وعن جنانية غصب وودبعة وعارية اذا ضمنها رجل وشرط فيها
حوالة وكفالة درر والنسب والجر على المادون نهر والغصب وامان

عشر درهما بعشرة دراهم ودينار بدينار ودينار بدينار ودينار بدينار
 غله بفتح ففتح يد ما برده بيت المال وبقبله التجار بدينار بدينار
 ودرهم غلة المساواة وزنا وعدم اعتبار الجوده وفتح بيع من عليه
 عشرة دراهم دين ممن له من دايته ففتح بيعه منه دينار بها
 انفاقا وفتح المقاضاة بنفس العقد اذ لا ريب في دين سقطا وبيعه بفتح
 مطلقة عن التقييد بدين عليه ان دفع البيع الذي اراد الشري وتقا
 العشرة الثمن بالعشرة الذين ايضا استحسنوا ما غلب فضته
 وذهب فضته وذهب حكما فلا يبيع بيعا لخاصة ولا يبيع بعضه
 ببعض لا مستا وبوزنا وكذا لا يبيع الاستقراض بها الا وزنا كما تفرقها
 والغالب عليه الغش من هاهنا حكم عروض عتبار الغلب ايفض بيعه
 بالخالص ان كان الخالص اكثر من الغشوش ليكون قدره بمثله والزايد
 بالغشوش كما تروى بجنبه متفاضلا وزنا وعدا يصرف المجلس خلافه
 بشرط التقابض قبل الاقتراف في المجلس في صورتين لضرر التميز و
 ان كان الخالص مثله اي الغشوش او قل منه ولا يدري فلا يبيع البيع
 للربا في الاولين والاحتمال في الثالث وهو اي الغالب الغش لا يبيع
 بالتعيين ان راجح الثمن حينئذ ولا يرجع تعين به كسعة وان قبله
 البعض فكونه يوفى فيتعاقب العقد بجنبه زينا ان علم البائع بحاله
 ولا فجنبه جندا وفتح المبيعة والاستقراض بما يروج منه عملا
 بالعقد فيما لا ينصف فيه فان راجح وزنا فيه او عدا فيه او بها فبكل
 منها والمساوي غشه وفضته وذهب كغالب الفضة والذهب
 في تبايع واستقراض فلم يجز الا بالوزن الا اذا اشار اليها كما في الخلاصة
 واما في الصرف فكغالب غش فيبيع بالاعتبار لا بالاشترى شيابه
 كغالب الغش وهو نافق او بفلوس نافقة فكسد ذلك قبل التسليم
 للبائع بطل البيع كما لو انقطعت عن ايدي الناس فانه كالكساد وكذا
 حكم الدرهم لو كسد وانقطعت بطل ومحقاه بقيمة البيع وبه يفتي
 رقا بالناس مجر وحقايق وحدا الكساد ان تترك المعاملة بها في
 جميع البلاد فلو راجت في بعضها لم يطل بل يتخير البائع لتعيبها
 وحدا لانقطاع عدم وجوده في السوق وان وجد في بعضها الصيرافة
 وفي البيوت كذا ذكره العيني وابن الملك بالعطف خلافا لما في البيع

وقد غره للمداينة ولم ره فيها والله تعالى اعلم وفي البرزانية لو رجت
 قبل ففتح البيع عاد جابر لعدم انفساخ العقد بلا ففتح وعليه
 فقول المص بطل البيع اي ثبت للبائع ولا به فضته والله الموفق وقيد الحكم
 لانه لو نفقت قيمتها قبل القبض فالبيع على حاله اجماعا ولا يتخير البائع
 وعكس لو غلت قيمتها وزدته فكذلك البيع على حاله ولا يتخير
 الشري وبطالب بنقد ذلك العبار الذي كان وقع وقت البيع
 ففتح وقيد بقوله قبل التسليم لانه لو باع دلالا وكذا قضوني متاع
 الغير بغير اذنه بدرهم معلومة واستوفاهما فكسدت قبل دفعها
 الى رب المتاع لا يفسد البيع لان حق الفضل عينه وغيره وفتح البيع
 بالفلوس النافقة وان لم تعين كالدرهم وبالكسادة لا يفسد بيعها
 كسليم ويجوز الاستقراض رد مثل فلوس الفرض اذا كسدت واوجب الحد
 قيمتها يوم الكساد وعليه الفتوى ببرزانية وفي التهر وناخير صاحب
 الهداية دليلهما ظاهر في اختيار قولهما الشري شيئا بنصف درهم
 مثلا فلوس فتح بلا بيان عدد العلم به وعليه فلوس بتاع بنصف
 درهم وكذا بثلاث دراهم وربعه وكذا لو اشترى بدرهم فلوس وبدرهم
 فلوس جاز عند الشافعي وهو لا يبيح للعرف كافي ومن اعطى صيرفا درهما
 كبيرا فقال اعطيه به نصف درهم فلوسا بالنصب صفة نصف
 ونصفا من النصفه صغير الاجتهاد يفتح ويكون النصف لاجبة بمثله
 وملية بالفلوس ولو كثر لفظ نصف بطل في الكل لزوم الرضا وبما
 نقرر ظهر ان الاموال ثلثة الاول ثمن بكل حال وهو التقيدان صحته
 الباء او لا قول بجنبه او لا والشافعي بطل حال كالتبايع والذواب
 والثالث ثمن من وجه مبيع من وجه كالمثليات فان اتصل بها الباء
 فثمن ولا فيبيع واما الفلوس فان ربحه فكم ثمن ولا فيسليم والثمن
 من حكمه عدم اشتراط وجوده في ملك العاقد عند العقد وعدم بطل
 اي العقد بهلاكه اي الثمن ويصح الاستبدال به في غير الصرف والتسلم
 لا فيها وحكم البيع خلافا في الثمن في الكسوف بشرط وجود البيع في ملكه
 وهكذا ومن حكمها وجوب المساوي عند القابلة بالمحسن في القدرات
 كما تقرر **في نيب** في بيع العينة وبيان مناه في الكسالة وبيع التلبية و
 بيان مناه في الاقرار وهو ان يظهر عقدا وهما لا يريدان ان يعليا ليه خوف عرق

وهو ليس ببيع في الحقيقة بل كالمزول كما بسطته في آخر شرحي على التاروت نقلت
 عن الشلويج ان الاقسام ثمانية وسبعون وعقد له قاض خان فصلا آخر
 الاكراه ملخصه انه بيع منعقد غير لازم كالبيع بالخيار وجعله الباقي
 فاسدا ولو ادعى احد المبيع النجاسة وانكر الآخر القبول لزم المبيع
 ولو برهن احدهما قبل ولو برهنه الآخر النجاسة ولو تباعد في العلانية ان
 بينا به على النجاسة فالبيع باطل لا تنافها انها هزل لابه والا فلا زمر
 ولولم يحضر مما تنة فباطل على الظاهر منه **قلت** ومفادنا انما هو
 تواضع على الوفاق قبل العقد ثم عقدا خاليا عن شرط الوفاق العقد جائز
 ولا عبرة للموضوعة وبيع الوفاق ذكرته هنا تبعا للذكر وصورته ان يبيع
 العين بالثمن على انه ان رده عليه الثمن سرده عليه العين وسماء الشافعية
 بالقرن المعاد ويسمى بمصر ببيع الامانة وبالشام ببيع الاطاعة فيلحق
 رهن فقتضت زوايده وقبل ببيع بهذا الانتفاع به وفي اقاله شرح المجمع
 عن النهاية وعليه الفتوى وقيل ان بطلان البيع لو يكن رهنا ثم ان ذكر الرهن
 فيه او قبله او زعمه غير لازم كان بيعا فاسدا ولو تعبد به على وجه البعاد
 جاز ولم يلزم الوفا به لان الوعيد قد يكون لازمة لحاجة الناس وهو الصحيح
 كلف الكفا والمطابقة وقوله خدوهنا والمصرف باب الاكراه وبالمالك
 في باب الاقالة بزيادة وفي الظاهر بنية لو ذكر الشرط بعد العقد يلحق
 بالعقد عندلج حينة ولم يذكره في مجلس العقد او بعده وفي البراءة
 ولو باعه لآخر بان يتوقف على اجازة شتره وفاء ولو باعه لثري للبايع
 او ورثته حق استرداده وافاد في الشك في لينة ان ورثة كل من الباي
 والمثري يقوم مقام مورثه نظر الجواب الرهن فيلحق ولو استأجره
 بايعة لا يلزمه الاجر لانه رهن حكمه لا ليجل انتفاع به **قلت** وفي
 فتاوى ابن الحلبي ان صدرت الاجارة بعد قبض المثلثي للبيع وفاء ولو
 لبثا وحده فهي صحيحة والاجرة لازمة للبايع طول مدة التولية انتهى
 فتنبه **قلت** وعليه فلو مضت المدة وبيع في يده فافته علماء الزوم
 بالزوم اجر المثل ويستحب ببيع الاستغلال وفي الذكر رخص بيع الوفا في
 العقار استحسانا واختلاف المنقول وفي المتنظ والمية اختلافنا ان
 البيع بات او وفا جدا ومنزل فالقول لزم في الجدة والبسات الآبرية
 المنزل والوفا **قلت** لكنه ذكر في الشهادات ان القول لزم في الوفا

استحسانا كما ينبغي فيلحفظ ولو قال الباي بعثك بعبا بانا قالوا
 له لان بدل على الوفا بنقص الثمن كثيرا الا ان يدعى صاحبه تغير
 السعر وفي الاشياء في آخر قاعدة العادة محكمة عن المية لو دفع
 منزلا له حايك لينجيه بالنصف جوزه مشايخ بخاري للفتوى ثم نقل
 في آخرها عن اجارة البرازية ان به افته مشايخ علي وخوارزم وابوعلا
 الشافعية ايضا قال والفتوى على جواب الكتاب لانه منصوص عليه
 فيلزم بطلان النص وفيها من البيع الفاسد القول السادس في بيع الوفا
 انه صحيح لحاجة الناس فرار من الرضا والوفا مضاق على الناس من لا
 الشح حكمه ثم قال **والحاصل** ان المذهب عدم اعتبار العرف للمالك
 ولكن افته كثيرا بعبارة فاقول على اعتباره ينبغي ان يفتى بان يابض
 في بعض الاسواق من خلوة الجوانب لازم وبصير للفتوى في الحانوت حقاله
 فلا يملك صاحب الحانوت اخراجه منها ولا اجارتهما لغيره وكوكان
 وقفها وكذا القول على اعتبار العرف الخاص قد تعارف الفقهاء بالنزول
 عن الوظائف بمال يعطى لصاحبها وينبغي للجواز انه لو نزل له و
 قبض منه المبلغ ثم اراد الرجوع لا يملك ذلك ولا حول ولا قوة الا بالله
قلت وابته في زواهد الجوامع في واقعات الصرصري رجل
 في بده دكان فغاب فرفع التولى امره للقبض فامر القضا بفتح
 واجارته ففعل التولى ذلك وحضر الغائب فمضوا في بده كانت
 وان كان له خلوة فمضوا في بخلوة ايضا وله الخيار في ذلك فان شاء
 فسخ الاجارة وسكن في دكانه وان شاء اجازها ورجع بخلوة على المستأجر
 وبؤمر المثلثا جريدا ذلك ان رخصه به ولا يؤمر بالخروج من الدكان والله
 اعلم انتهى بلفظه **كتاب الكفالة** مناسبتها للبيع لكونها فيه
 غالبا وكونها بالامر معاوضة انتهاء لغة الضم وحكي بن القطاع
 كفلك وكنت به وعنه وثالث الفاشر عاضمة ذمة الكفيل لانه
 الاصيل في المطالبة مطلقا بنفسه وبدن وعين كغصن ونحوه كما
 ينبغي لان المطالبة نعمة ذلك ومن عرفها بالضم في الدين انما اراد
 تعريف نوع منها وهو الكفالة بالمال لانه محل الخلاف وبه يستغنى
 عما ذكره من الاخبار وركنها الجواب وقبول بالالفاظ لانه ولم
 يجعل الشك في الشك اركنا وشرط كون المكفول به نفسا او اما مقدور

التسليم من الكفيل فلم يصح بحدود وفي الدين كونه صحيحا قابلا لاسقاط
بموته مفلسا ولا ضعيفا كبدل كتابة ونفقة زوجة قبل الحكم بها فما
ليس بينا بالاولى نهر وحكم الزوم الطالبة على الكفيل بما هو على الاصل
نفسا او مالا او اهلا من هو اهل للتبرع فلا تنفذ من مجنون ولا صبي الا اذا
استدان له وليه وامره ان يكفل المال عنه فيصح ويكون اذا نفي الادب
ومفاد ان الصبي يطالب بهذا المال بموجب الكفالة ولو لاها
لطوبى الولي نهر ولا من مريض لا من الشك ولا من عبد ولو ما دونها
في التجارة ويطالب بعد العتق الا اذا اذن له المولى ولا من مكاتب ولو اذنه
المولى والمدعى وهو الذي مكفول له والمدعى عليه وهو الذي مكفول
عنه ويسمى الاصيل ايضا والنفس والمال مكفول به ومن لزمت المطالبة
كفيل ودليلها الاجماع وسنده قوله عليه الصلاة والسلام الزعيم غارم
وتركها الحوط مكتوبة في التوراة الزعامة ولها ملامة واسطها ندامة
واخرها غرامة مجتبي وكفالة النفس تنعقد بكفالت بنفسه ونحوها
متابعه عن بدنه كالطلاق وقدمنا ثمة انتم لو تعارفوا طلاقا
اليد على الجاه وقع به الطلاق فكذلك الكفالة فيصح وبجره شياع ككفالت
بنصفه او ربعه وتنعقد بضمته او على اولى او على انا بانه يتم
اي كفيل او فيل به اي بفلان او غريمه وحصل بمعه محمول بديع وتنعقد
بقوله انا ضامن عنه بجمعا او عنه بكتبا ويكون كفيل الى الغاية
تأريخا بية وقيل لا تنعقد لعدم بيان المضمون به او ما كان الكفيل
في الثانية عن الشك قال المص والظاهر انه ليس له كفالة استنبطه
في فتاويه انه لو قال الطالب ضمنت بالمال وقال الضامن انا ضمنت
بنفسه لا يصح ثم قال وينبغي انه اذا اعترف انك ضمن بالنفس ان
بواخذ باقراره فراجع كما تنعقد في قوله انا ضامن وكفيل العتق
على الذم خيك فالشك لا انه لم يلزم الطالبة بل المعرفة واختلاف انا
ضامن لتعريفه او على تعريفه والوجه للزوم فيح كانا ضامن لوجهه
لانه يعتبر به عن الجملة سراج وفي معرفة فلان على بلزومه ان يدل عليه
خاتمة ولا يلزم ان يكون كفلا نهر وانما كفلا الى ثلاثة ايام مثلا كان
كفلا بعد الثلاثة ايضا ابدية يسلمه لما في المتنظ وشرح الجمع
لوسله للحال برا واما المدة لتاخيرها الطالبة ولو زاد وانا برى

بعد ذلك لم يصح كفيلا اصلا في ظاهر الرواية وفي الجملة في كفالة
لاننا لم ندر روايا قلت ونقله في لسان الحكماء عن ابي الليث وان
عليه الفتوى ثم نقل عن الوفعت ان الفتوى انه يصير كفيلا انما يكن
نقوى الاول بانه ظاهر المذهب فتنبه ولا يطالب بالكفول به في
الحال في ظاهر الرواية وبه يفتي وصحة في السراجية وفي البرازية كفل
على انه متى وكل ما طلب فله اجره صححت وله اجره من مذهب فاذ انتم
الشهر فطالبه لزم التسليم ولا لجله فاني اشم قال كفل على ان ياتي
عشرة ايام او اكثر فيخلف البيع لان مباحها على التوسع وان شرط
تسليمه في وقت بعينه حضره فيه ان طلبه كدين مؤجل حل فان
احضره فيها ولا حجب الحاكم حتى يظفر بغير احضاره ولو ظهر بغيره ابدا
لا يجبه عنه فاغاب امهله مدة ذهابه وابا به ولو دار الحرب
عنه وابن ملك ولو لم يعلم مكانه لا يطالب به لانه عاجز ان يثب
ذلك بنصديق الطالب زبلي زاده في البحر ويثبت اقامها الكفيل
مستد لا بما في القينة غاب المكفول به فلما دنا ملازمة الكفيل حتى
يحضره وجب له دفعه ان يدعى الكفيل عليه ان خصمك غاب غيبة
لاندرى فيمن في موضعه فان برهن على ذلك تندفع عنه الفتوى
ولو اختلفا فان له خرجة للتجارة معروفة امز لكفيل بالذهاب اليه وانه
حلف انه لا يدري موضعه ثم كل موضع قلنا بذهابه اليه للطالب
ان يستوثق بكفيل من الكفيل لا يجيب الاخر ويبر الكفيل بالنفس
بموت المكفول به ولو عبدا اراد به دفع نوقم ان العبد مال فاذا نفذ
تسليمه لزمه قيمته وسجى ما لو كفلا بقتل وموت الكفيل وقيل
يطالب وارثه باحضاره سراج لا بموت الطالب بل وارثه او وصيه
يطالب الكفيل وقيل برا وحيانية والمذهب الاول وببر ابد فعه الى
من كفل له حيث اى في موضع يمكن خصمته سواء قبله الطالب او لا
وان لم يقبل وقت التكفل اذا دفعته اليك وانا برى وببر ابد تسليمه
مرة قال سبيلك اليك بحجة الكفالة او لان طلبه منه والا فلا بد
ان يقول ذلك ولو شرط تسليمه في مجلس القضاء سلمه فيه ولم يجز
تسليمه في غيره به يفتي في زماناتها وان الناس في عانته لفق ولو لم
عند الامير وشرط تسليمه عند هذا الفسخ فسلمه عند قاض اخر

جازجر ولو سلمه في السجن لو سجن هذا القاضى وسجن امير البلد
 في هذا المصراحي بن ملك وكذا يبر الكفيل بتسليم المطلوب نفسه
 لحصول المقصود وبتسليم وكيل الكفيل في مقامه ورسوله اليه
 لان رسوله الى غيره كالاجبة وفيه بشرط قبول الطالب وبشرط ان
 يقول كل واحد من هؤلاء استلمت اليك عن الكفيل رد من كذا كذا
 بحكم الكفالة عني والا لا يبر ابن كمال فليحفظ فان قال ان لم يوف
 اى آت به غدا فهو ضامن لما عليه من المال فلم يوف به مع قدرته
 عليه فلو عجز بجلس ومرض لم يلزمه المال الا اذا عجز بموت المطلوب
 او جنونه كما افاده بقوله ومات المطلوب في الصورت المذكورة من
 المال في الصورتين لانه علق الكفالة بالمال بشرط من عارفه ولا يبر
 عن كفالة النفس لصد التمسك فلو ابراه عنها فلم يوف به لم يجب المال
 لفقد شرطه فتدبموت المطلق لانه لو مات الطالب حلل وارثه
 ولو مات الكفيل حلل وارثه دررفان دفعه الورث للطالب
 برى وان لم يدفعه حتى مضى الوقت كان المال على الورث بعينه من تركه
 الميت عينة ولو خالف في الوفات وعدمها فالقول للطالب لانه منكر
 وحينئذ فالمال لازم على الكفيل خائفة وفيها الوضحة الطالب فلم
 يجز الكفيل نصب عنه القاضى وكذا ولا يصح قالكفيل على الوفا
 الاجبة ادعى على اخر حقا عني وما يبره دينا ولم يبينها جيدة ام ردية
 ام شريفة لتصح الدعوى فقال الرجل المدعى عنه فانا كفيل بنه وان
 لم وافك به غدا فعليه اى فعله المابة فلم يوف الرجل به غدا فعليه المابة
 اى التي بينها المدعى تايا البينة او باقرار المدعى عليه وتصح الكتابات
 لانه ياتن الحق اليها باصل الدعوى فتبين صحة الكفالة بالنفس فترب
 عليها الثانية والقول له الكفيل في البيان لانه يدعى صحة الكفالة
 وكلام الشرح يفيد اشراط اقرار المدعى عليه بالمال فليجوز لا يجبر المدعى
 عليه على اعطاء الكفيل بالنفس في دعوى حدود مطلقا او لا يجبر
 في قود وحد قذف وسرقة كتغري لانه حق ادعى والمراد بل الجبر الملازمة
 لا الحبس ولو عطي برضا كفيلا في قود وقذف وسرقة جاز انشافا
 ابن كمال وظاهر كلامهم انهم في حقوقه تعاقب لا يجوز نه سرقا وسبى
 انها لا تصح بنفسه حد وفود فليكن التوفيق ولا حبس فيها حتى يشهد

شاهدان مستوران او واحد عدل يعرفه القضا بالعدالة لان المبر
 للتمتة مشروع وكذا تغري النهم بحر فوايد لا يلزم احد احضار
 احد فلا يلزم الزوج احضار زوجته لسماع دعوى عليها الا في اربع
 كفيل نفس وسجان قاض والابط صور تدين في الاشياء وفي حاشيتها
 لابن المض مغريا لاحكامات العارية الاب يطالب باحضار
 مطلقه اذا تغيب وفيها القضا باخذ كفيل باحضار المدعى وكذا المدعى
 عليه لا في اربع مكانه وما زونه ووصته ووكيل اذ لم يثبت المدعى
 الوصاية والوكالة وفي شرح الجمع عن محمد ان كان المدعى عليه معروفا
 لا يجبر على الكفيل ولو كان غريبا لا يجبر تغيبا بل حقه في اليمان
 فقط انتهى بابرا الاصيل يبر الكفيل الا كفيل النفس لا اذا قال لا حق
 قبله ولا موكل ولا لبنم انا وصنيه ولا لوقف انا متوليه فحينئذ
 يبر الكفيل اشياء وانما كفالة المال فتصح به ولو لمال مجهولا ان كان ذلك للمال
 دينا صحيحا الا اذا كان الدين مثرا كما يبيح لان فسخه الدين قبل
 قبضه لا يجوز ظهريته ولا في مسألة النفقة المقررة فتصح مع انها
 تنقطع بموت وطلاق اشياء وكانتم اخذ وفيها بلا سحت الحاجة
 لا بالقياس والافى بدل السعابه عنده برززية وكانه الموقد بدل
 الكتابة والافى لا يسقط لانه لا يقبل التجهيز فيلغى دين صحيح ولا
 تصح الكفالة به وادى دين ضعيف وتصح به والدين الصحيح هو ما لا ينفذ
 الا بالاداء والابراء ولو حكما بفعل يلزمه سقوط الدين فيسقط
 دين المهر بمطأ وعنه لا بن الزوج للابراء الحكمي بكال فلا يصح بدل
 الكتابة لانه يسقط بدونها بالتجهيز ولو كفل وادى يرجع بما اذى
 بحر بعنه لو كفل بامر وسبى قيد اخر يكفل متعلق بتصح عنه بالف
 مثال المعلوم ومثل المجهول باربعة امثلة بمالك عليه وبما يدركك
 في هذا البيع وسبى ضمان الذرك وبما بايعت فلانا فعلى وكذا قول
 الرجل مرة الضعيف كفلت لك بالنفقة ابد ا ما دامت الزوجية خائفة
 فليحفظ وما غصبك فلان فعلى ما غصبك فليحفظ اى ان بايعت
 فعلى لاما اشترى به ما يبيح ان الكفالة بالبيع لا يجوز بشرط في الكفيل
 اى ولو دلالة بان بايعه وغصبته للحال نهرو لو باع فانيام يلزم
 الكفيل الا في كمالا وقبل يلزمه الا في اذ او عليه القضا والشرب لا في ليل

ولورجع عنه الكفيل قبل البايعة صح بخلاف الكفالة بالذوق وتبلا
 ما غصبك الناس ومن غصبك من الناس ويا بعلك او قتلك او ن
 غصبته او قتلته فانا كفيله فانه باطل لقوله ما غصبك اهل هذه
 الذر فان اضا منه فانه باطل حتى يستحي انسان بعينه او علفت بشرط
 صريح ما لا يتم في موثق للكفالة باحد امور ثلاثة بكونه شرطا للزوم
 للموثق قوله ان استحق البيع او جددك المودع او غصبك كذا او قتلك
 او قتل ابنك او صيدك فعلة الذية ورضى به المكفول جاز بخلاف
 ان اكلت سبي او شرطا لا مكان لا يستغنى بخون قدم زيد فعلى ما عليه
 من الذين وهو مفعول قوله وهو مؤى والمحال ان زيد مكفول عنه ومضاربة
 او مودعه او غاصبه جازت الكفالة المتعلقة بقدمه لتوسله بالاذ
 او شرطا او لتعذره في الاستغناء بخون غاب زيد عن المصر فخطا وتلته
 كثيرة فهذه جملة الشروط التي يجوز تعليق الكفالة بها ولا يصح ان علفت
 بغير ما لا يتم بخون هبت الزنيح او جاء المطر لانه تعليق بالخطر فبطل ولا يلزم
 المال وما في الهدية سهوكا حرره بن الكمال نعم اوجبه اجلا صحت
 ولزم المال للمحال فليحفظ ولا يصح ايضا بجهالة المكفول عنه في تعليق
 اضافة لا تخبر بكلف بمالك على فلان او فلان فتصح والتعيين للمكفول
 لانه صاحب الحق ولا يجهالة المكفول له وبه مطلقا نعم لو قال كنت
 رجلا عرفت وجهه لا باسمه جازواي رجل في به وحلف انه هو ي
 سذازية وفي السراجيه قال لضيفه وهو يخاف فطرا بته من الذيب
 ان كل الذيب حمارك فانا ضامن فاكله الذيب لم يضمن نحو ما ذاب
 اي ثبت لك على الناس او على احد منهم فعلى مثال الاول ونحو ما يابى
 به احد من الناس معين الفقه وما ذاب عليك للناس ولا حدتهم
 عليك فعلى مثال الثاني ولا يصح بنفسه حد وقصاص لان النيابة لا تجوز
 في العقوبات ولا بجملة اية معينة متاجرة له وخدمة عبد معين
 متاجرها الى الخدمة لانه يلزم تعبير بالعقود عليه بخلاف غير العيين
 لوجوب مطلق الفعل لا التسلية ولا يبيع قبل قبضه ومروء وامانة
 باعيا انها فلو بئسليمها صح في الكل درر ورجحة الكمال فلو هلك المتاجر
 مثالا لانه عليه كفيل النفس وصح ايضا لو المكفول به تمت لكونه دينا
 صحيحا على الشترى لان يكون صبيا محجورا عليه فلا يلزم الكفيل تبعا

للأصل خاتمة لو مغبوبا او مقبوضا على سوم الشتران ستم الثمن
 ولا فهو امانة كما مر ومبعا فاسدا وبذل صح عن دم وخلع ومحص
 خاتمة والأصل انها تصح بالاعيان المضمونة بنفسها لا بغيرها ولا بالامانة
 ولا تصح الكفالة بنوعها بالاقبول الطالب او ناييه ولو فوضوا في مجلس
 العقد وجوزها الشتر بالاقبول وبه يفتي درر ولب سذازية واقره
 في البحر وبه قالت الايمة الثلاثة لكن نقل المص عن الطرسوي ان الفتوى
 على قولها واختاره الشيخ قاسم هذا حكم الانشاء ولو خبر عنها بان قال
 انا كفيل بمال فلان على فلان حال غيبة الطالب او كفيل وارث المريض
 الملى عنه باسره بان يقول المريض لو ارثت تكفل عنه بما على من الذين فكفل
 به مع غيبة الغرماء صح في الصوريين بالاقبول انفا فاستحسنا
 لانها وصية فلو قال لا جني لم يصح وقبل يصح شرح مجمع وفي الفقه الضم
 اوجه وحقق انها كفالة لكن يرد عليه نوقضها على المال ولو لم له مال غاب
 هل يؤمر الغريم بالنظر اياه وبطالب الكفيل لانه وينبغي على انه وصية
 ان ينظر على انها كفالة وقيدنا باسمه لان تبرع الوارث بضمانه في غيرهم
 لا يصح وروى الحسن الصحة ولو ضمنه بعد موته صح سراج واحده
 قول الشيخ المامر نهرو في الترازية اختلاف في الاخبار والانشاء فالقول
 للمخبر ولا يصح بدين ساقط ولو من وارث عن ميت مفلس اذا كان
 به كفيل ورهن معراج وظهر له مال فتصح بقدره ابن ملك والحقه
 دين بعد موته فتصح الكفالة به بان حفر براء على الطريق فتلف به
 شيء بعد موته لزمه ضمان المال في ماله وضمان النفس على عاقلة
 لشبوت الذين مستند الى وقت السبب وهو الحق الثابت حال قيام
 الذمة بحروم هذا عنده وصحها مطلقا وبه قالت الثلاثة ولو تبرع
 به احد صح اجماعا ولا تصح كفالة الوكيل بالثمن للموكل فيما وكل ببيعه
 لان حق القبض له بلا صالة فيصير ضمانا لنفسه ومنه انه ان اوى
 والتاخر لا يصح ضمانها الثمن عن الشترى فيما باعاه لان القبض لها
 لذو البراءة عن الثمن صح وضمانا ولا تصح كفالة المضارب لثبث المالبة
 اي بالثمن لما مر ولان الثمن امانة عندهما فالضمان بغير حكم الشرع
 ولا تصح الشترى بدين مشترك مطلقا ولو بارت لانه لو صح ضمان
 مع الشترى بصير ضمانا لنفسه ولو صح في حصة صاحبه يؤدى الى

فسمه الذين قبل قبضه وذا لا يجوز لهم لو نزع جاز كما لو كان صنفين
ولا يفي الكفالة بالعهد لاشتباه المراد بها ولا بالكفالة في تخلف مبيع
يستحق العجز عنه نعم لو ضمن تخلفه ولو بشره ان قدر ولا فبره
التمن كان كالدرك عينة فابته منه اذ يكفالة فاسدة رجع كسجحة
جميع النصولين ثم قال ونظيره لو كفل بكذا لم يصب فبرجع بما اذى
اذا حب انه مجبر على ذلك لضمانه الثاني وقرة المص في حفظه ولو كفل
بامرؤى بامر المطلب بشرط قوله عنه او عاينه وهو غير حجة وعبد مجبور
ابن ملك رجع عليه بما اذى ان اذى ما ضمنه ولا بما ضمن وان اذى اركه
ملكه الدين بالاداء فكان كالتطالب وكما لو ملكه بهبة او ارث عيني وان
بغيره لا يرجع لتبرعه لا اذا اجاز في المجلس فبرجع عمادته وحيلة الزوج
بلا امران بهبه التطالب الذين ويوكفه بقبضه ولو لحينه ولا بطل الكفيل
اصلا بما قبل ان يوذى الكفيل عنه لان تملكه بالاداء نعم للكفيل عند
رهن من الاصيل قبل ادائه خاتبة فان لو زعم الكفيل ان رهنه ان كان مولا حصل
ايضا عنه بخله واذا حبه له حبه هذا اذا كفل بامرؤى لم يكن على الكفيل
المطلوب دين مثله والا فلا ملازمة ولا حبس سراج وفي اشتباه اداء
الكفيل يوجب براءته للتطالب لا اذا حاله الكفيل على مدبونه وشرط
برادة نفسه فقط وبرى الكفيل براءة الاصيل لهما الا اذا برهن على ادائه
قبل الكفالة فيبر فقط كما لو حلف بجر ولو لم يبر التطالب الاصيل واخر عنه
اي اجله برى الكفيل بعد الاصيل الا اذا صالح الكتاب عن قتل العمد بما
ثم كفه انسان ثم عجز الكتاب فاخرت مطالبة المصالح الى غنى الاصيل
وله مطالبة الكفيل لان اشتباه ولا ينكسر لعدم تبعية الاصيل للفرع
نعم لو نكث الجان وجلا تاخرا عنه لان تاجيله على الكفيل تاجيل على ما واف
يشترط قبول الاصيل لبراءه والشا جيل الكفيل لا اذا وجه او صدق
عليه در رقت وفي فتاوى ابن نجيم اجله على الكفيل تاجيل على ما واف
عزاه للمواوي التمسك فليحفظ وفي الغيبة مطالب الذين الكفيل فقال له صبر
حتى يجي الاصيل فتا لا تعلق له عليه انما تعلق عليك هل يبر اجاب نعم
وقيل وهو المختار واذا حل الدين المؤجل على الكفيل بموته لا يحمل على الاصيل فلو
اداه وارثه لم يرجع للكفالة بامرؤى الا الى اجله خلافا لو كان لا يحمل المؤجل على
الكفيل انما اذا حل على الاصيل بامره او بموته ولو ما تاخير التطالب در

صالح احدهما رتب المال عن الف الذين على نصفه بربا ان المسئلة
مرتبة فاذا شرط بربها الوبر اداء الاصيل وسكت بربا واذا شرط براءة
الكفيل وحده كانت فسخا للكفالة لا اسقاطا لاسل الذين فبر هو وحده
عن خصما به دون الاصيل فبقي عليه لالف فبرجع عليه التطالب بمخما
والكفيل بمسألة لو بامرؤى ولو صالح على جنس فبرجع بالا فسخا من صالح
الكفيل التطالب على بني ليربته عن الكفالة لم يصب الصلح ولا يجيب ل على الكفيل
خاتبة وهو باطلا فانه نعم الكفالة بالمال والنفس بجر قال التطالب الكفيل
برجعت الى المال الذي كفلت به رجع الكفيل بالمال على المطلوب ان كانت
الكفالة بامرؤى لاقراره بالقبض ومفاد براءة المطلوب للظا لاقراره
كالكفيل وفي قوله الكفيل بربا الى او ابرائك لا رجوع كقوله انت
في حللته ابرالا اقراره بالقبض خلافا لابي يوسف في الاول اي برت فانه
جعل الاول الى قبل وهو قول الامام واختاره في الهداية وهو قول جماعة
فكان اوليهم معزنا للعناية واجمعوا انه لو كتبه في الصك كان قرارا
بالقبض على العتق وهذا كله مع غيبة التطالب ومع حضرته
يرجع اليه في البيان لمزده نقفا لانه الجمل ومثل الكفالة للحالة ولا
تغلق البراءة من الكفالة بالشرط الغير الملازم على ما اختاره في الفقه والبر
واقرة المص هنا وفي المتفرقات لكن في التشرط امر الزبلي وغيره يرجع الا
قيد بكفالة المال لان كفالة النفس تفصيل ميسر طالع في الثانية لا بترد
اصيل ما اذى الى الكفيل بامرؤى ليدفعه الى التطالب وان لم يعطه طالبه
ولا يعمل نهي عن الاداء لو كفل بامرؤى والاعلان عنه حينئذ يملك الاستدانة
بجر واقرة المص لكه قدم قبله ما يخالفه فلجزم وان رجع الكفيل به طار
له لانه ناء ملكه حيث قبضه على وجه الاقضاء فلو على وجه الرسالة
فلا تختص امانة خلافا للثقا وندبته على الاصيل ان قبضه الذين
بنفسه در فيما يتعين بالتعيين كخطة لا فيما لا يتعين كنفود فلا
ندب ولو رده هل يطيب للاصيل الاشبه نعم ولو غتبا عناية
امر الاصيل كئيله ببيع العينة اي ببيع العين بالزعم شئيه ليبعها
المستقرض باقل القبض دينه اخرا عه كلة الزبا وهو مكروه مذموم شرعا
لما فيه من الاعراض عن مبرة الافتراض ففعل الكفيل ان لك فالبس الكفيل
وزيادة الزعم عليه لانه العاقد ولا شئ على الامر لانه اما ضمان الحسن

أو توكل بجهره وذلك باطل كقول من رجل غائب له أو بما قضه له عليه
أو بما رزقه له عبارة الدرر لم يلا ضمير وفي الهداية وماذا من
أريد به المستعمل لقوله طال الله بقالك فغاب الأصل في
المدعى على الكفيل أن له على الأصل كذا لم يقبل صار له حتى يحضر الغائب
فيقضى فيلزمه تبع الأصل وإن برهن أن له على ربه الغيب كذا من
المال وهو في الحاضر كقوله فيضه بالمال على الكفيل فقط ولو زاد بامر
قضى عليها فلكفيل الرجوع لأن الكفيل فيه هنا مال مطلق فامكن اثبات
بخلاف ما تقدم وهذه حيلة اثبات الذين على الغائب ولو خاف
الطالب موت الشاهد بتواضع مع رجل وبدء عليه مثل هذه
الكفالة فيقبل الرجوع بالكفالة ويترك الذين في برهن المدعى على الذين
فيقضى به على الكفيل والأصل يتم ببر الكفيل فيبطل المال على الغائب
وكذا المحالة ونماه في الفسخ والجرح كذا بالذات تسليم منه بالبيع
كشفعة فلا دعوى له ككتب شهادته في صك كتب فيه باع ملكه
أو باع ببعانا فإذا بان فإنه تسليمه أيضا كما لو شهد بالبيع عند الفسخ
قضى بها أو لا يكون تسليمه ككتب بشهادته في صك ببيع مطلق
عما ذكر أو كتب شهادته على أفراد العاقدين لأنه مجرد أخبار فلا
تناقض ولم يذكر المنة لأنه وقع اتفاقا باعتبار عاقدتهم قال
الكفيل ضمنه لك إلى شهر وقال الطالب هو حال فالقول للمضامن
لأنه ينكر المطالبة وعكسه أي الحكم المذكور في قوله لك على مائة إلى
شهر مثلاً إذا قال الآخر هو المقر له حالة لأن المقر له ينكر لأجل
والحيلة لمن عليه دين مؤجل وخاف الكذب وحلوه بأفواه أن يقول
أهو حال ومؤجل فإن قال حال أبكره وأخرج عليه زبلي ولا يؤخذ
ضامن ذلك إذا استحق البيع قبل القضاء على البائع بالتمن أن يجرد
الاستحقاق لا ينتقل البيع على الظاهر كما تروى ضمن الخراج على التمسك
في كل سنة وهو ما يجب عليه في الذمة بقرينة قوله والرهن به إذا كان
بخراج القاسمة باطل أنهر على خلافه أطلقه في البحر ونحوه الزبلي
الرهن في كل ما يجوز به الكفالة بجامع التوثيق منقوض بالذات لجواز
الكفالة به دون الرهن وكذا التوثيق ولو غير حق كجبايات زماننا
فإنها في المطالبة كالديون بل فوقها حتى لو أخذت من الأعمار فله الرجوع

٢٥٢
على مالك الأرض وعليه الفتوى صدر الشريعة وقره المص وابن
الكحال وقنده شمس الأئمة بما إذا امره به طابعا فلو مكرها في الأمر
لم يعتبر امره بالرجوع ذكره الأكل وقالوا من قام بتوزيعها بالعدل
أجره عليه فلا يفسق حيث عدل وهو نادر وفي وكالة البرزانية
قال الرجل خلتني من مصادرة الولي وقال الأصل بذلك فخلصه
رجع بلا شرط على الصحيح قلت وهذه تقع في ديارنا كثيرا وهو أن
الصوباشي يمسك رجلا ويحبسه فيقول لا يخرجني فخلصه بمبلغ
فحينئذ يرجع بغير شرط الرجوع بل بمجرد الأمر فذكر كذا بحظ المص
على هامشها فليحفظ والقسم أي النصيب الثابتة وقيل هي الثابتة
الموظفة وقيل غير ذلك وإياها كان فالكفالة صحيحة صدر
الشريعة قال رجل آخر سلك هذا الطريق فأنذ من فلاك وأخذ
ماله لم يضمن ولو قال إن كان مخوفا وأخذ مالك فأننا ضامن
والمسألة بحالها ضمن هذا وأورد على ما قدمه بقوله ولا يصح بيعها
عنه كما في الشريعة لا يثبت الأصل أن المغرور إنما يرجع على الغار إذا
صل الغرور في ضمن المعاوضة أو ضمن الضار صفة التلامة
للمغرور بضاد رر ونماه في الأشياء وتر في الرجعة **فروع**
ضمن المغرور في الحقيقة هو ضمان الكفالة للكفيل منع الأصل
من السفر لو كانت حالة ليخلصه منها بآداء أو بزر وفي الكفيل بالقر
برده إليه كما في الصغرى أي لو بامر من قام عن غيره بوجوب بامر
رجع بما دفع وإن لم يشرطه كالامر بالانفاق عليه وبقضاء دينه
الأشياء مسائل امره بتعويض عن هبة وبإطعام عن كفارته وبإداء زكاة
ماله وبأن يهب فلا ناعية في ذلك موضع بملك المدفوع إليه المال
المدفوع إليه مقابلا بملك مال فإن المأمور يرجع بلا شرط والأفلا
ونماه في وكالة السراج والكل من الأشياء وفي الملقط الكفيل المختلف
بالحال على الزوج من الذين لا يبرأ بخلاف النكاح بينهما ثوب غاب عن
دلال لاضمان عليه ولو غاب عن صاحب المانوت وقد ساومو
اتفقا على ثمن فعليه قيمة الثوب ولو طاف به الدلال ثم وضعه في
حانوت فملك ضمن الدلال بالاتفاق والاضمان على صاحب المانوت
عند الامام لأنه مورد المودع دلال معروف في يده ثوب تبين أنه مودع

فقال هردت على الذي اخذت منه براو لوقا طالب غزقي
في مصر كذا فاذا اخذت مالى فلك عشرة منه يجب ان لا يزد
على عشرة ملتقط وافيت بان ضمان الدلال والتمسار الثمن للبايع
باطلا لانه وكيل بلا جرد ذكر وان الوكيل يصح ضمانه لانه يصير عاملا
لنفسه فليجوز **فاب** ذكر النظر سوت في مؤلف له ان مصادرة
السلطان لا رباب الاموال تجوز لان المال بيت المال مستند لا
بان عمر حى الله عنه صادر ربابه برة انتهى وذلك حين
استعمله على البحر ثم عزله واخذ منه اثني عشر الفاشتم دعاه
للعمل فلبى رواء الحاكم وغيره واراد بعمال بيت المال خدمته الذين
يجبون امواله ومن ذلك كسبه ان توسعوا في الاموال لان ذلك
دليل على خيانتهم ويلحق بهم كسبه الاوقاف ونظارها ان توسعوا
ونفاطوا النوع المهور وبناء الاماكن فللحاكم اخذ اسولهم منهم وعزلهم
فان عرف خيانتهم في وقف معين رد المال اليه والاوضعه في بيت
المال نهرو ومجرو في التخليص كوكف للمال مؤجلا تاخر عن الاصيل
ولو فرضنا لان الذين واحد **قلت** وقدمنا انها حيلة ناجل
القرض وسبب ان الدبون التفرق قبل حلول الدين وليس للذين منعه
ولكن بسا فرمه فاذا حل منعه لبوفيه واستحسن ابو يوسف اخذ كبل
شهر الامرة طلبت كفيلا بالنفقة لسفر الزوج وعليه الفتوى وقاس
عليه في المحط بقتة الذبون لكن مع الفارق كما في شرح الوهبانية
لكن في المنظومة المحببة لوقا ليدور في السفر واجل الذين عليه ما اسفر

وطلب التكفل فالواب لازم	عليه اعطاء كفيلا يعلم
لو حبس الكفيل فالواجب ازاله	اذا اراد حبس من فدكفله
لانه قد كان ذا الاجل	حبس فليجازه بفعاله
ثم الكفيل ان بيت قبل الاجل	لا شك ان الذين في ذلك المال
عليه فالوارث ان اذاه له	يرجع به من قبل ما ناجل ثم

باب كفاية الرجلين دين عليهما الاخر بان اشتريتا
عبد اباية وكفلا عن صاحبه بامر جاز ولم يرجع على شريكه بما اذاه
زايدا على النصف لرجحان حجة الاصلية على التباينة ولانه لو رجع
بنصفه لادى الى اذاه وروان كفيلا عن رجل يشترى بالتعاقب بان كان

على رجلين فكفلا عنه رجلا نكل واحد منهما بجمعه منفردا ثم كفلا
كل من الكفيلين عن صاحبه بامره بالجمع وبهذه القيد خالفت
الاولى فيما ادى احدهما رجع بنصفه على شريكه لكون الكفل كفاية هنا
او يرجع ان شاء بالكفل على الاصيل لكونه كفيلا بالكفاية بامره وان ابرأ الطل
احدهما اخذ الطالب الكفيل الاخر بركله بحكم كفايته ولو فترق المعاو
وعلى هادين اخذ الغريم انا شاء منهما بكلا دين لتضمنها الكفاية كمانر
ولا يرجع على صاحبه حتى يوزي اكثر من النصف لما تركت
عبدية كفاية واحدة وكفلا كل من العبدين عن صاحبه حتى يتخا
وحينئذ فاذى احدهما رجع على صاحبه بنصفه لاستوائهما
ولو اعتق المولى احدهما والسئلة بما لها حتى واخذنا انا شاء منهما بمحضه من
لم يعنفه المعتق بالكفاية والاخر بلا مسألة فان اخذ المعتق رجع على صاحبه
لكفايته وان اخذ الاخر لا اصالته وان كفل شخص عن عبد مالا موصوفا
بكونه لم يظهر في حق مولاه بل في حقه بعد عتقه كمال لزمه باقراره واستقر
او استهالك ودبعة فيمولى المال المذكور حال وان لم يسمه اى الملول
على العبد وعدم مطالبته لعرضه والكفيل غير معسر ويرجع بعنفه
لو بامره وكفلا مؤجلا تاخرا كمانر في شخص رقة عبد فكفل به رجل
فما ت العبد المكفول قبل تسليمه فبر من الذمة اذ كان له ضمن الكفيل
قيمة لجوزها بالا عيان الضمونة كمانر ولو اذى على عبد مالا لا كفل
بنفسه اى بنفس العبد رجل فمات العبد يرى الكفيل كمال في المثل وكفلا عبد
غير مدلول مستغرق عن سيده بامره جاز لان الحق له فاذا اعتق
فاداه او كفل سيده عنه بامره فاداه ولو بعد عتقه لم يرجع واخذ
منها على الاخر لا اعتقاده غير موجبة للرجوع لان كلامه لا يستوجب
دبنا على الاخر فلا تغلب موجبة له بعد ذلك كما لو كفل رجل عن رجل
بغير امره فبلغه فاجاز الكفاية لم تكن الكفاية موجبة للرجوع لما قلت
وقالوا فائدة كفاية المولى عن عبده وجوب مطالبته بايضاء الدين
من سائر امواله وفائدة كفاية عن مولاه تعلية اى الدين بقتل وقدا
لم يثبت المصنف في شرحه والله اعلم **كتاب المولاة**
لغة النقل وشرعا نقل الدين من ذمة المصيل الى ذمة المصالح عليه وهل
توجب البراءة من الدين الصحيح نعم فتح المدبون مصيل والدين مختال

ومحال له ومحال له ويزاد خاسر وهو حويل فتح ومن يقبلها
 محال عليه ومحال عليه فالفرق بالصلة وقد تحذف من الاول والمال
 محال به والمحالة شرط لصحتها رضى الكل بالاختلاف الا في الاول
 هو المحيل فلا يشترط على المخار شرطا لينة عن المواب باق ان كان
 انما شرطه القدر وري الرجوع عليه فلا اختلاف في الزاوية لكن استظهر
 الاكل ان ابتداءه ان من المحيل شرط ضرورة والا لواراد بالرضا
 القول فان قبولها في محيل لا يجاب شرط الانعقاد بجمع عن البداهة كن
 في الذرر وغيره الشرط قبول المحال ونائبه ورضا الباقيين لا يخلو
 وقره المض ونصح في الذين المعلوم لا في العين زاد في الجوهر ولا في الخو
 انتهى وبه عرف ان حواله الفاضل بحقه من غيبة محرزة لا يفسخ وكذا
 حواله المستحق بمعلومه في الوقف على الناظر نهر ثم قال بعد ورفيق
 وهذا في الحواله المطلقة ظاهر واما المقيدة ففي الجران مال الوقف
 في يد الناظر ينبغي ان تصح كالحالة على المودع ولا لانها مطلوبة
 انتهى ومقتضاه صحتها بحق الغيبة وعنده فيه تردد ويري المحيل
 من الذين والمطالبة بمسما بالقول من المحال للمحالة فلا يرجع المحال
 على المحيل الا بالتوى بالقصر ويمد هلال المال لان براته مقيدة بسلامة
 حقه وقبده في الجريان لان يكون المحيل هو المحال عليه ثانيا وهو باحد
 امرين ان يحيل المحال عليه المحالة ويجلف ولا يثبت له في المحال ويجل
 او يموت المحال عليه مفسا بغير عين ودين وكفيل وقالا بها وبان
 فله للمالك ولو اختلف فيه في مونه مفسا وكذا في مونه قبل الاداء
 او بعده فالقول للمحال مع يمينه على العلم تمتكه بالاصل وهو العرة
 زيلحي وقيل القول للمحيل بيمينه فتح طالب المحال عليه المحيل بما لا ي
 بمثل ما حال به مدعي افضاء دينه بامر فقال المحيل انما احدث دين
 ثابت لي عليك لا يقبل قوله بل ضمن المحيل مثل الدين للمحال عليه كذا
 وقبول المحالة ليس قررا بالدين لصحتها بدونه وان قال المحيل للمحال
 احدثك على فلان بيمينه وكنتك لتقبضه لي فقال المحال بل احدثت دين
 له عليك فالقول للمحيل ان نه منكر ولفظ المحالة يستعمل في الوكالة
 احواله بماله عند زيد حال كونه وديعة بان اودع رجلا الفاسم ثم حال
 بها غريمه صححت فان هلكت الوديعة بزي المودع وعاد الدين على المحيل

لان المحالة مقيدة بها بخلاف المقيدة بالمغضوب فانه لا يبرر لان
 مثله بخلافه ونصح ايضا بدین خاضر فصارت المحالة المقيدة ثلاثة
 اقسام وحكمها ان لا يملك المحيل مطالبة المحال عليه ولا المحال
 عليه دفعها للمحيل مع ان المحال سوة لغريما المحيل بعد مونه بخلاف
 المحالة المطلقة كما بسطه خسر وغيره باع بشرط ان يحيل على الغير
 باليمن غريما له اي للبايع بطل ولو باع بشرط ان يحال باليمن
 صح لانه شرط ملائم كشرط الجودة بخلاف الاول ادى الى المحالة
 الفاسدة فهو بالخيار ان شاء رجع على المحال لفايض وان شاء رجع
 على المحيل وكذلك في كل وضع ورذا لا سحفاق بسلامة وفيها ومن قد
 فساد المحالة ما لو شرط فيها الاعطاء لمن من دار المحيل مثلا ليجر عن
 الوفاء بالمدين ثم نعم لو جاز اجازتها لوقبلها المحال عليه بشرط الاعطاء
 من من داره ولكن لا يجبر على البيع ولو باع بغيره على الاداء ولا يصح
 تاجيل عقد ما فلو قال منمت بمالك على فلان على ان اجلك به على
 فلان الى شهر انصرف التأجيل الى الذين لانه لا يصح تاجيل عقد المحالة
 بجمع عن المحيط وكهت التبخة بضم التين ونصح وفتح الشاوي ففرض
 لسقوط خطر الطريق فكانت حال الخطر المنوفع على المستفرض فكان
 في معنى المحالة وقالوا ان لم تكن المنفعة مشروطة ولا متعارفة
 فلا بأس **فرد** في النهر والبحر عن صف الذرارة ولون المستفرض
 وهب منه الزيد لم يجر لانه مشاع يحتمل القسمة ولو فكل المحيل عن
 المحال بقبض دين المحالة لم يصح ولو شرط المحال الضمان على المحيل
 صح وبطلانها شاء لان المحالة بشرط عدم براءة المحيل كنهاله خاتبة
 وفيها عن الشفا الوهاب المحال عليه ثم جاء المحال واذا عي جوده المال
 لم يصدق وان برهن لان الشهود عليه غائب فلو جاضر وجده المحالة
 ولا يثبت كان القول له وجعل جوده فخاف **فرد** الاب والوصي
 اذا احتال بمال اليتيم فان خبر اليتيم بان كان الشفا الملى صح سرحية
 والام يجر كلف مضاربة الجوهر **قلت** ومفاده عدم الجواز لو شاف
 او تقاربوا به جرم في الثانية والوجه له لانه حينئذ اشتغال بماله
 والعقود انما شرعت للمساعدة **كتاب القضا**
 لما كان اكثر المنازعات تقع في الذبون والبايعات اعقبها بما

بقطعها هو بالمد ويقصر لغة الحكم وشرعا فصل المصنوع وقطع المازنا
وقيل غير ذلك كما بسط في المطولات وكرهه ستة على ما نظمه ابن النفرس بقوله

اطراف كل قضية حكمت	ست بلوح بعد التحقيق
حكم ومحكوم به وله ومحكوم	عليه وحاكم وطرف

واما اهل الشهادة اي ادانها على المسلمين كذا في الحاشية التعدية
وبرد عليه ان الكافر يجوز تقليده القضا الحكم بين اهل الذمة ذكره الرلي
في التحكيم وشرط اهلها شرط اهلها فان كلاهما من باب الولاية
والشهادة اولى لانها ملزمة على القضا والقضا ملزم على المضمم فلذا
فلذا قيل حكم القضا يستفي من حكم الشهادة بن كمال والفاسق اهلها
فيكون اهلها لكنه لا يقبل وجوبا وبما شتم مقلده كتابا بشهادته به
يفته وقبده في الفاعدية بما اذا غلب على ظنه صدقه فيحفظ درر
واستثنى الشنا الفاسق ذلجاء والبروة فانه يجب قبول شهادة
بزازية قال في التمهيد وعليه فلا يثبت ايضا ببولية القضا حيث
كان كذلك لان يفرق بينهما انتهى **قلت** ينبغي تضعيفه فراجعه وفي
معروضات الفتن الى السعود لما وقع التناوي في قضاة زماننا في
وجود العدالة ظاهر وورد الامر بتفديهم لا افضل في العلم والديانة و
العدالة والعد ولا يقبل شهادته على عدوه الا كانت دينوية ولو قضى
القضا بها لا ينفذ ذكره يعقوب باشا فلا يصح قضاؤه عليه لما نرى
ان اهل اهل الشهادة **قلت** الحسن وبه افته مفسر شيخ الاسلام ابن
الدين بن عبد الصالح قال وكذا يجمل العد ولا يقبل على عدوه ثم نقل عن
شرح الوهبانية انه لم يرتفعها عندنا وبين في النفاذ لا القضا عدلا
وقال ابن وهبان بحث ان بعلمه لم يجوز ان يشهد بالعد ولحقه
من الشاغل انتهى **قلت** واعتمد الفضايل الذين في منظومته فقال

ولو على عدوه قاض حكم	ان كان عدلا صح ذلك وانهم
واختار بعض العلماء فضلا	ان كان بالعلم قضى ليقبلا
وان يكن مجتهدا من السلا	وبشهادة العدو قبالا

قلت لكن نقل في البحر والعين والزلي والصر وغيرهم عند مسئلة
التقليد من الجاهل عن النكاح في تهذيب ابي القاسم الخفاف
ان من لم يجز شهادته لم يجز قضاؤه ومن لم يجز قضاؤه لم يعتمد

كتابته انتهى وهو صريح وكما الصريح فيما اعتمد الضرر كما لا يخفى فليعتمد
وبه افته محقق الشافعية الزلي ومن خطه نقلت انه لو قضى عليه
ثم اثبت عداوته بطل قضاؤه فيلحفظ وفي شرح الوهبانية للشيخ
ثم اثبت العداوة بخوف ذف وجرح وقتل وفي الانحاصمة نعم
في تمنع الشهادة فيما وقعت فيه الخاصة كشهادة وكيل فيما وكل فيه
ووصية وشريك والفاسق لا يطلع مغتبا لان الفتوى من امور الدين
والفاسق لا يقبل قوله في البيانات ابن ملك زاد العينة واختاره
كثير من المتأخرين وجزم به صاحب المجمع في مثله وله في شرحه عدا
بليغة وهو قول الائمة الثلاثة ايضا وظاهره في المختار لا يجل
استفاؤه اتفاقا كما بسط المص وقيل بعد يصح وبه جزم في
الكفر لانه يجتهد حذار نسبة الخطا والاختلاف في اشراط الاسلا
وعقله وشرط بعضهم بقبضه لالحريته وذكرته ونطقه فيصح
افتا الاخرى لقضاؤه ويكتفى بالاشارة منه لامن القضا للروم
صيغة مخصوصة حكمت والزمت بعد دعوى صحيحة واما الاخرى
وهو يسمع الصوت الفتوى فالاصح الصحة بخلاف الاصم وبغية القضا
ولو لم يجلس القضا وهو الصحيح من لم يجزم اليه ظاهريته وسبب
وبأخذ القضا كالمفتي بقول به حنيفة على الاطلاق ثم يقول ابن يوسف
ثم يقول محمد ثم يقول زفر والحسن بن زياد وهو الاصح منه وسراجة
وعبارة التمهيد بقول الحسن فتنه وصح في الحاوي اعتبار قوة
الدرك والاول اضبط نهر ولا يجز ان لم يكن مجتهدا بل المقلد ي
خالف معتد مذهبه لا ينفذ حكمه وينقص هو المختار الفتوى كما بسطه
المص في فتاويه وغيره وقد مناه اول الكتاب وسجى وفي التمهيد
غيره اعلم ان كل وضع قالوا لاري فيه للقضا فالمراد قاض له ملكة
اتمى وفي الخلاصة وانما ينفذ القضا في المجتهد فيه اذا علم انه مجتهد
فيه والافلا واذا اختلف متبين في جوابا دثة اخذ بقول افقرهما بعد
ان يكون ورعها سراجة وفي المتن واذ اشكل عليه امر ولا يري له
فيه شاو والعلماء ونظر الحسن اقاويلهم وقضى بما راه سوايا لا يغير
الا ان يكون غيره اولى في الفقه وجوه الاجتهاد فيجوز ترك رايه براه
بشم قال وان لم يكن مجتهدا فعليه تقليد هم واتباع رايهم فاذا قضى

بخلافه لا ينفذ حكمه المصير شرط لنفاذ القضاء في ظاهر الرواية وفي
 رواية التوكلا فينفذ في القصد وفي عقار لانه ولاية على الصحيح خلاصة
 وبه يفتي بزازية اخذ القضاء برشوة للسلطان ولقومه وهو عالم
 بها او بشناعة جامع الفصولين وفتاوى ابن نجيم اوارفته هو واعونه
 بعلمه شرعا لانه وحكم لا ينفذ حكمه ومنه ما جعل المولى مبلغا
 في كل شهر ياخذ منه ويقض اليه قضاء ناحية فتاوى المصلي كن في
 من قد بواسطة الشفعة كن قد احتسبا او مثله في البرازية
 بزيادة وان لم يحل الطلب بالشفعة. وكان عدلا فشق باخذها
 او غيرها وخصمها لانها العظم استحق العزل وجوبا وقيل يعزل
 وعليه الفتوى ابن الكمال وابن الملك وفي الخلاصة عز النور ولو فسق
 اوارثا واعى شتم صحابا وبصر فمضى على قضائه وما قضى في نفسه
 ونحوه باطل واعونه في الجرم وفي الفقه انتقوا في الامارة والسلطنة على
 عدم الانعزال في الفسوق لانها مبينة على القهر والغلبة لكن في اول
 دعوى الخيانة الواك كالمضام فيلحظ وينبغي ان يكون موثوقا به في
 عفافه وعقله وصلاحه وفهمه وعلمه بالنسبة والاثار ووجوه
 الفقه والاجتهاد شرط لاولية لتعذره علانية يجوز خلوه الزمن عنه
 عند اكثر من فقه نولية العكس ابن الكمال ويحكم بفتوى غيره كن
 في ايمان البرازية الفقه بغيره بالدبابة والقضا بقبضه بالظاهر
 ان الجاهل لا يمكنه القضاء بالفتوى ايضا فلا بد من كون الحاكم في الدما
 والفرد ووجع عالماديت كالكبريت الاحمر وابن الكبريت الاحمر والعلم
 ومثله فيما ذكر الفقه وهو عند اصوليين المجتهدين اما من يحفظ قول
 المجتهد فليس يفتي وفتواه ليس بفتوى بل هو نقل كلام كتابه ابن
 الهمام ولا يطلب القضاء بقبضه ولا يسهاله بلسانه في الخلاصة طالب
 الولاية لا يولي الا اذا تعين عليه القضاء او كانت النولية مشروطة
 له او ادعى ان العزل من القاضي الاول بغير حجة شهر قال واستحب
 الشافعية والمالكية طلب القضاء لما مل الذكركل شرعا علم ويجوز
 الفصل لا قدر والاولة به ولا يكون قضا غلبا جبارا عينا لانه
 خليفة رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي اطلاق اسم خليفة الله خلاف
 تنازعانية وكره تحريما التقليدي اخذ القضاء من خاف الحيف في الظلم

الفتح

او العجز كيف احدهما في الكراهة ابن كمال وان تعين له اومته لا يكره فني
 فمن انحصر فرض عين ولا كراهية مجر والتقليد رخصة في مباح والمترك
 عزيمة عند العامة بزازية قال اولي عدمه ومجرم على غير اهل الذخول
 فيه فطحا من غير تردد في الحرمة فيه الاحكام الخمسة ويجوز نقلا القضاء
 من السلطان العادل والمبايز ولو كافر اذكره مسكين وغيره لا اذا كان
 بمنعه عن القضاء بالحق فيجرم ولو فقد والى الغلبة كفارة وجب على السليمان
 تعين والى امام الجمعية فني ومن سلطان الخوارج واصل البغي واذا ضمن
 التولية صح العزل واذا رفع قضاء البغي الى قاض العادل نقضه وقيل
 لا وبه جزم الشافعية فاذا اقتل طلب ديوان قاضه قبله بغير التجاوز
 ونظر في حال المحبوسين في سجن القضاء واما المحبوس في سجن الوالي
 الامام النظر في احوالهم فمن لزمه ان ياتيه ولا اطلقه ولا يبيت احده
 قيد لاجل مطلوب ابدى ومن نفقة من اسره مال في بيت المال يجر من
 اقرنهم بحق او قامت عليه بينة الزمة للمبسر ذكره مسكين وقيل الحق
 والا نادى عليه بقدر ما يكره ثم يطلقه بكيال نفسه فان لم يترك
 عليه شهرا ثم اطلقه وعمل في الودائع وغلات الوقف ببيتة واقوار
 ذي اليد ولم يعمل الولي بقول المعزول بالخافه بالزعايا وشهادة الفرد
 لا تقبل خصوصا بفعالته رد رومناه ردتها ولو مع انصر
قلت لكن افني قارى الهداية بقبولها وتبعه ابن نجيم فتنبه الا ان يقض
 ذوالبدانة اى المعزول سلمها اى الودائع والغلات اليه فيقبل قوله
 فيها انها الزبد الا اذا ابدى ذوالبد بالافرار للغير ثم اقرب تسليم القضاء
 اليه فافر القاض بانه لا يفرغ من المفسدة الاول ويضمن المفسدة او
 مثله للقضا باقراره الشكاي سلمه لمن اقره القضاء ويقضه في السجد و
 بختار مسجد في وسط البلد تيسر للناس ويستدبر القبلة كخطيب
 ومدرس خانية ولجيرة المحضر على المدعى هو لا يصح مجر عن البرازية وفي
 الخانية على الممر وهو الصريح وكذا السلطان والفقيه او في داره
 ويأذن عموما ويرد هدية التكبير للتقليل ابن كمال وهي ما يحيط بالاشطر
 اعانة بخلاف الرشوة ابن ملك ولو نادى الممسك بالرد بعطية مثل
 قيمتها خلاصة ولو يقد ذال رد لعدم معرفته او بعد مكانه وضعا
 في بيت المال ومن خصوصياته عليه الصلاة والسلام ان هداياه له

تاريخية ومنه انه ليس للامام قبول الهدية والاله تكن خضوة
 وفيها يجوز للامام والمفتي والواعظ قبول الهدية لانه انما يملك العلم
 لعله بخلاف القضاة الامن اربع الساطان والباشا الشاه وجمهورية
 المحرم او ممن جرت عادته بذلك بقدر عادته ولا خصوصية له اذ
 ويرد اجابة دعوة خاصة وفي التي يتخذها صاحبها لولا حضور القضاة
 ولون محرم ومعتاد وقبل في كالمذبذبة وفي السراج وشرح الجمع و
 لا يجب دعوة خصم وغير معتاد ولو عانة للتمهة وبشهادة المنازة
 وبعور الرضا لم يكن لها ولا عليهم ما عوى شربلا لينة عن البرهان
 ويسوى وجوب ادين الخصمين جلوسا واقبالا وشارة ونظرا وبمنع عن
 مسارة احدهما والاشارة اليه ورفع صوته عليه والضحك في وجهه
 وكذا القيام له بالاول وضيافة نعم لو فعل ذلك معهما معا جاز
 نهرو ولا يخرج في مجلس الحكم مطلقا ولو غيرهما لذهابه بمحاسبة ولا يلف
 جفته وعن الشفا الاناس به صفة ولا يلفن الشاهد شهادته وفتح
 ابو يوسف فيما لا ينفد به زيادة علم والفتوى على قول فيما يتعلق
 بالقضاء الزيادة تجرته بسترارته وفي الولوية حكم ان ابا بوند
 وقت موته قال الله انك تعلم انك لم امل احد الخصمين حتى
 بالقلب الا في خصوصية نصرة مع الرشيد لم سويتهما وقضيت على
 الرشيد ثم بكتي **قالت** ومنه ان القضاة يقضون على من ولاه
 وفي الفتنة ويصح ان ولاه وعليه وسجي **فروع** في البدايع من جملة
 ادب القضاة انه لا يكلم احد الخصمين بلسان لا يعرفه الاخر وفي التنازع
 والاحوط ان يقول للخصمين احكم بينكما حتى اذا كان في التقليد خلل
 بصير حكما يتحكم بهما فتنه بحق ثمره الساطان بالاستئناف بحضور
 من العلماء لم يازمه بزازية طلب القضاة عليه نسخة التجل من القضاة
 له لبعضه على العلماء هو صحيح ام لا فامتنع الزمة القضاة بذلك جواهر
 الفتاوى وفي الفتنة في امكن إقامة للمق بالادبار صدور كان ولي
 وهل يقبل فقص الخصوم ان جلس للقضاة ولا يأخذها ولا يأخذها فيها
 الا اذا اقر بلفظه صريحا **فصل الحبس** هو مشروع بقول
 نكاح او ينفق من الارض وحبس عليه الصلاة والسلام رجلا بالنفقة
 في الجحد وحدث النبي عن الله عنه بناء من قضيت له نفعه فقبه

المصنف في غيرة من مدر وتمامه بحسب الفخاء ونكسر موضع التخييل
 وهو التذليل وفيه يقول **قالت** على رضى الله تعالى عنه
الاستكران كسماكيسا **البيت** بعد نافع بحسب
احصنا حصينا ولينا كيسا
 صفة ان يكون بموضع ليس به فراش ولا وطأ ليضجر قبوه ومفاده
 انه لو جعل له به منع منه ولا يمكن احدا ان يدخل عليه للاستيناس لا
 افاربه وجبرانه لاحباجه المشاورة ولا يمكنه عنده طوبلا ومفاد
 ان زوجته لا تحبس معه لونه المحاسبة له وهو الظاهر وفي المتن يمكن
 من وطئ جاريته لوفيه خلوة ولا يخرج لجمعة ولا جماعة ولا في فرض
 فغيره اولى ولا لحضور جنازة ولو كان بكفيل زبلي وفي الخلاصة يخرج
 بكفيل لشارة اصوله وفروعه لا غيرهم وعليه الفتوى ولو مرض مرضا
 اضناه ولم يجد من يجده يخرج بكفيل ولا لابه بغيره ولا يخرج لمعالجة
 وكب بل ولا يكسبه ولوله دين يخرج لخاصه ثم يحبس خانية ولا يضر
 المحبوس لانه ثلاث اذا امتنع عن كفاية الظهار ولا اتفاق على قربه
 او القسم بين نسائه بعد وعظه والضابط ما بقوت بالتأخير
 لاله خلف اشياء **قالت** ويزاد ما في الوهبانية ولا في ضرب
 دون قيد تاذبا وتطمين باب الحبس في العت بذكر ولا يغفل
 يخاف فراره فيقيد او يحول المحبس للمصنف وعمل يطيب الباب الذي
 فيه للقضاة بزازية ولا يجوز ولا يجوز عن الشفا بوجوه لقضاء
 دينه ولا قيام بين يدي صاحب الحق له ان يكون ببلدة لا قاض
 فيها لازمه ليل الا ونهارا حتى ياخذ حقه جواهر الفتاوى وتعين مكان
 اي مكان الحبس عند عدم ارادة صاحب الحق للقضاة لا اذا طلبه على
 مكان اخر فيجب له لذلك فنية وفتح المصنف الفارسي الهداية بان
 العبرة في ذلك لصاحب الحق للقضاة انتهى وفي التمرين بين ان لا يتأ
 لو طلب غيبة في مكان المصنف ونحوه **فروع** في البحر عن الحبس ويجعل
 للنساء يحسن على حدة نفيا للفتنة وان اثبت الحق المدعى ولو انقضا
 وهو سد سدرهم ببيتة عمل حبسه بطلب المدعى لظهور الطل ان كان
 ولا يثبت ببيتة بل ان اقر لم يجعل حبسه بل اذ ان كان ايد حبسه
 وعكس الترخيص وسوى بينهما في الكثرة والذرة واستحسنه الزبلي والاول

مختار الهداية والوفاية والمجمع قال في البحر وهو المذهب ما انتهى
قلت وفي مينة المفتحة لو ثبت بيتة يجلس في أول نزه وبلا قرار يجلس
في الثانية والثالثة دون الأول فليكن التوفيق ويجلس المديون
في كل دين هو بدل مال وملزم بعقد رور وجميع وملتقي مثل الثمن
ولو لم ينفعه كالأجرة والقرض ولو لذى والمهر المجل وما لزمه بكالة و
لو بالديون أو كليل الكليل وإن كان روابت زارية لأن الزمة بعدد
كالمرور وهو المعتمد خلافاً لقوى قاض خان لتقديم المتون
والشروع على التناوي بحر فلجمفظ بعد عده في الاختيار ليدل
للطام هنا خطأ فتنبه وزاد القائل أنه يجلس أيضاً في كل دين بعد
على تسليمها كالعين الغصوبة لا يجلس في غيره أي غير ما ذكر وهو
بدل خلع ومغضبو ومتلف ودم عمد وعقوبة شريك وارث ضايع
ونفقة قريب وزوجة وموكل **قلت** ظاهراً ولو بعد
طلاق وفي تنقيات البرازية يثبت اليسار بكالاتها بخلاف
سائر الديون لكن لفظة بن نجيم بأن القول له يمينه ما لم يثبت غناه
فراجعه ولو اختلفا فقال المديون يسر بدل مال وقال الذين أنه
ثمن متاع فالقول للمديون ما لم يبرهن رب الدين طرسوة بخنا
وأقره في النهر **فرع** لا يجلس في دين موكل وكذا لا يمنع من السفر قبل
حل الأجل وإن بعد وله السفر معه فإذا حل منه عنه فوفيه
بدائع وقدمناه في الكفالة أن ادعى المديون الفقير إذا الأصل العرة
الآن يبرهن غريمه على غنايه أي قدرته على الوفاء ولو باقراض
أو ببقائه غريمه فيجب عليه حينئذ بما رأى ولو شاء الموصي بل في شهادة
الملتقط قال أبو حنيفة إذا كان المعسر معروفاً بالعسرة لم يجب
ولو فقره ظاهر سال عنه عاجلاً وقبل بيته على أفلاسه وعلى سبيله
نهر وفي البرازية قال المديون حلفه أنه ما يعلم أنه مصدر
إجابته القضاة فان حلف عليه بطله وإن نكل خلاه وأقره النص
وغيره **قلت** قدمت أن الرأي لمن له ملكة الاجتهاد فتنبه ثم بعد
حبسه بما يراه لو حاله مشكلاً عند القضاة ولا على ما ظهر بحر واعتاده
المصرس عنه احتياطاً أو جوباً من جيرانه ويكفي عدل يغيبه دائن
وأما المستور فان وافق قوله رأى القضاة عمل به ولا لا انفع الوسائل

بخنا ولا يشرط حضرة المصم ولا لفظ الشهادة إلا إذا تنازعاً في
في اليسار ولا عسار في **قلت** كتماناً بالاعسار للنفى وهي ليست
بجحة ولذا لم يجب السؤال انفع الوسائل فتنبه فان لم يظهر له مال
خلاه بلا كليل إلا في ثلاث مال بنهم ووقف وإذا كان الدائن
عائياً ثم لا يجبه ثانياً للأول ولا لغريمه يثبت غريمه
غناه بزازية وفي القنية برهن المحسوس على أفلاسه فاراد الذين
اطلاقه قبل قبليه فعلى القضاة القضاء به عن لا بعيدة الذين فإ
فرع احضر المحسوس الذين وغاب ربه يريد تطويل حبه أن علمه
وقدره اخذه أو كليلاً وخلاه خائفة وفي الاشياء لا يجوز اطلاق المحسوس
أنه برضا خصمه إلا إذا ثبت عساره واحضر الذين للقضاة في غيبة
خصمه ولو قال من براد حبه أسع عرضه واقضه دني أجله القضاة
يومين أو ثلاثة أيام ولا يجبه لأن الثلاثة مدة ضربت لأبلا لا غدر
ولو له عقار يجبه أي ليبعه ويقضه الدين الذي عليه ولو يضمن قبل
بزازية وسبى غامد في البحر ولم يمنع غرماء عنه على الظاهر قبل أن يوثق
نهاراً إلا لئلا إذا كان يكتب فيه ويستاجر للمرة امرأة تلامها مينة
فرع لو اختار المطلوب الحبس والمطالب الملازمة ففي حجر الهداية
بخير الطالب لا الضرر وكلفه في البرازية بكفيل بالنفس والمطالب
ملازمته بلا اسراف أو لم يفت راجعة ولا يقبل برهاناً على أفلاسه
قبل حبه لتبليها على النية وصحة عرضه زاده وصح غيره قبولها والقول
عليه رابه كما مر فان علم عساره قبلها ولا نهر فلجمفظ وبيتة يسار
أحق من بيتة عساره بالقبول لأن اليسار عارض والبيتات للأشياء
نعم لو بين سبب عساره وشهد عليه فنقدتم لاشيائه أمراً
عارضاً ففتح بخنا واعتمده في النهر وفي القنية أن لم يبين مقدار ما
يملك قبلت وكذا لم يمكن قبولها لأنها قامت للمحبوس وهو منكروالبيتة
من قامت للمكرك لا تقبل وأبدي حبس الموصر لأنه جزا الظالم **قلت** وبجي
في المجرنه يباع ماله لدينه عند ما يوبه بئنه وحينئذ فلا يتأدب به
قنية ولا يجلس لما يضمن نفقة زوجته وولده إذا ادعى الفقر وإن
قضى بها لأنها ليست بدل مال ولا لزمته بعقد على ما ترضى لو برهن
على عساره حبس بطلبها بل يجلس في برهنه على عساره بطلبها كما لو لم يبرهن

ان ينفق عليها او على اصوله وفروعه فيجب سراحها لهم **بحر** قلت وهل
 يجبر المحرمه لولي له وظاهره يقيدهم لا لكن ما منع عن الاشياء لا يجبر
 المحسوسات في ثلاث يفيد فتمثل عند الفتوى ويصح حبس الولي بدني
 الصغير لا يجبر اصل وان علا في دين فرعه بل يقض الفسخ ادبته من
 عين ماله وقيمتها والصح عند ما بيع عقاره كمنقوبه فيجب حفظ ولا يتخذ
 قاضيا الا اذا قوض له صريحا كونه شئت اود لالة تجعلك فانه
 القضاة والدلالة صناعا اقوى لان في الصريح المذكور يملك الاختلاف
 لا العزل وفي الدلالة يملكها كقولهم ولمن شئت واستبدلوا وتختلف
 من اشيت فان قاض القضاة هو الذي يصرف فيهم مطلقا تقليدا
 وعزلا بخلاف الامور باقامة الجمعية فانه يستعمل بلا نقوض للادب
 دلالة ابن مالك وغيره وما ذكره من الاخذ وقال في البحر لا اصل
 له وانما هو فيهم فهمه من بعض العبارات وقد مر في الجمعية نائب
 القضاة المفوض اليه لاستنابة فقط لا العزل نائب عن الماصل وهو الشك
 وحينئذ فلا يملك ان يعزله القضاة بغير نقوض من العزل ايضا كقول
 وكذا لا يعزل ايضا بعزله ولا بموته ولا بموت السلطان بل بعزله زلي
 وبغضه وابن مالك وغيرهم في الوكالة واعتمده في الدرر والمثقف وفي
 البرازية وعليه الفتوى وتامه في الاشياء وفي فتاوى المصر وهذا
 هو المذهب في المذهب لا ما ذكر ابن العرسل في الفتاوى للمذهب ونائب
 غيره في غير المفوض له ان يقضه عنده او في غيبته واجازة القاضي في
 قضاؤه لو اصاب لوقضه فصولا وهو في غير نوبته واجازة جاز لان
 المقصود حصول ربه بحر قال وبه علم دخول الفتوى في القضاة **فرع**
 في الاشياء والنظومة المحببة لو فوض لعبد فنقض لغيره حكم ولو حكم بنقض
 لم يصح ولو عتق فنقض صح بخلاف صبي بلغ واذا رفع اليه حكم فاضر خراج الحكم
 ودخل البيت والمعزول والمخالف اليه لانه نكرة في سياق الشرط فبعد
 فافهم اخر قيدان في الحكم نفسه قبل ذلك كذلك ابن كمال بنقذه الى ان
 الحكم والعامل بقضائه لو مجتهد فيه عالما باختلاف الفتاوى فيه فلولم
 يعلم لم يجز قضاؤه ولا بمضيه الشك في ظاهر المذهب وتلي ويصح
 وابن كمال لكن في الخلاصة ويفتخ بخلافه فكانه تيسر في حفظ بعد
 صحبة من خصم على خصم حاضر والا كان افتا ليحكم بمذهبه لا غير بحر

ويصح

ويصح اخر الكتاب وانه اذا ارتاب في حكم الاول له طلب شهودا اصل
 قال وبه عرف ان تنافذ زمان لا يعتبر لترك ما ذكر وقد عارض
 في زمان القضا بالموجب وهو عبارة عن المتعلق بما اضيف اليه
 في ظن القضا شرعا من حيث انه يقض به فاذا حكم حنف بموجب
 بيع الذب كان معناه الحكم ببطلان البيع ولو قال الموقوف وحكم بمقتضا
 لا يصح لان الشئ لا يقض ببطلان نفسه وبه ظهير الحكم بالموجب
 اعم نهر الاما عرى عن دليل صحيح وخالف كتابا لم يثبت في تأويله
 النلف كتركوك تنمية اوستة مشهورة تحليل لا وطى لمخالفة
 حديث العسيلة المشهور او باجماع كل النعمة لاجماع الصحابة على فاذ
 وكبيع ام ولد على الاظهر وقيل يقض على الاصح ومن ذلك ما لو قضى
 بشاهد وبمين الدعي لمخالفة للحديث المشهور البيضة على من ادعى
 واليمين على من انكره ويقض صر بنوعين الولي واحدا من اهل المحلة
 او بصحة نكاح النعمة او الموقت او بصحة بيع عبد وفق البعض او
 بسقوط الذين يحضه سنين او بصحة طلاق الدور وبقي النكاح
 كما مر في بابيه وقضاء عبد وصحة مطلقا وقضاء كافر على مسلم
 ابدأ او نحو ذلك كالتفريق بين الزوجين بشهادة الرضعة لا ينفذ
 في الكل وعدمها في الاشياء ينفا ورهين وذكر في الدرر لما
 لا ينفذ سبيع صور منها الوقت الرأه بخد وفود وسبي متبا
 خلافا لما ذكره المصنف شرعا ولا اصل ان القضا يصح في موضع لا يتنا
 لا الخلاف والفرق ان الاول دليل لا الشك اهل الخلاف في القضا
 معبر الاصح نفسه صدر الشريعة يوم الموت لا يدخل تحت القضا
 بخلاف يوم القتل فلورهن على موت ابيه في يوم كذا ثم برهن امرأه
 ان الميت نكحها بعد ذلك قضى بالنكاح ولورهن على قتله فيه
 فبرهن ان المقتول نكحها بعده لا يقبل وكذا جميع العقود والدينا
 الا في مسألة الزوجة التي معها ولد فانه يقبل بينه وبينها ما يبيع منافق
 لما قضى القاضي به من يوم القتل لثبانه واستثنى محشوها من الاول
 مسانلهاد صياه مبراثا فلا سبقها تاريخا برهن الوكيل على وكالة
 وحكم بها فادعى المطلوب موت الطالب صح الذفع برهن انه شراء
 من ابيه مذبنة وبرهن ذواليد على موته مذبنتين لم تسمع

وقيل يسمع وسره ان القضا بالبيتة عبارة عن رفع النزاع والموت
من حيث انه موت ليس محال للنزاع ليرفع باثباته بخلاف القتل
فانه من حيث هو محل للنزاع كما لا يخفى وينفذ القضا بشهادة الزور
ظاهر وباطن حيث كان محل قابلا والقضا غير عالم بزورهم في العقو
كيسع ونكا والنسوخ كاقالة وطلاق لقول علي رضي الله تعالى عنك تلك الامة
شاهدك زوجك وقال وزفر والثلاثة ظاهر فقط وعليه التمسك
شربلاية عن البرهان بخلاف الاملاك المرسلة الى المطلقة عن ذكر
سبب الملك فظاهر فقط اجماعا والنزاع لا سبب حتى لو ذكر سببا معا
فقط الخلاف ان كان سببا يمكن اثباته ولا ينفذ انتفاكا لا لارث
وكما لو كانت المرأة محرمة بنحو عدة او ردة وكما لو علم القضا بكذب
الشهود حيث لا ينفذ اصلا كالقضا باليمين الكاذبة زيلجي ونكاح
الفخ في فقه في مجتهدي فيه بخلاف راية اي مذهبه مجمع وابن كمال
لا ينفذ مطلقا ناسبا او عامدا عندهما والائمة الثلاثة وبه يفتي مجمع
ووقاية ومعلقة وقيل بالانتفاء بغيره في شرح الوهبانية للشرنبلالي
فقه من ليس مجتهدا كحقيقة زماننا بخلاف مذهبه عامدا لا ينفذ
انتفاقا وكذا ناسبا عندهما ولو قيد السلطان يصح مذهبه
كرمانا تنقيد بالادخال لكونه معزولا عنه انتهى وقد غيرت بيت الوهبانية
ولو حكم القضا بحكم مخالف المذهب ما صح اصلا بطر

قلت واما الامر لا مبرر فيه صادف فصلا مجتهدي فيه نفذ امره
كما قد مناه عن ميراثا خانبة وغيرها فلجفت لا يقضى على غائب
ولاله اي لا يصح بل ولا ينفذ على الفقه به بحرا لا بحضور نائبه اي من يقوم
مقام الغائب حقيقة كوكيله ووصيه ومولى الوقف افاد
بالاستئذان القضا انما يحكم على الغائب والبيت لا على الوكيل والوصي
فيكفي التمسك انه حكم على الميت وعلى الغائب بحضوره ووكيله وبحضرة
وصيه جامع النصولين وافاد بالكفاية المصنفان احد الورثة
كذلك بنصب خصما عن الباقيين وكذا احد شريكي الدين واجتنبه
مال البيت وبعض الوقوف عليه اي الوقف ثابت كما تكرر في باب
اوتنايه شرعا كوصيه القضا خرج المخرج كسبي او حكما بان يكون
ما يدعي على الغائب سببا لاحالة فلوشكامة في ادعي ان مولاها

زوجها من فلان الغائب واراد ردها بغير الزوج لم يثبت احتمال
انه طلقها وزال العيب كمال لما يدعي على الحاضر مثاله كما اذا ادعي
دار في بدر رجل وبهر من المدعي على ذي البدنة اشترى الدار من فلان
الغائب فحكم الحاكم على ذي البدن الحاضر كان ذلك حكما على الغائب
ايضا حتى لو حضر وانكر لم يعتبر لان الشراء من المالك سبب الملكية
لاحالة وله صور كثيرة ذكر منها في المحجة بتعاو عشرين ولو كان
ما يدعي على الغائب شرطا لما يدعيه على الحاضر كما اذا ادعي عبد
على مولاه انه علق عنقه بتطبيق زوجة زيد وبهر من على التطبيق
بغية زيد لا يقبل في لا صح ان كان فيه ابطال الحق الغائب فلو لم يكن
كما اذا علق طلاق امرته بدخول زيد الدار يقبل لعدم ضرر
الغائب ومن حيل الثبات العلق على الغائب ان يدعي المشهود عليه
ان الشاهد عبد فلان فبهر من المدعي ان ماله الغائب اعنفه
تقبل ومن حيل الطلاق حيلة الكفالة بمصرها معلقة بطلاقه و
دعوى كفالة بنفقة العدة معلقة بالطلاق ومن اراد ان لا يرد
فبطلت ما في دعوى البرازية ادعي عليها ان زوجها الغائب طلقها
وانقضت عدتها وزوجها فاقترت بزوجة الغائب وانكرت
طلاقه فبهر من عليها بالطلاق يقضى عليها انها زوجة الحاضر ولا
يحتاج الى اعاد البينة اذا حضر الغائب ولو قضى على غائب بلاناب
ينفذ في اظهر الروايتين عن اصحابنا ذكره من الاخر وفي باب خيار
الغيب وقيل لا ينفذ ورجحه غير واحد وفي البينة والبرازية وجمع
الفتاوى وعليه ورجحه في الفقه نوقفه على اضرار فاضل خرو في البحر والعقد
ان القضا على المخلو لا يجوز الا لضرورة وفيه في مرسايل الشري
بالخيار فتواري اختفى للكفول له حلف بوفيه اليوم فتغيب الذين
جعل امرها بيد هان لم تصل نفقتها فتغيب الخاتمة اذا تورى للمضم
فالتاخر من ان القضا ينصب وكلامه الكل وهو قول الشافعي
خاتمة **قلت** ونقل شريح الوهبانية عن شرح اد القضا في قوله
الكل وان القضا يختم بيته مدة يراها ثم ينصب الوكيل ولا يبيع
التركة المنفردة بالدين للقضا لا للورثة لعدم ملكهم حيث
كان الدين لغيرهم بفرض القضا مال الوقف والغائب واللقطة

والتي من على مؤمن حيث لا يشق ولا من بقبلة مضاربة ولا مثقلا
 يشتره وله اخذ المال من اب مبدرو وضعه عند عدل قبة
 ويكتب الضك ندبا ليجفظ كقرضه الاب ولو فاضل لانه لا ينفق
 لولده ولا الوصي ولا المنقط فان اقرضوا متواجرهم عن التصرف
 القضا وليست اقرضهم للضرورة كعرف ونهب فيجوز انفاقا
 بحروقة جازل المنقط التصديق فالأول من له ولو قرضه بالجور فالأول
 عليه في ماله ان متعدا وقربة الى العمد ولو خطا فالغرم على المنقط
 درر وفي الخ معربا للشرع قال عند لو قال نعمت الجور انزل
 عن القضا وفيه عن اب يوسف اذا غلب جور ورشوته ردت
 قضاياه وشهادته **فروع** القضا مظمر لا مثبت ويتخصص
 بزمان ومكان وخصوصية كقوله السلطان بعدم سماع الدعوى
 بعد خمسة عشر سنة فمعهام ينفذ **قلت** فلا تسمع لان بعد
 الابا من لا في الوقف ولا رث ووجود عذر شرعي وبه اثنى الفقه بالتوقيف
 فلجفظ امر السلطان انما ينفذ اذا وافق الشرع ولا فلا اشباه من
 القاعدة الخامسة وفوايد شتى فلو امر قضاؤه بتجليل الشهود
 وجب على العلماء ان ينصحوه ويقولوا له لا تكلف قضائك الى امر
 يلزم منه سخطك وسخط الخالق تعالى قضاء الباشا وكتابته
 الى القضا جازان لم يكن قاضى مولى من السلطان والحكم كالقضا
 الا في اربعة عشر ذكرناها في شرح الكنز يعني الجور في النص لا قول
 من جامع الفصولين القضا بتأخير الحكم باثمه ويعزل ويعزوف
 الاشياء لا يجوز للقضا تاخير الحكم بعد وجود شرائطه اذ في ثلاث
 لريبة ولرجاء صحيح اقارب واذا استعمل المذموم لا يصح رجوعه عن
 قضائه الا في ثلاث لو علمه او ظهر خطاؤه او بخلاف مذهب فعل
 القضا احكم فلو زوج البتة من نفسه وابنه لم يجز الا في مسئلتين
 اذا اذن الولي للقضا بتزويجها كان وكبلا واذا اعطى فقيرا من وقف
 الفقراء كان له اعطاء غيره من القضا حكم الا في مسألة الوقف المذكورة
 فامر فتنوى فلو وصى لغيره صحيح القضا يحلف بغيره البت ولو اقره
 الميراث لا يتقبل قول ما بين القضا انه حلف المخدرة لا يثبت اهدى من
 اعتمد على امر القضا الذي ليس بشيخ عذر لم يخرج عن العهدة انتهى وقد

في الوقف عن المنظومة المحيية معربا بالبسوطان للسلطان مخالفة
 شرط الوقف لو غالبه قري ومزارع وانه يعمل بامره وان غاب الشرط
 فلجفظ **قلت** واجاب صني فتد بانه متى كان في الوقف سعة
 ولم يقصر في ادائه خد منه لا يمنع قبة وفي الوهب ابنة يجبس الول
 بدين الصغيرة بوفيه ويظهر فقرا والصغيرة **قلت** لكن قد
 شارحها عن قاض خان الحر والعبد والبالغ والصبي في الحبس
 سواء فيا تلت فيه هنا قاله الشرنبلالي قال وليس للقضا البيع
 مع وجوب او وصي وفي فائدة حنة **قلت** وفي القبة وتوى باعا
 فالقضا انقضه لو صحيح كما نظمه القضاة للمنفذ غير العوضه فتك
 وينقض بيعا من اب او وصية ولو صحيحا ولا يصح النقص ببطر
 ويجبس دين على الطفل والد وفي ولنا ديب بعض تصور
 وفي الذين لم يجبس اب ومكاتب وعبد مولاه كعكس ومعد

نعم لو العبد مدبونا يجبس المولى بدنه لانه للغرماء وكذا
 يجبس دين مكاتبه لا فيما كان من جنس الكتابة ففي عتاق الوصاية
 وفي غير جنس الحق يجبس سدا لمكاتبه والعبد فيها مختار
 وفي مجرما

ويجبس ذوالكتب الصغار المحررة على الذين اذ بالكتب ما هو موعر

باب التحكيم هو لغة جعل الحكم فيما لك لغيرك
 وعرفا قولية للنص من حكمنا بحكم بينهما وركه لفظه الدال عليه مع
 قبول لا يخرج ذلك وشرطه من جهة الحكم بالكسر العقل للمرتبة والاسلام
 فيصح تحكيم ذي ذمتا وشرطه من جهة الحكم بالفتح صلاحية
 للقضا كما مر وثبت شرط الاهلية المذكورة وقته اي التحكيم ووقت الحكم
 جميعا فلو حكما عيدا فتنق اوصيتا فبلغ اذ ذمتا فاسلم ثم حكم ليند
 كما هو للمك في مفكدي اللام مشددة بخلاف الشهادة وقد
 انه لو استقض العبد ثم تنق فتنقض صح وعزاه سعد دافندي المبتغي
 حكما رجلا معلوما اذ لو حكما اول من يدخل المسجد لم يجز اجماع الجبلالة
 حكم بين عاينة او اقرا ونكول ورضيا بحكمه صحيح لو في غير حد
 وقود ودية على عاقلة الاصل ان حكم الحكم بمنزلة الصلح وهذه لا يجوز
 بالصلح فلا يجوز بالتحكيم وينفذ احدهما بنقضه اي التحكيم بعد وقعه

كما ينفر احد القدين في مضاربة وشركة ووكالة بلا التماس
طالب فان حكم لزمهما ولا يبطل حكمه بعزلهما لصدوره عن ولاية
شرعية ولا يتبع حكمه الى غيرهما الا في مسألة ما لو حكم احد الشريكين
وغيرهم له رجلا حكم بينهما والزم الشريك نفسه للشريك الغائب
لان حكمه كالصالح فلو حكمه في غيب بيع ففرض برده ليس بالبيع ردة
على بائعه لا برضا البائع الاول والثاني والشرا والشرا في حكمه في غيب
استثنا الثلاث بغير صحة التحكيم في كل المجتهدات حكمه يكون
الكتابات راجع وفيه البين المضافة الى الملك وغير ذلك لكن
هذا ما يعلم وبكتم وظاهر الهداية انه يجب بالاجل فنامل
وضي اخباره باقرار احد الخصمين وبعدالة الشاهد حال ولايت
اي بقاء التحكيم مما لا يضي اخباره بحكمه لانقضاء ولايته ولا يضي حكمه
لا بوبه وولده وزوجه حكم القضاء بخلاف حكمهما اي الفاضل و
الحكم عليهم حيث يضي كالشهادة حكماء جلين فلا بد من اجتماعهما
المحكوم به وببعض القضاء حكمه ان وفق مذهبه ولا يبطله لان حكمه
لا يرفع خلافا وليس له للحكم نفوذ في التحكيم الى غيره وحكمه بالوفاء برفع
الخلاف على الصبي خاتبة فلورفع الى موافق لمذهب حكم ابدا بازوا
بشرطه ولا بمصيه لانه لم ينع معبرا والماصل انه كالتقاضي لا
في مسائل عدة في الجرم منها سبعة عشر منها الورثة انزل فاذا سلم المتنازع
لحكم جديد بخلاف القضاء ومنها الورثة الشهادة لثمة فغيره قبولها
وينبغي ان لا يلبس للمبس والمارة وكذلك اركان قبوله المدية وينبغي ان لا
يجوز ان اهدى اليه وقت التحكيم **باب كتاب القضاء**
الى القضاء وغيره اراد بغيره قوله والمرأة تقضي اليك يكت الى
القاضي في كل حق به يفتي استسنا غير حذ وفور للشبهة فان
شهد ولا خصم حاضر حكم بالشهادة وكتب بحكمه ليحفظ وكتاب
الحكم هو السجل للملكي اي الجهة التي فيها حكم القضاء هذا في عرفهم وفي
عرفنا كتاب كبير يضبط فيه وقايح الناس وان لم يكن الخصم حاضر
لم يحكم لانه حكم على الغائب وكتب الشهادة الى قاضي يكون الخصم في
ولايت يحكم القضاء المكتوب اليه به عارابه وان كان مخالف للري
الكاتب لانه ابدا حكم وهو نقل الشهادة حقيقة ويتمى الكتاب للملكي

وليس يسجل وقرأ الكتاب عليهم او علمهم به وختم عندهم اي عند شهود
الطريق وسلم الكتاب اليهم بعد كتابة عنوانه في باطنه وهون كتب
فيه اسمه واسم المكتوب اليه وشهرتها فلو كان العنوان على ظاهره
لم يقبل قبل هذا في زمانهم وفي عرفنا يكون على الظاهر فيعمل به
واكتفى الشفان بان يشهدوا انه كتابه وعليه الفتوى كمال الغزبية
عن الكفاية وفي المتن وليس الخبر كالعين فاذا وصل المكتوب اليه
نظر الى ختمه ولا ولا يقبله الا بقره لا بحضور الخصم وشهوده ولا بد
من اسلام شهوده ولو كان لذي حق على ذنبي لشهادتهم على فعل المسلم
الا اذا اقر الخصم فلا حاجة اليهم في الشهود بخلاف الامان في دار الحرب
حيث لا يحتاج الى بينة لانه ليس يبرز وفي الاشياء لا يعمل بالخط الا
في مسألة كتاب الامان ويلحق به البرات ودفعه ببيع وشراف
وسمار وجوزه محمد لرو وقاض وشاهدان يتقن به قبل وبه
بينة ولا بد من مسافة ثلاثة ايام بين القاضيين كالشهادة على
الشهادة على الظاهر وجوزهما الشفان ان يثبت لا يعود في يومه وعليه
الفتوى شرعا لايته وسرجة ويبطل الكتاب بموت الكاتب وعزله
قبل وصول الكتاب الى الثالث او بعد وصوله قبل القراءة واجازة القضاء
واما بعدهما فلا يبطل ويبطل بموت الكاتب وورثه وحده لقدر
وعما وفسقه بعد عدلته لخروجه عن الاهلية واجازة الشفان وكذا
بموت المكتوب اليه وخروجه عن الاهلية الا اذا علم بعد تخصيص
اسم المكتوب اليه بخلاف ما لو علم ابتداء وجوز الشفان وعليه العمل
خلاصة لا يبطل بموت الخصم يات كان لقيام وارثه او وصيه مقامه
قلت وكذا لا يبطل بموت شاهد الاصل كما يثبت في اياه خلافا
لما وقع في الخاتبة من افانده مخالف لما ذكره بنفسه ثمة فنية واعلم
ان الكتابة بعلمه كالتقاضي بعلمه في الاضي بجر من جوزها ومن لا
فلا الا ان المعتمد عدم حكم بعلمه في زمانت الاشياء وفيها الامام يفتي
بعلمه في حد قذف وقود وتعزير **قلت** فكل الامام قيد كما قد تدا
في الحدود لم اراه لكن في شرح الوهابية للشربلا في المختار الان عدم
حكم بعلمه مطلقا لا يقضي بعلمه في الحدود والخاتبة لله تعالى كذا
وخرم طلقا غير انه يعز من به اثبات التكرار لثمة وعن الامام

التصانف طلاق وعنف ونصب يثبت المبالغة على وجه المحبة
 لا القضا ولا يقبل كتاب التصانف من محكم بل من قاضه مولى من قبل الامام
 بمالك فامة للمعة وقيل يقبل من قاضه رستاق له قاضى مصر ورستا
 واعتمده المصنف الكمال كتب كتابا للممن بصل اليه من قضاة المسلمين
 فوصل له قاضه ول بعد كتابه هذا المكتوب لا يقبل لعدم ولاية
 وقت الخطاب جوهر الفتاوى وفيها الوجه المخطاب المكتوب اليه
 ليس لثانيه ان يقبله والمرة تقضى في غير حد وقود وان ثم لمولى لها
 خبر البخارى لم ينفى قود ولو لم يرد امره ونفخ ناظره لوقف ووصية لثيم
 وشاهدة في فسخه بغيره في النظر والشهادة في الاوقاف ولو بلا شرط
 واقف بجر قال وقد اقيمت فيمن شرط الشهادة في وقفه لفلان ثم لو لا
 مات وترك بنتا انها استحق وصيفة الشهادة وفي الاشياء من احكام لا
 اختار في السيرة جواز كونها نية لارسولة لبنا حاله على التزوي
 ولو قضيت في حد وقود فرفع الى قاض اخر يحد جوازه فامضاه ليس
 لغيره بطلاله خلاف شريح عمنه والمحنة كالاشي مجر واعلم انه اذا وقع
 للقضا حادثة ولولده فاناب غيره ففرضه نائب القضا له ولولده
 جاز قضاؤه كما لو قضى للامام الذي قلده القضا او لولد الامام سريته
 وفي البرازية كل من تقبل شهادته له وعليه بسخ قضاؤه له وعليه انفى
 خلافا لجمهور والمسلط فلحقظ ويقضه التائب بما شهد وابه عند
 الاصل وعكسه وهو قضا الاصل بما شهد وابه عند التائب فيجوز
 للتصانف ان يقضه بتلك الشهادة باخبار التائب وعكسه خلاصة **فروع**
 لا يقضه التصانف لمن لا تقبل شهادته له لا اذا ورد عليه كتاب قاض من
 لا تقبل شهادته له فيجوز قضاؤه اشباه وفيها لا يقضه لنفسه ولا لواله
 الا في الوصية وحرز الشربلا في شرحه للوهبانية صحة قضا القضا
 لامرته وامرته ابية ولو في حياة امرته وابه وانه يقض فيما هو
 نظره من الاوقاف وزاد بيتين فقال

ويقضى لامرته حال حياتها	وعمره بيه وهو محدد
وبعد وفاة ان خلا عن نصيبه	بمراته يقض به فتصروا
ويقضى لو وقف يستحق لريعه	يوصف القضا والعالم لو كان ينظر

هذه مسائل شتى متفرقة وحاولت اى متفرقين يمنع صاحب فضل عليه

علاى طبقة لآخر من ان يتداى يدق الوقف في سفله وهو البيت المتشا
 او يفتب كوة يفتح او ضم الطاقة وكذا بالعكس عوى المجمع بالارض لآخر
 وهذا عنده وهو القياس وقال لكل فعل كما لا يضر ولو نهى عن السفلى
 ربه لم يجبر على البعد من التعبد ولذى العلون بينه ثم يرجع بما افق
 ان بنى باذنه واذن قاض ولا فبقمة البناء يوم بنى وتماه في العيني
 زايغة مستطيلة اى سكة طويلة ينشعب عنها سكة مثلهما لكن
 غير نافذة الى محل اخر يمنع اهلا ولوعن فتح باب للمرور لا الاستضاءة
 والريح عمنه في القصى الشافذة على الصحن اذا اخلهم في المرور بخلاف
 الشافذة وفي زايغة مستديرة لرقاى اتصال طرفاى نهاية سعة اعوجا
 بالمستطيلة لا يمنع لانها كساحة مشتركة في دار بخلاف ما لو كانت
 مربعة فانها كسكة في سكة ولذا يملكهم نصب البوابة بن كمال بهذه الصفة

جها

زايغة زايغة نافذة زايغة مستديرة زايغة مربعة
 ولا يمنع الشخص من تصرفه في ملكه الا اذا كان الضرر بجاره ضررا جسيما
 فيمنع من ذلك وعليه الفتوى بترزية واختاره في العمادية والفتح به
 قارى الهداية حتى يمنع الجار من فتح الطاقة وهذا جواب الشلخ
 استحسننا وجواب ظاهر الرواية عدم المنع مطلقا وبه لغة كالامام
 ظهير الدين وابن الشحنة ووالده ورجحه في الفتح وفي قسمة المجتهدين
 بفتح واعتمده المصنف فقال وقد اختلف الا فتاوى بين ان يقول على
 ظاهر الرواية انتهى **قلت** وحيث تغارضت وشرحه فالعمل على
 التول كما نقدر مرارا فتدبر **قلت** وفيه ما لو اشكل هل يضرهم لا
 وقد حرر محشاه الاشياء النسخ قياسا على مسألة السفلى والعلوانة لانه
 اذا اضر وكذا ان اشكل على المختار الفتوى كما في الثانية قال المحشى
 فكذا تصرفه في ملكه ان اضر واشكل يمنع وان لم يضر لم يمنع قال
 ولم يمنع من نية عليه فليغتم فائدة من خواص كتابه انه عى على اخر
 هبة مع قبضه في وقت قبل الدية بيته فقال قد جدد بها اى الهبة
 فاشترى بها منه ولم يقل ذلك يجدد بها ومفاد انه لا كفيا بامكان
 التوفيق وهو مختار شيخ الاسلام من اقوال اربعة واختار المحشى

انه يكفي من المدعى عليه لامن المذبح لانه مستحق وذلك دافع الظاهر
يكفي للدفع لا للاسحقا فبترتبة فاقام بيته على الشراء بعد وقتها
اي وقت الهبة تقبل في الصورتين وقبله لا لوضوح التوفيق في الوجه
الاول وظهور التناقض في الثاني ولو لم يذكر لها تاريخا او ذكر لاحدا
تقبل مكان التوفيق باخير الشراء واصل بشرط كون الكلامين عند
التصا والتنا فقط خلاف وينبغي ترجيح الثاني بحولان به التنا
والتناقض برفع بصدق الخصم ويقول التناقض ترك الاول
وانه يكذب ويتكذب الحاكم ونماه في البحر وقره للمض كما لو ادعى اولا
انها الى الدار مثلا وقف عليه ثم ادعاها لنفسه او ادعاها لغيره ثم
ادعاها لنفسه لم تقبل للتناقض وقبل تقبل ان وقف بان قال
كان لفلان ثم انشترى به درره او اخر الدعوى قال ولو ادعى الله
لنفسه اولا ثم ادعى الوقف عليه يقبل كما لو ادعاها لنفسه ثم لغيره
فانه يقبل ومن قال لا اخر شترت منه هذه الجارية وانكر الاخر الشراء
جاز للبايع ان يطأها ان ترك البايع للمضومة واقترن تركه بفعل
يدل على الرضا بالبيع كما سلكها ونقلها المنزل لما تقرر ان جود جميع عقود
ما عد النكاح في فلبايع ردها بيع قديم لتمام البيع بالترخي عنه
اما النكاح فلا يقبل البيع اصلا فلا لوجده انه تزوجها ثم ادعاها
وبرهن على النكاح يقبل بحدوده بخلاف البيع فانه اذا انكره ثم
ادعاها لا يقبل انفساخه بلاكنا بخلاف النكاح اقر بقبض عشرة دراهم
ثم ادعى انها زويوف او بهرجة صدق بيمينه لان اسم الدراهم يعمها
بخلاف التوقفة لغلبة غشها ولذا لو ادعى انها ستوقفة لا يصدق
ان كان البيان مفصولا وصدق لو بين موصولا لانه بالانفصال
في النصوص لا الوصول ولو اقر بقبض المباد لم يصدق مطلقا ولو
موصولا للتناقض ولو اقر انه قبض حقة او قبض الثمن واستوقفه
صدق في دعواه الزنافة لو بين موصولا والا لا لان قوله جبار منه
فلا يحتمل التنا وبخلاف غيره لانه ظاهر ونضر فيتم التنا ويل ابن كما
اقر بين ثم ادعى ان بعضه فرض وبعضه ربا وبرهن عليه قبل
قبة عن علاه الذين وسجى في الاقرار قال لا اخر لك على الف درهم
فوده المقتد له ثم صدقه في محله فلا شئ عليه للمقابلة لا بخلة واقرار

ثانيا وكذا الحكم في كل ما فيه الحق الواحد ومن ادعى على اخر ما لا يقال
المدعى عليه ما كان لك على شئ فقط فبرهن المدعى على انه له عليه الف
وبرهن المدعى عليه على القضاء اي لا يفسد ولا يبرأ ولو بعد القضاء
الحكم بالمال الذي دفع بعد قضاء القضاء صحيح لانه المسئلة للمنة كما
يسجى قبل جاز لا مكان التوفيق لان غير الحق قد يقضه وبرهنه دفعا
للمضومة وسجى في الاقرار انه لو برهن على قول المدعى انا مبطل في
الدعوى او شهودي كذبة او ليس له عليه شئ حتى يدفع الحق وذكره في
الذرر قبيل الاقرار في فصل الاستدراك كما يقبل لو ادعى الفصا على اخر
فانكر المدعى عليه فبرهن المدعى على الفصا من برهن المدعى عليه
على العفو او على الصلح عنه على مال وكذا في دعوى الرق بان ادعى عبودية
شخص فانكر فبرهن المدعى شتم برهن العبدان المدعى عتقه يقبل
ان لم يصلحه ولو ادعى لا يفسد ثم صالحه قبل جاز لا يفسد الجور وفيه
برهن ان له اربعماية ثم اقر ان عليه للمنكر ثلثماية سقط عن المنكر ثلثماية
وقبل له وعليه الفتوى لمنقط وكانه لانه لما كان المدعى عليه جاحدا
فدتمه غير مشغولة في زعمه فابن نفع المقاصدة والله اعلم
وان زاد كلمة ولا اعرفك ونحوه كما ربتك لا يقبل لتعذر التوفيق
وقبل يقبل لان المحرم في المحذرة قد يتاذى بالشغب على يابه فيا امر
بارضا الخصم ولا يعرفه ثم يعرفه حتى لو كان ممن يعمل نفسه لا يقبل
نعم لو ادعى اقرار المدعى عليه بالوصول ولا يصلح في درره اخر
الدعوى لان التناقض لا يمنع صحة الاقرار فتربيع عبده من فلا
ثم جحد صحيح لان الاقرار بالبيع بلا ثمن باطل اقرار بترتبة اذ
على اخر انه باعه منه منه فقال لا اخر لم يعها منك فقط فبرهن
المدعى على الشراء منه فوجد المدعى بها عيبا واراد ردها فبرهن البايع
ان ادعى الشراء يرى اليه من كل عيب بهام تقبل بينه البايع للتناقض
وعن الشفاء قبل لا مكان التوفيق بيع وكيله وبارئيه عن العيب ومنه
واقعة سمرقند ادعت انه كتمها بكذا وطالبته بالمهر فاكتر فبرهن
فاذعت انه خلعهما على المهر تقبل لا احتمال انه زوجه ابوه وهو صغير
ولم يعلم خلاصة يبطل جميع صدق اي مكتوب كتمت ان شاء الله
في اخره وقال اخره فقط وهو مستحق اربع على قوله في وانفقوا الزينة

كفاصل التكوين وعلا انصرفه لكل في جعل عطف بواو عطف بشرط
 واتا الاستثنا بالاولا والاولا فلا خير لا تفد بنية كله مائة درهمه
 وخسون دينار الادرها فلا قول اسحسانا واما الاستثنا بان
 الله بعد جملتين بقا عتبتين فاليها انتفاقا وبعد طلاقين معلقين
 او طلاق معلق وعتق معلق فاليها عتق الشك والاختير عند الشك او
 لو بلا عطف وبه بعد سكوت فلا خير انتفاقا وعطفه بعد كونه
 لغوا فيما فيه تشديد على نفسه ونماه في الجرمات ذمى فقالت عرسه
 اسلمت بعد موته وقالت ورثته قبله صدقوا تحكما الحال كما يحكم
 الحال في مسئلة جريان ما الظاهرية ثم لما لم انما تصح حجة للذم
 لا للاسحقاق كما في مسلم مات فقالت عرسه الذمبة اسلمت قبل
 موته فادته وقالوا بعده فالقول لهم لان الحادث يضاف لا قرب
 اوقاته **فرد** وقع الاختلاف في كبريت واسلامه فالقول للذم
 الاسلام بحرق المودع بالنفي هذان مودعي بالكرت لا واث
 له غيره دفعها اليه وجوبا لقوله هذان دابنه قيد بالورث لانه
 لو قرانه وصيته او وكيله والمشرى منه لم يدفعها فان قرانا
 بابن اخر له لم يدفعه اذ كذبه الابن الاول لانه اقر على الغير وبضمن
 للشك احظه ان دفع الاول بلا فضا زيلعي شركة قسمت بين الورثة
 او الغرماء بشهود لم يقولوا انكم كذا في بيع المن والشرح وصارة
 الذرر وغيرهما لانهم له وارثا او غيرهما يكفلوا خلافا لهما لهما لهما
 له ويلتزم الفضا مائة ثم يقضى ولو ثبت بلا قرار كذا انتفاقا ولو
 قال الشهود ذلك لا انتفاقا اذ عي على امر دار النصف ولاخيه
 الغائب ارثا وبرهن عليه على ما ادعاه المذمومة نصف الذي
 نصف المذمومة شاعا ونزلت باقية مع ذي البدن لا قبل جحد ذوالبدن
 دعواه ولم يجحد خلافا وقولها اسحق انها بية ولا انتفاق البيت ولا انتفاق
 اذا حضر الغائب فلا يصح الانتصاب احد الورثة خصما للبيت حتى تنفي
 منها ديونه مشددا بما يكون خصما بشرط تسعة مبسوطة في البحر
 والحق الفرق بين الذين والعين ومثله في مثل العقار المنقول فيما ذكر
 في الاصح درر لكن اعتماد في الملتفاتة يؤخذ منه انتفاقا ومثله في البحر
 قال واجمعوا انه لا يؤخذ لو مقر الوصي له بثلث ماله يقع ذلك على كذا

لانها اخت الميراث ولو قال ملك او ما ملكه صدقة فهو على جنس
 مال الزكاة استحسانا وان لم يجده غير ما ملك منه قدر قوله فان ملك
 غيره تصدق بقدره في البحر قال ان فعلت كذا فاما ملكه صد
 فملك ان يبيع ملكه من رجل بثوب في متديل وبقضه ولم يره
 ثم يفعل لك ثم برده بخيار الرؤية فلا يلزمه شيء ولو قال الف درهم
 من مالي صدقة ان فعلت كذا ففعله وهو يملك اقل لزمه بقدر
 ما يملك ولو لم يكن له شيء لا يثبت ويصح الايصاء بلا علة الوصي فيصح تصرفه
 لا يصح التوكيل بلا علم وكيل والفرق ان تصرف الوصي خلافة والوكيل
 نيابة فالعلم التوكيل بالتوكيل ولون بمنزلة او فاسق صح تصرفه ولا يثبت
 عزله لاباخبار عدل او فاسق ان صدقة عنابة او مستورين
 او فاسقين في الاصح كاخبار السند بجنابة عبده فلو باعه كان
 مختارا للعدا والشفع بالبيع والبكر بالتكاح والمسلم الذي لم يهاجر
 بالشرايع وكذا الاخبار بعيب لم يرد شراء وجرمنا ذون وفي شركة و
 عزل قاض ومنولى وقف في عشر بشرط فيها احد شرطى الشهادة
 لا لفظها وبشرط سائر الشدوط في الشاهد وقيد في البحر فيقول
 الفضة وبما اذالم بصدقه ويكون المخبر غير المرسل ورسوله فانه
 يعمل بخبره مطلقا كما ينبغي في بابه باع قاض وابنه وان لم يقل
 جعلتك امنا في بيعه على الصبي ولو لم يسم عبد الدين الغرماء واخذ
 المال فضاغ منه عند الفضا او استحق العبد اوضاع قبل تسليمه لم
 يضمن لان امين الفضا كالفضا والقاضي كالامام وكل من لا يضمن
 بل ولا يجلد بخلاف نائب الناظر ورجع المشتري على الغرماء لتعد
 الرجوع على العاقد ولو باعه الوصي لهم لا جمل الغرماء بامر الفضا او بلا
 امره فاستحق العبد اومات قبل القبض للعبد من الوصية وضاغ الفضا
 رجوع المشتري على الوصي لانه نصب الفضا عاقد نيابة عن البيت فرجع
 للمقوق اليه وهو يرجع على الغرماء لانه عامل لهم ولو ظهر بعده لم يثبت
 مال رجع الغريم فيه بدينه هو الاصح اخرج الفضا الثلث للنقد ولم
 يعطهم اياما حتى هلك كان الهالك من مالهم اى الفقراء والثلثان للورثة
 لما مر ملك قاض عدل برجم او قطع في سرقة او ضرب في حد فضا به
 بما ذكر وسعت فعلة لوجوب طاعة ولي الامر ومنعه بمجده في بيان

الحجة واستحسنوه في رماش وفي العيون وبه يفهم كمال الفائدة
 وقيل يقبل لو عدل عالما وان عدل جاهلا ان استفسر فاحسن تقدير
 الشرائط صدق ولا لا وكذا لا يقبل قوله لو كان فاسقا عالما كان وجبا
 للثمة فالقضاء اربعة لان بها ينال الحجة اي سببا شرعيا صحت دينا
 لانسان عند الشهود فادعى مالكه ضمانه وقال الصاب كانت
 الذم من بخسة وانكره المالك فالقول للصاب لانكاره الضمان والشهود
 يشهدون على الصاب لان عدم النجاسة ولو قتل رجلا وقال قتلته
 لردته وقتله لم يسمع قوله لئلا يؤذي له في باب العدوان
 فانه يقتل ويقول كان القتل لذلك وامر الذم عظيم فلا يهل بخلاف
 المال قارب زانية صدق قاض مغرول بلا يمين قال زني
 اخذت منك الفاقضيت به اي الالف لكرور دفعت اليه او
 قال قضيت بقطع يدك في حق وادعى زيدا اخذه الالف
 وقطعه اليد ظلما او فربكونها اي الاخذ والقطع في وقت قضائه
 وكذا لو زعم فعله قبل التقليد او بعد الغزل في الاصح لانه اسند
 فصله الى حالة معصودة متافية للضمان فيصدق لان يبر من
 زيدا كونهما في غير قضائه فالقضاء يكون مبطلا لصد شرعية
 فرع نقل في الاشياء عن بعض الشافعية اذا لم يكن للقاضي شيء في
 بيت المال فله اخذ عشر ما يتولى من اموال المتاع والاقواف وفي
 الثانية المتولى العشر في مسألة الظاحونة قلت لكن في البرازية
 كل ما يجب على القضا والمفتي لا يحمل لها هذا الجربة كاتكاح صغير لانه
 واجب عليه وكجواب المفتي بالقول واتا بالكتابة فيجوز لها على قدر
 كتبها لان الكتابة لا تلزمها وتامة في شهود الوهبانية وفيها

وليس له اجر وان كان قاسما	وان لم يكن من بيت مال متفرقا
ورخص بعض لانعدام مقرر	وفي عصرنا فالقول لا يبر
وجوز للمفتي على كتب خطه	على قدره ان ليس في الكتب بمقرر

كتاب الشهادات اخرها عن القضا لانها كالوسيلة
 وهو المقصود في لغة خبر فاطم وشرعا اخبار صدق الاثبات حق
 في **قلت** فاطم اقامت على الزور بحار كاطلاق اليمين على الغموس
 بلفظ الشهادة في مجلس القضا ولو بلا دعوى كلفه عتق الامة وسبب

وجوبها

وسبب وجوبها طلب ذك الحق او خوف فوت حقه بان لم يعلم
 بهاد الحق وخاف فوته لزمه ان يشهد بلا طلب في شرطها الحدوث
 شرائط مكانها واحد وشرائط التحمل ثلاثة العقل الكامل وقت التحمل
 والبصر ومعاينة الشهود به الا فيما ثبت بالتسامع وشرائط الاداء
 سبعة عشر عشرة عامة وسبعة خاصة منها الضبط والولاية
 في شرط الاسلام لولم يدعي عليه مسلما والقدرة على التمييز بالسمع
 والبصر بين المدعي والمدعى عليه ومن الشرائط عدم قرابة ولاد او زواج
 او عداوة دينية او دفع معزوم او جرمه كما ينبغي وركبها لفظ شاهد
 لا غير لتضمنه معنى مشاهدة وقسم واخبار لثقال فكانه يقول
 اقسم بالله لقد اظلمت على ذلك وانا اخبر به وهذه المعنى مفقودة
 في غيره فتعذر حتى لو زاد فيها اعلم بطلانك وحكمها وجوب الحكم
 على القضا بموجبها بعد التزكية بمحض افتراضه فورا في ثلاث
 قد مناهما فلما منع بعد وجوب شرائطها اتم لتركه الفرض واستحق
 الغزل لنفسه وعذر لارتكابه ما لا يجوز شرعا زيلعي وكفران لم يبر
 الوجوب اي ان لم يعتد بافتراضه عليه بن ملك واطلق الكافي
 كفره واستظهر الصلوات ويجب ادائها بالطلب ولو حكا كاتر
 لكن وجوبه بشروط سبعة مبسطة في الجبر وغيره منها عدالة
 قاض وقرب مكانه وعلمه بقبوله او بكونه اسرع قبولا وطلب المدعي
 لو في حق العبد ان لم يوجد بدله اي بدل الشاهد لانه فرض كتابة تنوير
 او لم يكن الاشاهدان لتحمل اواذ وكذا الكتاب اذا تعين لكن له اخذ
 الاجرة لا للشاهد حتى لو اركبه بلا عذر لم تقبل وبه تقبل الحديث
 اكرمو الشهود وجوز الشفعا الاكل مطلقا وبه يفهم جواز فرة المص ويحرم
 الاداء بلا طلب للشهادة في حقوق الله تعالى وفي كثيرة عدنها
 في الاشياء اربعة عشر قال ومتى اخر شاهد الحسبة شهادته بلا

عذر

فسق فترد كطلاق امرأة اي باينا وعتق امة وتديرها وكذا عتق عبد
 وتديره شرح وهبانية وكذا الرضاع ككتاباه وهل يقبل جرح الشاهد
 حسب الظاهر نعم لكونه حقا لله تعالى الاشياء فبلغن ثمانية و
 عشر وليس لنامدع حسب الامة الوقف على المرحوم فليحفظ و
 في الحدود ابر الحديث من ستر ستر فالاولى للكتان لانه تنسك بحج

سترها

والأولى ان يقول الشاهد في الترقية اخذ احياء الحق لسرق رعاية للستر
ونصابها للزنا اربعة رجال ليس منهم بن زوجها ولو علق عتقه بالزنا
وقع رجلين واحد ولو شهد ابعثه ثم اربعة بزناه محصنا فاعتقه
القتل ثم رجع ثم رجع الكل ضمن الاولان قيمته لمولاه والاربعة
دبته له ايضا لو وارثه ولبقته الحدود والقود ومنه اسلام كما ذكر
لما اختلفت له بخلافه لا في نفي بحد ومثله ردة مسلم رجلا لا العلق
فيقع ولا يحد كما في ولادة واستهلال الصبي للصلاة عليه والاداء
عندما والشقها واحد وهو ربح فيع والبكارة وعبوب النشابة
بطلع عليه الرجال مرة مرة مسلمة والثنان احوط ولا يصح قبول رجل
واحد خلاصة وفي البرج من كمال اللفظ ان العلم اذا شهد منفردا
في حودث الصبي ان قبل شهادته انتهى فيلحفظ ونصابها غيرها
من الحقوق سواء كان الحق ما الا او غيره ككاح وطلاق ووكالة وصحة
واستهلال صبي لولادته رجلا لا في حودث صبي المكث
فانه يقبل فيها شهادة العلم منفردا في حودث صبي من التمسك ورجل
وامرأتان ولا يفرق بينهما لقوله تعالى فتذكر احداها الاخرى ولم
تقبل شهادة اربع بل ارجل لبك نخر وجهن وخصمن لا يئة
الثلاثة بالاموال وتوابعها ولزم في الكل من المراتب الاربع
لفظ شهد بلفظ المضارع بالاجماع وكل ما لا يشترط فيه هذا اللفظ
كطهارة ماء ورؤية هلال فهو اخبار لا شهادة لقبولها والعدالة
لوجوبه في التماسع العدل ان لم يطعن عليه في بطن ولا فرج ومنه
الكذب لخروجه من البطن لا الصحنه خلافا للشقها فلو فضحها
فاسق نفذ ونم في الا ان يمنع منه اي من القضاء بشهادة الفاسق
الامام فلا ينفذ لما مرته بنافق وينقد بزمان ومكان وحادثه
وقول معتد حتى لا ينفذ فضاؤه باقوال ضعيفة وما في القسبة
والجبن من قبول ذي الرقة الصادق فقول الشقها بجر وضعفه
الكمال بانه تغليل في مقابلة الضر فلا يقبل واقرة المص وهي ان على
حاضر يحتاج الشاهد الى الاشارة الى ثلاثة مواضع اعني الخصمين
والشهود به لو عيننا لاديننا وان غايب كل في نقل الشهادة وبت
فلا بد لقبولها من نسبت الى جده فاليك في ذكر اسمه واسم ابيه وصن

الا اذا كان يعرف بها اي بالصناعة لا بحالة بان لا يشاركه في المص
غيره فلو فضح بالاد كرجلة نفذ فالعبر النقيض لا تكبر الحروف حتى
لو عرف باسمه فقط وابلقه وحده كفي جامع الفصولين ومنه فقط
ولا يسأل عن شاهد بلا طعن من الخصم الا في حد وقود وعند عايشا
في الكل ان جهل بحالهم ستر او علم به بغيره وهو خلاف زمان لانها
كانا في القرن الرابع ولو كلفنا بالستر جازم به بغيره سراجية وكفي في التزك
قول التزك هو عدل في الاصح بثبوت الحرية بالذارد ر ر بغيره الاصل
كان في دار الاسلام الحرية فهو يعاينه جواب عن النقص بالبعدو
بدالات عن النقص بالحدود ان كمال والتقدير من الخصم الذي لم يربح
اليه في التقدير لم يربح فلو كان ممن يربح اليه في التقدير لم يربح
والمراد بتعديله تركب بقوله هم عدول زاد كلفهم خطأ او نسوا
لم يرد واما قوله صدقوا وهم عدول صدقة فانه اعتراف بالحق
فيفض بقراره لا بالبيئة عند المجور اختيار وفي البحر عن التزك بحال التزك
في زماننا التقدير التزك اذ الجهول يعرف الجهول واقرة المص
نقل عن الصيرفية فتوبضه للفتى قلت ولا تنس ما مر عن
عن الاشياء والشاهد له ان يشهد بما سمع او راي في مثل البيع و
او بالنقطة فيكون من المرى والاقرار ولو بالكتابة فيكون مرييا وحكم
الحاكم والغصب والقتل وان لم يشهد عليه ولو تخلفا يرى وجه المقر
وبفهمه ولا يشهد على مجبهما عه منه الا اذا بين القابل بان لم يكن
في البيت غيره لكن لو فتر لا يقبل امر او يمس شخصها اي القابلة
مع شهادة اثنين بانها افلانة بنت فلان بن فلان ويكفي هذا الشها
على الاسم والنسب وعليه الفتوى جامع الفصولين فرع في الجواهر
عن محمد لا ينبغي للفقهاء كتب الشهادة لان عند الاداء يبغضهم
المدعي عليه فيضره واذا كان بين الخطئين بان اخرج المدعي خطا قرار
المدعي عليه فأنكر كونه خطه فاستكتب فكف وبين الخطئين شا
ظاهرة على انها خطي واحد لا يحكم عليه بالمال هو الصحيح خاتمة وان
افترق قاضي المدية بخلافه فلا يعول عليه واما يعول على هذا الصحيح
لان قاضي خان من اجل من يعمد على تصحيحه كذا ذكره المصنفنا وفي
كتاب الاقرار واعتمده في الاشياء لكن في شرح الوهبانية لوقال هذا

بنت

خطه لكن ليس على هذا المال ان كان الخط على وجه الرسالة مصدرا
معنونا لا يصدق وبانهم بالمال ونحوه في المنطق وفناوى قارى
الهداية فربما ذلك ولا يشهد على شهادة غيره ما لم يشهد عليه وقدره
في النهاية بما اذا سمع في غير مجلس القضا فلو فيه جاز وان لم يشهد
شربا لينة عن المومنة وبجائفة تصوير صدر الشيخ وغيره
وقوله لا بد من التمثل وقبول التمثل وعدم التمثل بعد التمثل لا يظهر
نعم الشهادة بقضاء القضا صحة وان لم يشهد بها القاضي عليه
وقدره ابو يوسف بمجلس القضا وهو لا حوط ذكره في الخلاصة كفى عدل
واحد في نفي عشر رسالة عما في الاشياء منها اخبار القضا باثبات
المجوس بعد المدة والتركيبية اي تركيبة التدرج واما تركيبة العلانية فتشأ
اجماعا ونجمة الشاهد والمخبر والرسالة من القضا الى المولى ولا يشأ
احوط وجاز تركيبة عبد وصبي وولد وقد نظم ابن وهب منها الشعر فقال

ويقبل عدل واحد في تقوم	وجرح ونغديل وار شيقدر
ونجمة والسلم هل هو جيت	واقلاسه الارسال والعيطير
وصوم على ما ترو عند عالة	وموت اذ الشاهد ينحبر

والتركيبية للذي يكون بالامانة في دينه ولسانه وبده وانه صاحب
يقظة فان لم يعرفه المسلمون سألوه عنه عدول المشركين اختيارا وفي
وفي المنطق عدل نصرته ثم اسلم قبلت شهادته ولو سكر الذي لا يقبل
ولا يشهد من راي خطه ولم يذكرها في الحاشية كذا القضا والراوى مشابهة
للخط للخط وجوزه لو في حوزة وبه ناخذ بجر عن الشيخ ولا يشهد احد بما لم
يعانيه بالاجماع الا في عشرة على ما في شرح الوهبانية منها العفو وكولا
عند الشفا والمهر على الاصح بزازية والنسب والموت والتكاح والنكاح
بزوجه وولاية القضا واصل الوقف قبل وشرايطه على المختار كما
من في بابيه واصله هو كل ما يتعلق به صحة ونوقف عليه ولا في شرطه
فله الشهادة بذلك اذا خبر به بها بهذه الاشياء من يشأ الشاهد به
من خبر جماعة لا يتصور توأطهم على الكذب بلا شرط عدالة او شرط
عدلين الا في الموت فيكفي العدل ولو انفى وهو المختار مني وفي وقدره
شارح الوهبانية بان لا يكون الخبر متصفا كورث وموحي له ومن في يد
شيء سوى رفيق علم ربه ويعبر عن نفسه والا فهو كمنع لك ان تشهد

انه له ان وقع في قلبك ذلك اي انه ملكه والا لاولو عاب القضا
ذلك جازلة القضا به بزازية اي اذا ادعاه للمالك والا لاولو قدر
الشاهد للقضا ان شهادته بالتشامع وبمعابنة ردت على البصير
الا في الوقف والموت اذا فرغوا الا في خبرنا به من تنقيه تقبل على
الا في خلاصة بلي في الغريبة عن الحاشية معنى التنفير ان يقول لا شهدنا
لا نسمعنا من الناس في الوقف الا في الغائبين ذلك ولكنه اشهر عندنا
جازت في الكل وصحة شارح الوهبانية وغيره **باب القول**
وعدمه اي من يجب على القضا قبول شهادته ومن لم يجب لامن يجب
لصحة الفاسق مثلا كما حققه المصنف بعاقوبياتنا وغيره تقبل من
اهل الاهواء اي اصحاب بدع لا تكفد كجبر وقد رور فض وخروج
ونشبه ونعطيل وكل منهم اشاع فرقة فصا والاشياء وسبعين
الا في الخطا بية صنف من الروافض يرون الشهادة لشبههم ولكل من حلف
انه محق فردم لا يبدعهم بل التهمة الكذب ولم يبق لمذهبهم ذكر جبر ومن
الذي كوى عدل في ديبهم جومرة على مثله لا في خبر ما بل على ما في
الاشياء وتبطل باسلامه قبل القضا وكذا الوجده لو بعقوبة كفود
بحر وان اختلفا مسألة كالمهود والنصارى والذي على الثامن لانه
ولا مرتد على مثله في الاصح وتقبل منه على ثامن مثله مع اتحاد الدار
لان اختلاف دارها يقطع الولاية كما يمنع التوارث وتقبل من عدو
بسبب الدين لانها من الدين بخلاف الذنوبة فانه لا يباين من
التقول عليه كما ينبغي واما الصديق لصديقه فتقبل اذا كانت
الصدقة متناهية بحيث ينصرف كل في مال لا خرفنا وى المص
معز بالمعين الحكم ومن مرتكب صغيرة بلا اصل ان اجنب الكبار
كلها وثلث صوابه على صفاره درر وغيرها قال وهو معنى
العدالة وفي الخلاصة كل فعل يرفع المروءة والكوم كبيرة واقوة بن الكمال
قال ومن ارتكب كبيرة سقطت عدالته ومن اقلق لومن عذر
والا لوبه ناخذ بجر والاسم نهائى من الكبار كهر بن كمال وخصه
واقطع وولد الزنا ولو بالزنا خلافا للمالك وخشى كلفه ومشكلا ولا
فلا اشكال وعقب عقبة وعكس الالف في الخلاصة شهدا بعد
عقبة ان المثنى كذا عند اختلاف بايع ومشار لم تقبل لجر النفع بانها

قبولها اولايصح

العتق ولا فيه وعنه ومن محرر رضا او مضاهرة الا اذا امتدت
 لخصومة وخاصة مع ما في القنية وفي الخزانة نخاصم الشهود و
 المذموم عليه تقبل لو عدوا ومن كافر على عبد كافر مولاه مسلم وعلى وكيل
 حر كافر موكله مسلم لا يجوز عكس لقبامهما على مسلم فصد او في الاول
 ضمنا وتقبل على ذم ميت وصيه مسلم ان لم يكن عليه دين لمسلم بجر
 وفي الاشياء لا تقبل شهادة كافر على مسلم لانها كتمان وضرورة في مثلها
 في الايضا شمس كافر ان على كافر انة او على كافر وحضر مسلم عليه حق
 لليت وفي النسب شهد ان النصراني بن الميت فادعى على مسلم بحق
 هذا سخف او وجهه في الذر والغال للسلطان الا اذا كانوا اعوانا
 على الظلم فلا تقبل شهادتهم لغلبة كونهم القرية والمجاورة والضرف و
 المعروفون في المراكب والعرفاء في جميع الاصفاء ومحض فضة العهد
 والوكلاء المفعلة والصنكاف وضمان الجهات كقاطعة سوق
 الخاسين حتى حل عن الشاهد لشهادته على باطل فتح وبجر وفي الوثائق
 امير كبر راد على فشده عماله ونوابه ورعاياه لا تقبل كشهادة الزنا
 لرب الارض وقيل اراد بالعمال المحترفين اي بحرفة لا بقة به وهي مودة
 ابايه واجداده ولا فلا مودة له لو دنية فلا شهادة له لما عت في حد
 العدالة في حق وافر المصل لا تقبل من اعنى اي لا يقضي بها ولو قضى صح وعم
 قوله مطلقا ما لو عوي بعد الاداء قبل القضاء وما جاز بالتماع خلافا
 للثنا وافاد عدم قبول الاخرين مطلقا بالاولى ومرد ومملوك ولو
 مكانا او مبعضا وصحبه ومغفل ومجنون لا في حال صحته الا ان
 يتحل في الرق والتميز وادى بعد الحربة ولو لعنفه كاتم وعبد يبيع
 وكذا بعد ابصار واسلام ونوبة فسق وطلاق زوجة لأن المعبر
 حال الاداء شرح تكمله وفي الجرمي حكم برده لعلة ثم زالت فشده فيها
 لم تقبل الا اربعة عبد وصحة واعى وكافر على مسلم وادخال الكمال
 احد الزوجين مع الاربعة سهو ومحدود في قذف تمام الحد وقيل
 بالاكثر وان تاب بتكذيب نفسه في حق لان الزم من تمام الحد بالنصر
 الاستثناء منصرفا اليه وهو اولئك هم العاسفون لا ان يحذروا
 في القذف فيسلم فيقبل وان ضرب اكثره بعد اسلامه على الظاهر
 بخلاف عبد حد فقط لم تقبل او يقيم الحد وبيتة على صدقه اما الزمة

على زناه او ثنتين على اقراره به كما لو برهن قبل الحد بجر وفي العاسفون
 تاب تقبل شهادته لا للحد ودقذف والمعروف بالكذب و
 شاهد الزور لو عد لا لا تقبل ابدأ منقط لكن سيجي تجميع قبولها و
 مسجون في حادثة تقع في السجن وكذا لا تقبل شهادة الصبي فيما يقع
 في الملاعب ولا شهادة النسا فيما يقع في الحمامات وان مت الحاضر
 لمنع الشرع عما يستحقه السجن وملاعب الصبيان وحمامات النساء
 فكان التفسير مضافا اليهم لا الى الشرع بزازية وصغرى وشربا
 لكن في الحاوي تقبل شهادة النساء وحدهن في القتل في الحمام بحكم الله
 كيا بهدر الدم انتهى فلتنبيه عند الفتوى وقد من قبول شهادة
 العلم في حوادث الصبيان والزوجة لزوجها وهو لها وجاز عليها
 الا في مثلين في الاشياء ولو في عدة من ثلاث لما في القنية ظننا
 ثلاثا وهي في العدة لم تجز شهادته لها ولا شهادتها له ولو شهد
 لها ثم تزوجها بطلت خاينة فعلم منع الزوجية عند القضاء لا قبل
 او اداء والفرع لاصله وان علا الا اذا شهد الحد لابن ابنة على ابنة ابنة
 قال وجاز على اصله الا اذا شهد على ابنة لأمه ولو بطلاق ضررتها
 والام في نكاحه وفيها بعد ثمان ورق لا تقبل شهادة الاثني الف
 الا في مسألة القتال اذا شهد بعفو وطالمقتول فرجعه وبالعكس
 وبسد لعبد ومكاتبه والشريك لشريكه فيما هو من شركته لانها
 لنفسه من وجه في الاشياء للخصم ان يطعن بثلاثة ربي وحد وثمة
 وفي فتاوى النصف لو شهد بعض اهل القرية على بعض منهم بزيادة المخرج
 لا تقبل ما لم يكن خراج كل ارض معينا او لاخرج للشاهد وكذا اهل قرية
 شهدوا على ضبعة انها من قريتهم لا تقبل وكذا اهل سكة يشهدون
 بشيء من مصالحه لو غير نافذه وفي التافذة ان طلب حق النفس
 لا تقبل وان قال لا اخذ شيئا تقبل وكذلك في وفاء المدرسة انتهى فليحفظ
 ولا جبر للحاضر استأجر مساهمة او مشاهدة او طاعة والتابع والتلذذ
 الخاص الذي بعد ضرر استأذه ضرر نفسه ونفعه نفع نفسه درر
 وهو معنى قوله عليه الصلاة والسلام لا شهادة للقانع باهل البيت
 اي الطالب معاشه منهم من القنوع لان من القناعة ومفاده قبول
 شهادة التاجر والاستاذ له ونحوه الفتح من يفعل المزدى و

وَأَمَّا بِالْكَسْرِ فَالْتَكْتِ الْمَتَلَبِينَ فِي أَعْصَابِهِ وَكَلَامُهُ خَلْقٌ فَيَقْبَلُ بِحُرُوفِهِ
وَمَغْبِيَةٍ وَلَوْ لَنَفْسِهَا حُرْمَةً رَفَعَ صَوْتَهَا دَرَرْ وَبَنِيهِ نَقِيدُهُ بِمَدَامَتِهَا عَلَيْهِ
لِيُظْهِرَ عَنِ الْقَدْحِ كَيْفَ مَدَّ مِنَ النَّبِيِّ عَلَى الْهُدَى ذَكَرَهُ الْوَلَدُ وَنَاجِيَهُ
فِي مَصِيبَةٍ غَيْرِهَا بِأَجْرٍ دَرَرْ وَفِيهِ زَادَ الْعَيْنُ فَلَوْ فِي مَصِيبَتِهَا تَقْبَلُ
عَلَيْهِ الْوَلَدُ بِزِيَادَةِ اضْطِرَّارِهَا وَتَسْلَابُ صَبْرُهَا وَخِيَارِهَا فَكَانَ
كَالشَّرْبِ لِلتَّوَدُّعِ وَغَدَّ وَبَسْبَبَ الدُّنْيَا جَعَلَهُ ابْنُ كَمَالٍ عَكْسَ
الْفَرْعِ لِأَصْلِهِ فَتَقْبَلُ لَهُ لِأَعْلَى وَاعْتَمَدَ فِي الْوَهَابِيَّةِ وَالْحَبِيبَةِ فَيُؤَلِّمُهَا
مَا يَمُوقِي بِبَيِّنَاتٍ قَالُوا وَلَوْ لِحَقْدِ فَقْدِ نَهَى عَنْهُ فِي الْأَشْيَاءِ فِي نَتْمَةٍ قَائِدٌ
إِذَا جُمِعَ الْحَلَالُ وَالْحَرَامُ وَلَوْ الْعَدَاوَةُ لِلدُّنْيَا لَا تَقْبَلُ سَوَاءً شَهِدَ عَلَى عَدُوٍّ
أَوْ غَيْرِهِ لَا تَهْتَفِيقٌ وَهُوَ لَا يَخْتَرِي وَفِي فَتَاوَى الْمَصْرِ لَا تَقْبَلُ شَهَادَةُ الْبَاحِلِ
عَلَى الْعَالِمِ الْفَقِيرِ بِتَرْكِ مَا يَجِبُ تَعْلَمُهُ شَرْعًا فَجَبَدَ لَا تَقْبَلُ شَهَادَتُهُ
عَلَى مِثْلِهِ وَغَيْرِهِ وَلَكِنْ كَيْفَ تَعْذِرُهُ عَلَى تَرْكِ ذَلِكَ ثُمَّ قَالَ وَالْعَالَمُ
مَنْ يَسْتَجِرُّ الْمَعْنَى مِنَ التَّرْكِيبِ كَمَا يَحْقُقُ وَيَنْبَغِي وَمَجَازُ فِيهِ كَلَامُهُ أَوْ يَحْتَلِ
فِيهِ كَثِيرٌ أَوْ اعْتَادَ شَتَمَ أَوْلَادَهُ وَغَيْرَهُمْ لِأَنَّهُ مَعْصِيَةٌ كَبِيرَةٌ كَتَرَكَ
زَكَاةَ أَوْ جَمْعَ عَلَى رَوَابِةٍ فَوَرَبَتْهُ أَوْ تَرَكَ جَمَاعَةً وَجَمْعَةً أَوْ كُلَّ فَوْقَ شَيْءٍ
بِلَا عَذْرِ وَخُرُوجٍ لِنَجْفَرُ قَدْرُومٍ أَمِيرٍ أَوْ رُكُوبٍ بِحُرُوفٍ لِبَسِّ حَرِيرٍ وَبُولٍ
فِي سَوْقٍ إِلَى قَبِيلَةٍ أَوْ شَمْسٍ أَوْ قُرُوفٍ طَبْلِيٍّ وَمُسْفَرَةٍ وَرَفَاصٍ وَشَتَامٍ
لِلدَّابَّةِ وَفِي بِلَادٍ نَابِشْتُمُونَ بِبَايَعِ الدَّابَّةِ فَتَحِ وَغَيْرِهِ وَفِي شَرْحِ الْوَقْفَاتِ
لَا تَقْبَلُ شَهَادَةُ الْبُخْلَى لِأَنَّهُ لِيَخْلَاهُ بِسْتَفْصَةٍ فَمَا يَنْعَرِضُ مِنَ النَّاسِ فَيُجَانِبُ
زِيَادَةَ عِلَاقَتِهِ فَلَا يَكُونُ عَدْلًا وَلَا شَهَادَةً لَا شَرَفَ مِنْ أَهْلِ الْهَرَقِ فَتَقْبَلُهُمْ
وَنَقْلُ الْمَصْرِ عَنْ جَوَاهِرِ الْفَتَاوَى وَلَا مِنْ اتِّقَالٍ مِنْ مَذْهَبِكَ حَنِيفَةً إِلَى
مَذْهَبِ الشُّعْبَةِ قَالُوا وَكَذَا بَايَعُ الْأَكْفَنَ وَالْمَنْوُوطَ لَتَمِيتِ الْمَوْتَ وَكَذَا الدَّلَالُ
وَالْوَكِيلُ لَوَبَايَعَاتِ الْكُتَّامِ أَمَّا الْوَشْهَادَةُ أَمْرًا تَقْبَلُ وَالْحَبْلَةُ أَمْرًا
بِشَهَادَةِ الْكُتَّامِ وَلَا يَذْكُرُ الْوَكِيلُ بِتَرْكِ زِيَادَةِ وَتَسْهِيلٍ وَاعْتَمَدَ قَدْرِي
أَقْدَرِي فِي وَاقِعَاتِهِ وَذَكَرَهُ الْمَصْرِ فِي اجَارَةِ مَعِينِهِ مَعْرِيًا لِلْبَزَارَةِ وَتَحَفٍ
أَنَّهُ لَا تَقْبَلُ شَهَادَةُ الذَّلَالِينَ وَالصُّكَّالِينَ وَالْمُحْضَرِينَ وَالْوَكِيلَ الْفَتَعْلَةَ
عَلَى الْوَبْهَدِ وَنَحْوِهِ فِي فَتَاوَى مُؤَيَّدِ زَادَهُ وَفِيهَا وَصْفُهُ خَرَجَ مِنَ الْوَصْفِ
بَعْدَ فَيُؤَلِّمُ نَجْمَ شَهَادَتِهِ لِمَيْتٍ أَبَدًا وَكَذَا الْوَكِيلُ بَعْدَ مَا خَرَجَ مِنَ الْوَكِيلِ
أَنْ خَاصَمَ تَقَافًا وَلَا فَكْذًا كَذَلِكَ عِنْدَ أَبِي يَوْسُفَ وَمَدَّ مِنَ الشَّرْبِ

لِغَيْرِ الْخِلَافِ بِقَطْرَةٍ مِنْهَا يَرْتَكِبُ الْكِبِيرَةَ فَتَرَدُّ شَهَادَتُهُ وَمَا ذَكَرَهُ
ابْنُ الْكَمَالِ غَلَطَ كَمَا تَرَاهُ فِي الْجَوْهَرِ قَالُوا فِي غَيْرِ الْخَيْرِ بِشَرْطِ الْأَدَمَانِ
لَا أَنْ شَرِبَهُ صَغِيرَةً وَأَتَمَّ قَالُوا عَلَى الْمَرْبُوعِ الشَّرْبِ لِلتَّوَدُّعِ فَلَا يَبْقُطُ
الْعَدَالَةُ لِشَبْهِهِ الْاِخْتِلَافِ صَدْرَ الشَّرْبِ وَابْنُ كَمَالٍ وَمَنْ يَلْعَبُ
بِالصُّبْحَانِ لِعَدَمِ مَرْوَتِهِ وَكَذِبِهِ غَالِبِ كَافِي وَالظُّبُورُ لَا إِذَا سَكَا
لِلْاِسْتِنَاسِ فِي بَاسِحٍ لِأَنَّهُ يَجْرَحُ غَيْرَهُ فَلَا لَأَكْلِهِ الْحَرَامَ عَيْنُهُ وَعَيْنَانُهُ
الظُّبُورُ وَكُلُّهُ مَوْشِيْعٌ بَيْنَ النَّاسِ كَالطَّنَابِيرِ وَالزُّمَيْرِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ شَيْعًا
يُخَوِّلُهُ وَضَرْبُ الْقَصْبِ فَلَا إِذَا فَحْشَ بَابِ كَانُوا بِرُقُصُونَ بِهِ خَائِنَةً
لِدُخُولِهِ فِي حَدِّ الْكِبَارِ بِحُرُوفٍ مِنْ بَغْيِهِ لِلنَّاسِ لِأَنَّهُ يَجْمَعُهُمْ عَلَى كِبِيرَةٍ
هَدِيَّةٍ وَغَيْرِهَا وَكَلَامُ سَعْدِ بْنِ قَدْرِي يُفِيدُ تَقْيِيدَهُ بِالْأَجْرَةِ فَتَأْتِلُ
وَأَمَّا الْمَعْنَى لِنَفْسِهِ لَدَفِ وَحُشَّةٍ فَلَا يَأْسِرُهُ عِنْدَ الْعَامَّةِ عَيْنَانُهُ
وَصَحْحَةُ الْعَيْنِ وَغَيْرِهِ قَالُوا وَلَوْ فِيهِ وَعُظُّ وَحَكْمَةٌ فَجَانِبُ تَقَافًا
وَمِنْهُمْ مَنْ أَجَازَهُ فِي الْعَرَبِيِّ كَأَجَازِ ضَرْبِ الدَّفِ فِيهِ وَمِنْهُمْ مَنْ أَبَا
مُطْلَقًا وَمِنْهُمْ مَنْ كَرِهَهُ مُطْلَقًا أَنْتَهَى وَفِي الْجَوْهَرِ وَالْمَذْهَبِ حُرْمَتُهُ
فَانْقَطَعَ الْاِخْتِلَافُ بِظَاهِرِ الْهَدْيَةِ أَنَّهُ كَبِيرَةٌ وَلَوْ لِنَفْسِهِ وَاقْرَأْ الْمَصْرِ
قَالَ وَلَا تَقْبَلُ شَهَادَةَ مَنْ يَجْمَعُ الْفَنَاءَ أَوْ يَجْلِسُ بِمَجْلِسِ الْفَنَاءِ زَادَ الْعَيْنُ
أَوْ يَجْلِسُ فِي الْفُجُورِ وَالنَّبِيْرِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَأَنَّ اِخْتِلَافَهُ بِهِمْ وَتَرَكَ الْأَمْرَ
بِالْمَعْرُوفِ بِسُقْطِ عَدَالَتِهِ أَوْ يَرْتَكِبُ مَا يَحْدِثُ بِهِ لِمُسْقٍ وَمُرَدَّهُ مِنْ
تَرْكِ كَبِيرَةٍ قَالَهُ الْمَصْرِ وَغَيْرُهُ وَيَدْخُلُ الْحَمَامُ بِغَيْرِ زَارٍ لِأَنَّهُ حَرَامٌ
يَلْعَبُ بِبُرْدٍ أَوْ طَابِ مُطْلَقًا بِزَادَ أَمَّا الشُّطْرُ بِخُفِّهِ فَلَشَبْهِهِ الْاِخْتِلَافُ
شَرْطُ وَاحِدٍ مِنْ شَيْءٍ فَلَا قَالُوا أَوْ يَبْقَى مِنْ شَيْءٍ أَوْ يَبْرُكُ بِهِ
الصَّلَاةُ حَتَّى يَفُوتَ وَقْتُهَا أَوْ يَحْلِفُ عَلَيْهِ كَثِيرًا أَوْ يَلْعَبُ بِهِ عَلَى الطَّرِيقِ
أَوْ يَذْكُرُ عَلَيْهِ فَنَقَا أَسْأَلُ أَوْ يَدَوِّمُ عَلَيْهِ ذَكَرَهُ سَعْدُ بْنُ قَدْرِي مَعْرِيًا لِلْبَزَارَةِ
وَالْعَرَبِ وَأَيُّ كُلِّ الرِّبَا فَيَدُوهُ بِالشُّهْرَةِ وَلَا يَحْفَظُ أَنْ يَنْسُقَ بِمَعْنَاهَا شَرْعًا
إِلَّا أَنْ يَنْفَضَّ لَا يَبْتَغِ ذَلِكَ تَعْلِيمُ ظُهُورِهِ فَالْكُلُّ سَوَاءٌ بِحُرُوفٍ فَلْيَحْفَظْ
أَوْ يَبُولَ وَيَأْكُلْ عَلَى الطَّرِيقِ وَكَذَا كُلُّ مَا يَخْلُ بِالرُّقَّةِ وَمَنْ كَشَفَ عَوْرَتَهُ
لِيَسْتَجِي مِنْ جَانِبِ الْبِرَّةِ وَالنَّاسِ حُضُورًا وَقَدْ كَثُرَ فِي زَمَانِنَا فَتَحِ
أَوْ يَظْهَرُ سَبُّ السَّلَفِ لَظْهَرُ فُسْكَهُ بِخِلَافٍ مِنْ بَحْفِيهِ لِأَنَّهُ فَاسِقٌ
مُسْتَوْرٍ عَيْنُهُ قَالَهُ الْمَصْرِ وَأَتَمَّ قَائِدُ نَابِ السَّلَفِ تَبْعًا لِكَلَامِهِمْ وَالْأَمْرُ

فالأولى ان يقال سب المسلم لسقوط العدالة بسبب المسلم وان لم يكن
 من السلف كما في التبرج والتهابة وفيها الفرق بين السلف والخلف
 ان السلف الصالح الصدر الأول من التابعين منهم بوجيفة
 رضى الله تعالى عنه والخلف من بعدهم في الخبر وبالسكون في التبرج
 وفيه عن العناية عن ابي يوسف لا قبل شهادة من سب الصحابة
 وقبلها ممن تبرأ منهم لانه يعتقد دينا وان كان على باطل فلم يظهر
 فقه بخلاف السبب شهد ان اباها اوصى اليه فان ادعاه صحته
 شهادتها استخسنا كاشهادة دائمي البت ومدبونية والموصي لها وصية
 ثالث على البصاء وان نكر لان القصة لا يملك اجبار احد على قبول
 الوصية بحسب ما لا قبل لوشهد ان اباها الغائب وكما بقصد بونه
 وادعى الوكيل او نكر والفرق ان القصة لا يملك نصب الوكيل عن
 الغائب بخلاف الوصية شهد الوصي اوصى اليه البت بخلاف البت بعد
 عزله القصة عن الوصاية ونصب غيره او بعد ما درك الورثة
 لا قبل شهادة تملكت في ماله وغيره خاصه والاحلول الوصي يملك البت
 ولذا لا يملك عزل نفسه بلا عزل قاض فكان البت نفسه فاستوى
 خصامه وعدمه بخلاف الوكيل فلذا قال ولو شهد الوكيل
 بعد عزله للموكل ان خاصه في مجلس القصة ثم شهد بعد عزله لا قبل
 اتفاقا للثمة والاقبل لعدم ما خلافا لثمة فجعله كالوصي
 سراج وفي قامة الزبلي كل من صار خصما في حادثة لا قبل شهادته
 فيها ومن كان بعينه قد ان يصير خصما ولم ينصب خصما بعد قبل
 وهذا ان الاصل ان تنفق عليها وتماه فيه قيدنا بمجلس القصة لانه
 لو خاصه في غيره ثم عزله قبلت عند ما كان لوشهد في غير ما وكل فيه
 او عليه جامع الفتاوى وفي البرازية وكله بالخصومة عند القصة
 فخاصه المطلوب بالف درهم عند القصة ثم عزله فشهد ان موكله
 على المطلوب مائة دينار قبل بخلاف ما لو وكله عند غير القصة
 وخاصه وتماه فيها قبلت عند ما خلافا لثمة شهادة اثنين بدين
 على البت لرجلين ثم شهد الشهود لهما الشاهد بدين على البت لان
 كل فرقة يشهد بالدين في الذمة وهي قبلت متوقفا شقة فلم تقع الشركة
 له في ذلك بخلاف الوصية بغير عين كلف وصايا الجمع وشروحه

وبسبب ثمة وكشهادة وصيين لورث كبير على اجنبه في غير ما البت
 فانها مقبولة في ظاهر الرواية كما لو شهد الوصيان على اقرار البت بدين
 معين لورث بالغ تقبل بدينه ولو شهد في ماله على البت لا خلافا
 لهما ولو لصغير لم تجز انقفا او سبجي في الوضاي كما لا قبل الشهادة
 على جرح بالفتح اى فسق مجرد عن اثبات حق الله تعالى والعبد فان تضمن
 قبلت ولا لا قبل بعد التقدير ولو قبله قبلت اى الشهادة بلا اخبار
 ولومن واحد على الجرح المجرد كذا اعتمده المصنف لما قرره صدر الشريعة
 واقرة من الاخسر ووارد له تحت قوله المدفع سهل من الوقع وذكر وجه
 واطلق ابن الكمال ردها تبعا لعامة الكتب وذكر وجهه وظاهر كلام
 الولي وعزى زاده الميل اليه وكذا القصة في حيث قال وفيه ان القصة
 لم يلتفت لهذه الشهادة ولكن بركى الشهود ستر وعلمنا فان عدلوا قبلها
 وعزاه للمضمرات وجعله البرجس على قولها لا قوله فنبت مثل
 ان يشهد ولا على شهود المدعى على الجرح المجرد بانهم فسقة او زناة او كالة
 الربا او شرية الخروا على اقرارهم انهم شهدوا بزورا وانهم اجروا هذه
 الشهادة او ان المدعى بطل في هذه الدعوى وانه لا شهادة لهم على المدعى
 عليه في هذه الحادثة فلا يقبل بعد التعديل باقيله درر واعتمده
 المصنف وقبل لوشهد واستعلى الجرح المركب كما قرار المدعى بفسقهم واقاره
 بشهادتهم بزورا ويانه استاجرهم على هذه الشهادة او على اقرارهم انهم
 لم يحضروا المجلس الذي كان فيه الحق عينه وانهم عبيد او محدودون
 بقذف او انه ابن المدعى او بره عناية او قاذف والمقدوف يدعيه
 او انهم زنا او وصفوه او سرقوا من كذا وبينة وشربوا الخمر ولم يتفاد
 العهد كلف بابه او قتلوا النفس عمد عينة وشركاء المدعى والمدعى مال
 او انه استاجرهم بكذا للشهادة واعطاهم ذلك مما كان له عنده
 من المال ولو لم يمت له لم تقبل الدعوة لا سبجا لغيره ولا ولاية له عليه
 اولم صالحتهم على كذا ورفعت اليهم رشوة والا فلا صح بالبعث
 الشرعى ولو قال ولم دفعه لم يقبل على ان لا يشهد واستأزوا
 قد شهدوا وزورا وان اصلح اعطيتهم وانما قبلت في هذه الصور
 لانها حق الله تعالى والعبد فست الحاجة لاحيانها شهد عدل
 فلم يبرح عن مجلس القصة ولم يطل المجلس ولم يكذب المشهود له

حتى قال او تمت اخطات بعض شهادة ولا منافضة قبلت
 شهادة به بجميع ما شهد به لو عد لا ولو بعد القضاء وعلبه الفتوى
 خاتمة ويجوز قلت لكن عبارة الملتقى تقتضيه قبول قوله وامت وانه يقتضيه
 بملق وهو مخار السرخس وغيره وظاهر كلام الاكل وسعدى
 ترجحه فتنبه ونصروا ان قاله الشاهد بعد قيامه عن المجلس قبل
 على الظاهر جبا طاكوكا والواقع الغلط في بعض الحدود والشبهة
 بينة انه اى المجرع مات من المجرع ولو من بينة الموت بعد البرء ولو
 اقام اولياء مقتول بينة على ان زيدا جرحه وقتله واقام زيدا بينة
 على ان القاتل قال ان زيدا المجرع ولم يقتل بينة زيدا ولو من
 من بينة اولياء المقتول بجميع الفتاوى وبينة الغيب من يتم بلع اول
 بينة كون القيمة اى قيمة ما اشتراه من وصيته في ذلك الوقت مثل ان
 لانه اثبت امر زيدا وان بينة الفساد ارجح من بينة الصحة درر
 خلافا لما في الوصاية لما بدون البينة فالقول لم تدعى الصحة
 مبنية وبينة كون النصرة في نحو تدبير وخلع او خصومة ذاعقل
 اولى من بينة الورثة مثلا كونه مخلوط العقل او مجنونا ولو قال
 الشهود لا تدرك ان في صحة او مرض فهو على المرض ولو قال الورثة
 كان بهذا يصدق حتى يشهد انه كان صحيح العقل سبازية وبينة
 الاكراه في اقراره اولى من بينة الطوع ان ارخا واتخذ تاريخا فان اختلفا
 او لم يوزخا فبينة الطوع اولى من مقتضى وغيره واعمد المصرا بين
 وعزيم زاده **فروع** بينة الفساد اولى من بينة الصحة شرح وقفا
 وفي الاشياء اختلف المتبايعان في الصحة والبطالان فالقول لم تدعى
 البطالان وفي الصحة والفساد لم تدعى الصحة الا في مسألة الاقالة وفي
 الملتقط اختلفا في البيع والرهن فالبيع اولى اختلفا في البتات والوفا
 فالوفا اولى استحسانا شهادة قاصرة بتمتها غيرهم تقبل كان شهداء
 بالذاري لا ذكرتها في يد الخصم فشهادة اقرن او شهد بالملك في الحدود
 واقرن بالحد وداو شهد على الاسم والنسب ولم يعرف الرجل بعينه
 فشهادة اقرن انه المسمى به درر شهد واحد فقال الباقون نحن
 نشهد كشهادة انه لم تقبل حتى يتكلم كل شاهد بشهادته وعلبه الفتوى
 شهادة الملتقى التواتر مقبولة الشهادة اذا بطلت في البعض بطلت

في الكل الا في عبد بين مسلم ونصراني فشهادة نصرانيان عليها
 بالغت قبلت في حق النصراني فقط اشياء **قلت** وزاد محنتها خاتمة
 لغري معربة للبرازية والله تعالى اعلم **باب الاختلاف**
في الشهادة بين الباب على اصوله فدره منها ان الشهادة على حق
 العباد لا تقبل بلا دعوى بخلاف حقوقه تعالى ومنها ان الشهادة
 باكثر من المدعى باطلا بخلاف الاقل للاتفاق فيه ومنها ان الملك
 المطلق ازيد من المقتد لشوته من الاصل والملك بالشئ مقتصر
 على وقت الشئ ومنها موافقة الشهادتين لفظا ومعنى وموافقة
 الشهادة الدعوى معنى فقط وينبغي تقديم الدعوى في حقوق العباد
 شرط قبولها التوفيق على مطالبهم ولو بالتوكيل بخلاف حقوق الله
 لوجوب اقامتها على كل احد فكل احد خصم فكان الدعوى موجودة
 فاذا وافقها اى وافقت الشهادة الدعوى قبلت والاتفاقها لا تقبل
 وهذا احد الاصول المنقذة فلو دعى ملكا مطلقا فشهادة سبب
 كثر اوارث قبلت لكونها بالاقل مما ادعى فقط باقية كما ترى وعكس
 بان ادعى بسبب وشهدا بمطلق لا تقبل لكونها بالاكثر كما ترى **قلت**
 وهذا في غير دعوى ارب ونتاج وشراء من مجهول كما بطله الكلام
 واستثنى في البحر ثلاثة وعشرين وكذا يجب مطابقة الشهادتين
 لفظا ومعنى الا في اثنين واربعين مسألة مبسطة في البحر واذن
 المصنف حاشيته على الاشياء ثلاثة عشر تركها خفية المتطويل في
 الوضع لا تضمن واكتفى بالموافقة المعنوية وبه قالت الثلاثة ولو شهد
 احدهما بالنكاح والاخر بالتزويج قبلت لاتحاد معناهما كذا الحجة والعيبة
 ونحوهما ولو شهد احدهما بالف والاخر بالعين او مائة وما بين او طلق
 او طلقتين او ثلاث ردت لاختلاف المعنيين كما لو ادعى غصبا
 او قتلا فشهد احدهما به والاخر بالاقرار به لم تقبل ولو شهد ابا لاقرار به
 قبلت وكذا تقبل في كل قول **جمع** مع فعل بان ادعى الف فشهد
 احدهما بالدفع والاخر بالاقرار به لا يسمع للجمع بين قول وفعل فنية
 الا اذا اتحد اللفظ كاشهادة احدهما ببيع او فرض او طلاق او عتاق والاخر
 بالاقرار به فتقبل لاتحاد صيغة الانشاء والاف اقراره بقول في الانشاء
 بيع واقترض وفي الاقرار كنت بيعت واقترضت فلم يسمع القول

بمخلاف شهادة أحدهما يقتله عمدا بسيف والاخر به بسكين لم يشهد
لعدم تكرار الفعل تكرار الالة محيط وشرنبلالية وتقبل على النكاح شهادة
أحدهما بالف والاخر بالف ومائة ان اذ على المذبح الاكثر الاقل ان
يوفق باستيفاء او برأين كمال وهذا في الدين وفي العبد تقبل على
الواحد كما لو شهد واحدان هذين العبدين له واخرن هذا قبلت على
العبد الواحد الذي انتفى عليه انتفا قادروا في العقد لا تقبل بطلان
سواء كان المذبح في المالين او اكثرهما عذري زاده شتم فرع على هذا
الاصل بقوله فلو شهد واحد بشراء عبدا وكتبته على الف واخر
بالف وخمسماية ردت لأن المقصود اثبات العقد وهو بخلاف
باختلاف البدل فلم يتم العقد على كل واحد ومثله العتق بمال
والصالح عن قود والرهن والمطالع ان اذ على العبد والقاتل والرهن وثمة
لف ولشتر مرتب اذ مقصور هم اثبات العقد كما مر وان اذ على
الاخر كالمولى مثلا فكذلك دعوى الذين اذ مقصورهم المال فتقبل على
ان اذ على الاكثر كما مر والاجارة كالبيع لوفى اول المدة للحاجة لاثبات
العقد وكالذين بعدوا الوادع المجرى والمستاجر فدعوى عقد
انتفاق او صحة النكاح بالاقل الى بالف مطلقا استحسننا خلافا لها
ولزم في صحة الشهادة للبر بغير اذ اذ بان بقولامات وتركه
مباشرا المذبح لان يشهد بملكه عند موته او يده ويد من يقوم
مقامه كستاجر ومستعير وضايب ومودع فيغنى ذلك عن البر
لان الابدى عند الموت تنقلب يد ملك بواسطة الضمان فاذا
ثبت الملك ثبت الجر ضرورة ولا بد مع الجر المذكور من بيان سبب
الوراثة وبيان انه اخوه لايه وانه واحداهم ونحو ذلك طهيز
وفي شرط ثالث وهو قول الشاهد لا وارثا ولا علم له وارثا
غايه ورابع وهو ان يدرك الشاهد الميت ولا فبطله لعدم
معايمة السبب ذكرهما البرزاي وذكر اسم الميت ليس بشرط وان شهد
بيد حتى سوا قاله من شهر ولا ردت لثباتها بجهول لتوقع يد المذبح
ما لو شهد انها كانت ملكه او قر المذبح عليه بذلك او شهد شاهدان
انه اقرا انه كان في يد المذبح دفع المذبح لمعالمية الاقرار وجهالة للقر
به لا تبطل الاقرار والاصل ان الشهادة بالملك المنقضة مقبولة لا باليد

المنقضة لتوقع اليد لا الملك بترزية ولو اقرا انه كان بيده
بغير حق هل يكون اقرا له باليد المنقضة به نفس جميع الفصولين
فروع شهد بالف وقال احدهما قضه خمسمية قبلت بالف
الا اذا شهد معه اخر ولا يشهد من علمه حتى يقرا المذبح به شهدا
بسرقه بقرة واختلفا في لو نها قطع خلافا لها واستظهر صدر
الشريعة قولها وهذا اذا لم يذكر المذبح لو نها ذكره الزبلي اذ عي
المديون الا يصل منفردا وشهادته مطلقا او جملة لم تقبل وبيان
شهادته دين الخيانة كان عليه كذا تقبل الا اذا سلم الخصم عن قبالة
الان فقا لا اندري وفي دين الميت لا تقبل مطلقا حتى بقولامات
وهو عليه بجر **قلت** وبخالفه ما في معين المكاتب من ثبوته بجر
بيان سببه وان لم يقولامات وعليه دين انتهى والاحتياط لا يخفى
اذ عي مكاتبه المذبح وشهادته في الحال لم تقبل في الاصل كما لو شهد
بالمال ايضا جميع الفصولين **باب الشهادة**
على الشهادة هي مقبولة وان كثرت احسانا في كل حق على الصحيح
الا في حدود وقود لسقوطها بالثبته وجاز لا شاهد مطلقا لكن لا قبل
الابتنط بعد حضور الاصل بموت اي موت الاصل وما نقله
الفقيه من ان قضاء النهاية فيه كلام فانه نقله عن المانية عنها
هو خطأ والصواب ما هنا او مرض او سفر وكيفية الشفاعة بغيره
ينعذر ان يبيت باهله واستحسنه غير واحد وفي الفقه في الشريعة
وعليه الفتوى واقرة المصرا وكون المرأة مخدرة لا تخالط الرجال وان خرجت
لحاجة وحمام فنية وفيها لا يجوز لا شاهد لسلطان وامير وهل يجوز
لمجوس ان من غير حاكم المصنومة نعت ذكره المصنف في الوكالة وقوله عندنا عند
الفقيه قيد للكل لا خلاص جواز لا شاهد لا الاداء كما مر وبشرط شهادة
عدد نصاب ولورجالا ومرتزين وما في الحاوي غلط بجر عن كل اصل
ولو مره لا تغاير في هذا وذلك خلافا للشفاعة وكيفيته ان يقول
الاصل مخاطبا للقدم ولو بينه بجر شهد على شهادتي ان يشهد
بكذا ويكفي سكوت الفرع ولورده اذ قبة ولا يبين ان يشهد على
شهادة من ليس بعدل عنده حاوي ويقول القدم شهد ان فلانا
اشهد في عني شهادته بكذا وقال في اشهد على شهادتي بذلك هذا

اوسط العبارات وفيه خمس شهادات والا قصر ان يقول شاهد
 على شهادتي بكذا ويقول الفرع اشهد على شهادتي بكذا وعليه
 فتوى السرخسي وغيره ان كمال وهو الاصح كما في الفتاوى عن الزمخشري
 وكيف تعدل الفرع لاصله ان عرف الفروع بالعدالة والالزام تعدل
 الكل كما يكفي تعدل الحد الشاهد بن صاحبه في الاصح لان العدل
 لا يتهم بمثله وان سكت الفرع عنه نظر القاضي في حاله وكذا لو قال
 لا اعرف حاله على الصحيح شرعا لا لينة وشرح الجميع وكذا لو قال ليس
 بعدل عما في الفتاوى عن المحيط فتنه وتبطل شهادة الفرع بامور
 ينجم عن الشهادة على الاظهر خلاصة وسبجي متناها بخالفه و
 بخروج اصله عن اهلية كالتق وخرس وعي وبانكار اصله الشهادة
 كقولهم ما لنا شهادة او لم نشهدم واشهدناهم وغلطنا ولو
 سئلوا فك قبلت خلاصة شهداء على شهادة اثنين على فلانة
 بنت فلان الفلانية وقالوا اخبرنا بمعرفتها وجاهل المدعي بامرة
 لم يعرفها انها فيلها هات شاهد بن انها فلانة ولو مقدمة وثله
 الكتاب للمكي وهو كتاب القاضي القاضي لانه كالشهادة على الشهادة
 فلو جاء المدعي برجل لم يعرفه كلفه اثبات انه هو ولو مقر لا حتم
 التزوير بخروج بلزم مدعي الاشتراك البيان كما بسطه قاضي خان ولو قا
 فيها التهمة لم تجزى بنسبها الى اخذها كجدها وبكفي بنسبها زوجها
 والمقصود الاعلام اشهد به على شهادته ثم نهى عنها البيع اي نهى
 فله ان يشهد على ذلك درر واقتره المصنف الكه قدم ترجم خلاصة
 عن الخلاصة كافر ان شهد على شهادة مسلمين ككافر على كافر لم يقبل
 كذا شهداءهما على القضا ككافر وكافر وتقبل شهادة رجل على شهادة
 ابيه وعلى قضا ابيه في الصحيح درر خلافا للملتقط من ظهوره انه شهد
 بزور بان اقر على نفسه ولو بدع سهوا وغلطا كما حذر ابن كمال ولا
 يمكن اثباته بالبيت لانه من باب النفي عزربا للتشهير وعليه الفتوى
 سراجة وزاد ضربه وحبسه بجميع وفي البحر فظاهر كلامهم ان القاضي
 ان يستنم وجهه اذ راه سياسة وفيه ان رجوع مصرضرب اجماعا و
 ان تايبا لم يعز راجعا ونفويض مدة نوبته لراي القاضي على الصحيح لو
 فاسقا ولو عدلا او مستورا لا تقبل شهادته ابدا قلت وعن الشافعي

تقبل وبه يفتي عيني وغيره والله اعلم **باب الرجوع عن الشهادة**
 هو ان يقول رجعت عما شهدت به ونحوه فلو نكرها لا يكون رجوعا
 والرجوع شرطه مجلس القضاء ولو غير الاول لانه فسخ او توبة وهي
 بحسب الجبلة كما قال عليه الصلاة والسلام التوبة بالسر والعلانية بالغلابة
 فلو ادعى الشهود عليه رجوعهما عند غيره وبرهن اواراد بينهما لا يقبل
 لنفسه الدعوى بخلاف ما لو ادعى وقوعه عند فاض ولا تضمنه
 اياها ملتقى او برهن انها اقر رجوعهما عند غير القاضي قبل وجعل
 انشا المحلل بن ملك فان رجعا قبل الحكم بها سقط ولا ضمان وعز
 ولو عن بعضها لانه فسق نفسه جامع الفصولين وبعده لم يفسخ
 الحكم مطلقا لرجوعه بالنقض بخلاف ظهور الشاهد عبد او محدوده
 في قذف فان القضاء بطل ويرد ما اخذ وتلزم الدية لو قصاصا
 ولا يضمن الشهود لما تقرر للمحكم ان الخطا فالغرم على المقتضى له شرح تكملة
 وضمن ما انلف الشهود عليه لتسببهما بعد تبايع تعذر تضمين
 الباشر لانه كالحال الى القضاء قبض المذمة المال ولا به يفتي بخروج برائة
 وخلاصة وخزانة المفتين وفيه في الوفاية والكفر والذرة والنفقة
 بما اذا قبض المال لعدم الانلاف قبله وقبل ان المال عبثا فكالاول
 وان دينه فكالشفا وقره الفتاوى والعبارة فيه لمن يفتي من الشهود لكن
 رجوع فان رجع احدهما ضمن النصف وان رجع احدهما لثلاثة لم يضمن
 وان رجع اخر ضمن النصف وان رجعت امرأة من رجل وامرأتين
 ضمن الزوج وان رجعتا فالنصف وان رجعت ثمان نسوة من
 رجل وعشرون نسوة لم يضمن فان رجعت اخرى ضمن الثلث ربع
 لبقا ثلاثة ارباع النصف فان رجعوا فالغرم بالاسداس وقالوا
 عليهم النصف كما لو رجعت فقط ولا يضمن ربع في النكاح
 شهد بمهر المثل والاقل اذا الانلاف بعوض كالاتلاف وان
 زاد عليه ضمنها ولو هو المدعية وهو المنكر عزري زاده ولو شهدا
 باصل النكاح باقل من مهر مثلها فلا ضمان على المهر المتعذر
 الماثلة بين البضع والمال بخلاف ما لو شهدا عليها قبض المهر
 بعينه ثم رجعا ضمنها لانلافها المهر وضمنها في البيع والشراء
 ما نقص عن قيمة البيع ولو الشهادة على البايع وزاد ولو الشهادة على

الشري للاتلاف بلا عوض ولو شهد بالبيع وبثمن الثمن فلو في
 شهادة واحدة ضمن القيمة ولو في شهادتين ضمن الثمن عنه و
 لو شهدا على البيع بالبيع بالبيع بالبيع إلى سنة وفيه ألف فان شاء
 ضمن الشهرود قيمته حالاً وان شاء اخذ الشري إلى سنة وأما ما حكاه
 بري الآخر ونماه في خزنة المفتين وفي الطلاق قبل وطء وخلوة
 ضمن نصف المال المستحق والمتعة ان لم يسم ولو شهدا أنه طلقها ثلاثاً
 واخرن أنه طلقها واحدة قبل الدخول ثم رجعا فضمن نصف
 المهر على شهرود الثلاث لا غير المحرمة الغليظة ولو بعد وطء ولو خلوا
 فلا ضمان ولو شهدا بالطلاق قبل الدخول واخرن بالدخول ثم رجعا
 ضمن شهرود الدخول ثلاثة ارباع المهر وشهرود الطلاق ربعه اختيار
 ولو شهدا بعق فرجعا ضمن القيمة لمولاه مطلقاً ولو معدن لانه
 ضمان اتلاف والولا للمعتق لعدم تحول العتق اليها بال ضمان فلا
 يتحول الولاه داية وفي التذبير ضمن ما نقصه وهو ثلث قيمته
 ولو مات المولى عتق من الثلث ولزمتا بقية قيمته ونماه في البحر
 وفي الكتابة يضمنان قيمته كلها وان شاء اتبع المكاتب ولا يعق
 حقه بؤدى ما عليه اليها ونصدقا بالفضل والولا للمولاه ولو عجز غدا
 لمولاه ورز قيمته على الشهرود وفي الاستيلاء يضمنان نقصان
 قيمتهما بان تقوم قنة وام ولد لو جاز بيعها فبضمنان ما بينهما
 فان مات المولى عتقت وضمنت بقية قيمتها امة للورثة ونماه
 في العيني وفي القصاص الذبية في مال الشاهدين وورثاه ولم ينقصا
 لعدم الباشرة ولو شهدا بالعفو لم يضمنان لان القصاص ليس
 اختيار وضمن شهرود الفسود رجوعهم لاضافة النكاح اليهم
 لاشهر ولا اصل بقولهم بعد القضاء لم يشهد الفروع على شهادتنا
 او شهدناهم وغلطنا وكذا لو قالوا رجعا عنهما لعدم اتلافهم ولا الفروع
 الفسود لعدم رجوعهم ولا اعتبار بقول الفروع بعد الحكم
 كذب الاصول او غلطوا فلا ضمان ولو رجع الكل ضمن الفروع فقط
 وضمن المزكون ولو ادية بالرجوع عن التزكية مع علمهم بكونهم عبيدا
 خلافا لما مع الخطا فلا جاعا بخر وضمن شهرود الغليظ قيمة الفتن
 ونصف المهر لو قبل الدخول لاشهرود الاخصا لانه شرط بخلاف

التزكية لانها علة والشرط ولو وحدهم على الصحيح عنه قال وضمن
 شاهد لا يتقاع لا التتويض لانه علة والتتويض سبب انتهب
كتاب الوكالة مناسبة ان كلام من الشاهد والوكيل
 ساع في تحصيل مراد غيره التوكيل صحيح بالكتاب والسنة قال
 تعافا بعثوا احكم بوزركم وكل عليه الصلاة والسلام حكيم بن حرم
 بشرا ضجة وعليه الاجماع وهو خاض وعام كانت وكيل في كل شئ معه
 الكل في الطلاق قال الشهيدي وبه يفتي وحضه ابو الليث بغير طلاق
 وعناق ووقف واعتمده في الاشياء ونخصه فاضمان بالمعاوضات
 فلا يلى العتق والتبرعات وهو المذموم في تنوير البصائر وزواهر
 الجواهر وسيجي بانته به يفتي واعتمده في الملتقط فقال وأما المليات
 والعناق فلا يكون وكلاء عندنا في حينة خلافا للمخدر وفي الشربلية
 ولو لم يكن الموكل صناعة معروفة فالوكالة باطلة وهو فاسدة
 الغير مقام نفسه نرفها او عجز في تصرف جازر معلوم فلو جهل
 ثبت الادنى وهو الحفظ ممن يملكه أي التصرف نظرا الى اصل التصرف
 وان استنع في بعض الاشياء بعارض النهي ان كمال فلا يصح توكيل بخير
 وحبه لا يعقل مطلقا وحبه لا يعقل ينصرف في نصوص طلاق وعناق
 وهبة وصدقة وصح بما ينفعه بلا اذن وليه كقبول هبة وصح بما
 يرد دين ضرر ونفع كبيع واجارة ان مازونا ولا توفيقا جازة
 ولينه كما لو باشره بنفسه ولا يصح توكيل عبد مجنون ومما ذونا او مكنا
 وتوقف توكيل مرتد فان سلم نفذ وان مات او لحق او قتل خلافا
 لها وصح توكيل مسلم ذميا ببيع خمر او خنزير وشراهما كما مر في البيع
 الفاسد ومحرم حلالا ببيع صيد وان منعت عنه الموكل عارض النهي
 كما قد منافتنه ثم ذكر شرط التوكيل فقال اذا كان الوكيل يعقل العقد
 ولو صبيا او عبدا مجنونا لا يخفى ان الكلام لان في صحة الوكالة لا في صحة
 بيع الوكيل فلذا لم يثقل ويقصده تبعاً لذلك ثم ذكر صا بط الموكل
 فيه فقال بكل ما يباشره الموكل بنفسه لنفسه فشم الخصومة
 فلذا قال في خصومة في حقوق العباد برضا المضمم وجوزاه بلا
 رضاه وبه قالت الثلاثة وعليه فتوى ابو الليث وغيره واختاره
 العيني وصح في النهاية والختار الفتوى تفويضه للحاكم درر الآ

ان يكون الموكل مريضاً لا يمكنه حضور مجلس الحكم بقدميه ابن كمال
او غايباً مدة سفر او مريضاً له وبكفي قوله ان اريد الاستفراغ كمال او خذره
له مخالط الرجال كما مر واحياً او نفساً والحكم بالبيضاء المبرضة الظاهر
بالاشاير بجر او بحوسا من خبر حاكم هذه المصومة فلو منة فليس
بعذر بترزبه بحشاً او لا بحسن الدعوى خاتمة لا يكون من لا غدا
ان كان الموكل شريفاً خاصاً من دونه بل الشرف وغيره سواء بجر
وله الرجوع عن الرضا قبل سماع الحاكم الدعوى لا بعده فنية ولو تلتنا
في كونها مخدرة ان من بنات الاشرف فالقول لها مطلقاً ولو نبينا
فبرسل ابنه ليجلسها مع شاهدين بجر وافرقة المص وان من الاوساط
فالقول لها الوكيل وان من الاسافل فالقول في الوجهين عملاً بالظاهر
بترزبه وحيي بافباها وكذاب استغياها الا في حد وقد
بغية موكله عن المجلس ملنة وحقوق عقد لا بد من اضافته اي
ذلك العقد الى الوكيل كبيع واجارة وصلي عن اقراره متعلق به مادام
حياً ولو غاب ابن ملك ان لم يكن بجر او كسليم ببيع وقبضه وقبض
ثمن ورجوع به عبداً مستحقاًه وخصومة في عيب بلا فصل بين
حضور موكله وغيبته لانه العاقد حقيقة وحكما لكن في الجوز
لو حضر افعله على اخذ الثمن لا العاقد في اصح الاقوال ولو
اضاف العقد الى الموكل متعلق بالمعقود بالموكل انما قال ابن ملك فليحفظ
ف قوله لا بد فيه مافيه ولذا قال ابن الكمال يكتفي بالاضافة الى
نفسه فافهم وشرط الموكل عدم تعلق المعقود به اي بالوكيل نحو
باطل جوهرة والملك يثبت للموكل ابتداء في الاصح فلا يعتق قريب
الوكيل بشرايه ولا يفسد نكاح زوجته به ولكن هاتان بنات
على الموكل لو اشترى وكيله قريب موكله وزوجه لان الموجب
للعقود والفساد الملك المستفروض في كل عقد لا بد من اضافته
الى موكله يعني لا يستغنى عن الاضافة الى موكله في لو اضافته
الى نفسه لا يصح ابن كمال ككناح وخلق وصلي عن دم عمداً وعن انكار
وعنق على مال وكفاية ومبة ونصدق واجارة وابداع ورهن وقرف
وشركة ومضاربة عني تتعلق بموكله لانه لكونه فيها سفيراً لمحمداً
عني لو اضافته لنفسه وقع النكاح له فكان كالرسول فلا مطالبة

عليه في النكاح بمهر وتسليم الزوجة والمشتري لا باع عن دفع
الثمن للموكل وان دفع له صحح ولو مع نهي الوكيل استحساناً ولا بطلان
الوكيل ثانياً لعدم الفائدة نعم تقع المقاصة بدين الوكيل
لو وحده ويضمنه لموكله بخلاف وكيل شيم وصرف عني ومثله
اي مثل الوكيل عبد ماذون لادين عليه مع مولاه فلا يملك قبض
ديونه ولو قبض صحح استحساناً ما لم يكن عليه دين لانه للغرماء بترزبه
فصل في التوكيل بالاستقراض باطلاق الرسالة ودرر والتوكيل بقبض
القرض صحح والله اعلم **باب الوكالة بالبيع والشراء**
الاصل انها ان عمت او عمت وجهها لبيارة وفي جهالة الوجه
المحض كغيره صححت وان فاحشة وفي جهالة الجنس كدابة بطلت
وان متوسطه كعبد فان بين الثمن او الصفة كتركى صححت ولا لا
وكله بشره ثوب هروري او فريش او بغل صحح بما يجمله حال الامر زيلحي
فراجعه وان لم يستم ثمن لانه من القسم الاول وبشره دار وعبد
جاز ان سمي الوكيل ثمناً بخصيص نوعاً او لا بجر او نوعاً كجيشه زار في
البرازية او قدرا ككذا فخير او لا يستم ذلك لا يبيع والموتى بجهالة
الجنس وفي مال الوكيل بشره ثوب او دابة لا يبيع وان سمي ثمناً بالجنس
الفاحشة وبشره طعام وبين قدره او دفع ثمنه وقع في عرقنا
على المعتاد المهيأ الا لا كل من كل طعام يمكن كاله ارام كهم مطبوخ وشو
وبه قالت الثلاثة وبه يفتي عني وغيره اعتبار للعقد كاله البهر
وفي الوصية لاي شخص طعام يدخل كل طعامه ولو دواء به
حلاوة كخبين بترزبه وللوكيل الرز بالعباد مادام البيع وفيه
لتعلق المعقود به ولوارثه او وصيه ذلك بعد موته موت الوكيل
فان لم يكونا فلموكله ذلك اي الرز بالعباد وكذا الوكيل بالبيع وهذا
اذ لم يسلمه فلو سلمه الى موكله امتنع رده الا بامر لانتها الوكالة با
بخلاف وكيل باع فاسداً فله الفسخ مطلقاً الحق شرعاً فنيه وللوكيل
حجر البيع بتمن دفعه الوكيل من ماله او لا بالاولى لانه كالبايع و
لو اشترى الوكيل بقدراً بجله البايع كان للوكيل المطالبة به حالاً او
في الجملة خلاصة ولو وهبه كل الثمن رجع بكله ولو بعضه رجع
بالبيضا لانه حظ بجر ملك البيع من يده قبل حبسه حالاً من مال

التسليم

موكله

ولم يسقط الثمن لان يده كبدته ولو هلك بعد حبه فهو كبيع فيها
بالثمن وعند الشك اكرهن ولا اعتبار بمسارقة الموكل ولو حاضركا
اعتمده المصنوع بالخروج لا للبيعة وابن مالك يار مسارقة الموكل ولو
صبيته صرف وسلم فيبطل العقد بمسارقة صاحبه قبل القبض لانه
العاقدة والمراد بالتكامل لا بقبول التسليم لانه لا يجوز ان يكال ولو
فيها اي الصرف والتسلم لا تعتبر بمسارقة بائع رقة مرسله
لان الرسالة في العقد لا القبض واستيفاد صحة التوكيل بها وكذا
عشرة ابطال لم يدرهم فاشترى ضعفه بدرهم مما يباع منه عشرة بدرهم
لزم الموكل منه عشرة بنصف درهم خلافا لها والثلاثة قلنا انه
ما مور بارطال مقدرة فينفذ الزايم على الموكل ولو اشترى مما لا يسكو
ذلك وقع للموكل الجماعا كغير موزون ولو وكله بشرا شئ بغيره بخلاف
الموكل بالنكاح اذا تزوجها لنفسه صح منه والفرق في الوفاء غير الموكل
لا يشترط لنفسه ولا للموكل اخرا بالاولى عند غيبته حيث لم يكن مخالفا
دفع الضرر فلو اشترى بغير النفوذ وبخلافه استلزم الموكل له من الثمن
وقع الشراء للموكل بخلافه امره وينعزل في ضمن المخالفة عينه وان
بشرا شئ بغير عينه فالشراء للموكل لا اذا نواه للموكل وقت الشراء
شراء بماله اي بمال الموكل ولو تكاد با في النية حكم بالنقد اجماعا ولو لو فغا
انهم لم تحضره فروا بان زعم انه اشترى عبد الموكل فبطل وقال موكله
بشرايته لنفسك فان كان العبد معينا وهو حي فايبه فالقول
للمامور مطلقا اجماعا فنقد الثمن او لا لاختياره عن امر مالك استينافه
وان ميتا والمحال ان الثمن منقود فكذلك الحكم ولا يمكن منقودا فالقول
للموكل لانه ينكر الرجوع عليه وان العبد غير معين وهو حي او ميت
فكذلك اي يكون للمامور ان الثمن منقودا لانه امين والا فلا من التهمة
خلافا لها قال بعض هذا العمر وفيما عه ثم انكر لا مري انكر المشتري ان يبرأ
امره بالشراء اخذه عمر وولغا انكاره لا مري انقضت لا فواره بتوكيله
بقوله بعض لعمر ولا ان يقول عمر ولم امره به اي بالشراء فلا يباخذه عمر وان
اقوال المشتري ان تدبره لان يسلمه المشتري اليه اي للعمر لان التسليم
على وجه البيع صحيح بالتعطي وان لم يوجد نقد الثمن للعقد امره بشراء
شئين معينين او غير معينين اذا نواه للموكل كما سيجر والمحال ان

لم يستم ثمنه فاشترى له احد هما بقدر قيمته او بزيادة يسيرة يتخذه
الناس من مباحي عن الامر والا لا اذ ليس لو كمل الشراء فاشترى فاحسن لما
بخلاف وكمل البيع كما يبيح وكذا بشرايهما بالف وقيمتها سواء فاشترى
احدهما بنصفه واقل صح ولو ناله اكثر ولو سيرا لا يلزم الامر لان يشتري
الشئ من المعينين مثالا بما يقبض من الالف قبل الخضومة لحصول النقض
وجوز ان يفي ما يشتري بمثله لآخر ولو امر رجل مدونه بشرا شئ
معين يدين له عليه وعينه او عين البائع صح وجعل البائع وكبلا
بالقبض لانه في غير الغريم بالتسليم اليه بخلاف غير المعين لان
توكيل المجهول باطل ولذا قال ولا يعين فلا يلزم الامر ونفذت
لما مور فها لانه عليه خلافا لها وكذا الخلاف لو امره ان يسلم ما عليه
او يصرفه بناء على تعيين النفوذ في الوكالات عنده وعدم تعيينها
في المعاوضات عندها ولو امره اي امر رجل مدونه بالتصدق بما
عليه صح امره بجعله المال لله تعالى وهو معلوم كما صح امره لומר لاجر
لشاجر بمدة ما استاجر به بما عليه من الاجرة وكذا الوامر بشراء عبد
يسوق الذبابة وينفق عليها صح اتفاقا للضرورة لانه لا يجد الاجر كل
وقت فجعل الموجه كالموجه في القبض قلت وفي شرح الجامع الصغير
لما في خان ان كان ذلك قبل وجوب الاجرة لا يجوز وبعد الوجوب
قبل على الخلاف في فراجع له ولو امره بشرايه بالف ورفع الالف
فاشترى وقيمته كذلك فقال الامر شرب بنصفه وقال
للمامور بل بكماله صدق لانه امين وان كان قيمته نصفه فالقول
للامر بلا يمين درر وابن الكمال تبع الصدر الشريعة حيث قال
صدق في الكل بغير الخلف وتبعهم الصرلكن حزم الوفاء بانه تخريف
وصوابه بعد الخلف وان لم يدفع الالف وقيمته نصفه فالقول
للامر بلا يمين قاله المصنف الدردر كما مر قلت لكن في الاشياء التي
للموكل يمينه الالف اربع فبالبينة فثبتته وان كان قيمته الف بطلان
ثم يفي العقد بينهما فيان لم يبيع المامور وكذا الوامر بشراء معين
من غير يمين ثمن فقال المامور اشترى به بكذا وان صدقه بايعه
على الاظهر وقال الامر بنصفه بخلاف وقوع الاختلاف في الثمن وموجبه
الخالف ولو اختلفنا في مقدار اي الثمن فقال الامر من ذلك بشرايه

بماية وقال الماوراني فالتقول لا يبرهنه فان برهاننا قد
برهان الماوراني انها اكثر اثباتا ولومر بشره اخيه فاشترى الوكيل
فقال الامر ليس هذا المشتري باخي فالتقول له يمينه ويكون الوكيل مشتريا
لنفسه والاصل ان الشراء متى لم ينفذ على الامر ينفذ على الماوراني بخلاف
كما مر في خيار الشرط وعقود العبد عليه اي على الوكيل الزعم عتقه على
موكله فيؤخذ به خاتبة ولومر عبد بشره نفس الامر من مولاه بكذا
دفع البيع فقال الوكيل لسيدك اشتريته لنفسه فباعه على هذا الوجه
عتق على المال وولاه لسيدك وكان الوكيل سفيها وان قال الوكيل اشتريته
ولم يبق لنفسه فالعبد ملك للشري ولا نف للسيد فيها لانك
عبد وعلى العبد الف اخرى في الصور الاولى بدل الاعناق كما على المشتري
الف مثلها في الثانية لان الاول مال المولى فلا يصح بدله او شراء
العبد من سيده اعناق فتلفوا حكم الشراء فلذا قال فاشترى العبد
نفسه الى العطاء صح الشراء بحكمه في حصته اذا اشترى نفسه من
مولاه ومعه رجل اخر وبطل الشراء في حصته شريكه بخلاف مالو
شركي الاب ولده مع رجل اخر فانه يبيع فيهما يبيع للحاتبة من تحت
الاستحقاق والفردا انعقاد البيع في الثانية لان الاول لان الشراء
جعله اعناقا وكذا بطل في حصته شريكه للزوم المبيع بين الحقيقة والبراءة
قال لعبد اشترى نفسك من مولائك فقال لمولاه بعتي نفسك لفلان
ففعلى باعه على هذا الوجه فهو لا امر فلو وجد به عيب ان علم به
العبد فلا رد لان علم الوكيل بعلم الموكل وان لم يعلم فالرد للعتق
وان لم يبق فلان عتق لانه لم يتصرف اخر فقتل عليه وعلم الثمن
فيما الزوال حجره بعقد باشره معتزنا باذن المولى **درر** في الوكيل
اذا خالف ان خلافا للخبر في الجنس كبيع بالف درهم فباعه بالف
ومائة نفذ ولو بمائة دينار لا ولو خيرا خلاصة **درر** في الوكيل
لا يعقد وكيل البيع والشراء ولا اجارة والصرف والسلم و
نحوها مع من نرد شهادته له للنفقة وجوزك بمثل القيمة الامن عبدا
ومكاتبه لا اذا اطلق له الموكل كبيع من شئت فيجوز بيعه لهم بمثل قيمته
انتفاقا كما يجوز عقده معهم باكثر من القيمة انتفاقا اي بيعه لاثروا
باكثر منها انتفاقا كما لو باع باقل منها بغير فاحش لا يجوز انتفاقا وكذا

بببر عنه خلافا لهما ابن مالك وغيره وفي السراينة لو صرح به
جاز الامن نفسه وطفله وعبد غير الديون وصح بيعه بما قبل
او كثر وبالعرض وحضاه بالقيمة وبالنفود وبه يفتي بزازية ولا يجوز
في الصرف كدينار بدرهم بغير فاحش اجماعا لانه يبيع من وجه
شراء من وجه شراء من وجه صيرفته وصح بالنسبة ان التوكيل يبيع
للتجارة وان كان للحاجة لا يجوز كالمراة اذا فعت غرلا لرجل يبيعه
لها وسبعين النقد به يفتي خلاصة وكذلك كل موضع قامت الدلالة
على الحاجة كما افاده النص وهذا ايضا ان باع ببيع الناس نسبة
فان طول المدة لم يجز به يفتي ابن مالك وصح عن الامر شيئا فغير
الاي بيعه بالنسبة بالف فباعه بالنقد بالف فجاز **قلت**
وقد من ان ان خالف الى خير في ذلك المجلس جاز ولا لا وانها
تقتد بزمان ومكان لكن في البرازية الوكيل للعشرة فانام وكيل
في العشرة وبعد ما في الاصح وكذا الكفيل لكنه لا يبطل الاجل كما في
تنوير البصائر وفي زواهد الجواهر قال بعه بشهود او يرى
فلان او علمه او معرفته وباع بدونهم جاز بخلاف لا يبيع الا بشهود
او لا بحضور فلان به يفتي **قلت** وبه علم حكم واقعة الفتوى مع
له ما لا وقال اشترى زينا بمعرفة فلان فذهب واشترى
بالا معرفته فهلك الزين لم يضمن بخلاف لا يشترى الا بمعرفة فلان
فليحفظ وصح اخذه رهنا وكفيل بالثمن فلا ضمان عليه ان ضاع
الرهن في يده او قوى المال على الكفيل لان الجواز الشكك بنافي الضمان
وتقتد شراؤه بمثل القيمة وغبن يسير وهو ما يقوم به مفهوم و
هذا اذا لم يكن سعره معروفا وان كان سعره معروفا بين الناس
كخبز ولحم وبروجين لا ينفذ على الموكل وان قلت الزيادة ولو قلنا
واحد به يفتي بمزونه وكنه يبيع عبد فباع نصفه صح لاطلاق
التوكيل وقالا ان باع البع قبل المصومة جاز ولا لا وهو سخنان
ملتقى وهذا يذوقه وظاهره يبيع قولها والفتي به خلافا لمجروقتد
ابن الكمال الخلاف كما يتعيب بالشركة ولا جاز انتفاقا فليبرح وفي
الشراء يتوقف على شراء باق قبل المصومة انتفاقا ولو رد ببيع بعينه
وكيله بالبيع بيته او نكوله او قراه فيما لا يحدث مثله في هذه المدة

رد الوكيل على امره ولو باقاره فيما يحدث لا يرد له ولزم الوكيل الاصل
في الوكالة المخصوص وفي المضاربة العموم ووقع عليه بقوله فان باع
الوكيل نسيه فقال امرتك بنقد وقال اطلقت صدق الامر في
الاختلاف في المضاربة صدق المضارب عملا بالاصل لا ينفذ
نصرف احد الوكيلين معا كوكلكا كذا وحده ولو لآخر عبد او صبا
او مات او جن لا فيما اذا وكلهما على النقا وبخلاف الوصيتين كما
يجي في بابيه وفي خصومة بشرط رضى الآخر لاحضرته على الصحيح
الا اذا انتهى الى القبض فحقه بجمعهما جوهرة وعقوبتين معينين وطلاق
معينة لم يعوضا بخلاف معوض وغير معين وتغليق بمشيتها اي
الوكيلين فانه يلزم اجتماعهما عملا بالتعليق قاله المصنف قلت وظاهره
عطفه على لم يعوضا كما يعلم من العينة والذرة في حق العبارة ولا علقنا
بمشيتها فتدبر في تدبير ورد عين كوديعة وعارية ومفوض
ومبيع فاسد خلاصة بخلاف استردادها فلو قبض احدهما ضمن
كله لعدم امره بقبض شي منه سراج وفي تسليم حبة بخلاف قبضها
ولو لينة وقضاء دين بخلاف اقتضائه عينة وبخلاف الوصفا
لاثنين وكذا المضاربة والقضاء والتكليف والتولية على الوقف فان فيه
الشيء كالوكالة فليس لاحدهما الانفاد بجزالة مسألة ما اذا شرط
الوقف النظرة والاستبدال مع فلان فان للوقف لا انفاد دون
فلان اشياء والوكيل بقضاء الدين من ماله او مال موكله لا يجبر
عليه اذ لم يكن للموكل على الوكيل دين وفي واقعة الفتوى كباست
العماري واعتمده المصنف ومفاده ان الوكيل يبيع عين من مال
الموكل لو فاء دينه لا يجبر عليه لا يجبر الوكيل بنحو طلاق ولو بطلها
على المعتد وعقوبة من فلان ويبع منه لكونه متبرعا الا في
مسائل اذا وكله بدفع عين ثم غاب او يبيع رهن شرط فيه او يبيعه
في الاصح او بخصومة بطلب المذمى وغاب المذمى عليه اشياء خلا
لما افته به فارى الهداية قلت وظاهر الاشياء ان الوكيل لا يجبر
فتدبر ولا تنس مسألة واقعة الفتوى وراجع تنوير البصائر فلعلة
او في فروق الاشياء التوكيل بغير رضا المخصص لا يجوز عند الامام
الا ان يكون الموكل حاضرا بنفسه او مسافرا ومريضا او مخدرا الوكيل

لا يوكله الا باذن امره لوجود الرضا الا اذا وكله في دفع زكاة فوكله
اخرته ونشتم فدفع الاخير جاز ولا يتوقف بخلاف الاصل في صحة الفسخ
للمخاتبة ولا الوكيل في فضل الذين اذا وكل من في عياله صحح ابن مالك
ولا عند نقد الثمن من الموكل الاول له اي لو كيله فيجوز بلا
اجازته لحصول المقصود رد والنقص الى رية كما عمل به ارباب كالاد
في التوكيل في طلاق وعناق لانها ما جلت به فلا يقوم غيره
مفاهمة فنية فان وكل الوكيل غيره بدونهما بدون اذن ونقص
ففعلا الشا بخصرته او غيبته فاجازة الوكيل الاول صحح وتعلق خوفه
بالعاقبة على الصحيح الا فيما ليس بعد نحو طلاق وعناق لتعلقها
بالشرط فكان التوكيل علقه بلفظ الاول دون الشا وابعن الدين
فيه وخصومة وقضاء دين فلا تنكح المحضرة ابن مالك خلافا للحنابلة
وان فعل الجنية فاجازة الوكيل الاول جاز الا في شراء فانه ينفذ عليه
ولا يتوقف وجد نقاد وان وكل به اي بالامر والتفويض فهو اي
الشا ووكيل الامر وحيد فلا يغزل بهزل موكله او موته وينكران
بموت الاول كما مر في القضاء وفي الجرح عن الاصل والمخاتبة له عزله
في قوله اصنع ما شئت لرضاء بصنعه وعزله من صنعه بخلاف
اعمل بربك قال المصنف عليه لو قبل القضاء اصنع ما شئت فله
عزل نائبه بالا تفويض العزل صريح لان الشايب كوكيل الوكيل واعلم
ان الوكيل وكالة مطلقة مفوضة انما يملك العاوضات
لا الطلاق والصفاق والتبرعات به بغير زواجر الجواهر و
تنوير البصائر قال رجل فوضت اليك امر امرتي صار وكيلا لابطالها
ونقيده طلاقه بالجلس بخلاف قوله وكلتك في امر امرتي فلا يتقيد
در من الاولانية له على غيره ليجز تصرفه في حقه وحينئذ
فاذا باع عبدا ومكاتب او ذمى او حره عينة مال صغيرة للمسلم
او شري واحد منهم به او زوج صغيرة كذلك اي حرة مسلمة لم يجز
لعدم الولاية والولاية في مال الصغيرة الى الاب ثم وصيته ثم
وصيته اذا الوصى يملك الا بصا ثم الى الجد اب الاب ثم الى وصيه
ثم وصيته ثم الى المصطفى ثم الى من نصبه القاضي ثم وصيته
وليس لوصية الام ووصية الاخ ولاية النص في زكاة الام مع حضرة

او وصية او وصي وصية والجذاب الاب وان لم يكن واحدا ذكرنا
 فله اي وصي لا يلفظ وله بيع المنفوك العقار ولا يترى الا الطعام
 والكسوة لانها من جملة حفظ الصغير خاتبة **فروع** وصية الفضا
 كوصية الاب الا اذا قيد الفضا بنوع يقيد به وفي الاب بيع الكل
 عمادية وفي متفرقات البحر الفضا او يمينه لا ترجع حقوق عقد
 باشره للبيمين اليها بخلاف وكيل ووصي واب فلو ضمن الفضا
 او يمينه ثمن ما باعه للبيمين بعد بلوغه صح بخلافهم وفي الانبا
 جاز التوكيل بكل ما يعقده الوكيل لنفسه الا الوصي فله ان يشترى
 مال البيمين لنفسه لا لغيره بوكالة وجاز التوكيل بالتوكيل **باب**
الوكالة بالمقصومة والقبض وكيل بالمقصومة والقبض اي اخذ
 الذين لا يملك القبض عند زفرويه بغيره لفساد الرمان واعتمر
 في البحر العتد ولا يصح اجماعا ورسول النفس بملك القبض بالمقصومة
 اجماعا بجملة رسلتك او كن رسولا عن ارسال وامرتك بقبضه توكيل فلا
 لا يربح ولا يملكها اي بالمقصومة والقبض وكيل بالارادة كما لا يملك المقصومة
 وكيل الصلح بجملة وكيل قبض الدين يملكها اي بالمقصومة خلافا لها وكيل
 الذين الفضا لا يملكها انفا فاكوكيل قبض العين انفا فاقا واما وكيل
 قسمة واخذ شفعة ورجوع هبة ورجوع فبملكها مع القبض انفا
 ابن ملك امره بقبض دينه ولا يقبضه لاجبها فقبضه الادرها بجملة
 قبضه المذكور على الامر بالخالف له فلم يصير وكلا ولا امره الرجوع على الغرم
 بكماله وكذا لا يقبض درهما دون درهم بجملة بكن الغريم بيتية على الانبا
 فقبض عليه بالدين وقبضه الوكيل فضاء منه ثم برهن المطلوب على
 الانبا للموكل فلا سبيل له للمدعيون على الوكيل وانما برهن على الموكل
 لان بدو بدو ذخيرة الوكيل بالمقصومة انما للبيمين لا بجملة عليها
 في الاشياء لا بجملة الوكيل اذا منعت عن فعل ما وكل فيه لتبرعه لا في ثلث
 كما مر بخلاف الكيل فانه بجملة عليها لا التزام وكله بمقصوماته و
 اخذ حقوقه من التماس على ان لا يكون وكلا فيما يدعي على الموكل جاز
 هذا التوكيل فلو ثبت الوكيل المال له اي موكله ثم اراد الخصم الدفع
 على اسم بيع على الوكيل لانه ليس بوكيل فيه درر ووصي قرار الوكيل بالمقصومة
 لا بغيره مطلقا بغير الحدود والقضاء على موكله عند القضاء دون غيره

استحسانا وان انعزل الوكيل به اي بهذا الاقرار حتى لا يدفع اليه
 المال وان برهن بعده على الوكالة للتناقص درر وكذا اذا استثنى
 الموكل اقراره بان قال وكلتك بالمقصومة غير جاز لا قرار يصح التوكيل
 والاستثناء على الظاهر بترارته فلو اقر عنه اي الفضا لا يصح و
 خرج به عن الوكالة فلا تسمع خصومته درر ووصي التوكيل لا اقرار
 ولا يصير به اي بالتوكيل من ذبحه وبطل توكيل الكفيل بالمال لئلا
 يصير عاملا لنفسه كما لا يصح لو وكله بقبضه اي الذين من نفسه
 او عبده لان الوكيل من عمل نفسه بطلت الا اذا وكل المديون بابرار
 نفسه فيصح ويصح عزله قبل ابرائه نفسه اشباهه وكل له لصال الجمل
 بقبضه من الحال عليه او وكل المديون وكيل الطالب بالقبض لا يصح
 لا استحالة كونه فاضيا ومقضيا فنية بخلاف كميل النفس والرسو
 ووكيل الامام ببيع الغنائم والوكيل بالتزويج حيث يصح ضمانهم لان
 كلا منهم سفير الوكيل بقبض الذين اذا قفل صح وتبطل الوكالة لان الكفالة
 اقوى للزومها فتصح ناسخة بخلاف العكس وكذا كلما صحت كفاالة
 الوكيل بالقبض بطلت وكالته تقدمت الكفاالة وتاخرت لما قلنا
 وكيل البيع اذا ضمن الثمن للبايع عن المشتري لم يجز لما مرته بصير
 عاملا لنفسه فان ادى بحكم الضمان رجوع لبطالانه وبدونه لا يبرأ
 اذ عيانه وكيل الغائب بقبض دينه فصدقه الغريم امر بدفعه
 اليه عملا باقراره ولا يصدق لو ادعى الانبا فان حضر الغائب
 فصدقه في التوكيل فيها ونعت ولا امر الغريم بدفع الدين اليه اي
 الغائب ثانيا لفساد الاداء بانكاره مع يمينه ورجوع الغريم به على الوكيل
 ان باقيا في يده ولو حكما بان استهلكه فانه يضمن مثله خلاصة
 وان ضاع لا عملا بصدقه الا اذا كان قد ضمنه عند الدفع بقدر
 ما ياتخذ الذين ثانيا لاما اخذه الوكيل لانه امانة لا يجوز بيعها الكفاالة
 زيلعي وغيره اوقال له قبضت منك على لينة ابرائك من الذين فهو
 كما لو قال لاب لختين عند اخذ مهر بنته اخذ منك على لينة ابرائك
 من مهر بنتي فان اخذته البنت ثانيا رجعت لختين على الاب فكذا
 هذا بترارته وكذا انضمنه اذا لم يصدق على الوكالة بعم صورة
 السكوت والتكذيب ورفع له ذلك على زعمه الوكالة في هذه اسنا

لترجع عند المالك فان ادعى الوكيل هلاكه او دفعه لموكله صدق
الوكيل بحلفه وفي الوجوه المذكورة كلها الغريم ليس له الاسترداد حتى يحضر
الغائب وان برهن انه ليس بوكيل وعلاقره بذلك او اراد استخلافه
لم يقبل السعي في نقض ما اوجبه للغائب نعم لو برهن ان الطالب
جحد الوكالة واخذ من المال قبل تجرؤ موكله وورثه غريمه
او وصب له اخذه قابضاً ولو هلك اضمنه الا اذا صدقه على الوكالة و
لو قرض بالدين وانكر الوكالة حلف ما يعلم ان الدين وكلمه عني قال في
وكيل يقبض الوديعه فصدقه المودع لم يؤمر بالدفع اليه على انه هور خلا
لان الشئ ولو دفع لم يملك الاسترداد مطلقاً كذا في الحكم لودعي شراها
من المالك وصدقه المودع لم يؤمر بالدفع لانه اقر على الغبر ولو ادعى
انتقالها بالارث او الوصية منه وصدقه امر بالدفع اليه لانها
على ملك الوارث اذا لم يكن على الترتيب دين مستغرق ولا بد من التلوم
فيما لا احتمال لظهور وارث اخر ولو انكر موت او قال لا ارى
بوسمه ما لم يبرهن ودعوى لا يصح كوكالة فليس لمودع ميت وميت
الدفع قبل ثبوت انه حي وكذا حتى يدفع لبعض الورثة براءة عن
حضه فقط ولو وكلمه يقبض مال فادعى الغريم ما يسطع حق
كاد او ابردا او قرره بانه ملكي فصح الغريم المالك ولو عفا اليه
اي الوكيل ان جوابه تسليم ما لم يبرهن وله تخلف الموكل الوكيل
لان النيابة لا تجرى في اليمين خلافاً لفرق ولو وكلمه بيعتامة وادعى
البياع ان المثل تزيى مخي بالغيب لم يرد عليه في بطلت المشتري والفرق
ان الغضا هنا في لا يقبل النقص بخلاف ما مر خلافاً لها فلوردها
الوكيل على البياع بالغيب فحضر الموكل وصدقه على الرضا كانت
له لا للبياع انتفاخاً في الاصح لان الغضا لا عن ليل بل للجهل بالرضا
ثم ظهر خلافه فلا ينفذ باطناً نهياً والمأمور بالانفاق على اهل البيت
او الغضا لدين والشد او النصدق عن زكاة اذا امسك ما دفع
اليه ونقد من ماله ناوياً الرجوع كذا قيد الخامسة في الاشياء حال
قيامه لم يكن متبرعاً بل يقع انتفاصاً نهياً اذا لم يصف له غيره
فالوكالات وقت انفاقه مستهلكة ولو بصرفها الدين نفسه واضاف
العقد الى دراهم نفسه ضمن وصار مثلاً بنفسه متبرعاً بالانفاق

لان الدرهم متعين في الوكالة نهياً وبترزية نعم في التمتع لو
ان يقبض من مديونه الف او يصدق في فصدق بالف ليرجع
على المدبون جازاً استحقاقاً ومنه انفق من ماله والمال ان مال البيت
غائب فهو اى الوصية كالاية ومنطوقه ان يشهد انه قرض عليه او
انه يرجع عليه جامع الفصولين وغيره وعلا في الخلاصة بان قول
الوصي وان اعتبر في الانفاق لكن لا يقبل في الرجوع في مال البيت الا
بالبينة **فروع** الوكالة المجردة لا تدخل تحت الحكم وبيانه في الدرر
صحح التوكيل بان لم لا يقبل عقد التام فلما اظهر ان يسلم من ريعه
زيت وحصره وليس له ان يوكله به من يجعله بمجال ميناء على القرية
فياسره بفقد التام ويستلم منه على ما قرره باطناً لانه وكيل الوقت
والوكالة امانة لا يصح بيعها ونماه في شرح الوهبانية **باب**
عزل الوكيل الوكالة من العقود الغير اللازمة كالعارية
فلا يخلها اختيار شرط ولا يصح الحكم بها مقصوداً او ثابته في ضمن دعوى
صححة على غريم وبيانه في الدرر فلو موكل العزل عنه شاء ما لم يتعلق
به حق الغبر كوكيل خصومة بطلب الخصم كما يبيح ولو الوكالة دورية
في طلاق وعناق على ما صححه البرزى ويصح عن الجني خلافه فنه
بشرط علم الوكيل اي في الفضة كذا ما الحكم في ثبت ويعزل قبل العلم كالر
ولو عزله قبل وجود الشرط في العلقه به اي بالشرط به يفتي شرح
وهبانية وينت ذلك اي العزل بمشافه به وبكتابة مكتوب
بعزله وارساله رسولا مميّزاً عدلاً او غيره انتفاخاً او عبد صغيراً
او كبيراً صدقه وكذا به ذكره المصنف في منفرقات الفضا اذا قال
الرسول الموكل ارسلك اليك لابلغك عزله اياك عن وكالاته و
اخره فصولاً بالعزل فلا بد من احد شرطى الشهادة عدد او عدله
كاخونها المتقدمة في المنفرقات وقد من انه صدقه قبل و
لو فاسق انتفاقاً ابن ملك وقرع على عدم لزومها من الجانبين بقوله
فلو وكيل اي بالخصومة وبشرط المعائن لا الوكيل بكلام وطلاق وعناق
ويبيع ماله وبشرط شي يغبر عنه كذا في الاشياء عز نفسه بشرط
علم موكله وكذا بشرط علم السلطان بعزل قاض وامام نفسه ما ولا
كما يسطه في الجواهر وكلمه يقبض الذين ملك عزله ان يغبر حضر المدبول

وان وكله بحضرته لا تتعلق حقه به كما مر لا اذا علم به بالعزل الذي
 فحينئذ ينزل ثم قرح عليه بقوله فلودفع المديون دينه اليه اي لو
 قبل علمه اي المديون بعزله يبرأ ويعد له لا لدفعه لغير وكيل ولو
 عزل العدل الموكل ببيع الرهن نفسه بحضرة المرتهن ان رضى
 به بالعزل صح والا لا تتعلق حقه به وكذا الوكالة بالمضومة بطلب
 المذموم عنه غيبته كما مر وليس منه توكيله بطلاقها بطلبها على البيع
 لانه لا حولها فيه ولا قوله كلما عزلت فانت وكيل بعزله بكما
 وكنك فانت معزول عنه وقول الوكيل بعد القبول بحضرة الموكل
 الفيت توكيل او انا بك من الوكالة ليس بعزل كجود الموكل بقوله لم وكل
 لا يكون عزلا لان يقول الموكل للوكيل والله لا اوكلت بئنه فقد
 عرفت انها وكنك فعزل ربي على كذا ذكره الوصي ان مجوده عزل
 وحله المص على ما اذا وافقه الوكيل على الترتك لكن اثبت الفهم في
 اختلاف الرواية وقدم الشافعي وعلله بان مجود ما عدا النكاح
 في صحته ثم قال وفي رواية لم ينزل بالمجود انتهى فليحفظ وينزل الوكيل
 بلا عزل بنهاية الثقة الموكل فيه كما لو وكله بقبض دين فقبضه بنف
 او وكله بنكاح فزوج الوكيل بنزائنه ولو باع الموكل والوكيل معا
 او لم يعلم السابق في بيع الموكل او لم عند محمد وعند ابى يوسف بنظر
 ويخبر ان كما في الاختيار وغيره وينزل بموت احدهما وجنونه مطبقا
 بالكسرى مستوعبا سنة على البيع درر وغيرها لكن في الترتك لانه
 عن المصنفات شروبه بئنه وكذا في الفهم في الباقي وجعله
 فاضل خان في فصل فيما يقضى بالمجهلات قول في حنيفة وان عليه
 الفتوى فليحفظ وبالحكم بلحوقه مرتدا ثم لا يعود بعوده مسلما على الذ
 ولا بافاقة مجرور في شرح المصم واعلم ان الوكالة اذا كانت لازمة لا تبطل
 بهذه العوارض فلذا قال **الا** الوكالة اللازمة اذا وكل المرتهن
 العدل والمرتهن ببيع الرهن عند حلول الاجل فلا ينزل بالعزل ولا يبرأ
 الموكل وجنونه كالوكيل بالامر باليد والوكيل ببيع الوفا لا ينزل لان
 الموكل بخلاف الوكيل بالمضومة والظلال في تترار **قلت** ولما حصل
 حكم في الجواز الوكالة ببيع الرهن لا تبطل بالعدل حقيقا او حكما ولا بالخروج
 عن الاهلية بمجنون ورثة وفيما صاها من اللازمة لا تبطل بالحيفي بالملك

وبالخروج عن الاهلية **قلت** فاطلا فالدر فيه نظروا بعزل
 بافتراق احد الشريكين ولو توكيل ثالث بالتصرف وان لم يعلم الوكيل
 لانه عزل حكمي وينزل بعزله موكله لو كان با وجوه في موكله لو ما دون
 كذلك اي علم او لا لانه عزل حكمي كما مر وهذا اذا كان وكيل في
 العقود والمضومة اما اذا كان وكيل في قضاء دين واقتضائه و
 قبض ودبعة فلا ينزل بعزله ويجزى ولو عزل المولى وكيل عبده الماذون
 لم ينزل وينزل بتصرفه في الموكل بنفسه فيما وكل فيه بنظر فاجزى
 الوكيل عن التصرف معه والا لا كما لو طلقها واحدة والعدة باقية
 فلو وكيل بتطبيقها اخرى لبقا المحل ولو ردت الزوج او لم يلق وقم طلاقا
 وكيله ما بقيت العدة ويعود الوكالة اذا عاد اليه اي الموكل قد تم ملكه
 كان وكله ببيع فباع موكله من ثم رده عليه بما هو فسخ بغيره على وكالات
 او بغيره اي اثر ملكه كسلة العدة بخلاف ما لو تجدد الملك **فروع**
 في المنتظر عزل وكتب لا ينزل ما لم يصله الكتاب وكل غايبا ثم عزله
 قبل قبوله صح وبعده لا يقع اليه فسخه ليدفعها لاني ان يصلها
 فدفعها ونفسي لا يضمن الوكيل بالدفع ابداه مثاله عليه برأ من الكل
 فضا واما في الاخرة فلا اقبدر ما بنوهم ان له عليه وفي الاشياء
 قال لم يدونه من جاءك بعلامة كذا او من اخذ صبيك او قال
 لك كذا فادفع اليه لم يصح لانه توكيل لم يبرأ بالذم اليه وفي الوهابية
 ومن قال اعط المال قابض خسر فاعطاه لم يبرأ بالمال بخسر
 وبعه وبيع بالتقديروبع الخالد فخالف قال ابو جوز النخعي
 وفي الذم قال قول الوكيل مضمون كذا قول الرب الدين والمضجيم
 ولو قبض الدال مال البيع كي يسله منه وضاع ينطد

كتاب الدعوى لا يخفى من استبها للوكالة بالمضومة في
 لغة قول بقصد به لانه انما يجب حق على غيره والضمائم الثابت
 فلا تنون وجمعها دعاوى بفتح الواو وكشوى وفتاوى درر لكن جروفي
 المصباح بكسرهما ايضا فيهما محافضة على الف الثاني وشرعا قول
 مقبول عند القاضيه يقصد به طلب حق قبل غيره خرج الشهادة
 والافراد ورفعة اي دفع المضمم عن حق نفسه دخل دعوى التعرض
 فتسمع به بئنه بتزانية بخلاف دعوى قطع التزاع فلا تسمع بترتية

وهذا اذا اريد بالحق في التقييد لا المر الوجودي فلو اريد ما بعد
الوجودي والعقد لم يحج لهذا القيد والدة من اذا ترك دعواه
ترك لا يجبر عليها والدة عليه بخلافه اي يجبر عليها فلو في البلدة
فاضن كل في حلة فالخيار للمدعي عليه عند محذ به بغير تراتبه ولو
القضاء في المذهب لا ربعة على الظاهر وبه اذنت مر البحر قال
المص ولو الولاية لقاضين فالكثرة على التواء فالعبرة للمدعي نعم
لو لم سلطان باجابة للمدعي عليه لزم اعتباره لعزله بالنسبة اليها كما
مررا قال **وهذا** الخلاف في اذا كان كل قاض على حلة على حدة
اذا كان في الصرخة وشاف ومالك وحنبلي في مجلس واحد
والولاية واحدة فلا ينبغي ان يقع الخلاف في اجابة المدعي لما انه
صاحب الحق كذا يخط المص على هامش التراتبه فيلحظ وركنها في
الحق لا ينفك لو صلا على عليه كذا اوضح فته الى من ناب للمدعي
منابه كوكيل ووصته عند النزاع متعلق باضافة الحق واهلها العا
الميز لو وصيت لومناذ وناف في المصومة والا لا يشاء وشرطها اي
شرط جواز الدعوى بمجلس القضا وحضور خصمه فلا يقضه على غائب
وهل يحضره بجزر الدعوى ان بالصبر ويحج بمنزله نعم ولا في
يبر من ويجلف مية ومعلومية المال المدعي اذ لا ينفك بجهول
ولا يقال مدعي فيه وبه الا ان يتضمن الاخبار وشرطها ايضا
كونها لازمة شيئا على الخصم بعد ثبوتها ولا كان عبثا وكون المدعي
مما يحتمل الثبوت فدعوى ما يستحيل وجوده عقلا او عادة باطلا
لنفي الكذب في السخيل العقلي كقوله المعص والنسب او لمن لا
يولد مثله مثله هذا البني وظهوره في السخيل العادي كدعوى معزو
بالفقر مولا عظيمة على اخرائه اقضه اياها دفعة واحدة او غصبا
منه فالظاهر عدم سماعها بجزوبه جزم بن الغرس في الفواكه البديرة
وحكمها وجوب الجواب الخصم وهو المدعي عليه بالا او بنعم حتى لو كان
كان انكارا فتنسج البيت عليه الا ان يكون اخر خيارا وسخفقه و
سببها تعلق البقا القدر بنعاط المعاملات فلو كان ما يدعي
منقولا في يد الخصم ذكر المدعي انه في يده بغير حق لاحتمال كونه موقوفا
في يده او محبوسا بالثمن في يده وطلب المدعي احضاره ان امكن

فعلى الغريم احضاره ليشار اليه في الدعوى والشهادة ولا يستعلا
وذكر المدعي قيمته ان نغذ را حصار العين بان كان في نقلها مؤنة
وان قلت ان كمال معزيا للخرقة بها كما او غيبها لانه مثله معني
وان نغذ را حصارها مع بقا كبري وصبرة طعام وقطيع غنم نغث
القضا امينه ليشار اليها ولا يمكن باقية الكس في الدعوى بذكر القيمة
وقال الوالد انه غصب منه عين كذا ولم يذكر قيمتها فتمنع فجلف
خصمه او يجبر على البيان رروا بن ملك ولذا لو ادعى اعيانا مختلفة
لجنس والنوع والصفة وذكر قيمة الكل جملة كذا ذلك لا بما على الصحيح
وتقبل بينة ويجلف خصمه على الكل مرة وان لم يذكر قيمة كل عين
على حدة لانه لما صح دعوى الغصب بلا بيان فلان يصح اذا بينت
قيمة الكل جملة بالاولى وقيل في دعوى السرقة بشرط ذكر القيمة
ليعلم كونها نصابا فاما في غيرها فلا بشرط عمادية وهذا كله
في دعوى العين لا الدين فلو ادعى قيمة شيء من هلك اشترط بيان
جنسه ونوعه في الدعوى والشهادة ليعلم القضا بماذا يقضه وتختلف
في بيان الذكورة ولا فوثة في الذابة فشرط للبوليب ايضا واختاروا
في الاختيار وشرط الشهيد بيان السن ايضا وتامه في العمادية وفي
دعوى الابداع لابد من بيان مكانه اي مكان الابداع سواء كان له حمل
او لا وفي الغصب ان له حمل ومؤنة فلا بد لصحة الدعوى من بيانه و
لا حمل له لا وفي غصب غير المشلي يبين قيمته يوم غصبه على الظاهر
عمادية وبشرط التحديد في دعوى العقار كما يشترط في الشهادة
عليه ولو كان العقار مشهورا خلافا لهما الا اذا عرف الشهود الدار بعينها
فلا يحتاج الى ذكر حدودها كما لو ادعى ثمن العقار لانه دعوى الدين
حققة بجز ولا بد من ذكر بلدة بها الدار ثم المحلة ثم التكة فيبدا
بلا عثم ثم الاخصر فالأخصر في النسب ويكتفي بذكر ثلاثة فلو ترك
الرابع صح وان ذكره وغلط فيه لاحتية لان المدعي يختلف به ثم انما
يبث الغلط باقرار الشاهد فصولين وذكر اسماء اصحابها اي المدعي
واسماء انسابهم ولا بد من ذكر الجدة لكل منهم ان لم يكن الرجل مشهورا
لكنه باسمه لحصول المقصود وذكر اية العقار في يده ليصير خصما
ويزيد عليه بغير حق ان كان المدعي منقولا لما مر ولا يثبت يده في العقار

ببصا دقها بل لا بد من بيته او علم قاض لاحتمال نزوهرها بخلاف
المنقول لمعاينة بده شتم هذا ليس على اطلاقه بل اذا دعي العاقر ملكا
مطلقا اما في دعوى الغصب ودعوى الشراء من ذى اليد فلا يقدر
لبينة لان دعوى الفعل كما نص على ذى اليد نص على غيره ايضا بزازية
وذكر انه يطالب به لتوقفه على طلبه واحتمال همنه او حبه بالثمن
وبه استغنى عن زيادة نفي حق فافهم ولو كان ما يدعيه دينيا كيكلا
او موزونا نقد او غيره ذكر وصفه لانه لا يعرف لابه ولا يدعي في
دعوى المشتريات من ذكر الجنس والنوع والصفة والقدر وسبب الوجوب
فلو دعي كرتربنا عليه ولم يذكر سببا لم يسمع واذا ذكر في السلم انما
له المطالبة في مكان عيناه وفي نحو فرض وعصب واستهلاك في
مكان القرض ونحوه يجر فيحفظ ويبال القضا المدعي عليه عن الدعوى
فيقول انه ادعى عليك كذا فاذا نقول بعد صحتها ولا تصد رصحة
لا يقال لعدم وجوب جوابه فان اقر فيها او انكر فبرهن المدعي نص
عليه بلا طلب المدعي ولا يبرهن حلفه للمالك بعد طلبه ان لا بد من
طلبه اليمين في جميع الدعاوى لا عند الشك في اربع على ما في البرازية
قال واجعلوا على الخلف بلا طلب في دعوى الدين على الت والى اذا
قال المدعي عليه لا اقر ولا انكر لا يستخلف بل يجيب ليقر ويكر درر
وكذا لو لم يتكوت بلا آفة عند الشك خلاصة قال في الجروب
افتت لما ان الفتوى على قول الشك فيما يتعلق بالقضا انتهى ثم نقل
عن البدايع الاشبه انه انكار فيخلف قبل ان يصلي للمالك لانها لو
اصطلح على ان يحلف عند غير قاض ويكون بريافه بباطل لان اليمين
حق القاض مع طلب الخصم ولا عبرة ليمين ولا تكول عند غير القضا
فلو برهن عليه في حقه يقبل ولا يحلف ثانيا عند قاض بزازية
الا اذا كان حلفه الاول عند مفيكه درر ونقل المص من القضية ان الخلف
حق القضا فما لم يكن باسحلافه لم يعتبر وكذا لو اصطلح ان المدعي لو خلف
فالخصم ضامن للمال وحلف اي المدعي يضمن للخصم لان في غير
الشرع واليمين لا يرد على مدع حديث الحديث البينة على المدعي وحديث
الشاهد واليمين ضعيف بل مرده ابن معين بل انكره المزوي عي
برهن المدعي على دعواه وطلب من القضا ان يحلف المدعي انه حق

في الدعوى او على ان الشهود صادرون وبحقون في الشهادة لا يجيبه
القاض الى طلبه لان الخصم لا يحلف مرتين فكيف الشاهد لان لنظ
اشهد عندنا بيمين ولا يكرز اليمين لانا اسرنا باكرام الشهود ولذا لو علم
الشاهد ان القضا يحلفه ويعمل بالنسوخ له لامتاع عن ادائها
لانه لا يلزمه بزازية وبيته الخارج في الملك المطلق وهو الذي
لم يذكر له سبب احق من بيته ذى اليد لانه المدعي والبينة له
بالحديث بخلاف المقتد بسبب كتابه ونكاح فالبيته لذى اليد
اجما عاكتا سيجي وقضه القضا عليه بنكوله مرة ولو تكول في مجلس
القضا حقيقة بقوله لا حلف او حكما كان سكت وعلم انه من
غير آفة كخرس وطرش في الصحيح سرج وعرض اليمين ثلاثا في القضا
لحوط وهل يشترط القضا في فور النكول خلاف درر ولم ارفه
ترجيا قاله المص قلت قدما انه يفترض القضا في ثلاث ثلاث
فرضه عليه بالنكول ثم اراد ان يحلف لا يلتفت اليه والقضا على حاله
ماض درر فيبلغ طرق القضا ثلاثا وعدة في الاشياء سبعا
بيته واقرار ويمين ونكول عنه وقسامة وعلم قاض على المرجوح و
قرينة قاطعة كان ظهر من راي خالية انك اخاف بسكين متلوث
بدم فدخلوها فورا فدروه مذبو حاليته اخذ به ان لا يمتري احدانه
قاتله شك فيما يدعي عليه ينبغي ان يرص خصمه ولا يحلف تحمرا
عن الوقوع في الحرم وان ابد خصمه لاحلفه ان كبر رايه ان المدعي بطل
حلف ولا بان غلب ظنه انه حق لا يحلف بزازية وقبل البينة لو
اقامها المدعي وان قال قبل اليمين لا بيته في سراج خلافا لما في شرح
المجمع عن المحيط بعد يمين المدعي عليه كما تقبل البينة بعد القضا بالنكول
خاتبة عند العادة وهو الصحيح لقول شرح البين الف باجرة حق ان يرد
من البينة العادلة ولان اليمين كالحلف عن البينة فاذا جاء الاصل
استحق حكم الحلف كانه لا يوجد اصلا بجري ويظهر كذبه باقامتها اي
البينة لو ادعاه اي المال بلا سبب فخلف اي المدعي عليه ثم اقامها
حتى تجت في بيته وعلمه الفتوى طلاق الخاتبة خلا لاطلاق الدرر
وان ادعاه بسبب فخلف انه لا دين عليه ثم اقامها المدعي على السبب
لا يظهر كذبه لجوازانه وجد القرض ثم وجد الابراء والابناء عليه

د

الفتوى فضولين وسريح وشمسي وغيرهم ولا تخلف في تكلم كره
 هو ورجعة جدها هو ورجعة جدها هو ورجعة جدها هو ورجعة جدها هو
 بعد المدة واستبلا دندجة الامة ولا ينشأ عنه لشئونه باقراره و
 ونسب بان ادعى على مجهول انه قته اولينه وبالعكس ولا يعتاقه
 او مولاه اذ عاه لا على الا لاسفل وحذو لعن والفتوى على انه يحلف
 المنكر في الاشياء السبعة ومن عداها شاة الحق امومة الولد بالتب
 او الرق ولما اصل النكح به الخلف في الكل الا في الحدود ومنها
 حد قذف ولعان فلا يمين اجماعا الا اذا تضمن حقا بان علق عتق
 عبده بزنائنه فله بعد تخليفه فان نكل ثبت العتق لا الزنا وكذا
 بسخلف السارق لاجل المال فان نكل ضمن ولو يقطع وان اقربها
 قطع وقالوا استخلف في النكح كما بسط في الذرر وفي الفسوق عني
 فحيلة دفع يمينها ان تزوج فلا تخلف وفي الثانية لا استخلاف في
 احدي وثلاثين مسألة النيابة بحرية في الاستخلاف لا الحلف
 وفرع على الاول بقوله فالوكيل والوصي والمنول واب الصغير يملك
 الاستخلاف فله طلب يمين خصمه ولا يحلف احد منهم الا اذا
 ادعى عليه العقد او صح اقراره على الاصل فيستخلف حينئذ كالكوكل
 بالبيع فان اقراره صحيح على الوكيل فكذلك قوله وفي الخلاصة كل زوج
 لو اقر لزمه فاذا انكره يستخلف في ثلاث ذكرها والضوابط اربع
 وثلاثين لما مر عن الثانية وزاد ستة اخرى في البحر وزاد اربعة عشر
 في تنوير البصائر حاشية الاشياء والنظائر لابن المص ولولا حاشية
 التطويل لا وردت كلها الخلف على فعل نفسه يكون على البينات
 اي القطع بانه ليس كذلك والخلف على فعل غيره يكون على العلم
 اي انه لا يعلم انه كذلك لعدم علمه بما فعل غيره ظاهر اللهم
 الا اذا كان فعل الغير شيئا يتصل به اي بالحلف وفرع عليه بقوله فان
 ادعى مشري العبد سرقة العبد او باقه واثبت ذلك يحلف الباع
 على البينات مع انه فعل الغير وانما صح باعتبار وجود تسليمه
 سيما فرجع الى فعل نفسه فحلف على البينات لانها أكد ولذا اعتبر
 مطلقا بخلاف العكس درر عن الزبلي وفي شرح الجمع عنه هذا
 اذا قال المنكر لا علم لي بذلك ولو ادعى العلم حلف على البينات

وزاد عليها سبعة اخرى في زواجر
 ليواهر على الاشياء والنظائر

كودم ادعى قبضه رتبها وفرع على قوله وفعل غيره على العلم بقوله
 واذا ادعى بغير سبق الشتر له على شراء زيد ولا يئنة يحلف خصمه
 وهو بغير علم اي انه لا يعلم انه اشتراه قبله لما تركه اذا ادعى
 دينا او عينا وارث اذا علم القس كونه ميراثا او اقربيه المذعي ان
 برهن الخصم عليه فيحلف على العلم ولو ادعى عامما اي الذين والعين
 الوارث على غيره يحلف المذعي عليه على البينات كوهوب له وشتر
 درر ويحلف جاحد القود اجماعا فان نكل فان كان في النفس حبس
 حتى يقر او يحلف وفيما دونه يقتض لان الاطراف خلقت وقاية
 للنفس كالمال ويجوز فيها البذل خلافا لها قال المذعي في بينة
 حاضرة في المصرو طلب يمين خصمه لم يحلف خلافا لها ولو
 حاضرة في مجلس الحكم لم يحلف اتفاقا ولو غايبة عن المصرو حلف
 اتفاقا ابن مالك وقد روي في الجنب الغيبة بمدة السفر وبأخذ القنا
 في مسألة المدين فيما لا يسقط بشبهة كفيلا ثقة بومن حروبه بحر
 فيحلف من خصمه ولو وجبها والمال حقيق في ظاهر المذهب
 عني بنفسه ثلاثة ايام في الصحيح وعن الشافعي في الجبله الشافعي
 فان اتهم من اعطاه ذلك الكفيل لزمه بنفسه او يمينه مقدار
 مدة الكفيل لا يغيب لان يكون الخصم غريبا او مسافرا فيلزم
 او يكفل له انتهاء مجلس القضا دفعه للضرر حتى لو علم وقت سفره
 يكفله اليه وينظر في رتبته ويستخير رفقاه لو انكره المذعي بزازنة
 قال لا يئنة لي وطلب يمينه فحلفه القضا ثم برهن على دعواه
 بعد الجمين قبل ذلك البرهان عند الامام منه وكذا لو قال المذعي
 كل بينة اتهم بها فهي شهود زور او قال اذا خلفت فانت بري من
 المال فحلف ثم برهن على الحق قبل خابته وبه جزم في السراج كما مر وقبل
 قبيل قايلاه محمد كافي العبادية وعكس ابن مالك وكذا الخلاف لو قال
 لا دفع لي ثم لم يدفع وقال الشاهد لا شهادة لي ثم شهد و
 الاصح القول لجواز الشين اتم التذكر كما في الدرر وقره المص ادعى
 المديون لا يصال فانكر المذعي ذلك ولا يئنة له على مدعاه فطلب
 يمينه فقال المذعي اجعل حفي في الختم ثم استخلفه له ذلك فبينة واليمين
 بائنة فعلى الحديث من كان حائفا فليحلف بائنة تنج اوليس ذرو هو

قول والله خزانه وظاهره انه لو حلفه بغيره لم يكن يمينا
 ولم انه صريح بالبحر لا بطلاق وعناق وان لم الحزم وعليه الفتوى
 تناوخانية لان الخليف بها حرام خائنه وقيل ان مست الضرورة
 فوض الى القضاء اتباعا للبعض فلو حلفه القاضي به فكل فقهاء عليه
 بالمال لم ينفذ قضاؤه على قول الأكثر كذا في خزانه الثمن وظاهر
 انه مفرع على قوله لاكثرنا على القول بالخليف بها فيعتبر نكوله و
 يقضيه به والا فلا فائدة بحروا عنده المصنف قلت ولو حلف بالطلاق
 انه لا مال عليه ثم برهن المدعي على المال ان شهد ولعل السبب لا يفرق
 لا يفرق وان شهد واعطى المدين يفرق لان السبب لا يفرق
 قيام الدين وقال محمد في الشهادة على قيام المال لا يثبت لاحتال
 صدقه خلافا لابي يوسف كذا في شرح الوهبية للشربناوى
 وقد تقدم وبغليظ بذكر اوصافه نفسا وفيه بعضهم بفاسق
 ومال خطير ولا اختيار فيه وفي صفة الى القضاء ويجنب العطف
 كذا تنكر الزميين فلو حلف بالله ونكل عن التغليظ لا يقضيه عليه
 اى بالكلول لان المقصود للحلف بالله وقد حصل زبلى لا يستحق العقاب
 على المسلم بزمان ولا يمكن كذا في الحاوى فظاهرا انه مباح يستجيب
 اليهودى بالله الذى انزل التوراة على موسى والنصرانية بالله الذى
 انزل الانجيل على عيسى والمجوسى بالله الذى خلق النار فيبغى على كل معتقد
 فلو كلف بالله كفى كالم اختيار والوثى بالله تعالى لانه يقر به وان عبد
 غيره وجزم بن الكمال بان الدهرية لا يعتقدونه نعم قلت عليه
 فيما لا يجلون وفيه تخليف لاخرى ان يقول له القضاء عليك عهد الله
 وميثاقه ان كان كذا فاذا لوى براسه اى نعم صار حالف ولو صم ايضا
 كتب له ليحجب بنظرة ان عرفه والافيا شارته ولو اعلم ايضا فابوه
 او وصيه او من نصيبه اى شرح ومبانيته ولا يجلون في بيوت عباده
 لكرهه دخولها بحر ومجلف القضاء في دعوى سبب يرتفع على الحاصل
 اى على صورة انكار النكر وفتره بقوله اى بالله ما بينكما نكاح قائم
 وما بينكما بيع قائم وما يجب عليك رده لو قائما او بدله لو عاكسا
 وما بينك منك وقوله لان متعلقا بالبيع مسكن في دعوى نكاح
 وبيع وغصب وطلاق فيه لفت ونشر لا على السبب اى بالله ما

ما نكت وما بعث خلافا للشك انظر للمدعى عليه ايضا لاحتماله مطلا
 واقلته اذا الزم من الحلف على الحاصل بترك النظر للمدعى فبحلف
 بالاجماع على السبب صورة دعوى المدعى كدعوى شفعة بالمجاور
 نفقة مبنونة والمضم لا يراه كونه شافعي الصد فحلفه على المال
 في معتقده فيضطر المدعى قلت ومفاده انه لا اعتبار بمذهب
 المدعى عليه وانما مذهب المدعى فيه خلاف والاوجه ان يثاله
 القضاء اهل يقتقد وجوب شفعة المجاور ولا واعتمده المصنف وكذا
 اى بحلف على السبب اجماعا في سبب لا يرتفع برفع بعد ثبوت
 كعبد مسلم يذبح على مولاه عنقه لعدم تكرز رقه واثاق الامة
 ولو مسلمة والعبد الكافر فتركز رقهها بالحاق حلف مولاها على
 الحاصل والحاصل اعتبار الحاصل الا لضرر مدع وسبب غير متكرر
 وصح فدا اليمين والصحة حديث ذبوا عن عرضكم باموالكم وقال
 الشيبه لا حتر از عن اليمين الصادقة واجب قال في البحرى ثابت
 بدليل جواز الحلف صادقا ولا يحلف النكر بعد ابد الاله اسقط
 حقه وقتيد بالفدا والصحة لان المدعى لو سقطت اى اليمين قصدا
 بان قال برأيت من الحلف او تركته عليه او وبته لا يصح وله
 الخليف بخلاف البراءة عن المال لان الخليف للحاكم بزازنية
 وكذا اذا اشترى يمين لم يجوز عدم ركن البيع **درر فرع** استخلف خصمه
 فقال حلفه شرة ان عند حاكم او محكم وبرهن قبل والا فله تخليفه
درر قلت ولما رما لوقال الشك قد حلفت بالطلاق في لم الحلف فبحر
باب الخالف لما قدم يمين الواحد ذكر يمين الاثنين
 اختلفا الى المتبايعان في قدر ثمن او وصفه او جنسه او في قدر
 مبيع حكم لمن برهن لانه نورد دعواه بالحجة وان برهن فلم يثبت الزيادة
 اذا البينات للانبات وان اختلفا فيهما اى الثمن والبيع جميعا
 قدم برهان السباع لولا اختلاف في الثمن وبرهان المشترى لو في البيع
 نظر لاثبات الزيادة وان عجز في الصور الثلاث عن البينة فان روى
 كل بمقالة الاخر فيها وان لم يرض واحد منهما بدعوى الاخر خالف ما لم
 يكن فيه ففصح من له الخيار وبدا يمين المشترى لانه السدادى لا يملك
 وهذا لو كان بيع عين بدین والا بان كان مقايضة او صرفا فهو

نخبر وقيل بقرع ابن ملك ويقتصر على النفع في الاصح وفيه القضا
البيع بطلب احدهما او طلبهما ولا ينفخ بالتخالف ولا ينفخ احدهما بل
بفسخهما مجر ومن نكلها الزم دعوى الاخذ بالفضا واصله قوله
صلى الله عليه وسلم اذا اختلف المتبايعان والتلعة قائمة بعينها اختلفا
وتدرا اذ هذا كله لاختلاف في البدل مقصودا فلو في ضمن شيء
كاختلاف في الزق فالقول للشري في انه الزق ولا تخالف كالمو
اختلفا في وصف البيع كقوله اشترت به على انه كاتب او خبان وقال
البايع لم اشترط فالقول للبايع ولا تخالف ظهر برة وقد اختلفا
في ثمن ومبيع لانه لا تخالف في غيرها لانه لا يختل به فوام العقد نحو
اجل وشرط رهن او خيار او ضمان وقبض بعض ثمن والقول للمكر
بيمينه وقال زفر والشافعي اختلفا ان لا تخالف اذا اختلفا بعد
هلاك البيع او خروجه عن ملكه او قبضه بما لا يرد به وحلف الشتر
الا اذا استهلكه في يد البايع غير الشترى وقال محمد والشافعي اختلفا
وينفخ على قيمة المالك وهذا لثمن دينه فلو مقايضة تخالف
اجماعا لان البيع كل منهما ويرد مثل المالك او قيمته كما لو اختلفا في
جنس الثمن بعد هلاك التلعة بان قال احداهما درهم والاخر
دينار يخالفان ولزم الشترى في القيمة سراج ولا تخالف بعد هلاك
بعضه او خروجه عن ملكه كعبد بن مات احدهما عند الشترى
بعد قبضهما اختلفا في قدر الثمن لم يخالف عند ابن حنيفة رحمه الله
تعالى الا ان يرضى البايع بترك حصته المالك اصله فينشد بخلافه
هذا على تخيير المهور ووصف مباح في الاستثنا الى يمين الشترى
ولا في قدر يدك كتابة لعدم لزومها وقد راس مال بعد اقالة عقد
الشتم بل القول للعبد والسلام اليه ولا يعود الشتم وان اختلفا في
التعاقدان في مقدار الثمن بعد اقالة ولا يثبت تخالف او عا د البيع
لو كان كل من البيع والثمن مقبوضا ولم يرد الشترى الى بايعه بحكمه
لاقالة فان رده اليه بحكم الاقالة لا تخالف خلافا لمحمد وان اختلفا
في الزوجان في قدر المهر وجبته ففض لمن اقام البرهان وان جئنا
فللمرة اذا كان مهر الشترى شاهد للزوج بان كان كفايته اقل وان كان
شاهدا لهما بان كان كفايتها اكثر فثبتت اولى لاشباه اختلفا في الظاهر

وان كان غير شاهد لكل منهما بان كان بينهما فالتمها تر لا استواء
ويجب مهر الشترى على الصبي وان عجز عن البرهان تخالفوا لم ينفخ
النكاح لتبعية المهر بخلاف البيع وبدا بيمينه لان اول الشاهدين
عليه فيكون اول البمين عليه ظهيرة وبحكم بالتشديد اي يجعل
مهر مثلها حكما سقوط اعتبار التسمية بالتخالف فيفض بقله
لو كان كفايته اقل ويقول المكاتبة او اكثر وبه لو بينها اي بين
ماند عيه ويدعيه ولو اختلفا في المهر والشترى بدل الاجارة
او في قدر المدة قبل الاستيفاء للمنفعة تخالفوا وراوا بدا بيمين الشترى
لو اختلفا في البدل والمهر لو في المدة ولو بهنر فالبيمين للمهر
في البدل وللشترى المدة وبعد ذلك لا والقول للشترى لانه منكر
للزيادة ولو اختلفا بعد التكمين من استيفاء البعض من المنفعة
تخالفوا وفيه العقد في البقا والقول في الماضي للشترى لان فقدانها
ساعة فساعة فكل جزء كعقد بخلاف البيع وان اختلف الزوجان
ولو مملوكين او مكاتبين او صغيرين والصغير يجامع او ذميمة
مع مسلم قام النكاح ولا في بيت لهما ولا حدهما خزانة الاكل لانه
العبرة باليد لا للمالك في متاع هو منا ما كان في البيت ولو ذهبا
او فضة فالقول لكل واحد منهما فيما صح له مع يمينه الا اذا كان
كل منهما يفعل او يبيع ما يصلح للاخر فالقول له لتعارض الظاهرين
درر وغيرهما والقول له في الصالح لهما لانهما وما في بدعها في
يده والقول لذي اليد بخلاف ما يختص بها لان ظاهرها الظاهر
من ظاهره وهو يد الاستعمال ولو اقاما بيعة يقضى بينهما لانها
خارجة خائفة والبيت للزوج لان يكون لها بيعة مجر وهذا لو جين
ومات احدهما واختلف وارثه مع الحي في الشكل الصالح لهما
فالقول فيه للحي ولو رقيضا وقال الشافعي ومالك لكل بينهما وقال ابن
الجبلي لكل له وقال الحسن البصري الكل لهما وفي المستبعة وعد
في الثانية سعة اقوال ولو احدهما مملوكا ولو نادونا او مكاتبنا
وقالا والشافعي اختلفا في القول للمرة في الحياة والحي في الموت لان يد المورث
اقوى ولا يد الميت اعققت الامة او المكاتب او الدبيرة واختارت
نفسها في البيت قبل العتق فهو للرجل وما بعده قبل ان تختار نفسها

فهي وما وصفناه في الطلاق بحرفيه طلقها ومضت العدة
فالشكل للزوج ولورثته بعده لانه صار اجنبية لا بد لها ولما
ذكرنا ان الشكل للزوج في الطلاق فكذلك الوارث لما الوما وهي في
العدة فالشكل لها كانه لم يطلتها بديل ارثها ولو اختلف المجرور
المستاجر في مناع البيت فالقول للمستاجر بيمينه وليس للزوج الا بيمين
من ثياب بدنه ولو اختلفت في وعظا رثة ثلاث لا ساكنة ولا من
العطارين وهي في ايديها فهي ينها بالانظر لما يصح لكانت لها وما
في السراج رجل عفر وبالفقر والملاحة صار بيده علام وعطفته
بداره وذلك بداره فادعاه رجل عفر بالبار وادعاه صاحب
الذار فحصل للمعفر وبالسار وكذا كاس في منزل رجل وعطفته
قطيعة بقول الذي هي على عنقه هي لى وادعاه صاحب المنزل فهي
لصاحب المنزل رجلا في سفينة بها دقيق فادعى كل واحد
السفينة وما فيها واحدا يعرف ببيع الدقيق والاخر بانه ملاخ فالدق
للذي بعث ببيعته والسفينة لمن يعرف بانه ملاخ علام بالظاهر
ولو فيها ركاب واخر مسك واخر مجذوب واخر مدها وكلهم يدعونها
فهو بين الثلاثة اثلاثا ولا شيء للماذ رجل يقود فطار ابل واخر ركبا
على الكمل مناع للركب فكلها له والفايد اجيره وان لا شيء عليه فكل ركاب
ما هو ركبه والبي في اللقايد بخلاف الجفر والغنم ونما في خزانة
الاكل **فصل دفع الدعاوى** لما قدم من يكون خصما اكثر من
لا يكون قال ذواليد هذا الشيء المدعى منقول كان او عقارا
اودعني او عارني او اجريته او رهنني زيد الغائب او غصبته
منه من الغائب وبرهن عليه علام ما ذكر والعين قائمة لاهالكة
وقال الشهود نعرفه باسمه ونسبه او بوجهه وشرط محمد بن
بوجهه ايضا فلو حلف لا يعرف فلانا وهو لا يعرفه لا بوجهه
لا بحث ذكره الزبلي وفي الشرب لا يثبت عن خط العلامة القدي عن
البرازية ان تعويلا لائمة على قول محمد انتهى فيلحفظ ودفعت خصومة
المدعى الملك المطلق لان بدو لاء ليست بد خصومة وقال ابو بوب
ان عرف ذواليد بالحيلا تندفع وبه يؤخذ سلفه واختاره في المختار
وهذه نسخة كتاب الدعوى لان فيها اقوى البصية على ما بسط في الدق

اولان صورها خمس عينه وغيره **قلت** وفيه نظر الحكم كذلك
لوقال وكلني صاحبه بحفظه او سكتي فيها زيد الغائب او سرقته منه
او انزعت منه او ضل منه فوجدته بجراوه في يدك مزارة بزازية
فالصوحدى عشر **قلت** لكن الحق في البرازية المزارة بالاجارة
او الوربعة قال فلا يزد على المنس وقد حررت في شرح الملحق وان
كان هالكا او قال الشهود اودعه من لانعرفه واقر ذواليد
بيد المضمومة كان قال ذواليد اشتريته او انتيت به من الغائب
او لم يدع الملك المطلق بل ادعى عليه الفعل بان قال المدعى غصبته
منه او قال سرق مني وبناء المنعول للمستر عليه فكانة قال سرقته
منه بخلاف غصبته او غصبته من فلان الغائب كما يسمى حيث تدفع
وهل تدفع بالمصدر الصحيح لبرازية وقال ذواليد في المدفع
اودعني فلان وبرهن عليه لا تدفع في الكل لما قلنا قال في غير
بجلس الحكم انه ملكي ثم قال في بجله انه ودبعة غمكا وورهن من
فلان تدفع مع البرهان على ما ذكر ولو برهن المدعى على مقالته
الاولى يجعله خصما ويحكم لتبقى اقرار ببيع المدفع بزازية وان
قال المدعى اشتريته من فلان الغائب وقال ذواليد اودعني
فلان ذلك اي بنفسه فلو بوكيله لم تدفع بلا يمينه دفعت للمضو
وان لم يبرهن لتوافقهما ان اصل الملك للغائب الا اذا قال اشتريته
ووكلي بقبضه وبرهن ولو صدقه في الشراء لم يبرهن بالتسليم لانه لا يكون
فضاء على الغائب باقراره وهي عجيبة ثم اقتصار الدرر وغيرها على
دعوى الشراء قيد اتفاقا فلذا قال ولو ادعى انه له غصبته منه فلان
الغائب وبرهن عليه وزعم ذواليد ان هذا الغائب اودعه عنده
اندفعت لتوافقهما ان البذل لذلك الرجل ولو كان مكان دعوى الغيب
دعوى سرقه لا تدفع بزعم ذواليد ادع ذلك الغائب استخانا
بزازية وفي شرح الوهابية للشرب لا يثبت لتوافقهما على الملك لزيد
وكل يدعي الاجازة منه لم يكن الشفا خصما الاول على الصحيح ولا
لمدعى رهن او شراء اما الشراي فخضم للكل **فروع** قال المدعى
عليه لي دفع يميل الى مجلس الشفا صغري المدعى تخلف مدعى لا يبيع
على البنات درر وله تخليف المدعى على العلم وتماه في البرازية

وكان قبل امته فبرعت انه اعتقها قبل الدفع لا للعتق ما لم يحضر المولى
 ابن مالك **باب دعوى الرجلين** نفذت حجة خارج
 في ملك مطلق اي لم يذكر له سبب كما مر على حجة ذي البدوان وقت
 احدهما فقط وقال ابو يوسف ذوالوقت الحق وثمرته فيما لو
 قال في دعواه هذا العبد لي غاب عنه منذ شهر وقال زوليد
 في منذ سنة فقصه للمدعي لان ما ذكره تاريخ غيبته لا ملك فلم يوجد
 التاريخ من الطرفين فقصه بينة للخارج وقال ابو يوسف يقضي للموئج
 ولو حاله الافراد وينبغي ان يقضى بقوله لانه اوفق واظهر كذا وجامع
 الفصولين واقره المص ولوبد من خارجان على غنى قضيه لهما فان
 برهنا في دعوى نكاح سقطا عند زيج لوجبة ولو ميتة فقص به
 بينهما وعلى كل نصف المهر وبرتان ميراث زوج واحد ولو ولدت
 بنيت النسب منها وتامة في الخلاصة وهي من صدقة اذ لم تكن في
 بد من كذبه ولم يكن دخلا من كذبه بهما اذ لم يورثا فان ارخا
 السابق اخبرها فلو ربح احدهما فهي من صدقة اول ذي اليد بترتبة
قلت وعلى ما مر عن الشك في اعتبار تاريخ احدهما او لزم بته
 على هذا فتأمل وان اقرت لمن لا حجة له فهي له وان برهن الاخر فقص
 له ولو برهن احدهما وقضى له ثم برهن الاخر لم يقض له الا اذا ثبت سبقه لان
 لان البرهان مع التاريخ اقوى منه بدونه كما لم يقض برهان خارج على
 ذي بدخبر نكاحه الا اذا ثبت سبقه اي ان نكاحه سبق وان ذكر لي
 الملك بان برهنا على شيء من ذي اليد فلكل نصفه بنصف الثمن
 ان شاء وتركه فاما خبر لتفريق الصفقة عليه وان ترك احدهما بعد
 فقص لهما ما يأخذ الاخر كله لانفساخه بالنقض فلو قبله فله وهو
 ما اذ عاشره للسابق تاريخا ان ارخا فبرد البيع ما قبضه من الاخر
 اليه سراي وهو لذي يدان لم يورثا وارخ احدهما واستوى تاريخهما
 وهو لذي وقت ان وقت احدهما فقط والمال له لا بد لهما وان لم يورثا
 فقد تزان لكل نصفه بنصفه والشراء حق من هبة وصدقة ورهن
 ولو مع قبض وهذا ان لم يورثا فلو ارخا وانجده الملك فالاسبق الحق
 لقوته ولو رخت احدهما فقط فالموترخة اولي ولو اختلف الملك استويا
 وهذا فيما لا ينقسم اتفاقا واختلفت النسخ بما ينقسم كالذاد ولا يخفى ان
 الكل لمدة الشراء لان لا سحناف من قبيل الشئوع الفارن لا الطاري

هبة الذرر والشراء والمهر سواء فنصف وترجع في بنصف القيمة
 وهو بنصف الثمن او بنصف ما مر هذا ان لم يورثا وارخا واستوى تاريخهما
 فان سبق تاريخ احدهما كان الحق فيه بالشراء لان النكاح حق من هبة او
 رهن او صدقة عمادية والمراد من النكاح المهر كما مره في البحر مغلطا
 للجامع **نصف** يستوى النكاح والشراء لو تنازعا في لامة من رجل واحد
 ولا يخرج فتكون ملكا له مكوحة لاخر فبدل ورهن مع قبض الحق ميتة
 بلا عوض معه استخانا ولو به فهي حق لا تباع انتها والبيع ولو بوجه
 اقوى من الرهن ولو العين معها استويا ما لم يورثا واحدهما سبق وان
 برهن خارجا على ملك موترخ او شرا موترخ من واحد غير ذي يد
 او برهن خارج على ملك موترخ وذو يد على ملك موترخ اقدم قالوا
 الحق وان يثبت على شرا متفق تاريخهما او يختلف عنه وكل يد على الشراء
 من رجل اخر وقت احدهما فقد استويا ان تعدد البياع وان اتخذ
 فذوالوقت الحق ثم لا بد من ذكر المدة وشهوده ما يثبت ملك باعه
 ان لم يكن البيع في يد البياع ولو شهد وابيده فقولان بتزانية
 فان برهن خارج على الملك وذو اليد على الشراء منه او برهن على سبب
 ملك لا يتكرر كالتاج وما في معناه كسب لابعاد وغزل قطن وحب
 لبن وجز صوف ونحوها ولو عند بايعة درر فذو اليد الحق بالخارج
 اجماعا الا اذا ادعى الخارج عليه فعلا كغصب او دبة او اجازة ونحوها
 في رواية درر او كان سببا يتكرر كبن او غرس ونسخ خرو زرع بسدر
 ونحوه واشكال على اهل الخبرة فهو للخارج لانه الاصل وانما عدلنا عنه
 بحديث النجاشي وان برهن كل من الخارجين او ذوى لا يمسكدا والخارج
 وذو اليد عينة على الشراء من الاخر بلا وقت سقطا وتزانية المال
 المدعى به في يد من معه وقال محمد يقضى للخارج قلنا لا اقدام
 على الشراء اقرار منه بالملك له ولو ثبتا قبضتها تزنا انتساقا درر
 ولا يرجح بزيادة عدد الشهود فان الترجيح عند نابوة الدليل لا بكثرته
 ثم فرغ على هذا الاصل بقوله فلو قام احد المدعين شاهدين والاخر
 اربعة فما سواه في ذلك وكذا لا ترجح بزيادة العدالة لان المعتبر اصل
 العدالة اذ لا حد للاعدلية دار في يد اخر ادعى رجل نصفها وترك كلها
 فبرهنا فلا قول ربعها والبقية الاخر بطريق السارعة وهو ان النصف

سالم مدعي لكل بلا منازعة ثم استوت منازعتها في النصف الآخر
 فنصف وقال الثالث له والبي في الثلث بطريق العول لأن في الثلث
 كلا ونصفا فالسنة من اثنين ونقول الى ثلاثة **واعلم** ان انواع القسم
 اربعة ما يقسم بطريق العول اجماعا وهو ثمان مبررات ودون ووصية
 ومحابة ودرهم مرسلة وسعاية وجناية رفيق وبطريق المنازعة
 اجماعا وهو مسئلة الفضولين وبطريق المنازعة عنده والعول عنها
 وهو ثلاث مسائل مسئلة الكتاب واذا وصي لرجل بكل ماله وبعد
 بيعه ولا ينصف ذلك وبطريق العول عنده والمنازعة عندها وهو
 خمس كاسطة الزيلعي والعينه ونماه في البحر والاصل ان الفسحة ^{عنده} متى وجبت
 لحق ثابت في عين او ذمة شايها فعولية او مبرز للاحد ما شايها ولا
 في الكل فمنازعة وعندهما من ثبتهما على الشبوع فعولية ولا فناء
 فيلحفظ ولو ادر في ايديهما **فلهما الثلث** نصف لابل القضاء ونصف
 به لانه خارج ولو في يد ثلاثة وادعي اقدم كلها واخر نصفها واخر
 ثلثها او برهنوا قسمت عنده بالمنازعة وعندهما بالعول وسيان
 في الكا في ولو بغير على نتائج دابة في ايديهما او احدهما او غيرها **وزخا**
قضى لن وافق سنها نار حجة بشهادة الظاهر فلو لم يوزع **قضى** بها الذي
 اليد ولها ان في ايديهما او في يد ثالث وان لم يوفقهما بان خالف
 او اشكل فلها ان كانت في ايديهما او كانا خارجين فان في يد احدهما في
 بهاله **مولا** **قلت** وهذا اولى مما وقع في اكثر والدرر والحنقة و
 فنصبر برهن احد الخارجين على الغصب زيد والاخر على الودعة من
 استويا لانها بالجهد نصير غصب الناس حرار بلا بيان لانه اربع الشهادة
 والحدود والنصاص والقتل كذلك في نسخة الص وفي نسخة والعقل و
 عبارة الاشياء والذبة وحيث ذفلود على جمهور المال احرام لانه عبد
 فانكر وقالنا احرار الاصل فالقول له لم تنكح بالاصل واللابس للثوب
 اخق من اخذ لكم والركب اخق من اخذ للجام ومن في السرج من رد يفه
 وذو حلقا من علق كوزه بها لانه اكثر نصرفا والمجالس على البساط
 والمنعلق به سواء كجالبه وركبه سرج كمن معه ثوب وطرفه مع اخر
 لاهد بته اي طرته الغير منسوجة لانها ليست بثوب بخلاف جالسه
 تنازع فيها حيث لا يقض لها الاحتمال انما في يد غيرهما واما علم انه ليس

في يد غيرهما عتبه الحائط لمن جذوعه عليه او متصل به اتصال تربيع
 بان ندخل النصف البسائنه في بسائنه الاخر ولو من خشب فبان تكون
 الخشب مركبة في الاخرى لدالته على انها بنيا معا وكذا سمي بذلك
 لانه حينئذ بيني مرتعا لامن له اتصال ملازقة ونقب وادخال
 او هراوي كقصب وطبق بوضع على الجذوع بل يكون بين الجارين لوتا ^{زعا}
 ولا يخضيه صاحب الهراوي بل صاحب الجذوع الواحد حق منه خاتبة
 ولو لاحد مما جذوع والاخر انقال فلكل ذي الاتصال ولا خرق للبيع
 وقيل الذي الجذوع حلقه ونماه في العينه وغيره واما حق الطالبة برفع
 جذوع وضعت نقد بافلا بسقط بابرء ولا يصح **والعفو** بيع ولجارة
 اشياء من احكام التناظر لا يعود فيلحفظ وذو بيت من دار فيها
 بيوت كثيرة كذي بيوت منها في حق ساحتها فهو بينهما نصفين كالطريق
 بخلاف الشرب اذا تنازع فيه فانه يقدر بالارض بقدر سقيها
 برهننا اي الخارجان على يد كل منهما في ارض فقه يدها فينصف ولو
 برهن عليه على اليد احدهما او كان نصف فيهما **البن اوبه** **قضى** بيده
 لوجود نصرة ادعى الملك في المال وشهد الشهود ان هذا العين كان
 ملكه قبل ان ما ثبت في زمان يحكم ببقائه مالم يوجد المزبل درر
 صبي يعبر عن نفسه اي يعقل ما يقول قالنا خرف القول له لانه في يد
 نفسه كالبائع فان قالنا بعد فلان لغير ذي اليد **قضى** به لذي
 اليد لكن لا يعبر لافرا به عدم يده فلو كبر وادعي الحرية **نسمع** مع
 البرهان لما نفت زران التناقض في دعوى الحرية لا يمنع صحة الدعوى
باب دعوى النسب الدعوة نوعان دعوة استناد
 وهوان يكون اصل العلوق في ملك الدعي ودعوة تحرير وهو بخلافه
 والاول اقوى لسبقه واستنادها لوقت العلوق واقتصار دعوة
 التحرير على المال ويستحق مبيعة ولدت لافل من ستة اشهر منذ
 بيعت فادعاء البائع ثبت نسبه منه استحقاق العلوق في ملكه
 ومبنى النسب على الخفاف في التناقض واذا صحت استندت فصار
 ام ولده فيمنع البيع ويرد الثمن ولكن ان ادعاه الشترى قبله ثبت
 منه لوجود ملكه وانتهى باقراره وقيل يحمل على انه نكحها واستولدها
 ثم اشترها ولو ادعاه معه اي مع ادعاء البائع وبعدده لان دعوته

تجزى والبيع استيلاء فكان أقوى كما مر وكذا ثبت من البيع لو دعه
بعد موت الأم بخلاف موت الولد لموت الأم بخلاف موت الولد
لموت الأصل وبأخذ البيع بعد موت أمه وببشر المشتري كل الثمن
وقال أحضنه واعتاقها أي اعتاق المشتري الأم والولد كونهما في الحكم
والشند بترك الاعتاق لأنه أيضا لا يحتمل الإبطال ويرد حصته انتقاها
ملتقى وغيره وكذا حضنها أيضا على الصحيح من مذهب الإمام كما في
الفرشتا والبرهان ونفسه في الذرر والنهي عن الهداية على خلاف
ما في الكافي عن البطون عبارة الموهب وإن ادعاه بعد عتقها أو ثبوتها
ثبت منه وعليه رد الثمن واكتفي ببرد حصته وقيل ببرد حصتها في
الاعتاق بالاتفاق انتهى فليحفظ ولو ولدت الأمة المذكورة لأكثر
من حولين من وقت البيع وصدة المشتري ثبت النسب بتصدقه
وهام ولده على المعنى اللغوي كما أحاط الأمر على الصلاح في لو ولدت
فيما بين الأقل والأكثران صدقة فحكمه كالأول لا احتمال العلوف فيل
بيعه والا لا ملتقى ولوننا زنا فالقول للمشتري انتقاها وكذا البينة
له على ضد خلاف الثالث شرنا لبينة وشرح مجمع وفيه لو ولدت
عند المشتري ولد من أحد المالدون سنة أشهر والأخرى أكثر ثم ادعى
البيع الأول ثبت نسبها بلا تصديق المشتري باع من ولد عنده
وإدعاه بعد بيع مشترية ثبت نسبها لكون الخلق في ملكه ورد
بيعه لأن البيع يحتمل النقص وكذلك لو كاتب الولد أو رثه وأجره
أو كانت الأم أو رثتها وأجرها أو زوجها ثم ادعاه فثبت نسب
وترد هذه النضرقات بخلاف الاعتاق كما مر باع أحد الثنومين
المولودين يبيع علقا وولدا عنده واعتقه المشتري ثم ادعى البيع
الولد الآخر ثبت نسبها وبطل عتق المشتري بامرفوقه وفي حرية الأصل
لأنهما علقا في ملكه حتى لو اشتراها علقا لم يبطل عتقه لا ابتداء عوة تجزى
فتقتصر عية وغيره وجزم به المصنف ثم قال وجيلة اسقاط دعوى
البيع أن يقر البيع أن ابن عبد فلان فلا يصح دعواه بدينه وحبته وقد
أفاده بقوله قال عمر وحبته معه أو مع غيره عية هون زيد الغائب
ثم قال هو يبي لم يكن ابنه أبدا وإن وصلته بجد زيد بنوته خلافا لما
لأن النسب لا يحتمل النقص بعد ثبوته حتى لو صدقه بعد تكذيبه

صح ولذا الوفا لصبي هذا الولد منه ثم قال ليس له لا يصح نفيه لأنه
 بعد إقراره لا يثبت بالنسبة فلا حاجة إلى إقراره ثانيا ولا شق
 عبارة العمادية كما زعمه من لا خسر وكما أفاده الشنكليش وهذا
 إذا صدقه الابن امتداد ونه فلا إذا عاد الابن إلى التصديق لبقاء
 إقرار الأب ولو نكر الأب لإقراره فبر عليه الابن قبل وأما الإقرار بانه
 أخوه فلا يفيك لأنه إقراره على الغير **فروع** لو قال أنت وارثه ثم ادعى
 أنه وارثه وبين جهة الأرض صح إذا تناقضا في النسب عتقوا
 لو ادعى بنوة العاصم لم يصح ما لم يذكر اسم الجد ولو برهن أنه أقر بانه
 نقيب لثبوت النسب بإقراره ولا يسمع إلا على خصم هو وارث أو
 دائن أو مديون أو موصى له ولو حضر رجلا يدعى عليه حقا لآبيه
 وهو مقرب له أو لآله أثبات نسب بالبيتة عند القاضي حضرة ذلك
 الرجل ولو ادعى أن ابنه فلان فلو قرينة أمر بالدفع إليه ولا يرضى
 على الأب حتى لو جاحيا يأخذه من الدافع والدافع على الابن ولو نكر
 قيل للابن برهن على موت أبيك وأنتك وارثه ولا يمين والصحيح
 تخليفه على العلم بانه ابن فلان وأنه مات ثم يكلف الابن البينة
 بذلك ونماه في جامع الفصولين من الفصل السابع والعشرين
 ولو كان الصبي مع مسلم وكافر فقال المسلم هو عبد وقال
 الكافر هو بني فهو حر ابن الكافر لنسبه لم يرد حاله أو الإسلام ما لا لكن
 جزم ابن الكمال بانه يكون مسلما لأن حكمه حكم دار الإسلام وعزاه للنفقة
 فليحفظ قال زوج امرأة لصبي هه هو بني من غيرها وقالت هو بني
 من غيره فهو ابنها إن ادعى أمها ولا فيه تفصيل ابن كمال وهذا
 لو غير معبر والأب إن كان معبرا فهو من صدقة لأن قيام أبيها
 وفراشها بفيادته منها ولو ولدت أمة اشتراها فاستحققت غرم
 الأب قيمة الولد يوم الخسومة لأنه يوم النسخ وهو حر لأنه مغرور
 والمغرور من بطلان أمره على ملك يمين أو نكاح فلد منه ثمة
 تستحق فلا إذا قال وكذلك لو ملكه باب آخرى سبكان عينها
 لو تزوجها على أنها حرة فولدت له ثم استحققت غرم قيمة ولده
 فإن مات الولد قبل الخسومة فلا ثمة على أبيه لعدم النسخ كما مر وأنه
 له لأنه حر الأصل في حقه فبرته فإن قتله أبوه أو غيره وقبض الأب

من ديت قدر قيمته غمرا لالب قيمته المستحق كلو كان حيا ولولم
 يقبض شيئا لاشئ عليه وان قبض اقل الزمة بقدره عينه ورجع بها الى
 بالقيمة في الصورتين كما يرجع بتمنيتها ولو حالكة على بايعها وكذا لو اشترى
 المشتري الشئ لكن انما يرجع المشتري لا واصل البيع الاول بالتمن فقط
 كما في الواجب وغيره لا بعقل الذي اخذ منه المستحق لزومه باستيفاء
 منافعه كما متر في باب الرجعة والاستحقاق مع مسائل التناقص و
 غالبها متر في متفرقات القضاء وبجي في الاقرار **فروع** التناقص
 في موضع المتناقص لا تتبع الدعوى على غير ميت الا اذا وصى بغيره
 لاجب وسلم له فانها تتبع عليه لكونه زائدا لا يجوز للمدعى عليه
 الانكار مع علمه بالحق الا في دعوى العيب ليرهن فيمكن من الرد
 وفي الوصية اذا علم بالدين لا تخلف مع البرهان الا في ثلاث دعوى
 دين على ميت واستحقاق مبيع ودعوى ابق الاقرار لا يجامع البيت
 الا في اربع وكالة ووصاية وانبات دين على ميت واستحقاق عين
 من مشرود دعوى ابق لا تخلف على حق مجهول الا في ست اذا اتهم
 النكاح وصية يتيم ومتولى وقف وفي رهن مجهول ودعوى
 سرقة وغصب وخيانة مودع لا يخلف المدعى اذا حلف المدعي
 عليه الا في مسألة في دعوى الجرف قال وفي غيبة يجب حفظها
 اشياء **قلت** وهو ما لو قال المفسوب منه كانت قيمة ثوبه مائة
 وقال الغاصب لم ادر وكلتها لا تبلغ مائة صدق بيمينه والزم
 بيمينه فلو لم يبين بخلف على الزيادة ثم يخلف المفسوب منه ايضا
 ان قيمته مائة ولو ظهر خبر الغاصب بين اخذاه وقيمته فيلحفظ
 والله اعلم **كتاب الاقرار** مناسبتة ان المدعى عليه اما
 متكررا ومقر وموافق لغلبة الصدق هو لغة الاثبات يقال
 قرأ الشئ اذا ثبت وشرع الاخبار بحق عليه للغير من وجه انشاء من وجه
 قيد بعليه لانه لو كان لنفسه يكون دعوى الاقرار انتم فرع على كل
 من الشترين فقال **ف** للوجه الاول وهو الاخبار **م** اقراره بما يملك
 للغير وقت اقراره بالغير يلزمه تسليمه الى المقتله اذا ملكه برهنة
 من الزمان لنفاذه على نفسه ولو كان انشاء لما صح لعدم وجود ذلك
 وفي الاشياء اقرار بجهة عبد ثم شره عتق عليه ولا يرجع بالتمن او بوقفة

دار ثم شرها او ورثها ستار وقضا مؤاخذه له بزعمه ولا يصح اقراره
 بطلاق وعناق مكرها ولو كان انشاء لما صح لعدم الخلف وصح
 اقرار الماذون بغبن في يده والمسلم بخمر ونصف داره مشاعا
 والمرأة بالزوجة من غير شهود ولو كان انشاء لما صح ولا تتبع عتقه
 عليه بانه اقر له بشئ معين بناء على الاقرار له بذلك بدفعه لانه
 اخبار يحتمل الكذب من لو اقر كاذبا لم يحل له لان الاقرار ليس سببا
 للملك **نعم** لو سلمه بضاعة كان ابتداء هبة وهو لوجه بتزائه
 الا ان يقول في دعواه هو ملكي واقبله بدو بقوله عليه كذا وهكذا
 اقربه فستمع اجماعا لانه لم يجعل الاقرار سببا للوجوب ثم لو انكر الاقرار
 هل يخلف الفتوى انه لا يخلف على الاقرار بل على المال وانما دعوى الاقرار
 في الدفع فستمع عند العامة وللوجه الثاني وهو انشاء لوردة المقر
 له اقراره ثم قبل لا يصح ولو كان اخبارا لصح واما بعد القول فلا يرتد
 بالرد ولو عاد المقر اقراره فصداقه لزمه لانه اقرار اخر ثم لو انكر
 اقراره الشئ لا يخلف ولا ينقل عليه بينة قال البديع والاشبه فلما
 واعتمد ابن النخعة واقرة الشتر بل الى الملك الثابت به بالاقرار
 لا يظهر في حق الزوائد المستهلكة فلا يملكها المقر له ولو كان اخبارا
 لملكها اقراره مكلف بتظان طالع وعبد او صبي ومعتوه ماذون
 لعين اقراره وايجابه كاقرار مجبذ وقود ولا فبعد عتقه ونائم و
 مغمى عليه كجنون وسبي التكرار ومراكبه بحق معلوم او مجهول صح
 لان جهالة المقر به لا يضطر الا اذا بين سببا فنصره للمجهالة كبيع و
 اجارة واما جهالة المقر فنضرك قوله لك غل احدنا الف درهم
 لجهالة المقتضى عليه الا ان اجمع بين نفسه وعبده فيصح وكذا تضطر
 جهالة المقر له ان فشت كل واحد من الناس على كذا ولا لا كل واحد
 هذين على كذا فيصح ولا يجبر على البين لجهالة المدعي بحر ونفله في ذلك
 لكن باختصار فكل ما بينه غري زاده ولزمه بيان ما بهل كنهه وحق
 بذى قيمة كعقلس وجوزة لا بما لا قيمة له كحبة حنطة وجلد مبة وسبي
 حر لانه رجوع فلا يصح والقول للمقر مع حلفه لانه التكرار ادعى
 المقر له اكثر منه ولا يثبت ولا يصح في اقل من درهم في على مال ومن
 النصاب ان نصاب الزكاة في الاصح اختيار وقيل ان المقر فقيرا

فصاب الترفقة وصح في مال عظيم لو بينه من الذهب والفضة
ومن خسر وعشرين من الألبان تارة نصاب يؤخذ من جنه
ومن قدر النصاب قيمة في غير مال الزكاة ومن ثلاثة نصاب موالعظام
ولو فتره بغير مال الزكاة اعتبر قيمتها كما تروى في درهم ثلاثة وفي درهم
أود نادر أو شياب كثيرة عشرة لأنها نهاية اسم الجمع كذا درهما درهم
على المعتمد ولو خفضه لزمه مائة وفي درهمين درهم عظيم درهم والف
الوزن المعتاد الأبحر زبلي كذا درهما أحد عشر كذا واحد وعشرون
لأن نظيره بالواحد وعشرون ولو ثلث بالواحد واحد عشر إذا
نظيره فحل على التكرار ومعه مائة واحد وعشرون وإن ربع مع الو
زيد ألف ولو خسر زبد عشرة ألف ولو سد زبد مائة ألف ولو س
زيد ألف وهكذا يعتبر نظيره أبدا ولو قال له على أوله قبل فهو
أقرار بدين لأن على الإيجاب وقبل للضمان غالبا وصدق أن
وصله هو ودية لانه بحمله مجازا وان فصل لا يصدق لتقرره
بالسكوت عنك دومي وفي بيتي وكيسه وصدوقه أقارب الأما
عمال بالعرف جميع مالي وما املكه له أوله من مالي وأوردهم كذا
فهو مية لا أقرار ولو عبرت في مالي وفي درهمي كذا أقرار بالشركة
فلا بد لصحة المية من التسليم بخلاف الأقرار والاصل انه من أضاف
المقربة الى ملكه كان مية ولا يرد ملك بيتي لأنها إضافة نسبة
لامالك ولا الأرض التي حدودها كذا لطف في فلان فانه مية وان لم
يقبضه لانه مية بده إلا ان يكون مما يحل القسمة فيشترط قبضه
مفرزا للإضافة فتدبر ابدليل قول المصنف لا خير معين ولم
يضمنه لكن من المعلوم لكثير من الناس انه ملكه فهل يكون أقرار او
تملكا ينبغي الشك في راي فيه شرايط التملك فراجعه قال عليه
الف فقال انزله وانتقده واجلته به وقضيتك آتاه وبرئ منه
او تصدقت به على او وهبت له او اعلنتك به على زيد وتحول ذلك فهو
أقرار له بها الرجوع الضمير اليها في ذلك عزمي زاده فكان جوابا وهذا
اذا لم يكن على سبيل الاستمراء فان كان وشبهه الشهود بذلك لم يلزمه
في ما لو ادعى الاستمراء لم يصدق وبلا ضمير مثل انزل الى اخره وكذا
نحاسب اول نحاسنا وما استقرضت من احد سواك او غيرك

او قبلك وبعدك لا يكون اقرار بالعدم انصرافه الى المذكور فكما
كلاما مبتدئا ولا صل ان كل ما يصح جوابا لا ابتداء يجعل جوابا وما يصح
لا ابتداء لا لبنا او يصح له ما يجعل ابتداء مثلا يلزمه المال بالشك انما
وهذا اذا كان الجواب مستقلا فلو غير مستقل كقوله كان نعم اقرار
مطلقا حتى لو قال اعطى ثوب عبيد هذا او فتح لي باب داري هذا
او حصص لي داري هذه واسبرج ذبتي هذه واعطى سرجها والجها
فقال نعم كان اقرارا منه بالعبد والذات والدابة كانه قال اليس لي
عبيدك الف فقال بلى فهو اقرار له بها وان قال نعم لا وقيل نعم لان الأقرار
بحمل على العف لا على دقايق العيب فكذا في الجوهرة والفرقان بلى
جواب الاستفهام النفي بالافيات ونعم جوابه بالنفي والامام بالراس
من الشامل ليس باقرار بمال وعنف وطلاق وبيع ونكاح واجارة ومية
بخلاف افتاء ونسب واسلام وكفر وامان كافرواشارة بحرم لصيد
والشيخ برب في رواية الحديث الطلاق فحات طالق هكذا وأشار
بثلاث اشارة الاشياء ويزاد اليمين كلف لا يستخدم فلانا ولا يظهر
سره ولا يد لعلي واسرار حنت عمادة فقرر بطلان اشارة الناطق
الاف تسع فليحفظ وان فريد بن مؤجل وادعى الف قدر له حلوه لزمه
لزمه الذين حالوا وغشاهم مؤجلا بيمينه كافراره بعبد في بده انه
لرجل وانه استاجرته فلا يصدق في تأجيل واجارة لانه دعوى
بلا حجة وحينئذ يستخلف المقر له فيها بخلاف ما لو اقر بالذراهم ولو
فكذبه في صفها حث يلزمه ما اقربه فقط لان السود نوع والاجل
عارض لثبوتها بالشرط والقول للمقتدر في النوع ولكن في العوارض
كأقرار الكفيل بدين مؤجل فان القول له في الاجل لثبوتها في كفاية المؤجل
بلا شرط وشراوة مية متفقة اقرار بالملك للبايع كثوب في جراب
وكذا الاستيلاء والاستيلاء وقبول الوديعة بحجر والامارة والاستيلاء
والاستيلاء ولو من وكيل فكذلك اقرار بملك ذي اليد فيمنع دعواه
لنفسه ولغيره بوكالة او وصاية للشنا فضر بخلاف اقراره عن جميع
الذعاوى ثم الدعوى به بالعدم الشا فضر ذكره في الدرر قبيل الاقرار
وصححه في الجاه خلافا للنص الصحيح الوصاية ووفق شارحها الشربلالي
بانه ان قال يعني هذا كان اقرارا وان قال ابيع هذا لا يوثق به

مسئلة كتابته وختمه على صك البيع فانه ليس باقرار بعدم ملكه وله
على مائة درهم كل مائة درهم وكذا المكيل والوزون اسما نانو في مائة
وثوب ومائة وثوبان بفسد المائة لانها مبهمة وفي مائة وثلاثة
اثواب كلها ثياب خلافا للثمن قلنا الاثواب لم تذكر بحرف العطف
فانصرف التفسير اليها لاستوائها في الحاجة اليه والاقرار بدابة في
استبطل لزومه الدابة فقط والاصل ان ما يصح ظرفا ان امكن نقله لزماه
والا لزم المظروف فقط خلافا للخذ وان لم يصح لزم الاول فقط
كقوله درهم في درهم درهم درهم ومفاده انه لو قال دابة فضية
لزمه ولو قال ثوب في درهم لزمه الثوب ولم اراه فيلزم رويته
لزمه حلقته وفسته جميعا وسيف جفته وحباله ونضله وبجملته
بما تجيم بيت من بنو سرور والعبدان والكسوة وبتمرة فوسرة
او بطعام في جوالق وفي سبعة او ثوب في مندبل وفي ثوب بلزيمه
كالظروف لما قدمناه من فوسرة مثلا لان لزمه الفوسرة ونحوها
كنوب في عشرة وطعام في بيت فيلزم المظروف فقط لما مر
اذ العشرة لا تكون ظرفا لواحده عادة وبجملته في خمسة وعشرين
على اوظف او الضرب خمسة لما مر والزمنه زفر بجملته وعشرين وعشرة
ان عن مع كاتر في الضلالي ومن درهم الى عشرة او مابين درهم الى
عشرة لشدة لدخول الغاية الاولى ضرورة اذ لا وجود لما فوق
الواحد بدونه بخلاف الثانية ومابين لما طين فلذا قال وفي له كثر
خطة اكثر شعبة لرماه جميعا لا فغيره لانه الغاية الثانية ولو قال
له على عشرة درهم الى عشرة دنانير بلزيمه الدرهم وسبعة دنانير
عند ابي حنيفة لما مر نهاية وفي له من داري مابين هذا الحائط
له هذا الحائط له ما بينهما فقط لما مر وفي لاقرار بالمل المصغر وجوه
وقته اي وقت الاقرار بان تلد لدون نصف حول لومزوجة اولد
حولين لومعذة لثبوت شبه ولو حمل غير ردي وبقد رباد في مدة
ينصور ذلك عند اهل الخبرة زيلعي لكن في الجوهر اقل مدة حمل الشاة
اربعة اشهر واقلها البقية الذوات ستة اشهر وحيث له ان بين المقت
سببا صالحا بنصور للملك الارث والوصية كقوله مات ابوه فورثه
فورثه او وصي له به فلان فيجوز ولا كما ياله فان ولدته حيا

لاقل من نصف حول مذاق قوله ما افروان ولدت حين قلها
نصفين ولو احدهما ذكر او الاخر اثنى فذلك في الوصية بخلاف
الميراث وان ولدت ميتا فبرز لورثة ذلك الموصي والميراث
لعدم اهلية الجنين وان فسد به بما لا ينصو ركة او بيع او فراض
ابهم الاقرار ولم يبين سببا لغيره وحمل بمقتضى البهم على السبب الصالح و
به قالت الثلاثة واما الاقرار للرضيع فانه صحيح وان بين المقت
سببا غير صالح منه حقيقته كالاقرار او ثمن بيع لان هذا المقت
محل لشبوت الذين للصغير في الجملة اشباه اقربائه علانية بالخيار ثلاثة
ايات لزمه بالخيار لان الاقرار اخبار فلا يقبل الخيار وان وصلت
صدقة للمقت له في الخيار لم يعتبر بصدقه الا اذا اقر بعقد بيع
وقع بالخيار له فيصير باعتبار العقد اذا صدقه او برهن فلذا قال
الا ان يكذبه المقت له فلا يصح لانه منكر والقول له كاقارره بدين بيب
كخالة علانية بالخيار في مدة ولولادة طويلة او قصيرة فانه يصح اذا
صدقه لان الكخالة عقد ايضا بخلاف ما مر لانها افعال لا تقبل الخيار
زيلعي الامر بكخابة الاقرار اقرارا حكميا فانه كما يكون بالملك يكون بالثنا
فلو قال للصك كالك اكتب خطا فاري بالف على او اكتب بيع داري
او طلاقا لم يبيح ككتاب لم يكتب وحل للصك كالك ان يشهد الا في حد
وقود خاتبة وقد مرنا في الشهادات عدم اعتبار مشابهة الخطين
احد الورثة اقربا الذين المدعي به على مورثه وحجده الباقون بلزيمه
الذين كله يعني ان وفي ما ورثه به برهان وشرح مجمع وقيل حقت
واختاره ابو الليث دفع للضرر ولو شهد هذا المقت مع اخوان الذين
كان على الميت قبلت وبهذا علم انه لا يحمل الذين في نصيبه يجوز اقراره
بل بقضاء القضا عليه باقراره فليحفظ هذه الزيادة درر اشهد
على النفس مجلس واشهد رجلين آخرين في مجلس خرب لا يبين السبب لزم
المالكان فان كانا لو خالف السبب بخلاف ما لو شهد السبب او الشهود
او اشهد على صك واحد او اقر عند الشهود ثم عند القضا او بعكسه
ابن ملك والاصل ان المعقد والنكر اذا اعيد معرقا كان الشفا عين كقوله
او منكر افعبره ولو بينه الشهود في موطن ام موطنين فها ما لان
خالم بعلم الخاد وقيل واحد ونما في الخاتبة اقترن ثم ادعى المقت

انه كاذب في الاقرار بحلف المقر له ان المقر له كاذب في اقراره عند
 الشفا وبه يفتر درر وكذا الحكم بحرق لودعي وارث المقر فيحلف وان
 الدعوى على ورثة المقر له فاليمن عليهم بالعلم ان الاقرار كان
 كاذبا صدر الشريعة **باب الاستثناء وما في معناه**
 في كونه مغبرا كالتشطير ونحوه هو عندنا انكم بالبشر بعد التنبأ
 ايجاد الاستثناء وشرط فيه الاتصال بالاستثنى منه الاضرورة
 كنفس او سعال واخذ فم به يفتر والتدينها لا يضرب لانه للنسب والشك
 كقوله لك على الف درهم باذنان الا عشرة بخلاف لك الف
 فاشهد والاكاذ ونحوه متأبدا فاصلا لان الشهاد يكون بعد
 تمام الاقرار فم يصح الاستثناء من استثنى بعض ما اقرب صح استثناء ولو
 الاكثر عندنا اكثر وزنه الشا ولو متا لا يقسم كذا العبد لفلان
 الاثنته وثلاثه صح على المذهب والاستثناء المستغرق باطل ولو
 فيما قبل الرجوع كوصية لان استثناء الكل ليس برجوع بل هو استثناء
 فاسد هو الصحيح جوهره وهذا ان كان الاستثناء بعين لفظ الصد
 او مساوية كما بان وان بغيرهما كعبد احرار الا هؤلاء او اسالما و
 غانما وراشدا ومثله نكاح طالق الا هؤلاء او الازن وعمره ضد
 وهم الكل صح الاستثناء وكذا ثلث مالي لزبد الا الف والثلث الذي
 صح فلا يستحق ثبنا اذ الشرط ايهام البقا الحقيقية حتى لو ظننا
 ست الاربع صح ووقع ثنتان كما صح استثناء الكلي والوزن والعقد
 الذي لا تشاوت احاده كالفلوس والجوز من الدراهم والذنانير كون
 المستثنى القيمة سحنا النونية في الذمة فكانت كالثنين وان
 وان استغرقت القيمة جميع ما اقربه لاستغراقه بغير المساوي بخلاف
 له على دينار الامابة درهم لاستغراقه بالمساوي فيبطل لانه استثناء
 الكل بجزء في الجوهره و غير ما عظم مائة درهم لاسعة دنانير
 و قيمتها مائة او اكثر لا يلزمه شيء فليجوز وانما استثنى عدد ربن بينهما
 حرف الشك كان الاقل يخرج بحوله على الف درهم الامابة درهم او
 خمسين درهما فيلزمه شعاية ومضمون على الاصح بجزء اذا كان الشك
 مجهولا ثبت الاكثر بحوله على مائة درهم الاشياء او اقلها او البعض
 لزمه احد ومضمون لوقع الشك في المخرج فيحكم بخرج الاقل ولو وصل

باعتبار المحل من مجموع الكسب ونفي
 باعتبار الاجزاء القابل للتعيش
 ثلثة له عبارتان مطلقة وهي ما ذكرناه
 ومختصة وهي ان يقول ابتداء على
 سبعة وهذا معنى فلو فهم بالياتي
 بعد التنبأ

اقراره بان شاء الله او فلان وعلف بشرط على خطر لا يكبان كانت
 فانه يجوز بطل اقراره بقوله على المشيئة هل يصدق لان وقد شفا
 الظلا فان المعتمد لا فليكن الاقرار كذلك لتعلق حق العبد قاله
 المصر وصح استثناء البيت من الذار لا استثناء البنا منها لدخوله بها
 فكان وصفا واستثناء الوصف لا يجوز وان قال بنا وصلى
 وعرضها لك فكما قال لان العصفرة البقعة لا البنا حتى لو قال
 وارضا لك كان له البنا ايضا لدخوله بها الا اذا قال بنا وها الزيد
 والارض لهما فكما قال واستثناء فصل الحائض ونحلة البستان وطوق
 الجارية كالبنا فيما مر وان قال مكلف له على الف من ثمن عبد
 ما قبضته لليلة صفة عبد وقوله موصولا باقراره حال منه ما ذكره
 في الحاقه فليحفظ وعينه اي عين العبد وهو في يد المقر له فان
 سلمه الى المقر له لزمه الف والا لعملا بالصفة وان لم يعين العبد
 لزمه الف مطلقا وصل م فصل وقوله ما قبضته لغولانية رجوع
 كقوله من ثمن خمر او خنزير او مال قار او خر ومبة او دم فيلزمه مطلقا
 وان وصل لانه رجوع الا اذا صدقه او اقام بيته فلا يلزمه ولو
 قال له على الف درهم حرام او ربا فله لازمة مطلقا وصل م
 فصل لاحتمال حله عند غيره ولو قال زورا او باطلا لزمه ان
 كذبه المقر له والابان صدقه لا يلزمه والاقرار بالبيع ثبته
 ه ان يلجئك الى ان ثابته امر باطنه على خلاف ظاهره فانه
 على هذا التفصيل ان كذبه لزم البيع والا لا ولو قال له على الف درهم
 زبوف ولم يذكر السبب فصح كما قال على الاصح بجزء ولو قال له على الف
 من ثمن متاع او قرض وه زبوف فلا يصدق مطلقا لانه رجوع
 ولو قال من غصب او ودعة الا انما زبوف وبه برجة صدق
 مطلقا وصل م فصل وان قال ستوقه او رصا صرقا وصل
 صدق وان فصل لا انتها دراهم مجازا وصدق قيمته في غصبه
 او اور عنه ثوبا اذ جاء بمعيب ولا يثبت وصدق في له على الف
 ولو من ثمن متاع مثلا الا انه ينقص كذا الى درهم وزن خمسة
 لا وزن سبعة متصلا وان فصل بالاضرورة لا يصدق لصحة
 استثناء القدر لا الوصف كالزبافة ولو قال لاخر اخذت منك

جاز كل ذلك لعدم مرض الموت اختيار ولو مات المقر له ثم المريض و
 ورثة المقر له من ورثة المريض جاز اقراره كاقراءه للاجنبي مجرب
 عن الصيرفة بخلاف اقراره له لوارثه بوجه مستهلك فانه
 جائز وصورته ان يقول كانت عندي دبعة لهذا الوارث فاستهلكها
 جوهره ولما صلت ان الاقرار للوارث موقوف الالف ثلاث مذكورة
 في الاشياء منها اقراره بالامانات كلها ومنها النفي كلاحق في قبلي
 او افي وفي الحيلة في ابن المريض وارثه وفي هذه السنة الفلان ملك
 لي او افي كان عندي عارية وهذا حيث لا فريضة وتماها فيها فيلحفظ
 فانه مهم اقرب في مرض موته لوارثه بوجه في المال بتسلمه
 للوارث فان مات برده بزازية وفي القنية تصرفات المريض
 نافذة وانما تنقض بعد الموت والعبرة بكونه وارثا وقت الموت
 لا وقت الاقرار فلو قدر لاجبه مثلاً ثم ولد له من الاقرار لعدم ارثه
 الا اذا صار وارثا وقت الموت بسبب جديد كالزواج وعقد
 المولات فيجوز كذا ذكر بقوله فلو فرضنا كاجنبية ثم تزوجها من
 بخلاف اقراره لاجبه المحبوب بكفر او ابن اذا زال حجة باسلامه
 او بموت الابن فلا يصح لان ارثه بسبب قديم لا جديد وبخلاف اجبه
 لها في مرضه والوصية لها ثم تزوجها فلا يصح لان الوصية تملك
 بعد الموت وهي حينئذ وارثة اقربيه ان كان له على ابنته البينة
 عشرة دراهم قد استوفيتها وله في المقر له ينكر ذلك حتى اقراره
 لان البينة ليس بوارث كما لو قرأ امرأته في مرض موته بدين ثم ماتت
 قبله وترك منها وارثاً حتى الاقرار وقبله بدين بدين الدين صير
 ولو قرأ لوارثه ولا جنة بدين لم يصح خلافاً للمعادنية وان اقر
 لاجنبى مجهول نسب ثم اقر ببنته وصدة وهو من اهل التصديق
 ثبت نسب مستند الوقت العلوق واذا ثبت بطل اقراره لما مر
 ولولم يثبت بان كذبه او عرف نسب حتى الاقرار لعدم ثبوت
 النسب شرئاً لا يثبت معزاً بالبنا يصح ولو اقر من طلها ثلاثاً
 بعد باينا فيه اي في مرض موته فلها الاقل من الارث والدين و
 يدفع لها ذلك بحكم الاقرار لا بحكم الارث حتى لا نصير شريكة في
 اعيان التركة شرئاً لا يثبت وهذا اذا كانت في العدة وطلقتها

بسؤالها فان مضت العدة جاز لعدم النعمة عزيمته وان طلقتها
 بلا سؤالها فلها الميراث بالغامابليخ ولا يصح الاقرار لها لانها
 وارثة اذ هو فار واهله اكثر الشايع لظهوره من كتاب الطلاق وان
 اقر الغلام بمجهول النسب في مولده او في بلد هو فيها وها في السن
 بحيث يولد مثله انه ابنه وصدة الغلام لو ميزوا لا لم يصح لقيمة
 كما مر وحينئذ ثبت نسب ولو المقر مرضاً واذا ثبت شارك الغلام
 الورثة فان انتفت هذه الشروط يؤخذ المقر من حيث استحقاق
 المال كما لو قدر باخوة غيره كما مر عن البنات كذا في الشرع لا يثبت و
 فيجوز عند الفتوى والرجل حتى اقراره اي المريض بالولد والوالدين قاله
 البرهان وان علياً قال المقدسي وفيه نظر لقول الرنبلي لو اقر بالجد
 او ابن الابن لا يصح لان فيه حل للنسب على الغير بالشروط الثلاثة
 المتقدمة في الابن وصح بالزوجة بشرط خلوها عن زوج وعده
 وخلوها عن المقر عن خضتها مثلاً واربع سواها وصح بالمولود من جهة
 العنافة ان لم يكن ولاؤه ثابتاً من جهة غيره اي غير المقر والمرة
 حتى اقرارها بالوالدين والزوج والمولى الاصل ان اقرار الانثى انفسه
 حجة لا على غيره **قلت** وما ذكره من صحة الاقرار بالام كالأب
 هو المشهور الذي عليه الجمهور وقد ذكر الامام العيني في فرائضه ان
 الاقرار بالام لا يصح وكذا في صنو السراج لان الانثى الاباء لا
 للامهات وفيه حل للزوجة على الغير فلا يصح انتهى ولكن الحق
 صحة بجميع الاصاله فكما كالأب فيلحفظ وكذا حتى بالولد
 ان شهدت امرأة ولو قابلية بتعيين الولد ما النسب في الفرائض
 شتمني ولو معتدة حجت ولادتها فحجة نامة كما مر في باب ثبوت
 النسب او صدقها الزوج ان كان لها زوج وكانت معتدة من
 وصح مطلقاً ان لم تكن كذلك اي مزوجة ولا معتدة او كانت تزوجة
 وادعت انه من غيره فصارت كالواحدة منها لم يصدق في حقها
 الابتصاف بها **قلت** في قولهم يعرف لها زوج غيره لانه فيجوز كذا
 من تصديق هو لا يثبت الولد اذا كان لا يعبر عن نفسه لما مر من حينئذ
 كالتناع ولو كان المقر له عبد الغير اشترط تصديق مولاه لان الحق
 له وصح التصديق من المقر له بعد موت المقر له بالنسب والعدة

بعد الموت لا تصدق الزوج بعد موتها مقبرة لا تقطع النكاح بموته ولم يسله غلبها بخلاف عكسه وان اقر رجل بنسبه في نكاحه على غيره لم يقبل من غير ولا ذلك في الذر لفساد بالجد وابن الابن كما قال كالاخ والعهد والجد وابن الابن لا يصح الاقرار في حق غيره لا بغيره وان اقرار اثنين كما مر في باب ثبوت النسب فيلحق وكذلك وصدة المقر عليه والورثة وهم من اهل التصديق ويصح في حق نفسه حتى يلزمه اي المقر الاحكام من النفقة والمضانية ولا يرث اذا تصادق عليه اي على ذلك الاقرار لان اقرارهما حجة عليه ما فان لم يكن له اي هذا المقر وارث غيره مطلقا لا قريبا كذوي الارحام ولا بعيدا كمولي المولاة عني وغيره وورثته والا لان نسبه لم يثبت فلا يرث الوارث المعروف والمراد غير الزوجين لان وجودهما غير مانع قال ابن الكمال ثم للمقذر ان يرجع عن اقراره لانه وصية من وجهه زبلي اي وان صدقة المقر له كماله البدع لكن نقل للص من شروح التدجيل ان بالتصديق يثبت النسب فلا ينفع الرجوع فليجوز عند الفتوى ومن مات ابوه فاقرباؤه شاركه في الارث يستحق نصف نصيب المقر ولم يثبت نسبه لما تقذر ان اقراره مقبول في حق نفسه فقط **قلت** بقي لو اقر الاخ بابن هل يصح قال الشيخ نعم لان ما اذى وجود له نفيه انتهى من اصله ولم يرد لا بمتنا صريحا وظاهر كلامهم نعم فلا يرجع وان ترك شخصين ولد على اربعة فاقرا احدهما بقضاييه خمسين منها فالاشد للمقذر لان اقراره ينصرف الى نصيبه والاخر خمسون بعد جلفه انه لا يعلم ان اباه قبض شرط المائة قاله الاكل **قلت** وكذلك الحكم لو اقرن اباه قبض كل الذين لكه هنا جلت الحق الغريم زبلي **فصل** في مسائل شتى اقرت المرأة المكلفة بدين لاخر فذكر ذبها زوجها صح اقرارها في حقها ايضا عند الحجة خيفة فتجسب المقبرة وتلازم وان تضرر الزوج وهذه احكام المسائل الست الخارجة من قاعدة الاقرار حجة قاصرة على المقر ولا يتعد الى غيره وفيه في الاشياء وبينه ان يخرج ايضا من كان في اجارة غيره فاقرا بدين فان له حبه وان تضرر الساكن بوجه واقعة الفتوى ولم يرد صريحا وعندهما لا تصدق في حق الزوج

فلا تجسب ولا تلازم درر وينبغي ان يقول على قولها افتا وقضاء لان الغالب ان الاب يعلمها الاقرار له او لبعض اقرارها بالتوصل بذلك الى منعها بالحبس عنده عن زوجها كما وقفت عليه مرارا حين ابتليت بالقضاء كذا ذكره المصنف بحصوله النسب اقرت بالرق لانها اوصدقها المقر له ولها زوج واولاد منه اي الزوج وكذا زوجها صح في حقها خاصة فولد على بعد الاقرار رفق خلافا لحد لانه في حقه برد عليه انتفاص طلاقها كما حققه في الشرع بالالة وحق الاولاد وفرع على حقه بقوله فلا يبطل النكاح وعلى حق الاولاد بقوله ولو لا حصلت قبل الاقرار وما في بطنها وقت اقراره لم يولد قبل اقرارها بالرق بحصول النسب حرر عبده ثم اقر بالرق لانها اوصدق المقر له صح اقراره في حقه فقط دون ابطال العتق فان مات العتيق بغير وارثه ان كان له وارث يستغرق التركة ولا يرث الكل او البقية كما في وشرى لامة المقر له فان مات المقر ثم العتيق فارثه لعصبة المقر ولو جنى هذا العتيق سعى في جنبه لانه لا عاقلة له ولو جنى عليه يجبر ارش العبد وهو كالمملوك في الشهادة لان حرته بالظاهر وهو يصلح للدفع لا لالا ستحقاق قال رجل اخر له عليك الف فقال في جوابه الصدق والحق او اليمين او نكر كقول حقا ونحوه وكثر لفظ الحق والصدق كقوله الحق الحق او حقا حقا ونحوه وقرن بها البكر كقوله البكر الحق والحق البكر فاقرا فلو قال الحق والصدق صدق واليمين يمين لا يكون اقرارا لانه كلام تام بخلاف ما مر لانه لا يصلح للابتداء فجعل جوابا فكانه قال ادعيت الحق قال لامة يا سارقة يا زانية يا مجنونة يا ابنة اوقال هذه السارقة فعلت كذا وباعها فوجد بها واحد منها اي من هذه العيوب لا ترتبه لانه ثمة او لثمة لا اخبار بخلافه سارقة او هذه ابنة او هذه زانية او مجنونة حيث ترتب باحد هالاته اخبار وهو تحقيق الوصف وبخلافه باطن او هذه المطلقة فعلت كذا حيث تطلق امرته لم تكن من اشياء شرعا فجعل الجواب يكون صادقا بخلاف الاول درر اقرار السكران بطريق مخطواري ممنوع محرر صح في كل حق فلو اقر بقود اقيم عليه الحد ذكره

وفي الشقة يضمن المسروق كما بسطه سعدى افندي في باب
 هذا الشرب كانه ما قبل الرجوع كالزدة وحذ الزنا وشرب الخمر وان
 سكر بطريق مباح كشربه مكرها لا يعتبر بل هو كالاعمال في سقوط
 القضا وتامه في احكامات الاشياء المقترلة ان كذب المفريط الزنا
 لما تفرز انه يرتد بالزدة لا في ست على ما هنا تبع الاشياء الا في رد بالزدة
 والنسب وولا العتاقة والوقف في الاسعاف لو وقف على رجل فقبله
 ثم رده لم يرتد وان رده قبل القبول ارتد والطلاق والترف فكلها
 لا ترتد وبسداد الميراث بزازية والنكاح كما في متفرقات قضا
 البحر ونماه ثمة واستثنى ثمة مستثنين من البراءة وهما الزنا والكسب لا يرتد
 وبراء المديون بعد قوله ابري فابرة لا يرتد فالمستثنى عشرة فلتنا
 وفي وكالة الوهاب من صدقه فيها تتم رده لا يرتد بالزدة وهما في
 لصحة الرد مجلس البراء خلاف والضابط ان ما فيه تملك مال
 من وجه بقبل الرد والافلا كابطال شفعة وطلاق وعناق لا يقبل
 الرد وهما ضابط جيد في حفظ صلح احد الورثة وبراء عاتما
 او قال لم يبق له حق من تركته له عند الوصي او قبضت الجميع بخ
 ذلك ثم ظهر في بد وصبه من التركة ثم لم يكن وقت الصلح وتحققه
 تسع دعوى حصته منه على الاصح صح البرازية ولا تناقض لمل
 قوله لم يبق له حق في تناقضه على ان الابداع الا عينا باطل وجنذا
 فالوجه عدم صحة البراءة كما افاده بن الشحنة واعتمده الشربلاني
 واستحققه في الصلح اقر رجل بالصلح واشهد عليه به ثم ادعى ان بعض
 هذا المال المقدر به فرض وبعضه ربا عليه فان قام على ذلك بينة
 تقبل وان كان متناقضا لاننا علم انه مضطر الى هذا الاقرار شرح
 وهما بينة قلت وحرر شارحا الشربلاني انه لا يفتي بهذا الصنع
 لانه لا عذر لمن اقترع غايته ان يقال بانه يحمل القدر على قوله
 يوسف المختار للفتوى في هذه ونحوها انتهى قلت وبه جزم المص
 فيما ترفد بترافق بعد الدخول من هنا الكتاب الصلح ثابت في
 نسخ المتن ساقط من نسخ الشرح انه ملحقا قبل الدخول لزمه مهر الزين
 ونصف بالاقرار الشروط له الزرع وبعضه انه اي ربع الوقف
 يستحقه فلان دونه في وسقط حقه ولو كتاب الوقف بخلافه

ولو جعله لغيره او سقطه لا لاحد يصح وكذا الشروط له النظر
 على هذا كما ترفد الوقف وذكره في الاشياء ثمة وهنا وفي القضا
 لا يعود فراجع الفصل في روضة القضا لا يؤخذ رافعيها بما كان
 فيها من اقرار وتنقض لما قدم في القضا انه لا يؤخذ بما فيها الا اذا
 اقر بلفظه صريحا قال له على الف في علي وفيما علم واحب او ظن
 لانه عليه خلافا للشك في الاول قلنا في الشك عرفا نعم لو قال
 قد علمت لزمه اتفاقا قال غصبت الف من فلان ثم قال كذا
 عشرة انصر مثلا وادع الغاصب كذا في نسخ المتن وقد علمت
 سقوط ذلك من نسخ الشرح وصوابه وادع الطالب كما عبر به
 في الجمع وقال شرحه اي الغصب منه انه هو وحده غصبها الزمة
 الالف كلها والزمة زفر بعثرها قلت هذا الضمير يستعمل
 في الواحد والظاهر انه يخبر بفعاله دون غيره فيكون قوله كذا عشرة
 رجوعا فلا يصح نعم لو قال غصبت كذا في اتفاقا لانه لا يستعمل
 في الواحد قال رجل وصي لي بثلاث ماله لزيد بل الصواب في الكفران
 الاول وليس لغيره ثم وقال زفر لكل ثلث وليس للابن شي فلنا نفاذ
 الوصية في الثلث وقد اقربه الاول فاستحقه فلم يصح رجوعه
 بعد ذلك للشك فيها بخلاف الذين لنفاذه من الكل الكل من
 الجميع **فروع** اقرب في ثم ادعى الخطا لم يقبل الا اذا اقترب بالطلاق
 بناء على افتنا المفتي ثم تبين عدم الوقوع لم يقع بعنه ديانة
 فيه اقرار المكر باطل الا اذا اقر في مكرها فلفه بعضهم يصح
 ظهريية الاقرار في محال وبالذين بعد البراء منه باطل
 ولو مبرر بعد مبرهاله على الاشبه نعم لو ادعى دين اسيب جاز
 بعد البراء العام لانه اقرب به بلزمه ذكره الص في فتاويه **قلت**
 ومفاده انه لو اقر ببقا الذين ايضا حكمه كالاول وهو واقف
 الفتوى فتأمل الفعل في المرضحط من فعل الصفة الالف مسئلة
 اسناد الناظر لغيره بلا شرط فانه صحيح في المرض
 لانه الصفة ثمة ونماه في الاشياء وفي الوهاب بينة

اقر بمهر المثل في ضعف مونه	فبينه لا يهاجم من قبل يتردد
واسناد بيع فيه للصحة قبل	وفي القبض ثلث الترتب بقدر

وليس بالاشهاد مقرا بعد	ولو قال لا تخبر غفلت بطل
ومن قال ملك ذلك كان منيا	ومن قال هذا ملك زافه مظهر
ومن قال لا دعوى الى اليوم عند	فما يدعي من بعد منها فاشكر

كتاب الصلح مناسبه ان انكار المفتر سبب
 للمقصومة المستدعية للصلح فلو قلنا اسم من المصالحة وشرعا عقد
 برفع النزاع ويقطع للمقصومة ركنه الاجاب مطلقا والقبول فيما غير
 كالدراهم فيتم بلا قبول عبادة وسجي وشرط العقل لا البلوغ
 والحرة فيمن من صبي ما دون ان يحسن صله عن ضررين ومن من
 عبد ما دون ومكاتب لو فيه نفع وشرطه ايضا كون المصالح عليه
 معلوما ان كان بخلاف القضاة وكون المصالح عنه حفا يجوز الاعتناء
 عنه ولو كان غير مال كالنصا ص والتعذر بمعلوم ما كان للمصالح
 عنه او يجرى لولا الصلح لو المصالح عنه مما لا يجوز الاعتناء عنه وبينه
 بقوله كمن شفعة وحذ قذف وكفالة بنفس ويطل به الاول
 والثالث وكذا الشفاعة قبل الرضا للمالك لاحد زنا وشرب مطلقا
 وطلب الصلح كاف عن القبول من المدعي عليه ان كان المدعي به
 مما لا يتعين بالتعقيب كالذراهم والذنانير وطلب الصلح على ذلك
 لانه استقام للبعض وهو يتم بالسقط وان كان مما يتعين بالتعقيب
 فلا بد من قبول المدعي عليه لانه كالبيع بحره وحكمه وقوع البراءة عن
 الدعوى ووقوع الملك في مصالح عليه وعنه لو مفتر وهو صحيح
 مع اقراره وسكوت وانكاره فالاول حكمه كبيع ان وقع عن مال
 بمال وحينئذ فجرى فيه احكام البيع كالشفعة والرد بعيب وخيار
 روية وشرط وبفسده جهالة البدل المصالح عليه لاجهالة المصالح
 عنه لانه بسقط ونشترط القدرة على تسليم البدل وما استحق من
 المدعي الى المصالح عنه براد المدعي حصة من العوض الى البدل
 ان كلا فكل او بعضا فبعضا وما استحق من البدل برجع المدعي
 بحصته من المدعي كما ذكرنا لانه مع اوضه وهذا حكمه او حكمه
 كاجارة ان وقع الصلح عن مال بمنفعة كخدمة عبد وسكنى دار فشرط
 التوفيت فيه ان ياتي اليه والا لا يصح ثوب ويطل بموت احدهما
 وبهلاك المحل في المدة وكذا لو وقع عن منفعة بمال وبمنفعة عن جنس

اما فيما لا يتعين

اخرين كمال لانه حكم الاجارة ولاخير ان الى الصلح بسكوت وانكاره
 معاوضة في حق المدعي وفدا يمين وقطع نزاع في حق الآخر وحينئذ
 فلا شفعة في صلح عن دار مع احدهما اي مع سكوت وانكاره لكن
 للشفيع ان يقوم مقام المدعي فيسقط بحجته فان كان للمدعي بيتة
 اقامها الشفيع عليه ولخذ الدار بالشفعة لان باقامة البيت تبين
 ان الصلح كان في معة البيع وكذا لو لم يكن له بيتة فخلف المدعي عليه
 فنكل شربلا لينة ويحجب في صلح وقع عليها باحدهما او باقراره لان
 المدعي ياخذها عن المال فيؤاخذ بزعمه وما استحق منه المدعي رد ذلك
 حصته من العوض ورجع بالمقصومة فيه فيخاصم الشفيع لخلو العوض
 عن العوض وما استحق منه البدل رجوع الى الدعوى في كله او بعضه
 هذا اذا لم يقع الصلح بلفظ البيع فان وقع به رجوع بالمدعي نفسه
 لا بالدعوى لان اقداره على البايعة اقراره بالملكية عنه وغيره وعلا
 البدل كذا او بعضا قبل التسليم له اي للمدعي كما سخطا فذلك في
 الفصلين اي مع اقراره وسكوت وانكاره وهذا هو البدل مما يتعين
 والام يبطل بالرجوع بمشله عنه صالح عن كذا شئ المدين والشرح
 فصوابه على بعض ما يدعيه اي عين بدعيها المجوزة في الدين كما يجي
 فلو ادعى عليه دارا فصالحه على بيت معلوم منها فلو لم يغيرها صلح
 فمستلزم لم يبيع لان ما قبضه من عين حقه وجبلة صحته ما ذكر
 بقوله لا بزيادة شئ اخر كثوب ودرم في البدل فيصير ذلك عوضا
 عن حقه فيما يفي او يلحق به لا بد من دعوى البيع لكن ظاهر الرواية
 الصحة مطلقا شربلا لينة ومشته عليه في الاختيار وعرضا في الغروية
 للبرازية وفيه الجلالة ليشي الاسلام وجعله في المدين رواية ابن
 سماعة وقوله لا بداء عن الاعيان باطل ومثاه بطل الا بر عن
 دعوى الاعيان ولم تصر ملكا للمدعي عليه ولذا اوظفرتك الايمان
 حاله اخذها لكن لا تسمع دعواه في الحكم واما الصلح على بعض الدين
 فيصح ويبرأ عن دعوى البقية اي فضا لا ديانة فكذا لو ظفر به اخذ
 فمشتا وتماه في احكام الدين من الاشياء وقد حققته في شرح الملقة
 وصح الصلح عن دعوى المالك مطلقا ولو باقراره وبمنفعة وعن
 دعوى المنفعة ولو بمنفعة عن جنس اخر وعن دعوى الوق وكان

عقلا على مال ويثبت الولا لوبا قدر والالا الالبينة **درر** فاك
ولا يعود بالبينة رفيقا وكذا في كل موضع قام بينه بعد الصلح لا ينفي
المدعى لانه ياخذ البديل باختياره **نسخ** رايها فيلحفظ وعن دعوى
الزوج النكاح على غير مزاوجة وكان خلعا ولا يطيب او يبطلا
ويجلبها التزويج لعدم الدخول ولو دعت المرأة فصالحها لم يصح
وقاية ونسابة ودرر و **سنة** وصحة في النجس والاختيار وصح النسخ
في درر البحار وان قتل العبد الماذون له رجلا عدا لم يجز صلحه
عن نفسه لانه ليس عن التجارة فلم يلزم الموكل لكن يسقط به القود و
بالبدل بعد عتقه وان قتل عبدا له في الماذون رجلا عدا وصالحه
الماذون عنه جاز لانه من تجارته والكاتب كالحمل والصلح عن الغصن
الحالك على اكثر من قيمته قبل القضاء بالقيمة جاز كصلحه بعرض فلا
تقبل بينة الغاصب بعده ان الصلح على ان قيمته قبل تماصلح عبدا
ولا رجوع للغاصب على المغصوب منه شي لو تصاد قابعد انها
اقل بجر ولو عتق موسر عبدا مشتركا فصالح الموسر التبريك على
اكثر من نصف قيمته لا يجوز لانه مفذ شرعا فيبطل الفضل
انفاقا كالصلح في **السلة الاولى** على اكثر من قيمة الغصن بعد
القضاء بالقيمة فانه لا يجوز لان تقدير القصة كالتجارة وكذا لو صالح
بعرض صح وان كانت قيمته اكثر من قيمة المغصوب تلت لعدم الرضا
وصح في النهاية العمد مطلقا ولو في نفس مع افراد باكثر من الذبة
ولا يشترط اوافل عدم الرضا وفيه خطأ كذلك لا ينفي الزيادة لان الذبة
في النظام مقدرة ختم لو صالح بغير مفاد برها صح كين كان بشرط
المجلس لا يكون دينا بدين وتعيين القصة الحد ها بصير غير كين
اخر ولو صالح على اخر فسد فنلزم الذبة في الخطا ويسقط القود لعدم
ما يرجع اليه اختيارا وكل زيد عموما بالصلح عن دم عدا وعلى بعض دين
يذبحه على اخر من مكبل وموزون لزم بدله الموكلا انه اسقاط فكان
الوكيل صغيرا ان يصتمه الوكيل فيؤاخذ بضمانه كما لو وقع الصلح من
الوكيل عن مال بمالك عن افراد فيلزم الوكيل لانه حينئذ كبيع اما اذا
كان عن انكار لا يلزم الوكيل مطلقا بجرور درر صالح عنه فضولي
بلا امر صح ان ضمن المال واوضح الصلح له ماله او قال على هذا وكذا

وسلم المال صح وصار من بركة الكل اذا ضمن بامره عزى زاده
ولا يسلم في الصورة الرابعة فهو موقوف فان اجازة المدعى عليه
جاز ولزيمه البديل ولا بطل والخلع في جميع ما ذكرنا من الاحكام
للمنعة كالصلح الدعي وفينة ارض ولا بينة له فصالحه المكنر لقطع
للمصومة جاز وطاب له البديل لو صادقا في دعواه وقبل قابله
صاحب الاجناس لا يطيب لانه بيع معني وبيع الوقف لا يصح كل
صلح بعد صلح فالشئ باطل وكذا النكاح بعد النكاح والحالة
بعد الحوالة والصلح بعد الشراء والاصل ان كل عقدا عيب فالشئ
باطل لانه ثلاث مذكورة في بيع ولاشياء الكفالة والشراء والاجارة
فلترجع اقام المدعى عليه بينة بعد الصلح عن انكار ان المدعى قال
قبلة قبل الصلح ليس له قبل لان حق الصلح ماض على الصحة ولو قال
المدعى بعده ما كان له قبله قبل المدعى عليه حق بطل الصلح بجر قال
المصر وهو مفيد لاطلاق العمادية ثم نقل عن دعوى البرازية انه
لو ادعى المالك بجره اخرى لم يبطل فيجوز الصلح عن الدعوى الفاسدة
بصح وعن الباطلة لا او الفاسدة ما يمكن نصيبها بجر وحرز في الاشياء
ان الصلح عن انكار عبدا دعوى فاسدة فاسد لا في دعوى بجره
جائز فيلحفظ وقبل الشترط صحة الدعوى لصحة الصلح غير صحيح مطلقا
فيصح الصلح مع بطلان الدعوى كما عتد صدر الشريعة لخر البتة
واقترع ابن الكمال وغيره في باب الاستحقاق كما مر فراجع وصح الصلح عن
دعوى حق النيب وحق الشفعة وحق وضع الجذوع على الاصل لاصل
انه من نوعيها البين نحو الشفعة في حق كان فاقصد البين بدله
جاز ختم في دعوى التجزير بحسبه بخلاف دعوى حد ونب درر
الصلح ان كان بمعية المعاوضة بان كان دينيا بعين ينقض بقضاها
اي ينسخ التصالحين وان كان لا بمعناها اي المعاوضة بل بمعية استفا
البعض واسقاط البعض فلا يصح اقالته ولا تنتقض لان الساقط
لا يعود قبة وصيرفة فيلحفظ ولو صالح عن دعوى دار على كنه
بيت منها ابد او صالح على دارهم الى المصاد او صالح مع المودع
بغير دعوى المالك لم يصح الصلح في الصور الثلاث سراجيه قد
بعد دعوى المالك لانه لو ادعاه وصالحه قبل البين صح به يفتي

خائفة ويصح الصلح بعد حلف الذم على دفع المذموم باقامة
 البيت ولو برهن الذم بعده على اصل الدعوى لم تقبل الا في الوصي
 عن مال اليتيم على انكار اذ اصلح على بعضه ثم وجد البيت فانها
 تقبل ولو بلغ الصلح فاقامها تقبل ولو طالب بينه لا يجلف اشياء
 وقبل الجرم بالاول في الاشياء وبالشيء في النرجية وحكامها في الفقه
 معذ ما الاول طلب الصلح والبراءة عن الدعوى كما يكون اقرارا بالدعوى
 عند المتقدمين وخالفهم المتأخرون ولا يصح بتدانية بخلاف
 طلب الصلح عن المال والبراءة عن المال فانه اقرار اشياء صالح
 عن عبث اودين وظاهر عدمه اوزال العيب طلب الصلح ويرد ما اخذه
 اشياء ودرر **فصل** في دعوى الدين الصلح الواقع على بعض
 جنس ماله عليه من دين او غصب اخذ لبعض حقه وخطب عليه لا
 معاوضة للربا وحينئذ في الصلح بالاشراط قبض بدله عن
 حال على مائة حالة او على الف مؤجل وعن الف جبار على
 مائة زبوف ولا يصح عن دراهم على نادر مؤجلة لعدم المبين
 فكان صرفا فام يجوز نسبة او عن الف مؤجل على نصفه حالا
 الا في صلح المولى مكاتبه فيجوز زبوف او عن الف سود على نصفه
 بيضا ولا اصل ان لا مكاتب وجد من الدائن فاسقاط وان منها
 فمعاوضة قال لغريمه الى خمسمائة فدا من الف الى عليان
 على انك برى من النصف الباقي فقبل وادى فيه برى وان لم يود
 ذلك في الغد عا دينة كما كان لغوات التقييد بالشرط وجوب
 خمسة احدى اهل البيت ان لم يوقت بالغد لم يبعد لانه ابرا
 مطلق والثالث وكذا لو صلحه من دينه على نصفه بدفعه
 اليه غدا وهو مبيع مما فضل على ان لم يدفعه غدا فاكل على
 كان الامر كما الوجه الاول كما قال لانه صرح بالتقييد والرابع فان
 ابراه عن نصفه على ان يعطيه ما يفي غدا فهو برى ادى اليه في الغد
 اول لبدائه بالابرا لاداء وكذا من لو علق بصريح الشرط كان
 ادب الى كذا واذ اليه لا يصح الابداء لما قلناه من تغليف بالشرط
 صريحا باطلا لانه تمليك من وجه وان قال المدبون لاخر ستر
 لاخر لك بما لك حتى تؤخره غدا وتخط عنه ففعل الدين المتأخير

او المخطئ لانه ليس بمكره عليه ولو اعلن ما قاله ستر اخذ منه الكل
 الحال ولو اذ في الف او جحد فقل افرى به على ان اعطى منها مائة
 جاز بخلافه على ان اعطيك مائة لانه رشوة ولو قال ان افررت
 له حططت لك منها مائة فافترض الاقران المخطئ بحسب الدين المتنازع
 بسبب متحد كمن يبيع ببيع صفقة واحدة او دين موروث او فدية
 مستهلك مشترك اذا قبض احدهما شيئا منه شاركه الاخر فيه ان شاء
 او اتفق الغريم كما يات في حينئذ فلو صلح احدهما عن نصيبه على ثوب
 اى على خلافه فجنس الدين اخذ الشريك الاخر نصفه الا ان ضمن
 له ربع اصل الدين فلا حق له في الثوب لو لم يصلح بل اشترى نصفه
 شيئا ضمنه شريكه الربع لنصفه النصف بالمقاصة او اتبع غريمه
 في جميع ما اشترى له حقه في زفته واذا ابراحدا لشريكين الغريم
 عن نصيبه لا يرجع لانه ان لا ف لا قبض وكذا الحكم ان كان للمدبون
 على احدهما دين قبل وجوب دينه عليه حتى وقعت المقاصة بدنيه
 السابق لانه قاض لا قابض ولو ابر الشريك المدبون عن البعض قسم
 الباقي على سهامه ومثله المقاصة ولو اجل نصيبه صح عند الشفاعة
 والغصب ولا استجار بنصيب قبض لا التزوج والصلح عن جنابة
 عمد وجبلة اختصاص بما قبض ان يسه الغريم قدر دينه ثم يبريه
 او يبيعه به كفا من ثمر ثلاثه يبريه ملقط وغيره ومنرت
 في الشركة صالح احد رتبة سلم عن نصيبه على ما دفع من راس المال
 فان اجازة الشريك الاخر نفذ على ما وان رده رد لان قيمته الدين
 قبل قبضه وانه باطل الغرم كوكا ناشريكين معاوضة جاز مطلقا
بخر فصل في الخارج اخيرت الورثة لحد من عن الزركة وفي
 عرض او عفا ربحا بالاعطوه له او اخرجوه عن تركه في ذمته
 دفعوا له او على العكس ونقدين بها صح في الكل صرفا للجنس فلا
 جنس فلما اعطوه او اكثر لكان بشرط التقابض فيما هو وصندوق
 اخرجوه عن نقدين وغيرهما باحد النقدين لا يصح لان يكون ما على
 له اكثر من حصته من ذلك للجنس بخرا عن الربا ولا بد من حضور
 النقدين عند الصلح وعلمه بقدر نصيبه شرعا لا لينة وجلالته و
 لو عرض جاز مطلقا لعدم الربا وكذا لو انكر وارثه لانه حينئذ

ليس يرد بل القطع المنازعة وبطلان الصلح ان خرج احد الورثة
 وفي التركة ديون بشرط ان تكون الديون لغيرهم لان تلك الدين من
 غير من عليه الدين باطل ثم ذكر اخصه جلا فقال وصح لو شرطوا
 ابراء الغض من اي من حصته لانه تمليك الدين ممن عليه فبسط
 قدر نصيبه عن الغرماء وقضوا نصيب المصالح منه اي الدين تبرعا
 منهم واحالهم بحضته او اقضوه قدر حصته منه وصالحوه عن
 غيره بما يصلح بدلا واحالهم بالفرض على الغرماء وبقي المأولة وحده
 احسن الحيل ان كالم والاوجه ان يبيعوه كما من نزلوا نحوه
 بقدر الدين ثم يحيلهم على الغرماء ان ملك وفي صحة صلح
 عن تركة مجهولة اعيانها ولا دين فيها على مكمل او موزون متعلق
 بصلح الاختلاف والصلح الصحة رتب على عدم اعتبار شبهة الشبهة
 وقال بن كمال ان في التركة جنس بدل الصلح لم يميز ولا جاز وان لم يبد
 فعلا الاختلاف ولو التركة مجهولة وهو غير مكمل او موزون في بد
 البقية من الورثة صح في الاصح لانه لا ينفذ المنازعة لتباها
 في يدهم حتى لو كانت في بدل المصالح او بعضها لم يجز ما لم يعلم جميع
 ما في يده للحاجة الى التسليم بن ملك وبطلان الصلح والقسمة مع
 احاطة الدين بالتركة الا ان بضمن الورث الدين بالرجوع والضم
 اجنبى بظن براءة البيت او بوف من مال اخر ولا ينبغي ان يصلح
 ولا يقسم قبل النقص للدين في غير دين محبط ولو فعل الصلح والضم
 صح لان التركة لا تخاو عن قليل بن فلو وقف اكل ان تترك الورثة
 فبوقف قدر الدين اسما وفاقية لئلا يجتاجوا الى نقص القسمة
 بخر ولو اخرجوا واحدا من الورثة فحضته نفق بين البقية على الشؤ
 ان كان ما اعطوه من مالهم غير البراء وان كان اعطى مما ورثوه
 فحق قدر ميراثهم بنفهم وبقية الخصاص بكونه عن اكل
 فلو عن اقرار فعلا الشؤ وصح احدثهم عن بعض الاعيان صح ولو لم يذكر
 في صك الخارج ان في التركة دين ام لا فالصك صحيح وكذا لو لم يذكر
 في الفتوى فيسقط بالصحة وبمحل وجود شرائطها بجميع الفتاوى ولو
 له بمبلغ من التركة كوارث فيما قدمناه من مثله الخارج صالحا
 اي الورثة احدثهم وخرج من بينهم ثم ظهر البيت دين او عين لم يعلموا

هل يكون ذلك داخل في الصلح المذكور قولان اشهرهما الاول ان كل
 والقولان حكاهما في الثانية مفاد ما لعدم الدخول وقد ذكر في اول
 فتاواه انه يقسم ما هو لاشهر فكان هو لعدم ذلك في البحر قلت
 وفي البرازية انه لا يصح ولا يبطل الصلح وفي الوجبات
 وفي مال طفل بالشرع فله بجزر وما بدت خصم ولا ينقذ
 وصح على الابن من كل غائب ولو زال عيبه صالح بهد
 ومن قال ان خلف فبخر فله بجزر ولو مدع كالجني بصور

كتاب المضاربة في لغة مفاد من الطرب
 في الارض وهو التبر فيها وشرعا عقد شركة في الربح بمال من جاب
 رب المال وعمل من جانب المضارب وركنها الايجاب والقبول او ملكا
 انواع لانها ابداع ابتدأ من قبل الضمان ان يفرضه المال الادرها ثم
 يعقد شركة عنان بالدرهم وبما افرضه على ان بعلا والربح بينهما ثم
 بعلا السن فمضرب فقط فان هلك فالقرض عليه وتوكيل مع العمل بقرنه
 بامره وشركة ان ربح وغصبك خالف وان اجاز رب المال بعده
 لصبر ورثه غاصبا بالمخالفة واجارة فاسدة ان فسدت فلا يصح
 المضارب حينئذ بل اجر مثل عمله مطلقا ربح او لا بل زيادة على
 المشروط خلافا للمنفذ والثلاثة الالف وحدها مال بينهم مضاربة
 فاسدة كشرطه لنفسه عشرة دراهم فلا يثبته في مال البيت اذا عمل
 اشباه فهو استثناء من اجر عمله والفاسدة لاضمان فيها ايضا لا يصح
 لانه امين ودفع المالك الى اخر مع شرط الربح كله للمالك بضاعة فيكون
 وكيله متبرعا ومع شرطه للعامل فيضرب له ضرورة وشرطها امور
 سبعة كون راس المال من الاثان كما شرط في الشركة وهو معلوم للثان
 وكنت فيه الاشارة والقول في قدره وصفته للمضارب بينه
 والبيت للمالك واما المضاربة بدین فان على المضارب ان يميز وان
 على ثالث جاز وكره ولو قال اشترى عبد الله ثوبا ثم بعه وضيا
 بتمنه ففعل جاز كقوله لغاصب او مستودع او مستضعف عمل باله
 بذلك مضاربة بالنصف جاز مجتبه وكون راس المال عبثا
 لادبنا كما بسط في الدرر وكونه مسامحا للمضارب كما يمكنه النقص
 بخلاف الشركة لان العمل فيها من الجانبين وكون الربح بينهما شايها

فلو عين قد رافدت وكون نصيب كل منهما معلوما عند العقد
ومن شروطها كون نصيب المضارب من الربح حتى لو شرط له من ربح
المال ومنه ومن الربح قد رافدت في الجلالة كل شرط بوجوب حصة
في الربح وبقطع الشراكة فيه بفقد ما والابطال للشرط وحجج العقد
اعتبار ابا كوكالة ولو دعت المضارب فسادها فالقول لرب
المال وبعبارة المضارب الاصلان القول لمدة الصحة في العقود
الاذا قال رب المال شرطت لك ثلث الربح الا عشرة وقال
المضارب الثلاث فالقول لرب المال ولو فيه فسادها لانه
ينكر زيادة بدعيها المضارب خائفة وما في الاشياء فيه اشتباه
فافهم ويمالك المضارب في الطلقة التي لم تنبت بمكان وزمان او نوع
البيع ولو فاسد بفقد ونسبة متعارفة والشد والتوكيل بهما
والستغربة او بجر ولو دفع المالك في بلد على الظاهر والابضاع اي
دفع المال بضاعة ولو لرب المال ولا تنسب به المضاربة كما يجي
ويمالك الابداع والرهن والارهنان والاجارة والاسيخا فلو اشتبه
ارضا بيضاء ليزرعها او يفرسها جاز ظهري ولا حنبلي اي في قول الخو
بالثمن مطلقا على الابسر والاعدل لان كل ذلك من صنيع التجار
لا يملك المضاربة والشراكة والمخاطبة بالنفس الا باذن او عمل لربك
اذ الشئ لا يتضمن مثله ولا الاقراض والاستدانة وان قيل له ذلك
اي اعمل برأيت لانها ليس من صنيع التجار فام يخلو في التعيم مالم
ينص المالك عليها فيملكها واذا استدان كانت شركة وجوه وحنبلي
فلو اشترى بمال المضاربة ثوبا وقصر بالماء او حمل مناع المضاربة بماله
وقد قيل له ذلك فهو متوقع لانه لا يملك الاستدانة بهذه المقالة
وانما قال بالمال لانه لو قصره بالنشاء حكمه كصبي وان صبغه
احمر فشرى بك بما زاد الصبي ودخل في عمل لربك كالمخلط وكان له حصة
قيمة صبغه ان يبيع وحصة الثوب بيض في مالها ولو لم يقل عمل لربك
لم يكن شريكا بل قاصبا وانما قال احمر لما تراءى التواد نقض عند
الامام فلا يدخل في عمل لربك بجر ولا يملك ايضا بجر ولا يملك
او وقت او يخص عينه المالك لان المضاربة تقبل التقييد الفيد
لو بعد العقد مالم يضر المالك عرضا لانه حينئذ لا يملك عرضه

فلا يملك تخصيصه كما يجي فبذنا بالمفيد لان غير المفيد لا يعتبر
اصلا كنهيه عن بيع المال وانا المفيد في الجملة كسوق من مصرفان
صريح بالتمني صريح ولا لان فان فعل ضمن بالمخالفة وكان ذلك لشراء
له ولو لم يتصرف فيه حتى عاد للوفاء عادت المضاربة وكذا الوعد
في البعض اعتبار الجزء بالكل ولا يملك تزويج قن من مالها ولا شراء
من يعق على رب المال بقرابة او يمين بخلاف الوكيل بالشراف بملك
ذلك عند عدم القبض المقيدة للوكالة كما اشترى عبدا ببيعة او
او استخدمه او جارية اطواها ولا يعق عليه اي المضارب اذا كانت
في المال ربح هو ههنا ان تكون قيمة هذا العبد اكثر من كل ربح
المال كما بسطه العينة فليحفظ فان فعل شراء من يعق على واحدتها
وقع الشراء لنفسه وان لم يكن ربح كما ذكرنا في المضاربة فان
ظهر الربح بزيادة قيمته بعد الشراء عتق حقه ولم يضمن نصيب
المالك لعتقه في بضعه وسعى العبد المعق في نصيب رب المال
ولو اشترى الشريك من يعق على شريكه اولاب والوصي من يعق
على الصغير نفذت على العاقد اذا لا نظريه للصغير والمادون اذا
من يعق على المولى حتى وعق عليه ان لم يكن مستغرا بالدين ولا لا
خلافهما زبني مضارب معه الف بالنصف اشترى انة وقد
ولد ما وباله اي لالف فاذا عاه موثر فصارت قيمته اي الولد
وحده كما ذكرنا الف او نصفه اي خمسمائة نفذت دعونه لوجود المال
بظهور الربح المذكور فعق سعى لرب المال في الف وربعة ان شاء
المالك او عتق ان شاء ولرب المال قبض الف من الولد فضمن المدي
ولو معد لانه ضمان تملك نصف قيمتها اي الامة لظهور نفوذ
دعونه فيها وبطلان تزويجها ثم اشترى حاجتها ولو صارت قيمتها
النوا ونصف صارت ام ولد وضمن المالك الف وربعة لو مور
فلو معد فلا سعاية عليها لان ام الولد لا تسع ونمامه في البحر
باب المضارب بضراب لما قدم المفردة
شرع في المركبة فقال مضارب المصاراة غير الاذن المالك لم
يضمن بالذفع مالم يعمل الشئ ربح الشاة او لا على الظاهر لان الذفع
ايداع وهو يملكه فاذا عمل بين انة مضاربة فيضمن الا اذا كانت

اشترى

الثانية فاسدة فلا ضمان وان ربح بالشيء الجرمي لم يلزم على المضارب
 الاول والاوّل الربح المشروط فان ضاع المال من بده أي بد الشئ
 قبل العمل الموجب للضمان فلا ضمان على احد وكذا لا ضمان لو غصب المال
 من الشيء أو ثمة الضمان على الغاصب فقط ولو استهلكه الشيء أو
 وجبه فالضمان عليه خاصة فان عمل حتى ضمن خسر ربح المال
 ان شاء ضمن المضارب الاول راس ماله وان شاء ضمن الشيء ولو انما
 اخذ الربح ولا يضمن ليس له ذلك بجر فان اذن المالك بالذم ودفع
 بالثالث وقد قبل الاول ما رزق الله فيبتا نصفان فللمالك
 النصف عملا بشرطه وللأول النصف من الباقي والثالث الثلث
 الشروط ولو قبل ما رزق الله بكاف للطالب والسنة بما لها
 فلشيء ثالثه والباقي بين الاول والمالك نصفان باعتبار الكاف
 فيكون لكل ثلث ومثله ما يثبت من شيء او مكان لك فيه من الربح
 ونحو ذلك وكذا لو شرط للشيء اكثر من الثلث او قل فالباقي بين
 المالك والاوّل ولو قال له ما يثبت بيننا نصفان ودفع بالنصف
 فلشيء النصف واستوفى بما بقي لانه لم يربح سواء ولو قبل ما رزق الله
 في نصفه او مكان من فضل فيبتا نصفان فدفع بالنصف
 فللمالك النصف وللشيء كذلك ولا يشي للاوّل لجعله ماله
 للشيء ولو شرط الاول للشيء ثلثيه والسنة بما لها ضمن الاول
 للشيء سادسا بالقسمة لانه لا يترجم سلامة الثلثين وان شرط للثاني
 للمالك ثلثه وشرط لعبد المالك ثلثه وقوله على ان يعمل معه عادي
 وليس بقيّد وشرط لنفسه ثلثه حتى وصار كذا شرط للمولى
 ثلث الربح كذلك عامة الكتب وفي نفي الدين والشرع هنا خلط فاجنب
 ولو عقدها الماذون مع لصيقة وشرط الماذون عملا ولاه لم يصح ان يكون
 الماذون عليه دين لانه اشترط العمل على المالك ولا يصح لانه حينئذ
 لا يملك كسبه واشترط على ربح المال مع المضارب مفسد للعقد
 لانه يمنع الغلبة فيمنع الضمّة وكذا اشترط عمل المضارب مع مضارب
 او عمل ربح المال مع المضارب الشفاعة بخلاف مكاتب شرط عملها
 كالوصارب مولاة ولو شرط بعض الربح للمساكين والفقير ولو في الرقاب
 او لامرأة المضارب ومكاتب حتى العقد لم يصح الشرط ويكون المشروط

ترب المال ولو شرط البعض لمن شاء المضارب فان شاءه لنفسه
 او ترب المال حتى الشرط والابان شاء لاجنبه لا يصح ومنه شرط البعض
 لاجنبه ان شرط عليه عمله حتى ولا لا قلت لكن في القهستاني انه حتى
 مطلقا والمشرط للاجنب ان شرط عمله ولا فلا مال ايضا وعزا
 للذخيرة خلا للبرجند وغيره فثبت ولو شرط البعض لنفسه
 دين المضارب او دين المالك جاز ويكون للمشرط له قضاءه
 ولا يلزم بدفعه لغيره بغيره وبطلان الضاربة بموت احدهما لكونها
 وكالة وكذا يقتله ويجز بطلان على احدهما ويموت احدهما مطبقا قهنا
 وفي البرازية مات المضارب والمال عروض باعها وصبه ولو لم
 رب المال والمال نقد تبطل في حق النصف ولو عرضا تبطل في
 حق الساقرة لا التصرف فله يبعه بعرض ونقد وبالحكم يلحق المالك
 مرثدا فان عاد بعد لحوقه سلبا فالضاربة على حالها حكم بطلان
 ام لا عناية بخلاف الوكيل بانه لا حق له بخلاف المضارب ولو ارتد
 المضارب فهو على حالها فان مات او قتل ولحق بد الحربي وحكم بطلان
 بطلت وما نصرت فنفذ وعهد نه على المالك عند الامام بغير
 ولو ارتد المالك فقط أي ولم يلحق فصرفه الى المضارب موقوف دونه
 المرة غير موثقة وينعزل بعزله لانه وكيل ان علم به بغير رجلين
 مطلعا وفتصول عدل او رسول بمعرفة الابعلم ولا يعلم لا يغفل
 فان علم بالعزل ولو حكما كعوت المالك ولو حكما والمالك عروض
 موهنا ما كان خلا فجنس راس المال والذراهم والذنانير هنا جنس
 باعها ولو نسي وان نهاء عنها فلا يتصرف في ثمنها ولا في نقد
 من جنس راس ماله ويبدل خلافا به استحضانا الوجوب ررجنه
 وليظهر الربح ولا يملك المالك فيجنسها هذه المالة بل ولا يخصص
 الاذن لانه عزله من وجه نهاية بخلاف احد الشريكين اذا فسخ الشراكة
 وما لها منعة حتى افترقا وفي المال ديون وربح بغير المضارب على
 اقضاء الديون اذ حينئذ يعمل بالاجرة والاربح لا جبر لانه حينئذ
 وفي ربحان يوكل المالك عليه لانه غير العاقد وحينئذ فالوكيل
 بالبيع والمستبضع كالضارب يومر بالتوكيل والتمسار بغير
 على التخصيص وكذا اليد لالا لانها يعملان بولاية **فرد** استوجر

على ان يبيع ويشترى لم يجز لعدم قدرته عليه وللمصلحة ان يستاجر
 مدة للخدمة ويستعمله في البيع ويملك من مال المضارب
 يصرف الى الربح لانه يبيع فان زاد له المالك على الربح لم يضمن ولو
 فاسدة من عمله لانه أمين وان قسم الربح وبقيت المضاربة شتم
 هلك المال وبعضه تروا الربح لياخذ المالك راس ماله وما فضل
 فهو بينهما وان نقص لم يضمن لما مر ثم ذكر مفهوم قوله وبقيت الثمن
 فقال وان قسم الربح ونسخت المضاربة والمال في يد المضارب ثم
 عقدها فملك المال لم يتراد لانه عقد جديد وهو لمصلحة النافعة
 للمضارب **فصل** في المنفقات المضاربة لانفسه بدفع
 كل المال وبعضه تنبيذ الهدايا ببعض الثمن عناية الى المالك
 بضاعة لا مضاربة لما مر وان اخذه الى المالك المالك بغير امر
 المضارب وباع واشترى بطلت ان كان راس المال نقدا لانه عامل
 لنفسه وان صار عرضا لان النقص الصريح حينئذ لا يعمل فهذا
 اوله عناية ثم ان باع بعرض بقيت وان بنقد بطلت لما مر وان
 سافر ولو بوما فطعامه وشرابه وكسونه وركوبه يقع الزا ما يركب
 ولو بكر او كل ما يحتاجه عادة في عارة الخمار بالمعروف ما لها
 لو صححة لا فاسدة لانه اجبر فلا نفعة له كمن يضع ووكيل وشريك
 كالف وفي الاجير خلاف وان عمل في المصروف ولد فيه واخذ دارا
 فنفته في ماله كدوابه على الظاهر اذا اتى الاقامة بمصر ولم يتخذ
 دارا فله النفقة ابن ملك مالم ياخذ مالا لانه لم يجتسب بالجار ولو
 سافر بماله وماله او خلط باذن او بالبين لرجلين نفق بالخصه واذا
 قدم رد ما يفي بجميع ويضمن الزائد على المعروف ولو نفق من ماله
 ليرجع في ماله ذلك ولو هلك لم يرجع على المالك وياخذ المالك
 قدر ما انفق المضارب من راس المال ان كان ثمة ربح فان استوفاه
 وفضل ثمن الربح اقسماه على الشتر لان ما انفقه يجعل كالمالك
 والمالك يصرف الى الربح كما مر وان لم يظهر ربح فلا شيء عليه اي
 المضارب وان باع المتاع من جهة حسب ما انفق على المتاع من ماله
 واجرة التمسار والفصار والصباغ ونحوه مما اعتد ضمنه ويقول
 السابغ قام على كذا وكذا ايضم الى راس المال ما يوجب زيادة فيه

او بقيت المضاربة

حقيقة او حكما او اعتاده التجار كاجرة التمسار هذا هو الاصل
 نية لا يضمن ما انفق على نفسه لعدم الزيادة والعادة مضارة
 بالنصف شري بالنصف انما يبا وباعه بالبين وشكدها بعد
 فضا عا في يده قبل نقدها لبيع العبد غرم المضارب نصف
 الربح وبعدها وغرم المالك البقي او يصير ربح العبد ملكا للمضارب
 خارجا عن المضاربة لكونه مضمونا عليه ومال المضاربة امانة
 وبينها تناف وباقية لها وراس المال بجميع ما دفع المالك
 وهو الفان وخمسماية ولكن ربح المضارب في بيع العبد على الفين
 فقط لانه شراه بهما ولو بيع العبد بضعهما باربعة الا في ضمنها
 ثلاثة الاف لانه ربحه للمضارب والربح منها نصف الاف
 بينهما لان راس المال الفان وخمسماية ولو شكك في ربح المال بالف
 عبد اشراه ربح المال بنصفه ربح بنصفه وكذا عكسه لانه وكيله
 وقته علم جواز شتر المالك من المضارب وعكسه ولو شري بالفسخ
 عبد اقيمة الفان فقتل العبد رجلا فخطا ثلاثة ارباع الف على
 المالك وربعه المضارب قد ركبها والعبد يخدم المالك ثلاثة
 ايام والمضارب يوما لخروجه عن المضاربة بالفداء للثمن كما مر
 ولو اختار المالك الدفع والمضارب الفداء فله ذلك لنفقة الربح ابيع
 ح اشترى بالفسخ بعد اهلاك الثمن قبل النقد للسابغ لم يضمن
 لانه أمين بل دفع المالك للمضارب الفان اخرى ثم وثم وكلما
 هلك دفع امر الى غير نهاية وراس المال صحيح ما دفع بخلاف
 الوكيل ان يده ثانيا يد استيفاء لامانة معه الفان فقال للمالك
 دفعت الى الفان ورجعت الفان وقال المالك دفعت الفين فالتقول
 للمضارب لان القول في مقدار المقبوض الفان مبني اوضمنا
 كما لو تكره اصلا ولو كان الاختلاف مع ذلك في مقدار
 الربح فالتقول لرب المال في مقدار الربح فقط لانه يستفاد ان
 جهته وايضا اقام بيته نقبل وان اقامها فاليته بيته ربح
 ربح في دعواه الزيادة في راس المال وبيته المضارب في دعواه
 الزيادة في الربح قيد الاختلاف لانه في المقدار لانه لو كان
 في الصفة فالتقول لرب المال فلذلك قال معه الفان هو

مضاربة بالنصف وقد ربح الفسا وقال للمالك هو بضاعة
 فالقول للمالك لأنه منكرو كذا لو قال المضارب قرض وقال الرب
 المال هو بضاعة او وربعة او مضاربة فالقول لرب المال
 والبيتنة بيتنة للمضارب لأنه يدعى عليه التمثيل والمالك
 ينكر واما لو دعى للمالك القرض والمضارب المضاربة فالقول
 للمضارب لأنه ينكر الضمان وإيهام اقام بيتنة قبلت وان اقام
 بيتنة فبيتنة رب المال اول لانها اكثر اثباتا واما الاختلاف في
 النوع فان دعى المضارب العموم والاطلاق وادعى المالك المخصوص
 فالقول للمضارب لتمسكه بالأصل ولو ادعى كل نوعا فالقول للمالك
 والبيتنة للمضارب فيقيمها على صحة تصرفه ويلزمها في الضمان
 لو وقت البتة ففقه بالمساخرة ولا فبتة للمالك **فروع** دفع المكي
 مال الضمير الى نفسه مضاربة جاز وقتية الظاهر سوى بان لا يجعل
 الوصية لنفسه من الربح اكثر مما يجعل الامثاله وتماه في شرح الوهبانية
 وفيها مات المضارب ولم يوجد المضاربة فيما خلفت عاد ربنا في
 تركته وفي الاختيار دفع المضارب شيئا للعاشر ليكيف عنه
 ضمن لأنه ليس من امور التجارة لكن منصرف في جميع الفتاوى بعدم
 الضمان في زماننا قال وكذا الوصية لأنها بقصد ان الاصلح
 وبسبب اخذ وربعة وفيه لو شكك بماله ما عا فقال اننا لم نكسبه حتى
 اجد كما كثيرا واراد المالك بيعه فان في المال يرجع لغيره على بيعه
 لعلمه باجر كما صرح لان يقول للمالك اعطيك رأس المال وحضرتك
 من الربح فيجبر المالك على قبول ذلك وفي التبرازية دفع اليك انفسها
 حصة ونصفها مضاربة فملكك تضمن حصة الهبة انتهى **قلت**
 والفقه به انه لا ضمان مطلقا في المضاربة لانها امانة ولا الهبة
 لانها فاسدة وهي تملك بالقبض على الفقه به كما سيجي فلا ضمان

فيها وبه بضقت قول الوهبانية

واودعه عندك على ان تحب له حصة فاسنهلك المحسوس
كتاب الادب داء لا خفاء في اشتراكه مع ما قبله في الحكم
 وهو الامانة هو لغة من الودع اي الترتك وشرعا تسليط الغير
 على حفظ ماله صريحا او لالة كان انتفق زق رجل فاخذ رجلا بغيره ماله

ثم تركه ضمن لأنه بهذا الاخذ التزم حفظه دلالة بحرق والورقة
 ما تركت عند الامين وهي اخض من الامانة كما حفظه النص وغيره
 وركنها الايجاب صريحا كما ودعتك وكهاية كقوله لرجل اعطى الف
 درهم او اعطى هذا الثوب مثالا فقال اعطيتك كان وربعة مجرد
 لان الاعطى يحمل الهبة لكن الودعة ادعى وهو منيفن فصا كهاية
 او فعلا كما لو وضع ثوبه بين يدي رجل ولم يقبل شيئا فهو بداع والقبول
 من المودع صريحا كقوله او لالة كالكوكب عند وضعه فانه قبول
 دلالة كوضع ثيابه في حمام بمرحى من الشيك وكقوله لرب الثمان ابن ابي
 فقال هناك كان ابدأ عا خانية وهذا في حق وجوب الحفظ واما في
 حق الامانة فنتم بالايجاب وحده حتى لو قال للفاسب او دعتك
 المفصوب براعن الضمان وان لم يقبل الاختيار وشرطه كون الما القليلة
 الاشياء اليد عليه فلو ودع الابن والظهير في الهواء لم يضمن وكون
 المودع مكلفا بشرط وجوب الحفظ عليه فلو ودع صبي فاستدركها
 لم يضمن ولو عبد بحجور ضمن بعد عتقه وهي امانة هذا حكمها
 مع وجوب الحفظ والاداء عند الطلب ولا استناب قبولها فلا تضمن
 بالهلاك الا اذا كانت الودعة باجر شيئا معزيا للزبلي مطلقا سواء
 امكن التفرز ام لا هلك معها شيء من الاحدث الذار فطع لبس على النزع
 غير الغل ضمان واشتراط الضمان على الامين كالحماي والماله باطل
 به بغير خلاصة وصدر شرعية وللمودع حفظها بنفسه وعياله
 كاله وهم من يسكن معه حيفة او حكما لامن بمونه فلو دفعها الى
 المتبرز وزوجه ولا يسكن معها ولا يتفق عليها لم يضمن خلاصة
 وكذا لو دفعها لزوجها لان العبرة لمساكنة لا للنفقة وقيل بعين
 معاينة وشرط كونه اي من في عياله امين فلو علم خيانتته ضمن
 خلاصة وجاز لمن في عياله الدفع لمن في عياله ولو نهاه عن الدفع
 لم يضمن من في عياله فدفع ان وجد بدامنه بان كان له غيره ابن
 ملك ضمن والاوان حفظها بغيره مضمن وعن محمدان حفظها
 بمن يحفظ ماله كوكيله وماذونه وشريكه مفاسا وضعة وعنانا
 جازو عليه الفتوى بن ملك واعتمد بن الكمال وغيره وافرة المصل لا
 اذا خاف الحرق والفرق وكان غالبا يحيطا فلو غير محيط ضمن

فكم يملك جاره وله فلت ان لا اذا امكنه دفعها لمن في غياله او
 التماسها فوقعت في الجريد او بالندرج ضمن زبلي فان ادعاه الى الدرع
 لجاره او فلت اخر صدق ان علم وقوعه الى الغرق ببيت اى بدار المورد
 والايه لم وقوع الجرف في داره لا يصدق ولا يثبت في فصل بين كلاي
 الخلاصة والمهذبة التوفيق وبانه التوفيق ولو منعه الوديعه ظلم
 بعد طلبه لرد وديعه فلو لم يلها اليه لم يضمن ابن ملك بنفسه ولو
 حكما كوكيله بخلاف رسوله ولو بعلا مة منه على الظاهر فادرا
 على تسليمها ضمن والا كان عجزا وخاف على نفسه او ماله بان كان
 مدفونا معها ابن ملك لا يضمن كطلب الظالم فلو كانت الوديعه
 سببا اراد صاحبه ان ياخذ به ليضرب به رجلا فله النج من الكفر
 لان يعلم انه ترك الزمان الاول وانه ينتفع به على وجه مباح بخلاف
 كما لو دعت امرأة كتابا فيه ثوار منها التزويج بال وبقض من هاهنا
 فله منعه منها لئلا يذهب حق الزوج خائبة ومنه اى من النج ظلا
 مونة اى موت المورد بمجهلا فانه يضمن فتصبر دينك تركه
 الا اذا علم ان وارثه يعلمها فلا ضمان ولو قال الوارث انا علمتها
 وانكر الظالم ان فها وقال كذا وانا علمتها وهلك صدق
 هذا وما لو كانت عنده سواء الا في سلة وفي ان الوارث اذا دل
 التارق على الوديعه لا يضمن والمورد اذا دل ضمن خلاصة
 الا اذا منعه من الاخذ حال الاخذ كما في سائر الامانات فانها
 تنقلب مضمونة بالموت عن تجهيل كيك ومفاوضة في عند
 على ما في الاشياء فانظر المورد غلات الوقف ثم مات بمجهلا
 فلا يضمن قيد بالغة لان الناظر لو مات بمجهلا لمال البدل
 ضمنه انشا اى لمن الارض المستبدلة **قلت** فلعين الوقف
 بالاولى كالدراهم الموقوفة على القول يجوز فانه المص وقره ابنة
 في الزواجر وقتد مونه مجنا بالهجرة فلو يمرض ونحوه ضمن لتمكنه
 من بيانها فكان ما فيها ظلمها فضمن ورد ما مجته في انفع
 الوسائل فنسبه ومنها قاض مات بمجهلا لا يضمن **قلت** زاد في الاشياء
 عند من اودعها ولا بد منه لانه لو وضعها في بيت ومات بمجهلا
 ضمن لانه مورد بخلاف ما لو اودع غيره لان للفقهاء ولا بد ادع

مال اليتيم على المعتمد تنوير البصائر فيلحفظ ومنها سلطان اودع
 بعض الغنية عند غار شه مات بمجهلا وليس منها مسئلة احد
 المتناوضين على العهد لما فتله المصنفنا وفي الشركة عن وقف
 الخائبة ان الصواب انه يضمن نصيب شريكه بموته بمجهلا وخلافه
 غلط **قلت** واقرة محشوها في الستة نعمة فيلحفظ وزاد
 لشربلا في شرحه للوهبانية على العشرة نعمة الحمد ووصيه
 ووصية القضا وسنة من المجورين لان المجرب لبيعة فانه لغير
 ورق وجنون وغفلة ودين وسفه وعته والعنوة كصه وان
 بلغ شه مات لا يضمن لان يشهد وانها كانت في يده بعد
 بلوغه لوال المانع وهو نصيبا فان الضمة والعنوة ما ذونا لهما
 ثم ما نال قبل البلوغ والافاقه ضمن كذا في شرح المباح الوجيز قال
 فيبلغ تسعة عشر ونظم عا طفل على بيت الوهبانية بيتين وهي

وكل امين مات والعين نحر	وما وجدت عينا فدين انصير
سوى منولى الوقف ثم مفاوض	ومودع ما الغنم وهو لمؤمر
وصاحب تركت الزنج مثلما	لوقتاه ملاك به الشنحر
كذا والدجد وقاض وصيه	جميعا ومجور فوارث بيطر

وكذا لو خلطها المورد بغيره بماله او مال اخر ابن كمال
 بغير اذن المالك بحيث لا يتميز الا بكلفة كخطة بشعر ودرهم
 جبار وزبوف مجته ضمها الاستهلاك بالخلط لكن لا يباح تنا
 قبل اداء الضمان وصحح الابداء ولو خلطه بردي ضمنه لانه عيبه
 وبعبكه شريك لعدمه مجته وان باذنه اشترك شركة املاك
 كما لو اختلطت بغير صنعة كان انشق لكيس لعدم التعدي ولو خلطها
 غير المورد ضمن المخلط ولو صغيرا ولا يضمن ابوه خلاصة ولوقت
 بعضها فرد مثله فخلطه بالبيضة خلط لا يميز معه ضمن الكل
 فخلط ماله بها فلو تاة التمييز وانفق ولم يرد او اودع وديعتين
 فانفق لحداهما ضمن ما انفق فقط مجته وهذا اذا لم يضتره البيع
 واذا انفق عليها فليس يوجبها او ركب دابتها او اخذ بعضها ثم رد عنه
 للبدنه حتى زال التعدي زال ما يورث الى الضمان اذا لم يكن من
 نبتة العور الى اشباه من شروط النية بخلاف المستعبر والساجر

ولها

فلو كراه لم يبر العلمما لنفسها بخلاف مودع ووكيل بيع وحفظ او
 اجارة او سجنار ومضارب ومستبضع وشريك عتانا او مفاوضه
 ومستعبر رهن اشباه ولما صل ان الامين اذا تعذر ثم ازاله لا يبرئ
الضمان الا في هذه العشرة لان بداهة كيد المالك ولو كذب في عهده
لوافق فالقول له وقيل للمودع عمادته وبخلاف افواه بعد بحون
الحجود لا بداع خذ لو انك حبة او بيعا لم يضمن خلاصة و
قيد بقوله بعد طلب ربتها ردها فلوساله عن طامها فجدها
فهلك لم يضمن بحرقه بقوله لو نقلها من مكانها وقت كذا
الحجود لانه لو لم ينقلها وقت فهلك لم يضمن خلاصة
وقيد بقوله وكانت الودبعة منقولة لان العفا لا يضمن للحجود
وعندما خلافا للمحمد في الاصح فصب الزيلجي وقيد بقوله ولم يكن
فناك من بخافته عليها فلو كان لم يضمن لانه من باب الحفظ و
قيد بقوله ولم يحضرها بعد حجودها لانه لو حدها لم يحضرها ففناك
ربها ردها وودبعة فان امكنه اخذها لم يضمن لانه ابداع جدي و
والا ضمنها لانه لم يتم الترخار وقيد بقوله لكانها لانه لو حدها
لغيره لم يضمن لانه من الحفظ فاذا تمت هذه الشروط لم يبر اياها
الا بعد جديد ولم يوجد ولو وجد هاشم اذ ردها بعد ذلك
وبرهن عليه قبل وبسكنها لو برهن انه ردها قبل الحجود وقال
غلطت في الحجود ونست او ضنت ان دفعها قبل فانه ولو دعي
هلا كما قبل حجوده حلف المالك ما لم يعلم ذلك فان حلف ضمنه
وان نكل برئ وكذا العارية منها بيع ويضمن فيمتها يوم الحجود ان علم
والا في يوم الابداع عمادة بخلاف مضارب محج ثم اشترى لم يضمن
خائفة والمودع له التسفير بها ولو لها احد رر عند عدم نهى المالك
وعدم الخوف عليها بالخراج فلونها او خاف فان له بد من التسفر
ضمن والا فان سافر بنفسه ضمن وباهله الاختيار ولو ردها
شبا مثلبا او قبيحا لم يجز ان يدفع المودع الى احد ما حظه في قبلة صا
ولو دفع على يمين في الذر رر سم وفي الحجر لا تخن الا فكان هو
المختار فان المودع رجل عند رجلين تما يقسم اقتسامه وحفظ كل نفسه
كمه يمين ومستبضعين وصينين وعدل رهن ووكيل شر ولو دفعه

لحدها الى صاحبه ضمن الدافع بخلاف ما لا يبقه لجواز حفظ احد
 باذن الاخر وقال لا تدفع الى عبالك واحفظ في هذا البيت قد
لما لا يمينه وحفظها في بيت اخر من الدار فان كانت بيوت الدار
مستوية في الحفظ او احرز لم يضمن ولا ضمن لان التيبيد مفيد
ولا يضمن مودع المودع فيضمن الاول فقط ان هلك بعد مفارقه
وان قبلها الا ضمان ولو قال المالك هلك عند الشئ وقال
بل ردها وهلك عندى لم يصدق وفي الغصب منه يصدق
لانه امين ناجية وفي المجتبى الفضا راذا غلط قد وقع ثوب رجل
لغيره فقطعه فكلما ضامن وعن يمينه اصاب الودبعة في
فا من المودع رجلا لبعالها فعطيت من ذلك فله ربتها تضمين
من شاء لكن ان ضمن المعالج يرجع على الاول ان لم يعلم انها لغير
والا لم يرجع انتهى بخلاف مودع الغاصب فيضمن ايا شاء
واذا ضمن المودع رجع على الغاصب وان علم على الظاهر رر خلافا
لما نقله الفقهاء والبا فانه والبرجندى وغيرهم فتنه معه الف
ادعى رجلا نكل من هاشم اذ ردها ففناك عن الخلف لها فبولها
وعليه الف اخر يمينها ولو حلف لاحدهما ونكل للاخر فالالف لمن
نكل له دفع الى رجل الف وقال دفعها اليوم الى فلان فلم بدفعها
خه ضاعت لم يضمن اذ لا يبرئ منه ذلك كما لو قاله حمل الى الودبعة
فقال ففعل ولم يفعل خه مضى اليوم وهلك لم يضمن لان الواجب
عليه التخليه عمادة قال رب الودبعة للمودع ادفع الودبعة
الى فلان فقال دفع وكذبه في الدفع فلان وصاعت الودبعة
صدق المودع مع يمينه لانه امين سراجية قال المودع ابتداء
لا ادري كيف ذهبت لم يضمن على الاصح كما لو قال ذهبت
ولا ادري كيف ذهبت فان القول قوله بخلاف قوله لا ادري انما
ام لم تصنع ولا ادري وصنعها او دفنتها في دارى او موضع اخر فانه
بضمن ولو لم يبين مكان الدفن لكنه قال سرق من المكان الدفن
فيه وتماه في العمادة **فروع** هدد المودع او الوصية على دفع بعض المال
ان خاف نكف نفسه او عضوه قد دفع لم يضمن وان خاف الحبس
او القيد ضمن وان خه اخذ ماله كله فهو عذر كما لو كان الجائر هو لاخذ

بنفسه فلا ضمان عمادية خفية على الودعة الفساد رفع الامر للحاكم
 ببيعها ولو لم يرفع حتى فسد فلا ضمان ولو نفق عليها بلا امر فاض في حرم
 من نزع قوام من صحف الودعة والرقن فهلك حال الرقن لا ضمان لانه
 ولاية هذا النصرف صيرفته قال وكذا او وضع الشراج على النار
 وفيها اشكك وعرف اذ بعض الحق ومات الطالب وانكر الوارث لانه
 حبس المودع الضك ابد وفي الاشياء لا يبرأ مديون الميت بدفع الدين الى
 الورث وعطاليت دين ليس يستبد اخذ ودعة العبد العامل غيره
 امانة لا امانة لا الوص والناظر اذا عمل **قلت** فعلم منه ان لا اجر لنا
 في السقف اذا اقبل عليه المستحق فيلحفظ وفي الوهبان نسبة
 ودافع الف مفرضا ومنا رضا **و** ببيع القرض شرط جاز
 وان يذبح ذوال مال فصد وخصمه **ف** راضا في الجال قد قيل جدر
 وفي العكس بعد الزنج فالقول قوله **ك** ذلك في الابضاع ما ينبغي
 وان قال قد رضاء من البيت **ب** ببيع وبخلف فقد يصور
 وتارك في قوم الامر صيغة **ف** راحوا وراحت بضمن التاخر
 وتارك لنظر الصوف صيغة **ب** بضمن وفرض الفاء بالعكس يؤثر
 اذ لم يسهل الثقب من بعد علمه **و** لم يعلم المالك ما في نقد

قلت بقى لو شدة مرة فتحة النار وافده لم يذكر وينبغي تفصيله كما مر
 فسد تركا **ب** **العارية** اخرا عن الودعة لان فيها اتمليك
 وان اشتركا في امانة ومحاسنها النيابة عن الله تعالى في اجابة الخطر
 لانها لا تكون الا لمحتاج كالقرض فلذلك كانت الصدقة بعشرة والقرض
 بشمانية عشر لغة مشددة ونخفف اعارة الشيء قاموسا وشرعا اتمليك
 المتافع بخانا افاد بالتمليك لزوم الاجاب والقبول ولو فعلا
 وحكمها كونها امانة وشرطها قابلية السعار لا انعام وخلوها عن
 شرط العوض لانها تصير اجارة وصرح في العمادية بجواز اعارة المشاع
 وايداعه وبيعه بغيره لان جهالة العين لا تقضي المنازع لعدم لزوم
 وقالوا غلب الدابة على التعير وكذا نفقة العبد ما كسوته فحق المعير
 وهذا اذا طلب الاستعارة فلو قال المولى خذ واستخدمه من
 غير ان يستعيره فنفتت على المولى ايضا لانه ودعة ونصح باعنه
 لانه صريح واظمتك ارضى اي علمها لانه صريح مجازا من اطلاق اسم

المحل على الحال ومختك بمعي اعطيتك نوبتي او جاري هذه وحملك
 على ان يخذله اذ لم يرد به بمختك وحملك الهبة لانه صريح فيفيد
 العارية بالانية والهبة بها اي مجازا واخذ منك عبيدك واجرتك
 دارى شرا مجانا ودارى بمبتدلك خبر سكتة تميز اي بطريق التفت
 ودارى لك عري منقول مطلق اي اعترها لك عري سكتة تميزه بغير
 جعلت سكا ما لك مدة عمرك ولعدم لزومها يرجع المعبر متى
 شاء ولو موقفة اوفيه ضرر فنبطل ونخبة العين باجر المثل كن انما
 امة لترضع ولده وصار لا با خذ لا نذبا فله اجر المثل في الضطام
 وتماه في الاشياء وفيها معزنا للقبية تلزم العارية فيما اذا انما
 جدار غيره لو وضع جذوعه فوضعها لثباع المعبر الجدار ليس المشتر
 رفعها وقبل نعم لا اذ شرطه وقت البيع **قلت** وبالقين
 في الخلاصة والبرازية وغيرهما وعنده تحصيله تنوير البصائر
 ولم يتعقبه ابن المص وكذا ارتضاءه فيلحفظ ولا تضمن بالهلالة
 من غير رخصة وشرط الضمان اطل كشرط عدمه في الرهن خلافا للجمهرة
 ولا توجر ولا ترهن لان الشيء لا ينضم ما فوفقه كالودعة فانها لا توجر
 ولا ترهن بل ولا تودع ولا تقار بخلاف العارية على المختار واما الثا
 فيوجر ويودع ويجار ولا يرهن واما الرهن فكالودعة وفي الوضعا
 نظم سبع مسائل اتمالك فيها فملكك الغيرة بدون اذن سوا قبض او افعال

وما لك امر لا يملكه بدون	امر وكيل مستعير وموثر
ركوب او لبس افيها ومضار	ومرئتين ايضا وقاض نور
ومستودع مستبضع ونزاع	اذ لم يكن من عنده الذب
وما لا شيء ان يفتا غيره	فان اذن المولى له ليس يكر

فان اجر المستعير او رهن فملكك ضمنه المعير كالتعبد ولا رجوع له
 للمستعير على احد لانه بالضمن ظهر رهنه اجر ملك نفسه وبصدق
 بالاجرة خلافا للثقة او ضمن المستاجر سكت عن المرئتين وفي نزع
 الوهبانته الخامسة لا يملك المرئتين ان برهن فيضمن والمالك
 المنابر ويرجع الشئ على الاول ورجع المستاجر على المستعير اذ لم يعلم
 بانه عارية في بده دفع الضرر القدر وله ان يعير ما اختلف استعماله
 او لان لم يعير المعير منتفعا ويعير ما لا يختلف ان عين وان شئت

لا المتفاوت وعزاه في زواجر الجوهر الاختيار ومثله أي كالعاد
 المجر وهذا عند عدم النفي فلو قال لا يدفع لغيرك فدفع
 فذلك ضمن مطلقا خلاصة من استعارة رتبة أو استعارة مطلقا
 بلا تقييد يحمل ما شاء وبغيره للعلل ويركب عملا بالاطلاق والتأويل
 أو لا تعين مراد ضمن بغيره أن عطيت حتى لو لبس وأركب غيره
 لم يركب بنفسه بعده هو الصحيح كلفه وإن أطلق العبر والموجر الانتفاع
 في الوقت والنوع انتفع ما شاء أي وقت شاء لما مر وان فته بوقت أو
 نوع أو بهما ضمن بالخلاف في شرف فقط لا إلى مثل وأخير وكذا تقييد الإجازة
 بنوع أو قدر مثل العارية عارية الثمين والكيل والموزون والعدد
 التقارب عند الإطلاق فرض ضرورة استهالك عنها فبضمن
 المستعير سبلا كما قبل الانتفاع لأنه فرض حتى لو استعارها للبعير لليزن
 أو يزن كذا كان كان عارية ولو عاره قصعة ثوب ففرض ولو بينهما
 مباشرة فاباحة ونفع عارية التهم ولا يضمن لأن الرمي يجري
 بحركي الهالك صبر فبنة ولو عار أرضا للبت أو الغرس صح للعلم بالنتيجة
 وله أن يرجع متى شاء لما تفرز رتبها غير لازمة وبكلمته فلهما إلا إذا
 كان فيه مضرة بالأرض فيترك كان بالقيمة مقلوعين لئلا تتلف أرضه
 وإن وقت العارية فرجع قبله كلفه فلهما وضمن المستعير
 ما نقص البناء والغرس بالبيع بأن يقوم فائما إلى المدة المضروبة وتعتبر
 القيمة يوم الاسترداد بجر واذ استعارها ليزرعها لم تؤخذ منه قبل أن
 يحصد الزرع وقتها ولا فترك باجر التل مراعاة للحقين ولو قال
 المستعير أعطيتك البذر وكلفتك إن كان لم يبت لم يجر لأن بيع الزرع
 قبل نيانه باطل وبعد نيانه فيه كلام أشار إلى الجواز في الغنة نهاية
 ومؤنة الرد على المستعير فلو كانت مؤنة فامسكها بعده فذلك
 ضمنها لأن مؤنة الرد عليه نهاية لا إذا استعارها لغيره ففكون
 كالإجازة رهن الثانية وكذا الموهى له بالخدمة مؤنة الرد عليهم لحصول
 المنفعة لهم هذا القول يخرج باذن رب المال والأمانة متاجرو
 مستعار على الذي أخرجه إجازة البرازية بخلاف شركة ومضاربة
 وهبة فخصه فيها بالرجوع بحجته وإن رد المستعير الدابة مع عبده
 أو جيره مشاهرة لا مباوكة أو مع عبده فيها مطلقا يقوم عليها ولا يبيع

عليه وكذا المجر والغاصب والمزني
 مؤنة الرد

في دفعه
 أو الجهر

أو جيره أي مشاهرة كما مر فذلك قبل قبضها بغيره لأنه لا يبيع بالتبليغ
 المتعارف بخلاف نفيس كجوهه بخلاف الرد مع الأجنبي أي بأن كانت
 العارية مؤقتة فمضت مذهبها مع الأجنبي فغذبه بالمال
 بعد المدة ولا فالمستعير يملك الإبداء فيما يملك الإعارة من الأجنبي به
 يفتي زبلي فتهين حكم كلامه على هذا وبخلاف رد ودبحة ومفصو
 إلى دار المال فانه ليس ببيع وإذا استعار أرضا بيبض الزرع عتبت
 المستعير أنك أطعمتي أرضك لأزرعها فيخصص لئلا يعم البناء
 ونحوه العبد المأذون يملك الإعارة والمجور إذا استعار واستهلكه
 بضمن بعد الغنى ولو عار عبد مجور عبد مجور أمثله فاستهلكها آمن
 الشئ للمال ولو استعار ذمها فقلد صبيا فسرقة الذم منه أي من
 الصبي فان كان الصبي بضبط حفظ ما عليه من اللباس لم يضمن
 ولا ضمن لأنه عارة والمستعير يملكها وضمرها أي العارية بين يديه
 فنام فضا عت لم يضمن لو نام جالس لأنه لا يبعد مضيعا لها
 وضمن لو نام مضطجعا تركه الحفظ ليس للاب عارة مال طفله لعد
 البدل وكذا القضا والوصية طلب شخص من رجل ثورا عارية فقال
 أعطيك إذا فلان كان الغد ذهب الطالب وأخذه بغير إذنه واستعمله
 فأت النور لضمان عليه خاتمة عن إبراهيم ابن يوسف لكن في المجبة وغيره
 أنه يضمن جهرا بنبته مما يجسر من مثلها شتم قال كنت أعرنها لأمنعة
 أن العشر مستمر بين الناس أن لا يبدف ذلك الجها نكاحا
 لا عارة لا يقبل قوله أنه عارة لأن الظاهر بكذبه وإن لم يكن العشر
 كذلك أو نارة ونارة فالقول له به بغيره كما لو كان أكثر ممن يجزر به مثله
 فإن القول له انتفقا والام وولى الصغير كالأب فيما ذكر وفيما يئد
 الأجنبي بعد الموت لا يقبل الأمانة شرح وهبانية وتقدم في باب
 المهر وفيه الاشياء كل ما يدين أعيان المال أمانة إلى مستغنها قبل قوله
 يمين كالودع إذا دعى الرد والوكيل والتاظر إذا دعى الصرف
 للموقوف عليهم بغيره من الأولاد والفقراء وأمثالها وأما إذا
 ادعى الصرف إلى وظائف الرزقة فلا يقبل قوله في حق أرباب
 الوظائف لكن لا يضمن ما أنكره له بل يدفعه فائيا من مال
 الوقف كما يسطر في حاشية لغيره **قلت** وقد مر في الوقف

عن المولى ابي السعور **واسم** المضرة اذ اذعته فليحفظ وسوا كان
 في حياة مستغنيا او بعد موته لا في الوكيل بقبض الدين اذ اذعته بعد موته
 الموكل انه قبضه ودفعه له في حياته لم يقبل قوله لا بئس بخلاف
 الوكيل بقبض العين كودعة قال قبضتها في حياته وهلكت وكذا
 الورثة وقال دفعها اليه فانه يصدق لانه ينه الضمان عن نفسه
 بخلاف الوكيل بقبض الدين لانه يوجب الضمان على الميت وهو ضمان
 مثل القبض فلا يصدق وكذا ولو لحيته **قلت** وظاهره انه
 لا يصدق لانه حق نفسه ولا في حق الموكل وقد افتر بعضهم انه يصدق
 في حق نفسه لانه حق الموكل وحمل عليه كلام الولي لحيته فتأمل عند
 الفتوى **فروع** او بصح بالعارية ليس للورثة الرجوع العارية
 كالاجارة تنقضي بموت احداهما مات وعليه دين وعنده ودعة
 بغير عينها فالتركة بينهم بل حصص مناجر بغير المكة فعلى الذهاب
 وسط العارية الذهاب والمجى لان ردها عليه استعارة دابة للذهاب
 فامسكها في بيته فهلكت ضمن لانها عارضا للذهاب لا للملك
 استقرض ثورا فاغار عليه لانزال لم يضمن لانه عارية عرفا استعار
 ارضا لينسج ويسكن واذا خرج فالبها للمالك فلا يملك اجر ثمنها مقدار
 النسخ والبنا للتعير لان الاغارة تملك بلا عوض فكانت اجرة مع
 وفدت بجهالة اللذة وكذا لو شرط المخرج على التعير لجهالة البدل
 والمجلة ان يوجره الارضين معلومة بيد معلوم ثوبا سره باء المخرج
 منه استعارته كما با فوجد فيه خطأ اصله ان علم حجي صاحب **قلت**
 ولا ياتم بتركه لانه في القرآن لان اصلاحه واجب بحفظ مناسف الوصاية

وسفر الى اصلاحه مستعاره	يجوز اذا مولا لا يات شر
وفي معاياها وفي غير ذلك	اذا روي في غير الرهان النقض
وهل واجب لابن يجوز رجوعه	وهل مودع ما يصح المالك بغيره

كتاب الهبة وجه المناسبة ظاهر فلو قلنا التفضل على
 الغير ولو غير مال وشرعا تملك العين مجانا اي بلا عوض لان عدم
 العوض شرط فيه واما تملك الدين من غير من عليه الدين فان امره
 بقبضه صححت لرجوعها الهبة العين وسيبها ارادة الغير للوهاب ذبوا
 كعوض ونجدة وحسن شانه واخرى قال الامام ابو منصور يجب على

المؤمن ان يعلم ولذة الجود والاحسان كما يجب عليه ان يعلم التوحيد
 والايمان اذ حب الدنيا راس كل خطيئة مناهية وهي مندوبة وقبولها
 سنة قال عليه الصلاة والسلام تهادوا تحابوا وشرائط صحتها في
 الواهب العقل والبلوغ والمالك فلا ينصح هبة صغير وورقيق ولو كان
 وشرائط صحتها في الموهوب ان يكون مقبوضا غير مشاع مبرا غير مشغول
 كما ينصح وركنها هو الايجاب والقبول كما ينبغي وحكمها ثبوت الملك
 للموهوب له غير لازم فله الرجوع والنسخ وعدم صحة خيار الشرط فيها
 فلو شرطه صححت ان اختار ما قبل يقترقها وكذا الوارث صحى الابراء وبطل
 الشرط خلاصة وحكمها انها لا تبطل بالشرط والفسادة فهبة عبد
 عان يعتقه نصح وبطل الشرط ونصح بايجاب كوهبت وتحت واطمئنا
 هذا الظعام ولو ذلك على وجه المزاح بخلاف اطمئنا ارضه
 فانه عارية لو قبضها واطعام لغفلتها تجزى ولا صفاة الى ما لم يجز تعبيره
 عن الكل كوهبت لك فوجها وجعلته لك لان الام للتمليك بخلاف
 جعلته باسمك فانه ليس بهبة وكذلك لك حال الا ان يكون
 قبله كلام بنيد الهبة خلاصة واعترفت هذا الشيء وحملت على
 هذه الدابة ناويا بالحمل الهبة كما مر وكسوتك هذا الثوب وداري
 لك هبة او عمري شكتها لان قوله تكتها مشورة لا تنسبر لان الفعل
 لا يصح تنسبر الاسم فقد اشار عليه في ملكه بان يسكنه فان شاء
 قبل مشورته وان شاء لم يقبل لو قال هبة سكني او سكني هبة بل
 تكون عارية اخذا بالتيقن وحاصله ان اللفظ انما عن تملك
 الرقة فهبة او المنافع فعارية او حقل عن الرقة فوازل وفي الجمر
 اعترفته باسم بنى الاقرب الصحة ونصح بقبول اي في حق الموهوب
 اما في حق الواهب فتصح بالايجاب وحده لانه نابع عنه لو حلف
 ان يهب عبد لفلان فوجب ولم يقبل بر وبعك حث بخلاف
 البيع ونصح بقبضه بالاذن في المجلس فانه هنا كالتبطل فاختص بالمجلس
 وبعد به اي بعد المجلس بالاذن وفي الحسب لو كان امره بالقبض من
 وجه لا يتيقن بالمجلس ويجوز قبضه بعده والتمكن من القبض بالقبض
 فلو وهب لرجل ثيابا في صندوق مقفل ودفع اليه الصندوق
 لم يكن قبضا لعدم تملكه من القبض وان مفتوحا كان قبضا التمكن

فانه كالتخيلة في البيع اختيار وفي الدرر والمختار صفة بالتخيلة في
صحح الهبة لافاسدها وفي النصف ثلاثة عشر عقدا لا يصح بلا
قبض ولو نهاه عن القبض لم يصح قبضه مطلقا ولو في المجلس لان
الضريح اقوى من الدلالة وتتم الهبة بالقبض الكامل ولو الموهوب
شاغلا لملك الوهب لا مشغولا به والاصل ان الموهوب ان مشغولا
بملك الوهب منع تمامها وان شاغلا لا فلو وهب جرابا فيه طعام
الوهاب ودارا فيها متاعا لوراثته عليها سرجه وسلمها كذلك
لا يصح وبعبارة نص في الطعام والمتاع والتبرع فقط لان كلامها
شاغل لملك الوهب لا مشغول به قيد بملك الوهب لان شغله بملك
غير واهبه لا يمنع تمامها كمن وصدة لان القبض شرط تمامها
وتاممها في العارية وفي الاشياء هبة الشغل لا تجوز الا اذا وهب لاب
لطفه **قلت** وكذلك العارية والتمتع وهبتها الزوجها على الذبح
لان المرأة متاعها في يد الزوج فصحة التسليم وقد عرفت الوهبية **فقلت**
ومن وبت الزوج دارا لها متاعا وهم فيها نص في المحذر
وفي الجوهر وجعله هبة الشغل ان يودع الشاغل ولا عند الموهوب
له ثم سلمه الذار مثلا فنص في شغلها بمناع في يده في منعقبتهم
محرم منع مفسوم ومشاع لا يجزئ متاعا به بعد ان يقسم كبيت وممل
صغيرين لانها لا تتم بالقبض فيما بينهم ولو هبت لشركه او لاجنب
تصور القبض الكامل في عامة الكتب فكان هو الذبح وفي الضرب
عن العتبات وقيل يجوز لشركه وهو المختار فان قسمه وسلمه صح لزوال
المانع ولو سلمه شاعرا لا يملكه فلا ينفذ تصرفه فيه قبضته وينفذ
تصرف الوهب درر لكن فيها عن الفصول الهبة الفاسدة نفيد الملك
بالقبض وبه يفتي ومشاه في البرزخية على خلاف ما صححه في العارية
لكن لفظ الفتوى كد من لفظ النص كما بسطه المصنف بقبض احكام الشاغل
وهل التنقيب الرجوع في الهبة الفاسدة قال في الدرر نعم وتعيبه
في الشربلية بانه غير ظاهر من القول المنع به من افادتها الملك
بالقبض فيلحظ والمانع من تمام القبض شيوع مقارن للعقد لا طاري
كان يرجع في بعضها شاعرا فانه لا ينفذها اتفاقا والاستحقاق
شيوع مقارن لا طاري فينفذ الكل حتى لو وهب ارضا وزرا وسلمها

فاحتقن الزرع بطلت في الارض لاستحقاق البعض الشاغل فيما يحتقن التمتع
والاستحقاق اذا ظهر من البيت كان مستندا الى ما قبل الهبة فيكون مقارنا
لها لا طارا كما كان صدر الشريعة وان تبعه ابن كمال فتنه ولا يصح
هبة لبن في ضرع وصوف على غنم وتخل في ارض وتزول في نخل لانه كساع
ولو فصله وسلمه جاز لزوال المانع وهل يكفي فصل الموهوب له باذ
الوهاب ظاهر الدرر نعم بخلاف رقيق في بزود من في سهم
وسمن في لبن حيث لا يصح اصلا لانه معدوم فلا يملك الا بعد
جديده وملك بالقبول بلا قبض جديد لو الموهوب في يد الموهوب
ولو يغصب او امانة لانه حيث ذاعل النصف والاصل ان القبضين
اذا تجانسا ناب احدهما عن الآخر واذا تغايرا ناب الا على الاثر
لا عكسه وهبة من له ولاية على الطفل في الجملة وهو كل من يعوله
فدخل الاخ والعم عند عدم الاب لو في عيالهم يتم بالعقد ولو الموهوب
معلوما وكان في يده او يد مودعه لان قبض الوت ينوب عنه والاصل
ان كل عقد يتولاه الواحد يكفي فيه بالاجاب وان وهب له اجنبية
بقبض ولته وهو احد اربعة الاب ثم وصته ثم الجدة ثم وصته وان
لم يكن في حجرهم وعند عدمهم يتم بقبض من يعوله كعنه وامه واجنب
ولو لم تنفط الوت في حجرها والا لالفوت الولاية وبقيضه لو مبرأ بعقل
التفصيل ولو مع وجود ابيه بجته لانه في النافع المحض كالبائع في
لو وهب له اعمى لا ينفذ له وتلقفه مؤنه لم يصح قبوله اشياء **قلت**
لكن في البرجحة تختلف فيما لو قبض من يعوله والاب حاضرا
فقبل لا يجوز والصح هو الجواز انتهى وظاهره في ان رجحه وعزاه في
الاسلام وغيره على خلاف ما اعتمد المصنف في شرحه وعزاه للخاصة
لكن منه يحتمله بوصول ولو بامته والاجنب ايضا فاقابل وصح رده
لما كقبوله سرجية وفيها احسان الضم له ولا بوجه اجر التقليم ونحو
وبياح لو لديه ان ياكل من مأكول وهب له وقيل لا انتهى فافاد
ان غير المأكول لا يباح لها الا الحاجة وضعوها يا اللتان بين يدي الضم
فما يصح له كتابا الضميان فالهدية له والا فان المهدى من اقرب
الاب او معارفه فلا لب او من معارف الام فالام قال هذا
الضم لا ولو قال اهديت للاب والام فالقول له وكذا زافا

البنيت خلاصة وفيها التخذ لولد اولت سلمية ثيابا ثم اراد دفعها
لغيره ليس له ذلك ما لم يبين وقت الاتخاذ انهما عارية وفيه المبني
ثياب البدن يملكها بلبسها بخلاف نحو طمعة ووسادة وفيه الثانية
لا يباس بتفضيل بعض الاولاد في المحبة لانها عمل القلب وكذا في العطايا
ان لم يقصد به الاضرار وان قصده يسوي بينهم يعطى البنت كالابن
غنا النفقة وعمله الفتوى ولو وجب في صحته كل مال للولد جاز وان
وفيها لا يجوز ان يهب شيئا من مال طفله ولو بعوض لانها تبرع ابتداء
وفيها ويبيع النكاح ما وهب الصغير حتى لا يرجع الوهاب منه
ولو قبض زوج الصغيرة اما البالغة فالتبضع لها بعد الزفاف والزفاف هو
صح قبضه ولو بحضرة الاب في البتة لثباته عنه فيصح قبض الاب
كقبضها بمهر وقبلة اي الزفاف لا يصح لعدم الولاية وهذان دارا
لو احدث صح لعدم الشروع وبقلبة لكبيرين لا عنه للشروع فيما يحمل
القسمه اما لا يحظرها كالبنت فيصح انتفاقا فيدنا ككبيرين لانه لو
وهب لكبير وصغير في عيال لكبير ولابنه صغير وكبير لم يجر
انتفاقا وقد نابا لمبة لجواز الرهن والاجارة من اثنين انتفاقا وانا
نصفه في عشرة دراهم ووهبها الفقيرين صح لان المبة للفقير صدقة
والصدقة براد بها وجه الله وهو واحد فلا شيوخ لا فقيرين لان
الصدقة على الغنى هبة فلا تصح للشيوخ اي ان تلك حتى لو قسمها
وسلمها صح فروع وهب لرجلين درهمان صح صح وان مغشونا
لا لانه مما يقسم لكونه في حكم العروض معه درهمان فقال لرجل
لثا احدهما ونصفهما ان استويا لم يجر وان اختلفا جاز لانه مشاع
لا يقسم ولذا لو وهب ثلثها جاز مطلقا بخلاف هبة حايطة بين دار
ودار تجارة وهبة البيت من الدار فهذا يد لك تكون سقف الوهب
على الحائط واختلاط البيت بمحيطان الذر لا يمنع صحته المبة بحسبه
باب الرجوع في المبة في الرجوع فيها بعد القبض
انتا قبله فلم تتم المبة مع انتفاء مانعة الالة وان كره الرجوع تحريمها
وقيل نزيها نهائية ولو مع اسقاط حقه من الرجوع فلا يسقط باسقاط
خاتية وفي الجوه لا يصح البراء عن الرجوع ولو صالحه من حق الرجوع
على شي صح وكان عوضا عن المبة لكن يبيح اشتراطه في العقد

ويمنع الرجوع فيها مرفوع دفع خرفة بعض الموانع السبعة الالية
فالذات الزيادة في نفس العين الموجبة لزيادة القيمة النضلة وان
زالت قبل الرجوع كان شب ثم تناهى لكن في الثانية ما يخالفه وعند
التمسك فليتبنته له لان التناقض لا يعود كذا، وغريبان عدا زبادة في
كل الارض والارجع ولو عدا في قطعة منها المنع فيها فقط زبدي
وسمن وجمال وخباطة وصبيغ وفصر نوب وكبر صغير وسما
اصم وابصار دعه وسلام عبد ومداواته وعقوجناية وتعليم قران
او كتابة او فرة ونقط مصحف باعريه وحمل تمر من بغداد الى بلخ مثلا
ونحوها والحبلان زاد خبرا منع الرجوع وان انفصلوا ولو اختلفا في الزنا
في المتولدة ككبر القول للوهاب وفي نحو ثياب وخباطة وصبيغ للموهوب
له خاتية وحاوي ومثله في المحيط لكته استثنى ما لو كان لا يبيح في
مثل تلك المدة لا يمنع الزيادة المنفصلة كولد وارث وعقر وثرة
فبرجع في الاصل الزيادة لكن لا يرجع بالام حتى يستغنى الولد عنها
كذاتنفسه القمصة لكن نقل البرجكس وغيره انه لو ابيس يوسف
فليتبنته له ولو جلت ولم تلد هل للوهاب الرجوع قال في الشرح لا وقت
الرجوع بفسم وفي الجوهرة مريض مدبون بمسفرق ومبامة مات
وقد وطيت رد ما مع عفرها هو المختار واليه موت احد العاقدين
بعد التسلية فالوقبله بطل ولو اختلفا والعين في رد الوارث فالقول
للوارث وقد نظره المصنف ما يسقط بالموت فقال

كفارة دية خراج ورابع	ضمان الحق هكذا انتفكات
كذابة حكم بالبيع سقوطها	بموت لما ان الجميع صالات

والعين العوض بشرط ان يذكر لفظا بعلم الوهب انه عوض كالمبة
فان قال اخذ عوض منك او بدلها او في مقابلتها ونحو ذلك فتبضع
الوهاب سقط الرجوع ولو لم يذكر انته عوض رجع كل بهبه ولذا يشترط
فيه شرط المبة كقبض واقرار وعدم شيوخ ولو العوض مجاسا و
يسير او في بعض نسخ المتن بدل المبة العقد وهو تحريف ولا يجوز
للأب ان يعوض عما وهب للصغير من ماله ولو وهب العبد التاجر
ثم عوض فكل منهما الرجوع بحر ولا يصح تعويض مسلم من نصراني عنه
نهر او خنزير اذ لا يصح تملكه من المسلم بحر ولا يشتر ان لا يكون العوض

بعض الموهوب فلو عوضه البعض عن الباقي لا يصح فله الرجوع
 في الباقي ولو الموهوب شيئين فعوضه أحدهما عن الآخران كأنه عند
 صحته والا لا لأن لتلافي العقد كاختلاف العين والذرة هم تعين في هبة
 ورجوع بحجته ووفق المنطة يصح عوضا عنها لحدوثه بالظن وكذا
 لو صيغ بعض الثياب أو ثوب بعض السونى ثم عوضه صحه خائفة ولو عوضه
 ولدا جاريين موهوبين وجد ذلك الولد بعد الهبة امتنع
 الرجوع وصح العوض من اجنبه وسقط حق الوهب في الرجوع اذا قبضه كبدل
 للملح ولو تعويض بغير اذن الموهوب له ولا رجوع ولو باسره الا اذا قال
 عوض عني على من اصاب من اهدم وجوب التعويض بخلاف قضاء
 الدين والاصل ان كل ما يطالب به الاثنا بالمجلس والملازمة يكون
 الامر بادائه مثبت للرجوع من غير اشتراط الضمان وما افلا الاثر
 الضمان ظهيرة وحينئذ فلو لم يدين رجلا بقضاء دينه رجع
 عليه وان لم يضمن لوجوبه عليه لكن يخرج عن الاصل ما لو قال لنفق
 على بناء دارى او قال الاسير اشترى فانه يرجع فيها بلا شرط رجوع
 كخالة خائفة مع انه لا يطالب بها لا يجبس ولا بملازمة فتأمل وان
 استحق نصف الهبة رجع بنصف العوض وعكسه لا ما لم يرد ما بقى
 لانه يصح عوضا ابتداء فكذا بقا لكتنه بخير ليس له العوض ومراة
 العوض القدر الشرط واما الشرط فبإدائه كذا يصح فيوزع البديل على
 البديل نهاية كما لو استحق كل العوض حيث يرجع في كل ما كان فائده لا
 ان كانت مالكة كما لو استحق العوض وقد ازدادت الهبة لم يرجع خلاصة
 وان استحق جميع الهبة كان له ان يرجع في جميع العوض ان كان قابلا و
 بمشاهة ان العوضا كذا وهو مفضل وبقيت ان قيمتها غايه ولو عوض
 النصف رجع بما لم يعوض ولا يصح الشروع لانه طارى تنبيه نقل
 في المحنة انه بشرط في العوض ان يكون مشروطا في عقد الهبة اما اذا
 عوضه بعده فلا ولزم من صرح به غيره وفروع المذهب مطلقة
 كما مر فندبرو للماء خروج الهبة عن ملك الموهوب له ولو بهبة الا
 اذا رجع الشئ فلا قول الرجوع سواء كان بقضاء او رضا للمبايعي
 ان الرجوع في حق لو عادت بسبب جديد بان تصدق بها الثالث
 على الشئ او باعها منه لم يرجع الاول ولو باع نصفه رجع في الباقي

لعدم المانع وقد الخرج بقوله بالكتابة بان يكون خروجا عن ملكه من
 كل وجه ثم فرع عليه بقوله فلو صحى الموهوب له بالثابة الموهوبة او نذر
 التصديق بها وصارت لها لا يمنع الرجوع ومثله المنعة والقران والنذر
 بحجته وفي النهاج وان وهب له ثوبا فجعله صدقة لله تعالى فله الرجوع
 خلافا للشئ كما لو ذبحها من غير نية فله الرجوع **فتا** **قاف** **فرع** عبد
 عليه دين واجنابة خطا فوهبه مولاه لغريمه ولو لولي الجناية سقط الدين
 والجناية ثم لو رجع صح استئناسا ولا يعود الدين والجناية عند محمد ورواية
 عن الامام كما لا يعود النكاح لو وهبها الزوجها ثم رجع خائفة والى
 الزوجة وقت الهبة فلو وهب لامرأة ثم نكحها رجع ولو وهب لامرأة
 لا كعك **فرع** لا تصح هبة المولى لامولده ولو في مرضه ولا تنقل
 وصية اذ لا يد للجور انما لو وصى لها بعد موته نصي لعنتها بموته **فصل**
 لما كان في الفسخ القرابة فلو وهب لذي رحم محرم منه نسا ولو زنيا
 او مناسنا لا يرجع شتمى وان وهب لمحرم بلا رحم كاخيه رضاعا ولو زنيا
 عته ولمحرم بالصاهرة كاتنها النساء والزنايب واخيه وهو عبد
 لاجنبه ولعبد اخيه رجع ولو كانا اى العبد ومولاه ذارحم محرم من
 الوهب فلا رجوع فيها انتفا على الاصح لان الهبة لا يملكها وقعت
 تمنع الرجوع **بحر** **فرع** وهب لاجنبه واجنبه ما لا يقسم فقبضاه
 له الرجوع في حفظه لاجنبه لعدم المانع **در** والها هالك العين الموقوفة
 ولو ذاعا الى الملاك صدق بالاحلف لانه ينكر الرقة فان قال الوهب
 هي هذه العين حلف المنكر انها ليست هذه خلاصة كما يحلف الوهب
 ان الموهوب له ليس باخيه اذا رتخ الاخ ذلك لانه يدعى **النيب**
 لان النسب خائفة ولا يصح الرجوع الا براضيهما او بحكم الحاكم للاختلاف
 فيه فبضمن بمنعه بعد القضاء لا قبله واذا رجع باحدهما بقضاء
 او رضا كان فسخا العقد الهبة من الاصل واعادة للملكه القديم لا ينفذ
 للوهب فلهذا لا بشرط فيه قبض الوهب وصح الرجوع في الشئ بايع
 ولو كان هبة لما صح فيه ولو لم يربط على بايع مطلقا بقضاء او رضا
 بخلاف الزد بالعيب القبض بغير قضاء لان حق المشتري في وصف
 السلامة لا في الشئ فافتراقا شتم مرادهم بالفسخ من الاصل ان لا يربط
 على العقد اثر في المستقبل لا بطلان اثره اصلا ولا اعياد المتفصل

الى ملك الواهب برجوعه فصولين تنفق الواهب والموهوب له
 على الرجوع في موضع لا يصح رجوعه من الموضع السبعة السابقة كالمدة
 لفات رجاء هذا الاتفاق من اجرة وسعة المحبة لا يجوز الاقاله في
 المحبة والصدقة في المحارم الا بالقبض لا نهابة ثم قال وكل من يبيع
 للمكاتب ان يختصما اليه في ذبحه ولو وهب الذين لطفوا بالديون
 لم يجوز لانه غير مقبوض وفي الذرر في بطلان الرجوع لما في ثبوت زل
 المانع عاد الرجوع تلفت العين الموهوبة واستحقاقها مستحق وضمن المستحق
 الموهوب له لم يرجع على الواهب بما ضمن لانه عقد تبرع فلا يستحق
 فيه السلامة ولا عارة كالمدة هنا لان قبض المستعبر كان لنفسه ولا يؤد
 لعدم العقد وتما في العارية واذا وقعت المحبة بشرط العوض العين
 فهي مبهمة ابتداء في شرط التقابض في العوضين وبطل العوض بالتبوع
 فيما يمتنع بيع انتهاء فتره بالعيب وخيار الزوارة ويؤخذ بالشفعة
 هذا اذا قال وميتك على ان تعوضني كذا المتأقالب وميتك بكذا
 فهو بيع ابتداء وانتهاء وقيد العوض بكونه مبعوثا لانه لو كان مجهولا
 بطل الشرايط فيكون مبهمة ابتداء وانتهاء **فروع** وهب الوقف ارضا
 شرط استبداله بلا شرط عوض لم يجوز ان شرط كان كبيع ذكره الشيخ
 وفي البيع واجاز بمدة ماله طفله بشرط عوض ساو ومنعاه
قلت فيحتاج على قولهما الى الفرق بين الوقف ومال الصغير
فصل في ما يملك منفردا ومبارة الاحكام او عاقل برزها
 عليه او بعينها او يستولدها او وهب دارا عاقل برزها عليه شيئا منها
 ولو معين كملك الدار او ربعها او عاقل يعوض في المحبة والصدقة
 شيئا عنها صححت المحبة وبطل الاستثناء في الصورة الاولى وبطل الشرط
 في الصور الباقية لانه بعض او مجهول والمحبة لا تنطبق بالشرط
 ولا تنضم ما من اشترط معلومية العوض اعتق حمله منه ثم وهبها
 صح ولورثته ثم وهبها لم يصح ليقبض المملوك ملكه فكان مشغولا
 به بخلاف الاول كما لا يصح تعليق البراءة عن الدين بشرط محض كقوله
 لديونة اذا جاء غدا وان من مرضك هذا وان من مرضي هذا
 فان في حل من ماله فهو باطل لانه مخاطرة وتعلق الاب بشرط
 كانه يكون نخبز كقوله لديونة ان كان لي عليك دين بآنك عنه

يقع التام

صح وكذا ان مت بضم الشاء فان برئ منه او في حل جاز وكان
 وصية خاتمة جاز العري للمعمر له ولو ورثته بعد ابطالان الشرط
 لا يجوز الرجوع لانها تعاقب بالخطر واذا لم تصح تكون عارية شتمني لحدث
 احمد وغيره من اعمر عري فهي لمعمر حياته وممانه لان قبول من ارفق
 فهو سبيل المبرات بعث الى امرانه متاعا هدايا اليها وبعثت له
 ايضا هدايا عوضا للمحبة صرحنا بالعوض ولا ثم اقر فابعدا زفا
 وادنى الزوج انه عارية لا محبة وحلف واراد الاسترداد وادرت
 في الاسترداد ايضا سبب ترز كل منهما ما اعطى اذ لا محبة فلا عوض ولو
 استهلك احدهما ما بعثه الاخر ضمه لان من استهلك العارية ضمها
 خاتمة محبة الذين ممن عليه الذين وبرزوه عنه بنم من غير قبول اذ لم يوجب
 انفساخ عقد صرف او سلم لكن يبرئ بالرد في المجلس وغيره لما فيه
 من معك الاسقاط وقيل يفتد بالمجلس كذا في العناية لكن في الصارفة
 لو لم يقبل ولم يرد حتى اقر فاستم بعد اتمام رد لا يرتد في الضم لكن
 في المحبة لا يصح ان المحبة تملك والبراءة اسقاط تملك الذين ممن ليس
 عليه الذين باطل لان ثلاث حوالة ووصية واذا سلط على سلط
 الملك غير المديون على قبضة اي الذين فيض حينئذ ومنه ما لو
 من ابنها ما اعطاه فاعتمد الضمعة لمتسلط ويتفرع على هذا الاصل
 لو قبض دين غيره على ان يكون له لم يجوز لو كان وكبلا بالبيع فصولين
 وليس منه ما اذا اقر الذين ان الذين لفلان وان اسمه في كتاب الذين
 عارية حيث صح اقراره لكونه اخبارا لا تملكها فالمتبر له قبضة
 بزازته وتما في الاشياء من احكام الذين وكذا لو قال الذين
 الذي لي على فلان لفلان بزازية وغيرها **قلت** وهو مشكك لانه مع
 الاضافة لنفسه يكون تملكها وتملك الذين ممن ليس عليه باطل فانه
 وفي الاشياء في قاعدة نصت لاما مع عزب الصلح البرازية اصطلاحا
 ان يكتب اسم احدهما في الذبوان فالعطاء من كتب اسمه في الصدقة
 كالمدة بجامع التبرع وحينئذ لا يصح غير مقبوضة ولا مشاع يفهم
 ولا رجوع فيها ولو سطر غف لان المقصود فيها الثواب لا العوض ولو
 اخلفنا فقال الواجب والاخر صدقة فالقول للواهب خاتمة
فروع كنت قصة الى السلطان يساله تملك ارض محدودة فامر السلطان

بالتوقيع فكتب كاتبه جعلنا ملكا له هل يحتاج الى القبول في المجلس
القباس نعم لكن لما عذر الوصول اليه اقيم التناول بالفضة مقام
حضوره اعطت زوجهها ما لا يسؤله ليتويع فظفر به بعض غريبه
ان كانت وهبه او قرضه ليس لها ان تسترده من الغير وان اعطته
لتصرف فيه على ملكها فلها ذلك لانه دفع لابنه ما لا يتصرف
فيه فتعل وكثر ذلك فانت الاب ان اعطاه هبة فالكمل له والا
فبارت وتماه في جواهر الفناوى بعث اليه بهدية في اناه هل
يباح كلها فيه ان كان شديدا ونحوه مما لو حوله له انا اخذت لذته
يباح والا فان بينهما انبساط يباح ايضا والا فلا رد في قوما الى طعام
وفرقة على اخوته ليس لاهل خون مائة اهل خون اخر ولا اعطاء سائل
وخادم وهرقة لغير رب المنزل ولا كلب ولولرب البيت الا ان بناوله
لغير المحترق للاذن عادة وتماه في الجوهره وفي الاشياء لاجبر
على الصلوات الا في اربع شفعة ونفقة زوجة وعين موصى بها ومال
وقف وقدرت ابيات الوصاية على وفق ما شرعها الشرع لا للفقن

وواب دين ليس يرجع مطلقا	وايرزى نصف يصح المحترق
عاجها او تركه ظلمه لها	اذا وصت مهر اولم يوف بخبر
معاق تطبق يا برء	وانكاح اخرى لو برد فيظفر
وان قبض لاثنا ما سبعة	فاير يخذ منه كالدين اظهر
ومن دون ارض في النابحة	وعنده فيه وفقة فيحرر

قلت وجه توقيف نصريهم في كتاب الرهن بان رهن البنادون
الارض وعكس لا يصح لانه كان تابع فتامله واشتريت باظهره لما في
العادية عن خواهر زاده انه لا يرجع واختاره بعض الشايخ وبظفر
اي نكاح ضررها لانه برده للابراء ابطاله فلاحت في الحفظ
كتاب الاجارة قدم الهبة لكونها تمليك عين وهذه
تمليك منفعة في لغة اسم الاجارة وهو ما يستحق على عمل الخير ولذا يرد
به يقال اعظم فدا جرك وشرعنا تمليك نفع مقصود من العين
بعوض حتى لو اشتراها بالاولى يستعملها او دابة او ينجبها بين يديه
او دارا لا يسكنها او عبدا ووراهم وغير ذلك لا ليستعمله بل يظن
انه له فالاجارة فاسدة في الكل ولا اجر له لانها منفعة غير متصورة

الناس

من العين بتذرية ويحيى وكل ما يصح من اي بدلة في البيع صالح اجرة
لانها من المنفعة ولا ينعكس كليا فلا يقال ما لا يجوز من لا يجوز
اجرة لجواز اجارة المنفعة بالمنفعة اذ الخلف كما يحيى ونعقد باعتراف
هذه الدار شرعا بكذا لان العارية بعوض اجارة بخلاف العكس
او وهبتك واخرتك منافعها شرعا بكذا افاد ان ركنها الايجاب
والقبول وشرطها كون الاجرة والمنفعة معلومين لان جميعها
نفسه الى المنازعة وحكمها وقوع الملك في اليد لمن ساعه فعفا
وهل تعقد بالتعلق ظاهر لخاصة نعم ان علمت المدة وفيه التذرية
ان قصرت **نعم** والا لا يبيع المنفعة ببيان المدة كالسكنى والزراعة
مدة كذا اي مدة كانت وان طالت ولو مضافة كاجر تكبها غذا وللجور
بيعها اليوم وبطل الاجارة به بغير خاتمة ولم يرد في الاوقاف
ثلاث سنين في الصياع وعلا سنة في غيرها كما مر في بابها وكلمة
ان يعقد عقودا متفرقة كل عقد سنة بكذا فيلزم العقد الاول لانه
ناجز لا يفسد الا انه مضاف فالمتولى فضله خاتمة وفيها الوشرب
الوقف مدة ببيع الا اذا كانت اجارته اكثر نفعها فبوجوبها النسخا
لا المتولى لان ولايته عامة **قلت** وقد سأل في الوقف ان القنوى
على ابطال الاجارة التطويلة ولو يعقود ويحيى من اقل ارجح والحفظ
فلو جرم المتولى اكثر لم ينسخ الاجارة وتنسخ في كل المدة لان العقد اذا
فسد في بعضه فسد كله فتاوى قارى المداية ورخصة النص
على ما في النسخ الوسايل وافاد فساد ما يقع كثيرا من اخذ كرم الوقف
او البسيم مساقاة فيبتر اجراضه الخاتمة من الاشجار ببيع كثير وبقي
على اشجاره بسهم من النسخ فالحفظ ظاهر في الاجارة لانه المساقاة
ففساده فساد المساقاة بالاولى لان كلامهما عقد على حدة **قلت**
وقيد واسرية الفاسد في باب البيع الفاسد بالفساد القوي المجمع
عليه في كسركم بين خروجه بخلاف الضعيف المختلف فنفسر
على محله ولا يتعداه كجمع بين عبد ومدبر فتدبر وجعلوه ايضا من
الفساد الظاري فنته ومن حوادث الزوم وصحة زبد باع ضبعة
من تركته لدين على انها اسكده ثم ظهر ان بعضها وقف مسجد هل يصح
البيع في الباقي اجاب فرقي بنعم وفرقي بلا والى بعضهم رسالة

ملخصها ترجع الاول فتأمل وفيه جواهر الفوائد اجريضة وقفا
 ثلاث سنين وكتب في الصلوات ابرئ ثلاثين عقدا كل عقد عقيب
 لا يفتح الاجارة وهو الصحيح وعليه الفتوى لصيانة الاوقاف ثم قال
 ولو قضى فاضلها تجوز ويرتفع الخلاف انتهى **قلت** وبجواب
 المتولى والوصي لوجوبه دون اجر الشايل بل من المستاجر تمام اجر الشايل وانه
 يعمل بالانفع للوقوف وفيه صحة الخاتبة من فساد العقد في البعض
 لمقد مقارن يفسد في الكل ويعلم النفع ايضا بان العمل بالصا
 والصنيع والخطاطة بما يرفع للمبالاة في شرط في استيجار الدابة للركوب
 بيان الوقت والموضع فلو خلا عنها في فاسدة **بـ** زانية ويعلم
 يعلم ايضا بالاشارة لنقل هذا الطعام الى كذا واعلم ان الاجر لا يلزم
 بالعقد فلا يجزئ به بل تجب له او شرط في الاجارة النجزة تمام المقتضى
 فلا تملك فيها الاجرة بشرط النجول الجاء او قبل يجعل عقود في كل
 الاحكام فيجوز رواية تملكها بشرط النجول للحاجة شرح ومبانية للفتوى
 او الاستيفاء للمنفعة او تملكه منه الا في ثلاث مذكورة في الاشياء
 ثم فرع عليها بقوله فيجب لاجر له اذ قبضت ولم تكن لوجود تملك
 من الانتفاع وهذا اذا كانت الاجارة صحيحة تمام في الفاسدة فلا
 يجب الاجر الا بحقيقة الانتفاع كما بسط العمادة وظاهر ما في الاسماء
 اخرج الوقف فيجب اجرته في الفاسدة بالتمكين كذا في الاشياء **قلت**
 وهل مال البتيم والمعد للاستغلال والتاجر في البيع وفاء على
 ما لم يفتح به علماء الروم كذلك محل تردد فليراجع وبقوله وبسقط
 الاجر بالغصب اي بالميلولة بين المتاجر والعين لان حقيقة الغصب
 لا تجرى في العقار وهل تنفع بالغصب قال في الهداية نعم
 خلافا لفتاوى اخوان ولو غصب في بعض المدة فيجابه الا اذا امكن اخرج
 الغاصب من الدار مثلا بشفاة وحماية اشياء ولو تكررت ذلك في الغيب
 الموجر وادعاه المتاجر ولا يثبت له يحكم له حال كسالة الظاحونة ولا
 يتقبلون الساكن لانه فرد ذخيرة وبقوله ولا يعتق قريب الموجر لو كان
 اجرة لانه لم يملكه بالعقد والمرد من تملكه من الاستيفاء تسليم الحل
 للمستاجر بحيث لا يملك من الانتفاع فلو سلمه العين الموجرة بعد
 بضعه بعض المدة الموجرة فليس لاحد من الانتفاع من التسليم والتسلم في

في باقية المدة اذا لم يكن في مدة الاجارة وقت برغبة لاجله فان كان
 فيها اي في العين الموجرة وقت كذلك كيوت مكة ومنه وحواليتها
 زمن الموسم فانه لا يرغب فيها بعد الموسم فلو لم يسلم في الوقت الذي
 يرغب لاجله خيرة في فصل البيع كما في البيع كذا في البحر ولو سلمه
 المفتاح فلم يقدر على النفع لضيق ان تملكه النفع بالكلية وجب لاجر
 والا لاشياء **قلت** وكذا لو عجز التاجر عن النفع بهذا المفتاح لم يكن
 تسليما لان الخيلة لم ينفع صيرفة ولو اختلفنا بحكم الحال ولو برهننا
 فبينة الموجر ذخيرة وكذا البيع وقيل ان قال له قبض المفتاح وافتح
 الباب فهو تسليم ولا الا كما بسطه المضر والموجر طلب الاجر للذبح
 والارض كل يوم ولدانية كل مرحلة اذا اطلقه ولو بين نعين والخطا
 ونحوها من الضمان اذا فرغ وسلم فملكه قبل تسليمه بسقط الاجر
 وكذا كل من عمله اثره وما لا اثر له له لاجر كما فرغ وان لم يسلم
 تجزئ وان وصيلة عمل في بيت التاجر نعم لو سرق بعد ما خاط
 بعضه وانهدم ما بناه فله لاجر بحسبه على المذهب بجواب كمال
 ثوب خاطه الخياط باجر ففتقه رجل قبل ان يقبضه رب الثوب فلا
 اجر له بل له تضمن الفائق ولا يجبر على الاعادة وان كان الخياط هو
 الفائق فعليه الاعادة كانه لم يعمل بخلاف فتى الاجنب وعمل الخياط لاجر
 التفصيل بالخطاطة لا يصح لاشياء كمنه حاشيتها مغربا للمضرت الفتى
 به نفعه وقال المصنف ينبغي ان يحكم الوقف انتهى ثم رأت في
 المتأخر خانية مغربا للكبرى ان الفتوى على الاول فتأمل في المختار
 طلب الاجر للخبز في بيت التاجر بعد اخرجه من الثور لان تمامه
 بذلك وباخراج بعضه بحسبه جوهرة فان احترق بعد او بعد
 اخرجه بغير فعله فله الاجر لتسليمه بالوضع في بيته ولا غرم
 التعبد وقال ايضا من مثل فيقه ولا اجر وان شاء ضمنه الخبز
 واعطاه لاجر ولو احترق قبله لاجر له ويغرم انفق بالنقص بـ
 تجرود رر وان لم يكن الخبز فيه اي في بيت التاجر سو كان في بيت
 الخباز او لا فاحترق او سرق فلا اجر له لعدم التسليم حقيقة ولا ضمانا
 لو سرق لانه في يده امانة خلافا لما هو في مسألة الاجر المشترك
 جوهرة وان احترق الخبز او سقط من يده قبل الاخراج فعليه الضمان

ثم المالك بالخيار فان ضمنه قيمته نجوز اقله الاجر وان ضمنه
قيمته دقيقا فلا اجر له الهلاك قبل التسليم ولا يضمن للطبخ واللحم
واللبن بعد الغفر لان اذا كان لاهليته جوهره والاصل في ذلك
العرف فان افسد اى الطعام الطبخ او حرقه ولم ينجمه فهو ضمان
للطعام ولو دخل بئرا ليخبرنا وليطبخ بها فوقعت منه شرارة فاحرق
البيت لم يضمن للاذن ولا يضمن صاحب النار لو احترق شيء من
الشبان لعدم التعدي جوهره ولضرب اللبن بعد الاقامة و
قالا بعد شربهما اى جعل بعضهما على بعض ويقولها بغيره ان كان
مغريا للعبون وهذا اذا ضرب به بيت المتاجر فلو في غير ملكه
فلا اجر حتى يعده منصوبا عنده ومسرعا عندهما **فروع**
المدين على اللبن والزيت والسكر والخل والمزاج على المحالاة
في المواق وصعوده للفرقة الا بشرط وبكاف ذائقة للحم على الكائن
وكذلك الحبال والمواق والمبر على الكاتب واشترط الورق عليه ينشد
ظهيرية ومن كان لعملة اشترى في العين كالصباغ والقصار بها
لاجل الاجر وصل المزد بآثار عين مملوكة للعامل كالثاء والغرام مجرد
ما بعين ويسد قولان صحهما الشفا فغسل الثوب وكاسر الفتق
والخطب والطحان والمنايط والخلف وحقاق راس العبد لهم حبس
العين بالاجر على الاصح نجته وهذا اذا كان حاله اذا كان لاجر
مؤجلا فلا يملك حبسها كعمله في بيت المتاجر لئلا يملكه حكما وبضمن
بالنقص ولو في بيت المتاجر فانه حبس فضاء فلا اجر ولا يملك
لعدم التعدي ومن لا اثر لعملة كالحمال على ظهره وردية والملاح وعمل
التوبى لطهيره لا يضمنه نجته فليحفظ لا ينجس العين للآجرة ولو
حبس ضمن ضمان الغصب ويحجب في بابيه وصاحبها بالخيار ان شاء
ضمن قيمتها اى بدلا شرعا محمولا وله الاجر وان شاء غير محمولا ولا
اجر جوهره واذا شرط عمله بنفسه بان يقول له اعمل نفسك او يدك
لا يستعمل غيره الا الظاهر فلها استعمال غيرها بشرط وغيره خلا
وان اطلق كان له اى الاجر ان يثابر غيره افاد بالاسيما ان لا يدفع
لا يضمن ضمن الاول لا الشفا وبه صرح في الخلاصة وقيد بشرط
العقارة او شرطه اليوم وغدا فام يفعل وطالبه مرافق حتى يفرق

لا يضمن واجاب شمس الامنة بالضممان كذا في الخلاصة وقوله على
ان نعمل اطلاق لا ينفيد مستصفي فله ان يتاجر غيره استاجر يثاب
بعباله مات بعضهم فجاء بمن يفي فله اجره بحسابه لانه اوفى بعض
العقود عليه وقيد بقوله لو كانوا اى عياله معلومين اى للعاقبة ^{تكون}
الاجر مقبلا لا يضمنهم ولا يكونوا معلومين فكله اى له كل الاجر ونقل
ابن الكمال ان كانت المونة تقبل بنقضاء عدد ربح فحسابه والا فكله استاجر
رجلا لا يصال فظاى كتاب او زاد الى زيدان رده اى المكتوب والواد
لمونه اى زيدا وغيبه لانه له لانه نقصه بعوده كالحياطة اذا خاط
ثم فتق وفي الخاتمة استاجر له يذهب لموضع كذا ويد عوفلا متاجرا
مستحق فذهب للموضع فام يجد فلا ناوجب الاجر فان دفع القط
الى ورثته في صورت الموت او من بسم اليه اذا حضر في صورة غيبة
وجبا لاجر بالذهاب وهو نصف الاجر المستحق كذا في الدرر والغرر
وتبعه المص ولكن يعقبه المحتشون وعولوا على لزوم كل لاجر لكن في
الفتاوى عن النهاية انه ان شرط الجعي بالجواب فنصفه والا فكله
فليكن التوفيق وان وجد ولم يوص له اليه لم يجب له شيء لانتهاء
العقود عليه وهو لا يصال واختلف في الوفاء متولى ارض لو وقف
اجرها بغير اجر المثل بل بزم متاجرها اى متاجر رضى الوقف لا التولى
كما غلط فيه بعضهم تمام اجر المثل على الفتنة به كما في البحر عن التلخيص
وغيره وكذا حكم وصية واب كما في مجمع الفتاوى بغيره بالضممان في
غصب عقار الوقف وغصب فعه وكذا يفتى بكل ما هو نفع الوقف
فيما اختلف العلماء فيه حتى نفصوا الاجارة عند الزيادة الفاحشة
نظر الوقف وصيانة لمؤنته تعاقبا وى قدس مات الاجر عليه
دبون حتى فسخ العقد بعد تعجيل البذل فالمتاجر لو اعين في يده
ولو بعقد فاسد اشياء كحق بالمتاجر من غريبائه حتى يستوفى الاجرة
المججلة لانه لا يسقط الذين يهلكه اى يهلكه هلاك المتاجر لانه
ليس برهن من كل وجه بخلاف الرهن فانه مضمون باقل من قيمته
ومن الذين كما سيجي في بابيه مجمع **فروع** الزيادة في الاجرة من
المتاجر بنقص في الذمة وبعد ها واما الزيادة على المتاجر فان في الملك
ولو لم يضمن لم يقبل كالموخت وان في الوقف فان الاجارة فاسدة

اجرها الناظر بلا عوض على الاول لكن الاصل صحته باجر المثل ولولا ذلك
رجل انما يغبن فاحترق ان خبر الفسخ وخبرة انما كذلك فسحها
وتقبل الزيادة وان شهد ووقف العقد انما باجر المثل ولا فان كانت
اضرارا ونعتت لم تقبل وان كانت الزيادة اجرا للمثل فالتحار فبولها فيفسخ
المثول فان منعت فالفسخ انتم بوجرها من زار فان كانت دارا او حائونا
او ارضا فارغة عرضها على الساخر فان قبلها فهو حق ولزمه الزيادة من
وقت قبولها فقط وان نكر زيادة اجر المثل وادعانا اضرارا فلا بد
من البرهان عليه وان لم يقبلها اجرها المثول وان كانت مزرعة لم
تصح اجارها الغير صاحب الزرع لكن نضم عليه الزيادة من وقتها
وان كان بنى او غرس فان كان ساخرها مشاهرة فانها توجب لغيره اذا فرغ
الشهر ان لم يقبلها لان عقداها عند كل اسر كل شهر والبناء بتملكه الناظر
بقيمة مستحق القلع للوقف او يصبر حتى يخلص بناؤه وان كانت المدة
باقية لم توجب لغيره وانما نضم عليه الزيادة كالزيادة وبها زرع وانما
اذا زاد اجرا للمثل في نفسه من غير ان يزيد احد فلا مثول فيفسخ وعلية الفتوى
وما لم يفسخ كان على الساخر التمسك به مغريا للضغينة **قلت** وظاهر
قوله والبناء بتملكه الناظر لان بتملكه لجهة الوقف فهو على حصة
وهذا هو الارض تنفص بالبيع والاشترط رضاء كما في عامة الشروح
منها الجور والحق فيقول عليها لانها الموضوع لتقل الذم بخلاف نقول
الفتاوى وفي فتاوى مؤيد زاده من الوقف مغريا بالنفوس لبن حائون
وقبض فيه ساكنه بالاذن من قبله ان لم يضر رفعه رفعه وان ضر
فهو المضيع ماله فليبر بصري ان يخلص ماله من الخسائر ثم ياخذ ولا
يكون بناؤه مانعا من صحة الاجارة لغيره اذ لا بد له من ذلك البناء
حيث لا يملك رفعه ولو اصطحا ان يجعلا ذلك للوقف ثم لا يجاوز
اقل القيمتين منزوعا ومبني فيه صح وفيها من الاجارة لو لحق الاجرين
رفع الامر للفسخ بالعقد وليس للاجران بفسخ بنفسه وعلية الفتوى
وتجوز بمثل الاجرة او بالكثر او باقل ما يتغابن فيه الناس لا بما لا يتغابن فيكون
فاسدة فبوجرها اجارة صحيحة اما من الاول او من غيره باجر المثل وزيادة
نقد ما يرضى به الساخر انتهى وفي فتاوى الحائون في بيعة الانبات
مقدمة وفي التي شهدت ولا بيان الاجرة اجرة المثل وقد اتصل بها التقا

فلا تنقض قال — وبه اجاب بقية المذاهب فليحفظ **باب**
ما يجوز من الاجارة وما يكون خلافا فيها اي في الاجارة تصح اجارة حائون
اي كان ودار بلا بيان ما يعمل فيه بالصرفه المتعارف وبلا بيان
من يسكنها فله ان يسكنها غيره باجارة وغيرها كما يحكي وله ان يعمل فيها
اي الحائون والذرك كما اراد فتد ويربطه وابنه وبكسر حطبه و
يسجن بجداره ويتخذ بالوعة ان لم تضر ويحس برحما ليدوان غيره
بفسخ قبعة غيراته لا يسكن بالبناء للفاعل والمفعول حدا او قصارا
او طحنا من غير رضاء المالك واشترطه ذلك في عقد الاجارة
لانه لو من البناء فتوقف على الرضاء واختار في الاشترط فالقول
للموخر كما لو نكر اصل العقد وان قاما البيت فالبينة بيت الساخر
لا يشانه الزيادة خلاصة وفيها الساخر للقضارة فله الحداد ان اتخذ
ضررها ولو فعل ما يسر له لزمه الاجر وان انهدم به البناء ضمه ولا
اجر لانها لا يجمعهان وله السكنة بنفسه واسكان غيره باجارة وغير
وكذلك لا يختلف بالاستعمل بطل التنفيذ لانه غير مفيد بخلاف
ما يختلف به كما يحكي ولو جربا كثر تصدق بالفضل لانه مسئلين
اذا اجرها بخلاف الجنس او صلي فيها شيئا ولو جرها من المجر لا تصح
وتنفسخ الاجارة في الاصح بجر مغريا للجور وبيع تصح خلافة
فتنته وتصح اجارة ارض للزراعة مع بيان ما يزرع فيها او قال على
ان ازرع فيها ما شاء كيلا تنفع النازعة ولا فهي فاسدة للجهالة
وتنقلب صحيحة بزرعها ويجيب المسمى والساخر التمسك والظريق و
بزرع زرعين ربيعا وخربيا ولو لم تمكنه الزراعة للحال لاحياها
لست او كرى ان امكنه الزراعة في مدة العقد جاز والاولى تمامه الفتية
اجرها وهي مشغولة بزرع غيره ان كان الزرع بحق لا يجوز الاجارة لكن
لو حصده وسلمها انقلب جازة ما لم يستحصده الزرع فيحوز ويؤمر
بالمصاد والتسليم به بفسخ بتزارة الا ان بوجرها مضافة الى
السنبيل فيحوز مطلقا وان كان الزرع بغير حق صححت لا مكان التسليم
بجبره على قلعه ادرك او لا فتاوى قارى المداية وفي الوهابية
تصح اجارة الذار المشغولة بعينه ويؤمر بالتسليم وبانها المدة من
حين تسليمها وفي الاشياء الساخر مشغولا وفارغ صح في الفارغ

وغيرها ان الاجر والضمان لا يجتمعان واذا استاجرها ليجعل عليها مقدار
 فعمل عليها اكثر من فخطت ضمن ما زاد الثقل وهذا اذا حملها الشاير
 فان حملها صاحبها بيده وحده فلا ضمان على الشاير لانه هو الذي
 عماد به وان حملها لغيره او وضعها عليها وجب النصف على الشاير
 بفعله وهذا رافع لغيره بحيث ولو كان البز مثالا في جولفين فكل كل
 واحد منهما جولفا اي وعاء كعدل مثلا وحده ووضعه عليه معا
 او متعاقبا لا ضمان على الشاير ويجعل حمل الشاير ما كان مستحقا بالعقد
 غاية ومفاده انه لا ضمان على الشاير سواء تقدم او تاخر وهو الوجه
 ومن ثم عولنا عليه بخلاف ما في الخلاصة كذا في شرح الصنفين
 ما في الخلاصة هو ما يوجد في بعض نسخ المتن من قوله وكذا الاضمان لو
 حمل الشاير ولا يتم رب الدابة وان حملها بها ولا يتم الشاير ضمن
 نصف القيمة انتهى فثبت وهذا اي ما مر من الحكم ان كانت الدابة للثاير
 تطبق مثله ما اذا كانت لا تطبق فجميع القيمة لازم على الشاير زيلعي ويجب
 عليه كل الاجر لاجل الحمل والضمان للزيادة غاية وافاد بالزيادة انها من جنس
 المستحق فلو من غيره ضمن الكل كما لو حمل السهم وحده ثم حمل عليها الزيادة
 وحدها جرح قال ولم يتعرضوا للاجزاء سلمت لظهور وجوب النصف
 فقط وان حمل الشاير لان منافع الغصب لا تضمن عندنا ومنه علم
 حكم المكاري في طريق مكة وضمن بضربها وكسرها يلجأها التقيد الاذن
 بالسلامة حتى لو ضل الصغار بضرب الاب والوصى للشاير بضمن
 لوفوعه بزجر وفريق وقال لا يضمنان بالتعارف وفي الغاية عن
 التثنية الاصح رجوع الامام لقولهما لا يضمن بسوقهما اتفاقا وظاهر الحديث
 ان الشاير الضرب للاذن العصف واما ضربه دابة نفسه ففان القيمة
 عن ابد حنيفة لا يضربها اصلا وبخاصة فيما زاد على الشاير وضمن
 بنزع الشرج ووضع الابكاف سواء وكف بمثله او لا وبلا اسراج ببالا
 يسرج هذا لما بمثله جميع قيمته ولو بمثله او سرهما مكان الابكاف
 لا يضمن الا اذا زاد وزنا فيضمن بحسابة ابن كمال كما يضمن لو شارب
 بغير الجاه فالجها يلجأ لا يلجأ مثله وكذا لو بدله لان للمالك لا يختلف بالجاه
 وغيره غاية او سلك طريقا غير ما عينه المالك وتفاوتا بعدا او وعرا
 او خوف بحيث لا يسلكه الناس ابن كمال اوجله في الجواز قيد بالبر مطلقا

سلكه الناس ولا لخطر البحر فلو لم يثبت بالبر لا ضمان وان بلغ المنزل
 فله الاجر لحصول المقصود وضمن بزرع رطبة وقدمت بالبر ما نقص
 من الارض لان الرطبة اختر من البر ولا اجر لانه غاصب لا فيما استثنى
 كما ينبغي قيد بزرع الاخر لانه بالاقل ضررا لا يضمن ويجب الاجر
 وضمن بجباطة قباء وامر بميص قيمة ثوبه وله اي لصاحب الثوب
 اخذ القبا ودفع جرم مثله لا يجاوز المستحق كما هو حكم الاجارة الفاسدة
 وكذا اذا خاط سراويل وقدمت بالقبا فان الحكم كذلك في الاصح فقيده
 الدرر بالقبا اتفقوا وضمن بصيفه اصغروا وقدمت بجرم قيمة ثوب
 ابيض وان شاء المالك اخذه واعطاه ما زاد البصيف فيه ولا اجر له
 ولو بصيف رديا ان لم يكن البصيف فاحتال بضمن الصباغ وان كان
 فاحتال عند اهل فيه بضمن قيمة ثوب ابيض خلاصة **فروع** قال النجاشي
 اقطع طوله وعرضه وكذا كذا نجاشي ناقصا ان قدر ابيض ونحوه عفو
 وان اكثر ضمنه قال ان كنت فاقصا فاقطعه بدرهم وخطه فتقطع
 ثم قال لا يكفيك ضمن ولو قال اكنفه قبصا فقال نعم فقال اقطع
 فقطعه ثم قال لا يكفيك لا يضمن نزل الحال في مفازة ولم يربح
 فسد المال بسرقه او مطر ضمن لو تسرقه والمطر غالبا خلاصة وفي
 الاشياء استعان برجل في السوق لبيع متاعه فطلب منه اجر فالجرح
 لعبادتهم وكذا لو دخل رجلا في حانوته ليعمله وفي الدرر دفع غلامه
 او ابنه لحائك مدة كذا ليعمله النجاشي وشرط عليه كل شهر كذا اجاز ولو لم يشرط
 فبعد النجاشي طلب كل من المعلم والمولى اجرا عن الاخر عن عرف البلد
 في ذلك العمل وفيها استجر دابة الى موضع فجاوز بها الاخر ثم عاد الى
 الاول فعطبت ضمن مطلقا في الاصح كما في العارية وهو قولها واليه
 رجع الامام كما في جميع الفتاوى وفيه خوف المكاري فوجع واعاد الحمل
 للحمل الاول لاجر له وينبغي ان يجبر على الاعادة وفيه دفع ابرسيما لا صباغ
 لبصيفه بكذا ثم قال لا تصبغه ورده سقط فلم يرده ثم هلك لا ضمان
 وفيه سئل ظهير الدين عمن استاجر رجلا ليعمله في الصنعة فلما خرج
 نزل المطر واشتد بسببه هلكه الاجر قال لا استجر دابة ليعملها كذا فثبت
 فلم يهادونه هل المستكرى الرجوع بحصته قال لا لانه رجع بذلك استأجر
 رجع فنعاه الجيران عن الظن لتوهين البنا وحكم القضا بمنعه هل سقط

حصته مدة النسخ قال ما لم يمنع حنا من الظن استاجرهما سنة
 ففرق مدة كل يجب كل لا يجب بتدريما كان منتفعا في
 الوهبانية ويسقط في وقت العارة مثلا لو انشد بعض المذاهب لم يجر
 وخالف في قدر العارة امر يقدم فيها قوله لا العر
قلت ومفاده رجوع الساجر بما ثبت على المجر مجزرا الامر بغير
 الا في تنور وبالوعة فلا بد من شرط الرجوع عليه ولو خرب الدار سقط
 كل الاجر ولا تنفي به ما لم ينضم الساجر بحضرة المجر مواليح وانابت
 لاختياره وفي سكة عمره لا يجب الاجر قاله ابن الشنفه **قلت** وفي نفيه
 نظر ولعله اريد المستحق البيرة النسل وحقه العرة فلا مانع من لزومها
 فتأمله وبجي في فسخها ما يبيده فنية استاجرهما وشرط طاعة شهرين
 للعطلة فان شرط حظه قدر العطلة صح سب ازنية اجرة النجس والنجس
 في زمانها يجب ان يكون عاربت الذين خزنة الفتاوى انقضت مدة الاجازة
 ورب الدار غايب فمكن الساجر بعد ذلك سنة لا يلزمه الكراهة والنية
 لانه لم يكن له على وجه الاجارة وكذلك لو انقضت المدة والساجر غايب
 والدار في بد امرته لان المرأة لم تسكنها باجرة آخر داره كل شهر بكذا فلكل
 الفسخ عند تمام الشهر فلو غاب الساجر قبل تمام الشهر وترك زوجته
 ومساعد فيها لم يكن للاجر الفسخ مع المرأة لانها ليست بنجس والمبالة اجازة
 لا خرف قبل تمام الشهر فاذا تم تنفي الاول فنقض الثانية فتخرج منها المرأة وتسلم
 للشاخنة **باب الاجارة الفاسدة الفاسد** من العقود ما كان
 مشروعا باصله دون وصفه والباطل ما ليس مشروعا اصلا لا
 باصله ولا بوصفه وحكم الاول وهو الفاسد وجوب اجرائها لا يستحق
 والسمي معلوما ان كمال بخلاف الثاني وهو الباطل فانه لا جرية بالاعمال
 حقان ولا تملك المتافع في الاجارة الفاسدة بالتبعض بخلاف الفاسد
 فان البيع بملك فيه بالتبعض بخلاف فاسد الاجارة حتى لو قبض الساجر
 ليس له ان يوجرها ولو جرها وجب اجرائها ولا يكون غاصبا ولا وقت نقض
 الثانية بجر معز بالخلاصة وفي الاشياء الساجر فاسد المجر صحيحا جاز
 ويصح نقض الاجارة بالشرط المخالفة لمتن العقد فكل ما افسد
 البيع مما مر في هذا كجهالة ما جاور واجرة او مدة او عمل وكشرط طعام بعد
 وعلف دابة وسرقة دار او مغارمها وعشر او خريم وموثة دراهم

المذاهب

ونفسد ايضا بالشبوع بان يوجر نصيبا من داره او نصيبه من داره
 من غير شريكه او من احد شريكه انفع الوسايل وعادة من الفصل
 واحذر زبالا عن الظاري فلا يفسد على الظاهر كان اجر الكل شه
 فسخ في البعض او جرحا لحد فوات احدهما او بالعكس وهو الجيلة في اجارة
 الشارع كما لو فسخه بجواز الا اذا جرح نصيبه او بعضه من شريكه فيجوز
 جواره بكل حال وعليه الفتوى زيلعي وتجزمعزبا للنفقة لكن رذ العارمة
 قاسم في تصحيحه بان ما في النفقة شاذ مجهول القائل فلا يقول عليه قلت
 وفي البدائع لو جرح ما عاين من القسمة فقس وسلم جاز لزال المانع ولا يطلها
 الحاكم ثم قسم وسلم لم يجز ويقتض بجواره لو لبس الرجل والعرة لا خرفصون
 من الفصل للمادى والعشرين بغير الوسط منه ونفسد بجهالة السمي كملو
 بعضه كنسبة ثوب او دابة او مائة درهم على ان يرمها الساجر لصبر و
 المومة من الاجرة فيصير الاجر مجهولا ونفسد بعدم النسبة اصلا او
 بنسبة خمر او خنزير فان فسدت بالآخرين بجهالة السمي وعدم النسبة
 وجب اجرائها بغير الوسط منه ولا ينقص عن السمي لابل يمكن بل يستفاد
 النفقة حقيقة كما مر بالغامابليغ لعدم ما يرجع اليه ولا ينقص عن السمي
 والانتفاء بهما بل بالشرط او الشبوع مع العلم بالسمي لم يزد اجر الساجر على
 السمي لم ضامما به وينقص عنه لفساد النسبة واستنفذ الزيلعي ما لو ساجر
 دار على ان يسكنها فسدت ويجب ان سكنها اجر الساجر بالغامابليغ وحله
 في الجرح ما اذا جهل السمي لكن ارجعه فافقه خان في شرح الجامع الجاهل
 السمي فانهم وعك كل فلا استثناء فنسبته قلت وينبغي استثناء الوقت لان
 الواجب فيه اجر الساجر بالغامابليغ فتأمل فان اجر داره نفسد بغير علم
 السمي بغير مجهول فمكن مدة ولم يدفعه فعليه المدة اجر الساجر بالغامابليغ
 ما بليغ ونسفي في البقا من المدة اجر حانوا ناكل شهر بكذا صح في واحد فقط
 وفسد في الباقي لجهاتها ولا صلانه في كل فيما لا يفسد منها نقابن
 ادناه واذا تم الشهر فلكل فسخا بشرط حضوره لا خرف لانتها العقد الضحي
 وفي كل شهر سكن في اوله هو المبالة الاول وبومها عرفا وفيه يفتي في العقد
 فيه ايضا وليس للمجر جرحه حتى ينفذ الا بعد ذلك ولو عمل اجرة شهرين
 فاكلت لكونه كالسمي زيلعي لان السمي لكل اجملة شهر معلومة فيفسخ
 لزوال المانع واذا جرح ما عاين بكذا صح وان لم يسم اجر كل شهر ونفسد

سنة واول المدة ما سمي سمي والاوقت العقد هو قولها فان العقد
حين يهل يضم ففتح اي بصر الهلال والمراد اليوم الاول من الشهر شمسي عند
الاهلة والاوقات ايام كل شهر ثلاثون وقالا بتم الاول بالايام والنفقة
بالاهلة استاجر عبد باجر معلوم وبطعامه لم يجز لها ان بعض الاجر كاتر
وحاز اجارة الختام لانه عليه السلام دخل حمام المحفة وللعقد وقال عليه
السلام ما راه المؤمنون حنا فهو عن الفقد حسن **قلت** والمعروف فقه
على ابن سعود كما ذكره ابن حجر وجازب او للرجال والنساء هو الضم
للحاجة بل حاجتهن اكثر لكثرة اسباب اغسالهن وكراهة عثمان بحجوبة
على ما فيه كشف عورة زبلي وفي احكامات الاشياء وبكره لها دخول
الحمام في قول وقيل لا لمريضه او نفسا والعقد ان لا كراهة مطلقا **قلت**
وفي زماننا لا شك في الكراهة لتحقيق كشف العورة وقد مر في النفقة
والحمام لانه على السلام اجتمعا واعطى اجرته وحديث النخعي عن كعب بن جوف
والظبي بكسر فهمز المربعة باجر معين لغسل الناس بخلاف بنت الجوزية
لعدم التفاريف وكذا بطعامها وكسوتها ولها الوسط وهذا عند الاما
لمريان العادة بالنوسعة على الظبي شفعة على الولد وللزوج ان يملك
خلاف المالك لا في بيت المستاجر لانه ملكه فلا بد خله الاباذنه والزواج
له في نكاح ظاهر اى معلوم بغير الاقرار فصحها مطلقا شأنه اجارته الا
في الاصح ولو غير ظاهر بان علم باقرارها لا يفسخها لانها لا يقبل في حق
الستاجر والمستاجر فصحها بحملها ومريضها وفجورها فجور رابت ونحو ذلك
من الاغذار لا يملكها لانه لا يضر بالضيعة ولومات الضيعة والظبي تنتف
الاجارة ولومات ابوة لا عليها غسل الضيعة وشبابه واصلاح طعامه
ودهنه يفتح الذال اى طلبه بالدهن للعقد وهو معتبر فيما لا يضر فيه
لا يارزها ممن في ذلك وما ذكره محمد من ان الدهن والرياحان عليها اثم
اهل الكوفة وهو اثمته واجرة عليها عليه ان لم يكن له للصغير مال مال
والا ففي ماله لانها كانت نفقة فاذا ارضعته بلبين شاة او غدة بطعام
ومضت المدة لا اجر لها لان الصحيح ان العقود عليه هو الارضاع والترية لا البين
والنفقة عناية بخلاف لو دفعه الى خادمها حتى ارضعته واستاجر
من ارضعته حيث تستحق الاجرة الا اذا شرط ارضاعها على الاصح شر بلائيه
عن الزخيرة ولو جرت نفسها لذلك لقوم اخرين ولم يعلم الاولون فانفقها

وفرغت اتمت ولها الاجر كما ماله على الفريدين لشهرها ابلا جبر الخاص
والشترك ونماه في العنابة لا يفسخ الاجارة لعب النيس وهو نزوه
على الاناث ولا لاجل العصا مثل الغنا والنوم والملاحة ولو اخذ بلا شرط
يباح ولا لاجل الطاعات مثل الاذان والحج والامامة وتعليم القرآن
والفقه ويغني اليوم ليجتهد التعليم للقران والفقه والامامة والاذان ويجبر
المستاجر على دفع ما قبل فيجب متى بعقد واجر مثل ان يذرمدة شرح
وهباته من الشدة ويجبر به به يفتي ويجبر على دفع الحلوة المرسوة
في ما يملكه كد العلم على راس بعض سور الفان سميت بها لان الغا
اهداء الحوى ولو دفع غزلا اخر لبيعه له بنصفه اى بنصف الغزل
واستاجر بغلا ليحمل طعامه ببعضه او ثورا ليطن برة ببعض
دقيقه فسدت في الكلالة استاجره يجز من عمله ولا اصل في ذلك
نهي على التضم عن فقير الظمان وقد مناه في بيع الوفا والميلة ان يفرز
الاجر او لا او سمي قضايا لا تعين ثم يعطيه قضاياه فيجوز ولو استاجر
ليحمل نصف هذا الطعام بنصفه لاخر لا اجر له اصلا لصبر ورته
شريكها وما استشكله الزبلي جاب عنه المضيق قال وصرحوا بان
دلالة النص لا عموم لما فلا يخصص عنها بالعرف كما زعمه مشايخ بل
واستاجر خبازا لخبز له كذا كفتير في اليوم بدرهم فسدت عند ايام
لجمعه بين العمل والوقت ولا ترجيح لاحد مما فيفض للمنازعة حتى لو قال
او على ان تفرغ منه اليوم جازت اجماعا او رضا بشرط ان يثنيها اى
يجريها من زين او يكرها انما رها العظام او يصدقها بقاء اثر هذه الاقعا
لرب الارض فلو لم يبق لم ينفذ او بشرط ان يزرعها بزر عارض
اخرى لما يجي ان الجنس بانفسه بجرم النساء وقوله فسدت جواب
الشرط وهو قوله ولو دفع له وصحت لو استاجرها على ان يكرها وبزرها
او يبيعها او يزرعها لانه شرط بقبضه العقد ولو استاجر له لاطعام
مشارك بينهما فلا اجر له لانه لا يعمل شيئا شريكه لا ويقع بعضه لنفسه
فلا يستحق الاجر كراهن استاجر الرهن من المرنين فانه لانه لا اجر له لنفعه
بملكه وفي جواب الفتاوى لو استاجر حاما قد دخل اللورج مع بعض اصداقا
الحمام فلا اجر عليه لانه يسر بعض العقود عليه وهو منفعة الحمام
المدة ولا يسقط شيء من الاجرة لانه ليس بمعلوم استاجرا صا ولم يذكر ان

يزرعها أو يبيعه يزرعها فسدت إلا أن يبيع بخلاف الدار لو
 على التركة كما تروا فسدت فزرعها فسدت لأجل عاد صحيحا فله المستحق
 استحقاقا وكذا لو لم يبيع لأجل ارتفاع الجهرالة بالزراعة قبل تمام العقد
قلت فلو حذف قوله فسد لأجل كذا صححنا ما كان في شرح الجاهل كذا لو
 وإن استأجر حمارا لم يفسد ولو لم يسم حمله فحمله المعتاد فذلك الحمار
 لم يضمن لفساد الاجارة فالعبر امانة كما في الصحيحة فإن بلغ فله المنة
 لما تروى في الزراعة فإن تنازع قبل الزرع في مسألة الزراعة أو العمل في
 مسئلة فسخ الاجارة روى الفساد لقيامه بعد استأجر دابة
 ثم جحد الاجارة في بعض الطريق وجعلت مما ركب قبل الانكار ولا يجزي
 بعده عند أبي يوسف لأنه بالجود صار غاصبا ولا جبر والضمان
 لا يجتمعان وعند محمد يجب السعي دبره وكان له لأقول للأمام وفيه لانا
 قصر الثوب للجود فإن قبله فله لاجروا لا لو كذا الصباغ والشيخ
 اجارة المنفعة بالمنفعة يجوز اذا اختلف اجنبا كما سيجاء في دار بزرعة
 ارض واذا اخذ لا يجوز كاجارة التركة بالتركة واللبس باللبس والركوب
 بالركوب ونحو ذلك لما تروى في المنسب بغيره بجره النساء فيجب
 اجرا مثلما يستيفاء النفع كما تروى في العقد استأجره لبيد له ولا يجنب
 فان وقت لذلك وقتا جاز ذلك والا لا ولو لم يوقت وعين الخطب
 فدا لا اذا عين الخطب وهو الخطب ملكه فيجوز نجته وبه يفتي في غير
فدوع استأجر مزرعة لخبز له خبز للاكل لم يميز وبيع جاز صير في
 اجرت دارها وزوجها ففكها فلا جرحانية واشباه قلت لكن في
 حاشيتها تنوير البصائر عن المضمرات معربا بالكبرى قال قاضينا
 هنا الفتوى على الصحة لتبعيتها له في التركة فيلحفظ وجاز اجارة الماشية
 لتزني العروس اذا ذكر العمل والمدة بترازية وجاز اجارة القنارة والنهر
 مع الماء به يفتي لعموم البلوى مضمرات **باب ضمان الاجير**
 الاجير على ضربين مشترك وخاضر فالاول من يعمل لأحد كالحياط و
 نحوه أو يعمل له عملا غير موقت كان استأجره للحياطة في بيته غير مديد
 بمدة كان اجيرا مشتركا وان لم يعمل لغيره وموقفا بالانحصار كان
 استأجره لرسه عنه شهر ليد رهم كان مشتركا الا ان يقول ولا ترض عنه
 ضري وسينقض وفي جواب الفتاوى استأجر حائك لا يبيع ثوبا ثم اجرا

نفسه من آخر التبع صحيح كلا العتدين لأن المعقود عليه العمل النفع
 ولا يستحق التركة لاجرته يعمل كالتقصار ونحوه كفتال وحال وملا
 ودلال وله الخيار الزوئية في كل عمل يختلف باختلاف العمل بحيث ولا
 يضمن ما هلك في يده وإن شرط عليه الضمان كالودع لأن شرط
 الضمان في امانة باطل وبه يفتي كما في عامة العتبات وبه جزم
 اصحاب المتون فكان هو المذموم فلا الاشياء وفي المتأخرين بالحق
 عن نصف القيمة وقيل لا لاجير مطلقا لا يضمن وان بخلافه يضمن وان
 مستور الحال يؤمر بالصالح عمادة قلت ومن يجبر عليه حرره في تنوير البصائر
 نعم كمن تمت مدته في وسط البحر والبرية تنجى الاجارة بالجبر ويضمن
 ما هلك بعمله كتحريق الثوب من دقة وزلق الحمال وغرق السفينة من
 مدته جاوز المعتاد ادم لا بخلاف الختام ونحوه كما بان في عمادة والفرق
 في الذرر وغيرهما على خلاف ما جحد صدر الشريعة فتأمل لكن
 قوي الفتوى في قول صدر الشريعة فتنه وفي المنة هذا اذا لم يكن
 رب المتاع أو وكيله في التفتة فان كان لا يضمن اذا لم يتجاوز المعتاد
 لأن محل العمل غير مسلم اليه وفيها محل رب المتاع متاعه على الذابة
 وركبها فاساقها المكاري فعدت وفدت المتاع لا يضمن لهما قلت
 وقد مناع عن الاشياء معزيا للزيلي ان الودبعة باجر مضمونة فيلحفظ
 ولا يضمن به بخادم مطلقا ممن غرق في السفينة أو سقط من الدابة
 وان كان بسوقه أو قوره لأن الادري لا يضمن بالعقد بل بالجناية ولا
 جناية لادنه فيه وان انكسردن في الطريق ان شاء المالك ضمن المال
 قيمته في مكان حمله ولا جبر في موضع الكسر واجره بحسابه و
 هذا لو انكسر بسنعه والا بان زحمه التاسر فانكسر فلا ضمان خلافا
 لهما ولا ضمان على اجسام وبزاع اي يطار وفصاد لم يجاوز للموضع المتأ
 فان جاوز المعتاد ضمن الزيادة كلها اذا لم يهلك المجتنب عليه وان هلك
 ضمن نصف دية النفس لتلفها بما ذون فيه وغير ما ذون فيه
 فينصف ثم فرغ عليه بقوله فلو قطع الختان المشقة وبري القطوع
 نجب عليه دية كاملة لانه لما يترك كان عليه ضمان المشقة وهو عضو
 كامل كاللسان وان مات فالواجب عليه نصفها الحاصل تلف النفس
 بفعلين احدهما ما ذون وهو قطع الجملدة والاخر غير ما ذون فيه

وهو قطع المشقة فيضمن النصف ولو شرط على الخادم ونحو العمل
على وجه لا يسد لا يصح لا ليس في وسعه الا اذا فعل غير المعتاد فيضمن
عمادة وفيها سئل صاحب المحيط عن فساد قال له غلام او عبد
افسدني ففسده ففسد معتاد افادت بسببه قال تجب دية للمز
وقيمة العبد على عاقلة الفساد لانه خطأ وسئل عن فساد نائما
وتركه حتى مات من السيلان قال يجب الفصاير والثفا وهو
الاجير الخاص ويستحق اجر واحد وهو من يعمل لوحيد علاموقتا بالخصم
ويستحق الاجر بتسليم نفسه في المدة وان لم يعمل كن استوجبه شهر للمدة
او شهر الرعي الغنم المستحق بالجرسنة بخلاف ما لو خرم لذة بان استأجره
للزينة ثم راح حيث يكون مشترك الا اذا شرط ان لا يخدم غيره ولا يرفع لغيره
فيكون خاصا وتحققه في الذرر وليس للخاص ان يعمل غيره ولو عمل
نقص من اجرة بقدر ما عمل فتاوى التوازل وان حلك في المدة
نصف الغنم او اكثر من نصفه فله الاجرة كاملة مادام برعه منها
شئ لما تقرر ان المعقود عليه تسليم نفسه جوهرية وظاهر التقليل بقا
الاجرة لو حلك كلها وبه صرح في العمادة ولا يضمن ما حلك في
يده او بعلة كخزف الثوب من دقة الا اذا تعد الفساد فيضمنه
كالودع شتة فرفع على هذا الاصل بقوله فلا ضمان على ظن في صبي
ضاع في يدها او سرق ما عليه من الخلق لكونها الجبر وحده وكذا الاضمان
على حارس النوق وخافض الخان وصح ترديد الاجر بالترديد في العمل
كان خطئه فارسي فبدرهم او رومي فبدرهمين وزمانه في الاول
كذا يخط المصطلقا ولو بشرحه ويستصحى قال شيخنا الرضائي
ومعناه يجوز في اليوم الاول دون الشفا كان خطئه اليوم فبدرهم
او غدا فنصفه ومكانه كان سكت هذه فبدرهم او هذه فبدرهمين
والساقية كان ذهب الكوفة فبدرهم او البصرة فبدرهمين والمكان
حملت شعرا فبدرهم او بر فبدرهمين وكذا لو خيره بين ثلاثة اشياء
ولو بين اربعة لم يجز كما في البيع ويجب اجر ما وجد الا في تخيير الزمان
فيجب بخياطته في الاول ما سمي وفي الغدا اجر المثل يزداد على درهم و
لو خاطه بعد غد لا يزداد على نصف درهم وفيه خلافا بين الشافعي
بين المستاجر تنورا او دكانا عابرة الذرر او كائونا في الذرر المستاجر و

والعامل كان سكت عطارا فبدرهم
فبدرهمين صح

واحرق بعض يوت الجيران والذلل لضمان عليه مطلقا سوا بني
بازن رب الدار او لا الا ان يجاوز ما يصنع الناس في وضعه
وايقاد نارا لا يوقد مثلها في التنوير والكانون استاجر مارة افضل
عن الطريق ان علم انه لا يجده بعد الطلب لا يضمن كذا راع ندن
قطيعه شاة فخاف على الهلاك ان تبعها لانه انما ترك الحفظ
بعذر فلا يضمن كدفع الوديعه حاملة الفرق وقلا ان كان الراعي
مشركا ضمن ولو خلط الغنم ان امكنه التمييز لا يضمن والقول
في تعيين الدواب انها الفلان وان لم يمكنه ضمن قيمتها يوم المظ
والقول له في قدر القيمة عمادة وليس للرعي ان ياتى على شئ منها
بلا اذن ربه فان فعل فعطبت ضمن وان سجد بلا فعله فلا
جوهرة ولا يباشر بعبد استاجر لخدمة لشقة لا بشرط لان الشد
املك عليك ام لك ولو عتد بالشر لا ان المعروف كالشر وط
بخلاف العبد الموصى بخدمة فان له ان يسافر به مطلقا لان موته
عليه ولو سافر استاجر به فملك ضمن قيمته لانه غاصب ولا اجر
عليه وان سلم لان الاجر والضمان لا يجتمعان وغاشق له لجر الشغل
ولا يتردد من استاجر عبد او صبي بحجر او دفعه اليه لاجل عمله اعودها
بعد الفراق صححة استصاها ولا يضمن غاصب عبد ما حصل له
من اجرة الذي العبد نفسه به لعدم تقويمه عند بيعه خيفة كمالا
يضمن انشا فاقو لجره الغاصب لان الاجر له للمالك وجاز للعبد
قبضها لوجرنه لا لوجرة المولى لوكالة لانه العاقد عناية
فالوجودها مولاه قائمة في يده لخذها لبقا ملكه كسروق
بعد القطع استاجر عبد شهرين شهر اربعة وشهر خمسة
صح على الترتيب المذكور حتى لو عمل في الاول فقط فله اربعة و
بعكس ضمته اختلفا لاجر والمستاجر في الباقي العبد او مرض
او جرى ما الرخي حكم للمال فيكون القول قوله من شهد له الحال مع بينه
كما يحكم للمال لو باع شجره ثم وختلف في بيعه الى الثمر معها الشجر
فالقول قوله من يده الثمر والاصل ان القول لمن يشهد له الظاهر
وفي الخلاصة انقطع ما الرخي سقط من الاجر بحسابه ولو عاد عادت
ولو اختلفنا في قدره لا لقطع القول للمستاجر ولو شهد نفسه حكم للمال

والقول قول حرب التوب يمينه في القميص والقب والجر والجرعة والصفحة
وكذلك في الاجر وعدمه وقال ابو يوسف كان الصانع معادلا
له فله الاجر والا لو قيل لا وقال محمد بن كان الصانع معروفا بهذه
الصنعة بالاجر وقيام حاله بها اي بهذه الصنعة كان القول قوله
بشهادة الظاهر والا فلا وبه يفتي زبلي وهذا بعد العمل المتأخر
فيما ان اختيار **فروع** فعلا لا جبر في كل الصانع بقتل الاشياء
فما اتلفه بضمنه الاستاذ اختيار بعنه ما لم يتعد فيضمنه هو عادية
وفي الاشياء اذ تضر نازل الختان ودخل الحمام وساكن المعد للاستغلا
الغصب لم يصدق والاجر واجب **قلت** فكذا مال البنييم على المفتة
فتنه وفيها الاجرة للارض كالمراج على المعتمد فاذا استاجرها للزراعة
فاصطلم الزرع افة وجبت لما قبل الاصطلام وسقط ما بعده **قلت**
وهو ما اعتمد في الوالوية لكن جزم في الحائنة برواية عدم سقوط
شيء حيث قال صاب الزرع افة فهلاك وغرق ولو يثبت لزوم لاجر
لانه قد زرع ولو غرق قبل ان يزرع فلا اجر عليه **باب**
في الاجارة **تنفي** بالقضاء والرضا اختيار شرط وروية كالباع خلافا
للتنفيع وبخيار عيب حاصل العقد او بعده بعد القبض وقبله بنفوت
التنفع به صفة عيب كحرب الذار وانقطاع ما الرخي وانقطاع
الارض وكذا لو كانت تحت مياه السماء فانقطع الطرف فلا اجر حائنة اي
وان لم تنفع على الاصح كما تروى في الجومة لوجاه من الماء ما يزرع بعض
فالاستاجر بالخيار ان شاء في الاجارة كلها او ترك ورفع بحساب
ما روى منها وفي الوالوية لو استاجرها بغير شرطها فانقطع ماء الزرع
على وجه الاربي فله الخيار وان انقطع قليلا قليلا ويرجى منه الشيء
فالاجر واجب وفي لسان المكالم استاجرهما في فترة ففزعوا وحلوا
سقط الاجر عنه وان نفد بعض الناس لا يسقط لاجر او يخل عطفا على
بنفوت به انما التنفع بحيث ينتفع به في الجملة كرض العبد ودر الدابة
اي فرجها وسقوط حايظ دار وفي التنبيه لو انقطع ما الرخي والبيت
مما ينتفع به لغير الظن فعليه من الاجرة بحضته لبقا بعض الفقهاء
عليه فاذا استوفاه لزمته حضته فان لم يخل العيب وازالة الموجد
او انتفع بالخل يقطع خياره لزوال السبب وعامة الذار الاستاجرة و

نظيرها

ونظيرها واصلاح الميزاب وما كان من البناء عاربت الذار
وكذلك ما يخل بالمكنه فان لجه صاحبها ان يفعل كان المستاجر ان يخرج منها
الا ان يكون المستاجر استاجرها وبه كذلك وقد رايها الرضا بالعيب
واصلاح بيز الماء والبالوعة والخروج على صاحبها ولكن بالاجر عليه
لانه لا يجبر على اصلاح ملكه فان فعله المستاجر فهو مستاجر وله
ان يخرج ان لجه ربا خائنة اي لا اذ اراها كما تروى في الجومة وله ان
ينفرد بالفتح بالاقضاء ولو استاجر دارين فقط وتعيبت احدهما
فله تركها ولو عقد عليها صفقة واحدة **قلت** وفي حائنة الاشياء
معربا للثبابة ان العذر ظاهر ينفرد وان مثبها لا ينفرد وهو
الاصح وبعد رعطفا على بخيار شرط لزوم ضرر له يستحق بالعقد ان
يقع العقد كما في سكون ضرر من سيجر لقلعه وموت عرس او اختلا
استوجر طبناخ لطبخ وليمتها وبعد لزوم دين سواء كان ثابتا بغير
من الناس او بيان اي بيتة او اقرار والحال انه لا مال له غيره ولا يمتها
لانه يحبس به فيضطر الا اذا كانت الاجرة المعجلة تستغرق قيمتها
اشياء وبعد رافلا من مستاجر دكان ليخبر وبعد رافلا من خياط
يعمل بماله لا يبرته استاجر عبد الخياط فترك عمله وبعد رافلا
مكثري دابة من سفر ولو في نصف طريقه فله نصف الاجر
ان استوى بالصعوبة وسهولة ولا يفتقره شرح وهبانية وخائنة
بجلاف بداء المكاري فانه ليس بعد رافلا يمكنه ارسال اجيره وفي
الملته ولو مرض فهو عذر وفي رواية الكرخي دون رواية الاصل
قلت وبلاولى بفتة شة قال ولو استاجر دكانا لعمل الخياطة فتركه
لعمل اخر فذر وكذا لو استاجر عقارا ثم اراد السفر انتهى وفي
النفق استاجر دارا للكنة عذر دون سفر موجهها ولو اختلفا فالنفق
للمستاجر فيحلف بانه عزم على السفر وفي الوالوية تحوله عن صنعة
لغيرها عذر وان لم يتسلسل حيث لم يمكنه ان يتعاطاها فيه وفي الاشياء
لا يلزم المكاري اذا هابها ولا ارسال غلام وانما يجب الاجر بتخليتها و
بجلاف ترك خياطة مستاجر عبد الخياط ليعمل بغيره وترك في السفر
لا مكان للمخ و**بجلاف** بيع ما اجره فانه ايضا ليس بعد رافلا
لموق دين كما تروى ويوقف بيعه الى انقضاء مدتها هو المختار لكن

عها

لوقضه بجواز نفذ وتامه في شرح الوهبانية وفيه مغزيا للثانية
 لو باع لأجر المستاجر فإراد المستاجر أن ينفذ بيعه لا يملكه هو الصحيح ولو
 باع الزمان الرهن للرهن فنفذته وتنفذ بالاجارة التي نفذ بموت أحد
 عاقلين عندنا لا يمنونه مطبقا عقدا لنفسه لا لغيره كونه
 في طريق مكة ولا حاكم في الطريق فتبطل الحكة فيرفع الأمر إلى القاضي ليفعل
 الأصل في جبرها الويل أو يبيعها بالقيمة ويدفع له جرة الأياك برن
 عاقد فعمله وتقبل البينة هنا بالخصم لأنه يريد الأخذ من ثمن ما في
 يده أشياء وفي الثانية استأجر دارا أو حماما أو أرضا شهر فمك شرب
 هل يلزمه أجر الشهر الثاني أن معدلا لا استغلال نعم ولا لابه بفتح
قلت فكذلك الوقف ومال التيمم وكذا الوقف قضاء المالك وطالبه
 بالاجر فمك يلزمه لاجر بكتابه بعده ولو سكن المستاجر بعد موت
 المورث هل يلزمه أجر ذلك قبل نفذ أصله على الاجارة وفيه هو
 كالمسئلة الأولى وينبغي أن لا ينظر في انفساخ هنا ما لم يطالبه الورث
 بالتفديع أو بالتركة فمك ولو معدلا لا استغلال لأنه فصل
 مجتهد فيه وهل يلزم المستأجر المثل ظاهر القبة الشافعية وتامه في
 شرح الوهبانية وفيه مائة مات أحدهما والزرع بقل في العقد بالحي
 حتى يدرك وبعد المدة باجر المثل وفي جابح الفصولين لو رضى أحد
 وهو كبير بينا الاجارة ورضى به المستأجر جاز انتهى في جعل الرضا
 بالرضا إنشاء عقد ذي لجوزها بالنقض فتامه وفي حاشية الاشياء
 المستأجر والمرحمن والمشتري أحق بالعين من سائر الغنم والوقف
 صحيح ولو فاسدا فاسوة الغرماء فليحفظ فان عقدها لغيره لا تنفذ
 كوكيل أي بالاجارة وأما الوكيل بالاستيجار إذا مات تبطل الاجارة لأن
 التوكيل بالاستيجار توكيل بشراء المتافع فصارت التوكيل بشراء الأعيان
 فيصير مستأجر لنفسه ثم يصير موجرا للموكل فهو مفعول قولنا أن الوكيل
 بالاستيجار بمنزلة المالك كذا نقله المصنف عن الذخيرة **قلت** ومثله
 في شرح الجمع والبرازية والعمادية ثم قال **المصنف** هذا مستقيم
 على ما ذكره الكرخي من أن المالك يثبت للوكيل شتم ينتقل الموكل وأما
 على ما قاله أبو طاهر من أنه يثبت للموكل ابتداء وبه جزم الكرخي وهو
 الأصح كله في البحر فلا يستقيم والله أعلم انتهى **قلت** ونعقبه شيخنا

بانه غير مستقيم على ما ذكره الكرخي ايضا لانفاقهم على عدم عتق
 قريب الوكيل لأن ملكه غير مستقر والموجب للعتق والفساد للمالك
 المستقر ثم قال والمأصل أن الأصح أن الاجارة لا تنفذ بموت
 المستأجر والنقل به مستفيض انتهى والله أعلم ووصى وأب وجد
 وقاض ومولى الوقف لبقاء المستحق عليه والمستحق في لومات العتق
 له بطلت درر الا اذا كان متولى وقف خاضره وجميع غنمه كما
 في وقف الاشياء مغزيا للوهابية قال واطلاق المتون بخلاف
قلت واطلاق المتون في قاري الهداية فكان هو المذهب المعتمد
 قاله المصنف في حاشية على الاشياء ولذا قال في الاشياء بعد أربع وأربع
 لا تنفذ الاجارة بموت موجر الوقف إلا في مسكنين ما إذا جرها
 الوقف ثم ارتدت منه مات لبطان الوقف برزته وفيما إذا جرها
 أرضه ثم وقفها على معين ثم مات تنفذ وفي وقف فتاوى
 ابن نجيم سئل أن الجرح الناظر في مات فاجاب لا تنفذ الاجارة في الوقف
 بموت الموجر والمستأجر كذا رايته في عدة نسخ لكنه يخالف لما في اجارة
 فتاوى قاري الهداية فتنبه وفيها ايضا لا تنفذ بموت المتولي
 ولو العلة له بمفرده فتنبه وفي الفيض الوقف لو أجر الوقف فتنبه
 ثم مات في الاصل لا يبطل لأنه أجر غير متولي ومثله في البرازية وفي
 السراجية وحكم عزل الفضا والمولى كالمتولي فلا تنفذ وتنفذ ايضا
 بموت أحد مستأجرين أو موجرين في حصته أي حصته الميت لو عتق
 لنفسه فقط وبقيت في حصته **المصنف** في وقف الاشياء بخلاف
 البعيد باطله فلو استأجر قرية وهو بالمصر لم يرض تخليتها على الأصح
 فينبغي للمتولي أن يذهب للقرية مع المستأجر وغيره فيجوز بينه
 وبينها أو يرسل وكيله أو رسوله حيا لمال الوقف فليحفظ **قلت**
 لكن نقله شيخنا ابن المصنف في زواهر الجواهر عن بيوع فتاوى قاري الهداية
 أنه من مائة مدة يتمكن من الذهاب إليها والدخول فيها كان قابضا
 والا فلا فتنبه مسائل في حرق صايد أي بيايا اصول قضت بمحصول
 في أرض مستأجرة أو متعارفة ومثله أرض بيت المال المعتدة لمحط
 القوافل والأحبال ومرعى الدواب وطرح للمصايد **قلت** وحاصله
 أنه إن لم يكن له حق الانتفاع في الأرض يضمن ما أحرقت في مكانه

بنفس الوضع لا ما نقله الشيخ على ما عليه الفتوى قاله شيخنا فاحترق
تخ من ارض غيره لم يضمن لانه تسبب لامباشرة ان لم تضطرب
الرياح فلو كانت مضطربة ضمن لانه يعلم انها لا تستقر في ارضه
فيكون مباشر وكذا كل وضع كان للوضع حق الوضع فيه اي في ذلك
الوضع لا يضمن على كل حال اذا تلف بذلك الموضوع شيء سوا تلف
به وهو في مكانه وبعد ما زال عنه بخلاف ما اذا لم يكن للوضع
فيه حق الوضع حيث يضمن الوضع اذا تلف به شيء وهو في مكانه
وكذا بعد ما زال بمنزلة كوضع جرة في الطريق ثم اخذت في
فانكرنا ضمن كل جرة صاحبه وان زال بمنزلة كرج وسيل لا يضمن
الوضع هذا هو الاصل في هذه المسائل كما حققه في الحاشية ثم فرغ عليه
بقوله فلو وضع جرة في الطريق فاحترق بذلك شيء ضمن لتعديده
بالوضع وكذا يضمن في كل موضع ليس له فيه حق المرور اذا هبت
به اي بالوضع الرياح فلا ضمان لشمها فعله وكذا لو دمر جرس السيل الجرس
وبه يفتي خاتمة ولو اخرج الحداد الحديد في الكبر في تكلمت ضرره بمطرفة
فجرح السندان في الطريق واحرق شيئا ضمن ولم يضربه واخرج جرس
لا يلقى في ارضه سقيا لا تخلفه فتعدي الماء الى ارض جاره فافسد
ضمن لانه مباشر لا متسبب اقعد خياط او صباغ في حانوته
من يطرح عليه العمل بالنصف سواء اتخذ العمل اختلف كخياط
مع فصار صحيحا سخنا لانه شركة الصناعات في هذا بوجاهته يقبل
وهذا بخلافه بعكس ما يستجاءر الجمل عليه محلا وراكبين الى مكة و
له الحمل المعتاد ورويت له حب وكذا اذا لم ير الظراحة والعاقة في الوطية
ولو تكادى الى مكة بالامانة بغير اعيانها جاز ويجعل المعقود
عليه حملا في ذمة الكاري والابل له وجهها لانه لا يتعد **قلت**
فما يفعله الحاج من الاجارة للجمل او الكوكب مكة بلا تعيين الابل
صحيح والله اعلم استاجر جمل المحل قد دار من الزاد فاكل منه رة
عوضه من زاد ونحوه قال الغاصب داره فزعمها والافاجرتها
كل شهر يكذا فلم يندفع وجب على الغاصب السخى لان سكوتها رضا
الا اذا انكر الغاصب ملكه وان ثبت ببيته لانه انكره لم يكن
راضيا بالاجارة او فرغ عطفه على الكربة اي بملكه ولكن لم يرض بالاجر

لانه صرح بعدم الرضا في الاشياء السكوت في الاجارة رضى
وقبول فلو قال الساكن ساكن يكذا والافان نقل او قال الرابع
لا ارضه بالسخى يكذا فسكت لزم ما سخي في لو سكت ثم لما طالبه
قال لم اسمع كلامك مل يصد فان به سم نعه والالاعلا بالظا
للتاجر ان يوجر الموجه بعد قبضه قبل وقبله من غير موجه واما
من موجه فلا يجوز وان تخلل ثالث به يفتي للزوم تملك المالك
وهل يطل الاوى بالاجارة للمالك الصحيح لاوهبانية **قلت** وصحته
فان خا وغیره وفي الضمير وعليه الفتوى وقد مناع عن البحر
معين للجوهرة الاصح نعه واقرة المصروفة ونقلها عن الخلاصة
ما يفيد ان ان قبضه منه بعد ما استاجر بطلت والافلا فليكن
التوفيق فثائل وحل ينقطع الاجرة ما دام في يد الموجه خلاف ميسو
في شرح الوهبانية وكاه با سنجار عقار ففعل الوكيل وقضو لم
يسلمها اي لم يسلم الوكيل العين الموجه اليه الى الموكل حتى مضت
المدة فالاجر على الوكيل لانه اصيل في الحفوف ورجع الوكيل بالاجر
الامر لنسبائه عنه في القبض فصار قابضا حكما وكذا الحكم ان شرط
الوكيل تعجيل الاجر وقبض الدار ومضت المدة ولم يطلب الامر الدار
منه فانه يرجع ايضا لصيرورة الامر قابضا بقبضه ما لم يظفر الشيخ
وان طلب الامر الدار واجد الوكيل ليحجز الاجرة لا يرجع لانه لما حبس
الدار بحق لم يبق له يد نيابة فلم يصير الوكيل قابضا حكما فلا يلزمه
الاجر يستحق المصنف الاجر على كتب الوثائق والمحاضر والتجارات قدر
يجوز لغيره كالمفنة فانه يستحق اجر النقل على كتابة الفتوى لان الواجب عليه
الجواب بالكتاب دون الكتابة باللسان ومع هذا الكتب اولى احترازا
عن القيل والقال وصيانة لما الوجه عن الابدال برأية وتعليه
في فضاء الوهبانية وفي الصغير فبته حكم وطلب اجرة ليكتب شيئا
وكذا المفنة لو في البلدة غيره وقيل اطلق الان كتابته ليست بواجبة
عليه وفيها استاجر ليكتب له تعويذا لاجل السحر ما ان يبين قدر
الكفا غد والخط وكذا المكتوب المستاجر لا يكون خصما المذمة الاجازة
والرهن والشراء لان الذعوى لا تكون الا على مالك العين بخلاف
الشراء والموهوب له ملكها العين وعلى من شرط حضور الاجر

جاز

مع الشترى قولان وتصح الاجارة وقضها والمزارعة والمعاملة و
 المضاربة والوكالة والكفالة والابسا والوصية والقضا والامارة و
 الظلاق والعاق والوقف حال كون كل واحد مما ذكر مضافا الى
 الزمان المستعمل كاجرتك وفاقحك راس الشهر صحح بالاجماع لا يصح مضافا
 للاستقبال كذا كان ثمنك كالحال مثل البيع واجازته وقضه والتمه
 والشركة والمبة والنكاح والرجعة والصلح عن مال وارث الذين وقد مر
 في متفرقات البيوع زاد جرمثل في نفسه من غير ان يزيد احد فلا يتولى
 قضها وما لا يفيح كان على المتاجر المستحب بيفتح في العقد بعد العمل
 البديل فلم يجز جيل البديل حتى يسو في مال البديل صحيحا كان العقد
 او فاسدا ولو عين في يد المتاجر فليحفظ استاجر متغولا وفارغا في
 في الفارغ فقط لا المشغول كما تركن حرر محنة الاشياء ان الرجح صحة
 اجارة المشغول ويؤمر بالتفديع والتسليم ما لم يكن فيه ضرر فله
 فحقها قننت استاجر شاة لارضاع ولده او جديده لم يجز اعدم العرف
 المتاجر فاسدا اذا اجر صحح اجازت لو بعد قبضه في لا يصح منه وقيل لا
 وتقدم الكل والكل في الاشياء **فروع** اعلم ان المقاطعة اذا وقعت
 بشروط الاجارة فهي صحيحة لان العبرة للمعنى او قد مناه في الجهاد
 صح استيجار فلم يبين الامر والمدة استاجر شاة ليتفع به خارج المهر
 فانفع به في المصرفان كان ثوبا لزم الامر وان كان دابة لاساقها و
 لم يركبها لزم الامر لا بعد ربهما اخطا الكاتب في البعض الخطا في كل
 ورقة خيار ان شا اخذه واعطى جرمثله وتركه عليه واخذ منه القيمة
 وان في البعض عطاه بحسابه من السنة الصبر في باجر اذا ظهرت الزيادة
 في الكل استرد الاجرة وفي البعض بحسابه ان دلت على كذا فله كذا فله
 فله جرمثله ان شئ لاجله من دلت على كذا فله كذا فهو باطل والامر
 لمن دله الا اذا عين الموضع استاجر له حفرة عشرة في عشرة وبين
 الحق فحفر خمسة في خمسة كان له ربع الاجر لكل من الاشياء وفيها اجاز
 استيجار طريق للسروان بين المدة **قالت** وفي حاشيتها هذا قولها
 وهو المختار شرح صحيح وفي الاختيار من دلنا على كذا اجاز لان الاجر يتبع
 بدلالة وفي الغاية داري لك اجارة هبة صححت غير لازمة فكل
 قضها ولو بعض القبض فليحفظ وفي لزوم الاجارة المضافة تصح

وايد عدم لزومها بان عليه الفتوى وفي المجته لا يجوز اجارة البنا
 وعن محمد بن جاز لم يمتنع عليه بحدار وسقف وبه يفتح ومنه اجارة بنا
 مكة وكرو اجارة ارضها وفي الوصية

وفي الكلب والبازي قولان والبناء	كأتم القرى ارضها ليس بوجبر
ولو دفع الدلال ثوبا لاجدر	يقبله لو راح ليس بخسدر
ومن قال قصدا انسا فافخر	فخلفه وفاسا لرفا قال بذكر
وبفتح من ترك التجارة ما كثر	ولو كان في بعض الطريق وموخر
له قضها الوصية ما عتير	واطلق يعقوب وبالصنف بذكر
والجار ذي صنعت من الكل جاز	ولو ان اجر مثل من ذلك اكر
ومن مات مدبونا وجر عقاره	توفي المتاجر للمسلم جدر

كتاب الكتابة كتابه للاجارة ان في كل من هاتك
 الرقبة لشخص ومنفعة لغيره الكتابة لغة من الكتب وهو جمع الحروف
 سمي به لان فيه ضم حرة اليد الى حرة الرقبة وشرا محرر المملوك بدا
 اي من جهة اليد حال الرقبة مالا يعني عند ادائه باليد لا عند ادائه حالا
 عنق حلا وركنها لايجاب والقبول يلغظ الكتابة او ما يؤدى معناه
 وشرطها كون البديل المذكور فيها معلوما قدره وجنسه وكون الرق
 في الحلق قابلا لكونه مبنيا او مؤجلا لصحتها بالحال وحكمها في جانب العبد
 انتفاء الحجر في المال وثبوت الحرية في حق البديل الرقبة لا بالاداء وفي
 جانب المولى ثبوت ولاية مطالبة البديل في الحال ان كانت حالة و
 المالك في البديل اذا قبضه وعوده للملكه اذا عجز كاتب قته ولو القن
 صغيرا بعقل عال حال اي نقد كله او مؤجل كله او ينجم اي منقط على
 اشهر معلومة او قال جعلت عليك الف اتوديه بخوما او لكذا واخرها
 كذا فان ادبته فانت حر وان عجزت فقتن وقبل العبد ذلك صح
 وصار مكاتب الاطلاق قوله نقض افكاتبوهم ولا امر لك بكذا الصحيح
 والمراد بالخيار ان لا يصير بالاسلمين بعد العتق فلو يصير فلا فضل تركه و
 لو فعل صح وكوكاتب نصف عبده جاز ونصفه الاخر ما دون له في
 التجارة ولو اداه منه ليس له ذلك كيلا يطل على العبد حق العتق وتما
 في الشارخانية واذا اصحت الكتابة خرج من يده دون ملكه حتى يترك
 كل البديل لحدث اليه داود الكاتب عبد ما يبيع عليه درهم ثم فترع

عليه بقوله وغرم المولى العفران وطى مكانته حرمة عليه ووجه علم
فانه يغرم ارشها او جنسها ولدها او تلف المولى مالها لانه يعقد الكتابة
صار كمنها كالا حصة نفعه لاحد ولا فدية المولى للشيء شئ ولو
اعتقه عتق مجانا لا سقاط حقه وفسدان كتابه على خمر او خنزير لعدم
مالته في حق المسلم فلو كانا ذمتين جازا وساقبته او قيمة نفس العبد
لمبالاة القدر او على عين معتبه لغيره لعجزه عن تسليم ملك الغير
او على مائة دينار ليرد سيده عليه وصفا غير معتبر لمبالاة القدر
فهوى عقد الكتابة فاسد في الكل لما ذكرنا فان اذى المكاتب للمعتق
بالاداء وكذا المنزير لما ينشأ في الجملة وسعى في قيمته بالغة ما بلغت
بعض قبل ان يترافعا **الفصل** ابن كمال واعلم انه منتهى ما لا وفاء
الكتابة بوجه من الوجوه لم ينقص من المستحق بل يزداد عليه ولو كان عليه على
مبته ونحوها كالدائم بطل العقد لعدم ما ينشأ اصله عند احد فلا يعتق
بالاداء الا اذا علقه بالشرط صريحا فيعتق بالشرط كالعقد وضح
العقد على حيوان بين جنسه فقط لا نوعه وصنعه وبؤري الوط
او قيمته ويجبر على قبولها وضح ايضا من كافر كتاب فتاكا فامثله
على خمر لما يثبته عندهم معلومة اي مقدرة بعلم البدل واي من ثلث
والعبد اسم فله قيمة المرو عتق بقبضه التعلق عتقه باداء المملوك
مع ذلك ليس في قيمته كمنزوح وضح ايضا خدمته شهر له اي المولى
او لغيره او خنزير او بئرا اذا بين قدر المصول ولا يجوز ما يرفع النزاع
لحصول الركن والشرط لا تنفذ الكتابة بشرط لشبهها بالنكاح ابتداء
لانها مبادلة بغير مال وهو النصف فلا ان يكون الشرط في صلح العقد
فتنفذ لشبهها بالبيع انتها لانه في البدل هذا هو الاصل
باب ما يجوز للمكاتب ان يفعله وما لا يجوز للمكاتب
البيع والشراء ولو بجباية يسيرة والسفر وان شرط المولى عدمه
وتزويج امه وكتابة عبده والولاء ان ادى الشئ بعد عتقه ولا
بان اذاه قبله وان يامعاف لسيده لا التزوج بغير اذن مولاه و
لا الهبة ولو بعوض ولا النصف في الايسر منها ولا التكفل مطلقا
ولو باذن بنفسه لانه تبرع ولا الاقراض واعتاق عبده ولو بمالك
وبيع نفسه منه وتزويج عبده لنقصه بالمهر والنفقة واب و

وقاض وامنه في رقيق صغير تحت حجرهم ككتاب فيما ذكر بخلاف
مضارب وما دون وشريك ولو مفاوضة على شبه الاختصاص
نصرفهم بالتجارة ولو اشترى اباه وامنه ككتاب عليه تبعاله والمزيد
قربة الولاد لا غير ولو اشترى محرما غير الولاد كالاخ والعمة لا ينكح
عليه خلا فالحا ولو اشترى امه ولده مع ولده منها وكذا لو اشترى ثلثه
جوهرة لم يجز بيعها لتبعيتها الولد لها ولكن لا تدخل في كتابته ثم فرغ عليه
بقوله فلا ينفق بعقده ولا ينفي نكاحه لانه لم يملكها فجاز له ان يطاق
بملك النكاح وكذا المكاتبه اذا اشترى بعلمها غير ان لها ابيها مطلقا
لان الحرية لم تثبت من جهتها ولو ملكها بدونه اي بدون الولد جاز له
بيعها خلا فالحا وان ولد له من امته ولد فادعاه ككتاب عليه
تبعاله وكان كسبه لانه كسبه زوج المكاتب امه من عبده وكذا
فولدت دخل في كتابتها وكسبه وقيمته لوقتها لان تبعيتها ارجح
مكاتب وما دون نكاحه زعمت انها مائة باذن مولاه متعلق بنكاحه
منه ثم استخفت فالولد رقيق فليس له اخذه بالقيمة خلا فالحا لانه
ولد المغرور وخصا المغرور بالخبر باجماع الصحابة واستشكله
الزناحي ولو اشترى المكاتب امه شراء فاسدا فوطئها شتم رذها لثنا
لشراها او شرها صحيحا فاستخفت وجب عليه العقر في حالة الكتابة
قبل عتقه لدخوله في كتابته لان الاذن بالشراء اذن بالوطئ ولو طأها
بنكاح بلا اذنه اخذ به بالعقر من ذمتها بعد عتقه لعدم دخوله
فيها كمنزوح والمأذون كالمكاتب فيها في الفصلين واذا ولدت
مكاتبه من سيد حافظها المختار ان شاءت مضت على كتابتها وتأخذ
العقر منه وان شاءت عجزت نفسها وهي ام ولده ويثبت نسبها
بلا نصد بغيرها لانها ملكه رقة ولو كانت تتخلص مولده او مدبته
صح وعنت ام الولد بخبا بموته بالاستيلاء وبيع المدبر في ثلثي قيمته
ان شاء او في كل البدل بموت سيده فقير لم يترك غيره ولو دبر
مكاتبه صح فان عجز بقى مدبرا ولا يسه في ثلثي قيمته ان شاء او في ثلثي
البدل بموته اي المولى معسر لم يترك غيره وان كان مات موسر
بحيث يخرج المدبر من الثلث عتق بالتدبير وسقط عنه بدل الكتابة
كما لو عتق المولى مكاتبه فانه يعتق مجانا لقيام ملكه كاتبه على الفم قبل

بها

ثم صلحه على نصفه حالاً صحح استحقاقاً من يرضى كاتب عبده على الغيب في
سنة فوات الميراث والمال ان قيمة المكاتب الف درهم ولم تجز الورثة
التأجيل ولم يترك غيره اذ في المكاتب ثلثي البدل وعند محمد ثلثي القيمة
حالا والبقية الى اجله او رد رقيقا لقيام البدل مقام الرقة فتتخذ في
ثلثه وان كاتبه على الفلك سنة والمال ان قيمته الفان ولم يجزوا اذ في
ثلثه القيمة حالاً او سقط البقي او رد رقيقا اتفاقا لوقوع الحباة في القدر
والتأخير فتتخذ بالثلث خرقا لمولى عبد كاتب عبدك فلانا
الغائب على الف درهم على ان ذيت اليك الفاهم وخر كتابه المولى
على هذا الشرط وقبل المولى ثم اذ في الخرافا عتق العبد بحكم الشرط
وكذا لو لم يقبل ان ذيت فاذ في يعتق استحقاقا لنفوذ تصرف الفضول
في كل ما ليس بضرر ولا يرجع الجز على العبد لانه منبرع واذ يبلغ العبد
هذا الامر فقبل صار مكاتباً انما يحتاج لقبوله لاجل الزوم والبد اعليه
قال عبد حاضر لسيده كاتبني عن نفسه وعن فلان الغائب فكاتبها
فقبل العبد الحاضر صح العقد استحقاقا في الحاضر صالة والغائب تعا
وانها اذ في بدل الكتابة عتقا جميعا بالرجوع ويجبر المولى على القبول
للبدل من احدهما ولا يطالب العبد الغائب بشيء لعدم التزامه وقبوله
الكتابة لغيره لا يفت بركرده اياها ولو حرره سقط عن الحاضر حصته
ولو حرر الحاضر ومات اذ في الفبا حصته حالاً والارد قنوا ولو ابد
الحاضر ووجه له عتقا جميعا وان كاتب لامة عن نفسها وعن ابنين
صغيرين لها وقات صحح استحقاقا لامتروا في اذ في من ذكر له برجع على
الاخر لانه منبرع ويجبر على القبول الى اخر ما ترف **فدع** كاتب نصف
عبده فاذا في الكتابة عتق نصفه وسعي في بقية قيمته وقال العبد
كله مكاتب على ذلك المال وبه فاخذ حاوي **فدع** **باب**
كتابة العبد المشترك عبد لشريكين اذن احدهما الصالح بكتاب
حظه بالف ويبيض بدل الكتابة **فكتاب** الشريك المتأذون
له نفذ في حظه فقط عند الامام ليجزى الكتابة عنده وليس لشريكه
فسيخه لاذنه واذا قبض بعضه بعض الف فيجزى القبول كله لتمام
لاذنه له بالقبض فيكون منبرعا ولو قبض الف عتق حظه القابض
امة بين شريكين كاتبها فوطئها احدهما فولدت فادعاه الوطئ ثم طئها

الشريك

الشريك الاخر فولدت فادعاه الوطئ الشفاح صحت دعونه لقيام ملكه
ظاهرا خلافا لهما فان عجزت بعد ذلك جعلت الكتابة كان لم تكن و
حينئذ فصح في الحقيقة ام ولد الاول لزوال النافع من الانتقال
ووطؤه سابق وضمن الاول لشريكه نصف قيمتها ونصف عقرها
وضمن شريكه عقرها عتقها كما ملا لوطئها ام ولد الغير حقيقة وقيمة
الولد ايضا وهو ابنه لانه بمنزلة المغدور وروى عن الشريكين دفع
العقر الى الكتابة صحح اي قبل العجز لا خصا صها بمنافعتها فاذا عجزت
ترد للمولى وان رد الشئ لم يطأها والمالة بحالها فعجزت بطل البند
وضمن الاول لشريكه نصف قيمتها ونصف عقرها والولد الاول
وهام ولده وان كاتبها فخرها احدهما موثر فعجزت ضمن العتق
لشريكه نصف قيمتها ورجع الصام من به عليها لما انفذ ان الشا
اذا ضمن العتق برجع عنده لا عندهما **فدع** عبد لوجلين دبره احدهما
ثم حررا الاخر غنيت او عكسا اعتق المدبر ان شاء واستسعى في الصورة
او ضمن شريكه في الاولى فقط **باب** **موت المكاتب**
وعجزه وموت المولى مكاتب عجز عن اداء نجم ان كان له مال
سبيل اليه لم يعجزه الحاكم **الثلثة** ايام لانها مدة ضربت لاياد الاخذ
والاعجزه الحاكم في الحال ونسخها بطلب مولاه وفتح مولاه برضاه ولو
كانت الكتابة فاسدة فالمولى له النسخ بغير رضاه وبذلك المكاتب
فسخها مطلقا للمايزة والفاسدة وان لم يرض المولى وعاد رقه
بفسخها وما في يده لموله والمكاتب اذا مات وله مال ينفق بالبدل
لم نفق وتؤذي كاتبته من ماله وحكم بعقته في اخر جزء من اجزاء حياته
كما يحكم بعق اولاده المولودين في كاتبته لاقبلها والبقي من ماله بمنزلة
لورثته ولو لم يترك مالا وترك ولدا ولدت في كاتبته ولا وفاء بنيت
كاتبته وسعي لابن في كتابة ابيه على نجومه المقسطة فاذا اذ في حكم بعق
ابيه قبل موته وبصفته تبعها ولو ترك ولدا اشرته في كتابته اذ في البدل
حالا او رد الى حاله رقيقا وسوتا بينهما واما الابوان فبردان للرفق
كما مات وقالان اذ يباحا لاعتقوا الا اشرى الكاتب في فوات عن
وفاء ورثته ابنه لموته حررا عن ابن حر كما تركه اذ يبرثه لو كان هو المالك
وابنه الكبير مكاتبين كتابة واحدة لصيرور بينهما شخص واحدة

ضررنا في العقد فان ترك المكاتب ولد من حرة اي معققة وترك
 دينه في بيدلها في الولد فقص به بما جنى على عاقله انه ضررنا ان
 الاب لم يعق بعد لم يكن ذلك القضا رخصنا لابي له عدم المناقاة
 ولا رجوع قيد بالذين لان في العين لا يبي القضا بالالحاق بالام
 لا مكان الوفا في الحال ولو قص به بالولد لقوم انه بعد خصونهم
 مع قوم الاب في ولاية فهو القضا بما ذكرنا في لانه في فصل الجهد
 فيه وطاب لسيده وان لم يكن مصرفا للصدقة ما اذى اليه
 من الصدقات فجعل لبذل الملك واصله حديث بربره
 لك صدقة ولنا هدية كانه وارث شخص فقير مات عن
 اخذها وارث الغنى وكما في سبيل اخذها ثم وصله ماله وفي
 في يد هبة الزكاة وكفيرا استغنى وهي في يده فانها تطيب له بخلا
 فقير اياح لغنى اوها شتمى عين زكاة اخذها لا يحل ان الملك لا يبدل
 فان جنى عبد ومكاتبه سيده جاملا يمانية او جنى مكاتب فلم يقض
 به بما جنى فجعل فان شاء المولى دفع العبد وفدى الزوال المانع بالجز
 وان قص به عليه حال كونه مكاتباً فجعل يبيع فيه لانتقال الحق من
 رقبته اليه فبتم بالقضا قيد بالجز لان جنابات المكاتب عليه
 في كسبه وبليزته الاقل من قيمته ومن الارش وان تكررت قبل
 القضا فعليه قيمه واحدة ولو بعد فقيم ولو قتر بجنابة خطا لانه
 في كسبه بعد الحكم بها ولو لم يحكم عليه في عجز بطلت وان مات
 السيد لم تنفذ الكتابة كالتدبير وامومية الولد وكاجل الذين اذا ما
 الطالب ويؤدى المال له ورثته على نحوه كاجل الذين بخلاف
 موت المطلوب لحرب ذمته هذا اذا كان مكاتباً وهو صحيح ولو في
 مرضه لا يصح تاجيله الا من الثلث وان حرره او كمل الورثة في
 مجلس واحد عتق بجاننا استخسانا ويجعل ابداً اقتضاه فان حرره
 بعضهم في مجلس والاخر في اخر لم ينفذ عتقه على الصحيح لا يملكه و
 لو عجز بعد موت المولى عا د رقة مكاتب تحت امة طلقها اثنين
 فلكم بالاحل ان يطاها لخصه في زواج غيره وكذا الحكم ان يقر في محله
 كاتبا عبد كتابة واحدة او يعقده واحد وعجز المكاتب لا يجرى القضا
 حتى يجتمع الا في واحد بخلاف الورثة فان القضا يجرى بطلب

لخدم محبته وفيه كاتب عبديه بمرة فجز احدهما فردة المولى
 في الزرق والفضة او لم يعلم بكتابة الاخر لم يصح فان غاب هذا المردود
 وجاء الاخر شتم عجز فليس الاخر فردة في الزرق **فرد** اختلف المولى
 والمكاتب في قدر البذل فالقول للمكاتب عندنا ولا يجلس
 المكاتب في دين مولاه في الكتابة وفيما سؤرين الكتابة قولان لحيث

قلت وفي عتاق الوهبانية

وفي غير جنس الحق يجلس سيده	مكاتبه والعبد فيها اختيار
ولا الاولاد لزوجان حررا	لمولايهم ليس للام معار
توت في وثاق فانما انت	من الولد بع والمحي سنة تخضر

اي ان لم يكن معها ولد يبيع وان كان استسعت على نحوه صغيرا
 كان ولدها او كبير وعندها انت مطلقا **كتاب الولاه**
 لغة النصرة والمجبة مشتق من الولي وهو القيد وشرعا عبارة عن
 التناصير بولاء العتاقة او بولاء المولاة زبلي ومن اثار الارث
 والعقل وولاية الانكاح وبهذا علم ان المولا ليس بنفس الميراث
 بل قرابة حكيمه نصيبا الارث وسبب العتق على ملكه لا انما
 لان بالاسناد وارث القيد يحصل العتق لا اعتاق واما اخذ
 المولا من عتق فجزى على الغالب من عتق اي حصل له عتق باعتاق ولو
 من وصية او بفرع له ككتابة وتدير واستيلاذ او بملك شرقي او
 لسيده ولو مرة او ذميا او ميتا حتى تنفذ وصاياه وتقضى ديونه
 منه ولو شرط عدمه لمخالفة للشرع فيبطل ومن عتق امته ولما لا
 ان زوجها فن الغير فولدت لافل من نصف حول مذ عتقت لا
 ينتقل ولا الحمل الموجود عند العتق عن مولد الام ابد او كذا ولو ولدت
 ولدين احدهما لافل من ستة اشهر والاخر لا كثر منه وبينهما اقل من
 نصف حول ضرورة كونهما توامان فاذا ولدت بعد عتقها الاكثر
 من نصف حول فولد مولد الام ايضا التعتق رتبته للاب لرقه
 فان عتق القن وهو الاب قبل موت المولى لا بعد جز ولا ابنة
 له مولى زوال المانع هذا اذا لم تكن معتدة فلو معتدة فولدت
 لاكثر من نصف حول من العتق ولدون حولين من الفرق لا ينتقل الى
 الاب عجمي له مولى مولاة او لم يكن له ذلك وقيد بالعمى لان ولا

المولا لا يكون في العبد لقوة انسابهم في معتقة ولو لم يولد
منه فولد، ولدها المولا بالقوة ولا العتاقة في اعتبار في الكفاة
لا في العجم وولا المولا والعنق مقدم على الرزق ومقدم على ذوى
الأرحام مؤخر عن العصبية النسبية لانه عصب سببية فان مات
المولى ثم العتق ولا وارث له نسبه في ابرائه لا قرب عصبه المولى
الذكور وسحقه في بابه وليس للنساء من الولا لما اعتقن كما
في الحديث المذكور في الذر وغيرها لكن قال العنق وغيره انه جسد
منكر لا اصل له وسبب الجواب عنه في الفرضين ثم فرع على اصل
المذكور بقوله فلو مات العتق ولم يترك الابنة معتقة فلا يخفى
لما لا يثبت العتق ويوضع ماله في بيت المال هذا ظاهر الزاوية
وذكر الزبلي مغربا للنهاية ان نبت العتق في زماننا الفاسد
المال وكذا ما فضل عن فرض احد الزوجين يرد عليه وكذا المال يكون للابن
او البنت رضا عاكذا في فاضل لا يشاء وافرقة للص واقرة للص وغيره
واذا مال الذي عبدا ولو مسلما واعتقه فولد له لان المولا كالنبي في
به عند عدم الحاجب كالسليم فلو مسلما لابرته ولا يعقل عنه وبهذا
انضم فساد القول بان المولا هو الميراث حق الانتصاح ولو اعتق حربة
في دار الحرب عبد احري لا يعتق بحجرا عتاقه لان على سبيله فاذا خلا
عتق جنده ولا ولا له حتى لو خرج اليه مسلمين لابرته خلا فالشفا
ويكون له ان يوالى من شاء لانه لا ولا لاحد عليه ولو دخل مسلم في دار الحرب
فاشترى عبدا منه واعتقه بالقول عتق لا يتخلل ولو كان العبد مسلما
فاعتقه مسلم او حربة في دار الاسلام فلا ولا له اي لعنته **فروع**
اذ عبا ولا ميت وبرهن كل انه اعتقه بقبضه بالولا والميراث لها
المولى يستحق الولا في تنفذ منه وصاياه ونقصه منه ديونه الكفاة
تعتبر في ولا العتاقة فعنته الشاكر كفوء لعتق العطار دون
الذبايع الام اذا كانت حرة الاصل بحججه عدم الرزق فاصلها فلا ولا
على ولدها والاب اذا كان كذلك فلو عريت لا ولا عليه مطلقا ولو عينا
لا ولا عليه لقوم الاب ويرث عتق الام وعصبته خلا فالشفا في
فصل في ولا المولا اسم رجل مكلف على يده وولاه او ولا
غيره الشرط كونه عينا لا مسلمانا متروك سبي عتاق برته اذا مات

ويجوز عنه اذا جنى في هذا العقد وعقله عليه وارثه له وكذا لو
شرط الارث من الجانيين ولو ولا في حصة عاقلا بذنايه او وصيه
في عدم المانع كالوولا العبد باذن سيده اخرقانه ببيع ويكون
وكيلا عن سيده بعقد المولا واخر ارثه عن ذى الرحم لضعفه وله
التفعل عنه بحضرة لا غيره ان لم يعقل عنه او عن ولده وان عتق عنه
او عن ولده لا ينتقل التاكيد ولا يوالى عتق احد الزوم ولا العتاقة
امراة والت ثم ولدت مجهول النسب يتبعها المولود فيما عقدت
وكذا الواقرت بعقد المولا او انشائه والتمتع لانه ينفع محض
في حق صغير لم يدركه اب وعقد المولا شرطه ان يكون خراج مجهول
النسب بان لا ينسب الى غيره اما نسبة غيره اليه فغير مانع عنانية
والشفا ان لا يكون عربيا والثالث ان لا يكون له ولا عتاقة ولا
ولا مولاة مع احد وقد عتق عنه والرابع ان لا يكون عتق عنه بيت المال
ولما سئل ان بشرط العقل والارث واما الاسلام فليس بشرط فتجوز
مولاة المسلم الذمي وعكسه والذمي الذمي وان اسلم لا يسفل ان المولاة
كالوصية مكابطة في البديع وفي الوهبانية
ومتقو عبد عن يديه ولا ولا له وابوه بالشبهة بوجده
يعني اعتق عبده عن ابيه الميت فالولا له والاجر للاب ان شاء الله من
غيره ان ينقص من اجره لا ينقص من اوقات والدعوات لا بوبه
وكل من يكون لاجر له من غير ان ينقص من اجره لا ينقص من اوقات
كتاب الاكراه هو لغة حمل لا على شيء بكرهه وشرعا
فعل يوجد من المكره فيحمل على بصيرة مدفعه الى الفعل
الذي يطلب منه وهو نوعان تام وهو الجلي يتلف نفس او عضو او
ضرب مبرح ولا فنافس وهو غير الجلي وشرطه اربعة امور
قدرة المكره على ايقاع ما هدد به سلطانا او لصا او نحوه والشفا
خوف المكره بالانقياد ايقاعه ما هدد به في الحال بغلبة ظنه
ليصير مجبرا والثالث كون الشيء المكره به متلفا نفسا او عضوا او مجبرا
غناي عدم الرضا وهذا اربعة مراتب وهو يختلف باختلاف الاكراه
فان الاشرف يقول بكلام خشن ولا يزال الركب لا يغنون الابا الضرب
المبرح ابن كمال والرابع كون المكره متنعها عما كره عليه قبله اما الحقبة كبيع

ابن كمال ورجع بقيمة العبد ونصف المستحق لم يطاؤن ذره وبينه
 وظهاره ورجعه واياؤه وفيه في اي لا يلاء بقول وفعل ولا
 ولو ذقت كما هو طلاق كثر من الشاي وما في الخاتمة من التفصيل
 فقياس ولا استحقاق صحته مطلقا فيلحفظ بالافتقار لرجوع للشبهة
 كما مر في باب المزدك وكوكيله بطلاق وعناق وما في الاشياء من خلافه
 فقياس ولا استحقاق وقوعه ولا اصل عندنا ان كل ما يصح مع هذا
 يصح مع الاكراه لان ما صح مع الهزل لا يحتمل النسخ وكل ما لا يحتمل النسخ
 لا يوثق به الاكراه وعدها بالوليت في خزنة الفقه ثمانية عشر وعدها
 في باب الطلاق نظما عشرين لا يصح مع الاكراه ابرأوه مديونه
 او ابرأوه كفيله بنفس او مال لان البراءة لا تنسخ مع الهزل وكذا لو اكره
 الشقيق على ان يكت عن طلب الشفعة فسكت لا تبطل شفعته
 ولا ردت بلسانه وقلبه مطمئن بالايمان فلا يبين زوجته لا يكتفبه
 والقول له استمنا **قلت** وقد متنا عن التوازل خلافة فعله فبانه
 فتأمل اكره القضاة رجلا لم يقرب رقة او قتل رجلا بجمدا ولبعد بقطع
 رجل جمدا فاقرب ذلك فقطعت يده وقتل على ما ذكر ان كان المقرض
 بالصلاح اقتض من القضاة وان منها بالشرقة معروفة فبها وبالقتل
 يقتض من القضاة استمنا للشبهة خاتمة قبلها ما ان تشرب هذا
 الشر او يبيع كرمك فهو كراه ان كان شرابا لا يحل كالحمر ولا فلا فيه
 قال وكذا الزنا وسائر المحرمات صادره بالتسلطان ولم يعين
 بيع ماله فباعه صح لعدم بغيته والحيلة ان يقول بن ابن اعط ولا
 ماله فاذا قال الظالم بيع كذا فقد صار مكرها فيه بزيادة خوفها
 الزوج بالضرب حتى وهبت مهرها لم يفسخ المهر ان قدر الزوج على الفتر
 وان هدرها بطلاق او تزوج عليها او تشد فليس باكراه خاتمة و
 في جمع الفتاوى منع امراته المربضة عن السير الى ابويها الا ان نهى عنها
 فوهبت بعض المهر فالحمة باطله لانها كالمكره **قلت** ويؤخذ
 منه جواب حادثة الفتوى وهو زوج بنته البكر من رجل فلما ارادت
 الزفاف منعها الاب لان يشهد عليها انها استوفت منه ميراث
 امها فاقربت ثم اذن لها بالزفاف فلا يصح اقراها كونه في صحة المكره
 وبه افته ابو السعدي ومعه الرقيم قاله المصنف في شرح منظومته مخفة لا تون

سبغت

في بحث الهبة المكره باخذ المال لا يضمن ما اخذ اذا اتى الاخذ وقت
 الاخذ انه يرد على صاحبه ولا يضمن واذا اختلف اي المالك
 والمكره في النية فالقول للمكره مع يمينه ولا يضمن بحجته وفيه المكره
 على الاخذ والدفيع ثمانية ما دام حاضرا عنده للمكره ولا لم يحل
 لزوال القدرة ولا الجأ بالبعد منه وبهذا يتبين انه لا عذر
 لاعوان الظلمة في الاخذ منه غيبة الامير او رسوله فيلحفظ **فروع**
 اكره على كل طعام نفسه ان جابعا لا رجوع وان شبعه ان رجع
 بقيته على المكره لحصول منفعة الاكل له في الاول لا الثاني قال
 اهل الحرب لينة اخذوه ان قلت لست بنبي تركك ولا فلتك
 لا يبعه قول ذلك وان قيل غير بنه ان قلت هذا ليس بنبي تركك
 نبيك وان قلت بنى قتلناه وسعه لامتناع الكذب على الانبياء قال
 حرب لرجل ان دفعته جاريتك لارضة بهاد فقتل لك الفاسير
 لم يحل افرعيق عبده مكرها لم يعترف في الاصح وهل الاكراه باخذ المال غير
 شرعا ظاهرا لقبة **نقد** وفي الوصاية

وان يقل المدبون في مرفع	لشربى قال الاكراه معصية مصور
وحتى لا يمسك اسلام مكره	ولا فلتك ان يرتد بعد ويجبر

كتاب **المجرم** لغة النسخ مطلقا وشرعا منع منقاد
 نصرف قولي لا ينفذ لان الفعل بعد وقوعه لا يمكن رده فلا يتصور
 للمجرم عنه **قلت** يشكل على الرقيق لبيع نفسه اذ فعله في الحال بل بعد
 العتق كما صرح به في البداية للتمت طلالا ان يقال لاصل فيه ذلك
 لكنه اخر عتقه لقيام المانع فتأمل وسببه صغر وجنون بغير الفتوى
 والصنف كما في العتوه وحكمه كميز كما يبيح في الماذون ورفق لا يصح
 طلاق صبي ومجنون مغلوب ولا يبيح بحال واما الذي يجهن ويفيق
 فحكمه كميز نهية ولا اعتاقها وافرارهما انظر الها وحكم طلاق عبد
 واقراه في حق نفسه فقط لا سيده فلو فرغ من اخر الى عتقه ولو غير مولاه
 ولوله هدر ويحد وورد اقيم في الحال لبقائه على اصل المرتبة في
 حقها ومن عقد عقدا يدور بين نفع وضرر كما يبيح في الماذون
 منهم من هو لا المجورين وهو يعقله يعرف ان البيع سالب للمالك
 والشر جالب اجاز وليته ورد وان لم يعقله فباطل نهية

وان اتلفوا اي هولا المجورين سواء عقلوا اولادهم شيئا مقوما من مال
او نفس ضمنوا لان الجور في الفعل لكن ضمان العبد بعد العتق على ما امر
وفي الاشياء الضمنية المجور مؤخذ بافعاله فيضمن ما اتلفه من
المال للمالك واذا قتل فالدية على عاقلة لا في مسائل لو اتلف ما افترض
وما اودع عنده بلا اذن وليه وما اعبر له وما بيع منه بلا اذن
وليتني من ابداعه ما اذا اودع حبة مجور مثله وفي ملك غيرها
فلما لك تضمنين الذافع واخذ ولا يجزى مكلت بسفه هو تدير
المال وتضيقه على خلاف مقتضى الشرع والعقل درر ولو في الخير كان
يصرفه في بناء المساجد ونحو ذلك فيخرج عليه عجلد ونمامة فيؤخذ
شئ من الاشياء فسق ودين وغفلة بل يبيع مفت ما جن يعلم
الحيل الباطلة كقيلم الرزة لشين من زوجها او تسقط عنها الزكاة و
طبيب جاهل ومكار مفلس وعندهما مجر على الخرب السفة والغفلة به
اي يقولها ينفه صيانة لاله وعافوا لها المنة به فيكون في احكامه كصغير
ثم هذا الخلاف في تصرفات تحمل الفسخ ويبطلها المنزل واماما لا يمتلئ
ولا يبطله المنزل فلا يجزى عليه بالاجماع فلذا قال **الكتاب في نكاح وطلاق**
وعتاق واستيلاء وتديرو وجوب ركاة ونظرة وبيع وعبدان
وزوال ولاية ابيه وجدة وفي صحة اقاربه بالعقوبات وفي الايقاف
وفي صحة وصاياه بالقب من الثلث فهو في هذه كبالغ وفي كفاة
عبد اشياء والحاصل ان كل ما يتكوفيه المنزل والجد ينفذ من المجور وما
لا فلا الا باذن القضا خاتية فان بلغ الصبي غير رشيد لم يسلم اليه
ماله حتى يبلغ خساو عشرين سنة فصح تصرفه قبله اي قبل المقدار
المذكور من المدة وبعدده بسلم اليه وجوبه حتى لو منعه منه بعد
ضمن وقبل طلبه لاضمان كما يفيد كلام المجته وغيره قاله شيخنا وان
لم يكن رشيدا وقالا لا يدفع حتى يونس رشده ولا يجوز تصرفه فيه
والرشد المذكور في قوله تعالى فان اتسم منهم رشدا هو كونه مصلا
في ماله فقط ولو فاسقا قاله ابن عباس والقضا يجبس الحر للمدبون
ليبيع ماله لدينه وقضه درهم دينه من دراهمه يعني بلا امره وكذا
لو كانا دنانير وبيع دنانيره واداهم دينه وباع كل واحد ستمائة درهم
في الثمينة لا يبيع القضا عرضه ولا عقاره للدين خلافا لما وبه

اي يقولها يبيعها الدين بصفة اختيار وصحة في تصحيح القدر وري و
بيع كل ما يحتاجه في المال ولو اقر بمال يلزمه بعد الذبون مالم
يكن ثابتا بينه او علم قاض في احم الغرماء كمال استمره كذا لا يجزى
الفعل كما مر فليس ومعه عرض شره فقضه بلا اذن من بايعه ولم يؤد
ثمنه فبايعه اسوة للعقد في ثمنه وان افلس قبل قبضه او بعده
لكن بغير اذن بايعه كان له استرداده وحبه بالتمن وقال الشيخ
البائع الفسخ مجزى افعاله عليه ثم رفع القاض اخر اطلقه واجاز ما صنع
المجور كذا في الثانية وهو ساقط من الدرر والنجح جاز اطلاقه وما
صنع المجور في ماله من بيع او شره قبل اطلاق الفسخ او بعده كان
جائزا لان جولا اول مجتهد فيه فيتوقف على امضاء قاض **فروع**
يصح للمجر على الغائب لكن لا يجرى ما لم يعلم خاتية ولا يرتفع المجر بالزند
بل باطلا والفسخ ولو ادعى الزند وادعى خصمه بقاءه على نفسه
وبرهنا ينبغي تقديم بينة بقاء السفة اشياء وفي الوهبانية

ومن يدعي اقراره قبل الجحد **فمن يدعي** وقته فهو جحد
ولو باع والفسخ اجاز وقال الشيخ **فان اداه** من بعد الجحد

فصل بلوغ الغلام بالاحتلام والاحتبال والاززال والاصل
هو الازال والحاربة بالاحتلام والمبض والمجل ولم يذكر الازال
صريحاً لانه قلما يعلم منها فان وجد فيها شيء فحتم يتم لكل منهما خمس
عشرة سنة به ينفه لقصر اعمار اهل زماننا واز في مدته له اثنتا
عشرة سنة ولها تسع سنين هو المختار كما في احكام الصغار فان
را مقابان بلغا هذا السن فقا لا بلغا صدق ان لم يكذبها الظاهر
كذا قيده في العمادية وغيره فبعد ثنتي عشرة سنة يشترط شرط
اخر لصحة اقراره بالبلوغ وهو ان يكون بحال يحتم مثله ولا لا يقبل قوله
شرح وهبانية وهما حيث تدك بالغ حكما فلا يقبل مجوده البلوغ بعد
اقراره مع احتمال حاله فلا تنقض شتمه ولا بيعه وفي الشتر بنالاية
يقبل قول المراهقين قد بلغنا مع نفسير كل ما اذا بلغ بالايمين وفي
الحزنة اقرب بالبلوغ فقبل ثنتي عشرة سنة لان في البينة وبعد نص
كتاب الماذون الاذن لغة الاعلام وشرعا فك المجزى
في التجارة لان المجر لا ينفك عن العبد الماذون في غير باب التجارة

ابن كمال واسقاط الحق المسقط هو المولى لو لما ذون رقيقا والمولى لو
صبيًا وعند ذفر والشقي هو توكيل وانابة عنه يتصرف العبد
لنفسه باهليته فلا يتوقف بوقت ولا يختص بنوع تنبيع على كونه
اسقاطا ولا يرجع بالعهد على سبيل فكذلك المجرى لو اذن لعبد تنبيع
على فاك المجرى يوما وشرا صار ماذونا مطلقا حتى يجرى عليه لان
الاسقاطات لا تتوقف ولم يختص بنوع فاذا اذن في نوع عنه
اذنه في انواع كلها لانه فاك المجرى لا توكيل بشئ اعلم ان الاذن بالنصر
النوعى اذن بالتجارة وبالتخصص استخدام وبثبات الاذن دلالة فعبد
راه سيد يبيع ملك اجنبى فلو ملك مولا لم يجرى عنه باذن بالنطق
بذاتية ودرر عن الخاتمة لكن سوى بينهما التبعي وغيره وجزم بالتوق
ابن كمال صاحب المتن ورجحه في الشرح بالاية بان ما في المتن
والشرح اولى مما في كتب الفناوى فيلحفظ ويشترى ما اراد وسكن
السيد ماذون خبر السيد الا اذا كان المولى قاضيا الاشياء ولكن لا يكون
ما ذونا في بيع ذلك الشيء او شرايه فلا ينفذ على المولى بيع ذلك الشيء
لانه يلزم ان يصير ماذونا وهو باطل قلت لكن قبيد القهس في
معنى الخبر بالبيع دون الشراء من مال المولا اى قبض فيه ايضا
وعليه فيفتقر الى الفرق والله الموفق وبثبات صريحاً فلو اذن مطلقاً
بلا قيد حتى كل تجارة منه اجماعاً لما اوقيد فعندنا نعم خلافاً لشي
فيبيع ويشترى ولو تغيب فاحشر خلافاً لها ويؤكد بها وبرهن و
برهين وبغير الثوب والدابة لانه من عادة التجار وبصالح عن
قصاص وجب على عبده وبيع من مولا بمثل القيمة واما باقل منها فلا
وببيع مولا منه بمثل القيمة او اقل والمولى حبس البيع لقبض ثمن من
العبد ويطل الثمن خلافاً لما صححه شارح المحجج مغرباً للبحر ولو لم
البيع قبل قبضه لانه لا يجب له على عبده دين يخرج محتاجاً لو كان
التمن عرضاً لم يطل التعينه بالعقد وهذا كله لو لما ذون مدبونا
ولا لم يجرى بينهما بيع نهائية ولو باع المولى منه بالكثر حظ الزائد وفيه العقد
اى يومر السيد بان يفعل ولحد منها الحق الغرماء فيما كان من التجار
وتقبل الشهادة عليه اى على العبد الماذون بخبرها وان لم يحضر مولا
ولو محجور لا تقبل بغيره لا تقبل على مولا بل عليه فيؤخذ به بعد العتق

ولو حضر معا فان الدعوى باستهلاك مال او غصبه فضع على
المولى وان باستهلاك ودبعة او بضاعة على المحجور تنبيع على العبد
وقيل على المولى ولو شهد ولما اقر العبد بحق لم يقض على المولى مطلقاً
ونعاه في العادة وبأخذ الارض اجارة ومساقاة ومزارعة وبشترى
بذرايزرعه وبواجر وبزارع وبشارك عنانا لامتنا وصنة وبثبات
ولو نفسه وبغيره ودبعة وغصب ودين ولو عليه دين لغير زوج
وولد ووالد وسيد فان اقره لهم بالدين باطل عنده خلافاً لهادرد
ولو يعين حتى ان لم يكن مدبونا وهب ائنة وبه كد طعاما ليس باملا
بعد سرفا ومفاد انه لا يبرئ من غير الماكول اصلا ابن كمال
وجزم به ابن الشحنة والمحجور لا يبرئ كد شيا وعن الشئ اذا دفع للمحجور
قوت يومه فدعا بعض رفقا به للاكل معه فلا باس بخلاف ما اوقع
اليه قوت شهر ولا باس للمرأة ان تصدق من بيت سيدها وزوجها
بالسير كزغيف ونحوه ملنة ولو علم منه عدم الرضا لم يجرى وبضيف
من بطلعه ويتخذ الضيافة للسيرة بقدر ماله ويحظر من التمتع
قدر ما يحظر التجار ويجازى ويؤجل بحبه ولا يزوج الاباذن ولا يشرى
وان اذن له المولى ولا يزوج رقيقه وقال ابو يوسف يزوج لامة
ولا يكاتبه لان يحجز المولى ولادين عليه وولاية القبض للمولى ولا
يعتق بالان لان يحجز المولى الى ما ترو ولا يغيره ولا يقرض ولا يهب
ولو يعوض ولا يكتل مطلقا بنفس او مال ولا يصلح عن قصاص
وجب عليه ولا يعفو عن قصاص ويصلح عن قصاص وجب على عبد
خزاة الفتى وكل دين وجب عليه بتجارته او قوماً في معناها امثلة
الاول كبيع وشرا واجارة واستيجار وامثلة الشئ اخرم ودبعة
وغصب وامانة حجدها عبارة الدرر وغيرهما مجدها بلايم فتنه
وعقروجب بوطى مشرقة بعد الاستحقاق كل ذلك يتعلق برقيقه
كدين الاستهلاك والمهر ونفقة الزوجة يباع فيه ولهم استسعاء ايضا
ربلعي ومفاد ان زوجته لو اختارت استسعاء لنفقة كل يوم
ان يكون لما ذلك ايضا يحجز النفقة بحضرة مولا او نايبه لاحتمال
ان يفديه بخلاف بيع الكسب فانه لا يحتاج لحضور المولى لان
العبد خصم فيه ويقسم ثمنه بالمحصور ويتعلق بكسبه قبل الدين

ويؤجر

او بعده وتعلق بما وهبه وان لم يحضر مولاه هذا قيد للكسب
 والانتساب لكن بشرط حضور العبد لانه الخصم في كسبه ثم انما يذ
 بالكسب وعند عدمه يتوفى من الرقبة قلت وانما الكسب لما صل قبل الاذن
 فحق المولى فله اخذه مطلقا قال الشيخنا ومفاد انه لو كتب المحجور شيئا
 واورد عه عند اخذها في يد المورع المولى يضمنه لانه كونه في القفا
 فتأمل لا يتعلق الذين بما اخذه مولاه منه قبل الدين وطول الماذون
 بما يقبض من الدين زائدا عن كسبه وثمنه بعد عتقه ولا يباع ثانيا ولو له
 اخذ غلة مثله بوجود دينه وما زاد للغرماء يعني لو كان المولى يأخذ
 من العبد كل شهر دراهم مثلا قبل الحرق الذين كان له ان يأخذها
 بعد الحرق احتسانا لانه لو منع منها يحجر عليه فيسند بابك ككتاب
 ويحجر حجره ان علم هو نفسه لدفع الضرر عنه واكثر اهل سوفه ان كان
 الاذن شايها اما ان لم يعلم به ايلا اذن لا العبد وحده كنه في حجره
 علمه به فقط ولا بشرط مع ذلك علم اكثر اهل سوفه لانقضاء الضرر
 وفي البرازية باع عبده الماذون ان لم يكن عليه دين صار محجورا
 علم اهل سوفه ببيعة ام لا الصيغة البيع وان عليه دين لا مال يقبضه
 المشتري لنساق البيع وصل للغرماء في حقه ان يكون لهم حالة نعم الا
 اذا كان بالثمن وفاء او ابدى العبد اذى المولى وتماه في الشريعة
 وبموت سيده وجنونه مطبقا لمحقوقه وكذا يجوز الماذون ولو لم يوف
 ايضا بدار الحرب مرتدا وان لم يعلم احده لانه موت حكما ويحجر
 حكما بابقه وان لم يعلم احد يكونه ولو عاد منه او فاق من جنونه
 لم يعد الاذن في الصيغة زيلعي وقيل انما وباسنيلادها بان ولدت
 منه فادعاه كان حرجا لالة ما لم يصرح بخلافه لا ينجر بالتدبير
 وضمن بها قيمتها فقط للغرماء لو عليه ما دين يحيط اقراره مبتدأ بعد
 حجره ان مامعه امانه او غضب او دين عليه لاخر صحيح خبر في قبضه
 منه وقال لا يصح احاط دينه بماله ورقبته لم يملك سيده مامعه
 فلم يعتق عبدا من كسبه بخرم مولاه وقال لا يملكه فيعتق وعليه قيمته
 موثر ولو مضر افلهم ان يضمنوا العبد العتق ثم يرجع على المولى
 ابن كمال ولو اشترى ذراحم محرم من المولى لم يعتق ولو ملكه لعتق و
 لو تلف المولى ما في يده من الرقيق ضمن ولو ملكه لم يضمن خلافا

لها بناء على ثبوت الملك وعدمه وان لم يحيط دينه بماله ورقبته
 صحيح بخرم مولاه او صحيح اعترافه حال كون الماذون مديونا ولو يحيط و
 ضمن المولى للغرماء الاقل من دينه وقيمته وان شاؤا اتبعوا العبد
 بكل ديونهم وباتباع احدهما لا يبرالاخر فها ككسب مع مكفول عنه
 وطول بما يقبض من دينهم اذ لم تنف به قيمته بعد عتقه لتقتدر
 في ذننه وصح تدبيره ولا ينجر ويحجر الغرماء لعتقه الا ان من
 اختار احد الشئيين ليس له الرجوع شرح تكملة وفي الهداية ولو كان
 الماذون مديونا او ولد لم يضمن قيمتها لان حوالتهما لم يتعلق
 برقبتهما ولو عتقه المولى باذن الغرماء فلهم تضمين مولاه زيلعي والماذون
 ان باعه سيده باقل من الدين وغيبة المشتري قيده لان الغرماء
 اذا قدروا على العبد كان لهم فسخ البيع كما تضمن الغرماء اليان قيمته
 لتعديبه فان رذ العبد عليه بيع قبل القبض مطلقا او بخيار رؤية
 او شرط او بعده بقضاء رجع المتد ببقية عدا الغرماء وعادتهم
 في العبد لزوال المانع وان رذ بعد القبض لا يقضاء فلا سبيل لهم
 على العبد ولا للمولى على القيمة لان الرد بالترضى اقالة وهو بيع في
 حق غيرهما وان فضل من دينهم شيء رجعوا به على العبد بعد الحرية
 كما تضمنوا مشترية عطف على البائع اي ان شاء واضمنوا المشتري
 ويرجع المشتري بالثمن على البائع او اجازوا البيع واخذوا الثمن
 لقيمة العبد وان باعه السيد معلما بدينه يعني مقاربه لا منكرا
 كما ينبغي لتحقيق الخاصة وليسقط خيار المشتري لا الغرماء فله الغرماء
 رذ البيع ان لم يصل ثمنه اليهم لان قبضهم الثمن دليل الرضا بالبيع الا
 اذا كان فيه محاباة فاما ان ترفع او ينقض البيع ابن كمال وقال لصر
 هذا اذا كان الذين حالوا كان البيع بلا طلب الغرماء والتمن لا يفي
 به بنهم والا فالبيع نافذ لزوال المانع وان غاب البائع وقد قبض
 المشتري فالمشتري ليس خصم لهم لو منكر دينه خلافا للتمن ولو منقرا
 فخصم كما مر ولو قبله بان غاب المشتري والبائع حاضر فالحكم كذا
 اي لا خصومة اجماعا حتى يحضر المشتري لكن لهم تضمين البائع قيمته
 او اجازة البيع واخذ الثمن عبد قدم مصر وقال انا عبد فلان
 ماذون في التجارة فباع واشترى فهو ماذون وحينئذ لزمه كفا

من التجارة وكذلك الحكم لو اشترى العبد وباع ساكنا عن اذنه ومجزة كما
 ما دوننا استحسانا لضرورة التعامل وامر المسلم بحول على الصالح
 فيحل عليه ضرورة شرح الجامع ومفاده تقييد المسئلة بالسلم البتة
 ولكن لا يباع لدية اذ لم ينف كبد الا اذا اقر مولاه به اي بالاذن او بنية
 الغرم بالنية وتفتت الضمة والمعنوه الذي يحل البيع والشراء ان
 كان نافعا محضا كما لا سلام ولا ميثاب صح بلا اذن وان صار اكل الاطلا
 والعناق والصدقة والقدر من وان اذن به وليها وما ترد من
 العقود بين نفع وضرر كالمبيع والشرع توقيت الاذن حتى لو بلغ فان
 نفذ فان اذن لها الولي فها في شره ويبع كعبد ماذون في كل حكمه
 والشرط الصحة الاذن ان يعتق لا البيع سالب للمالك عن البايع والتميز
 جالب له زاد الربح وان بقصد الربح ويعرف الغبن ليس من الغنا
 وهو ظاهر وولي ابوه ثم وصيه بعد موته ثم وصته وصيه كما في
 التمسك عن العادة ثم بعد ذلك جده الصحيح وان علا ثم وصيه ثم وصي
 وصيه فمستأذ الزبلي والتمسك ثم الولي بالظن لا في ثم الفضا
 او وصيه ابوها تصرف في بيعه ولذا لم يفتلتم دون اذنه او وصيتها
 هذه في المال بخلاف النكاح كما مر في باب راي الفضا الضم والفقو
 او عبدا او عبدا نفسه كما مر في بيعه ويشترى فسكت لا يكون سكوت
 اذ ناله التجارة والفضا له ان ياذن للبيم والمعنوه اذ لم يكن له ولي
 ولعبد ما اذا كان لكل واحد منهما من الضمة والمعنوه ولي وامتنع الولي
 من الاذن عند طلب ذلك منه اي من الفضا ان يبيع فقلت وفي
 البرجسك عن الخزانة لولي ابوه ووصيته صح اذن الفضا له زاد
 شارح الوصاية ولا يجزى بعد ذلك اصلا لانه حكمه لا يجزى فغير
فروع لو اقر لاشان بما معه من كسب وارث صح على الظاهر
 كما دون درر الماذون لا يكون ماذونا قبل العلم به الا في مسئلة
 ما اذا قال بايعوا عبدي فاني اذنت له فبايعوه وهو لا يعلم بذلك
 صار باذونا بخلاف قوله بايعوا ابني الصغير لا يبيع الاذن لا يبي
 والمغصوب المجهود ولا يبيته ولا يصير محجورا بها على البيع اثناء الوصية

ولو اذن الفضا الطفل وقد ابد	او يبيع الاذن منه فينجر
وضمن يعقوب الصغير ودبعة	وتخلفه بغيره حيث ينكر

ولو رهن المحجور او باع او اشترى وجوز له المولى فما يتغير
 لتوقف تصرف المحجور على الاجازة فلو لم يجز بالاذن له بالتجارة
 فاجازها العبد جاز استحسانا ولو لم ياذن له فاعتقه فاجازها
 لم يبيع اجازته قال وكذا الضمة الميزقت ولا يخفى ان ما هو
 تبرع ابتداء صار فلا يبيع باذن ولي الصغير كالفرض **كتاب**
الغصب مولفة اخذ الشيء مالا او غيره على وجه التغلب وشرعا
 ازالة بد محقة ولو حكا كجوده لما اخذه قبل ان يحوله باثبات
 مبطله واعتبر التمسك اثبات اليد فقط والتمسك في الزيادة فثمره
 بستان مغصوب لا تضمن عندنا خلافا له درر في مال فلا يتحقق
 في ميتة وحر متقوم فلا يتحقق في خمر مسلم محرم فلا يتحقق في مال
 حر به قابل للنقل فلا يتحقق في العقار خلافا للمخبر بغير اذن مالكة
 احترز به عن الودعة واعلم ان الوقوف مضمون بكالات الاف
 مع انه ليس بمالك اصل اصرح به في البديع فلو قال بلا اذن
 من له الاذن كما فعل ابن الكمال لكان وليا بغيره احترز به عن
 الشفعة وفيه لان الكمال كلام فاستخدم العبد وتحميل الدابة غصب
 لازالة يد المالك لا جلوسه على ساطع لعدم ازالته فلا يضمن
 ماله يهلك بفعله وكذا لو دخل ارضه واخذ متاعا ومجد فهو
 ضامن وان لم يحوله وان لم يجد لم يضمن ماله يهلك بفعله ويجزى
 من الدار خاتية وحكمة الاشتم لمن علم انه مال الغير ورز الغين
 قائمة والغرم هالكه ولغير من علم الاخير ان فلا اشم لانه خطأ
 وهو سرفوع بالحديث الغصوب منه مخير بين تضمين الغاصب
 وغاصب الغاصب الا اذا كان في الوقت الغصوبان غصبه
 وفيه اكثر وكان الشفا المولى من الاول فان الضمان على الثاني
 كذلك وقف الثانية وفيه غصبها غصبها فاستهلكه ويسأل
 اتمه ضمن فبما الجمل ونقص الام وفي كراهيتها من هدم حائط غير
 ضمن نقصانه ولم يؤمر بجوارته الا في حائط المسجد وفي القبة نص
 في ملك غيره ثم ادعى انه كان ياذنه فالقول للمالك الا اذا تصرف
 في مال امرائه فانت وادعى انه كان ياذنها وانكر الوارث فالقول
 للزوج ويجب رد عين المغصوب مالم يتغير تغيرا فاحشا محبة في مكان

كالمرحج

غصبه لتفاوت القيم باختلاف الأماكن وبترتيب هار ولو تغير
 علم المالك في البرازية غصبه من إنسان من كسبه ثم ردها فيه بلا
 علمه بداروكذا الوسيلة إليه بجهة أخرى كسبه أو إيداع أو شراء وكذا لو
 أطعمه فأكله خلافا للشفا زيلعي ويجب رد مثله إن هلك وهو
 ضل وان انقطع المثل بالاب لا يوجد في السوق الذي يباع فيه وإن كان
 يوجد في البيوت ابن كمال فقيته يوم المنصومة أي وقت القضا
 وعند أبي يوسف يوم الغصب وعند محمد يوم الانقطاع ورجحنا
 ونجيب القيمة في القيمة يوم غصبه لاجتماع المثل المخلوط بخلاف جنسه
 كبر مخلوط بشعير وشيرج مخلوط برنيت ونحو ذلك كدمن بنفسج
 فيتمى فجب قيمته يوم غصبه وكذلك موزون يختلف بالصنعة
 كقنم وقدر درزر ودرسن كره في الجواهر زاد النض ورب وقطر
 لأن كلامها يتفاوت بالصنعة ولا يصح السلم فيها ولا تثبت
 دينها في الذمة **قلت** وفي الذخيرة والجمين قيمته في الضمان ضل
 في غيره كالسلم وفي المحببة السويق قيمته في تناوته بالقطر وقبل ضل وفي
 الاشياء الفخ والحم ولونيا والجرموني وفي حاشيتها ابن المصنفان في
 يجلب التيسير معزيا للفصولين وغيره وكذا الصابون والشرقيين
 والورق والابرة والعصفر والضمير والميلد والدمن المنجس وكذا
 الحفنة وكل كيل وموزون مشتمل على الهلاك مضمون بقيته
 في ذلك الوقت كسنة موقورة اخذت في الفرق والقف للملاح ما فيها
 من مكيل وموزون يضمن قيمتها عند ذلك كما في المحببة وفي القنينة
 صب ما في حطة فاهل وزاد في كيلها ضمن قيمتها قبل صبه
 للماء لاشياءها اذا لم ينقلها فلو نقلها لمكان ضمن الثلاث
 غصبه وهو مثل تجلا في لوصب الماء في الموضع الذي فيه الخلطة
 بغير نقل انتهى ولما صلت في الذرر وغيرها ان كل ما يوجد له مثل
 في الاسواق بلاتفاوت يعتد به فهو مثل وما ليس كذلك فيتمى
 فيلحفظ فان ادعى هلاكه مرتبط بوجوب رد العين لانه لوجب
 الاصطوره المثل والقيمة مخلص على الرجم حقه يعلم الحاكم انه لو ينف
 لظهره لا يظهره شتم قضا الحاكم عليه بالبدل من مثل وقيمة ولو ادعى
 الفاسد لكان عند صاحبه بعد الرد وعكس المالك اي ادعى الهلاك

عند الغاصب واقاما البرهان فبرهان الغاصب انه رده وهلك
 عند المالك او خلافا للشفا ملته ولو اختلفنا في القيمة وبرهان القيمة
 للمالك وسيجي ولو فضل المغصوب فالقول للغاصب والغصب انما
 يتحقق فيما ينقل ولو اخذ عقارا وهلك في يده بأقفة سماوية كغلبة
 سيل لم يضمن خلافا لمحمد وبقوله قالت الثلاثة وبه يفتي في الوقف
 ذكره المحقق وذكره من البرهان في فتاويه الفتوى في غصب العقار
 والدور الموقوفة بالضمان وان الفتوى في غصب فح الوقف بالضم
 وفي فوائد صاحب المحط اشترى دارا وسكنها ثم ظهر لها وقف او
 كانت للصغير لزمه ابر المثل صيانة لمال الوقف والصغير وفي
 اجارة الفيض انما لا يتحقق الغصب عند هامة العقار في حكم الضمان
 املا في وراه ذلك فيتحقق الاتسار انه يتحقق في الرد فكذلك في استحقاق
 الاجرة انتهى فلنحفظ قيل في ابله الاسر وش وعاد الدين في فصولها
 والاصح انه اي العقار يضمن بالبيع والشليم وكذا بالمحور في العقار
 الوديعه وبما الرجوع عن الشهادة بعد القضا وفي الاشياء العقار
 لا يضمن كالا في مسائل وعده هذه الثلاث واذ انقص العقار بكناه
 وزراعته ضمن النقص بالاجماع فيعطى ما زاد البذر وصحته في
 المحببة وعن الشفا مثل بذره وفي الضير فية هو المختار ولو ثبت له
 فلهه وتاممه في المحببة كما يضمن اتفاقا في النقلي ما انقص بفعله
 كما في قطع الاشجار ولو قطعها رجل اخر ومدم البنا ضمن هو لا القنا
 كما لو غصب عبدا واجره فنقص في مدة الاجارة بالاستعمال وهذا
 ساقط من نسخ الشرح لدخوله تحت قوله وان استغله فنقصه الا
 او اجر المستعار ونقص ضمن النقص او بصدق بمالقة من الغلة
 والابرة خلافا لابي يوسف كذا في المتن لكن نقل المصنف عن البرازية
 ان الغني تصدق بكل الغلة في الصحيح كما لو تصرف في المغصوب والوديعه
 بان باعه وبيع فيه اذا كان ذلك متعينا بالاشارة او بالشراء بدرايم
 الوديعه او الغصب ونقد هابغي بتصدق ببيع حصل فيها اذا كانا
 متابعين بالاشارة وان كانا متابعين فعلا ربيعة اوجه فاذنا
 اليها ونقد فكذا بتصدق وان اشار اليها ونقد غيرها
 او اشار اليه غيرها ونقد هاد اطلق ولم يشر ونقد هاد لا بتصدق في

الصور الثلاث عند الكرخي قبل وبه ينفذ والمختار والمختار انما لا يجل
 مطلقا كذا في المتن ولو بعد الضمان هو الصحيح كما في فتاوى النزول و
 اختار بعضهم الفتوى على قول الكرخي في زماننا الكثرة الحرام وهذا
 كله على قولها وعند أبي يوسف لا ينصد قتيبي منه كما اختلف الجلس
 ذكره الزبلي فيحفظ فان غصب عن الغصب وقال اسمه واعظم منافع
 اى اكثر مقاصده احتراز عن دراهم فبكرها بالاضرب فانه وان زال
 اسمه لكن يبقى اعظم منافع ولذا لا ينتطح حق المالك عنه كما في
 المحيط وغيره فلم يكن زوال الاسم مغنيا عن اعظم منافع كما ظنه
 مالا خسر وغيره او اختلط الغصب بملك الغاصب بحيث يمنع استيثاره
 كاختلاط بزه بيرة ويمكن بجرس كبره بشعيرة ضمنه ومملكه بلازل
 انتفاع قبل انضمامه اى رضا مملكه باذنا او ابراء وتضمن قاض
 والقياس حله وهو رواية فلو غصب ما فضعفه حتى صار منه بيا
 يتلعه حلالا في رواية وحراما على المعتمد صما الماداة الفساد كذا في
 التنوين بدل الاضافة اى شاة غيره ذكره ابن سلطان وطلحها او شيرا
 وطلحن براوزرعه وجعل جديد سيفا وصفر نينة والبناء على ساحة
 بالجيم خشبة عظيمة تنبت بالهند وقيمتها اى البناء اكثر منها اى من قيمة
 الساحة بمملكها البنى بالقيمة وكذا الوغصبار ضايفه عليها او غرس
 او ابتاعت دجاجة لؤلؤ او دخل البقر راسه في قدر او دوع فصيلة
 فكبر في بيت الودع ولم يمكن انخرجه لا يهدم الجدار او سقط ديناره
 في بحيرة غيره ولم يخرج الا بكس حله ونحو ذلك يتضمن صاحب الاكثر
 قيمة لاقل ولاصل ان الضرر لا يندبزال بالاخف كما في هذه الفتا
 من الاشياء ثم قال ولو ابتلع لؤلؤة فمات لا يشق بطنه لان حرمة
 الارضى اعظم من حرمة المال وقيمتها في تركه وجوزة الشقبة قياسا
 على الشق لاخراج الولد قلت وقد من في الجنايز عن الفسخ انه يشق ايضا
 فلا خلاف وفي تنوير البصائر انه لا يصح فيحفظ بكونه قيمه بالتا
 والبناء سواء فان اسطلما على شى جازوان تنازعا يباع البناء عليها ويتم
 الثمن بينهما على قدر مالهما شر بلائبة عن البرازية بقول ايراد الفتا
 نقض البناء ورد النصف اهله ذلك ان قضى عليه بالقيمة لا يجل وقبله
 قولان لتضييع المال بلا فائدة ونماه في الحجبة وان ضرب للجرن

درهما ودينارا وانما لم يملكه وهو لملكه نجانا خلافا لها فان زنج شا
 غيره ونحوها مما يוכל طرحها للمالك عليه واخذ قيمتها او اخذها و
 ضمنه نقصانها وكذلك لو قطع يدها او قطع طرف ذنبه غير مأكولة
 كذا في المتن قبل ولفظ غير سديد هنا قلت قوله غير سديد
 غير سديد لثبوت الخيار في غير المأكولة ايضا لكن اذا اختار ربتها
 اخذها لا يضمنه شيئا وعليه الفتوى كما نقله المصنف عن العارضة فلحفظ
 بخلاف طرف العبد فان فيه لارش او خرق نوبيا خرقا فاحشا وهو
 وهو ما قوت بعض العيين وبعض نفعه لأكلة فلو كله ضمن كلها وفي
 خرق ليس برنقصه ولو بقوت شيئا من النفع ضمنه النقطة مع اخذ
 عنه ليس غير لقيام العين من كل وجه ما لم يجد فيه صنعة او يكون
 ربوتها كاسطة الزبلي قلت ومنه يعلم جواب حادثة وفيه غصب
 حياصة فضة ممومة بالذهب فذال تمويهها بخير ما لكها بين تضمنها
 ممومة او اخذها بلائبة لانه تباع مستهلك ولو كان مكان الغصب
 شرا بوزنها فضة فلا رد لتعينها ولا رجوع بالنقصان للزوم الربا فافتها
 فقل من صرح به قال شيخنا ومن بنى او غرس في ارض غيره بغير اذنه
 امر بالقلع والرد ولو قيمة الساحة اكثر مما تركه للمالك ان يضمن له قيمة
 بناء او شجر امر بقلعه اى سحق القلع فتقوم بدونها ومع احدهما سحق
 القلع فيضمن الفضل ان نقصت الارض به اى بالقلع ولو زرعا
 يعتبر العرف فان اقسمو الغلة انصافا او ارباعا اعتبروا بالخارج لا
 للزرع وعليه اجر مثل الارض وانما في الوقف فيجب الحصة والاجر
 بكل حال فصولين غصب نوبيا فضعفه لاعتدائه للوان بل الحقيقة
 الزيادة والنقصان او سويقا فلتها قال المالك مخير ان شاء ضمنه قيمة
 ايض ومثل السوقي عبرة في المبسوط بالقيمة لتغيره بالقلع فلم يبق
 مثليا وسماء هنا مثالا لقيام القيمة مقامه كذا في الاختيار وقدنا
 قولين عن الحجبة وان شاء اخذ المصوغ والمثلوث وغرم ما زاد الصنع
 وغرم السمن لانه مثلى وقت انصاله بملكه والصنع لم يبق مثليا قبل
 انصاله بملكه لا من ارجحه بالماء بحجبه رد غاصب الغاصب المصوغ
 على الغاصب الاول يبرأ عن ضمانه كما لو هلك المصوغ في يد غاصب
 الغاصب فاذى القيمة الى الغاصب فانه يبرأ ايضا لقيام القيمة

مقام العين اذا كان قبضه القيمة معروفا بقضاء او بينة او تصديق
 المالك لا باقرار الغاصب الا في حق نفسه وغاصبه عمادية غصبيا
 ثم غصبه اخر منه فاراد المالك ان يأخذ بعض الضمان من الاول وبعضه
 من الثاني ذلك سراجية والمالك بالخيار في تضمين ايها الشاء
 واذا اختار تضمين احدهما لم يملك تركه وتضمن الاخر وقيل يملك عمادة
 الاجازة لا تلحق بالانلاف فلو تلف مال غيره نعديا فقال المالك
 اجرت اورضيت لم يبرأ من الضمان اشياء معزاة للبرازية لكن نقل لهم
 عن العمادية ان الاجازة تلحق بالافعال هو الصحيح قال وعليه فليحق لا
 لانه من جملة الافعال فيلحق كسر الغاصب تختب كسرا فاحشلا
 يملكه ولو كسره الوهوب له لم ينقطع الرجوع اشياء وفيها اجر الغاصب
 ورد اجرتها للمالك نظيب له لان اخذ الاجرة اجازة **فروغ** استعارة
 منشارا فانقطع في النشدر فوصله بلا اذن ماله انقطع حقه وعط
 الاستعارة قيمته منكسرا شرح وبائية ركب دار غيره لاطفاء حريق
 وقع في البلد فانهدم شئ بر كوبة لم يضمن لان ضرر الحريق عام فكان
 لكل دفعة جوهرة لا يجوز دخول بيت انتك الاباذنه الا في الغزو وفيها
 اذا سقط ثوبه في بيت غيره وخاف لو علم اخذه حفر قبره اذ فرس
 فيه اخر متنا فهو عاقل اذا اوجه ان الارض للحا فوله ثبت وله نبت
 وان مباحة فلة قيمة حفره وان وقف فكذلك ولا يكره للارض
 متسعة لان الحافر لا يدري بأي ارض يموت لا يجوز التصرف في مالك
 بلا اذنه ولا ولاية في مسائل مذكورة في الاشياء غصب حارة فيها
 جشيا فاكله الذئب ضمنه كما في معايا الوهبانية

وغاصب شئ كيف يضمن غيره	وليس له فعل مما يتغير بغير
وغاصب نهر ماله منه شرب	وهل يشتم نهر طاهر لا مطهر

فصل غيب بمحجة ما غصبه وضمن قيمته لما ملكه ملكه
 عندنا ملكا مستند الى وقت الغصب فتسلم له الاكساب الا الاولاد
 ملتقى والقول له يمينه لو اختلفنا في قيمته ان لم يبرهن المالك على الزيادة
 فان برهن او جسد فللمالك ولا تقبل بينة الغاصب لقيامها على
 في الزيادة هو الصحيح ينبغي ونقل الصرع عن البحر والجوامد لوقال القفا
 او المودع المتعقد لا اعرف قيمته لكن علمت انها اقل مما يقوله فالقول

للغاصب يمينه ويجبر على البيان فان لم يبين حلف على الزيادة
 فان نكل لزمته ولو حلف المالك ايضا على الزيادة اخذها ثم ان
 ظهر الغصبو فللغاصب اخذ ورفع قيمته اورده واخذ القيمة وهي من
 خواص كتابنا فلنحفظ فان ظهر الغصبو وهي اي قيمته اكثر مما ضمن او
 مثله اورده على الاصح عناية فالاولى ذلك قوله وفيه اكثر وقد
 ضمن بقوله اخذ المالك ورد عوضه او امضى الضمان ولا خيار للقفا
 ولو قيمته اقل للزومه باقراره ذكره الواسع نعم ملكه بالضمان فله
 خيار عيب وروية يجتبه ولو ضمن بقول المالك او برهانه او كوال القفا
 فهو له ولا خيار للمالك لرضاء حيث ادعى هذا المقدر فقط وانما
 الغاصب المغصوب فضته المالك نفذ بيعه وان حرز راي الغاصب
 لان تجرير المشتري من الغاصب في الاصح عناية ثم ضمنه لان
 الملك الناقص يكفي لنفاذ البيع لا العتق وزوائد المغصوب مطلنا
 متصل كمين وحسن او منفصلة كدروم امانة لا تضمن الا بالتعد
 او البيع بعد طلب المالك لانها امانة ولو طلب التصلة لا يضمن
 وما نفسته الجارية بالولادة مضمون ويجبر بولدها بقيمتها وبغيره
 ان وفه به والا فيسقط بحسبه ولومات وبالولد وفاكهة هو الصحيح
 اختيار ربه بامه مغصوبة اي غصبها فزها حاملا فانت بالولادة
 ضمن قيمتها يوم علق بخلاف الحرة لا يضمن بالغصب لبيضة ضام
 الغصب بعد فساد الرد ولوردها محمولة فانت لا يضمن وكذا
 لو زنت عنده فردها فجلدت فانت به علقه ولو زنت بها واستولها
 يثبت النسب والولد رقيق وروبو بخلافنا في الغصب استوفاهما
 او عطلها فانها لا تضمن عندنا ويوجد في بعض المتون ومنافع
 الغصب غير مضمونة للحل لكن لا يلايمه ما يات من عطف خمر السلم
 للحل مع انه احضر فندركه ثلاث فيجب اجر الشئ على اختيار المتأخر
 ان يكون المغصوب وقف السكنى او للاستغلال او مال يتيم الا في مثله
 سكت امه مع زوجها في داره بلا اجر ليس لها ذلك ولا اجر عليه ما كذا
 في الاشياء معزاة الوصايا القنية **قلت** ويستثنى ايضا كسرك شريك
 البيت فقد نقل المصرو وغيره عن القنية انه لا شيء عليه وكذا الاجنب بلا
 عقد وقيل ان البيت كالوقف انتهى **قلت** يمكن حمل كلا الفرعين

على قول المتقدمين بعد اجرته واما على القول المعتمد انها كالوقف
فنجب الاجرة على الشريك والزوج لكون سكن المرأة واجبة عليه وهو غائب
لدار البتيم فتلزمه الاجرة وبه افتى ابن نجيم وما في الصغير فنية من المقتضى
لواليتيم بقدر ربح المنع فلا اجر ولا فاعيلها غير ظاهر وعليه فهو عليه
لا عليها كما افاده في تنوير البصائر ثم نقل عن الحاشية ان مسألة الذمة
كسئلة الارض وان الحاضر اذا سكن فيها اذا كان لا يضرها فللغائب
ان يسكن قدر شريكه قالوا وعليه الفتوى او معدا اى اعمده صاحبه
للاستغلال بان بناءه لذلك واشترائه لذلك قيل واجره ثلاث
سنين على الكلا ولا يشاء لان الصغير الدار معدة له باجارته باجل
بنائها او شراؤها له ولا ياعداد البايع بالنسبة للمشتري ويشترط علم
المستعمل بكونه معدا حتى يجب الاجر وان لا يكون المستعمل مشهورا
بالغصب **قلت** ولو اختلف في العلم وعدمه فالقول له بيمينه
لانه منكر ولا خرمه مع قوله شيخنا وموت رب الدار وسيعه يبطل
الاعداد ولو بئى لنفسه ثم اراد ان يعيده فان قال بلسانه ونجبر
التاسع جاز ذكره المصنف في المعد للاستغلال فلا ضمان فيه اذا
سكن بناه بملك بيت سكنه احد الشركاء في الملك ولو لبتيم على ما
مر عن الفقيه فنتبه اما في الوقف اذا سكنه احدهما بالغلبة بالا اذن
لزم الاجر وعقد بيت الرهن اذا سكنه المرهون ثم بان للغير معد الاجر
فلا شيء عليه بغير لجر الغاصب احدهما فحق التاجر السحق بالجر مثل ولا يلزم
الغاصب لاجر بل يرد ما قبضه للمالك اشياء وفيه وفي الشريك لا يضمن
وينظر ما لو عطل النفع هل يضمن الاجرة كما لو سكن وبخلاف خبر
المسلم وخزيرة بان اسم وعمله بده اذا تلفها مسلم او ذمي فلا ضمان
وضمن المثل للمسلم قيمتها لان الخمر في حقنا قيمتها كما لو كان الذي
والمثل غير الامام او مامون يرى ذلك عقوبة فلا يضمن ولا الوق
خلاف المحدث مجتبه ولا ضمان في مئة ودم اصابا بخلاف ما لو اشترى
اي الخمر من اي الذي وشربها فلا ضمان ولا يضمن لانه فعله بتسليط
بايعه بخلاف غصبها مجتبه وفيه تلف ذمي حمدي ثم اسما
او احدهما لا شيء عليه الا في رواية عليه قيمة الخمر غصب خمر مسلم فحلها
بما لا قيمة له كخطة وعلل بسير لا قيمة له او تسمى غصب خمر مسلم مئة

فدفعه به بما لا قيمة له كتراب وشمل خذها المالك بخانا ولكن
لو اتلفها ضمن لا يضمن في شرح الوهباني يضمن قيمته
مدبوغا واعتمده في الملتقى ولو ظلمها بذي قيمة كالحق الكثير والمثل
ملكه ولا شيء عليه لما لكه خلافا لهما ولو دفع به بذي قيمة كترط
وعقصر الجبل اخذ المالك ورد ما زاد الدفع وللغاصب حب
حتى ياخذ حقه ولو اتلفه لا يضمن كما لو تلف ولا ضمان بان اتلف
البيت ولو ذمي ولا بان اتلف منزله النسيبة عمدا ولو لم يسمه
طعنه لان ولاية الحاجة ثابتة وضمن بكسر معوض كبير الميم الله هو
ولو كذا فزان كالب قيمته خشبا صنوتا صالحا لغير الله هو وضمن
القيمة لا المثل بارقة سكر ومنصف سيجي بيانه في الاشربة وصححها
كلها ووافقا لا يضمن ولا يصح بيعها وعليه الفتوى متفق ودرر وزكي
وغيرها واقرة المص واما طبل الخثرة زاد في خطر الخلاصة والضيعة
والدفع الذي يباح ضربه في العرس فضمنون اتفاقا كالأمة الفتي
ونحوها ككبتش بطوح وحامة طيارة وديك مقاتل وعبد خصة من
يجب قيمتها غير صالحة لهذه الامور ولو غصب ام ولد فهدى ذلك
لا يضمن بخلاف موت المدبر لتقوم المدبر دون ام الولد ولا يضمنها
لتقومها محل قيد عبد غيره او رباط ذبته او فتح باب اصطبلها او
فحص طائره فذهب هذه المذكورات اوسع الى سلطان بمن يؤذيه
ولحال انه لا بدفع بل ارفع الى السلطان اوسع بمن يباشر الضيق و
لا يمنع نهيه او قال سلطان قد يغرم وقد لا يغرم فقال انه
وجد كثيرا فقرمه السلطان شيئا لا يضمن في هذه المذكورات
ولو غرم السلطان البتة بمثل هذه التعايب ضمن وكذا يضمن
اوسع بغير حق عند من رزق له اي للشيء اوبه بغيره وعزز ولو لشيئا
عبد اطول بعد عتقه ولو مات البتة فلا سعي به ان ياخذ قدر
الخسران من تركته هو الصحيح جواهر الفتاوى ونقل المصنف انه لو مات الشكو
عليه بسقوطه من سعي لمخوفه غرم الشكا دية لو مات بالضرب
لمدوره وقد مر في باب السرقة امر شخص عبد غيره بالابقا وقال
له اقتل نفسك ففعل ذلك وجب عليه قيمته ولو قال له اتلف مالي
مولاي فالتلف لا يضمن الامر والفرق ان بامر بالابقا والقتل

صار غاصبا لانه استعمله في ذلك الفعل وبامره بالانلاف لا يصير
غاصبا للمال بل للعبد وهو قائم لم يتلف وانما التلف بفعل العبد و
اعلم ان الامر لضمان عليه بانه لا يملك في سنة اذ كان لا مرسلا لنا اولا
او شيئا او الما مورصينا او عبد امره بانلاف مال غير سيده وانا
امر به بحفر باب في حائط الغير عدم الحافر ورجع على الامر شابه
استعمل عبد الغير لنفسه يان ارسله في حاجته وان لم يعلم انه عبد
وقال ذلك العبد الذي استعمله لانه تضمن قيمته ان هلك
العبد عمادة وفيها جاء رجل اخر وقال اني حرفا استعملني في عمل
فاستعمله فهلك ثم ظهر انه عبد ضمنه علم ولم يعلم هذا اذا
استعمله في عمل نفسه ولو استعمله لغيره او في عمل غيره لضمان عليه
لانه لا يصير به غاصبا لقوله لعبد ارق النخوة وان اثار الشتم تلك الكلمات
فقط لم يضمن الامر ولو قال لاناكله انت وانا ضمن قيمته كله
لانه استعمله كله في نفسه غلام جاء الى فساد وقال افسدته
ففسد ففسد معتادا فغيره بالاولى فانت من ذلك ضمن قيمته
العبد عاقلة الفضاة وكذلك الحكم في الصبي نجب دينة على قلة
الفضاء عمادية **فروع** غصبي ومعه مال المولى صار غاصبا للمال
ايضابل فالوايضمن شابه تبع الضمان عنه بخلاف الحر عمادية فلو ان

ولو يضمن الحرفات بضمن نقصا	ولو يضمن القران او شاخ بذكر
ولو علم الدال قيمة سلعة	فقوم للسلطان انقص بخسر
ومتلف احد فردين يملك	بقية والمجموع منه بخسر

قلت وعن ابي يوسف لا يضمن الا الخلف التي تملكها وفي البرزنية
هو المختار وارقة الشرب لا الى وذكر ما يفيد ان السلطان ليس بقيد
وانه ينبغي القول بضمن النفس ايضا سيما في استبدال وقف ومال
يتيم فيلحفظ **كتاب الشفعة** مناسبه تملك مال الغير
بغير رضاه في لغة الضم وشرعا تملك البقعة جبرا على الشري
بما قام عليه بمثله لو مثليا او الا في قيمته وسببها اتصال ملك النفع
بالشري بشركة وجوار وشرطها ان يكون للحل عقار اسفلا كان
او علوا وان لم يكن طريقه في السفلى لانه التحقيق بالعقار بماله من خولق
در **قلت** واما ما جزم ابن الكمال في قول بانه فيه من ان البناء

اذا بيع مع خولق لم يحن بالعقار فزده بنجنا الرقبة فافته بعد مهاب
تبع للبرازية وغيرها فلحفظ وركنها اخذ الشفعة من احد المتعاقدين
عند وجوب سببها وشرطها وحكمها جواز الطلب عند تحقق الشب
ولو بعد سنين وصفتها ان لاخذ بها بما نزل شرعا مبتدأ فثبت
بها ما يثبت بالشرك كالزاد بخيار روية وعيب بخلاف بيع
ولو فاسد انقطع فيه حق المالك كاياسة او بخيار الشري وتستر
بالاشهاد في حمله اي طلب المؤنة فلا تبطل عبده وتلك بالاشد
بالتراض او بقضا الشفعة عطف على الاخذ لتبوت ملك الشفعة
يجوز الحكم قبل الاخذ كما خره من الاخذ وبقدر رؤس الشفعة
لا الملك خلافا للشفعة الخلط متعلق نجب في نفس البيع ثم ان يكن
او سلم له في حق البيع وهو الذي قاسم وبقيت له شركة في حق العقار
كالشرب والظرف خاصين ثم فسد ذلك بقوله كتب نهر صغير
لا يجري فيه السفن وطريق لا ينفذ فلو عامين لاشفعة بها بيانه
شرب نهر مشترك بين قوم يرضيهم منه بيعت ارض منها
فلكل هل الشرب الشفعة فلو انهم عاموا والسلة بحالها فالشفقة
لجار الملاصق فقط ثم لجار ملاصق ولو ذمنا او ما ذونا او مكابا
بابه في سكة اخرى وظهر دراهم لظهورها فلو يابيه في تلك السكة فهو
خلف كما مر وواضع جذع على حائط وشريك في خبثه عليه
جار ولو في نفس الجدار وشريك ملته **قلت** لكن قال المصنف ولو كان
بعض الجيران شريكا في الجدار لا يتقدم على غيره من الجيران لان
الشركة في البناء المجرد دون الارض لا يستحق بها الشفعة وفي شرح
المجمع وكذا الجار المقابل في السكة الغير النافذة الشفعة بخلاف
النافذة اسقط بعضهم حقه من الشفعة بعد الفضا فلو قبله فلن
يخافه اكل لزال الزحمة ليس لمن يخذ نصيب التارك لانه
بالقضا قطع حق كل واحد منهم في نصيب الآخر فيلحق ولو كان
بعضهم غائبا يقضه بالشفقة بين الحاضرين في الجميع لاحتمال
عدم طلبه فلا يؤثر بالشك وكذا لو كان الشريك غائبا فطلب الحاضر
يقضه له بالشفقة كلها ثم اذا حضر وطلب قصه له بها فلو مثل
الاول قصه له بنصفه ولو فوقه في كله ولو دونه منعه خلاصة

اسقط الشفع الشفعة قبل الشراء بصح لفقد شرطه وهو البيع
 اراد الشفع اخذ البعض وترك البيع لم يملك ذلك جبر على الشري
 لضرر تفريق الصفقة ولو جعل بعض الشفعة نصيبه لبعض لم يصح
 وسقط حقه به لعارضه ويقسم بين البقية بل لو طالع الشري كان
 النصفين ان يسخفه فقط بطلت شفعة اذ شرط صحتها ان يطل
 الكل كما بسطه الزيلعي فيلحظ وصح بيع دور مكة فنجب الشفعة فيها
 وعليه الفتوى **باب قلت** ومفاد صحة اجارتهما بالاول وقد
 قدمناه فيلحظ لكنه بكرة وسحقه في المظروف فيها وبصح الطلب
 من وكيل الشراء ان لم يملك الموكلة وان سلم لا وبطلت هو المخار
 ولا شفعة في الوقف ولاله فازل ولا يجوز شرح وجانية خلافا
 للخالصة والبرازية ولعلنا ساقة قاله المصنف **قلت** وحمل شيخنا
 الركني الاول على اخذ به والشفعة اخذ بنفسه اذ ابيع في الفضيض
 حق الشفعة ينبني على صحة البيع انتهى ففاد ان مالا يملك من الوقف
 مجال لا شفعة فيه وما يملك مجال فيه الشفعة اذ ابيع واما اذ ابيع
 بجواره او كان بعض البيع ملكا وبعض وقف فواو بيع الملك فلا شفعة
 للوقف والله اعلم **باب طلب الشفعة** ويطلبها الشفع
 في مجلس علم من مشرا ورسوله وعدل او عدد بالبيع وان
 امتد المجلس كالمخيرة هو لا يصح د رر وعليه المتون خلافا لما في جوامع
 الفتاوى انه على الفور وعليه الفتوى بلفظ يفهم طلبها كطلب الشفعة
 ونحوه كانا طالبا او طالبا وهو يستحق طلب المؤبقة اي المبادرة
 والاشهاد فيه ليس بالازم بل المخالفة للجود ثم يشهد على البائع والفتا
 في يده او على المشتري وان لم يكن زائدا لانه مالك او عند العقار
 فيقول اشترى فلان هذه الدار وانا شفيعها وقد كنت طلبت
 الشفعة واطلبها الان فاشهد واعليه وهو طلب اشهاد وليست طلب
 تقرير وهذا الطلب لا بد منه حتى لو تمكن ولو بكتاب او رسول
 ولم يشهد بطلت شفعة وان لم يتمكن منه لا تبطل ولو شهد طلب
 المؤبقة عند احد هو لا كفاه وقام مقام الطلبين ثم بعد هذين
 الطلبين يطلب عند قاض فيقول اشترى فلان دار كذا وانا شفيعها
 بدار كذا لوقال بسبب كذا كذا في السنة لشم الشريك في نفس البيع

فمريم الدار لهذا الوقبضها المشتري وطلب الخصومة لا يثبت
 عليه وهو يتحى طلب تملك وخصومة وبتاخير مطلقا بعد اذ
 وبغير شهر او اكثر لا تبطل الشفعة حتى يسقطها بلسانه به بشفة
 وهو ظاهر المذهب وقيل بشفة بقول محمد ان اخره شهر بلا غدر بطلت
 كذلكه المشتري بشفة دفعه للضرر قلنا دفعه برفعه للخصم اليامر
 بالاختار والترك واذ اطلب الشفع سال الخصم المخيم عن ملكه
 الشفع لما شفيع به فان اقربها اي يملكه ما يشفيع به او تكمل عن الملك
 على العلم او برهن الشفع انها ملكه ساله عن الشراء هل اشترى
 ام لا فان اقربه او تكمل عن البين على الما صل في شفعة الخليط او على
 الشفع شفعة الجوارح لا الشافعي كما مر في كتاب الدعوى او برهن
 الشفع قضاه بهما هذا اذ لم ينكر المشتري طلب الشفع الشفعة
 فان انكر فالقول له بيمينه ان كمال وان لم يحضر الثمن وقت الدعوى
 واذ قضى لزمه احضاره وللمشتري حبس الدار بقضائه فلو قيل للشفيع
 اي بعد القضاء واما قبله فبطل عند محمد لعدم التاكيد ذكره الزيلعي
 ان الثمن فاحرم تبطل شفعة الخصم الشفع المشتري مطلقا
 والبايع قبل التسليم الاول بملكه والشفيع يدينه ان كمال ولكن لا تنفع
 البينة عليه حتى يحضر المشتري لانه المالك وبفصح بحضوره ولو سلم
 للمشتري لا يشترط حضور البايع لزوال الملك والبد عنه ان كمال
 ويقضى القضاء بالشفعة والعصدة لضمان الثمن عند الاستحقاق
 قبل تسليم البيع الى المشتري والعصدة على المشتري لو بعده لما مر
 للشفيع خيار الرؤية والعيب وان شرط المشتري البراءة منه دون
 خيار الشرط والاجل اختيارا وفي الاشياء الشفعة بيع في كل احكام الا في
 ضمان الغرر وللجبر وان اختلف الشفع والمشتري في الثمن و
 الدار مقبوضة والثمن منقود صدق المشتري بيمينه لانه منكر
 ولا يتحلفان فان برهن الشفع الحق لان بيئته ملازمة اذ على المشتري
 من اودع بايعه اقل منه بلا قبضه فالقول له اي للبايع ومع قبضه
 للمشتري ولو عكس ابعد قبضه القول للمشتري وقيل به يتحلفان
 واي لكل اعتبار قول صاحبه وان خلف ابيع البيع وياخذ الشفع بما
 قال البايع ملتقى وحظ البعض يظهر في حق الشفع فباخذ بالبقيا

على البيع

وكذا هبة البعض الا اذا كانت بعد القبض شبهة وحظ الكل والزيادة
لا في اخذه بكل المسمى ولو حظ النصف ثم النصف ياخذ بالنصف
الاخير ولو علم انه شره بالنصف ثم حظ البائع مائة فله الشفعة كما
لو باعه بالنصف ثم زاد البائع له جارية او متاعا فنية وفي الشراء
بمئة ولو حكما كالحرف في حق السلم ان كان ياخذ بمئة وفي الشراء بالبقي
بالقيمة فحيز عقار يعقار ياخذ الشفع كالأمن العقارين بقيمة الأرض
وفي الشراء بمن مؤجل ياخذ بحال أو طلب الشفعة في الحال
واخذ بعد الاجل ولا يتجمل ما على المشتري لو أخذ بحال ولو سكت عنه
فلم يطلب في الحال وصبر حتى يطلب عند طول الاجل بطلت شفعه
خلافه لا بغير يوسف وياخذ بمثل الخمر بقيمة الخنزير ان كان البائع
والمشتري والشفيع ذمتا لا بد ان يكون البائع ايضا ذمتا ولا بد
البيع فالنبت الشفعة ان كان مغزا للمبوط وياخذ بغيره
لما مر لو كان الشفع مسلما لنعته عن تملكها وتملكها ثم قيمة الخنزير
هنا قائمة مقام الدار لا مقام الخنزير ولذا لا يجرم تملكها بخلاف
المروور على العاشر وطريق معرفة قيمة الخمر والخنزير بالرجوع الى ذي السلم
او فاسق ثاب ولو اختلف في القول للمشتري عناية وياخذ الشفع
بالثمن وقيمة البناء والغرس مستحقة القلع كما مر في الغصب **قلت**
انما لو دمنها بالوان كثيرة او طلالها بجزء من خير الشفع بين تركها
واخذها واعطا ما زاد الصنف فيها تعذر نقضه ولا قيمة لنقضه
بخلاف البناء حاوي الزاوية وسبحي لوني المشتري او غرس او كلف
الشفيع المشتري قلعها وعزلها ان شاء ياخذ بالثمن وقيمة البناء
والغرس او ترك وبه قال الشافعي ومالك قلنا بئني فيما غيره في حق
اقوى ولذا تقدم عليه فينقضه كما ينقض الشفع جميع بقصر فانه
اي المشتري حتى الوقف والسجد والمقبرة والمبنة زبلي وزاوية
وانما الزرع فلا يعلق اسما لانه له نهاية معلومة ويجب بالاجر
ورجع الشفع بالثمن فقط لان اخذ بالشفعة ثم نفي او غرس ثم استخف
ولا يرجع بقيمة البناء والغرس على احد لانه ليس بمعدور بخلاف المشتري
وياخذ بكل الثمن ان خرب او جف الشجر بلا فعل الحد والاصل ان الثمن
يقابل الاكل الوصف وهذا اذا لم يبق شيء من نقض او غيب

فلو يبيع واخذه المشتري لا انفصاله من الارض حيث لم يكن تبعا
للارض يسقط حصته من الثمن فيقسم الثمن على قيمة الدار يوم العقد
وعلى قيمة النقص يوم لاخذ زبلي **قلت** ولو لم ياخذ المشتري كان
هلك بعد انفصاله لم يسقط شيء من الثمن لعدم حبه اذ هو
من التوابع والتوابع لا يباع بلها من الثمن وبالاخذ بالشفعة تكون
الصفقة الى الشفع فقد هلك ما دخل تبعا قبل القبض ولا يسقط
بمثله شيء من الثمن قاله شيخنا بخلاف ما اذا تلف بعض الارض
بغرق حيث يسقط من الثمن بحضته لان الغايث بعض الاصل
زبلي وياخذ بحصة العرصة من الثمن ان نقض المشتري البناء
لانه قصد الانلاف وفي الاول اربعة سماء وبيع الثمن
على قيمة الارض والبناء يوم العقد بخلاف انه دمه كما مر لنقصه
بالجس ونقص لا يجني كنقضه اي المشتري والنقص بالكسر النقص
له اي المشتري وليس للشفيع اخذه لزوال التبعية بانفصاله
وياخذ بغيرها اسما لان انفصاله ان ابتاع ارضا ونحوها ونحوها
بعد الشراء في يده وان جده المشتري فليس للشفيع اخذه لما مر
او هلك باقية سماء ووقد اشترى اياها بغيرها سقط حصته من
الثمن في الاول اي شرها بغيرها وبكل الثمن في الثاني الحدونه بعد
القبض فقص بالشفعة للشفيع ليس له تركها شرح وصاينة لنحويل
الصفقة اليه بخلاف ما قبل القضاء الطلب في بيع فاسد وقت
انقطاع حق البائع اتفاقا وفي مبة بعوض مشروط ولا شيء في
وقت التقا بضر وفي بيع فضولي او بخيار بايع وقت البيع عند
الشفاعا ووقت الاجازة عند الثالث وبخيار مشتر وقت البيع اتفاقا
يجب من لم ير الشفعة بالجور كالشفاعا مثلا طلبها عند حاكم براه
بقول له هل تعتقد وجوبها ان قال نعم اعتقد ذلك حكم له
بها والا يفتد لا يحكم منية وببذارية **فروع** اخر الشفع يجب
الطلب لكون الشفع الا يراها فهو معدور وكذا لو طلب من الشفع
احصاه فامتنع بخلاف سبت اليهودي كما ياتي في شري ارضائنا
وفهم تراها وياعه بمائة مثله اخذها الشفع بالشفعة اخذها
بخسين لان ثمنها يسقط قيمة الارض يوم الشراء قبل رفع التبر

وعلافة التراب الذي باعه وهما سواء ولو كسرها كما كانت فالجواب
 لا يتفاوت ويقال المشتري ارفع ما كسبت فيها فهو ملكك كما هو
 الزاوية وفيه شره دار الى الحصاد فليس الشفع ان يجعل الثمن
 ويأخذها بالشفعة لانه ملكها ببيع فاسد انتهى **قلت** ويجوز
 انه لا شفعة فيما بيع فاسدا ولو بعد القبض لاحتمال الفسخ **نعم**
 اذا سقط الفسخ بينا، ونحوه وجبت وفي البسوط المبة بشرط العوض
 انما ثبت الملك للموهوب له اذا قبض الكل فلو وهب دارا على عوض
 الف درهم فقبض احد العوضين دون الاخر ثم سلم الشفع الشفعة
 فهو باطل حتى اذا قبض العوض الاخر كان له ان يأخذ الدار بالشفعة ما
باب ما ثبت في فيه اوله ثبت لان ثبت قصدا
 الا في عقار ملك بعوض خرج الحبة هو مال خرج المهر وان لم
 يكن بقصد خلافا للشفعة كحي اي بيت الرخي مع الرخي نهاية وخام وبير
 ونهر وبيت صغير لا يمكن قسمه لانه عرض بالسكون ما ليس بعقار
 فيكون ما بعده من عطف الخاص على العام وفلك خلافا للمالك
 وبنوا وتخل اذا بيعا قصدا ولو مع حق الفرض خلافا لما فيه من الكمال
 لمخالفة المنقول كما افاده شيخنا الرضوي ولا في ارض وصدقة وهبة
 لا بعوض مشروط ودار قسمت او جعلت اجرة او بدل خلع وعنف
 او صلح عن دم عمدا ومصدروا ان قبل بعضها الى الدار مال لان في
 البيع تلبيح فيه واوجباها في حصة المال ودار بيعت بخيار
 البائع ولم يسقط خياره فان سقط وجبت ان يطلب عند سقوط الخيار
 في الصحيح وقبل عند البيع وصح وبيعت الدار بيعا فاسدا ولم يسقط
 فسخه فان سقط حق فسخه كان بئ المشتري فيها ثبت الشفعة
 كما مر ورز بخيار رؤية او شرط او عيقضا متعلقا بالخير فقط
 خلافا لما زعمه المصنف بالذرة بعد ما سلمت اي اذا بيعت وملك
 الشفعة ثم رد البيع بخيار رؤية او شرط كيف كان او بيعت بقبض
 فلا شفعة لانه في البيع بخلاف الرد بعيب القرض لا قضاء
 او باقالة فان له الشفعة لان الرد بعيب لا قضاء والاقالة بمنزلة
 بيع مبتدأ وثبت الشفعة للعبد الماذون المستغرق بالدين لحاطه
 الذين يرقه وكسبه ليس بشرط ان كان في بيع سيده وثبت

لسيده في مبيعه بنى على ان الاخذ بالشفعة بمنزلة الشراء
 وشرا احدهما من الاخر يجوز وثبت لمن شري اصاله او وكالة او
 اشترى له بالوكالة وفائدة انه لو كان المشتري او الموكل بالشراء
 شريكا والمداير شريك اخر فلها الشفعة ولو هو شريكا والمداير
 جاز فالشفعة للجار مع وجوده لا شفعة لمن باع اصاله او وكالة
 او بيع له اي وكلا البيع او ضمن الدرك والاصل ان الشفعة تبطل
 باظهار الرغبة عنها **باب ما يبطلها يبطلها ترك**
 طلب المواثبة تركه بان لا يطلب في مجلس خبر فيه بالبيع ان كمال ونقد
 ترجحه او ترك طلب الاشهاد عند عقار او ذي بد لا الاشهاد عند
 طلب المواثبة لانه غير لازم مع القدرة كما مروى يبطلها تسليمها
 بعد البيع علم بالتقوط ولا فقط لا قبله كما مروى وتسليمها من ابي
 خلافا لما روي فيما بيع بغيره او قبل منة الوكيل يبطلها اذا سلم الشفعة
 او اقر على الموكل بتسليم الشفعة صح لو كان التسليم او الاقرار عند
 الفسخ والام ببيع لكنه يخرج من المحصورة وسكوت من يملك التسليم
 تسليم ويبطلها صلحه منها على عوض غير الشفع لما ياتى وعليه
 رده لانه رشوة ويبطلها بيع شفعة بمال ولا يلزم المال وكذا الكفالة
 بخلاف القود ولو صالح على اخذ نصف الدار بيعت الثمن صح ولو
 صالح على اخذ بيت بمحضته من الثمن لاجلها لالثمن عند الاخذ
 ولا تسقط شفعة ويبطلها موت الشفع قبل الاخذ بعد الطلب
 او قبله ولا تورث خلافا للشفعة ولو مات بعد القضاء تبطل
 لا يبطلها موت المشتري لبقاء الشفع ويبطلها بيع ما يشفع به
 قبل القضاء بالشفعة مطلقا علم ببيعها او لا وكذا لو جعل ما يشفع
 به مسجد او مقبرة او وقف مسجلا ودرر ولو باع بشرط الخيار لفسخ
 لا يبطل البتة السبب ويبطلها شراء الشفع من المشتري فلم يرد
 او مثله اخذها منه بالشفعة بالعقد الاول والشفعة بخلاف ما
 لو اشترها ابتداء حيث لا شفعة لمن دونه وكذا يبطلها ان اشترها
 او ساومها بيعا او اجارة ملتقى او طلب منه ان يولي عهده الشراء
 او ضمن الدرك مستدرك بما مر ايضا فتبطل في الكل لدليل الاطرش
 زيل في قبل الشفع انها بيعت بالف فسلم ثم علم انها بيعت باقل

اوب بر او شعير او عددى متقارب قيمته الف او اكثر فله الشفعة
 ولو بان انها بيعت بدنانير او بغير وض فيمنها الف فلا شفعة
 والفرد بينهما ان هذا قمتى وذلك مثلى فربما يسأل عليه وان كثر
 ولو علم ان المشتري زيد فسلم ثم بان انه بكر فله الشفعة ولو علم ان
 ان المشتري هو مع غيره كان له اخذ نصيب غيره لهدم التسليم
 في حقه ولو بلغه شراء النصف فلم يتم بلفه شراء الكل فله الشفعة
 في الكل وفي عكسه بان اخبر بشراء الكل فلم يتم بلفه شراء النصف
 لا شفعة له على الظاهر لان التسليم في الكل تسليم في كل اجزاءه
 بخلاف عكسه ثم شرع في الميل فقال وان باع رجل عقارا الاذرع
 مثلا في جانب حد الشفع فلا شفعة لعدم الاتصال والقول
 بان نصيب ذراع اسوس هو وكذا لا شفعة لو وهب هذا القدر
 للمشتري وقبضه وان ابتاع سهامه بثمن ثم ابتاع بغيرها فان
 الجارية في السهم الاول فقط والبقية للمشتري لانه شربك وحيلة
 كله ان يشتري الذراع والسهم بكل الثمن الادرهما ثم الباقى بالثمن
 وليس له تخلفه بالله ما اردت به ابطال سفته وله تخلفه بالله
 ان البيع الاول ما كان نتيجة مؤيد زاده مغزى للوجيز وان ابتاع
 بثمن كثير ثم دفع ثوبا عنه فالشفعة بالثمن لا بالثوب فلا ريب
 فيه وهذه حيلة نعم النيك والمجار لكنها تضرب بالبيع اذ يلزمه
 كل الثمن اذا استحق المنزل فالاولى بيع دراهم الثمن بدنانير ليل
 الصنف اذا استحق وحيلة اخرى احسن واسهل وفي المتعارفة
 في الامصار ذكرها بقوله وكذا لو اشترى بدراهم معلومة بوزن او شاة
 مع قبضة فلوس شير اليها وجهل قدرها وضيع الفلوس بعد القبض
 في المجلس لان جهالة الثمن تمنع الشفعة **در رقلت** ونحوه في الضم
 وينبغي ان الشفع لو قال انا اعلم قيمة الفلوس وشك كذا ان ياخذ
 بالذراهم وقيمتها كما لو اشترى دارا بغير ثمن او عقارا لشفيع اخذها بيمينه
 كما مر قاله المصنف نقل عن مقطعات الظهيرية ما وافقه **قلت**
 ووافقه في تنوير البصائر وافرقة شيخنا لكن تعقبه ابنه في زواجر
 الجوهر بانه مخالف للاول وما في المتن والشرع مقدم على
 الفتاوى كما مر مرارا انتهى وقد مثا انه لا شفعة فيما بيع فاسدا

ولو بعد القبض لاحتمال الفسخ نعم اذا سقط الفسخ بالبنا ونحوه
 وجبت وانما علم نكره الحيلة لاسقاط الشفعة بعد ثبوتها وفاقا
 لقوله للشفيع اشتره من ذكره البرزلى وانما يدفع ثبوتها ابتداء
 فعند ابى يوسف لا نكره وعند محمد نكره ويقتضى بقوله ابى يوسف
 الشفعة فيته في السراينة بما اذا كان الحار غير محتاج اليه واستحق
 محنة الاشياء وبضده وهو الكراهة في الزكاة والخم واية النجدة مؤيد
 والاجلة موجودة في كلامهم لاسقاط الحيلة بترزية قال
 وطلبنا كثيرا فلم نجدها اذا اشترى جماعة عقارا او البائع واحد
 يتعددا لاخذ بالشفعة بتعدد دم فلف الشفع ان ياخذ نصيب
 بعضهم ويترك الباقى بعكسه وهو ما اذا تعدد البائع واتحد
 المشتري فلا يتعددا لاخذ بها بل ياخذ لكل او يترك لان فيه تفرق
 الصنف على المشتري بخلاف الاول لقيام الشفع مقام احدم فلم
 تتفرق الصنفه بل افرق بين كونه قبل القبض وبعد ستمى لكل بعض
 ثمن او ستمى لكل جملة لان العبرة لاتحاد الصنفه لا لاتحاد الثمن و
 اعلم انه لو طلب الحصص فهو على شفعة ولو اشترى دارين وقرين
 بمصرين صنفه اخذها شفعهما معا او تركها للاحداها ولو احدا
 بالشرق والاخرى بالمغرب شرح بجمع وياته والمعتبر في هذا
 الى العدد والاتحاد العاقد لتعلق حقوق العقد به دون المالك
 فلو وكل واحد جماعة فلف الشفع اخذ نصيب بعضهم اشترى نصف
 دار غير مقسوم فقام المشتري البائع اخذ الشفع نصيب المشتري
 الذى حصل بالقسمه وان وقع في غير جانب على الاصح وليس له ان ينفذ
 نقضها مطلقا سواء قسم بحكم او رضا على الاصح لان ثمن تمام
 القبض حتى لو قام الشريك كان للشفيع النقص كما ذكره بقوله بخلاف
 ما اذا باع احد الشريكين نصيبه من دار مشتركة وقاسم المشتري الشريك
 الذى لم يبيع حيث يكون للشفيع نقضه كنقصه ببيعه وهبه كما
 لو اشترى اثنان دارا وهما شفعان ثم جاء شفع ثالث بعد ما اقتما
 بقضاء او غيره فله ان ينفذ الشفع ان ينقض القسمه ضرورة صيرورة
 النصف ثلثا شرح وهبانيه اختلف الحار والمشتري في ملكية
 الدار التي يسكن فيها الشفع الذى هو الحار فالقول للمشتري لانه ينكر

استحقاق الشفعة والحار بخلفه أي بخلف المشتري على العام عند أبي
 وبه يفتر كما لو انكر المشتري طلب الموانة فإنه يملك على العام وإن
 انكر المشتري طلب الأشهاد عند لقائه خلف المشتري على البات
 لأنه يحيط به علمه ولا قول حاوي الزهري ولو بغيره فبينة
 الشفعين حق وقال أبو يوسف بينة المشتري **فدفع** باع ما
 في اجارة الغير وهو شفيعها فان اجاز البيع اخذها بالشفعة والا
 بطلت الاجارة وان رد هاشك لطفه والاب يبيع له الشفعة ولو في
 كالأب **قلت** لكن في شرح الجمع ما يخالفه فنبت لو كانت دار التبع
 ملاصقة لبعض البيع كان له الشفعة فيما لا صفة فقط ولو في غير
 الصفة الإبراء العام من الشفعين يبطلها قضاء مطلقا لا ديانة
 ان لم يعلم بها اذا بيع المشتري البناء فجاء الشفعين خير ان شاء اعطاه
 ما زاد الصبي وترك آخر لما طلبه لكونه الفضيحة لا يراها فهو معذور
 يهودي سمع بالبيع يوم السبت فلم يطلب لم يكن عذرا **قلت** يؤخذ
 منه ان اليهودي اذا طلب حصته من القضا احضاره يوم سبته فإنه
 يكتفه الحضور ولا يكون سبته عذرا وهو واقعة الفتوى قاله السر
قلت وفي واقعات الحاشا انه عني الشفعين على المشتري انه اصاب
 لا بطلها بخلف وفي الوصاية خلافه **قلت** وستذكره الا في النص
 في حاشيته للاشياء يده بما لا يزيد عليه فيحفظ تعليق ابطالها بالنظر
 جائز له دعوى في رقية الذار وشفعة فيها بقول هذه الدار داري
 وانا اذ عيرها فان وصلت الي والافان على شفعة فيها استولى الشفع
 عليها بلا قضاء ان اعتمد على قول عالم لا يكون ظاهرا ولا كان ظاهرا
 اشيا على عدد الرؤوس العقل والشفعة واجرة القسام والطريق اذا
 اختلفوا فيه الكل في الاشياء لا شفعة لم يرد عناية صفة شفعين الاولى
 له لا تبطل شفعة وان نص القضا فيما يطلبها جاز هو من تركه ما وله
 شفعين غائب فاعترض الامتار فاعطاه المشتري شهة ان الشفعين واخذ
 ان الاشجار وقت القبض مثمرة سقط بقدره ولا لأنه لا حصنة
 له من الثمن حينئذ مؤيد زاده معزيا بالواقعات المشاورة الوصاية

ويناخذ فيما يشترى لصغيره	اب ووصية للبالغ يؤخذ
وليس له تفرق دارين بيعتا	ولو غير جاز فالتفرق اجدر

وما خسر سقاط التخييل سقطا وتخليفه في الفكر لا شك انكر
كتاب **القسم** مناسبة ان احدا لشترين اذ اراد
 الا فتراق باع فنجب الشفعة او قسم في لغة اسم للاقسام كالقضاء
 لاقتداء وشرا جميع نصيب شرا له في مكان معين وسببها طلب
 الشرا او بعضه لا تنفع بملكه على وجه الخصوص ولو لم يوجد طلبهم
 لا ينفع القسم وركنهما هو العقد الذي يحصل به الافراز والتمييز بين
 الانصبا كجمل وذرع وشرطها عدم ثوبت الشفعة بالقسم ولذا
 لا يقسم نحو حائط وحمام وحكمها تعيين نصيب كل من الشرا
 على حدة ونشأ مطلقا على معنى الافراز وهو اخذ عين حقه وعلى
 معنى المبادلة وهي اخذ عوض حقه والافراز هو الغايث المطلق وما
 في حكمه وهو العقد والمقارب فان معنى الافراز غالب فيه ايضا
 ابن كمال عن الكافي والمبادلة غالبه في غيره أي غير الشرا وهو القيمي
 اذا تقرر هذا الاصل في اخذ الشرا حقه بغية صاحبه
 في الاولى أي التخلي لعدم التفاوت لا الشفعة أي القيمي لتفاوته في
 الثانية مكمل او موزون بين حاضر وغائب او بالغ وصغير فافذ
 الحاضر والبالغ نصيبه نفذت القسم ان سلم حظ الاخرين ولا لا
 كصبرة بين دهمقان وذراع امره الدهقان بقسمها ان ذهبها فزده
 الدهقان ولا فها لك البقا عليها وان يحظ نفسه او لا فها لك
 على الدهقان خاصة كذا قاله بعض المشايخ انتهى ملخصا وان اجبر عليها
 أي على قسمه غير الشرا في متحد الجسرة فقط سوى رفيق غير المغنم عند
 طلب الخصم فيجبر لما فيها من معنى الافراز على ان المبادلة قد يجري
 فيها الجبر عند تعلق حق الغير بملك الشفعة وبيع ملك المدبوت
 لوفاء دينه وينصب قاسم برزق من بيت المال ليقسمه بلا اخذ
 لغيرهم ولو لم يوجب وما في بعض الشفع واجب غلط وان نصب بالجرم
 صح لانها ليست بقضا حقيقة فجاز له اخذ الاجرة عليها وان لم يجز
 على القضاء ذكره اخيه زاده وهو على عدد الرؤوس مطلقا لا الانصبا
 خلافا لما قيد بالقسم اسم لان اجرة الكيال والوزان بقدر الانصبا
 اجماعا وكذا سائر المئون كاجرة الرأع والممل والمفظ وغيرهما شرح مجمع
 زاد في المتن ان لم يكن للقسم وان كان لها فاعلم الخلاف لكن ذكر في

بلفظ قبل ونمامه فيما علقته عليه والقاسم يجب كونه معلوما عالميا
 بها ولا ينبغي واحدا لئلا يتحكم بالزيادة ولا يشترك القاسم خوف
 نواظهم وصحت برضا الشركاء الا ان كان فيهم صغير او مجنون
 لا تباين عنه وغائب لا وكيل عنه لعدم لزومها حينئذ الا باجازه
 القضا او الغائب والصبي اذا بلغ او وليه هذا لو ورثة ولو شركاء
 بطلت مية المنة وغيرها وقسم نقل يدعون ارثه بينهم او ملكه
 مطلقا او شراؤه صدر شرعية فالأقرب في النقل بين شراؤه وارث
 ومهلك مطلق **قلت** ومن النقط البناء والاشجار حيث لم تبدل
 المنفعة بالقسمه وان تبدلت فلا جبر قاله شيخنا وعقار يدعون
 شراؤه او ملكه مطلقا فان دعوانه مبررات عن زبد لا يقسم حتى يترتب
 غطامونه وعدد ورثته وقال لا يقسم باعترافهم كما في الصور لآخر
 ولان بهن ان العقار معها حتى يبرهن ان له لها اتفاقا في الاصل
 لانه يحتمل انه معها باجارة واعارة فتكون قسمة حفظ والعقار يحتمل
 بنفسه ولو برهن على الموت وعدد الورثة وهو في العقار **قلت**
 قال شيخنا وكذا المنقول بالاول معهما وفيهم صغيرا وغائب
 قسم بينهم ونصب قابض لها نظر الغائب والصغير ولا بد
 من البينة على اصل الميراث عنده ايضا خلافا لما حكاه متر فان برهن
 وارث واحد لا يقسم اذ لا بد من حضور اثنين ولو احدهما صغيرا
 او موهوبا او كانا في الشك مشترين اي شركاء بغير الارث وقفا
 احدهم لان في الشراء لا يصح الحاضر خصما عن الغائب بخلاف الارث
 او كان في صورة الارث العقار وبعضه مع الورث الطفل والفا
 او كان شيء منه لا يقسم للزوم القضا على الطفل والغائب بالانضمام
 حاضرا عنها وقسم المال المشترك بطلب احدهم ان انتفع كل بحصة
 بعد القسمة وبطلب ذي الكثرة ان لم ينتفع الاخر فله حصته
 وفي الخاتمة يقسم بطلب كل وعليه الفتوى لكن المتون على الاول
 فعليه القول وان نضر الكل لم يقسم الا برضا وليه لا يعود على
 موضوعه بالنقص في المحبة جازت لها اعلان فيه طالما هي العنة
 ان امكن لكل ان يعلم فيه بعد القسمة ما كان يعلم فيه قبلها قسم ولا
 لا وقسم عروضها وجنتها لا يملك بعضها في بعض لوقوعها معا

لا يميز فتعتمد الرضا دون جبر القضا ولا الرقيق وحده لغرض
 التفاوت في الادنى وقال لا يقسم لذكره فقط وانما فقط كما يقسم
 الابل ورقيق الغنم ولا الجوهر لغرض تفاوتها ولحم والببر والرجي
 والكتب وكلها في قسمه ضرورة ان يقسم لما تروا لو اراد احدهما البيع
 وليد الاخر لم يجبر على بيع نصيبه خلافا لما لك وفي الجوهر لا تقسم
 الكتب بين الورثة ولكن ينتفع كل بالمساهة ولا يقسم بالاوراق
 ولو بضمهم وكذا لو كان كتابا ذا جملدات كثيرة ولو راضيا ان تنقو
 الكتب ويأخذ كل بعضها بالقيمة بالترضى جاز ولا لا وفي التنازع
 دار او حانوت بين اثنين لا يمكن قسمتها لتنازعها فيه فقال احدهما
 لا اكري ولا انتفع وقال الاخر اريد ذلك امر القضا بالمساهة ثم
 يقال لمن لا يريد الانتفاع ان شيئا فانتفع وان شيئا فاعلق الكتاب
 دور مشتركة او دار وضعية او دار وحانوت قسم كل وحدها
 منفردة مطلقا ولو متلازمة او في محلتين او مصرين مسكين اذا
 كانت كلها في مصر واحد ولا وقال ان الكل في مصر واحد فالذي
 فيه للقضا وان في مصرين فقوله كقولنا ويصور القاسم ما يقسمه
 على شرط اسير لرفع القاض وعجده على سهام القسمة وبذره و
 يقوم البناء ويترك كل نصيب بطريقه وشربه ويلقب الانصب كالأول
 والثاني والثالث وحلم جزا ويكتب اسامهم ويقرع لتطيب الفتوى
 فمن خرج اسمه اولافه السهم الاول ومن خرج ثانيا فله السهم الثاني
 الى ينتهي الى الاخر واعلم ان الدار لم لا تدخل في القسمة لعقار او منقول
 الا برضاهم فاوكان ارض وبنيا قسم بالقيمة عن النقصا وعند النقصا
 برده من العرصه بمقابله البناء فان بقاء فضل ولا يمكن التسوية رده
 الفضل داهم للضرورة واستحسنه في الاختيار قسم ولا حدم ميل
 او طريقه ملك الاخر والحال انه لم يشترط في القسمة صرف عنه
 ان امكن ولا منقص القسمة اجماعا واستونفت ولو اختلفوا فحقا بعضهم
 ابقينا مشركا كما كان ان امكن اواز كل نفسا كالبسطه الزيلعي مختلفا
 في مقدار عرض الطريق جعل عرضها قدر عرض باب الدار بطوله
 اي ارتفاعه حتى يخرج كل واحد منهم جناحه نصيبه ان فوق
 الباب لا يعمادونه لان قدر طول الباب من الهواء مشترك

ما

والبناء على المولى المشترك لا يجوز لأبرياء الشريك كجلالته ولو نظر
 ان يكون الطريق في قسمة الدار على التفاوت جاز وان وصيته كان
 سهامهم في الدار متساوية وذلك لان القسمة على التفاوت بالتز
 في غير الاموال الربوية جازة فجاز قسمة التبن بالاكرا لانه ليس هو
 لان العيب بالترجيح على الصحيح بل بالنكاح والميزان لانه وزنه سفل
 له اي فوقه علو مشترك كان وسفل مجرد مشترك والعلو لآخر وعلو مجرد
 مشترك والسفل لآخر فم كل واحد من ذلك على حدة وقسمة بالقيمة
 عند محدودية يفتي انكر بعض الشركاء بعد القسمة استيفاء نصيبه
 وشهد القاسمان بالاستيفاء لحقه بقبول وان قسما باجر في الاصح
 ابن ملك فلو شهد قاسم واحد لانه فرد ولو ادعى احد من
 من نصيبه شيئا وقع في يد صاحبه غلطا وقد كان اقرب بالاستيفاء
 اولم يقدر به ذكره البرجسك لم يصدق الا ببرهان واقرا المحض
 او تكوله فلو قال لا يجزى لعمت ولا تناقض لانه احد على فعل
 الامين ثم ظهر غلظه وان قال قبضته فاخذ شريكه بعضه وانكر
 شريكه ذلك حلف لانه منكروا ان قال قبل اقراره بالاستيفاء اجاز
 من ذلك كذا الحك كذا ولم يسلم الي وكذبه شريكه بخالفه وتفتي القسمة
 كالاختلاف في قدر البيع ولو اقتسم دارا وصاب كلاهما ثلثه فاد
 احدهما ميتا في بد الاخرانه من نصيبه وانكر الاخر فعليه البينة لانه
 مذع وان قاماها فالعبرة لبينة المدعى لانه خارج وان كان قبل
 الاشهاد على القبض بخالفه وفتحت وكذا لو اختلفا في الحدود وان فتح
 بعض معين من نصيبه لا تنفي القسمة اتفاقا على الصحيح وفي استحقاق
 بعض شايخ في الكل تنفي اتفاقا وفي استحقاق بعض شايخ من نصيبه
 لا تنفي جبر اخلاف الشئ ابل المستحق منه برجع بحضه ذلك في نصيب
 شريكه ان شاء او نقض القسمة دفعا للضرر والتشقيص **قلت** في منا
 احتمال اخر وهو ان يستحق بعض من نصيب كل واحد فان كان شايخا
 فتحت وان كان معينا فان تساوا باظهاره والاف العبرة لذلك
 الزائد كما مر فلذا لم يفسد ردها بالذكر ظهر دين في التركة المقسومة
 تنفي القسمة الا اذا قسوه اي الذين اوبر الغرماء ذم الورثة او يبيع منها
 اي من التركة ما يبيع به لزوال المانع ولو ظهر غبن فاحتمل لا يدخل تحت

التقويم في القسمة فان كانت بقضا بطلت اتفاقا لان نص القضا
 مقيد بالعدل ولم يوجد ولو وقعت بالتراض بطل ايضا في الاصح
 لان شرط جوازها المعادلة ولم توجد فوجب نقضها خلافا للصحيح
 الخاضعة قلت فلو قال كذا كذا تنفي كذا كان اولى وتسمع دعواه
 ذلك اي ما ذكر من الغبن الفاحش لم يقدر بالاستيفاء وان اقرب به
 لا تسمع دعوى الغلط والغبن للتناقض الا اذا ادعى الغصب فتسمع دعواه
 ونماه في الثانية ادعى احد المتقاسمين للتركة دينك التركة صح
 دعواه لانه لا تناقض لتعلق الدين بالعين والقسمة بالصورة ولو ادعى
 عينا بائنا سبب كان لا تسمع للتناقض الاقدام على القسمة اعتراف
 بالتركة وفي الثانية اقسمو دارا وارضاهم ادعى احد من في قسم الاخر
 بناء او خلاصه انه بناءه وغرسه لم تقبل بئنه وقعت شجرة في
 نصيب احدهما اغصانها متدلية في نصيب الاخر ليس لان يجزه على
 قطعها به بئنه لانه استحق الشجرة باغصانها اختيار بين احدهما اي احد
 الشريكين بغير اذن الاخر في عقار مشترك بينهما فطلب شريكه
 رفع بناءه قسم العقار فان وقع البناء في نصيب الشئ فيها ونفت ولا
 هدم البناء وحكم الغرض كذلك بترازية القسمة تقبل التفض فلو اقسما
 واخذوا حصتهم ثم تراضوا على الاشتراك بينهم صح وعادت الشركة
 في عقار وغيره لان قسمة التراض مبادلة ويصح فسخها ومبادلتها
 بالتراض بترازية المقبوض بالقسمة الفاسدة كقسمته على شرط مئة
 او صدقة او سبع من المقسوم او غيره يثبت الملك فيه وينبذ جواز
 التصف فيه لتقاضيه ويضمنه بالقيمة فالمقبوض بالشر الفاسد
 فانه يفيد الملك كما مر في بابه وقيل لا يثبت جزم بالقبول في الاشياء
 وبالاول في البرازية والقيمة ولو نهايتها في كذا دار واحدة يسكن هذا
 بعضا وذا بعضا وهذا شهر او ذا شهر او دارين يسكن كل دارا وفي
 خدمة عبد يخدم هذا يوما وذا يوما او عبد بن يخدم هذا والاخر لآخر
 او في غلة دار او دارين كذلك صح انها لو في الوجوه الستة استحقاقا
 اتفاقا ولاصح ان القضا بها اي بينهما جبر ابطال الحد فاولا تبطل ثم
 احدهما ولا بموتها ولو طلب احدهما القسمة فيما يقسم بطلت و
 اتفاقا لان نفقة كل عبد على من يخدمه جاز استحقاقا بخلاف

الكسوة وما زاد في نوبة أحدهما في الدار الواحدة مشترك لاف الذير
 ويجوز في عبد ودار على التكني والخدمة وكذلك كل مختلفي النفعة ملكة
 وتماه فيما علقته عليه ولو تباين في غلة عبد أو غلة عبد بن أو تباين في
 غلة بعل أو بعلين أو في ركوب بعل أو بعلين أو في ثمرة شجرة أو في
 لبن شاة لا ينصح في المسائل الثمان وخيلة الثمار ونحوها ان يثري
 حظ شريكه ثم يسبق كلها بعد من نوبته او ينفع بالدين بمقدار
 معلوم استقرض النصب صاحب اذ فرض الشاع جابر **فروع**
 الغرامات ان كانت لحفظ الاملاك فالغنمة على قدر المالك وان
 لحفظ الانفس فعلى عدد الرؤوس ولا يدخل صبيان وشاء فلو غرم الثلثان
 قربة تقسم على ما ذل ولو خيف الفرق فانفقوا على الشاء امعة
 فالغرم بعد الرؤوس لانها لحفظ الانفس المشترك اذا انهزم فانه
 احدهما العماره ان احتمل القسمة لاجبر وقسم والابن ثم لجره ليرجع
 بما انفق لو باصر قاض ولا بقيمة البناء وقت له التصرف في ملكه
 وان نضر جاره في ظاهر الرواية الكحل في الاشياء وفي المجبة وبه
 يفتى وفي السراجية الفتوى على المنع قال المصنف قد اختلف الافاء
 وينبغي ان يعول على ظاهر الرواية انتهى **قلت** ومرة في متفرقات

القضاء في الوهبانية وشرها

ولو زرع الاذن الزايد اده	فليس لجار منعه لو بضر
وحيط له اهل فحل واحد	ولا حمل فيه قبل البس غير
وما شريك ان يعلى حظه	وقبل التعل على جابت زعيم
وممنوع قسم عند منعه	من الدم قاض موجر فعيم
وينفق في المختار راضيا ذنه	ويمنع نفعا من الجب قايح
ويخذ منقبا الاذن منه حكم	ويخذ قيمة ان لا وهذا المحرر

كتاب الزراعة مناسبتها ظاهرة في لغة مفاعلة

من الزرع وشرعا عطف على الزرع ببعض الخارج واركانها اربعة ارض
 وبذر وعمل وبق ولا ينصح عند الامام لانها كغفير الطمان وعند
 تنصح وبه يفتى للحاجة وفيما ساء المضاربة بشرط ثمانية صلا
 الارض للزرع واهلية العاقلين وذكر المدة اي مدة متعارفة فتند
 بما لا يتمكن فيها منها وبما لا يعيش اليها السدما غالبا وقبل في بلادنا تنصح

بلا بيان مدة ويقع على اول زرع واحد وعليه الفتوى بجبته وبزينة
 واقرة المص وذكروا رب البذر وقيل بحكم العرف وذكروا جبه لا قدره
 لعله باعلام الارض وشرطه في الاختيار وذكر قسط العامل الاخر ولو
 بينا حظ رب البذر وسكنا عن حفظ العامل اجازا سمنا انا وبشرط التخل
 بين الارض ولو مع البذر والعامل وبشرط الشراكة في الخارج ثم فروع
 على الاخير يقول فبطل ان شرط احدهما قفزان سماه او ما يخرج من
 موضع معين او رفع رب البذر بذره او رفع الخارج الموصف
 وتنصيف البع بعد رفعه بخلاف شرط رفع خارج القاسمة كذلك
 او ربع او شرط رفع العشر للارض ولا حد لها لانه مشاع فلا يؤدى
 الى قطع الشراكة او شرط التبن لاحدهما والميت للآخرى تبطل لقطع
 الشراكة فيما هو المقصود او شرط تنصيف الحب والتبن لغير رب
 البذر لانه خلاف مقتضى العقد او شرط تنصيف التبن والميت
 لاحدهما لقطع الشراكة في المقصود وان شرط تنصيف الحب والتبن
 لصاحب البذر كما هو مقتضى العقد ولم يتعرض للتبن صحته و
 حينئذ التبن لرب البذر وقيل بينهما بحسب كذا قال المصنف
 للصدر وغيره لكن اعتمد صاحب اللثة الشفا حيث قدمه فقال
 والتبن بينهما وقيل لرب البذر **قلت** وفي شرح الوهبانية عن الفقيه
 المزاع بالربع لا يستحق من التبن شيئا وبالثالث يستحق النصف وكذا
 صححت لو كان الارض والبذر لزيد والبقر والعمل للآخر والارض له
 والبقر للآخر والعمل له والبقر للآخر فهذه الثلاثة جائزة وبطلت
 في اربعة اوجه لو كان الارض والبقر لزيد والبقر والبذر له والآخران
 للآخر والبقر والبذر له والبقر للآخر فهي بالنسبة العقل سبعة
 اوجه لانه اذا كان من احدهما احدها والثلاثة من الآخر فهي اربعة
 واذا كان من احدهما اثنان واثنان من الآخر فهي ثلاثة ومتى دخل
 ثالث فاكثر بجسمة فسدت واذا صححت فالخارج على الشرط
 ولا شيء للعامل ان لم يخرج شيء في الصحفة ويجبر من الجب عن المص
 رب البذر فلا يجبر قبل الف وبعبده يجبر درر ومنه فسدت
 فالخارج لرب البذر لانه تمام ملكه ويكون للآخر اجل مثل عمله وارضه
 ولا يزداد على الشرط وبالف ما يعلم عند محمد وان لم يخرج شيء في الف

فان كان البذر من قبل العامل فعليه اجر مثل الارض والبقر وان
كان من قبل رب الارض فعليه اجر مثل العامل جاري ولو منع
الارض من الضم فيها وقد كرم العامل في الارض فلا يشترط له كرايه
حكما اي في القضا اذا لا قيمة للمنافع وبسائر ضوابطه فبعضه بان
بوفيه لجرمته لضرره ونفع المزارعة بدين يخرج الي بيعها اذا لم يبت
الزراع لكن يجب ان يسر في المزارعة ديانة اذا عكس مرات اذ ثبت
ولم يستصدم لم تنفع الارض لتعلق حق المزارع حتى لو اجازها فان تمت
المدة قبل ذلك الزرع فعلى العامل اجر مثل نصيبه من الارض له
ادراكه اي الزرع كما في الاجارة بخلاف ما لو مات احدهما قبل ادراك
الزراع حيث يكون لكل على العامل ولو ارثه لبقاء العقد استحقاقا
كما ينبغي دفع رجل مرضه الى اخره ان يزرعها بنفسه وبقره والبذر
فيهما نصفان والخارج بينهما كذلك فعلى المزارعة فاسد
ويكون الخارج بينهما نصفين وليس للعامل على رب الارض اجر لشركه
فيه والعامل عليه اجر نصف الارض لصاحبها انما العقد وكذا لو
كان البذر ثلثا من احدهما وثلث من الاخر والزرع بينهما نصفين
او على قدر بذرها فهو فاسد ايضا لاشتراط الاعارة في المزارعة
عمادية واعلم ان نفقة الزرع مطلقا بعد مضي مدة المزارعة
عليها بقدر المصير وانما قبل مضيتها فكل عمل قبل انتهاء الزرع كنقطة
بذرو مؤنة حفظ وكرايه على العامل ولو بلا شرط فاذ انشأ به
ملا مشركا بينهما فجب عليها مؤنة كصاود وباس كذا قرره المص
وحمل عليه اصل صدر الشريعة فيحفظ فان شرطاه على العامل فسد
كما لو شرطاه على رب الارض بخلاف ما لو مات رب الارض والزرع
بقل فان العمل فيه جميعا على العامل ولو ارثه لبقاء مدة العقد
والعقد يوجب على العامل عملا يحتاج اليه الى انتهاء الزرع كما مر ولو مات
قبل البذر بطلت ولا يشترط له كرايه كما مر وكذا لو منعت بدين يخرج مجبه
وصح اشراط العمل كصاود وباس ونشف على العامل عند الشف
للعامل وهو لا ينفذ وعليه الفتوى ملته الغلة في المزارعة مطلقا
ولو فاسدة امانة في يد المزارع شتم فزع عليه بقوله فلا ضمان عليه
لو هلكت الغلة في يده بلا صنعه فلا تنفع به الكفالة نعم لو كفل

بجصة

بجصته ان استهلكها صحت المزارعة والكفالة ان لم تكن على وجه
الشرط ولا فسدت المزارعة خاتمة ومثله في الحكم العمالة الى القفا
فان حصة البهقان في يد العامل امانة واذا قصر المزارع في سعة
الارض حصة ملك الزرع بهذا السبب لم يضمن المزارع في المزارعة
الفاسدة ويضمن في الصحيحة لوجوب العمل عليه فيها كما مر وه
في يده فيضمن بالتقصير في السراية كما مر تركت السعة عمدا حتى
يدبر ضمن وقت ما تركت السعة قيمته ثابتة في الارض وان لم يكن
للزراع قيمة قوت الارض من روعة وغير مزروعة فيضمنها
بينهما **فدفع** اخر الاكار السعة ان تاخير راعتا لا يضمن ولا
ضمن شرعية المصاير فتعاقل حتى هلك ضمن الا ان يؤخر تاخيرا
معتادا ترك حفظ الزرع حتى كلة الذوات ضمن وان لم يرد الجراد
حتى اكل كله ان امكن طرده ضمن والا لا بزرزبة زرع ارض رجل
بلا امره طال به بجصة الارض فان كان العفد جرى في تلك الفترة
بالنصف او بالثلث ونحوه وجب ذلك حرث بين رجلين اية احدهما
ان يسقيه اجبر فلو فسد قبل رفعه للحاكم لا ضمان عليه وان رفع
الى القضاء امره بذلك ثم امتنع ضمن جواهر الفتاوى في شرط البذر
على المزارع شتم زرعها رب الارض ان عاوجه الاعانة فمزارعة
والا فنقض لما دفع الارض المتاجرة من الاجر مزارعة جاز ان البذر من
المتاجر ومعامله لم يميز استاجر رضا ثم استاجر صاحبها ليعمل فيها
جاز لكل من ينفع المص **قلت** وفيه في خراباب جنابة الجيمة يميز
للملاصة بشئ اضيع امر البث او غفل حتى دخل الماء وتلفت الكروم و
الميطان قال ويضمن الكروم للميطان ولو فيه حصص ضمن
للمصرم لا لعب لنهايته فصاير حفظه عليها **قلت** قال في
ويضمن العنق عرفنا انه ينفق بلا اذن الاخر ولا امر قاض في مزارع
كرمية دار مشتركة مات العامل فقال وارثه انما عملت ان يستحق
فله ذلك وان لم يرب الارض ملته وفي الوصاية

فضل

ويأخذ ارضا للبتيم وصية	مزارعة ان كان ما هو يبذر
ولو قال بذرا لارض من مزارع	له القول بعد المصدا والفقير

كتاب الساقاة لا تخفى من استنباها للمعاملة بلغة

اهل المدينة فمحلها وشرا معا فدة دفع الشجر والكروم وهل المراد
بالشجر ما يعم غير الشجر كالحور والصفصاف لانه لا ينبت بصله بجزء
معلوم من ثمره فهو كالزراعة حكما وخلافا وكذا شرطه وان
هنا يخرج بيان البذر ونحوه لانه اربعة اشياء فلا يشترط هنا
اذا اشترط احدهما يجبر عليه اذا اضر بخلاف الزراعة كما مر واذا
انقضت المدة فانزلت بلا اجر ويعمل بالاجر وفي الزراعة باجر واذا
استحق الخيل يرجع العامل باجر مثله وفي الزراعة بقيمة الزرع والريع
بيان المدة ليس يشترط هنا سحنا بالعلم بوقته عادة وميند
يقع على اول ثمر يخرج في اول السنة وفي الرطبة على اذار الثمر بها
ان الرغبة فيه وحده فان لم يخرج في تلك السنة ثم فسدت ولو في
مدة لا يخرج الثمرة فيها فسدت ولو نبت الثمرة فيها او لا يبلغ حتى يعدم
التين بقوات القصور فلو خرج في الوقت السليم ففقد الشرط الصحة
العقد والافسد فللعامل اجر لئلا يلدوم عمله لادراك الثمر
ولو دفع غراسه في ارض لم يبلغ الثمرة على ان يصلها فخرج كان بينها
تفسد هذه المسافات ان لم يذكر او معلومة وان ذكر ذلك نسخ
وكذا لو دفع اصول رطبة في ارض مسافة ولم يسم المدة بخلاف
الرطبة فانه يجوز وان لم يسم المدة ويقع على اول جزء يكون ولو دفع
رطبة انتهى جذاها على ان يقوم عليها حتى يخرج بزرها ويكون منها
نصفين جازيلا بيان مدة والرطبة لصاحبها ولو شرط الشراكة
فيها اي في الرطبة فسدت لشرطها الشراكة فيما لا ينوب عمله ونسخ
في الكرم والشجر والخراب المراد منها جميع البقول واسود الباذنجان
والفجل وخضها الشفا بالكرم والفجل لوفيه الشجر المذكور ثمرة غير مدرك
بعضه تزيد بالعمل وان مدركه قد انتهت لا ينسخ كالزراعة لعدم الحاجة
دفع ارضا ايضا مدة معلومة ليغرس وتكون الارض والشجر بينهما
لا ينسخ لاشراط الشراكة فيما هو موجود قبل الشراكة فكان كفتير الطمان
فتفسد والثمر والغرس لرب الارض تبع الارضه ولا اقر قيمة غرسه
يوم الغرس واجر مثل عمله وحيلة الجوز ان يبيع نصف الغرس بنصف
الارض ويتاجر رب الارض العامل ثلاث سنين مثلا ليشترط قليل
ليعمل في نصيبه صدر شريعة ذهبت الزيج بنواة رجل والفتها في كرم

اخر فبنت منها شجرة فهي اصحاب الكرم كذا قيمة النواة وكذا لو نبت
خوخة في ارض غيره فبنت لان الخوخة لا تنبت الا بعد ذهابها
وتبطل المسافة كالزراعة بموت احدهما ومضى مذهبها والثمر في هذا
قيد لصورة الموت ومضى المدة فان مات العامل تقوم ورثته
عليه ان شاول حتى يدرك الثمر وان كره الدافع اي هربت الارض
وان اراد والقيلح لم يجبروا على العمل وان مات الدافع يقوم العامل
كما كان وان كره ورثة الدافع دفعوا للضرر وان ماتا فالخيار في
ذلك لورثة العامل كما مر وان لم يمت احدهما بل انقضت مذبته اي
المسافة فالخيار للعامل ان شاء عمل على مكان ونسخ بالعذر كالزراعة
كما في الاجارات ومنه كون العامل عاجزا عن العمل وكونه سارقا يخاف
على ثمره وسعفه منه دفع للضرر **فردوع** ما قبل الادراك
كسفه وتلقي وحفظ فعلى العامل وما بعده كذا وحفظ فاعلمها
ولو شرط على العامل فسدت انقضا مائة والاصل ان مكان من
عمل قبل الادراك كسفه فعلى العامل وبعد كساده عليها كما
بعد القسمة فيلحفظ دفع كرمه معاملة بالنصف ثم زاد احدهما على
النصف ان زاد رب الكرم لم يجز لانه هبة مشاع بقسه وان زاد
العامل جاز لانه اسقاط دفع الشجر لربك مسافة لم يجز فلا اجر
لانه شريك في بيع العمل لنفسه وفي الوهبانية قال
وما للشيء ان يتفا غيره وان اذن المولى له ليس ينكر
وفي معانيهما
واي شيا دون زيج يحلها واي الشفا والمزارع يكفر
كتاب الذبيحة مناسبتها للمزارعة كونها انلافا
في الحال لا انتفاع بالنبات واللحم في المال الذبيحة اسم ما ينسج
كالذبيح بالكسر واما بالفتح فقطع الاوراج حرم حيوان من شأنه
الذبيح خرج السمك والجوز فيحلال بالاذكاة ودخل المزدية والنظف
وكل ما لم يذك ذكاه شرعا اختياريا كان او اضطراريا واذكاة
الضرورة جرح وطعن وانتهاد دم في اي موضع وقع من البدن
وذكاة الاختيار ذبيح بين الملق واللينة بالغنخ النحر الصدرة والخصية
للخنوم كله وسطه او اعلاه واسفله وهو يحرق النفس على الصلح

والرعي هو مجرى الظعام والشراب والوردان مجرى الدم و
حل الذبوح بقطع أي ثلاث منها ذلك لأن حكم الكل وهل يكتفى بقطع
أكثر من واحد خلاف وصحح النزاع في قطع كل صلتهم ومري وأكثر من
وسبغ أنه يكتفى من الحياة قدر ما يفي في الذبوح وحل الذبوح بكل ما أوى
الأوداج أراد بأكوداج كل أربعة تغلبا وأنهم الذم أي أساله ولو
بنار أو ببلطة أي فشرصب أو مروة في جرابضها لتكبن بذبج بها
الاستا وظفر قايمن ولو كانا مزرعين حل عندنا مع الكرامة لما فيه من
الضرر بالجوان كذبجه بشفرة كلبلة وندب أحاد شفرته قبل الإضجاع
وكره بعد كالمبرج طهارة الذبوح وذبحها من قفاها أن بقيت جثة
حتى تقطع العروق والام تحل لونها بالذكاة والذبح ينفي فكون بلوغ
التكبن الخناع وهو عرفا يعض في جوف عظم الرقبة وكره كل تعذيب
بلا فائدة مثل قطع الرأس والتج قبل أن تبرز رأسه عن الاضطراب
وموتشير بالآدم كما لا يخفى وكره ترك التوجه إلى القبلة لمخالفة
السنة وشرط كون الذبوح مسلما حلالا لا خارجا عن الحرم إن كان صيدا
فصيد الحرم لا يخله الذكاة في الحرم مطلقا أو كتابيا ذميا أو مريا
إلا إذا سمع منه عند الذبح ذكر البهي فحل ذبحه ولو الذبح مجنون
أو امرأة أو صبي أو عقل النسيبة والذبوح ويقدر أو أكل أو نزل
لا تحل ذبجه غير كنف من وفته ومجربى ومرد وجن وجبري
وأبوه سببا ولو أبوه جبريا حلت أشباهه لأنه صار كمرذ فية
بخلاف يهودي أو مجوسي تنصرت لأنه يقدر على ما انتقل إليه
عندنا فيعتبر ذلك عند الذبح حتى لو نجس يهودي لا تحل ذكاته
والمشركين مشرك وكما في كتابي لأنه أخف وتارك نسبه
عندنا خلاف الشافعي فإن تركها ناسيا حل خلافا لما لك وإن ذكر
مع اسمه تعف غيره فإن وصل بلا عطف كره بقوله بسم الله
اللهم تقبل من فلان أو مني ومنه بسم الله محمد رسول الله
بالرفع لعدم العطف فيكون مبدل لكن يكره للوصل صورة
ولو بالجر أو النصب حرم درر قيل هذا إذا عرف النحو والوجه
أن لا يعتبر إلا عراب بل يحرم مطلقا بالعطف لعدم العف ذبح
كما أفاده بقوله وإن عطف حرمت بخولب النعم واسم فلان أو فلان

لأنه أهله لغير الله قال عليه الصلاة والسلام موطنان
لا أذكر فيهما عند العطاس وعند الذبح فإن فصل صورة ومعنى
كالذبح قبل الإضجاع والذبح قبل التسمية وبعد الذبح لا بأس
به لعدم القطر أصلا والشرط في التسمية هو الذكر للحا صغرى
الذبح وغيره فلا يجعل بقوله اللهم غفلة لأنه دعا وسؤال
بخلاف الحمد لله أو سبحان الله مريدا به التسمية فإنه يجعل ولو
عطس عند الذبح فقال الحمد لله لأجل أنه لا يصح لعدم قصد
التسمية بخلاف الخطبة حيث يجزئه قلت ينبغي عمله على ما
إذا نوى والا لا يوفق بينه وبين ما مر في الجمعة فتأمل ويجب
أن يقول بسم الله الله أكبر بلا وأوكره بها لأنه يقطع فور التسمية
كما عزاه الزبلي للحا وفيه وقال قبله والمتداول المنقول عن النبي عليه
الصلاة والسلام بالو أو لوسمي ولو حضره النية صح بخلاف ما
لو قصد بها التبرك في ابتداء الفعل ونوى بها التبرك فإنه لا يصح
فلا تحل كما لو قال الله أكبر وأراد به متابعة المؤذن فإنه لا يصح
شارعا في الصلاة بزازية وفيها وتشرط التسمية من الذبح حال
الذبوح والرعي لصيد أو الأرسال أو حال وضع الحديد للحمار أو حشر
إذا لم يقعد عن طلبه كما ينبغي والمعبر بالذبوح عقب التسمية قبل
تبدل المجلس حتى لو أصبح شائنا أحداها فوق الأخرى فذبحها ذبحة
واحدة بتسمية واحدة خلافا لما لو ذبحها على التعاقب لأن الفعل
يتعدد فتعدد التسمية ذكره الزبلي في الصيد ولو نوى الذابح ثم
اشتغل بكل أو شرب ثم ذبح أن طال وقطع الغور حرم ولا لا وحذ
الظول ما يستكره الناظر وأحد ذلك مرة ينقطع الغور بزازية
وحب بالحاخر لا بل في أسفل العنق وكره ذبحها وحكم في غنم وبقر
عكس فتدب ذبحها وكره نحرها ترك السنة ومنعه مالك
ولا بد من ذبح صيد من أسنان ذكاة الاضطراب إنما يصار إليها
عند العجز عن ذكاة الاختيار وكفى بجمع نعم كبقر وغنم فخرج
كصيد أو نفذ ذبحة كان يرد في يداؤد أو صال حتى لو قتله
المصول عليه مريدا ذكاته حل وفي النهاية بقرة تعسرت ولادتها
فادخل مريدا ذكاته حل وإن جرحه في غير محل الذبح لم

عذبه حل وان قدر لا قلت ونقل الصلح من التعذر وما لو دبر
صيده حيا او انشروا نور من الحلالك وضاق الوقت عن الذبح
اولم يجدالة الذبح فخرجه حل في رواية وفي منظومة الشنفي
ان الجنين مفرد بحكمه لم يتذكر ذكاته
فحذف المصلح وقال ان شتم خلقه كل لقوله عليه الصلاة والسلام
ذكاة الجنين ذكاة امه وحمله لا مام على التشبيه اي ذكاة امه دليل
انه روى بالنصب وليس في ذبح الام ضاعة الولد لعدم النيقن
بموته ولا يحل ذوناب يصيد بنابه فخرج نحو البعير ونحو البعير
بخلبه اي ظفره فخرج نحو الحمامة من سبع بيان لذي ناب والبيع
كل مختطف مشرب جارح قاتل قاتل عادة او طير بيان لذي ناب
ولا البشريات هي صغار ذوات الارض واجد حاشية والتمريض
بخلاف الوحشية فانها ولو لم ياكلها والبطل الذي اتم حارة فلو
بقرة اكل الفقاو لو فرسا فكانت وللخيل وعنه هلد والشفا محل وقيل
ان ابا حرج عن جرمه قبل موته بثلاثة ايام وعليه الفتوى عمادية
ولا باس بلبها على الوجه والضيق والتقلب لان لها نابا وعند الثاليل
والسلفات برية وبحرية والغريب الابيض الذي ياكل الحيف لانه
ملحق بالحيات قاله المصنف قال والحيث ما استحبته الطباع
والغداق بوزن غراب الشرجع خذ فان قاموس الفيل والفت
وما روى من كراهة حمل على الابداء والبر بوع وابن عرس والرم والبا
هو ما يزدن الهمة يشبه الرخمة وكلها من سباع البهائم وقبل الحفاش
لانه ذوناب ولا يحل حيوان ما لا السمك الذي مات يافا ولو
متولدا في ماء نجس ولو طافية بحروحة وهبانية غير الطائفة
وجه الماء الذي مات خف انفه وهو ما يطنه من فوق فلو ظهر
من فوق فليس بطاف فبؤكله ياكل ما في بطن الطائف وما مان
بحر الماء وبدره وبربطه فيه والفتشاقونه بافة وهبانية
والا لجرث سمك اسود والمار ما سمك في صورة الحية وفرد هابا لانه
للفضاء وخلافه وحل الجراد وان مات خف انفه بخلاف السمك و
انواع السمك بالاذكاة لحديث احلت لنا ميتتان السمك والجراد
ودمان الكبد والطحال كبسر الظا وحل غراب الزرع الذي ياكل الحب

والارب والعقور هو غراب يجمع بين اكل الحب والميف ولا يصح
حله معها اي مع الذكاة ونبيع ما لا يؤكل بطهره وشبهه وحلده تقدم
في الظهارة نبيع خلافة الا لادى والخنزير كما تر ذبح شاة مريضة
فتموت او خرج الدم حلت والا لان لم تد رحبانه عند الذبح وان علم
حياته حل مطلقا وان لم يتحرك ولم يخرج الدم وهذا بناء في متخفة
ومنزلية ونظية ولله بقدر الذيب بطنها فذكاة هذه الاشياء تحلل
وان كانت حيوانا خفية وعليه الفتوى لقوله تعالى لا تأكلوا مما ذكيت من غير
فصل ويبقى في القبة ذبح شاة لم تد رحبانه وقت الذبح ولم يتحرك
ولم يخرج الدم ان فخت فاما لا تؤكل وان ضمتها اكلت وان فخت
عينها لا تؤكل وان ضمتها اكلت وان مدنت رجلها لا تؤكل وان قبضها
اكلت وان نام شعرها لا تؤكل وان قام اكلت لان الحيوان يسد في
الموت ففتح في وعين ومد رجل ونوم شعر علامة الموت لانها اسر
ومقابلها حركات تختص بالحي فدل على حياته وهذا كله اذا لم
نعلم الحياة وان علمت حيوانا وان قلت وقت الذبح اكلت مطلقا
بكل حال زيل في سمكة في سمكة فان كانت المظروفة صحيحة حلت
بعض المظروفة والظرف الموت المبلوعة بسبب حادث ولا يمكن صحة
حل المظروفة لا المظروفة كما لو خرجت من دبرها لا سفلها عذرة
جوهرة وقد غير المصنف عبارة منه الى ما سمعته ولو وجد فيها
درة ملكها حلالا ولو خافا اودينا امصروا بالاو هو نقطة ذبح لانه
الامبر ونحوه كواحد من العظام يحرم لانه اهل به لغير الله ولو وصلته
ذكار اسم الله بقطر ولو ذبح للضيف لا يحرم لانه ستة الليل واكرام الجنين
اكرام الله والفارق انه ان قدمها اليها اكل منها كان الذبح لله والمنفعة لا
للضيف او للوليمة والرتج وان لم يقدمها اليها اكل منها بغيره لغيره
كان لتعظيم غير الله فحرم وهل يكفر قولان بتزانية وشرح وهبانية
قلت وفي صدر النبوة انه يكره ولا يكفر لانا لا نبني الظن بالسلم
انه يقترب الى ادمي بهذا الشر ونحوه في شرح الوهبانية عن الذخيرة
ونظيره فقال
وفاعله جمهورهم قال كافر وفضل واسماعيل ليس يكفر
العصاة بعض الجزم الفصل من الحي حقيقة وحكمه لانه مطلق فيصرف

خاء

للكامل كما حققه في تنوير البصائر **قلت** لكن ظاهر المتن التعميم لبطل
الاستثنا فتأمل له كونه كما لا ذن المقطوعة والسن الساقطة لأنه
هو صاحب فظاها وان كثر اشباه من الظهارة وهو المختار كما في تنوير
البصائر إلا من مذبح قبل موته فيحل كله لو من الحيوان لما كوله لأن
مصلحة من الحياة غير معتبر بصلاحه بزازية **قلت** لكن يكره كما
وحررنا في الظهارة **قلت** الوصاية

وقد حل اللحم للبغال وأمثالها	من الخيل قطعاً والكرامة تذكر
وان يتركب فوق عازقها	نتاج له راس كلب فيظفر
فان كلت لحافها جميعاً	وان كلت تبنا فذل الدين
وتوكل يا فيها وان كلت لذا	ونافاضتها والصحابا
وان اشكلت فاذبح فأكبرها	فعايز ولا فهو كلب فيطهر

وفي معانيها

واي شياه دون ذبح بجلها ومن ذا الذي ضحى ولادم ينهر
كتاب الاضحية من ذكر الحاضر بعد العام في لغة
اسم ما يذبح ايام الاضحية من تسمية الشئ باسم وقت وشهر اذ ذبح
مخصوص ببيت القرية في وقت مخصوص وشرايطها الاسلام و
الاقامة واليسار الذي يتعلق به وجوب صدقة الفطر كما مر لا يكون
فتجب الاضحية في وقتها وسببها الوقت وهو ايام النحر وقبل الرس وقدمه
في التشارخانية وركنها ذبح ما يجوز ذبحه من النعم لا غير فبكره ذبح
دجاجة ودبلك لانه يشبه بالجورس بزازية وحكمها الخروج عن
عهدة الواجب الدنيا والوصول الى الثواب بفضل الله في العقب مع صحة
النبة اذا قرب بدورها فتجب النضحية اي اراقة الدم من النعم عملاً
لا اعتقاداً بقدره ممكنة هي ما يجب يحذر التمكن من الفعل فلا يشرط
بقاؤها والبقاء الوجوب لا يشرط محض لا يشرط هو ما يجب بعد
التمكن بصفة اليسر فغيره من العسر واليسر فشرط بقاؤها
لانها شرط في معنى العتلة كما مر في الفطرة بدليل وجوب تصدقه
بغيرها او بغيرها الوضوء اياها على من لم يقيم بمصر وقرية او بآية
عنه فلا تجب خارج مسافر فاما اهله فكلهم وان حجوا وقبل ان ترم
الحرم سريح موسم ببار الفطرة عن نفسه لاعتنا طفله على الظاهر

بخلاف الفطرة شاة بالرفع بدل من ضمير يحب او فاعله اوج
بدنة هي الابل والبقر سميت به لضخامتها ولولا عدم اقل من سبع
لم يجز عن احد ونجزي غداً ون سبعة بآله ولي فخر يضيق الظرفية
يوم النحر الى اخرنا به وفي ثلاثة افضلها اولها ويضحى عن ولده الصغير
من ماله صحته في المدينة وقيل صحته في الكوفة قال وليس
للاب ان يفعله من مال طفله ورجحه ابن الشحنة **قلت** وهو
المعتمد لما في متن مواهب الرحمن من انه اصح ما يفعله به وعمله في
البرهان بانه ان كان المقصود الاثلاف فالاب لا يملكه في مال
ولده كالعق و التصدق باللحم قال الضبي لا يحتمل صدقة التطوع
وعزاه للميسر فليحفظ ثم فترع على القول الاول بقوله واكمل منه
الطفل وادخله قدر حاجته ومصلحة يبدل بما ينتفع الصغير به
كثوب وخف لا بما يستهلك كبر ونحوه ابن كمال وكذلك
والوصية وصح اشترالك سنة في بدنة شربت لا ضحية اي ان نوى
وقت الشراء اشترالك صحح احسانا وذا اي الاشترالك قبل الشراء
احب ويقسم اللحم وزناً لا جزاً الا اذا ضم معه من الاحمار والبلد
صرفاً للجنس بخلاف جنه واول وقتها بعد الصلاة ان ذبح في
مصرى بعد سبب صلاة عيد ولو قبل الخطبة لكن بعد ما احب
وبعد مضى وقتها ولم يصلوا العذر ويجوز في الغد وبعده قبل
الصلاة لان الصلاة في الغد تقع فضاء لا اداء زبلي وغيره
وبعد طلوع فجر يوم النحر ان ذبح في غيره واخره قبل غروب يوم
الثالث وجوز الشفاعة الرابع والمعتبر مكان الاضحية لا مكان
من عليه فحيلة مصحح راد التجميل الذي يخرجها خارج المصطفى
بها اذا طلع النحر في غير اخر وقتها للمفرد وضده والولادة والموت
فلو كان غنيته في اول ايام ففتر في اخرها لا يجب عليه وان ولد في اليوم
الاخير يجب عليه وان مات فيه لا يجب عليه نيت ان الامام
صلي عليه طهارة بعد الصلاة دون التضحية لان من الصلوات
من قال لا بعد الصلاة الا الامام وحده فكان للجنه فيه
مساع زبلي وفي المجتبى ما تعاد قبل المنفرد لا بعده وفي البرزخ
بلدة فيها فتية قام يصلوا ونحو بعد طلوع فجر حان في النحر لكن

المجوس فيجوز لانه ليس من اصله درر وتصدق بجلده ما اؤمل
 منه نحو غزال وجراب وقربة وسفرة ودلو وبديل بما ينفع
 باقيا كما نزل بمسئلك بكل وحمل ونحوه كدرهم فاذا بيع اللحم والجلد
 اى بمسئلك او بدراهم تصدق بثمانه ومفاده صحة البيع
 مع الكراهة وعن الشافعي باطلا لانه كالوقف محبة ولا يعطى اجر
 الجزاء منها لانه كبيع واستفدت من قوله طلبة الصلاة والسلام من
 باع جلد اضحية فلا اضحية له هداية وبكرة جزء صوفها
 قبل الذبح يستفيع به فان جزءه تصدق به ولا يبركها ولا يحمل عليها
 شيئا ولا يوجرها فان فعل تصدق بالاجرة حاوى الفتاوى لانه
 التزم اقامة الغنم بجميع اجزائها بخلاف ما بعده لحصول المقصود
 محبة وبكره الانقاع بلبسها قبله كما في الضو ومنهم من اجازها للفخ
 لوجوبها في الذمة فلا تنعيت زباني ولو غلط اشان وذبح كل شاة
 صاحبه يعني عن نفسه على ما دل عليه قوله غلط ولم يغلط فيكون
 كل واحد وكيل عن الآخر لانه هداية قال ابن الكمال وظاهر
 كلام صدر الشريعة وغيره وقوعه عن صاحب صحح احسانا
 بلا عزم ونجالاتان وكلاهما لو عرفنا ثم عرفنا هداية وان تشاحا
 ضمن كل صاحبه قيمة لحمه وتصدق فيها **قلت** وفي اوائل الفتا
 الاولى من الاشياء لو شرها بنية الاضحية فذبحها غيره بلا اذن
 فان اخذها مذبوحة ولم يضمه اجزائه وان ضمنه لا تجزئه و
 هذا اذا ذبحها عن نفسه اما اذا ذبحها عن مالكها فلا ضمان
 عليه انتهى فراجع كما ينبغي لو ضحى بشاة الغنم ضمنه قيمتها حبة
 كما اذا باعها وكذا التلغها ضمن لصاحبها قيمتها هداية لظهور
 انه ملكها بال ضمان من وقت الغنم لا الوديعه وان ضمنها
 لان ضمانها هنا الذبح والملك يثبت بعد تمام النسيب وهو الذبح
 فيقع في غير ملكه **قلت** ويظهر ان العارية كالوديعه والمهونة
 كالغصوبة لكونها مضمونة بالدين وكذا المشركة فليراجع **فروع**
 لو انضمت عليه السلام سور اندر عشر اخصيات لزمه ثلثتان
 لمحي الاثر ربحا خائفة ولا يصح وجوب الكل لاجباية ماله من جنبه
 ايجاب شرح وهبانية **قلت** ومفاده لزوم النذر بما جئت

ولجب اعتقادي واصطلاحى قاله فليحفظ غنم بين رجلين ضحيا
 جاز بخلاف العتق لصحة قسمة الغنم لا الرقيق ضحى ثلثين فلا ضحية
 كلاهما وقيل الزائد لم ولا فضل الاكثر قيمة فان استويا فالأكثر لما كان
 استويا فاطمينة ولو ضحى بالكل فالكل فرضا وكان الصلاة فان القر
 منها ما ينطلق عليه لاسم فاذا طوطا يقع لكل فرضا محبة شري اضحية
 وامر رجلا بذبحها فقال تركت الشبهة عمدا لزمه قيمتها للشر
 الامر بها اخرى ويصحى ونصدق ولا ياكل لوانا من الخرافة والا
 تصدق قيمتها على الفقراء خائفة وفيها اراد الضحية فوضع يده
 مع بد القضاة في الذبح واعانه على الذبح ستم كل وجوبا فلو تركها
 احدهما او ظن ان نسمة احدهما تكفى حرمت وهي تصح القر فيقال
 اى شاة لا تحمل بالشبهة مرة بلا اذن يسرى عليها مرتين وقد نظمت شيخنا الخليلي

ان يثنى بذكر ذى التنزيه	اى لا ذبح لا بد للحل فيه
لا تراه نثرا ولا ترضيه	فاجب عنه بالقرض فانا
مع صاحب النذر يرضيه	ذلك ذبح قصابه وضع
يذكر الله جل عن تشبه	فكل واحد منهما ان

فقلت في الجواب

من فقيه مرويه عن يمينه	خذ جوابا ينظما كما ينبغي
اشان فتكرار الذكر شرط كلزوم	ه شاة في ذبحها اشترك

وفي الوهبانية وشرها قال

اخلى بسم الله فالشاة نجس	ولو ذبحها شاة معانم واحد
واشكال التوكيل بالذبح بذكر	وان يشرى منها ذلا فان لا شاة
يصح خلاف العكس والقود	وكيل شاة الشاة للغنم ان شري
اذا كان في قرنا عينه بعير	ولو قال سوداء فغير صح لا
ويصح ايجاب المبيع محرز	ينتدين ممن يذبح الغنم الزموا
ولا فكل منها وهذا الخيز	وصحيت بالامر الزم تصدقا
وعز به في حقه وهو ظاهر	ومن مال لطف فليصح سقوطها
فيجوز من ضحى عليها وبوجهر	وواشاة راجع بعد ذبحها

كتاب المظنر والاباحة مناسبه ظاهرة والمظنر لغة
 المنع والحبس وشرعا ما منع من استعماله شرعا والخطور ضد الباح

فقال

والباح ما اجيز للمكلفين فعله وتركه بلا استحقاق ثواب وعقاب
نعم يحاسب بايسر الخيارات كل مكره او كراهة تجرم حرام كالحرام
في العقوبة بالشارع عند محمد واما المكروه كراهة تنزيه فالحلال القرب
اتفاقا وعندنا وهو الصحيح المختار ومثله البدعة والشبهة الحرام
فالمكروه تجزئ بالنسبة الى الحرام كنسبة الواجب الى الفرض فيثبت بما ثبت
به الواسع بعينه بظن الثبوت وثباته بارتكابه ككنايا ثم يترك الوجوب
ومثله الستة المؤكدة وفي الزيلعي بحث حرمة الخيل القريب من
الحرام ما يتعلق به محدث وروى استحقاق العقوبة بالشارع بل العتاب
كثر الستة المؤكدة فانه لا يتعلق به عقوبة الشارع ولكن يتعلق
به للزمان عن شفاعته النبي المختار الحديث من ترك سنة لم ينل ثوابا
فترك السنة المؤكدة قريب من الحرام وليس يجب راد

الاكل للغذاء والشرب للعطش ولو من حرام وميتة او مال غير
وان ضمنه فرضا عليه بحكم الحديث ولكن مقدار ما يدفع الاشياء
المحالة عن نفسه وما جاور عليه وهو مقدار ما يتمكن به الصلاة
فاذا مؤن صومته مفاد جواز تقليل الاكل بحيث يضعف عن
الفرض لكنه لم يجز كماله في المتن وغيره **قلت** وفي المتن بالغرب
الفرض بقدر ما يدفع به المحالة ويمكن معه الصلاة فاما انفق
فمنه ومباح الى الشبع لتزديده وحرام عابرة الخائبة بأكبره
وهو ما فوقه اي الشبع وهو كاطعام غلب على طمعه انه يفسد معدة
وكذا في الشرب فيمنع الا ان يقصد قوة الصوم الغدا اوليا لا يجي
ضيفه او نحو ذلك ولا يجوز الرياضة بتقليل حتى يضعف عن أداء
العبادة ولا يابس باواع الفواكه وتركه افضل واخذ اطعمة سرف
وكذا وضع الخبز فوق الحاجة وستة الاكل البسطة اوله والمعدة لآخره
وغسل اليدين قبله وبعده ويبدأ بالشيا قبله وبالشيء بعده
ملته وكره لحم الانان في الحارة الاهلية خلافا لما لك ولينها ولين الجلالة
لله ناكل العذرة ولين الرمكة اي الفرس وبول الليل واجازة بول
الانثى وكره لحمها اي لحم الجلالة والرمكة ونحوها للجلالة حتى يذهب

نن لحمها وقد رتب ثلاثة ايام لدجاجة واربعة لشاة وعشرة لابل
وبقي الاطعمه ولو اكلت الخبثا وغيره ما يجب لم يمان لحمها حلت
كاحل اكل جدي غنم بدلين خنزير لان لحمه لا يتغير وما غذي به
يصير منه لحم لا يبيح له ان يذروا وسطه ما يؤكل لحمه غنم فربهم من
ساعته حل اكله ويكره زيلعي وصيد شرح الوهبانية وكراهة الاكل
والشرب وادهان والتطيب من انا ذهاب وفضة للرجل
والمرأة لاطلاق الحديث وكذا يكره الاكل بلعقة الفضة والذهب
والاكتمال بميلهما وما شبه ذلك من الاستعمال كحذو امرأة
وقلم ودواة ونحوها يعني اذا استعملت ابتداء فيما صنعت كعب
متعارف الناس والافلاك كراهة في لوقط الطعام من انا ذهاب
الى موضع اخر وصلى والذهن في كفته لا يحل راسه ابتداء ثم
استعمله لا يابس به بحجة وغيره وهو ما حرره في الدرر فيلحفظ
واستعمله الفرس وغيره استعمال البيضة والجوشن والتعايد
منها في الحرب للضرورة وهو ذا في ما يرجع للبدن واما الغيرة
بجلا باوان مخزومة من ذهب وفضة وسرير كذلك وفرض عليه
من ديباج ونحوه فلا يابس به بل فعله السلف خلاصة حتى يبع
ابو حنيفة توسد الديباج والنوم عليه كناية وكره الاكل في غار
او صفر والافضل المرف قال صلى الله عليه وسلم من اتخذ امانة بيت
خرفا زارته الملائكة اختيار لا يكره ما ذكره من انا رصاص وزجاج
وبلور وعقيق خلافا للشافعي وحل الشرب من انا مفضض اي مزوق
بنضة والركوب على سرج مفضض والجلبوس على كرسى مفضض
ولكن بشرط ان يتقى اي يجنب موضع الفضة بنم قيل وبد وجلبوس
سرج ونحوه وكذا الاناء المصنوع بذهب او فضة والكبرى المصنوع
بها وحلته مرآة ومصنوع بها كما لو جعله اي التفضيض في فصل بين
وسكين او في قبضتها او لجام وركاب ولم يضع يده موضع الذهب
والفضة وكذا كتابة الثوب بذهب او فضة وفي المحبة لا يابس الكين
المفضض والحبار وركاب وعن الشافعي يكره الكحل واللا في الفضل
اما المطلق فلا يابس به بالاجماع بلا فرق بين لجام وركاب وغيرهما
لان الظلام مستهلك لا يخلصر الا عبدة اللونه عبيته وغيره وبطل

قول كافر ولو مجوسيا قال اشترى اللحم ككاه فيحل او قال
اشترى به من مجوسية فحرم ولا يرد به بقول الواحد واصله ان خبر
الكافر يقبل بالاجماع في المعاملات لا في الديارات وعلية يحل
قول الكافر وقيل قول الكافر في الحل والحرم بعض المصالحين في ضمن
المعاملات لا مطلق الحل والحرم كما توجه الزبلي ويقبل قول الملوكة
ولواثي والضئ في الهدية سواء اخبر باهدى المولى غيره او نفسه
ولا اذن سواء كان بالبخارة او بدخول الدار مثالا وفيه في السراج
بما اذا غلب عليه رايه صدقتم فلو شري صغيرا بغيره واشنان لا بأس
ببيعه ولو شري بغيره وحلوى لا ينبغي بيعه لان الظاهر كذبه وما له
فيه ويقبل قول الفاسق والكافر والعبد في المعاملات ككثرة وقوعها
كما اذا اخبر انه وكيل فلان في بيع كذا فيجوز الشراء منه ان غلب
الزري صدقة كما ترى في آخر الخطر وشرط العدة في الديارات
في التي بين العبد والرب كالحبر عن نجاسته الماء فينبه ولا يتو
انا خبر بها مسلم عدل من جرح عما يعتقده حرمة ولو عداوات
ويجزي في خبر الفاسق نجاسته الماء وخبر المستور ثم يعمل بالظن
ولو اراق الماء فيتم فيما اذا غلب عليه رايه صدقة ونجاسته فيتم
فيما اذا غلب عليه رايه كذبه كان هو الحوط وفي الجوهر ونجاسته بعد
الوضوء الحوط **قلت** واما الكافر اذا غلب صدقه على كذبه
فارقته احب قهره وخلاصة وخائنة **قلت** لكن لو نيم قبل
اراقته لم تجز نيمته بخلاف خبر الفاسق لصلحيته ما زنا في الجملة
بخلاف الكافر ولو اخبر عدل بطهارته وعدل بنجاسته حكم بطهارته
بخلاف الذبيحة ونعت بر الغلبة في وان طاهرة ونجاسة وذكاة
ومبته فان لا غلبا من يجزي وبالعكس والسؤال الالعطش وفي
النياب يجزي مطلقا على وليمة وثمة لعب او غنا فعدوا كل لو
السكر في المنزل ولو على المائدة لا ينبغي ان يقعد بل يخرج معرضا لقوله
تعالى فلا تقعد بعد الذكري مع القوم الظالمين فان قدر على التمسك
فعل ولا يقدر صبر ان لم يكن ممن يقتضيه به فان كان مقتدى
ولم يقدر على المنع خرج ولم يقعد لان فيه شين الدين والحكم على ان
كان قبل ان يصير مقتدى به وان علم ولا يلعب لا بحضور صلا

سواء كان ممن يقتضيه به ولا لان حق الدعوة بما يلزمه بعد الخضوع
لا قبله ابن كمال وفي الشريح ودات المسئلة ان الملاءة ككلمة احرام
وبدخول عليهم بلا اذنه لانكار التكليف قال ابن مسعود صوت
المهر والغنا ينبت النفاق في القلب كما ينبت الماء النبات **قلت**
وفي البرازية استماع صوت الملاءة كضرب فضيب ونحوه
لقوله عليه الصلاة والسلام استماع الملاءة معصية والجلوس عليها
فسق والتلذذ بها كفر بالنعمة فصفت الجوارح الى غير ما خلق
لاجله كفر بالنعمة لا شكر فالواجب كل الواجب ان يجتنب كيدا
يسمح لما روى انه عليه السلام ادخل صبيحة في اذنه عند سماعه
واشعار العرب لو فيها ذكر الفسق كره اتهم او تخطى الذنب كما في
الاختيار او لا سحلال كما في النهاية **فائدة** ومن ذلك ضرب
التوبة للتقاة اخر فلو التنبه فلا بأس به كما اذا ضرب في ثلاثة اوقات
لتذكر ثلاث نفحات الضور لمناسبة بينهما فبعد العصر للاشارة
الى نفخة الفزع وبعد العشاء الى نفخة الموت وبعد نصف الليل
الى نفخة البعث ونماه فيما علت على الميتة **فصل في البس**
بحرم لبس الحر ولو حجابا بينه وبين بدنه على المذهب الصحيح وعن
الامام نجا بحرم اذات الملبد قال في القبة وفي رخصة عظيمة في منع
عنه به البلوى وفي المرب فانه يحرم ايضا عنده وقال لا يحل في المرب
على الرجل المرأة الا قدر اربع اصابع كاعلام التوب مضمومة وقيل
منشورة وقيل بين بين وظاهر المذهب عدم جميع المنفرد ولو في
عمامة كما بسط في القبة وفيها عمامة طرزها قدر اربع اصابع
من ابرسيم من اصابع عمر رضي الله عنه وذلك قبس بشير بن ابراهيم
فيه وكذا الثوب المشوج بذهب يحل اذا كان على التقدير اربع
اصابع والا لا يحل للرجل زبلي وفي الجبة العلم في العمامة في وضوء
او اكثر يجمع وقيل لا وفيه وعن ابي حنيفة عمامة عليها علم من قصب
فضة قدر ثلاث اصابع لا بأس ومن ذهب يكرهه وقيل لا يكرهه
وفيه يكرهه لليلة المكفوفة بحري **قلت** وبهذا ثبت كراهة ما اثنى
اهل زماننا من القمص البصرية وفيه المنقوص العلم في عرض الثوب
قلت ومن ادع ان القليل في طوله يكرهه انه في المصروية

حرم من الاخذ ووصد الشقة لكن اطلاق الهداية وغيرها
 بخالفه وفي السراج عن التبر الكبير العلم حلال مطلقا صغيرا كان
 او كبيرا قال الضر وهو مخالف لما من التقييد بربع اصابع
 وفيه رخصة عظيمة لمن ابتلي به في زمانا انتهى **قلت** قال
 شيخنا وظن انه الزاية وما يعقد على الزم فانه حلال ولو كبر الالة
 ليس بليس وبه يحصل التوفيق ولا باس بكلة ديباج هو ما سداه
 ولحمته بربسم شرح وهبانية للرجال الكحلة بالكسر الشجاعة والناموس
 لانه ليس بليس ونظمه شارح الوهبانية فقال
 وكحلة الديباج فالنوم جائز وفيه فنية والنتق داسطد
 وتكره التكة من اى من الديباج هو الصحيح وقيل لا باس بها وكذا تكرر
 القلنسوة فان كانت تحت العمامة والكيس الذي يعلق فنية واختلف
 في الخرجية اى الجرب كذا في المجبة وفيه ان له ان يزين بيه بالديباج
 ويختار اوانى ذهب وفضة بالانفاخر وفيه القبة يحسن للنفس
 لف عمامة طويلة ولبس ثياب واسعة وفيها لا باس بشذخار او
 على عينيه من بربسم اعذر **قلت** ومنه الرمد وفي شرح الوهبانية
 عن النقة لا باس بعروة النعير وزره من الحرير لانه يتبع في التارة
 عن التبر الكبير لا باس بازار الديباج والذهب وفيها عن
 مختصر الخطاوى لا يكره علم الثوب من الفضة وبكره من الذهب
 قالوا وهذا مشكل فقد رخص الشرع في الكفاف والكفاف قد
 يكون من الذهب انتهى ويجل يفتده وافترشه والنوم عليه و
 وقالوا الشفها ومالك حرام وهو الصحيح كما في المواهب **قلت**
 فيلحظ هذا لكنه خلاف المشهور واما جعله دثارا او ازارا فانه
 يكره بالاجماع سراج واما الجلوس على الفضة فحرام بالاجماع شرح
 مجمع ويجل لبس ما سداه بربسم ولحمته غيره ككان وفطن ونخلان
 الثوب انا يصير ثوبا بالنسج والنسج باللمعة فكانت في المعبرة دون
 الستة **قلت** وفي الشرب لالة عن المواهب يكره ما سداه ظاهر
 كالغشا وقيل لا يكره ونحوه في الاختيار **قلت** ولا يخفى انه التبر اعتبار
 اللمة كما جعل من الغريبة بل في الحقيقة ان اكثر الناس اخافوا لجلاله وفي شرح
 المجمع الحر صوف غم الجمر انتهى **قلت** وهذا اذا كان في زمانهم و

واما لان من الحرير وجبت فحرم بربسمه ونا ترخانية فيلحظ
 وحل كنه في الحرب فقط لو صنفها بحصاة نفا العبد وفلور
 حرم بالاجماع لعبد دم الفائدة سراج واما خالصه فذكره فيها عنده
 خلافا لعمامة **قلت** ولم ار ما وخطت اللمة بربسم وغيره والظن
 اعتبار الغالب وفي حاوى الزم يكره ما كان ظاهرا فواو خط
 منه خرو خط منه فواو خط منه غير بربسم عدم جميع المتفرقا لانه
 كان خط منه فواو خط منه غيره بحيث يرى كله فواو فاما اذا
 كان كل واحد مسنن كالطرازي في العمامة فظاهر المذهب انه
 لا يجمع انتهى واقتر شيخنا **قلت** وقد علمت ان العبرة لللمعة لا
 للظاهر على الظاهر فافهم وكره لبس المعصفر والزعفر الاحمر والاصفر
 للرجال مفاد انه لا يكره النساء ولا باس بازالا لون وفي المجبة
 والعشما وشرح النقاية لاجل الكارم لا باس بلبس الثوب الاحمر
 ومناف انه الكراهة نزيهة لكن صرح في النخبة بالحرمة فاذا
 انها تحريمية وهو المجل عند الاطلاق قاله الص **قلت** ولشرب نبالا
 فيه رسالة نقل فيها ثمانية اقوال منها انه مستحب ولا يجلى
 الرجل بذهب وفضة مطلقا الانجاس ومنطقة وحيلة سيف
 منها اى الفضة اذ لم يرد به الترتين وفي المجبة لا يجل استعمال منطقة
 وسطها من ديباج وقيل يجل اذ لم يبلغ عرضها اربع اصابع وفيه
 بعد سبع ورق ولا يكره في المنطقة حلقة حديد ونحاس وعظم
 وسجى حكم لبس اللؤلؤ ولا يخلو الا بالفضة لحصول الاستغناء بها
 فيجزم بغيرها كجواز الشح وجواز البشب والعقيق وعمم مثلا
 خسر او ذهب وحديد وصفر ورصاص وزجاج وغيره لما مر
 فاذا ثبت كراهة لبسها التحريم ثبت كراهة بيعها وصيغها لما فيه
 من الاعانة علما لا يجوز وكما اذا كان ما لا يجوز لا يجوز وتماه
 في شرح الوهبانية والعبرة بالحلقه من الفضة لا بالفض فيجوز من
 حجر وعقيق وبافون وغيرها وحل مسار الذم في حجر الفض ويجعله
 لبطن كفه في يده اليسرى وقيل اليمنى لانه من شعار الروافض
 فحب التحرز عنه قهرا وغيره **قلت** وله كنه كان وبان و
 فتصبر وينقش اسم واسم الله تعالى لا يخال انك او طبر ولا يخل

رسول الله ولا يزيد على مقال وتلك الختم لغير السلطان و
 الفضة أوزى حاجة إليه كقول فضل ولا يشذ سنة الخمران
 بل بفضة وجوزها محمد ويخذا انما كان الفضة تنته وكرة لباس
 الصبي ذهباً او حراً فان ما خربته وشربه حرم الباسه واشربه
 لا يكره خرقه لوضوء بالفتح بنية بلالة او مخاط وعرق لولحاجة ولو تكبر
 تكرر ولا الرتبة في خط يربط باصبع واخام لئلا تكثر والحاصل ان كل
 ما فعل بجوارحه وما فعل لحاجة لا عناية **فرد** في الجنبه النجسة
 المكروهة ما كان بغير العيت **فصل** في النظر والمس ونظر الرجل
 من الرجل ومن غلام بلغ حد الشهوة مجتبه ولو لم يصب الوجه وقد
 شرب في الصلاة والاولى تنكير الرجل لا يتوهم ان الشك في عين الاول
 وكذا الكلام فيما بعد فمررت **قلت** وقرينة المقام تكفي فتدبر
 ثم نقل عن الزاهدي انه لو نظر لعورة غيره بانه لم ياتش **قلت**
 وفيه نظر ظاهر بل لفظ الزاهدي نظر لعورة غيره وفي غير ياديه
 لم ياتش انتهى فيحفظ سوى ما بين سترته الى ما تحت ركبته فالركبة عورة
 لا السترة ومن عرسه وامتة الحلال له وطها الفرج المجبوبة وكنته
 والشركة وسكوة الغير ومحرمه بصلع ومصاهرة حكمها كما
 الاجنبية مجتبه ويشكل بالفضاة فانه لا يحل وطها ونظر اليها
 فمررت **قلت** وقد يجاب بانه غلبه الى فرجها بشهوة وغيرها
 والاولى سكره لانه يورث النسيان ومن محرمه هي من لا يحل له نكاحها
 ابدان سبب ولو بزنا الى اللبس والوجه والصدر والساق
 والعضدان امن شهوته وشهوتها ايضا ذكره في الهداية فمن تغير
 على الاول فقد قصر ابن كمال ولا لاله الظاهر والبطن خلافا للثاني
 والفخذ واسله فوله نعم ولا يبدن زينة من لا يعولنهن الابه و
 تلك المذكورات مواضع الزينة بخلاف الظاهر ونحوه وحكم امه
 غيره ولو مدبرة او ام ولد كذلك فينظر اليها محرمه وما حل نظره مما
 مريم ذكره في حلاله اذا امن الشهوة على نفسه وعليها لانه عليه
 السدام كان يقبل لرس فاطمة وقال عليه السلام من قبل رجل امه فكانا
 قبل عبة الجنة وان لم يامن ذلك او شك فلا يحل له اللبس والنظر
 كشف الحجاب لابن سلطان والجنب الامن اجنبية فلا يحل لمس وجهها

وكفها وان امن الشهوة لانه غلط ولذا ثبت به حرمة المصاهرة
 وهذا في الشابة اما العجوز التي لا تشتهي فلا يمس بها فحشا
 ومتر يد ها ان امن ومنه جاز المس والنظر جاز سفره بها ونخلو
 اذا امن عليه وعليها والا لاول في الاشياء المخلوة بالاجنبية حرام الا
 لمازمة مدبونة مبتدرة دخلت خربة او كانت عجوزا شوها او
 بجائل والمخلوة بالمحرم مباحة الا لاخت رضاعا والصهرة الشابة
 وفي الشربة البتة معزلة الجوهرة ولا يكلم الاجنبية الا بعجوزا عطست
 او سلت فيشتمها او يرد السلام عليها والا لا انتهى وبه بان ان لحظة
 لانه نقل الشربة ويكلمها بما لا يحتاج اليه زائدة فثبتت وله مستر ذلك
 اي ما حل نظره ان اراد الشربة وان خاف شهوته للضرورة وقبل لا
 في زمانا وبه جرم في الاختيار وامة بلغت حد الشهوة لا تعرض على
 البسح في ازار واحد يرمي بين السترة والركبة لان ظهرها وبطنها
 عورة وينظر من الاجنبية ولو كافتة مجتبه الى وجهها وكفها فقط للضرورة
 قبل والقدم وقيل والذراع ان الجرح نفسها المخبز تانار خانية
 وعبد حاك الاجنبية معها فينظر لوجهها وكفها فقط نعم بدخل
 عليها بلا اذن منها الجماعا ولا يمسها بها الجماعا خلاصة وعند الشفعة ومالك
 ينظر كحرمه فان خاف الشهوة او شك امتنع نظره الى وجهها فحل
 النظر مقيد بعد الشهوة والافحوم وهذا في زمانهم اما في زماننا
 يمنع من الشابة فيمنعها او غيره لا النظر لا المس لحاجة كقاض وشاهد
 بحكم ويشهد عليها الفت ويشترش بالتحمل الشهادة في الاضحى و
 كذا مر يد نكاحها ولو عن شهوة بنية السنة لا فضا الشهوة وشربها
 ومداوتها فينظر الطبيب الى موضع مرضها بقدر الضرورة ان
 الضرورة تنقذ رقبته او كذا ينظر رقابلة وختان وينبغي ان
 يعلم امرأة تداءى بها لان نظر الجنس الى الجنس خفت وتنظر المرأة المسلمة
 من المرأة كالجمل من الرجل وقيل كالجمل محرمه والاول اصح سر اجنية
 وكذا تنظر المرأة من الرجل كمنظر الرجل للرجل ان امن شهوتها فلو لم يامن
 او خافت او شك حرم ستمسها ناك الرجل هو الصبي في الفصلين
 تانرخانية معزلة بالمصلمات والذمية كالرجل الاجنبية في الاصح
 فلا تنظر الى بدن المسلمة مجتبه وكل عضو لا يجوز النظر اليه قبل الانفا

لا يجوز بعد ولو بعد الموت كشعر عانة وشعر رأسها وعظم ذراع
 خرة مينة وساقها وقائمة ظفر رجلها دون يدها بحية وفيه النظر
 له مادة الاجنبية بشهوة حرام وفي الاختيار ووصل الشعر بشعر
 الادنى حرام سواء كان شعرها او شعر غيره بالقوله صلى الله عليه
 وسلم لعن الله الواصلة والمستوصلة والواشمة والمستوشمة والواشقة
 والمستوشرة والثامصة والتمتصة الثامصة التي تنفذ الشعر
 من الوجه والتمتصة التي يفعل بها ذلك والمختصة والمحبوب والمخت
 في النظر للاجنبية كل الفحل وقيل لا بأس بمحبوب جفت ماؤه لكن
 في الكبري ان من جوزه فمن قلة الخيرة والديانة وجاز عزله عن
 امته بغير اذنها وعن عرسه بغير اذنها خرة او مولى امة وقيل
 يجوز بدونه لفساد الزمان ذكره بن سلطان **باب الاستبراء**
وغيره من ملك استمتاع امة بنوع من انواع الملك كشرائه وارث
وصيه وسبي ودفع بيمينه وفي بيع بعد القبض ونحوها وقيل
بالاستمتاع ليخرج شر الزوجة كما يجي ولو بكر او مشربة من امرأة او
عبد ولو عبده مكاتبه وما ذونه لو مستغفر بالدين ولا الاستبراء
او من محرما غير رحمها كما لا يقتض عليه اذن ما لا يستبرأ ولو طلقه حرم
عليه وطئها وكذا ذواته في الاصح لاحتمال وقوعها في غير ملكه نظر
بظهورها جاحدا حتى يستبرأ بها بحضة فمن تحبض وبشر في ذات
اشهر وهي صغيرة واليسة ومنقطعة حيض ولو حاضت فيه
بطل الاستبراء بالابام ولو ارتفع حيضها بان صارت ممتدة
الظهور وهي ممن تحبض استبرأها شهرين وخمسة ايام عند محمد وبه
يفي السخاينة بدعها من اول الشهر عشرة ايام رجس عند وغيره
فليحفظ ويوضع الحمل في الحامل ولا بعد بحضة ملكها فيها والانه
بعد الملك قبل قبضها ولا بولادة حصلت كذلك اي بعد ملكها
قبل قبضها كما لا يعتد بالحاصل من ذلك اي من حضة ونحوها بعد
البيع قبل الجارة بيع فضولي وان كانت في يد المشتري ولا يعتد ايضا
بالحاصل بعد القبض في الشراء الفاسد قبل ان يشتريها بشرا صحها
لانقاذ الملك ويجب بشر نصيب شريكه من امة مشتركة بينهما
لتمام ملكه لان ويجوز بحضة حاضتها وهي محبوسة او مكاتبه

بان اشترى امة محبوسة او ملة وكاتبها بعد الشراء قبل الاستبراء
 فحاضت ثم اسلت المحبوسة او عجزت المكاتبه لوجودها بعد الملك
 ولا يجب عند عود الابقية في دار الاسلام خاتمة ورز المفضولة
 اي اذ لم يصبرها الغاصب بخاتمة والستاجرة وفك الموهونة لعدم
 استحداث الملك ولو قال البيع قبل القبض لا استبراء على البيع
 كما لو باعها بخياره وقبضت ثم ابطله بخياره لعدم خروجها عن ملكه
 وكذا لو باع مدبرته واقر ولده وقبضت ان لم يظاها المشتري وكذا
 لو طلقها الزوج قبل الدخول ان كان زوجها بعد الاستبراء وان قبله
 فاختار وجوبه زيبي **قلت** وفي الجلاية شري معتدة الغيرة
 قبضها ثم مضت عندها لم يستبرأ لعدم حل وطئها للبياع وقت
 وجود السب ولا بأس بحيلة اسقاط استبراء اذا علم ان البياع لم
 يفر بها في طهرها ذلك والا لا ينعلم به يفقه وهو اذا لم تكن تحته
 خرة او اربع كما ان ينكحها ويقبضها ثم يثربها فحل له التحال لانه
 بالنكاح لا يجب ثم اذا اشترى زوجته لا يجزئها ونقل الذر عن
 ظهره الذين اشترط وطئه قبل الشراء وذكر وجهه وان كانت
 تحته خرة فالحيلة ان ينكحها البياع يزوجها مما يشوقه كما يجي قبل الشراء
 او ينكحها المشتري قبل قبضه لها فلم يعد له يسقط من موقوف به
 ليس تحته خرة او يزوجها بشرط ان يكون امرها بيد ما او يده بطلها
 عنه شاء ان خاف ان يطلها ثم يثرب امة ويقبض او يقبض فطلق
 الزوج قبل الدخول بعد قبض المشتري فيسقط الاستبراء وقبل السئلة
 التي اخذ ابو يوسف عليها مائة الف درهم ان زبيدة حلفت الرشيد
 ان لا يثرب عليها جارية ولا يستويها فقال يثرب نصفها ويؤوب
 نصفها ملتقط او يكاتبها المشتري بعد الشراء والقبض كما يفيد
 اطلاقهم وعليه فيطلب الفرق بين الكتابة والنكاح بعد القبض وقد
 نقله المص عن شيخه محكما تذكره لكن في الشرب لا يثرب عن الوهاب
 النصير بقبيل الكتابة بكونها قبل القبض فليحذر **قلت** ثم وفقت
 على البرهان شرح مؤلف الرحمن فلم المقتيد المذكور فقد يثرب نصف
 برضاها فيجوز له الوطئ بالاستبراء او الملك بالكتابة ثم يجزئه
 بالتجيز لكن لم يحدث ملك حقيقة فلم يوجد سلب الاستبراء وهذا

اسهل الخصال ان ترخاينة له انك لا يجتمعان نكاحا اختان لم لا قبلها
فلوقبل او وطئ احديهما قبل له وطئها وتقبيلها دون الاخرى بشهوة
الشهوة في القبلة لا تعتبر بل في الشئ والنظرين كمال حرمان عليه
وكذلك يحرم الدليل كالتقبيل حتى يحرم فرج احدها عليه
ولو غير فعله كاستبلا كحمار عليها ابن كمال بملك ولو لبعضها باقى
سبب كان او نكاح صحيح لا فاسد لا بالذخول او عتق ولو لبعض
او كتابة لانها تحرم فرجها بخلاف تدبير ورهن واجارة **قلت**
والسحب ان لا يمتدح حتى تحض حصة على الحرمة كما بسطت في شرح
وكرة خيرا فمقتضا تقبيل الرجل فم الرجل وبده او شيئا منه وكذا تقبيل
المرأة المرة عند لقائها او وراة قنية وهذا هو عن شهوة واما على وجه
البر فجاز عند الكل خاينة وفي الاختيار عن بعضهم لا باس به اذا قصد
البر وامن الشهوة كقبيل وجه قنية ونحوه وكذا ما عرفت في ازار
واحد وقال ابو يوسف لا باس بالتقبيل والمعاينة في ازار واحد
ولو كان عليه قبض وجبة جاز بل اكرامة بالاجماع وصححه في الهداية
وعليه التون وفي الحقايق والقبلة على وجه المبرة دون الشهوة جاز
بالاجماع كالمصافحة اي كما يجوز المصافحة لانها سنة قديمة متواترة
لقوله عليه السلام من صالح اخاه المسلم وحمل سريره تناثرت ذنوبه
واطلاق المصير بالذرر والكنز والوقاية والنقابة والجمع والخلة و
غيرها فيجد جوازها مطلقا ولو بعد العصر وقوله انه بدعة اي حشا
حسنة كما افاده النووي في اذكاره وغيره في غيره وعليه بما نقله
عنه شارح الصحيح من انها بعد الفجر والعصر ليس بشئ توفيقا فتأمل
وفي القنية السنة في المصافحة بكلمات يديه وتامه علقته على الخلة
ولا يجوز للرجل مضاجعة الرجل وان كان كل واحد منهما في جانب
من الفارق **الخلاصة** والسلام لا يفضي الرجل للرجل في ثوب واحد
ولا يفضي المرأة الى المرأة في الثوب الواحد اذا بلغ الضمة والضبة
عشرين ان يجب التفرق بينهما باين اخيه واخته وامتة وابنته الصحيح
لقوله عليه الصلاة والسلام وفرقوا بينهم في المصاحح وهم اثنا عشر
في الشف اذا بلغوا ستا كذلك في المحبة وفيه السلام اذا بلغ حد الشهوة
كالخل والكافرة كالسلسلة عن لجة حنيفة لصاحب اللان بنظر العورة

وحجته للفتان وقيل في ختان الكبير اذا امكنه ان يحنن نفسه فعل
والا لم يفعل لان يمكنه النكاح او شرا الجارية والظاهر في الكبير
انه يحنن ويكفي قطع الاكثر ولا باس بتقبيل يد الرجل العالم والمتزوج
على سبيل الشربك درر ونفل الص عن الجاه لا باس بتقبيل يد المالك
المدين والسلطان العادل وقيل سنة محبة وتقبيل راسه اي
العالم الجور كما في البرازية ولا رخصة فيه اي في تقبيل اليد
اي لغير عالم وعادله هو المختار محبة وفي المحبط ان لا يخطم سلا
واكرامه جاز وان لنيل الدنيا كره طلب من عالم وزاهدان
بدفع اليه قدمه ويمكنه من قدمه لقبلة اجابه وقيل لا يرض
فيه كما يكره تقبيل المرأة فم اخرى او خذها على القصد او الوداع
كما في القنية مقدما للقبيل قال وكذا ما يفعله الجهال من تقبيل يد
نفسه اذ الله غيره فهو مكروه فلا رخصة فيه واما تقبيل يد صاحب
عند اللقا فمكروه بالاجماع وكذا ما يفعلونه من تقبيل الارض بين
يدي العلماء والعظماء فمكروه والنفاع والرخصة به اثنان لانه يشبه
عبادة الوثن وهل كيف ان على وجه العبادة والتعظيم كقرون على
وجه النجاسة لا وصار ثامرا من كبر الكبرية وفي الملتقط التواضع لغيره
حرام وفي الوهبانية يجوز بل يندب القيام بقطيعة القصار كما يجوز
القيام ولو للفاردي بين يدي العالم وسجى نظما **فائدة** قيل
التقبيل على خمسة اوجه قبلة المودة للولد على الحذ وقبلة الرحمة
لوالديه على الررس وقبلة الشفقة لاجله على الجبهة وقبلة الشهوة
لامرته او امته على الفم وقبلة النجاسة للمؤمنين على اليد وازاد بعضهم
قبلة الدنيا للجراسور جوهره **قلت** وتقدم في المحبة تقبيل
عنة الكعبة وفي القنية في بابها يتعلق بالقابرت تقبيل الصحن
فيلد عة لكن روى عن عمر رضي الله عنه انه كان ياخذ المصنف كل
غداة ويقبله ويقول عهد ربي ومنشور ربي عز وجل وكان
عثمان رضي الله عنه يقبل المحرف ويحسه على وجهه واما تقبيل الخنزير
فمحرر الشبهة انه بدعة مباحة وقيل سنة وقالوا بكونه دوسه لا ب
ذكره ابن قاسم في حاشيته على شرح الشراج لابن جرير في بحث الوليمة و
قواعدنا الانبياء وجاء لا تقطعوا الخبز بالتكبير واكرموه فان الله اكرمه

هـ

فصل في البيع كره بيع العذرة رجيم الادى خالصة لا يكره
 بل يبيح بيع السدق بين اي الزبل خلافا للشافعي وصح بيعها مخلوطة بغير
 او رما د غلبها في البهي كما صح الانتفاع بمخلوطها اي العذرة بل بها
 خالصة على ما صححه الزبلي وغيره خلافا للبيهي المداية فقد اختلف
 البيهي وفي المتن ان الانتفاع كالبيع اي في الحكم فافهم وجاز اخذ دين
 على كافر من ثمن خمر بصفة بعه بخلاف دين على مسلم لطلانه الا اذا
 وكل ذميا ببيعه فيجوز عنده خلافا للشافعي على هذا الوات مسلم
 وزك ثمن خمر بعه مسلم يحمل اورثته كما لو بسطه الزبلي وفي الاشياء
 الحرمه تنتقل مع العلم لا للورث الا اذا علم ربه **قلت** ومرفي البيع
 الفاسد لكن في الحبس مات وكسب في البراث حلال ثم رمز وقال
 لا نأخذ بهذه الرواية وهو حرام مطلقا على الورثة فتنه وجاز
 تحلية مصحف لما فيه من تعظيمه كما في نقش السجد وغيره ونقطة
 اي اظهر اعرابه وبه يحصل الفرق جدا خصوصا للجمع فيحسن على
 هذا لا بأس بكتابة اشياء التور و عدد راي وعلامات الوقف و
 نحوها في بدعة حسنة در روقية وفيه لا بأس بكونها اخبار ونحوها
 في مصحف ونسب و فقه ونكره في كتب نجوم وادب وبكره نصفي
 مصحف و كتابه بقم دقيق بعه نزيها ولا يجوز لفتنه في كاذبته
 ونحوه وفي كتب الطب يجوز وجاز دخول الذي مسجدا مطلقا و
 كرهه مالك مطلقا وكره محمد والشافعي واحدا في المسجد الحرم **قلت**
 انتهى كونه لا تكليف وقد جوزوا عبور عابر السبل جنبا وحيث نفي
 لا يفرق ولا يجوز ولا يعمر واعراة بعد حج عالم هذا عام تتبع حين
 امر الصديق ونادى على بغيره بسورة بداءة وقال الا لا يحج
 بعد عامنا هذا مشرك ولا يطوف عربان رواء الشخان وغيرهما
قلت ولا ننس ما مر في فصل الخربة وجاز عبادته بالاجماع وفي عباد
 الجوى ولان وجاز عبادته فاسق على الاصح لانه مسلم والعبادة من حقوق
 المسلمين وجاز خصا البراهم حقه المنة ولما خص الادى فحرم قبل
 والفرس وقيدوه بالمنفعة والافرام واتوا للمير على الحبس كعه قرضا
 والمقنة للتداوى ولو للرجل لجا امر لا يحسن وكذا كذا و لا يجوز الا
 وجوز في النهاية بحرم اذا خبره طبيب لم ان فيه شفاء ولم يجد مباحا

يقوم مقامه **قلت** وفي البرازية ومعه قوله على الصلاة ان الله
 لم يجعل شفاكم فيما حرم عليكم في الحرمه عند العلم بالشفاد اعلى
 جواز ساقه للقيمة بالخمر وجوز شربه لازالة العطش انتهى وقد ناه
 وجاز رزق القضا من بيت المال لو بيت المال لاجل الجمع بحق والا
 لم يحمل وعبر بالزرق لبيد تقديره بقدر يكفيه واهله في كل زمان
 ولو غنيا في الاصح وهذا لو بلا شرط ولو به كالأجرة فحرام لان النفا
 طاعة فلم تجز كسائر الطاعات **قلت** وهل يجري فيه كلام التاثير
 بحرم وجاز سفر لامة وام الولد والمكاتبه والمبعضه بالاحرم هذا
 في زمانهم اما في زماننا فلا غلبه اهل الفساد وبه يفهم ان مال
 وجاز شراء مكاتبه للصغير منه وبيعه اي بيع ما لا بد للصغير منه
 لايح وعلم وام وملقط موصوفه جرم اي كنهم ولا لا وجاز اجارته لانه
 فقط لو في جرها وكذا الملقط على الاصح كذا عزاه المصلح شرح الجمع ولم
 اره فيه وبانه متناهي في فتنه وكذا العمة عند النكاح خلافا للشافعي
 ولو اجر الصغير نفسه لم يجز الا اذا فرغ العمل فتنه فتنه فيجب السني
 وصح اجارته ب وجد وقاض ولو بدون اجر الشلف في البهي كما بعلم من الدرر
 فنصر وجاز بيع عصير عنب من يعلم انه يتخذ خمر لان العصية
 لا تقوم ببعثه بل بعد تغيره وقبل بكرة اعانته على العصية ونقل المص
 عن الشرايح والشكالات ان قوله ممن اي من كافر ما يبيعه من السلم بكرة
 ومثله في الجوهرة والبفتا و عفا زاد التفتيشا معرنا للحنانية انه يكره
 بالانتافق بخلاف بيع امرئ ممن يلوط به وبيع سلاح من اهل الفتنه
 لان العصية تقوم ببعثه ثم الكراهة في مسئلة الامر مسترح بها في
 يوسع الحانته وغيرها واعتمده المصنف على خلاف في الزبلي والحنان
 اثره المصنف باب البغاة **قلت** وقد منعه معرنا للحنان ما فاقات
 العصية ببعثه بكرة ببيعه خمرها ولا فتزيرها فلنحفظ توفيقا وجاز تغير
 كنيسة وحمل خمر في ثوبه اوراثة باجر لا عصرها لقيام العصية ببعثه
 وجاز اجارة بيت بسواد الكوفة اي قراها لا تغيره على الاصح واما
 الامصار وقرى غير الكوفة فلا يمكن لظهور شعائر الاسلام فيها
 وخص سواد الكوفة لان غالب اهلها اهل الذمة ليعتد بيت نارا وكنية
 او بيعة او يساع فيه للمروق الا لا ينبغي ذلك لانه اعانة على العصية

وبه قالت الثلاثة زبلي وجازينا بئوت مكة وارضاها بلا كرامة
وبه قال الشيخا وبه بغي عيني وقد مر في الشفعة وفي البرهان في
باب العشر ولا يكره بيع ارضها كباينها وبه يعمل وفي مختارات
التوازل لصاحب الهداية لاباس ببيع بنائها واجارتها لكن في الزبلي
وغیره يكره اجارتها وفي آخر الفصل الخامس من التاترخانية واجارة الوفا
قالا قال ابو حنيفة كره اجارة بيوت مكة في ايام الموسم وكان
يفتخ لهم ان ينزلوا عليهم ثم ورهم لقوله تعالى سوا العاكف فيه والباد
ورخص فيها في غير ايام الموسم انتهى **قال** وبهذا يظهر الفرق والتفاوت
وهكذا كان ينادي عمر بن الخطاب رضي الله عنه ايام الموسم ويقول
يا اهل مكة لا تتخذوا البيوتكم ابوابا ينزل البادي حيث ثم ينزلوا الابه
فليحفظ وجاز في العبد مخزنا عن التمدد والاباق وهو سنة المسلمين
في الفتاق وقبول هديته تاجرا واجابة دعوته واستعارة دابته
استحسانا وكره كونه في قبول هدية العبد ثوبا وهداية للنفقة
لعدم الضرورة واستخدام الخصى ظاهرة لاطلاق وقيل بان خوله على
الجرم لو سنة خمسة عشر وكره فراضا عطا يقال كخناز وغير
درهم او بر الخوف ملكه لو بغي بيده بشرط لباخذ منقرقانه بد
ما شاء ولو لم بشرط حال العقد لكن يعلم انه يدفع لذلك
شربلا لانه فرض جرت فعا وهو بقاء ماله فلو ورد عنه لم يكره
لانه لو هلك لم يضمنه وكذا لو شرط ذلك قبل الفرض ثم فرضه
لم يكره نقا فافهم شربلا لانه وكره مخزما للعب بالتمرد و
كذا الشطر ينجح بكر اوله ويعمل ولا يفتخ لانادرا وابطاحه الشافعي وابو
في رواية ونظيرها شارح الوهبانية فقال
وكنا سربا الشطر ينجح وفي رواية عن الخبر فاضل الشرق والغرب
وهذا اذا لم يقام ولم يدوم ولم يخل بواجب والا فمرا بالاجماع
وكره كل هو لقوله عليه السلام كل هو للمؤمن حرام الا ثلاثة ملاعبه امله
وتاديبه لغربه ومناضلته لنفسه وكره جعل الغل طوق له رابة
في عنق العبد يعلم باباقه وفي زماننا لا بأس به لغلبة الاباق فقصوا
في التودان وهو المختار كما في شرح المجمع للعيني بخلاف التيد فانه حلال
كما مر وكره قوله في دعائه بمقعدها الغر من عرشك ولو بتقديم العين

وعن ابي يوسف لاباس به وبه اخذ ابو الليث للاثر والاحوط للاعتناء
لانه خبر واحد فيما يخالف القطع او المشابهة بما ثبت بالقطعي
هداية وفي التاترخانية معزيا للحنيفة عن ابي يوسف عن ابي حنيفة
لا يبيح لاحدان بدعوله لآبيه والذعالي اذون فيه التامورية ما استند
من قوله تعالى ولله الاسماء الحسنى فادعوه بها قال **وكذا لا يبيح**
احد على احد الا على النبي صلى الله عليه وسلم وكره قوله بحق مرسلك
وانبيائك واوليائك او بحق البيت لانه لاحق للمخلق على الخلق
ولو قال لا يخرج بحق الله وبالله ان يفعل كذا لا يارمه ذلك وان كان
الاولى فعليه درر وفي مختارات قال ابن المبارك سأل ابو
الله او بحق النبي يعني ان لا يعطيه شيئا لانه عظيم ما حق الله وفيها
في القرآن ولا يعمل بموجبه يثاب بفرضه مكن يصا ويعص **فزع** هل
يكره رفع الصوت بالذكر والذعاقيل نعم ونمامه قيل جنبايات
البرازية وكره استكثار قوت البشر كثنين وعب ولوزو البهائم
كتين وقت في بلد يضرب اهلها حديث الجالب مرزوق والمختار
ملعون فان لم يضرب يكره ومثله تلقى الجلب ويحجب ان يامر
الفضا ببيع ما فضل عن قوته وقوت اهله فان لم يبيع بل خالف
امر الفضا عزه بما راد عاله وباع الفضا عليه طعامه وفاقا
على الصحيح وفي السراج لو خالف الامام على اهل بلد لاهلاك اخذ
الطعام من المختارين وفرق عليهم فاذا وجد واسعة ردوا مثله
وهذا ليس بجبر بل للضرورة ومن اضطر لمال غيره وخاف اهلا
تناوله بلا رضاه ونقله الزبلي عن الاختيار واقرة ولا يكون مختارا
بجبر غلة ارضه بلا خلاف ومجلوبه من بلد اخر لا يبيح او عند
مختار كان يجب منه عادة كره وهو المختار ولا يبرح كما لقوله
عليه السلام لا تروا فان الله هو العبد القابض الباسط الرزق
اذا انقضت الارباب عن القيمة بعد يا فاحشا فيسعد بمشورة
اهل المري وقال مالك على الولي الشعيبر عام الغداة وفي الاختيار
ثم اذا سعه وخاف البائع ضرب الامام لو نقض لا يجل المشتري و
حيك ان يقول له يعني بما تجت ولو اسطحا على سعه الخبز والحم ووز
ناقصا رجع المشتري بالنقص في الخبر لا اللحم لشهرة سعره عادة

بجلاف اللحم **قلت** واقادان الشعير في القوتين لا غير وبه صرح
 العجا وغيره لكنه اذا نكح دار باب غير القوتين وظلموا على العامة
 فيسرع عليهم الحاكم بناء على ما قال ابو يوسف ينبغي ان يجوز ذكره القضا
 فان باب يوسف يعتبر حقيقة الضرر كما نقتد برفق بركه امساك
 الحامات ولو في برجه ان كان يضرب بالناس بنظر او جلب والاحباط
 ان تصد بها ثم يشترها او يوهب له محبة فان بطرها في النسخ
 مطلقا على عورات المسلمين وكبر زناجات الناس برهبة تلك
 الحامات عذر ومنع اشد النسخ فان لم يمنع بذلك ذمها الى الحامات
 المحتب وصرح في الوصاية بوجوب التعزير وبذبح الحامات و
 لم يقيده بما تروى له اعتمد عادتهم واما الاستيناس فيباح كقوله
 عصافير ليغفرها ان قال من اخذها فهي له ولا يخرج عن ملكه
 باعناقه وقيل بكونه لانه نصيب المالك جامع الفتاوى وفي المختار
 سبب رايته وقال هي من اخذها لم ياخذها من اخذها وصرح في
 وجاز ركوب النور وخيله والكراب على المبر بالاجهد وضرب
 ظلم الدابة اشد من الذي وظلم الذي اشد من المسلم ولا بأس بالبقع
 في الخمر والفرس والبغل والحمار كذا في المصلحة والبيع وقرة المصرا خلا
 لا ذكر في مسائل شق فتية والابل وعلى الاقدام لانه من اسباب الجلاء
 فكان مندوبا وعند الثلاثة لا يجوز في الاقدام الى الجعل ما بدونه
 فيباح في كل المالا عكبا ياله حل للجعل وطاب لانه يصير مخفا
 ذكره البرجندى وغيره وعالله البرازي بانه لا يستحق بالشرطي لعدم
 العقد والقبض انتهى ومقاده لزومه بالعقد كما يقول الشافعية
 فيبصر ان شرط المال في المسابقة من جانب واحد وحرم لو شرط فيها
 من الجانبين لانه يصير قمارا الا اذا خلا ثالثا محاللا بينهما بفرس
 كقول فرسيهما يتوهم ان يسبقهما والالم يميز ثم اذا سبقها اخذتها وان
 وان سبقها لم يعطها وفيما بينهما يتوهم اسبقواخذ من صاحبه وكذلك
 في المتفقة فاذا شرط لمن معه الصواب صح وان شرطه لكل على حسب
 لادرز ويجنجه والمصارعة ليست بدعة الا للشافعي فذكره برجند
 واما السباق بالاجعل فيموز في كل شئ كما يات وعد الشافعية القضا
 بالاقدام والطير والبقر والسفن والحب والصولجان والبدور و

الحجر واشالته باليد والشيالة والوقوف رجل ومعرفة ما يده من
 زوج او فرد واللعب بالحمام وكذا يلعب كل لعب خطر لحدائق تغلب
 سلامته كرى لرم وصيد لعبة ومجل التفرج عليهم حينئذ وحديث
 حد ثوان عن ابن اسيريل بنيد حل سماع لا عايب والغريب من كل ما
 لا يتيقن كذبه بقصد الفرجة لا لجمعة بل وما يتيقن كذبه لكن يقصد
 ضرب الامثال والموعظ وتقديم نحو الشجاعة على السعة اذ يمين
 او حيوانات ذكره ابن حجي ويسحب قلم الظافية لا للجهاد في دار
 الحرب فيسحب لتوفير شاربه واطفاره يوم الجمعة وكونه بعد
 الصلاة افضل الاخرى اليه تاخير افاخشا فيكون لان من كان ظفر
 طويلا كان رزقه ضيقا وفي الحديث من قلم ظافيره يوم
 الجمعة اعاده الله من التاليا بالله الجمعة الاخرى وزيادة ثلاثة ايام
 درر وعنه عليه السلام من قلم ظفاره يخالف لم يرمد عنه ابدا
 يعني كقول علي رضي الله عنه
 قلمو ظفارك سنة وارب يسنها طوبى ليارها اوجب
 وبيانه ونماه في مفتاح السعادة وفي شرح الغروري مروى انه
 صلى الله عليه وسلم بدأ بمسحة اليمنى الى الخصر ثم بخصر اليمنى الى
 الابهام وختم باليهام اليمنى وذكر له الغزالي في الاحياء وجهها
 ولم يثبت في اصابع الرجل قتل والاولى تقليمها كتحليلها **قلت** وفي
 المواهب اللدنية قال الحافظ بن عجرة يسحب كيف ما احتاج
 اليه ولم يثبت في كفيته شئ ولا في بقيان يوم له عن النبي عليه
 السلام وما يعزى من النظم في ذلك للام عظام لابن حجر قال
 شيخنا انه باطل ويسحب خلق عاتته وتنظيف بدنه بالافضل
 في كل اسبوع مرة والافضل يوم الجمعة وجاز في كل خمسة عشر مرة
 تركه ورا الاربعين محبة وفيه خلق الشارب بدعة وقيل سنة
 ولا بأس بنشف الشيب واطراف اللحية والسنة فيها القبضة و
 فيه قطع شعر راسها اثنت واثنت واربعة البرازية وان ياذن
 الزوج لانه لا ملاعة مخلوق في معصية الخالق ولذا يحرم للرجل قطع
 لحية والمعنى المؤثر للشبه بالرجال انتهى **قلت** واما خلق لونه
 وقد قبل خلق المرء في كل جمعة يجب وبعض بالجواز غير

في الوصاية

رجل تعلم علم الصلاة أو نحوه ليصله الناس ولغيره عليه فالأول أفضل
 لأنه متخذ وروى مذاكرة العلم ساعة خير من اجابة ليلة وله المخرج
 لطلب العلم الشكر بالاذن والديه لوطيما وتماه في الذرر وإذا
 كان الرجل يصوم ويصلي ويصبر الناس به ولسانه فذكره بما فيه ليس
 بغيبة حتى لو أخبر السلطان لبرجوه لانتبه عليه وقالوا ان علم اباه
 بقدر علم متعه اعلمه ولو بكتابة والا لا يكلا تقع العداوة وتماه
 في الذرر وكذا الا انهم عليه لو ذكر مساوي اخيه على وجه لاهتمام لا يكون
 غيبة انما الغيبة ان يذكر على وجه الغضب يريد التنبه ولو غتاب
 اهل قرية فليس بغيبة لانه لا يريد به كلهم بل بعضهم وهو مجهول
 خائفة فنباح غيبة مجهول ومظاهرة بغيره ولصاهرة ولسوء اعتقاد
 تحذيراته ولشكوى ظلامته للحاكم شرح وهبانية وما تكون الغيبة
 بالثنا صريحا تكون ايضا بالفعل وبالتهريض وبالكتابة وبالحكمة
 وبالترغيب وبغير العين والاشارة باليد وكما يفهم منه المقصود فمؤثر
 في الغيبة وهو حرام ومن ذلك ما قالت عابثة رضى الله عنها عن
 عليا امرأة فلما ولت اومات بيدي اى فصيرة فقال عليه السلام
 اغتبتها ومن ذلك المحاكاة كان يحسن متعارجا او كما يشئ فهو غيبة
 بل قيل لانه اعظم في التصوير والتفهم ومن الغيبة ان يقول بعض
 من مرتبنا اليوم وبعض من رايته ان كان المخاطب يفهم شخصا معينا
 لان المحذور تفهمه دون مابه التفهم واما انهم يفهم عنه جازوا
 تمامه في شرح الشريعة وفيها الغيبة ان تصف اخاك حال كونه غائبا
 بوصف يكرهه اذا سمعه عن ابيه هيرة قال قال عليه السلام
 اندرون ما الغيبة قالوا الله ورسوله اعلم قال ذكرك اخاك بما يكره
 قيل انما ان كان في اخي ما اقول قال ان كان فيه ما نقول اغتبت
 وان لم يكن فيه فقد بحتته واذا لم تبلغه بكيفية التدم والاشراط بينا
 كلما اغتابه به وصلة الرحم واجبة ولو كانت بلا دم ونجاسة
 وهدية ومعاونة ومجاسة ومكاملة وتلطف واحتا وبزورهم
 غبا ليزيد حبا بل يزيروا قربة كل جمعة او شهر ولا يرد حاجتهم
 لانه من الفطبيعة في الحديث ان الله يصل من وصل رحمه ويقطع
 من قطعها وفي الحديث صلة الرحم تزيد في العمر وتماه في الذرر

بذلك

وبسم المسلم على اهل الذمة لوله حاجة اليه والا كره هو الصحيح كما
 كره المسلم مصالحة الذمى كذا في الشرح واكل الثمنون بلفظ يوم
 فاولها هكذا ولكن بعض نسخ المتن ولا يسلم وهو لاهسن الاسم فافهم
 وفي شرح البخاري للصبغ في حديث اى الاسلام خير فالنظم الطعام
 ونظر السلام على من عرفت ومن لم تعرف قال وهذا التعميم مخصوص
 بالمسلمين فلا يسلم لبدء عكا فو لحدث لا تبدوا لليهود ولا النصارى
 بالسلام فاذا التفت احدكم في طريق فاضطرقه الى اضيقه رواه البخاري
 وكذا ينحصر منه الفاسق ببلد اخر واما من نشك فيه فالاصل
 فيه البقاء على العموم حتى يثبت الخصوص ويمكن ان يقال ان الحديث
 كان في ابتدا الاسلام بمصلحة الثالثين ثم ورد النهي انتهى فلينظر
 ولو سلم يهودى او نصرانى او مجوسى على مسلم فلا باس بالرد ولكن
 لا يريد على قوله وعليك كما في الثانية ولو سلم على الذمى نجيبا لكان
 لان نجيبا لكان كافر فلو قال المجوسى يا استاذي نجيبا لكان كافر كما في
 الاشياء وفيها الوقال لذمى طال الله بقالك ان نوى يقبله لعاه
 سلم ويؤذى الجزية ذليلا لا باس به ولا يجب رد سلام السائل
 لانه ليس للنجية ولا من سلم وقت الخطبة خائفة وفيها واذا كان
 دارا انسان يجب ان يستاذن قبل السلام ثم اذا دخل بيته لم ولا تهم
 بتكلم ولو سلم قضاء يسلم ولا تهم يتكلم ولو قال السلام عليك
 يا زيد لم يسقط برده غيره ولو قال يا فلان واسا لمعين سقط ونظر
 في الرد وجواب العطاس سماعة فلو سلم برده تحريك شفيعه انتهى
قلت وفي المبني ويسقط عن الباقيين برده حتى يعقل لانه من اهل
 اقامة الفرض في الجملة بدليل حل في محله وقيل لا وفي المحبة ويسقط
 برده يجوز وفي رد الثأب والصحة والمجنون قولان وظاهر النجاسة
 ترجيح عدم التقطوط ويسلم على الواحد بلفظ الجماعة وكذا الرد ولا يرد
 الرد على وبركانه ورد السلام وتشميت العاطس على الفور ويجب
 رد جواب كتاب التحية كذا في السلام ولو قال لاخر افرافانا السلام
 يجب عليه ذلك ويكره السلام على الفاسق لو معلن ولا لا كما يكره على غير
 عن الرد حقيقة كاكلا وشرعا كصلى وقارى ولو سلم لا يستحق الجواب
 انتهى وقد مر في باب ما يفند الصلاة كرامته في نيف وعشرين

موضعا وانه لا يجب رد سلام عليك بجزم البيم ولو دخل ولم ير
لحا يقول السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين **فروع** بكره اعطاء
سائل المسجد الا اذا لم يتخط رفاياك في الخمار كما في الاختيار وما من
مواهب الرحمن لان عليا تصدق بخاتمته في الصلاة فدحه الله بقلوب
ويؤتون الزكاة وهم راكعون احب لاسماء الى الله عز وجل عاقله و
عبد الرحمن وجاز التسمية بعلي ورشيد وخبرهما من الاسماء المشتركة و
براد في حقنا غير ما براد في حق الله لكن التسمية بغير ذلك في زمان
اولى لان العلوم بصغر ونها عند النداء كذا في السراجية وفيها من
كان اسمه محمد الا باسرا بان يكتفى بالقباسم لان في عملية السلام سموا به
ولا تكون كنيته قد ينسب لان عليا رضي الله عنه كني ابنه محمد بن الحنفية
ابا القاسم ويكره ان يدعو الرجل اباه وان تدعو المرأة زوجها باسمه
باسمه انتهى بلفظه وفيها يكره الكلام في السجدة وخلف المنازاة
وفي الحالا وفي حالة الجماع وزاد ابو الليث في البيت اوعند قراءة القرآن
وزاد في المنية تبع المختار وعند التذكير فاطنك به عند الغنا
الذي يسمونه وجد للعربية فضل على سائر الاسن وهو لسان
اهل الجنة من تعلمها او علم غيره فهو ناجور وفي الحديث احبوا لغير
لثلاث لانه عربي والقرآن عربي ولت اهل الجنة في الجنة عربي
وفيها تطيب القبور لا يكره المختار وقيل بكره وقال البردوي
لو احيى للكتابة كمالا بذهب الاثر ولا يمن من لباسه ذكره المصنف في آخر
باب الوصية للاقارب وقد مناه في المنابر بذكره من الموت لغيب
او ضيق الا يخوف الوقوع في معصية اى في كرهه خوفا للدين لا الاله
لحديث فيطن الارض خبركم من ظهرها خلاصة لابي اسر بليلتي
اللولو وكذا بالغ كذا في شرح الوهبانية معزيا للمنية وفاسر عليه
بقية الاجار كاقوت وزمر ونازع ابن ومبان بانه يحتاج الى
نقل صريح وجزم في الجوهر بجمرة اللولو **قلت** وحمل المصنف في المنية
على قوله وما في الجوهره على قولها قال وقد رجحوا قولها فالكافي
قولها اقر لي عرف ديارنا فيقته به ثم قال المصنف عليه فالمعتمد
في المذهب حرمه لسبل اللولو ونحوه على الرجال لانه من حلى النساء
وبكره للول لباس الرجال والتوار للصبي ولا يتقرب اذن البنت والطفل

استحنا

استحنا ملتقط **قلت** وهل يجوز الخزام في الانف ام لا ويكره
لذكره لانه الكتابة بالقلم المتخذ من الذهب والفضة او من رواة
كذلك سراجية ثم قال لا بأس بتقوية السلاح بذهب وفضة ولا بأس
ببرج ولجام وتغمر من الذهب عند ابي حنيفة خلافا لابي يوسف جارية
لزيد قال بكره وكفى زيد ببيعها حل العرو وشراؤها ووطئها القبول قول
ان كبر رايه صدقه كما شروا ان كبر رايه كذبه لا يقبل قوله ولا يثري
منه ولو لم يخبره ان ذلك الشئ لغيره فلا بأس بشرايه منه كما حل
وطئ من زفت اليه وقال النسائي مرثك وحل كحاح من قال في
وانقضت عدته او كنت امة لفلان واعف عنه ان وقع في قلبه صد
وتماه في الحنانية **قلت** وحاصله انه متى اخبرت بامر محتمل
فان ثقة او وقع في قلبه صدقه الا بأس بزوجه وان بامر متكر
لاما لم يستفدها **فروع** كتب ما قول الشفاعة يكتب جوابه
واذا كتب المفتة بدين يكتب ولا يصدق قضاء ليقتضه القاضي
بحثه الترجيع بالقران والاذان مالت والطيب طيب لم يزد
فيه الحروف وان زاد كره له ولم يسمعه وقوله احسنت ان لسكونه
فحسن وان لتلك القراءة بحسب عليه الكفد المناظرة في العلم لتصرف
الحق عبادة ولا حد ثلاثة حرام لقهر مسلم وانظر اعله ونيل دينا
او مال او قبول التذكير على المنابر للوعظ والانفاظ سنة الانبياء
والمرسلين ولرياسة ومال وقبول عامة من ضلالة اليهود والنصارى
قراءة القرآن بقراءة معروفة وشاذة دفعة واحدة مكروه كما في
الحاوي **قلت** يستحب للرجل حضاب شعره ولحيته ولو في غير زمن
في الاصح والاصح انه عليه السلام لم يفعل ويكره بالاستود وقيل لا يجمع
النساء والكل ومن عصى الصلوات التي لا ينفع بها يحيى عنها الله
وملائكته ورسله ويحرق في النار ولا بأس بان تلقى في ما جارك كاه
او تدفن وهو حسن كما في الانبياء القصص المكروه ان يحدنهم بما
ليس له اصل معذور او يعظهم بما لا يتعظ به او يزيد وينقص في
في اصله اما التزيين بالعبارات اللطيفة المرفقة والشرح
لفوائده فذلك حسن الا فضل مشاركة اهل محله في اعطاء النبا
لكن في زماننا اكثر ما ظلم من تمكن من دفعه عن نفسه فحسن

بكر

وان اعطى فليعط من عجز ليس لذي الحق ان ياخذ غير حشر حقه
 وجوز الشفعا وهو لا وسع معلم طلب من الضيق الثمان المحصر
 فجمعها وشكده ببعضها واخذ بعضا له ذلك لانه تملك له
 من الالباس لباس بوطي المنكحة بمعاينة الامه دون عكسها وجب
 ما لا قيمة له لالباس بالانتفاع به ولوله قيمة وهو غنم تصدق
 به لالباس بالجماع في بيت فيه مصحف للبلوى لا تركب سلمه عابج
 للحديث هذا لوللنهي ولو الحاجة غزو ونج ومقصود بني او
 دينوي لا بد له من فله لالباس به بغيره بالقران ولم يخرج بالهانه
 عن قدر هو صحيح في العربية مستحسن ذكر الله من طلوع الفجر الى طلوع
 الشمس ولى من قراءة القران وتخت القراءة عند الطلوع والغروب
 لالباس للامام عقيب الصلاة بقراءة اية الكرسي وخواتيم البقرة والاختار
 افضل قراءة الفاتحة بعد الصلاة جهرا للمعات بدعة قال
 استاذنا لكنها مستحسنة للعادة والافان الوشوة لانها بالقبض
 لالباس بالرشوة اذا خاف على دينه والنجح علة السلام كان يعطى النعدي
 ولم يخاف لسانه وكفى سهم المؤلف من الصدقات دليلا على
 امثاله جمع اهل المحلة للامام فحسن ومن التفت ما ياخذ على كل
 مباح ككل وكلا وما ومعادن وما ياخذ غاز لغزو وشاعر شعر
 ومسخرة وحكاوي قال تعالى ومن الثابتين يشترى لمو الحديث و
 اصحاب جميع المعازف وقود وكاهن ومقامر وواشمة وفروعه
 كثيرة قيل له باخيت ونحوه جاز له الزينة كل شئمة لا توجد المحذ
 وزكه افضل كره قول الصايح المنطوق اذا سئل الصايح عن انظر فانه
 نفاق او حق من له اطفال ومال قليل لا يوصى بتقل من صلاته تصد
 برأى به الناس لا يعاقب بتلك الصلاة ولا يثاب بها قبل هذا
 في الغرائب وعمه الزاهدي للتوافل يقولهم الربا لا يدخل الغرابيض
 عزل الرجل على هيئة عزل المرأة يكره للمرأة سورة الرجل وسورها
 له له ضرب زوجته على ذلك الصلاة على الاظهر لا يجب الزوج
 نطق الفاجرة لا يجوز الوضوء من المياض العدة للشرب في الصح
 ويمنع من الوضوء منه وفيه وحله لاهله ان ما ذونا به جاز ولا
 لا الكذب مباح لاحياء حقه ورفع الظلم عن نفسه والمراة التضرع

لان عين الكذب حرام قال وهو الحق قال تعالى
 قتل الخراصون الكمل من المحتبه وفي الوصاية قال
 ولا يعتز الكذب او دفع ظالم
 وبكره في الحام تغير خدام
 وبفسق معناد المرور بجامع
 ومن قام اجالا لا شخص فجايز
 وجوز نقل البت لبعض مطلقا
 وللزوجة الشربين لا فوق شعبها
 وبكره ان ينسب لاسقاط حملها
 وان اسقطت بنتا فله سقطه
 وفي يوم عاشوراء يكره كلهم
 وبعضهم المختار في الكحل جاز
 وضرب عبيد الغير جاز بامر
 واوثق من ذكر القران اسماءه
 ودرسك باء الذكر وولي الصلاة
 لا اعلام ختم الدرر حين يقر

كتاب الموات لاهل مناسبه ان فيه ما يكره وما
 لا يكره الحياة نوعان حاة ونائية والمزدهن الثمانية وهي موات
 لبطلان الانتفاع به واحياءه ببناء او غرس او كرم او سعة اذ الخسم
 او ذى ارضا غير منتفع بها وليت بملوكة لمسلم ولا الذى فاولمكة
 لم تكن مواتا فلولم يفسد ما كملها في لقطه يتصرف فيها الامام
 لو ظهر ما كملها نزل اليه وبضمن نقصانها ان نقصت بالزراعة
 بعيدة من القرية اذ اصاح من باقصة العامر وموجه بوري الضو
 بزازية لا يسمع بها صوته ملكها غلبه يوسف وهو المختار كما
 في المختار وغيره واعتبر محمد عدم ارتفاق اصل القسمة وبه قالت
 الثلاثة **قلت** وهذا ظاهر الرواية وبه يفتي كما في زكاة الكبر
 ذكره القهستاني وكذا في البرجسك عن النصورة عن قاض خان ان
 الفتوى على قول محمد فالعجب من الشرع بالى كيف لم يذكر ذلك في لفظ
 ان اذن له الامام في ذلك وقال لا يملكها الا اذنه وهذا هو المأ

هذا هو المختار كما في المختار وغيره واعتبر محمد عدم ارتفاق اصل القسمة وبه قالت الثلاثة قلت وهذا ظاهر الرواية وبه يفتي كما في زكاة الكبر ذكره القهستاني وكذا في البرجسك عن النصورة عن قاض خان ان الفتوى على قول محمد فالعجب من الشرع بالى كيف لم يذكر ذلك في لفظ ان اذن له الامام في ذلك وقال لا يملكها الا اذنه وهذا هو المأ

فلو ذمنا شرط الاذن انفق فاولو مستان لم يملكها اصلا اتفاقا
 فمشتا ولو تركها بعد ذلك لاجبا وذرعا غيره فالاولا حوتها في
 ولو اجبا رضامته ثم احاط الاحياء بجوانبها الاربعه من اربعة
 نفر على النعاقب تعين طريق الاول في الارض للربعة ومن حرجا
 اي منع غيره منها بوضع علامة من حجر وغيره ثم اهلها ثلاث سنين
 دفعت الى غيره وقبلها هو حوتها وان لم يملكها لانه انما يملكها بالاجبا
 والنعاقب لا يجوز التحجير ولو كثر بها اضرب عليها المساة وشقها
 نهر او بذر ما فيها حيا مبسوط ولا يجوز احيا ما قرب من العاسر
 بل يترك من عله ومطرح الحصاد لم يتعلق حفرته به فلم يكن موتا
 وكذا لو كان مختطبا واعلم انه ليس للامام ان يقطع ما لا غنى للمسلمين
 عنه من المعادن الظاهرة وفيه ما كان جوهرها الذي اورد عنه الله
 في جواهر الارض بارز المعادن الحلي والكل والقار والتقط والابا
 التي لا تملك بالاستنباط والتمتع والاستنباط بالتسبيح الماء المحرقة
 التي لا تملك بالاحتراز والاستنباط وتامة في شرح الصابغ في حديث
 المسلمون شركاء في ثلاث في الماء والكلا والنار التي يستعملها
 الماء زبلعي يعني التي لم تملك بالاستنباط والتسبيح فلو قطع هذه
 المعادن الظاهرة لم يكن لاقطاعها حكم بل يقطع وغيره سواها
 منعهم المقطع كان بمنعه منعها او كان لما اخذه مالكه لانه منع
 بالمنع لا بالاختذ وكنت عز النبع وصرف عن مداومة العمل بها
 لثبته اقطاعه بالصحة او يصير معه في حكم الاملاك المستقرة
 ذكره العلامة قاسم في رسالته احكام اجارة اقطاع الجبجد وحريم
 بئر النافعي وفي التي يزرع الماء منها بالعبير كبر العطن وهي التي
 يزرع الماء منها باليد والعطن من اخ الابل حول البئر اربعون ذراعا
 من كل جانب وقال ان المناضي فستون وفي الشربلاية عن شرح
 المجمع لو عمق البئر فواربعين يزار عليها انهي لكن نسبة القسطنطين
 لمحمد ثم قال وفيه بقول الامام وعزاه للثمة شتم قال وقيل القيد
 في بئر وعين بما ذكر في اراضيهم لصلاتها وفي اراضيها واخوة فيراد
 لئلا ينتقل الماء الى الشئ وعزاه للمداينة وعزاه البرجسك للكانة
 فليحفظ اذا حفرها في موت باذن الامام فلو في غير موت

وفي الشربلاية عن شرح المجمع لو عمق
 البئر فواربعين يزار عليها انهي لكن
 نسبة القسطنطين لمحمد ثم قال وقيل القيد
 الامام وعزاه للثمة شتم قال وقيل القيد
 في بئر وعين بما ذكر في اراضيهم لصلاتها
 وفي اراضيها واخوة فيراد لئلا ينتقل
 الماء الى الشئ وعزاه للمداينة وعزاه البرجسك
 للكانة فليحفظ

اوفي بلا اذن امام لم يكن الحكم كذلك كذا ذكره المص وعبارة القسطنطين
 وفيه زمنا الى انه لو حفر ملك الغير لا يستحق الجرم ولو حفر في ملكه
 فله من الجرم ما شاؤا وان الماء لو غلب على ارضه تركها للملك او ما
 او انقضوا له يجر احيا او ما فلو تركها الماء بحيث لا يعود اليها ولم يكن
 حريما العامر جاز احيا او ما وعزاه للضمات وحريم العين خمسمية
 ذراع من كل جانب كما في الحديث والذراع هو الكسرة وهو ست
 قبضات وكان ذراع الملك اي ملك الاكاسرة سبع قبضات
 فكسرت قبضة وبمنع غيره من الحفر وغيره فيه لانه ملكه فلو
 حفر فلا قول رده او تضمنه وتامة في الدرر ولو حفر الشئ
 بئر في متع حريم البئر الاولى باذن الامام فذهب ماء البئر الاولى
 ونحوها الى الثانية فلا شئ عليه لانه غير منعذ والماء تحت الارض
 لا يملك فلا خاصة لمن بنى حانوتا يجب حانوت غيره فكسرت
 الحانوت الاولى بسببه فانه لا شئ عليه درر وزبلعي وفيه لو هدد
 جدار غيره فلصاحبه ان يواخذه بغيره لا يبين الجدار هو الصحيح
 ولما حفر الشئ الحريم من الجوانب الثلاثة دون جانب الاولى لسبق
 ملك الاول فيه وللثمة في مجرى الماء تحت الارض حريم بقدر ما
 يصلحه لافناء الطين ونحوه وعن محمد كالبئر ولو ظهر الماء فكالمعدن
 وفي الاختيار فوضه لراي الامام ولو باذنه والافلا شئ له ذكره لبر
 وحريم شجر بغير سر في ارض الموت خمسة اذرع من كل جانب فليست
 ان يفرس فيه ويلحق ما امتنع عود دجلة والفرات اليه بالموت
 اذا لم يكن ذلك حريما العامر وان كان حريما او جاز عوده لم يجر احياؤه
 لانه ليس بموت والنهر في ملك الغير لا حريم له لا يبرهان وقال له
 مستاة النهر لشيء والقاء طينه وقدره محمد بقدر عرض النهر
 من كل جانب وهو ارفق ملتقى وقدره ابو يوسف بنصف بطن
 النهر وعليه الفتوى فتمت مغزبا للكرخا وفيه مغزبا للاختيار والخوض
 على هذا الاختلاف وفيه مغزبا للكتابة ولو كان النهر صغيرا لم يجر
 الكرية في كل حين فله جرم بالاتفاق وفيه مغزبا للكرخا ان الخلاف
 في نهر ملوك له مساة فارغة يزرعها ارضه لغير صاحب النهر فالتا
 له عندهما ولصبا الارض عنده وفيه مغزبا للثمة البشير ان له حريما

وغیره

جندی

بالاتفاق بعد ما يحتاج اليه لالقاء الظلم ونحوه انتهى **قلت** ومن
 الاتفاق ايضا الشرب لا عن الاختيار وشرح الجميع **فصل**
الشرب لغة نصيب الماء وشرعا نوبة الانتفاع بالماء سقيا للزراعة
 والدواب والشفة شرب بني آدم والبهائم بالشفاه وكل جفها
 في كل ما لم يجر زيانا اوجب وكل عرق ارض من بحر ونهر عظيم
 كدجلة والفرات ونحوهما لان الملك بلا حرز ولا حرز لان قهر الماء
 يمنع قهر غيره وكل شئ نهر في ارضه منها او نصب الرعي ان
 لم يضر بالعامه لان الانتفاع بالمباح انما يجوز اذا لم يضر باحد
 كالانتفاع بشمس وقمر وهواء لا سقد وانه ان خيف تخرب النهر
 بكثرة ما ولا في ارضه وشجره وزرعه ونصب دولاب ونحوها
 من نهر غيره وقتلانه وبيرة الاباذنه لان الحق له فيوقف على اذنه
 وله سقي شجر وخضر زرع في داره حملا اليه بجراره واوانه الاصح
 وقيل الاباذنه والحرز في كوز وجب بمصلحة مضمونة الخاية
 لا ينتفع به الاباذن صاحبه لملكه باحراره ولو كانت البيروم
 او النهر في ملك رجل فله ان يمنع مريد الشفعة من الدخول في ملكه
 اذ كان يجده ماء بقرية فان لم يجد يقال له ان صاحب البيروم
 انما ان يخرج الماء اليه وتفرقه لياخذ الماء بشرط ان لا يكسر صفه
 اي جانب النهر ونحوه لان له حينئذ حق الشفعة لحديث احمد السنن
 شركا في ثلاث في الماء والكلا والتار وحكم الكلا حكم الماء فيقال
 للمالك انما ان تقطع وتدفع اليه والانتزعه لياخذ قدر ما يريد
 زيلعي ولو منعه الماء وهو يخاف على نفسه ودابته العطش كان له
 ان يقائله بالسلاح لان عمر رضي الله عنه وان كان محرز في الاول
 قاتله بغير السلاح اذ كان فيه فضل عز حاجته لملكه بالاحراز
 فصارت نظير الطعام وقيل في البيروم ونحوها الاولى ان يقائله
 بغير سلاح لانتذاره كعصبة كالنخل في كافي وكري نهر في حنف
 غير مملوك من بيت المال فان لم يكن ثمة اي في بيت المال شئ يجبر
 الناس على كرية ان يمنعوا عنه دفعا للضرر وكري النهر المملوك
 على اهله ويجبر من له منه على ذلك وقيل في الخاص لا يجبر ومن
 يرجعون ان يامر القضاة انهم ومؤنة كرى النهر المشترك عليهم من

فكان

اعلاه فاذا جاوزوا ارض رجل منهم بكم من مؤنة الكرى وقالوا
 عليهم كرية من اولة الخيرة بالمخصص كما يستوون في استحقاق الشفعة
 ولا كرى على اهل الشفعة ونصحه دعوى الشرب بغير ارض شخصانا واذا
 كان لرجل ارض ولاخر فيها نصه فاراد رب الارض ان لا يجري النهر
 في ارضه لم يكن له ذلك وبتركه على حاله وان لم يكن في يده ولم يكن
 جاريا فيها الى في الارض فعليه البيان ان هذا النهر له وانه قد كان
 له مجرى في هذا النهر يسوقه لسقي ارضه وعلى هذا الصب في نهر على
 سطح والميزاب والممشك كل ذلك في دار غيره تحكم الاختلاف فيه
 نظيره في الشرب زيلعي نهر بين قوم اختصموه في الشرب فهو بينهم
 على قدر ارضهم لانه المقصود بخلاف اختلافهم في الطريق فانهم
 يستوون في ملك مرقبه بلا اعتبار سرعة الدار وضيقها لان المقصود
 الاستطاف وليس لاحد من الشركاء في النهر ان يشق منه نهر او ينصب
 رعي الا في وضع في ملكه ولا يضر نهر ولا بما وقاية او دابة كجارة
 عورة او جسد او فطره او يوسع في النهر ويقسم بالايام وللمالك ان
 قد كانت القسمة بالكرى بكسر الكاف جميع كوة بفخها النقب لان
 القديم يترك على قدمه لظهور الحق فيه او يسوق نصيبه الى ارض
 اخرى ليس له منه اي من النهر شرب بلا رضاهم يتعلق بالجميع ولهم
 نقضه بعد الاجازة ولو رضخ من بعدهم وليس الا على سكر النهر
 بلا رضاهم وان لم تنب ارضه بدونه ملحقه كطريق مشترك او اد
 احدهم ان يقع فيه بابا الى دار اخرى ساكنها غير ساكن هذه الدار
 التي مشحون في هذا الطريق بخلافه اذ كان ساكن الدارين واحدا
 حب لا يمنع لان المازة لا تزاد ويورث الشرب ويوصى بالانتفاع
 به انما الابصار ببيعها فباطل ولا يباع الشرب ولا يوصى ولا يورث
 ولا ينصدق به لانه ليس بمال متفوق في ظاهر الزوايه وعليه الفتوى
 كما يبيح ولا يوصى بذلك اي بيعه واخيه ولا يصح الماء بدل خلع و
 صلح عن دم عدو ومهر نكاح وان صحت هذه العقود لانها لا تبطل
 بالشرط والفسادة لان الشرب لا يملك بسبب حتى لو مات وعليه
 دين لم يبع الشرب بلا ارض فلو لم يكن له ارض قبل بيع الماء في كل ارض
 في حوض فباع الماء الى ان ينفض دينه وقيل ينظر الامام لارض لا يترك

في قوله تعالى انما الخمر واليسر الابرة عشرة لا بل على حرمتها
 مبسوطة في المحبة وغيره وهي نجاسة غليظة كالبول
 ويكفر مستحلبا وسقط تقومها في حق المسلم لا ما يتبعها في الاصح وحرمة
 الانتفاع بها ولو لم يفسد دواب او لطبن او نظر للتلهي او في دواب او
 دهن او طعام او غير ذلك لا لتخليل او لحوق عطش بقدر الضرر
 ولو زاد فسكر حذرت به ولا يجوز بيعها الحديث مسلم ان الذي حرم
 شربها حرم بيعها ويجوز شربها وان لم يسكر منها ويجوز شاربها
 ان يسكر ولا يوثق فيها النطق لانه لا يحد فيه ما لم يسكر منه لا انتصا
 الحد بالنسبة ذكره الزبلي واستظهره المص وضعف في القية والنجاسة
 ثم نقل عن وهبان انه لا يلتفت لما قاله صاحب القية مخالفا للقواعد
 ما لم يعضده نقل من غيره انتهى وفيه كلام لابن الشحنة ولا يجوز
 بها التدوي على المعتمد قاله المص **فان** ولو باحتقان واقطار
 احليل نهية ويجوز تخليلها ولو بطرح في فيها خلافا للشافعي والشافعي
 الظلال بالسكر وهو العصير ينجس حتى يذهب اقل من ثلثه ويبصر
 سكر او صوب المصنف ان هذا ينتمي اليه باذق واما الضلال فيمارة
 بقوله وقيل ما ينجس من ماء العنب ذهب ثلثاه وبقي ثلثه وصار
 سكر او هو الصوب كما جرى عليه صاحب المحكي وغيره يعني في التسمية
 لانه الحكم لان حل هذا المثلث المستعمل بالطلا على ما في المحيط ثابت
 بشرب كبار الصحابة رضي الله عنهم كما في الشرب لا لانه قال وتبي بالطلا
 لقول عمر رضي الله عنه ما شبه هذا بطلاء البعير وهو القطران
 الذي يطلا به البعير الجربان ونجاسته اي الطلاء على الثوب الاول
 كذا قال المصنف كالمزبذبة ينجس والثالث السكر ينجس وهو النقي من
 ماء الرطب اذا اشتد وقذف بالزبد والرايح نقي الزبيب وهو
 من ماء الزبيب بشرط ان يقذف بالزبد بعد الغليان والكل ي
 الثلاثة المذكورة حرام اذا اشتد والالم يجرم انفسا وان قذف
 حرم انفا قارضا ككلامه كيفية التوثيق انه اختار هذا في لفظه
 البرجندى عنه قال القسطنطيني وثلث القيد هنا لانه اعتمد على التثنية
 انتهى فتنبه ولم يبين حكم نجاسته السكر والنقيج ومفاد كلامه
 انها خفيفة وهو مختار الترجمة واختار في الهداية انها غليظة

وساق شرب الغير ليس من	وضمنه بعض وما ظهر
وما يجوز والخذل الذي على	جواب نهردون اذن يقدر
ولو حفر وانهر والقوات ربه	فلو في حرم لبس بالنقل ثوب

كتاب الاشربة هي جميع شراب والشراب لغة كل ما
 يشرب واصطلاحا ما يسكر والمحرّم منها اربعة انواع الاول الخمر
 وهي التي تكسر فتشرب يد من ماء العنب اذا غلا واشتد وقذف في
 بالزبد اي الرغوة ولم يشترط اذ قد فيه وبه قالت الثلاثة وبه اخذ
 ابو حفص الكبير وهو لا يظهر كما في الشرب لا لانه عن الموم وبانه
 ما يفيد وقد نطق الخمر على غير ما ذكر بحجراتهم شرع في احكامها
 العشرة فقال وحرم قليلها وكثيرها بالاجماع لعينها اي لذاتها

في قوله تعالى انما الخمر واليسر الابرة عشرة لا بل على حرمتها
 مبسوطة في المحبة وغيره وهي نجاسة غليظة كالبول
 ويكفر مستحلبا وسقط تقومها في حق المسلم لا ما يتبعها في الاصح وحرمة
 الانتفاع بها ولو لم يفسد دواب او لطبن او نظر للتلهي او في دواب او
 دهن او طعام او غير ذلك لا لتخليل او لحوق عطش بقدر الضرر
 ولو زاد فسكر حذرت به ولا يجوز بيعها الحديث مسلم ان الذي حرم
 شربها حرم بيعها ويجوز شربها وان لم يسكر منها ويجوز شاربها
 ان يسكر ولا يوثق فيها النطق لانه لا يحد فيه ما لم يسكر منه لا انتصا
 الحد بالنسبة ذكره الزبلي واستظهره المص وضعف في القية والنجاسة
 ثم نقل عن وهبان انه لا يلتفت لما قاله صاحب القية مخالفا للقواعد
 ما لم يعضده نقل من غيره انتهى وفيه كلام لابن الشحنة ولا يجوز
 بها التدوي على المعتمد قاله المص **فان** ولو باحتقان واقطار
 احليل نهية ويجوز تخليلها ولو بطرح في فيها خلافا للشافعي والشافعي
 الظلال بالسكر وهو العصير ينجس حتى يذهب اقل من ثلثه ويبصر
 سكر او صوب المصنف ان هذا ينتمي اليه باذق واما الضلال فيمارة
 بقوله وقيل ما ينجس من ماء العنب ذهب ثلثاه وبقي ثلثه وصار
 سكر او هو الصوب كما جرى عليه صاحب المحكي وغيره يعني في التسمية
 لانه الحكم لان حل هذا المثلث المستعمل بالطلا على ما في المحيط ثابت
 بشرب كبار الصحابة رضي الله عنهم كما في الشرب لا لانه قال وتبي بالطلا
 لقول عمر رضي الله عنه ما شبه هذا بطلاء البعير وهو القطران
 الذي يطلا به البعير الجربان ونجاسته اي الطلاء على الثوب الاول
 كذا قال المصنف كالمزبذبة ينجس والثالث السكر ينجس وهو النقي من
 ماء الرطب اذا اشتد وقذف بالزبد والرايح نقي الزبيب وهو
 من ماء الزبيب بشرط ان يقذف بالزبد بعد الغليان والكل ي
 الثلاثة المذكورة حرام اذا اشتد والالم يجرم انفسا وان قذف
 حرم انفا قارضا ككلامه كيفية التوثيق انه اختار هذا في لفظه
 البرجندى عنه قال القسطنطيني وثلث القيد هنا لانه اعتمد على التثنية
 انتهى فتنبه ولم يبين حكم نجاسته السكر والنقيج ومفاد كلامه
 انها خفيفة وهو مختار الترجمة واختار في الهداية انها غليظة

وحرمتهادون حرمة الخمر لا يكفد مستحلبها لان حرمتها بالاجتهاد
 ولخلال منها اربعة انواع الاول نبيذ التمر والزبيب طبيخ اذ في طبخة
 بجل شربه وان اشتد وهذا اذا شرب منه بلا هو وطرب فلو
 شرب للهو فقليله وكثيره حرم وما لم يسكر فلو شرب ما يغلب ظنة
 انه يسكر فيجزم والثاني الخليلطان من الزبيب والتمر اذا طبخ في
 طبخة وان اشتد بجل بلا هو والثالث نبيذ العسل والتين والبر
 والشعير والذرة بجل سواء طبيخ فباللهو وطرب والربع الثالث العنبى
 وان اشتد وهو ما طبخ من ماء العنب حتى يذبل ثلثه ويجف ثلثه اذا قصد
 به استمالة الطعام والتداوى والنقوى عطا الله ولولله لاجل
 اجماع اهل سابق وصحح بيع غير الخمر كتمر ومفاده صحة بيع الحشيشة
 والافيون قلت وقد سئل ابن نجيم عن بيع الحشيشة هل يجوز ذلك
 لا يجوز فيجمل علان مراده بعدم الجواز عدم الحلال قال المص
 وتضمن هذه الاشربة بالقيمة لا بالمثل المنعنا عن تلك عينه وان
 جاز فعله بخلاف الصليب حيث تضمن قيمته صليبا لانه
 ما لا تقوم في حقه وقدا مرنا بتركهم وما يدعون زبلي وخرمها بمحمد
 اى لاشربة المتخذة من العسل والتين ونحوهما قال المص مطلقا قليلا
 وكثيرا وانه يفتى ذكره الزبلي وغيره واختاره شارح الوصاية وذكر
 انه مروي عن الكل ونظمه فقال
 وفي عصرنا فاختبر جد ووافعوا طلاقا من سكر الخمر يسكر
 وعن كلهم يروى وافتى محمد بيحرم ما قد قل وهو المحذور
قلت وفي طلاق البرازية وقال محمد ما اسكر كثيرا فقليله
 حرام وهو نجس ايضا ولو سكر منها الخمر في زماننا انه يحد زاده
 الحنفية ووقع طلاق من سكر نايح للحرمة والكل حرام عند محمد وبه
 يفتى والخلاف انما هو عند قصد النقوى اما عند قصد التلويح فيجزم
 اجماعا انتهى وتماه فيما علقه عليه زاده الشيخ ان لبن الابل اذا اشتد
 لم يجل عند محمد خلافا لهما والتكر منه حرام بالاخلاق والحد والطلاق
 على الخلاف وكذلك الرمال اى الفسفرة اذا اشتد لم يجل وصحح في
 الهداية حله وفي الحزاة انه يكره تحريمها عند عانة الشايخ عافله
 وحل لا نبيذ الخمر النبيذ في الدنيا جمع دابة وفي القرع والحسن

متا

جرة خضر والمزفت المطا بالزفت اى القبر والنقير الحشيشة النقي
 وما ورد من النهي بنسخ وكره شرب دردى الخمرى عكره والامشاش
 بالدردى لان فيه اجر الخمر وقليله لكثيره كما مر ولكن لا يحد شاة
 عندنا بالاسكرويه بحد اجماعا ويجوز لكل البسج والحشيشة هي ورق
 القنب والافيون لانه مفسد للعقل وبصد عن ذكر الله وعن الصلاة
 لكن دون حرمة الخمر فان كل شي من ذلك لاحد عليه وان سكر منه
 بل يعذر بما دون الحد كذا في الجوهره وكذا يحرم جوزه الطيب لكن
 دون حرمة الحشيشة قاله المص ونقل عن الجامع وغيره ان من قال
 بجل البسج والحشيشة فهو زنديق مبتدع قال نجم الدين الزهدي
 انه يكفر ويباح فتيه قلت ونقل شيخنا النجم الغني الشافعي في شرحه
 عن منظومة ابيه البدري المتعلقة بالكباير والضغائر عن بن حجر
 المكي انه صرح بحرم جوزه الطيب اجماعا لائمة الاربعة وانها مسكرة
 ثم قال شيخنا النجم والثاني الذي حدث وكان حدوته بدمشق
 في سنة خمس عشرة بعد الالف بدعى شاربه انه لا يسكر وان سلم
 له فانه مفتر وهو حرام لحديث احمد عن ام سلمة قالت نهى رسول الله
 صلى الله عليه وسلم عن كل مسكر ومفتر قال وليس من الكباير تنال
 المرة والمزتين ومع نهى ولا الامر عنه حرم قطعها على ان استعماله
 ربما اضرب اليدين نعم الاصرار عليه كبيرة كسائر الضغائر انتهى
 بحروقه وفي الاشياء في قاعدة الاصل الاباحة والتوقف وبظهر
 اثره فيما اشكل حاله كالمجون الشكلى امره والنبات المجهول سمته
 انتهى قلت فيفهم منه حكم النبات الذي شاع في زماننا السني
 بالثمن فتنبه وذكره شيخنا العبادي في هديته لما قاله بالثمن
 والبصل الاول فندبر ومن جزم بجرمة الحشيشة شارح الوصاية
 في الخطر ونظمه فقال

وافتنى بحرم الحشيش وحرقه	وتطبيق محشر ليزجر وفرروا
لبابعة الثايب والفسقوت	وزندقة المستحل وحرروا

كتاب الصيد لعل مناسبه ان يكاملت هاهنا بؤرة
 السرور وهو مباح بنجسة عشر شرط مبسوط في العناية
 وسنقردها في اثناء السالك لا المحرم في غير الحرم وللتلويح كاهو ظاهر

وحرفه على ما في الاشياء قال السبصر وانما اوردته في حاله ولا فائدت
 عنك يا حجة لتخذه حرفة لانه نوع من لاكتساب وكل نوع الكلب
 في الاباحة سواء على المذهب الصحيح كلفه البرازية وغيره انصب
 شبكة لصيد ملك ما تعقل بها بخلاف ما اذا نصبها للجفاف
 فانه لا يملك ما تعقل بها وان وجد القلش وغيره خائما او دينا
 مضروبا بضرب السلام لا يملكه ويجب تعريفه اعلان اسباب
 الملك فلا تنة نافل كبيع وهبة وخلافة كارت واصالة وهبة
 حقيقة بوضع اليد وحكما بالتهنية كنصب شبكة لصيد لا لجمعا
 على الباح للخال عن مالك فلو استولى في مفازة على حظ غيره
 لم يملكه ولم يحل القلش ما يجده بلا تعيذر ونظام التعديع في الطون
 ويجل الصيد بكنزى ناب ومخلب نقد ما في الذبايح من كلب
 وباز ونحوهما بشرط قابلية التعليم وبشرط كونه ليس بنجس العين
 ثم فرع على ما مهد من الاصل بقوله فلا يجوز الصيد بدب واد
 لعدم قابليتها للتعليم فانها لا يعلمون للغير لاسد لعلوهم
 والذب لحسانه والحق بعضهم بالذب الحداة لحسانتها ولا
 بخنزير لجاسنة عينه وعليه فلا يجوز بالكل على القول بنجاسة عينه
 الا ان يقال ان الضرر ورد فيه فنتبه وبه يندفع قول القمينا
 ان الكلب نجس العين عند بعضهم والخنزير ليس بنجس العين عند
 حنيفة على ما في الخبر وغيره فاما بشرط علمها علم زى ناب
 ومخلب وذبايرك الاكل اما الشرب من الصيد فلا يضركم شيئا واما
 ثلاثا في الكلب ونحوه وبالزجوع اذا دعوت في البازي ونحوه
 وبشرط جرحها في موضع منه على الظاهر وبه يفتى وعن الشافعي
 يحل بل الجرح وبه قال الشافعي وبشرط ارسال مسلم او كتابي وبشرط
 الشمية عند ارسال ولو حكمها بالشرط عدم تركها عمدا على حيوان
 ممنوع اي قادر على الامتناع بقوائمه او جناحه متوخشا الذي
 وقع في الشبكة او سقط في البير واستانسل لا يحقوقيه الحكم المذكور
 ولذا قال يوكل لان الكلام في صيد الاكل وان حل صيد غيره كما
 سيجي واعلم لحل الانتفاع بالجلد مثلا كما يات في فنامل وبشرط ان لا يترك
 الكلب المعلم كلب لا يحل صيده ككلب غير معلم وكلب مجنون

اولم يرسل اولم يسلم عليه وبشرط ان لا يتطول وقفه بعد
 ارساله ليكون الاصطبياد مضافا لارسال بخلاف ما اذا كان يتخفى
 كالفهد كما يمكن الفهد على وجه الجملة لا الاستراحة والافهد
 خصال حسنة ينبغي لكل عاقل العمل بها كما بسطه المصنفان اكل منه
 البازي اكل لان تعليمه ليس بترك اكله وان اكل الكلب ونحوه لا
 يوكل طلقا عند ناك اكله منه اي كما لا يوكل الصيد الذي اكل اي كلب
 منه بعد تركه للاكل ثلاث مرات لانه علامة للمهل وكذا الاوكل
 ما صاد بعد حجة يتعلم فانيا بترك الاكل ثلاثا او ما صاد قبله
 لو بقي في ملكه فان ما اتلفه من الصيد لا ينظر فيه للمرمة اتفاقا لقول
 المحل وفيه اشكال ذكره القمينا كصفر من صاحبه فكت جنا
 ثم رجع اليه فارسله فصاد لم يوكل لتركه ما صار به معلما فيكون
 كالكلب اذا اكل ولو اخذ الصياد الصيد من الكلب وقطع من
 بضعة والقيها اليه فاكلها او خطف الكلب منه واكله كل ما
 ما به كالوشرب الكلب من دمه لانه من غايه عليه ولو نهش فقطع
 منه بضعة فاكلها ثم ادركه فقتله ولم ياكل منه لا يوكل لانه حالة
 الاصطبياد ولو لم يمت منه وانبع الصيد فقتله ولم ياكل منه في
 اخذه صاحبه ثم اكل ما في حلقه من حينئذ لو اكل من نفس الصيد لم يترك
 كما مروا اذا ترك الرسل والرمى الصيد حيا حياة فوق ما في الذبح
 ذكاه وجوبا وبشرط حله بالرى الشمية ولو حكمها كالمز وبشرط المرح
 ليتحقق معنى الذكاه وبشرط ان لا يقعد عن طلبه لو غاب الصيد
 مخاما لبسهم فادام في طلبه يحل وان قعد عن طلبه ثم اصابه
 ميتا لا لاحتمال موته بسبب اخر وبشرط في الحانته لحله ان لا يتور
 عن بصره وفيه كلام مبسوط في الزبلي وغيره فان ادركه الرمي او
 الرسل حيا ذكاه وجوبا فلو تركها حيا رمي وبشرط الحية المعتبرة هنا
 ما يكون فوق ذكاه المذبوح بان يعيش يوما وروي اكثره مجمع اما
 مقدارها وهو ما لا يتورق بقاءه كلفه الميتة فلا يعتبر بها
 حتى لو وقع في ما لم يحرم والمعتبر في المتردية وانها كالميتة و
 موقوفة وما اكل من الرخصة مطلق للحياة وان قلت كما اشترنا اليه
 وعليه الفتوى ونقدتم في الذبايح فان تركها اي الذكاه عند المقتضى

عليها مات حرم وكذا يحرم لو عجز عن التذكية في ظاهر الرواية وعن
 ابن حنيفة ولو لم يجز بول يوسف بجل وهو قول الشافعي قال المصنف في المتن
 وممن اتوا بآية إشارة إلى حله والظاهر ما سمعته انتهى **قلت** ووجه
 الظاهر أن العجز عن التذكية في مثل هذا لا يحل للمسلم وأرسل بجوسي
 كلبا فجزه مسلم فأنجز وقتله معارض بعرضه وهو سهم لا يرش له
 سمي به لأصابته بعرضه ولو لم يرش حدة فإصاب بجده حل أو
 بندقة نقيلة ذات حدة لقتلها بالانتقال بالحد وكو كانت خفية
 بها حدة حل لقتلها بالمرج ولو لم يجز به لا يؤكل مطلقا بشرط في المرح
 الأدماء وقيل لا مكنة ونماه فيما علقته عليه أرى صيدا فوقع
 في ماء لاحتمال قتله بالماء فجزه ولو لم يظفر ما يبا فوقع فيه فإن
 انفس جرحه فيه حرم والأهل مكنة أو وقع على سطح أو جبل فتزرى
 إلى الأرض حرم في السابق كلها إلا أن الاحتراز عن مثل هذا إذا تمكن فأن
 وقع على الأرض بدا، إذا احتراز عنه غير ممكن فيحل وأرسل مسلم
 كلبه فجزه أي غزه بصياحه بجوسي فأنجز أنجز دون الأرسال
 والفضل برفع بما هو فوقه أو مثله كمنه الحديث ولم يرسله أحد فجزه
 مسلم فأنجز أنجز رسال حكما وأخذ غير ما أرسل إليه لأن غرضه
 أخذ كل صيد يتمكن منه حتى لو أرسله على صبور كثيرة بنسبة
 واحدة فقتل الكل أكل الكل كلب في الوجوه المذكورة لما ذكرنا كصيد
 فقطع عضومته فإنه يؤكل العضور خلافا للشافعي ولنا قوله عليه
 السلام ما بين من الخي فهو ميت فلو قطعه ولم يبينه فإن احتمل
 التيامه كل العضو أيضا ولا مكنة وإن قطعه إلا في ثلاثا وأكثره
 مع عجزه أو قطع نصف رأسه وأكثره وقدره نصفين أكل كله لأن
 في هذه الصور لا يمكن حياة فوق حياة الذبوح فلم ينشأ وله الحديث
 المذكور بخلاف ما لو أكثره مع رأسه لا يمكن المذكور وحرم صيد
 بجوسي ووثقه ومرند وحرم بخلافه لأن ركاة الاضطرار ركاة
 الاختيار وإن رى صيدا فلم يخنه فرماه أخرفقتله فهو الشاغل
 وإن أختنه لأول بان أخرجه عن جيز الامتناع وفيه من الحياة
 ما يعيش فالصيد للأول وحرم لقتله ركاة الاختيار فصار
 قاتلا له فجزه وضمن الشافعي الأول وقتلها وقت أن لا يفرق

جرحته وحل اصطباد ما يؤكل لحمه وما لا يؤكل لحمه لمنفعة جلده
 أو شعره أو ريشه أو لدفع شره وكلة مشروع لأطلاق النضر
 وفي القنية يجوز ذبح المسترة والكلب لنفع ما أو لأولى ذبح الكلب
 إذا أخذته مرة الموت وبه يظهر لم غير بحسن العين كخنزير فلا
 يظهر أصلا وجلده وقيل يظهر جلده لآلحه وهذا أصح ما ينفى
 به كما في الشرب لا لينة عن الوهب هنا ومنه في الظهارة أخذ الظير
 لئلا مباح والأولى عدم فعله خائفة بكرة تعليم البازي بالظير
 إلى التعذيبه سمع الصائد حصل لسان أو غيره من الأهلية كقرب
 وشاة فرى إليه فإصاب صيدا لم يحل بخلاف ما إذا سمع حرس
 أو خنزير فرى إليه وأرسل كلبه فإذا هو صيد حلال لا يحل حل ولو
 لم يعلم أن الحرس صيد أو غيره لم يحل جوهره لأنه إذا اجتمع
 والحرم غلب المحرم ربه ظيبا فإصاب قرنه وظلفه مات
 إن أدماه كل لوجود المرح ولا لأولى الغيرة بحالة الرمي فحل الصيد
 سدرته إذا رى مسلما إلا بأسلامه ووجب الجزاء لجملة إذا رى
 محرما إلا بأحرمة وسبى قبل كتاب الذيات **فروع** لأن ياربا
 معلما أخذ صيدا فقتله ولا يدري أرسله أنت أو لا لا يؤكل لوقوع
 الشك في الأرسال ولا إباحة بدونه وإن كان مرسل فهو مال
 الغير فلا يجوز تناوله إلا بإذن صاحبه زيلعي **قلت** وقد
 وقع في عصرنا حادثة الفتوى وهان رجلا وجد شاة مذبحة
 ببستانه هل يحل له أكلها أم لا ومقتضى ما ذكرناه أنه لا يحل لوقوع الشك
 في أن الذابح من نحل كاته أم لا وهل سمى الله تعالى عليها أم لا لكن في
 الخلاصة من اللقطة قوم صابوا بغير أمد بوجاهة طريق البيادية
 أن لم يكن قريبا من الماء ووقع في القلب أن صاحبه فعلى ذلك
 إباحة للناس لا يباشر بالإخذ والأكل لأن الشاة بالدلالة كالشاة
 بالضريح انتهى فقد أباح أكلها بالشك المذكور فعمل أن العلم يكون
 الذابح أم لا للذكاة ليس بشرط قاله المصنف **قلت** قد يفرق بين حادثة
 الفتوى واللقطة بأن الذابح في الأول غير المالك قطعا وفي الثاني
 يحتمل ورايت بخط ثقة سرق شاة فذبحها بسمية فوجد
 صاحبها هل يؤكل الأصح لا لكفره بسميته على الحرم القطع بذلك

ولا اذن شئ من انهي فيجزر وفي الوهبانية قال

وما مات لا نطقه كلبا فانه	خبث حرم تنفعه معتد
وتملك عصفور لوجده اخر	واعتاقه بعض الائمة ينكر
وان يلقه مع غيره جاز اخذه	كقشره فان رماه القشر

وفي معاني

واتحلا لايجل الصطية صبوراً وما صيد ولا تنفر
كتاب الرهن مناسبة ان كلام من الرهن والصيد
 سبب لتخصيص المال هو لغة حبس الشئ وشرعاً حبس شئ مالي اي
 جعله محبوساً لان المحبس هو الرهن بحق يمكن استيفاءه اي اخذه
 منه كلاً او بعضاً كان كان قيمة المرهون قل من الذين كالذين كاف
 الاستقصا لان العين لا يمكن استيفاءه من الرهن الا اذا صار دنيا
 حكماً كما ينبغي حقيقة وهو دين واجب ظاهراً وباطناً وظاهر فقط
 كمن عيدا وخل وجد حراً او خيراً او حكاماً لا عياناً للضمونة بالنقل
 او القيمة كما ينبغي وينعقد بايجاب وقبول حال كونه غير لازم
 وحينئذ قل الرهن تسليمه والرجوع عنه كماله الهبة فاذا سلمه
 وقبضه المرتهن حال كونه محبوساً لا منفكاً كثر على شجر مفرغاً لا مشغولاً
 بحق الزمان كمن يردون الثمر ممزلاً لا مشاعاً ولو حكماً بان اتصل المرهون
 بغير المرهون خلفه كالشجر وسينضم له ان افاد ان القبض شرط الزور
 كماله الهبة وصح في المجبة بشرط الموزن والقبلة بين الرهن والمرتهن
 قبض حكماً على الظاهر كما ينبغي فانها فيه ايضاً قبض وهو مضمون اذا
 هلك بالاقول من قيمته ومن الذين وعند الشفها هو مائة والمعتبر
 قيمته يوم القبض لا يوم الهلاك كما توهمه في الاشياء لمخالفة المنقول
 كما حرره المصنف بوضوح على سوم الرهن اذ لم يبين المقدار اي مقدار
 ما يريد اخذه من الذين ليس بمضمون في الاصح كذا في الغنية ولا يشاء
 فان هلك وسأوت قيمته الذين صار مستوفياً دينه حكماً او زناً
 كان الفضل مائة فيضمن بالتعدي كما ونقصت سقط بقدره و
 رجع المرتهن بالفضل لا بالبقاء بقدر المالبة وضمن المرتهن بدعي
 الهلاك بلا برهان مطلقاً سواء كان من اموال الظاهرة او الباطنة
 وخضه مالك بالباطنة وله طلب دينه من رامت له وله جبة

وان كان الرهن في يده لان الحبس جزائمه وله حبه رهنه بعد
 الفسخ للعقد حتى يقبض به او يبرئه لان الرهن لا يبطل بجزر
 الفسخ بل ببيعه رهناً ما بين القبض والدين معاً فاذا فات احدهما
 لم يبق رهناً بل بقي ودرو غيرهما لا الانتفاع به مطلقاً لا بالتحريم
 ولا السكنى ولا لبس ولا اجارة او اعارة سواء كان من مرتين او رهن
 الا باذن كل للاخر وقيل لا بجل المرتهن لانه ربا وقيل ان شرطه كان
 ربا ولا لا وفي الاشياء والمواهب اباح الرهن للمرتهن كل الثمار او كونه
 الذارولين الشاة المرهونة فكلها لم يضمن وله منعه ثم افاد
 في الاشياء انه يكره للمرتهن الانتفاع بذلك وسيجيء اخر الرهن فلو
 فعل الانتفاع قبل اذنه صار متعدياً ولو لم يبطل الرهن به واذ طلب
 المرتهن دين امر باحضار رهنه لئلا يصير مستوفياً مرتين
 الا اذا كان له حمل وعند العدل لانه لم ياتمه شرح مجمع فان حضر
 سلم له كل دينه او لاشتم سلم المرتهن رهنه بتحقيقا للتسوية
 وان طلب دينه في غير بلد العقد للرهن فكذلك الحكم ان لم يكن
 للرهن مؤنة وان كان له مؤنة سلم دينه وان لم يحضره لان الواجب
 عليه التسليم بمجبة التخلية لان النقل من مكان الى مكان ونقل
 التمسك عن الذخيرة انه لو لم يقدّر على احضاره اصله مع قيامه
 لم يؤمر به انتهى فليحفظ ولكن للرهن ان يحلفه بالله ما هلك وهذا
 كله اذا ادعى الرهن هلاكه لما اذا لم يدع فلا فائدة في احضاره وكذا
 الحكم عند كل يخيم حل كما حرره ابن الشحنة وقال

ولا دفع مالم يحضر الرهن او يكن	بغير مكان العقد والملا بعد
كذا النجم اولادون دعوى مدينة	هلاكا وهذا في النهاية يذكر

ولا يكلف مرهون قد طلب دينه احضار رهن قد وضع عند
 العدل بامر الرهن ولا احضار ثمن رهن ياعده المرتهن بامر الرهن
 الرهن حتى يقبضه لاذنه بذلك وحينئذ فاذا قبضه اي الثمن
 يكلف احضاره لقبام البدل مقام البدل ولا يكلف مرتهن
 معه رهنه تمكين الرهن من بيعه ليقبض دينه بثمنه لان حكم الرهن
 الحبس الذي حتى يقبض به ولا يكلف من قبضه بعض دينه او ابرا
 بعضه تسليم بعض رهنه حتى يقبض البقية من الذين او يبرئها التخلية

بحبس البيع ويجوز للمرتهن أن يحفظه بنفسه رعياله كما في الوردية
 وضمن أن حفظه بغيرهم كما تروى فيها وضمن بأيداعه وأعارته وإجارته
 واستخدمه ونعديته كل قيمته فيسقط الدين بقدره وكذا يضمن
 كل قيمته بجعل خانم الرهن في خنصره سواء جعل قصه لبطن كف
 أو لابه يفتنه بريحته باليد واليد على ما اختاره الرهن لكن قد تنا
 في المصطر عن البرجحة دان فيها شعار الروافض وأنه يجب التحرز عنه
 فتنبه **قلت** ولكن جرت العادات في زماننا تلبس كذلك
 فينبغي لزوم الضمان قياسا على مسألة السيف الأنية فيلحذر
 لا يجعله في أصبع أخرى إلا إذا كان المرتهن امرأة فتضمن لأن النساء
 يلبسن كذلك فيكون استعماله لا يحفظا إن كالت مغر بالزيتي
 ومثله تقلد سيف الرهن لا الثلاثة فإن الشجعان يتقلدون
 في العادة بسيفين لا الثلاثة وفي لبس خاتمة أي خانم الرهن فوق آخر
 يرجع إلى العادة فإن كان ممن يتحمل لبس خاتمين ضمن ولا كان
 حافظا فلا يضمن ثم إن قضة بها أي بالقيمة المذكورة من جنس الدين
 يليقان قصاصا بمجردة ويجوز القضاء بالقيمة إذا كان الدين حالا
 وطالب المرتهن الرهن بالفضل إن كان ثمة فضل وإن كان الدين
 مؤجلا يضمن المرتهن قيمته وتكون رهنا عنده فإذا مل الأجل
 أخذ بدنه وإن قضة بالقيمة من خلا فحسبه كان الضمان رهنا
 عنده إلى القضاء دينه لأنه بدل الرهن فاخذ حكمه وأجرة بيت حفظه
 وحافظه وما وى الغنم على المرتهن وأجرة راعيه أو حيوانا ونفقة
 الرهن والخراج والعشر على الرهن والأصل فيه أن كل ما يحتاج إليه
 لمصلحة الرهن بنفسه وتيقنته فعل الرهن لأنه ملكه وكل ما كان
 لحفظه فعل المرتهن لأن حبه له وأعلم أنه لا يلزم شيء منه لو نشر
 على الرهن فمشتا عن الزخيرة وأما مؤنة رده فجعل آبقا وردي
 جزء منه كدواة جريح إلى يد المرتهن فنقتله المضمون والآما
 فالمضمون على المرتهن والأمانة مضمونة على الرهن لو قيمته أكثر
 أكثر من الدين ولا فعل المرتهن وكذا ما في الحجة المرض وقروح وفداء
 جنابة وكل ما وجب على أحدهما فإذا لاخر كان متبرعا إلا أن يأمره القاضي
 به وجعله ديناً على الآخر فيجوز الرجوع عليه ويجوز داء الرهن بالبيع

يجعله

يجعله ديناً عليه لا يرجع كما في الملقط وعن الإمام لا يرجع لو حبا
 حاضر مطلقا خلافاً للشفا وفيه فرع مسألة المجزئ يبيع قال الرهن
 الرهن غيره هذا وقال المرتهن بل هذا هو الذي مرهنته عند
 فالقول للمرتهن لأنه الف باض بخلاف ما لو ادعى المرتهن رده على
 المرهن بعد قبضه فإن القول للرهن لأنه المنكر فإن برهنا فالرهن
 ابضا ويسقط الدين لأنبائه الزيادة ولو قبل قبضه فالقول للمرتهن
 لأنكاره دخوله في ضمانه وإن برهنا فالرهن لأنبائه الضمان
 بتزانية يجوز له السفر به بالرهن إذا كان الظرفي أم كماله الوردية
 وإن كان له حمل ومؤنة وكذا الانتقال عن البلد وكذا العدل
 الذي الرهن في يده كما في العمادية معز بالعدة على خلاف ما في
 الفتاوى القاضيين ولعل ما في العدة قول الإمام وما في الفتاوى
 قوله كما يفيد كلام القنبه **فائدة** في الحديث إذا عني فهو بمأفقه
 فالو معناه إذا اشتبهت قيمته بعد هلكه بان قال كل لا أدرك
 كم كانت قيمته ضمن بمأفقه من الذين كذا ذكره المصا أول الباب
باب ما يجوز ارتبائه وما لا يجوز لا يبيع رهن مشاع
 لعدم كونه متميزا كما مر مطلقا ما رنا وطارا يامن شريكه أو
 غيره بقسم أو لائم الصحيح أنه فاسد يضمن بالقبض وجوز أن ينفق
 وفي المشاء ما قبل البيع قبل الرهن لأنه في أربعة المشاع والشغول
 والتصل بغيره والعلق عنقه بشرط قبل وجوده غير المدبر يجوز
 بيعها لأرهنها وفيها الحيلة في جواز رهن المشاع أن يبيعه النصف
 بالخيار ثم برهنته النصف ثم يبيع البيع قال المص وفيه نظر
 وأعله مفرغ على الضعيف في الشيوع الطاري **قلت** بل ولا عليه
 لأنه بالخيار لا يخلو ما يبيع في ملكه أو يعود لملكه وعلى كل يكون رهن
 المشاع ابتداء كما بسط في تنوير البصائر فتنبه **قلت** والحيلة
 الصحيحة ما في حيل مينة المقتضاد رهن نصف داره مشاعا
 يبيع نصفها من طالب الرهن ويقبض منه الثمن على أن المشتري
 بالخيار ويقبض الدار ثم ينقض البيع بحكم الخيار فتنبه في يده بمنزلة
 الرهن بالثمن وأعتد به ابن المص في زواجر الجوهر وفيها الشيوع
 الثابت ضرورة لا يضطر لما في الوالدية ولو جاء بنوبين وقال

الرهن مع

خذ احدهما رهنا ولاخر بضاعة عندك فان نصف كل منهما يصير
رهنا بالدين لان احدهما ليس باولى من الاخر فيشيع الرهن فيهما بالضرورة
فلا يضتر ولا رهن ثمرة على الخلد ونه ولا زرع ارض او نخل او سائر ثمرتها
وكذا عكسها كرهن الشجر لا الثمر ولا الارض لا النخل ولا اصل الدرهون
منه اتصال بغير الدرهون خلفه لا يجوز لا متناع قبض الدرهون وحده
درور وعن الامام جواز رهن الارض بلا شجر ولو رهن الشجر بموضعها
او الدار بما فيها حازم لانه اتصال بحاورة وفي الغنية رهن دار
والحيطان مشتركة بينه وبين الجيران صح في العروة ولا يضتر اتصال
التقف بالحيطان المشتركة لكونه تبعا والارهن للمز والمديرو والكتا
وام الولد والوقف ثم لما ذكرنا لا يجوز رهنه ذكرنا لا يجوز الرهن به
فقال ولا بالامانات كوديعة وامانة ولا بالذرك خوف
استحقاق البيع فالرهن به باطل بخلاف الكفالة كما ترى ولا بعين
مضمونة بغيرها اي بغير مثل وقبضة مثل البيعة بالبيع فانه
مضمون بالتمن فاذا هلك ذهب بالتمن ولا بالكفالة بالنفس
ولا بالقصاص مطلقا في نفس وماد ومنها بخلاف الجناية خط الامان
استبقاء الارش من الرهن ولا بالشفعة وباجرة الناحية والغنية
وبالعبد المجاني والمدبون واذ لم يصح الرهن في هذه الصور فللرهن
اخذة فلو هلك عند المرتهن قبل القبل هلك محتاجا اذ لا حكم للبيعة
في قبض باذن المالك صدر شريعة وابن كمال ولا رهن خمر وارتبا
من مسلم او ذمي للمسلم لا يجوز للمسلم ان يرهن خمر او يرتبها من مسلم
او ذمي ولا يضمن له اي مسلم مرتبتها حال كونه ذميا وفي عكس
الضمان لتقوتها عندهم لا عندنا وصح الرهن بعين مضمونة بنفسها
اي بالمثل وبالقائمة كالغصن وبديل الخلع والمرد وبديل الصاع عن
دم عدا علم ان الاعيان ثلاثة عين غير مضمونة اصلا كالايمان
وعين غير مضمونة ولكنها تشبه المضمونة كبيع في يد البائع وعين
مضمونة بنفسها كالغصن ونحوه وتامه في الدرر ووضح بالدين و
لومو عودا بان رهن ليقض كذا كالف مثلا فلو دفع له البعض
وامتنع لاجبر اشباه فاذا هلك هذا الرهن في يد المرتهن كان مضمونا
عليه بما وعد من الدين فيسلم لالف للرهن جبر اذا كان الدين مساويا

للقيمة او اقل مما اذا كان اكثر فهو مضمون بالقيمة هذا اذا سمي قدر
الدين فان لم يسمه بان رهنه على ان يعطيه شيئا فملك في يده هل
يضمن خلافا بين الامامين مذكورة في النزاهة وغيرها والاصح
انه غير مضمون وقد نقضتم ان المقبوض على سوم الرهن اذ لم يبين
المقدار غير مضمون في الاصح وصح براس مال السلم وضمن الضرف
والسلم فيه فان هلك الرهن في المجلس تم الضرف والسلم وصا
المرتهن مستوفيا حكما خلافا لثلاثة وان افرق فاقبل نقد وهلاك
بطلا اي السلم والضرف واما السلم فيه فيصح مطلقا فان هلك
الرهن ثم العقد وصار عوضا للسلم فيه ولو لم يهلك ولكن تنا
السلم وبالسلم فيه رهن فهو رهن براس مال استحسانا لانه بدله
فقام مقامه وان هلك الرهن بعد الفسخ المذكور هلك به اي
بالسلم فيه فبان رهن السلم دفع مثل السلم فيه لبقاء الرهن
حكما الى ان يملك ولللاب ان يرهن بدين كارت بجهد الطفل لانه
له ايداعه في هذا الولي لهلاكه مضمونا والوديعة امانة والوصية
كذلك وقال ابو يوسف لا يملك ذلك ثم اذا هلك ضمانا قد
الدين للصغير لا الفضل لانه امانة وقال التمر تاشي يضمن
الوصية القيمة لان للاب ان ينتفع بمال الصبي بخلاف الوصي لكن
جرم في الذخيرة وغيرها بالتشوية بينهما وله اي للاب رهن ماله
عند ولده للصغير يدين له اي للصغير عليه اي على الاب ويجب
لاجله اكل الصغر بخلاف القاض فانه لا يملك ذلك سر جنة
وكذا عكس فلا لب رهن متاع طفله من نفسه لانه لو فرغته
جعل شخصين وعبارتين كشرائه مال طفله بخلاف الوصية لانه
وكيل محض فلا يتولى طرفة العقد في رهن ولا بيع وتامه في التبعي
وصح بمن عيدا واخل او ذكية ان ظهر العبد حرا او لخل حرا والذكية
ميتة وصح ببذل سلع عن تكاثر ان افرق بعد ذلك ان لادين عليه ولا
ما مران وجوب الدين ظاهر بكنه الصحة الرهن والكفيل وصح رهن
للجبرن والمكيل والموزون فان رهن المذكور بخلاف جنسه هلك
بقيته وهو ظاهر وان بجنسه وهلك هلك بمثله وزنا او كيدا
لا قيمة خلافا للعامة من الدين ولا عبرة بالمجودة عند المقابلة بالمحسن

نخا

ثم ان تساويا فظاهر وان الذين ازيد فالزائد في ذمة الرهن وان
 ان الرهن ازيد فالزائد امانة درر وصد شرعية باع عبدا على ان
 برهن المشتري بالثمن شيئا بعينه او بعينه كمن لا كذلك بعينه
 صحيح ولا يجبر المشتري على اوفاء الماثرته غير لازم والبيع فسخه
 لغوات الوصف المرغوب لان يدفع المشتري الثمن حالا او يدفع
 قيمة الرهن الشروط رهن الحصول المقصود وان قال المشتري لبا
 وقد اعطاه شيئا غير معي به اسك هذا حتى اعطيك الثمن فهو رهن
 لتلفظه بما يفيد الرهن والعبرة للمعنى خلافا للثمن والثلاثة
 ولو كان ذلك المثل الذي قال له المشتري اسكه هو المبيع الذي
 اشتراه بعينه لو بعد قبضة لانه حينئذ يصح ان يكون رهنًا بثمنه
 واو قبله لا يكون رهنًا لانه محصور بالثمن كما ترفع لو كان المبيع ثما
 يفسد بمكته حكم وحمد فابطل المشتري وخاف البيع تلفه جازعه
 وشراؤه ولو باعه بازيد تصدق به لان فيه شبهة رهن رجل عينا
 عند رجلين بدين لكل منهما شيء وكله رهن من كل منهما ولو غير شرطين
 فان تباينا فكل واحد منهما في نوبته كالعدل في حق الآخر هذا لو
 مما لا يجزى ان مما يجزى ففي كل جسر النصف فالودفع له كله ضمن
 عنده خلافا لهما واسله مثله الودبعة زيلعي ولو هلك ضمن
 كل حصته ليجزى لاستيفاء فان قضى دين احدهما فكله رهن للآخر
 لما تزان كل العين رهن في يد كل منهما بالانقرف وان رهن رجل رهنًا
 واحدا بدين عليهما صح بكل الذين ويمسكه الى استيفاء كل الذين
 اذ لاشيوع ولو رهن عبد بدين بالف لا ياخذ احدهما بقضاء حصته
 لحبس الكل بكل الذين كالبيع في يد البائع فان سمي لكل واحد منهما
 شيئا من الدين له ان يقبض احدهما اذا اذى ما سمي له بخلاف البيع لتعد
 العقد بتفصيل الثمن في الرهن لا البيع هو الاصح وبطل بنية كل
 منهما اي من رجلين على رجل ان يان كل واحد رهنه هذا الشيء كعب
 مثلا عنده وقضيه لا سحالة كون كله رهنًا لهذا وكله رهنًا لذلك
 في ان واحد ولا يمكن تنصيفه للزوم الشئوع فترتازنا وحيث ذم ذلك
 امانة اذ الباطل احكم له هذا اذ لم يورخا فان ارتخا كان صاحب
 التار يخ الاقدم ولي وكذا اذا كان الرهن في يد احدهما كان ذاليد

اضح

اقتلقت سبقة ولو مات رهنه اي من الرهن العبد مثلا وللمال
 ان الرهن معهما اي في ايديهما او لا اي وليس العبد معهما فان الحكم
 واحد زيلعي فبرهن كل كذلك كما وصفنا كان في يد كل واحد منهما
 نصفه اي العبد رهنًا بحقه ستمنا لانقلابه بالموت استيفاء
 والشئ يصح يقبله اخذ عامة المديون لتكون رهنًا عنده ان رهنًا
 واذا هلك تملك تلك هلاك المرهون قال وهذا ظاهر اذا
 رضى المطلوب بتركه رهنًا عارية ومفادته ان رضى بتركه
 كان رهنًا ولا ولا عليه يحمل اطلاق التراجية وغيرها كما افاد المص
 وفي المجتهدين لرب المال سك مال المديون وهاهنا بلا اذنه وقيل اذا
 اذا ايسر له اخذ مكان حقه قضاه عن دينه واقر المص دفع
 ثوبين فقال خذ ايها شئت رهنًا بكذا فاخذها لم يكن واحد
 منها رهنًا قبل ان يختار احدهما سراجيه **فروع** غصب الرهن
 هلاكه الا اذا غصب في حال انتفاع مرتهن باذن رهن امره فقه
 للدلال فدفعه فهلك لم يضمن حامى وضع المصحف الرهن
 في صندوقه ووضع عليه قصعة ماء للشرب فان نصب المالك
 على المصحف فهلك ضمن ضمان الرهن لا الزيادة والمودع لا
 يضمن شيئا قنية الاجل في الرهن بقسده سلطة بيع الرهن
 ومات للمرتهن بيعه بلا محضر وارثه غاب الرهن غيبة
 منقطعة فرفع المرتهن امره للمقاضي لبيعه بدينه يبيح ان يجوز
 ولو مات ولا يعلم له وارث فباع القضا داره جاز كذلك في متفرقا
 بيوع التمسرو وفي الذخيرة ليس المرتهن بيع ثمره الرهن وان خاف
 تلفها لان له ولاية الحبس لا البيع ويمكن دفعه الى القضا حتى لو كان
 في موضع لا يمكنه الرفع للقضا او كان بحال يفسد قبل ان يرفع
 جاز له ان يبيعه **باب الرهن بوضع على يد عدل**
 سمي به لعدله في زعم الرهن والمرتهن اذا وضع الرهن على يد
 عدل صح ويتم قبضه ولا ياخذ احدهما منه كالتعلق حقه ما به فلو
 دفعه فثلف ضمن لتعديبه واخذ ائنه قيمته وجعلها عند
 او عند غيره وليس للعدل جعلها رهنًا في يده لئلا يصير قرا
 ومقتضيا وهل للعدل الرجوع مبسوط في الطولات واذا هلك

ومن لو دفعه الى احدهما صح

ضيا

بملك من ضمان الرهن فان وكل الرهن المرتهن او وكل العدل
او غيرهما يبيعه عند حلول الاجل صح توكله لو وكيل اهلا لذلك
اي البيع عند التوكيل ولا يكون اهلا لذلك عند التوكيل لان بيع الوكيل
وحينئذ فلو وكل يبيعه صغيرا لا يعقل فباعه بعد بلوغه لم يفسخ
خلافهما فان شرطت الوكالة في عقد الرهن لم ينغزل بعزله ولا
بموت الرهن ولا المرتهن للزومها بالزوم العقد فهي تخالف الوكالة
المفردة من وجوه احدها هذا وان كان الوكيل ضارفا لبيع
عند الامتناع وكذا لو شرطت بعد الرهن في الاصح زبلي على خلاف
ظاهر الرواية وان صحها فاضحان وغيره على ما نقله القهستاني
وغیره فتنبه بخلاف الوكالة المفردة والثالث انه بملك بيع الوكيل
والارث والربع اذا باع بخلاف جنس الدين كان له ان يصرفه الى
جنسه اي الدين بخلاف الوكالة المفردة وللماسد ان كان عبدا وقتله
عبد خطا فدفع بالجنابة كان له بيعه بخلاف المفردة متعلق بالبيع
وله بيعه بقبلة ورثته اي ورثة الرهن كما كان له حال حياته لبيع
بغير حضرته اي حضرة الرهن ونظام الوكالة بموت الوكيل طلقا
وعن الثاني ان وصيه يخلفه لكنه خلاف جواب الاصل ولو
او من الاخر يبيعه لم يفسخ الا اذا كان مشروطا له ذلك في الوكالة
ولا يملك رهن ولا مرتهن يبيعه بغير رضا الاخر فان حل الاجل و
غاب الرهن اجبر الوكيل على بيعه كما هو لكم في الوكيل بالمقصومة
اذا غاب موكله واباها فانه يجبر عليها بان يحبس اياها بالبيع فان
لم يبع ذلك باع القاض دفعها للضمر وان باعه العدل فالرهن
رهن كالمثلث فيها كملكه فان او في ثمنه بعد بيعه المرتهن
فاستحق الرهن وضمن فان كان البيع هالكه يد المشتري ضمن البيع
الرهن ان شاء لانه غاصب وحينئذ صح البيع والقبض لملكه بضمنا
او ضمن المستحق العدل لتعديبه بالبيع ثم هو على العدل بضمن الرهن
وصح ايضا او بضمن المرتهن ثمنه الذي اذاه اليه وهو الثمن له
اي العدل لانه بدل ملكه ويرجع المرتهن على رهنه بدنيته ضرره
بطلان قبضه وان كان الرهن قائما في يد مشتريه اخذه المستحق
من مشتريه ورجع هو على المشتري على العدل لثمنه لانه العاقد

ثم يرجع هو على العدل على الرهن به اي بثمنه واذا رجع عليه صح القبض
وسلم الثمن المرتهن او يرجع العدل على المرتهن بثمنه ثم يرجع هو
اي المرتهن على الرهن به اي بدنيته زاده في الذرر والوقاية
وان شرطت الوكالة بعد الرهن رجع العدل على الرهن
فقط سواء قبض المرتهن ثمنه او لا فان هلك الرهن عند المرتهن
فاستحق الرهن وضمن الرهن قيمته هلك الرهن بدنيته وان
ضمن المرتهن القيمة يرجع على الرهن بقيمته التي ضمنها الضرر
وبدنيته لا يتقاض قبضه **في** في الوالدية ذهبت عين دابة
الرهن يسقط ربع الدين وسجى **باب التصرف**
في الرهن والجنابة عليه وجنابته على غيره توقف بيع الرهن
رهن على اجازة مرتنه او قضاء دينه فان وجد احدهما نفذ
وصار ثمنه رهنا في صورة الاجازة وان لم يجز المرتهن البيع
وفسخ بيعه لا يفسخ بفسخه في الاصح واذا بعت موقفا فالفسخ تركي
بالخيار ان شاء صبر الى فلت الرهن ورفع الامر الى القضاء بفسخ
البيع وهذا اذا اشتراه ولم يعلم انه رهن ابن كمال ولو باعه
الرهن من رجل ثم باعه الرهن ايضا من رجل اخر قبل ان يجز
المرتحن البيع فالشئ موقوف ايضا على اجازته ان الموقوف
لا يمنع توقف الشئ فايها اجازت لم ذلك وبطل الاخر ولو باعه الرهن
شتم لجره ورهنه او وهبه من غيره فاجاز المرتحن الاجازة او
الرهن والهبة جاز البيع الاول لحصول النفع بتحول حقه للثمن
على ما تقدم وفي محله محرز دون غيره من هذه العقود
المذكورة اذ لا منفعة للمرتحن فيها فكانت اجازته اسقاطا لحقه
فقال المانع فينفذ البيع وفي الاشياء باع الرهن الرهن من زيد
ثم باعه من المرتحن انفسه الاول وصح اعتاقه وتديبه واستبداله
اي نفذ اعتاق الرهن رهنه فان كان غنيا وكان دينه اي المرتحن
حالا اخذ المرتحن دينه من الرهن وان مؤجلا اخذ قيمته الثمن
بدله الى زمان حلوله فاذا حل استوفى حقه لو من جنسه ورد
الفضل وان كان الرهن معسرا فحق العتق سعي العبد في الاقل
من قيمته ومن الدين ورجع على سيده غنيا وفي التديبير و

اي الرهن

من

والاستيلاء سواء كان في كل الذين بلا رجوع لأن كسب المدبر و
الولد ملك المولى وإذا تلف الرهن الرهن فحكمه حكم ما إذا اعتقه
غنيا كما مر والرهن أن تلفه اجنبية أي غير الرهن فالمرتبة يضمنه
التلف قيمته يوم هلك وتكون القيمة رهنا عنده كما مر وأما ضمانه
على المرتبة فتعتبر قيمته يوم القبض لأنه مضمون بالقبض السابق
وبإعارته على المرتبة الرهن من رهنه يخرج من ضمانه تسميتها عارة
بما مر فلو هلك الرهن في يد الرهن هلك بمجانته لو كان إعطاه به
كفيل لم يلزم الكفيل في الخروج من الرهن نعم لو كان الرهن أخذه
بغير رضا المرتبة جاز ضمان الكفيل لأنه خاتمة فإن عاد قبضه
عاد ضمانه وللمرتبة استرداد منه إلى يده فلو مات الرهن قبل
ذلك يقبل الاسترداد فالمرتبة أحق به من سائر الغرماء لبقاء
حكم الرهن ولو عارة ولو رده أحدهما اجنبيا باذن الآخر سقط ضمانه
وكل واحد منهما أن يعيده رهن كما كان بخلاف الإجارة والبيع و
المبة والرهن من المرتبة ومن اجنبية إذا باشرها أحدهما باذن الآخر
يخرج عن الرهن لأنه لا يعود إلا بعد مبتدأها عقود لا رتبة بخلاف
العارية وبخلاف بيع المرتبة من الرهن لعدم لزومها بقية لو مات
الرهن قبل رهنه ثانيا فالمرتبة أسوة الغرماء ولو ذن الرهن للمرتبة
في استعماله وإعارته لأنه في ملك الرهن قبل أن يشرع في العمل وبعد
الفراغ منه هلك بالذين لبقا عقد الرهن ولو هلك في حالة العمل
والاستعمال هلك أمانة لثبوت بد العارية حينئذ ولو اختلفا
في وقت أي وقت هلكه فقال المرتبة هلك في حالة العمل وقال
الرهن في غيرهما فالقول للمرتبة لأنه منكر والبيتة للرهن لأنها اتفاقا
على زوال يد الرهن فلا يصدق الرهن في عود ولا يجهت بترازية
وفيها اذن للمرتبة في لبس ثوب الرهن يوم ما فجاء به المرتبة مخرقا
وقال مخرق في لبس ذلك اليوم وقال الرهن ما لبسته فيه ولا
تخرق فيه فالقول للرهن وإن أقر الرهن باللبس فيه ولكن قال
تخرق قبل لبسه أو بعده فالقول للمرتبة في قدر ما عاد من الضمان
فدوم رهن الأب من مال طفله شيئا بدنيا على نفسه جاز فلو
الرهن قيمته أكثر من الدين فيملك ضمن الأب قدر الدين دون

الزيادة بخلاف الوصية فإنه يضمن قيمته والفرق أن الأب
أن ينشفع بمال الصغير عند الحاجة ولا كذلك الوصي ولو ادرك الأب
ومات الأب لبس الابن أخذه قبل قضاء الدين ويرجع الابن في مال
الأب إن كان رهنه لنفسه لأنه مضطر كغير الرهن ولو رهن شيئا
ثم أقر بالرهن لغيره لأبصدق في حق المرتبة وبومر بقضاء الدين و
ورده إلى المقر له ولو رهن دار غيره فأجاز صاحبها جاز وبينة
الرهن على قيمة الرهن أولى وصح استعارة شيء لغيره فغيره
بما شاء إذا أطلق ولم يقيد به وإن قيد به بقدر ما وجد من أمر
أو بلد تقيد به وحيث فإن خالف ما قيد به المعبر ضمن المعبر
المستعير أو المرتبة لأنه كمن إذا خالفه خير بان عين
له أكثر من قيمته فله ما قل من ذلك لم يضمن لمخالفته إلى خير
فإن ضمن المعبر المستعير ثم عقد الرهن لتمامه بالضمان وإن ضمن
المرتبة يرجع بما ضمن وبالدين على الرهن كما مر في الاستحقاق
فإن وافق وهلك عند المرتبة صار المرتبة مستوفيا لدينه
ووجب مثله أي مثل الدين المعبر على المستعير وهو الرهن لقضاء
دينه به إن كله مضمونا ولا يمكن كله مضمونا ضمن قدر المضمون
والبقي أمانة وكذا الوصية في ذمت الدين بحسابه ويجب مثله
للمعبر ولو فتكه أي الرهن المعبر اجبر المرتبة على القبول ثم يرجع
المعبر على الرهن لأنه غير متبرع لتخليص ملكه بخلاف الاجنبية
بما إذا كان ساويا الدين القيمة وأن الدين زيدا فالزائد تبرع و
أن قل فلا جبر در ركن استشكله الزبلي وغيره وقره المصنف إذا
لم يرجع عليه في ماله كأن متابعته للدين ردت ولو هلك
الرهن المستعار مع الرهن قبل رهنه أو بعده فله لم يضمن و
استخدمه أو ركبته ولم يضمن من قبله لأنه أمين خالف ثم عاد إلى
الوفاق فلا يضمن خلافا للقول لكن في الشرع لا يبرأ عن العارية
المستأجرة والسنة إذا خالف ثم عاد إلى الوفاق لا يبرأ عن الضمان
على ما عليه الفتوى أنه بقي لو اختلف فالقول للرهن لأنه ينكر
الأبباء بماله ولو اختلفا في قدر ما امره بالرهن به فالقول للمعبر
هداية اختلاف في الدين والقيمة بعد الملاك فالقول للمرتبة في قدر

نهن

الدين وقيمة الرهن شرح تكله ولومات مستعيره مفلسا مدونا
 فالرهن باق على حاله فلا يباع الا برضا المعير لانه ملكه ولوراد
 المعير بعه ولج الرهن البيع بيع بغير رضا ان كان به اي بالرهن
 وقاوا لا يبيع الا برضاه ولومات المعير مفلسا وعليه دين امر
 الرهن بقضاء دين نفسه ويرد الرهن لبصل الكان في حقه وان
 عجز لفقره فالرهن على حاله كما لو كان المعير حيا ولورثته اي ورثته
 المعير حيا ولورثته اي ورثته المعير اخذه اي الرهن بعد قضاء
 دينه كورث فان طلب غرما المعير من ورثته ببيع فان به
 وفاء بيع والا فلا يبيع الا برضا المرتين كما مر واعلم ان جناية
 الرهن على الرهن كلا او بعضا مضمونة كجناية المرتين عليه ويبقى
 من دينه اي من المرتين بقدرها اي الجناية لانه اثلث ملك غير
 فازمه ضمانه واذا الرهن وقد حل الدين سقط بقدره ولزمه البقا
 بالانلاف لا بالرهن وهذا هو الذي من جنس الضمان ولا يبيط
 منه شيء والجناية على المرتين والمرتين ان يستوفي دينه لكن
 لو عورعنه بسقط نصف دينه عنده فتهتافا ويرجى
 وجناية الرهن عليهما على الرهن والمرتين وعلى ما لهما هدرى
 باطل اذا كانت الجناية غير موجبة للقصاص في النفس ومن
 الاطراف اذا توردين طمخا وعبد وان كانت موجبة للنفس
 معتبرة فيقتصر منه ويبطل الدين خاتمة وعادة القهرتقا وشرح
 المجمع ويبطل الرهن كجناية اي الرهن على ابن الرهن او على المرتين
 فانها معتبرة في الصحيح حتى يدفع بها او يفكده وان كانت على المال
 فباع كالجحج على الجحج اذ هو جحج لتباين الاملاك زيلج ولورث
 عدايا او الف بالالف مؤجل فرجعت قيمته الى ماية فقتله
 وغرم ماية وحل الاجل فالمرتين يقبضها اي ماية قضا الحقة
 ولا يرجع على الرهن بشئ كونه بلا قتل والاصل ان نقصا النحر
 لا يوجب سقوط الدين بخلاف نقص العين فاذا كان الدين
 باقيا وبدا المرتين بالاستيفاء فيصير مستوفيا الكل من الابد
 ولو باعه اي العبد المذكور بمائة بامر الرهن قبض ماية قضا الحقة
 ورجع بتسعيها لانه لما كان الدين باقيا وقد اذن ببيعها بمائة

كان البقا في ذمته كانه استرده وباعه بنفسه ولو قتله عبد
 قيمته ماية قد دفع به افتكه الرهن وجوبيا بكل الدين وهو لالف
 لقيام الشك في مقام الاول لما ورد ما وقال محمد ان شاء الله
 بكل بينه او تركه على المرتين بدينه وهو المختار كما في الشتر بلائنة
 عن الواهب لكن عامة المتون والشتر يرجع على الاول فان جنى ترك
 التفرج اول الرهن خطا فداء المرتين لانه ملكه ولم يرجع على الرهن
 بشئ ولا يملك ان يدفعه الى ولي الجناية لانه لا يملك التملك فان
 لم المرتين من الفداء دفعه الرهن ان شاء او فداء وسقط الدين
 بكل منهما لو قل من قيمة الرهن او ما ويا ولو اكره سقط قدر قيمة العبد
 فقط ولا يسقط البقا من الدين ولو استهلك ما لا يستغرق
 رقبته فداء المرتين فان لم يباع الرهن او فداء ولو قتل ولد الرهن
 انسانا واستهلك ما لا دفعه الرهن وخرج عن الرهن او فداء او
 رهناء مع انه واما جناية الدابة فجهد رويصير كانه ملك
 باقة سماوية وتماه في الخائنة وان مات الرهن باع وصيه ر
 باذن مرتنه وفيه دينه لقيام مقامه فان لم يكن له وصي
 نصب القاضي له وصيا و امره ببيعه لان نظره عام وهذا لو
 ورثته صغارا فلو كبارا خلفوا البت في المال فكان عليهم تخليصه
 جوهرة **فروع** رهن الوصى بعض الزكركه لدين على الميت عند
 عزم من غرمائه توقف على رضا البقية ولهم رده فان قضا
 دينهم قبل المزدنفذ ولو اتخذ الغريم جاز وبيع في دينه واذا
 ارثين بدين للميت على اخر جازد ررو في معين الفة للميت لا على
 الرهن بموت الرهن ولا بموت المرتين ولا بموتهما وبيعه الرهن
 عند الورثة **فصل** في مسائل تفرقة رهن عصى رقيت
 عشرة بعشرة فتمخرتة تخلص وهو بواوى العشرة فهو رهن
 بعشرة كما كان ثم المعتبر فيه الزيادة والنقصان القدر لا القيمة على
 ما افاده ابن الكمال وعليه فان انتفض شئ من قدره سقط بقدره
 والا فلا ولورث من شاء قيمتها عشرة بعشرة هذا قيد لا بد منه
 لانه لو كان قيمتها اكثر من الدين يكون الجلد ايضا بعضا مائة
 بحسابه فثبتت فانت بلا دين قد يبع جلد لها بما لقيمة له فلوله

قيمة ثبت للمرتهن حق حبه بما زاد دباغه وهل يبطل الرهن قولان
 وهو اى الجلد يساوى رهما فهو رهن به بخلاف ما اذا مات الشاة
 البسعة قبل القبض فدين جلد ها حيث لا يعود البيع بفدرة على
 المشهور والفد فان الرهن ينقضي بالهلاك والبيع قبل القبض ينقضي
 به ولو بقى عبد الرهن وجعل العبد بالدين ثم عاد يعود الدين خلافا
 لفرور نما الرهن كالولد والتمر والدين والصوف والوبر والارش و
 نحو ذلك للرهن لتولده من ملكه وهو رهن مع الاصل تبعاله
 بخلاف ما هو يدل عن النفعة كالكسب والامرة وكذا الهبة والصدقة
 فانها غير داخله في الرهن وتكون للرهن الاصل ان كل ما يتولد من
 عين الرهن يسكن اليه حكم الرهن وما لا فلا يجمع الفتاوى واذا
 هلك النما المذكور هلك تجانا لانه لم يدخل تحت العقد مقصودا
 واذا بقى النما اى ولو حكما بان كل ما لا يذن فانه لا يسقط حصته ما
 اكلته ف يرجع به على الرهن كما اذا هلك الاصل بعد الاكل فانه
 يقسم الدين على قيمتهما فيسكن كما ذكره بقوله بعد هلاك الاصل
 فك بحضته من الدين لانه صار مقصودا بالهلاك والبيع يقابله
 شئ اذا كان مقصودا وحينئذ يقسم الدين على قيمته يوم الفك كالك
 وقيمة الاصل يوم القبض ويسقط من الدين حصته الاصل وفك النما
 بحضته كالوكان الدين عشرة وقيمة الاصل يوم القبض عشرة وقيمة
 النما يوم الفك خمسة فثلث العشرة حصته الاصل فيسقط وثلث
 العشرة حصته النما فيضف به ولو اذن الرهن للمرتهن في كل الزيادة
 اى كل زوايد الرهن بان قال له مما زاد فكله فاكلها ظاهرة
 بعم كل ثمنها وبه افصح المص قال لان يوجد نقل بمحض حقيقة
 الاكل فيبيع فلا ضمان عليه اى على المرتهن لانه ائلفه باذن المالك
 والاطلاق يجوز تعليقه بالشروط والنظر بخلاف التملك ولا يسقط
 شئ من الدين قال في الجواهر رجل رهن دارا وابع التكنة للمرتهن فوقع
 بيكتاه خلل وخرب البعض لا يسقط شئ من الدين لانه لما اباح له
 السكنى اخذ حكم العارية في لو اراد منعه كان له ذلك وفي المضمرة
 ولو رهن شاة فقال له الرامن كل ولد ها واشرب لبنها فلا ضمان
 عليه وكذا لو اذن له في ثمرة البستان فصا اكله كاكل الرامن ثم نقل

عن التهديب انه يكره للمرتهن ان يبيع بالرهن وان اذن له الرامن
 قال المص وعليه يحل ما عمن محمد بن اسلم من انه لا يحل للمرتهن
 ذلك ولو بلا اذن لان له ربا **قلت** وتعليقه يفيدها تحريمه
 فتأمل وان لم يفتك الرامن الرهن بل يبيع عند المرتهن على حاله
 حتى هلك الرهن في يد المرتهن قسم الدين على قيمة النما اى الزيادة
 التي تكلها المرتهن وعلى قيمة الاصل فيصاب الاصل بسقط وما
 اصاب الزيادة اخذ المرتهن من الرامن مائة مائة وكذا في
 الخائنة وغيرها وفي الجواهر الاصل ان الائلاف باذن الرامن
 كائلاف الرامن بنفسه لتسليطه وفيها اباح للمرتهن نفعه
 هل المرتهن ان يوجره قال لا قيل فلو جره ومضت المدة فالاجرة
 له ام الرهن قال له ان جره بلا اذن وان ياذنه فلذلك وبطل الرهن
 وفيها رهن كرها وشله المرتهن ثم دفعه للرامن يسقيه ويقوم
 بمصالحه لا يبطل الرهن رهن كرها وابع ثمره ثم يبيع الكرم فقبض
 المرتهن الثمن ان ثمره حصل بعد البيع فالثمن نرى وان قبله فلذلك
 ان قضى دين المرتهن ولا يكون رهنا ويجعل البيع رجوعا عن الاك
 فانها تقبل الرجوع كما مر وفيها زرع المرتهن ارض الرامن ان يبيع
 له لا انتفاع لا يبيعه وان لم يبيع لزم نقص الارض وضمان الماء لو
 من قناة مملوكة فيلحفظ زرعها الرامن او غيرها باذن المرتهن
 يبيع ان يبيعه رهنا ولا يبطل الرهن فتنبه استحق الرهن ليس للمرتهن
 طلب غيره مقامه استحق بعضه ان شايعا يبطل الرهن فيما يبيع و
 ان مغرور اذ في ما يبيع ويحبس بكل الذين لكن هلكه بحضته اجر
 داره لغیره شتم رهنا منه صح وبطلت الاجارة ولو ارهن ثم جره
 من راحته فالاجارة باطلة ابق الرهن سقط الذين هلكه فان
 عاد سقط بحسب انقصه لان الاباق عيب حدث فيه ثم لما فرغ
 من الزيادة الضمنية ذكر الزيادة القصديّة فقال والزيادة في
 الرهن نصح وتعتبر قيمتها يوم القبض ايضا وفي الذين لا يبيع خاذا
 للشاة ولاصال ان الحاق باصل العقد انما يتصور اذا كانت الزيادة
 في معقود به او عليه والزيادة في الذين ليست منها فان رهن نصح
 الممن والشترح بالعام ان نبتة في شرحه على انه انما عظمها بالو

من

لا بالنساء ليقيد منها مسألة مستقلة لا فدرع للأولى فتنبه
 عبداً بالنف قد دفع عبداً اخر رهنه فكان الأول وقبضة كالمين القيد
 ألف فالأول رهن حتى يرد إلى الرهن والمرهين في الأخرمين
 حتى يجعله مكان الأول بان يرد الأول إلى الرهن فحينئذ يصير
 الشفاعة مضمونا للرهن الرهن عن الذين أو وهبه منه ثم هلك
 الرهن في يد المرهين هلك بغيره استحقاقا سقوط الدين إذا
 منعه من صاحبه فيصير غاصبا بالنسبة ولو فصل المرهين دينه
 كله أو بعضه من رهنه أو غيره كمنطوق وشك المرهين بالدين
 عبداً أو صالحاً عنه أي عن دينه على أي لانه استيفاء وأحال الرهن
 مرتهنه بدنه على آخر ثم هلك رهنه معه أي في يد المرهين هلك
 بالدين ورد ما قبضه المرهين في صورة أبقا رهنه ومنطوق
 أو شرا أو صلح وبطلت الحوالة وهلك الرهن بالدين لانه في معنى البر
 بطريق الأداة مادية ومفاد عدم بطلان الصلح وان الذين
 ليس بأكثر من قيمة الرهن والافينين ان لا تبطل الحوالة في قدر الزيادة
 فحينئذ وكذا أي كما بهلك الرهن بالدين في الصور المذكورة بهلاك
 به أيضا لو تصادقا على ان لا دين عليه عليه ثم هلك الرهن بالدين
 لنوم وجوب الدين بتصادقهما على قيامه فتكون المطالبة به
 باقية بخلاف الأبراء فانه يسقط الدين إذا كل حكم عرف في الرهن
 الصلح فهو الحكم في الرهن الفاسد كما في العمادة قاله وذكر الكوفي
 ان القبض بحكم الرهن الفاسد يتعلق به الضمان وفيها أيضا
 وفي كل موضع كان الرهن ما لا والمقابل به مضمونا الا انه فقد
 بعض شرط الجواز كره من الشاع ينقصد الرهن لوجود شرط الانقضاء
 ولكن بصفة الفساد كالفاسد من البيوع وفي كل موضع لم يكن الرهن
 كذلك أي لم يكن ما لا ولم يكن المقابل به مضمونا لا ينقصد الرهن
 أصلا وحينئذ فإذا هلك هلك بغيره بخلاف الفاسد فانه
 يهلك بالاقفين قيمته ومن الدين ولومات وله غرما فالمرهين
 أحق به كما في الرهن الصحيح **فدرع** رهن الرهن بأصله كما حرنا
 في العارية معرنا بالوصف بآنية وفي معاياها قاله
 وأنى رهين لا يبرم تنفكاكه ومجيبه لومات بالموت ينظر

كتاب الجنایات مناسبتة ان الرهن لصيانة
 المال وحكم الجنابة لصيانة النفس والمال وسيلة للنفس فقدم
 ثم الجنابة لغة اسم لما يكسب الشرف وشرعا اسم لفعل محرم حل بمال
 أو نفس وخضر الفقهاء الغصب والسرقة بما حل بمال والجنابة بما
 حل بنفس وأطراف القتل الذي يتعلق به الأحكام لآنية من قود و
 وكفارة وأثم وحرمان ارث خمسة والأفانواع كثيرة كجرم **صلح**
 وقتل حر في الأول عمد وموان يتعمد ضربة أي ضربا لا أدى في
 أي موضع من جسده باله تفرق الأجزاء مثل سراح ومثقل لونه جرح
 جوفرة ومحدد من خشب وزجاج وحجر وإبرة في مقتل برهان وليلة
 وقوله ونار عطف على محدد لانه انشقق الجلد وتعمل عمل الذكاة حتى
 لو وضعت في المذبح فاحترقت العروق كل بعينه ان سالت بها
 الدم والا كما في الكتابة **قلت** وفي شرح الوصاية كل ما به الزكاة
 به القود والأفلا انتهى وفي البرهان وفي حديد غير محدد كما
 روايتان أظهرهما انه عمد وفي المجتبى ولما التتوريكية القود وان
 لم يكن فيه نار وفي معين المفتي للمصل الأبرة اذا أصابت المتصل
 ففقه القود والأفلا انتهى فليحفظ وقالوا الثلاثة ضربة قصد
 بأكملها البنية كخشب عظيم عمد وموجبه الأثم فان حرته
 اشد من حرمة اجزاء كلمة الكفر لجوزة لمكره بخلاف القتل وموجبه
 القود عبنا فلا يصير ما لا إلا بالتراضي فيصح صلحا ولو بمثل الدية
 أو أكثر ان كمال عن الخفاق لا الكفارة لانه كبيرة محضة وفي الكفارة
 معنى العباد فلا يبا عليها **قلت** لكن في الثانية لو قتل مملوكه
 أو ولد المملوك لغيره عمد كان عليه الكفارة والشفاعة شبهة وهو
 ان يقصد ضربه بغير ما ذكر أي بما لا يفرق الأجزاء ولو بجرح
 خشب كبيرين عند مخالفا لغيره وموجبه الأثم والكفارة ووجه
 مغالطه على العاقلة سيجي تفسير ذلك لا القود لشبهه بالخطأ
 نظرا لانه الا ان يتكرر منه فلا إمام قتله سياسة اختيار وهو
 أي شبه العمد فيما دون النفس من الأطراف عمد موجب للتصا
 فليس فيما دون النفس شبه عمد والثالث خطأ وهو نوعان لانه
 إما خطأ في ظن الفاعل كان يرى شخصاً خطئه صيدا أو حربيا أو مرقا

فإذا هو مسلم أو خطا في نفس الفاعل كان ربحا عرضا أو صيدا فامتا
 اذ ميتا أو ربحا عرضا فاصابه ثم رجع عنه وتجاوز عنه إلى ما وراءه
 فاصاب رجلا أو قيدا رجلا فاصاب غيره أو أراد بد رجل
 فاصاب عنقه غيره ولو عنقه فعد قطعاً أو أراد رجلا فاصاب
 حائطاً ثم رجع التزم فاصاب الرجل فهو خطا لأنه خطا في إصابة
 الحائط ورجوعه سبب آخر والحكم يفتي بالخرابا به بن كمال عن
 المحيط قال وكذا لو سقط من يده خشبة أو لينة فقتل رجلا
 يفتي بالخطا في الفعل ولا قصد فيه فكلام صدر الشريعة فيه
 ما فيه وفي الوصا به

وقاصد شخصان أصلا فله	فقتل خطا والقتل فيه معذر
وقاصد شخص حاله النوم	فيقتل ان يات ثمانية ينهر

والربع ما جرى مجرى الخطا كما لم يفتي رجل فقتله لأنه معذر
 كالخطا وموجب أي موجب هذا النوع من الفعل وهو الخطا وما
 جازم الكفارة والدية على العاقلة والاشد دون انم القتل
 اذا الكفارة تؤذن بالاشد لترك العزيمة والخامس قتل بسبب
 كما في البرز وواضع الحجر في ملكه بغير اذن من السلطان بن كمال
 وكذا واضح خبثه على قارعة الطريق ونحو ذلك اذا مشى على البرز
 ونحوه بعد علمه بالمخبر ونحوه ررر وموجب الدية على العاقلة
 لا الكفارة ولا انم القتل بل انم الحفر والوضع في غير ملكه ررر وكل
 ذلك يوجب حرمان الارث ولو لم يفتي مكلفا بن كمال الامنا
 أي القتل بسبب اعدام قتله ولحقه الشفعة بالخطا في احكامه
فصل فيما يوجب القود وما لا يوجب به القود أي القصاص
 يقتل كل محنون الدم بالنظر لقنانه ررر ويستصح عند قوله ولو قتل
 القاتل الجنية على ما يبدى عمدا وهو المسلم والذمي المستامن والحربي
 كون القاتل مكلفا لما انت ذرارة ليس بصبي ومجنون عمدا في البرازية
 حكم عليه بقود فجن قبل دفعه للمولى انقليتي من مجن ويقتل
 في فاقته قتل فان جن بعده ان مطبقا سقط وان غير مطبق قتل
 عبد قتل سواه عمدا لا رواية فيه وقال ابو جعفر يقتل قتل عبد
 الوقف عمدا لا قود فيه قتل اخته عمدا وبنته في نكاحه سقط القود

انتهى

انتهى وبشرط انتفاء الشبهة كولا او ملك او عزم كقوله اقتل فقتله
 بينهما كما ينبغي فيقتل الحر بالجزو بالعبد غير الوقف كما مر خلافا
 للشفا ولنا اطلاق قوله نعم ان النفس بالنفس فانه ناسخ لقوله
 نعم الحر بالجزو الآية كما رواه السيوطي في الدر المنثور عن النخاس
 عن ابن عباس عا انه تخصيص بالذكر فلا يفتي ما عداه كيف ولو
 دل لوجب ان لا يقتل الذكر بالانثى ولا القاتل به قيل ولا الحر بالعبد
 ورد بدخوله بالاولى والابن الفتي البيهقي نظما قول
 خذوا يدى هذا الغزال فانه رخصا به مقلته على عمد
 ولا تقتلوه لمنه انا عبد ولم اخرج فظ يقتل بالعبد
 فاجابه بعض الحنفية زاد عليه

خذوا يدى من رام قتلى لخطه	ولم يجز بطش الله في قاتل العبد
وقود وانه جبر وان كنت عمدا	ليعلم ان لم يقتل بالعبد

والسلم بالذمي خلافا له لاهما بمسا من بل هو بمسلة قياسا
 للمساواة لا استحسانا قياسا اليه ه داية ومجته ودرر وغيرها
 قال المص ويمنع ان يقول على الاستحسان التصريحهم بالعلم
 الا في مسائل مضبوطة ليست هذه منها وقد اقتصر من الاخر
 في منته على القياس انتهى به فنبه المص رحمه الله على عاداته
قلت وبعضه عامة المتنون حقه المنة ويقتل العاقل بالجنون
 والبالغ بالصبي والنضج بالاعمى والزمن وناقض الاطراف والقتل
 بالمرأة بالاجماع والفسخ باصله وان علا لا يعكسه خلافا لما لك
 فيما اذا نزع ابنه ذكرا لا يقتل الاصول وان علا مطلقا ولو انشا
 من قبل الام في نفس اطراف بفرعهم وان سفلوا لقوله على السلا
 لا يقاتل الوالد بولده وهو وصف معلل بالجرية فنبه على لزوم علا
 لانهم اسباب احبائه فلا يكون سببا لافنائهم وجب منذ فنجت الدين
 في مال الاب في ثلاث سنين لان ه ذا عمد والعاقلة لا تقتل
 العمد وقال الشفا يجب حالة كبد الصبي زيلعي وجوهه ويحجب
 في العاقل وفي المنة ولا قصاص على شربك لابي او المولى والخط
 او الصبي والمجنون وكل من لا يجب القصاص بقتله لما تقرر من عدم
 تجزى القصاص فلا يقتل العمد عندنا خلافا للشفا بريحان

ولا يتد بعده في بعده نفسه ومديرة ومكانه وعبد ولده
 هذا دخل تحت قولهم ومن ملك قصاصا عليه سقط كما
 سيجي ولا بعده بملك بعضه لان القصاص لا يجزى ولا بعده الرهن
 حتى يجمع العاقدان وقال يمدد لا قود وان اجتمعوا جوهرة
 وعليه يحمل ما في الدرر معربا للكل في النسخ لكن في الشبهة لا بد من الظاهر
 انه اقرب الى الفقه في لو اختلفا في القيمة تكون رهنه مكانه ولو
 قتل عبدا لاجارة فالقود للموجر وانما البيع اذا قتل في يد بايعه
 قبل القبض فان اجاز المشتري البيع فالقود له وان رده فللبايع
 القود وقيل القيمة جوهرة ولا بمكان وكذا ابنه وعبد شربلا لانه
 قتل عملا لاجارة لقيده العبد لانه شرط في كل قود عن وفاء ووارث
 وسيد وان اجتمعا لاختلاف الصحابة في موته خرا او رقيقا فاشتب
 الولى فارتفع القود فان لم يدع وارثا غير سيده سواء ترك وفاء
 او لا وترك وارثا ولا وفاء اقام سيده لتعينه وفي اولي الصور لا يبيع
 خلافا ل محمد ويسقط قود قد ورثه عا عليه اي اصله لان الفرع
 لا يستوجب العقوبة عا اصله وصورة المسئلة فيما اذا قتل الاب
 اب امرته مثلا ولا وارث له غيرها ثم ماتت المرأة فان ابنها منه
 برث القود الواجب عا عليه فيسقط لما ذكرنا وانما تصوير صدر
 الشريعة فتوته فيه للابن ابتداء لا ارثا عند ابى حنيفة وان اخذ
 الحكم كما لا يخفى وفي الجوهر لوعده الجرح او وارثه قبل موته صح
 استحسانا لان عقاد السبيل لا قود بقتل مسلم ما ظنه مشركا
 بين الصنفين لما مر انه من الخطا ونما اعاده ليبتين موجه بقوله
 بل القاتل عليه كفارة ودية فالواحد اذا اختلفا وان كان في صف
 المشركين لا يجزى لسقوط عصمته قال عليه الصلاة والسلام من
 كثر سواد قوم فهو منهم **قلت** فاذا كان اكثر سوادهم منهم و
 ان لم يترى بزيم فكيف بمن تزييا قاله الزاهد قد قال المص
 حة لو شك كل جن في ما يباح قتله كجثة فينبغي الاقدام على قتله
 ثم اذا تبين انه جنة فلا تش على القاتل والله اعلم ولا يبق الا بالسيف
 وان قتله بغيره خلافا للشافعي وفي الدرر عن الكافي المزمع بالسيف
قلت وبه صرح في نفي المضمرات حيث قال والتخصيص

السلح

العدد لا يمنع الحاق غيره به الا كسرنا الحقا المرحم والخبر النيف
 في قوله عليه السلام لا قود لال بالسيف فانه في الترجمة من له قود
 فاد بالسيف فالوقاه في يتر او قتله بجرح او بنوع اخر عزز
 وكان مستوفيا بحمل على ان مرده بالسيف التلاح والله اعلم
 ولا في المعتوه القود تشفيا للصدر واذا ملكه ملك الصلح بالاولى
 لا العفو بخلافنا بقطع يد اي يد المعتوه وقتل قربه لان ابطال
 حقه ولا يملكه وتنفيد صلح بقدر الذببة او اكثر منه وان وقع باقل
 منه لم يصح الصلح ويجب الدية كاملة لانه انظر للمعتوه والقضا
 كالاب في جميع ما ذكرناه في الاصح كمن قتل ولاولى له للحاكم
 قتله والصلح لا العفو لانه ضرر للعامة والوصي كالاخ صا
 عن القتل فقط بقدر الدية وله القود في الاطراف استحسانا لانه
 يملك بها ماله الاموال والصلح كالمعتوه فيما ذكره وللكبار
 القود قبل كبر الصغار خلافا لهما والاصل ان كل ما لا يجزى ازيد
 سبه كما ما ثبت لكل عا الكمال كولاية نكاح وامان الا اذا
 كان الكبير احبنا عن الصغير فلا يملك القود حتى يبلغ الصغير
 اجماعا زيلعي فيلخص ولو قتل القاتل جنبي وجب القصاص عليه في
 القتل العمد لانه محققون الدم بالنظر لقتله كما مر والدية عا
 اي القاتل في الخطا ولو قال والى القاتل بعد القتل اي بعد
 قتل لاجنبه كنت امرته بقتله ولا بدية له على مقاتله لا يصد
 و يقتل لاجنبه در بخلاف من حفر بير في دار رجل فقات فيها
 شخص فقال رب الذار كنت امرته بالحفر صدق ومجيبه يعني
 لانه بملك استينافه الحال فيصدق بخلاف الاول لفوات
 الحال بالقتل كما هو القاعده وظاهره ان حق الولى يسقط مراسا
 كالمومات القاتل حنفا عنه ولو استوفاه بعض الاولياء لم يضمن
 شيئا وفي المجتبى والدردم بين اثنين فقتل احدهما وقتله الاخر
 ان علم ان عفو بعضهم يسقط حقه يقاتل والا فلا والدية
 في ماله بخلاف ماله رجل يقتل عمدا فقتل والى القاتل الممسك
 فعليه القود لانه مما لا يشك كل عا الناس جرح انسانا ومات الجرح

ح

قلت

فأقام أولياء المقتول بيته أنه مات بسبب الجرح وأقام الضار
 بيته أنه برئ من الجراحة ومات بعد مدة فبيته ولي المقتول
 أولى كذا في معين الحكم مغربا للحاكم وأقام المقتول البيته على أنه
 جرحه زيد وقتله وأقام زيد البيته على أن المقتول قال إن زيد
 لم يجرحه ولم يقتله فبيته زيد أولى كذا في المشتغل مغربا للجمع القتل
 قال المجروح لم يجرحه فلان شتم مات المجروح ليس لورثته
 الدعوى على الجراح بهذا السبب مطلقا وقيل إن الجرح
 مصر وفاغ الضميمة والشارف قبيل قنية وفي الذر عن السعوية
 لو عفي المجروح أو الأولياء بعد الجرح قبل الموت جاز العفو استمنا
 وفي الوصاية جرح قال قتله فلان ومات فبرهن وارثه
 على إخوانه قتله لم تسمع لأنه حتى المورث وقد كذبهم ولو قال
 جرحه فلان ومات فبرهن ابنه على إخوانه جرحه خطأ
 قبلت لقيامه على حرمانه الأرض سقاء ساحة مات إن دفع
 إليه حتى أكمله ولم يعلم به فمات لأقصاص ولأدب لكتبة
 ويعزر ولو وجع الستم بجراح الجرح الدبة على عاقلة وإن دفع
 له في شربه فشرب ومات منه فمات الأول لأنه شر بالخيار إلا
 أن الذي دفع خدعة فلا يلزم لا التعزير والاستغفار رخصة وإن قتله
 بمن يفتح اليم ما يجعله في الظن يقتل أصابه حد الحد يد أو
 ظهره وجرحه إجماعا كما نقله المص عن المجنب ولا يصبه حد
 بل قتله بظهره ولم يجرحه لا يقتض في رواية الطحاوي وظاهر
 الرواية أنه يقتض بالجرح في حديد ونحاس وذنب ونحوها
 وعزاه في الذر لقتل أخا لكن نقل المص عن الخلاصة أن الأصح
 اعتبار الجرح عند الإمام لوجوب القود وعليه جرى ابن الكمال
 وفي المجنب ضرب بسيف غده فخرق السيف الغده وقتله فلا
 قود عليه خيفة كالخنق والتخريف خلافا لها والشفا ولو دخله
 بيتا فمات فيه جوعا لم يضم شيئا وقال المجنب الدية ولو دفعه
 حيا فمات عن محمد يقاتله به مجنب بخلاف قتله بمولات ضرب
 السوط كما يسجي وفيه لو اعتاد الخنق قتل سياسة ولا تقبل ثوبه

أولياء

لو بعد

لو بعد مسكه كالشارف وفيه فطر رجالا وطرحه فدام أسدا
 سبع فقتله فلا قود فيه ولأدب ويعزر ويضرب ويحبس الله أن يكون
 زاد في البرازية وعن الإمام عليه الدية ولو فطر صبيا والقاه في
 الشتم والبرد حتى مات فعاقلة الدية وفي الخاتمة قط
 رجالا والقاه في البحر فربس وغرق كما القاه فعاقلة الدية
 عند أبي حنيفة ولو سح ساحة ثم غرق فلا دية لأنه غرق بجرحه وفي
 الأول غرق بطرحه في الماء قطع عنقه وبقي من اللقوم قليل وفيه
 الروح فقتله آخر فلا قود فيه عليه لأنه في حكم الميت ولو قتله و
 هو في حالة النزع قتل به لا إذا كان يعلم أنه لا يعيش منه كذا في
 الخاتمة وفي البرازية شق بطنه بجديدة وقطع آخر عنقه إن نوهتم
 بقاؤه جنا بعد الشق قتل فاصح العنق ولا قتل الشاف وعز القاتل
 ومن جرح رجلا عمدا فصار زافراش ومات يقتض إذا وجد
 ما يقطع كخر الرقبة والبرص منه وقدمت أنه لو عفي المجروح أو
 أو الأولياء قبل موته صح استخسانا وإن مات شخص بفعله نفسه
 وأسد وحية ضمن زيد ثلث الدية في ماله إن كان القتل عمدا
 والافطع عاقلة لأن فعل الأسد والمجبة جنس واحد لأنه هدر
 في الدارين وفعل زيد معتبر في الدارين وفعل نفسه هدر في
 الدنيا لا للعقبة حتى ياتم بالاجماع فصارت ثلاثة أجناس و
 مفاد أنه يعتبر في المقتول التكليف ليكون فعله جنسا آخر
 غير جنس فعل الأسد والمجبة وإن لا يزيد على الثلث لو نفذ
 قاتله لأن لكل جنس واحد بن كمال ويجب قتل من شر سيفا على
 المسلمين يعني في المال كما نص عليه ابن الكمال حيث غير عبارة
 الوقاية فقال ويجب دفع من شر سيف على المسلمين ولو
 يقتله إن لم يمكن دفع صدره إليه صرح به في الكفاية أي لأنه
 من باب دفع الصائل صرح به الشمني وغيره وبأن ما يؤتاه
 ولا شئ يقتله بخلاف الجمل الصائل ولا يقتل من شر سالا على رجل
 لبلاؤه رافه مصر أو غيره أو شر عليه عصا ياله في مصر أو نهال
 في غيره فقتله الشهور عليه وإن شجر المجنون على غيره سالا
 فقتله الشهور عليه عدل يجب الدية في ماله ومثله الصحة والدية

طع

وزيد

الصائبة وقال الشافعي لأضمان في الكلاله لدفع الشر
ولو ضرب به الشاهر فانضت وكف عنه على وجه لا يريد ضرب ثانيا
فقتله لاخرى الشهور عليه وغيره كذا عمدة بن الكمال تبع الكفا في و
الكفاية فقل القاتل لانه بالانصراف عات عصته **قلت** فخر
انه ما دام شاهرا لتيف له ضربه والا لا يلحظ من دخل عليه
غيره لئلا يخرج الشرقة من بيت فاتبه رب البيت فقتله فلا
عليه لقوله عليه السلام قاتل دون مالك وكذا لو قتله قبل اخذ
اذا قصد اخذ ماله ولم يتمكن من دفعه الا بالقتل صد شرعية
وفي الصغرى قصد ماله ان عشرة او اكثر له قتله وان اقل قاتله
ولا يقتله وصل يقبل قوله انه كابره ان بيته نعم والآذان المقبول معروف
بالشرقة والشر لم يقتض سحنا والدة يذ في ماله لورثة المقول
بزازية هذا اذا لم يعلم انه لو صاح عليه طرح ماله وان علم ذلك
فقتله مع ذلك وجب عليه القصاص لقتله بغير حق كالقصاص
منه اذا قتل الغاصب فانه يجب القود لقتله عدا دفعه بلائغا
بالمسلمين والنضام باح الدم للجماء المالحرم لم يقتله خلافا للشافعي
ولم يخرج عنه للقتل لكن يمنع عنه الطعام والشراب في يضطر فيخرج
من الحرم فيقتل خارجا رجه واما فيما دون النفس فيقتض منه في
في الحرم جماعة ولو نشا القتل في الحرم قتله اجماعا سراجيه ولو قتل
في البيت لا يقتل فيه ذكره الضر في الحج ولو قال اقلني فقتله بيف
فلا قصاص ويجب الدية في ماله في الصحيح لان الاباحة لا تجري في
النفس وسقط القود لشبهة الاذن وكذا لو قال اقلني او اني ابي
فتلزمه الدية استسنا كما في البرازية عن الكفاية وفيها عن الوفا
لوانه صغيرا يقتض وفي الحائية بعتك دي بفس او بالقتل
بقتض وفي اقل اليه عليه دية لابنه وفي اقطع يده فقطع يده بقتض
وفي شيع ابنه فبشيعه لا شيعه عليه فان مات فعليه الدية وقبل لا يجب
الدية ايضا وصحة ركن الاسلام كماله في العار دية واستظهره الطرس
لكن رده بن وبيان كما لو قال اقل عبيدا فقطع يده ففعل فلا
ضمان عليه اجماعا لقوله اقطع يدي او رجلي وان سكر نفسه و
مات لان الاطراف كالاموال فيص الامر ولو قال اقطع عا

ان تقطينه هذا الثوب او هذه الدرام فقطع مجبارا من اليد
لا القود وبطل الصلح بزازية **فروع** هبة القصاص لغير
القاتل لا يجوز لانه لا يجري فيه التملك عفو الولي عن القاتل افضل
من الصلح والصلح افضل من القصاص وكذا عفو الجرح لا يصح
نوبة القاتل حتى يسلم نفسه للقود وهبانية الامام شرط استيفاء
القصاص كالحودود عند الاصولين ووفق الفضا يشاء وفيها في
في قاعدة الحدود وتدراما لثبوت القصاص كالحودود الا في سبع
يجوز القضاء بعلمه في القصاص ون الحدود والقصاص يورث و
الحدة لا يصح عفو القصاص لالحدة التتادام لا يمنع الشهادة بالقتل
بخلاف الحدة سوى حد القذف ويثبت باشارة اخرس وكتابه بخلاف
الحدة يجوز الشفاعة في القصاص لالحدة التابعة لا بد في القصاص
من الدعوى بخلاف الحدة سوى حد القذف انتهى وفي القنية نظر
في باب دار رجل ففقا الرجل عينه لا يضمن ان لم يكن نتجه
من غير فقيها وان امكنه ضمن وقال الشافعي لا يضمن فيها ولو
ادخله فرماه يجر ففقاها لا يضمن اجماعا انما الخلاف فيمن نظر
من خارجها والله نقله اعلم **باب القود فيما دون النفس**
وهو من كل ما يمكن فيه رعاية حفظ المماثلة وحينئذ فيقادر
فاطم اليد عدا من الفصل فلو اقطع من نصف ساعد او ساق
او من قصبة انف لم يقدر لامتناع حفظ المماثلة وهو الاصل
في جريان القصاص وان كانت يده اكبر منها لا اتحاد المنفعة وكذا
الحكم في الرجل والمارد والاذن وكذا عين ضربت فزال ضوءها
وهي قائمة غير مضمضة فيجعل على وجهه فطن رطب وتقابل
عينه بمرارة حمأة ولو قلع لاقصاص لتعذر المماثلة في الحجية ففاه
اليمني ويسكر النفس اذا هبة اقتض منه وترك اعجمي وعن الشافعي
لا قود في فقه عين حولا وكذا هو ايضا في كل شجة يراعى ويحقق
فيها المماثلة كوضحة ولا قود في عظم لا السن وان تفاوت اطولا
او كبر الما مر فقتل ان قلع وتقبل يترد الى اللحم موضع اصل السن
ويسقط ما سواه لتعذر المماثلة اذ ربما تشبه لما تبه وبه اخذ صبا
الكفا في قال المص وفي الحجية وبه يفتي كما تدر المان بنساوبا ان

كسرت

وفي المجبة ويوجب حولا فان لم تنبت ينقض وقبل يوجب الصحة لا البيع
 فلو مات في الحول برى وقال ابو يوسف فيه حكومة عدل
 وكذا الخلاف اذا جلي في تحريكه فلم يسقط فعندنا يوسف يجب
 حكومة عدل لا لم اى اجر القلاع والطبيب انتهى وسنحققه ونؤخذ
 الثانية بالثنية والثاب بالناب ولا يؤخذ الا بالاسفل ولا
 لا الاسفل بالاعلى يجب والماصل انه لا يؤخذ عضو الا بمثله ولا
 تؤد عندنا في طرف رجل وامرأة وطفر خرو عود وطفر عشرين
 لتعذر المماثلة بدليل الخلاف ديتهم وقيمهم والاطراف كالمال
قلت هذا هو المشهور لكن في الوقوت الوقت قطع المرة يدربا
 كان له القود لان الشاقص يتوفى بالكامل اذا رخصه صاحب الحق
 فلا فرق بين خرو عود ولا بين عشرين واقرة الشفتين والبرجندى
 وطرف السلم والكافور بيان للتساوى للارث وقال الشافعي
 كل من يقتل به يقطع به ومن لا فلا ولا في قطع يدين نصف الشاة
 لما مر ولا في جايقة برت فلو لم نبرافان سارية بقصر ولا ينظر
 البرا والبرابة ابن كمال ولست اذكر ولو من اصلها به في شرح
 ومبانة واقرة المصل لانه ينقبض وينسبط **قلت** لكن جزم
 قاض خان بلزوم القصاص وجعله في المحيط قول الامام ونصه
 قال ابو حنيفة ان قطع ذكره من اصله او من الحشفة انقص
 منه اذ له حدة معلوم واقرة في الشد نبالة فيلحفظ لان يقطع
 كل الحشفة فيقتصر ولو بعضه لا ويبقى ما لو قطع بعض الشاة وجب
 القصاص في الشفة ان استقصاها بالقطع لا مكان المماثلة ولا
 يستقصها لا يقتصر مجبة وجومرة وفي ذلك اخر وصحة لا ينكح
 حكومة عدل وان كان الفاطم اشل او ناقصا لصالح او كان راس
 الشاج اكبر من الشجوج خير المجبة عليه بين القود واخذ الارش وعط
 هذا في السن وسائر الاطراف التي تنفذ اذا كان طرف القضا
 والقاطع معيبا يخير المجبة عليه بين اخذ العيب والارش كما لا يقل
 برهان الذين هذا الوشلا ينتفع بها فلو لم ينتفع بها لم تكن محلا
 للقود فله دية كاملة بلا خيار وعليه الفتوى مجبة وفيه لا قطع
 المجتعة بالثلا ويسقط القود بموت القاتل لغوات المحل وبعبق

الاوليا ويحكم على مال ولو قليلا ويجب حولا عند الاطلاق
 وبصلح احدهم وعفوه ولمن بقى من الورثة حصته من الدين في ثلث
 سبب على القاتل هو الصلح وقبل على العاقلة ملكة امر القاتل
 وبسد العبد القاتل رجلا بالصلح عن دمه الذي اشتركا فيه على
 الف ففعل بالامور الصلح عن دمه فالا لثا الحرو والتبدا لا يبرن
 نصفان لانه مقابل بالقود وهو عليها سوية فبدله كذلك
 وبقتل جميع بفران جرح كل واحد جرحا مكملا لان زموقا الروح
 يتحقق بالشاركة لانه غير متجزئ بخلاف الاطراف كما سيجي والا
 كما في تصحيح العلامة قاسم وفي المجبة ان يقتلوا اذا وجد من كل جرح
 يصلح لزموق الروح فاما اذا كانت نظارة او معدريا ومعتبين
 با مسالك واحد فلا قود عليهم والاولى ان يعرف الجميع بلام العهد
 انه لو قتل فردا بجمع احدهم ابوه او مجنون سقط القود فمستقنا وبقتل
 فرد بجمع اكفاه به للبا فبين خلاف الشافعي ان حضر وتبهم فان حضر
 ولي واحد قتله ويسقط عندنا حق البقية موت القاتل شفا الله
 لغوات المحل كما مر قطع رجلان فاكثر يد رجل او رجلا او قلع اسنه
 ونحو ذلك مما دون النفس جوهره بان اخذ اسكنا وامرها على بدخي
 انصلت فلا قصاص عندنا على واحد منها او منهم لانعدام المماثلة
 لان الشرط في الاطراف المساواة في النفعة والقيمة بخلاف النفس
 فان الشرط فيها المساواة في العصمة فقط درر وضمننا او ضمنونا
 على عدد دم بالتوتية وان قطع واحد يمينه رجلين فلهما قطع يمين
 ودية بديينهما ان حضر معا وان حضر احدهما وقطع له فلا اخر عليه
 اى على القاطع نصف الدية لما مر ان الاطراف ليست كالتنفوس
 لو قطع بالقصاص بينهما ثم عفا احدهما قبل استيفاء الدية فلا اخر القود
 وعند محمد له الارش وبقتل عدا قتر يقتل عدا خلا فالفرو ولو اقر
 او بمال لم ينفذ اقراره على مولاه بل يكون في رقبته الى ان يعقوب كما نقل
 المص عن الجوهرية قال وظاهر كلام الزياحي بطلان اقراره بالخطا
 اصلا ويحتمل لانه حقه ولا في حق غيره ونحوه في احكام العبد
 من الاشياء معاملة بان موجب الدفع والفداء انتهي فثامته
 لكن علله القسمة بان اقراره بالدية على العاقلة انتهى فتدبره

بخطا

ان قد ليج العلم على العمل بقبضه قوله عليه الصلاة والسلام لا تقتل
 العواقل عدا ولا عدا ولا صلا ولا اعترافا حتى لو قتل المذنب بالقتل خطا لم يكن
 اقراره اقرارا على العاقلة الا ان يصدقه وكذا فتره القتل في العاقل
 فتنبه ربه رجلا عيدا فنفذ السهم منه الى اخر فانا يقتصر المذنب
 لانه عمد والتشا الدية على عاقلة لانه خطأ وقعت حبة عليه
 فدفعها عن نفسه فسد طت على اخر فدفعها عن نفسه فوفت
 على ثالث فلسفة اي الثالث فهلك فعلم من الذب هكذا سئل
 ابو حنيفة بمضرة جماعة فقال لا يضمن الاول لان الحجة لم تضر
 الشا وكذلك لا يضمن الشا والثالث لو كثر واواما الاخير فان
 لسعة مع سقوطها فورامن غير مصلحة فعلم الدافع الدية لورثة
 المالك ولا تسعة فورا لا يضمن دافعها عليه ايضا فاستصوبوه بها
 وهذه من مناقب رضى الله عنه صيرفية وبحج الفتاوى قال
 المص وبهذا التفصيل الجيت في حادثة الفتوى وهان كتابا عقوا
 وقع اخر فالساء على الشا والثاني على الثالث والله اعلم **فروع**
 التي حبة او عقربا في الطريق فلدغت رجلا ضمن لا اذا انحلت
 ثم لدغته وضع سيفه في الطريق فعاثر انش او مات وكسر السيف
 فدينه عارب السيف وقيمة على العاقل تورنطوح سيرة
 للسر في تور غيره فمات ان اشهد عليه ضمن والا لا وقال في
 البديع الاضمان لان الاشهاد انما يكون في الحايطة لانه الجوان ناجية
 واعلم انه اذا اشترك قاتل العمد مع من لا يجب عليه القود كما يجب
 يشارك الا في قتل ابنة وكما يجب شاركت الزوج في قتل زوجته
 ولد منها ولد وكما مد مع خطي وعاقل مع مجنون وبالغ مع صغير
 وشريك حبة وسبع كما في الحائبة فلا قود على احدهما الا قصاص
 على واحدة مما ذكر دخل رجل بيت فري رجل مع امرته وجارية فقتله
 حل له ذلك ولا قصاص عليه هذا ما فطن من نسخ المتن ثابت في
 نسخ الشرح معربا بالشرح الوهيبا وقد حققناه في باب الغرير **فروع**
 صحت يجوز قال له رجل نذ فرست فاراد شدا ففرست فمات
 فدينه على عاقلة الامر وكذا لو عطي صبيا عصى او سلاحا او امر
 بجمل شئ او كسر طيب ونحو ذلك بلا اذن وليه فمات ولو اعطاه

السلاح ولم يقل امسكه فقولان صحت على حايطة صاح به رجل فوقع
 فمات ان صاح به فقال لا تنفع فوقع لا يضمن ولو قال قم فقم
 ضمن به ينفذ ويكفي يضمن مطلقا ناجية **فصل** في الفعلين
 قطع يد رجل شتم قتله اخذ بالامر من اي بالقطع والقتل ولو كانا
 عدينا او كانا خطاين او كانا مختلفين اي احدهما عمد والاخر خطا لم يخل
 بينهما بر او لا فيؤخذ بالا مزين في الكليل لا يدخل في خطاين لم يخل بينهما
 بر وفان عدا بخلان فيجب فيه هدية واحدة وان تخطا برة لم يخل
 عدا فالحاصل ان القطع اما عمد او خطا والقتل كذلك صار ربيعة
 ثم ان ان يكون بينهما بر او لا صار ثمانية وقد علم حكم كل منهما كن ضربه
 مائة سوط فبرامن تسعين ولم يبق اثرها اي اثر الجراحة ومات
 من عشرة ففيه دية واحدة لانه لما برامن تسعين لم يتبق معتبرة
 الا في حق التعزير وكذا كل جراحة اء مات ولم يبق لها اثر عند ربيعة
 وعن ابى يوسف مثله حكمة عدل وعن محمد بن جبر الجراحه ومات
 ومن الادوية درر وصد ر شربة وهدية وغيرها ويجب
 حكمة عدل مع دية النفس في مائة سوط جرحته وبقي اثرها بالاع
 لبقاء الاثر وجوب الارش باعتبار الاثر هدية وغيرها وفي جرح
 الفتاوى رجل جرح رجلا فجر الجروح عن الكسب على الجراح النفقة و
 الدواة وفيها رجل جاء بعون الى رجل فضر به العواك وعجز عن الكسب
 فدواة المضروب ونفقت على الذي جاء به العواك انتهى قال المص
 والظاهر انه مفترع على قول محمد **قلت** وقد منا معربا للبحر
 عن ابى يوسف نحوه وسنققه في الشجاج ومن قطع اي عدا او خطا
 بدليل ما بالية وبه صرح في البرهان كذا في الشربلاية لكن في الشربلاية
 عن شرح الطحاوي ان الدية على العاقلة في الخطا ومن ظن انها على
 القاطع في الخطا فقد اخطا وكذلك لو شج او جرح فعنه عن قطعه
 او شجته او جرحته فمات منه ضمن قاطعه الدية في ماله خلا
 لها قلنا انه عفا عن القطع وهو غير القتل ولو عفا عن الجناية
 او عن القطع وما يحدث منه فهو عفو عن النفس فلا يضمن شيئا
 وحينئذ فالخطا يعتبر من ثلث ماله فان خرج من الثلث فيها
 ولا فعل العاقلة ثلث الدية كما في شرح الطحاوي فن ظن انها على

القاطع فقد اخطا قطعاً ومفاده ان عفو الصحيح لا يعتد به من الثلث
 ذكره الفريسي والعهود من كماله لعل الحق الورثة بالدية لا بالقود لانه
 ليس حاله والنتيجة مثله اي مثل القطع حكماً وخلافاً فاقطعت امرأة بدرج
 عمداً اي اخطا لما يات في فلو اطلق كما سبق وكما الحنفية وغيره كان ولو
 فتامله فحكمها المقتوع بده على يد ثم مات فلوم يمت من الترية
 فمهرها الارش ولو عمداً لجماعا يجب عندنا حنيفة مهر مثلها والدية
 في مالها ان تعمدت ونفع المفاصة بين المهر والدية ان تساوبا
 والابتعاد الفضل وعلى عاقلتها ان اخطأت في قطع بده ولا
 يتقاضان لان الدية على العاقلة في الخطا بخلاف العمد فان
 الدية عليها والمهر على الزوج فينفاختا **قلت** وقال صاحب الدرر
 ينبغي ان تقع المفاصة في الخطا ايضا لانها عليها دون العاقلة
 على القول المختار في الدية لكنه ليس على الطلاق بل في الجمع ولعله
 اطلقه لاحاله لمحله فيلحفظ وان نكحها على اليد وما يحدث منها
 او على الجنابة ثم مات منه وجب لها في العمد مهر مثلها ولا شيء عليها
 لرضاء بالتقوطة ولو حطار فم عن العاقلة مهر مثلها والنفقة
 وصية لهما اي العاقلة فان خرج من الثلث سقط والاستطونك
 المال فقط ولو قطعت بده فاقض له فمات المقتوع لا قبل
 الشقاق **قلت** الشفاعة لسريته وعن يمين يوسف لا قود لانه لما اقدم
 على القطع فقد ابراه عما وراءه وظاهر اشكال ابن الكمال بينه تقوية
 قول يوسف قال المص ولومات المقص منه فديته على عاقلة
 المقص له خلافاً لهما **قلت** هذا اذا استوفاه بنفسه بالاحكام الحاكم و
 اما الحاكم والمجتام والختان والنصارى والبراغ فلا ينفيد فعلهم بنظر
 السلامة كالاجير وتماه في الذرر والاصل ان الواجب لا ينفيد بوج
 السلامة والمباح ينفيد به ومنه ضرب الالباب ناديا بالاسلام
 او الوصية ومن الاول ضرب الاب والوصية والعلم باذن الاب
 تعلما فمات الاب تعلما فمات لاضمان فضرب الشايب مقيد
 لانه مباح وضرب التعليم لانه واجب ومحله في الضرب المعتاد
 انا غيره فوجب الضمان في الكل وتماه في الاشياء وان قطع والقتل
 يد القتال وبعد ذلك عفا عن القتل ضمن القاطع دية اليد

لانه استوفى غير حقه لكن لا يفتقر للشفاعة وقال الاشع عليه وضمان
 المصية اذا مات من ضرب ابية او وصية ناديا اي للشايب عليها
 اي على الاب والوصية لان الشايب يحصل بالزجر والتفريق وقال
 لا يضمن لو معتاد او اتما غير المعتاد ففيه الضمان اتفاقا كضرب
 صبي او عبداً غير اذن ابية ومولاه لاف وتشد مرتب فالضمان
 على المعلم لجماعا وان الضرب باذنهما لاضمان على المعلم لجماعا قيل هذا
 رجوع من ابيه حنيفة الى قولها وكذا يضمن زوج امرأة ضربها ناديا
 لان ناديا يمسها للولي كذا غزاه المصل شرح الجمع العينة **قلت** وهو في
 الاشياء وغيرها كما قدمناه وفي ديات المجنحة الزوج والوصية كالأب
 نقيصا وخلافاً فاعلمهم الدية والكفارة وقيل رجع الامام الى قولها
 وتماه ثم **فروغ** ضرب امرأة فافضاها فان كانت تسمى
 بولها ففيه ثلث الدية ولا فكل الدية وان افتقر بكر بالزنا فافضاها
 فان مطاوعة حد ولا غرم وان مكرهة فعليه الحد وارسل لا فضا
 لا العقر حاوي قدس قطع المجام لها من عينه وكان غير حاذق فغبت
 فعليه نصف الدية اشياء وفيما لقيه سئل عن بيم الذين عن صبية
 سقطت من سطح فانفج رأسها فقال كثير من الجرحين ان شققتم
 رأسها تموت وقال واحد منهم ان لم تشقوها اليوم تموت وانا اشق
 وابر بها فشقته فمات بعد يوم او يومين هل يضمن فتأمل لم يباشم
 قال الا اذا كان الشق باذن وكان الشق معتادا ولم يكن فاحشا خارج
 الرسم قيل له فلو قال ان ماتت فانا ضامن هل يضمن قال لا انتهى **قلت**
 اتما لم تقترب شرط الضمان لما تقرر ان شرطه على الامين باطل على ما
 عليه الفتوى والله تعالى اعلم **باب الشهادة في القتل**
واعتبار حالته اي حالة القتل القود ثبت للورثة ابتداء بطريق الخلا
 من غير سبق ملك المورث لان شرعية القود لنشأ الصدور وروى
 الشار والبت ليس باجل له وقوله تعالى فقد جعلنا الولية سلطانا نفق
 فيه وقال لا يطير في الارث كما لو انقلب ما لا ومرة للخلاف ما افاده
 بقوله فلا يصير لحد من احد الورثة خصما عن البقية في استيفاء
 القصاص خلافاً لهما والاصل ان كل ما يملكه الورثة بطريق الورثة
 فاحد منهم خصم عن الباقيين وقابهم مقام الكل في المصوبة وما

ق

بملكه الورثة لا بطريق الورثة لا يصبر احدهم خصما عن الباقي
 ثم فرغ عليه بقوله فلو قام حجة بقتل ابيه عمدا مع غيبة اخيه يريد
 القود لا يقيد بما عاين من حضر الغائب لكنه يحبس كل من صار متصفا
 فان حضر الغائب بعيد ما نأى القاتل والقاتل لا يعيد
 وفي القتل الخطا والذين لا يحتاج الى اعادة البينة بالاجماع لما مر فلو
 برهن القاتل على عفو الغائب فال حاضر خصم لا نقلا به ما لا وسط
 القود وكذا لو قتل عبدا عمدا او خطأ والحال ان السيد من احدهما غاد
 فهو على التنصيص السابق ولو خبر وليا قود بعفو خصمه الثالث فهو
 اي اخبارهما عفو للخصم من ماله او خبرهما في رابعة فان الاول
 ان صدقهما اي الخبرين القاتل والاخر الشريك عمدا تصفيه
 ولهما ثلث الدية والشفعة ان كذا بما فلا تنفع للخبرين ولا بينهما ثلث
 الذببة والثالث ان صدقهما القاتل وحده فكل من ماله ثلثا والربع
 ان صدقهما الاخر فقط فله ثلثا لان اقراره ان صدق بقتل القاتل
 اياه فوجب له ثلث الدية ولكنه يصرف ذلك الى الخبرين ثلثا
 وملاصق زبلي لانه صار منفرا عما يما اقر به القاتل وان شرب لانه
 ضربه بشفعة جرح فلم يزل صاحب فرشه مات بتفرض لان الشا
 بالبينة كالشاهد معاينة ولا يحتاج الشاهد ان يقول انه مات
 من جرحه برأيه وان اختلفت هدا فيل في الزمان او في المكان او في
 التوقيت او قال احدهما قتله بعضا وقال الاخر لا درجما فقتله وشهد
 احدهما عن معاينة القتل والاخر عن اقرار القاتل بطلت لان القاتل
 لا يتكرر وكذا تبطل الشهادة لو وكل النصب في كل واحد منهما التفتيش
 بكذب احد الفريقين ولا اولوية ولو وكل احد الفريقين دون الاخر قبل
 الكمال من عدم المعارض وان شهدا بقتله وقال جهلنا الت
 نجب الدية في ماله في ثلاث سنين شربا لينة استثنى في الاول
 وهو الدية وكانت في ماله لان الاصل في الفعل العمد وان اقر كل واحد
 منهما اي من الرجلين انه قتله وقال الولي قتلناه جميعا فقتلهما
 عمدا باقرارهما ولو كان مكان الاقرار والسئلة بما لما شهادة لغت الشا
 لانه التكذيب تنسيق وفسق الشاهد يبطل شهادته اما فسق المقر
 لا يبطل الاقرار ولو قال الولي في صورة الاقرار السابقة صدقما

فلا تنفع
 في الدية

ليس له ان يقتل واحدا من الاثنتين تصد بقتله بانفردا كذا يقتله وحده
 اقرار بان الاخر لم يقتله بخلاف قوله قتلناه لانه دعوى القتل لا
 تصديق فيقتلهما باقرارهما زبلي ولو اقر هر جليلانه قتله وقامت
 البينة على اخرته قتله وقال الولي قتله كذا كان له للولي
 قتل المقر دون الشهود عليه لان فيه تكذبا لبعض موجب كما مر ولو
 قال الولي لاحد المقرين صدقت انت قتلت وحده كان له قتله
 لتصادقهما على وجوب القتل عليه وحده كما لو قال ذلك لاحد
 الشهود عليهما كان له قتله لعدم تكذيب شهوده عليه وانما كذب
 الاخرين وكذا حكم الخطا في كل ما ذكره الزبلي شهدا على رجل بقتله
 خطا وحكم بالدية على العاقلة فجاء الشهود بقتله جباضة على العاقلة
 الولي لتبضه الدية بلا حق والشهود ورجعوا الى الشهود عليه على
 لتملكهم المضمون الذي في يد الولي والشهادة على القاتل العمد في ذلك
 كالخطا فاذا جاء حيا بخير الورثة بين تضمن الولي الذببة او الشهود
 الا في الرجوع فلا رجوع للشهود على الولي لانهم وجبوا له القود وهو
 ليس بمال وقال لا يرجعون كالخطا ولو شهدا على اقرار القاتل
 بالخطا او العمد ثم جاء حيا او شهدا على شهادة غيرهما في الخطا وقض
 بالدية على العاقلة ثم جاء حيا لم يضمن اذ لم يظهر كذبه في شهادة
 وضمن الولي الدية في الصوتين للعاقلة اذ ظهر رآه اخذ ما منهم
 بغير حق والمعتبر حالة الرى في حق المثل والضمان لا الوصول
 وحينئذ فوجب الدية في ماله وسقط القود للشفعة برودة المرى اليه
 قبل الوصول وقال لا شئ عليه لا يجب دية المرى اليه باسلامه بالاجماع
 ويجب القيمة بعقوبة بعد الرى قبل الاصابة ويجب الجرح على الجرح
 روى صيد الفحل فوصل على حلال رماه فاحرم فوصل ولا يضمن من
 روى مقتضيا عليه برجم فرجم شاهده فوصل وحل صيد رماه مسلم
 فتجسس فوصل لا يحل ما رماه بجوته فاسلم فوصل لما عرفت ان الاعتبار
 حالة الرى لغزى جان لو مات مجنبه فعليه نصف الدية ولو عا
 فالدية فقل ختان قطع الشفة باذن ابيه اي ان كان يقطع اذنه يجب
 نصف الدية ويقطع راسه نصف عشرها فقتل جنتين خرج راسه
 فقطعه ففيه الغرة اي شئ يجب بانثلاثة دية وثلاثة اقسامها فقتل

نما

دبة الانسان اشباه كتاب **الديبات** الذية في الشرع
اسم للمال الذي هو بدل النفس لاسمية للمفعول بالمصدر لانه
من المنقولات الشرعية والارث اسم للوجع في دون النفس ذية شبه
العمدية من الابل ربا عام بنت مخاض وبنت لبون وحقة
لله جذعة باء خال العنابة وهي الذية المغلظة لا غير والذية في
الخطا الخماس منها ومن بن مخاض والف دينار من الذهب او عشرة
الاف درهم من الورق وقال الشافعي اثنا عشر الفا واثمنا
من البقر مائة بقرة ومن الغنم الف شاة ومن الخيل مائة حلة
توبان ازار ورداء هو المختار وكذا رهاى الخطا وشبه العمد عتق
قن مؤمن فان عجز عنه صام شهرين ولا يلا ولا اطعام فيهما اذ لم يرد
به التض والمقادير توفيقية وصحح اعتاق رضيع احدا بويه مسلم
لانه مسلم تبعا للجنين ودبة المرأة على النصف من دبة الرجل في ذية
النفس وما دونها روى ذلك عن عطاء موقوفا ومروعا والذي والشافعي
والمسلم في الذية سواء خلافا للشافعي وصحح في البقرة انه لا ذية في الشاة
واقرة في الشاة لانه كان بالتوبة جرم في الاختيار ورجحه الزبلي في
النفس خبر البند او هو قوله الالة الذية والالف وما رنه وارنته وتل
في اربته حكومة على الصحيح والذكر والمخشفة والعقل والشم والذوق
والسمع والبصر والذكاء ان من النطق افاد ان في ذلك الاخرس حكومة
جوهرة وهذا ساقط من نسخ الشرع فتنبه او منع اذا اكثر الحروف
والا فسمه الذية على عدد حروف الهاء الثمانية والعشرين وحر وفتحة
السة عشر فصيحان فاذا بالفتايت يلزمه وتماه في شرح الوقفا
وغيرها وليمة حلفت فام تنبت ويؤجل سنة فان مات فيها برا
وفي نصفها نصف الذية وفيما دونه حكومة عدل كشارب وليمة
عبد في الصحيح ولا شفة في لجة كوجع عاذقة شعرات معدودة ولو
عاطته ايضا ولكنه غير متصل فحكومة عدل ولو متصلا فكل الذية
وشعر الرأس كذلك اذ خلق ولم ينبت كذا روى عن عطاء وعنه الشافعي
فيها حكومة عدل واعلم انه لا قصاص في الشعر مطلقا ولو مات قبل
تمام السنة ولم ينبت فلا شفة عليه كشعر صدر وساعد وساق والجنين
والشفتين والمخاضين والرجلين والاذنين والامنيين اى الخصيتين

ونرى المرة وحليتها والالبين اذا استاصلها ولا حكومة عدل
وكذا فرج المرة من الجنين الذية وفي ندي الرجل حكومة عدل وفي
كل واحد من هذه الاشياء المزدوجة نصف الذية وفي اشعار الجنين
الاربعة جمع شفره بضم الشين وتفتح الجفن والهدب الذية اذا
قلعها ولم تنبت وفي احداهما ربيها ولو قطع جفون اشعارها ذية
واحدة لانها كشفت واحد وفي جفن لا تنزع عليه حكومة عدل لكن
العمدان في كل دبة كاملة او شعره وفي كل اصبع من اصابع اليدين
او الرجلين عشرة ما وفيها مفاصل ففي احداهما ثلث دبة لا يصح
ونصفها اى نصف دبة لا يصح لو فيها مفصلان كالابهام وفي كل عين
يغني عن الرجل ذية سن المرة نصف دية الرجل جوهرة خمس من الابل
او خمسون دينار او خمسمائة درهم لقوله عليه السلام في كل سن خمس
من الابل يغني نصف عشر دينة لو خرو نصف عشر قيمته لو عبدا
فان قلت تزيد حيث ذية الا انك كل ما على دية النفس ثلثة
الخماس قلت نعم ولا بأس فيه لانه ثابت بالنص على خلاف الفتا
كما في الغاية وغيرها وفي العنابة وليس في البدن ما يجب بتقو
اكثر من قدر الذية سوى الانسان وقد توجد فواجذ اربعة فتكون
اسنانه سنا وثلاثين ذكره الشافعي **قلت** وجبت فالكوب
ذية وخمسة ادية ولغيره اتم ادية ونصف او وثلاثة اخماس او
اربعة اخماس وعلت ان المرأة على النصف فتصرو يجب دية كاملة
في كل عضو ذهب نفعة يضرب ضارب كبذ شلت وعين
ذمب ضوها وصلب انتطح ماؤه وكذا الولسر بوله واحده و
ولو زالت الحدود فلا شة عليه ولو بقى اثر الضربة فحكومة عدل
ويجب حكومة عدل بانلاف عضو ذهب نفعة ان لم يكن فيه
جمال كاليد الشلا او ارسه كاملا ان كان فيه جمال كالاذن الشاحنة
هو المطرش ويبسعى ما لو لصقه فالتئم في او غير هذا الفصل **فصل**
في الشجاج ونخص الشجة بما يكون بالوجه والمزلة وما يكون
بغيرها جراحة اى شتى جراحة وفيها حكومة عدل مجنبة ومكينة
وهي اى الشجاج عشرة المارسة بمهمات وهي التي تخصر للجلاى
تخدشه والدامعة بمهمات التي تظهر الدم كالدمع والانبيلة

والدائمة التي تسيله والباضعة التي تبضع الجلد التي تقطعه والتملا
التي تاخذ في اللحم والتمحاق التي تصل إلى السحاق أي جلدة رقيقة بين
اللحم وعظم الرأس والموضحة التي توضح العظم أي تظهره والمباشمة التي
تقسم العظم أي تكسره والنقلة التي تنقله بعد الكسر والامة التي
تصل إلى أم الدماغ وهي الجلدة التي فيها الدماغ وبعد ما الدماغ
يغيب معجده وهي التي تخرج الدماغ ولم يذكرها محمد للموت بعدها
عادة فتكون قتلا لا تختافكم بالاستقرار بحسب الاثار انها لا تزيد
على العشر ويحيى الموضحة نصف عشر الذبابة أي لو غير اصلع ولا فيها
حكومة لان جلدها انقص رتبة من غيره فيستحق عن الذخيرة
المباشمة عشرها وفي النقلة عشر ونصف عشر وفي الامة والمباشمة
ثلثها فان نفذت المباشمة فثلثها لانها اذا نفذت صارت جارية
فيجب في كل ثلثها وفي المارصة والذامعة والدائمة والباضعة
والتلاحمة والسحاق حكومة عدل وليس فيه ارش مقد من جهة
الشمع ولا يمكن اهدارها فوجب فيها حكومة عدل وهي حكومة
العدل ان ينظر كم مقدار هذه الشجة من الموضحة فيجب بقدر ذلك
من نصف عشر الذبابة قاله الكرخي وصححه شيخ الاسلام وقبل قايمة الحكم
بقوم الشجوج عبد الله هذا الاثر ثم معه فقد اختلفت بين البثنين
في الممن الدية وفي العبد من القيمة فان نقص الجر عشر فبته اخذ
عشر رتبة وكذلك في النصف والثالث هو في هذا التفاوت هي أي
حكومة العدل به يفتي كما في الوقاية والنقابة واللمنة والذرو
لثانية وغيرها وجرم به في الجميع وفي الخلاصة انما يستقيم قول
الكرخي لو الجناية في وجهه ورأسه فينشد يفتي به ولو في غيرهما أو في
على المنية يفتي بقول الظواهرى مطلقا لانه لا يسد انتهى ونحوه في الجوهرة
بزيادته وقيل بتفسير الحكومة هو ما يحتاج اليه من النفقة وجره الطبيب
ولا روية الى ان يبرأ ولا قصاص في جميع النجاسات الموضحة عدا وما
قود فيه يستوى العبد والمخاطفة لكن ظاهر المذهب وجوب القصاص
فيما قبل الموضحة ايضا ذكره محمد في الاصل وهو الاصح درر ويحجب
وابن كمال وغيرهما الامكان الساواة بان يسبر غورها بمسار ثم يتخذ
حديدة بقدره فيقطع واستثنى في الشراب لانه السحاق فلا تدار بها

كالا قود فيما بعد كالمباشمة والنقلة بالاجماع وبغزه الجوهرة فيلحظ
ثم قال في المجنبة ولا قود في جلد راس وبدون ولحم خذ وبطن و
ظهر ولا في لطة ووكرة ووجاه وفي ساق جلد الوجه كمال الذبابة و
في كل اصابع اليد الواحدة نصف دية ولو مع الكف لانه ينفع الاصابع
ومع نصبت احد نصف دية للكف وحكومة عدل لنصف العظم
وكذا الساق وفي قطع كف وفيها اصبع واصبعان عشرها انهما
لنت وشر مرتب ولا شئ في الكف عند اي حنيفة كما لو كان في
الكف ثلاث اصابع فانه لا شئ في الكف بالاجماع اذ لا اكثر من الكف
وفي جوف الفخذ ويضرب يد رجل وبرى الا انه لا يتصل يده ونفقه
في قدر النفقة اوخذ من جملة الدية ان نقص الثلثان فثلث الدية
وهكذا واقرة المضرو لو قطع مفصلا من اصبع فثلث الباقى او قطع
الاصابع فثلث الكف لزم دية المقطوع فقط وسقط القصاص
فافهم وان خالف الذرر ذكره الشربلالي وسجي مناو في
الاصبع الزائدة وعين الضمة وذكره ولسانه ان لم تعلم صحته نظر
في العين وحركة في الذكر وكلام في الكف حكومة فان علت الصحة
فكالح في خطا او عمد اذ ثبت بينة او باقرار الجاني وان انكر وقال
لا اعرف صحته فحكومة العدا جوهرة ورخل ارش موضحة اذ ثبت
عقله او شعر راسه في الدية لدخول الجزم في الكل كن قطع اصبع
فثلث اليد وان ذهب سمعه او بصره ونطقه لانه دخلت له
كاعضاء مختلفة بخلاف العقل العور نفقة لكل ولا قود ان ذمت
عيناه بل الدية فيها خلافا لهما ولا يقطع اصبع شل جارة خلافا لهما
ولا اصبع قطع مفصلا الا على فثلث يفتي من الاصابع بل دية الفصل
والحكومة فيما يفتي ولا قود بكسر نصف سن سودا واصفر واحمر باقيا
بل كل دية السن اذا منفعة الضيق والافلوتما يسد والدنية ايضا
والأفحكومة عدل رتب فيقول الذرر والافلا شئ فيه فيه ما فيه
ثم الاصل ان الجناية في وقعت على محلين متباينين حقيقة فاذ
احدهما لا يمنع قودا الاخر ومن وقعت على محل وانثلت شابين فاذ
احدهما يمنع القود ويحجب الارش على من افاد سنة بعد مضي حوله
ثم ثبت بعد ذلك لتبين الخطا حينئذ وسقط القود للثبته

وفي السنة وبني في اقصى ارض السن والوضحة حولا وكذا لوضرب
سنة فخرت لكن في الخلاصة الكبير الذي لا يرحي نيانه لا يوم بل في
قلت وقد بوق بمناقله المصرو غيره عن النهاية الصحيح تاجيل البالغ
ليبر الالة لان نيانه ناد راو قلعه فدرت اي ردها صاحبها الى
مكانها وبنط الحزم لعدم عود العروق كما كانت وفي النهاية قال
شيخ الاسلام ان عادت الى حالتها الاولى في المنفعة ولما كان عليه
لونيته وكذا الاذن ان الصغر فالتحت يجب الارش لانها تعود
الى ما كانت عليه درر الا ان قلت السن فثبت اخرى فانه يسقط
الارش عنه كسن الضغير خلافا لها ولونيته معوجة فحكومة
عدل ولونيته الى النصف فعليه نصف الارش ولا شيء في ظفر
ثبت كما كان والتم شجرة والتم جرح حاصل ذلك بضرب ولم
يقوله ان فاته لاشي فيه وقال ابو يوسف عليه ارض الام وحكومة
عدل وقال محمد قد رملته من النصف الى ان يبر من اجرة الطيب
ومن رواد وفي شرح الطحاوي فستقول له يوسف ارض الام باجرة
الطيب والمدواة فعليه اخلا فينتج قاله المص وغيره قلت
وقد قد من اخوة عن الجنب وذكره عن روايت بن فنته ولايتا
جرح الابعدي برية خلافا للشيخا وعمل الصنة والمجنون والمعترة
بخلاف السكران والمغمى عليه وعاقلة الدية ان بلغ نصف العشر
فاكثر ولم يكن من العجم والاف في ماله درر ولا كناية ولا حرمان ارت
خلافا للشيخا ولوجن بعد القتل قتل وفيلا وتماه فيها علقته على السنة
صية ضرب سن صية فانزعهما لينظر بلوغ الضرر بان بلغ ولم
ينبت فعاقلة الدية ولو من العجم في ماله درر وشحقه في
المعاقل محنة حكومة العدل لا تتحملها العاقلة مطلقا على الصحيح
كما في تنوير البصائر معزنا بالتاريخانية **فصل** في الجنين ضربين بل
اسره حرة حامل خرج الامة والبهيمة وسيجي حكمها **قلت** بل الشرط
حرية الجنين دون امه كامة علق من سيدها او من الغرور فنية
الغرة على العاقلة كما في الدرر عن الزبلي فالعجم المصريف لم يذكر
ولو كانت المرأة كاتبة او مجوسنة وزوجته فالقت جنيبا ميتا
مرا وجب على العاقلة غرة غرة الشتر اوله وهذه اول مقادير الدنيا

انما هو في جنين ولو كانت المرأة كاتبة
او مجوسنة او زانية او عورة او غيرها
فلا يجرى عليها القتل ولا غرة ولا غيرها
الا ان يكون الجنين حيا او ميتا

نصف عشر الدية اي دية الرجل لو الجنين ذكر او عشرين مرة للمرأة
لو انته وكل منهما خمسمائة درهم في سنة وقال الشيخا في ثلاث سنين
كالدية وقال مالك في ماله ولنا فعليه عليه الصلاة والسلام فان
القت ميتا فماتت الام فدية في الام وغرة في الجنين لما تقر ان الفعل
ينعقد بتعذر اثره وصرح في الذخيرة بتعذر الغرة لو ميتا
فاكثر انتهى **قلت** وظاهره تعد الدية ولم اره فليراجع وان ما
فالقت ميتا فدية فقط وقال الشيخا غرة ودية وان القت حيا
بعد ما مات يعطيه ديتان كما اذا القت حيا وما تا وما يجيبه
من غرة اودية يورث عنه وورث منه امه ولا يرث ضاربه
منها فلو ضرب بطن امراته فالقت ابنه ميتا فعليه عاقلة الاب
غرة ولا يرث منها لانه قاتل وفي جنين الامة الرقيق المذكور نصف
عصر قيمته لو حيا وعشر قيمته لو ميتا لما تقر ان دية الرقيق
قيمتة ولا يلزم زيادة الالة لزيادة قيمة الذكر غالبا وفي ثبارة
الالة انه لا يمكن الوقوف على كونه ذكر او انثى فلا شيء عليه كما ان الق
بلا راس لانه انما تجب القيمة اذا نفي فيه الروح ولا تنفي من غير راس
ذخيرة في مال الضارب للامة حالا ولو القت حيا وقد نقصها
الولادة فعليه قيمة الجنين لانقصانها لوقيمتها وقابله ولا فعليه
انما ذلك بحجة وقال ابو يوسف فيه نقصانها كالبهيمة وقال
الشيخا فيه عشر قيمة الام صدر شرعية ولا يخفى انها للمولى فان
حرره اي الجنين سيده بعد ضربه ضرب بطن الامة فالقت
حيا فمات فيه قيمته حيا للمولى لاديتة وان مات بعد الق
لان المعبر حالة الضرب وعند الثلاثة تجب دية وهو رواية
عنهم ولا كناية في الجنين عندنا وجوب ابل ندبا زيلعي ان وقع
ميتا وان خرج حيا شتم مات فيه الكفارة كما صرح به في الحاشية
القدس وهو مفهوم من كلامهم لنصرهم بوجوب الدية حينئذ
فوجب الكفارة فيه كما لا يخفى فيلحظ وما استبان بعض خلته
وشعر كاتم فيما ذكر من الاحكام وعدة ونفا سكر في بابه وضمن
الغرة عاقلة امرأة حرة في سنة واحدة وان لم يكن لها عاقلة ففي
مالها في سنة ايضا صدر شرعية ولم ناهم ما لم يتبين بعض خلته

ومر في الخطر نظرا سقطته ميتا عمدا بدو ولم يفعل كضربها بطنها
 بلا اذن زوجها فان اذن ولم تنعم لا غرة لعدم التعدي وامر
 اسرة ففعلت لانضمن المأمورة وامر اتم الولد اذا فعلته بنفسها
 حتى سقطته فالتفت عليها لاسخالة الدين على مملوكه ما لم يستحق فحينئذ
 يجب للمولود الغرة لانه معذور في الوقعات شرب دواء لتسقطه
 عمدا فان لقته حيا فافات فعليه الذية والكفارة وان ميتا فالغرة
 ولا نثر في المالين ويجب في البنية ما نقصت الام ان نقصت وان لم
 تنقص الام لا يجب فيه شيء سراجة في البرازية ضرب بطن امراته
 بالسيف فقطع البطن ووقع احد الولدين حيا بجرحها بالسيف
 والاخر ميتا وبه جراحة السيف وماتت ايضا بقصر لاجل الزوجة
 لانه عمد وعاقلة دية الولد الحيا اذا مات ويجب غرة الولد الميت
 لانه لما ضرب ولم يعلم بالولدين في بطنها كان الضرب خطئا
باب ما يحذر من الرجل في الطريق وغيره لما ذكر القتل مما
 شرع فيه تسببا فقال اخرج الى طريق العامة كيفما هو بيت الخلا
 او ميذرا او جرحا كبرج وجذع وممر علو وحوض طاقة ونحوها
 او دكانا جازا حدثان لم يضربا العامة ولم يمنع منه فان ضرر
 لم يحمل كاي شيء ولكل احد من اهل الخصومة ولو ذمتا منعه ابتداء
 ومطالبة بنقصه ورفع بعدة اي بعد البنا سواء كان فيه ضرر
 او لا وقيل انما ينقص بخصومة اذا لم يكن له مثله لك والاكاذيب
 زيلعي هذا كله ان البنية لنفسه بغير اذن الامام زاد الصغار ولم يكن
 لمطالب مثله وان بنى للمسلمين مسجد ونحوه او بنى باذن الامام لم ينقص
 وان كان يضرب العامة لا يجوز لحداته لقوله عليه السلام لا ضرر ولا ضرار
 لا ضرر ولا ضرار في الاسلام والقعود في الطريق ليس بشرط يجوز
 ان لم يضرب احد والا لا يظلم هذا التفصيل السابق وهذا في النفاذ
 وفي غير النفاذ لا يجوز ان يتصرف باحداث مطلقا اضربهم
 او لا باذانهم لانه كالمالك الخاص بهم ثم الاصل فيما جمل حاله ان
 يجعل حديثا في طريق العادة وقد يما لو في طريق الخاصة برج
 فان احدهم الناس يسقطها عليه فدينه على العاقلة اي عاقلة الخمر
 لتسببه كاذبا العاقلة لو حصد بيرا في طريق او وضع حجر او زبا

او طينا ملتقى فتلف به ان لا يندسب فان تلف به اي واحد
 من المذكورات بغيره في ماله ان لم ياذن به الامام في ذلك او ما
 واقع في بئر طريق جوعا او عطشا او غلا ضمان بديفته خلافا لحد
 ولو سقط الميزاب فاصاب مملوكا في الدخول جلا فقتله فلا ضمان
 اصلا لكونه في ملكه فلم يكن تعديا وان صابه الخارج او وسطه
 بزازية فالضمان على واضعه لتعدي به ولو مستأجر ومستعير
 او غاصبا ولا يبطل الضمان بالبيع لبقاء فعله وهو الموجب للضمان
 بخلاف الحايض المأبى كاسطة الزيلعي ولو صابه الطرفان من الميزاب
 وعلم ذلك وجب على واضعه النصف وهذا النصف ولو لم يعلم
 اي طرف منها صابه ضمن النصف استخسانا زيلعي ومن نحي
 حجر وضعه اخر فعطب به رجل ضمن لان فعله اول نسخ بفعل
 الشخص كمن حمل على راسه وظهره شيئا في الطريق فسقط منه على اخر
 او دخل بحصير او قنديل او حصة في مسجد غيره اي جعل فيه حصير
 او بوارى ان كمال وجلس فيه لا للصلاة ولو لقتل او لعقلم فعطب
 احدا كعمي ضمن خلافا لهما لا يضمن من سقط منه ردا البس
 عليه او ادخل هذه الاشياء في المذكورات مسجد حبه اي محله
 لان تدبير المسجد لاهله دون غيرهم ففعل الغير مباح فينبذ
 بالسلامة او جلس فيه للصلاة لما اصل ان الجالس للصلاة في مسجد
 او غيره لا يضمن ولغير الصلاة يضمن مطلقا خلافا لهما واظهر
 في الشرب لابتة معزيا للزيلعي وغيره قولها وقد حققته في شرح
 المتن وفيه لو استاجر لبيتين او لغيره في فناء حافوته او داره فقتل
 به شيء ان قبل فراغه فعلى الاجبر وان بعده فعلى الامر كما لو كان
 في غير فناءه ولم يعلم به الاجبر فان علمه فعليه كما لو امره بالبناء
 في وسط الطريق بفساد الامر ولو قال الامر هو فناءى وليس حق
 للمفر فعلى الاجبر قياسا الى علمه بفساد الامر فاغره وعلى التاجر
 استخسانا انتهى **قلت** وقد قدم هو غير القياس هنا وظاهره
 ترجحه سيما على ادب صاحب المتن من تقديمه الاقوى
 فتأمل ومن حصد بالوعة في طريق بامر السلطان او في ملكه او
 وضع خشبة فيها الى الطريق او قنطرة بلا اذن الامام وكذا كل ما

فعليه طريق العامة فتعقد رجل المرور عليه لم يضمن لأن الاضافة
 لمباشرة من المتسبب وبهذا تبين ان المتسبب انما يضمن في حفر
 البئر ووضع الحجر لم ينعقد الواقع المرور كذلك في الحفرة وفيه حفر في
 صيرورة او غيره من الضياء لم يضمن بخلاف الامصار **قلت**
 وبهذا عرف ان المراد بالطريق في الكتب الطريق في الامصار دون
 الضياء والصحارى لانه لا يمكن العهد ول عنه في الامصار غالبا
 دون الصحارى ولو استاجر رجل أربعة لحفر بئر له فوقع البئر عليهم
 جميعا من حفرهم فمات احدهم فعلى كل واحد من الثلاثة الباقية ربع
 الدية وبسقط ربعها لان البئر وقع بنعلهم فقدمت من جنايته
 وجناية اصحابه فيسقط ما قابل فعليه خانية وغيره ازيد في اليوم
 وهذا البئر في الطريق فلو في ملك الساجر فينبغي ان لا يجب شيء
 لان الفعل مباح فما يحدث غير مضمون انتهى **قلت** وبوخذت
 جواب حادثة في ان رجلا له كرم وارضه تارة مملوكة وعليها الخراج
 كارضه بيت المال وتارة تكون للوقف وتارة في يده مدة طويلة
 يورد يخرجها ويملك لا تنفع بها بغرس وغيره فيستاجر هذا الرجل
 جماعة بحفرون له بئر بالغرس فيه اشجار العنب فتسقط على احدهم حل
 لورثته مطالبته بدية قال المص والحكم فيها وشبهها عدم وجوب
 شغل الساجر وكذا على الاجر كما يفيد كلامه اليوم في مجمل طلاق الفتاوى
 على ما وقع مفتد لا تخار الحكم والحادثة وانما علم **فصل في الحائض**
المال مال حائض الى طريق العامة ضمن ربه أي صاحبه ما تلف به
 من نفس ثياب او حيوان او مال ان طالب ربه حقيقة او حكما كالوقف
 والقيم ولو حائض السجدة فضمن عاقلة الوقف وكالقيم الولي والرفق
 والمكاتب والعبد الساجر وكذا الحد الشراك والورثة استخانا انهم
 في الظاهر ربة لومات ربه عن ابن فقط يمين مستغرق في الاشهاد
 على الابن وان لم يملك الدار برجعة وغيره بنقضه مكاتب مسلم
 او ذمي يمين من اهل الطلب فيستأثر في الضمة والعبد اذن ولية ومولاة
 بالمصومة زباني حر ومكاتب وان لم يشهد ولا يضيح الطلب قبل اليل
 لعدم التعدي ولما لانه لم ينقضه وهو يملك بنقضه في مدة يقدر
 على نقضه فيها لان دفع الضرر العام واجب ثم ما تلف به من

النفس فقط العاقلة ومن الاموال فعليه لان العاقلة لا تنقل المال
 ولا ضمان الا بالاشهاد على ثلاثة اشياء على التقدم اليه وعلى الهلاك
 بالتسقوط عليه وعلى كون الجدار ملكا له أي من وقت الاشهاد الى وقت
 التسقوط وكذا قال ولو تقدم الى من لا يملك بنقضه ممن يمكنه
 باجارة او عارة الى المهرتين او المودع لا يعتد به لعدم قدرتهم على
 التصرف وحينئذ فلو سقط بعد التقدم لمن ذكر وان تلف شيئا فلا
 ضمان اصلا لا على ساكن ولا مالك كما لو خرج الحائض عن ملكه بيع
 او غيره كسبة حاوي قد يبيع وكذا الوجن مطبقا او ارتد ولحق وحكم
 بلحاظه ثم عاد او افاق خانية بعد الاشهاد ولو قبل القبض لزوال ولايته البيع
 ونحوه وان عاد ملكه بعده حاوي وخانية بخلاف نحو النكاح
 لبقاء فعله كما مروا في مال له دارين من مالك وساكن باحدهما
 او غيرهما فالاضافة لادنى ملازمة فمستحقا فالطالب لان
 الحق له فيصير تأجيله وبراءته منها أي من الجناية وان مالكي الطريق
 فاجرة النكاح او من طلب النقض لا يبرأ لانه حق العامة وتفسير
 القاضي في حق العامة نافذ فيما ينفعهم لا فيما يضرهم ذخيرة بخلاف
 تأجيل من بالذار ولو مال بعضه للطريق وبعضه للدار فأي
 طلب صحى الطلب لانه اذا صحى الاشهاد في البعض صحى الكل **فصل**
 فان بنى ما لا ابتداء ضمن بالطلب في اشراق الجناح ونحوه كغيره
 لتعديله حائط بين خمسة اشهد على احدهم فقط على رجل ضمن
 خسر الدية أي خسر ما تلف به من نفس او مال لتمكنه من اصلاحه
 بمرافعة المحكام دارين ثلاثة حفر احدهم فيها بيرا او بنة حائطا
 فعطب به رجل ضمن ثلث الدية لتعديله في الثالين وقد حصل
 الثلث بعة واحدة فيعتبر بالمصصة وقال الانصاف لان التلف
 قيمان معتبر وهذا الاشهاد على الحائط اشهاد على النقض بالكرما
 ينقض من الجدار وحينئذ فلو وقع الحائط على الطريق بعد الاشهاد
 فعثر انسان بنقضه فمات ضمن ملكه فتفرغه عليه وان عثر
 رجل قبيل مات بسقوطها أي الحائط لا يضمنه لان تفرغه للاوليا
 لا اليه بخلاف الجناح حيث يضمن ربه القتل الشفا ايضا لبقاء جنايته
 فليزوم تفرغه الطريق عن القتل ايضا لو تده انه لو باع الحائط والنقض

يرى ولو باع الجناح لا ينجي ولا يصح الشهاد قبل ان يهيئ للمياط لا فدية
 المتخذ ابتداء وانتهى وتقبل فيه شهادة رجل وامرئين لانه شهادة على
 التقدم لا على التقليل **فروع** حابط بعضه صحيح وبعضه واه فاشهد
 عليه فسقط كله وقتل انسانا ضمنه لان يكون الحابط طويلا فيضمن
 ما اصاب الوجه فقط لانه حينئذ كما نظير فالاشهاد يصح في الوجه
 في الصحيح حابطان احدهما مابل والآخر صحيح فاشهد على المابل فقط بالصحيح
 فائتلف فيما كان هدر اخاينة مسجد مال حابطه فالاشهاد على من بناه
 والذبة على عاقلة من بناء وحابطه الوقف على الساكنين على عاقلة الوقت
 وحابط العبد التاجر على عاقلة مولاه ولو مستغرقا استغسانا فالك
 ولي القبل اذا جاء عند عفوت عن القصاص لانه تملك دل عليه سلة
 الاصل جارية قتلت رجلا عدا فتزيرها ولي القبل قبل ان يقصص لا يجد
 لانها صارت مملوكة ولولجينة **باب جنابة البهيمة**
 والجنابة عليها الاصل ان المروء في طريق المسلمين مباح بشرط التلا
 فيما يمكن الا حذر ازعنه ضمن الركاب طريق العامة ما وطئت
 دابته وما اصابت بيدها او رجلها او راسها او كدمت فيها
 او خبطت بيدها او صدمت فلو حدثت الذكورات في التبر
 في ملكه لم يضمن ربه الا في الوطئ وهو ركبها لانه مباشرة لقتله
 بقتله فيجزم الميراث ولو حدثت في ملك غيره باذنه فهو ملكه
 فلا يضمن كما ان لم يكن صاحبها فمقتضا ولا يكن باذنه ضمن
 ما تلت مطلقا لتعدية لا يضمن الركاب ما نطقت برجلها او فيها
 سائرة خلافا للشافعي او عطب انك ايمارات او بالت في الطريق
 سائرة او واقفة لاجل ذلك لان بعض الدواب لا يفعلة لا وفنا
 فلو وقفها الغيرة فبالت ضمن لتعدية بايقافه الا في موضع ان
 الامام بايقافها فلا يضمن ومنه سوق الدواب واما باب السجدة
 فكما الطريق لا اذا اعتد الامام لموضعها فان اصاب بيدها او رجلها
 حصاة او لوة او ناريت غبارا او حجر صغيرا فتقتل عينها او فسد
 ثوبها لم يضمن لعدم امكان الاضرار عنه ولو لم يكن يرا ضمن لا مكان
 وضمن السابق والقبيل ما ضمنه الركاب وصح في الذرر انه
 مبرد ومنعكس والركب عليه الكفارة في الوطئ كما مر لا عليها الا لا

على سابق وقائد ولو كان سابق وراكب لم يضمن السابق على الصحيح
 خلافا لما جزم به الفقهاء وغيره لان الاضافة الى المباشرون من اليد
 كما ترى اذا كان سببا لا يعمل بانفسه فلا فلكاها المتأني سبب يعمل
 بانفسه فيشتركان كما يات في مسألة نخس الذابة باذن ركبها فيلحق
 وضمن عاقلة كل فارس او راجل دية الاخر ان اصطد ما وما ناته
 فوقع على القفا لو كانا حرين ليسا من العجم ولا عامدين ولا وقع على
 وجهيهما ولو كانا عدينا ووقع على الوجه بن كمال بهدر دمها
 في العدم والخطا شربا لدية وغيرها ولو كانا من العجم فالدية في ماله
 كما ترمى را ولو كانا عامدين فعلى كل نصف الدية ولو وقع احدهما
 على وجهه هدر دم فقط ولو احدهما حرا والآخر عبدا فعلى عاقلة
 الحرة قيمة العبد في الخطا ونصفها في العدم كما لو حاذب رجلا ان
 حبلا فانقطع الحبل فقط وما ناله على القفا هدر دمها الموت كل
 بقوة نفسه فان وقع على الوجه وجب دية كل واحد منهما على
 عاقلة الاخر لو لموت كل بقوة صاحبه فان تهاكسا فمقتضى احدهما على
 القفا والاخر على الوجه فدية الواقع على الوجه على عاقلة الاخر لو لموت
 بقوة صاحبه وهدر دم من وقع على القفا الموت بقوة نفسه ولو وقع
 انسان الحبل بينهما فمقتضى كل منهما على القفا فان اذنتها على عاقلة القاطع
 لثبته بالقطع وعلى سابق ذابة وقع اذنتها اي التهاكسج ونحوه على
 رجل ثبات وقائد قطار بالكد وقطار الابل وطئ لعابر منه رجلا
 الدية وان كان معه سابق ضمننا لاستوائهما في الشيب لكن ضمنا
 المنسحق على العاقلة وضمان الماله في ماله هذا والستائق من جاب
 من الابل فلو توسطها واخذ بزمام واحد ضمن ما خلفه وضمننا ما
 قدماه وراكب وسطها يضمنه فقط ماله ياخذ بزمام ما خلفه
 فان قتل بعير ربط على قطار سائر بلا علم قائده رجلا مضعول قتل ضمن
 عاقلة القابض الدية ورجعوا بها على عاقلة الربط لانه دية الاخير ان
 كما تومه صدر الشريعة فلو ربط والقطار واقف ضمنها عاقلة القاطع
 بالرجوع لقوده بلا اذن ومن ارسل بهيمة او كلبا مطقة وكان خلفها
 سابقا لما اصاب في فورها ضمن لانه الحامل لها وان لم يمش فيها
 فادامت في فورها فسبق حكمها وان ترضى انقطع السوق فالمرء بالسوق

المشي خلفها والتمس بالبيضة الكلب زيلبي وان ارسل طيرا ساقه ولا
 اوردته او كلبا ولم يكن سابقا له او انفلت دابة بنفسها واصابت مالا
 اوردتها نهارا او ليلا لا ضمان في الكل بقوله عليه السلام العجماء جبار
 اي المنفعة هدر كما لو جئت الدابة به اي بالركب ولو سكران ولم
 بقدر الركب على رد ما فانه لا يضمن كالمنفعة لانه حينئذ ليس
 بمبر لها فلا يضمن سبها اليه حتى لو نلت انسانا قدمه هدر
 عمادته ومن ضرب دابة عليها ركب او تحسرها يعود بالاذن الركب
 فقتل او ضربت يدها شخصا اخر غير الطاع عن او نفرت فصدته
 وقتلته ضمن قولي الناصر لا الركب وقال ابو يوسف بضمنان
 نصفين لو كان موقفا دابته على الطريق لتعديته في الايقاف ايضا
 وكما لو كان باذنه وطبت احداه في فورها قدمه عليها ولو نجت لكان
 قدمه هدر ولو اقلت الركب فقتلته فديته على عاقلة الناصر
 ثم الناصر لا يضمن ولو طئ في فور الخس والافال ضمان على الركب
 لانقطاع اثر الخسران ورواية في ضمنه في بقي عين دجاجة
 او شاة فصاب او غيره ما نقصها لانه لا يضمن وفي غيرها بخير ربتها
 ان شاء تركها على الناق وضمنه قيمتها واسكها وضمنه النفقة
 زيلبي وفي عين بقرة جزار وجروزة الحابل فائدة الاضافة عدم
 اعتبار الاعداد للحم في الحكم الا في ان كمال وحمار وبغل وفرس ربع القيمة
 لان اقامة العلل بها انما يمكن بربع عينها وعينا مستعملها فضا
 كانت ذات عين ربيع وقال الشافعي كاشاة والفرق ما قدمناه
 لكن يرد عليه انه لو فقا عينه حمار مثلا لانه يضمن نصف قيمته
 وليس كذلك كما مر فالاولى التمسك بما رواه عليه السلام فضا في
 عين الدابة بربع القيمة والتفصيل بالعين لانه لو قطع اذنها او ذنبها
 يضمن نقصانها وكذلك الثور والحمار وقيل جميع القيمة كما لو قطع
 احدي قوائمها فانه يضمن قيمتها وعليه الفتوى لو غير ما كوله
 وان ما كوله لا خير كما مر في العينين لكن في العول ان اسكه لا يضمنه
 شيئا عندنا في حنيفة وعليه الفتوى وعرجها كقطعها **فروع** نقل
 المص عن الذرر له كلب ياكل عنب الكروم فاشهد عليه فيه فلم
 يحفظه حتى اكل العنب لم يضمن وانما يضمن فيما شهد عليه

فيما يخاف تلبيخه ادم كالحائط المائل ونطح الثور وغفر كل عقور
 فيضمن ان لم يحفظه انتهى قال المص ويكن حمل التلبيخ قول الزيلبي وان
 اتلف الكلب على صاحبه الضمان ان كان قد قدم اليه قبل ثلاثين والا
 فلا كالحائط المائل انتهى على الاصح فيحصل التوفيق **قلت** وقد وقع
 الاستفتاء عمن له نخل يضعه في بستانه فيخرج فياكل عنب الناس و
 فواكههم هل يضمن رتب النخل ما اتلفه النخل من العنب ونحوه ام لا وهل
 يؤمر بتحويله عنهم الى مكان اخر ام لا وجوابه انه لا يضمن رتب شيئا مطلقا
 اشهدوا عليه ام لا اخذ من مسألة الكلب بل اولى وكذا ذكره المص في
 معناه لكن راي في فتاويه انه يضمن بالضمان في مسألة النخل
 فواجبه عند الفتوى وانما تحويله من ملكه فلا يؤمر بذلك على ما
 هو ظاهر المذهب وانما جواب المشايخ فينبغي ان يؤمر بتحويله ان كان
 الضرر يمتدح ببناء على ما عليه الفتوى وفي الصيرفة حمار ياكل حنطة انشا
 فلم يمنع حتى اكل الصبي ضمانه اذ دخل غنما او ثورا او فسلا وحمار في زرع
 او كرم ان سابقا ضمن ما اتلف والا لا وقيل يضمن ونما في البرازية
باب حنابة المملوك والجنابة عليه علم ان حنابة
 المملوك لا توجب الا ردعا واحدا والمحرر لا يقيمة واحدة ولو قدى
 القن ثم جنى فكا الاول ثم وثم بخلاف الدبر وواحيه فانه لا يجيب الا قيمة
 واحدة ويستصحح جنى عبد خطا البقيد بالخطا هنا انما يثبت القيد
 لان بعده بقتض وانما فيمادونها فلا يفيدها لستوى خطائه وعدمه
 فيمادونها ثم اثبت الخطا بالبينه واقرار مولاه وعلم القاضي
 لا باقاره اصلا بديع **قلت** لكن قوله وعلم القاضي على غير الحق به
 فانه لا يعمل بعلم القاضي في زماننا شر بلاية عن الاشياء وتقدم
 دفعه مولاه ان شاء بها فيملكه وليها وان شاء فداه بارتها كما لا
 لكن الواجب الاصل هو الدفع على الصحيح ولذا سقط الواجب بموته
 بخلاف موت الحر كما ذكره المص وغيره لكن في الشر بلاية عن البيع
 والمحررة عن البرزوي ان الصحيح ان القيد لا يدفعه لو اختاره ولم يقدر
 عليه اذ اده منه وجد ولا يبرأ به الا ذلك العبد وعلة الزيلبي وغيره
 بانه لا يبرأ الاصل منهم فيبطل حقهم في العبد عندنا في حنيفة انتهى
 ومفاده ان الاصل عند الفداء لا الدفع وافاد شارح المجمع بغير

الامام ان الواجب احدهما وان تميزت لاختار احدهما بقيته لكنه قدّم ان
 الدفع هو الاصل وانه ليس في لفظ الكتاب دلالة عليه فان فداه في
 بعده فهو كالاولي حكما فان جناحنايين دفعه بهما له وليهما
 او فداه بارشها فان وهبه للمولى او باعه واعتقه او دبره واستولاه
 غير عالم بها بالجناية ضمن الاقارب قيمته والاقارب الارش وان
 علم بها غرم الارش فقط اجماعا كبيعها عالمها وكتعليق عتقه بقتل زيد
 او رمية او شجعة ففعل العبد ذلك كما صير فارا بقوله ان مرض
 فانت طالق ثلاثا فان قطع عبد يدخر عدا او دفع اليه فاعتقه
 فانت من الشراية فالعبد صحيح بها اي بالجناية لان عتقه دليل
 تصحيح الصلح وان لم يعتقه وقد سكر رد على سبده فيقتل او يعف
 لبطلان الصلح فان جنى ما زون مدبون خطا فاعتق سيده بلا
 علم بها غرم لرب الدين الاقارب قيمته ومن دينه وغرم لوليتها الاقارب
 منها اي القيمة ومن الارش ولو تلفه اي العبد المملوك اجنبى فقيمة
 واحدة لمولاه لا غير فان ولدت ما زونة مدبونة بيعت مع ولدها
 في الدين ان كانت الولادة بعد لحوق الدين فلو ولدت ثم لحقها
 الدين لم يتعلق حق الغرما بالولد بخلافها فان جنت فولدت
 لم يدفع الولد له اي كالجناية لتعلقها بذمة المولى لا ذمة خلاف الدين
 عبد لرجل زعم رجل ان سيده حرره فقتل العبد المعتق ولبت اي ولى الزم
 عتقه خطا فلا شيء للفرقة لانه بزعمه عتقه افرانه لا يستحق العبد
 بالذنية لكنه لا يصدق على العاقلة الا بجهة فان قال معتق رقه
 معروف لرجل فقتل اخاك يخاطب به مولاه الذي اعتقه خطا
 قبل عتقه وقال لا اخ الذي هو المولى لا بل العبد صدق الاول انه منكر
 لضمان وان قال لما قطعت يدك وانت اعمى وفالت محملا بل
 فعلته بعد العتق فالقول لما لانه ليس بضمان ثم ادعى ما يبراه فلا
 يكون القول له وكذا القول لما في كل ما اخذه المولى منها من المال لما كان
 استخانا للجماع والغفلة فالقول له لاسناده لحالة معهوده
 منافية لضمان عبد مجور او صبي اصرصيا بقتل رجل فقتله ذنبه
 على عاقلة القاتل لان عمدا الصبي خطا ورجعوا على العبد بعد عتقه
 وقبل لا على الصبي الامر بد التصور اهلية وان كان ما مور العبد

عبد امثله دفع السيد القاتل وفداه في الخطا ولا يرجع له على
 الاخر في حال ويرجع بعد العتق بالاقارب من الفدا وقيمة العبد لانه
 مختار في دفع الزيادة لا مضطر وكذا الحكم في العبد ان كان العبد القاتل
 صغيرا لان عمده خطا فان كبيرا اقتضت منه عبد حفرين برفاعته
 مولاه ثم وقع فيها انسان او كثر فضايل فلا شيء عليه لان جناية العبد
 لا توجب عليه شيئا وبجنى المولى قيمة واحدة ولو اوقع الفدا زبجي
 فان قتل عبد عدرا رجلين حزين لكل منهما وليان فعتقه احد وليي كل
 منهما دفع السيد نصفه للحرين الذين لم يعفوا وفداه بدية كاملة
 لانه بذل العفو سقط القود وانقلب مالا وهو دينان وقد سقط
 دية نصيب العبايين وبقية دية نصيب التكاكين او يدفع نصفه لهما
 فان قتل العبد احدهما عمدا والاخر خطا وعف احد وليي العبد فدى بدية
 لولي الخطا ونصفه لولي العبد الذي لم يعف ودفع اليها وقم
 ان لا تاعول عنده واربا عامنا زعة عن محمد فان قتل عبداهما قريبا
 عفا احدهما بطل كلمة وقال يدفع الذي عفا نصف نصيبه والاخر اوشة
 بربع الدية وقبل يجرم مع الامام ووجهه انه انقلب بالعفو مالا
 المولى لا يستوجب عليه عبده دينا فلا تخلفه الورثة فيه **فصل**
 في الجناية على العبد دية العبد قيمته فان بلغت دية الحر وقبض
 قيمة الامه دية الحره نقص من كل من دية عبد وامة عشرة دراهم
 اظهر الاخطا رتبة الرقيق عن الحر ونعيب العشرة باثر ابن معوذ
 رض الله عنه وعنه من الامه خمسة ويكون حينئذ على العاقلة في
 ثلاث سنين خلافا لابي يوسف وفي الغصب تجب القيمة بلغة
 ما بلغت بالاجماع وما قدر من دية المرقور من قيمته وحينئذ
 ففي بده نصف قيمته بالغة ما بلغت في الصحيح درر وقيل لا يزداد
 على خمسة الاف خمسة وجرم به في المثلثة وتجب حكومة عدل في
 الحب في الصحيح وقيل قيمته قطع بد عبد فخره سيده فسرى فانت
 منه وله للعبد ورثة غيره غير المولى لا تقتصر لاشباه من له الحق
 والا يكتن له غير المولى اقتضت منه خلافا لمحمد قال لعبد به احد كما خرقتا
 فبين المولى العتق في احدهما بعد الشئ فارشها للسيد لان البيان
 كالانشاء ولو قتل افر دية حر وقيمة عبد والقاتل واحد معا وقيمتها

سواء وان فتكلا ولحد مع الوعد النفاذ ولم يدرك الا في قيمة
العبد بن زبلي فنفى رجل عبيد عبد خير مولا ان شاء دفع مولا
عبد الفقه للفقير واخذ منه قيمة كاملة واسكه ولا ياخذ منه
النقصا وقال له اخذ النقصا وقال النقصا ضمنه القيمة واسك الجنة
العيا ولو جنة مدبر اثم ولد ضمن السيد الاقل من القيمة ومن الارث
لتيام قيمتها مقامها فان دفع القيمة بفضل في المدبر اثم ولد جناية
اخرى بشارك الشئ الاول اذ لسه جناياته كلها الا قيمة واحدة
ولاشئ على المولى لانه مجبور على الدفع ولودفع القيمة لولى الاول بغير
قضاء اتبع السيد بحضته من القيمة ورجع بها على الاول وانج
ولى الجناية الاولى وقال لاشئ على المولى وان اعتق المولى المدبر وقد جنى
جنايات لم تلزمه اى المولى الا قيمة واحدة علم بالجناية قبل الاعتق ولا
لان حق الولي لم يتعلق بالعبد فلم يكن مضمونا بالاعتاق وام الولد كلبه
فيما امره المدبر اثم الولد بجناية توجب الجلال لم يجز اقراره لانه اقرار على
المولى بخلاف ما اذا اقر بالقتل عمد فانه يصح اقراره على نفسه فيقتل
به ولو جنى المدبر خطا فمات لم تنقطع قيمته عن مولا ولو قتل المدبر
مولا خطا سعى في قيمته ولو عمد فقتله الورث او سبغاه في قيمته
ثم قتله درر **فصل** في غصب القن وغيره قطع بد عبده فغصبه
رجل وسري فمات منه ضمن الغاصب قيمته اقطع وان قطع
يده وهو في يد غاصب فمات منه برى الغاصب نصير ورثه
متلفا فيصير مستردا غصب مجبور مثله فمات في يده ضمن
لان المجبور مؤاخذ بافعاله لا باقواله لا بعد عتقه مدبر جنى عند غاصبه
فرد ثم جنى عند سيده اخرى ضمن السيد قيمته لهما نصفين ورجع
المولى بنصف قيمته على الغاصب ودفعه اى دفع المولى بنصف
قيمته الى ولي الجناية الاول لان حقه لم يجب الاول المزحم قائم ثم جنى
المولى به على الغاصب لانه اخذ منه بسبب كان عند الغاصب وبعبه
بان جنى عند مولا ثم عند غاصبه لا يرجع المولى على الغاصب به
ثانيا لان الجناية الاولى كانت في يد مالكه والقن في الفصلين
كالمدبر غير ان المولى يدفع العبد نفسه هنا وقيمة اى في المدبر القيمة
كما مر مدبر جنى عند غاصبه فرد فغصب ثانيا فجنه عنده كان

على سيده قيمته لهما ورجع بقيمتها على الغاصب لكونها عنده و
دفع المولى نصفها اى القيمة المأخوذة ثانيا الى ولي الجناية الاول
ورجع المولى بذلك النصف على الغاصب وام الولد في كلها كد برغيب
رجل صبي آخر لا يعبر عن نفسه والمرد بغصبه الذهاب به بلا اذن
وليه فمات هذا الحر في يده فجاءه او بجنى لم يضمن وان مات عبدا
او نهش خينة فدبت على عاقلة الغاصب استحسانا لثبته بنقله
لمكان الضواعة والحيات حتى لو نقله لموضع يغلب فيه المحي والارض
ضمن فجب الدية على العاقلة لكونه فلا تسيب اهداية وغيرها
قلت في لو نقل المالك كبير هذه الاماكن بعد بان مقتدا ولم يمكنه
الفرز عنه ضمن وان لم يمنع من حفظ نفسه لالائه بتقصيره
فحكم صغير ككبير مقتد عناية ولو غصب صبي اغتاب عن يده
حبس الغاصب حتى يحسن به او يعلم موته خائفة كالوحد امرأة رجل جنى
وقعت الفرقة بينهما فانه يحبس حتى يرضى ما او يموت خلاصة امره
ليختن صبي ففعل لثقتان ذلك فقطع حشفته ومات الصبي من
ذلك فقطع عاقلة لثقتان نصف دية وان لم يمت فقطع عاقلة كلها
وقد تقدمت في باب ضمان الاجبر وفي معاياة الوهبانية
ومن ذلك ان مات بجنه فاما عليه اذامات بالوث ينظر
كم من صبي على دابة وقال مسكه الى فسقط الصبي ولم يكن منه نصيب
فمات كان على عاقلة من حملة دية اى دية الصبي كان الصبي ممتن
بركب مثله ولو اكرب وتماه في الخائفة كصبي ودع عبدا فقتله اى
اى قتل الصبي العبد المودع ضمن عاقلة الصبي قيمته فان ودع طعنا
بلا اذن وليه وليس ما ذوناله في التجارة فاكله لم يضمن لانه سلطه
عليه وقال ابو يوسف والنصفها يضمن وكذا لو ودع عبد مجبور
ما لا فاستهلكه ضمنه بعد عتقه وعند ابو يوسف والنصف في المال
وكذا الخلاف لو عبر واقتل ولو كان باذن او ما ذونا ضمن بالاجماع
كما لو استهلك الصبي مال الغير بلا ودبعة ضمنه للمال **قلت** وهذا
كله لو الصبي عاقلا او افعالا يضمن بالاجماع وتماه في العناية والنيابة
عن الشئ ومسكين على خلاف ما في المتن والهداية والزبلي فليقتل
باب القسامة هي لغة بجهة القسم وهو اليمين مطلقا وشرا

الماين بالله تعاقبب مخصوص وعدد مخصوص على شخص مخصوص
 على وجه مخصوص ينبغي بيانه ميت خرو لو ذمنا او مجنوننا شر بلاية
 به جرح او شرب او خنق او خروج دم من اذنه او عينه وجد
 في محلة او وجد بدنه واكثره من اى جانب كان ونصفه مع راسه
 والنص وان ورد في البدن لكن لا اكثر حكم الكل حتى لو وجد اقل من
 نصفه ولو مع راسه لا يلا يوزى التكرار القسامة في قتل واحد و
 غير مشروع ولم يعلم قاتله اذ لو علم كان هو المقتول وسقط القسامة
 واذ عي ولينه القتل على اهلها اى المحلة كلهم واذ عي على بعضهم حلف
 حلف خمسون رجلا منهم بخاتم الولي باقتضاه ما قتلناه ولا علم له قاتلا
 بان يحلف كل منهم بالله ما قتلنا ولا علم له قاتلا لا يحلف الولي
 وقال الشافعي ان كان ثمة لو شاحلف لا وليا يمين يمين ان اهل المحلة
 قتلوه ثم يقضه بالدية على الكد عليه وقضه مالك بالقود للولد عوى
 بالحد ثم يقضه على اهلها بالدية لا مطلقا بل ان وقعت الذعوى بقتل
 عمد وان وقعت الذعوى بخطا فله ان يقضه بالدية على عواقمهم كما
 في شرح الصحيح معز بالذخيرة والثانية ونقل ابن الكمال عن المبسوط ان
 في ظاهر الرواية القسامة على اهل المحلة والدية على عواقمهم اى في ثلث
 سنين شر بلاية وان لم يتم العدد ذكره الحنفى عليهم ليم خمين
 يمين وان تم العدد واداد الولي تذكاره لا وزن نكل منهم حبس حتى يحلف
 على الوجه المذكور ههنا في دعوى القتل العمدات في الخطا فيقضى
 بالدية على عاقبتهم ولا يجيبون بن كمال معز بالخائفة ولو قرع على
 عاقبه او عبده قبل اقراره ولو على غيره فصدقه الولي سقط التحلف
 عن اهل المحلة ولا قسامة على سببه ومجنون وامرأة وعبد ولا قسامة في
 دية في ميت لا اثر به لانه ليس يقبل لان القتل عرفا هو فايت الحياة
 بسبب مباشرة الحيوانه مات حنف انفه والغرامة تتبع فعل العبد
 او يسيل دم من فمه وانفه او دبره او ذكره لان الدم يخرج منها عادة بلا
 فعل احد بخلاف الاذن والعين ونصف منه اى ولا قسامة في نصف
 ميت شق طولا او اقل منه اى من نصفه ولو معه الراس لما روى عن
 اى التيت حية ملتوية لان الظاهر انه مات بها بزازية وما تم خلفه
 كغيره وجد سقط تام الخلق به انما الضرب وجبت القسامة والدية

وفي الظاهرية ما يخالفه فان ادعى الولي على واحد من غيرهم كان برأ
 منه لاهل المحلة وسقطت القسامة عنهم وان ادعى الولي على معين
 منهم لا تسقط وقبل ينقطع قبل ادائه معها سابقا وقايد وراكب
 فديته على عاقلة دون اهل المحلة لانه في يده فصا كانه في داره
 ولو اجتمع فيها سابق وقايد وراكب فالدية عليهم جميعا وان لم يكن
 ملكا لهم عملا يديهم وقيل القسامة والدية على مالك الدابة وقيل على
 على السابق الا اذا كان بسوقها تخفيا وبه جزم في الجوفدة وان لم يكن
 معها احد فالدية والقسامة على اهل المحلة التي فيها القتل على الدابة
 وان مرت دابة عليها قتل بين فريدين او قبيلتين فلهما اقربها لما روى
 انه عليها السلام انهم قتل وجد بين فريدين بان يذرع فوجد الى احد
 اقرب بشر فقتله عليهم بالقسامة ولو استويا فعليهما وقيل الدابة
 انتقامهم في شرط سماع الصوت منهم هكذا عبارة الزيلعي و
 عبارة الذرر وغيرهم انه وعبرة البرجند شقلا عن الكا في يسمعون
 صوته لانه حينئذ يلحقه الغوث فينسبون الى التقصير في الضرر
 والا بان كان في موضع لا يسمع منه الصوت لا يلزمهم نصرتهم فلا
 ينسبون الى التقصير فلا يجعلون قاتلين يقتدروا ويراعى حال الكا
 الذي وجد فيه القتل فان مملوكا نجس القضا على المالك والدية على
 عاقلةهم وكذا لو موثقا على ارباب معلومين لان العبرة للمالك و
 الولاية كما افاده النص مستند للولائية والبرازية قلت وسيجي التبع
 به في المتن تعالى الذرر وغيرها وحينئذ فلا عبرة للقب الا اذا
 وجد في مكان مباح لملك لاحد ولا يد ولا فخذ ذى الملك واليد
 والمراد بالولاية واليد المخصوص ولو لمجاعة يحصون فلو اقامت للملك
 فلا قسامة ولا دية على احد يداه لكن سيجي وجوبه في بينا لما قتل
 والمراد باليد ايضا اليد المحفة واما الارض التي لها مالك اخذها وال
 ظلما فيقتل ان يكون القتل فيها هدر لانه ليس على الغاصب دية
 فمنه عن الكرمات في بحر روان مباحا لانه في ايدى المسلمين نجس
 الذبة في بيت المال لما ذكرنا انه اذا كان بحال يسمع منه الصوت
 يجب عليه الغوث كذا في الولائية وفيها ولو وجد قتل في ارض
 رجله جانب قرية ليس صاحبها عرض منها اى من اهل القبة ففيه عليه

اي عاربت الارض لعلها اي القرية لان العبرة للملك والولاية
انتهى **قلت** فهذا صريح في ان القبر انما يعتبر اذا وجد في ارض
مباحة لاملوكة ولا موقوفه لان تدبيره لاربابه وسجي متنافسة
وان وجد في دار انت افعليه القسامة ولو عاقلته حضورا دخلوا
في القسامة ايضا خلافا لابي يوسف ملتقى والذبة على عاقلته
ان ثبت انتماله بالجهة كما يبيح وكان له عاقلة ولا فعليه وفي الذبة
والقسامة على اهل الخطة الذين خط لهم الامام اول الفسخ ولو بقية
واحد دون السكان والشرين وقال ابو يوسف كلهم مشتركون
فان باع كلهم ففعل الشرين بالاجماع وان وجد في دار بين قوم لبعض
الشر في عدا روروسكا الشفعة وان بيعت ولم تنقض حتى وجد
فيها قيل فعلى عاقلة البائع وفي البيع بخيار عاقلته ذي اليد
خلافا لهما ولا تغفل عاقلة حتى يشهد الشهود انها اي الدار التي فيها
قبل الذي اليد ولو هو القبل كما يبيح ولا يكفي مجرد اليد حتى لو كان
به لم تدع عاقلته ولا نفسه درر معا لا بانه لا يمكن الايجاب على الورثة
للورثة لكن فيه بحث لما تقر ان الذبة للمقتول حتى تنقض منها
ربونه وان لم يبق للورثة شيء ثم الورثة بخلافونه فيكون الايجاب
على الورثة لميت لا للورثة كذا قيل **قلت** وقد يقال لمكان
هو لنفسه لا يدي فغيره بالاولى لقوة الشبهة فتأمل وان وجد
في الفلث القسامة والذبة درر من فيهما من الركائب للذين
اتفاقا لانه في ايديهم كالدابة وكذا الجملة حكمها الفلث وفي مسجد
محلة وشارعها الخاضع لاهلها كما افاده ابن الكمال مستند للبدائع
وقد حققه من الاخسر ووافره المصنف على اهلها وسوق مملوك على الملاك
وعند ابي يوسف على السكان ملتقى وفي غيره اي غير المملوك والشارع
الا عظم هو التافذ والتجن والجامع وكل مكان يكون التصرف فيه
لعامة المسلمين لا لواحد منهم ولا الجماعة ينحصر لقسامة ولا ذبة
على احدهن كمال وانما الذبة على بيت المال لان الغرم بالغرم ثم انما تجب
الذبة فيما ذكر على بيت المال اذا كان نائيا عن بعيد عن المحلات اليه الذبة
والقسامة لانه محفوظ بحفظ اهل المحلة فتكون القسامة والذبة على اهل
المحلة وكذا في السوق التي اذا كان من يملكها في البيت او كان لاحدها

دار مملوكة تكون القسامة والذبة عليه لانه يارز به صيانة ذلك الموضع
فيوصف بالتقصير فيعليه موجب التقصير كما في العنابة بعين النهاية
قلت وبه في المرحوم ابو السعدي مفتي الزوم واعتمد المصنف وان خلا
عنه المتن لانه مصرح به في غالب الفتاوى والشرع فيلحفظ
يهدر لو وجد في قرية او وسط القرية اذا كان بتمرية الما لا يحنس
كما يبيح ان لا يد واحد وقيل اذا كان موضع انبعاث مائه في دار الاسلام
بحب الدية في بيت المال لانه في ايدي المسلمين بن كمال وفي غير صغير
هو ما يستحق به الشفعة على اهله لاخصاصهم به ولو كانت البرية
مملوكة او وقف لاحد كما تروى يبيح او كانت قريبة من القرية ولا خية
او الفسطة ط بحيث يسمع منه الصوت بخلاف المالك اوزي اليد
او على اهل القرية او قريب لا خية زبلي ولو محبس بالنظر او بالمزيرة
او مربوطا او ملتقى على النقط فعلى اقرب الموضع اليه من القصد
الامصار زاد في الثانية والاراض واقرة المصل اذا كان يصل صوت
اهل الارض والفسطاط اليه والا كما تروى ان الشقة قوم بالتبوق فاجلوا
اي نفرقوا عن قتل فعلى اهل المحلة لان حفظها عليهم لان يدعي الولي على
اوليك او يدعي على بعض معين منهم فلم يكن على اهل المحلة شيء وعلى
اوليك حتى يبرهن لان مجرد الدعوى لا يثبت الحق وبرا اهل المحلة لان
قوله حجة عليه ويختلف على صبغة اسم الفصول قال قتله زيد حلف
بانه ما قتل ولا عرفت له قاتلا غير زيد ولا يقبل قوله في حق من يزعم
انه قتله وبطلان شهادة بعض اهل المحلة يقتل غيرهم خلافا لهما وبطل
واحد منهم بعينه للثمة ومن جرح في حق فقتله في حق ذافرا حتى ما
فالذبة والقسامة على ذلك المخلافا لابي يوسف فلو معه جرح
به رمق فحمله اخر لاهله فكذلك مائة فوات لم يضمن للمامل عند ابي يوسف
وفي قياس قول ابي حنيفة يضمن وفي رجلين بلالا ثالث وجد احدهما
قتلا ضمن الاخر لان الظاهر ان الاثنت لا يقتل نفسه دية عليه
يوسف خلافا للمحمد وفي قتل قرية لامرة كمر الملاف عليها وتدى
عاقلتها وعليه يوجب القسامة على العاقلة ايضا قال المتأخرون
والمرة تدخل في التحمل مع العاقلة في هذه المسئلة كذا في ملتقى وهو
الاصح ذكره الزبلي وان وجد قتيلا في دار نفسه فالذبة على عاقلة

سف

ورثته غلبه حنيفة وعندهما وزفر لانه في اي في القتل المذكور
وبه يفتن كذا ذكره من لا خسر وتبع المار حجه سد الشريعة وتبعها
المص وخالفهم بن الكمال فقال له ان الذاريه فيه حين وجد الجرح
فيجعل كانه قتل نفسه فيكون هدا وله ان الفتنة انما يجب بظهور
القتل وحال ظهوره الذاريه لورثته فديته على عاقلهم لا يقال العاقلة
انما يتناول ما يجب على الورثة تخفيفا لهم ولا يمكن الايجاب على الورثة
للوورثة لان الايجاب ليس للورثة بل للمقتول حتى تقضى منه ديونه
وتتخذ وصاياه ثم يحلف الورث فيه وهو نظير الصبة والمعتوه
ان قتل اباه بحب الذب على عاقله وتكون ميراثه فنتبه ولو وجد
في ارض موقوفة او دار كذلك بعينه موقوفة على ارباب معلومة و
فالقسامة والذية على اربابها لان تدبيره اليهم وان كانت الارض
او الدار موقوفة على المسجد فهو كما لو وجد فيه اي في المسجد زباني و
درر وسراجية وغيرها وقد قد مناه **قلت** والتقييد يكون لارباب
الموقف عليهم معلومين ليجرح غير العلومين كما لو كان وقف على القبر
والمساكن فان الظاهر ان الذية تكون في بيت المال لانه حينئذ
يكون من جملة ما اغد لصالح المسلمين فاشبه بالمص قاله المص بحاشا
ولو وجد في معسكر في فلاة غير محكومة في الخيمة والفسطاط على من
يسكنها وفي خارجها الى الخيمة والفسطاط ان كانوا الى ساكنوا فيها
قبائل ففعل قبيلة وجد القتل فيها ولو بين القبيلتين كان حكمه كما مر
بين القريتين ولو نزل لجملة مختلفين فعل كل العسكر ولو كانوا قد قاتلوا
عدوا فاقسامه ولا ذية ملته ولو كانت الارض التي نزل فيها العسكر
مملوكة فعلى المالك بالاجماع لانهم سكان ولا يزلحون المالك في القسامة
والذية درر لكن في الملتقى خلافا لا يبدى يوسف فنتبه وفيها الوقف
في قرية لا ينال لم يكن على الايتام قسامة وفي على عاقلهم لانهم ليسوا من
اهل البين ولو كان فيهم مدرك فعليه لانه من اهل البين ولو لم يكن
فروع لو وجد في دار حية او معتوه فعلى عاقلها ولو في دار تسمى جند
خسرين ويدي من ماله ولو نزل على عاقلها ولو نزل رجل
في محلة فاصابه سهم او حجر ولم يد من ابن ومات منه فعلى اهل
المحلة القسامة والذية سراجية وفي الثانية وجد بهيمة او ذبته مقتولة

فلا شئ فيها وان وجد مكاتب او مدبر او اثم ولد قتيلا في محلة فاق
والقيمة على عواقلهم في ثلاث سنين ولو وجد العبد قتيلا في دار
مولاه فهدر الامد بونا فقيمت على مولاه لغرمائه حالة ولا مكانا
فقيمت على مولاه مؤجلة ولو وجد الولي قتيلا في دار ما ذونه مد
او لا ففعل عاقلة المولى ولو وجد الجرح قتيلا في دار ابية وامه او المرأة في
دار زوجها فالقسامة والذبة على العاقلة ولا يحرم من الميراث
كتاب المعاقلة جمع معقاة يفتح فكون فضم وعلة الذية
وتسمى عقلا لانها تعقل الذمة ما من ان تنفك اي تمسك ومنه العقل
لانه يمنع القبايل والعاقلة اهل الديون وهم العسكر وعند الشفا
اهل العشيرة وهم العصب المن هو منهم فحب عليهم كل ذبة وجبت بنفس
القتل خرج ما انقلب مالا يصح او يشبهه كقتل الاب ابنه عمدا فذبت
في ماله كما مر في المنايات فتؤخذ من عطاياهم او من رزاقهم والفرق
بين العطية والرزق ان الرزق ما يفرض في بيت المال بقدر الحاجة
مشاهرة او مياومة والعطايا ما يفرض كل سنة لا بقدر الحاجة بل البصر
وعنايته في مرالدين في ثلاث سنين من وقت القضاء وكذا ما يجب
في مال القاتل عدا بان قتل الاب ابنه يؤخذ في ثلاث سنين عند
وعند الشفا اي يجب الا فان خرجت العطايا في اكثر من ثلاث او
اقل تؤخذ منه لمصلحة التصود وان لم يكن القاتل من اهل الديون
فعاقلة قبيلته واقاربه وكل من يتناصر هو به تنوير البصار
وتقسم الذبة عليهم في ثلاث سنين لا يؤخذ في كل سنة الا درهم
او درهم وثلاث ولم تزد على كل واحد من كل الذبة في ثلاث سنين
على اربعة على الاصح ثم السنين بمحنة العطايا فنتبه فيلحظ فان
لم تسمع القبيلة لذلك ضم اليهم قريب القبائل النبيل على ترتيب العضا
والقاتل عندنا كاحدهم ولو القاتل امرأة او صبيا او مجنونا فبشارتهم
على الصبي زبلي وعاقلة المعتوق قبيلة سيده ويعقل عن موطن المولاة
مولاه وقبيلة مولاه واعلم انه لا تعقل عاقلة جناية عبد ولا عدوان
سقط قوده بشبهة او قتله ابنه عمدا كما مر ولا مالزم بصح او اعتراف
ولا مادون نصف عشر الذية لقوله عليه السلام لا تعقل العواقل عدا
ولا عدا ولا صلوا اعترافا ولا مادون ارش الموضحة بل الجانية الا ان بضد

لقسامة

في اقراره ونقوم حجة وانما قبلت البينة مناصح الاقرار مع البينة لا تغير
 معه لانها تثبت ما ليس بثابت باقرار المدعى عليه وهو الوجه على العاقل
 ولو تصادق القاتل والولي المقتول على ان قاتله ببلد كذا فقتل بالبدن
 على عاقله بالبينة وكذبها العاقل فلا شيء عليها اي على العاقل
 لان تصادقها ليس بحجة عليهم ولا عليه في ماله لاحضه لان تصادقها
 حجة في حقه ما زيل على واعلم ان الخصم في ذلك هو الجاني لان تلقى
 عليه ولو كان سببا فالخصم ابو خاتمة **قلت** يؤخذ من قولهم للمضرم
 هو الجاني لان العاقله جوابا لثمة الفتوى وهي ان سببا فتا عينه
 فانت فاراد وليها تخلف العاقله على نفسه فعلى البينة والحبوب انه
 لا تخلف لان ذلك فرع صحة الدعوى وهي غير متوجهة على العاقله
 وفيه مناشئة وموت العاقله لو قرض بفعل الجاني هل يصح اقرارهم بالبينة
 اليهم حتى يفض عليهم بالذينة ام لا فان قلنا نعم ينبغي ان يجري الخلف في
 حقهم لظهور ما يند منه قاله المصنف في غير رواه حتى حرر نفس عبد
 خطاه على عاقله يعني اذا قتله لان العاقله لا تخلف الطرف العبد و
 فالشخص لا تخلف النفس ايضا ولا يدخل صيته وامرأة ومجنون في العاقله
 اذ لم يتناصروا يعني لو قاتل غيرهم والافيد خلون على الصحيح كما مر
 ولا يعقل كافر عن مسلم ولا يعكس لعدم التناصروا والكار يتعاقلون
 فيما بينهم وان اختلفت مللهم لان الكف كلمة واحدة يعني ان تناصروا
 ولا في ماله في ثلاث سنين كالمسلم كما بسط في المجتبى واذ لم يكن القتال
 عاقله كطيط وحررت اسم فالذينة في بيت المال في ظاهر الزواية و
 عليه الفتوى درر وبت ذرنية وجعل الزبلي رواية وجوبه في ماله
 رواية شاذة **قلت** وظاهر ما في المجتبى عن خوارزمي ان تناصروا
 قد انعدم وبيت المال قد انهدم برسخ وجوبه في ماله فيوزي في
 كل سنة ثلاثة دراهم واربعه كما نقله في المجتبى عن الشافعي قال وفيما
 حسن لا بد من حفظه واقر المصنف في حفظه وقع في كثير من النسخ
 انها في ثلاث سنين فافهم وهذا اذا كان القاتل مسلما فلو زينا
 في ماله اجماعا بزرنية ومن له وارث معروف مطلقا ولو بعيدا
 او محروما برقا وكف لا يعقله بيت المال وهو الصحيح كما بسط في المجتبى
 ولا عاقله للجمع وبه جزم في الذر في المصل لعدم تناصروا وقبل لهم

عواقل انهم يتناصرون كالاكسفة والصيادين والصرافين و
 والتجارين فاهل حكمة القاتل وصنعه عاقله وكذلك طلبه
 العلم **قلت** وبه افق المأولون وغيره خاتمة زاد في المجتبى والحاصل
 ان التناصروا في هذا الباب ومعنى التناصروا اذا حربه امر قاموا
 معه في كتابته ونماه فيه وفي تنوير البصائر معزيا للمحافظة والحق
 ان التناصروا فيهم بالمرفوع عاقله لم يلفظ واقره المصنف لكن حرر
 في شحنا الحافوة ان التناصروا متناف لان الغلبة للمسد والبغض
 ونفي كل واحد المذكور له صاحبه فتنبه **قلت** وحيث لا قبلة ولا
 تناصروا الذينة في ماله او بيت المال والله تعالى اعلم **كتاب**
الوصايا يعلم الوصية والايضا يقال وصي فلان اي جعله وصيا
 والاسم منه الوصاية ويسمى في باب مستقل ووصي فلان يعني
 ملكه بطريق الوصية فينبذ في تلك مضافا ما بعد الموت
 عما كان اودبنا **قلت** يعني بطريق التبرع ليخرج نحو الاقرار بالدين
 فانه نافذ من كل المال كما يجبي ولا ينافيه وجوبها الحقه تعاقباته
 وهي على ما في المجتبى اربعة اقسام واجبة بالزكاة والكفارات وفدية
 الصيام والصلاة التي فرط فيها ومباحة لغنه ومكروهة لاهل في
 والاشجبة ولا تجب للوالدين والاقرين لان اية البقرة من قوله
 باية النساء سبها ما هو سبب التبرعات وشرائط كون الوصي
 اهلا للتملك فلم يجر من صغير ومجنون ومكاتب الا اذا اضاف
 لعقده كما يجبي وعدم استغراقه بالدين لنقدمه على الوصية
 كما يجبي وكون الوصي له حيا وفها تحقيقا وتقديرا ليشمل المال الموصى له
 فافهم فان به يسقط ايراد التبرعات وكونه غير وارث وقت
 الموت ولا قاتل وهل يشترط كونه معلوما **قلت** نعم كما ذكر ابن
 سلطان وغيره في الباب الا انه وكون الوصي به قابلا للتملك
 بعد موت الوصي بعقد من العقود مالا او نفعا موجودا في الحال ام
 معدوما وان يكون بمقدار الثلث وركنها قوله وصيت بكذا فلا
 وما يجري مجراه من الانفاذ المستعملة فيها وفي البديع ركنها الاثنا
 والقبول وقال زفر الايجاب فقط **قلت** والمراد بالقبول ما يحتم
 التصريح والدلالة بان يموت الموصي له بعد موت الوصي بلا قبول

كما ينبغي وحكمها كون الموصى به ملكا جازيا للموصى له كما في المبة فيلزمه
استبراء المارية الموصى بها ونحوها بالثلث للاجته عند عدم المانع و
ان لم يجز الوارث ذلك لا الزيادة عليه لان تجزير ورثته بعد موته
فلا تعبر لجازتهم حال حياته اسلا بل بعد وفاته وهم كبار ينعى بغير
كونه وارثا او غير وارث وقت الموت لا وقت الوصية على عكس
اقرار المريض بالوارث ونذبت باقل منه ولو عند غنى ورثته وانفق
بخصتهم كتركها لى كاندب تركها بلا احدهما لى غنا واستغناء لث
حينئذ صلة وصدة وتوفر عن الدين لتقدم حق العبد وصحت
بالكل عند عدم ورثته ولو حكما كمن لم يعدم التزم ولم يملكه
بثلث ماله انشاقا وتكون وصية بالعنق فان خرج من الثلث فيها
والاس في بقة قيمته وان فضل من الثلث شئ فهو له او بدنانا
او دراهم مرسلة لانص في الاصح كما لانصى بعين من اعيان
ماله وصحت لمكات نفسه او لمذبه او لولد اسخانا لا لمكات
وارثه وصحت للممل وبه كقول الوصية بمل جازي او دابة هذه لند
ثم انما انص ان ولد للممل فل من ستة اشهر لوزوج المامل جبا ولو مبتا
وهي معتدة حين الوصية فلا فل من سنتين بدليل ثبوت نسب
اختبار وجوهه ولا فرق بين لادى وغيره من الحيوانات فلو وصى
لما في بطن دابة فلان لينفق عليه صحى ومدة للممل لادى ستة اشهر
وللنيل الحد عشر سنة وللابل وللنيل والمارسة وللبقرة سنة
اشهر وثلثا خمسة اشهر وللسنور شهران ولكلب اربعون يوما
وللطير احدى عشر يوما فثبت ما عرفت من غير الاستبراء من وقتها
اى وقت الوصية وعليه المنون وفي النهاية من وقت موت الموصى
وفي الكافي ما يفيد انه من الاول ان كان له ومن النسخ ان كان به
زاد في الكنز ولا نص في المبة للمل لعدم قبضه ولا ولاية لاحد عليه
ليقبض عنه زبلي وغيره فلو صالح ابو الممل عنه بما وصى له لم يجز لانه
لا ولاية للاب على الجنين ولو اجته **قلت** وبه علم جواب حادثة
الفتوى وبه انه ليس للوصية ولو تخلف النصر فيها وقف للممل بل
قالوا للممل لا يملك ولا يولى عليه وصحت بالامة الاحملها لما تقرر ان كل ما
صح فله بالعرف صحى استثناءه منه وما لا فلا ومن السام الذي

وبالعكس لا حرب في داره فيد بداره لان المستامن كالمذمى كالفاده
المذمى **قلت** وبه صرح الحذاق والزيلعي وغيرهما وينبغي منا
في وصايا الذمى ولا لوارثه وفاتله مباشرة لانسب كالممل لا لاجازة
ورثته لقوله عليه السلام لا وصية لوارث الا ان يجزها الوارث
يعنى عند وجود وارث اخر كما يفيد من الحديث وسحقه ومم
كبار عقلاء فلم يجز لاجازة صغير ويجنون واجازة للمريض كابتدا
وصيته ولو لجاز البعض ورد البعض جاز على المجز بقدر حصته
او يكون الفاتل صبيا او مجنونا فنجوز بلا اجازة لانها لا اطلاقا
او لم يكن له وارث سواء كان في الخاتمة اى سوى الموصى له للفاتل او
الوارث حتى لو وصى لزوجته او له ولم يكن ثمة وارث اخر نص في
ابن الكمال زاد في المحبة فلو وصت لزوجها بالثلث كان له الكل
قلت وانما قيد وابل الزوجين لان غيرهما لا يحتاج الى الوصية لانه
يرث الكل بدمه او دم وقد فدتاه في الاقرار مغريا للشرب لا لمية وفي
قناوى التوازل وصى لرجل بكل ماله ومات ولم يترك وارثا الا امرته
فان لم يجز فلها الثلث والبقى للموصى له لان له الثلث بلا اجازة
فبقي الثلثان فله ربعها وهو سدس لكل ولو كان مكانها زوج فان
لم يجز فلها الثلث والبقى للموصى له ولا من صحى غير ميمرا صلا ولو
في وجوه الخير خلافا للشفعة وكذا لانص من ميمرا لاف في تجهيزه وامره
فنجوز اسخانا وعليه تحمل اجازة عمره الله عنه لو وصية بافع يعنى
المهرق وان وصية مات بعد الادراك واصافها اليه كان ادركت
فقله لفلان لم يجز لقصور ولا بنيه فلا يملكه تجزيرا وتعليقا كما في
الطلاق بخلاف العبد كما افاده بقوله ولا من عبد ومكات وان ترك
المكات وفاء وقيل عند ما نص في صورة ترك الوفاء درر الا اذا اضا
كلية ما وعبارة الدرر اضا فاما ما لا يعق فتصح لزوال المانع وهو حق
المولى ولا من معتقل للمسايا لاشارة الا اذا امتدت عقلته في دار
لما اشارت معهودة فهو كاخرس وقدرا لامتداد سنة وقيل ان امتد
لموته جاز اقراره بالاشارة والاشهاد وعليه وكان كاخرس قالوا وعليه
الفتوى درر وسبى في مسايل شتى وانما انصى قبولها بعد موته لان وان
ثبوت حكمها بعد الموت فبطل قبولها ورثته وانما تملك بالقبول

الاذا مات موصيه ثم هو بلا قبول فهو الموصي به لو رثته بلا
قبول استخسانا كما نرى وكذا الوصية للجنين يدخل في ملكه بلا قبول
استخسانا لعدم من يدعي عليه لقبول عنه كما نرى في الموصي الرجوع
عنها يقول صريح او فعل يقطع حق المالك عن الموصوب بان يزيل
اسمه واعظم من افعله كما عرف في الغصب او فعل يزيد في الموصي
ما يمنع تسليمه الا به كالتوق الموصي به بمن والبناء الذار الموصي
بها بخلاف موصيها ومدم بنائها لانه نصف في التابع ونصف
عطف على قبول صريح وعطف ابن الكمال تبعاً للذريه واولاده
فهو اصل ثالث في كون فعله يفيد رجوعه عنها كما يفيد من
الدرر فندبر يزيل ملكه فانه رجوع عاد لملكه ثانياً ام لا كما يقع
والهبة وكذا اذا خلطه بغيره بحيث لا يمكن تمييزه لا يكون راجعاً
بغسل ثوب او صبه به لانه تصرف في النفع واعلم ان التغير بعد
موت الموصي لا يضراساً ولا يجوز هادراً وكونه وقاية وفي الجمع
به يفتي ومثله في العينة ثم نقل عن العيون ان الفتوى على انه رجوع
وفي الترجية وعليه الفتوى واقره الص وكذا لا يكون راجعاً بقوله كل
وصية وصيت بها فحرم اوربا واخرتها بخلاف قوله تركتها وبخلاف
قوله كل وصية او صيتها فهي باطلة والذي اوصيت به لزيد فهو
لغيره واذا كان وارثه فكل ذلك رجوع عن الاول وتكون الوارثه
بالاجازة كما نرى ولو كان فلان لغيره من وقتها فالاول من الوصيتين
بجها لبطالان الثانية ولو جتا وقتها فافات قبل الموصي بطلت الاول
بالرجوع والثانية بالموت وتبطل هبة المريض ووصيته لمن نكحها
بعدها اي بعد الهبة والوصية لما تفرزته بعث برجل الوصية
كون الموصي له وارثا او غير وارث وقت الموت لا وقت الوصية
بخلاف الاقرار لانه يعتبر كون المقر له وارثا او غير وارث يوم الاقرار
فلو قرأها فتمها فافات جاز وبطل اقراره ووصيته وهبه لايته كافر
او عبداً او مكاتباً ان سلم واعقب بذلك لقيام البنوة وقت الاقرار
فيورث نعمة الابن اربعة مقعد ومفلوج واشل ومسلول به
علة السل وهو فرج في الرتبة من كل ماله ان طالبت مدته سنة ولم
يخف موته منه ولا انقل وخيف موته فن ثلثه لانها امراض

مزمعة لا قاتلة قبل مرض الموت ان لا يخرج لموحي نفسه وعليه
اعتمد في التجريد بنزابة والمختار انه ما كان الغالب منه الموت
وان لم يكن صاحب فاشق منه عن هبة الذخيرة واذا اجتمع الوصيان
فدوم الفرض وان اقره الموصي وان تساوت قوة قدم ما قدم اذا تسا
الثالث عنها قال الزبلي كفاية قتل وظهار ويدين مقدمة على الفطوة
لوجوبها بالكتابة دون الفطرة والفطرة على الاضحية لوجوبها لهما عارداً
الاضحية وفي الفهرست عن الظهيرية عن الامام الطوسي يبدى كفاية
قتل ثم يمين ثم ظهار ثم افطار ثم التذرية ثم الفطرة ثم الاضحية وقد
العشر على الخراج وفي البرجند مذهب ابي حنيفة اخزان في النفل
افضل من الصدقة او صبيح اي حجة الاسلام يبيع عنه راجعاً فلولم تبلغ
النفقة من ياديه فقال رجلنا يبيع عنه بهذا المال ما شيا لا يجزى
فيمسك ما عجزنا للثمة من بلده انك نفقة ذلك والا فمن حيث
تلك وان مات حاج في طريق او وصي بالبيع عن يمين من بلده رجا
وقال من حيث مات استخسانا هداية وتجب وتلك قلت ومفاد
ان قوله قياس وعليه المتون فكل القياس هنا هو المعتمد فافهم ان
يلغ نفقة ذلك والا فمن حيث يبلغ ومن لا وطن له من حيث
مات اجماعاً او صبيح بان يشترى بكل ماله عبد فيصق عنه عن الموصي
ولم تجز الورثة بطلت كذا اذا اوصى بان يشترى له عبد بالف درهم
وزاد الاثني الثلث وقال يشترى بكل الثلث في الثلثين بجمع
مريض او صبيح بوصاية ثم يرى من مرضه ذلك وعاشر سنين ثم مرض
فوصايه باقية ان لم يقبل ان من مرضى هذا فقد اوصيت بذلك كذا
في الخاتمة او صبيح بوصية ثم جن ان اطبق الجنون حتى يبلغ سنة ثم
بطلت والا لا وكذا الوصية ثم اخذ بالوصية فصار معتوماً حتى مات
بطلت خاتمة او صبيح بان يعار بيته من فلان او بان يبيعه عنه ماله
شهر في الموسم او في سبيل الله فهو باطل في قول ابي حنيفة خاتمة
كما لو اوصى بهذا الثمن لدواب فلان فان الوصية باطلية ولو قال
يعتق بهاد وابت فلان جاز ولو اوصى بان ينفق على فرس فلان
كل شهر كذا جاز وتبطل بغيره ولو اوصى بسكنى داره لرجل ولا مال له سوا
جاز وله سكناها مادام حيا وليس للوارث بيع ثمنها وقال ابو يوسف

له ذلك وله ان يقاسم الورثة ايضا ويفر الثلث للوصية خاتبة
ولو وصى بقطعة لرجل وجبه لآخر او وصى بلم شاة معينة لرجل
ويجدها لآخر او وصى بجنطة في سبلها لرجل وبالنبن لآخر جاز
الوصية لهما وصى لهما ان يدوس ويبيع الشاة او وصى بثلث
ماله لبيت المقدس جاز ذلك وينفق في عمارة بيت المقدس وفي
سراجه ونحوه قالوا وهذا يفيد جواز النفقة من وقف المسجد على
قناريه وسرجه وان يشترى بذلك الزيت والنفط للقناديل في
رمضان خاتبة وفي المحببة او وصى بثلث ماله للكعبة جاز ويصرف
لفقر الكعبة لا غير وكذا المسجد والقدس وفي الوصية لفقر الكوفة
جاز لغيرهم وفي الخاتبة او وصى بعبده يخدم المسجد ويوزن فيه جاز
ويكون كسب لورث الموصى ولو وصى بثلث ماله لعمال البر لا يشر
ثلاثة لبناء السجستان لان صلاحه على السلطان او وصى بان يتخذ الطعام
بعد موته لثلاثة ايام قالوا وصية باطلة كماله الخاتبة عن
لم بكر السجستان وفيها عن ابي جعفر وصى باخذ الطعام بعد موته
ويطعم الذين يحضرون التقرية جاز من الثلث ويجل لمن طال
مقامه ومسافته لا لمن لم يطل ولو فضل طعام ان كثير ابيضن
والالا انتهى **ثالث** وحمل المصلح قول على طعام يجمع له التاجات
بقيد ثلاثة ايام فتكون وصية لمن فبطك والثلث على ما كان
لغيره من **فروع** او وصى بان يصاعليه فلان او بجمل بعد موته
الى بلد اخر او يكفن في ثوبين او يطين قبره او يضرب على قبره قبة
او لمن يقر عند قبره يشي معين فهي باطلة سراجية وتخفقه اوصى
بثلث ماله لله فهي باطلة وقال محمد بن نصر لوجه البر قال الوصية
لفلان بالنف وهو عشر مالى لم يكن له الا الف وفي وصية له
بجميع ما في هذا الكيس وهو الف فاذا فيه الفان ودنانير وجواهر
فكله له ان خرج من الثلث محبة قال لم يدونه اذ امت فانت بئ
من ربى عليك صحة وصيته ولو قال ان مت لا يبرأ للمخاطبة بثلث
المجنون في الوصية للمرضى وفي الوصية للعلماء يدخل التكليف في
بلاد خوارزم دون بلادنا ولو وصى للعقلاء بصرف للعلماء الزايد
لانهم هم العقلاء في الحقيقة فتنبه واعلم ان الوصية في يد الموصي

او ورثته بمنزلة الورثة سراجية **باب الوصية بثلث ماله**
اذا وصى بثلث ماله لزيد ولاخر بثلث ماله ولم يجر فثلثه لهما ^{نصيب}
انفا فافان او وصى بثلث ماله لزيد ولاخر بثلث ماله فالثالث
بينهما اثلاثا انتفا فافان او وصى لاحدهما بثلث ماله ولاخر بثلث ماله
ولم يجر الورثة ذلك فثلثه بينهما نصفان لان الوصية باكثر من
الثالث اذ لم يجر تقع باطلة فيجوز ان وصى لكل بالثلث فينصف
وقا لاربعا عا لان الباطل ما زاد على الثلث فاضرب الكل في
الثلاثين يحصل اربعة بثلث المال ولا يضرب الموصي بالكل
من الثلث عند ابي حنيفة المراد بالضرب المصطلح بين المصا
فعنده سهام الوصية اثنان فاضرب نصف كل في الثلث
يكن سدسا فكل سدس مال وعندنا اربعة كما قدمت الا في ثلث
مسائل وفي المحاباة والتعابة والدرهم المرسلة الى المطلقة غير
المقتدة بثلث ونصف ونحوهما ومن صور ذلك ان يوصى لرجل
بالنف درهم مثالا او يجايبه في بيع بالنف درهم او يوصى بعقود
قيمة الف درهم وفي ثلث ماله ولاخر بثلث ماله ولم يجر فثلثه
بينهما اثلاثا اجماعا وبمثل نصيب ابنة صحت له ابن ولا ونصيب
ابنة لاوله ابن موجود وان لم يكن له ابن صحت عناية وجوهرة
زاد في شرح التكملة وصار كما لو وصى بنصيب ابن لو كان انتهى وفي
المحببة ولو وصى بمثل نصيب ابن لو كان فله النصف انتهى ونقل المصنف
الشرح ما يخالفه فتنبه وله في الصورة الاولى ثلث ان او وصى مع
ابن ونصف مع ابن واحد ان جاز ومثلهم البنات والاصل انه
مع او وصى بمثل نصيب بعض الورثة بزيادة مثله على سهام الورثة محبة
وبجزء او سهم من ماله فالبنات الى الورثة يقال لهم اعطوه ما شئتم
ثم التسوية بين الجز والشهم عرفنا واما اصل الترواية في خلافه وان
قال سدس مالى له ثم قال ثلثه له واجاز له ثلثا وحققه
الثلث فقط وان اجازت الورثة لدخول السدس في الثلث فقد
كان او مؤخر اخذ بالمتيقن وبهذا دفع سؤال صدر الشريعة و
اشكال ابن الكمال وفي سدس مالى مكرز له سدس لان المعرفة قد عرفت
معرفة وبثلث دراهمه او غنمه او ثيابه متفاوتة فلو اتحدت فكانا

او عيذه ان ملك ثلثاه فله جميع ماله في الاولين اي الذراع
 والغنم ان خرج من ثلث ماله جميع اصناف ماله اخرج جلي وثلاث
 البقية الاخرين اي الثياب والعبيد وان خرج البقية من ثلث
 كل المال وكالاول كل يحدد الجنس ككيل وموزون وثياب متخذة
 وضابطه ما يقسم جيرا وكالثلث كل يختلف الجنس وضابطه
 ما لا يقسم جيرا وبالف وله دين من جنس الالف وعين فان خرج
 الالف من ثلث العين دفع اليه والا يخرج فثلث العين يدفع
 له وكل اخرج منه من الدين دفع اليه ثلثه حتى يستوفي حقه وهو
 الالف وثلثه لزيد وعمر وهو ميت لزيد كله اي كل الثلث
 والاصل ان التث والعدد لا يستحق شيئا فلا يزاح غيره وصا
 كما لو وصى لزيد وجدا وهذا اذا خرج المزارع من الاصل ما اذا خرج المزارع
 بعد صحة الايجاب يخرج بحضته ولا يسمي الاخر كل الثلث لثبوت
 الشبهة كما لو قال ثلث مالي لفلان وفلان ابن علي قدان مت
 وهو فقير فمات الوصى وفلان بن عبد الله غف كان لفلان نصف
 الثلث وكذا الوصيات احدها قبل الوصى وفروعه كثيرة واصله
 المعول عليه انه دخل في الوصية ثم خرج لفقد شرط لا يوجد في
 في حق الاخر وميت لم يدخل في الوصية لفقد الاهلية كان الكل لاخر
 ذكره الزبلي وقيل العبرة بوقت موت الوصي واليه يشير كلام الذر
 تبع الكفا في حيث قال وله ولولد بكر فمات ولده قبل موت الوصي
 لم يكن قول الزبلي فيما مر اما اذا خرج المزارع بعد صحة الايجاب
 اخرج صريح في اعتبار حالة الايجاب وقيل فيه روايتان ولو قال
 بين زيد وعمر وهو ميت لزيد نصفه لان كلمة بين توالتفصيص
 حتى لو قال ثلثه بين زيد وسكت فله نصفه ايضا وثلثه وهو
 اي الوصى فقير وقت وصيته له ثلث ماله عند موته سواء
 اكتسبه بعد الوصية او قبلها لما انفرد الوصية في ايجاب بعد
 الموت اذ لم يكن الوصى به عينا او نوعا معينا اما اذا وصى بعين او نوع
 من ماله كثلث غنمه فملك قبل موته بطلت لتعلقها بالعين
 فتبطل بنواتها وان اكتسب غيرها ولو لم يكن له غنم عند الوصية
 فاستفاد ما اي الغنم ثم مات صحته في الصبي لان تعلقها بالنوع

كثرتها بالمال ولو قال له شاة من ماله وليس له غنم يطي قية
 الشاة بخلاف قوله له شاة من غنمي ولا غنم له يعني لا شاة له فانها
 تبطل وكذا لو لم يصفها ماله ولا غنم له وقيل لا يصف وكذا الحكم في كل نوع
 من انواع المال كالبقرة والثوب ونحوهما زبلي وثلثه لامتهات ولادة
 ومن ثلاث وللفقراء والمساكين لمن اي امتهات الاولاد ثلاثة
 اسهم من خمسة وسهم للفقراء وسهم للمساكين وعند محمد يقسم
 اسباعا لان لفظ الفقراء والمساكين جمع واقوله اثنان قلنا ان الجنة
 تبطل للمجعية وثلثه لزيد والمساكين لزيد نصفه وله نصفه
 وعند محمد اثنان كما مر ولو وصى بثلثه لزيد وللفقراء والمساكين
 قسم اثلثا فعند الامام وانصافا علي بن يوسف وانصافا عند
 محمد اختيار ولو وصى بالمساكين كان له التصرف في مسكن واحد
 وقال محمد لاثنتين على ما مر فلا يجوز ضم مال للمساكين لاقبل من
 اثنان عنده وللخلافة في اثم بشر الى المساكين فلو شار الجماعة و
 قال ثلث مالي لهذه المساكين لم يحرصرفه لواحد انصافا ولو وصى
 لفقير على فاعطى غيره هم جاز عند ابن يوسف وعليه الفتوى
 خلاصة وشرب لاية وبماية لوجل وبماية لاخر فقال لاخر اشركت
 معها ثلث كل ماية لساوي نصيبهما فامكت المساواة فكل كل
 ثلث الماية ولو بار بماية مثاله وبمايين لاخر فقال لاخر اشركت معها
 له نصف ما لكل منهما المتفاوت نصيبهما فيساوي كل منهما وثلث
 ماله لوجل ثم قال لاخر اشركتك اوار خلعتك معه فالثلث بينهما
 لما ذكرنا وان قال لورثته لفلان على دين فصدقه فانه يصدق
 وجوبه للثلث استحسانا بخلاف قوله كل من اذني علي ثوبا فاعطوا
 لانه خلاف الشرع لان يقول ان راى الوصى ان يعطيه فيجوز من الثلث
 ويصير وصية ولو قال ما اذني فلان من ماله فهو صادق
 فان سبق منه دعوى في شيء معلوم فهو له ولا لا يجزئ فان وصى
 بوصايا مع ذلك اي مع قوله لورثته لفلان على دين فصدقه
 عزل الثلث لاصحاب الوصايا والثلثان الورثة وقيل لكل من
 اصحاب الوصايا والورثة صدقه فيما شئتم وما بقى من الثلث
 فالوصايا والدين وان كان متصلا على الحقين لانه مجهول وطريق

تعيينه ما ذكر في أخذ الورثة بثلث ما اقر قبايه والموصي لهم بثلث ما
اقر قبايه وملقيه فلم يحلف كل على العلم لاداء الزيادة **قلت**
بقى لو كانت الوصايا دون الثلث هل يعزل الثلث كله أم بقدر
الوصايا المارة وبقي ايضا هل يلزمهم ان يصدقوه في كل ثمن الثلث
يراجع ابن الكمال به ولا يجنبه ووارثه وفاتله له نصف الوصية
وبطل وصيته للورث والقاتل انهما من اهل الوصية على ما تروا
تصح باجازه الورثة بخلاف ما اذا اقر بعين او دين لورثه ولا يجنب
حيث لا يصح في حق الاجنبه ايضا لانه اقر بغير عقد سابق بينهما فاذا
لغا بعضه لغا باقيه ضرورة قيل هذا اذا انصافا فان انكر
احدهما شركة الاخر صح اقراره في حصة الاجنبه عند تخم وعندهما
تبطل في الكل لما قلنا ان يلحق ولو وصى بتياب متفاوتة جند ووسط
وردي ثلثا ثلثه انفس لكل منهم ثوب فضاء منها ثوب ولم يدري هو
والورث بقول لكل منهم ملك حقل بطلت الوصية لجهالة الشيء
كوصيته لاحد هذين الرجلين الا ان ياتوا او بسم الوصية منها
فعود صحة الوصية المانع وهو المحذور فتفسد لذكر الجيد ثلثاه
ولذي الرذي ثلثاه ولذي الوسط ثلث كل واحد منها لان التوبة
بقدر الامكان ولو وصى احد الشريكين ببيت معين من دار شركته
وقسم ووقع في حظه فهو للموصي له والابقي في حظه فله مثل
ذره صرح صدر الشريعة وغيره بوجوب القيمة فلو قال قسم فان
وقع الى اخره لكان اولى والاقرار ببيت معين من دار شركته مثلهما
احتمل الوصية في الحكم المذكور وبالف عيناي معين بان كانت
ودبعة عند الموصي من مال اخر فاجاز رب المال الوصية بعد
موت الموصي ودفعه اليه صح ولم يمنع بعد الاجازة لان اجازته
تبرع فله ان يمنع من التسليم واما بعد الدفع فلا رجوع له شي
تكملة بخلاف ما اذا وصى بالزيادة على الثلث لولقاتله او لورثته
فاجازتها الورثة حيث لا يكون لهم البيع بعد الاجازة بل يجبر ولعل التسليم
لما تقر ان المجازي يملكه من قبل الموصي عند تناو عند الشفعي من قبل
المجبر ولو اقر احد الابدين بعد القسمة بوصية ابيه بالثلث صح لقوله
في ثلث نصيبه لانصفه استثنى لانه اقر له بثلث شايع في كل التركة

وهي معها فيكون مقررا بثلث ما معه وبثلث ما مع اخيه بخلاف
ما لو اقر احدهما بدين على ابيهما حيث يلزمه كله لتقدم الدين على
الميراث وبأمة فولدت بعد موت الموصي ولدا وكلاهما يخرجان
من الثلث فهما للموصي له ولا يخرج الاخذ الثلث منها ثم منه لان
لا يلزم الاصل وقالوا لا يأخذ منها على التسوية هذا اذا ولدت قبل
القسمة وقبول الموصي له فلو بعد هما فهو للموصي له لانه نساء ملكه
وكذا لو بعد القبول وقبل القسمة على ما ذكرنا القدر وري ولو قبل موت
الموصي فللورثة والكسب كالولد فيما ذكر **باب العتق**
في المرض يعتبر حال العتق في تصرف بغيره الذي اوجب حكمه
في الحال فان كان في الصحة فمن كل ماله ولا من ثلثه والمراد بالتصرف
الذي هو انشاء ويكون فيه معنى التبرع حتى ان لا اقرار بالدين في المرض
ينفذ من كل المال والنكاح فيه ينفذ بقدر مكره للثلث من كل المال
والصاف في موته وهو ما اوجب حكمه بعد موته كانت خريجه مئة
او هو الذي يزيد بعد موته من الثلث وان كان في الصحة ومريض صح
منه كالصحة والعتق والمفاجع والسلول اذا تناول ولم يقعه في
الفرش كالصحة يحجب ثم من حذر التطاول سنة وفي المرض يعتبر بالبيع
لصلاته قاعدا اعتاقه ومحاباته وهبته ووقفه وضمانه كل ذلك
حكم حكم وصية فيعتبر من الثلث قد مناه في الوقف ان وقف
المريض الذي يبيع باطل فيلحفظ ويجزى ويرحم اصحاب الوصايا
في الضرب ولم يبيع العبدان اجاز عتقه لان البيع لغيرهم فيسقط
بالاجازة فان جازا فخر وصاف الثلث عنها فهي اي المخاباة الحق
وبعكه بان خرر فحابة استويا وقالوا عتقه او لا فيها ووصيته بان
يعتق عنه بهذا المانية عبد لا ينفذ الوصية بما يقربان ملك درهم
لان القسمة متفاوت بتفاوت قيمة العبد بخلاف المحي وقالوا
هما سواء وبطل الوصية بعقوب عيده بان وصى بان يعتق الورثة
عده بعد موته ان جنى بعد موته فدفع بالحنانية كما لو بيع بعد موته
بالدين وان فدى الورثة العبد لا يبطل وكان القدر في ماله بالترحم
ولو وصى بثلثه في ثلث ماله ليكره وتترك عبد افاقر كل من الورث
وبكران الميت اعتقه هذا العبد فادع بكر عتقه في الصحة لينفذ من كل

المال وأدعى الوارث عتقه في المرض لينفذ من الثلث ويقدم على بكر
 فالقول للوارث مع اليمين لأنه ينكر استحقاق بكر ولائته لزيد كذا في
 المتن والشرح **قلت** صوابه ليكر لأنه الذكور لا غاية إلا من القوم
 مثلوا بزيد فغيره المص وأول نسبته ناسبا والله أعلم لا أن يفضل
 من ثلثه شيء من قيمة العبد أو تقوم حجة على دعواه فإن الموصي له
 خصم لأنه ثبت حقه وكذا العبد ولو ادعى رجل يناعا الميت
 وأدعى العبد عتقا في الصحة ولا مال له غيره فصداق الوارث في
 قيمته وتدفع إلى الغريم وقالة يعتق ولا يبيع في شيء وعلمنا هذا
 لو ترك ابن ألف درهم فادعاه رجل يناعا وورثه وصداقها
 ألفان فالألف بينهما نصفان عنده وقالة الودعة أقوى **قلت**
 وعكس في الهدية فقال عند الودعة أقوى وعندنا سواء والأصح ما ذكرنا
 كذا في الكافي وتماه في الشريعة فلا ينفذ **باب الوصية**
الأقارب وغيرهم جاره من لصوبة وقال من يكن في محلة بمهم
 مسجد المحلة وهو سجن وقال الشيخ الجار إلى أربعين جارا من كل جهة
 وصهره كل ذي رحم محرم من عرسه كابنها وأعمامها وأخوالها وأخونها
 وغيرهم بشرط موته وهي منكوبة أو معدته من رجة فلو من بيان
 لا يستحقها وإن ورثت منه قال الملو في هذا عرفهم وأما في
 عرفنا فيختص بابوها عناية وغيرها وأقره القس **قلت** لكن بمن
 في البرهان وغيره بأول وأقره في الشريعة ثم نقل عن الغني أن
 قول الهدية وغيرها أنه على السكك لما تزوج صبيته صوابه جوهرية بن
 الحارث **قلت** فليحفظ هذه الفائدة وختمه زوج كل ذي كذا في
قلت الموفق لعامة الكتب ذات رحم محرم منه كالأزواج بناته
 وعماته وكذا كل ذي رحم من أزواجهن فيلزم ذلك عرفهم وفي عرفنا
 الضمير للمرة وأما الختان زوج المحرم فقط زليجي وغيره زاد القس
 وينبغي في ديارنا أن يختص الضمير بابي الزوج والختان بزواج البيت
 لأنه المشهور وأما له زوجته وقالة كل من في عياله ونفقته غير ما ليك
 وقولها استحقا شرح تكلمه قال ابن الكمال وهو مؤيد بالنقض قال
 نجا فيختصناه وأصله لا امرأته انتهى **قلت** وجوابه في الطولات وله
 أهل بيته وقيل له التي ينسب إليها وحيث يدخل فيه كل من ينسب إليه

من قبل أبيه إلى أقصاه له في الإسلام سكراب الأقصه لأنه مضاف
 إليه فاستثنى عن الذكر الأقرب ولا بعد والذكر ولائته والمسلم والكافر
 والصغير والكبير سواء ويدخل فيه الغني والفقير إن كانوا يحضرون
 كذا في الاختيار ويدخل فيه أبوه وجدته وأبنته وزوجته كما في شرح الكفا
 يعني إذا كانوا أبرفونه ولا يدخل فيه أولاد البنات وأولاد الأخوات
 ولا أحد من قرابة أمه لأن الولد إنما ينسب لأبائه ولأبنته وجبته أهل بيت
 أبيه لأن الأنثى لا تنسب لأبائها وكذا أهل بيته وأهل نسبه كاله
 وجبته حكمه حكمه ولو وصت المرأة لجنسها أو لأهل بيتها لا يدخل
 ولدها أي ولد المرأة لأنه ينسب إلى أبيه لا إلى أبيها إلا أن يكون أبوه أي
 الولد من قوم أبيها فيثبت بدخلته من جنسها رد وكذا في غير
قلت ومفاده أن الشرف من الأم فقط غير معتبر كما في آخرنا
 ابن نجيم وبه افته شيخنا الرقعي نعم له منزلة في الجملة وإن وصى لأقارب
 أولادى قرابته كذا في الشرح **قلت** صوابه لذوي وأرحامه وألنسابه
 فهي الأقرب فالأقرب من كل ذي رحم محرم منه ولا يدخل الولدان
 قبل من قال الولد قريب فهو عاق وللولد ولو ممنوعين بكفرو
 رف كما يفيد عموم قوله والوارث وأما الجد وولد الولد فيدخل
 في ظاهر الرقابة وقيل واختاره في الاختيار ويكون الاثنين فصا
 يعني أقل الجمع في الوصية اثنين كما في الميراث فإن كان له الموصى عان
 وخالان فهي لعمية كالأرث وقال الأرباعا ولوله عنه وخالان
 كالألصاف ولها النصف وقال الأرباعا ولو عم واحد لا غير فله
 نصفها وبرن النصف الآخر للورثة لعدم من ينقصه ولو عم وثمة
 استويا لأستواء قرابتهما ولو أعدم المحرم بطلت خلافا لولد فلا
 فهي للذكر ولائته سواء لأن اسم الولد بعلم الكل حتى الجمل ولا يدخل
 لذابن مع ولد صلب فلوله بنات أصلية وبنو ابن فهي لبنات
 عملا بالحقيقة فلو تذررت صرف للجواز تحوزا عن التقطيل ولا يدخل
 أولاد البنات وعن محمد يدخلون اختيارا ولورثة فلان للذكر مثل
 حظ الأنثيين لأنه اعتبار الورثة بشرط صحتها أي الوصية هنا أي
 في الوصية لورثة فلان وما في معناها كالعقب فلان موت الموصي
 لورثته أو لعقبه قبل موت الموصي لأن الورثة والعقب إنما يكون

بعد الموت ثم ان كان معه موصى له اخر قسم بينهم وبينه على عدد
 التروس ثم ما اسباب الورثة بقسم بينهم للذكر كما لاثنين كما تر
 فلومات الموصى قبل موته اي الموصى لورثته او عقبه بطلت الوصية
 لورثته او عقبه ثم ان كان معهم موصى له اخر قوله اوصيت لفلان
 ولورثته او عقبه كانت الوصية كلها لفلان الموصى له دون ورثته
 وعقبه لان الاسم لا يتناولهم لا بعد الموت وتامه في التبرع وفيه
 عقبه ولده من الذكور والاناث فان ماتوا فولد ولده كذلك
 ولا يدخل ولد الاناث لانهم عقب لابائهم لاله وفي ايتام بنيه
 اي بنيه فلان واليتيم اسم لمن مات ابوه قبل الحلم قال عليه السلام
 لا يتم بعد البلوغ وعيانهم وزمنانهم واراملهم لارسل الذي
 لا يقدرون على شئ رجلا كان او امرأة ويؤتاه قوله دخل في الوصية
 فقبرهم وغنيمهم وذكرهم وانثامهم وقسم سوية ان احصوا بغير
 كتاب وحساب فانه حينئذ يكون تملككهم والافتقار لهم بطل
 الوصية من شاء منهم شرح التكملة لتعذر التملك حينئذ فبراد
 به القربة وفي بني فلان يخض بذكورهم ولو غنيا الا اذا كان
 فلان عبارة عن اسم قبيلة او اسم فخذ فبنا اول الاناث لان المراد
 حينئذ مجرد الانساب كما في ادم ولما دخل فيه ايضا مو
 العتاقة ومولى المولا وخلفاؤهم يعني ويحسون والاف الوصية
 باطلة والاصل ان الوصية منه وقعت باسم بني عن الحاجة
 كابن ام بني فلان نصي وان لم يحصوا على ما تروى عنها لانه تعالى هو
 معلوم وان كان لا ينجي عن الحاجة فان احصوا صحت ويجعل تملكها
 والابطال وتامه في الاختيار او من له معتقون ومعتقون
 لمولاه بطلت لان اللفظ مشترك ولا عموم له عندنا ولا يفرق
 تدل على احدهما ولا فرق في ذلك عند عامة اصحابنا بين النفع والابنا
 واختار شمس الائمة وصاحب الهداية انه يعم اذا وقع في حين
 النفع وحينئذ فنولهم لو حلف لا بكم مولاه فلان يعم الاعلى والاسفل
 لا لوقوعه في النفع بل لان الحامل على اليقين بعضه وهو غير مختلف
 عناية وافر المصلح اذا عينه اي الاعلى والاسفل قبل موته فحينئذ
 نصي لزوالم المانع ويدخل فيه اي في المولى من اعتقه في صحته

ومرضه لا يدخل فيه مدبروه وامتهات اولاده وعن ابي يوسف
 يدخلون اوصيه ثلث ماله الى الفقهاء يدخل ثلث يدفق النظر في ثلث
 الشرعية وان علم ثلاث مسائل مع ادلتها كذا في القبة قال الشيخ قبل
 من حفظ المسائل لم يدخل تحت الوصية اوصيه بان يطيق قبره
 او يضرب عليه قبة فهي باطلة كما في الخاتبة وغيرها وقد تناه
 عن الشرعية لكن قد مناعها في الكراهية انه لا يكره تطيب القبور
 في الخرافة فيجب ان يكون القول ببطلان الوصية بالتطيب مبنيا
 على القول بالكراهية لانها حينئذ وصية بالكراهية قاله المصنفات
 وكذا ينبغي ان يكون القول ببطلان الوصية لمن يفر عند قبره
 بناء على القول بكراهية القبرة على القبور او بعدم جواز الاجارة
 على الطاعات اما على المفتية به من جوازها فينبغي جوازها مطلقا
 وتامه في حاشية الاشياء من الوقف وحرز في تنوير البصائر انه
 يتعين المكان الذي عينه الوقف لقراءة القرآن او لتدريس فلو
 لم يباشرفه لا يستحق الشروط له في شرح المنظومة يجتاع شرط
 الوقف وبالمباشرة في غير المكان الذي عينه الوقف يفوت
 غرضه من احياء تلك البقعة قال وتحقيقه في الدرة الستية
 في مسألة استحفاق الجاهلية **باب الوصية بالخدمة**
والسكنى والتمرة صحت الوصية بخدمة عبده وسكنى داره
 مدة معلومة وابدأ ويكون محبوسا على ملك الميت في حق المنفعة
 كما في الوقف كما بسط في الدرر وبغلتها فان خرجت الرقبة
 من الثلث سلت اليه اي للموصى له لها الى اجل الوصية والتمخرج
 من الثلث تقسم الدار ان لا ياتي في مسألة الوصية بالسكنى
 اما في الوصية بالخدمة فلا تقسم على الظاهر كما في ونهايا العبد منهم
 ان لا ينافي ذلك ان لم يكن له مال غير العبد والدار والخدمة العبد
 وقسمه الدار بقدر ثلث جميع المال كما افاده صدر الشريعة
 وليس للورثة بيع ماله يدريهم من ثلثها على الظاهر لثبوت حقه
 في سكنى كل ما يظهور مال اخر ونجرب ما في يده فحينئذ يراحم
 في باقيها والبيع ينافيه فتعوانه وعن ابي يوسف لهم ذلك
 وليس للموصى له بالخدمة والسكنى ان يوجر العبد والدار لان

الوقف

النفعة

ليست بحال على أصنافها فإذا ملكها بعوض كان ملكا أكثر مما ملكه في
وهو لا يجوز ولا الوصي له بالفضلة استخدام أي العبد وسكناها أي الذر
في الأصح ومثله الدار الموقوفة عليه وعليه الفتوى شرح الوهبانية لأن
حقهم في المنفعة لا العين وقد علمت الفرق بينهما ولا يخرج الموصي له
العبد الموصى بخدمته من الكوفة مثلا إلا إذا كان ذلك مكانه وأهله
في موضع آخر خرج من الثلث والأقل لا يخرج إلا إذا كان الورثة
لبقاء حقهم فيه وبموت أي الموصى له في حياة الموصى بطلت الوصية
وبعد موته بعوض العبد والدار إلى الورثة أي ورثة الموصى بحكم الله
ولو تلفت الورثة ضمنوا قيمته لبثت في بها عبد يقوم مقام الأول
ولهذا يمنع المريض من التبرع بأكثر من الثلث كذا ذكره المصنف في الرهن
ولو وصى بهذا العبد لفلان وخدمته لأخر فهو يخرج من الثلث
صح وتماه في الذر وفي الشر بلائيه ونفقته إذا لم يطبق الخدمه
على الموصى له بالرقبة إلى أن يدرك الخدمه فصار كالكبير و
نفقة الكبير على من له الخدمه وإن لم ينفق عليه رده إلى منزله
الرقبة كالمستعبر مع المعرفان حتى فالنفا على من له الخدمه ولو
لبي فداءه صاحب الرقبة أو يدفعه وبطلت الوصية وبثمة بنتا
فأب والخال إن فيه ثمة له هذه الثمرة فقط وإن زاد أبه هذه
الثمره وما يستقبل في الوصية بفضلة بنته فإن له هذه وما
يحدث ضم أبدا أو لا وإن لم يكن به أي البستان والمسئلة بها لها
ثمره حين الوصية فهي كالوصية بالفضلة في تناولها الثمرة المعدو
ما عاش الموصى له زبلي وفي العناية الستة والخارج وما فيه إصلاح
البستان على صاحب الفضلة لأنه هو المنتفع به فصار كالنفقة في فصل
الخدمه تنبيه الفضلة كل ما يحصل من ربح الأرض وكرايتها وأجرة
الغلام ونحو ذلك كذا في جامع اللغة قلت وظاهر دخول ثمن الخور
ونحوه في الفضلة فيجوز ويصوف غنمه وولدها ولبسها له ما بقى
في وقت موته سواء قال أبدا أو لا لأن المعلوم منها لا يستحق
لبثه من العقود فكذا بالوصية بخلاف الثمرة بدليل صحة المساقاة
أو جعل داره مسجدا ولم يخرج من الثلث وأجازوا جعل مسجدا
لزوال المانع بإجازتهم وإن لم يجزوا جعل ثلثها مسجدا رعاية لما

الورث والوصية وبظهر مركبه في سبيل الله بطلت لأن وقف
المنقول باطل عنده فكذا الوصية وعندهما يجوز أن يرد قال المص
وفيه نظر لأن الوصية تصح حيث لا يصح الوقف في موضع كثير
كالوصية بالفضلة والصوف ونحو ذلك كما مر وصية بئس المسجد
لم تجز الوصية لأنه لا يملك وجوزها محمد قال المص ويقول محمد
أخيه مولانا صاحب الجوز لا أن يقول الموصى بنفق عليه فيجوز اتفاقا
قال وصيت بثلثة لفلان أو فلان بطلت عند أبي حنيفة لجهالة
الموصى له وعند أبي يوسف لها أن يصطلا على الأخذ الثلث وعند
محمد تحيز الورثة فإتباعا أو أعطوا **فصل** في وصايا الذكور
وغيره ذي جعل داره بيعة أو كنيسة أو بيت ناز في صحته فإن
فهو ميراث لأنه كوقف لم يسجل وأما عندهما فلا أنه معصية و
ليس هو كالسجد لأنهم يسكنون ويدفنون موتاهم حتى لو كان المسجد
كذلك يورث قطعا قاله المص وغيره لأنه حينئذ لم يصير محمورا
خالصا لله تعالى وإن وصى الذي أن يبنى داره بيعة أو كنيسة لمعينين
فموجودا من الثلث ويجعل مملوكا وإن وصى بداره أن يبنى كنيسة
أو بيعة في القرى فلو لم يصير لم تجز اتفاقا القوم غير مسلمين صح
عنده لا عندهما لما مر أنه معصية وله أن يتركها وما يدينون
فتصح كوصية حربة من ثمن لا وارث له هنا بكل ماله المسلم أو
ذمي كذا في الوقاية ولا عبرة بمن ثمة لأنهم ماتوا في حقنا ولو وصى
بنصفه مثلا نفذ ورز باقيه لورثته لا أرثا بل لأنه لا مستحق له
في دارنا وكذا لو وصى لثمان من مثله ولو اعتق عبده عند الموت
أو بتره نفذ من الكل لما قلنا ولو وصى له مسلم أو ذمي جاز على
الأظهر زبلي وصاحب الهوى إذا كان لا يكفر فهو بمنزلة المسلم
في الوصية لأننا من أبناء الأحكام على ظاهر الإسلام وإن كان يكفر
فصوم بمنزلة المرتد فتكون موقوفة عنده نافذة عند ما شرح الجميع
والمرتدة في الوصية كذميمة في الأصح لأنها لا تقتل الوصية الطلقة
كقوله هذا القدر من مالي أو ثلث مالي وصية لا تحل للغة لأنها
صدقة وهي على الغنى حرام وإن عمت كقوله يأكل منها الفقير
والغنى لأن أكل الغنى منها إنما يصح بطريق التملك والتمليك إنما يصح

لمعين والنفقة لا معارن ولا يحصى ولو خضت الوصية به أي بلغة
 كقوله هذا القدر من مالي وصية لزيد وهو غني أو بقوم أغنياء
 محصورين حلت لهم لصحة تملكهم وكذلك الحكم في الوقف كما حزن
 من لا خسر وفي جامع الفصولين المتولى على الوقف كالوصي **فروع**
 أو وصية بثلاث ماله للصناعات جاز للوصية صرفه للورثة لو مناجيز
 بلغة غير قرابة الولاد ممن يجوز صفة الكفاية اليهم بخلاف مطلق
 الوصية للمساكين فإنه يجوز لكل ورثته ولا حدم يعني لو محتاجين
 حاضرين بالغين راضين فلو قيم صغير أو غائب أو حاضر غير
 راض لم يجز أو وصية بكفارة صلواته لرجل معين لم تجز لغيره به يعني
 لنسب الزمان أو وصية لصلواته وثلاث ماله ديون على المعسر فكما
 الموصي لم عن القديمة لم يجزه ولا بد من القبض ثم التصديق عليهم
 ولو لم ير تصديق بالثلاث فوات فغصب غاص ثلثها مثلاً
 واستهلكه فتركه صدقة عليه وهو معسر يجزيه لحصول قبضه
 بعد الموت بخلاف الذين الكحل من القنية وفي الجواهر أو وصية لرجل
 بعقار ومات فقسمت التركة والموصي له في البلد وقد علم
 بالقسمة ولم يطلب ثم بعد سنين ردت على تجميع ولا يبطل بالتأخير
 إن لم يكن رد الوصية أو وصية له بدارقياها بعد موته قبل القبض
 صح لجواز التصرف في الموصي به قبل قبضه وقفت ضبعة على
 ولد ما وجعلت عم الولد متولياً وللولد اب فالمتولى والى من الأب
 شري داراً أو وصية بالرجل فأخذها التجميع من يد الموصي له يؤخذ
 الثمن ولو استحق الدار لأربع الموصي له على الورثة يشئ لأنه ظهر أنه
 أو وصية بمال الغير **باب الوصي وهو الموصي إليه أو وصي**
 زيدا جعله وصياً وقبل عنده صح فان رد عنده أي بعلمه برده
 ولا لا بصح الترد بعينه لئلا يصير مغروراً من جهته وبصح إخراج
 عنها ولو غيبته عند الامام خلافاً للشك في إزارته فان سكت الموصي
 إليه فوات موصيه فله الرد والقبول ولزم عقد الوصية ببيع
 من التركة وإن جهل به أي بكونه وصياً فان علم الوصية بالوصاية ليس
 بشرط في صحة تصرفه بخلاف الوكيل فان علمه بالوكالة شرط فان
 سكت ثم رد بعد موته ثم قبل صح إلا إذا نفذ قاض رده فلا يصح

قبوله بعد ذلك ولو وصي للصبي وعبد غيره وكافر وفاسق
 أي بدلهم القضا بغيرهم تماماً للنظر ولفظ بدل يفيد صحة الوصية
 فلو تصرفوا قبل الإخراج جاز سراجية فلو بلغ الصبي وعق العبد ولم
 الكافر والمزني وناب الفاسق نجبه وفيه فوض ولاية الوقف
 لصبي صح استحساناً لم يجرم القضا عنها أي عن الوصاية الزوال
 الموجب للعزل إلا أن يكون غير أمين اختياراً أو إلى عبده وللحال أن
 ورثته صغار صح كإبائهم المكاتب أو مكاتب غيره ثم إن رد
 في الرق فكما العبد والأوقاف لا يصح مطلقاً رد من عجز عن
 القيام بها حقيقة لا بمجرد أخباره ضم القضا إليه غيره رعاية لحق
 الموصي والورثة ولو ظهر للقاضي عجزه أصلاً استبدل غيره ولو عزله
 أي الوصية المختار للقضا مع أهليته لها نفذ عزله وإن جاز القضا
 وأشم في الأشياء اختلاف في صحة عزله والأكثر على الصحة كما في نزع
 الوصاية لكن يجب أن يتابع عدم الصحة كما في الفصولين وإن عزله
 للمخائن فواجب انتهى **قلت** وعبرة جامع الفصولين من الفصل
 السابع والعشرين الوصية من الميت لو عدل كافياً لا ينفذ للقضا
 أن يعزله فلو عزله قبل يعزله **قول** الصحيح عنك دانه لا يعزله
 لأن الموصي اشتق بنفسه من القضا فكيف يعزله وينبغي أن ينفذ به
 لنسب قضاء الزمان انتهى قال المصنف شيخنا فقد رجع عدم
 صحة العزل للموصي فكيف بالوظائف والأوقاف وبطل فعل أحد
 الوصيتين كالمتولين فانهما في الحكم كالوصيتين أشباه ووقف القنية
 ومفاده أنه لو جرح أحدهما أرض الوقف لم تجز بل رأى الآخر وقد صار
 واقعة الفتوى ولو وصية كان أيضاً وكل منهما على الانفراد
 قيل ينفرد قال أبو الليث وهو الأصح وبه نأخذ لكن الأول صحة
 في البسوط وجزم به في الدرر وفي الفتن أنه أقرب للصواب
قلت وهذا إذا كانا وصيتين أو متولين من جهة الميت والوقف
 أو قاض واحد أو كانا من جهة قاضيين من بلدتين فينفرد
 أحدهما بالتصرف لأن كلا من القاضيين لو تصرف جاز تصرفه
 فكذا نائبه ولو أراد كل من القاضيين عزل منصوب القضا
 الأخر جاز أن رأي فيه مصلحة والأول تمامه في وكالة تنوير البصائر

بذل

مغزيا للملنقطات وغيرها في حفظ وفي وصايا السراج لو لم يعلم
القضا ان للبيت وصيا افضل وصبا ثم حضر الوصية فاراد الله
في الوصية فله ذلك ونصب القضا لآخر لا يخرج الا في الاصل كنهه و
تجهيزه والمقصود في حقوقيه وشراء حاجة الطفل والانه يملك
واعناق عبد معين ورد ودية وتنفيذ وصية معينة بين
زاد في شرح الوصية عشرة اخرى منها رد مقبوض ومشترا اشترا فاد
وقسمه كسلي ووزنه وطلب دين وقضا دين بجس حقه وبيع
ما يخاف تلفه وبيع مواضعية وقال ابو يوسف بنفرد كل
بالنصر في جميع الامور ولو نص في الانقار والاجتماع اتبع اتفاقا
شرح وصية وان مات احدهما فان وصية الى الحي والآخر فله النص
في التركة وحده ولا يحتاج الى نص القضا وصيا والابوي ضم القضا
اليه غيره در وفي الاشياء مات احدهما اقام القضا لآخر مقامه
او ضم اليه اخر ولا يبطل الوصية الا اذا اوصى اليهما ان يتصدقا
بثلثه حيث شاء انتهى وتامه في شرح الوصية وهل فيه خلاف
لبي يوسف قولان وعنه ان المشر بنفرد دون الوصية كافر تربت
في ما علمته على الملتقى وبان وصية الوصية سواء اوصى اليه ماله
وفي ماله وصية وقاية حتى في التركيبين خلافا للفتاى ونص في
اي الوصية حال كونه نائبا عن ورثة كارجيب واصفار مع المولى
بالثلث ولا رجوع للورثة عليه اي المولى له ان ضاع قطعه معه
اي الوصية لصحة قسمته حينئذ وانما قسمته عن الموصي له الغائب
او الحاضر بلا اذنه مع ماله الورثة ولو صغار اربلي فلا نص
حينئذ فيرجع المولى له بثلث ما بقى من المال ان ضاع قطعه
لانه كالشريك مع ماله المولى ولا يضمن الوصية لانه أمين وصح
قسمه القضا واخذه قسط المولى له ان غاب المولى له فالثاني له
ان هلك في يد القضا وامنه وهذا في الكيل والموزون لانه افرز
وفي غيرها لا يجوز لانه سبادة كالبسج وبيع مال الغير لا يجوز فكذا
القسمه وان فاسمهم الوصية في الوصية في حج عن الميت بثلث ما بقى
ان هلك المال في يده وفي يد من دفع اليه ليخلفه الا اذا قد تقرر
في الناسك ولو فرز الميت شيئا من ماله ليخلفه فضاء بعد موته لا

يجع عنه بثلث باق لانه عتبه فاذا ملك بطلت وصح بيع الوصية
عبد من التركة بغية الغرماء الغمارة لتعلق حقتهم بالمال لانه ضمن
وصية باع ما اوصى ببيعه وينصده في ثمنه فاستحق العبد بعد
هلاك ثمنه اي مباحه عنده لانه العاقد فالعمدة عليه وحج
الوصية في التركة كلها وقال بنجر في الثلث قلت انه مغرور
فكان دينه له ولو هلك التركة اولى بثلث فلا رجوع وقال في
ابنه يرجع عن تصدق عليهم لان غنمه لهم فغرمه عليهم كما يرجع
في مال الطفل وصح باع ما اصابه اي الطفل من التركة وهذا ثمنه
معه فاستحق المال البسج والطفل يرجع على الورثة بحصته لانفاض
القسمه باسحقاق ما اصابه وصح اخيه له بمال البسج لو خير ايان يكون
الشيء الملى ولو مثله لم يجزمية وصح بيعه وشراؤه من اجبه بما
يتغابن الناس لا بما لا يتغابن وهو الفاحش لان ولايته نظرية فلو
باع به كان فاسدا في ملكه الشترى بالقبض في ثمنه وهذا ان يبيع
الوصية للصغير مع الاجبه وان باع الوصية واشترى مال البسج
من ثمنه فان كان وصية القضا لا يجوز ذلك مطلقا لانه وكيله
وان كان وصي الاب جاز بشرط منفعة ظاهرة للصغير وفي قدر
النصف زيادة او نقصا وقال لا يجوز مطلقا وبيع الاب مال
صغير من نفسه جائز بمثل القيمة وبما يتغابن فيه وهو البسج ولا
لا وهذا كله في النقول اما العقار فيجوز ولو زاد الوصية على ثمن مثله
في العدد ضمن الزيادة وفي القيمة وفي الشراء له وحينئذ ضمن
ما دفعه من مال الميت ولو البسج وفيها الوصية للمال الي البسج قبل
ظهور ورثته بعد الادراك فضاء ضمن لانه دفعه الى من
يسر له ان يدفع اليه وجاز بيعه اي الموصي على الكبير الغائب في غير
العقار لا الدين او خوفه كانه ذكره عزى زادة مغزيا للثانية قلت
وفي الزبلي والفتاى الاصح لانه نادر وجاز بيعه عقار صغير
من اجبه لامن نفسه بضعف قيمته او لنفقة الصغير او دين
الميت او وصية مرسلة لانها لها الامنه او لكونه لا يزيد على موته
او خوف خرابه ونقصانه او كونه في يد متغلب درر واشباه
ملخصا قلت وهذا الوجه وصيا له من قبل المولى او من قبله لا يملك

في

بيع العقار مطلقا ولا بشرط غير طعام وكسوة ولولا بيع ابا فان محمودا
عند الناس او مستورا لمال يجوز ان كمال ولا يجر الوصية في ماله اقليم
لنفسه فان فعل تصدق بالزعم وجاز لو تجزئ مال النبيم لليتيم و
تمامه في الدرر **قلت** وفي الاشياء لا يملك الوصية بيع شيء باقل من
ثمان الثلث لا في مسألة الوصية ببيع عبده من فلان وفي الكلام في
اجر المثل المتولى اجر مثل عمله فلو لم يعمل اجر له واما وصية الميت فلا
اجر له على الصحيح وهذا اذا عين الفضا المتولى اجر فان لم يعين
وسمى فيه سنة فلا شيء له وعزاه للقبلة ثم ذكر ما يخالفه فافهم
وقدم في الوقف واما وصية الفضا فان نصبه باجر مثله جاز
انتهى وفي الفضا معز بالذخيرة كوكا لو صغار وكبار اربع حصص
الصغار كما مر وكذا الكبار على ما مر من التفصيل ونقل عن العادة
ان في بيعه للعقار وفاقا اختلاف الشايخ وجوز صاحب الجارية
لان فيه استبقاء ملكه مع دفع الحاجة وان لغير الوصية التصرف
لخوف تغلب وعليه الفتوى وتماه فيما علقته على المتن ولا
يجوز اقراره بدين على الميت ولا يثبت من تركه انه لفلان الا ان يكون
المقتدر وارثا فيصح في حصته ولو اقر الوصية بعين لاخر ثم اذع
انه للضعيف لا يسمع درر ووصية اب الطفل حقوقا له من جده
وان لم يكن وصيته فالحمد كما تفر في الحجر وفي المنة لبس الحبد
بيع العقار والعروض لقضا الدين وتنفيذ الوصايا بخلاف الوصي
فان له ذلك والله اعلم **فصل** في شهادة الاوصيا وطلعت
شهادة الوصيين لو ارث صغير بمال مطلقا او كبير بمال الميت
وصحت شهادتهما بغيره اي بغير مال الميت لانقطاع ولايتهما
عنه فلا نعمة حينئذ كشهادة رجلين لآخرين بدين الف على ميت
وشهادة الآخرين للاولين بمثلها بخلاف شهادة كل فريق بوصية
الف وقال ابو يوسف لا تقبل في الدين ايضا وقد تقدم في الشهاد
او شهادة الاولين بعبد ولاخرين بثلث ماله والدرهم الرسالة
لان شهادتهما لا يثبت له فبطل وبصح لو شهد رجلان لرجلين بالوصية
بعين العبد وشهد الشهود له الشاهدين بالوصية بعين اخر
لانه لا شركة فلا تهمه زبلي شهد الوصيان ان الميت اوصى الى زيد معها

الخرجة

لغت لا يثبتان لانفسهما معينا وحينئذ فضت القضا لهما ثالثا
وجوبا لا قرارهما باخر فيمتنع تصرفها بدونه كما يقتدر الا ان بدت
زيد ذلك اي بدت عنه وصية معها فيجوز ان تقبل شهادتهما استخفا
لانها اسقطا مؤنة التعيين عنه وكذا الميت اذا شهد ان اباهما
اوصى الى رجلين فمتنعان بصب حافظ للتركة وهذا هو الصحيح
ولو بدت في تقبل استخفا بخلاف شهادتهما بان اباهما وكل زيد
بقبض بونه بالكوفة حيث لا تقبل مطلقا ادعى زيد الوكالة ام لا
لان القضا لا يملك نصب الوكيل عن المني بطلبها ذلك بخلاف
الوصية وشهادة الوصية نص على الميت لاله ولو بعد العزل وان
لم يخاصم ميتة وصية انفذ الوصية من مال نفسه رجوع مطلقا وعلى
الفتوى درر كوكيل اذى الثمن من ماله فان له ان يرجع وكذا الوصي
اذا اشترى كسوة للضعيف واشترى ما ينفق عليه من مال نفسه
فانه يرجع اذا شهد على ذلك في الترازية وانما شرط الاشهاد
لان قول الوصية في حق لانفاق يقبل في حق الرجوع بلا اشهاد
انتهى فليحفظ **قلت** لكن في القنية والخلاصة والحاشية له ان
يرجع بالثمن وان لم يشهد بخلاف الابوين وسبحي ما بيده قنية
او قضا دين الميت الثابت شرعا او كفته او اذى خراج النبيم وعشره
من مال نفسه او اشترى الوارث الكبير طعاما او كسوة للضعيف
او كفن الوارث الميت او قضا دينه من مال نفسه فانه يرجع ولا
يكون متطوعا ولو كفن الوصية الميت من مال نفسه قبل قوله فيه
فيل هو مستدرك بقوله او كفته ولو باع الوصية شيئا من مال النبيم
ثم طلب منه بالكرث ما باعه رجوع الفضا فيه الى اهل البصرة و
الامانة ان اخبره اثنان منهم انه باع بقيمته وان قيمته ذلك
لا يثبت القاضي الى من يزيد وان كان في الزيادة بشئ من بالكرث
وفي السوف باقل لا يتقضى بيع الوصية لذلك الى اجل تلك الزيادة
بل يرجع الى اهل البصرة فان اجتمع رجالان منهم على شيء يؤخذ بقوله
عند محمد وكيفية قول واحد في ذلك عند محمد في التزكية وعنه هذا
فيم الوقف اذا اجر مستغل الوقف ثم جاء اخر يزيد في الاجر الكلف
الدرر معز بالخاشية **فروع** يقبل قول الوصية فيما يدعيه من

الانفاق بالابينة الا في ثنتي عشرة مسألة على ما في الاشياء
اذ عي قضاد بن الميت اذ عي قضاه من ماله بعد بيع الزكوة قبل
قبض ثمنها اوان البيم اسر ملكا اخر فدفعت ضمانه اوزن له بخانة
فركبه ديون فقضاها عنه اذ في خرج ارضه في وقت لا تصح الزكاة
او جعل عبده لابق او قد اعبد له الجنا او لا انفاق على محرمه او على
رفيقه الذين ما قوا او الانفاق عليه مما في ذمته وكذا من مال
نفسه حال غيبة ماله واراد الرجوع اوانه زوج البيم امرأة و دفع
مهرها من ماله وفي ميتة النكاح عشر يخرج ثم اذ عي انه كان
مضاربا والاصل ان كل شيء كان مسلطا عليه فانه يصدق فيه
وما فلا ينصب النكاح وصيا في سبعة مواضع مبسوطة في الاشياء
منها اذ كان له دين او عليه او لتفدي وصيته وراد في الزميرين
اخرين اشترى الابن طفله شيئا فجدده معيا بنصب النكاح
وصيا البرزة عليه واذ اخرج لاثبات حق صغير ابوه غائب غيبة
منقطعة بنصب والا فلا وعزها جميع النكاح وفي النكاح
كوصية الميت لا في ثمان ليس لوصية النكاح الشر لنفسه ولا ان يبيع ثما
لا يقبل شهادته له ولا ان يقبض لابا ذن مبدا من النكاح ولا ان يورث
الصغير لهما ولا ان يجعل وصيا عند عدمه ولو خصصه النكاح
مخصص ولو نهاه عن بعض التصرفات صح نهيها وله عزلها ولو عدا
ببجلاف وصية الميت في ذلك كله وفي المزانة وصية وصي النكاح كوصية
لوالصية عامة انتهى وبه يحصل التوفيق وفي الفتاوى الصغرى
نابره في مرضه اثنا عشر من الثلث عند عدم الاجازة الا في تبرئة
في النافع فينفذ من الكاين اجريا فلان من اجر المثلان بها تبطل بموته
فلا اضرار على الورثة وفي حياته لا ملك لهم لكن في العادة بها
من الثلث فلعله روايتان باع مال البيم او ضيعته والمشرى
مفسر بوجمل ثلاثة ايام فان نفد ولا في فلو انكر الشراء وقد قبض
برفع الوصية لا مر لهما فيقول ان كان بينكما بيع فقد فسخته قبل الوصية
ثم اراد عزل نفسه لم يجز الا عند الحاكم دفع للبيم ماله بعد بلوغه و
اشهد البيم على نفسه انه لم يبق له من زكوة والده لا قليل ولا كثير ثم اذ عي
شيئا في يد الوصي انه من زكوة له وبر من تصحيح الوصي الاكل والركوب بقدر

الحاجة قال نسخا ومن كان فقيرا فليأكل بالمعسر وولاه ان ينفق
في تعليم القرآن ولادب ان تاهل ذلك ولا فيلنفيق عليه بقدر ما يعلم
لقراءة الواجبة في الصلاة بحجته وفيه جعل للوصية مشرفا لم يتصرف
بدونه وقبل المشرى ان يتصرف وفيه للاب اعادة طفله اتفاقا
لاماله على الاكثر وفيه يملك الاب للجلدة عند عدم الوصية ما يملكه
الوصية يملك الاب فسمه مال مشترك بينه وبين الصغير بخلاف
الوصية يملك الاب والجلدة بيع مال احد طفليه للاخر بخلاف الوصية
وكوباع الاب والجلدة مال الصغير من اجبته بمثل قيمته جازا ان لم يكن
فاسد الزاى ولو فاسده فان باع عفا ره لم يجز وفي النكاح روايتان
ولو اشترى لطفله ثوبا او طعاما واشتد انه يرجع به لوله مال
والا لا لوجوبها عليه حينئذ وبمثلها لو اشترى له دارا او عبد اخرج
سواه كان له مال الا وان لم يشهد لا يرجع كذا عني يوسف وهو حسن
يجب حفظه **كتاب الخنثى** لما ذكر من قلب وجوده
ذكر نادر الوجود مود وفرج وذكر اومن عسر عن الاثنين جميعا
فان بال من الذكر فغلام وان بال من الفرج فأنثى وان بال منها
فالمكمل للاسبق وان استويا فشكل ولا تغبر الكثرة خلافا لها هذا
قبل البلوغ فان بلغ وخرجت لحيته او وصلت الى امرأة او احتكم كالحكم
الرجل فرجل وان ظهر له ندى او لبن او حاض او حمل او مكن وطه
فامراة وان لم تظهر له علامة اصلا او تعارضت العلامات فشكل
لعدم الرجح وعن الحسن انه بعد اضلاعه فان ضلع الرجل يزبد على
ضلع المرأة بواحد ذكره الزبلي وحينئذ فيؤخذ في امره بما هو الا حوط
في كل الاحكام **قلت** لكن قد من انه لا يجب الفصل بالابلاوح فيه
وانه لا يتعلق الخنزير بلبنه فتنبه فيقف بين صف الرجال والنساء
واذ يبلغ حد الشهوة نبتاع له امه تخته من ماله لتكون له امه او ثله
وبكره ان يخته رجل وامراة احتياطا ولا ضرورة لان المختان عندنا
سنة وان لم يكن له مال فمن بيت المال ثم تباع او يزوجه امرأة ختانه
لختنه لانه ان ذكر اصح النكاح وان اخته فنظر الجنب اغف ثم بظلمتها
وتعتد ان خلاها احتياطا وبكره له ليس للربر والملى ولا بخالويه غير
محرم وان قبله رجل ثبت حرمة الصامرة ولا يسا فيغير محرم الاختال

انه امرأة وان قال انا رجل وامرأة لا عبرة به في الصحيح لانه دعوى
 بلا دليل وقبله بانه لا يقف عليه غيره لكن في اللينة بعد نفر
 اشكاله لا يقبل وقبله بقبل **قلت** وبه يحصل التوفيق وبضعف
 ما نقله القمحا عن شرح الفريضي للتيد وغيره لان يحمل على هذا
 فتنه ولو مات قبل ظهور حاله لم يغسل ويغتم بالصعيد لتعذر
 الغسل ولا يحضر حال كونه من ماء غسلت ذكره اوائله وندب نجبة
 قبره ويوضع الرجل بقرب الامام ثم هو ثم المرأة اذا صلى عليهم رعاية لثني
 الترتيب وتام فروعه في حكمه من الاشياء بل عتقه فيه ناليف مجلد
 منيف وله في الميراث اقل النصيبين يعني سواهما لانه به يغني كما عتق
 وقال انصف النصيبين فلو مات ابوه وترك معه ابنا واحدا له
 سهمان وللخمس سهم وعنه د يوسف له ثلاثة من سبعة وعند
 محمد له خمسة من ثلثة عشر وعنه د حنيفة له سهم من ثلاثة لانه
 الاقل وهو منقن به فيقتصر عليه لان المال لا يجب بالثالث حتى لو كان
 الاقل تقديره ذكره ارباب الزوج وام وشقيقة في حقه فله التدرس
 علته عصبه لانه اقل ولو قدر لانه كان له النصف وعالت الى ثلثا
 ولو كان محرم على احد التقديرين فالثلثة له كزوج وام ولديها و
 شقيق خفي فالثلثة له لانه عصبه ولو قدر لانه كان له النصف وعالت
 الى تسعة ولو مات عن عمه وولد اخيه خنثى قدر لانه كان المال للعم
 والله اعلم **مسائل شتى** مع شئت بحجة متفرقة ومومن د المصنفين
 لندار لانه ما لا يدرك فيها كان بحق ذكره فيه **قلت** وقد لفت غالبها
 بحالها ولنه عرق مدمن المخرج بخمس هذه مقدمة صغرى
 في تسليمها كلام قد وعدتكم به في اول نواقض الوضوء وكل خارج
 بخمس فيقضى الوضوء هذه مقدمة كبرى وهي مسلمة عندنا في
 ان عرق مدمن المزمع فيقضى الوضوء لكنه يحتاج لاثبات الصغرى في
 حاصله ما في الذخاير الا شرفه لابن الشنخ مغربا للجنب عرقا لانه
 للجلالة بخمس **قال** وعليه فعرق مدمن المزمع بخمس بل ولي ثم قال
 وما السج من كان عرقه كعرق الكلب والخنزير **قال** ابن الغزفي قد يقضى
 الوضوء وهو فرع غيب ويخرج ظاهره قال المص ولظهره عولنا
 عليه **قلت** قال شيخنا الرلي حفظه الله تعالى كيف يعول عليه وهو مع

غرب لا يشهد له رواية ولا رواية اما الاولى فظاهر انه لم يرو عن احد
 ممن يعتمد عليه واما الثانية فلعدم تسليم المقدمة الاولى و
 بشهد لبطالنها مسألة الجدي اذا غدا بلبين الخنزير فقد علوا حل كله
 بصيرورته مستهلكا لاجته له اشد فكذلك نقول في عرق مدمن
 الخنزير وكيفية ضعفه غيرته وخروجه عن الجادة فيجب طرحه
 عن السرح من متن وشرح خبر وجد في خلاه خروفاة فان كان
 الخروص لباري به وكل الخبز ولا يفسد خروا الفارة الدهن والماء
 والمنطقة للضرورة اذا اظهر طعمه ولو نده في الدهن ونحوه لفسده
 وامكان التخرز عنه حينئذ خانية في السرح الرواب لا يصح ولا ينفق
 تقدم في باب الوتر الدعوة السجادة في الجمعة وقت العصر عندنا
 على قول عامة مشايخنا اشياء وقد مناه في الجمعة عن التاخر خانية
 الخروج من الصلاة لا يتوقف على قوله عليكم وحينئذ فلو دخل رجل في
 صلاته بعد الايسر اذ خلا فيها قدمناه في صفة الصلاة لفت
 نوب بخمس رطل في نوب طاهر بايسر فظهرت رطوبته على نوب
 طاهر كذا النسخ وعبارة الكثر على النوب الطاهر لكن لا يسيل لو عصر
 لا يتنجس قدمناه في كتاب الصلاة كما لو نشد النوب المبول على رجل
 بخمس بايسر وغسل رجله وشبه على ارض نجسة او نام على فراش نجس فعرق
 ولم يظهر اثره لا يتنجس خانية نوى الزكاة لانه سماء قضا حاز في الاصح
 لان العبرة للقلب لا للسان من له حظ في بيت المال كالعلماء فظهر
 بما هو وجه لبيت المال فله اخذه ديانة قدمنا في باب البصر في طهر
 في رمضان في يوم ولم يكف حجة افطر في يوم اخر فعليه كفارة واحدة
 ولو في رمضانين على الصحيح وقد مناه في الصوم ولو نوى قضا راتبا
 ولم يعين اليوم صح ولو عن رمضانين كقضاء الصلاة صح ايضا وان
 لم ينو في الصلاة اول صلاة عليه واخر صلاة عليه كذلك الكثر قال المص
 قال الزبلي ولا صح اشترط التعيين في الصلاة وفي رمضانين المص
قلت وهكذا قدمت في باب قضا الغلوت بعبا للذرو غيرها
 ثم رأت في البحر قبل ايب اللعان ما نصته ونية التعيين لم تشترط
 باعتبار ان الواجب مختلف متعدد بل باعتبار ان مراعات الترتيب
 واجبة عليه ولا يمكن مراعاة التبيين في لو سقط الترتيب

بكثره القوي بكيفية نية الظاهر لا غير كذا في المحيط وهو متصل من
 في الصلوات ينبغي حفظه انتهى بلفظه ثم رابته نقله عنه في الاشياء
 في بحث نعيم النوى ثم قال وهذا مشكل وما ذكره اصحابنا
 كفاية خان وغيره خلافه وهو العمد كذا في التبيين انتهى بحروفه
 فليست له لذلك راسية متلخص بدم احرق اللرس وزالت عنه الدم فالتد
 منه مرفقة جاز استعالمها والحرق كالغسل وقد مر انه من الطهارة
 سلطان جعل المزاج لرب الارض جازون جعله العبد لانه كذا
قلت وقد قدمه في الجهاد وقد مر في الزكاة ايضا غير اصحاب
 الخراج عن زراعة الارض واذا الخراج ودفع الامام لارض الى غيرهم
 بالاجرة ليعطوا الخراج من اجرتها السحق جاز فان فضل شيء من اجرتها
 دفعه لملكها رغبة للمحقق فان لم يجد الامام من يبايعها باعها
 لفساد وواحد المزاج الضامن لثمن لو علمه خراج ورد الفضل لغيرها
 زبلي **قلت** وقد مر في الجهاد ترجيح سقوطه بالتدخل فيجعل الخراج
 او على ما يراه اخذ خراج السنة الماضية فقط غنم مذبوحة وبسة
 فان كانت المذبوحة اكثر تحزى وكل والا بان كانت البسة اكثر واسويا
 لا تحزى لوفى حالة الاخبار بان يجد ذكينة والآخرى وكل مطلقا و
 في بما لا خرس وكتابه كاليك بالكتاب بخلاف معتقل اللك اوقال الشيخ
 مما سأل في وصية وتكليف وطلاق وبيع وشراء وفود وغيره من الحكم
 اى بما لا خرس فيما ذكره معتبر ومثله معتقل اللك ان علمت اشارته
 وامتدت عقله الى موته به بغيره **قلت** ومن في الوصايا وذكره
 هنا الاكل وابن الكمال والزبلي وغيرهم ثم من ادكلامهم انه لو اقر
 بالاشارة او طلق مثلا توقف فان مات على عقله نفذ مستندا و
 الا لو عليه فلو تزوج بالاشارة لا يجلها وطهرها العدم نفاده لكنه
 اذا مات بحاله كان لها المهر من تركه قاله المصليين ذكر ابنه في الزواهر
 عند ذكر الاشياء الاحكام الاربعة ان قولهم والضابط المتقصر
 والمستندان ما صح تعليفه بالشرط بغير مقصر وما لا يصح تعليفه
 بغير مستند كما في البحر باب التعلق بخالف ذلك اذ مقتضاه
 وقوع الطلاق والعناق ونحوهما ما يصح تعليفه بالشرط مقصر
 فثبت لانه كون اشارته وكتابه كاليك بالكتاب لا يثبت اندرى بالمشبهة

لكونها حق الله تعالى ولا في شهادة قاصبة وهما يصح اسلامه بالاشارة
 ظاهر كلامهم نعم ولم ار صرحا بالشبهة ابلع الصائم بصاد محبوبه
 بفضه وبكفر ولا يمكن محبوبه لا يكفر وترى الصوم قتل بعض الخجاج
 عذرة في ذلك الخ ترف الخ من غير ما زوجها من الذخول عليها وهو
 بسكن معها في بينها نشوزا كما كاهرنا في باب النفقة ولو كان
 البيع لينقلها الى منزله فليست ناشئة لوجوب التكني عليه او كان بسكن
 في بيت الغصب فامتنعت منه لا يكون ناشئة لانها محقة اذا التكني
 فيه حرام بخلاف ما لو كان فيه شبهة قالت لا اسكن مع امك واربد
 بيتا واحدة ليس لها ذلك وكذا مع ام ولده وكله من في النفقة قال
 لعبد بامالكى اوقال لامة انا عبدك لا يعق لانه ليس بصريح
 ولا كتابة بخلاف قوله لعبد بامولا لانه كتابة على ما مر في محله
 العفار المتنازع فيه لا يخرج من يد ذى اليد ما لم يبرهن المدعى على
 وفود عوا بخلاف النقول ويعلم به القضا ولا يكفى تصديق المدعى
 عليه انه في يده في الصحيح لاحتمال الموضوعة **قلت** قد مرنا غير مرة
 اخرها في باب جناية المملوك ان التفت به في زمانا انه لا يعمل بعلم
 القضا فتأمل وقد اذا ادعاه ملكا مطلقا اما اذا ادعى الشراء
 من ذى اليد واقر به بانه في يده فانكر الشراء واقر بكونه في يده لم ينجح
 لبرهان على كونه في يده لان دعوى الفعل كما يصح على ذى اليد يصح
 على غيره ايضا كما بطل في البرازية عفار لافي ولاية القضا يصح
 فضاؤه فيه كقول هو الصحيح وتقدم في القضا ان المصلي بشرط
 فيه به بغيره وبكيت بالحكم لقضا تلك الناحية ليامره بالتعليم
 وقبل لا يصح ومنه عليه فالكثرة والمنفعة قضا القضا ببيت في حادثة
 ثم قال مرجع عن قضا او بد الى غير ذلك او وقعت في تلبيس
 الشهود وابطلت حكمى ونحو ذلك لا يعتبر قول القضا في كل
 ذلك لتعلق حق الغيبة وهو المدعى والقضا ما ضر ان كان بعد
 دعوى صحيحة وشهادة مستقيمة الا في ثلاث مرت في القضا
 لو بعلمه وبخلاف مذهب اظهر خطأ واذا قال الشهود قضيت
 وانكر القضا فالتولية به بغيره قاله ابن الغرس في الفوكه البدوية
 زاد في البرازية خلافا لمحمد زاد في البحر ما لم ينفذه قاض اخر فيجوز

لا يكون القول قوله في انه لم يقض لوجود قضاء الشك فيه قال المص
وهو قيد حسن لم يقف عليه لغير صاحب البحر شرط نفاذ القضاء
في المجتدات من حقوق العباد ان يصير الحكم في حادثة بان يتقدمه
دعوى صحيحة من خصم على خصم حاضر منازع شرعية فلور من
يحق على اخر عند قاض ففرض به ببرهانه بدون منازعة وخاصة
شرعية وتداع بينهما لم ينفذ قضاؤه لفقد شرطه وهو التذلل
بخصوصية شرعية وكان افتاء الحكم بمذهبه لا غير كما قد مناه
في القضاء وافاده بقوله فلور رفع اليه الى المحنة قضا ما لكي لا يدعى
لم يثبت اليه وعمل المحنة بمقتضى مذهب عدم تقدم ما ينفذ
من ذلك لمزوج خصما المالك يخرج الفتوى لعدم تقدم الخصومة
الشرعية التي شرط انقضائها في حقوق العباد اذا ارتاب القضا
في حكم القضا الاول له سلب شهرة الاصل من في القضاء بارتيا
في حكم الاول فافاد انه ان لم يرتب فيه لا يعترض له قال في الفواكه البنية
قالوا قضا العدل العام لا ينفذ ويحمل على التداد بخلاف قضا
غيره بعينه اذا ثبت وجه فساد بطريق فلا ينفذ ان ترتب سبج
النكاح على باطل او فاسد لا ينعقد من في اول السج عن خلاصة
والبرازية والبحر خبا فوماشة سال رجال عن شئ فافترقه وم يرونه
وليسمعون كلامه وهو لا يراهم جازت شهادتهم وان سمعوا كلامه
ولم يروه لا يجوز شهادتهم لان النعمة تشبه فتقع الشبهة الا اذا علموا
انه ليس فيه غيره بان دخلوا البيت ثم خرجوا وجلسوا على بابها ولا ساك
له غيره ثم دخل رجل فسمعوا اقراره ولم يروه وقت باع عقارا وجونا
او ثوبا وابنه وامرانه او غيرهما من اقراره حاضر يعلم به ثم ارتد
الابن مثلا انه ملكه لانسمع دعواه كذا اطلقه الكثر والمحنة وجعل
سكوته كالاقتضاح قطعاً للزور والليل وكذا الوضمن الذرك
او نقص الثمن وقالوا فيمن زوجه بلا جهاز ان سكوته عن طلب
للجهاز عند الزفاف رضى فلا يملك طلب الجهار بعد سكوته كما
من في باب المهر بخلاف الاجبة فان سكوته ولو جاز لا يكون
رضى الا اذا سكت الجار وقت السج والتسليم وتصرف الشري
فيه زرعاً وبناً وجبت لا تسج دعواه على ما عليه الفتوى قطعاً

عليه بذلك لا يقره

لاطلاع

لاطلاع الفاسدة وبخلاف ما اذا باع الفضولي ملك رجل والمالك
ساكت جث لا يكون سكوته رضا عندنا خلافاً لابن ابي ليلى بزازية اخر
الفصل الخامس عشر وغيره باع شبة ثم انكس عنها وقف عليه او على
مسجد كذا او كنت وقفها او اراد تخلف المدة عليه ليس له ذلك انما
لشفاق وان قام بينة تفيل على الاصح لا الصحة الدعوى بل قبول
البينة في الوقف بالادعوى خلافاً لما صوبه الزبلي وقد حققناه
في الوقف وباب الاستحقاق وهبة مهرها والزوجه فانت وطالب
ورثها بمهرها وقالوا كانت الهبة في مرض موتها وقال في الصحة
قال قول الورثة اذا ما اعتمد في الثانية بتعال رواية الجامع الصغير
بعد نقله لما في فتاوى الشئ ان القول للزوج فقال والاعمال على تلك
الرواية لانهم تصادقوا على وجوب المهر واختلافوا في النقوط
قال قولهم لكن كونه **قلت** واقترعه في تنوير البصائر واعتمده شيخنا على
خلاف ما جزم به في المحنة كالذي من ان القول للزوج وجزم به شرعاً
كالزبلي وابن سلطان بانه لا يثبت انفيه **قلت** واستظهره ابن
الهام في اخر المهر فقال وجه الظاهر ان الورثة لم يكن لهم حق بالمهر وهم
يدعون لانفسهم والزوج ينكر القول له وكلها ابطالها الايمان غلما
لانه يمين من جهته وكل ذلك كذا على ان متى عزلت فانت وكلي
فطريقه ان يقول في عزله عزلتك ثم عزلتك لان من لعوم الاوقات
واما كلاً فلهوم الافعال فلو قال كلاً عزلتك فانت وكلي يقول في
عزله رجعت عن الوكالة المعلقة وعزلتك عن الوكالة المنجزة لما صلة
من لفظ كلاً فحينئذ ينزل فيضيدل الصلح شرط ان كان ديناً بدني
بان صالح على درهم عن رنانا برو عن شئ اخر في الذمة ولا يكون ديناً
بدني لا يشترط قبضه لان الصلح اذا وقع على عين تتعين لا يبيد ديناً
في الذمة فجاز الافتراق عنه قال المدة لا يثبت في فبرهن ولو بعد حلف
خصمه جواهر الفتاوى وكذا لو قال عند طلب لبيته اذا حلفت فانت بري
من المال الذي لي عليك وحلف ثم برهن على الحق قبل وقضيه له بالمال
خاتبة او قال الشاهد لاشهادة في فشهد تفيل لا مكان التوفيق بالشبان
ثم التذكركم الوقال ليس في عند فلان شهادة ثم جاء به فشهد وقال لا حجة
في عند فلان ثم اتى بها بالحق فانت تفيل لا مكان التوفيق بالشبان

ليس له حق ثم ادعى حقاً لم يسمع للتناقص الامام الذي ولاه الخليفة
 ان يقطع من الاقطاع انما من طريق الجارة ان لم يضر بالمائة لان الامام
 ولاية ذلك فكذلك ان يصد رة السلطان ولم يعين بيع ماله فلو عينه
 فكمه لان ياخذ الثمن طوعا قسراً ماله ماله بسبب المصادرة حتى
 بيعه لانه غير مكره كما ستر في الاكره كالدائن اذا جبر بالدين فباله ماله
 لغضائه حتى اجاعا خوفها زوجها او غيره بالضرب حتى وهب مهر
 له بغير ان قد ركب بالضرب لانها مكره عليه فان كرمها على الخلع وقع
 الطلاق ولا يفسد المال لان طلاق الكره واقع ولا يلزم المال به لما قلنا
 ولو حالت انما على الزوج ثم وهب المهر للزوج لم يفسد فلو وهب له
 قلت انما تتم بقبوله فيعلم حينها الا ان يقال انه يمكن المحالين مطالبته
 برفعه لانه لا يشترط قبوله لتخذيلا في ملكه وبالعوة فان منعهما
 جاره وطلب جاره تحويله ليحجزه ومفاد انه يؤمر بالبرق دفعاً
 للادان سقط الحابط منه لم يضمن لعدم تقديره ان يحضره في ملكه
 فكان سبباً ومنه في اخر الاجارة انه لو سطره سبباً لا تخلفه فتعد
 لجاره ضمن عمرار زوجته بماله باذنها فالعمارة لها والنفقة دين عليها
 لصحة اسرها ولو علمت منه بالاذنها فالعمارة له ويكون غاصب العروة
 فيؤمر بالتفريق بطلبها ذلك ولها بالاذنها فالعمارة لها وهو متطوع في
 البت فلا راع له ولو خلفا في الاذن وعدمه ولا يثبت فاقول لمكره
 بيمينه وفي ان العمارة لها اوله فالقول له لانه هو الملك كما افادته
 وتقدم في الغصب قال هذه رضية ثم اعترف بالخطا وصدقته
 في خطايه فله ان يزوجها اذا لم يثبت عليه بان قال افادته لا يثبت
 الا بالقول كقوله مخرج او صدق او كما قلت واشهد عليه بذلك ثم
 او ما في معنى ذلك من الثبات اللفظي الدال على الثبات النفسي وهل
 يكون تكرار اقراره بذلك شأنا خلافاً لمبسوط في المبسوط وحاصله ان
 التكرار لا يثبت به الاصرار ولو اخذ رجل غريمه فزعه عنك من يده لم
 يضمن لانه تسبب وكذا اذا دار التنازع على مال غيره وامسكها
 من عدوه حتى قتله عدوه لما قلت في يده مال انك افعال له سلطاناً
 ادفع له هذا المال والاندفعه الى قطع يدك واضربك فخصين
 فدفعه لم يضمن الدافع لانه منكر قال تركت دعوى علي فلان وقضت

امري الى اخره لا يسمع دعواه بعد اي بعد هذا القول ذكره في القبة
 الاجازة تعلق الاموال على الصبي فلو غصبك لانتك افا جاز المالك
 غصبه حتى اجازته وحينئذ في غير الغاصب عن الضمان ما لم يحفظ
 وتماه على العمادية وضع بخلافه الضمان بصيد به حمار وحش وسحق
 عليه فجاء في اليوم الشق افا قد اتفقا في اذ لو وجد به بتا من ساعته لم يحل زلجي
 ووجد الحمار بجروحاً مبتلى لم يوكلا ان الشرط ان يذبحه انسان ويجرحه ولا
 فهو كالتلحية كره خرم او فيل زربها ولا اول وجهه من الشاة يسع للحيا
 وللخبيصة والغدة والثانية والمررة والدم المسفوم والذكر لا اشر
 الوارد في كراهة ذلك وجمعها بعضهم في بيت فقال
 فقلن كروا لانيان مثانة كذا الدم ثم المررة والغدة

وقال غيره

انما ذكيت شاة فكلها	سوى سبع ففحصت الوبال
ففاء ثم خائنه غين	ودال ثم يمان وذال

للفضي اقرض مال الغائب والطفل والفقير بشروط تقدمت في
 الفضا بخلاف الاب والوصي والمفتقر اذا انشط حتى ساع تصدق
 فافرضه اولى زيلجي قال ان كان الله يعذب المشركين فامرته طالق لا تطلق
 امرته لان من المشركين من لا يعذب كذالك في الحائنة وظاهر توجيهه ان
 المراد بهذا البعض من يصدق عليه الشرك في الجملة بان يكون مشركاً في عمر
 ثم ينجس له بالحسنة او طفل المشركين فانهم مشركون شرعاً واذا ثبت
 ان البعض لا يعذب وفي سالية جزئية لم تصدق الموجبة الكلية التامة
 كل شرك يعذب قاله المرو قد اورد هذا اللغز على غيره هذا الوجه ابن رجباً نقلاً
 وحل قائلاً يدخل الشرك كفر ولكن بما يؤمنون به
 قال ومعناه ان الكفار لما يرون النار يؤمنون بالله ورسوله ولا ينفعهم
 قال تعالى فلم يك ينفعهم ايمانهم لما راوا باناساً ولهم البيت معناه وهو
 ان عماراً خزنتمها القاييمون بامرهم مؤمنون ففي البيت سواء لان قال
 وعنه ان هذا ما ينكر ذكره والتلفظ به ولا يثبت ان بدون ويسطر ولا
 بغيرنا وبل قائله انتهى **قلت** هذا صحيح وضوح وجهه نكلم فيه فكيف
 الاول فلا تغفل ثم راب شجنا فالفتقضي بنقله على نفسه بالانكار
 وانه ما كان ينبغي له ان يدونه وبالله التوفيق صحت حشفته ظاهرة بحيث

انتفع به فامر بالمحفظ لا يبرأ عن الضمان

لو رآه انك اظنه محتونا ولا تقطع جلده ذكره لا بتشد يد الله تركه
 حاله كشيء اسم وقال اهل النظر لا يطبق لثتان ترك ايضا ولو خان
 ولم تقطع الجلدة كلها ينظر فان قطع اكثر من النصف كان ختانا وان
 قطع النصف فادونه لا يكون ختانا يعتد به لعدم لثتان حقيقة
 وحكا والاصل ان لثتان سنة كما جاء في الخبر وهو من شعائر الاسلام
 وخصايصه فلو اجتمع اهل بلدة على تركه حاربهم الامام فلا يترك
 الا عذروا وعذر الشيخ لا يطبقه ظاهر ووقت غير معلوم وقبل سبع
 سنين كذا في المتن وقيل عشر وقيل قصاه اثنا عشر وقيل العدة
 لطافه وهو لا شبه وقال ابو حنيفة لا علم له بوقته ولم يرد عنهما
 فيه شيء فلهذا اختلف الشايع وختان المرأة لیس سنة بل مكرمة للرجال وقيل
 سنة وقد جمع لا سيوطي من ولد محتونا من الانبياء فقال

وفي الزل مخنون لعرك خلقه	ثمان وتسع طيئون كآدم
وهم زكريا شيثاد ريس يوسف	وخطلة عيسى وموسى وادم
ونوح شعيب سام لوط وصالح	سليمان يحيى هود بن خاتم

ويجوز ترك الصغير وابط فرجه وغيره من المداواة للصحة ويجوز
 فصد البهايم وكسها وكل علاج فيه منفعة لها وجاز قتل ما يضرمها ككلب
 عقورة وهرة تضرب ويذبحها الى المزة ذبحا ولا يضربها لانه لا يبيد
 ولا يجرفها وفي المتن بكرة حراق جراد وقلة وعقب ولا بأس بالجر فخطب
 فيها نمل والقضاء القلة ليس باب وبجارت السابقة بالفرس والابل
 والارجل والري لبر ناضح الجهاد وحرم شرط الجعل من الجانيين الا اذا اخل
 محالا بشرطه كما مر في الخطر لا يحرم من احد الجانيين استئنا ولا يجوز ان يشا
 في غير هذه الاربعة كالجعل الجعل واما بالاجل فجوز في كل شيء وتما
 في الزبلي ولا يصح اعل غير الانبياء ولا على غير الالئكة الا بطريق النجس وحل
 يجوز الترم على النية قولان زبلي قلت وفي الذخيرة انه بكرة وجوزه
 التسيوطي نعا الاستئنا لا فليكن التوفيق وبالله التوفيق ويسحب
 الترض للصحابه وكذا من اختلف في نبوته كذي القرنين ولغمان وقيل
 يقال صلى الله على الانبياء وعليه وسلم كما في شرح المقدمة للفتاوى
 والترم الشايعين ومن بعدهم من العلماء والعباد وسائر الاخبار
 وكذا يجوز عكه وهو الترم للصحابه والترض للتابعين ومن بعدهم

على الرابع ذكره القرضا وقال الزبلي لا ولي ان يدعو للصحابه بالترضة والثنا
 بالرحمة ومن بعدهم بالمغفرة والتجاوز والاعطاء باسم النبي وروزو المجران
 لا يجوز اى المدايا باسم هذين اليومين حرام وان قصد تعظيمه كما
 يعظمه المشركون يكفر قال ابو حفص الكبير لوان رجلا عبد الله بن
 سنة ثم اهدى لثتي يوم النير وزبيضة يريد تعظيم يومه فقد كفر
 وجبط عمله انتهى ولو امكن مسلم ولم يرد تعظيم اليوم بل جرى على عاد
 الناس لا يكفر ويتبعان بفعله قبله او بعده نفي اللشنة ولو شري فيه
 ما لم يشتره قبله ان زاد تعظيمه كفر وان اراد لكل والنبى والتعظيم
 لا يكفر زبلي ولا بأس بلبس القلائد وكرباس عليه برسيم فوق اربع اصابع
 سرجيه وصح انه حرم لبسها وندب لبس السواد وارسال ذنب العمالة
 بين كنفه الى وسط الظهر وقيل الموضع الجلوس وقيل ثابرو بكرة اى
 للرجال كما مر في باب الكراية لبس المعصر والمزعفر لقول بن عمر
 رسول الله صلى الله عليه وسلم لبس المعصر وقال وائاكم ولاهرفانبا
 زي الشيطان ويسحب البخل وابع الله الزينة بقوله قل من حرم زينة
 وخرج عليه السلام وعليه رداء قيمته الف دينار زبلي وللشباب
 العالم ان يتقدم على الشيخ الجاهل ولو قرئنا قال القائل والذين اوتى العلم
 درجات قال رفع هؤلاء فمن يضعه يضعه الله في جهنم وهم اولوا امر
 على الاصح وورثة الانبياء بالاخلاف اخضب لاجل الذين لثتان ووجه
 جاز في الاصح ويكره بالسواد وقيل لا ومنه في الخطر كما يجوز ان ياكل ثوبا
 في الصبح لما روى انه عليه السلام كل ثوبا يجمع الفتاوى اخذته الزلزلة
 في بيته ففتى الى الفضا لا يكره بل يسحب لقرار النبي صلى الله عليه وسلم عن
 الحايض المابل واذا خرج من بلدة بها الظاعون فان علم ان كل شيء بقدر
 الله تعالى فلا بأس بان يخرج ويدخل وان كان عنده انه ان لو خرج بخا
 ولو دخل ببلدة بكرة له ذلك فلا يدخل ولا يخرج صيانة لا اعتقاده و
 عليه حمل النهي في الحديث يجمع الفتاوى فيه في بلدة لبس فيها غير
 افقه منه يريد ان يفر وليس له ذلك بتدازية وغيره حافظه المدبون
 الدين المؤجل قبل المحلول ومات فله منته فاحذر من تركه لا ياخذ من
 المراجعة التي جرت بينها لا بقدر ما مضى من الايام وهو جواب الشايعين
 فية وبها فحة المرحوم ابو السعد وافتى في الزوم وعلة بالرفق للرجل

غير محرم

الله

وقد قدمت قبل فصل الفرض **فدع** في آخر الكتاب في حلقه لقاط الفرائض
في كل أربعين يوما ان يختم **كتاب الفرائض** في علم باصول من فقه
وصاحب تعرف حق كل من التركة والحقوق منها خمسة بلا استغناء
لان الحق انما لم يمت وعليه اولاد الاول النجيز والشيخ انما ان يتعلق
بالذمة وهو الذين المطلق اولادهم وتعلق بالعين والثالث انما احتياك
وهو الوصية واضطررني وهو ليراث وتسمى في الفرض لان الله تعالى فيه
بنفسه واوضحه وضوح النهار يشبهه **قلت** ولذا اعناه عليه الصلاة
والتسليم بنصف العلم لثبوتها بالنقل غير واما غيره فبالنقل تارة وبالبينة
اخرى وقيل لتعلقه بالموت وغير بالحياة او بالضرورة وغيره **فدع**
وعلى ارث الحى من الحى ومن الميت المعقد الشك اشرح وصيانة يبدى من
تركة الميت الخالية عن تعلق حق الغير يعني كالحرم والعبد المحظون
والمأذون المديون والمبيع المحبوس باليمن والدار المستأجرة وانما قدمت
على التكميل لتعلقها بالمال قبل صيرورته تركة بجهته بغيره بغيره
من غير تقدير ولا يترك كفن السنة او قدر مكان يلبس فيه حياته
ولو هلك كفته فلو قبل نفسه كفن مرة بعد اخرى وكل من كتمه لم يقدّم
ديونه الله لها مطالب من جهة العباد ويقدّم دين الصحة على دين الفرض
ان جعل سببه والافضل كما بسطه التمدد واما دين الله فان اوصى به وجب
تنفيذه من ثلث البقية ولا يأتى تقدم وصيته ولو مطلقة على الصحيح
خلافه الاختاره في الاخبار من ثلث ما جئ به بعد تجهيزه وديونه
وانما قدمت على ولاية اهتماما لكونها مظنة التفریط ثم راجع الى ما
يقسم البقية بعد ذلك بين ورثته الى الذين ثبت ارثهم بالكتاب السنة
كقوله عليه السلام اطعموا الجذات التسدس والايام جعل الجذات كالأب
وابن الابن كالابن ويسحق الارث ولو لم يصح فيه وفي كل ايراث وانما
هو لتقاربه ولد به صير فية باحد ثلاثة برحم ونكاح صحيح فلا يورث
بفساد ولا باطل ولا بلاء والسحقون للتركة عشرة اصناف امرية كالافاء
بنوله فيبذل ذوى الفروض والى التهام المفذرة وهم اثني عشر عشرة
من النسب ثلاثة من الرجال وسبعة من النساء اثنان من الشيوخ
الزوجان ثم بالعصب الالى للجنس فيستوى فيه الواحد والمجموع وجميعهم في
النسبة لانها اقوى ثم بالمعنى ولو لم يكن وهو العصبه السببية ثم عصبه

الذكر لانه ليس للنساء من اكله لاما اعتنق ثم الرد على ذوى الفروض
النسبية بقدر حقوقهم ثم ذوى الارحام ثم بعدهم مولى المولاة كما تكرر
في كتاب الاول البقية بعد فرض احد الزوجين ذكره لتبديده ثم المقر له
بنسب غير لم يثبت فلونيت بان صدقة المقر له او فريضة بل قراره
او شهد رجل اخر ثبت نسبه حفيضة وزلم الوارث وان رجع المقر
وكذا لو صدقة المقر له قبل رجوعه وتامه في شروح التراجيح سيما
روح الشروح وقد خصته فيما علقته عليها ثم بعدهم الموصى له بما اراد
على الثلث ولو بالكل وانما قدم عليه المقر له لانه نوع قرابة بخلاف
الموصى له ثم يوضع في بيت المال لا ارثا بل فيا المسلمين وموانعه
على ما هنا اربعة الرف ولو نافق كتاب وكذا بعض عند ابي حنيفة
ومالك وقالا هو خير فبرث ويجب وقال الشيخ الا يرث بل يورث
وقال احمد يرث ويورث ويجب بقدر ما فيه من الحرمة **قلت**
وقد ذكر الشافعية مسئلة يورث فيها الرقيق مع رفق كله صورتهما
مسا من جنس عليه فلو دار الحرب فاسترق ومات رقيقا بسلامة
نالك فدبته لورثته ولم يره لا يمتنا بفخر والقتل الموجب للفود او
الكفار وان سقطا بجرمة الابوة على امر وعنه عند يرث الفان اطلق
وكومات الفان قبل القتل ورثة المقتول اجماعا واختلاف الشيخين اسلام
وكفر وقال احمد ان المسلم الكافر قبل قسمة التركة ورث واما المرتد فيورث
عندنا خلافا للشيخ **قلت** وذكر الشيخ مسئلة يورث فيها
الكافر صورتهما كافر مات عن زوجته حاملا ووقفنا ميراثه لعل
فاسلمت ثم ولدت ورث الولد ولا يره صريح لا يمتنا والبراع اختلافا
الدارين فيما بين الكفار عندنا خلافا للشيخ حقيقة كربي وذمى او كفا
كتمان وذمى وكمرتين من دارين مختلفتين كزكى وعنه لا يقطع
العصمة فيما بينهم بخلاف المسلمين **قلت** ويغني عن اللوائح جهالة
ناريخ الموصى كالفقيد والمرفق والهدى والفتك كما يجي ومنه جهالة
الوارث وذلك في خمس مسائل اولها ان مبسوطة في الجنب من الرضا
صبيته مع ولدها ومات وجعل ولدها فلا تورث وكذا الوارثه
ولد مسلم من ولد نصراني عند الظاهر وكبراهما مسلمان ولا يرثان
من ابويهما زاد في النية لان يصطفا فلها ان ياخذ الميراث بينهما

ثم بين ذوى الفروض مقدمة ما للزوجة لانها اصل الولاد منها ثم
 الاولاد فقال في فرض الزوجة فصاعدا لثمن مع ولد او ولدان واولاد
 والزوج لها عند عدمها فالزوجات حالتان الزوج بلا ولد والتمن
 مع الولد والزوج للزوج فالزوجة الواحدة في رجلان فالزوجة واحدة
 وبرهانها لو تكن في بيت واحد منها ولا دخل بها فانهم يقتسمون ميراث
 زوج واحد لعدم الاولوية مع احدهما الى الولد او ولد الابن و
 النصف له عند عدمها فالزوج حالتان والنصف والزوج والاولاد
 والجد ثلاث احوال الفرض لطلق وهو التدرس وذلك مع ولد
 او ولدان والنصف المطلق عند عدمها والفرض والتعصيب مع
 البنت او بنت الابن **قالت** وفي الاشياء المجد كالاب الالف ثلاثة
 عشرة مسئلة خمس في الفرائض وباقية في غيرهما واذ ابن المصطفى زوجه
 انرى من الفصولين ضمن الاب مهر سبعة فاذي يرجع لو شرط ولا
 لا ولو ولدنا غيره وصننا رجعا مطلقا انتهى فقوله ولو ولدنا غيره
 المجد فيرجع كالوصية بخلاف الاب والام ثلاثة احوال التدرس مع
 احدهما او مع اثنين من الاخوة او من الاخوات فصاعدا من جهة
 كانوا ولو مخاطبين والثالث عند عدمهم وثالث الجميع الاب
 واحد الزوجين والتدرس للجد مطلقا كام اقوام اب فصاعدا
 يشتركن فيه اذ ان ثلثات كالمذكورين فان الفاسدة من ذوى
 الارحام كما ينبغي تخاذايات في الدرجة لان الفرض يجب البعدي
 مطلقا كما ينبغي والتدرس لبنت الابن فالزوجة الواحدة كلمة
 الثلثين والتدرس للاخت الاب فالزوجة الواحدة لابوين
 كلمة الثلثين والتدرس للواحد من ولد الام والثالث لاثنتين
 فصاعدا من ولد الام ذكرهم كانا هم والثالث للام عند عدم من
 لها معه التدرس كما مر ولها ثلث البقية بعد فرض احد الزوجين كما
 قدمنا واذ كانت في زوجة وابوين وام فلها حينئذ الزوج وزوج ابوين
 وام فلها حينئذ التدرس وسمى ثلثا ناديا مع قوله تعالى وورثه ابواه
 فلا تم الثلث والثلثان لكل اثنين فصاعدا من فرضه النصف
 وهو خمسة البنت وبنت الابن والاخت لابوين والاخت لابوين
 الا الزوج لانه لا يبعد **فصل في العصباء** العصباء

الزوجة

النسبة ثلاثة عصب بنفاه وعصبه بغيره وعصبه مع غيره
 نحو العصب بنفاه وهو كذا كذا لانه لا يكون عصبه بنفاه بل
 بغيرها او مع غيرها لم يدخل في نسبه الى الميت انما دخل في
 عصبه كولد الام فانه ذو فرض وكاب الابن البنت فانه من ذوى
 الارحام ما بقى الفرض في جنسها وعند الانفراد يجوز بيع المال بجهة
 واحدة ثم العصباء انفسهم اربعة اقسام جزء الميت ثم اصله ثم جزيه
 ثم جزء جده وبقيدهم الاقرب فالاقرب منهم بهذا الترتيب فيقد
 جزء الميت كالابن ثم ابه وان سفلت اصله الاب ويكون مع البنت
 فالزوجة عصبه وذا من كامن ثم المجد الصحيح وهو اب الاب وان علا
 واما اب الام فناس من ذوى الارحام شتم جزاياه الاخ لابوين ثم
 اب ثم ابه لابوين ثم اب وان سفلت اخيه الاخوة عن المجد وان علا
 قول به حنيفة وهو المختار لفتوى خلافا لها والشافعية قيل وعليه فتوى
 ثم جزء جده العم لابوين شتم اب ثم ابه لابوين شتم اب وان سفل
 ثم عند الاب ثم ابه ثم عند المجد ثم ابه كذلك وان سفلت اسبابها
 اربعة بنوة ثم ابوة شتم اخوة ثم عمومة وبعد ترجيحهم بقرب الدرجة
 يرجحون عند التناوت بابوين واب كما ترى بقوة القرابة فن كان لابوين
 من العصباء ولو اتفقوا الشفقة مع البنت تقدم على الاخ الاب
 مقدم على من كان لاب لقوله عليه السلام ان اعيان بني الام ينوزون
 دون بنات العلات ولما اصلته عند الاستواء في الدرجة يقدم ذو
 الفرضين وعند التفاوت فيها يقدم الام على ثم شرع في العصبه بغيره
 فقال وبصبر عصبه بغيره البنات بالابن وبنات الابن بابن
 الابن وان سفلوا الاخوات لابوين والاب باخيهن فهن اربع
 ذوات النصف والثلثين بصرف عصبه باخوتهن ولو كان
 كابن ابن يعصب من مثله او فوقه ثم شرع في العصبه مع غيره
 فقال ومع غيره الاخوات مع البنات او بنات الابن لقول الفرضين
 اجعلوا الاخوات مع البنات عصبه والمرد من المجعدين هنا المجعدين
 وعصبه ولد الزنا وولد الملاعة مولد الام المراد بالمولى ما بعده
 المفق والعصبه ليعم ما لو كانت الام حرة الاصل كما بطله العلامة
 قاسم لانه لا اب لها وبغيره فان في مسئلة واحدة وهذا ولد الزنا

برث من نومه ميراث اخ لام وولد الملاعة برث من نومه ميراث
 الاخ لابوين ونحوه العصباء بالعصبة التبعية اي العتق ثم عقب
 بنفسه على الترتيب المتقدم لقوله عليه السلام الاولا الحمة كلية النسب
 واذا نزلت المعتق اب مولاه وابن مولاه فالكل لابن وقال ابو يوسف
 لا يثبت سر او ترك جده اي جده مولاه وخاه فهو لجد على الترتيب
 المتقدم وقال ابنهما كالبيراث وليس هنا عصبه بغيره ولا مع غيره
 لقوله عليه السلام ليس لثمن من الولاء الا ما اعتق بالحدث وهو وان كان
 فيه شذوذ لكنه ناكذ بكلام كبار الصحابة فصار بمنزلة المشرك كما
 بسطه السيد وافرقة الصريح شرع في المقتل ولا يجرم سنة من الورثة
 بحال البنة الاب والام والابن والبنت اي الابن والولدان والزوجان
 وفوقهم دون بحال ويجيبون حجب الميراث بحال اخرى وهم غير
 مؤلّا لثمة سواء كانوا عصباء او ذوى فروض وهو صنف على الصلابة
 لحدما انه يحجب من سواه لا بعد لما تراه بتقديم الاقرب فالقرب
 اتخذ في النسب ام لا والنفقة من ادلى شخص لا يرث معه كابن الابن
 يرث مع الابن الاولد الام فبرث معها لعدم استغراقها بالذكر جهة
 واحدة والحجروم كابن كافر او فأنك لا يجب عندنا صلا ويجب
 المحجب اتفاقا كام الاب بنحى لا ب ونحوه ام الام وكما الاخوة
 والاخوات فانهم يجيبون بالاب حجب حريمان ويجيبون من الثلث
 الى التسدس حجب نقصان ونحوه حجب النقصان جهة بالام وبنت
 الابن والاخت لاب والزوجين ويسقط بنو الاعيان وهم الاخوة والاخوات
 لاب واقرى ثلاثة بالابن وابنه وان سفلوا بالانفاق وبالجد عند
 ابن حنيفة وقال ابن سبويه على اصول زيد ويغني بالاول وهو النقص
 كما هو مذموم حنيفة واصول زيد مبسطة في المطولات والوقفا
 وما سقط اولاد عيين وعلة وقد استقط النعمان وهو المحذر
 وعليه الفتوى كما في اللقطة والتدرجية وان قال صنفها في شرحها
 وعلى قولها الفتوى ويسقط بنو العلات وهم الاخوة والاخوات لاب
 بهم اي بين الاعيان ايضا وبه ولا اي بالابن وابنه وبالاب والجد وكذا
 بالاخت لابوين اذا صار عصبه كما علمت ويسقط بنو الاخفاء وهم
 الاخوة والاخوات لام بالولد وولد الابن وان سفل والاب والجد

بالجماع

بالجماع لانهم من قبل الكلاله كما بسطه السيد وتسقط المجدات مطلقا
 ابويات ام ميات بالام والابويات بالاب وكذا الجد الام لاب
 وان علت فانها ترث مع الجد لانها ليست من قبله بل من زوجته
 فكانا كالابوين ويجب القرية او محجوبة كما قدمناه واذا اجتمعا
 وكانت احدهما ذات قرابة واحدة كام الاب كذا في بنى المدن والنجع
 والصواب الموفق للتدرجية وغيرها كام ام الاب وقدم ان القبر
 يحجب البعدى مطلقا فافهم والاخرى ذات قرابته واكثر كام ام
 الام ومما يضاف ام اب الاب بهذه الصورت **ميت**

فوضيها ان امرأة زوجت ابن	ام	اب
ابنها بنت بنتا فولد بينهما	ام	ام
ولد فلهذه المرأة جدته لابويه	ام	ام
فقد عمها التسدس بينهما اثلاثا		
باعتبار الجاهات وهما اي ابو		

هذه ذات قرابته
 هذه ذات قرابته
 حنيفة وابو يوسف انصافا باعتبار الابدان وبه قال مالك
 والشافعية وبه جزم في الكثر فقال وذات جهتين كذات جهة واذا
 واذا استكمل البنات والاخوات لابوين فرضهن وهو الثلثان سقط
 بنات الابن وسقط الاخوات لاب ايضا لابن عصب ابن في الصورة
 الاولى واخر في الثانية موازى مساو وانزال اي سافل فجدته
 بعصبرهن ويكون الثلث المذكور كائنين قاله المصنف في شرحه **قلت**
 وفي اطلاقه نظر ظاهر نصريحهم بان ابن الاخ لا يعصب كالعقم
 لا يعصبه وابن المعتق لا يعصب اخته بل المالك المذكور دون
 الاثنى لانها من ذوى الارحام قال في التدرجية
 وليس لابن الاخ بالعصب من مثله ووقفه في النسب
 بخلاف ابن الابن وان سفل فانه يعصب من مثله ووقفه من ان كان
 ذات سهم ويسقط من دونه فلورثت ثلاث بنات ابن
 اسفل من بعض وثلاث بنات ابن ابن اخر كذلك وثلاث بنات
 ابن ابن كذلك بهذه الصورة

من ان يزوجها
 ذلك وان كانت اقلية

فان الام لا يعصب

فالعليا من الفريق الاوّل
 لا يوز بها احد فلها
 النصف والوسط من الفريق
 الاوّل يوز بها العليا من
 الفريق الثاني فيكون لها
 السدس نكلة للثلاثين ولا شيء للتغليات
 انما ان تكون مع واحدة منهن غلام فيعصبها بنت
 ومن يجاذبها ومن فوقها ممن لا يكون صاحبة فرض وسط التغليات
 وياخذ ابن عم كذا في نكح البن والشرح وعبارة التبد وغيره وبأخذ
 احدا بن عم هو لا التدرس بالفرض وكذا لو كان الآخر زوجا فلها
 النصف وبقيتها ان البقاء بينهما نصفين بالعصوبة حيث لا مانع
 من ارثه بهما يجهن فرض ونصيب وانما بفرض ونصيب معا يجهن
 واحدة فليس الا بالاب وابوه قلت وقد يجمع جهنما نصيب كل
 مؤين ابن عمه بان ينجح ابن عمها فتلد ابنا وكان هو معتوقا وقد يجمع
 جهنما فرضا وانما يصور في الجورس كاحكام المحارم ويتوارثون بهما
 جميعا عندنا وعند الشافعي باقوى الجهتين وتماه في كتب الفرائض وثلاثة
 اليه في الفقه ولو نزلت وما اوجده واخوة لام واخوة لابوين اخذ
 الزوج النصف والام والجدّة التدرس وولد الام الثلث ولا شيء
 للاخوة لابوين لانهم عصبه ولم يبق لهم شيء وعند مالك والشافعي
 يشرك بين الصنفين الاخيرين كان الكل اولاد ام وكذلك بفرض
 مالك والشافعي الاخت لابوين او اب النصف وللجدّة التدرس
 مع زوج وام فتعول الى تسعة وعشرين حنفية واحمد تسقط الاخت
 قلت وحاصله انه ليس عند الحنفية مسألة الشراكة اتفاقا ولا
 مسألة الاكدرية على الفقه به كما مر باب العول وضدّه
 الرد كما ينبغي هو زيادة السهام اذ اكرت الفروض على مخرج الفريضة
 ليدخل النقص على كل منهم بقدر فرضه كنقص ارباب الديون بالخطأ
 واولين حكم بالعول عمر رضي الله عنه ثم الخارج سبعة اربعة لا تعول
 الاثنان والثلاثة والاربعة والخمسة والثلاثة قد تعول بالاختلاف
 كما ينبغي في باب الخارج فتعول اربع عولات الى عشرة وثلاثة

الاشارة

فتعول

فتعول سبعة كزوج وشقيقتين ولثمانية لهم وام وتسعة لهم وام
 لام ولعشرة لهم واخر لام واثنان عشر تعول ثلاثا الى سبعة
 عشرة وثلاثة اشغعا فتعول لثلاثة عشر كزوج وشقيقتين وام
 ولخمسة عشر لهم وام لام وسبعة عشر لهم واخر لام واربعه و
 عشرون تعول الى سبعة وعشرين فقط كأمرة وبنتين وابوين وتسمى
 البترة والرد صدقة كما مر وحيد فان فضل عنها اي عن الفروض
 وللحال لانه لا عصبه ثم يرد ذلك الفضل عليهم بقدر سهامهم لاجاء
 لنسأد بيت المال لا على الزوجين فلا يرد عليه ما قال عثمان رضي
 الله عنه يرد عليها ايضا قاله المصرو وغيره قلت وجزم في الاختيار
 بان هذا هو من الروى فارجعه قلت وفي الاشياء انه يرد عليها
 في زماننا لنسأد بيت المال وقد مناه في الولائم ما يثلث اربعة فاق
 لان المردود عليه اما نصف او اكثر وعكس كل اثنان يكون من لا يرد عليه
 او لا يكون فالاولان ان يحدد جنس المردود عليهم كبنين واخنتين فبما الثلثة
 من عدد رؤسهم ابتداء قطعا للتطويل والشفاف ان كان المردود عليه
 جنسين او ثلاثة الاكثر بالاسم فمقر من عدد سهامهم فمن اثنين لو
 سدسان وثلاثة لو ثلث وسدس واربعه لو نصف وسدس و
 خمسة كثلثين وسدس بقصير المسافة والثالث ان كان مع الاول
 اي الجنس الواحد من لا يرد عليه وهو الزوجان اعطى من لا يرد عليه فرضه
 من اقل خارجيه وقسم البقية على رؤس من يرد عليه كزوج وثلاث بنات
 فهي من اربعة للزوج ولحدي في ثلاثة وهي تسعين عليهم فلا تخاف
 من الضرب وان لم يستقم فان وافق رؤسهم اي رؤس من يرد عليه
 كزوج وست بنات ضرب وفقرها وهو اثنان في مخرج فرض من
 لا يرد عليه وهو اربعة اربعة تبلغ ثمانية فللزوج اثنان وللبنات ثمانية
 والابوين اربعة بابين ضرب كل عدد رؤسهم في اي المخرج المذكور كزوج
 وخمس بنات فالمخرج من اربعة للزوج واحد في ثلاثة ثمانية ثمانية
 فاضرب الاربعة في خمسة تبلغ عشرين كان للزوج واحد اضربه
 في المضروب يكن خمسة فهي له والبقية ثلاثة اضربها في المضروب
 تبلغ خمسة عشر فكل بنت ثلاثة والرابع لو كان مع الشفافي البنين
 فقط لا اكثر هنا بحكم الاستقراء لا يرد مع اربع طوائف اصلا ولا

او جديتين

منقول

وكذلك هذه نكته اقتضاه فيما شئت من الجنسين ولا يبراد بالشيء
بعضه لكلمة فتأمل من لا يرد عليه فاقسم البش من يخرج فرض من كل
على مسألة من يرد عليه ان استقام كزوجة واربع جدات وست اخوان
لام فخرج من لا يرد عليه اربعة للزوجة واحد في ثلاثة اسم تسقيم
على سهم الجدات وسهمي الاخوات لكنه منكسر على الحاد كل فريق كما ينبغي
وان لم يستقم ضرب جميع مسألة من يرد عليه في يخرج من لا يرد عليه
فالبس على الما صل بهذا الضرب يخرج فرض الفريدين كاربوع زوجا
وتسبع بنات وست جدات فخرج من لا يرد عليه ثمانية للزوجات
الثمن واحد في سبعة لا تستقيم على مسألة من يرد عليه وفي هذا
خمس لان الفريدين ثلثان وسدس فاضرب الخمسة في الثمانية تبلغ
اربعين فهي يخرج فرض الفريدين ثتم ضربت سهام من لا يرد عليه
وسهم الزوجات في خمسة مسألة من يرد عليه يكن خمسة فهي
حق الزوجات من الاربعين واضرب سهام كل فريق من يرد عليه وفي ربع
للبنات وسهم الجدات فيما بقى في السبعة الباقية من يخرج فرض
من لا يرد عليه يكن البنات ثمانية وعشرون وللجدات سبعة
فاستقام فرض كل فريق لكنه منكسر على الحاد كل فريق قصه بالاصول
السبعة الابنة في بالخارج نصي من الف واربعماية واربعين
وتصح الاولين ثمانية واربعين وكذا خبيرة الاطالة لا وسعت الكلا
والله اعلم **باب نوري ذي الارحام هو كل قريب لسكنى سهم**
ولا عصة فهو قسم ثالث حينئذ ولا يرث مع ذي سهم ولا عصة
سوى الزوجين لعدم الورع عليها فبما اخذ المنكح جميع المال بالقبلة
ويجب اقربهم لا بعد كتركيب العصب اقربهم اربعة اصناف جزء الميت
ثم اصله ثم جزء ابويه ثم جزء جدية وجدتيه وحينئذ يقدم جرد
الميت وهم اولاد البنات واولاد بنات الابن وان سفلوا ثم اصله
وهم الجد الفاسد والجدات الفاسدات وان علوا ثم جزء ابويه وهم
اولاد الاخوات لابوين اولاد واولاد الاخوة والاخوات لام وبنات
الاخوة لابوين اولاد وان تزلوا ويقدم الجد عليهم خلافا لما في جرد
جدية وجدتيه وهم لاخلول والمخالات والعنات والاعمام لام وبنات
الاعمام واولاد هؤلاء ثم عمات الاباء والامهات والخوانم وخالاتهم

واعام الاباء الام واعام الامهات كلهم واولاد هؤلاء وان بعدوا
بالعلو والتفول ويقدم الاقرب في كل صنف واذا استووا في درجة
وانحدت الجهة قدم ولد الوارث فلو اختلفت فللقريبة الابن الثاني
وللقريبة الام الثالث وعند الاستواء فان تقفت صفة الاصول في
الذكورة والا فوثة اعتبار ابدان الفروع اتفاقا واما اذا اختلفت
الفروع والاصول كبنات ابن بنت وابن بنت بنت اعتبار محمد في ذلك
الاصول وقسم المال على اول بطن اختلف بالذكورة والا فوثة
وهو هنا البطن الثاني وهو ابن بنت وبنات بنت فمحمد اعتبار صفة
الاصول في البطن الثاني في مسئلة فقسم عليهم اثلاثا واعطى كلا
من الفروع نصيبا فحينئذ يكون ثلث البنت ابن البنت نصيب
ايسا وثلاثة لابن بنت البنت لانه نصيبه وتمامه في التراجية و
شروحه ما عدا اعتبار الفروع فقط لكن قوله ما اشره الروايتين عن ابي
حنيفة في جميع ذوي الارحام وعليه الفتوى كذا في شرح التراجية
لمصنفها وفي المتن ويقول محمد بن يونس ثلث عمن ترك بنت شقيقة
وابن وابنت شقيقته كيف تقسم فاجبت بانهم قد شرطوا عدا
الفروع في الاصول في حينئذ نصيب الشقيقة كشقيقين فيقسم
المال بينهما نصفان ثم يقسم نصف الشقيقة بين اولادها اثلاثا
فصل في الغرق والمرفق وغيرهم ولا بين الضم والمرفق الا اذا
علم ترتيب الموت فيرث المتأخر فلو جهل عيبه اعطى كل الباقين وفي
الشكوك فيه عيب بنين او بصطحا شرح بجميع **قلت** وافرة المصركن
نقل شيخنا عن ضوء السراج معزى لمدان له لو مات احدهما ولم يدريهما
هو يجعل كانهما تامعا للتحقق لتعارض بينهما وهو مخالف لما تقرر
واذا لم يعلم ترتيبهم يقسم مال كل منهم على ورثته لاحباء ذل لاوارث
بالشك والكافر يرث بالنسب والنسب كالمسلم ولو جمع له قرابا
لو تفرقت في شخصين يجب احدهما الاخر فانه يرث بالماجب وان
لم يجب احدهما الاخر يرث بالقرابين عندنا كما قد مناه ولا يرفون
بانكحة مستحلة عندهم اي يستحلونها كالتزوج بجوهر امه لان النكاح الفاسد
لا توجب التوارث بين المسلمين فلا يوجب بين الجوس كذا في الموصرة
قال وكل نكاح الوسايل ان عليه بنو ارثان وما افلا انه في صحته

نوارث

في الظاهر بركة وبرك ولد الزنا واللغة ابجدة الام فقط كما قد مناه
 في العصابات انه لا ابها ووقف للمحظاين واحدا وبنت واحدة
 ابها كان اكثر وعلة الفتوى لانه الغالب ويكفلون احيا طام كما لو ترك ابوين
 وبنتا وزوجة حية فان المسئلة من اربعة وعشرين ان فرض للممكرا و
 نقول لسبعة وعشرين ان فرضتني لان البنت بين الثلثان **قلت** هذا
 على كونه من الميت ولا فتنه كثيرة كما لو تركت زوجا وماتا حيا فلزوج
 النصف وللام الثالث وللمل ان قدر ذكر التمس لانه عصبه فيقدر
 لانه يفرض له النصف ونقول لثمانية كما لا يخفى **قلت** ولم ار ما كان
 على احد التقديرين برث وعلا الامر لاكم واخوين لام فان قدر ذكر الم
 بقوله شئ فينبغي ان بقدر لثمة ونقول لثمة احيا طام والوصية قال
 وحاملة ان تات بابن فلم يرث وان ولدت بنتا لثمة بقدر
فصل في المناجحة مات بعض الورثة قبل القسمة للتركة بفتح
 المسئلة الاولى واعطيت سهام كل وارث ثم الثانية لانه اذا اخذوا
 كان مات عن عشرة بنين ثم مات احدهم عنهم فان استقام نصيب
 الثاني على تركته فيها ونعمت وان لم يستقم فان كان بين سهامه وسلكه
 موافقة ضربت وفق النصيب في كل النصيب الاول والا يكن بينهما موافقة بل
 مبانة ضربت كل الشئ في كل الاول يحصل يخرج السلكين فاضرب
 سهام ورثة الميت الاول في الضروب اي في النصيب الشئ او في وقفه
 وسهام ورثة الميت الثاني في كل ما في يده او في وقفه من النصيب الاول
 وان كان فم من برث من الميتين ضربت نصيبه من الاول في الشئ او
 او وقفه ونصيبه من الشئ فيما في يده الميت الثاني او وقفه وتوما
 ثالث قبل القسمة جعل يبلغ الشئ مقام الاول وجعل الثالث مقام
 الثانية في العمل هكذا كلمات واحد تقبمه مقام الثانية والبائع الثاني
 قبله مقام الاول الى ما لا يمتنع وهذا علم العمل فلا تغفل **باب**
المخارج المفروضة المذكورة في القرآن نوعان الاول النصف ومخرج كل كسر
 سمية كالزيج من اربعة الا النصف فانه من اثنين والزيج من اربعة
 والتمن من ثمانية والشئ الثلث والثلثان كلاهما من ثلاثة والتمن
 من ستة على الضعيف والتنصيف فنقول مثلا التمن وضعفه
 وضعفه وضعفه او نقول التنصيف ونصف نصفه **قلت** واخصر

ايضا صح

واخصر الكل ان نقول الزيج والثلث ونصف كل وضعفه فاذا جاء
 في المسئلة من هذه الفروض اخرج كل فرض منفرد سمية الا
 النصف كما مر واذا جاء شئ وثلاث وثمان من نوع واحد فكل عدد
 يكون مخرجا لجزء فذلك العدد يكون مخرجا للضعفه واضعافه كالشئ
 في مخرج للتدس ولضعفه ولضعف ضعفه فاذا اختلط النصف
 من النوع الاول بكل النوع الشئ الى الثلاثة الاخر او ببعضها فاذا كان
 في المسئلة نصف وثلثان وثلث وسدس كزوج وشقيقتين و
 اختين لام ولم فمن سنة لتركيبها من ضرب اثنين في ثلاثة او اختطبا
 من النوع الاول بكل الشئ او ببعضه فاذا كان في المسئلة زوجة و
 من ذكر فمن سنة عشر لتركيبها من ضرب اربعة في ثلاثة لموافقة
 الستة بالنصف واختلط الثمن من النوع الاول ببعض الشئ او
 واما بكماله فغير متصور لا على ابن سعود او في الوصايا فليحفظ
 فمن اربعة وعشرين كزوجة وبنتين وام لتركيبها من ضرب الثمانية
 في ثلاثة لما قد من موافقة الستة بالنصف ولا يجمع اكثر من
 اربع فروض في مسئلة واحدة ولا يجمع من اصحابها اكثر من خمس طوائف
 ولا ينكسر اكثر من اربع فرق واذا انكسر سهام فريق عليهم ضربت
 عددهم في اصل المسئلة وعولها ان كانت عائلة كامرة واخوين للمرأة
 الزيج بقية لها ثلاثة لاستقيم ولا توافق فاضرب اثنين في اربعة
 فتصح من ثمانية وان وفق سهامهم عددهم ضربت وفق عددهم في
 اصل المسئلة وعولها كامرة وست اخوة فلهم ثلاثة توافقهم بالثلث
 فاضرب اثنين في اربعة فتصح من ثمانية ايضا فان انكسر سهام فريقين
 او اكثر و عدد رؤسهم متماثلة ضربت احدا لاعداد في اصل المسئلة
 وعولها ككالات بنات وثلاثة اعمام فتكفي باحد المتماثلين فاضرب
 ثلاثة في اصل المسئلة تكن تسعة منها تصح وان انكسر ثلاث فرق
 او اربع فاطل الشئ ركة اولي بين السهام والاعداد ثم بين الاعداد ولا عدد
 ثم فاعل كما فعلت في الفريقين في الداخلة والمماثلة والموافقة والمباينة
 فما حصل يستحق جزء السهم فاضرب في اصل المسئلة اشار اليه بقوله وان
 دخل بعض الاعداد في بعض كارب زوجات وثلاث جدات وانتي
 عشر عاضرت اكثر الاعداد لتدخلها في اصل المسئلة وهو اثني عشر تكن مائة

واربعة واربعين منها تصح وان وفق بعضها بعضا كاربعة زوجات
 وخمسة عشر جذوة وثمان عشرة بنتا وستة اعمام ضربت وفق واحد
 اى احد لا عدد في جميع الاخر والخارج في وفق الثالث ان وفق والا في جميع
 ثم الرابع كذلك ثم المجموع وهو جز السهم وهو في مسئلتنا مائة وثمانون
 في اصل المسئلة وهو من اربعة وعشرون بحصل اربعة الاف وثلاثمائة
 وعشرون منها تصح وان تباينت اعداد رؤس من تكسر عليهم سهام
 كما ترى من اربعة بنات وست جذات وسبعة اعمام ضربت وفق
 اى احد لا عدد في جميع الشئ والمحصل في جميع الثالث والمحصل
 في جميع الرابع بحصل جز السهم وهو ثمان مائة وعشرون لتوافق رؤس
 البنات والجذات لسهامهم بالنصف فاضربها في اصل المسئلة
 وهو ثمان اربعة وعشرون بحصل خمسة الاف واربعون ومنها
 تستقيم واذا اردت معرفة التماثل والتداخل والتوافق والتباين
 بين العددين هذه مقدمة يحتاج اليها في تقسيم الزكاة فاما ان العبد
 كون احدهما مساويا للآخر ثلاثة وثلاثة وتداخل العددين المختلفين
 باحد ابرز على ما هنا انما بان بعد اقلها الاكثر اى يغنيه ويكون
 اكثر العددين منقسما على اقل قسمه صحيحة بلا كسر كقسمة السنة على
 ثلاثة او اثنين وتوافق العددين ان لا يبعد اى لا ينفك اقلها الاكثر لكن
 بعدهما عدد ثالث كالثمانية مع العشرين بعدهما اربعة فيتوافقان
 بالزيم وتباين العددين ان لا يبعد العددين المختلفين معا عددا
 اصلا كالشعة مع العشرة واذا اردت معرفة التوافق والتباين بين
 العددين المختلفين اسقط الاقل من الاكثر من الجانبين مرارته تا
 اتفاقا في درجة واحدة فان توافقتا واحد تباينا ولا وفق وان
 توافقتا في اثنين فبالنصف او ثلاثة فبالثالث هكذا الى العشرة
 ولشتم الكسور للنطقة او احد عشر فيجز من احد عشر وهكذا الى
 الاصم واذا اردت معرفة نصيب كل فريق من البنات والجذات
 والاعمام وغيرهم من النصيب الذي استقام على الكل فاضرب مكان
 له اى لكل فريق من اصل المسئلة فيما اى في جز السهم الذي ضربته في
 اصل المسئلة بنحو نصيبه اى ذلك الفريق ثم اذا اردت معرفة نصيب
 كل واحد من احاد ذلك الفريق ضربت سهام كل وارث في جز السهم

المضروب

المضروب بنحو نصيبه والوضح طريق النسبة وهون ينسبهم
 كل فريق من اصل المسئلة في عدد رؤسهم وحدهم ثم يقطع بمثل تلك
 النسبة من المضروب لكل واحد من احاد ذلك الفريق واذا اردت
 قسمة الزكاة بين الورثة والغرماء بنحو كالا وحده لامع التقدّم الغرماء
 على قسمة المورث كما في شرح السراجية لجدران فان كان بين الزكاة
 والتصحى مماثلة او موافقة ضربت سهام كل وارث من التصحى في جميع
 الزكاة كذا في المن والشرح والموفق للتدجية وغيره وفي قول الزكاة
 وانما يضرب في جميع الزكاة عند البيان وهذا لمعرفة نصيب
 كل فرد وتعمل كذلك في معرفة نصيب كل فريق منهم واما اقتضاء
 الذبون فان وفي فيها وان لم ينف ونعذر الغرماء ينزل مجموع الذبون
 كالتصحى للمسئلة وينزل كل دين غيرهم كسهام وارث وتعمل كاترثة
 شرع في مسئلة الخارج فقال ومن صالح من الورثة والغرماء على
 شئ معلوم منها طرح اى طرح سهمه من التصحى وجعل كانه استوفى
 نصيبه ثم قسم الباقي من التصحى والذبون على سهام من في منهم
 فتصحى منه كزوج وام وعنه فصالح الزوج على ما في ذمته من الهر
 وخرج من بين الورثة فاطرح سهامه من التصحى وفي ثلاثة واقم
 باقية الزكاة وهو ما عد المهر بين الام والعمة اثلاثا بقدر سهامها
 من التصحى قبل الخارج وحينئذ يكون سهمان للام وسهم للعمة
 ولا يجوز ان يجعل الزوج كان لم يكن لبا لا ينقلب فوض الام من ثلث اصل
 المال الثلث الباقي لانه حينئذ يكون للام سهم وللعمة سهمان وهو
 خلاف الاجماع قاله السيد وغيره قلت وهذا هو الصواب ولقد
 غلط في قسمة هذه المسئلة صاحب المختار وصاحب مجمع البحرين وغيرهما
 على ما عكس من الشئ فانه افاضل الباقي للام سهم وللعمة سهمان و
 قد علمت انه خلاف الاجماع وقال العلامة قطب الدين محمد بن
 سلطان في شرحه للذكر وقوله فاجعله كان لم يكن فيه نظرم ذكر
 نحو ما تحرر فتدبر قال مؤلفه العبد الفقير العاجز الفقير
 محمد علا الدين ابن الشيخ على المصنف الحنفى العبد الامام بجايى بخاتبة
 ثم الفتى بد مشق الحمية قد فوجت من طالبه في اخر شهر محرم الحرام
 سنة احدى وسبعين والف مصرية على صاحبها افضل الصلوات

فظاهم



واذكى النجبة وقد بالغت في تلخيصه وتخريجه وتنقيحه ونبعت
 المصحة رحمه الله تعالى في تغييره لموضع كثيرة من منه ونصحته ونبعت
 عليها غالباً وعلى موضع سواها وبالجملة فالسلامة من هذا الخطر
 امر يعجز على البشر فسر الله تعالى على من ستر وغفر لمن غفر
 ان يجحد عباداً للخلافة جل من لا فية عيب وعلا
 كيف لا وقد بيضته وفي قلبه من نار البعاد عن البلاد والاولاد و
 الاخوان والاحفاد ما يغنت الاكباد فحرم الله التفاز في حيث اعذر وواجاد

حيث قال

بوما يجوز ويوما بالعقوب وال عذيب بوما وبوما بالخليصاء
 لكن لله الحمد والاولاخر اظاهرا وباطنا فلقد من بابتدأ بيبضه بجاء
 وجه صاحب الرسالة والقدر الشريف وبجته بجاء صاحب هذا الفن
 الشريف فلعله علامة القبول منهم والتشريف قال مؤلفه

فيا شجر ان كنت ربه قبله	وان كان كل الناس ربه عجزه
فتقبلني مع مان واساتذ	وتخشعنا جميع المصطفين
ولخواننا المسكين الخبير دايما	ووالد نادع لنا جالب الرشيد

الحمد لله على الاصلاق والصلاة والسلام على
 سيد الافاق وعظيمة وصحبه الممدوحين
 بحمد الاخلاق في الغنى والاشراق تمت
 الاوراق بعون الله الملك الخلاق
 في يد عبد الضعيف المحتاج الى رحمة
 ربه اللطيف حسين بن محمد
 ابن حسين في وقت بيان الظهور
 والعصر في شهر جمادى
 الاخرة سنة ثمان
 وخمسين بعد
 والف

